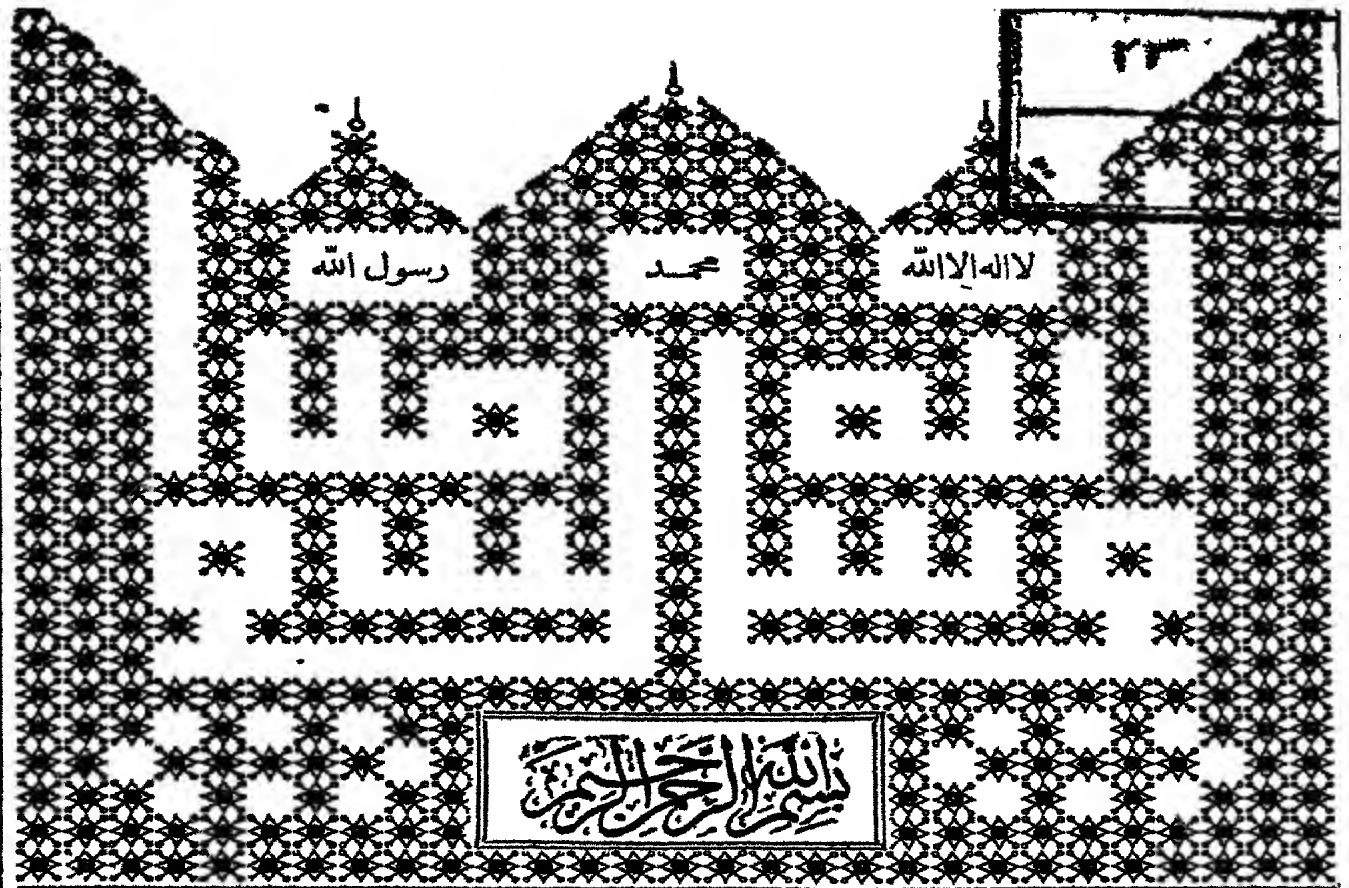


﴿الجزء الاول﴾
من حاشية العالم العلامة شمس الدين
الشمس عمرفه ادسوقي على الشرح
الكـ لابي البركات سيدي
احمد الدردر مدهما
الله رحمة
اهـ

﴿دو بهاء شہ﴾
امرح المذكور ع حری لله خير امن نام هذا ميل المروا

﴿دفع سل دقة امر امانه لمهدي﴾

﴿امعة لاول المنبحة لحيه﴾
للكهاو دير سيدي مرجين لحشار
سنة ١٣٣٣
دحره



الحمد لله الذي كل ذوى الاحلام بمعرقهم علم الحلال والحرام وهداهم لاستخراج درر الاحكام
فاستخرجوها من بحرها وأودعوها كزها بدقائق الافهام والصلاة والسلام على من أتى بالكلام
والحسن واقتصر له الكلام وعلى آله واصحابه الخاضعين لشريعته من العير والتبديل على ممر السنين
والابام (وبعد) فيقول العبد الفقير محمد بن محمد عرفة الدسوقي المالكي هذه تقييدات على شرح شيخنا
العلامة مفيد الطالبين ومربي المريدين المرحوم الشيخ احمد الدردير العدوي لمختصر العلامة أبي الضياء
خليل بن اسحق الذي الفه في الفقه على مذهب امام الائمة ونجم السنة الامام مالك بن انس اقتبسها من
كتب الائمة الاعلام مشيراً بما صورته بن للعالم العلامة سيدي محمد البناي محشى الشيخ عبد الباقي وبما
صورته طفي للعلامة الشيخ مصطفى الرماصي محشى التتائي وبما صورته ح للعلامة سيدي محمد الخطاب
وحيث قلت شيخنا فالمراد به شيخنا العلامة ابو الحسن علي بن احمد الصعيدي العدوي محشى الحرشي
وصاحب التآليف الشريفة والتحقيقات المنيفة وحيث ذكرت عقب فالمراد به العلامة الشيخ
عبد الباقي الزرقاني وحيث ذكرت شب فالمراد به الشيخ ابراهيم الشبرخيتي وحيث ذكرت خش
فالمراد به العلامة سيدي محمد الحرشي وحيث ذكرت حج فالمراد به مجموع خاتمة المحققين العلامة الشيخ محمد
الامير واسأل الله التوفيق لتمامها والنفع بها كما نفع أصلها وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله سم الله
الرحمن الرحيم) لا بأس بالتكلم عليها من حيث الفن المشروع فيه المؤلف فيه هذا الكتاب فنقول ان
موضوع هذا الفن افعال المكلفين لانه يبحث فيه عنهما من جهة ما يعرض لهما من وجوب وندب وحرمة
وكراهة ولا شك ان الاتيان بهذه الجملة فعل من الافعال وحينئذ يقال ان حكم البسملة الاصلى الندب لانها
ذكر من الاذكار والاصل في الاذكار ان تكون مندوبة ويتأكد الندب في الاتيان بها في اوائل ذوات اليال
ولو شعرا كما انخط عليه كلام ح وحكى الخلاف قبل ذلك عن الشعبي والزهرى وحمله على شعر غير العلم
والوعظ ثم قد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة الفريضة على المشهور من المذهب وعند الامور المكروهة

كشرب الخليلين وتحرم اذا اتى بها الجنب على انها ذكر بقصد التحصن وكذا
 تحرم عند الاتيان بالحرام على الاظهر وقيل بكراهتها في تلك الحالة وارتضاء شيخنا في حاشية الحرثي وتحرم
 في ابتداء براءة عند ابن حجر وقال الرملي بالكراهة واما في اثباتها فتكره عند الاقل ورة رب عند الثاني ولم ار
 لاهل مذهبا شيئا في ذلك وليس لها حالة وجوب الا بالنذر ولا يقال ان البسمة واجبة عند المذكاة مع الذكر
 والقدرة لانا نقول الواجب مطلق ذكر الله لا خصوص البسمة كما عليه المحققون في شيء آخر وهو انه هل
 تجب بالنذر ولو في صلاة الفريضة بمنزلة من نذر صوم رابع النحر ومن نذر صلاة ركعتين بعد العصر ولا
 يجب ان يوفي بذلك النذر لم أر من تعرض لذلك والطاهر الزوم خصوصا وبعض العلماء من اهل المذهب
 يقول بوجوبها في الفريضة وهذا اذا كان غير ملاحظ بالنذر لها الخروج من الخلاف والا كانت واجبة
 قول واحد والطاهر انها لا تكون مباحة لان اقل مراتبها نذر ذكر واكل احكامه انه مندوب وقول
 المصنف وجازت كعمود بنقل الموهوم لذلك وقول الشاطبي * وفي الاجزاء خير من تلا * المراد به عدم تأكيد
 الطلب ونفي الكراهة فلا ينافي ان اصل النذر ثابت وان الانسان اذا قالها حصل له الثواب وكون الانسان
 يذكر الله ولا ثواب له بعيد جدا (قوله الذي) نعت لاسم الجلالة ومن المعلوم ان الموصول وصلته في
 تأويل المشتق فكأنه قال الحمد لله المفضل لعلماء الشريعة على غيرهم وانما عدل عن التعبير بالوصف
 المشتق الموصول مع ان المشتق اخصر لان صفاته تعالى كاسماؤه توقيفية على المختار فلا يجوز ان يطلق
 عليه الامور دون الشارع اطلاقه ولم يرد اطلاق المفضل عليه فلذا توصل بالموصول لوصفه بصلته واذا
 علمت ان الموصول وصلته في تأويل المشتق وان الموصوف وصفته كالشيء الواحد وان تعليق الحكم بمشتق
 يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق تعلم ان هذا الحمد الواقع من المصنف مقيد واقع في مقابلة نعمة قيثاب عليه ثواب
 الواجب لانه مطلق واقع في مقابلة ذات الله وصفاته (قوله الشريعة) المراد بها الاحكام التي شرعها الله
 لعباده وبنهاهم بمعنى النسب وهي كما تسمى شريعة باعتبار تشريع الشارع لها سمي ايضا ملة باعتبار
 انها على لتكتب وتسمى ايضا دين باعتبار انه يتدين ويتعبد بها والمراد بعلماء الشريعة العلماء المزاوون
 لها تقرير او استنباط او افادة (قوله على من سواهم) اي على من كان معيارهم اي الحمد لله الذي جعل
 علماء الشريعة افضل واشرف ممن كان معيارهم بناء على ما قاله ابن مالك من ان سوى بمعنى غير وقال غيره
 انها اسم مكان وفي هذا براعة استهلال لانه يشير به يذكر في هذا الكتاب الاحكام الشرعية (قوله في
 الدارين) اي يلجئون لهم في الدارين الدنيا والآخرة اما لجوهم اليهم في الدنيا فظاهر واما في الآخرة
 فبانظر لشفاعتهم لهم في رفع الدرجات والمنارل بناء على ان هذه الشفاعة غير مختصة به صلى الله عليه وسلم
 وقيل لتعليمهم اياهم كيفية التقي على الله عز وجل (قوله واجتباهم) اي واختارهم في ازالة لذلك عن
 عداهم من العلماء (قوله الانظم) اي من كل عظيم (قوله الاكرم) اي من كل كريم (قوله وعلى سائر
 الخ) اي باقى من السور بمعنى البقية او ان سائر بمعنى جميع اخذاه من سور الباد المحيط بجميعها (قوله
 وآل كل) اي وعلى آل كل اي اتباع كل واحد منهم اي من المرسلين وقوله والقراءة اي قرابة الانبياء اي
 اقارب كل واحد منهم وقوله والتابعين اي للصحابة وقوله وعلى سائر ائمة الدين اي باقيهم فهو عطف مغاير
 او جميعهم فيكون عطف عام والحاصل ان سائر قيل انها بمعنى ان وقيل بمعنى جميع وكل منهما صالح هنا
 (قوله خصوصا) معمول لمحدوف اي اخص تلك الصلاة بعد من تقدم الاربعة المجتهدين خصوصا (قوله
 الى يوم الدين) اي الجراء وهو يوم القيامة وانما سمي يوم القيامة يوم الجزاء لوقوع الجزاء على الاعمال
 فيه ثم ان العاية ان جعلت راجعة للمقلدين فلا بد من حذف والمعنى ومقلديهم حالة كونهم مستمرين
 طائفة بعد طائفة الى قرب يوم الدين لان الساعة لا تقوم الا على شرار الناس الكفار وان جعلت راجعة
 للصلاة والسلام كان ذلك كناية عن التأيد اي الصلاة على من ذكر حاله كونها مستمرة الى ما لا نهاية له على
 ما جرت به عادة العرب من ذكر العاية واردة التأيد كما في قوله

الحمد لله الذي فضل
 علماء الشريعة على من
 سواهم وجعلهم ملجأ
 لعباده في الدارين واجتباهم
 والصلاة والسلام على
 النبي الاعظم والرسول
 الاكرم سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم وعلى سائر اخوانه
 من النبيين والمرسلين
 وآل كل والصحابة والقراءة
 والتابعين وعلى سائر ائمة
 الدين خصوصا الاربعة
 المجتهدين ومقلديهم الى
 يوم الدين

إلى الضياء سيدى خليل
 اقصر فيسه على قبح
 مغلقة وتفيد مطلقه
 وصلى المعتمد من أقوال
 أهل المذهب بحيث متى
 اقصر على قول كان
 هو الراجح الذي تجب به
 الفتوى وإن اعتمد بعض
 الشراح خلافاً وبالله
 تعالى استعين وعليه
 أقول كل فانه المولى الكريم
 الذي عليه المعول
 وقال المصنف رضى الله
 تعالى عنه وعنايه وجعنا
 معه في دار السلام بسلام
 مع مزيد الانعام والاکرام
 (بسم الله الرحمن الرحيم)
 أى أوّل لان الأولى تقدير
 المتعلق من مادة ما جعلت
 البسملة مبدأ له والابتداء
 بها مندوب كالجدلة
 والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم إذ الابتداء
 قسماً حقيقى وهو ما لم
 يسبق شئ وإضافى وهو
 ما يقدم على الشروع فى
 المقصود بالذات وإانه شئ
 واحد وهو ما تقدم امام
 لمقصود وان كان ذا
 اجزاء (يقول) اصله يقول
 كينصر نخفف بنقل
 الضمة الثقيلة على الواو
 الى الساكن قبلها (الفقير)
 ففيل صفة مشبهة اوصيغ
 مبالغة من الفقر أى الحاجة
 أى الدائم الحاجة أو المحتاج
 كثيرا وفى نسخة العبد الفقير

إذا تاب عنكم أسود العين كنتم * كراما واتم ما أقام الاثم
 (قوله اقرا العباد) أى اشد العباد اقرا الى مولاه وهذا مبالغة أذ كل مخلوق مفتقر الى خالقه ابتداء وودا ما
 فى كل حركة وسكون فليس احدا شدا فقرا من احدا (قوله شرح مختصر) أى من الشيخ عبد الباقي
 والشيخينى والتشائى ومن حاشية شيخنا على الحرثى والعمدة فى ذلك الاول (قوله على قبح مغلقة) أى بيان
 تراكيبه فالمراد من مغلقة تراكيبه أى عباراته الصعبة والمراد بفتحها تبينها وتوضيحها على طريق المجاز
 بالاستعارة فقد شبه صعوبة التراكيب بخلق الابواب بجامع عسر التوصل المطلوب مع كل واستعير اسم
 المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والفتح ترشيح مستعار للبيان تشبه البيان بالفتح
 واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله بحيث متى اقصر) أى حالة كون ذلك الاختصار ملتبساً بحالة هى
 انى متى اقصر الخ ومتى هنا شرطية وهى فى الاصل ظرف زمان وقد يتوسع فيها فتستعمل للمكان والمراد
 بها هنا المكان أى محل الرقم أى بحيث انى فى أى مكان اقصرت فيه على قول كان هو الراجح (قوله
 وبالله تعالى استعين) أى واستعين بالله على تأليف هذا الشرح أى اطلب منه الاعانة على تأييده أى
 اطلب منه ان يخاق فى قدرة على ذلك (قوله وعليه أقول كل) أى افوض امورى كلها اليه وقوله الذى - ليه
 المعول أى الاعتماد (قوله وعنايه) أى ورضى عنا بسببه (قوله فى دار السلام) أى دار السلامة من
 الآفات والكدرات وهى الجنة مطلقا وقوله بسلام أى حالة كوننا ملتبيين بالسلامة من احوال الآخرة
 وشدا ندها مصاحبين لمزيد الانعام (قوله لان الاولى الخ) علة لتقدير المتعلق خاصا لا عاما كما تسدى
 مثلا وفدر فعلا لان الاصل فى العمل للافعال ومؤخر الافادة الحصر والاهتمام (قوله لان الاولى الخ)
 عما كان أولى لان جعل المتعلق من المادة المذكورة البق بالمقام لان كل شارع فى شئ يضم ما جعلت
 التسمية مبدأ له وأوفى بتأدية المرام أى المطلوب لدلالة ذلك المقدر حيث سد على تلبس الفعل كله بالبسملة
 على وجه التبرك والاستعانة (قوله من مادة ما جعلت الخ) أى من مادة تأليف الواو ككل وشرب وقوله
 مبدأ له أى ابتداء واولاله (قوله والابتداء بها) أى فى الامور وذوات البال ولو شعرا (مندوب) وقد
 تعرض الكراهة للابتداء بها كابتداء المكروهات وقد يحرم كابتداء المحرمات على الاظهر وقيل
 بالكراهة ولا يكون الابتداء بها واجبا الا بالنذر ولا يكون مباحا وقد علمت حاصل ما فى المقام (قوله
 اذا الابتداء قسماً الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر فهم من الكلام تقديره اذا كان الابتداء بكل من
 البسملة والجدلة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبا فكيف يتأنى الابتداء بالثلاثة
 فى آن واحد مع ان الابتداء بواحد يفوت الابتداء بغيره فأجاب بأنه يتأنى ذلك لان الابتداء قسماً الخ
 (قوله وهو ما لم يسبق شئ) أى وهو ابتداء لم يسبق متعلقه بشئ (قوله بالذات) أى فيجعل الابتداء بالبسملة
 حقيقيا لقوة حديثها ويجعل الابتداء بغيرها كالجدلة والصلاة اضافيا (قوله وإانه) أى الابتداء شئ واحد أى ان
 المراد بالابتداء بكل من البسملة والجدلة والصلاة الابتداء العرفى الذى يعتبر بمتمدد للشروع فى المقصود فيكون
 شاملا للبسملة والجدلة وغيرهما ولا يكون الابتداء بواحد مفقوتا للابتداء بغيره حيثئذ (قوله بنقل الضمة
 الثقيلة على الواو) وإنما نقلت تلك الضمة على الواو هنا لكونها لازمة اذ هى حركة بية بخلاف هذا لو فان
 الضمة فيه لم تسدقل على الواو لانها حركة اعراب عارضة بعرض عامل الرفع ونزول عند عدمه وبهذا اندفع
 ما يقال ان الضمة انما تسدقل على الواو اذا تحرك ما قبلها لا اذا ساكن ولذا اعرب دلو بالحركات واجيب ايضا
 بانها انما ظهرت الضمة على الواو فى الاسم لحقته واما الفعل فهو ثقيل والثقل لا يحتمل ما قيد ثقل فاذك نقلت
 الضمة لاجل الثقل وانما كان الفعل ثقيل لا تركب مدلوله من الحدث والزمان والسبب (قوله من انقصر) أى
 مأخوذ من الفقر وقوله أى الحاجة هى بمعنى الاحتياج (قوله أى الدائم الحاجة) راجع لقوله صفة مشبهة
 وقوله او المحتاج كثيرا راجع لقوله صيغة مبالغة فهو لف وشمر مرتب وقوله كثيرا أى احتياجا كثيرا واوره نا كثيرا

من الفقير وهذا اللفظ مما يتحد فيه اسم الفاعل واسم المفعول والحرارة الفارقة بينهما بالادغام واصله مضتر كمختصر فابدلت التاء طاء لوقوعها بعد الضاد وأدغمت الراء في الراء (لرجة ربه) اى عفوہ وانعامہ (المنكسر خاطره) يقال فلان منكسر الخاطر اى حزین مسكين ذليل لكونه لا يعأبه والمراد بالخاطر القلب وحقيقة الانكسار تفرق اجزاء المتصل الصلب الياس كالجبر والعصا بخلاف اللين فان تفرق اجزائه يسمى قطعاً كاللحم والثوب فالساق الخاطر وهو ما يضطر في القلب من الواردات على القلب مجاز مرسل من اطلاق الحال وارادة المحل ثم شبهه بشئ سلب كجبر تفرقت اجزائه بحيث سار لا ينفع به ولا يعأبه بجامع الاهمال فى كل على طريقة الممكنية واثبات الانكسار تخيلية ثم هو كناية عن كونه حزينا مسكينا ذليلا لكونه لا يعأبه عند اهل الله المدينين (لقلة العمل) الصاخ (والقوى) اى امثال المأمورات واجتناب المنهيات وهكذا ان العبد الصديق من العلماء العاملين عرفوا انفسهم بالذل والهوان ولم يبتوا لها عملا ولا روى ولا فصل ولا احسان فعرفوا انهم

قبل والثانى اولى لان دائم الاحتياج صار متمرنا على ذلك فلا يكون عنده شدة تألم بخلاف الثانى (قوله والمراد بالعبد المملوك لله) يشير بهذا الى أن المراد بالعبد هنا عبدا لا عبدا عبودية اذ لا يصح ارادته هنا لمساكنته لقوله بعد المنكسر خاطره اقله العمل والتقوى اذ لا يصح له بعد وصفه نفسه أو لا بالعبودية التى هى من الصفات الكمالية اعنى غاية التذلل والخضوع أن يصفها ثانيا بقله التقوى لما بينهما من التناقض ولا عبد البيع والشراء لان المصنف حر لارق الان يراد باعتبار لازمه وهو الذل والانكسار ولا يصح ارادة عبد الدينار والدرهم الذى دعا النبي صلى الله عليه وسلم عايه بقوله تعس عبد الدينار والدرهم تعس وانكسر واذا شئت فلا تنفس اذ لا يسوع لاحد ان يدخل نفسه فيمن دعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعس بكسر العين اى هلك وقوله واذا شئت اى اصابته شوكة في جسمه والانتقاش ازاعها بالمنقاش كفى شب (قوله اى شدة الاحتياج) اى وحيد فالمضطرب عنه شدة الاحتياج المجهود الذى لا يرى لنفسه شيأ من الحلول والقوة ولا يرى لاعائته الامواله (قوله فهو اخص من الفقير) اى سواء كان صفة مشبهة او صيغة مبالغة لعدم اخذ الشدة فى مفهومه على كل حال وقوله اخص من الفقير اى اقل افراد امنه (قوله وهذا اللفظ) اى فى حد ذاته يقطع النظر عن الواقع فى كلام المصنف لان الواقع فيه اسم مفعول لا غير (قوله واصله) اى باعتبار ما وقع فى المتن (قوله لوقوعها بعد الضاد) اى التى هى احد حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والطاء والحاصل ان ناء الافعال متى وقعت بعد حرف من هذه الحروف الاربعة فانها تغلب طاء نحو مظلم ومطلب ومضطرب لتعسر النطق بالتاء بعده هذه الاحرف واختيرت الطاء لقر بها مخرجا من التاء (قوله وادغمت الراء الخ) ولا يجوز ادغام الضاد فى الطاء وال استطالة الضاد بالادغام (قوله لرجة ربه) تنازعه كل من الفقير والمضطرب واعمل الثانى اذ لو عمل الاول لوجب ان يضم فى الثانى بحيث يقول المضطرب لرجة ربه واللام بمعنى الى ولا يجوز ان تكون للتعايل انفساد المعنى لان الرجة علة للغنى لا للفقر لان رجته صفة جلال لا يصدر عنها الفقر وآثر اللام على الاختصار ولا يجوز ان تكون اللام للتعدية لان الفقر والاضطرار يتعديان بالى اى غاية فقره واضطراره الى ان يلوذ برجة ربه (قوله اى عفوہ وانعامہ) اشار الى ان الرجة صفة فعل ويصح ان يراد بها ارادة انعامه فتكون صفة ذات والرب معناه المالك والسبداو بمعنى المربي والمبلغ له شيأ فشيأ (قوله خاطره) بالرفع فاعل بالمنكسر (قوله لا يعأبه) اى لا يعتنى به (قوله اجزاء المتصل) اى اجزاء الشئ المتصل وقوله الصلب بضم الصاد (قوله من اطلاق الحال وارادة المحل) اى والعلاقة الحالية بناء على التحقيق من انها وصف المنتقل منه او المحلية بناء على انها وصف المنتقل اليه او الحالية والمحلية معا بناء على انه يعتبر فى العلاقة وصف كل من المنتقل منه والمنتقل اليه (قوله ثم شبهه) اى القلب بشئ صلب الخ فلفظ المشبه فى هذه الاستعارة الممكنية ليس مذكورا بلفظه الموضوع له فهو على حد ما قيل فى قوله تعالى فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف اه ولك ان تقول انه اطلق الخاطر على القلب مجازا مرسل للعلاقة الحالية ثم شبه حزن القلب بالانكسار واستعار الانكسار للحزن واشتق من الانكسار منكسر بمعنى حزين وحينئذ فالمعنى حزين القلب وذليله لصله العمل الخ وعلى هذا فلا كناية ولا شئ اه او أن معنى قوله المنكسر خاطره المتألم قلبه فأطلق الخاطر واراد محله وهو القلب واطلق الانكسار الذى هو تفرق الاجزاء على ما يتسبب عنه وهو التألم مجازا مرسل للعلاقة الحالية فى الاول والسببية فى الثانى (قوله ثم هو) اى ثم بعد ذلك جعل اللفظ بتمامه كناية الخ (قوله لقلة العمل) علة لانكسار خاطره وانما قدر الوصف بالصالح لاجل صحة التعليل لان القلب لا يتألم الا من قلة العمل الصالح فالخلف لقرينه وعطف التقوى على العمل من عطف الخاص على العام لان العمل قد يكون امتالا وقد لا يكون امتالا مذكرا (قوله عرفوا انفسهم) اى أن يعرفوا انفسهم بالذل فيسبب عن ذلك معرفتهم لهم فيسبب عن ذلك انفسهم يكونون فى وهكذا ان العبد الصديق من العلماء العاملين عرفوا انفسهم بالذل والهوان ولم يبتوا لها عملا ولا روى ولا فصل ولا احسان فعرفوا انهم

فكانوا في مقعد صدق عند مليك مقتدر رضي الله عنهم والمصنف كان من اهل الكشف شيخه عبد الله المنوفي (خليل) اسم المصنف وهو بدل او يسان للفقير المضطر او خبر مبتدا محذوف اي هو خليل (ابن اسحق) نعت لخليل او خبر محذوف ابن موسى وهم من قال ابن يعقوب (المالكي) نسبة ٦ لما لك الامام لكونه كان يتبع على مذهبه ويبحث عن الاحكام التي ذهب اليها الفادة واستفادة

وهو نعت ثان لخليل لا لاسحق لانه كان خفيا وشغل ولده بذهب مالك لهيته في شيخه سيدي عبد الله المنوفي وسيدي ابي عبد الله بن الحاج صاحب المدخل وكان اسحق والد المصنف من اولياء الله ومن اهل الكشف نص عليه المصنف في مناقب سيدي عبد الله المنوفي ونصه وكان والدرجه الله تعالى من الاولياء الاخيار وكان قد صحب جماعة من الاخيار مثل سيدي الشيخ عبد الله المنوفي وسيدي الشيخ الصالح العارف بالله تعالى ابي عبد الله بن الحاج وكان سيدي الشيخ اي المنوفي يأتي اليه ويرزوه ومن مكاشفات الوالداني قلت له يوما وهو ضعيف منقطع يوالدي سيدي احمد بن سيدي الشيخ ابي عبد الله بن الحاج ضعيف على الموت فقال سيدي احمد لا يصيبه المرة شيء ولكن سيدي محمد اخوه قدماء فذهبت فوجدتهم كما ذكر رجوعا من دفعه ولم يكن قد جاء احد اعلمه بذلك وذكر حكاية

مقعد صدق عنده تعالى وفيه اشارة لما ورد من عرف نفسه عرف ربه (قوله فكانوا الخ) هذا اشارة لقوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر وهذه العندية عندية مكانة لا عندية مكان لا استحالتها عليه تعالى وحينئذ فالمعنى انهم يكونون في مقعد صدق بحيث يكونون مقر بين منه تعالى قربا معنويا لاحسيا (قوله خليل) فعيل مأخوذ من الخلة بالضم وهي صفاء المودة اي المحبة الخالصة من مشاركة الاغيار فهو في الاصل صفة مشبهة ثم سمي به المصنف فهو علم منقول من الصفة المشبهة (قوله اي هو خليل) وعلى هذا فالجمله مستأنفة استئنافا يابا واقعة في جواب سؤال مقدر كانه قيل ومن ذلك العبد الفقير المضطر فقيل هو خليل بن اسحق (قوله نعت لخليل) اي خليل المنسوب لاسحق بالبنة فهو مؤول بالمشتق فاندفع ما يقال ان ابن جامد فكيف يكون نعتا والنعت لا بد ان يكون مشتقا (قوله او خبر محذوف) اي هو ابن اسحق وعلى هذا فالجمله مستأنفة جواب سؤال مقدر كانه قيل ومن خليل (قوله ابن موسى) هذا هو الصواب كافي ح وغيره (قوله وهم من قال الخ) اي وغلط من ابدل موسى يعقوب وهو ابن غازي وذلك لان اسحق انما كان والده يسمى موسى لا يعقوب (قوله لانه كان خفيا) اي لان اسحق كان خفيا (قوله وشغل ولده) اي خليا بذهب مالك وفي شب وغيره ان المصنف مكث في تأليف هذا المختصر نيفا وعشرين سنة ونخصه اي يبضه في حياته للكساح وبافيه وجد في اوراق مسودة فجمعه اصحابه وفي ح ان له شرحا على بعضه قال وذكر بعضهم انه شرح الفية ابن مالك ولم اقف عليه قال بعض الشراح مكث المصنف عشرين سنة بمصر لم ير النبل لاستغاله بما يعني وكان يلبس لبس الجنيد المتشققين (قوله وانما ذكر نفسه) اي وانما ذكر المصنف اسمه في مبداء كتابه (قوله وما بعده) اي لا آخر الكتاب (قوله مقول القول) اي فحله نصب على انه مفعول به لا على انه مفعول مطلق خلافا لابن الحاجب وهل كل جملة من المقول لها محل على حدتها او لا بل المحل لمجموعها فقط فيه خلاف (قوله والحمد مبتدا وقوله التناو خبر وقوله لغة اتماما لال من المبتدا عند من اجازة او من المضاف اليه اذا لاسل وتفسير الجدل حالة كونه لغة اي من جملة الالفاظ اللغوية او نصب على التمييز او على نزاع الخافض اي والحمد في اللغة (قوله التناو) هذا التعريف لنوع خاص من الحمد وهو الحمد الحادث اذ الحمد القديم لا يتصور ان يكون بالسان لاستحالة عليه تعالى ولو قال التناو بالكلام لكان شاملا لانواع الحمد الاربعه جدا الحادث للحادث وللقديم وجد القديم للقديم وللحادث لان الكلام صادق بالقديم والحادث (قوله بالسان) المراد به آلة النطق فيشمل ما لو نطق اليد بالتناو على زيد لاجل جيل اختياري خرقا للعادة (قوله على جيل) اي لاجل جيل فعلى للتعليل فهو اشارة للمحمود عليه فلا بد فيه ان يكون جيلا اي في الواقع عند محمود ولو بحسب اعتقاد الحامد ولا بد ان يكون اختياريا ولا كان مدحا ولذا يقال مدحت اللؤلؤة على صفاء لونها ولا يقال حمدتها على ذلك بخلاف المحمود به فلا يشترط فيه ان يكون اختياريا كان يثنى عليه بصباحة الوجه لاجل اكرامه اياه ولذا تراهم يقولون ان المحمود به وعليه تارة يختلفان ذاتا واعتبارا كما في المثال المذكور وتارة يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كان يثنى عليه بالكرم لاجل كرمه فالكرم من حيث انه مثني به محمود به ومن حيث انه باعث على الحمد محمود عليه وقد تضمن ما ذكره من التعريف اركان الحمد الخمسة وهي الحامد والمحمود والمحمود به والصيغة فالتناو بالسان هو الصيغة وهو يستلزم مثبا وهو الحامد ومثني عليه وهو المحمود ومثني به وهو مدلول الصيغة المحمود بها وقوله على جيل

اخرى من مكاشفاته فراجعه ان شئت رضي الله عنه وعن والده وعن اشياخه آمين توفي المصنف سنة سبع وستين وسبعمائة وانما ذكر نفسه في مبداء كتابه ليكون كتابه ادعى للقبول اذ التأليف المجهول مؤلفه لا يلتفت اليه غالبا (الجد لله) هو وما بعده مقول القول والجملة التناو بالسان على جيل اختياري

اختياري اشارة للمحمود عليه لا يقال تسميهم الحمد مطلق ومقيد يقتضي ان المحمود عليه ليس ركنا لتحقيق الحمد بدونه ككافي المطلق لاننا نقول مرادهم بالمطلق ما كان في مقابلة ذات الله او صفة من صفاته والمراد بالمقيد ما كان في مقابلة نعمة وليس المراد بالمطلق ما كان في مقابلة شئ اصلا فالحمود عليه لا بد منه في تحقق الحمد الا انه ان كان ذات الله او صفة من صفاته فالحمد مطلق وان كان نعمة فالحمد مقيد ان قلت ان الذات والصفات ليست اختياريه والمحمود عليه لا بد ان يكون اختياريا قلت مرادهم بالاختيار ما كان غير اضطراري لا ما كان حصوله بالاختيار فدخلت الذات والصفات في الاختياري بهذا الاعتبار (قوله على جهة التعظيم) قيل يعني عنه قوله على جيل اختياري لانه اذا كان الثناء لاجل جيل اختياري فلا يكون الاعلى جهة التعظيم وقال بعضهم اتى به اشارة الى انه لا بد من موافقة الجنان للسان على الثناء اما اذا اتى بلسانه وقلبه معتقد خلافه فلا يكون جدا لانه ليس على جهة التعظيم (قوله كان) اي الجيل اي الاختياري نعمة كالعطايا او لا كالعبادات وحسن الخط مثلا فهو تعميم في المحمود عليه (قوله فعل) اي من الحامد وهو شامل للقول والعمل والاعتقاد لان المراد بالفعل ما قابل الانفعال فيشمل الكيف كالاتقادات (قوله يني عن تعظيم المنعم) اي يدل من اطعم عليه على تعظيم المنعم الذي هو المحمود فدخل الاعتقاد فلا يقال الانباء انما يظهر في القول والعمل ولا يظهر في الاعتقاد اذ لا اطلاع لغير الحامد عليه (قوله ولو على غير الحامد) اي ولو كان انعامه على غير الحامد وانما صرح بقوله لكونه منعما لاجل ما بعده من المبالغة فاندفع ما يقال انه لا حاجة لقوله لكونه منعما لانه معلوم من تعليق الحكم الذي هو التعظيم بالمشق وهو المنعم لان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق (قوله منصوب) اي على انه مفعول مطلق (قوله كذا قيل) قائله العلامة الناصر اللقاني في شرح خطبة المصنف (قوله والمراد انه اي الخبر وهو الله وقوله اجنبي اي من الحمد (قوله من جهة المصدرية) اي مصدرية الحمد (قوله لا من جهة كونه) اي الحمد مبتدأ اي لانه من هذه الجهة ليس اجنبيا منه لان الخبر معمول للمبتدأ (قوله يعني الخ) حاصله ان الحمد له جهتان جهة كونه مصدرا وجهة كونه مبتدأ وهو بهذه الجهة يغاير نفسه من الجهة الاخرى وقد عمل باعتبار كونه مبتدأ في الله فلو عمل في جدا لكان بالجهة الاخرى وهي جهة المصدرية فان قلنا ان التغير الاعتباري ينزل منزلة التغير الذاتي منع عمله في جدا لوجود الفصل بالاجنبي وان قلنا ان التغير الاعتباري لا ينزل منزلة التغير الذاتي صح عمله فيه اذ ليس هناك فصل بالاجنبي حقيقة والاول ملحظ الناصر والثاني ملحظ غيره وهو الحق (قوله يوافي ما تزايد الخ) اي يقابل ما تزايد من نعم الله ويأتي عليها ولما كانت النعم لا تحصى ولا تنهاى لزم من ذلك ان هذا الحمد لا يحصى ولا يعد لان ما لا يتناهى لا يقابله الا مثله ان قلت ان جدا المصنف جزئي فكيف لا يتناهى قلت المراد انه لا يتناهى باعتبار متعلقه وهو المحمود به لانه اتى عليه بصفاته الكمالية وهي لا تنهاى او يقال جعله غير متناه باعتبار ذاته لكن تخيلا لا تحقيقا (قوله اي زاد) هو بمعنى كثروا اشار الى ان المفاعلة ليست على بابها لان القصد ان الحمد يني بالنعم لا العكس وانما عدل المصنف عن ذلك الى صيغة المفاعلة لافادة المبالغة في الوفاء بسبب ما في الصيغة من المغالبة فكان الجدير بدين يغلب النعم ويريد عليها (قوله بمعنى انعام او منعم به) حاصله ان النعم جمع نعمة بكسر النون ولما كانت النعمة تطلق على الانعام الذي هو اصال المنعم به للمنعم عليه وهو نافعل من افعال الله تعالى وتطلق ايضا على الشئ المنعم به به الشارح بقوله بمعنى انعام او منعم به على جواز ارادة كل منهما الا ان ارادة المعنى الاول اولى لان الحمد على الانعام امكن من الحمد على المنعم به وذلك لان الحمد على الانعام بلا واسطة واما على المنعم به فبواسطة انه اثر الانعام وما كان بلا واسطة اقوى واعلم ان الشئ المنعم به لا يكون نعمة حقيقة الا اذا كانت تحمدا عاقبه كذا قالت الاشاعرة فمن ثم لانعمة لله على كافر بل ما لذة الله به من متاع الدنيا فهو استدراج له حيث يلذه مع علمه باصراره على الكفر الى الموت وقالت

على جهة الله عليهم كان نعمة
اولا واصطلاحا فعل يني
عن تعظيم المنعم لكونه
منعما ولو على غير الحامد
(جدا) منصوب بفعل
مقدراى احده جدا لا
بالحمد المذكور لفصله عنه
بالخبر وهو اجنبي من الحمد
اي غير معمول له كذا
قيل والمراد انه اجنبي من
جهة المصدرية لا من جهة
كونه مبتدأ يعني ان عمل
الحمد في جدا من جهة انه
مصدر بحسب الاصل
وعمله في الله من جهة انه
مبتدأ فيكون الخبر اجنبا
من الحمد من جهة المصدرية
التي يعمل بها في جدا
والفصل بالاجنبي ولو
باعتبار يمنع عمل المصدر
(يوافى) اي يقابل
(ما تزايد) اي زاد (من
النعم) جمع نعمة بكسر
النون بمعنى انعام او منعم
به بيان لما

(والشكر) هولة الحمد
عرفوا اصطلاحاً صرف
العبد جميع ما نعم الله به عليه
من عقل وغيره الى ما خلق
لاجله (له) تعالى (على
ما اولانا) اى اعطانا اياه (من
الفضل والكرم) بيان لما
وهما بمعنى واحد والمراد بهما
النعم الواصلة له وغيره من
اخوانه العلماء والمسلمين
حاشا اذ الكرم كما يطلق على
اعطاء ما ينبغي للغرض
ولالعوض يطلق ايضا على
الشيء المعطى مجازاً ولما كان
قوله جداً وفي الخ هو هم
انه احصى الثناء عليه تعالى
تفصيلاً دفعه بقوله
(لا احصى) اى لا اعد
(ثناً) هو الوصف بالجميل
(عليه هو) تعالى اى لا
قدرة على عد ذلك
تفصيلاً لان نعمه تعالى لا
تحصى فكيف يحصى الثناء
عليها تفصيلاً (كما اتى على
نفسه) اى كثنائه على نعمه
فانه في قدرته تعالى تفصيلاً
وهذا مأخوذ من قوله عليه
الصلاة والسلام لا احصى
ثناء عليك انت كما اتيت
على نفسك (ونه أله اللطف)
من لطف كدع معناه
الرفق لا من لطف ككرم
فان معناه الدقة

المعتزلة انها نعمة يترتب عليها الشكر والحاصل ان الملاذ الواسلة اليهم فهم في صورة نعم فسموها الاشاعة تقبها
تظهر الحقيقة والمعتزلة سميتها نعماً نظراً لصورتها (قوله هو الحمد عرفاً) اى وحيث تدف الشكر لغة فصل يبنى
عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الشاكر او غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً باللسان واعتقاداً بالقلوب او
عمل بالادكان (قوله صرف العبد الخ) المراد بصرف تلك النعم فيما خلقت لاجله ان لا يصرفها اسلاً فيما هي
عنه وليس المراد استعمالها دائماً وابدانها فيما خلقت لاجله والآن خرج مثل الانبياء اذ كانوا في بعض الاوقات
يشغلون بنوم او اكل او جوع او حديث مع الناس مع انهم قطعوا شاكرون (قوله وغيره) اى القوى الخمس
السمع والبصر والشم والذوق واللمس والاعضاء كاليد والرجلين (قوله اياه) اشار الشارح بهذا الى
ان المصنف حذف المفعول الثاني لاولى واما الاول فهو نافي اولانا (قوله النعم الواصلة له الخ) اى سواء
كانت تلك النعم مما به كمال الذات من ذكورة وسلامة اعضاء وصحة بدن او كانت مما به كمال الصفات من الايمان
وتوابعه من المعارف والطاعات (قوله اذ الكرم الخ) علة لقوله والمراد بهما النعم الواصلة له وغيره الخ (قوله
يوهم) اى يوقع في وهم السامع وفي ذهنه وقوله انه احصى اى ضبط وعد الثناء عليه تنصيلاً اى وهذا لا يتأتى
لان نعمه تعالى لا تحصى فلا يتأتى احصاء الثناء عليها تفصيلاً (قوله دفعه بقوله لا احصى الخ) اى فكأنه
يقول انا وان اشرت في جدي الى انه محصى مثناه فان ذلك على سبيل التسهيل اذ ليس في قدرتي ان اعد
ما يستحقه المولى من الثناء على سبيل التفصيل (قوله اى لا قدرة لى على عد ذلك تفصيلاً) فيه اشارة الى ان
المعنى على سبيل العموم اى لا اقدر على عد الثناء عليه تفصيلاً وان كان اللفظ من قبيل عموم السلب فاللفظ
ليطابق المراد منه بل يضاده والحاصل ان شأن التكررة في سياق النفي تقييداً وعموم السلب اى تساط النفي على
كل فرد وهذا غير صحيح هنا لانه يمكن عد افراد كثيرة من افراد الثناء فضلاً عن ثناء واحد فتعين ان المراد
من اللفظ انما هو سلب العموم وهو تسلط النفي على مجموع الافراد اى لا اعد كل ثناء عليك تفصيلاً لان الثناء
عليك افراد لا تتناهى فاللفظ لا يوافق المراد منه بل يناقضه لان سلب العموم يتضمن اثباتاً جزئياً وعموم
السلب يتضمن سلباً كلياً (قوله فكيف يحصى الخ) استفهام انكارى بمعنى النفي اى لا يمكن ذلك (قوله هو كما
اتى على نفسه) يحتمل ان يكون هو توكيداً للضمير في عليه فهو راجع لله كضمير عليه فقوله كما اتى على
نفسه صفة ثناء اى لا احصى ثناء عليه مثل ثنائه على نفسه في عدم التناهي وهذا الاحتمال هو ما سلكه
الشارح ويحتمل ان يكون هو مبتدأ وحيث يذبح رجوعه الى الله والى الثناء فان رجوع الله تعالى فقوله كما اتى
على نفسه خبره والكاف فيه زائدة وما امامه موصولة او مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل والتقدير ان الله الذى
اتى على نفسه والله من على نفسه ويصح رجوعه للثناء وهو مبتدأ خبره كما ايضا اى الثناء الذى يستحقه مثل
الثناء الذى اتناه على نفسه او مثل ثنائه على نفسه في كونه غير مثناه (قوله فانه في قدرته تفصيلاً) الانسب
ان يقول اى كثنائه على نفسه في عدم التناهي وان كان في قدرته عد ذلك تفصيلاً تأمل (قوله لا احصى ثناء
عليك انت الخ) يجري في الحديث ما جرى في كلام المصنف من الاعراب ما عدا الوجه الاخير (قوله كما
اتيت على نفسك) اى كثنائك على نفسك في عدم التناهي وان كان في قدرتك ان تحميه (قوله ونسأله
اللطف الخ) اسند المصنف الفعل من لا احصى الى ضمير الواحد ومن ونسأله الى ضمير الجماعة لان الاول فيه
اعتراف بالعجز والشأن انه انما يشيئه الانسان لنفسه والناي دعاء والمطلوب فيه مشاركة المسلمين لانه مظنة
الاجابة كذا قبل والحق ان ضمير ونسأله للمصنف وحده لان المشاركة التى هي مظنة الاجابة انما هي المشاركة
في المطلوب بان يكون المدعوله عاملاً في الطلب بحيث يكون الداعي جماعة وفي سؤاله اللطف رد على المعتزلة
الذين اوجبوه على الله تعالى اذ لو كان واجباً عقلياً لم يسأله كما لا يسأل الموت الذى هو واجب عادى ثم ان
الواو في ونسأله للاستئناف ان جعلت جملة الحمد خبرية ولا يصح جعلها حيزاً عاطفة لما يلزم عليه من عطف
الانشاء على الخبر واما الوجهات جملة الحمد اشائية كانت الواو عاطفة لجملة اشائية على مثلها (قوله الدقة) اى

قوله الاجزاء وهذا المعنى لا تصح ارادته هنا (قوله والاعانة) هي والعون والمعونة ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو الاقدار على فعل الطاعات الخ وعطفها على اللطف من عطف الخاص على العام لانها من افراد اللطف (قوله الاقدار) اي خلق القدرة (قوله والمهمات) اي الامور الشاقة النازلة بالعبد التي لاتلائمه من الماذنزل جمع مليم (قوله في جميع الاحوال) جمع حال قال الناصر والمراد بالاحوال الاوقات وقال ح المراد بالاحوال صفات الشخص التي يكون عليها سواء كانت من المتصلات او من الاضافات والمراد بالمتصلات الصفات التي لها قيام بالشخص باعتبار نفسها لا باعتبار امر آخر كالصحة والمرض والعنى والفقر والمراد بالاضافات الصفات التي لا استقرار لها في الشخص بذاتها بل باعتبار امر آخر كالاتقرار في الزمان القلاني او المكان القلاني (قوله يعني نفسه) هذا بناء على ان ضمير نسأله للمصنف وحده وقوله ويحتمل وغيره اي بناء على جعل ضمير نسأله للشكلم ومعه غيره من اخوانه المسلمين وعلى كل حال فقوله الانسان اظهار في محل الاضمار والاصل وحال حوالى او حولنا (قوله في رmse) اعلم ان الرمس في الاصل مصدر رسمت الريح الارض بالتراب اذا استرته به فهو ستر الارض بالتراب ثم نقل لتراب القبر ثم للضمير نفسه وهو المراد هنا وانما سمي رمساً لانه يرمس فيه الميت اي يغيب فيه (قوله وانما خص الخ) جواب عما يقال ذكر الخاص بعد العام لايذله من نكته وما للنكته هنا (قوله لشدة احتياجه للطف والاعانة فيها) اي لشدة احتياج الانسان للرفق والتخلص من المهمات في تلك الحالة حاله حاله حوله في قبره (قوله هو الواسطة في كل نعمة وصلت اليها من الله) اي حتى الهداية للاسلام اي التي هي اعظم النعم فهي انما حصلت لنا ببركته وعلى يديه (قوله ولا سيما علم الشرائع) اي خصوصاً علم الشريعة فان وصوله اليها من الله انما هو على يديه وبواسطته كما هو ظاهر واصل سى سى واجتمعت الواو والياء وسبقت احداً مما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وسى الشئ مثله فعنى لاسيما يذ لا مثل زيد فاذا قيل احب العلماء لاسيما يذ فعناه لا مثل زيد بل محبة زيداً اكثر من محبة غيره من العلماء ولزمتها لانانية الواو على المشهور فربما فاستعملها بدون لاو بدون واو قليل واعلم ان ما بعدها ان كان معرفة كما هنا جاز فيه الرفع على انه خبر محذوف هو ص در الصلة وقحة سى قحة اعراب لا ضاقها المالموصولة وجاز فيه الجر على ان ما زائدة بين المضاف والمضاف اليه وجاز فيه النصب على ان ما بمعنى شئ والمعرفة مفعول محذوف لا يميز خلافاً لمن توهم ذلك فنع النصب لان التمييز واجب التشكيروان كان ما بعدها نكرة كفى * ولا سيما يوم بدارة جلجل * جازى النكرة لوجه الثلاثة لكن النصب على التمييز (قوله وجب ان يصلى عليه) اي تأكد لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انما تجب في العمر مرة وبعدها المصنف اخرها لزم من التأليف وقالت الشافعية تجب في كل تشهد يعقبه سلام وقال قوم انها تجب عند ذكره وبه قال اللخمي من المالكية والخلبي من الشافعية والطحاوي من الحنفية وابن بطة من الحنابلة (قوله والتبجيل) مرادف لما قبله (قوله فهي) اي الصلاة اخص من مطلق رحمة اي اقل افرادها وذلك لان الرحمة بمعنى النعمة وهي اعم من تكون مقرونة بتعظيم اولاد وعلى هذا فاعطف الرحمة على الصلوات في قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة من عطف العام على الخاص (قوله ولذا) اي لاجل كونها اخص (قوله لا تطلب) اي من الله (قوله الاتباعا) اي لطلبها بالمعصوم وطلبها بالغير المعصوم استقلالاً قبل حرام وقيل مكروه وهو الاظهر كما قال شيخنا (قوله ومن غيره تعالى) اي سواء كان ذلك العيراساو جناً او ملكاً (قوله والدعاء) عطف تفسير وقوله باستغفار اي كان الدعاء باستغفار او غيره (قوله اي التحية) اي من الله عليه الصلاة والسلام في الجنة بتحية لا تقسه به كما يحكي بعضنا بعضاً بقولنا السلام عليكم (قوله والامان) اي من المخاوف لان النبي من حيث كونه بشراً يلحقه الخوف من الله بل هو اشد الناس خوفاً لان الخوف على قدر المعرفة ولذا قال انا اخوفكم من الله (قوله على محمد) خبر عن الصلاة والسلام اي كائنات على محمد اي له وهذه الجملة خبرية لفظاً انشائية معنى فقد طلب المصنف من الله

(والاعانة) اي الاقدار على فعل الطاعات وترك المنهيات والتخلص من المهمات والمهمات (في جميع الاحوال) تنازعه كل من اللطف والاعانة (و) في (حال حوالى) يعنى مكث (الانسان) يعنى نفسه ويحتمل وغيره من المؤمنين وهو الى فاللام للجنس على هذا (في رmse) اي قبره وانما خص هذه الحالة مع دخولها فيها قبلها الشدة احتياجه للطف والاعانة فيها اكثر من غيرها ولما كان النبي عليه الصلاة والسلام هو الواسطة في كل نعمة وصلت اليها من الله تعالى ولا سيما علم الشرائع وجب ان يصلى عليه بعد ان اتى على مولى النعم فقال (والصلاة) هي من الله تعالى النعمة المقرونة بالتعظيم والتبجيل فهي اخص من مطلق الرحمة ولذا لا تطلب لغير المعصوم الاتباع ومن غيره تعالى التضرع والدعاء باستغفار او غيره (والسلام) اي التحية او الامان (على محمد

صلاته أى نعمته المقرونة بالتعظيم وسلامه لسيدنا محمد (قوله علم) أى شخصى على الذات الشريفة
 (قوله منقول) أى لا من قبل ثم ان نقل الاعلام تارة يكون من اسم الفاعل ككارت وحامد وتارة يكون
 من المصدر كزيد فانه فى الاصل مصدر زاد المال يزيد وتارة يكون من الصفة المشبهة كحسن وسعيد
 وتارة يكون من اسم الجنس كاسد وتارة يكون من الفعل كيزيد ويشكر وتارة يكون من اسم المفعول
 كمحمد ولذا قال منقول من اسم المفعول أى لا من اسم الفاعل ولا مما ذكر معه (قوله المضعف) صفة
 لمخدوف أى الفعل المضعف (قوله أى المكرر العين) أى وهو جدد بتشديد الميم وقوله أى المكرر الخ أى
 وليس المراد بالمضعف ما كانت لامه وعينه من جنس واحد كس وظل لعدم صحة ارادة ذلك هنا (قوله
 سمى به) أى بذلك العلم المنقول نبينا الخ والذى سماه به جده عبدالمطلب فى سابع ولادته لموت ابيه قبلها
 (قوله رجاء ان يكون الخ) أى لاجل رجاء ذلك والمترجى لذلك هو جده المسمى له بذلك الاسم (قوله وقد
 حقق الله ذلك) أى الامر المرجو لجدده (قوله الكامل) أى فى الشرف (قوله الشامل) أى لكل الامور
 (قوله وعلى التثنية) أى الممثل للاوامر والمجتنب للنواهي وقوله الفاضل أى الذى عنده فضيلة بعلم او
 طاعة (قوله وعلى الحليم) أى الذى عنده صفح عن الزلات وقوله الكريم أى الذى عنده كرم وسخاوة
 (قوله وعلى الفقيه العالم) الفقيه من عنده دراية بالفقه والعالم من عنده دراية بالعالم سواء كان فقها او
 غيره من العلوم فالوصف بالعالم ابلغ من الوصف بالفقيه فهو من باب الترقى والمراد ان السيد من كان عنده
 دراية فى الفقه وفى غيره من العلوم (قوله من يتكلم باللغة العربية سجيية) أى سواء كانوا سكان بادية او
 حاضرة أى واما الاعراب فهم سكان البادية يديان يتكلموا باللغة العربية وقيل مطلقا ولونتكلموا
 بالعجمية والاول هو الحق وعليه فبين العرب والاعراب عموم وخصوص مطلق لاجتماعهما فى سكن
 البادية الذين يتكلمون بالعربية سجيية وافراد العرب فيمن يتكلم بالعربية سجيية وهم سكان الحاضرة
 واما على الثانى فيبينهما العموم والخصوص الوجهى والنسبة الى العرب عربى والى الاعراب اعرابى قال
 ابن كثير الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسمعيل وتعال لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود
 وقطان وجرهم وغيرهم واما العرب المستعربة فهم من ولد اسمعيل وهو اخذ العربية من جرهم وماروى
 عن ابن عباس من ان اول من تكلم بالعربية اسمعيل فراه عربية قريش التى نزل بها القرآن واما
 عربية بعرب وقطان وعاد وثمود وجرهم فكانت قبل اسمعيل كذا فى حاشية شيخنا (قوله فيه من
 الضبط ما فى العرب) أى لكن الاولى اذا اقترنا فتحهما او ضمهما للمشاكله واما فتح الاول وضم الثانى او
 العكس فهو وان جازا لانه خلاف الاولى (قوله لان سائرا قديأتى له) أى الجميع أى قديأتى بمعنى جميع
 اخذاله من سور البلد المحيط بجميعها وظاهرا تيانه قدان استعماله بمعنى جميع مجاز وهو كذلك على
 ما يفيد قول القماموس السائر الباقي لالجميع كما توهمه بعضهم وقد يستعمل له اه وقوله وقد
 يستعمل له أى مجازا كما هو قاعدته (قوله وان كان اصل معناه باقى) أى لا اخذه من السور بالهمز بمعنى
 البقية ويصح حل كلام المصنف على هذا ايضا لان أمته عليه الصلاة والسلام مكية الامم أى الطوائف
 بالنسبة لمن مضى قبلها وعلى هذا فيكون المصنف التفت لمن ارسل اليهم مبشرة باعتبار عالم الاجسام
 واما على ان المراد جميع الامم فيصح ان يراد بالبعث بالجسم الجسم ايضا ويكون المراد بالامم طوائف أمته
 ويصح ان يراد جميع الامم حتى السابقين ويراد بالبعث ما يشمل البعث بالروح لان روحه الشريفة
 ارسلت لا روح من سبق وهذا معنى ما اشتهر من ان الالياء نوابه (قوله والمراد بهم) أى بجميع الامم
 المرسل اليهم (قوله وغيرهم) بالرفع عطف على المكلفين فيفيد ان الملائكة غير مكلفين وهو قول وعليه
 فارسله اليهم رسالة تشرىف وبالجر عطف على الاس والجلق فيفيد ان الملائكة مكلفون وهو قول آخر
 وارتضاء اللقائى فى شرحه على الجوهرية وعليه فتكليفهم انما هو ببعض الفروع التى تنأتى منهم كالصلاة
 والحج والزكاة ونحوها مما لا يتأتى منهم وهذا أقوى القولين كما قال شيخنا (قوله وعلى آله) عطف على

علم منقول من اسم مفعول
 المضعف أى المكرر العين
 سمي به نبينا عليه الصلاة
 والسلام رجاء ان يكون على
 اكمل الخصال فيحمده
 اهل السماء والارض وقد
 حقق الله ذلك الرجاء (سيد)
 يطلق على الشريف
 الكامل وعلى التثنية الفاضل
 وعلى ذى الراى الشامل
 وعلى الحليم الكريم وعلى
 الفقيه العالم ولاشأنه عليه
 السلام اشتمل على ذلك
 كله (العرب) بفتحين او
 ضم فسكون من يتكلم
 باللغة العربية سجيية
 (والعجم) فيه من الضبط
 ما فى العرب من يتكلم بغير
 العربية (المبعوث) أى
 المرسل من الله تعالى
 (اسائر) أى لجميع لان سائرا
 قديأتى له وان كان اصل
 معناه باقى (الامم) جمع اممة
 أى طائفة والمراد بهم
 المكلفون من الانس
 والجن على كثرة اصنافهم
 وغيرهم كالملائكة (وعلى
 آله) الطاهران المراد بهم
 اقاربه المؤمنون

ومحمد وفيه إيماء لجواز الصلاة على غير الأنبياء تبعاً لهم وأما استقلالاً فقليل أنها خلاف الأولى وقيل حرام
وقيل تذكره قال النووي وهو المعروف واصل آل أول يكمل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا
وقيل أصله أهل قلبت ألهاء همزة ثم الهمزة الفاء هو اسم جمع لا واحد له من لفظه (قوله وإن كان) أي الآل
(قوله لأنه يستغنى عنه الخ) أي لأن أتباعه هم أمته وكان الأولى أن يقول لأنه يستغنى بهذا عن قوله وأمته لأن
هذا واقع في مركزه والمكرر المستغنى عنه هو الواقع بعد تأمل (قوله عند سيويو) على التحرير (الخ) أي خلافاً
لمن قال إن أصحاب اسم جمع لصاحب عند سيويو به وجع له عند الأخفش والحاصل أن التحرير أن سيويو به
والأخفش يتفقان على أن أصحاب جمع لصاحب وأن فادلاً يجمع على أفعال والخلاف بينهما إنما هو في محب
فانه اسم جمع لصاحب عند سيويو به وجع له عند الأخفش كذا ذكر شيخنا (قوله بمعنى الصحابي) أي أن
صاحباً الذي هو مفرد أصحاب المراد به هنا الصحابي لا مطلق صاحب (قوله من اجتمع بالنبي الخ) أي سواء
رآه ببصره أو لا كالعيمان (قوله في حياته) خرج من اجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد موته منما أو بقطة
كالجلال السيوطي وأبي العباس المرسى فلا يكون صحابياً (قوله مؤمناً) أي به لا بغيره فقط (قوله ومات على
ذلك) خرج من اجتمع مؤمنانه ثم ارتد ومات على ردة كان خطئاً واعترض هذا القيد بأنه يقتضي أن الصحبة
لا تتحقق لاحد في حال حياته لأن الموت قيد فتنفي الحقيقة باتفائه وهو خلاف الإجماع وعدم وصف المرتد
بها بعد الردة لأن الردة أحبطتها بعد وجودها كالإيمان سواء (قوله الصادق بالذكري والاثني) أي في شمل
بناته الأربع فاطمة وزينب وأم كلثوم وأولاده الذكور الثلاثة القاسم وعبد الله وإبراهيم وأما الطبيب
والطاهر فهما القبان لعبد الله وكل أولاده المذكورين من خديجة إبراهيم فانه من مارية القبطية ويشمل
جميع أولاد الحسن والحسين ذكوراً وإناثاً (قوله أي أكثرها نواباً) أي ومناقب أي مفارح وكالات ولا يلزم
من كثرة الثواب أكثرية المناقب (قوله هي ظرف زمان هنا) أي وحينئذ فالمعنى مهما يكن من شيء بعد
البسملة والجدلة أي في الزمان الذي ذكرت فيه البسملة والجدلة فأقول قد سألتني الخ واحترز بقوله هنا عنها
في قولك دار زيد بعد دار عمر فانها ظرف مكان هذا ويجوز أن تكون هنا ظرف مكان باعتبار الرقم والمعنى
مهما يكن من شيء بعد البسملة والجدلة أي في المكان الذي رسمت فيه البسملة والجدلة فأقول قد سألتني الخ
والحاصل أنه يصح جعلها هنا ظرف زمان باعتبار النطق وظرف مكان باعتبار الرقم خلافاً لما نقل عن
الشارح من منع ذلك (قوله لفظاً لا معنى) أي في اللفظ لا في المعنى (قوله ولذا بنيت على الضم) أي ولأجل
إضافتها في المعنى بنيت لأدائها المعنى بالإضافة الذب هو نسبة جزئية حقها أن تؤدي بالحرف فالبناء للشبه
المعنوي ثم ان ظاهر الشارح أن ما ذكره للبناء على الضم وليس كذلك بل ما ذكره للبناء وأما العلة في
كونه على الضم فهو تكمل الحركات الثلاث لها وذلك لأنها في حالة أعراها إما أن تنصب على الطرية
أو تجر بمن فناسب أن تكون مضمومة في حال بنائها لأجل أن تستوفي الحركات الثلاث والعلة في كون
البناء على حركة التخلص من التفاء الساكنين (قوله والواو نائبة عن أما) أي وأما نائبة عن مهما و يمكن
فالعبرة فيها حذف ليل النفسير الذي بعده (قوله أي مهما يكن من شيء بعد الخ) أشار بذلك إلى أن
بعده من معمولات الشرط والاحسن جعلها معمولاً للجزاء والمعنى مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة
قد سألتني فيكون الجراء الذي هو قوله المذكور معلقاً على وجود شيء في الدنيا مادامت موجودة
لا بد من وجود شيء فيها فيكون الجواب معلقاً على محقق والمعلق على محقق بخلاف جعلها معمولاً
للشرط فانه يقتضي أن الجواب معلق على وجود شيء مقيد بكونه بعد البسملة والجدلة والمعلق على المقيد
غير محقق الوقوع (قوله بعدما تقدم الخ) أي لحذف المضاف إليه ونوى معناه و بنى الطرف على الضم
وحذف مهما و يمكن وأقيمت أمام مقامهما ثم حذف أمّا وأقيمت الواو مقامهما (قوله أي فأقول الخ) إنما
قدره لأن جواب الشرط يجب أن يكون غير واقع إذا صحه لتعليق الواقع وكونه قد سأله جماعة محضراً

وإن كان قد يلقى على
الاتباع لأنه يستغنى عنه
بتوابعه (واصحابه) جمع
لصاحب على الصحيح لأن
فأعلا يجمع على أفعال عند
سيويو به على التحرير
والأخفش بمعنى الصحابي
وهو من اجتمع بالنبي عليه
السلام في حياته مؤمناً
ومات على ذلك والصاحب
لفظ من ينلونه بينه مطلق
مواصلة (و) على (أزواجه)
أي نسائه الطاهرات
والمراد ما يشمل سراريه
(وذريته) نسله الصادق
بالذكري والاثني إلى يوم
القيامة (وامته) أي جماعة
من كل من آمن به من يوم
بعث إلى يوم القيامة (أفضل
الأمم) أي أكثرها فضلاً
أي ثواباً لمزيد فضل نبينا
على جميع الأنبياء عليه
وعليهم أفضل الصلاة
والسلام (وبعد) هي ظرف
زمان هنا مقطوع عن
الإضافة لفظاً لا معنى ولذا
بنيت على الضم والواو نائبة
عن أما أي مهما يكن من
شيء بعدما تقدم (فقد) أي
فأقول قد (سألتني جماعة
إبان) أي أظهر (الله لي
ولهم معالم) جمع معلم وهو
لغة

أمر واقع فلا صحة لتعليقه وجعله جوابا والحاصل ان جملة قوله قد سألني مقولة لقول محمد زوف هو الجواب لأن الجملة المذكورة هي الجواب لما علمت (قوله الأثر) أي العلامة (قوله اراد بها ادلة التحقيق) أي على جهة المجاز (قوله واتى به الخ) فيه إشارة إلى ان التحقيق يطلق بالاشتراك على اثبات المسئلة بالدليل وعلى الاتيان بها على الوجه الحق وان لم يذ كما له ادليل (قوله والمراد به هنا ما كان حقا) أي من الاحكام (قوله استعارة تصريحية) تقريرها ان يقال شبهت الادلة بالمعالم أي العلامات التي يستدل بها بجماع التوصل بكل المقصود واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة والمعنى اظهر الله تعالى ولهم ادلة الاحكام الحق المطابقة للواقع لا يقال ان هذه رتبة المجتهد لا المقلد والمصنف مقلد لاننا نقول الاجتهاد بذل الوسع في استنباط الاحكام من الادلة لا اثبات الاحكام المقررة بادلتها والمصنف سأل ظهور الادلة لاجل ان يثبت بها الاحكام المقررة (قوله بطريق سلوك) أي ذات معالم (قوله وسلك بنا الخ) السلوك هو الذهاب والسير في الارض استعاره هنا للتوفيق أي ووفقنا وياهم إلى الطريق الاحسن الموصلة لرضاه تعالى أي خلق فينا وفيهم قدرة على ارتكاب احسن الطرق الموصلة إلى رضاه وقال شيخنا في الحاشية جملة وسلك الخ خبرية لقطا انشائية معنى والمعنى اللهم اسلك بنا وجههم اضع طريق الا ان المعنى الحقيقي وهو كون المولى يذهب معهم في الطريق الحسية الا تقع غير مراد لانه مستحيل وانما الكلام من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها ان يقال شبهه صرف الله ارادتهم للوجه الا تقع من علم او غيره بساوكه معهم الطريق المستقيم على فرض تحققه وان كان مستحيلا واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من السلوك سلك بمعنى اسلك مراد به صرف ارادتنا للوجه الا تقع من علم او غيره (قوله انقع طريق) نصب على الظرفية ولا يقال انقع ليس نظرف وانما هو اسم تفضيل ليس فيه معنى الظرفية لان الظرف اسم الزمان او المكان المضمن معنى في باطراد لانا نقول لما اضيف فعل إلى ظرف المكان كان بعض ما يضاف إليه فقد آل الامر إلى انه نظرف (قوله أي طريقا انقع) أي في طريق انقع من غسبرها و اشار الشارح بهذا إلى ان قول المصنف انقع طريق من اضافة الصفة للموصوف وارتكبا المصنف مع كونها خلاف الاصل رعاية للسجع (قوله تأليفا) قدره إشارة إلى ان مختصرا صفة لموصوف محذوف (قوله والاختصار الخ) أي وعلى هذا فاختصر ما قل لفظه وكثر معناه وبقا به المطول وهو ما كثر لفظه ومعناه وعلى هذا فكثر لفظه وقل معناه او قل لفظه ومعناه واسطة بين المختصر والمطول والحق انه لا واسطة بينهما وان المختصر ما قل لفظه وكثر معناه ام لا وان المطول ما كثر لفظه وكثر معناه او قل فقول الشارح الاختصار دليل اللفظ مع كثرة المعنى هذا احد قولين والاخر انه تقليل اللفظ مطلقا أي سوا كثر المعنى ام لا (قوله أي فيما ذهب إليه من الاحكام الاجتهادية) اشار إلى ان على في كلام المصنف بمعنى في وان مذهب مالك مثلا عبارة عما ذهب إليه من الاحكام الاجتهادية أي التي بذل وسعه في تحصيلها فالاحكام التي نص الشارع عليها في القرآن وفي السنة لا نعد من مذهب احد من المجتهدين وفي ح عند قوله وبالتردد لتردد المتأخرين سئل ابن عرفة هل يقال في اقوال الاصحاب انها من مذهب الامام فقال ان كان المستخرج لها عارفا بقواعد امامه واحسن مرعاتها صح نسبتها للامام وجعلها من مذهبه والان نسبت لقائلها (قوله امام الائمة) امام امته بالنسبة للامام الشافعي والامام احمد فظاهرة لان الشافعي اخذ عنه كما قال مالك استاذي وعنه اخذت العلم والامام احمد قد اخذ عن الشافعي واما بالنسبة لابي حنيفة فقد الف السيوطي تزيين الممالك بترجمة الامام مالك واثبت فيه اخذ أبي حنيفة عنه قال والثالث الدارقطني جزأ في الاحاديث التي رواها ابو حنيفة عن مالك (قوله ابن مالك) أي ابن ابي عامر ابن عمرو بن الحرث بن غيمان بفتح المعجمة اوله بعدها مشاة تحية ساكنة ابن خنيل بالمثلثة مصغرا اوله خاء معجمة ويقال ايضا بالجيم كافي القاموس (قوله الاصبحي) نسبة لذي اصبح بطن من حير فهو من بيوت الملوك لان ادواء البين التابعة كذا يزن كافي طفي يزبدون الملك منهم في علمه ذو تعظيما كذا يزن أي

الأثر الذي يستدل به على الطريق واراد بها ادلة التحقيق مصدر حقق الشيء اثبته بالدليل واتى به على الوجه الحق ولولم يذ كر الدليل والمراد به هنا ما كان حقا أي مطابقا للواقع في معالم استعارة تصريحية ويصح ان يراد بالمعلم الأثر نفسه ففي التحقيق استعارة بالكناية بأن شبه التحقيق بطريق سلوك تشبيها مضمر في النفس على طريق الممكنة وفي معالم استعارة تخيلية (وسلك) أي ذهب (بنا وجههم انقع طريق) أي طريقا انقع تأليفا (مختصرا) مقول ثان لسأل وجملة ايان وما بعدها اعتراض قصد بها الدعاء له ولهم والاختصار تقليل اللفظ مع كثرة المعنى (على مذهب الامام) أي فيما ذهب إليه من الاحكام الاجتهادية امام الائمة (مالك بن انس) ابن مالك الاصبحي (مينا) بكسر الياء المشددة اسم فاعل

(مطلب)

في ان مالك امام الائمة

(مطلب) في أن الامام من

تابع التابعين

(مبحث)

تفسير الراجح والمشهور

وحكم الفتوى بكل وغير ذلك

(مبحث)

من اتلف بفتواه شياً واخذ

الاجرة على الفتيا وغير ذلك

(مطلب)

كيفية الاستخارة النبوية

نعت ثان لمختصر (لما)

اي للقول الذي تجب (به

الفتوى) لكونه المشهور

او المرجح (فأجبت)

عطف على سألني (سؤالهم)

لم يقل اجبتهم اشارة الى انه

لم يضيع من سؤالهم شيئاً

بل أتى به متصفاً بالأوصاف

الثلاثة الاختصار وكونه

على المذهب المذكور

والتيين لما به الفتوى (بعد

الاستخارة) متعلق بأجبت

اي بعد طلب الخيرة بفتح

الحاء وكسرها (١) مع فتح

الياء فيهما وطلبها بصلاتها

ودعائها الوارد في

الصحيحين وهي من الكنوز

التي اطهرها الله تعالى على

يدرسوله عليه الصلاة

والسلام فلا ينبغي لعائل

هم بأمر تركها ثم ذكر

اصطلاحه في كتابه ايقف

الناظر عليه وقصده بذلك

الاختصار فقال (٥ شيرا)

حال من فاعل اجبت

(١) قوله مع فتح الياء فيهما

كذا وقع في الاصل والذي

صاحب هذا الاسم ولما كانت يوت الملوك من اصبح زادوا فيها ذو وقالوا ذواصبح وكان أنس والد الامام
 فيها وكان جده مالك من التابعين احد الاربعه الذين حملوا عثمان الى قبره ليلا ودفنوه في البقيع وابوه ابو
 عامر صحابي شهد المغازي كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بدرا والامام من تابع التابعين وقيل أنه
 تابعي لانه ادرك عائشة بنت سعد بن ابي وقاص وقد قيل بصحبه الكن الصحيح انها ليست صحابية وجلت
 ام الامام مالك وهي العالية بنت شريك الازدية به ثلاث سنين على الاشهر بذى المروة موضع عساجد تبوك
 على ثمانية برد من المدينة وكان ولادته سنة تسعين ووفاته سنة مائة وتسع وسبعين وكان عمره تسعا
 وثمانين (قوله نعت ثان لمختصر) لكن اسناد اليان له مجاز عقلي لانه مبين فيه لامين ويصح جعله حالا
 من باء سألني اي سألني جماعة تأليف مختصر احواله كوني مبيناهم فيه القول الذي به الفتوى من أقوال أهل
 المذهب المذكور (قوله لما به الفتوى) فيه ان ما من صيغ العموم مع أن المصنف لم يذ كر كل قول به
 الفتوى وقد يقال ان هذا اخبار عما عزم عليه ولاشك ان الانسان قد يعزم على أمر ولا يتم له ما عزم
 عليه لنسيان أو نحوه (قوله أو المرجح) أو مائة خلوة تجوز الجمع لان ما به الفتوى امام مشهور فقط او
 راجح فقط او مشهور وراجح والمرجح ما قوى دليله والمشهور فيه اقوال قبل انه ما قوى دليله فيكون معنى
 الراجح وقيل ما كثر قائله وهو المعتمد وقيل رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة ثم ان كلام الشارح
 يقتضي ان الفتوى انما تكون بالقول المشهور أو الراجح من المذهب واما القول الشاذ والمرجوح اي
 الضعيف فلا يفتي بهما وهو كذلك فلا يجوز الافتاء بواحد منهما ولا الحكم به ولا يجوز العمل به في خاصة
 النفس بل يقدم العمل بقول الغير عليه لان قول الغير قوى في مذهبه كذا قال الاشياخ وذ كر الخطاب عن
 ابن عمر جواز العمل بالشاذ في خاصة النفس وانه يقدم على العمل بمذهب الغير لانه قول في المذهب والاول
 هو اختيار المصريين والثاني اختيار المغاربة كما قرر شيخنا وفي ح ان من اتلف بفتواه شياً وتبين خطؤه
 فيها فان كان مجتهد لم يضمن وان كان مقلدا ضمن ان اتصبا وتولى فعل ما فتي فيه والا كانت فتواه
 غروراً قوليا لا ضمان فيه ويزجر وان لم يتقدم له اشتغال بالعلم آداب وتجوز الاجرة على الفتيا ان لم تتعين
 وفيه ايضاً عن زرورق قد سمعت بان بعض الشيوخ افتى بأن من افتى من التقياد فانه يؤذّب واستظهر ح
 جملة على التقياد المخالفة للنصوص او القواعد لانه لا يقول عليها واما التقياد المنقولة من الشرح
 والنصوص فيجوز الافتاء منها قطعاً فان جهل حال تلك التقياد فقد قال في عج الظاهر انها لا تعد تقياداً عند
 جهل الحال وفي شب يمنع تتبع رخص المذاهب وفسرها بما ينقض به حكم الحاكم من مخالف النص
 وجلى القياس وقال غيره ان المراد بتتبع الرخص رفع مشقة التكليف باتباع كل سهل وفيه ايضاً امتناع
 التلقيق والذي سمعناه من شيخنا نقلاً عن شيخه الصغير وغيره ان الصحيح جوازه وهو نسخة اه وبالجمله
 ففي التلقيق في العبادة الواحدة من مذهبين طريقتان المنع وهو طريقة المصاروة والجواز وهو طريقة
 المغاربة بقرحت (قوله فأجبت سؤالهم) اي بوضع جميع التأليف ان كانت الخطبة متأخرة عنه او
 بالشروع فيه ان كانت متقدمة وليس قوله بعد الاستخارة معينا ان الاجابة بالشروع لصدقه على الاحتمالين
 لان بعد طرف منس (قوله بل أتى به) اي بما سأله (قوله اي بعد طلب الخيرة) اي بعد طلب ما فيه
 خير اي طلب بيان ما هو خيرى واولى لى هل الاشتغال بتأليف مختصر على الوجه الذى طلبوه او الاشتغال
 بغيره من اوجه الطاعات (قوله وطلبها) اي وطلب بيانها (قوله بصلاتها الخ) اي بأن يصلى ركعتين
 يقرأ في الاولى الكافرون بعد الفاتحة وفي الثانية الاخلاص كذلك سمعنا بعد السلام منها يستغفر الله نحو
 الثلاث مرات ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم انى استخيرك بعلمك واستقدر
 بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت
 تعلم ان هذا الامر خير لى في ديني ومعاشي وعاقبة امرى فافدره لى ويسره لى وبارك لى فيه وان كنت تعلم ان
 هذا الامر شر لى في ديني ومعاشي وعاقبة امرى فاصرفه عني واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان

في كتب اللغة ان فتح الياء مع كسر الحاء لا مع فتحها كتبه مصححه

مقدرة أى اجبتهم حال كونه مقدرا للاشارة (بقيها) أى بهذا اللفظ أى ونحوه من محل ضمير مؤنث غائب عائد على غير مذكور أو أنه عبر ببقيا عن كل ما ذكر مجازا فشملى نحو جلت وقيدت ونحو وظاهرها وأقيم منها (للمدونة) التى هى الام وهى تدوين سحنون للاحكام التى اخذها ابن القاسم عن الامام وربما ذكر فيها ما رواه غيره ومأثله من اجتهاده (و) مشيرا (بأول) أى بمادة أول (الى اختلاف شارحها) أى شارح ذلك الموضع ١٤ منها وان لم يتصدوا الشرح سائرهما (فى فهمهما) أى فهم المراد من ذلك الموضع المؤدى

فهم كل له الى خلاف فهم الآخر ويختلف المعنى به بهو يصير قولاً غير الآخر ويجوز الانشاء بكل ان لم يرجح الاشياخ بعضها وهو واضح لا خفاء به وليس بلازم ان كل من ذهب الى تأويل يكون موافقا لقول كان موجودا من قبل بل يجوز والاغلب عدم الموافقة (و) مشيرا (بالاختيار) أى بمادته الشاملة للاسم والفعل (١) لاختيار الامام ابي الحسن على (المخمي) صاحب التبصرة (لكن ان كان) مادة الاختيار التى اشرت بها ملتبسة بصيغة الفعل (كاختار) فذلك الاختيار اشارة (لاختياره هو فى نفسه) أى من قبل نفسه لا من افواه اهل المذهب (و) ان كان (بالاسم) كالمختار (فذلك لا اختياره) لذلك القول (من الخلاف) بين اهل المذهب وسواء وقع منه بلفظ الاختيار او التصحيح او الترجيح او التحسين او غيرها (و) مشيرا (بالترجيح) ترجيح الامام ابي محمد

ورضى به اه وقوله ان كان هذا الامر اى الملاحظ فى ذهنه وان شاء صرح به بأن يقول ان كان الشئ الفلانى كما قرره شيخنا ثم اذا فرغ من عمل الاستخارة فكل ما انشرح له صدره من فعل او ترك مضى اليه (قوله ليقف الناظر عليه) أى ليقف على ذلك الاصطلاح الناظر فى كتابه (قوله مقدرة) أى لا مقارنة لان الاشارة ليست مقارنة لاجابتهم بالشروع فى التأليف (قوله ونحوه الخ) اشارة الى ان فى كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف (قوله قوله من كل ضمير مؤنث غائب) أى مثل اقيم منها وظاهرها وجلت وقيدت (قوله أو أنه الخ) اشارة الى انه يحتمل انه عبر ببقيا عن كل ما ذكر مجازا من اطلاق الخاص وارادة العام وصح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقررها فى اذهان اهل المذهب المالكي حتى قال مشايخهم انها بالنسبة لغيرها من كتب المذهب والمذهب نفسه (قوله مارواه غيره) أى مارواه غير ابن القاسم كاشبه عن مالك (قوله ومأثله) أى ابن القاسم من اجتهاده (قوله أى بمادة أول) أى فى سدرج فيه تأويلان وتأويلات (قوله المؤدى) نعم لموضع وقوله فهم كل أى من الشراح وهو مرفوع فاعل بالمؤدى وقوله له أى لذلك الموضع وقوله الى خلاف متعلق بالمؤدى (قوله ويختلف المعنى به) أى بذلك الفهم (قوله ويصير) أى ذلك الفهم وقوله بكل أى من الفهمين (قوله بل يجوز) أى بل يجوز ان يكون موافقا لقول كان موجودا والاغلب ان لا يكون موافقا لقول موجود (قوله ملتبسة بصيغة الفعل) أى من التباس العام بالخاص (قوله فذلك لا اختياره هو فى نفسه) وذلك لان الفعل يقتضى التجدد والحدوث المناسب لما يحدده ويحدثه من عند نفسه (قوله وان كان بالاسم) أى وان كان مادة الاختيار ملتبسة بصيغة الاسم وقوله فذلك أى الاختيار اشارة لا اختياره من الخلاف الواقع بين اهل المذهب وذلك لان الاسم يقتضى الثبوت المناسب للثابت بين اهل المذهب (قوله وسواء وقع منه الخ) أى وسواء وقع الاختيار لقول من اللخمى بلفظ الاختيار الخ أى فانه على كل حال يشير المصنف لا اختياره بصيغة الاسم او الفعل من مادة الاختيار (قوله ومشييرا بالترجيح) أى بمادته الشاملة للاسم والفعل (قوله وسواء وقع منه بلفظ الترجيح الخ) أى وسواء كان الترجيح الواقع من ابن يونس باقتر الترجيح او التصحيح او الاختيار والاستحسان فانه على كل حال يشير المصنف لترجيحه بصيغة الفعل او الاسم من مادة الترجيح (قوله فذلك لا اختياره من الخلاف) أى الواقع بين المتقدمين من اهل المذهب (قوله وبالظهور) أى وبمادة الظهور الشاملة للاسم والفعل وكذا يقال فى قوله بعد وبالقول (قوله كذلك) أى حال كون الظهور الذى اشرت به لابن رشد مشابها للاختيار المشار به للخمى فى كونه ان كان بصيغة الفعل فذلك لا اختياره فى نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لا اختياره من الخلاف الواقع بين المتقدمين من اهل المذهب (قوله فى جزيرة صقلية) أى وهى المسماة الآن بسلسلية وهى جزيرة بالقرب من مالطة أعادها الله للاسلام (قوله فى التفصيل المتقدم) أى فى كونه ان كان بصيغة الفعل فذلك لا اختياره فى نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لا اختياره من الخلاف الواقع بين اهل المذهب المتقدمين عليه (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال ان هؤلاء الاشياخ لهم ترجيحات كثيرة مشى المصنف عليها ولم يشر لها بشئ مما ذكر

ابن عبد الله (ابن يونس) وسواء وقع منه بلفظ الترجيح او غيره حال كون الترجيح الذى اشرت به (كذلك) أى مشابها للاختيار المشار به للخمى فى كونه ان كان بصيغة الفعل فذلك لا اختياره هو فى نفسه وان كان بالاسم فذلك لا اختياره من الخلاف (و) بالظهور (الامام محمد بن احمد) (ابن رشد كذلك) وبالقول (الامام ابي عبد الله محمد بن على بن عمر) (المازرى) نسبة لىسارزة بنتم الزاى وكسر هاء مدنيه فى جزيرة صقلية وهو تلميذ للخمى (كذلك) أى فى التفصيل المتقدم والمراد

(قوله متى ذكرت ذلك) أى ما تقدم من مادة الاختيار والترجيح أو الظهور والقول (قوله لأن المراد أنه) أى الحال والشأن متى رجع بعضهم شيئاً الخ أى حتى يعترض بوجود ترجيحات كثيرة لهم متى المصنف عليها ولم يشر إليها لم يذكر المصنف هؤلاء المشايخ إلا رتبة على ترتيبهم في الوجود وواقعهم ابن يونس الصقلي توفي سنة أربع مائة وواحد وخمسين ثم اللخمي الصفاقسي توفي سنة أربع مائة وثمانية وسبعين ثم ابن رشد القرطبي توفي سنة خمس مائة وثلاثين ثم المازري توفي سنة خمس مائة وست وثلاثين سنة وخص هؤلاء الأربعة بالذكر لأنه لم يقع لاحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تحرير المذهب وتهذيبه وخص ابن يونس بالترجيح لأن أكثر اجتهاده في الميل إلى بعض أقوال من سبقه وما يختاره لنفسه قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيراً على ظاهرات وآيات فيقول يأتي على رواية كذا وكذا وظاهر ما في سماع فلان كذا وخص المازري بالقول لأنه لما قويت عارضته في العلوم وتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه وخص اللخمي بمادة الاختيار لأنه كان أجراً هم على ذلك (قوله أى وكل مكان الخ) أشار بهذا إلى أن حيث مبتدأ وانها ما بمعنى المكان والزمان وقوله فذا الخ هو الخبر ودخلت الفاء عليه لاجراء كلمة الطرف مجرى كلمة الشرط في العموم وحاصل كلام المصنف أن الشيوخ إذا اختلفوا في تشهير أقوال في مسئلة فانه يذكر القولين المشهورين أو الأقوال المشهورة ويأتي بعدها بلفظ خلاف إشارة لذلك (قوله أى هذا اللفظ) أشار بذلك إلى أن خلاف في كلام المصنف هنا مرفوع على الحكاية اذ هو في كلام المصنف الآتي له في الأبواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف تارة ومذكور أخرى وانما لم ينصبه نظر الكونه مقول القول لا قضائه أنه متى ذكر أقوالاً مختلفة في مسئلة كقوله اعتدبه عند مالك لابن القاسم وكقوله وتصرفه قبل الجرح محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم كانت تلك الأقوال مختلفة في التشهير وليس كذلك لا يقال القول لا ينصب المقرد لأننا نقول أنه ينصبه إذا أول القول بالذكر وحينئذ فلو نصب خلافاً لكان المعنى وحيث ذكر خلاف أى اختلافاً وزاعفاً في مسئلة سواء عبر بمادة الخلاف أو الأقوال أو لم يعبر بذلك (قوله وسواء وقع منهم الخ) أى سواء وقع الاختلاف في التشهير من هؤلاء المشهورين المتساوين في الرتبة عنده بلفظ التشهير بأن عبر بكل منهم بالمشهور كذا وقوله أو بما يدل عليه الخ أى بأن عبر بكل منهم بالمذهب كذا أو المعروف كذا أو المعتمد كذا أو الراجح كذا (قوله فان لم يتساوا المرجحون) أى في الرتبة عنده (قوله اقتصر على مارجحه الأقوى) أى على مارجحه أعلاه في الرتبة واقتصره على مارجحه الأقوى بالنظر للعالم ومن غير العالم قديماً كراؤلاً المعتمد ويذكر بعده القول الضعيف كقوله في الذكاة بعد أن ذكر ما شهره الأعلى وشهر أيضاً الاكتفاء بنصف الخلقوم والودجين (قوله وحيث ذكر قولين الخ) أى وكل مكان من هذا الكتاب وقع مني فيه ذكر قولين أو أقوال بأن قال هل كذا أو كذا قولان أو أقوال أو قال هل كذا أو كذا ثالثاً كذا ورابعها كذا فافرق بين تلفظه بصيغة القول وعدمه (قوله فذلك) أى ذكر القولين أو الأقوال بل بالترجيح (قوله إشارة) أى ذو إشارة أو مشير (قوله أى الحكم الفقهي) أشار بهذا لتعريف الفرع وهو الحكم الفقهي أى الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي أو غيره فالأول كنبوت الوجوب للنية في الوضوء فانه حكم شرعي تعلق بالوجوب الذي هو كيفية للنية التي هي عمل قلبي والثاني كنبوت الوجوب للوضوء فانه حكم شرعي تعلق بالوجوب الذي هو كيفية للعمل الغير القلبي أعني الوضوء والمراد بكون الحكم شرعياً أنه مأخوذ من الشرع الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بالاستنباط (قوله أى لم أجدر ترجيحاً أصلاً) أى لم أجدر في تلك الأقوال الموجودة في ذلك الفرع ترجيحاً لأحد أصلاً (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لصعوبة المقام لأن كلام المصنف بحسب ظاهره يصدق بما إذا أطلع على راجحة لأحد القولين أو الأقوال وبما إذا أطلع على راجحة لكل من القولين أو الأقوال وليس كذلك بل الأمر في ذلك ما ذكره الشارح (قوله أمالو وجد راجحة) أى لأحد القولين وكان مقابله ضعيفاً (قوله أو راجحة) أى لأحد الأقوال وكان بخلاف كإم

متى ذكرت ذلك فهو إشارة إلى ترجيحهم لأن المراد أنه متى رجع بعضهم شيئاً أشرت له بما مر (وحيث) أى وكل مكان من هذا المختصر أو وكل وقت (قلت) فيه (خلاف) أى هذا اللفظ (فذلك) أى قولي خلاف إشارة (للاختلاف) بين الأمة أهل المذهب (في التشهير) للأقوال أن تساوى المشهورون في الرتبة عنده وسواء وقع منهم بلفظ التشهير أو بما يدل عليه كالمذهب كذا أو الظاهر كذا أو الراجح أو المعروف أو المعتمد كذا فالمراد بالتشهير الترجيح فان لم يتساوا المرجحون اقتصر على مارجحه الأقوى عرف ذلك من تتبع كلامه (وحيث ذكر قولين أو أقوالاً) بل بالترجيح (فذلك) إشارة (لعدم اطلاعي في الفرع) أى الحكم الفقهي الذي وقع فيه الاختلاف (على راجحة) أى راجحة (منصوصة) لأهل المذهب أى لم أجدر ترجيحاً أصلاً فأفعل التفضيل في المصنف ليس على بابه فتأمل أما لو وجد راجحة أو راجحة لأحد الأقوال لاقتصر على الراجح أو الأرجح ولو وجد راجحة لكل لعبر بخلاف كإم

فالمصور أربع (واعتر) (قوله فالصور أربع) الأولى ما إذا اطلع على راجحة في كل من القولين وفي هذه يعبر بخلاف الثانية أن يطلع على راجحة لاحد الأقوال الثلاثة أن يطلع على راجحة لاحد الأقوال وفي الأولى من هاتين الصورتين يقتصر على الراجح وفي الثانية منهما يقتصر على الراجح الرابعة أن لا يطلع على ترجيح لقول من الأقوال التي في المسئلة أسلا وفي هذه يعبر بقولين أو أقوال (قوله لزوما) أي دائما وفي كل محل من هذا المختصر بخلاف غير مفهوم الشرط من المفاهيم فتارة يعتبره وينزله منزلة المنطوق وتارة لا يعتبره (قوله من المفاهيم) متعلق بمحذوف حال من مفهوم الشرط مقدم عليه ومفهوم الشرط مفعول اعتبارا أن الطرف أعم متعلق باعتبار (قوله ما دل عليه اللفظ) أي معنى دل عليه اللفظ (قوله لا في محل النطق) في الطرفية وإضافة محل للنطق بيانية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى غير مظهر وفي اللفظ المنطوق به بل في المسكوت عنه ومحصله أن المفهوم عبارة عن المعنى الذي دل عليه اللفظ المسكوت عنه وذلك كضرب الأبوين في قوله تعالى فلا تقل لهما أف فانه معنى دل عليه اللفظ المسكوت عنه وهو لا يضربهما (قوله مفهوم الشرط فقط) أي بالنسبة للمفاهيم الستة المذكورة بعده فبأسبأ في الشرح وأما المفاهيم الثلاثة المذكورة قبله فبأبأ في عبارة الشارح وهي مفهوم الحصر ومفهوم الغاية والاستثناء فانه يعتبرها من باب أولى لأنها أقوى من مفهوم الشرط إذ قد قيل فيها انها من قبيل المنطوق (قوله أي انه) أي المصنف وقوله ينزله أي مفهوم الشرط منزلة المنطوق وهذا بيان لمعنى اعتباره لمفهوم الشرط وحاصله أن معنى اعتباره له انه إذا ذكر شرط فلا يذكر مفهومه لانه كالمصرح به فيصير ذكره كالتكرار (قوله ما دل عليه اللفظ في محل النطق) ما واقعة على معنى وفي الطرفية وإضافة محل للنطق بيانية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى مظهر وفا في محل هو المنطوق به أي حالة كون ذلك المعنى مظهر وفا في اللفظ المنطوق به أو أن المعنى ما دل عليه اللفظ حالة كون ذلك اللفظ مظهر وفا في اللفظ المنطوق به وهو متحققا فيه من ظرفية العام في الخاص وذلك كالتأفيف فانه معنى دل عليه اللفظ المنطوق به ومظروف فيه من ظرفية المدلول في الدال وقد يطلق المنطوق على حرمة (قوله حتى لا يحتاج إلى التصريح به) أي بمفهوم الشرط وهذا مفرع على قوله أي انه ينزله الخ وقوله لنسبة أي كالمساواة عليه (قوله بالنظر للمعنى) أي بالنظر للعلية وهي الأيداء والألأاف لمال اليتيم والحاصل أن العلية في حرمة التأفيف الأيداء وهو موجود في الضرب فيكون مثل التأفيف في الحرمة بتجامع الأيداء والعلية في حرمة كل مال اليتيم اتلافه وذلك موجود في حرقه فيكون حرقه حراما قياسا على اكله بتجامع الاتلاف في كل (قوله والأول) أي ضرب الأبوين مفهوم بالأولى أي مفهوم حكمه بالأولى من المنطوق وقوله والثاني أي إحراق مال اليتيم وقوله بالمساواة أي مفهوم حكمه بالمساواة للمنطوق وأشار الشارح بهذا إلى أن مفهوم الموافقة قسمان أحدهما يسمى خوى الخطاب والثاني يسمى لحن الخطاب فقوى الخطاب هو المفهوم الأول بالحكم من المنطوق نظرا للمعنى كما في المنال الأول أعني ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تقل لهما أف فهو أولى بالتحريم من التأفيف المنطوق به نظرا للمعنى الموجب للحكم وهو الأيداء والعقوق لأن الضرب أشد من التأفيف في الأيداء والعقوق وأما لحن الخطاب فهو المفهوم المساوي للمنطوق في الحكم طر للمعنى كتحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى أن الذين بأكلون أموال اليتامى ظلما الآية فان الإحراق مساو للأكل في الحرمة نظر للمعنى وهو الألأاف لتساوي الحرق والأكل في اتلافه على اليتيم (قوله مفهوم الحصر بالنفي والاثبات) أي نحو ما قام الأزيد فنطوقه نفي الصيام عن غير زيد ومفهومه ثبوت القيام لزيد (قوله أو بأمنا) نحو أمنا الحكم الواحد أي فنطوقه قصر الاله على الواحدية ومفهومه نفي تعدد الاله (قوله انه من المنطوق) أي وقبل أن مفهوم الحصر من جملة المنطوق فيكون منطوق الحصر على هذا القول كلاما من الثبوت والنفي لا أحدهما فقط كما هو القول الأول (قوله وأما الصيام إلى الليل) أي إن غاية الإتمام دخول

فالمصور أربع (واعتر) (قوله فالصور أربع) الأولى ما إذا اطلع على راجحة في كل من القولين وفي هذه يعبر بخلاف الثانية أن يطلع على راجحة لاحد الأقوال الثلاثة أن يطلع على راجحة لاحد الأقوال وفي الأولى من هاتين الصورتين يقتصر على الراجح وفي الثانية منهما يقتصر على الراجح الرابعة أن لا يطلع على ترجيح لقول من الأقوال التي في المسئلة أسلا وفي هذه يعبر بقولين أو أقوال (قوله لزوما) أي دائما وفي كل محل من هذا المختصر بخلاف غير مفهوم الشرط من المفاهيم فتارة يعتبره وينزله منزلة المنطوق وتارة لا يعتبره (قوله من المفاهيم) متعلق بمحذوف حال من مفهوم الشرط مقدم عليه ومفهوم الشرط مفعول اعتبارا أن الطرف أعم متعلق باعتبار (قوله ما دل عليه اللفظ) أي معنى دل عليه اللفظ (قوله لا في محل النطق) في الطرفية وإضافة محل للنطق بيانية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى غير مظهر وفي اللفظ المنطوق به بل في المسكوت عنه ومحصله أن المفهوم عبارة عن المعنى الذي دل عليه اللفظ المسكوت عنه وذلك كضرب الأبوين في قوله تعالى فلا تقل لهما أف فانه معنى دل عليه اللفظ المسكوت عنه وهو لا يضربهما (قوله مفهوم الشرط فقط) أي بالنسبة للمفاهيم الستة المذكورة بعده فبأسبأ في الشرح وأما المفاهيم الثلاثة المذكورة قبله فبأبأ في عبارة الشارح وهي مفهوم الحصر ومفهوم الغاية والاستثناء فانه يعتبرها من باب أولى لأنها أقوى من مفهوم الشرط إذ قد قيل فيها انها من قبيل المنطوق (قوله أي انه) أي المصنف وقوله ينزله أي مفهوم الشرط منزلة المنطوق وهذا بيان لمعنى اعتباره لمفهوم الشرط وحاصله أن معنى اعتباره له انه إذا ذكر شرط فلا يذكر مفهومه لانه كالمصرح به فيصير ذكره كالتكرار (قوله ما دل عليه اللفظ في محل النطق) ما واقعة على معنى وفي الطرفية وإضافة محل للنطق بيانية والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى مظهر وفا في محل هو المنطوق به أي حالة كون ذلك المعنى مظهر وفا في اللفظ المنطوق به وهو متحققا فيه من ظرفية العام في الخاص وذلك كالتأفيف فانه معنى دل عليه اللفظ المنطوق به ومظروف فيه من ظرفية المدلول في الدال وقد يطلق المنطوق على حرمة (قوله حتى لا يحتاج إلى التصريح به) أي بمفهوم الشرط وهذا مفرع على قوله أي انه ينزله الخ وقوله لنسبة أي كالمساواة عليه (قوله بالنظر للمعنى) أي بالنظر للعلية وهي الأيداء والألأاف لمال اليتيم والحاصل أن العلية في حرمة التأفيف الأيداء وهو موجود في الضرب فيكون مثل التأفيف في الحرمة بتجامع الأيداء والعلية في حرمة كل مال اليتيم اتلافه وذلك موجود في حرقه فيكون حرقه حراما قياسا على اكله بتجامع الاتلاف في كل (قوله والأول) أي ضرب الأبوين مفهوم بالأولى أي مفهوم حكمه بالأولى من المنطوق وقوله والثاني أي إحراق مال اليتيم وقوله بالمساواة أي مفهوم حكمه بالمساواة للمنطوق وأشار الشارح بهذا إلى أن مفهوم الموافقة قسمان أحدهما يسمى خوى الخطاب والثاني يسمى لحن الخطاب فقوى الخطاب هو المفهوم الأول بالحكم من المنطوق نظرا للمعنى كما في المنال الأول أعني ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تقل لهما أف فهو أولى بالتحريم من التأفيف المنطوق به نظرا للمعنى الموجب للحكم وهو الأيداء والعقوق لأن الضرب أشد من التأفيف في الأيداء والعقوق وأما لحن الخطاب فهو المفهوم المساوي للمنطوق في الحكم طر للمعنى كتحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى أن الذين بأكلون أموال اليتامى ظلما الآية فان الإحراق مساو للأكل في الحرمة نظر للمعنى وهو الألأاف لتساوي الحرق والأكل في اتلافه على اليتيم (قوله مفهوم الحصر بالنفي والاثبات) أي نحو ما قام الأزيد فنطوقه نفي الصيام عن غير زيد ومفهومه ثبوت القيام لزيد (قوله أو بأمنا) نحو أمنا الحكم الواحد أي فنطوقه قصر الاله على الواحدية ومفهومه نفي تعدد الاله (قوله انه من المنطوق) أي وقبل أن مفهوم الحصر من جملة المنطوق فيكون منطوق الحصر على هذا القول كلاما من الثبوت والنفي لا أحدهما فقط كما هو القول الأول (قوله وأما الصيام إلى الليل) أي إن غاية الإتمام دخول

ومفهوم الاستثناء نحو قام القوم الا يزيد او مفهوم الشرط نحو من قام فأكرمه ومفهوم الصفة (٩٧) نحو أكرم العالم ومفهوم العلم نحو

أكرم زيد العلم ومفهوم الزمان نحو سافر يوم الخميس ومفهوم المكان نحو جاست أمامه ومفهوم العدد نحو فأجلدوهم عشرين جلدة ومفهوم اللقب أي الاسم الجامد نحو في الغنم زكاة وكلها جهة الاللقب (وأشير بصحح أو استحسن إلى أن شيخا من مشايخ المذهب (غير الاربعة) الذين قدمتهم صحح هذا) الفرع يجوز أن يكون مراده صححه من الخلاف وقوله (أو استظهره) من عند نفسه وهو الاقرب (و) اشير (بالتردد) لاحد امرين اما (لتردد) جنس (المتأخرين) ابن ابي زيد ومن بعده (في النقل) عن المتقدمين كأن ينقلوا عن الامام أو عن ابن القاسم في مكان حكاه ثم ينقلوا عنه في مكان آخر خلافاً أو ينقل بعضهم عنه حكاه وينقل عنه آخر خلافاً وسبب ذلك اما اختلاف قول الامام بأن يكون له قولان واما الاختلاف في فهم كلامه فينسب له كل ما فهمه منه وكأن ينقل بعضهم عن المتقدمين أنهم على قول واحد في حكم معين وينقل

الليل ففهموه انه لا تمام بعد دخوله وقبل ان هذا من جملة المنطوق (قوله ومفهوم الاستثناء) أي من الكلام التام الموجب والا كان من افراد مفهوم الحصر (قوله نحو قام القوم الا يزيد) فنطوقه ثبوت القيام للقوم غير زيد ومفهومه في القيام عن زيد (قوله نحو من قام فأكرمه) أي ففهموه ان من لم يكرم لم يكرم (قوله نحو أكرم العالم) أي ففهموه ان غير العالم لا يكرم (قوله نحو أكرم زيد العلم) أي ففهموه ان غير الخيس لا يسافر فيه (قوله نحو جاست أمامه) أي ففهموه انه لم يجلس في غير امامه تكلفه مثلاً (قوله فأجلدوهم عشرين جلدة) أي ففهموه انهم لا يجلدون اقل من ذلك ولا أكثر منه (قوله في الغنم زكاة) أي ففهموه ان غير الغنم من الحيوانات لا زكاة فيه وكفاي فولك جاء زيد ففهموه ان غير زيد لم يجز (قوله وكلها) أي مفاهيم المخالفة جهة أي عند مالك وجاعة من العلماء (قوله الاللقب) أي فانه لم يقل بحجته الا الدفاق من الشافعية وابن خوير منداد من المالكية وبعض الختابة (قوله وبصحح أو استحسن) أي مبنيين للمفعول لانه لم يرد تعيين ذلك الفاعل (قوله إلى أن شيخا من مشايخ المذهب) أي كابن راشد وابن عبد السلام وكل المؤلف نفسه بدليل استقراء كلامه فانه في بعض المواضع يشير لاستظهار نفسه بما ذكر (قوله يجوز ان يكون مراده صححه من الخلاف) أي الواقع فيه لاهل المذهب بأن يأتي لقول من الخلاف الذي فيه ويصححه (قوله واستظهره من عند نفسه) أي بان يستظهر واحد غير الاربعة قولاً في فرع من عند نفسه (قوله وهو الاقرب) راجع لقوله يجوز الخ وكان عليه ان يرد قبل قوله وهو الاقرب فالاول يشير إليه بصحح والثاني يشير إليه باستحسن يعني ان الاقرب انه يشير بالتصحح لما يصححه الشيخ الذي من غير الاربعة من كلام غيره ويشير بالاستحسان لما يراه من عند نفسه وخلاف الاقرب الشمول فيهما (قوله وبالتردد) اعترض بأن الاولى وتردد بالرفع على الحكاية تقوله خلاف لانه لم يشير به الا كذلك أي مرفوعاً مجرداً من اللام واجب بأنه لو قال كذلك كان فيه حكاية المفرد بغير القول وهي شاذة (قوله اما لتردد المتأخرين في النقل) أي وله ثلاث صور كافي الشارح وزاد الشارح جنس لاجل ان يصدق كلام المصنف بتردد الواحد والمتعدد (قوله ابن ابي زيد ومن بعده) اشار بهذا إلى ان اول طبقات المتأخرين طبقة ابن ابي زيد واما من قبله فتقدمون (قوله كان ينقلوا) أي المتأخرون ولو واحداً (قوله في مكان) أي كالباع (قوله ثم ينقلوا عنه) أي الناقل الاول وغيره وقوله في مكان آخر أي كالأجارة في هذه الحالة قد تعدد المكان الذي اختلف فيه قول المتقدمين على نقل المتأخرين (قوله أو ينقل بعضهم عنه حكاه) أي في مسألة وقوله عنه أي عن ذكر من مالك وابن القاسم (قوله وينقل عنه آخر خلافاً) أي في تلك المسئلة بعينها كأن ينقل ابن ابي زيد عن ابن القاسم وجوب ازالة النجاسة وينقل عنه القاسمي السنية وعدم الوجوب (قوله وسبب ذلك) أي سبب اختلاف المتأخرين في النقل عن الامام في المسئلة الواحدة (قوله بأن يكون له قولان) أي في مسألة فينقل عنه ناقل قولاً وينقل عنه الناقل الثاني القول الاخر وسواء علم رجوعه عن احدهما ام لا (قوله وكان ينقل بعضهم) أي المتأخرين (قوله انهم على قولين فيه) أي في ذلك الحكم المعين (قوله وغيرهما) أي وينقل غيرهما (قوله انهم على اقوال) أي في ذلك الحكم المعين (قوله او تردد هم في الحكم نفسه) أي واما لتردد جنس المتأخرين الصادق بالواحد والمتعدد في الحكم نفسه هذا وقد اعترض على المصنف بأنه قد حصر التردد هنا في محلين مع انه قد يقع في كلامه التردد بمعنى خلاف منتشر كقوله وفي تمكين الدعوى على غائب بلا وكالتردد أي خلاف منتشر أي اقوال كثيرة واجب بأنه لما كان استعماله التردد بهذا المعنى نادراً كان كعدم قلداً تركه او ان أوفى كلام المصنف مانعة جمع تجوز الحلول لكن الجواب الثاني لا يلائم قول الشارح لاحد امرين تأمل (قوله فليس قوله لعدم عطفاً على لتردد) أي لان العطف حينئذ يقتضي انه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وان لم يحصل من المتأخرين تردد بل جزموا كلهم بحكم وليس كذلك لفقد معنى التردد حينئذ لا تردد مع جزم المتأخرين المقتدي بهم واعلم ان التردد في الحكم

(٣ - دسوقي ل) غير انهم على قولين فيه وغيرهما أنهم على اقوال (أو) تردد هم في الحكم نفسه (لعدم نص المتقدمين) عليه فليس قوله لعدم عطفاً على لتردد (مطلب) اول طبقات المتأخرين

بل المعطوف محذوف والمعطوف عليه قوله في النقل (و) اشيرنا بالبا (بلو) المقترنة بالواو ولم يذكر بعدها الجواب اكتفاء بما تقدمها نحو الحكم كذا ولو كان كذا (الى) رد (خلاف مذهبي) بقاء النسبة متواترة بخلاف اى خلاف منسوب

١٨

ان كان من واحد كان معناه التحير وان كان من متعدد فعناه الاختلاف مع الجزم (قوله بل المعطوف محذوف) اى وهو قوله او في الحكم نفسه وهو عطف على قوله في النقل وحيداً فالفرق بين التردد بين ظاهره الاول في النقل عن الامام واصحابه والثاني لتردهم في الحكم لعدم نص المتقدمين ولم يذكر المصنف علامة يميز بها بين التردد بين اى التردد في النقل والتردد في الحكم الا ان الاول في كلامه اكثر والثاني اقل كقوله وفي حق غصب تردد وفي رابع تردد وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز بيع من اسلم بخيار تردد (قوله و بلوا الخ) يعنى انه اذا قال الحكم كذا ولو كان كذا فانه يشير بايمانه بلوا الى ان في مذهب مالك قولاً آخر في المسئلة محالاً لما ذكره وفي لفظ المصنف قلق لان ظاهر قوله و بلوانها تفيد ما ذكره حيثما وقعت ولو صرح بجوابها بعدها ولو لم يقرن بواو وليس كذلك بل انما تفيد ما ذكره عند اقترانها بالواو والاكتفاء عن جوابها بما تقدم وأشار الشارح للجواب بأن في كلام المصنف حذف الصفة والحال والدليل على ذلك المحذوف استقراء كلامه ولو قال المصنف و بولو ولا جواب بعدها الى خلاف مذهبي كان اظهر (قوله المقترنة بالواو) اى التى للحال (قوله ولم يذكر بعدها الجواب) اى والحال انه لم يذكر بعدها جوابها (قوله اكتفاء بما تقدمها) اى عليها (قوله الى رد خلاف) اى قوى اما اذا كان المقابل ضعيفاً فلا يشير لردده بل ولا يتعرض له اصلاً لتزيله منزلة العدم (قوله اى خلاف منسوب الخ) هذا جواب عما يقال ان معنى المصنف الى خلاف منسوب المذهب وهو نكرة صادقة بمذهب مالك وغيره وليس كذلك اذ لا يشير بلوا الى خلاف واقع في غير مذهب مالك والجواب ان الكلام وان كان عامال لكن المراد منه مذهب مالك فقط بدليل استقراء كلامه (قوله ومن غير الغالب قد تكون الخ) هذه الحالة التى ارتكبها في لوارتكب عكسها في ان فيستعملها في المبالغة عالياً ولرد على المخالف قليلاً (قوله والله اسأل) اى واسأل الله اى اطلب منه (قوله اى لا غيره) اخذ الحصر من تقديم المفعول وهذا يقتضى قراءة لفظ الجلالة بالنصب ويجوز قراءته بالرفع على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والرباط لها محذوف (قوله من كتبه لنسبه) اى ولو يقرأ فيه (قوله او قراه بحفظ الخ) بل ولو قراه بمقابلة (قوله او غيره) اى كبريات اوهبة (قوله او باستعارة) عطف على ملك او على قوله بشرائه لان الملك يشمل ملك الذات وملك المنفعة (قوله اوسعى في شئ) اى في تحصيل شئ منه (قوله اى من المختصر) جعله الضمير راجعاً للمختصر اولى من عوده لواحد مما ذكره اى اوسعى في تحصيل بعض واحد مما ذكره لان عوده على المختصر اعم كما ذكره الشارح (قوله والشئ) اى وتحصيل الشئ صادق ببعض كل واحد اى صادق بتحصيل بعض كل واحد بأن كتب البعض منه وملكه وقراه (قوله وبعض واحد منها فقط) اى بأن كتب بعضه فقط او قراه بعضه فقط او ملك بعضه بشرائه او غيره والمراد بعض متفجع به احترازاً عن كتابة كلمة او كلمتين او قراءته ذلك (قوله والمحصل الخ) عطف على القارئ اى واعانة المحصل الخ (قوله وقرائن الاحوال دالة الخ) وذلك لان الله شرذ كره في الالف وجبل قلوب كثير من الناس على محبته والاشتغال به وهذا من علامات القبول (قوله والله يعصمنا) مأخوذ من العصمة وهى لعة الحفظ والمنع واصطلاحاً ملكة تمنع الفجور اى كيفية يخلقها الله في العبد تمنعه من ارتكاب الفجور بطريق جرى العادة والمراد هنا المعنى اللغوى كما اشار له الشارح (قوله لفظاً ومعنى) يقال رل يزل كضرب يضرب بمعنى رلق (قوله فقد نقص) اى في ماله او في بدنه او في عرضه بمعنى انه يحتقر بين الناس (قوله وهذه جملة طلبية معنى) اى فهمى خبرية لفظاً انشائية معنى وهى معطوفة على الجملة الاسمية الدعائية ولتجردت هذه الجملة للخبرية لم يصح العطف باتفاق البيانين وعلى خلاف عند النحويين ولو نصب الله هنا بأسأل لم يصح لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسيبويه يمنع ذلك (قوله اى اقوانا واعمالنا) اشار بذلك الى ان ال في كلام المصنف عوض على المضاف اليه وأشار بقوله بعد في كل حال الى ان المراد من الاقوال

للمذهب الذى اختلف فيه هذا المختصر اى الخلاف واقع فيه بدليل الاستقراء ومن غير الغالب قد يكون مجرد المبالغة (والله اسأل) اى لا غيره (ان يتقعه به) اى بهذا المختصر (من كتبه) لنفسه او لغيره ولو باجرة (أو قراه) بحفظ أو مطالعة فهم ما و تعلموا و تعلموا (او حصله) يملك بشراء او غيره أو باستعارة او اجارة (أوسعى في شئ منه) اى من المختصر والشئ صادق ببعض كل واحد مما ذكره وبعض واحد منها فقط وبغير ذلك كاعانة الكاتب بمسداد او ورق او اعانة القارئ بنفقة والمحصل شئ من الثمن او الاجرة وقرائن الاحوال دالة على ان الله تعالى قد قبل منه هذا السؤال (والله يعصمنا) اى يحفظنا و يمنعنا (من الوقوع في الزلل) كالزلق لفظاً ومعنى يريد به لازمه وهو النقص لان من زلقت رجله في طين او زلق لسانه في منطق فقد قص وهذه جملة طلبية معنى كقوله (ويوفىنا) فينا قدرة الطاعة في كل حال

ومنه تأليف هذا الكتاب فسال الله تعالى ان يعصمنا من وقوع الخلل فيه ويوفقنا فيه لما يرضيه (ثم) بعد ان اعلمتكم بانى اجبت سؤاليكم
وباصطلاحى في هذا المختصر (اعتذر) اى اظهر عذرى (لذوى) ١٩ اى اصحاب (الالباب) جمع لب بمعنى

العقل اى العقول
الكاملة لانهم هم الذين
يقبلون العذر ولا
يلومون لكمال ايمانهم
(من) اجل (التقصير)
اى الخلل (الواقع) منى
(في هذا الكتاب)
والعقل على الصحيح
نور روحانى به تدرك
النفس العلوم الضرورية
والنظرية وابتناء
وجوده نفع الروح فى
الجنين ثم يزل ينمو الى
ان يكمل عند البلوغ
خلق الله فى القلب
وجعل نوره متصلا
بالدماغ والجهور على
ان كماله عند الاربعين
(واسأل) حذف المفعول
اختصارا اى اسألهم
لانهم هم الذين يستلون
(بلسان التضرع) اى
ذى التضرع او انه جعل
نفسه تضرعا مبالغة أو
المراد المتضرع الخاشع
على حد زيد عدل او
المراد بلسان تضرعى اى
تذلى فيكون على
هذا فى الكلام استعارة
بالكنية (والخشوع)
اى الخضوع والذل
(وخطاب التذلل) اى
التضرع (والخضوع)
اى الخشوع فالالفاظ

والافعال تعميم الاحوال (قوله ومنه) اى ومن كل حال اى من جملة افراده (قوله اعتذر) مأخوذ من
الاعتذار وهو اظهار العذر (قوله بمعنى العقل) كذا فى القاموس وقوله اى العقول الكاملة اخذ الوصف
بالكمال من جعل الالباب للكمال وقال بعض المفسرين اللب هو العقل الراجح فيكون الكمال مأخوذا
من معنى الالباب (قوله لانهم الخ) اى وانما خصهم بالاعتذار اليهم لانهم الخ (قوله ولا يلومون) اى فلا
يقولون خطأ المؤلف او خبط خبط عشواء ونحو ذلك بل اذاروا وخطاوا وهذا سبق قلم او هذا سهو اذالم
يمكنهم تأويل العبارة وصرفها عن ظاهرها (قوله لكمال ايمانهم) اى الموجب لشفتهم ورحمتهم (قوله من
اجل التقصير) هو عدم بذل الوسع فى تحصيل المقصود وانت خبير بانه وصف قائم به لا بالكتاب واجاب
الشارح بانه اراد بالتقصير ما ينشأ عنه من الخلل فقول الشارح اعنى الخلل تفسير باللازم فالمصنف قد اطلق
الملزوم واراد اللازم ثم ان المراد به ما تظن انه خلل والا فلا يجوز للشخص ارتكاب الخطا ثم يعتذر عنه
المراد بقوله الواقع فى هذا الكتاب اى المظنون وقوعه فيه لانه واقع فيه بالفعل قطعاً (قوله روحانى) بضم
الراء نسبة للروح بضمها للروح بفتحها الذى هو الرائحة وانما سبب للروح لانه آلة لا درا كها وعلم من
قوله نورانه جوهر لا عرض وعرفه بعضهم بقوله قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء والعلوم بناء على انه
عرض (قوله العلوم الضرورية) اى وهى التى لا يتوقف حصولها فى النفس على نظر واستدلال وان
توقف على حدس وتجربة والنظرية هى التى يتوقف حصولها فى النفس على نظر واستدلال (قوله لم
يزل ينمو) اى يتزايد (قوله خلقه الله فى القلب الخ) وقيل ان محله الرأس ويترب على الخلاف انه اذا ضرب به
فى راسه فأوجعه فذهب عقله هل تلزمه دية الموضحة فقط ولا دية للعقل لاتحاد المحل او تلزمه دية للموضحة
ودية للعقل لتعدد المحل (قوله اى اسألهم) اى ذوى الالباب فاسأل متعلق بمفعول معنى هو ضمير ذوى
الالباب السابق ذكرهم حذفه اختصارا واقتصارا القرينة تقدم ذكرهم ويجوز ان لا يعلق الفعل بمفعول
تنزيله منزلة اللازم ليعم كل من يصلح له السؤال من الناظرين فى كتابه (قوله لانهم هم الذين يستلون) اى
لشفقتهم ورحمتهم وكما ايمانهم (قوله بلسان التضرع الخ) فيه ان التضرع هو التذلل والالسان له واجاب
الشارح بأربعة اجوبة بوقى خامس وهو ان الاضافة لا دنى ملابسة اى بلسانى عند تضرعى وتذلى (قوله
اى ذى التضرع) اراد به نفسه وكذا يقال فى المتضرع الخاشع (قوله او المراد بلسان تضرعى) اى قال
عوض عن المضاف اليه (قوله استعارة بالكنية) اى حيث شبه تضرعه بانسان ذى لسان تشبها مضمر
فى النفس على طريق المكنية وثابت اللسان تخييل (قوله والخشوع) عطفه على التضرع من عطف
المراد فى المراد بهما شئ واحد وهو التذلل (قوله وخطاب التذلل) الاحتمالات الاربع التى فى قوله بلسان
التضرع تجرى هنا (قوله فالالفاظ الاربع) اى التضرع والخشوع والتذلل والخضوع (قوله واستند)
اى اضاف (قوله تفننا) اى ارتكبا بالفنيين وطريقتين فى التعبير مراد منهما معنى واحد لان المراد من
الخطاب اللسان فقوله بعد والخطاب الخ بيان لمعناه الحقيقى لالمعنى المراد منه (قوله وقيل الصالح للافهام)
اى فعلى الاول لا يقال للكلام خطاب الا اذا وجد من يخاطب به وكان اهلا لفهمه واما على الثانى فيقال له
خطاب وان لم يوجد من يخاطب به فكلام الله فى الازل لا يقال له خطاب على الاول ويقال له على الثانى (قوله
ان ينظر) اى ان ينظر اليه من نظره منهم (قوله بعين ذى الرضا) اى فى الكلام مجاز بالحذف او المراد
بعين الراضى والمصيب والكلام من باب المبالغة اى انه بالغ فى الناظر حتى جعله نفس الرضا اوفى الكلام
استعارة بالكنية وثابت العين تخييل وان اضافة عين لما بعده لا دنى ملابسة كما قال الشارح اى ان ينظر
اليه الناظر منهم بعينه فى حال رضاه (قوله لابعين السخط) هو ضد الرضا وهو تصور الحق بصورة الباطل

الاربعة بمعنى واحد واستند اللسان للتضرع والخطاب للتذلل تفننا والخطاب هو الكلام الذى يقصده افهام المحاطب وقيل الصالح
للافهام (ان ينظر) بالبناء للمفعول اى اسألهم ان يامل هذا الكتاب (بعين) ذى (الرضا) اى القبول والمحبة (والصواب) اى الانصاف
لا بعين السخط

والاعتساف أو ان إضافة عين لما بعده لادنى ملائمة كما قيل
(فما كان) ما شرطية مبتدأ وكان تامة فعل الشرط وفاعلها يعود على ماو (من نقص) بيان لما أى فلو جديقه من نقص لفظ يخل بالمعنى
المراد (كلوه) فعل ماض جواب الشرط أى كساوا ذلك النقص أى اللفظ الناقص أو المنقوص فليس المراد بالنقص المعنى المصدري أب الترتك
اذلا معنى لتكميل الترتك اذ لا يكمل ٢٠ الالموجود ناقصا (و) ما كان (من خطأ) فى المعانى والاحكام وفى اعراب الالفاظ

(اصلحوه) بفتح اللام فعل
ماض أى اصلحوا ذلك
الخطأ بالنسبة عليه فى
الشروح او الحاشية او
التقرير بأن يقال قد وقع
منه هذا سهوا أو قد سبقه
القلم وصوابه كذا او هو على
حذف مضاف مثلا أو فيه
تقديم وتأخير من غير
تغيير وتبديل فى اصل
الكاتب فانه لا يجوز ولا
اذن فيه لاحد كما هو ظاهر
والحذر من قلة الادب كان
يقال هذا خبط أو كذب
أو كلام فاسد لا معنى له
فان قلة الادب مع ائمة الدين
لا تفيد الا الوبال على
صاحبها دنيا وأخرى
واقتر هذا الامام الكبير
كيف اعتذر وتذلل على
علوم مقامه وعظم شأنه
أفجازى مثله بقلة الادب
بمجرد هفوة لا يحاو منها
احد كما علل وجه اعتذاره
وسؤاله التأمل بعين الرضا
بقوله رضى الله عنه وعنايه
(فقلما يخلص) أى ينجو
(مصنف) أى مؤلف
(من الهفوات) جمع هفوة
ومراد به الخطأ (او ينجو
مؤلف من العثرات) جمع

(قوله والاعتساف) هو الباطل فهو ضد الصواب (قوله أو ان إضافة عين الخ) أى وجبت فلا يحتاج لتقدير
ذى (قوله وعين الرضا) أى وعين الناظر للشيء فى حال رضاه عنه (قوله كما ان عين السخط) أى كما ان عين
الناظر للشيء فى حال سخطه عليه تبدى المساوى اى القبايح فيه (قوله من نقص) أى نقص لفظ أى لفظ
ناقص سواء كان ذلك اللفظ كلمة أو حرفا لما كان فيه من نقص احكام ومسايل لم تذكر لان ذلك غاية له ولا
يقدر احد على تكميل ذلك النقص (قوله كلوه) أى اذنت لهم فى تكميله بما يحسنه لاجل ان يفهم المعنى المراد
(قوله فعل ماض) أى فهو بفتح الميم ولا يصح أن يكون بكسر الميم على انه فعل امر اذ لا اولى الالباب فى
التكميل لان ما شرطية مبتدأ الامر لا يكون جوابا للشرط الا اذا قرن بالقاء ولا يجوز حذفها الا فى الشعر
(قوله جواب الشرط) وهل خبرا لمبتدأ فعل الشرط أو جوابه أو هملا اقوال (قوله أى اللفظ الناقص) أى
الساقط وتكميله بالاثبات به وقوله او المنقوص أى وهو الباقي بعد الاسقاط وتكميله بالاثبات بالساقط
والحاصل ان المراد بالنقص اما اللفظ المحذوف المسقط أو الباقي بعد الاسقاط لانفس الاسقاط والترتك
اذلا يكمل واعلم ان النقص يطلق على الامور الثلاثة المذكورة لكن اطلاقه على الاخير حقيقة وعلى
الامر بن الاولين مجاز (قوله والاحكام) عطف تفسير باعتبار المراد وان كانت المعانى فى حد ذاتها اعم
(قوله وفى اعراب الالفاظ) كما اذا رفع ما حقه النصب او نصب ما حقه الرفع او الجر مثلا (قوله أى اصلحوا
ذلك الخطأ) أى اذنت لهم فى اصلاحه (قوله بالنسبة عليه فى الشروح) أى لمن تصدى لوضع شرح عليه
(قوله والحاشية) أى او بالنسبة على ذلك بالكاتب فى الحاشية أى الهامش (قوله من غير تعبير الخ) أى بأن
يكشط الفاظه ويأتى ببديها ويريد فيها وينقص (قوله فانه لا يجوز) أى لان فتح هذا الباب يؤدى لتسخ
الكاتب بالكلية لانه بما طن الناسخ ان الصواب معه مع كون ما فى نفس الامر بخلافه (قوله كان يقال
الخ) وأما وقال ظاهر العبارة كذا وليس كذلك ويجب عنه بكذا فلا بأس به او يقال ظاهر العبارة فاسد
ويجب عنه بكذا فلا بأس به ايضا فالمضرتك الجواب مع الاعتراض بكلام شنيع (قوله على علوم مقامه)
أى مع علوم مقامه (قوله وعنايه) أى ورضى عنايبه (قوله فقلما يخلص الخ) الفاء للتعليل أى وانما
اعتذرت لذوى الالباب بما يظن انه خلل واقع فى هذا الكتاب او من الخلل الذى يظن وقوعه فيه لانه قلما
يخلص الخ أى لانه لا يخلص الخ فقل للنق وما كفة او مصدريه أى قل خلوص أى اتقى خلوص الخ أى انما
اعتذرت اليهم لاني مصنف وكل مصنف لا ينحو الخ (قوله أى مؤلف) اشار بهذا الى ان تعبير المؤلف
بمصنف أولاو بمؤلف ثانيا تمنن فى التعبير كما كان تعبيره ولا يخلص وثانيا ينجو تنس (قوله ومراده بها الخطأ)
أى فى الحكم (قوله ومراده بها السقوط) أى الوقوع فى تحريف الالفاظ أى ال مراده بالعترة الخطأ فى اللفظ
والتحريف فيه بان يسقط كلمة كالمبتدأ او الخبر أو جملة فقول الشارح فى تحريف الالفاظ مراده بتحريفها
اسقاط بعض الجملة او اسقاط الجملة بتمامها أو اسقاط حرف من كلمة (قوله ويحتمل العكس) أى يحتمل ان
يكون مراده بالهفوات تحريف الالفاظ ومراده بالعترات الخطأ فى الاحكام (قوله وهو الزلة) أى النقص
فكانه قال لانه لا ينجو مؤلف من النقص اعم من ان يكون نقص كلمة أو جملة أو نقص حكم بان يترك الحكم
الصواب ويأتى بخلافه (قوله وذلك) أى و بيان ذلك أى كون المؤلف لا يخلص من الهفوات ولا ينجو من
العترات (قوله أو يريد ان يكتب لفظ وجوب) أى مع استحضار القلب لذلك (قوله وقد يكون الخطأ من غيره)

أى

عترة بالمثلثة ومراده بها السقوط فى تحريف الالفاظ ويحتمل العكس ويحتمل ان معناهما واحد وهو الزلة

وذلك لان الانسان محل النسيان والقلب يتقلب فى كل آن فربما تعلق القلب بحكم او امر من الامور فيكتب الانسان خلاف مقصوده او انه
ينسى شرطا او حكما او سهو عنه فيظن ان الصواب ما كتبه والواقع خلافه او يريد ان يكتب لفظ وجوب فيسبقه القلم فيكتب لفظ سنة او يريد
اختصار عبارة فيسقط منه ما يحل بالمعنى المراد وقد يكون الخطأ من غيره وينسب له

اي من غير المؤلف وينسب للمؤلف (قوله كان يخرج) اي المؤلف اي كان يكتب على الحاشية كلمة ساقطة من الاصل (قوله او غير ذلك) عطف على قوله كان يخرج الخ (قوله) وحيث ذكرنا كتب متصلة اي ويجوز ان تكون مصدرية فيجوز فيها الاتصال والانفصال وعلى ذلك فالفاعل المصدر المؤلف منها ومن الفعل بعدها وهو يخلص اي قل خلاص مصنف

باب احكام الطهارة

(قوله وهو) اي الباب لغة وقوله في سائر اي حائط (قوله من المسائل) اراد بها القضايا المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة لما تقر ان مدلول التراجم انما هو اللفظ لا المعنى (قوله المشتركة في حكم) اي المشتركة مدلولها في امر كالمسائل المتعلقة بالطهارة او بالوضوء او نحو ذلك فليس المراد بالحكم حقيقة الذي هو ثبوت امر لا امر ولو عبر بامر بدل حكم كان اولي وكانه اراد بالحكم الكون متعلقا بكذا فالمسائل المتعلقة بقرائض الوضوء وسنته وفضائله مثلا اشتركت في حكم وهو كونها متعلقة بالوضوء تأمل (قوله النظافة من الاوساخ) اي الخلوص منها وقوله الحسية اي المشاهدة بحاسة البصر كالطين والعذرة (قوله كالمعاصي الطاهرة) اي مثل الزنا والسرقعة وقوله والباطنة اي كالكبر والعجب والرياء والسمة فاذا قيل فلان طاهر من العيوب اي خالص منها كان ذلك حقيقة والحاصل ان الطهارة على التحقيق كما اختاره ابن راشد وتبعه العلامة الرصاع والتائي على الجلاب وشب وشيخنا في حاشيته موضوعه للقدر المشترك وهو الخلوص من الاوساخ اعم من كونها حسية او معنوية خلافا لما قاله ح من انها موضوعه للنظافة من الاوساخ بقيد كونها حسية وان استعملها في النظافة من الاوساخ المعنوية مجاز وبدل للاول قوله تعالى ويظهركم تطهيرا والمجاز لا يؤكده الاشدودا كما صرح به العلامة السنوسي في شرح الكبرى وغيره عند قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما (قوله لموصوفها) ان جعل متعلقا بما قبله كانت اللام للتعدي وان جعل متعلقا بما بعده كانت اللام لشبه الملك او الاستحقاق لا للتعليل لانه يقتضي ان المعنى ان يجاب اباحة الصلاة لاجل الموصوف لاله والمعنى على جعلها لشبه الملك او الاستحقاق ان الموصوف صار كالملك لباحة الصلاة واستحقاقها (قوله فالاوليان من خبث الخ) اي فالصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة به اوفيه طهارة من اجل خبث والاخيرة وهي الصفة التي توجب لموصوفها جواز الصلاة له طهارة من اجل حدث (قوله اي صفة تقديرية) اي يقدر ويقرض قيامها بموصوفها اي يقدر المقدر قيامها بموصوفها يفرض ذلك فهي صفة اعتبارية يعتبرها المعتبر عند وجود سببها وهو ما يقتضي طهارة الشيء اصالة كالحياء والجدية والتطهير اي ازالة النجاسة او رفع مانع الصلاة وليست صفة حقيقة يمكن رؤيتها وذكر بعضهم ان معنى كونها حكمية ان العقل يحكم بثبوتها وحصولها في نفسها عند وجود سببها فهي من صفات الاحوال عند من يقول بالحال او من الصفات الاعتبارية عند من لا يقول بالحال كالظهور والشرف والخسة فانها صفات حكمية اي اعتبارية يعتبرها العقل وانما الاحوال اي لها ثبوت في نفسها وليست موجودة يمكن رؤيتها كصفات المعاني ولا سلبية بان يكون مدلولها سلب شيء كالقدم مثلا وقال شب ولا يرد على التعريف انه صادق على القراءة وستر العورة لان هذه افعال لاصفات لان المراد بالصفة الحكمية الصفة الاعتبارية التي تعتبر وليست وجودية وصرح اناطة الحكم بها لضبط اسبابها الشرعية (قوله اي تستلزم) اشار بهذا الدفع ما يقال على التعريف ان الذي يوجب سبب الطهارة شرط وحاصل الجواب انه ليس المراد بقوله توجب تسبب بل معناه تستلزم والمستلزم للشيء ما له دخل فيه اعم من كونه شرطا او سببا فان قلت ان الطهارة كما تستلزم جواز الصلاة تستلزم ايضا جوار الطواف ومس المصحف لموصوفها فالتعريف فيه قصور واجيب بانه يلزم من جواز الصلاة جواز غيرهما ذكر الان انه يرد ان دلالة الاتزام لا يكفي بها في التعاريف (قوله جواز الصلاة) اشار بذلك الى ان السين والتاء في استباحة رائداتان وان اضافة جوار للاباحة للبيان قال في المجلع وهذا لا يظهر في قوله في تعريف النجاسة منع استباحة فلعل الطاهر حل الاستباحة هنا على الملابس بالفعل

كان يخرج على الحاشية كلمة أو كلا ما في ثبوتها الناسخ في غير موضعها فيقال ان المصنف قد اخطأ مع ان الذي اخطأ غيره او غير ذلك وبالجملة فخرى الله المؤلفين عن المسلمين احسن الجزاء وقلنا معناها النقي اي لانه لا يخلو مؤلف فأكافة لقفل عن طلب الفاعل وحيث ذكرنا كتب متصلة بقل والله اعلم

هذا باب يذكر فيه احكام الطهارة وما يتعلق بها وهو لغة فرجة في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه واصطلاحا اسم لطائفة من المسائل المشتركة في حكم والطهارة لغة النظافة من الاوساخ الحسية والمعنوية كالمعاصي الطاهرة والباطنة واصطلاحا قال ابن عرفة صفة حكمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به اوفيه اوله فالاوليان من خبث والاخيرة من حدث انتهى اي صفة تقديرية توجب اي تستلزم للمتصف بها جواز الصلاة

أخذ من قولهم فلان يستنج الدماء ويستنجحون اعراض الناس أى يتلبسون بفعل ذلك وإنما عبر عن التلبس بفعل الشئ وإن كان غير مباح بالاستباحة لأن الشأن لا يفعل إلا المباح وجعل بعض الشراح السنين والثام في استباحة للطلب والمعنى تستلزم المتصف بها جواز أن يطلب المكلف إباحة الصلاة به أن كان ثوباً أوفيه أن كان مكاناً أو له أن كان شخصاً وفيه أنه لا معنى لطلب الإباحة إلا أن يراد ملاستها في الجملة والتعرض لما تقتضيه ثم إن قول المصنف توجب جواز استباحة الصلاة يعنى عند توفر الشرط واتقاء الموانع كالموت والكفر فاندفع ما يقال إن التعريف لا يشمل غسل الميت لأن الصفة أوجب جواز الصلاة عليه فكان الواجب زيادة وعليه ولا يشمل الصفة الحاصلة عند غسل الذمية من الحيض ليطأها زوجها المسلم فانها طهارة ولا يصدق عليها التعريف والحاصل أنه يصدق عليها أنها صفة توجب لموصوفها جواز الصلاة له لولا المانع (قوله به) المتبادر منه أن الباء للسببية وحينئذ فيكون قاصراً على طهارة الماء والتراب ولا يشمل طهارة ما يحمله المصلى سواء كان ماء مضافاً وغيره واجب بان الباء للملابسة أى توجب للمتصف بها جوار الصلاة للشخص بملاسته والمراد للملابسة الاتصال به بحيث ينتقل بارتقائه فدخل فيه طهارة ظاهر البدن من خبث وخرج عنه طهارة المكان فلذا زاد قوله أوفيه لا دخلها وأما قوله أوله فلا دخل طهارة هيكل الشخص بتمامه من حدث (قوله أن كان محجولاً للمصلى) أى أن كان الموصوف بها محجولاً للمصلى سواء كان المحمول ثوباً أو ماء مضافاً وغيره فكان الأولى أن يقول أن كان ملابساً للمصلى ليشمل ما قلناه من طهارة الثوب والماء وطهارة ما يحمله المصلى من ماء مضاف أو غيره ويشمل أيضاً طهارة ظاهر البدن من أجل خبث قطاها البدن متصف بالطهارة وهو ملابس للمصلى وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح (قوله أن كان مكاناً له) أى أن كان الموصوف بها مكاناً للمصلى (قوله أن كان نفس المصلى) أى أن كان الموصوف بها نفس المصلى بغير شئ آخر وهو أن التعريف لا يصدق على الطهارة المستحبة التي لا يصلح بها كل وضوء من زيارة الأولياء والدخول على السلاطين فإما أن يقال التعريف للطهارة المعتد بها وهي المعنى بها اعتناء كما لا شرعاً ويجعل تخصيص زيارة الأولياء مثلاً بنية الوضوء مانعاً فهي تبيح الصلاة لولا المانع (قوله ويقابلها) أى الطهارة بهذا المعنى أى وهو قوله صفة حكمية الخ أى وأما الطهارة لا بهذا المعنى بل بمعنى إزالة النجاسة أو رفع مانع الصلاة وهو الحدث بالماء أو مافى معناه كفى قولهم الطهارة واجبة فلا تقابل النجاسة واستظهر ح أن الطهارة حقيقة فى كل من المعنيين (قوله صفة حكمية) أى حكم العقل بثبوتها عند وجود سببها وقوله توجب لموصوفها أى تستلزم للمتصف بها وقوله منع استباحة الصلاة أى منع الشخص من التلبس بالصلاة بالفعل بملاسة ذلك الموصوف أن كان ذلك الموصوف بها محجولاً للمصلى أوفيه أن كان ذلك الموصوف بها مكاناً للمصلى ولم يقل أوله كفى حد الطهارة لأنه لا يقال شرعاً للحدث نجاسة ولا للحدث نجس فى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أنكروا على من لم يجبه حين دعاه وتعلل بأنه كان نجساً أى جنباً فقال له سبحانه الله أن المؤمن لا ينجس أن قلت أنه وإن كان لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام النجاسة به قلت نجاسة البدن داخلة فى قوله به لأن معناه بملاسته والموصوف بالنجاسة وهو ظاهر البدن ملابس للمصلى وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح فإن قلت يرد على تعريف النجاسة أنه غير مانع لشموله للدار المغصوبة والثوب المغصوب فإنه قد قام بكل منهما صفة حكمية وهي المغصوبة تمنع الصلاة به أوفيه ومع ذلك لبس واحد منهما متصفاً بالنجاسة واجب بأن المراد بمنع الصلاة المنع الوضعى وهو عدم الصحة لا التمكن وهو الحرمة والدار المغصوبة بتوان قام بها وصف وهو المغصوبة لكنه لا يقتضى عدم صحة الصلاة وإن اقتضى حرمتها وأما الجواب بأننا لا نسلم أن كل واحد منهما قام به صفة اقتضت منع الصلاة به أوفيه وذلك لأن منع الصلاة وحرمتها فى المغصوب إنما هو لشغل ملك العبد بغير ذاته وهذا غير قائم بالمغصوب فبقي أن المغصوبة تستلزم الشغل المذكور وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم (قوله منع استباحة الصلاة) أى منعه من التلبس بالصلاة بالفعل (قوله على نفس المنع) أى النهى عن التلبس بالعبادة سواء كانت صلاة أو طوافاً

به أن كان محجولاً للمصلى وفيه أن كان مكاناً له وإن كان نفس المصلى ويقابلها بهذا المعنى أمران النجاسة وهي صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة به أوفيه قاله ابن عرفة والحدث وهو صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة له وقد يطلق على نفس المنع المذكور

سواء تعلق بجميع الاعضاء
سواء تعلق بالجنابة او ببعضها
كحدث الوضوء ويطلق
في مبحث الوضوء على
الخارج المعتاد من المخرجين
وفي مبحث قضاء الحاجة
على خروج الخارج فقول
المصنف (يرفع الحدث)
اي الوصف الحكمي
المقتري قيامه بالاعضاء او
المنع المترتب على الاعضاء
كلها او بعضها (وحكم
الخبث) اي عين النجاسة
والمراد بالحكم الصفة
الحكمية وعلم من تفسير
الخبث بعين النجاسة ان
النجاسة تطلق ايضا على
الجرم المخصوص القائم به
الوصف الحكمي (ب) الماء
(المطلق) غسلا او مسحا
او نضحا فقد علمت ان
الطهارة قسما حادثة
وخبثية والاولى مائية
وترابية والمائية بغسل
ومسح اصلي او بدلي
والبدلي اختياري او
اضطرابي والتراوية بجميع
فقط والخبثية ايضا مائية
وغير مائية والمائية بغسل
ونضح وغير المائية بدافع
في كيمخت فقط ونار على
الراجع فيهما اذا علمت
ذلك فقولهم الراجع هو
المطلق لا غيره فيه نظر
بناء على الراجع

او مس مسح فالحديث بهذا المعنى من صفات الله تعالى وان كان يمنع الاطلاق لان صفاته توقيفية (قوله
سواء تعلق بجميع الاعضاء) اي سواء تعلق بالشخص باعتبار جميع الاعضاء او باعتبار بعضها هذا امراده
لان المنع انما يتعلق بالشخص اي الهيكل بتمامه لا بالاعضاء كالا او بعضا (قوله ويطلق في مبحث الوضوء)
الاولى في مبحث نواقض الوضوء في قولهم ينقض بالحدث (قوله وفي مبحث قضاء الحاجة) اي في قولهم
آداب الحدث كذا (قوله على خروج الخارج) اي خروج البول والغائط فعلم من كلامه ان الحدث يطلق على
اربعة امور والظاهر من كلامهم انه حقيقة في الكل (قوله يرفع الحدث) اي يرتفع ويرزول برفع الله له
بسبب استعمال الماء المطلق على الوجه المعروف شرعا (قوله الوصف الحكمي) اي التقدير (قوله
المقدر) اي المفروض (قوله او المنع المترتب على الاعضاء) اي المتعلق بها وليس المراد القائم بالاعضاء
لان المنع صفة للمولى عز وجل ولا يقال ان المنع متعلق بالشخص لا بالاعضاء فلا يصح ما قال لان قول في
الكلام حذف اي المتعلق بالشخص باعتبار الاعضاء كلها او بعضها والمراد القائم مقارنه وهو الوصف
بالاعضاء وذلك لان الوصف المقدر قيامه بالاعضاء مقارن للمنع المتعلق بالشخص فهما متلازمان حتى حصل
احدهما حصل الاخر ومتى ارتفع احدهما ارتفع الآخر واقتصار الشارح على الوصف والمنع مع ان
الحدث يطلق على امور اربعة كما تقدم له للاشارة الى ان الحدث الذي يرتفع بالمطلق الحدث بهذين المعنيين
لا الحدث بالمعنيين الآخرين اعني الخارج ونحو وجه لانهما لا يرتفعان لان رفع الواقع محال وحينئذ فلا تصح
ارادتهما الا ان يقدر مضاف اي يرتفع حكم الحدث او وصف الحدث لا يقال الحدث بمعنى المنع لا تصح
ارادته لانه حكم الله عز وجل وحكمه قديم واجب الوجود فلا يتصور ارتفاعه لانا نقول الحكم الشرعي
خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين فان قلنا ان تعلقه بافعال المكلفين جزء من مفهومه كان حادثا لا قديما
لان المركب من القديم والحادث حادث وارتفاع الحادث ظاهر وان قلنا ان التعلق قيد خارج عن مفهومه
كان قديما وحينئذ فارفعه باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق امر اعتباري يمكن الارتفاع والمراد
بارتفاع تعلقه انه اذا ظهر الحدث بالمطلق لا يتعلق به المنع من الصلاة وينقطع تعلق المنع به تأمل (قوله اي
عين النجاسة) هو بالجر تفسير للخبث (قوله الصفة الحكمية) اي القائمة بالمتنجس التي تمنع الشخص من
الصلاة بملابستها ان كان ثوبا او فيه ان كان مكانا او ما عين النجاسة تزال بكل قلاع (قوله ان النجاسة تطلق
على الجرم المخصوص) اي كما تطلق على الصفة التي توجب لموصوفها منع الصلاة به اوفيه والذي يمنع المكلف
من فعل ما كلف به من صلاة وطواف النجاسة بمعنى الوصف المترتب عند اصابة العين للشيء الطاهر من ثوب
او بدن او مكان والنجاسة بمعنى الوصف هو المعبر عنه بحكم الخبث في كلام المصنف هذا وتدل ح عن
الذخيرة ان اطلاق النجس على المعفوق عنه محار شرعي تغليبا لحكم جنسه عليه كالدلم المسفوح مثلا اذا لم يمنع
في المعفوق عنه واختار المج ان اطلاق النجاسة على المعفوق عنه حقيقة لانه يمنع لولا العذر تطهير الرخصة
(قوله القائم به الوصف) اي المتلبس به والا فالوصف الحكمي لا يقوم بها (قوله حديثة) نسبة للحدث من
حيث انها ترفعه وقوله وخبثية نسبة للخبث من حيث انها ترفع حكمه (قوله مائية) نسبة للماء من حيث
انها تحصل به وكذا يقال في قوله تراوية (قوله بغسل) اي تحصل بغسل كافي الوضوء والغسل (قوله اصلي)
اي كافي مسح الرأس (قوله اختياري) اي كافي المسح على الخفين (قوله واضطرابي) اي كافي المسح على
الجبيرة (قوله مائية وغير مائية) اي تحصل بالماء وبغيره (قوله ونضح) اي وهو رش الماء على ما شئت في
اصابة النجاسة له (قوله في كيمخت فقط) اي وعند الشافعية والحنفية في جلد كل ميتة غير الخنزير وبه
قال سحنون من ائمتنا الا انه غير معتمد كما ان القول بأن الكيمخت لا يظهر بالدافع وانه نجس معفوق عنه غير
معتمد وهو مقابل الراجع في كلام الشارح (قوله ونار) لو زاد وغيرهما اي غير الدافع والنار لكان اولي
ليدخل تحت حجر النجس وتخلله فانه يظهره على الراجع ويدهل اجمارا الاستجمار ونحوها وما ذلك به النعل بناء على
انه يظهره كما ورد وما مسح به الصقيل بناء على القول بان ذلك يظهر (قوله فقولهم الراجع) اي للحدث وحكم

وعلى التحقيق من ان التيمم رفع الحدث رفعاً مقيداً والقول بأنه لا يرفعهُ وانما يرفع الصلاة لوجه له اذ كيف تجتمع الاباحة مع المنع او
الوصف المانع نعم الامران معا اى الحدث وحكم الخبث لا يرفعهما الا المطلق واما غيره فلا يرفعهما معالان التراب انما يرفع الحدث فقط
والدابع والتاثير انما يرفعان حكم الخبث فقط وانما اطلق الكلام هنا لما في ذلك من كثرة النزاع والتنبيه على ما قد يغفل عنه (وهو) اى
الماء المطلق (ما) اى شئ (صدق) ٢٤ عليه اى على ذلك الشئ (اسم ماء) خرج الجامدات والمائعات التي لا يصدق عليها اسم ماء

الخبث (قوله وعلى التحقيق) عطف على الراجح (قوله مقيد) اى بدوامه فى الصلاة (قوله والتنبيه)
عطف على ما فى ذلك (قوله صدق عليه) اى حمل عليه جملاً صحيحاً وقوله اسم ماء اضافته بياناً (قوله
كالسمن والعسل) اى والحل والزيت (قوله ١ بلا قيد لازم) اى من غير قيد ملازم لا ينفك عنه اصلاً
وكلامه شامل لما اذا صدق عليه اسم ماء من غير قيد اصلاً او مقيداً بقيد غير لازم بل منقل كماء البحر والعين
والبر والمطر فان هذه يصدق عليها اسم الماء غير مقيد ومقيداً وخرج ما صدق عليه اسم الماء مقيداً بقيد
لازم كماء الورد والزهر والعجين فان هذه لا يصدق اسم الماء عليها الا مقيداً فلا تكون من افراد المطلق فلا
يرتفع بها حدث ولا حكم خبث والحاصل ان المطلق الذى يرتفع به الحدث وحكم الخبث هو ما صح اطلاق اسم
الماء عليه من غير قيد بأن يقال فيه هذا ماء كماء البحر والبر والعين والمطر فخرج ما لم يصدق عليه اسم الماء
من الجامدات والمائعات وخرج ايضا ما لا يصدق اسم الماء عليه الا بالقيد فاست هذه من المطلق (قوله
لا منقل) اى لا يخرج ما صدق عليه اسم ماء مقيد بقيد منقل عنه (قوله ولو آبار غود) اى فلوها طهور
على الحق (قوله وان كان التطهير به غير جائز) ٢ اى فلو وقع وزل وتطهر بمائها وصلى فهل تصح الصلاة
اولاً استظهر عجز الصحة وفى الرصاع على الحدود عدمها واعتمده وكأذ كرهه شيخنا وعدم الصحة تعبدى
لالتجاسة الماء لما علمت انه طهور وكما يمنع التطهير بمائها يمنع الاتقاء به فى طين او حن لليلة التي ذكرها
الشارح ويستثنى من آبار غود البر التي كانت تردها ناقة صالح فانه يجوز الوضوء والاتقاء بمائها وكما يمنع
التطهير بماء آبار غود يمنع التيمم بأرضها اى يحرم وقيل بجوازها وصحة التيمم وما قيل فى آبار غود يقال فى
غيرها من الآبار التي فى ارض نزل بها العذاب كآبار ديار لوط وعاد ونحوها (قوله لكونه ماء عذاب) اى
ماء ارض نزل بها العذاب فربما يصيب المستعمل له شئ من اثر ذلك العذاب (قوله وان جمع) اى ذلك المطلق
من ندى ٣ (قوله ولو فى يد المتوضئ) اى هذا اذا كان الجمع من الندى فى اثناء بل ولو كان الجمع فى يد
المتوضئ (قوله من ندى) هو الببلل النازل من السماء آخر الدليل على الشجر والزرع (قوله واستظهر انه
لا يضر تغيير ريحه) اى الندى وقوله بما اى شئ جمع الندى من فوقه اى او من تحته ومفهوم ريحه انه
لو تغير لونه او طعمه فانه يضر والفرق خفة تغير الريح كذا فى النفاوى على الرسالة وغيره والذى فى بن انه
لا خصوصية لتغير الريح بل لا يضر تغيير شئ من اوصافه كما هو مقتضى الحاق هذا الفرع بمسئلة والاظهر
فى بتر البادية بهما الجواز واختاره شيخنا وقال انه كالنغير بالقرار (قوله او ذاب بعد جوده) عطف على جمع
وكذا ما بعده فهو داخل فى حيز المبالغة اى وان كان المطلق جامداً ثم ذاب بعد جوده وهذا شامل للملح
الذائب فى موضعه او فى غير موضعه على ما انحط عليه كلام ح وغيره وهو ظاهر لانه حينئذ ماء وقوله ذاب
اى بنفسه او ذوبه مذوب بنار او شمس واذا وجد فى داخل ما ذاب شئ مفارق فان غير احداً واصله الثلاثة
سلبه طهوريته وبعد ذلك حكمه كغيره وان لم يغير شيئاً من اوصافه فهو باق على طهوريته (قوله اوجلاله)
اى او كانت جلالة تأكل الجيف والنجاسات (قوله ولو كافر بن شاربى نجر) اى ولو رشت النجاسة على
فهما وقت الشرب حيث لم يتغير الماء ولا سلب طهوريته وكان نجساً (قوله اوفضلة الخ) اى او كان المطلق
فضلة طهارة الخائض والجنب سواء تطهر اقبه معاً او احدهما بالاولى (قوله وكذا يسير) اى بان كان اقل
من آية الوضوء وقوله على الراجح اى خلافاً لما قاله ابن القاسم من ان قليل الماء ينجسه لميل النجاسة ولو لم

كالسمن والعسل (بلا
قيد) لازم خرج نحو ماء
الورد وماء الزهر والعجين
لا منقل كماء البحر وماء
البئر هذا اذا كان لم يجمع
من ندى ولا ذاب بعد
جوده كماء البحر والمطر
والعين والآبار ولو آبار
غود وان كان التطهير به
غير جائز لكونه ماء عذاب
بل (وان جمع) ولو فى يد
المتوضئ والمغتسل (من
ندى) واقع على اوراق
الشجر والزرع واستظهر
انه لا يضر تغيير ريحه بما
جمع من فوقه لانه كالنغير
بقراره (او ذاب) اى
تبيع (بعد جوده)
كالسمن وهو ما ينزل مائعا
ثم يجمد على الارض
والبرد وهو النازل من
السماء جامداً كالملح والجليد
وهو ما ينزل متصلاً بعضه
ببعض كالحيوط (او كان)
المطلق (سؤر) بضم السين
وسكون الهجزة وقد
تسهل اى فضله شرب
(بهيمية) ولو غير ما كولة
اللحم اوجلاله (او) كان
سؤر (حائض او جنب) ولو

كافر بن شاربى خمر شراب منه معا واولى لو انفرد احدهما (او) كان المطلق (فضلة طهارتهما)
معا واولى احدهما اغترفاً واولى لافيه والطهارة بضم الطاء ما فضل بعد التطهير فاضافة فضل لالبيان (او) كان المطلق (كثيراً) بان زاد عن آية
غسل وكذا يسير على الراجح (خلط بنجس) واولى بطاهر (لم يغير) احداً واصله
١ مبحث الماء المطلق ٢ مبحث استعمال ماء ارض العذاب وترابها والصلاة بهما ٣ مبحث ماء الندى

والاسلب الطهورة (او) كان الماء متغيرا جزما (شك) بالبناء للمفعول أي وقع التردد على السواء (في مغيره) وبين معنى الشك بقوله (هل) هذا المغير (يضر) كالطعام والدم ولا سكراره واولى اذ الميجزم بالتغير مع الشك المذكور ومفهوم شك انه لو ظن ان مغيره يضر فانه يعمل على الطن ولو جزم بالتغير وانه بمفارق وشك في طهارته ونجاسته ٢٥

(بمجاوره) بالماء وبالنساء

أي بسبب مجاورة بكمية

او ورد على شباك قلة

مثلا من غير ملاصقة

للماء ولا يمكن عادة تغير

لونه او طعمه بما ذكر

لعدم المناسبة لكن لو

فرض التغير ماضر ايضا

وهذا اذا كان تغير ربحه

بمجاورة غير ملاصق بل

(وان) كان تغير ربحه

(بدن لاصق) سطح

الماء بلا مجاورة وهذا

ضعيف والراجح ان

الملاصق اسطح الماء يضر

واما تفسير اللون والطعم

بالملاصق فانه يضر قطعنا

كالممازج حتى على ما مشى

عليه المصنف (او) كان

تغير ربحه لالونه او طعمه

بسبب (رائحة قطران

وعاء مسافر) او غيره مسافر

وضع الماء فيه بعد زوال

القطران منه وبقيت

الرائحة وكذا لو وضع

القطران في الماء فربا او

وضع الماء في اثناء فيه

جرم القطران فتغير ربحه

به من غير مجاورة على

ما لسند واما تغير الطعم

او اللون فانه يضر وهذا

كله اذا لم يكن القطران

دباة للوعاء والا فلا

تغيره ومشى عليه في الرسالة وسأني للمصنف التصريح بمفهوم كثير وهو البير في قوله ويسير كناية وضوء الخ لنافيه من الخلاف كما علمت (قوله والاسلب الطهورة) أي وصار حكمه كغيره في الطهارة والنجاسة (قوله واولى اذ الميجزم بالتغير مع الشك المذكور) أي بان تردد في تغيره وعدمه وعلى تقدير تغيره هل هو متغير بما يضر كالطعام او البول او بما لا يضر كقراره فالماء في هذه الصورة والتي قبلها طهور لان الاصل بقاؤه على الطهورة ولا ينتقل الماء عن اصله حتى يتحقق او يظن ان مغيره مما يضر التغير به ولا فرق بين قليل الماء وكثيره على الصواب كما في ح وغيره (قوله انه لو ظن ان مغيره يضر) أي والفرض ان التغير مجزوم به (قوله فانه يعمل على الطن) سواء قوى الطن او لا وسواء كان الماء كثيرا كالبركة او قليلا كالأبار لكن الثاني محل اتفاق والاول على ظاهر كلام ابن رشد واما لو علم ان المغير مما يضر فترافقا كان الماء قليلا او كثيرا و يؤخذ من قوله فانه يعمل على الطن انه اذا جزم بالتغير وظن ان المغير لا يضر فانه يكون باقيا على الطهورة لانه يعمل على الطن ولو كان غير قوى واولى اذا اعتقد انه لا يضر والحاصل انه اذا تغير ماء البئر ونحوها وتحقق او ظن ان الذي غيره مما يسلب الطهورة والطهارة لغيرها من المراحض ورخاوة ارضها فانه يضر وان تحقق او ظن ان مغيره مما لا يسلب الطهورة فانه طهور واما الماء الكثير كالحليج يظن ان تغيره مما يصب فيه من المراحض فهو طهور على ما قال الباجي انه ظاهر الروايات وقال ابن رشد انه مسلوب الطهورة وقال الطاهرية (قوله ولو جزم بالتغير الخ) هذه صورة خامسة والحاصل ان صور المسئلة خمس قد علمتها من الشارح ومما قلناه لك (قوله ٢ او تغير بمجاورة) أي ولو فرض بقاء التغير في الماء بعد زوال المجاور على الصواب كما في ح (قوله بكمية) أي مجاورة للماء (قوله وان كان تغير ربحه بدنه لاصق) أي او بر يا حين مطروحة على سطح الماء فنشأ من ذلك تغير ربحه فلا يضر على ما قال المصنف تبعا لابن عطاء الله وابن بشير وابن راشد وابن الحاجب وهو ضعيف والمعتمد انه يضر مثل تغير اللون والطعم كما قال ابن عرفة انه ظاهر الروايات والحاصل ان التعبير بالمجاورة المماصق لا يضر مطلقا أي سواء تغير الرشح او اللون والطعم او الثلاثة كان التعبير بينا واولا كان الماء قليلا او كثيرا واما التغير بالمجاورة الملاصق فضر اتفاقا ان كان المتغير لونا او طعما كان التعبير بينا واولا قل الماء او أكثر وفي تغير الرشح خلاف والمعتمد الضرر واما التغير بالممازج فيضر مطلقا باتفاق هذا يحصل كلام الشارح وعلم ان ما مشى عليه المصنف من عدم الضرر تبعا للجماعة المذكورين قد ارتضاه واما قوله ابن عرفة قد ارتضاه ابن مرزوق وشارحنا قد مشى على طريقة ابن مرزوق حيث جعل ما مشى عليه المصنف ضعيفا (قوله او غير مسافر) اشار بذلك الى انه لا مفهوم لقول المصنف مسافر لانه خرج من خارج العالب فغير الماء رائحة القطران لا يضر مطلقا كان الوعاء مسافرا او حاضرا (قوله وكذا لو وضع الخ) أي لان العرب كانت تستعمل القطران كثيرا في الماء عند الاستقاء وغيره فتسوس فيه لانه صار التغير به كالغير بالمجاورة وليس غير القطران مثله (قوله على ما لسند) أي في الصورتين الاخيرتين خلافا لمن قال بالضرر فيهما واما الصورة الاولى فلا ضرر فيها باتفاق (قوله واما تغير الطعم او اللون فانه يضر) أي سواء كان الماء مسافرا او لغيره دعت الضرورة لذلك الماء لكونه لم يجد غيره ام لا كما حرره ح وغيره (قوله ولو تغير جميع الاوصاف) أي ولو كان التغير بينا كما في عب وشب وحاشية شيخنا خلافا لاستظهار ح انه يحل السانية أي ان كان التعبير بنا ضرر والا فلا فان شك في كونه دباة ام لا فالظاهر انه يجري على ما مر من قوله او شك في مغيره هل يضر ام لا كذا قال شيخنا (قوله كغير القطران الخ) أي كالأبصر التغير بغير القطران كالقرظ والزيت والشب والعفص اذا كان دباة او لو تغير جميع اوصاف

(٤ - دسوق ل) يضر ولو تغير جميع الاوصاف كغير القطران اذا كان دباة

او طعمه او ربحه او الميج (بمتولده) كالمحلب بضم الطاء وضم اللام وفتحها خضرة تعول الماء لاول مكة

١ بحث ماء البئر ونحوها اذا تغير ٢ مبحث التعبير بالمجاورة والملاصق والممازج والقطران

بعضهم عدم الضرر لانه مما لا ينقل عنه غالبا (أو) تغير (بقراره كبح) وثراب وكبريت ومغرة وشب بأرضه (أو) تغير (بمطروح) فيه من غير قصد كأن القته الريح بل (ولو) طرح فيه (قصدا) من آدمي خلافا للمازري (من تراب او ملح) او غيرهما صفة لمطروح معدنيا كان الملح او مصنوعا على المعتمد (والارجح) عنداين يونس (السلب) للظهورية (بالملح) المطروح قصدا خاصة وهو ضعيف (وفي الاتفاق على السلب به) اى بالملح (ان صنع) من اجزاء الارض كتراب مالخ سخن بنار واستخرج منه ملح لان لم يصنع بان كان معدنيا فلا يتفق فيه على السلب بل فيه الخلاف السابق وعدم الاتفاق عليه بل فيه الخلاف (تردد) للمتأخرين والراجح الشق الثاني من التردد وهو عدم الاتفاق على السلب به بل الخلاف جار فيه كالمعدني والراجح من الخلاف عدم السلب مطلقا كما تقدم (لا) برفع الحدث وحكم الحبث (ب) ماء (متغير) تحقيقا

الماء (قوله ولونز ع والقي فيه ثانيا) مبالغة في عدم الضرر (قوله مالم يطبخ فيه) اى في الماء الذي القى فيه او المتولد فيه فان طبخ فيه سلبه الظهورية وهذا القيد للطرطوشى وسلم لانه كالطعام حينئذ (قوله ١ وكالسمك الحلي) اى تغير الماء به لا يسلبه الظهورية سواء تغير لونه او طعمه او ريحه او لثاته وظاهره ولو رعى قصدا جعل محصور (قوله لان مات) اى فيضر التغير به اتفاقا لانه مقارن غالبا (قوله فيضركا استظهره بعضهم) اى لانه ليس من اجزاء الارض ولا متولدا من الماء وقوله واستظهر بعضهم عدم الضرر اى لانه لا ينقل عن الماء غالبا فيعسر الاحتراز عنه وحاصل ما في المقام ان عجم اضطرب في التغير بجزء السمك هل يضر لانه ليس بمتولد من الماء ولا من اجزاء الارض ولا يضر لانه مما لا ينقل عن الماء غالبا فيعسر الاحتراز عنه اه فالتقولان له واستظهر بعض تلامذته الاول واستظهر بعضهم الثاني واختار شيخنا آخر الاول ورجع على اختياره الثاني (قوله بأرضه) اى وجرى الماء عليه فتغير ٢ ومثل الملم وماءه اذا كان قرارا الفخار المحروق او النحاس اذا سخن الماء في واحد منهما وتغير فانه لا يضر تغيره (قوله كان القته الريح) اى في الماء فتغير بذلك وهذا متفق فيه على عدم سلب الظهورية (قوله بل ولو طرح فيه قصدا من آدمي) اى فانه لا يضر وظاهره ولو طبخ الملح في الماء وهو كذلك على المعتمد خلافا للح حيث اجراء على الطحلب اذا طبخ في الماء والفرق ان طبخ الطحلب في الماء ينشأ عنه حالة للماء لم تكن فيه من قبل بخلاف الملح اذا طبخ في الماء فانه انما يكون ماء مستخفا قاله شيخنا (قوله خلافا للمازري) اى القائل ان كل ما طرح قصدا من اجزاء الارض في الماء فانه يضر التغير به وهذا القول هو الذي اشار المصنف لرده بلو (قوله او غيرهما) ٣ اى من كل ما كان من اجزاء الارض كعرة وكبريت وشب وجبر ولو حجر وقاوجس ولو سارت عقاقير في ايدي الناس كافي ح وغيره وان كان لا يجوز التيمم عليها حينئذ لانه طهارة ضعيفة واقتصر المصنف على الترات والملح فنيها بأقرب الاشياء للماء وهو التراب وابعدها منه وهو الملح على حكم ما بينهما فيعلم بالقياس عليهما (قوله السلب بالملح المطروح قصدا) اى واما المطروح قصدا من غيره فلا يضر التعبير به (قوله وفي الاتفاق الخ) حاصله ان المتأخرين اختلفوا في الملح المطروح قصدا فقال ابن ابي زيد لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب وقال القاسمي انه كالطعام فينقله واختاره ابن يونس وهو المشار له بقول المصنف والارجح السلب بالملح وقال الباجي المعدني كالتراب والمصنوع كالطعام فهذه ثلاث طرق للمتأخرين ثم اختلف من بعدهم هل ترجع هذه الطرق الى قول واحد فيكون من جعله كالتراب اراد المعدني ومن جعله كالطعام اراد المصنوع وحينئذ فقد اتفقت الطرق على ان المصنوع يضر وهذا هو الشق الاول من التردد الذي صرح به المصنف وهو قوله وفي الاتفاق على السلب به ان صنع تردد واما ان كان غير مصنوع ففيه الخلاف المشار له بقوله ولو قصد اى ترجع هذه الطرق الى ثلاثة اقوال متباينة فن قال لا يضر فراده ولو مصنوعا ومن قال يضر فراده ولو معدنيا فالصنوع فيه خلاف كعبه وهذا هو الشق الثاني من التردد وهو المحذوف لان الاصل عدم الاتفاق وهو صادق بالاقتوال الثلاثة فالمصنف اشار بالتردد لتردد الذين اتوا بعد واختلفوا في الفهم ان قلت ان المصنف قال وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل او لعدم نص المتقدمين وهذا ليس منهما قلت هذا من الاول لان المراد بالمتقدمين من تقدم ولو تقدم ما نسبنا وان كان من المتأخرين لا المتقدمين باصطلاح اهل المذهب وهم من كان قبل ابن ابي زيد والمراد بالنقل عن المتقدمين ما نسب اليهم ولو بحسب الفهم والحل لكلامهم (قوله وهو عدم الاتفاق على السلب به) اى المصنوع (قوله بل الخلاف) اى المشار له بقول المصنف ولو قصد اجار فيه كالمعدني (قوله عدم السلب مطلقا) اى سواء كان معدنيا او مصنوعا (قوله لا يرفع الحدث بما متغير الخ) اشار الى ان قول المصنف لا يمتنع الخ عطف على قوله بالملح وفيه اشارة الى جواز عطف التكررة على المعرفة (قوله او طنا) اى قويا بخلاف المشكوك في تغييره والمطنون تعبيرة طنا غير قوى والمتوهم تغييره والحاصل ان

المتغير بالمقارن امالون الماء وطعمه اوريجه وفي كل امان يتحقق التغير او يظن ظنا قويا او غير قوي او يشك فيه او يكون متوهما فان كان المتغير اللون او الطعم ضرا نقا فان كان التغير محققا ومنظونا ظنا قويا لان كان مشكوكا ومتوهما او منظونا ظنا غير قوي وان كان المتغير الريح فكذلك على المعتمد وقال ابن الماحشون تغير الريح لا يضر مطلقا ونسب ابن عرفة اسحقون التفرقة بين كون تغير الريح كثيرا فيضمر ونخيفا فلا يضر وكلا القولين ضعيف وما ذكرناه من التفرقة بين الطن القوي وغيره هو ما لعبق ولكن الحق انه لا فرق بين كون ظن التغير قويا او غير قوي في انه يضر كافي حاشية شيخنا ولذا اطلق الشارح في الطن ولم يقيد بالقوى (قوله اي كثيرا) اي في اكثر الازمنة احرز بذلك من التعبير بما لا يفارقه اصلا وبما يفارقه قليلا فلا يضر التغير به فالاول كالنفس بالمقر والثاني كالنفس بالسمل الحى ١ وكالتغير بالسمن بالنسبة لاهل البادية التي لا تنفك اوانهم عنه غالب فيعتفر ذلك لهم دون غيرهم كافي ح عن ابن راشد (قوله مثال لهما) اي للمتغير المقارن الطاهر والنجس (قوله لانه قد يكون) اي الدهن طاهر الخ وما ذكره من ان قوله كدهن خالط وبخار مصطكا مثالان للمتغير المقارن غالبهما الاولى من جعلهما مشبهين به لانهما من جملة افرادة والتشبيه يقتضى مغايرة المشبه للمشبه به وان امكن الجواب عنه بانه من تشبيه الخاص بالعام ويكفي في التشبيه المعبرة بين المشبه والمشبه به بالخصوص والعموم نعم وترض على التشبيه من جهة انه يقيدان الدهن الخالط يضر مطلقا غير الماء ام لا وليس كذلك اذ لا يضر الا اذا غير احدا ووصاف الماء الثلاثة كان التغير ينشأ ام لا وكذا يقال في بخار المصطكا (قوله مصطكا) بفتح الميم وضمها لكن مع الفتح يجوز المد والقصر واما مع الضم فالقصر متعين ولو قال المصنف وبخار مصطكا بالكاف كان اولى ليدخل غيرها كالعود ونحوه اذ لا خصوصية لبخور المصطكا بل بخار غيرها كذلك الا ان يقال ان كاف كدهن الداخلة على بخار داخلة على المضاف اليه وهو مصطكا تقديره كما هو عادة المصنف (قوله لانه قد يكون نجسا ايضا) اي لان دخان المصطكا قد يكون نجسا كما يكون طاهرا فاذا كانت المصطكا طاهرة كان دخانها طاهرا وان كانت متنجسة كان دخانها نجسا (قوله بناء على ما ياتي الخ) اي وجعل بخار المصطكا مثالا للمتغير المقارن طاهرا او نجسا بناء الخ (قوله لاهل الرابح) اي من ان النار تطهر وان دخان النجس طاهر وعليه فقوله وبخار مصطكا مثال لما اذا كان المتغير المقارن طاهرا وقوله وسواء بخار به الماء اي وذلك كما لو كان الماء في النصف الاسفل من الاناء ووضع البخر في النصف الاعلى الخالي من الماء وغطى الاناء بشئ حتى انمزج دخان البخور بالماء فيضمر (قوله لان لم يبق) اي الدخان كما لو بخر الاناء وهو خال من الماء ثم بعد تبخيره وضع فيه الماء بعد ان زال الدخان ولم يبق منه شئ في الاناء غاية الامر انه تعلقت به رائحة البخور فتعبر ربح الماء برائحة البخور المتعلقة بالاناء (قوله ٣ وحكمه كغيره) جملة مستأنفة جوابا عما يقال اذا كان التعبير بالمقارن يسلب الطهورية فهل يجوز تناوله في العادات ولا يجوز تناوله فيها وهذا شرع في بيان حكم قسمين من اقسام الماء الاربعة وهي مطلق وغير مطلق والمطلق اما مكروه الاستعمال وسياى واما غير مكروه وقدمه وغير المطلق اما طاهرا ونجسا وكلام المصنف هنا في هذين القسمين اعنى الطاهر والنجس (قوله وان تغير بنجس فلا) اي فلا يجوز استعماله فيها وفيه ان النجس ممنوع التناول وتغير به وهو المتنجس يجوز الامتناع به كما ياتي في غير مسجد وادعى من سقى زرع وماشيه مثلا وحينئذ فليس حكمهما واحدا (قوله اي طاهر) الاولى اي كثير متفاحش كما هو الواقع في عبارة ابن رشد واما لو كان التغير قليلا فانه لا يضر والحاصل انه تكلم اولاه على ما يضر فيه التغير مطلقا سواء كان ينشأ ام لا ثم اخذ يشككم على ما يضر فيه التعبير بين دون غيره ولم يفرق بين البين وغيره الا في هذه المسئلة وهي تغير البثر بما يخرج الماء به منها من جبل او دلو وفي بن اعلم ان التعبير اما بما لا يضر غالبا فيعتفر او بمفارق غالبا ودعت اليه الضرورة كجبل الاستقاء فقيه ثلاثة اقوال ذكرها ابن عرفة قبل انه طهور وهو لا يضر بقون وقيل ليس بطهور وهو لا يضر بالحاج والثالث لابن رشد التفصيل بين التعبير

اي كثير او قوله (من طاهر) كل بن وزعفران (او نجس) كبسول ودم بيان لما (كدهن خالط) اي ما زج مثال لهما لانه قد يكون طاهرا وقد يكون نجسا وقوله (او بخار) اي دخان (مصطكا) مثال لهما ايضا لانه قد يكون نجسا ايضا بناء على ما ياتي للمصنف من ان دخان النجس نجس لاهل الرابح وسواء بخار به الماء او الاناء ووضع فيه الماء مع بقاء الدخان لان لم يبق فلا يضر تغير ربحه لانه من باب التغير بالمجاور (وحكمه) اي حكم المتبر بعد سلب الطهورية من جوار الاستعمال وعدمه (كغيره) فان تغير بطاهر جاز استعماله في العادات دون العبادات وان تغير بنجس فلا (ويضر) الماء (بين تعبر) اي تغير بين اي طاهر لاحدا ووصافه

- (١) مطلب يعتفر لاهل البادية تغير الماء بالسمن
- (٢) مطلب حكم الماء كغيره

(بجبل سانية) اى ساقية
 اودلو وتخصوه من كل
 وعاء يخرج به الماء اذا
 كان من غير اجزاء الارض
 تكوص او حلفاء فان كان
 من اجزائها فلا يضر التغير
 به ولو ينبتا (ك) تغير
 (غدير) ولو غير بين
 فالتشبيه في مطلق التغير
 لا بقيد كونه ينبتا وهو
 واحد الغدران قطع الماء
 يغادرها السيل (بروث
 ماشية) او بوطها عند
 ورودها له (او) تغير
 ماء (بئر) ولو غير بين ايضا
 (بورق شجر او تنبت)
 القته الريح فيها وسواء
 كانت بربادية اولاً
 (والاظهر) عند ابن رشد
 من قول مالك (في) تغير
 ماء (بئر) بالبادية بهما
 الجواز) اى جواز رفع
 الحديث وحكم الحديث به
 لعدم الضرر لعسر الاحتراز
 وهو المعتمد ومثل البئر
 الغدران فلا مفهوم
 للبئر بل ولا للبادية وانما
 المدار على عسر الاحتراز
 وغلبة السقوط كما دل
 عليه كلام ابن رشد وغيره
 (وفي جعل) اى تقدير
 المقارن غالباً (المخالط)
 للمطلق اليسير قدراً نية
 الغسل

(١) مبحث تغير الماء بآلة
 الاستقاء (مبحث) تغير
 الغدير بروث الماشية وماء
 البئر والغدير بورق الشجر
 والتين

الفاحش وغيره وهو الراجح ولذا اقتصر عليه المصنف لكن لو عبر بالآلة الاستقاء كما عبر ابن عرفة ليشمل الجبل
 والكوب والسانية وغيرها كان أولى اهـ (قوله بجبل سانية) لا مفهوم لسانية بل البئر غير السانية له هذا الحكم
 اذا كان ينقل منه الماء بجبل ونحوه والحاصل انه لا مفهوم لجبل كما اشار له الشارح ولا لسانية كما قلنا بل معنى
 تغيرت البئر كانت سانية اولاً بما يخرج به الماء منها كجبل الاستقاء والدلو والكوب فان كان التغير فاحشاً ضرر
 وان كان غير متفاحش لم يضر ويعتبر التفاحش وعدمه بالعرف نعم لا بد ان يكون ما يخرج به الماء الذى حصل
 التغير بسببه معداً لتلك البئر بعينها او مالها وكان جبلاً متلاً معداً لغيرها ثم انه صار ينزل فيها فانه يضر التغير به سواء
 كان ينبتا ام لا خلافاً لظاهر اطلاق المصنف (قوله فان كان من اجزائها) اى كفخار وحديد ونحاس
 (قوله كتغير غدير) اى كما يضر تغير غدير (قوله فالتشبيه في مطلق التغير) اى فى الضرر بمطلق
 التغير لا بقيد كونه ينبتا وما ذكره من ان تغير الغدير بروث الماشية مضر مطلقاً اى سواء كان التغير بينا ام لا
 هو المعروف من الروايتين عند اللخمي والرواية الاخرى تقييد الضرر بكون التغير بينا وقد دل بعض
 الشراح كلام المصنف عليها وجعل التشبيه تاماً (قوله يغادرها) اى يتركها السيل وعلى هذا فغدير بمعنى
 مغدور اسم مقول اى مترول وفي بعض العبارات لانها تغدر باهلها عند شدة احتياجهم اليها وعليه فغدير
 بمعنى غادر اسم فاعل (قوله بروث ماشية) لا مفهوم له بل مثلها الخيل والبغال والخيول وانما خص الماشية
 بالذكر رداعلى ما فى المجموعة من القول بطهورة الغدير المتغير بروث الماشية مطلقاً وان تركه مع وجود
 غيره انما هو استحسان اظهر اولاً ان الماشية هى التى شأنها ان ترد الغدران او انه نص على المتوهم (قوله عند
 ورودها له) اى للغدير اى عليه (قوله او تغير ما بئر) فيه اشارة الى ان فى كلام المصنف حذف مضافين (قوله
 والاظهر فى بئر بالبادية بهما) اى بورق الشجر والتين الجواز ومن باب أولى تغير الماء بعروق شجرة فى اصله
 فلا يضر ذلك سواء كانت مثمرة ام لا كما فى ح (قوله اعسر الاحتراز) علة لعدم الضرر فهو علة لعله الجواز
 (قوله وهو المعتمد) اى فكان الاولى الاقتصار عليه أو التصدير به (قوله فلا مفهوم للبئر) اى بل مثلها
 الغدير والعيون وقوله ولا للبادية اى بل مثلها بئر الحاضرة (قوله وانما المدار على عسر الاحتراز الخ) اى وعلى
 هذا فالماء الذى فى الحاضرة فى الميض والحيطان اذا لم يمكن تغطيته من الورق والتين فلا يضر تغيره بما ذكره وما
 لو أمكن تغطيته بما ذكره ولم يقط فانه يضر تغيره بما ذكره (قوله وفى جعل المخالط الخ) يعنى ان الماء المطلق اذا
 خالطه اجنبى طاهر أو نجس موافق له فى اوصافه الثلاثة كماء الرايح المنقطع الرائحة لطول اقامتها
 وكبول نسفته الريح حتى صار كالمطلق فى اوصافه الثلاثة ولم يتغير ذلك المطلق بمخالطه لاجل الموافقة
 المذكورة ولو قدر ذلك المخالط مخالفاً للمطلق فى اوصافه لعسر المطلق فى جميع اوصافه او بعضها فهل يقدر
 ذلك المخالط مخالفاً ويحكم بعدم الطهورة وينظر فى كونه طاهراً او نجساً الى ذلك المخالط لان الاوصاف
 الموجودة انما هى للمطلق ومخالطه معالاً للمطلق فقط حتى يحكم بالطهورة او لا يقدر مخالفاً ويحكم
 بطهورة الماء المخالط لانه باق على اوصاف خلقته فى ذلك تردد لابن عطاء الله وواعلم ان محل التردد اذا كان
 الطهور قدراً نية الوضوء والغسل وكان المخالط موافق لو كان باقياً على صفته الاصلية لتحقق التغير به او
 ظن وسواء كان المخالط اقل من المطلق او اكثر منه او مساوياً له فالتردد فى صورته والظاهر فيها عدم الضرر
 على ما قاله الشارح واما لو تحقق عدم التغير او ظن اوشك فيه فلا ضرر فيه جزماً كان المخالط قدراً للمطلق او
 اقل منه او اكثر فلهذه تسع صور لا ضرر فيها اتفاقاً فلو كان المطلق المخالط بالموافق اكثر من نية الغسل
 فلا ضرر فى الخمس عشرة صورة المتقدمة فهذه ثلاثون صورة اما لو كان المطلق اقل من نية الوضوء فالصور
 الستة محل التردد يحكم فيها هنا بالضرر جزماً والصورة التسعة التى حكم فيها بغير الضرر بعدم الضرر يحكم فيها
 هنا ايضا بالطهورة بغير ما فهذه خمس واربعون صورة فى المصنف نه است صور وهى الاولى هذا حاصل
 ما قاله عيج والذى فى بن ان الحق ان محل التردد ليس مقيد باليسير بل هو جارٍ مطلقاً اذ ليس فى كلامهم
 ما يؤخذ منه ذلك اصلاً وايضا تقييدها المسئلة بكون المخالط لوقدر مخالفاً لغير المطلق تحقيقاً او ظناً يوجب

(الموافق) له في اوصافه نجسا كان كبول زالت رائحته او نزل بصفته المطلق او طاهرا كما الى رايحين المنقطعة الرائحة (كالخالف) فيسلبه الطهور به ثم حكمه كثيره وعدم جعله كالخالف فهو باق على ظهوريته تطرا الى انه باق على اوصاف خلقته وهو الراجح (نظر) اى تردد محله اذا تحقق او ظن انه لو بقيت الاوصاف المخالفة لتغير واما اذا كان يشك في التغير ٢٩ على تقدير وجودها واولى لو ظن عدم الغيرة فهو طهور اتفاقا

ويعني ان محل ككون الراجح الثاني ما لم يغلب المخالط والافلا اذا الحكم للعالم بقول من اطلق ليس بالبسين (وفي) جواز (التطهير) من حدث او خبث (بماء جعل في القم) نظر العدم تحقق التغير وهو قول ابن القاسم وعدم جوازه لغلبة الريق في القم وهو قول اشهب (قولان) وهل خلاهما حقيق لا تنافهما على عدم انفكاك الماء عن مخالطة الريق الا ان المجيز اعتبر صدق المطلق عليه والمانع اعتبار المخالطة في الواقع او في حال وهو المعتمد لان مدار سلب الطهورية على ظن التغير او تحققه او حينئذ فاذا تغير الماء بظهور الرغوة فيه او بغلق قوامه من غلبة اللعاب فلا يصح التطهير به قطعا واما اذا لم يتحقق ذلك فان ظن التعديل كثره الريق او لطول مكث او لمضضة فكذلك وعليه يحمل قول اشهب وان لم يحصل ظن بان تحقق عدم التغير او شك فلا يضر ولا ينبغي

استواء القليل والكثير وارتضى شيخنا في حاشية عبق مقاله بن فقول الشارح المخالط للمطلق اليسير قدر آنية الغسل تبع فيه عجم والاولى اسقاطه كما علمت (قوله الموافق له) اى بالعرض كالبول الذي نسفته الريح وماء الراحين المنقطعة الرائحة بطول اقامتها واما لو كان المخالط موافقا للمطلق بالاصاله كما الزرجون ثبت اذا عصر نزل منه ماء مثل الطهور في جميع الاوصاف فانه لا يضر خلطه بخرمافهو بآية خلط طهور بظهور كذا في عبق وغيره والذي في بن ان ح ذكر عن سند جربان التردد في المخالط الموافق بالاصاله كما الزرجون قال وهو الظاهر لا نه ماء مضاف وان كان موافقا للمطلق في اصله وحينئذ فلا وجه لتقييد الموافق بكون موافقه بالعرض بل لا فرق بين كونها بالعرض او بالاصاله (قوله كبول زالت رائحته) اى نصف الريح وقوله او نزل اى البول من المخرج بصفه المطلق قال ح جعل ابن راشد من صور المسئلة البول اذا زالت رائحته حتى صار كالماء قال ابن فرحون وهذا مشكل وذكر عن الشيخ ابي على ناصر الدين ان المخالط اذا كان نجسا فالما نجس مطلقا اه قال بن قلا عن بعض الشيوخ وهذا هو الظاهر (قوله كالخالف) لا ينبغي انه حيث ارى يد من الجعل التقدير كانت الكاف في قوله كالخالف زائدة اى وفي تقدير المخالط الموافق مخالفا (قوله وهو الراجح) الاول وهو الظاهر لان الترجيح انما يكون في الاقوال وهذه مجرد احتمالات لابن عطاء الله ثم ان اختيار الشارح للشق الثاني تبع فيه ابن عبد السلام واستظهر شيخنا في حاشيته على عبق تبعا لسند الشق الاول ولذا اقتصر المصنف عليه (قوله نظر) اى لابن عطاء الله وقوله اى تردد المراد به التحير لما من ان التردد اذا كان من واحد كاهنا كان بمعنى التحير (قوله ما لم يغلب المخالط) اى على المطلق بأن كان المطلق اكثر او تساويا (قوله والافلا) اى والابان كان المخالط غالبا على المطلق بان كان المخالط اكثر فلا يكون الثاني هو الراجح (قوله فقول من اطلق) اى فقول من قال الراجح الثاني واطلق كعبق (قوله بماء جعل في القم) اى ولم يتغير شيء من اوصافه وذلك كان يأخذ الماء بقمه ثم يغسل به يديه ورجليه مثلا قبل ان يحصل فيه تغير (قوله لغلبة الريق في القم) اى على الماء ليسارته (قوله وهو قول اشهب) في بن ايس عدم جواز التطهير به قول لا شهب انما هو رايه له عن مالك (قوله لا تنافهما على عدم انفكاك الماء عن مخالطة الريق) اى واختلافاهما بعد ذلك في الحكم حيث قال ابن القاسم بجواز التطهير به وقال اشهب بمنع ذلك (قوله اعتبر صدق الخ) اى واختلاطه بالريق لا يخرج به عن كونه طهورا (قوله والمانع اعتبار المخالطة في الواقع) اورد عليه بأن الماء اذا خالطه شيء لا يسلبه الطهور به الا اذا غيرة واشهب قد اطلق في عدم التطهير به واجيب بأن هذا في الماء الكثير وما يوضع في القم قليل جدا فاشأ أنه التغير بأدنى شيء والحاصل ان ابن القاسم يقول اختلاط ذلك الماء الموضوع في القم بالريق لا يخرج به عن كونه طهورا لصدق حد المطلق عليه واشهب يقول ان اختلاطه بالريق يخرج به عن صدق حد المطلق عليه لانه قليل جدا فاشأ أنه ان يتغير بمخالطه من الريق ثم ان هذا الخلاف مقيد بقيد الاول ان يخرج الماء من القم غير متغير بالريق تعبرا ظاهرا والثاني ان لا يطول مكثه في القم زمانا يتحقق انه حصل من الريق مقدار لو كان من غير الريق لغيره فاذا اتنى الاول بان غلبت لعابية القم على الماء لا تنفي الخلاف وجرم بعدم التطهير وكذا الواتنى الثاني بأن طال المكث او حصلت به مضمضة لا يقال على جعل الخلاف حقيقيا يعترض على المصنف بأن هذه المسئلة من افراد قوله سا بقا وفي جعل المخالط الموافق كالخالف لا نا نقول المسئلة السابقة جرم فيها بالمخالطة دون هذه فتأمل (قوله اوفى حال) اى او منظور فيه لحال وصفه قان القاسم حكم بالجواز نظر الحالة لو نظر لها اشهب لقائل بقوله واشهب حكم بعدم الجواز نظر الحالة لو نظر لها ابن القاسم لقال بقوله (قوله وهو المعتمد) اى لقول المحققين به كح وطني (قوله وان لم يحصل ظن) اى بالتغير وقوله بان تحقق عدم التغير اى او ظن عدم التغير او شك فيه

الخلاف في ذلك وعليه يحمل قول ابن القاسم فالخلف لقطي ولما كان بعض افراد المطلق يكره التطهير بها به عليها بقوله (وكره ماء) (مبحث) التطهير بماء جعل في القم (مبحث) استعمال الماء المستعمل

(قوله أي استعمال الخ) انما قدوة لان الكراهة حكم شرعي والاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات وحاصل ما ذكره ان الماء اذا استعمل في رفع حدث او في ازالة حكم خبث فانه يكره استعماله بعد ذلك في طهارة حدث او اوضيه او اغتسالات مندوبة لاني ازالة حكم خبث والكراهة مقيدة بما مر من ان يكون ذلك الماء المستعمل قليلا كآنية الوضوء والغسل وان يوجد غيره والا فلا كراهة كما انه لا كراهة اذا صب على الماء اليسير المستعمل ماء مطلق غير مستعمل فان صب عليه مستعمل مثله حتى كثرت تنبت الكراهة على ما استظهره ح وابن الامام التلمساني لان ما ثبت للاجزاء ثبت للكل واستظهر ابن عبد السلام فيها وعليه فلو فرق حتى صار كل جزء يسيرا فهل تعود الكراهة او لا وهو الظاهر لانها زالت ولا موجب لعودها كذا قيل وقد يقال بل له موجب وهو القلة والحكم يدور مع علته وجودا وعدما * واعلم انه يقال تطهير ما قيل هنا في الماء القليل الذي خوط بنجس ولم يغيره وعلت الكراهة في مسئلة المصنف بعلة لا تخلو عن ضعف والراجح في التعليل مراعاة الخلاف فان اصبح يقول بعدم الطهورية كالشافعي وما ذكره المصنف من الكراهة هو تأويل الاكثر لقول الامام ولا يخبر فيه وتأوله ابن رشد على المنع وعلى الكراهة فقال ح وان استعمله مع وجود غيره فهل يعيد في الوقت او لا اعادة عليه لم ار في ذلك نصا والظاهر انه لا اعادة عليه قال والكراهة لا تستلزم الاعادة بخلاف العكس (قوله او اتصل بها) اي واستمر على اتصاله (قوله او انفصل عنها) اي كما في قصرية ادخل يده او رجله فيها ودلكها فيها فان دلكها خارجها فلا كراهة لان الاستعمال عند اصحابنا بذلك لا بمجرد ادخال العضو وهذا غير قوله ما تقاطر اذ معناه انه جتمع ما تقاطر من الماء النازل من اعضائه في اثناءه واما اذا اغترفت من الاثناء وغسلت الاعضاء خارجة فهذا الماء الذي في الاثناء واغترفت منه غيره مستعمل (قوله وكان يسيرا) راجع لقوله او انفصل عنها واما المتصل بها فلا يكون الا يسيرا (قوله كآنية وضوء) اي وكذا آنية غسل فهي قليلة حتى بالنسبة للمتوضئ **في نبيه** ما تقاطر من العضو الذي يتم به الطهارة او اتصل به مستعمل بلا نزاع واما ما تقاطر من العضو غير الاخير او اتصل به فان استعمل بعد تمام الطهارة فهو استعمال الماء مستعمل في حدث ايضا وان استعمل قبل تمام الطهارة فان قلنا ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانتماده فكذلك والا فلا يكره كذا ذكر شيخنا في الحاشية (قوله وفي غيره تردد) حاصله ان الماء اذا استعمل اولاف في غير رفع الحدث وازالة الحكم الحبث بان استعمله فيما يتوقف على مطلق وية صدمه الصلاة كغسل الاحرام والجمعة والعيد وتجدد وضوء وغسلة ثانية وثالثة هل يجوز ان يستعمل ثانيا في رفع حدث وحكم خبث او اوضيه او اغتسالات مندوبة او يكره تردد للمتأخرين فالكراهة لابن بشير وساحب الارشاد وعدمها سند وابن شاس وابن الحاجب كذا في بن وهذا التردد مستولم يعتمد واحد من القولين (قوله وما غسلة ثانية وثالثة) جعلهما من محل التردد هو ما ارتضاه عيج والذي استظهره ح في ماء الغسلة الثانية والثالثة عدم الكراهة وقال بعضهم الظاهر كراهته لانه من تمام رفع الحدث فينسحب عليه (قوله اول زيارة صالح او سلطان) اي اول تبرد (قوله فلا يكره استعماله في متوقف على طهور قطعا) اي مثل رفع حدث او حكم خبث والاوضيه والاغتسالات المندوبة وقوله فلا يكره الخ اي فهذه خارجة من محل الخلاف كما ان ماء غسل الذميمة من الحيض لاجل ان يطأها زوجها المسلم خارجة من الخلاف لكراهة استعمال ذلك الماء بعد ذلك في رفع حدث او اوضيه او اغتسالات مندوبة فهي من جملة افراد قول المصنف وكره ماء مستعمل في حدث والحاصل ان صور استعمال الماء المستعمل خمس وعشرون صورة لان استعماله او لا ما في حدث وفي حكم خبث وما في طهارة سنونة او مستحبة واما في غسل اثناء ونحوه وكل واحدة من هذه اذا استعمل ثانيا فلا بد ان يستعمل في احدها فالاستعمل في حدث او في حكم خبث يكره استعماله في رفع الحدث لاني ازالة الحبث وصوره اربع وكذا يكره استعماله في الطهارة المسنونة والمستحبة وصوره اربع ايضا ولا يكره استعماله في غسل كالاناء وهاتان صورتان والمستعمل في الطهارة المسنونة والمستحبة يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الحبث وكذا في الطهارة المسنونة والمستحبة على احد التردد في المسائل الثمانية لاني غير

اي استعمال ماء يسير ويجد غيره في طهارة حدث او اوضيه او اغتسالات مندوبة لا خبث فلا يكره على الاوجه (مستعمل) ذلك الماء قبل (في) رفع (حدث) ولو من صبي وكذا في ازالة خبث فيما يظهر والمستعمل ما تقاطر من الاعضاء او انصل بها او انفصل عنها وكان يسيرا كآنية وضوء غسل عضوه فيه واحترز بالماء عن التراب فلا يكره التيمم عليه مرة اخرى لعدم تعلقه بالاعضاء (وفي) كراهة استعمال ماء مستعمل في (غيره) اي غير حدث وكذا حكم خبث مما يتوقف على مطلق ويقصد معه الصلاة كغسل احرام وجمعة وعيد وتجدد وضوء وما غسلة ثانية وثالثة وعدم كراهته (تردد) واما الغسلة الرابعة وما غسل به اثناء او توب تطيقان او وضوء لم يصد به صلاة كوضوء جنب اول زيارة صالح او سلطان فلا يكره استعماله في متوقف على طهور قطعا **في مبحث** استعمال الماء اليسير الذي حلت نجاسة ولم يغيره

فأولى دونهما خلوها
(بنجس) كقطرة فقوق
لادونها (لم يغبر) إذا
وجد غيره ولم تكن له
مادة كثر ولم يكن جاريا
والأفلا كراهة ومفهوم
لم يغبر أنه إذا غسب سلبه
الطاهرة ومفهوم بنجس
أنه لا كراهة بطاهران لم
يغيره والأسلبه الطاهرة
ولا كراهة في الكثير
وهو ما زاد على آنية غسل
فقول الرسالة وقليل الماء
ينجسه قليل النجاسة
وان لم يغيره ضعيف فلو
استعمل وصلى به فلا إعادة
على المشهور والذي مشى
عليه المصنف وعلى
الضعيف بعيد في الوقت
فقط (أو) يسير (ولغ
فيه كلب) أي أدخل فيه
لسانه وحركه ولو تحققت
سلامة فيه من النجاسة
لأن لم يحركه ولا أن سقط
منه لعاب فيه وولغ بلغ
بفتح اللام فهما وحكى
كسرهما في الأول (و)
كره ماء (راكد) أي غير
جار والكلام على حذف
مضاف أي استعمال
راكد وقوله (يغتسل
فيه) تفسير للمضاف المقدر
فكانه قال وكره اغتسال
براكد ولو كثير ان لم
يستبحر

ذلك والمستعمل في غسل كالآفة لا يكره استعماله في شيء هذا وما ذكره الشارح من أن الماء المستعمل في رفع
الحدث أو إزالة حكم الخبث لا يكره استعماله بعد ذلك في رفع الخبث هو ما نقله زروق عن ابن راشد واختار
شيخنا ما استظهره ح من الكراهة وذلك لأن علة كراهة استعمال الماء المستعمل الخلاف في طهوريته
واقصر على ذلك القول عقب والمج (قوله ويسير الخ) حاصله أن الماء اليسير وهو ما كان قد رآه الوضوء
أو الغسل فادونهما إذا حلت فيه نجاسة قليلة كالقطرة ولم يغيره فإنه يكره استعماله في رفع حدث أو في حكم
خبث ومتوقف على طهور كالظهارة المسنونة والمستحبة وأما استعماله في العادات فلا كراهة فيه فالكراهة
خاصة بما يتوقف على طهور كإفريق وتبعه شارحنا وبحث فيه شيخنا بأن مقتضى مراعاة الخلاف في
نجاسته عموم الكراهة في العادات والعادات الآن يقال أنه يشدد في العادات ما لا يشدد في غيرها (قوله
كأنيسة وضوء وغسل) الآية جمع أناة والاولى أن يقول كانا موضوعا وغسل لا نغير ملتفتين للجمع بل المفرد
وإنما جمع المصنف بينهما لأنه لو اقتصر على آنية الوضوء لثوهم أن آنية الغسل من الكثير ولو اقتصر على آنية
الغسل لثوهم أن آنية الوضوء نجسة (قوله فأولى دونهما) ما ذكره من أن مادون آنية الوضوء لا ينجس إذا
لم يغير مثل آنية الوضوء أو الغسل هو ما قاله ح وابن فحله وخالف في ذلك توطي ناقلا عن أبي الفضل راشد
نجاسته لكن أبو الفضل كلامه يخرج من فهمه لأن صريح فأنظره اهـ (قوله كقطرة فقوق) الطاهران
المراد بها قطرة المطر المتوسطة بين الصغ والكبر وهو ما كان قد رآه النجاسة وما ذكره الشارح من تحديد النجس
بالقطرة فما فوقها هو ما يفيد كلام ح خلافا لما ذكره الناصر من تحديده بما فوق القطرة وأما ما لا يكره
استعمال قليل حلت فيه وذكر طي نقلا عن البيان والمقدمات وابن عرفة أن القطرة تؤثر في آنية الوضوء
فيصير من المختلف فيه بالكراهة والنجاسة ولا تؤثر في آنية الغسل وإنما يؤثر فيه ما فوقها (قوله إذا وجد غيره
الخ) هذا شرط في كراهة استعمال الماء المذكور والحاصل (١) أن الكراهة مقيدة بقيود سبعة أن يكون
الماء الذي حلت فيه النجاسة يسيرا وأن تكون النجاسة التي حلت فيه قطرة فما فوقها وأن لا يغيره وأن يوجد
غيره وأن لا يكون له مادة كثر وأن لا يكون جاريا وأن يراد استعماله فيما يتوقف على طهور كرفع حدث وحكم
خبث وأوضيه واغتسالات مندوبة فإن اتقى قيد منها فلا كراهة (قوله أنه لا كراهة بطاهران لم يغيره) هذا
هو المعتمد خلافا لقول القاسمي بالكراهة تخبر بجال الطاهر على النجس (قوله فقول الرسالة الخ) هذا مفرع
على كلام المتن أي فإذا علمت أن الماء اليسير إذا حلت فيه نجاسة ولم يغيره يكره استعماله فقط تعلم أن قول
الرسالة الخ (قوله ضعيف) أي وإن كان هو قول ابن القاسم ومذهب المدونة (قوله بعيد في الوقت فقط) أي
كما هو نص المدونة والرسالة وإنما امر بالاعادة في الوقت فقط على مذهب ابن القاسم مع أنه يقول بنجاسة الماء
مراعاة للخلاف كما أفاده ح وفي المج حل ابن رشد قول ابن القاسم بنجاسته على الاحتياط لأنها نجاسة حقيقية
وبني على ذلك أنه بعيد عنده في الوقت فقط (قوله أو ولغ فيه كلب) عطف على خلوها المقدر قبل قوله
بنجس ليصير قيد السارة معتبرا به كما أشار لذلك الشارح وليس عطف على يسير لأنه يلزم عليه أن الكلب
إذا ولغ في كثير يكره استعماله لأن المعطوف بغير المعطوف عليه لأنه قسمه وليس كذلك * وأعلم أن
اليسير الذي ولغ الكلب فيه إنما يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث وما يتوقف على مطلق ولا يكره
استعماله في العادات فهو مثل الماء اليسير الذي حلت فيه نجاسة ولم يغيره كما مر * تنبيه * كراهة الماء الملوغ
فيه مقيدة بما إذا وجد غيره والأفلا كذا في حاشية شيخنا (قوله لأن لم يحركه) أي لأن أدخل لسانه فيه
ولم يحركه فلا يكره استعماله في رفع حدث ولا في حكم خبث ولا في غير ذلك (قوله وراكد) عطف على
مستعمل في حدث وحاصله أن الماء الراكد وهو غير الجارى يكره الاغتسال فيه ولو كان كثيرا بقيود أربعة أن
لا يكون مستجرا وأن لا يكون له مادة أصلا أو له مادة قليلة وان لا يضطرب له وان لا يكون في بدنه
وسخ يغير الماء فإن وجدت تلك القيود الأربعة كره الاغتسال فيه وان لم يغتسل فيه أحد قبله وان اتقى
قيد منها فلا كراهة بل يجوز أن اتقى واحدا من الثلاثة الأول ويحرم أن اتقى الرابع (قوله يغتسل فيه)

(١) مطلب قيود كراهة اليسير الذي حلت فيه نجاسة ولم يغيره (مبحث) استعمال الماء الذي ولغ فيه كلب (مبحث) الاغتسال بالراكد

ولم تكن له مادة اوله مادة وهو قليل كبرق قليلة الماء ولم يضطر اليه وان لم يغتسل فيه احد قبله والكراهة تعبدية وليس قوله يغتسل فيه صفة
لراكدوان كان هو المتبادر منه لانه حينئذ ٣٣ لا يقتضي كراهة الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يتقدم فيه اغتسال وليس كذلك

(و) كره (سور) اي بقية شرب (شارب خمر) مسلم او كافراى من شأنه ذلك لامن وقع منه مرة او مرتين وشك في فقه لان تحقق طهارته فلا كراهة ولان تحقق نجاسته والا كان من افراد قوله وان ريت الخ (و) كره (ما دخل يده فيه) لانه كما حلت نجاسة ولم يغيره ومثل اليد غيرها كرجل مالم يتحقق طهارة العضو (و) كره سور (ما) اي حيوان (لا يتوقى نجسا) كطير وسباع وقوله (من ماء) يسير بيان اسور وما ادخل يده فيه واسور المقدر هنا وهذا اذا لم يعسر الاحتراز منه (لان عسر الاحتراز منه) اي مما لا يتوقى نجسا كالهرة والفأرة فلا يكره سورة ثم صرح بمفهوم ما لكونه غير مفهوم شرط فقال (او كان) سور شارب الخمر وما عطف عليه (طعاما) فلا يكره ولا يراق اذا لا تطرح طعام بشك (كشمس) فلا يكره هذا ظاهره والمعمد الكراهة فليجعل تشبيها بالمكر وهه ويقتد بكونه في البلاد الحارة والاواني

ظاهره كان المغتسل جنباً لا وهو قول اصبح وقد غيرة الكراهة بما اذا كان المغتسل جنباً وهو المعتمد قال سند ومذهب اصبح خارج عن الجماعة ومردود من حيث السنة ومن حيث النظر اطر ح قال ابن مرزوق ويعلم من كلام المصنف ان الكراهة خاصة بالغسل دون الوضوء فيه ويعطى بظاهره ان تناول منه للغسل خارجه لا كراهة فيه (قوله ولم تكن له مادة الخ) فان كانت له مادة فلا كراهة وذلك كالبر الكثير الماء ومغاطس الحمامات والمساجد اذا دام الماء نازلا عليها والافال ظاهراً الكراهة * واعلم ان المصنف قد اخل في هذا الفرع وحاصل ما فيه ان ما لا يقول بكراهة الاغتسال في الرا كذا كان يسيراً او كثيراً والحال انه لم يستبحر ولم تكن له مادة سواء كان جسد المغتسل قتيماً من الازى او به اذى ولكن لا يسلب الطهورة وان كان يسلبها منع الاغتسال فيه فليس عند مالك حالة جواز للاغتسال فيه بل اما المنع او الكراهة وهى عنده تعبدية وقال ابن القاسم يحرم الاغتسال فيه ان كان يسير او بالجسد اوساخ والاجاز بلا كراهة فقول المصنف وراكد الخ لا يصح حله على قول ابن القاسم لانه ليس عنده حالة يكره فيها الاغتسال في الرا كذا واما يصح حله على كلام مالك (قوله وان لم يغتسل الخ) اي هذا اذا اغتسل فيه احد قبله بل وان لم يغتسل فيه احد قبله (قوله والكراهة تعبدية) اي لقولهم بكراهة الاغتسال فيه اذا وجدت القيود الاربعة سواء كان يدينه وسخ او كان قتيماً (قوله وكره سور الخ) اي كره استعماله في رفع حدث وحكم خبث وكل ما يتوقف على طهور لافى العادات (قوله شارب خمر) اي او نبيذ فلو قال مسكر كان أولى (قوله لامن وقع منه) اي الشرب مرة او مرتين اي فلا يكره استعمال سورة (قوله وشك في فقه) حال من قوله اي من شأنه ذلك (قوله لان تحقق طهارته) اي او طنت لان الظن وان لم يغلب كالتحقق كما افاده شيخنا (قوله وما ادخل يده فيه) اي يكره استعمال ماء ادخل شارب الخمر يده فيه والحال انه شك في طهارة تلك اليد وعدم طهارتها (قوله ومثل اليد غيرها) اي من أعضاء شارب الخمر وانما اقتصر المصنف على اليد لان الشأن ان مزاوله الخمر بها (قوله مالم يتحقق طهارة العضو) اي الذى ادخله في الماء الا فلا كراهة ومثل تحقق الطهارة ظنها وان كان غير غالب كما مر * واعلم ان كراهة استعمال سور شارب الخمر وما ادخل يده فيه مقيدة بما اذا كان يسير او وجد غيره والا فلا كراهة في استعماله واذا تواضأ شخص بما ذكر من السور وما ادخل يده فيه مع وجود غيره أعاد الوضوء ندباً لما يستقبل من الصلاة فقط ذكره شيخنا في الحاشية (قوله وما لا يتوقى) عطف على شارب خمر كما اشار اليه الشارح في الخياطة وقوله وكره سور ما لا يتوقى فيه حذف مضاف اي كره استعمال سور مالا يتوقى الخ لانه لا تكليف الا بضعل اختيارى (قوله كطير وسباع) واما الحيوان البهيمة فلا يكره استعمال سورة ولو كان لا يتوقى النجاسة سواء كان مأكول اللحم اولا كما مر للشارح وهو ما يفيد طفي عند قوله سابقا او كان سور بهيمة (قوله فلا يكره سورة) اي استعمال سورة في رفع الحدث وحكم الخبث (قوله ثم صرح الخ) اي فكانه قال وكره سور شارب خمر من ماء لامن طعام وكره ما ادخل يده فيه ان كان من ماء لامن طعام وكره سور ما لا يتوقى نجسا من ماء لا طعام (قوله او كان طعاما فلا يكره) اي ولو لم يعسر الاحتراز منه ولو شك في الطهارة (قوله ولا يراق) اي لشرفه وبحرم طرحه في قدر وامتهانه الشديد لا غيره فيكره كذا في المجمع (قوله كشمس) اي كما مسخن بالشمس فلا يكره استعماله في رفع حدث ولا حكم خبث سواء كان بوضع واضح فيها ام لا هذا ظاهره وهو قول ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم قال بعضهم ولم اراه لغيرهم (قوله والمعتبد الكراهة) وهو ما نقله ابن الفرات عن مالك واقتصر عليه جماعة من اهل المذهب لكن هذه الكراهة طيبة لا شرعية لان حرارة الشمس لا تمنع من اكمال الوضوء والغسل بخلاف الكراهة بعد في قوله مالم تشد حرارته فانها شرعية والفرق بين الكراهتين ان الشرعية يثاب تاركها بخلاف الطيبة وما قلناه من انها طيبة هو ما قاله ابن فرحون والذى ارتضاه ح انها شرعية (قوله وهى ما عمدت تحت المطرقة) اي مثل النحاس

بما يمنع انفصال الزهومة منها المستغن بنار فلا يكره ما لم تشتد حرارته فيكره كشاً يدا البرودة لثمنها كمال الاسباغ وما تقدم من كراهة سؤر شارب الخمر وما دخل يده فيه وسؤر ما لا يتوق نجاسة اذا لم يعسر الاحتراز منه ولم يكن طعاما ٣٣ والا فلا كراهة محله ان لم تر النجاسة

على فيه وقت استعماله (وان ربت) اى النجاسة اى علمت بمشاهدة او اخبار (على فيه) اى على فم شارب الخمر وما لا يتوق نجاسة اى او على يده واغبرها من الاعضاء (وقت استعماله) للماء او الطعام (عمل عليها) اى على مقتضاها فان غيرت الماء سلبت طاهرته والا كره استعماله ان كان يسيرا ونجست الطعام ان كان مائعا بجمادى وما يمكن السريان (واذا مات) حيوان (برى ذوقه) اى دم (سائلة) اى جارية (ب) ماء (راكدا) غير مستبحر جدا ولو كان له مادة كبر (ولم يغير) الماء (ندب نزع) منه لتزول الرطوبات التى خرجت من فيه عند فتحه وقت خروج روحه وينقص النازح الدلو لئلا تطفو الدهنية فتعود للماء ويكون النزع (بقدرهما) اى بقدر الحيوان والماء من قلة الماء وكثرته وصغر الحيوان وكبره فيقل النزع مع صغر الحيوان وكثرة الماء ويكثر مع كبره وقلة الماء ويتوسط في عظمهما وصغرهما والتحقيق ان المدار على ظن زوال الرطوبات وكلما كثر النزع كان احسن

والحديث والرصاص وهذه طريقة للقرافى وقال ابن الامام الكراهة خاصة بالشمس في النحاس الاصفر وعلة كراهة استعمال الماء المستغن بالشمس ان السخين في الاواني المذكورة يورث الماء زهومة فاذا غسل العضو بذلك الماء انحبس الدم عن السريان في العروق واقلب برصا واما الشمس في اواني الفخار والذهب او الفضة او في البرك والانهار فلا كراهة في استعماله **في تنبيهه** على القول بان استعمال الشمس مكروه فالكرهية في استعماله في البدن في وضوء وغسل ولو غير مطلوب وغسل نجاسة من البدن لا من غيره كالثوب ويكره شر به واكل ما طبع به ان قالت الاطباء بضرره وتزول الكراهية بتبريد الماء لزوال علة الكراهية حينئذ على ما في حاشية شيخنا (قوله يمنع انفصال الزهومة منها) اى من الاواني المذكورة للماء (قوله فلا يكره) اى ولو كان السخين في اواني النحاس (قوله محله الخ) اى محل هذا التفصيل المتقدم ان لم تر النجاسة على فيه فان ربت عمل عليها اى فيه تفصيل آخر (قوله اى علمت) اشار به الى ان الرؤية في كلامه علمية لا بصرية فلا يقال الصواب ان يعبر بتيقنت بدل ربت واصل ربت رؤيت بتقديم الهمزة على الياء ففيه قلب مكافى وضع الياء مكان الهمزة والياء ونقلت كسرة الهمزة للراء (قوله على فيه) لا مفهوم له بل مثل الفم غيره كما اشار له الشارح (قوله او على يده) اى شارب الخمر (قوله عمل عليها) اى على النجاسة (قوله ذوقه سائلة) اى دم يجري منه ان ذبح او جرح كالأدمى والحيوان الذى ميتته نجسة (قوله غير مستبحر) والا فلا يندب النزع (قوله ولو كان له مادة) واولى ان لم تكن له مادة وذلك كالصهرج والبركة وهذا جار على قول ابن وهب وبه العمل وظاهر قول ابن القاسم في المدونة ان ندب النزع بقدرهما فيما لا مادة له اما له مادة فانه يترك بالكلي ولا يزح منه شئ ككافى بن (قوله ولم يغير الماء) اى والاوجب النزع لان ميتته نجسة (قوله ندب نزع) اى بعد اخراج الميتة او قبل اخراجها لان الفضلات التى ينزع لاجلها خرجت منه قبل خروج روحه واما بعد خروجها فلا يخرج منه شئ * واعلم ان ما ذكره المصنف من ندب النزع مع القيود وهى كون الحيوان الواقع في الماء بربا ذوقه سائلة والماء الواقع فيه راكدا وغير كبر جدا ومات فيه ولم يغير هو المشهور وقيل يجب النزع وعلى المشهور فهو مكروه الاستعمال قبل النزع مع وجود غيره بعيد من صلى به في الوقت ككافى ح وابن مرزوق نقلا عن الأكثر اظن بن (قوله ندب نزع) اى وكره استعمال الماء قبل النزع لابعده فلا كراهة (قوله لئلا تطفو) اى تعالو الدهنية على وجه الماء الذى في الدلو فتسقط في البرق فضيع غرة النزع (قوله في عظمهما) اى الماء الراكد والحيوان وكذا يقال فيما بعده (قوله والتحقيق) اى واما ما قاله المصنف من انه يندب النزع بقدرهما فهو خلاف التحقيق اذ لا يصدق كما لانه علق الندب على مجهول وهو النزع بقدرهما وهذا التحقيق للرجحان (قوله على ظن زوال الرطوبات) اى لا على النزع بتدبرهما (قوله واحتراز بالبرى الخ) واحتراز ايضا بقوله وان لم يغيرهما اذا تعبر احدا وصف الماء فانه يجب النزع لنجاسته وحينئذ ينزع كله ان كان لا مادة له ويغسل الجب بعد ذلك وماله مادة ينزع منه ما يزال النعير كان الماء كثيرا او قليلا (قوله لان وقع ميتا) الذى في بن عن ابن مرزوق ترجع القول بان الوقوع ميتا كالموت فيه اه ولكن ما مشى عليه المصنف ظاهر من تعليل الرطوبات السابق (قوله واخرج حيا) راجع لقوله او حيا فقط (قوله فلا يندب النزع) وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلبت محالته للنجاسة وهو ظاهر كلام ابن رشد او ما غابت محالته للنجاسة محمول عليها وهو قول سعيد بن نعيم ومال اليه ابن الامام وقال ح ومقالة ابن رشد اطهر اذا وقع في طعام لان الطعام لا يطرح بالشك ومقالة غيره ظاهر اذا كان وقع في الماء فيكره مع وجود غيره ان كان قليلا وفي الميع وجسد غالب النجاسة يحمل عليها ولو في الطعام خلا فالخ لان هذا ظن لاشك

(هـ - دسوقى ل) واحتراز بالبرى عن البحرى وبذى النفس عن غيره كالعة قرب وبالراكدا عن الجارى فلا يندب النزع في شئ من ذلك ثم صرح **فقوله** الشرط لخفاؤه والرد على من يقول فيه بندب النزع فقال (لان وقع) الذى في الماء (ميتا) او حيا واخرج حيا فلا يندب النزع (مبحث) موت برى ذى نفس سائلة براكدا

طين بل بنفسه او يترج بعضه (فاستحسن الطهورية) لذلك الماء لان تنجيسه انما كان لاجل التغير وقد زال والحكم يدور مع علته وجودا وعدمه ما كان تجري تغلغل (وعدمها) اي الطهورية يعني والظاهرية وكأنه اتكل على استصحاب الاصل (ارجح) وهو المعتمد والاول ضعيف الا انه اعترض بان ليس لابن يونس هنا ترجيح ومفهوم الماء الكثير ان القليل باق على تنجيسه بالاخلاف ومفهوم لا بكثرة مطلق انه يظهر اذا زال تغيره بكثرة المطلق وكذا بقيليه او بمضاف طاهر خلافا لظاهر المصنف وكذا لو زال التغير بالقاء طين او تراب ان زال أثرهما فلو قال لا يصب طاهر كان أولى ومفهوم النجس أنه لو زال تغير الطاهر بنفسه او بطاهر فهو طهور (و) اذا شئت في مغير الماء (قبل خبر الواحد) العدل الرواية ولو اثنى او عبد المحبر بنجاسته (ان بين) الخبر (وجهها) كان يقول تغير بدم او بول

(مبحث) زوال تعير النجس (مبحث) قبول - بر الواحد

(قوله وان زال الخ) صورتها ماء كثيرا ولا مادة له حلت فيه نجاسة وغيره ثم زال ذلك التغير تحقيفا او ظنا لا بمطلق خلط به ولا بالقاء شيء فيه من تراب او طين بل زال تغيره بنفسه او يترج بعضه فاما مسألة ذات قولين قيل ان الماء يعود طهورا وقيل باستمرار نجاسته فان زال تغيره بصب مطلق عليه قليل او كثيرا وماء مضاف اتفتت نجاسته قولاً واحداً كما لو زال تغيره بالقاء شيء فيه من تراب او طين ولم يظهر فيه احد اوصاف ما القى فيه فان ظهر فلا نص واستظهر بعضهم نجاسته وبعضهم طهوريته (قوله تغير الماء الخ) اي واما لو زال تغير نفس النجاسة كالبول فهو باق على نجاسته جزئاً لان نجاسته لبولته لا لتغيره ولا وجه لما حكاه فيه ابن دقيق العيد من الخلاف كما في شب كذا في المجمع (قوله ولا مادة له) اي واما لو كان له مادة فانه يظهر باتفاق لان تغيره حينئذ زال بكثرة المطلق (قوله اي المتنجس) وهو ما غيره النجس بالفتح (قوله وعدمها ارجح) اي لان النجاسة لا تزال الا بالماء المطلق وليس حاصلها وحينئذ فيستمر بقاء النجاسة (قوله وكأنه اتكل الخ) جواب عما يقال ان الطهورية اخص من الظاهرية فلا يلزم من نفي الطهورية نفي الظاهرية وهذا القائل يقول بنقيهما معا وحاصل الجواب ان عود الضمير على الطهورية لا يمنع من الحكم عليه بنفي الظاهرية ايضا لان قرينه الاستصحاب تعين ارادة الظاهرية (قوله وهو المعتمد والاول ضعيف) نبع الشارح في اعتماد القول الثاني وتضعيف الاول عجم وعقب وشب وشيخنا في الحاشية والذي في بن ترجيح القول الاول وتضعيف الثاني ومن يدعي الاتفاق ان بن عوف على ما في ح وان عجم استدل ايضا بكلام ح ولكن الحق ان كلام ح فيه تقوية لكل من القولين فانه ذكر اثناء كلامه عن ابن القاهناني في شرح الرسالة تشهير قول ابن القاسم بعدم الطهورية وذكر ان ابن عرفة ذكر القول بالطهورية الذي هو رواية ابن وهب وهذا مستند عجم وذكر ان القول بالطهورية صححه ابن رشد وارتضاه سندو الطرطوشي وهذا مستند بن واعلم ان محل هذا الخلاف اذا وجد ماء آخر غير ذلك الماء واما اذا لم يوجد الا هو فانه يستعمل من غير كراهة اما على الاول قطاهر واما على الثاني فمراعاة للاخلاف والحاصل ان القول الثاني يقول ان محل الحكم بالنجاسة وعدم الاستعمال اذا وجد غيره والاستعمال مراعاة للقول الاول كذا قاله شيخنا (قوله ليس لابن يونس هنا ترجيح) اي وانما كلامه كما قال ابن عاري فيما اذا ازيل عين النجاسة بمضاف فن المعطوف ان العين زالت وهل الحكم باق او لا قولان رجح ابن يونس بقاءه (قوله ومفهوم الماء الكثير) قال بعض الشراح وانظر ما حد الكثير (قوله بلا خلاف) اي ومفهوم قوله ولا مادة له ان الذي له مادة يظهر اتفاقا لان تحيره قد زال بكثرة مطلق (قوله خلافا لظاهر المصنف) اي فان ظاهره انه اذا صب عليه مطلق يسيرا ومضاف طاهر فانه من محل الخلاف لان قوله لا بكثرة مطلق معناه لا بمطلق كثير وهذا شامل لما ذكر (قوله ان زال اثرهما) اي لم يوجد شيء من اوصافهما في الفياض اما ان وجد فلا يظهر لاحتمال بقاء النجاسة مع بقاء اثرهما (قوله فلو قال لا يصب طاهر) اي يكون مفهومه شاملا لما اذا زال بمطلق قليل او كثيرا وتراب او طين (قوله انه لو زال تغير الطاهر الخ) اي كما اذا تغير الماء بطاهر ثم زال تغيره بنفسه او بالقاء شيء فيه طاهر فهو طهور كما جزم به ح وان كان القياس جعله من المحالط الموافق كما لبعضهم ولكن الاقوى ما قاله ح (قوله وقبل خبر الواحد) حاصله ان الماء اذا كان متعيرا ولم يعلم هل تغيره بقراره او بمقارن فاخبر واحد بنجاسته فانه يقبل خبره بشرطين ان يكون عدل رواية وان بين وجهها او يتفق ما ذهبها كما انه اذا اخبر بأنه طاهر عند ظهور ما بينا في الطهارة يقبل خبره بما ذكر من الشرطين فان كان الماء غير متغير واخبر بالنجاسة فلا يقبل خبره لان الاصل الطهارة وكلام المصنف هنا لا ينافي قوله او شئت في مغيره لان ذلك لم يوجد بخبر يخبر بالطهارة او بالنجاسة وقوله وقبل خبر الواحد انما نص على الواحد لانه اقل من يتأتى منه الاخبار والاقتل الواحد الاثنان فاراد ولو بلغ الخبر من عدد اتوا تر كافي حاشية شيخنا والشروط المذكورة في الواحد تأتي في الزائد وانظروا ان الحق في ذلك كنبى آدم قاله شيخنا (قوله العدل الرواية) وهو المسلم البالغ العاقل غير الفاسق ذكرنا كان او اثنى حرا او عبدا (قوله الخبر بنجاسته) اي او بطهارته (قوله ان بين وجهها) اي النجاسة بقرينه السياق

(او لم يبين الخبر وجهها ولكن (اتفقا) أي الخبر والخبر (مذهباً) والخبر بالكسر عالم بما ينجس ٣٥ وما لا ينجس (والا) بأن اختلف المذهب مع عدم بيان الوجه (فقال) المازري من عند نفسه (يستحسن) أي يستحب (تركه) لتعارض الأصل وهو الطهورية واخبار الخبر بتنجسه وهذا عند وجود غيره والاتعين (وورد الماء على) ذي (النجاسة) كثوب مثلاً متنجس يصب عليه المطلق وينفصل عنه غير متغير (كعكسه) أي كورد النجاسة على الماء في التطهير لا فرق عندنا في ورود المطلق على النجاسة ولا في ورود النجاسة على الماء كان يغمس الثوب في الماء ماء وبخرج غير متغير سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً وخالف الشافعي في الثاني فقال إن وردت عليه وهو دون قلتين تنجس بمجرد الملاقاة ولا يمكن تطهير الثوب إلا بصب الماء عليه أو بغمس في ماء قدر قلتين فأكثر * ولما قدم أن الماء المتغير بالطاهر طاهر وبالنجس نجس ناسب أن يبين الأعيان الطاهرة والنجسة بقوله (فصل) هولة الحارزين الشئيين واصطلاحاً اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة تحت باب أو كتاب غالباً

وكذا الطهارة أن ظهر منافها والأفهي الأصل (قوله أن بين وجهها) أي إذا اختلف مذهب السائل والخبر لا احتمال أن يعقد ما ليس نجساً نجساً وأولى إذا اتفقا فيه (قوله أو اتفقا مذهباً) أي في شأن النجاسة وليس يلزم أن يكونا كليين (قوله يستحسن تركه) أي وهل يعيد الصلاة في الوقت إذا توضأ بوضوء أو لا طاهر كلامهم الثاني قاله شيخنا (قوله وهذا) أي استحباب الترك (قوله وورد الماء الخ) الأولى أن يقول وورد النجاسة على الماء كعكسه لأن المشبه به يجب أن يكون أقوى من المشبه وهنا بالعكس لأن الماء إذا ورد على النجاسة لم يتغير فهو طاهر باتفاق وأما إذا وردت النجاسة على الماء القليل ولم يتغير في نجاسته الخلاف يتنا وبين الشافعية وقد جعل المصنف هذا الفرع الثاني مشبهاً به لا يقال إن عادة المصنف إدخال الكاف على المشبه لا على المشبه به لأننا نقول إنما يدخلها على المشبه بعد تبين الحكم كقولنا وورد الماء على النجاسة لا يضر كعكسه وهنا ليس كذلك وحينئذ فهي داخلة على المشبه به فالاعتراض بأن فتأمل وذ كر هذه المسئلة غير ضروري لاستفادتها مما تقدم لكنه قصد بالتصريح بها الرد على المخالف كالشافعي (قوله على ذي النجاسة) أي وهو الشيء المتنجس (قوله وينفصل عنه) أي وينفصل الماء عن الثوب (قوله لا فرق عندنا في ورود) أي في حصول التطهير بين ورود الخ (قوله كان يغمس الثوب) أي المتنجس (قوله الثاني) أي وأما الأول فهو محل اتفاق (قوله أن وردت) أي الثوب المتنجس على الماء الذي هو صورة العكس في المصنف (قوله تنجس بمجرد الملاقاة) أي وإن وردت عليه وهو قدر قلتين فأكثر فكما قلناه (قوله بمجرد الملاقاة) أي وإن لم يتغير والقلتان نحوار بعامة وسبعة واربعين رطلا تقريراً بالمصري وبالبغدادى خمسائة رطل

(فصل الطاهر الخ) (قوله الحارز) أي الفاصل بينهما فهو في اللغة مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله من مسائل الفن) أي من قضاياها لأن مدلول التراجع اللفاظ (قوله غالباً) ومن غير الغالب قد يعبر عن الطائفة من المسائل الغير المندرجة تحت ترجمة بفصل (قوله أي حيوان بري) إنما فسرنا بحيوان لأن الذي يقوم به الموت إنما هو الحيوان وإنما قيده بري لقريته قوله بعد والحيوان والعطف يقتضي المعبرة (قوله لا دم له) أي لا دم مملوك له أعم من أن يكون لادم فيه أصلاً أو فيه دم مكتسب وسواء مات ما ذكر بذكاة أو مات حتف أنفه (قوله أي ذاتي) أشار إلى أن لادم له الملك وإن المراد يكون الدم مملوكاً للحيوان أنه ذاتي (قوله كعقرب الخ) أي فهذه المذكورات ليس لها دم ذاتي وما فيها من الدم فهو منقول * واعلم أن المحكوم عليه بالطهارة ميتة الحيوانات المذكورة وأما ما فيها من الدم فهو نجس فإذا حل قليل منه في طعام نجسه * واعلم أيضاً أنه لا يلزم من الحكم بطهارة ميتة ما لا نفس له سائلة أنه يترك كل بخير ذكاة لقوله واقتر نحو الجراد لم يبعث به وحينئذ فإذا وقع ذلك الحيوان في طعام وكان حياً فإنه لا يؤكل مع الطعام إلا إذا نوى ذكاته بأكمله كان الطعام أقل منه أو كان أكثر منه أو كان مساوياً له تعبر عن الطعام أم لا وأما أن وقع في طعام ومات فيه فإن كان الطعام متميزاً عنه كل الطعام وحده كان أقل من الطعام أو أكثر منه أو مساوياً له وإن لم يتميز عن الطعام واختلط به فإن كان أقل من الطعام كل هو الطعام وإن كان أكثر من الطعام أو مساوياً له لم يؤكل فإن شئت في كونه أقل من الطعام أولاً كل مع الطعام لأن الطعام لا يطرح بالشك وليس هذا كضفدعة شئت في كونها بحرية أو برية فلا تؤكل لأن هذا شك في إباحة الطعام وإباحته فيما نحن فيه محققة والشك في الطارئ عليها وما ذكرناه من التفصيل فهو لابن يونس وهو المعول عليه وقال عبد الوهاب إذا وقع ما لا نفس له سائلة في طعام ومات فيه أو كان حياً جازاً كله مطلقاً تعبر عن الطعام أم لا كان أكثر من الطعام أو مساوياً له أو أقل منه وقد بني ذلك على مذهبه من أن ما لا نفس له سائلة لا يقتل ذكاة وهذا كله في الواقع في الطعام وأما المتخلق منه كسوس الفكاكه ودود المش والجن فإنه يجوز أكله مع الطعام مطلقاً حياً أو ميتاً كان قدر الطعام أو أقل منه أو أكثر ولا يقتل ذكاة كما قاله ابن الحاجب وقبله شراحه ونقل نحوه عن النخعي وهذا إذا لم يتميز عن الطعام فإن عجز عنه فلا بد من ذكاته * تنبيه * ليس مما

(الطاهر ميت ما) أي حيوان بري (لادم له) أي ذاتي كعقرب وذباب

(مطلب) وقوع ما لا نفس له سائلة في الطعام

وخنافس وبنات بردان ولم يقل فيه لان ما فيه دم غير ذاتي كبرغوث ميتته طاهرة (و) ميت (البحري) ان لم تطل حياته في البر كالحوت بل (ولو طالت حياته ببر) كتمساح وضفدع وسلحفاة بحرية (و) الطاهر (ما) اي حيوان (ذكي) ذكاة شرعية من ذبح ونحر وعقر (وجزؤه) من عظم ولحم وظفر وظلف وسن وجلد (الاحرم الاكل) كالخيل والبغال والخيول والخزير فان الذكاة لا تنفع فيها واما مكروه الاكل كسبع وهر فان ذكي لا كل لحمه طهر ٣٣٦ جلده تبعاله لانه يؤكل كاللحم وان ذكي يتصدأ خذ جلده فقد طهر ولا يؤكل لحمه

لا دم له الوزغ والسحالي وشحمة الارض بل هي مما له نفس سائلة فهي ذات لحم ودم وكذلك الحية والقملة (قوله وخنافس) جمع خنفساء بالمد (قوله وبنات وردان) هي دويبة تنحو الخنفساء حراء اللون واكثر ما تكون في الحمامات وفي الكتف وكذا الجراد والدود والنمل والبق (قوله ولم يئل فيه الخ) حاصله انه لو قال ميت ما لا دم فيه لا يقتضي ان ميتة ما فيه دم نجسة بل لفظا سواء كان الدم ذاتيا كالقمل او غير ذاتي كالبرغوث والبق والامر ليس كذلك فلذا عدل عن فيه الى له المقيدة للملك (قوله وميتة البحري) ولو كان خنزيرا او آده ياولا يجوز وطؤه لانه بمنزلة البهائم ويعزروا طئه وسواء مات البحري في البحر او في البر وسواء مات خنق انفسه او وجد طافيا على الماء بسبب شئ فعل به من اصطياد مسلم او مجوسي او التي في النار او دس في طين فمات او وجد في بطن حوت او طير ميتا الا انه يجب غسله اذا اريدأ كله في تلك الحالة (قوله ولو طالت حياته ببر) اي ومات به وهذا قول مالك ورد بالوقال ابن باع بن جاسه ميتة البحري اذا طالت حياته بالبر رواية عيسى عن ابن القاسم بطهارة ميتته ان مات في الماء وبجاسته ان مات في البر انظر بن (قوله وسلحفاة) بسين ثم لام ثم حاء وفي نسخة تقديم الحاء على اللام وهي ترس الماء اه وهي بضم السين والحاء وسكون اللام وبفتح اللام وسكون الحاء (قوله وجزؤه) انما نص على الجزء بعد النص على الكل لانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء الا ترى ان الشافعية يقولون بنجاسة حرارة المباح المذكي مع قولهم بطهارة الكل وشمل قوله وجزؤه الشيمة وهي وعاء الولد فهي طاهرة ويجوز اكلها كما لا ينشدون به البري قالاهو ظاهر المدونة خلافا لعبد الحميد الصانع القائل بعدم جواراكلها وقال ابن جاعة انها تابعة للمولود انظر ح (قوله الاحرم الاكل) استثناء منقطع وقوله لا تنفع فيه اي وحينئذ فيمتحن نجسة ولو وجدت فيها صورة الذكاة (قوله تبعاله) اي للحم (قوله لانه) اي الجلد (قوله ونحوهما) اي كاهلر والقاقوم والقار (قوله ماحول القصبة) اي قصبة الريش (قوله وشعر) في شب عن مالك (١) كراهة بيع الشعر الذي يخلق من رؤس الناس اه (قوله من جميع الدواب) كالخيل والبغال والخيول والمعز (قوله هذه الاشياء) اي الصوف وما بعده (قوله ولو بعد الموت) غاية انه يستحب غسلها اذا جرت من ميتة عند الشك في طهارتها ونجاستها على المعتمد (قوله فلو تنفت) اي في حال الحياة او بعد الموت (قوله فلو جرت) اي قصت بمقص (قوله اي لم تحله حياة) اي اصلا نخرج من التعريف آدم عليه السلام بعدموته وكذلك الدود وما شابهه من كل ما تولد من العفونات والتراب فلا يقال فيها بعدموتها اجاد لانها وان لم تنفصل عن حيوانها حانتها الحياة (قوله منه) اي حالة كونه من الاجاد (قوله ولا يكون) اي المسكر الامانعا ولا يكون جامدا اصلا خلافا للمنفق فان المسكر عنده قد يكون جامدا ولذا جعل الحشيشة منه (قوله مع نشأة) اي شدة وقوة (قوله وطرب) اي فرح (قوله لامع نشأة) اي شدة وقوة (قوله ومنه الحشيشة) اي وكذا البرش والافيون وما ذكره من جعل الحشيشة من المحذور هو ما للقرافي وهو المعتمد خلافا للمنفق فانه جعلها من المسكر (قوله الاما ترفي العقل) اي غيبه وفي تعاديه الادب لا الحد وما القدر الذي لا يغيب العقل منهما فيجوز تعاطيه بخلاف المسكر فانه نجس فيحرم تعاطيه القليل منه الذي لا يؤثر في العقل والكثير وفي تعاطيه مطلقا الحد ونبيه قال في الميج والتهوية في ذاتها مباحة ويعرض لها حكم ما يرتب عايبا هذا زبدة ما في ح هنا ومثلها الدخان على الاظهر واكثره طهواه وفي ح ما نصه فرع قال ابن فرحون والظاهر جواز

لانه ميتة بناء على تبعض الذكاة وهو الراجح وعلى عدم تبعضها يؤكل (و) الطاهر (صوف) من غنم (ووبر) من ابل وارنب ونحوهما (وزغب ريش) وهو ماحول القصبة مما يشبه الشعر (وشعر) بفتح العين وقد تسكن من جميع الدواب (ولو من خنزير) و اشار الى شرط طهارة هذه الاشياء بقوله (ان جرت) ولو بعد الموت لانها مما لا تحله الحياة وما لا تحله الحياة لا ينجس بالموت ومراده بالجزء ما قابل التنف فيشمل الحلق والازالة بالنسرة فلو تنفت لم تكن طاهرة اي اصلها فلو جرت بعد التنف فالاصل الذي فيه اجزاء الجلد نجس والباقي طاهر (و) الطاهر (الجماد) وهو جسم غير حي (اي لم تحله حياة) (و) غير (منفصل عنه) اي الحلي فالبيض والسمن وعسل النحل ليست من الجماد لانفصالها عنه ودخل في التعريف المانع كالماء والزيت والجماد

كالتراب والجرج والحشيش (الامسك) منه ولا يكون الامانعا كالخمر وكسويات حتى دخلتها الشدة المطر بة فانه نجس وهو ما غيب العقل دون الحواس مع نشأة وطرب بخلاف المفسد ويقال له المحذور وهو ما يبيد العقل دون الحواس لا مع نشأة وطرب ومنه الحشيشة وبخلاف المرقد وهو ما غيبهما معا كالدابة فانه طاهر وان لا يحرم منها الاما ترفي العقل (و) الطاهر (الحلي) وال فيه استغراقية (١) مطلب كراهة بيع شعر الرؤس (مطلب) حكم القهوة والدخان وكذا اكل المرقد

اي كل حي بجر با كان او بر ياولو متولدا من عذرة او كلبا وخزيرا (ودمعه) وهو مسال من عينه (وعرقه) وهو مارشح من بدنه ولومن جلالة وسكران حال سكره (ولعابه) وهو مسال من فمه في يقظة او نوم ما لم يعلم انه من المعدة بصفرته وتوتوته فانه نجس ولا يسمى حيث لا اصابا (ومخاطه) وهو مسال من انفه (ويضه) ولومن حشرات كحبة تصلب والا ٣٧ (ولو اكل) الحي (نجسا) راجع للجميع (الا) البيض (المذر)

بذال معجزة مكسورة وهو ما عفن او صار دما او مضنة او فاسدا ما كان فانه نجس وانما ما كان ط صانه اياته من غير عفونة فاستظهر بها طهارته (و) (الا) الخارج (بعد الموت) مما ميتته نجسة ولم يذلل والافهر طاهر ايضا كان او غيره فلا يستثناء في هذا راجع للجميع (و) الطاهر (لن آدمي) ذكر او اثنى ولو كان كافرا ميتا سكرانا الاستحالة الى صلاح فقله (الا) آدمي (الميت) فلبنه نجس لان ميتته نجسة على ما سألني ضعيف (ولبن غيره) اي غير آدمي (تابع) اللحم في الطهارة بعد اذ كبره كان نجسا طاهرا بعد ما هو المباح والمكروه فلبنه طاهر غير ان لبن المكروه يكره شربه وليس كلاما فيه وان كان نجسا بها وهو محرم الا كل فلبنه نجس (و) الطاهر (زر) وعذرة (يعني رونا) من مباح (الامخنة) (بنجس) اكلها او شربا تحميقا او دنا كسك و كان

كل المرقد لاجل قطع عضو ونحوه لان ضرر المرقد مأمون وضرر العضو غيره مأمون (قله اي كل حي) اولو كافرا او كلبا وخزيرا او شيطانا ودخل فيه جنين آدمي مساما او كافرا فادعى القرطبي الاجماع على طهارته قال ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج ونازعه ابن عرفة في دعوى الاجماع وقال بل الخلاف الذي في رطوبة الفرج يجري فيه وحيث قد اعتمد ان جنين آدمي اذا نزل وعليه رطوبة الفرج فانه يكون متنجسا لان المعتمد نجاسة رطوبته لكن رد بعضهم على ابن عرفة وقال الحق مع القرطبي لان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه واماجين البهيمية يخرج وعليه الرطوبات فان كانت مباحة الاكل فهو طاهر لان ما خرج معه من الرطوبات طاهر وان كانت غير مباحة الاكل فهو منجس لنجاسة الرطوبات التي عليه (قله حال سكره) هذا هو المعتمد خلافا لمن قال ان عرق السكران حال سكره او قريبا من سكره نجس (قله ما لم يعلم انه) اي السائل من فمه حالة النوم وقوله فانه نجس اي ويعني عنه اذا لازم والا فلا (قله ومخاطه) اي واولى خراذه (قله ولومن حشرات) اي ولو كان البيض من حشرات وقوله تصلب اي ذلك البيض بان كان صلبا يابسا (قله راجع للجميع) حاصله ان المبالغة راجعة للجميع لان في بعضها وهو العرق والبيض خلافا لقليل انهما من أصل النجس نجس ورجوع المبالغة لما ظاهر لرد ذلك الخلاف وبعضها لا خلاف فيه والمبالغة فيه لرد التوهم وكون لو يرد بها الخلاف فهذا اغلبي تنبيه لا تكراه الصلاة بتوب فيه عرق شارب خرا ومخاطه او بصفه على الراجح كافي عبق خلافا لرواق (قله فاستظهر وطهارته) واما البيض الذي يوجد في داخل ياضه او صفاره نقطة دم ففتضى مراعاة السفح في نجاسة الدم الطهارة في هذه الحالة كافي الذخيرة (قله والا فهو طاهر) اي والا بان كان خروجه مما ميتته طاهرة كالجراد والتساح او من مذكي فلا يكون نجسا (قله ايضا كان) اي الخارج بعد الموت او غيره اي من دم وعرق ولعاب ومخاط وحاصلها انه اذا خرج شيء من هذه بعد الموت مما ميتته نجسة فان كان غير مذكي فهي نجسة ولو يابسا وان كان مذكي كانت طاهرة كما انها اذا كانت من حيوان ميتته طاهرة فانها تكون طاهرة (قله فلا يستثناء في هذا الخ) اي بخلاف قوله الا المذرف انه راجع الى البيض فقط (قله لان ميتته) اي آدمي نجسة وحيث فلبنه نجس لنجاسة وعائه (قله ولبن غيره) اي من البهائم واما لبن الجن فهو كلبن آدمي لا كلبن البهائم لجواز من اكلهم واما ميتتهم وبحوز ذلك اه خش (قله فلبنه طاهر) وتجوز الصلاة بلبن مكره الا كل على ما قاله ابن دقيق العيد وهو المعتمد دخلا لمن قال بالكرهية (قله وليس كلاما فيه) اي في كراهية الشرب وعدمه بل في الطهارة وعدمها (قله وبول وعذرة من مباح) هذا وان كان طاهرا لكنه يستحب غسل الثوب ونحوه منه عند مالكا اما لاستتماده او مراعاة الخلاف لان الشافعية يقولون بنجاستهما واما ما قول من المباح وغيره من محرم او مكره كالتولد من العنم والسباع ومن البقر والحير فهل تكون فضله طاهرة او نجسة والطاهر انه يلحق بالأم اقولهم كل ذات رحم فولدها عنزلتها اه خش وفي الميج ليس من التلقيق الذي قيل بجوازه مراعاة الشافعي في اباحة الحل ومالك في طهارة رجيع المباح لان مالك اعين للاباحة اشياء فتأمل (قله يعني رونا) اي لان العذرة انما تقال لفضلة آدمي واما فضلة غيره فاعايقا يقال لها روث (قله الا المتغذى بنجس) اي بول وروثه نجسان مدة ظن بقاء النجاسة في جوفه (قله وكان شأنه الخ) راجع للشك (قله لان لم يكن الخ) اي لان شك في استعماله لم يكن شأنه الخ (قله الا المتغير عن حالة الطعام) اي لو ناول طعاما او ربحا فاذا تغير بجمونه او نحوها فهو نجس وان لم يشابه احد اوصاف العذرة كما هو ظاهر المدونة

شأنه ذلك كدجاج وفأر لان لم يكن شأنه ذلك كحمام وخرج بالمباح المحرم والمكروه وفضلته ما نجسة كما آتت (و) (من الطاهر) (في) ودر الخارج من الطعام بعد استقراره في المعدة (الا المتغير) منه بنفسه (عن) حالة الطعام فنجس ولو لم يشابه احد اوصاف العذرة فان كان تغيره بصفراء او بلغم ولم يتغير عن حالة الطعام فطاهر (مبحث اللبن)

والقلنس كالتى، فى التفصيل فان غير ولو بمحموضة فنجس اذا لفرق بين الطعام والماء وقال ابن رشد تغيره بالجحوضة لا يضر ورجه شيخنا تبعاً لبعض المحققين وخالف شرحه ٣٨ فى اعتماد نجاسته (و) الطاهر (صفراء) وهى ماء اصفر ملتحم يشبه الصبغ الزعفرانى

واختاره سند والباجى وابن بشير وابن شاس وابن الحاجب خلافاً للتونسي وابن رشد وعياض حيث قالوا لا ينجس التى الا اذا شابه احد اوصاف العذرة (قوله والقلنس) هو ماء تقذفه المعدة او يقذفه ريح من فيها وقد يكون معه طعام (قوله فان تغير) اى عن حالة الماء الذى شربه اى وان لم يتغير فهو طاهر (قوله لا يضر) اى ولا يسكر القلنس نجسا الا اذا شابه احد اوصاف العذرة ففرق بين التى والقلنس (قوله تبعاً لبعض المحققين) اراد به طلق (قوله نجاسته) اى نجاسة القلنس المتغير بالجحوضة والحاصل ان القلنس لا ينجس اتفاقاً الا بشابه العذرة فلا يضر جوحته لحقته وتكرره وهل كذلك التى او انه ينجس بمطلق التغير وهو طاهر المدونة تأويلان هذا حاصل ما حرره طنى ورد على ح وعلى من تبعه فى تشهير التنجيس بمطلق التغير فهما تنبيه ذكروا شيخنا فى الحاشية ان طهارة التى تقتضى طهارة ما وصل للمعدة من خيط او درهم لكن فى كبير خش انهم قالوا بنجاستهما واما الذى ادخل فى الدبر فنجس قطعاً كما فى ح كذا فى الميج (قوله وصفراء) اى ومن الطاهر صفراء وبلغ وهو المعرف بالسخامة (قوله من آدمى) اى سواء كان كل من الصفراء والبلغم من آدمى (قوله او غيره) كان ذلك العبر من مباح الا كل ام لا (قوله لان المعدة الخ) علة لطهارة ما تقدم من التى والصفراء والبلغم لا يقال مقتضى هذه العلة طهارة التى المتغير عن الطعام لاننا نقول انما يكون الخارج من المعدة طاهر احيث خرج بحاله ولا يرد الصفراء والبلغم فانهما لم يخرج باحدهما لانهما كان ينذر خروج الصفراء صارت بمنزلة ما بقى بحاله والبلغم لما كان يتكرر خروجه ويكثر حكم طهارته لان السكثرة توجب المسقة كذا قيل وفيه ان المسقة لا تقتضى الطهارة وانما تقتضى العفو فقط فاقمل (قوله وعلة نجاسة التى) اى اذا تغير عن حالة الطعام (قوله وليست هى) اى حرارة المباح (قوله واطلق فى الصفراء) اى اشتمل ما اذا كانت من آدمى او غيره مباحاً لا (قوله واعتراض الشارح) اى العلامة بهرام وقوله عليه اى على المصنف وحاصل اعتراضه عليه انه لا حاجة لقوله وحرارة مباح لانه ان اراد بالمرارة الماء الاصفر الخارج من الفم فهو الصفراء وان اراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وهى داخلة فى قوله وجزؤه وحاصل الجواب اننا نختار ان المراد بها الماء الاصفر لكن لان سلم انه نفس الصفراء لانها الماء المر الا صفرا الخارج من الحيوان حال حياته واما المرارة فآنها الماء الاصفر الخارج من بعد التذكية فنقول الشارح وحرارة بالمرارة حرارة المدكى الاولى ان يقول وحرارة بالمرارة الماء الاصفر الخارج بعد التذكية (قوله ودم) اى ومن الطاهر دم الخ (قوله بذكاة) الباء تصورية اى موجب خروجه المصور بذكاة والحاصل ان الدم ان جرى بعد موجب خروجه وهو الذكاة كان مسفووحاً وهو نجس كما يأتى وان لم يجر بعد موجب خروجه كان غير مسفووح وهو طاهر نخرج الدم القائم بالحى فلا يوصف بكونه مسفووحاً ولا غير مسفووح ومن ثمرات طهارة غير المسفووح انه اذا اصاب الثوب منه اكثر من درهم لا يؤمر بفسله ونجوز الصلاة به (قوله وكذا ما يوجد الخ) اى لانه وما قبله يصدق عليه انه لم يجر بعد حصول موجب خروجه الذى هو الذكاة (قوله وه سكت) اى ومن الطاهر مسكت (قوله بكسر فسكون) اى واما المسكت ففتح فسكون فهو الجذابة يقال القنطار ملء سكت نور (قوله لاستحالة) اى استحالة اصله اى وانما كان طاهراً مع نجاسة اصله لاستحالة اصله الخ فهو علة لمحدوف (قوله بلا همز) اى يتعين ذلك اخذاً من قوله لانه من فارفور قال بعضهم ان قوله وفارته بالهمز وعدمه خلافاً لمن عين الاقل ولمن عين الثانى هذا وظاهره طهارة المسكت وفارته ولو اخذه بعد الموت وانظر ما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحالة الى صلاح وعدم استقدار هذا وفى الميج ان الفرق شدة الاستحالة لصلاح فى المسكت فاقمل هذا وقد توقف الشيخ زروق فى جواز كل المسكت قال ح ولا ينبغي التوقف فى ذلك وجوازه معلوم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء فى باب الاحرام دليل على جوازه حيث قالوا يجوز للمحرم اكل الطعام المسكت اذا امانه الطبخ فلولا انه يجوز اكل المسكت ما جازا كل الطعام (قوله التى يكون) اى المسكت

يخرج من المعدة (و بلغم) وهو المنعقد كالحظايط يخرج من الصدر او يسقط من الراس من آدمى او غيره لان المعدة عندنا طاهرة لعلة الحياة فما يخرج منها طاهر وعلة نجاسة التى الاستحالة الى فساد (و) من الطاهر (حرارة مباح) وكذا مكرره فلو قال غير محرم اشملهما وحرارة بالمرارة الماء الاصفر الكائن فى الجلدة المعلومة وليس المراد به نفس الجلدة لانها دخلت فى قوله وجزؤه وليست هى الصفراء لان حرارة بالصفراء الماء الاصفر الذى يخرج من الحيوان حال حياته وحرارة بالمرارة حرارة المدكى ولذا قيدها بالمباح واطلق فى الصفراء وهذا ظاهر من كلامه واعتراض الشارح عليه فى غير محله (ودم لم يسفح) وهو الذى لم يجر بعد موجب خروجه بذكاة شرعية وهو الباقي فى العروق وكذا ما يوجد فى قلب الشاة بعد ذبحها واما ما يوجد فى بطنها فهو من المسفووح فيكون نجسا ولذا الباقي فى محل الذبح لانه من بقية الجارى (وه سكت)

(قوله)

بكسر فسكون واصله دم انعقد لاستحالة الى صلاح (وفارته) بلا همز لانه من فارفور وقيل يتعين الهمز وهى الجلدة التى يكون فيها (مطلب) التى والقلنس (مبحث) الدم غير المسفووح

(اوخلل) بالبناء للمفعول
فالتخلل بنفسه اولى
بهذا الحكم وكذا ما جرح
على المعتمد خلافا لما
يوهمه كلامه واذا ظهر
ظهورا ناه ولو غارا غاص
فيه فهو يخصص قوله
وغارا بغواص ولو وقع
ثوب في دن خمر فتخلل
طهر الجميع ولما ذكر
الاعيان الطاهرة شرع
في ذكر النجاسة فقال
(والنجس) بفتح الجيم
عين النجاسة (ما استنى)
أي اخرج من الطاهر
من اقل الفصل الى هنا
سواء كان الانحراج بأداة
سنة أو ذلك في سبعة
مراعاة المعطوف وهي
للمحرم الاكل الا
لمسكرا المذر والخارج
عد الموت الاميت الا
للتغذي بنجس المتغير
عن الطعام او كان الانحراج
غيرها كفهوم الشرط
ان جزت وانما ذكرها
ان علمت لانه يصدد
عداد الاعيان النجسة
بحصرها (و) النجس
ميت غير ما ذكر وهو
رى له نفس سائلة اذا
ان غير قلة وآدمي بل
(ولو) كان (قلة) خلافا

کان (آدمیا) ضعیف
 (نه) ولو کافرا

(والاظهر) عند ابن رشد وعيابه كاللخمى والمازرى وعباس وغيرهم وهو الماعتمد الذي تحمسه الفتوى (داهية اياته) ولو كافرا
(مبحث) فحجر الحجر ونحوه (مطلب) حاشية الفيل وقوله في الصلاة واكره

الآدمي الخلاف وإماميته الجن فتنجسه لأنه لا يلحق الآدمي في الشرف وإن اقتضى عموم المؤمن لا ينجس إن له مالاً آدمي ولو قيل بطهارة ميتة المسلم منهم لكان له وجه وليس الفرع نصاً قديماً اهـ (قوله على التحقيق) قال عياض لأن غسله واكرامه بالصلاة عليه بأبي تنجيسه إذ لا معنى لغسل الميتة التي هي بمنزلة العذرة ولصلاته عليه الصلاة والسلام على سهل بن بيضاء في المسجد ولما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجساً لما فعل عليه الصلاة والسلام ذلك * وأعلم أن الخلاف في طهارة ميتة الآدمي وعدمها عام في المسلم والكافر وقيل خاص بالمسلم وإماميته الكافر فتنجسه اتفاقاً وهما طريقتان حكاهما ابن عرفة وظاهره استواءهما كما قاله ابن مرزوق وقتله شيخنا في الحاشية ولا يدخل الخلاف أجساد الأنبياء إذا جسداهم بل جميع فضلاتهم طاهرة اتفاقاً حتى بالنسبة لهم لأن الطهارة متى ثبتت لذات فهي مطلقة واستنجاؤهم تزيه وتطهير ولو قبل النبوة وإن كان لا حكم إذ ذلك لأصطفاؤهم من أصل الحلقة بل في شرح دلائل الحيرات للفاسي أن الميت الذي خلق منه صلى الله عليه وسلم طاهر من غير خلاف (قوله من حي) منه ثوب الثعبان (قوله فالمنفصل من الآدمي الخ) من جلته ما تحت من الرجل بالجرفانه من الجدار فقيه الخلاف كقلامه الظفر بخلاف ما نزل من الرأس عند خلقه فاه طاهر اتفاقاً لأنه وسخ متجمد منعقد لأنه أجزاء من الجلد (قوله مطلقاً) أي في حال حياته أو بعد موته (قوله على المعتمد) أي بناء على المعتمد من طهارة ميتته وإمامه على الضعيف فأبى من نجس مطلقاً والحاصل أن الخلاف فيما بين من الآدمي في حال حياته وبعد موته كالخلاف في ميتته خلافاً لمن قال أن ما بين منه حياً لا ينجس في نجاسته وليس كذلك بل فيه الخلاف تنبيهه على المعتمد من طهارة ما بين من الآدمي مطلقاً يحور ردس قلعت لجلها لا على مقابله (قوله وما يأتي من أن الدجاج الخ) حاصله أن المراد بالظفر في هذا الباب ما يصيد في دخل الدجاج في ذى الظفر بخلاف باب الذبائح فإن المراد بالظفر فيه الجلدة التي بين الأصابع وحيث فلا يكون الدجاج من ذى الظفر اهـ فقد الدجاج في هذا الباب من ذى الظفر لا يعارض ما في الذبائح من أنه ليس من ذوى الظفر (قوله تمامها) أي فلا فرق بين أصلها وطرفها لأنه كان حياً خلافاً لمن قال النجس أصلها لا طرفها كذا في ح ويشهد له كلام ابن شاس وابن الحاجب والتوضيح وفي المواق ما يقتضى ضعفه واعتماد القول بأن النجس أصلها لا طرفها انظر بن ونبه المؤلف على نجاسة هذه المدكورات بقوله من قرن الخ دون غيرها من لحم وعصب وعروق مع شمول قوله وما بين من حي أو ميت لذلك العير لا خلاف فيأذكر فان بعضهم يقول بطهارة ما ذكر لأن الحياة لا تتحل بخلاف اللحم والعصب والعروق فتندفقوا على نجاستها لأن الحياة انحلت (قوله وجلد) يعني أن الجلد المأخوذ من الحي أو الميت نجس (قوله ولا باطنه) خلافاً لسنن وابن عبد الحكم القائلين أن جلد الميتة مطلقاً ولو خبز برائطه بالدباغ طهارة شرعية وهذا القول هو الذي أشار المصنف لردّه بلو (قوله ولذا جاز) أي لأجل طهارته طهارة لعوية (قوله ورخص) بالبناء للمفعول أو بالبناء للفاعل والضهير عائد إلى الإمام أي وجوز لا مام فيه (قوله أي في جلد الميتة) أي في استعماله (قوله أو محرمة) ذكر ذلك المحرم لا (قوله لا تعمل فيه اجاعاً) أي بخلاف الخيل والبغال والخيول فإن الذكاة تنفع فيها عند بعضهم (قوله على المشهور) راجع أقول المصنف إلا من خنزير ومقابله ما شهره الإمام عبد المنعم بن القرمس بالقاء والراء المفتوحين في أحكام القرآن من أن جلد الخنزير يركب لغيره في جوار استعماله في اليابسات والماء إذا دبغ سواء ذكر أم لا (قوله وكذا جلد الآدمي) أي مثل جلد الخنزير في كونه لا يرخص فيه مطلقاً جلد الآدمي فلا يجوز الانتفاع بكل منهما بعد الدبغ في اليابسات والماء كغيرهما من جلود الميتة (قوله بعد دبغه) متعلق برخص كما أن قوله في يأس كذلك وكان الأولى به صنف أن يقدم قوله بعد دبغه على الاستثناء وفي قوله في يأس معنى الساء أي بالنسبة إلى يأس وماء بخلافه في قوله فيه وحاشاً فلا يلزم تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بهامل واحد أو في يأس متعلق

نجس الميتة (حي وميت) الواو بمعنى أو فالمنفصل من الآدمي مطلقاً طاهر على المعتمد ثم بين إبهام ما يتوله (من قرن وعظم وظلف) هو للبقرة والشاة كالحافر للفرس والحمار وأراد به ما يعم الحافر (وظفر) لبعير ونعام واوز ودجاج وما يأتي من أن الدجاج ليس من ذى الظفر فالمراد به الجلدة بين الأصابع (وعاج) أي سن قيل (وقصة ريش) يتأه بها وهي التي يكتنفها الرغب (وجلد) إذا لم يدبغ بل (ولو دبغ) فلا يرد به طهارة في ظاهره ولا باطنه وسر أعماها بديع فقد طهر ونحوه قول عندنا مشهور المدب على الطهارة اللعوية وهي النظافة ولذا حار الانتفاع به فيما أشار له أصعب بموله (ورخص) أي في جلد الميتة (طاماً) سواء كان من لدمه أو لا (الامن خنزير) لا يرخص فيه مطلقاً (تأه لا لا) لا إذا ذكاة لا يعمل فيه اجاعاً فكذا السباع على المشهور وكذا جلد الآدمي شرفه كما

الدفع الى فعل فاعل فان وقع

الجلد في مدبغة طهر اى
لغة ولا كون الدابغ مسلما
(في يابس) كالحبوب (و)
في (ماء) لان له قوة الدفع
عن نفسه لظهوره فلا
يضره الا ما غير احدا وصفه
الثلاثة لافي نحو غسل ولبن
وسمن وماء زهر ويجوز
لبسه في غير الصلاة لافها
لنجاستها (وفيها كراهة
العاج) اى ناب القيل الميت
قال فيها لانه ميتة وهذا
دليل على ان المبراد
بالكراهة التحريم فيكون
استشهادا لما قدمه من
نجاسته وقيل الكراهة
كراهة تزيه وهو المعتمد
فيكون استشكالا واما
المدى ولو بعقر فلا وجه
لكراهته (و) فيها (التوقف)
للامام (في) الجواب عن
حكم (الكيمخت) بفتح
الكاف وهو جلد الحمار او
الفرس او البغل الميت
وجه التوقف ان القياس
يقتضى نجاسته لاسيا من
جلد حار ميت وعمل
السلف من صلاتهم
بسيوفهم وبغيرها منه
يقتضى طهارته والمعتمد
كما قالوا انه طاهر للعمل
لان نجس معفوعه فهو
مستثنى من قولهم جلد
الميتة نجس ولو دبغ واقر
ما علة طهارته فان قالوا

باستعماله محذوفا (قوله بعد دفعه) واما قبله فلا يجوز الانتفاع به بحال قال ابن هرون وهو المذهب (قوله
بما يزال الریح والرطوبة) ولو كان ذلك المزيا لهما نجسا كما في عقب (قوله ويحفظه من الاستحالة) اى من
التلف والتقطيع كما تحفظه الحياة ولا يشترط في الدابغ ازالة الشعر عندنا وانما يلزم ازالته عند الشافعية
القائلين ان الشعر نجس وان طهارة الجلد بالدبغ لا تتعدى الى طهارة الشعر لانه تحل الحياة فلا بد من زواله
واما عندنا فالشعر طاهر لان الحياة لا تحل فالفروان كان مذكى محوسى او مصيد كافر قلد في لبسه في الصلاة
اباحية لان جلد الميتة عنده يظهر بالدبغ والشعر عنده طاهر ولا يقلد فيه الشافعي لانه وان قال بطهارة
الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مالكا لانه وان قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد الا ان يلقى ويقلد
المذهبين (قوله فان وقع الجلد في مدبغة) اى يخرج مدبوغا غير محتاج لآلة (قوله ولا كون الدابغ
مسلم) اى ولا يشترط كون الدابغ مسلما بل دبغ الكافر مطهر (قوله كالحبوب) اى بان يوعى فيها العدس
والقول ونحوهما من الحبوب ويغزل عليها ولا يطحن عليها بان تجعل الرحافقها لانه يؤدى الى تحلل بعض
اجزاء الجلد فتختلط بال دقيق واما لو جعل الجلد في بيت الدقيق في الطاحون ونزل الدقيق عليه فلا يضر
(قوله لانه يدفع عن نفسه) في الملبس لانه ليس من استعماله في الماء لبسه في الرجل المبولة وفاقا (قوله ويجوز
لبسه الخ) اى جلود الميتة المدبوغه اى كما يجوز الجلوس عليها في غير المسجد لافيه لانه يمنع دخول النجس
فيه ولو معفوا عنه وقوله في غير الصلاة اى واما في الصلاة فقد علمت من مسئلة الفراء عدم الجواز الا اذا قلد
كاهن (قوله وفيها كراهة العاج) اى كراهة استعماله وقوله قال فيها اى معللا للكراهة وقوله وهذا اى التعاليل
وقوله فيكون اى قول المصنف وفيها كراهة العاج (قوله من نجاسته) اى العاج (قوله وقيل الكراهة
كراهة تزيه) اى او القرض ان القيل غير مذكى وقوله فيكون اى قول المصنف وفيها الخ استشكالا لافى
لما سبق لان عادة المصنف يأتى بكلامها استشكالا او استشهادا واما آتيانه به لافادة حكم آخر فهو قليل
وجل الكراهة فيها على كراهة التزيه احسن خصوصا وقد نقل جملها على ذلك ابو الحسن عن ابن رشد
ونقله ابن فرحون عن ابن المواز وابن يونس وغيرهم من اهل المذهب وسبب هذه الكراهة ان العاج وان
كان من ميتة لكن الحق بالجواهر في التزوين فاعطى حكما وسطا وهو كراهة التزيه ومراعاة لما قاله ابن شهاب
وربيعة وعروة من جواز الا متشاط به اذا علمت ذلك تعلم ان العجين لا ينتجس به (قوله فلا وجه لكراهته)
اى لكراهة استعماله بل استعماله جائزا اتفاقا فالخلاف بالحرمة والكراهة انما هو في العاج المتخذ من فيل
ميت بغير ذكاة (قوله وفيها التوقف) اى فيها ما يدل على التوقف في الجواب عن حكم الكيمخت هل
هو الطهارة او النجاسة كقولها لادري واختلف هل توقف الامام بعد قول اول او الراجح الثاني وقيل
بنجاسته مع العفوعه وقيل بطهارته وهو المعتمد وعليه فهو مستثنى من قولهم جلد الميتة لا يظهر بالدبغ
واعلم ان في استعمال الكيمخت ثلاثة اقوال الجواز مطلقة في السيوف وغيرها وهو لما في العتبية وجواز
استعماله في السيوف فقط وهو قول ابن المواز وابن حبيب قال فن صلى به في غير السيوف سيرا كان او كثيرا
اعاد ابا كذا في التوضيح وكراهة استعماله مطلقا قيل هذا هو الراجح الذي رجح اليه الامام لقوله في المدونة ان
تركه احب الى قال في التوضيح وعلى هذا القول فيحتمل ان من صلى به بعيد في الوقت ويحتمل انه لا بعيد
واما توقف الامام فهو في حكمه من جهة طهارته ونجاسته فالتوقف بجماع الجواز والكراهة لانهم اى
استعماله والتوقف في الطهارة والنجاسة لا ينافي جواز استعماله او كراهته ولكن ذكر بعضهم ان الحق انه
طاهر وان استعماله جائزا مطلقا وفي السيوف لا مكروه (قوله او البعل الميت) اى المدبوغ (قوله ووجه
التوقف) اى توقف الامام في طهارته ونجاسته ولم يحزم بواحد منهما (قوله جلد حار ميت) اما المذكى فقد
وجد قول في المذهب بطهارته (قوله انه طاهر) اى فلا يعيد من صلى به (قوله للعمل) لعمل السلف اى
بدليل عملهم (قوله لان نجس معفوعه) اى كما قيل (قوله يلزم) اى لان العلة يجب اطرادها متى وجدت وجدت

الشارع على اللغوية في غير الكيمخت وعلى الحقيقة في الكيمخت تحكم وعمل الصحابة عليهم الرضا في جزئي يحقق العمل في الباقي (و) من النجس (مؤ) ومدى (و) ولو من مباح الاكل في الثلاثة للاستقذار والاستحالة الى فساد ولان اصلها دم ولا يلزم من العفو عن اصلها العفو عنها واللاثة بوزن ظبي وصبي (وقبح) بنفع القاف مدة لا يحاط لها (وصديد) وهو ماء الجرح الرقيق المختلط بدم قبل ان تغلط المدة وقيل بل ولو غلطت ومنسل ذلك في النجاسة ما يسيل من موضع حل البثرات وما يرشح من الجلد اذا كشط وما يسيل من نطف النار (ورطوبة فرج) من غير مباح الاكل اقامنه فطاهرة الا المتعدى بنجس (ودم مسفوح) اي جار بسبب فساد او ذكاة ونحو ذلك اذا كان من غير سمك وذباب بل (ولو) كان مفسوحا (من سمك وذباب) وقد اودحتم خلافا لمن قال بطهارته منها واما قبل سيلانه من السمك فلا يحكم بنجاسته ولا يأمر باخراجه فلا بأس بالقائه في التارجيا (وسوداء)

اسود كالدّم العبيط اي الخالص الذي لا خلط فيه وكذا واخر غير قارئ

الحكم واللازم باطل لان جلد الميتة المدبوغ غير الكيمخت غير طاهر على المعتمد (قوله وحل الخ) هذا اعتراض على المحققين من اهل المذهب حيث قالوا بطهارة الكيمخت طهارة حقيقية للعمل واما غيره من جلود الميتة المدبوغه فهو طاهر طهارة لغوية وحاصل الاعتراض انه يلزم على ذلك حل قوله عليه الصلاة والسلام ايماءا هاب دبح فقد طهر على الطهارة الحقيقية بالنسبة للكيمخت وعلى الطهارة اللغوية بالنسبة لغيره وهذا التحكم وعمل السلف في جزئي من جزئيات جلد الميتة المدبوغ يحقق العمل في غيره من الجزئيات فقطضاء الحكم بطهارة غير الكيمخت بالدباغ طهارة حقيقية تأمل (قوله يحقق العمل) اي بطريق القياس (قوله ولو من مباح) اي هذا اذا كانت من آدمي او من محرم الاكل بل ولو كانت من مباح واعلم ان هذه الثلاثة من الآدمي ومحرم الاكل نجسة من غير خلاف وامام من المباح قليل بنجاستها وقيل بطهارتها (قوله للاستقذار) اي انما كان كل واحد من الثلاثة نجسا ولو من مباح لاستقذاره وهذه العلة تقتضي النجاسة مالم يعارضها معارض كمشقة التكرار في نحو الحائط والبصاق (قوله والاستحالة) اي استحالة اصلها وهو الدم الى فساد (قوله ولان اصلها دم الخ) ردها التعليل بان الفضلات في بطن الحيوانات لا يحكم عليها بشئ اي لا بطهارة ولا بنجاسة وحينئذ فاصلها وهو الدم الذي في الحيوان ليس نجسا (قوله ولا يلزم من العفو الخ) جواب عما يقال مقتضى كون الدم اصلها ان يعني عن دون درهم منها كما عفى عنه في الدم وحاصل الجواب انه لا يلزم من العفو عن اليسير من الدم العفو عن اليسير منها اذ ليس كل ما ثبت لاصل يثبت لغيره (قوله من العفو عن اصلها) اي عن اليسير من اصلها (قوله العفو عنها) اي عن اليسير منها (قوله قبل ان تغلط المدة) اي فاذا غلطت فلا اسم لها الا المدة وهي نجسة بطريق الاولى (قوله البثرات) اي البقايا (قوله من نطف النار) وكذا ما يسيل من نقطات الجسد في ايام الحر (قوله من غير مباح) شمل ذلك الا دم وهو كذلك على الراجح خلافا لمن قال بطهارة رطوبة فرج الا دموي وترتب على نجاسة رطوبة فرج الا دموي نجس ذكر الواطئ او ادخال خرقة او اصبع مثلا فيه فتعلق به او بها الرطوبة (قوله اقامنه فطاهرة) اي لانه اذا كان بوله طاهرا فاولى رطوبة فرجه ومحل طهارة رطوبة فرج المباح مالم يتعد بنجس كما قال الشارح ومالم يكن مما يحض كابل والا كانت نجسة عقب حيضه واما بعده فطاهرة لما يأتي في قوله وان زال عين النجاسة بغير المطلق الخ) كذا في حاشية شيخنا (قوله اذا كان من غير سمك) اي اذا كان ذلك من سائر الحيوانات غير سمك الخ (قوله بل ولو من سمك وذباب) اي فهو نجس ويعني عمادون درهم اذا انفصل عنه وهل الدم المسفوح الذي في السمك هو الخارج عند التقطيع الاول لا ما خرج عند التقطيع الثاني او الجارى عند جميع التقطيعات واستظهر بعض الاول (قوله خلافا لمن قال بطهارته منها) اي من المذكورات وهو ابن العربي ويرتب على الخلاف جوازا كل السمك الذي يوضع بعضه على بعض ويسيل دمه من بعضه الى بعض وعدم جواز ذلك فعلى كلام المصنف لا يؤكل كل منه الا الصنف الاعلى وعلى كلام ابن العربي يؤكل كله ومذهب الحنفية ان الخارج من السمك ليس بدم بل رطوبة وحينئذ فهو طاهر واعلم انه اذا شل هل هذا السمك كان من الصنف الاعلى او من غيره اكل لان الطعام لا يطرح بالشك كذا قرر شيخنا (قوله وسوداء) اي التي هي احدا لا خلط الاربعة الصفراء والدم والسوداء والبلغم ولا بد في كل انسان من وجود هذه الاربعة فالسوداء والدم نجسان والصفراء والبلغم طاهران (قوله مائع اسود) اي يخرج من المعدة (قوله كالدّم العبيط) هو بالعين المهمة معناه الخالص اي الصافي الذي لا خلط فيه واما العبيط بالعين المعجمة فهو الودج ومنه قول امرئ القيس

تقول وقد مال العبيط بنامعا * عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل

(قوله او كدر الخ) اشار الى ان السوداء تطلق على ثلاثة امور الدم الخالص الذي لا خلط فيه والدم الذي فيه خلط لان السكر هو غير الصافي وعدم الصفاء بالخلط والدم الاجر الذي لم تشتد جهرته والحاصل انها على

الاولين مائع اسود اما خالص من الخلط وهو ما اشار له بقوله كالدم العييط واما غير خالص وهو ما اشار له بقوله او كدروا مائع على الثالث فهي دم احمر خالص وعلم من كلامه ان الدم والسودا نجسان فلو خالط القى او القاس احد هما وعذرة حال كون القى او القلس ينقلب الى المعدة فان المعدة نجس ويرتب على نجاسة المعدة بطلان صلاته اذا كان الرمد المذكور عمدا على ما يأتي في ازالة النجاسة (قوله أى شديد الجحرة) تفسير لقافى (قوله ورماد نجس) قال ابن مرزوق مانصه اعتمد المصنف فيما صرح به من نجاسة الرماد على قول المازرى انه لا يظهر عند الجمهور من الائمة وما كان حقه ان يفتى فيه الاجماع اختاره اللخمي والتونسي وابن رشد من طهارته واما كلام المازرى فيحتمل ان يرده بالائمة من غير مذنبنا اه قله بن ثم ان قول المصنف ورماد نجس بالاضافة الى رماد وقيد نجس لا بالتوين لان الرماد اذا كان نجسا لم يحكم عليه بانه نجس لان تمصيل الحاصل (قوله بناء) راجع لكلام المتن (قوله والمعتد انه طاهر) أى مطلقا وان النار تظهر سواء اكلت النار النجاسة اكلا قويا او اخلافا لمن قال بنجاسته كالمصنف ولمن فصل وعلى المعتد فالخيز المحبوز بالروث النجس طاهر ولو تعلق به شئ من الرماد وتصح الصلاة قبل غسل الفم من اكله ويجوز جله في الصلاة وكذا ينبغي عليه طهارة ما حى من الفخار بنجس وكذا عرق حمام حى به (قوله والمعتد انه) أى دخان النجس طاهر الذى فى ح ان ظاهر المذهب نجاسة دخان النجاسة وهو الذى اختاره اللخمي والتونسي والمازرى وابو الحسن وابن عرفة قال بعضهم وهو المشهور نعم ابن رشد اختار طهارته كالرماد اه بن (قوله وبول وعذرة من آدمي) أى غير الانبياء ولا فرق بين كون آدمي صغيرا او كبيرا ذكر او اناث كل الصغير الطعام ام لا زالت رائحة البول منه ام لا كان البول كثيرا او قليلا ولو متطيرا كروث الارول ووزل البول او الطعام على حالته من غير تغير على المعتد (قوله وينجس كثير طعام الخ ٢) شمل منطوقه مسئلة ابن القاسم وهي من فرغ عشر قلال سمن في زقاق جمع زق وعاء من جلدهم وجد في قلة فارغة منها قارة ياسة لا يدري في اى زق فرغها فانه يحرم اكل الزقاق كلها ويعها وليس هذا من طرح الطعام بالشك لان ذلك في نجاسة شئ في طرقها على الطعام وهي هنا محققة ولكنها لما لم يتعين محلها تعلق حكمها بالكل (قوله بعد ذلك) أى بعد وقوع النجاسة فيه وقوله فالقبل اشار بهذا الى ان مفهوم كثير مفهوم موافقة وانه من غوى الخطاب (قوله بنجس) أى بسقوط نجس فيه تحقيقا او ظنا ولا بد ان يكون ذلك النجس الساقط يتحلل منه شئ في الطعام تحقيقا او ظنا وسواء كانت النجاسة الواقعة في المائع مائعة او ياسة في البرزلى عن ابن قدام اذا وقعت ريشة غير مذكى في طعام مائع طرح وقوله لا شك اى في التحلل وكذا في سقوط النجاسة (قوله واوى اذا علم) أى او ظان (قوله اذا الحكم) المراد به وصف النجاسة القائم بالشئ النجس كالعظم لا يتقل ويحيث ذق طيرج ذلك اعظم وحده دون الطعام واقتضى كلامه تنجيس القملة للعجين حيث لم تحصر في محل خلافا لمن قاسه بمحرم جهل عينها ببادية فلا يحرم نساء تلك البادية كما فى ح ان قلت ذكر ابن بونس ان الطعام اذا وقعت فيه قلة فانه يؤكل اقتلتها وكثرته قلت لعله مبنى على ان قليل النجاسة لا يضر كثير الطعام والافهم مشكل كذا نقل شيخنا عن ابن مرزوق قال في الميج والظاهر ان الفرع مبنى على مذهب سحنون من ان القملة لا نفس لها سائلة ويؤيده اسنده في النوادر وفي نقل ابن عرفة وعليه فلا يقيد بالقلة الا للاحتياط (قوله ولو وقع عنه في الصلاة) أى كدرون درهم من دم لقصر العفو على الصلاة على المعتد كما فى ح (قوله كروث فأر) أى شأنه استعمال النجاسة كفأر البيت فاذا حل روثه في طعام نجسه خلافا لما افتى به ابن عرفة من طهارة طعام طبع وفيه روث القارة كذا في حاشية شيخنا (قوله ومثل الطعام المضاف) أى فاذا حلت فيه نجاسة ولو قليلة نجس ولو لم يتغير وهذا هو المشهور ونقل الزرقاني عن الناصر ان الماء المضاف ليس كالطعام ويحيث فلا تنجسه النجاسة الا اذا غيرته (قوله والا) أى والا بان حلت فيه نجاسة قبل الاضافة فلا ينجس الا اذا تغير وقد الغزفي الميج في ذلك بقوله قل للفقهاء امام العصر قد مرحت * ثلاثة ياناء واحد نسبوا

النجاسة اذا تفسيرت اعراضها لا تغير عن الحكم الذى كانت عليه عملا بالاستصحاب والمعتد انه طاهر (ودخانه) ضعيف والمعتد طهارته ايضا (وبول وعذرة من آدمي) من (محرم) كحمار (و) من (مكروه) كسبع وهو ووطواط ولما ذكر الاعيان الطاهرة والنجاسة ذكر حكم ما اذا حلت النجاسة بطهارته فقال (١) (وينجس كثير طعام مائع) كعسل وسمن ولو وجد بعد ذلك فالقليل اولى (بنجس) او متنجس يتحلل منه شئ ولو ظنا لا شك اذا لا طرح الطعام به واولى اذا علم بانه لا يتحلل منه شئ كالعظم اذا الحكم عندنا لا ينتقل (قل) حل فيه فالكثير اولى ولو بمفعونه في الصلاة او لم يمكن الاحتراز منه كروث فأر ومثل الطعام الماء المضاف كما العجين او سكر حيث حلت فيه النجاسة بعد الاضافة والا اعتبر التغير (ك) طعام (جامد) وهو الذى اذا اخذ منه شئ

(مطلب)

رماد نجس ودخانه

(مطلب) الطعام المائع

اذا حلت فيه نجاسة

(مطلب) حاول النجاسة

بالطعام الجامد

وسمن وعسل جامدين
فينجس (ان امسكن
السريان) في جميعه تحقيقا
او ظنا لاشكا بان تكون
النجاسة مائعه كبول
والطعام متحلل كسمن
او بطول الزمن بحيث
يظن السريان في الجميع
(والا) يمكن السريان في
جميعه لا تتقاء الامرين
(فبحسبه) اى بحسب
السريان من طول مكث
او قصره على ما يقتضيه
الظن ولما كان الطعام اذا
حلت فيه نجاسة لا يمكن
تطهيره بخلاف الماء وكان
بعض الاطعمة وقع فيها
خلاف في قبول التطهير
والراجع عدم القبول فيه
عليه بقوله (ولا يطهر)
اى لا يقبل التطهير
(زيت) وما في معناه من
جميع الادهان (خواط)
بنجس (و) لا (لحم طبخ)
بنجس من ماء او وقعت
فيه نجاسة حال طبعه
قبل نضجه امان وقعت
بعد نضجه فيقبل التطهير
بان يغسل ما تعلق به من
المرق (و) لا (زيتون ملح)
يتخفيف اللام بنجس
(و) لا (بيض صلق)

(مطاب) لا يطهر زيت
خوط بنجس
(مطلب) اللحم المضبوخ
بنجس
(مطلب) البيض المصلوق
بنجس

هذا الطهارة حيث البعض قدم او * ان قدم البعض فالتنجيس ما السبب
(قوله لا يتراد بسرعة) اى لا يتراد من الباقي ما يملأ موضع الماخوذ بقرب فان تراد بسرعة فهو مائع ينجس
كله من غير تفصيل (قوله بان تكون الخ) اى ان امكن السريان سبب كون الخ (قوله مائعه) لان كانت
جامدة لا يتحلل منها شئ كعظم وسن فلا ينجس ما سقطت فيه لان الحكم لا ينتقل وحينئذ تطرح النجاسة
وحدها دون الطعام وفي الحاشية لا مفهوم لقوله مائعه فقد قال ح فرع لافرق بين كون النجاسة الواقعة
في الجامد مائعه او غير مائعه في انه ينظر لامكان السريان اه وبعبارة اخرى سواء كان الواقع فيه مائعا
او غيره لقول البرزلى افتى شيخنا ابن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فأرة ميتة بانه نجس كله لا يقبل التطهير
اى والقرض انه طال الزمان بحيث يظن السريان في الجميع اه كلام الحاشية وقد يقال انه لا يخالفه بينه
وبين كلام شارحنا لان مراد شارحنا بالمائعه ما يتحلل منها شئ سواء كانت رطبة او يابسة والمحترز عنه في
كلامه الجامدة بمعنى التي لا يتحلل منها شئ والمراد بالمائعه في كلام الحاشية الرطبة وغير المائعه غير
الرطبة والحال انه يتحلل منها شئ (قوله او يطول الزمان) اى او كان الطعام غير متحلل بل كان يابسا كالحبوب
ولكن حال الزمان بحيث يظن سريان النجاسة لجميعه كانت مائعه كالبول او جامدة كالومات خنزير في راس
مطمرو بئ الخنزير مدة طويلة وظن ان الحب كله شرب من صديده لم يؤكل كما نقله الشيخ عن ابن ابي زيد (قوله
لا تتقاء الامرين) اعنى كون الطعام متحللا او جامدا ومضت مدة يظن فيها السريان وذلك بان كان الطعام
جامدا غير متحلل كالحبوب ولم تفسد مدة يظن فيها السريان للجميع بل للبعض والقرض ان النجاسة يتحلل
منها سواء كانت رطبة كالبول او يابسة كالغذاء الميت واما لو كانت لا يتحلل منها شئ كالعظم فاتها تطرح وحدها
كاهم (قوله فبحسبه) اى فيطرح من ذلك الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثها وقصره
على ما يقتضيه الظن والباقي طاهر يؤكل ويباع لكن يجب البيان لان النفوس تمذفه (قوله بخلاف الماء)
اى فانه اذا حلت فيه نجاسة وغيره يمكن تطهيره بصب مطلق عليه قليل او كثير حتى يزول التعبر او بصب تراب
او طين فيه حتى يزول التعبر (قوله ولا يطهر زيت الخ) خلافا لمن قال وهو ان اللباد انه يمكن تطهيره بصب
ماء عليه ونخضضته وتقب الااء من اسفله وصب الماء منه وينزل كذلك مرارا حتى يغلب على الطين زوال
النجاسة (قوله وما في معناه من جميع الادهان) انما به على الادهان فقط مع ان غيرها من سائر المائعات
كاللبن والحمل وغير ذلك مثلها في الحكم لان الخلاف انما وقع في لادهان لان الماء بخاطها م ينفصل عنها
بخلاف غيرها فانه يمارجها ولا يعزل عنها فلا تطهر اناقا اه بن (قوله خوط) بالواو لانه من خايط لا من
خلط كروحم من زاحم لا من زحم واما طبخ وما بعده فهو من طبخ و ملح وصلق وانما عدل عن خلط الى
خوط ليشمل ما اذا كان الخلط بفعل فاعل ام لا بخلاف لاط فاه انما يصدق اذا كان الخلط بفعل فاعل (قوله
فيقبل التطهير) اى ما لم تطل اقامة النجاسة فيه بحيث يظن انها سرت فيه والا فلا يغسل التطهير وما ذكره
السارح من التفصيل في اللحم بين حلول النجاسة في امتداد الطبخ وانتهائه هو المعول عليه خلافا لمن قال
يطهر اللحم الذى يطبخ بماء نجس او تقع فيه نجاسة لافرق بين ابتداء الطبخ وانتهائه وخلافا لمن قال انه
لا يطهر مطلقا وافهم قوله طبخ ان ما يفعله النساء من انه اذا ذكيت دجاجة او نحوها وقبل غسل مذبحتها
تصلقها لاجل زرع يشهائم تطبخ بعد ذلك فانها تؤكل خلافا لصاحب المدخل القائل بعدم اكلها لانه
سرت النجاسة في جميع اجزائها (قوله ولا زيتون ملح بنجس) اى بان جعل عليه ملح نجس يصلحه اما وحده
او مع ماء واما لو طرات عليه النجاسة بعد تعليمه واستوائه فانه يقبل التطهير بمسح بالماء المطابق ومثل ذلك
يقال في اللبن والليمون والنانج والبصل والجزر الذى يحلل ويحل عدم الضرر اذا لم تمكث النجاسة مدة يفن
انها سرت فيه والا فلا يقبل التطهير (قوله بتخفيف اللام) اى ملح يوضع ملح نجس عليه من اول الامر
خلافا لمن قال انه يقبل التطهير بغسله بالمطلق (قوله ويبيض صلق) شامل لبض النعام لان غلاظ قشره
لا ينفى ان يكون له مسام يسرى منها الماء ولا فرق بين ان يكون الماء المصلوق فيه متعبر بالنجاسة ام لا لانه

بنجس) على الراجح في الجميع ثم ذكر ما لحق بالطعام في حكمه بقوله (و) لا يبطر (نخار) تنجس (بغواض) أي كثير الغوص أي النفوذ في أجزاء الأناة تكتمر ويول وماء متنجس مكث في الأناة مدة يظن أنها قد سرت في جميع أجزائه لا بغير غواض ولا أن لم

٤٥

يمكث بأن أزيل في الحال فإنه يبطر وخرج بالفخار النحاس ونحوه والزجاج والمدهون المانع دهانه الغوص كالصيني والمزقت لأن لم يمنع كالمدهون بالخضرة أو الصفرة كما واني مصر فإنه لا يبطر أن طال إقامة الغواض فيه (وينتفع) جوارا (بمتنجس) من الطعام والشراب واللباس كريت ولبن وخل وينبذ (لانتجس) فلا ينتفع به الجلد الميتة المدبوغ على ما مر أو ميتة تطرح لكلاب أو شحم ميتة لدهن بحلة ونحوها أو عظم ميتة لو قود على طوب أو حجارة أو دعت ضرورة كاساغة غصية بخمر عند عدم غيره وكما كل ميتة لمضطر أو جعل عذرة بماء لسقي الزرع فيجوز (في غير مسجد) لا يسه فلا يوقد بزيت تنجس إلا إذا كان المصباح خارجه والضوء فيه فيجوز ولا يسنى بالمتنجس فإن بني به ليس بظاهر ولا يهدم (و) في غير (آدمي) فلا يأكله ولا يشربه ولا يدهن به إلا أن الأدهان به مكر وه على الراجح أن علم أن عنده ما يزيل

ملحق بالطعام ما لانه مظنة التعير وما مرعاة لقول ابن القاسم وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم يغيره اه عبق عن ز وقال بن الطاهر كما قاله بعضهم أن الماء إذا حلت به نجاسة ولم يغيره ثم صلق فيه البيض فإنه لا ينجسه لما مر من أن الماء حينئذ يهور ولو قل على المشهور وكذا إذا وجدت فيه واحدة مذرة ولم يغير الماء فإن الباقي يهور وأما كلام أحمد وغيره فغير طاهر في ذلك اه كلامه (قوله صلق بنجس) أي وأما لو طرات له النجاسة بعد صلقه واستوائه فإنه لا ينجس كما أنه لو شوى البيض المتنجس قشره فإنه لا ينجس (قوله ونخار بغواض) قال بن اطلق في الفخار والطاهر أن الفخار البالي إذا حلت فيه نجاسة غواصة يقبل التطهير كافي فوازل العلامة سيدي عبد القادر القاسي فيحمل كلام المصنف على نخار لم يستعمل قبل حلول الغواض فيه أو استعمل قليلا انتهى كلامه وهو أولى مما في حاشية شيخنا حيث قال ونخار بغواض ولو بعد الاستعمال لأن الفخار يقبل الغوص دائما كما في كبير خش تقلا عن اللقاني اه ثم إن عدم قبول الأناة للتطهير إنما هو باعتبار أنه لا يصلح به مثلا وأما الطعام فوضع فيه بعد غسله أو الماء فإنه لا ينجس به لانه لم يبق فيه أجزاء للنجاسة كما قاله أبو على المسناوي اه بن واعلم أن مثل الفخار أو أواني الخشب الذي يمكن سريان النجاسة إلى داخله وليس مثل الفخار بغواض الحديد والنحاس يحمي ويطلق في النجاسة تدفعه بالحرارة والقوة قاله في المجلد (قوله تكتمر) أي والحال أنه لم يتحجر في الأناة أو لم يتحجر في الفخار كان الوعاء طاهرا تبعا للخمر لأن الطرف تابع للمظروف (قوله أنها قد سرت في جميع أجزائه) ليس هذا شرط بل لو سرت في البعض فالحكم كذلك قاله شيخنا (قوله لا بغير غواض) أي كالعدرة واللحم النجس (قوله كما واني مصر) أي لأن أواني مصر المدهونة تشرب قطعافه في داخلها في الفخار (تنبيه) ما صلب بصبغ بنجس يقبل التطهير بأن يغسل حتى يزول طعمه فتي زال طعمه فقد طهر ولو بقي شيء من لونه ورطبه بدليل قوله لا لون ورطبة عسرا (قوله وينتفع بمتنجس) ظاهر كلامه يشمل الاتفاع بالبيع وجواره وهو قول ابن وهب إذا بين ذلك ولكن المشهور أن المتنجس الذي يقبل التطهير كالنوب المتنجس يجوز بيعه وما لا يقبله كالزيت المتنجس لا يجوز بيعه اه بن (قوله بمتنجس) أي وهو ما كان طاهرا في الأصل وأصابته نجاسة (قوله لانتجس) وهو ما كانت ذاته نجسة كالبول والعدرة ونحوهما (قوله على ما مر) أي من كونه ينتفع به بعد الدبغ في اليابسات والماء (قوله أو ميتة) هو بالنصب عطف على جلد ولا شأن أن طرح الميتة لكلا بل في اتفاع لكلا فغير ما كانت تأكله الكلاب من عندنا (قوله لدهن بحلة) أي ولو قيد إذا كان يحتفظ منه كما ذكره شيخنا (قوله أو حجارة) أي لتفسير جيرا (قوله وكما كل ميتة لمضطر) في المجلد أنه إذا جبر الكسر الحاصل للشخص بكظم ميتة فإنه يعفى عنه بعد الاتحام ولا يجوز التداري بالخمر ولو تعين وفي التداوى بغيره من النجاسات إذا تعين خلاف وإجازة للعصاة كما قال الشارح لا للعطش لأنه يزیده (قوله بماء) أي في ماء معد لسقي الزرع وهذا من المتنجس لأن النجس فلا حاجة لاستثنائه (قوله في غير الخ) متعلق ينتفع (قوله فان بن الخ) وأما لو كتب المصنف بنجس أو متنجس فإنه يبل خلافا لبعضهم (قوله وفي غير آدمي) أي وفي غير كل آدمي فلا يجوز لآدمي أكله ولو غير مكلف والخطاب لآدمي ومثل الأكل الشرب وإنما قدروا ذلك لأنه لا يصح في كل منافع الآدمي لجوار استصباحه بالزيت المتنجس وعمله صابوناً وعلقه الطعام المتنجس للدواب وأطعمه العسل النحل ولبسه النوب المتنجس في غير المسجد وغير الصلاة وهو من منفعه (قوله على الراجح) وقيل إن الطلاء بالنجاسة حرام والخلاف في الطلاء بالنجاسة غير النجس ما هو فالطلاء به حرام اتفاقا (قوله ومراده) أي المصنف بغيرهما أي بغير المسجد وكل الآدمي (قوله ويسقي به) أي الزرع (قوله ولا يصلح لباس كافر إلى قوله غير عالم) هذه الأحكام مبنية على تقديم الغالب على الأصل إذا تراض الأصل والغالب فإن تلك الأمور الأصل فيها الطهارة والغالب في النجاسة وكل ما غلبت عليه النجاسة لا يصلح به والشأن في الكافر وما عطف عليه عدم

النجاسة ومراده بغيرهما أن يستصبح بالزيت المتنجس ويعمل به صابون ثم يغسل الثياب بالملح بعد غسل به ويدهن به جبل ومجلاة به آفقه ويسقي به يطعم للدواب (ولا يصلح) (مطلب المصنف بنجس)

بأنه لما لم يفعل أي يحرم أن يصلي فرش أو ثقل (لباس كافر) ذو شواشي ككاف أو غيره بأشبهه أو لا كان من الشوائب التي تلحقه النجاسة
كذلك في وما حاذى الفرج ولا شتمته ٤٦
جديدا أولا إلا أن تعلم طهارته (بخلاف نسجه) فيصل في حله على الطهارة

وكذا سائر صنائعه يحمل
فيها على الطهارة (و)
لا يصلي (بما ينال فيه
مصل آخر) أي غير
مريد الصلاة به لأن الغالب
نجاسته بغيره أو غيره وهذا
أذا لم يعلم أن من ينال فيه
محتاج في طهارته والا
صلى فيه وافهم قوله آخر
جواز صلاة صاحبه فيه
(ولا) يصلي (بثياب غير
مصل) أصلا أو غالبا
كالنساء والصبيان أعداها
لنوم أو لعدم توقيه
النجاسة غالب (الا) ثياب
(كرأسه) من عمامة
وعرقية ومنديل فعمولة
على الطهارة إذا الغالب
عليه عدم وصول النجاسة
إليها والاستثناء راجع
للفرعين قبله (ولا)
يصلي (بمحاذي) أي
بمقابل (فرج غير عالم)
بالاستبراء وأحكام الطهارة
كالسراويل والأزرة إلا
أن تعلم طهارته وأما
العالم فيصل بمحاذي
فرجه وكان الأسباب
بذكر هذه الفروع في
فصل إزالة النجاسة

توقى النجاسة (قوله بالبناء للمفعول) أي لا لجل الإشارة إلى أنه لا يجوز حتى لذلك الكافر إذا سلم أن يصلي في
ذلك اللباس حتى يغسله كإزار أو شرب عن مالك ثم إن محل الحرمة إذا جزم بعدم الطهارة أو ظن عدمها
أو شك في الطهارة أما لو تحقق طهارتها أو ظنت فانه تجوز الصلاة فيها وهذا بخلاف ثياب شارب الخمر من
المسلمين فانه لا تجوز الصلاة فيها عند تحقق النجاسة أو ظنها إلا أن شك في نجاستها فانه تجوز الصلاة فيها تقديم
للأصل على الغالب (قوله بأشبهه) أي كالقميص والسروال (قوله أولا) كالعمامة والشال (قوله إلا أن
تعلم) أي أو ظن (قوله بخلاف نسجه) أي منسوجه (قوله فيصل في حله) أي ما لم يتحقق نجاسته أو ظن
(قوله لحله على الطهارة) أي لأنهم يتوقون فيه بعض التوقي لثلاثة تسد عليهم أشغالهم فيحمل في حالة الشك
على الطهارة (قوله وكذا سائر الخ) أي فلا خصوصية للنسج بل سائر الصنائع يحملون فيها على الطهارة عند
الشك ولو صنعها في بيت نفسه خلافا لابن عرفة ثم إن تعليلهم طهارة ما صنعوه بكونهم يتوقون فيه بعض
التوقي لثلاثة تسد عليهم أشغالهم بهذا الناس عن صنعتهم يقتضي أن ما يصنعه لنفسه أو أهله يحمل فيه عند
الشك على النجاسة لكن في البرزلي ما يفيد طهارة ذلك أيضا فلا فرق بين ما يصنعه لنفسه وما يصنعه لغيره
(قوله ولا بما ينال الخ) أي تحرم الصلاة في ثوب ينال فيها مصل آخر إذا تحقق نجاستها أو ظنت أو شك
فيها وأما إذا علم أن صاحبها الذي ينال فيها محتاط في طهارتها أو ظن ذلك جازت الصلاة فيها * وأعلم أنه ليس
من هذا القليل ما يمرض في المضايق والقيعان والمقاعد فتجوز الصلاة عليه لأن الغالب أن النائم عليها
يلتف في شيء آخر غير ذلك الفرش فإذا حصل منه شيء مثلاً فاعلم ما هو ملتف به فقد اتفق الأصل
والغالب على طهارته (قوله بما ينال فيه) أي أو عليه من ثوب أو فرش (قوله والأصل في حله) أي والأبأن علم
أن صاحبه محتاط فيه كما إذا كان لشخص فراش ينال فيه وله ثوب للنوم فإن فرشته ذلك طاهر وإن كان
بما ينال فيه مصل آخر ومن لم يعلما احتياط صاحبه ما إذا أخبر صاحبه بطهارته أن كان نفسه وبين وجه
الطهارة أو اتفق مذهباً كذا قال بعض قال بن والطاهر عدم التقييد لأن الأصل هو الطهارة (قوله جواز
صلاة صاحبه) أي لأنه أعلم بحال نفسه فإن كان متحفظاً ساغ له الصلاة فيه والأفلا فعمل من هذا أنه لا مفهوم
لقول المصنف آخر لأن المدار في المنع على عدم الاحتياط فتي كان النائم فيه ليس عنده احتياط منعت
الصلاة فيه لذلك النائم الغير المحتاط ولغيره وإن كان عنده احتياط جازت الصلاة فيه لذلك النائم المحتاط
ولغيره (قوله ولا بثياب غير مصل) أي يحرم وهذا إذا تحقق نجاستها أو ظنت أو شك فيها أما إذا تحقق
طهارتها أو ظنت جازت الصلاة فيها وطاهر المصنف منع الصلاة بثياب غير المصلي ولو أخبر بطهارتها ودخل
في الثياب الخلف وهو ظاهر ما قاله شيخنا فلو شك في طهارة ثوب للشك في صلاة صاحبه وعدم صلاته صلى في
ثياب الرجال فقط لأن الغالب صلاتهم دون ثياب النساء لأن الغالب عدم صلاتهن وهل ثياب الصبيان
محمولة على الطهارة حتى يتقن النجاسة أو محمولة على النجاسة حتى يتقن الطهارة قولان المعتمد منهما الثاني
أطرحه شبهة (قوله لا بثياب كراسه) قال بن بحث في هذا ابن حزم وقال لا يخفى أنهم إنما منعوا
الصلاة بما ينال فيه مصل آخر من أجل الشك في نجاسته والذين في نجاسته ثوب راس غير المصلي أقوى بكثير
لأن من لا يتحقق من النجاسة لا يبالى أين تصل النجاسة وقد يقال أنا لا سلم أن الشك في نجاسة ثوب راس
غير المصلي أقوى لأنه وإن كان لا يبالى أين تصل النجاسة إلا أن الغالب عدم وصول النجاسة لثوب الراس
كذا قرر شيخنا (قوله للفرع من قبله) وهما قوله ولا بما ينال فيه مصل آخر ولا بثياب غير مصل (قوله ولا يصلي)
أي يحرم (قوله أي بمقابل فرج الخ) أي بمقابلة من غير حائل يغلب معه على الظن عدم وصول النجاسة
لما فوقه وذلك لأن لا يكون حائل أصلاً أو كان ولكن يغلب على الظن معه وصول النجاسة لما فوقه لركته
(قوله إلا أن تعلم الخ) أشار بهذا إلى أن محل الحرمة إذا علمت النجاسة أو ظنت أو شك فيها وأما إذا علمت
الطهارة أو ظنت جازت الصلاة (قوله وأما العالم) أي بالاستبراء فيصل بمحاذي فرجه وهل يتيسر جواز

ولما كان المحلى يشارك النجس في حرمة الاستعمال ذكره بعده فقال (وعلم استعمال ذكر) بالغ (محلى) بذهب أو فضة نسجا كان
أوطرزا أو زرا وأما الصغير فيكره لوليه الباسه الذهب والحرير ويجوز له ٤٧ الباسه الفضة هذا هو المأخوذ ونبه بالمحلى

على أحروية المحلى نفسه
كساور وأما اقتاؤه
للعاقبة أول وجه مثلا
بوجهها فائز وكذا
التجارة فيه (ولو) كان
المحلى (منطقة) بكسر
الميم وهى التى تشد بالوسط
خلاف القول ابن وهب
لأبأس باتخاذها مفضضة
(و) لو (آلة حرب)
كانت مما يضارب بها
رمح وسكين أو يتقى بها
كترس أو يركب فيها
كسرج أو يستعان بها
على القرس كالجسم (ال)
المصحف) مثلث الميم
فلا يحرم تحليته بأحد
النقدين إلا أن
تحلية جلده من خارج
جائز بخلاف كتابته أو
كتابة أجزائه أو إشارته
بذلك أو بالحجرة فكره
لأنه يشعل القارئ عن
التدبر وانظر هل يتم
ذلك بالنسبة للحجرة
وتخصيصه مخرج أسائر
الكتب ولو كتب
الحديث فيمنع وهو
كذلك خلافا لاستحسان
البرزلى وشيخه جواز
تحلية الأجرة (و) (ال)
(السيف) فلا يحرم تحليته
كانت فيه قبضته أولا
بضمه إلا أن يكون

الصلاة في محاذى فرج العالم بالاستبراء بما إذا اتفقا مذهباً أو لا يقيد بذلك بل يجوز مطلقاً اتفاقاً مذهباً
أولاً إلا أن يخبر بالنجاسة كذا أنظر بعضهم قال شيخنا والطاهر أنه يقيد بذلك وأعلم أن حكم قوط الحمام أن كان
لا يدخله إلا المسلمون المتحفظون الطاهرة والأفلاولى غسل الجسد والثوب الذى يلبس عليه قبل غسله
للأختياط إلا أن يتيقن النجاسة هذا يحصل ما ذكره (قوله أوطرزا أو زرا) أى فلا فرق بين كون الحلية
متصلة بالثوب أو منفصلة (قوله هذا هو المأخوذ) ومقابله أنه يحرم على الولي الباس الصغير الذهب والحرير
ويكره الباسه الفضة وهو قول ابن شعبان ورجمه في التوضيح ومآله الشارح هو ظاهر المذهب عند كثير من
الشيوخ وشهره في الشامل وهو الظاهر من جهة نقول المذهب وقول ابن شعبان أظهر من جهة الدليل
أنظر بن (قوله كساور) أى وخلخل وقرط (قوله وأما اقتاؤه) أى المحلى أو المحلى (قوله للعاقبة) أى أو
لا بقصد شئ واحترز عن اقتنائه بقصد استعماله هو فإنه يحرم مثل استعماله بالفعل (قوله مثلا) أى أو بنت
(قوله ولو كان المحلى) أى الذى تحلى به الذكر البالغ وأما المرأة فلا حرمة عليها فى ذلك كما يأتى فى قوله وجاز للمرأة
الملبوس مطلقاً والمنطقة من جلة الملبوس (قوله بكسر الميم) أى وسكون النون وهذا وقع الظاء (قوله)
لأبأس باتخاذها) أى للرجال (قوله ولو آلة حرب) أى يحرم تحليتها على الرجال وكذا على النساء ورد بل على من
قال بجواز تحلية الذكر البالغ آلة الحرب مطلقاً لما فى ذلك من إرهاب العدو (قوله فلا يحرم تحليته بأحد
النقدين) أى لا للرجل ولا للمرأة (قوله إلا أن تحلية جلده) أى بأحد النقدين وقوله من خارج أى من
خارج الجلد (قوله وانظر هل يتم ذلك) أى التعليل بالنسبة للحجرة وحيث قد ذكره من الكراهة بالكتابة
بالحجرة مسلم وأولاً يتم وحيث فلا كراهة قال شيخنا العدوى وأنا أقول لأوجه الكراهة والطاهر الجواز بل فى
البرزلى ما يفيد جواز كتابته بالذهب ومفاد عجم اعتاده (قوله وتخصيصه) أى المصحف بالذكر دون غيره
من الكتب (قوله فيمنع) أى تحليتها بأحد النقدين وكذلك المقامة والدواة وفى البرزلى جواز تحلية الدواة أن
كتب بها المصحف وقوله وهو كذلك أى فقد نص على المنع ابن شاس فى الجواهر وسند فى الطراز وأعلم
أنه يجوز كتابة القرآن فى الحرير وتحليته به ويمتنع كتابة العلم والسنة فيه بالنسبة للرجل ويتفق على الجواز
بالنسبة للنساء وخلاصته أنه يجزى على إقراره فيكون المشهور منعه للرجال وجوازه للنساء قاله شيخنا
فى الحاشية (قوله خلافاً لاستحسان البرزلى) أى فالحق منع تحليتها بأحد النقدين من داخل أو من
خارج للرجل أو امرأة لأنها ليست ملبوساً بل وكذا يمتنع تحليتها بالحرير فيما ظهر كما قاله شيخنا فى الحاشية
(قوله والالسيف) قال شيخنا أى إذا كان اتخاذها لأجل الجهاد فى سبيل الله وأما إذا كان اتخاذها لأجل حله
فى بلاد الإسلام فلا يجوز تحليته (قوله فلا يحرم تحليته) أى لو رددت السنة بتحليته لالكونه أعظم آلات
الحرب (قوله والاتف وربط سن) اشعراقتصاره عليهما منع غيرهما كأعلة أو أسبع وزاد الشافعية الأعلة
لألأصبع وفاسوها على الاتف والسن الوارد فى النص (قوله وربط سن) أى وله أيضاً اتخاذ الاتف وربط
السن معاً والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله أو سطة) أى فإذا سقطت السن جاز ردها
وربطها بشرط من ذهب أو من فضة وأما جاز ردها إلا أن ميتة آدمى طاهرة وكذا يجوز أن يرد بدلهما سناً
من حيوان مذكى وأما من ميتة فقولان بالجواز والمنع وعلى الثانى فيجب عليه قلعها عند كل صلاة مالم
يتعذر عليه قلعها والأفلا (قوله لجميع ما تقدم) أى من قوله إلا المصحف إلى قوله وربط سن قال ابن مرزوق
ما ذكره من جواز اتخاذ الاتف وربط الأسنان بالذهب والفضة صحيح بحسب القياس لكن نصوص المذهب
أعماهى فى إباحة الذهب لذلك ولم يذكر فى الفضة إلا ما وقع فى بعض نسخ ابن الحبيب وقد يقال إنما جاز ذلك
فى الذهب للضرورة إليه لما فيه من الخاصية وهى عدم التثنية دون الفضة فيمتنع القياس مع ظهور الفارق

لامرأة فيحرم لأنه كالمكحلة وطاهره ولو كانت تقابل (و) (ال) الاتف فيجوز اتخاذها من أحد النقدين (و) (ال) (ربط سن) تخالخل أو
سقط بشرط (مطلقاً) بذهب أو فضة وهو راجع لجميع ما تقدم (و) (ال) (أتم الفضة) فعوزل شد بان أسه للسنة لا أعجب
(مطلب) تحلية المصحف وكتابته

والمتحد وكان درهمين فأقل والإحرم ونسب جعله في اليسرى (لا يجوز للذكر (ما) أي خاتم (بعضه ذهب ولو قل) والمعتمد أنه إذا قل لا يحرم بل يكره ولو تميز الذهب ولم يخلط بالفضة بخلاف المساوي والظاهر أن المطلق بالذهب لا يحرم لأنه تابع للفضة (و) حرم (إناء نقد) من ذهب أو فضة أي استعماله (و) حرم (اقتناؤه) أي ادخاره ولو لعاقبة دهر لأنه ذريعة للاستعمال وكذا التجميل به على المعتمد وقولنا ولو لعاقبة دهر هو مقتضى النقل ويشعر به التعليل ٤٨ وهو الذي ينبغي الجزم به إذا لاء لا يجوز بحال لرجل ولا امرأة فلا معنى لادخاره

للعاقبة بخلاف الحلي يتخذ الرجل للعاقبة فجوازها ظاهر لأنه يجوز للنساء فيبايعهن أو غيرهن وحرمة كل من استعمال أناء النقد واقتناؤه للرجل بل (وإن) كان ثابتاً (لا امرأة) وفي حرمة استعمال أو اقتناء الأناء من أحد التقدين (المغشى) ظاهره بنحاس أو رصاص ونحوه نظر الباطنه وهو الراجح وجواره نظراً لظاهره قولان (و) في حرمة استعمال أو اقتناء الأناء النحاس ونحوه (المموءة) أي المطلق ظاهره بذهب أو فضة نظر الظاهره وجوازها نظر الباطنه عكس ما قبله قولان مستويان واستظهر بعضهم الثاني نظر القوة الباطن (و) في حرمة استعمال أو اقتناء الأناء الفخار أو الخشب (المضرب) أي المشعب كسره بخيوط ذهب أو فضة (و) الأناء (ذو الحلقة) تجعل فيه ومنه اللوح والمرأة وهو الراجح فيهما وجواره قولان والقولان المقابل لأمع فيهما الكراهة لا يقول عليه (و) في حرمة

فلا يصح من المصنف ولا من غيره إلحاق الفضة بما تقرر بن (قوله واتحد) أي فان تعدد منع ولو كان مجموع المتعدد وزن درهمين فأقل كما جزم بذلك عجم قال بن وانظر ما مستند فيه وقد تردد ح في ذلك فأنظره اه بن (قوله ونسب جعله في اليسرى) أي لأنه آخر الأهرين من فعله عليه الصلاة والسلام ولعل وجهه أن لبسه في اليسرى إبدال لقصد التزين ولتليان في تناوله وكما يندب لبسه في اليسرى يندب جعل فضة للكف لأنه أبعد من العجب (قوله ولو قل) أي هذا إذا كان الذهب مساوياً للفضة بل ولو كان أقل منها كالثلث وقد تبع المصنف في هذا ابن بشير وهو ضعيف (قوله بل يكره) كما يكره التخم بالحديد والنحاس ونحوهما وقوله بل يكره أي كما قاله ابن رشد والمعتمد لذلك القول المواق وعجم (قوله بخلاف المساوي) أي فانه يحرم (قوله لا يحرم لأنه تابع الخ) أي لأن الذهب تابع للفضة وحينئذ فالتخم به مكروه (قوله أي استعماله) أشار الشارح إلى أن قوله وإناء تصد بالرفع عطف على استعمال على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ويجوز قراءته بالجر عطف على ذكر ولا يضركون الأول من إضافة المصدر لفاعله والثاني من إضافة المفعول وقوله أي استعماله فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طبخ ولا طهارة وإن صحت الصلاة (قوله واقتناؤه) أي وكذلك يحرم الاستئجار على صياغته في صور التحريم الآتية لافي صور الجواز ولا ضمان على من كسره وأتلفه ويجزى يعهالان عينها عكس إجماعاً (قوله ولو لعاقبة دهر) أي هذا إذا كان ادخاره بقصد استعماله في المستقبل بل ولو كان لعاقبة دهر (قوله لأنه ذريعة للاستعمال) أي وسد الذرائع واجب عند الإمام وفتحها حرام (قوله وكذا التجميل) أي وكذا يحرم اقتناؤه لأجل التجميل أي التزين والحاصل أن اقتناؤه إن كان بقصد الاستعمال فحرام باتفاق وإن كان لقصد العاقبة أو التجميل أو اللقصد شئ ففي كل قولان والمعتمد المنع وأما اقتناؤه لأجل كسره أو لفلان أسير به بفائز هذا محصل ما ذكره أبو الحسن على المدونة وأرضاه بن راد العبره (قوله وإن كان ثابتاً بالامرأة) أي بل وإن كان كل منهما ثابتاً بالامرأة والأوضح جعل اللام بمعنى من أي وإن كان كل منهما حاصل من امرأة (قوله واقتناء الأناء النحاس) أي كالقدور والصحون والمباخر والقماقم والركاب المتخذة من الحديد والنحاس وطلبت بإحدى النقدین (قوله الثاني) أي وهو الجواز وقوله نظر القوة الباطن أي لأن المعتبر والمتفت له الباطن لا الظاهر اه ونص ح وأما المموءة فلا طهر فيه إلا باحة والمنع بعيد وإن كان قد استظهره في الأكمال (قوله تجعل فيه) أي من ذهب أو فضة (قوله ومثله) أي مثل الأناء اللوح يجعل له حلقة والمرأة تجعل لها حلقة من أحد النقدین (قوله وهو الراجح فيهما) نص ح والأصح من القولين في المضرب وذی الحلقة المنع صرح به ابن الحاجب وابن الفاكهاني قال في التوضيح وهو اختيار القاضي أبي الوليد واختار القاضي أبو بكر الجواز ثم استدل على ذلك بكلام الأئمة (قوله لا يقول عليه) بل المعول عليه أن القول المقابل للمنع في هاتين المسئلتين الجواز (قوله وفي حرمة استعمال أناء الجوهر) هذا ضعيف جداً قال شيخنا والخلاف في إباء الجوهر مبني على الخلاف في علة منع استعمال أو إناي الذهب والفضة فمن رأى أن العلة في منع استعمالها السرف منع في الجوهر من باب أولى ومن رأى أن المنع لأجل عين الذهب والفضة أجاز في الجواهر (قوله لأجل في كلامه) أي لأن كل مسألة من المسائل المذكورة القولان فيها بالمنع والجواز أو لأجل أنما هو على مقال بعضهم من أن القولين في مسألة المضرب وذی الحلقة بالمنع والكراهة وفي غيرهما بالمنع والجواز وقد علمت أن مقال بعض غير معول عليه (قوله وأما ذكر القولين) أي مع أن كل مسألة فيها أحد القولين مرجح على الآخر والمرجح في الأولى والثالثة والرابعة

المنع

استعمال واقتناء (أناء الجواهر) كبرجند وياقوت وياور وجواره وهو الراجح (قولان) وقد علمت أنه لا أجل في كلامه وأما ذكر القولين فالعذر له من حيث (مبحث) استعمال المنهي عنه وكذا اقتناؤه

المنع والمرجح في الثانية والخامسة الجواز فكان الواجب ان يقتصر على الراجح في كل مسألة (قوله من زرد) أي وقفل جيب ولقائف الشعر (قوله وه ساند) أي ولا يجوز للرجل على ما قاله ابن ناجي وشيخه ابن عرفة وهو المعتمد ان ينام معها على الفرش الحرير خلافا لابن العربي وصاحب المدخل حيث قال لا يجوز له نبعها لها وإذا قامت وجب عليه القيام من عليه وايقظته ان كان نائما والناموسية من قبيل الساتر فلا تحرم على الرجل اذا كانت من حرير ما لم يرتكن اليها وفي المدخل في فصل خروج النساء للمحمل منعها لان استعمال كل شيء بحسبه وهو وجهه * واعلم ان تزويق الحيطان والسقف والخشب والساتر بالذهب والفضة جائز في البيوت وفي المساجد مكره اذا كان بحيث يشغل المصلي والا فلا (قوله ولونعلا) في ح ان لولرد الخلاف الواقع في المذهب القائل بالمنع خلافا لمن قال ان لوهنا دفع التوهم وان لبسها للنعل من احد النقيدين جائز اتفاقا (قوله فلا يجوز) لان كل ما كان خارجا عن جسدها فلا يجوز اتخاذه من احد النقيدين ولا من الخلي به وجاز لها اتخاذ شريط السري من حرير لاتصال ذلك بجسدها كالفرش خلافا لما في خش من المنع

فصل في ازالة النجاسة

(قوله حكم طهارة الخبث) أي الحاصلة بازالة النجاسة (قوله على طهارة الحدث) أي الحاصلة بالوضوء والغسل (قوله الغير المعفو عنها) انما قيد بذلك لانها هي التي في غسلها الخلاف الذي ذكره بالوجوب والسنية واما المعفو عنها فغسلها مندوب ان تفاحت والا فلا (قوله عن ثوب مصلى) أي مرید الصلاة لا المصلى بالفعل لانه يقتضى انه لا يطلب بالازالة الا اذا شرع فيها بالفعل وهو باطل اما لو كان غير مرید للصلاة وكان بجسده نجاسة فان كان مریدا للطواف أو مس مصحف وكانت النجاسة في عضو من اعضاء وضوئه وجبت الازالة لاجل صحة الوضوء المتوقع عليها صحة الطواف وجواز مس المصحف وان كانت في غير اعضاء الوضوء وجبت الازالة في الطواف وتثبت في مس المصحف بناء على المعتمد من ان التضمين بالنجاسة مكره كما انه لو كان غير مرید للطواف ولا لمس المصحف ولا للصلاة فانها تندب الازالة فقط كانت في اعضاء الوضوء ام لا بناء على المعتمد المتقدم (قوله يعني) أي بثوبه محموله وأشار بهذا الى ان المراد بالثوب محمول المصلى لا خصوص ما يسلك في العنق والامساك بالباغية على طرف العمامة واطلاق الثوب على المحمول مجاز مرسل من اطلاق اسم الماروم وارادة اللازم او اطلاق الخاص وارادة العام وليس من محموله رسن الدابة الحاملة للنجاسة او المتنجسة اذا جعله في وسطه فالولي تحت قدمه لان الحمل ينسب للدابة فلا تبطل صلاته ما لم تكن النجاسة في وسط الحبل الذي في وسطه ولا بطلت بخلاف حبل السفينة الحاملة للنجاسة اذا جعله في وسطه فانها تبطل لان الحمل ينسب اليه لعدم جبرها واما اذا جعله تحت قدمه فلا يضر لانه كطرف الحصير قال في المجل ولعل البطلان في حبل السفينة الذي جعله في الوسط مقيد بما اذا كانت السفينة صغيرة يمكنه تحريكها وان لم تحرك بالفعل أي والا فلا بطلان تأمل ولو كانت الخيمة مضروبة على الارض وهي متنجسة وصلى شخص داخلها ولا صق سقف الخيمة رأس المصلى فانه تبطل صلاته لانه بعد حاملها عرفا فهي كالعمامة لا كالبليت كما نقله البرزلي عن شيخه ابن عرفة (قوله والحبل) أي والسيف والخف وغير ذلك (قوله ولو كان) أي الثوب بمعنى محموله طرف عمامته او طرف ردائه الملقى بالارض ورد بالو على ما نقله عبيد الحق في التكت ان طرف العمامة الملقى بالارض لا يجب ازالة النجاسة عنه وهو مقيد بما اذا لم يتحرك بحركته امان ان تحرك بحركته فكالثوب اتفاقا كما يفيد كلام ابن الحاجب وابن ناجي في شرح المدونة وابن عات لكن تملح عن عبد الوهاب ما يقتضى اطلاق الخلاف وهو ظاهر المصنف ولذا قال الشارح تحرك بحركته ام لا انظر من فلو كان الوسط على الارض نجسا واخذ كل طرفا بطلت عايمها على الظاهر ونظريه عبق عند قوله وسقوطها في صلاة مبطل انظر المجل (قوله من باب خطاب الوضع) أي وهو خطاب الله المتعاقب يجعل الشيء سببا او شرطا او مانعا يجعل الطهارة شرطا في صحة الصلاة وجعل الحدث مانعا من صحتها وجعل ملك النصاب سببا في وجوب

المراة الملبوس مطلقا) ذهبا وفضة او محلى بهما او حريرا وما يجري مجرى اللباس من زرد وفرش ومساند (ولو نعللا) وقبقابا (لا كسري) ومكحلة ومشط ومراة ومدة من احد النقيدين او محلى بهما فلا يجوز

فصل في ذكره

حكم ازالة النجاسة وما يتعلق بها مما يعنى عنه منها وما لا يعنى عنه وغير ذلك

واما قدم بيان حكم

طهارة الخبث على الكلام على طهارة الحدث لقلة الكلام عليها فقال (هل ازالة النجاسة) الغير المعفو عنها (عن ثوب مصلى) يعني محموله فيشمل الجبر والحشيش والحبل المحمول له اذا لم يكن الثوب طرف عمامته بل (ولو) كان (طرف عمامته) الملقى بالارض تحرك بحركته اولا وشمل المصلى الصبي ويتعلق الخطاب بولييه فإمره بذلك ولا يقال الطهارة من باب خطاب الوضع فالخطاب الصبي لانا نقول

(مبحث) ما يجوز للمرأة استعماله وتزويق نحو

(٧ - دسوقي اول) الحيطان (مبحث) حل الدابة والسفينة الحاملة تنجسا اذا اتصل بعصل

فيه ان الثوب لغة كل ما يلبس فيشمل طرف العمامة انما المراد منه باح والقاموس نعم التجوز على كلام الشارح ظاهر

شرط خطاب وضع (و) عن (بذنه) الطاهر وما في حكمه كداخل اتفه وفيه واذنه وعينه وان كانت هذه الاربعة في طهارة الحدث من الباطن ولو اكل واشرب نجس او جب عليه ان يتقايها ان امكن والاوجب عليه الاعادة ابدامدة ما يرى بهاء النجاسة في بطنه فان لم يمكن التقاير فلا شيء عليه لعجزه عن ازالتها (و) عن (مكانه) وهو ما تماسه اعضاؤه بالفعل لا المومي بعمل به نجاسة فصحيحة على الراجح ولان كانت تحت صدره او بين ركبتيه او قدميه او عن يمينه او يساره او امامه او خلفه او اسفل فراشه كالوفرش حصيرا باسفلها نجاسة والوجه الذي يضع عليه اعضاؤه طاهر فلا يضر كما اشار الى ذلك كله بقوله (لا) عن (طرف حصيره) ولو تحرك بحركته فالمراد به ما زاد عما تماسه اعضاؤه ولبس من الحصير ما فرشه من محموله على مكان نجس وسجد عليه ككفه او طرف ردائه فلا ينفعه (سنة) خبر عن قوله ازالته وشهره في البيان من قول ابن العاصم عن مالك (مطلب) البلوغ انما هو شرط في الوجوب والحرمه

الزكاة واما خطاب التكليف فهو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالطلب او الاباحه وقوله من باب خطاب الوضع اي من افراد متعلق خطاب الوضع (قوله هي من حيث تعلق الامر بازالتها) الضمير راجع للطهارة وكان الاولى ان يقول هي من حيث تعلق الامر بها ويحذف ازالتها لان الطهارة لم تعلق الامر بازالتها بل بتحصيلها فتأمل (قوله فالحطاب بها خطاب تكليف في خطاب بها الولي) هذا مبني على ان اقسام الحكم الشرعي الخمسة كلها مشروطة بالبلوغ كما اختاره المحلى وغيره وهو خلاف الصحيح عندنا اذ الصحيح كما ذكره ح فيما يأتي ان الخطاب بالصلاة هو الصغير كما صححه ابن رشد في البيان والمقدمات والقرافي والمقرئ في قواعدهم وان البلوغ انما هو شرط في التكليف بالوجوب والحرمه لا في الخطاب بالنسبة والكرهه فكذلك ازالة النجاسة الخطاب بها الصغير لا وليه لكن ليس مخاطبا بها على سبيل الوجوب او السنة بخطاب البالغ المذكور هنا بل على سبيل الندب فقط وحينئذ فلا يدخل في كلام المصنف بل يقصر كلامه على البالغ فقط الا ان يقال المراد بالواجب هنا ما توقف صحة العبادة عليه كافي ح لا ما ياتم بتركه وبهذا يصح دخوله في كلام المصنف اه بن (قوله خطاب وضع) اي فالحطاب بها خطاب وضع وحينئذ في خطاب بها الصبي لا الولي (قوله كداخل اتفه الخ) فن اكتحل بمرارة خنزير غسل داخل عينيه ان لم يخش ضررا بالنسب والا كانت معجوزا عنها لم يطالب بازالتها وان نزل دم من اسنانه غسل داخل فقه وكذا يغسل ما قدر عليه من صاخييه اذا دخل فيها نجاسة ولا يكفي غلبه الريق والدمع بل لا بد من المطلق وادخل بالكاف باطن الجسد كالمعدة بالنسبة لما ادخله فيها من النجاسة ولذا قال ولوا كل واشرب وامام لم يدخله وتولد فيها فلا حكم له الا بعد انفصاله (قوله من الباطن) اي ولذا كانت المضمضة والاسنانشاق ومسح الاذنين في الوضوء والغسل سنة لا واجب ولم يجعلوا داخل الاذن والاقب والقهم من الطاهر في طهارة الحدث للمشقة بتكرره (قوله وجب عليه ان يتقايها) هذا رواية محمد بن المواز وقال التومسي ذلك لا اكل والشرب لغو فلا يؤمر بتقايير ولا باعادة وكلام ابن عرفة يفيد ان الراجح رواية محمد وقال القرافي انه المشهور (قوله وجب عليه ان يتقايها) ان قلت قد استمرت المعدة نجسة قلت انه عاجز عن تطهير نفس المعدة فأمرناه بما يقدر عليه من التقاير والطاهر انه اذا قدر على تقاير البعض وجب لان تقليل النجاسة واجب (قوله والاوجب الخ) اي والا يتقايها مع الامكان وجب عليه الاعادة ابداء اي في الوقت وبعده فكل صلاة صلاحا مدم ما يرى بقاء النجاسة في جوفه بعيدا في الوقت وبعده ولا فرق في هذا التفصيل بين ان يكون تعايط النجاسة عمدا اوسهوا او غلبه او لضرورة او لظنه انها غير نجاسة (قوله مدة ما يرى الخ) اي يقينا او ظنا او شكوا وقوله مدة ما يرى بقاء النجاسة في بطنه اي مدة ما يرى بقاءها في بطنه بصفة النجاسة فاذا كانت خرا مشلا وجبت الاعادة مدة ما يرى بقاءها في جوفه خرا واما ما بعد ذلك فهي بمثابة العذرة انظر طي (قوله لعجزه عن ازالتها) اي والعاجز لا تبطل صلاته اذا صلى بها وظاهره انه لا شيء عليه وان صلاته صحيحة سواء تاب ام لا وهو كذلك كما صرح به ح خلافا لما في خش انظر بن (قوله ما تماسه اعضاؤه) اي ولو من فوق حائل عليها فمس اعضاؤه النجاسة ولو كان على الاعضاء حائل مضر (قوله فصحيحة على الراجح) اي لانه لا يجب عليه ازالة النجاسة من محل ايمائه لعدم تماسه اعضائه له بالفعل قال في المجمع والطاهر اعتبار المس بزائد لا يحس بالاولى من الحائل وقال شيخنا المس بالشعر كالمس لطرف الثوب فلا يضر منه النجاسة (قوله ولا ان كانت) اي النجاسة وقوله تحت صدره اي المصلي (قوله كالوفرش حصيرا) اي او فرة وما ذكره من عدم الضرر في هذه هو المشهور خلافا لمن قال بالضرر (قوله باسفلها) اي بباطنها المقابل للارض (قوله فلا يضر) الاولى فلا يطالب بازالتها (قوله ولو تحرك بحركته) هذا هو المذهب خلافا لمن قال ان تحركت بحركته ضرر والا فلا (قوله ما زاد عما تماسه اعضاؤه) فيشمل طرف الحصير الطولي والعرضي والسبكي فلا تجب الازالة عنه (قوله او طرف ردائه) كمالوا التحف بطرف حرامه وفرش الطرف الآخر على النجاسة وصلى فلا ينفعه ذلك وتبطل صلاته (قوله في البيان) كتاب لابن رشد شرح على العتبة وكما شهره ابن رشد في البيان شهره عبد الحق في التكت وشهره ايضا ابن يونس والمراد بكونه شهره انه حكى

تسميه اي ذكراته المشهور (قوله او واجبه) قال النخعي وهو مذهب المدقنة (قوله وجوب شرط) اي بحيث اذا ترك بطلت الصلاة وحينئذ فالمراد بالوجوب ما توقف صحة العبادة عليه لا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وعلى هذا فيكون مصل في كلام المصنف شاملا لمر بد صلاة النافلة والصبي وترك القول بالنذر لانه شاذ لا يلتفت اليه وهناك قول رابع يقول بالوجوب مطلقا سواء كان ذا كرا أم لا قادرا ام لا وهو مثل مذهب الشافعي وهذا القول لابي الفرج وعلى هذا فمن صلى بالنجاسة بطلت كان ذا كرا او لا قادرا او لا (قوله ان ذكر وقدر) قيد في الوجوب فقط واما القول بالسنية فهو مطلق سواء كان ذا كرا قادرا ام لا كما قرر به ابن مرزوق وح والمسنوي والشيخ احمد الزرقاني وما في عقب نبع العج من انه قيد في الوجوب والسنية معافوه غير ظاهر لانه لا ينقطع عن مقتضى السنية من ندب الاعداد في العجز والنسيان فان قلت جعل القول بالسنية مطلقا رد عليه انه يقتضي ان العاجز والناسي مطالبان بالازالة على سبيل السنية مع انه قد تقرر في الاصول امتناع تكليفهما رفع القلم عن الناسي ولكون تكليف العاجز من تكليف ما لا يطاق قلت من قال بالسنية حالة العجز والنسيان اراد عمرتها من ندب الاعداد في الوقت بعد زوال العذر وليس مراده طلب الازالة لعدم امكانها والحاصل ان السنية في حق العاجز والناسي مصروفة لطالب الاعداد في الوقت لا لطلب الازالة لعدم امكانها وقد يقال ان عجز تطرأ الى رفع طلب الازالة عنهما حالة العذر فقال انه قيد فيهما وغيره تطرأ الى طلب الاعداد منهما في الوقت فقال انه قيد في الوجوب فقط وكلاهما صحيح وعاد الاخر في ذلك لكون الخلاف لفظيا نظر بن (قوله وقدر) اي على الازالة بوجوب مطلق يزيل به او فوب او مكان ينتقل اليه طاهر (قوله او عاجزا) اي عن ازالتهما (قوله الطهرين للاصفرار) مثلهما في ذلك الجملة لكن على القول بانها بدل عن الطهر تعاد جمعة ان امكن والافهل تعاد ظهرا ولا تعاد قولا وعلى انها فرض يومها فلا تعاد ظهر اقطعا وهل تعاد جمعة ام لا والثاني ظاهر كلام المصنف في شرح المدقنة فان قلت هل العبرة بادراك الصلاة كلها او ركعة منها قلت المأخوذ من كلام ابن عرفة الثاني (قوله للاصفرار) اي فاذا ضاق الوقت اختص بالاخيرة (قوله والعشاءين للفجر) اي ولو صلى الترتي على ما ينبغي لان الاعداد للخلل الحاصل فيهما والظاهر كما قال بعضهم اعادة الترتي حاشية شيخنا (قوله وقياسه) اي وقياس مذهبها اي والموافق للقياس ان يكون مذهبها اعادة الطهرين للغروب قياسا على العشاءين وعلى الصبح فان كلا منهما اعيد لا آخر ضروري (قوله والعشاءين للثلث والصبح للاسفار) اي قياسا لهما على الطهرين في اعادتهما لا آخر الاختباري والحاصل ان القياس ان تكون الاعداد في الكل على نط واحد (قوله فكما لا يتنفل في الاصفرار الخ) فيه ان كراهة النافلة ليست خاصة بما بعد الاصفرار بل تكره النافلة من بعد صلاة العصر فلو اعتبرنا كراهة النفل لما اعيد بعد العصر وقد يقال النافلة وان كرهت بعد العصر لكن لاشك في ان الكراهة بعد الاصفرار اشد منها قبله بدليل جواز الصلاة على الجنابة وسجود التلاوة قبله وكرهتهما بعده (قوله في الليل كله) اي فلذا قبل باعادة العشاءين للفجر (قوله لا ضروري للصبح) اي فاختيارهما يعتد للطلوع وحينئذ فحقها ان تعاد فيه فروع ذلك القول وقلنا باعادتهما للطلوع (قوله انه لو صلى) اي بالنجاسة بعد خروج الوقت ناسيا لها او غير عالم بها او عاجزا عن ازالتهما ثم علم او قدر على ازالتهما بعد الفراغ منها فلا شيء عليه والحاصل انه لا يعيد الفاتية لان وقتها يخرج بالفراغ منها وكذلك لا يعيد النافلة الا ركعتي الطواف وفي كبير نخش ان صلى الفل بالنجاسة عامدا لم يجب قضاؤه لانه لم ينعقد (قوله في ذلك) قدر ذلك اشارة الى ان خلاف مبتدأ خبره محذوف والمشار له ما ذكر من الاستفهام وفي الكلام حذف مضاف اي في جواب ذلك الاستفهام خلاف (قوله خلاف) اي بالسنية والوجوب (قوله لفظي) اي وهو لفظي (قوله لا اتفاقهما الخ) اي القولين وحينئذ فلا عثرة لذلك الخلاف فهو لفظي راجع للفظ والتعبير عن حكم ازالة النجاسة فبعضهم عبر عنه بالوجوب وبعضهم عبر بالسنية مع اتفاقهما في المعنى (قوله اذا كرا القادر) اي على اعادة من صلى بالنجاسة ذا كرا قادرا (قوله ابدا) اي في الوقت المذكور وبعده (قوله في الوقت) اي المتقدم (قوله فانه ح) فيه ان هذا جل

وحكى بعضهم الاتفاق عليه (او واجبه) وجوب شرط (ان ذكر وقدر) (والا) بان صلى ناسيا ولم يعلم بها اصلا او عاجزا حتى فرغ من صلاته (اعاد) ندبا بنية الفرض (الطهرين) ولو على القول بالسنية (للاصفرار) بانحراج العاية والصبح للطلوع والعشاءين للفجر على مذهبها وقياسه ان الطهرين للغروب والعشاءين للثلث والصبح للاسفار وفرق بان الاعداد كالتنفل فكما لا يتنفل في الاصفرار لا يعاد فيه ويتنفل في الليل كله والنافلة وان كرهت بعد الاسفار لمن نام عن ورده الا ان القول بأنه لا ضروري للصبح قوى وافهم قوله للاصفرار انه لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم او قدر بعد الفراغ منها انه لا شيء عليه في ذلك (خلاف) لفظي لانفاقهما على اعادة الذاكرا القادر ابدا والعاجز والناسي في الوقت قاله الخطاب

للمصنف على خلاف ظاهره لان اصطلاحه انه يشير بخلاف الى الاختلاف في التشهير لالاختلاف في التعبير والاقرب ما قاله عجم من ان الخلاف حقيقي وقول المصنف خلاف معناه خلاف في التشهير (قوله ورد) اي ورد عجم ما قاله ح قائلا الحق ان الخلاف حقيقي لانهما وان اتفقا على الاعادة ابدأ عند القدرة والعمد لكن الاعادة واجبة على القول بالوجوب وندباً على القول بالسنية وبان القائل بالوجوب يرد ما تمسك به القائل بالسنية من الدليل والقائل بالسنية يرد ما تمسك به القائل بالوجوب كذا قال عجم ورد عليه بان ابن رشد بعد ما ذكر القول بأن ازالة النجاسة سنة قال وعليه فالمصلي بها عمداً يعيداً بدأ وجوباً كاقيل في ترك سنة من سنن الصلاة عمداً فيعلم من هذا ان العامد القادر يعيداً بدأ وجوباً على كل من القول بالوجوب والسنية وحينئذ فالخلاف لفظي كما قال ح وبعد هذا فادلم ان ابن رشد له طريقة والقرطبي له طريقة فالقرطبي يقول على القول بالسنية يعيد المصلي بالنجاسة في الوقت فقط سواء كان ذا كراماً لا قادر على الازالة او عاجزاً وابن رشد يقول على القول بالسنية يعيد العامد القادر بدأ وجوباً والعاجز والناسي في الوقت فن قال ان الخلاف لفظي فقد نظر لطريقة ابن رشد ومن قال انه حقيقي فقد نظر لطريقة القرطبي وهو الموافق لما ذكره من ترجيح القول بالسنية ومن البناء على القول بالوجوب تارة وعلى القول بالسنية تارة اخرى وهذا تعلم ان قول عجم ان العامد القادر يعيداً بدأ وجوباً على القول بالوجوب وندباً على القول بالسنية لاسلف له فيه كذا قرر شيخنا (قوله وسقوطها في صلاة مبطل) ما ذكره المصنف من البطان تبع فيه ابن رشد في المقدمات وذكره ابن رشد في سماع موسى بن معاوية ايضاً وفي المواقي من نقل الباسجي عن سحنون ما يفيد وجهاً في دفع اعتراض طي على المصنف بانه لاسلف له في التعبير بالبطان والمدونة قد قالت وان سقطت عليه وهو في صلاة قطعها والقطع يؤذن بالانقضاء واختلغوا هل القطع وجوباً او استحباباً انظر بن (تنبيه) موت الدابة وجعلها بوسطه كسقوط النجاسة عليه على الظاهر والمسئلة محل نظر (قوله ولو مأموماً) اي ويستخلف الامام اذا قطع (قوله ان استقرت عليه) اي بان كانت رطبة ولم تتحدروا حاصله ان الصلاة باطلة ويقطعها ان وجد ما ذكر من القيود الخمسة وهل ولو جمعة ورجمه سداً واجبة لا يقطعها ذلك قولان فان تخلف واحد منها فلا يقطعها ويتمها وهي صحيحة ولا يعيد ما بعد ذلك (قوله ولم تكن مما يعني عنه) والام يقطع لصحة الصلاة (قوله اختياراً باو ضرورياً) هذا هو الظاهر كما يدل له ما يأتي في الرعاف وتخصيص ح له بالضرورة واما الاختيارى فانه يقطع فيه مطلقاً في نظر بن قال في المج اذا تم ادعى لضيق الاختيارى فلا يعيد في الضرورى على الظاهر لانه كالعاجز وكضيق الوقت ما لا يقضى بختنازه واستسقاء وعيد مع الامام فلا يقطع (قوله بان يبقى منه) اي بعد ازايتها (قوله وان لا يكون ما فيه النجاسة محمولاً لغيره) والا فلا يقطع لعدم بطلانها وذلك كما لو سقط ثوب شخص متنحس لابس له على مصلى او تعلق صبي نجس الثياب او البدن بمصلى والصبي مستقر بالارض فالصلاة صحيحة على الظاهر خلافاً لما ذكره بن من البطان في الاولى قياساً على مسئلة الخيمة المتقدمة وذلك لان الخيمة محمولة المصلى بخلاف الثوب النجس هنا فانها محمولة لغيره ومحل صحة الصلاة فيها اذا كان المصلى لم يسجد على تلك الثوب ولم يجلس عليها فان جلس ولو ببعض اعضائه عليها او سجد بطلت صلاته (قوله وتجري هذه القيود الخمسة) اي ما عدا الاول وهو استقرارها عليه لان الفرض هنا انها مستقرة عليه ففي هذه المسئلة اعنى ما اذا ذكرها او عامها فيها تكون صلاته باطلة ويقطع اذا وجدت الشروط الاربعة فان تخلف واحد منها تمادى على صلاته ولا يعيدها لصحتها (قوله كذا فيها) ظاهره سواء نسيها بعد الذكر ام لا وهو كذلك اذ بمجرد الذكر فيها بطل على الاصح بناء على القول بالوجوب الازالة افاده شيخنا (قوله او علمها فيها) شمل ذلك علمها في عمامة بعد ان سقطت او في موضع سجوده بعد ان رفع منه وهو الأرجح وفاقا لفتوى ابن عرفة كافي وغيره (تنبيه) اذا علمها مأموماً بامامه اراه اياها ولا يمسه فان بعد فوق الثلاث صفوف كله واستخاف الامام فان تبعه المأموماً بعد الروية بطلت على المأموماً ايضاً (قوله وهذا) اي ما ذكره المصنف من بطلان الصلاة في المسئلتين (قوله فلا تبطل) اي ويندب له اعادتها في الوقت وبعده على ما تقدم

ورد بوجوب الاعادة على الوجوب وندبها على السنية وبان القائل باحدهما يرد ما تمسك به الآخر فالخلاف معنوي (وسقوطها) اي النجاسة على المصلى (في صلاة) ولو نقلاً (مبطل) لها ويقطعها ولو مأموماً وان استقرت عليه او تعلق به شئ منها ولم تكن مما يعني عنه وان يتسع الوقت الذي هو فيه اختيارياً او ضرورياً بان يسبق منه ما يسع ولو ركعة وان يحد لقطع ما يزيلها به أو ثوباً آخر يلبسه وان لا يكون ما فيه النجاسة محمولاً لغيره وتجري هذه القيود الخمسة في قوله (كذا كرها) اي النجاسة او علمها (فيها) وهذا على ان ازالة النجاسة واجبة ان ذكر وقدر واما على انها سنة فلا تبطل بالسقوط او الذكر فيها وكلام ابن مرزوق

(مبحث)

سقوط النجاسة على المصلى

المصلى

(مبحث) موت الدابة

وجعلها متصل به

يدل على انه الراجح (لا) ان ذكرها (قبلها) ثم نسيها عند الدخول فيها واستمر حتى فرغ منها فلا تبطل ولو تكرر الذكروا النسيان قبلها وانما يعيد في الوقت (او كانت) النجاسة (اسفل نعل) متعلقة به ٥٣ (نخلعها) اي النعل فلا تبطل ولو تحرك

بحركته ما لم يرفع وجهه بها فتبطل نجاسة النجاسة ومفهومه انه لو لم يخلعها بطلت حيث يلزم عليه حملها وذلك حال السجود والا فلا كمن صلى على جنازة او ايماء قائما ولو دخل على ذلك عامدا هذا هو النقل ومفهوم اسفل انها لو كانت اعلاه لبطلت ولو نزعا دون تحريك خلافا لظاهر قول المازري من علمها بعله فأخرج رجله دون تحريكها صححت صلاته (وعنى عما يعسر) الاحتراز عنه من النجاسات وهذه قاعدة كلية ولما كان استخراج الجزئيات من الكليات قد يخفى على بعض الاذهان ذكرها جزئيات للايضاح فقال (كحدث) بولا او مديا او غيرهما (مستنكح) بكسر الكاف اي ملازم كبير بان يأتي كل يوم ولو مرة فيعنى عما اصاب منه ويباح دخول المسجد به ما لم يتخس تلطخه فيمنع (و) كـ (بلل باسور) بموحدة حصل (في يد) فلا يلزم غسلها منه (ان) كثر الرد بها بأن يزيد على المرة في كل يوم وظهر ان يكون ثلاث مرات ان لا مشقة في غسل

لعب وعلى ما للقرطبي يندب له الاعادة في الوقت فقط (قوله يدل على انه) اي القول بصحة الصلاة في المسئلتين وعدم قطعها اصلا (قوله متعلقة به) اي لرطوبتها وهو حال من اسم كان وهو النجاسة اي حالة كون النجاسة متعلقة بالنعل لرطوبتها (قوله نخلعها) اي وهو يصلي بان سئل رجله من النعل من غير رفع للنعل (قوله ولو تحرك) اي النعل بحركته حين سئل رجله منها لانها كالخصير وما ذكره هو المعتمد خلافا لمن قال وهو ان قد اراح اذا تحركت بحركته حين سئل رجله منها فانها تبطل مثل ما اذا رفعها فالمعول عليه ان مدار البطلان على رفعها فان رفعها بطلت والا فلا ولو تحركت بحركته (قوله ومفهومه انه لو لم يخلعها) اي ان كل صلاته بها (قوله حيث يلزم الخ) هذه الحثية للتقييد اي اذا كان يلزم على عدم خلعها حملها (قوله والا فلا) اي والا يلزم عليه حملها فلا تبطل كما اذا كان يصلي على جنازة او يصلي بالاياء وهو قائم او كان يخلع رجله منها عند السجود ومثل ذلك ما لو وقف بنعل طاهرة على نجاسة جافة لم تتعلق بالنعل فلا تبطل صلاته اذا رفع نعله عند التذكر او العلم ووضعها على ارض طاهرة وحل بعض الشراح كلام المصنف على هذه الصورة وذكر ان النجاسة اذا كانت رطبة وتعلقت باسفل النعل فان الصلاة تبطل لان النعل كالثوب سواء خلع النعل من رجله ام لا والحق ما قاله الشارح كما في طي قال ابن ناجي والفرق بين النعل يزعها فلا تبطل صلاته والثوب تبطل ولو طرحها ان الثوب حامل لما والنعل واقف عليها والنجاسة في اسفلها فهو كالمسح على النجاسة حائلا كثيفا (قوله ولو دخل على ذلك) اي في مسئلة الجنابة والاياء وكذا في مسئلة المصنف ايضا على المعتمد كما في طي وسواء تواني بخلعها ام لا (قوله من علمها بعله الخ) اي فان ظاهره العموم كما اذا علمها بادلاء او باسفلها (قوله وعنى عما يعسر) اي عما يشق الانفكاك منه والتباعد عنه (قوله كحدث الخ) المراد بالحدث الجنس فيشمل سائر ما لم يقل كحدثات مستكحة ثلاثتهم ان العفو مقصور على حصول جمع من الاحداث (قوله وغيرهما) اي كعاط ومني * وفي الذخيرة فرع اذا عني عن الاحداث في حق صاحبها عني عنها في حق غيره اسقوط اعتبارها شرعا وقيل لا يفي عنها في حق غيره لان سبب العفو الضرورة ولم توجد في حق الغير وثمرة الخلاف تطهر في جواز صلاة صاحبها اماما بغيره وعدم الجواز فعلى الاول يجوز تكرره على الثاني وانما لم يقل بالبطلان على الثاني لان صاحب السلس صلاته صحيحة للعفو عن النجاسة في حقه وصحت صلاة من اثم به لان صلاته مرتبطة بصلاته وصلاته صحيحة فلم ترتبط بها كذلك (قوله اي ملازم كثيرا) تفسير باللازم لان المستكح معناه القاهر للشخص ومعلوم انه لا يكون قاهر للشخص الا اذا لازمه كثيرا (قوله فيعني عما اصاب منه) اي ولا يجب غسله ولا يسن وقوله فيعني عما اصاب منه اي الثوب والبدن واما المكان فقال ح لم يذكروه والظاهر ان يقال ان اصابه في غير الصلاة قط اهرانه لا عفو لانه يمكن ان يتحول منه الى مكان طاهر وان اصابه وهو في صلاته فهو من جملة ما هو ملابس له ويعسر الاحتراز منه اهـ بن وقوله فيعني عما اصاب منه اي واما كونه ينقض الوضوء او لا فشيء آخر له محل يخصه يأتي في نواقض الوضوء وحاصله انه ان لازم كل الزمن او جلله او نصفه فلا ينقض وان لازم اقل الزمن نقض مع العفو عما اصاب منه وانما عني عما اصاب من الحدث اللازم مطلقا وفصل في نقض الوضوء لان ما هنا من باب الاخبار وذاك من باب الاحداث والاخبار اسهل من الاحداث (قوله باسور) جمعه بوا سيرا والمراد بالباسور الثابت في داخل مخرج الفاظ بحيث يخرج منه وعليه بلولة او نجاسة فيرده يديه او غيرها بخرقة الى محله فتلاوث يده من البلولة التي عليه او من النجاسة الخارجة معه فيعني عما اصاب اليد او الخرقه من ذلك الخارج ان كثر الرد فلا مفهوم للبلل في كلام المصنف ولاليد (قوله ان كثر الرد) اي سواء اضطر لرده ام لا لان الغالب اضطراره لرده كما في ح وفي عقب الظاهر ان خروج الصرم كالباسور فيعني عما اصاب اليد من النجاسة الخارجة معه ان كثر الرد قياسا للصرم على الباسور بل قرر شيخنا ان مثل الباسور اثر الدم ونحوه (قوله ان يكون) اي

(مبحث) المعفوات (مبحث) العفو عن المصاب بما يخرج مع الباسور

ذلك الزائد على المرة (قوله ومثل اليد) اي في اعتبار كثرة الرد في العفو عما اصابها الحرقه المتخذة للرد بها كالمندبل فلا يعني عما اصابها اذا رد بها الا اذا كثرا الرد (قوله او في ثوب) اي او حصل بلل الباسور في ثوب او بدن فانه يعني عنه (قوله وان لم يكثر الرد) اي بالثوب او البدن وذلك لمشقة غسلهما بخلاف غسل اليد فانه لا مشقة فيه الا بالكثرة (قوله وكتوب مرضعة او جسد لها) اي لا مكانها فلا يعني عما اصابها ان امكنها التحول عنه (قوله ان احتاجت) اي غير الام للرضاع لفقرها وهذا قيد للعفو عن ثوب المرضعة اذا كانت غير ام فلا يعني عما اصابها عند عدمه لان سبب العفو الضرورة خلافا للمشد الى اطر شرب (قوله تجتهد) الجملة صفة لمرضعة لاحال لان مرضعة تكرة بلا مسوق ومضاف اليه ولم يوجد شرط مجيئها منه (قوله بأن تحببه) اي الولد وقوله تمنع وصوله اي البول والعائط واغرد الضمير لان العطف بأو (قوله فاذا اصابها شيء) اي من بوله او غائطه (قوله عني عنه) غايه الامر انه يندب لها غسسه ان نقاش ولا يجب عليها غسل ما اصابها من بوله او عذرتة ولوراته كما يفهم من التوضيح وابن عبد السلام وابن هرون وصاحب الجواهر وابن ناجي خلافا لقول ابن فرحون ما رآته لا بد من غسلها ولا يجب عليها النضح عند الشك في الاصابة والحاصل انه لو لا العفو لوجب عليها النضح عند الشك والغسل عند التحقق فالعفو اسقط هذين الحكمين نعم يندب لها الغسل ان نقاش انظر بن (قوله ومثلها الكنف) اي الذي ينزع الكنف والجزار الذي يذبح الحيوان فيعني عما اصابها بعد التحفظ لان لم يتحفظا فلا عفو ويجب عليهما الغسل عند تحقق الاصابة وظنهما والنضح عند الشك (قوله وكذا من الحق بها) اي من الكنف والجزار (قوله لاتصال عذرهم) اي لعدم ضبطه فلا يمكنهم التحفظ من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في اعدادهم الثوب بخلاف المرضعة ومن الحق بها وانما لم يوجبوا للمرضعة اعداد الثوب لان اصابة النجاسة لها امر يتكرر فأشبه حالها حال المستنكح وخلفه امر ازالة النجاسة (قوله لدرء ذلك) اي لدفع النازل من ذلك السلس والدمل (قوله ودون درهم) اي ولو كان مختلوطا بمائع حيث كان بالمائع دون درهم واما لو صار دون الدرهم بالمائع اكثر من مساحة الدرهم فلا عفو وأشار الشارح بقوله مساحة الى ان المعتبر المساحة لا الكمية فاذا كان دون مساحة الدرهم فالعفو ولو كان الدم قدر الدرهم او اكثر في الكمية وذلك كنقطة من الدم تخينه قال بن واعلم ان هنا قولين احدهما قول اهل العراق يعني عن يسير الدم في الصلاة وخارجها فهو مغتفر مطلقا في جميع الحالات والثاني للمدونة وهو ان اغتفاره مقصور على الصلاة فلا تقطع لاجله اذا ذكره فيها ولا يعبد واما اذا رآه خارج الصلاة فانه يؤمر بغسله ثم اختلفوا في قولها يؤمر بغسله خارج الصلاة فحملها ابن هرون والمصنف في التوضيح على الاستحباب وحملها عياض وابو الحسن وابن عبد السلام على الوجوب والظاهر ان المصنف جرى هنا على مذهب العراقيين لقول ابن عبد السلام انه اظهر ولم يفي ح عن سند مما يقتضي انه ظاهر المذهب وقرره عجم وح بذهب المدونة لكن اقصر واعلى ان الامر فيها للاستحباب تبعاً للمصنف في التوضيح وابن هرون (قوله وهو ضعيف) اعلم ان المسئلة فيها ثلاث طرق الاولى طريقة ابن سابق وهي ان مادون الدرهم يعني عنه اتفاقا وما فوقه لا يعني عنه اتفاقا في الدرهم روايتان والمشهور عدم العفو والثانية لابن بشير مادون الدرهم يعني عنه على المشهور والدرهم وما فوقه لا يعني عنه اتفاقا لانه يقول اليسيرة قدر راس الخنصر والدرهم تشير والثالثة ما رواه ابن زباد وقاله ابن عبد الحكم واقصر عليه في الارشاد ان الدرهم من خير اليسير وهذا هو الراجح وهذا كله من دم غير اثر دمل واما اثره فيعني عنه مطلقا لارا كثرا اذ لم ينك فان مكى عني عما قل كدرهم فقط كما يأتي (قوله لا ما فوق الدرهم ولواترا) اي خلافا للباسج القائل ان الاثر معفو عنه مطلقا ولو فوق درهم فهو قول ضعيف (قوله وقيح وصديد) اي وعني عن دون الدرهم من قيح وصديد واما ما خرج من نطف الجسد من حراوانا فلا شك في نجاسته لكنه كأثر الدمل يعني عن كثره وقليله اذ لم ينك فان نكح كان الخارج حكمه حكم الدم فيعني عن الدرهم فدون لا ما زاد على ذلك وتخصيص المصنف هذه الثلاثة بالذ كرمشعر بعدم العفو عن قليل غيرها من بول او غائط او منى او مذي وهو المشهور المعروف

اليد الذي رده اي الحرقه (او) في (ثوب) او بدن وان لم يكثر الرد بأن يأتي كل يوم مرة فاكثر (و) كثر (ثوب مرضعة) او جسد لها اما او غيرها ان احتاجت اولم يوجد غيرها اولم يقبل الولد سواها (تجتهد) في درء البول والعائط بأن تحببه عنها حال بوله او يجعل له خرقا تمنع وصوله لها فاذا اصابها شيء بعد التحفظ عني عنه لان لم يتحفظ ومثلها الكنف والجزار (وندب لها) اي للمرضع وكذا من الحق بها (ثوب للصلاة) لا الذي ساس ودمل ونحوهما لاتصال عذرهم نعم يندب لهم اعداد خرقه لدرء ذلك (و) كثر (دون) مساحة (درهم) بغلي وهي الدائرة التي تكون في ذراع البغل (من) عشرين او اتر (دم مطلقا) منه او من غيره ولو دم حيض او خنزير في ثوب او بدن او مكان ومفهوما ان ما كان قدر الدرهم لا يعني عنه وهو ضعيف والمعتد العفو لا ما فوق الدرهم ولواترا (وقيح وصديد) هما كاند من كل وجه (و) كثر (بول فرس لعاز) اصاب ثوبه او بدنه قل او كثر (بأرض حرب)

(مبحث) الحلق الكناي

ما الحزاز بالمرضع

ولا مفهوم لهذه القيود بل الروث والبخل والحجار والمسافر والراعي وأرض المسلمين كذلك نعم حيث وجدت القيود الأربعة فلا يعتبر اجتهاد
والأفلا بد من الاجتهاد كالموضع كذا ينبغي (واثر) فم ورجل (ذباب من عذرة) ٥٥ وأولى بول حل عليها ثم على الثوب

أو الجسد ما لم ينغرس ثم
ينتقل لما ذكر فلا يعني عما
اسباب منه حيث زاد على

أثر رجله وفه (و) كذا موضع
حجامة (أي ما بين الشرطتين

معها) (مسح) دمه حتى يبرأ

(فأذا برئ غسل) الموضع

وجو يا واستنانا على ما مر

(والا) يغسل وصلى (أعاد

في الوقت) كذا في المدونة

(وأول بالنسيان) فالعائد

يعيد ابدا (و) أوّل

(بالإطلاق) أي إطلاق

الاعادة في الوقت فيعيد في

الوقت من ترك الغسل

عامدا أو ناسيا بالسارة الدم

ومراعاة لمن لا يأمره بمسحه

ورجع (و) حتى عن (كطبن

مطر) ادخلت الكاف ماء

المطر وماء الرش ويقدر

دخول الكاف على مطر

ايضا فيدخل طين الرش

وهو مستقع الطرق يصيب

الرجل أو الخلف أو نحو ذلك

(وان اختلطت العذرة) أو

غيرها من النجاسات يقينا

أولها (بالمصيب) بالراء

لا حال لا لبالة ادخل

للعذرة دمه الاختلاط

أو الشئ لأن الأصل

الطهارة ثم إذا ارتفع المطر

وجف الطين في الطرق

وجب الغسل (لأن

سألت) النجاسة على

لأما نقل عن مالك من اغتفر مثل رؤس الأبر من البول وأما اختصاص العفو بالدم وماءه لأن الإنسان لا يخالو
عنه لأن بدن الإنسان كالقربة المملوءة بالدم والقبح والصدية فالاحتراز عن سببها عسر دون غيرها من
النجاسات نعم الحق بعضهم بالمعفوآت المذكورة ما يعلب على الظن من بول الطرقات إذا لم يتبين فلا يجب
غسله من ثوب أو جسد وخف مثل أن تزل الرجل من النعل وهي مبلولة فيصدم من الغبار ما يغلب على
الظن مخالطة البول له إذا لم يكن التحرز منه ولأن غبار الطريق الأصل الطهارة فيعفى عنه وإن كان الغالب
النجاسة (قوله) ولا مفهوم لهذه القيود (أي الأربعة وهي بول وفرس وغار وأرض حرب لأن المدار على مشقة
الاحتراز وحاصل الفقه أن كل من له معاناة للدواب يعني عما أصابه من بولها وأرضها سواء كان في الخضر
أو في السفر كان بأرض الحرب أو بأرض المسلمين هذا حاصله واعلم أن ما ذكره الشارح من أن الروث كالبول
في كونه معفو عنه هو مافى المتن وتغلبه أيضا عجم عن بعضهم وإن كان الواقع في كلامهم التعبير بالبول
كعبارة المصنف (قوله والراعي) أي والحجار والحاد (قوله فلا يعتبر اجتهاد) أي تحفظ بل العفو مطلقا تحفظ
من ذلك أم لا لتحقق الضرورة حيث تد (قوله وأثر ذباب) أي صغير ومثله لا يمكن الاحتراز منه كبعوض
ونمل صغير وما أثره ورجل الذباب والنمل الصغير فلا يعني عنه لأن وقوع ذلك على الإنسان نادر (قوله
حل عليها) أي حل الذباب على العذرة ثم حل على الثوب أو الجسد (قوله حيث زاد الخ) أي المصيب أي
حيث كان المصيب زائدا على أثر الخ (قوله وموضع حجامة) أي أنه يعني عن أثر دم موضع الحجامة أو الفصادة
إذا كان ذلك الموضع مسح عنه الدم لتضرره أي المحتجم من وصول الماء لذلك المحل ويستمر العفو إلى أن يبرأ
ذلك الموضع ثم إن محل العفو إذا كان أثر الدم الخارج أكثر من درهمه والأفلا يعتبر في العفو مسح (قوله مسح)
الجملة صفقة لموضع ومثل موضع الحجامة موضع الفصادة وقطع عرق (قوله أي ما بين الشرطتين معها)
أي لا الشرطتين فقط (قوله على ما مر) أي من الخلاف في إزالة النجاسة (قوله والايغسل وصلى) أي
والأبأن برئ ولم يغسل الموضع وصلى (قوله بالنسيان) أي بما إذا صلى بعد البرء ناسيا للغسل وهذا التأويل
لأبي محمد بن أبي زيد وابن يونس (قوله فالعائد يعيد ابدا) أي لأن محل العفو عن الأثر قبل البرء وقد ذهب
عدم البرء بوجود البرء حينئذ فلا وجه للعفو (قوله وبالإطلاق) هذا تأويل أبي عمران الفاسي (قوله ليسارة
الدم) أي ليسارة أثر الدم أي أن كونه أثر الأعيان هو يسير في نفسه كذا يفهم من بن ونص عبارته قوله ليسارة
الدم ليس المراد أنه دون درهم بل المراد أنه لكونه أثر الأعيان هو يسير في نفسه وقوله ومراعاة لمن لا يأمره
بنفسه يعني ما مر عن الباجي من العفو عن الأثر ولو زاد على الدرهم وعلى هذا فاقوله يغسله أي الأثر لا الدم
(قوله ورجع) أي التأويل بالإطلاق (قوله فيدخل طين الرش الخ) لكن ماء الرش ومستقع الطرق
العفو فيها مادام أنما بخلاف ماء المطر وطينه فإن العفو فيها مقيد بعدم الجفاف في الطريق كما ذكره الشارح
بعد (قوله بالمصيب) أي بالطين المصيب للشخص فصدوق المصيب طين نحو المطر (قوله والواو للحال) فيه
تطربل للمبالغة ويكون تقدير ما قبلها هكذا وكطين مطر اختلطت به أرواث الدواب وأبوا لها بل وإن اختلطت
به العذرة فغير العذرة من النجاسات مأخوذ فيها قبل المبالغة (قوله وجب الغسل) أي لما كان أصابه منه
قبل الجفاف فالعفو عما أصابه يستمر إلى الجفاف في الطريق فإذا حصل الجفاف فموجب غسله - بل ما كان
أصابه قبل ذلك (قوله أي كانت) أي النجاسة أكثر من الطين تحقيقا وظنا وأما إذا شئت في أيهما أكثر مع
تحقق الإصابة أو كان الطين أكثر منهما تحقيقا وظنا أو تساوى بالعفو والحاصل أن الأحوال أربعة الأولى كون
الطين أكثر من النجاسة تحقيقا وظنا أو تساوى بالعفو ولا شك في العفو فيها والثالثة غلبة النجاسة
على الطين تحقيقا وظنا وهو معفو عنه على ظاهر المدونة ويغسل على ما لا ينزدد وهو قوله لأن
غلبت الخ والرابعة أن تكون عينها قائمة وهي قوله ولأن أصاب عينها وكما مع تحقق وجود النجاسة في

كالطين أي كثر أي كانت أكثر تحقفا وظنا من المصيب كزول المطر على محل
(مسحت) العفو عن أثر الذباب ونحوه (مسح) العفو عن بول الطرقات

عينها) اي عين العذرة
او النجاسة غير المختلطة ثوبا
او غيره واخر هذا عن قوله
وظاهرها العفو لثابتهم
عوده لموليس كذلك اذ
لا عفو حينئذ قطعاً (و)
عنى عن متعلق (ذيل)
ثوب (امرأة) يابس
(مطال للستر) لالزنية
ولا غير اليابس فلا عفو
(و) عنى عن (رجل بنت
بمزان) اي الذيل والرجل
المبلولة (بنجس) اي عليه
(يس) بفتح الباء وكسرها
وقوله (يطهران) طهارة
لغوية (بما) بمران عليه
(بعده) من موضع طاهر
يا بس ارضا او غيره استئناف
لا محمل له من الاعراب
كالتعليل لما قبله ولو حذفه
ماضر (و) عنى عن
مصيب (خف ونعل من
روث دواب) جار وفرس
وجعل (و بولها) بموضع
يطرقه الدواب كثيرا (ان
ذلكا) تراب او حجر او نحوه
حتى زالت العين وكذا ان
جفت بحيث لم يسبق شئ
تخرجه العسل سوى الحكم
(لا) من (غيره) اي غير ما
ذكر من روث و بول
كالدوم وكفضله آدمى و كلب
نحوها فلا عفو واذا كان
لا عفو

الطين واما عند عدم الاختلاط او الثبوت فيه فلا محمل للعفو اذا الاصل الطهارة (قوله شأنه ان يطرح الخ) اي
نحو المحلات التي تلي فيها النجاسات المأخوذة من المراحيض ونحوها (قوله وظاهرها العفو) اي اذا غلبت
النجاسة وكانت مخالطة للطين وغير متميزة عنه قال فيها ولا بأس بطين المطر المستنقع في السكك والطرق يصيب
الثوب او الخف او النعل او الجسد وفيه العذرة وسائر النجاسات وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت الصعابة
يخوضون فيه ولا يغسلونه قال ابو محمد ما لم تكن النجاسة غالبية او يكن لها عين قائمة (قوله ولا عفو) قال ح
عن ابي العريبي والعله تدور ذلك في الطرق فان كثرت صار كروث الدواب افاده بن (قوله غير المختلطة) اي
بالطين اي بان كانت متميزة عنه (قوله واخر هذا الخ) يعني انه اتى بقوله ولا ان اصاب عينها بعد قوله وظاهرها
العفو لثابتهم ان المراد وظاهرها العفو ولو اصاب عينها مع انه لا عفو في هذه فلما اتى بقوله ولا ان اصاب
عينها علم ان المراد وظاهرها العفو اذا غلبت النجاسة وكانت مخالطة للطين ولم يصبه عينها (تنبيه) قيد
بعضهم العفو عن طين المطر بما اذا لم يدخله على نفسه فان ادخله على نفسه فلا عفو وذلك كأن يعدل عن
الطريق السائلة من الطين التي فيها طين بلا عذر (قوله عن متعلق ذيل) اي عما تعلق بذيل ثوب المرأة
اليابس من العبل والنحس وظاهره عدم الفرق بين الحرمة والامة خلافا لابن عبد السلام حيث خصه بالحرمة
وحاصله ان ابن عبد السلام راعى تعليل الستر بكون الساق عورة فخصه بالحرمة وغيره راعى جواز الستر فخصه
لان الجواز للحرمة والامة (قوله يابس) صفة لذيل اي ناشف لا مبتل (قوله مطال للستر) من المعلوم انه
لا يطيله للستر الا اذا كانت غير لابس خف او حورب فعلى هذا لو كانت لابس خف او حورب لم يكن ذلك من زيها
ام لا وهو كذلك كما نقله ح عن الباقي (قوله بمران بنجس يس) اي ثم بمران على طاهر يابس بعد ذلك
رفعت الرجل عن النجس اليس بالخضرة او بعد مهملة على تأويل ابن اللباد وهو المعتمد وقال غيره محمل
العفو اذا كان الرفع بالخضرة (قوله بنجس يس) ان قلت اذا كان الذيل يابس والنجس كذلك فلا يتعلق
بالذيل شئ منها فلا محمل للعفو قلت قد يتعلق به غبار وهو غير معفو عنه في غير هاتين الصورتين (قوله بفتح
الباء) اي على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل وقوله وكسرها اي على انه صفة مشبهة (قوله طهارة لغوية) هذا
جواب عما يقال اذا كانا يطهران بما بمران عليه بعد من طاهر يابس فلا محمل للعفو وحاصل الجواب ان
المراد يطهران طهارة لغوية لا شرعية لان الطهارة الشرعية لهما انما تكون بالمطلق (قوله من موضع)
بيان لما (قوله كالتعليل لما قبله) اي فكان قائلاً قال له لاى شئ عنى عنهما فقال لانهما يطهران بما بمران
عليه بعد من طاهر يابس (قوله ولو حذفه ماضر) اي ولو حذف قوله يطهران وقال بمران بنجس يس ثم
بمران بطاهر بعده ماضر لان العفو حاصل بدون ذلك (قوله وعنى عن مصيب خف) اي عما اصاب الخف
والنعل من ارواث الدواب وابو الهاء لا عما اصاب الثياب من ذلك والابدان (قوله بموضع يطرقه الدواب
كثيرا) اي كالطرق المشقة الاختراز فيها عما ذكر قال بن وهذا القيد تله في التوضيح عن سحنون والظاهر
اعتباره وفي كلام ابن الحاجب اشارة اليه لتعليله بالمشقة والمشقة انما هي مع ذلك وانما سكت المصنف
عنه هنا لانه قدم ان العفو انما هو لعسر الاختراز وعلى هذا فلا يعني عما اصاب الخف والنعل من ارواث
الدواب بموضع لا بطرقه الدواب كثيرا ولو دلكا (قوله او نحوه) اي كالحرق ولا يشترط زوال الريح (قوله
وكذا ان جفت) اي وكذا يعني عن الخف والنعل اذا جفت النجاسة المذكورة (قوله لا من غيره) اي لان
كان المصيب للخف والنعل من غيره (قوله فلا عفو) اي ولا بد من غسله قال ح نقلا عن ابن العريبي والعله
تدور ذلك في الطرق فان كثرت ذلك فيها صار كروث الدواب اه بن (قوله واذا كان لا عفو الخ) حاصله ان
الخف اذا اصابه شئ من النجاسات غير ارواث الدواب وابو الهاء يتقرء الكلاب او فضلة الا دمي او اصابه دم
فانه لا يعني عنه كما هو ولا بد من غسله واذا قلنا بعدم العفو وقد كان ذلك الشخص حكمه المسح على الخف
وليس معه من الماء ما يتوضأ به ويرى به النجاسة بأن كان لا ماء معه اصلا الا انه متطهر قدم مسح على خفه
واصابته نجاسة ام كان استنض وضوءه ويا بس عنده من الماء ما يكفي الا وضوءه والمسح دون ازالة النجاسة ولا

(بحث) العفو عما

بصب الخف والعل من نجاسة الدواب

بغسل به نكته الذي مسح عليه أو لبسه على طهارة والحال أنه متطهر أو غير متطهر ولم يجد من الماء ما يكفيه لوضوئه وإزالة النجاسة (ويقيم) ولا يكفيه ذلك فينتقل من الطهارة المائية للتراية (واختار) اللخمى من نفسه (الحاق رجل الفقير) الذي لا قدرة له على تحصيل خف أو نعل بالخف والنعل في العفو عما أصاب رجله من روث دواب وبولها ودلكها ومثله غنى لم يجد ما ذكر أو لم يقدر على اللبس لمرض (وفى) الحاق رجل (غيره) أي غير الفقير وهو غنى يقدر على لبسه ووجده وتركه حتى أصيب رجله بذلك ودلكها (للمتأخرين قولان) في العفو وعدمه ويتغن الغسل ولو قال وفى غيره تردد لكان أخصر مع الانبان باصطلاحه (و) عفى عن (واقع) من سقف ونحوه لقوم مسلمين أو مشكوك في إسلامهم (على) شخص (مات) أو جالس ولم يتحقق أو يظن طهارته ولا نجاسته بل شك في ذلك فلا يلزمه السؤال (وان سأل) كما

يمكنه جمع ماء أعضائه من غير تغييره ليزيل به النجاسة فإنه ينزعه وينتقض وضوءه بمجرد النزاع في المسئلة الأولى وينقل التيمم ويبطل حكم المسح في حقه ولا يكفيه ذلك لأن الوضوء له بدل وغسل النجاسة لا بدل له واخذ من هذا تقديم غسل النجاسة على الوضوء في حق من لم يجد من الماء ما يكفيه لأحدى الطهارتين وبه صرح ابن رشد وابن العربي وروى عن أبي عمران أنه يتوضأ به ويصلى بالنجاسة ثم إن كلام المصنف مبنى على القول بوجوب إزالة النجاسة أما على القول بالسنية فإنه يبقى خفه من غير نزاع ويصلى بالنجاسة محاطة على الطهارة المائية (قوله وقد كان فرضه) أي حكمه (قوله أي من حكمه المسح الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن خلع الخف ليس محتصاً بمن كان على طهارة مسح فيها بالفعل بل يدخل من لم يتقدم له مسح أصلاً بأن لبسه على طهارة وأصابته النجاسة وهو متطهر أو بعدا تنقاض وضوئه وقد تبع الشارح في ادخال هذه الصورة في كلام المصنف تحت التابع لابن فرحون في شرحه لابن الحاجب قال طفى ومأقوله غير صحيح بل المسئلة مقرضة فيمن تقدم له مسح وضوءه باق وأصاب نكته نجاسة لا يعنى عنها ولا ماء معه لأنه في هذه يتردد في أنه هل ينزعه وينتقض وضوءه بالنزع ويقيم أم يبقيه ويصلى بالنجاسة محاطة على الطهارة المائية فذكر المصنف الحكم بقوله فيخلعه الماسح الخ أما من لم يتقدم له مسح وضوءه باق أو انتقض وضوءه فلا إشكال في نزعه ولا يحتاج للتنبيه عليه إذ نزعه لا يوجب له تقضاً فلا يتوهم أنه لا ينزعه قال بن أن قلت يمكن أن تصور المسئلة بغير الماسح إذا لبس الخف على طهارة وانتقض وضوءه ومعه ماء قليل لا يكفيه إلا لغسل النجاسة أو للوضوء مع المسح فهذا يتردد هل يتوضأ ويمسح فيصلى بالنجاسة أو يخلعه ويقيم لقصور الماء عن غسل رجله وحينئذ فيصح جل الماسح على من حكمه المسح كما قاله ابن فرحون ومن تبعه قلت لا يصح دخول هذه في كلام المصنف لاهرين الأول أن خلع الخف في حقه غير متعين لأن له أن يغسله ويقيم الثاني أنا لا نسلم أنه يتأتى التردد في هذه الصورة لفقد شرط المسح وهو طهارة الجلاء فلا يتوهم صحة الوضوء حتى يتردد بينه وبين التيمم وحينئذ فلا يحتاج إلى التنصيص عليها اهـ (قوله لاماه معه) أي الذي لاماه معه يكفي الوضوء وإزالة النجاسة وهذا صادق بصورتين على ما قال الشارح ما إذا لم يكن معه ماء أصلاً والحال أنه مسح على الخف وباق على طهارته أو لم مسح عليه بأن كان لبسه على طهارة والحال أنه حين الإصابة غير متطهر وما إذا كان معه ماء لا يكفي الوضوء وإزالة النجاسة معاً والحال أنه غير متطهر فقول الشارح والحال أنه متطهر راجع لقوله الذي مسح عليه وليس راجعاً لقوله أو لبسه على طهارة لأنه إذا لبسه على طهارة واستمرت وتجنس الخف فإنه يخلعه ويصلى تلك الطهارة وقوله أو غير متطهر أي أو كان غير متطهر والحال أنه لم يجد الخ (قوله لم يجد ما ذكر) أي من الخف والنعل (قوله أو لم يقدر الخ) أي أو وجد هماً ولكن لم يقدر الخ (قوله حتى أصيب رجله بذلك) أي بأرواث الدواب وإبوالها (قوله مع الانبان باصطلاحه) أي لأن الواقع أن هذا تردد للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه (قوله واقع على ماراخ) أعلم أن الشخص أمان يكون مارات تحت سقائف مسلمين أو كفار أو مشكوك فيهم وفى كل أمان تتحقق طهارة الواقع عليه من تلك السقائف أو ظن طهارته أو تتحقق نجاسته أو ظن أو يشك فيها فهذه خمس عشرة صورة فإن تحققت طهارة الواقع أو ظن أو تحققت نجاسته أو ظن فالأمر ظاهر وكلام المصنف ليس فيه فهذه اثنتا عشرة صورة وأما كلامه فيما إذا كان مارات تحت سقائف المسلمين أو مشكوك فيهم وشك في نجاسته الواقع فإنه يحمل على الطهارة ويعنى عن الفحص عنه ومفهومة صورة واحدة وهى ما إذا كان مارات تحت سقائف كفار وشك في نجاسته الواقع فإنه يكون نجساً ولا يحتاج لسؤالهم فلو سألهم وأخبروا بالطهارة لم يصدقوا وإن أخبروا بطهارة الواقع من يوتهم مسلم صدق أن كان عدل رواية (قوله صدق المسلم) أي أن أخبر بخلاف الحكم كالأخبار بالنجاسة أن بين وجهها أو اتفقاً مذهباً وأما أن أخبر بالطهارة صدق مطلقاً وإن لم تعرف عدالته والحاصل أن المسلم يصدق مطلقاً أخبر بطهارة الواقع أو نجاسته إلا أنه إن أخبر بالطهارة صدق مطلقاً وإن أخبر

والانديب الغسل لا الكافر او الفاسق فان قلت الواقع من بيت مسلم او مشكوك في اسلامه ولم يتحقق او يظن طهارته ولا نجاسته محمول على الطهارة فاما معنى العفو قلنا معناه العفو عن وجوب السؤال اذ هو الاصل كما اشرنا له او يقال معنى العفو حمله على الطهارة اذ مقتضى الشئ وجوب الغسل كما ان ٥٨ الشئ في الحدث يوجب الوضوء اما اذا كان من بيت كافر فمحمول على النجاسة مالم

يتحقق او يظن طهارته فان اخبر بطهارة المشكوك احد صدق المسلم العدل الرواية (و) عن (كسيف صقيل) دخل بالكاف ماشابه في الصقالة كمديّة ومراة وجوهر وسائر ما فيه صقالة وصلابة مما يفسده العسل ثم صرح بعلّة العفولما فيها من الخلاف قوله (لافساده) بالغسل ولو قال لفساده لكان اخصر واحسن وسواء مسحه من الدم ام لا على المعتمد اى خلافا لمن علّله باتقاء النجاسة بالمسح اى عنى عما يصيبه (من دم) شئ (مباح) بكهاده وقصاص وذبح وعقر صيد وخرج بكالسيف الثوب والجسد ونحوهما وبالصقيل غيره وبدم المباح دم العدو وان فيجب الغسل (و) عنى عن (اثر) اى مدة (دمل) ونحوه بجرح (لم ينك) اى لم يعصر ولم يقشر بل مصل نفسه فان نكى لم يعف عما زاد عن الدرهم لانه ادخله على نفسه مالم يضطر الى نكته فان

بالنجاسة فلا بد من عدالة وبرائه لوجه النجاسة او موافقته في المذهب لمن اخبره (قوله) والاندب الغسل (اي) والابان اخبر بالنجاسة ولم يبين وجهها ولم يتفقا في المذهب نديب الغسل (قوله) لا الكافر (و) والفاسق (اي) فلا يصح فان اذا اخبر الاول بالطهارة واخبر الثاني بالنجاسة (قوله) قلنا معناه (الخ) قال بن فيه نظرا اذا الواقع من بيت المسلمين محمول على الطهارة لانها الاصل فلا محل للعفو ولا لوجوب السؤال فالظاهر في الجواب ما قاله الشيخ احمد الزرقاني وحاصله ان الماء الساقلما كان الغالب فيه النجاسة كان الاصل وجوب غسله لكن عنى عنه لكثرة سقوط الماء من السقايف وحاجة الناس للمرور تحتها اه (قوله) فان اخبر بطهارة المشكوك فيه (اي) الواقع من بيت الكافر (قوله) صدق المسلم العدل (اي) ولا يصدق الكافر في اخباره بطهارته كما مر (قوله) وعنى عن كسيف (الخ) اى عن مصاب كسيف اذ لا معنى للعفو عن ذات السيف ونحوه وحاصله ان كل ما كان صلبا صقيلا وكان يحشى فسادا بالغسل كالسيف ونحوه فانه يعنى عما اصابه من الدم المباح ولو كان كثيرا خوفا من افساد الغسل له (قوله) صقيل (اي) مصقول لا خربشة فيه والا فلا عفو (قوله) ومراة (اي) الاولى اسقاطها لانه يعنى عما اصابه من الدم مطلقا ولو كان غير مباح تكررا للنظر فيها المطلوب شرعا دون السيف والمديّة قاله شيخنا وقد يقال ان قصد الشارح التمثيل للمشابهة للسيف في الصقالة وان اختلفا في الحكم تأمل (قوله) وسائر ما فيه صقالة وصلابة (اي) اشار الى انه لا بد في العفو من الامرين وانما لم يذكر المصنف الصلابة لانه مثل بالسيف وهو لا يكون الاصلبا (قوله) لا فساد (اي) متعلق بعنى اى لاجل دفع افساده الحاصل بغسله لا لتحصيل افساده (قوله) واحسن (اي) لان الافساد فعل القاعل فلا يتصف به السيف وانما يتصف بالفساد (قوله) وسواء مسحه من الدم ام لا على المعتمد) هذا هو قول ابن القاسم كافي ابي الحسن ومعه في التوضيح وح عن النوادر والقول بأن العفو بشرط المسح نقله الباسجى عن مالك وقال ابن راشد انه قول الاجرى اه بن (قوله) خلافا لمن علّله (الخ) حاصله ان هذا القول يقول يعنى عما اصابه من الدم المباح بشرط مسحه لا بتقاء النجاسة بالمسح فهذا التعليل يقتضى انه لا يعنى عما اصاب السيف ونحوه من الدم المباح الا اذا مسح والا فلا وعلى القول الاول لا يعنى عما اصاب الطغر والجسد من الدم المباح لعدم صلابتهما وعلى القول الثاني يعنى عما اصابهما منه اذا مسح (قوله) من دم مباح (اي) زائد على درهم اما لو كان درهما فلا يتقيد العفو بالصلابة ولا بالصلب ولا يكون الدم مباحا قال شيخنا والمعتمد ان المراد بالمباح غير المحرم فيدخل فيه دم مكره الا كل اذا كان به والمراد مباح اصاله فلا يضر حرمة لعرضه كقتل مرتبة واذن احسن غير اذن الامام (قوله) وعقر صيد (اي) لاجل العيش (قوله) ونحوهما (اي) كالطغر (قوله) غيره (اي) مما فيه خربشة (قوله) و بدم المباح (الخ) الاولى ان يقول وبالدّم غيره من النجاسات لان الدم هو الذى يعسر الاحتراز منه لعلبة وصوله للسيف ونحوه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح من العدو ان تنبيه الحق خش الزجاج بالسيف وفيه نظر لان النسل لا يفسده فلا يعنى عنه ولذا قال ح وخرج بقوله لا فساد الزجاج فانه وان شابه السيف في الصقالة والصلابة لكنه لا يفسده الغسل اه بن (قوله) ولم يقشر (اي) لم تزل قشرته (قوله) بل مصل بنفسه (اي) لم يمسح بنفسه (قوله) فان نكى (اي) عصرا وقشراى ازيلت قشرته فسال (قوله) مالم يضطر الى نكته (اي) قشره او عصره (قوله) فان اضطر عنى عنه (اي) عن الدم الخارج ولو كان اكثر من درهم وشار بهذا المأبى ابي الحسن على المدونة من ان الدمل الواحدة اذا اضطر الى نكته وشق عليه تركها فانه يعنى عما سال منها مطلقا اه واقتضاه على الواحدة نص على المتوهم فالتعددة اولى كما يأتى للشارح قال في الميج والطاهر ان من الاضطرار لنكته ووضع الدواء عليها قسيل (قوله) فان سال (الخ)

حاصله

اضطر عنى عنه ولو كثر لانه في حكم ما سال نفسه فان سال منه شئ بنفسه بعد ان نكى سابقا وقد كان خرج منه شئ اولم يخرج فانه يعنى عنه لانه صدق عليه انه سال بنفسه ويستمر العقوالى ان يبرا (١) قوله والفاسق نسخ الشارح او اه

فان برئ غسله ومجمله ان دام سيلانه او لم ينضب او يأتي كل يوم ولو مرة فان انضب وفارق يوما أو آخر فلا يغفو وهذا كله في الدم الواحد وامان كثرت فيجزي مطلقا ولو عصرها او قشرها لا يضطراره لذلك كالحكة والجرب (ونذب) غسل جميع ما سبق من المعفوات الا كالسيف الصقيل لافساده (ان تقاحش) بأن خرج عن العادة حتى صار ٥٩ يستحب النظر اليه او يستحب ان يجلس به

بين الاقران اى و كان

سبب العقوقائما فان

انقطع وجب الغسل

(ك) ندب غسل (دم)

اى خرو (براغيث) ان

تقاحش وامادما الحقيق

فداخل في قوله ودون

درهم وامانخر القمل

والبق ونحوهما في ندب

ولولم تقاحش (الا) ان

يطلع على المتقاحش (في

صلاة) فلا يندب الغسل

بل يحرم لوجوب التماذى

فيها فان اراد صلاة اخرى

ندب (ويطهر محل

النجس بلانية) متعلق

بيطهر والباء بمعنى مع

اى يطهر مع عدم النية

(بعسله) اى بسببه

ويصح ان يكون بلا

نية متعلقا بعسله اى

يطهر محل النجس بعسله

من غير افتقار لنية وعلى

كل حال يستفاد منه ان

النية ليست بشرط في

طهارة الحبث (ان عرف)

محله والمراد بها ما يشمل

الطن (والا) يعرف بأن

شك في محلين مثلا

(فجميع المشكوك)

اى فلا يطهر الا بغسل

جمع ما شك (فيه) من

لتصلين بشو به يعلم او يظن ان

حاصله انه اذا نكأ بعد ما اجتمع فيه شئ من المدة فخرجت ثم صار بعد ذلك كلما اجتمع فيه شئ من المدة سال بنفسه اوانه نكأ قبل اجتماع شئ من المدة فيه فلم يخرج منه شئ ثم صار بعد ذلك كلما اجتمع فيه شئ سال بنفسه فانه يعنى عن ذلك السائل الذى سال بنفسه في الصورتين (قوله فان برئ غسله) اى غسل ما كان اصابه منه قبل البرء (قوله ومجمله) اى محل العقوق ان ازال الدم الذى لم يترك بل مصل شقه وهذا التقيد لابن عبد السلام والافكلهم مطلق (قوله ان دام سيلانه) اى ولم ينقطع (قوله اولم ينضب) اى او انقطع السيلان ولكن لم ينضب انقطاعه (قوله او يأتي الخ) اى او انضب انقطاعه ولكن صار يأتي كل يوم ولو مرة اما لو انضب ولم ينزل كل يوم فلا يعنى الا عن الدرهم فقط فان نزل عليه في الصلاة قتله ان كان يسيرا يمكن قتله وان كان كثيرا قطع ان رجا كفتها قبل خروج الوقت وغسل وان لم يرج كفتها تداوى (قوله واما ان كثرت) اى كالدملين فاكثرت كما قرر شيخنا (قوله وندب غسل جميع ما سبق الخ ٢) اى لخصوص اثر الدم والجرح كما قال بعضهم (قوله ان تقاحش) هذا قيد فباي مكان ان تقاحش واما دون الدرهم من الدم فيندب غسله وان لم يتقاحش كذا ذكر شيخنا في الحاشية قال في المجمع وعليه يقال انه لا وجه لتقييد غيره بالتقاحش فان العفو تخفيف فقط تأمل (قوله او يستحب الخ) هذا يرجع لما قبله (قوله وكان سبب العفو) اى وهو مشقة الاحترار وقوله قائما اى موجودا (قوله خرو براغيث) اى من ثوب تقاحش فيه سواء كان في زمن هيجانها ام لا (قوله ونحوهما) اى كالذباب والبعوض (قوله فيندب) اى غسله من الثوب ولو لم يتقاحش وهذا هو المذهب كما قال الشيخ سالم السنهورى لان خراها نادرا فلا شقة في غسله مطلقا بخلاف البرغوث فانه يكثر خروءه عادة فلو حكمنا بالاستحباب مطلقا حصلت المشقة خلافا لصاحب الحل حيث قال ان خرو القمل والبق ونحوهما مثل خرو البراغيث لا يندب غسله من الثوب الا اذا تقاحش وان اعتمد عيج كذا قرر شيخنا (قوله الا ان يطلع على المتقاحش) اى من اى واحد من المعفوات السابقة وكان الاولى للمصنف حذف قوله الا في صلاة لانه لا يتوهم قطع الصلاة لندوب (قوله ويطهر محل النجس) هو يفتح الجيم اى النجاسة اى يطهر محل النجاسة مطلقا سواء كانت معفوا عنها ام لا بغسله ولا يطلب بالتثليث في غسل النجاسة واستحبه الشافعية لحديث القاسم من النوم واوجب ابن خنبل التسبيح في كل نجاسة قياسا على الكلب الا الارض فواحدة لحديث الاعرابي ان طرح (قوله اى بسببه) افاد ان كلاما من قوله بلانية وقوله بعسله متعلق بيطهر الا ان الجار الاول يعنى مع والثاني للسببية فلم يلزم تعلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله متعلقا بعسله) اى وقوله بعسله متعلق بيطهر والمعنى يطهر محل النجاسة بعسله من غير افتقار لنية (قوله ليست بشرط في طهارة الحبث) وذلك لان ازالة النجاسة تعبد لا معقول المعنى وانما لم يكن فيه نية كما هو شأن التعبد لان التعبد اذا كان من باب التروك كما هنا لا يطلب فيه نية كما لو كان في العبر بخلاف التعبد الذى لتحصيل الطهارة فيفتقر لها وذلك كغسل السيد قبل ادخالهما في الاناء (قوله ان عرف محله) اى النجس (قوله والمراد بها) اى بالمعرفة ما يشمل الطن فتى تحقق محلها او ظن طهر بعسله ولو بعير نية واما محل الموهوم كالوطن النجاسة في جهة وتوهمها في اخرى فلا يغسله اذ لا تأثير لوهوم في الحدث فأولى الحبث كما حققه طي راداعلى الشيخ سالم السنهورى في جعله الوهم كالشك الآتى في قوله والاف جميع المشكوك فيه وذكر عقب القولين وصدر بالاول وفي بن ان الاول معتمد عند عيج وطى ورجح ابو على المسناوى الثانى (قوله بأن شك في محلين) اى تردد على حد سواء في محلين مع تحقق الاصابة او ظنها (قوله فلا يطهر الا بغسل جميع ما شك فيه) اى من المحلين مثلا (قوله من ثوب الخ) اى كان المحلان المشكوك فيهما من ثوب او جسد

ثوب او جسد او مكان او انا او غيرها ولا فرق في المشكوك بين ان يكون في جهة او جهتين متميزتين (ككمية)

باحدهما نجاسة ولا يعلم او يظن عينه

مبحث ندب غسل ما يعنى عنه

الخ (قوله فيجب غسلهما معا) أي ولا يتحرى واحد يغسله فقط على المذهب وقال ابن العربي أنه يتحرى في الكمين واحد يغسله كالنوى بين ومحل الخلاف إذا اتسع الوقت لغسل الكمين وجد من الماء ما يغسلهما معا فإن لم يسع الوقت لا يغسل واحد ولم يجد من الماء إلا ما يغسل واحد منهما يتحرى واحد يغسله فقط اتفاقا ثم يغسل الثاني بعد الصلاة في الفرع الأول وبعد وجود ماء في الفرع الثاني فإن لم يسع الوقت غسل واحد ولم يسع التحرى صلى بدون غسل لأن المحاقطة على الوقت أولى من المحاقطة على طهارة الخبث (قوله المنفصلين) أي المنفصل أحدهما من الآخر كالقميصين والأزارين والقميص والأزار والقميص والمنديل بخلاف ما قبله فإن المشكوك فيه وإن كان متعددا إلا أنه متصل كطرف الثوب وكية فلو فصل الكنان كانا كالنوى بين كافي ح (قوله تصيب النجاسة أحدهما) أي تحقيقا وظنا (قوله ولم يعلم عينه) أي عين أحد الثوبين المصاب بالنجاسة هل هو هذا أو هذا (قوله فيتحرى) أي فيجتهدي في تمييز الطاهر من غيره فإذا اجتهد وحصل له ظن بطهارة أحدهما صلى به الآن وكذا وقت آخر ولا يلزمه غسله قبل الصلاة وترك الثوب الثاني أو غسله فإن اجتهد فلم يقع له ظن في الثوبين فإنه ينضح أحدهما ويصلى به عملا بما يأتي في قوله وإن شئت في أصابها الثوب وجب نضجه لشكه في الإصابة لكل منهما حينئذ قاله أبو علي المسنوي قال بن وهو ظاهر خلافاً في ح ومشي عليه شارحنا حيث قال فإن لم يمكن التحرى أي لعدم وجود علامة يستند إليها فلم يحصل له ظن بطهارة أحد الثوبين تعين غسلهما أو أحدهما للصلاة به إن اتسع الوقت (قوله إن اتسع الوقت الخ) شرط في قوله فيتحرى وحاصل كلامه أن الوقت إما أن يكون متسعا أو ضيقا لا يسع التحرى وفي كل ما أن يمكن التحرى لو وجود علامة يستند إليها وإما أن لا يمكن التحرى لعدم وجود علامة فإن كان الوقت متسعا وأمكن التحرى تحرى أحدهما وإن لم يمكن التحرى والفرض أن الوقت متسع تعين غسلهما أو أحدهما للصلاة به على ما قاله الشارح تبعا لخ وإن ضاق الوقت عن التحرى وكان يمكن التحرى أن لو كان متسعا أو كان لا يمكن صلى بأي واحد منهما وما ذكره المصنف من وجوب التحرى في الثوبين أن يمكن واتسع الوقت طريقة لابن شاس وهي المشهورة من المذهب وعليها الفرق بين الكمين يغسلان والثوبين يتحرى أن الكمين لما اتصل صار بمثابة الشيء الواحد ولا كذلك الثوبان والذي لسند أن الثوبين كالكمين يجب غسلهما معا ولا يتحرى فيهما إلا عند الضرورة كضيق الوقت أو عدم وجود ماء يغسل به الثوبين قاله في التوضيح ورد ابن هريرة عن طريقه ابن شاس بأنه إذا تحرى ولم يكن مضطرا فقد أدخل احتمال الخلط في صلاته لغير ضرورة قال ح وهو ظاهر اه وقال ابن المباحثون إذا أصاب أحد الثوبين أو الأثواب نجاسة ولم يعلم عينها صلى بعدد النجس وزيادة ثوب كالأواني وقرق بينهما على المشهور بحقه الأخبار عن الأحداث (قوله كذلك) حال من الضمير في منفصل أي منفصل حالة كونه طهورا أي منفصل عن أعراض النجاسة هذا هو المراد (قوله ولا يضر تغييره بالأوساخ) وذلك كتب البقال واللحام إذا أصابه نجاسة فلا يشترط في تطهيره إزالة ما فيه من الأوساخ بحيث ينفصل الماء غير متغير بها بل متى انفصل الماء خاليا عن أعراض النجاسة ولو بقي فيه غيرهما من الوسخ فقد طهرت وكالثوب المصبوغ بزرقة مثلا إذا تجس قبل الصبغ أو بعده فالشرط في طهارته انفصال الماء عنه خاليا عن أعراض النجاسة لأن الزرقة وهذا مشهور مبني على ضعفه وهو أن الماء المضاف كالماء المطلق لا يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة له (قوله ولا يلزم عصره) أي محل النجس إذا كان ثوبا ولا عركه إذا كان أرضا وغيرها (قوله إلا أن يتوقف التطهير عليه) أي لأن المقصود إزالة النجاسة قاتلي يمكن زوالها بمجرد صب الماء من غير كثرة كالبول والماء المتنجس أو بمكثرة صب الماء كالمذي والودي لا يحتاج إلى عركه وذلك وما لا يزول إلا بالعرك والدلك فلا بد له من ذلك قاله ح (قوله مع زوال طعمه) متعلق يطهر (قوله ولو عسر) أي زوال الطعم أي هذا إذا لم يعسر بل ولو عسر (قوله فيشترط زواله) أي يتصور الوصول إلى معرفة زوال طعم النجاسة وبقائه وإن كان لا يجوز ذوقها بأن تكون في الفم أو دميت اللثة أو تحقق أو غلب على الظن زواله فغازه ذوقا محل استطهاره لأجل

فيجب غسلهما إلا إذا ضاق الوقت عن غسلهما معا ولم يجد من الماء إلا ما يكفي أحدهما فيتحرى حينئذ أحدهما ليغسله إن اتسع الوقت له (بخلاف نوى به) المنفصلين تصيب النجاسة أحدهما ولم يعلم عينه (فيتحرى) أي يجتهدي في تمييز الطاهر بعلامة يستند إليها ليصل به ويترك الثاني أو يغسله إن اتسع الوقت للتحرى والأصل بأي واحد منهما لأنه كعاجز فإن لم يمكن تحرى تعين غسلهما أو أحدهما للصلاة به إن اتسع الوقت (بطهور) متعلق بغسله (منفصل) عن محل النجس (كذلك) أي طهورا ولا يضر تغييره بالأوساخ على المعتمد خلافاً لظاهر المصنف فلو قال متفصل طاهر لحسن (ولا يلزم عصره) ولا عركه إلا أن يتوقف التطهير عليه ويطهر محل النجس بغسله (مع زوال طعمه) أي النجس من المحل ولو عسر لأن بقاء الطعم دليل على تمكن النجاسة من المحل فيشترط زواله

لان تغيرت بوسخ او صبغ مثلا فلو غسلت قطرة بول مثلا في جسد او ثوب وسالت غير متغيرة في سائر ولم تنفصل عنه كان طاهرا (ولو زال عين النجاسة) عن المحل (بغير المطلق) من مضاف وبقي بالله فلا في جافا وخف ولا في مبلولا (لم يتنجس ملاقي محلها) على المذهب اذ لم يسبق الا الحكم وهو عرض لا ينتقل وفيه ان المضاف قد يتنجس بمجرد الملاقة فالباقي نجس فالاولى التعليل بالبناء على ان المضاف كالمطلق لا يتنجس الا بالتغير فهو مشهور مبني على ضعيف فلو استنجى بمضاف اعاد الاستنجاء دون غسل ثوبه على الراجح (وان شئت) شخص (في اصابتها) اي النجاسة (لثوب) او حصيرا وخف او نعل (وجب نضجه) فلو غسله اجزا ومثله الطن الضعيف فان قوى فالغسل لان توههم فلا شئ عليه (وان ترك) النضج وصلى (اعادة الصلاة كالغسل) اي كما يعيد الصلاة تاركا غسل النجاسة المحققة فالذاكر القادر يعيد ادا والناسي او العاجز في الوقت والقول بالوجوب اشهر

ان يطلع على حقيقة الحال او وقع وزل وارتكب النهي وذاقها او اما اذا شئت في زوالها فهل يجوز له ذوقها ام لا قولان والظاهر الثاني ومنع ذوق النجاسة بناء على ان التلح بها حرام والمعتد الكراهة كما تقدم كذا قرر شيخنا (قوله لا يشترط زوال لون وريح عسرا) اي بل يغتفر بقاء ذلك في الثوب لافي الغسالة ولا يجب اشارة ونحوه كافي ح ولا تسخين الماء كافي عبق لاجل زوال لون النجاسة او ريحها المتعسر من من الثوب وذلك لطهارة المحل لانه نجس معقونه كما قال شيخنا (قوله يا حدا وصف النجاسة) اي ولو كان زوال ذلك الوصف من المحل متعسرا وهذا انكته اتيانه بهذه المسئلة بعد قوله منفصل كذلك المغنى عنه لكن هذه المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه كمغيره (قوله وسالت) اي الغسالة وقوله في سائر اي في سائر المغسول من ثوب او جسد (قوله من مضاف) اي واما لو زال عينها بطعام تكل او بماء ورد ونحوه فانه يتنجس ملاقي محلها قول واحد اذا علمت هذا تعلم ان الاولى للمصنف ان يقول وان زال عين النجاسة بطاهر لم يتنجس ملاقي محلها لان غير المطلق يصدق بالطعام والنجس والمتنجس مع ان ملاقي محل النجاسة المراتل بما ذكر يتنجس اتفاقا (قوله على المذهب) اي وهو قول ابن ابي زيد ومقابله ما نقله ح عن القاسبي انه يتنجس ملاقي محلها (قوله وهو عرض) قال بن فيه نظرا اذا العرض شئ موجود يقوم بمحل موصوف ولا يقوم بنفسه والحكم امر اعتباري كاذ كره ابن عرفة وغيره والامور الاعتبارية ليست موجودة وحينئذ فلا تسمى اعراضا فالاولى ان يقول وهو وصف لا ينتقل (قوله قد يتنجس بمجرد الملاقة) اي بمجرد ملاقاته للنجاسة التي ازيلت عينها به وقد في كلامه للتحقيق (قوله فالباقي نجس) اي فالباقي من ذلك المضاف في المحل قد تنجس اي وحينئذ فقتضاء انه اذا لاقى المحل المبلول جافا ولاقى المحل الجاف شئ مبلول انه يتنجس بمجرد الملاقة (قوله فالاولى التعليل) اي تعليل عدم نجاسة الملاقي للمحل بالبناء على ما التعليل الذي عللوا به من انه لم يبق الا الحكم وهو عرض لا ينتقل فليس باولى لما ذكره الشارح من الاعتراض ^(تنبيه) ليس من زوال النجاسة جفاف البول بكتوب وحينئذ اذا لاقى محلا مبلولا نجسه نعم لا يضر الطعام الياس كافي عبق وارتضاء بن خلافا لما هو مشب وتبعه شيخنا قاله في المجمع (قوله على الراجح) مقابله قول القاسبي باعادة الاستنجاء وغسل الثوب (قوله اي النجاسة) يعني غير نجاسة الطريق احترازا عن نجاسة الطريق فانه اذا شئت في اصابتها ووطن ذلك ظنا غير قوي وقد خفيت عينها فانه لا شئ عليه كما نقله ابن عرفة (قوله ووجب نضجه) اي لاجل قطع الوسوسة لانه اذا وجد بعد ذلك بلا يمكن ان يكون من النضج قطع من نفسه وقيل ان النضج تعبدى اذ هو تكبير للنجاسة لا لتقليل لها (قوله ومثله) اي مثل الشك في وجوب النضج (قوله فان قوى) اي ظن الاصابة واولى اذا تحقق الاصابة والحاصل انه يجب الغسل في حالتين ما اذا تحقق الاصابة او ظنا ظنا قوي او يوجب النضج في حالتين ما اذا شئت في الاصابة او ظنا ظنا ضعيفا والحالة الخامسة وهي توههم الاصابة لا يجب فيها شئ (قوله كالغسل) تشبيه لتكميل الحكم لا لافادة حكم غفل عنه وهو راجع للوجوب والاعادة اي وجب نضجه وجوبا كوجوب الغسل فيكون وجوب النضج مع الذكر والقدرة واعادة الاعادة كالاعادة في ترك الغسل فهي ابدام مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله في الوقت) اي وهو في الظهرين للاصفر او في العشاءين للفجر وفي الصبح لطلوع الشمس (قوله والقول بالوجوب) اي بوجوب النضج (قوله اشهر من القول بالسنية) اي بسنيته اي واشهر من القول باستجابته لان النضج فيه ثلاثة اقوال ولاجل كون القول بوجوب النضج اشهر من القول بسنيته لم يذكر المصنف هنا القول بسنيته كما ذكرهما معافي الغسل (قوله لورود الامر من الشارع بالنضج) فيه ان الامر المذكور محتمل للوجوب والسنية فلو قال الشارح وانما لم يذكر القول بالسنية هنا كما ذكره في الغسل لكونه ترجع عنده تشهير القول بالوجوب في النضج لكان احسن ثم ان ما ذكره الشارح من ان من ترك النضج وصلى اعاد كاعادة تارك غسل النجاسة المحققة في التفصيل المذكور وقول ابن حبيب وهو ضعيف والمعتد ما قاله ابن

من القول بالسنية هنا لورود الامر من الشارع بالنضج (وهو مطلب) عدم اشتراط زوال اللون والريح المتعسرين

القاسم وسعنون وعيسى ان من ترك النضح وصلى بعيد في الوقت فقط مطلقا خلفه امره قال بن ويمكن تمشية كلام المصنف على هذا القول بجعل التشبيه في مطلق الاعادة لا تاما حتى يكون ماشيا على كلام ابن حبيب وقال القرينان اشهب وابن نافع وابن الماجشون لا اعادة عليه اصلا ونخسة النضح لم يقل احد باعادة الناسي ابدا كما قيل به في ترك غسل النجاسة وذلك لان عندنا قول الابي الفرج بوجوب ازالة النجاسة مطلقا ولو مع النسيان فن صلى بها ناسيا اعاد ابدا على هذا القول ولم يقل احد بوجوب النضح مطلقا بل قيل انه واجب مع الذكروا القدرة وقيل انه سنة مطلقا وقيل باستحبابه وصرح به عبد الوهاب في المعونة واستحسنه الاخمي كما في المواق (قوله اي النضح) يعني مطلقا سواء كان ثوبا او جسدا او ارض (قوله باليد) اي او القم بعد ازالة القما فيه من البصاق (قوله بلانية) متعلق بقوله وجب نضجه وجعله بعضهم حالا من قوله رش لانه وصفه بقوله باليد وفيه انه يقتضي ان قوله بلانية من حقيقة النضح وليس كذلك (قوله او للرد على من قال يقتصر اليها) وذلك لظهور التعبد فيه اذ هو تكثير النجاسة لا تقليل لها فقد امرنا به الشارع ولم نعقل له حكمة (قوله لان شك في نجاسة المصيب) عطف على قوله وان شك في اصابته بالتوب وجب نضجه وما ذكره المصنف من عدم وجوب النضح والغسل في هذه الصورة هو المشهور من المذهب ومقابلها لابن نافع من وجوب النضح وعزام ابن عرفة ورواية ابن القاسم (قوله او شك فيهما) ما ذكره من عدم وجوب الغسل والنضح في هذه الصورة فهو باتفاق لان الشك لما تركب من وجهين ضعف امره (قوله فيجب نضجه) اي وهو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند المازري والاصح عند ابن الحاجب (قوله لانه لا يفسد) اي لان الجسد لا يفسد بالغسل اي ولان النضح على خلاف القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو الحصى والثوب والخلف (قوله وهو المعتمد) قال ابن عرفة انه المشهور وجعله ابن رشد المذهب وسكت المصنف كالشارح عن البقعة يشك في اصابته النجاسة لها قال ابن باجي وقد اختلف في البقعة فقال ابن جماعة لا يكفي النضح فيها اتفاقا بل يجب غسلها ليسرى الانتقال الى المحقق ونحوه لابن عبد السلام وقال ابو عبد الله السطى ظاهر المدونة ثبوت النضح فيها ومثله في قواعد عياض والقولان حكاهما ابن عرفة وصدر بالاول والمراد بالبقعة الارض واما القرش فكالثوب وسبق ان الشك لا اثر له في المطعومات وكذا في نجاسة الطرقات كما تقدم عن ابن عرفة (قوله نبيه) ذكر في المجل انه يجب الغسل على الراجح لا النضح اذ اشك في بقاء النجاسة وزوالها نعم ملاقي ما شك في بقائها فيه قبل غسله ينضح من الرطوبة على ما استظهره ح اه وذلك كما لو تحقق نجاسة المصيب ثوبا وشك في ازالته بعد ان شرع في غسلها لم لا فاهاتوب آخر او بطل بطلها فالثوب الاول المشكوك في بقاء النجاسة بها يجب غسلها على الراجح واما الثانية فشكوك في اصابة النجاسة لها فيجب نضجها على ما استظهره ح واستظهر غيره انها من قبيل الشك في نجاسة المصيب لان البطل الذي في الثوب الاول مشكوك في نجاسته والثوب الثاني مشكوك في نجاسة مصيبه وحيث فلا يجب شئ قال بن وهو ظاهر اه (قوله واذا اشتبه ظهور بمتنجس) كما لو كان عنده جملة من الاواني تغير بعضها بتراب طاهر طرحت فيها وبعضها بتراب نجس واشتبهت هذه وهذه وقوله او نجس اي كما لو كان عنده جملة من الاواني بعضها طهور وبعضها بول مقطوع الرائحة موافق للمطلق في اوصافه واشتبهت هذه وهذه وعلم ان المسئلة الاولى الخلاف فيها منصوص واما الثانية اعني ما اذا اشتبه الطهور بالنجس فلا نص فيها غير ان القاضي عبد الوهاب خرجها على الاولى وراى انه لا فرق بينهما وقبله ابن العربي والطرطوشي وحاصل المسئلة انه اذا كان عنده ثلاث او اربع نجسة او متنجسة واثنان طهوران واشتبهت هذه وهذه فانه يتوضأ ثلاث وضوءات من ثلاث او اربعة الاواني النجسة ويتوضأ وضوءا بعا من اثناء رابع ويصلي بكل وضوء صلاة وحيث تبرأ منه (قوله اي التمس الخ) اشار بذلك الى ان المصنف اطلق الاشتباه واراد الالتباس بجوز الان الاشتباه معه دليل والالتباس لا دليل معه (قوله صلى بعدد النجس وزيادة اياه) كلامه يصدق بما اذا جع الاوضيه ثم صلى بعد ذلك وليس بمراد فكان

اي النضح (رش باليد) او المطر رشه واحدة ولو لم يتحقق عمومها واعاد قوله (بلانية) مع الاستغناء عنه بقوله ويظهر محل النجس بلانية ثلاثتهم ان النضح لكونه تعبدا يقتصر اليها او للرد على من قال يقتصر اليها (لا ان) تحقق الاصابة (شك في نجاسة المصيب او) شك (فيهما) اي في الاصابة والنجاسة فلا غسل ولا نضح لان الاصل الطهارة وعدم الاصابة (وفي جواب هل الجسد كالثوب) اذا شك في اصابته له فيجب نضجه (او) ليس كالثوب بل (يجب غسله) لانه لا يفسد بخلاف الثوب وهو المعتمد (خلاف واذا اشتبه) اي التمس ما (طهور بمتنجس او نجس) كبول موافق له في اوصافه (صلى) مریدا التطهير صلوات (بعدد) اواني (النجس) او المتنجس (وزيادة اياه)

ينبغي له الاحتراز عن ذلك بأن يقول عقب ما ذكره كل صلاة بوضوء كما أشار لذلك الشارح وقوله صلى بعدد
 النجس أى حقيقة أو حكماً لأنه إذا كان عنده اثنان طهوران واثنان طاهران واثنان نجسان والتبست فانه
 يجعل الطاهر من جملة النجس ويصلى خسا كل صلاة بوضوء (قوله كل صلاة بوضوء) أى كل صلاة عقب
 وضوء لاجل ان تكون النجاسة قاصرة على صلاتها وأما لوجع الأوضيعة ثم صلى بعد ذلك لاحتمل ان الوضوء
 بالطهور وقع قبل النجس فتبطل الصلوات كلها للنجاسة ان قلت ان نيته غير جازمة لعلمه انه لا يكتفى بما صلى
 والثانية ان نوى بها الفرض كان رفضاً للدولى وان نوى النفل لم يسقط عنه وان نوى التفويض لم يصح لانه
 لا يقبل الله صلاة بغير نية جازمة كذا اورد ابن راشد القصى على قولهم صلى بعدد النجس وزيادة انا عقب
 كل وضوء صلاة اجيب بأنه حيث وجب الجميع شرعاً جزم بالنية في كل مكن نسي صلاة من النجس لا يدري عينها
 (نبيه) قال ابن مسلمة يغسل ما اصابه من الماء الاول بالماء الثانى ثم يتوضأ منه قال فى الجواهر قال
 الاصحاب وهو الاشبه بقول مالك واختاره ابن ابي زيد قال فى التوضيح فان لم يغسل فلا شئ عليه اه قال شب
 لان المقام مقام ضرورة مع خفة امر النجاسة ولا يوجه بازالتها بالوضوء الثانى لو ورد مسح الراس انتهى
 (قوله ويبنى على الاكثران شك فيه) أى انه يجعل الاكثر من الاوانى النجسة اذا شك فى ذلك الاكثر فاذا
 كان عنده ستة أو اقل من ذلك علم ان اربعة منها من نوع واثنان من نوع وشك هل الاربعة من نوع النجس او من
 نوع الطهور فانه يجعلها من النجس ويصلى خمس صلوات بحمس وضوات (قوله وهذا ان اتسع الوقت الخ)
 اشار الشارح الى ان محل كونه يصلى بعدد النجس وزيادة انا ان اتسع الوقت لذلك والآن تركها وتيمم وان
 لا يجد طهوراً محققاً غير هذه الاوانى والآن تركها وتوضأ بالطهور المحقق ثم ان ظاهر المصنف انه يصلى بعدد
 النجس وزيادة انا سواء قلت الاوانى او كثرت وهو كذلك على المعتمد ومقابلها ما عراه فى التوضيح وابن عرفة
 لابن القصار من التفصيل بين ان قل الاوانى فيتوضأ بعدد النجس وزيادة انا وبين ان تكثر الاوانى كالثلاثين
 فيتحرى واحداً منها يتوضأ به ان اتسع الوقت للتحرى والآن تيمم واذا علمت ان هذا التفصيل مقابل الكلام
 المصنف تعلم ان تقييد بعضهم كلام المصنف بما اذا لم تكثر الاوانى والتحرى فيه لم يراظر بنوح وماتاله
 المحمدان وابن العربى يتحرى انا يتوضأ منه مطلقاً قلت الاوانى او كثرت وقيل يتركها وتيمم وظاهر كلامهم
 انه لا يحتاج الى ان يتركها قبل تيممه على القول به تنزيلاً لوجودها منزلة العدم وظاهر كلام الشافعية انه
 يتركها لتحقيق عدم الماء قال فى التوضيح ولا وجه للتيمم ومعه ماء محقق الطهارة وهو قادر على استعماله أى
 بالحيلة كما قال ثم انه على ما مشى عليه المصنف من صلاته بعدد النجس وزيادة انا لو ابقى بعض الاوانى
 بحيث صار الباقي اقل من عدد النجس وزيادة انا فانه يقيم على الصحيح كما فى ح قال شب ويجرى
 هذا أى ما ذكره المصنف فى صعيدات التيمم على الطاهر لان التيمم على النجس بعيد فى الوقت على
 التأويل الآتى وحينئذ يتحرى واحداً خلفته (قوله ويصلى صلاة واحدة ويبنى على الاكثران شك) أى انه
 يجعل الاكثر من الاوانى الطاهرة اذا شك فى ذلك الاكثر كما اذا علم ان عدد احد النوعين خمسة وعدد الاخر
 اربعة مثلاً ولا يدري ما الذى عدده خمسة وما الذى عدده اربعة فانه يتوضأ بعدد اكثرها وزيادة انا ويصلى
 صلاة واحدة (قوله ويراى ذلك الماء ندبا) أى اذا كان يسيراً ما تقدم ان كراهة استعمال الماء الذى ولغ فيه
 كلب مقيدة بما اذا كان قليلاً ما الكثير فلا يكره استعماله وحينئذ فلا وجه لاراقته كذا قال طنى وقوله
 ويراى بالرفع على انه مستأقب او بالنصب بأن مضرة عطفاً على المصدر وهو لا يقتضى المعية بل الواو لطلق
 الجمع وهو صحيح بل هو الاولى كما قال ابن مرزوق فلا وجه لمنعه (قوله فهما) أى قوله لا طعام وحوض (قوله
 تعبداً) اعلم ان كون الغسل تعبداً هو المشهور وانما حكم بكونه تعبداً الطهارة الكلب ولذلك لم يطلب الغسل فى
 الخنزير وقيل ان ندب الغسل معلل بقذارة الكلب وقيل لنجاسته الا ان الماء لم يتغير قلنا بعدم وجوب
 الغسل فلو تغير لوجب وعلى هذين القولين يلحق الخنزير بالكلب فى ندب غسل الا اناء من ولو غره وعلى
 القول الاول يجوز شرب ذلك الماء ولا ينبغى الوضوء به اذا وجد غيره للخلاف فى نجاسته وعلى القول

كل صلاة بوضوء ويبنى على
 الاكثران شك فيه وهذا
 ان اتسع الوقت والآن تركه
 وتيمم ولم يجد طهوراً محققاً
 غير هذه الاوانى والآن تركها
 وتوضأ وأما لو اشتبه طهور
 بطاهر فانه يتوضأ بعدد
 الطاهر وزيادة انا ويصلى
 صلاة واحدة ويبنى على
 الاكثران شك (وندب
 غسل انا ماء ويراى ذلك
 الماء ندبا) (لا) انا (طعام)
 فلا يندب غسله ولا اراقته
 بل يحرم لما فيه من اضاعه
 المال الا ان يرقه لكلب
 او بهيمة فلا يحرم (و) لا
 (حوض) فلا يندب غسله
 ولا يراق فهما مفهوما
 انا ماء على النشر المشوش
 (تعبداً)
 (مبجحت الشك فى بقاء
 النجاسة وزوالها
 (مطلب) اشتباه صعيدات
 التيمم

مفعول لاجله غسلا (سبعا) اي سبع مرات (١) سبب (ولوغ كلب مطلقا) مأذونا في اتخاذ ام لا (لا غيره) اي لا غير الولوغ كما لو ادخل رجله
اولسانه بلا تحريك او سقط لعابه ٦٤ ويحتمل لا غير الكلب تكثير ووقت الندب (عند قصد الاستعمال) لا بظهور الولوغ

(بلانية) لانه تعبد في الغير
كغسل الميت (ولا
ترتيب) بأن يجعل في
الاولى او الاخيرة او
احداهن تراب (ولا يتعدد)
ندب الغسل (ولوغ كلب)
مرات (او كلاب) لانا
واحد قبل الغسل لتداخل
الاسباب كالاحداث
ولما انتهى الكلام على
حكم طهارة الحبث شرع
يتكلم على طهارة الحدث
وهي مائة وثمانية صغرى
وكبرى وبدا بالمائة الصغرى
فقال (فصل) يذكر فيه
احكام الوضوء من فرائض
وسنن وفضائل ولم يتكلم
على شروطه ومكروهاته
فأما شروطه فثلاثة اقسام
شروط وجوب وصحة معا
وشروط وجوب فقط
وشروط صحة فقط فالاول
خسة العقل وبلوغ الدعوة
والخلو من الحيض والنفاس
وعدم النوم والسهو
ووجود ما يكتفى من الماء
المطلق والثاني خسة دخول
الوقت والبلوغ وعدم
الاكراه على تركه
والقدرة على الاستعمال
ونسوب الناقض والثالث
ثلاثة الاسلام وعدم
الحائل وعدم المنافي وهو

بالنجاسة فلا يجوز شر به ولا الوضوء به كذا اقر شيخنا (قوله مفعول لاجله) اي فهو علة لقوله ندب اي ان
الندب للتعبد وهو من تعليل العام بالخاص لان التعبد طلب الشارع امر اخاليا عن الحكمة في علمنا فالتعبد
خاص بالخالي عن حكمته بخلاف الندب فانه اعم (قوله سبع مرات) اي ولا يبعد منها الماء الذي ولغ فيه
الكلب (قوله ولوغ كلب) تقدم ان الولوغ ادخال فيه في الماء وتحريك لسانه فيه فقوله ولوغ كلب اي في
الماء فلولعق الكلب الاناء من غير ان يكون فيه ماء لا يستحب غسله كفاي خش (قوله كما لو ادخل رجله او
لسانه) اي في الماء الذي في الاناء (قوله تكثير) اي او غيره من السباع فلا يستحب غسل الاناء ولوغ فيه
(قوله ووقت الندب) اي ندب غسل الاناء الملوغ فيه (قوله عند قصد الاستعمال) اي لذلك الاناء وهذا هو
المشهور وعزاه ابن عرفة للأكثروا رواية عبد الحق وقيل يؤمر بالغسل بقدر الولوغ ثم ان ظاهر كلام
المصنف انه اذا قصد في اول النهار استعماله في آخره انه يندب الغسل في اول النهار مع انه لا يندب الغسل الا
عند التوجه للاستعمال فلا بد من تقدير في كلامه اي عند قصد التوجه للاستعمال (قوله بلانية) متعلق
بمحذوف اي ويكون الغسل بلانية لا بالغسل المذكور والا لا يقتضي ان المستحب الغسل مع عدم النية وليس
كذلك (قوله ولا ترتيب) اي لان الترتيب لم يثبت في كل الروايات وانما ثبت في بعضها وذلك البعض الذي
ثبت فيه وقع فيه اضطراب وكما لا يحتاج لنية ولا ترتيب لا يحتاج ايضا لذلك لان ذلك الغسل ليس لازالة
شيء محسوس كفاي ح بل زوال النجاسة بل لذلك كفاي كفاي (قوله لتداخل الاسباب) اي موجبات
الاسباب وقوله كالاحداث اي كتداخل موجبات الاحداث بفتح الجيم (قوله طهارة الحدث) اراد
بالطهارة هنا التطهير اي رفع مانع الحدث لان الطهارة كما تطلق على الصفة الحكيمة تطلق على التطهير كفاي
(قوله صغرى الخ) اي وكل منهما اما صغرى اي متعلقة ببعض الاعضاء واما كبرى اي متعلقة بجميع البدن
(قوله وبدا بالمائة الصغرى) اي المتعلقة ببعض البدن (فصل يذكر فيه احكام الوضوء)
(قوله شروط وجوب وصحة) اي شروط يتوقف عليها الوجوب والصحة معا (قوله وعدم النوم والسهو)
هما شرط واحد وكذا الخلو عن الحيض والنفاس واعلم ان عدهم عدم النوم وعدم السهو وعدم الاكراه
والخلو من الحيض والنفاس شروطا مختلفا لما عليه اهل الاصول من ان الشرط لا يكون الا وجودا فقد
سمح الفقهاء في اطلاقهم على عدم المانع شرط اقال القرافي وانما لم يكن عدم المانع شرط حقيقته لما يلزم
عليه من اجتماع النقيضين فيما اذا شككنا في طريان المانع لان الشك في احد النقيضين يوجب شك في النقيض
الاخر فنشك في وجود زيد في الدار فقد شك في عدم كونه فيها وحينئذ فالشك في وجود المانع شك في عدمه
وعدمه شرط فنكون قد شككنا في الشرط ايضا فقد اجتمع الشك في المانع والشك في الشرط والشك في
الشرط الذي هو عدم المانع يقتضي عدم ترتيب الحكم والشك في المانع يقتضي ترتيبه وترتب الحكم وعدم
ترتبه جمع بين النقيضين (قوله والقدرة على الاستعمال) اي على استعمال الماء (قوله وثبوت الناقض) اي
او الشك فيه والمراد بثبوت تحققه او ظنه وفي كلامه حذف او مع ما عطف كما قلنا (قوله يجعل الصعيد مكان
الماء الكافي) اي يجعل وجود الصعيد مكان وجود ما يكتفى من الماء المطلق (قوله الا ان دخول الوقت فيه)
اي في التيمم من شروط الوجوب والصحة معا اي واما في الوضوء والغسل فنشروط الوجوب فقط فعلى
هذا شروط الوجوب بالنسبة للتيمم اربعة وشروط الوجوب والصحة معا ستة (قوله والمراد الخ)
دفع بهذا ما يقال ان شرط الوجوب ما تعم بسببه الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله وشرط
الصحة ما تبرا به الذمة ويجب على المكلف تحصيله وحينئذ فلا يتأتى ان يكون شي واحد شرط في
الوجوب والصحة معا للتناقض وحاصل ما اجاب به الشارح ان الشرط اذا كان للوجوب

والصحة

كالوضوء في الاقسام الثلاثة وكذا التيمم يجعل الصعيد مكان الماء الكافي الا ان
دخول الوقت من شروط الوجوب والصحة معا والمراد بشرط الوجوب والصحة ما توثق عليه وجوب الوضوء

مشلا وصحته واما مكر وهائه فسيأتي التنبية عليها ان شاء الله تعالى وبدا بالقرض لشرفه فقال (فرائض الوضوء) جمع فريضة بمعنى مقرضة والوضوء بضم الواو الفعل وفتحها الماء على المعروف لغة ٦٥ وحكى الضم والفتح فيه ما وهل هو اسم للماء المطلق

مطلقا او بعد كونه معدا للوضوء او بعد كونه مستعملا فيه والمصنف ذكرها سبعة فقط وقدم الاربعة المجمع عليها واخر المختلف فيها الاولى غسل جميع الوجه وحده طولاً من منابت شعر الراس المعتاد الى آخر الذقن او اللحية وعرضا ما بين وتدى الاذنين واليه اشار بقوله (غسل ما بين) وتدى (الاذنين) فكلامه على حذف مضاف فخرج شعر الصدغين واليباض الذى ينشئ وبين الاذن مما فوق والتدلى لانهما من الراس واما اليباض الذى بين عظم الصدغين والتدلى فهو من الوجه وكذا اليباض الذى تحت التودى ولو من الملتحى فيجب غسله على الارجح وأشار الى حده طولاً بقوله (و) غسل ما بين (منابت شعر الراس المعتاد) متنبى (الذقن) بفتح الدال المعجمة والقاف مجمع اللجيين بفتح اللام فى نقى الخد (و) متنبى (ظاهر اللحية) فيمن له لحية يكسر اللام وفتحها وهى الشعر النابت على

والصحة معا يفسر بما توقف عليه الوجوب والصحة معا وتفسر بشرط الوجوب بشرط الصحة بما قلنا انما هو عند انقراض كل واحد عن الآخر (قوله مثلاً) اى او الغسل او التيمم (قوله فرائض الوضوء) اعترض بان فرائض جمع كثرة وهو للعشرة ففوق مع ان فرائض الوضوء سبعة واجيب بأنه استعمل جمع الكثرة فى القلة مجازاً او انه عبر بجمع الكثرة نظراً الى ان مبداه من ثلاثة الى ما لا نهاية له كذا قيل وقد يقال لادعى لذلك ولا اشكال اصلاً فان فعلة ليس له جمع قلة وما ليس له جمع قلة ينوب فيه جمع الكثرة عن جمع القلة وبالعكس قال فى الخلاصة وبعض ذى بكثرة وضعاينى * كاربجل والعكس جاء كالصنى (قوله جمع فريضة) اى على خلاف القياس لما ذكره المرادى وغيره من ان شرط جمع فعلة على فعائل ان لا تكون بمعنى مفعولة فلا يجمع عليه نحو جرحه وقبيلة وان جمع ذبيحة على ذبائح وفريضة على فرائض شاذ اه بن وقوله جمع فريضة اى ويصح ان يكون جمع فرض شذوذ لان فعلا وان لم يجمع على افعال قياساً يجمع عليه شذوذ (قوله فيهما) اى فى الماء وفى الفعل (قوله وهل هو) اى الوضوء بالفتح (قوله مطلقاً) اى سواء كان معد للوضوء كماء الميضات والخففيات او كان غير معدله كماء البحر والسماء كان مستعملاً فى الوضوء بالفعل ام لا وحاصله انه يحتمل احتمالات ثلاثة وليست اقوالاً (قوله والمصنف ذكرها) اى ذكر فرائض الوضوء (قوله سبعة) اى وهى غسل الوجه واليدين للمرفقين ومسح جميع الراس وغسل الرجلين فهذه الاربعة متفق على فرضيتها او مجمع عليها والنيسة والقور والدلك وهذه الثلاثة مختلف فى فرضيتها بين المجتهدين ارباب المذاهب (قوله المجمع عليها) اى على فرضيتها ثبوتها بنص القرآن (قوله الى آخر الذقن) اى فى حق من لالحية له أن كان نقي الخد (قوله او اللحية) اى فى حق من له لحية (قوله غسل ما بين الخ) الغسل هو امر اريد على العضوم قارن للماء وعقبه على المشهور ولا يشترط فيه نقل الماء ولو كان ذلك الغسل مجزئاً عن مسح الراس نظر الحال كما ذكره شيخنا فى الحاشية بخلاف المسح (١) فلا بد فيه من نقل الماء على المشهور لضعفه ولو كان ذلك المسح نائباً عن غسل مغسول نظر الحال ولان هذا اضعف من المسح الغير النائب (قوله فكلامه على حذف مضاف) انما احتيج لذلك لاجل اخراج شعر الصدغين واليباض الذى فوق التودى فانهم اذا خلان فى كلامه فيقتضى انهما من الوجه وانه يجب غسلهما مع انه ليس كذلك (قوله فخرج) اى بتقدير هذا المضاف (قوله لانهما من الراس) اى وحينئذ فيمسحان معها (قوله فهو من الوجه) اى وحينئذ فيغسل معه (قوله فيجب غسله على الارجح) علم منه ان اليباض المحاذى للتودى من الوجه باتفاق وكذا ما كان تحتة على المشهور خلافاً لمن قال انه لا يغسل ولا يمسح مع الراس واما اليباض الذى فوقه فهو من الراس كشعر الصدغين واما التودى فليس من الوجه ولا من الراس (قوله وغسل ما بين منابت الخ) اشار الشارح بهذا الحل الى ان قول المصنف ومنابت عطف على الاذنين (قوله ومنتهى الذقن) فيه انه ان ارى بالمنتهى الجزء الاخير لم يخرج الجزء الاخير من الوجه وان ارى بالمنتهى الانتهاء فهو امر اعتبارى لا يصلح ان يكون غاية واجيب بان اختار ان المراد بالمنتهى الانتهاء لكن زيدا لا انتهاء ما لاصق الجزء الاخير من الفراغ كذا قرر شيخنا (قوله مجمع للحيين) تنبيه لحي وحاصله ان ضبة الحنك السفلى قطعتان كل منهما يقال لها لحي ومحل اجتماعهما هو الذقن (قوله فى نقى الخد) اى بالنسبة لنقى الخد (قوله ومنتهى ظاهر اللحية) انما اتى المصنف بظاهر لظاهر لما يتوهم انه يغسل ظاهر اللحية وهو ما كان من جهة الوجه وباطنها وهو اسفلها مع انه لا يطلب بغسل اسفلها (قوله وحكى كسر هاءى المفرد) اى واما المتنبى فهو بفتح اللام لا غير هذا طاهره وعبارة خش وحكى كسر هاءى المفرد والتنبيه قائل (قوله وهو فى الحنك الخ) الضمير راجع لما ذكره من اللجيين وقلنا اى

(٩ - دسوقى اول) اللجين تنبيه لحي بفتح اللام وحكى كسر هاءى المفرد وهو فى الحنك الاسفل فتقدير منتهى يدخل الذقن وظاهر اللحية لانهما من الوجه فيجب غسلهما والمراد بغسل ظاهرهما امر اريد على الماء وتحرى بكها وهذا التحرى بل خلاف التخليل الا ترى فانه ايصال الماء للبشرة (مطلب) فرائض الوضوء (١) (مطلب) اشتراط نقل الماء فى المسح

ولا بد من ادخال جزء من الراس لانه مما لا يتم الواجب الا به ونخرج بقوله المعتاد الاصلع والاذن نزع فلا يجب عليه ان ينتهي الى مشابهة شعره بل يقتصر على الجبهة الاقدوم ما يتم به الواجب والا غم فانه يدخل في الغسل ما نزل عن المعتاد وينتهي الى محل المعتاد وقد رما يتم به الواجب ولما كان في الوجه مواضع ٦٦ ينبوعها الماء نبع عليها وان كانت داخلة فيه جريا على عادتهم بقوله (فيغسل الوتر) ينقض

عظم الخنك الاسفل (قوله ولا بد) اي في غسل الوجه من ادخال جزء من الراس اي كما انه لا بد في مسح الراس من مسح جزء من الوجه فليس على المشهور فرض يغسل ويمسح الا الحد الذي بين الوجه والرأس فانه يغسل ويمسح لاجل تمام كل من غسل الوجه ومسح الرأس (قوله لانه مما لا يتم الواجب الا به) اي وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وهل بوجوب مستقل او بوجوب الواجب الذي يتم به قولان (قوله الاصلع) الصلع هو خلوا الناصية من الشعر والناصية مقدم الرأس فلا تدخل في الوجه (قوله والاذن) هو الذي له زرعان مفتحتين اي باضان يكتنفان ناصيته فكما لا تدخل ناصية الاصلع في الوجه لا يدخل فيه البياضان المكتنفان بالناصية بالنسبة للاذن (قوله والاذن) اي ونخرج من حد الوجه بقيد المعتاد الا غم فلا يعتبر غمه نهاية بل يدخل غمه النازل عن المعتاد في الغسل (قوله وان كانت داخلة فيه) اي في الوجه اي في تحديده الذي ذكره (قوله اوجع اسرار) اي اوان اسرار يرجع اسرار (قوله على كل حال) اي لانه على الحال الاول سرار كمام يجمع على اسرة واسرة يجمع على اسارير وعلى الثاني سرر كعنب يجمع على اسرار واسرار يجمع على اسارير (قوله والجبهة) اي هنا (قوله وتشمل الجبينين) اي وهما جانبيا الرأس (قوله الى الناصية) اي مقدم الرأس (قوله فلا تشمل الجبينين) اي وحينئذ اذا وجد على واحد منهما لم يحزه (قوله انطبا فاطبعيا) اي من غير تكلف (قوله بتخليل شعر) متعلق بغسل والباء بمعنى مع كما اشار لذلك الشارح (قوله ايصال الماء للبشرة) اي للجلدة النابت فيها الشعر اي وليس المراد ايصال الماء لطاهر الشعر فقط (قوله وهو) اي الذي تلمهز البشرة تحته الشعر الخفيف (قوله الكثيف) هو بالرفع فاعل خرج (قوله بل يكره) اي لما في ذلك من التعميق (قوله على ظاهرها) اي وهو الراجح خلافا لمن قال بتدب تخيله ولمن قال بوجوب تخيله واعلم ان المرأة كالرجل في وجوب تخيل الخفيف وفي الاقوال الثلاثة في الكثيف كما قال شيخنا (قوله لاجرحا برئ) عطف على الوزر كما اشار لذلك الشارح في الحل ويصح عطفه على محل ما من قوله غسل ما بين الاذنين لان غسل مصدر مضاف لمفعوله (قوله او موضعا خلق غائرا) انما قدر الشارح موضعا اشارة الى ان جملة خلق صفة لتحذوف معطوف على جرحا خلافا لما يقتضيه ظاهر المصنف من ان خلق عطف على برئ فيفيد ان الجرح خلق غائرا وهو فاسد وقوله غائرا حال من نائب فاعل خلق وحذف مثله من قوله برئ فهو من الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وليس حالا من نائب فاعل برئ وخلق لانه مفرد ولانه يلزم عليه تسليط عاملين على معمول واحد ولا من باب التنازع في الحال كما قيل لا متنازع فيها لاقتضائه الاضمار في العامل المهمل والضمير لا يكون حالا لزوم تكثير الحال فتناوبا (قوله ان لم يمكن الخ) حاصله ان الجرح اذا برئ غائرا وكذلك الموضع الذي خلق غائرا لا يجب غسله يعني صب الماء فيه وذلك حيث كان لا يمكن ذلك وان كان لا بد من صب الماء فيه بدون ذلك حيث امكن صبه فيه فان لم يمكن صب الماء فيه فلا يجب صب ولا ذلك واما اذا كان يمكن ذلك لا تساعه وجب صب الماء فيه وذلك (قوله) يجب على المتوضئ في حال غسله وجهه ازالة ما بعينه من القذى فان وجد شيئا من القذى بعينه بعد وضوئه وامكن حدوثة لطول الزمان حمل على الطربان حيث امر به على محله حين غسل وجهه (قوله وغسل يديه) اي للسنة والاجاع وان صدقت الالية يد واحدة اخذ من مقابلة الجمع بالجمع اطرب شب (قوله لان المتكئ يرتفع الخ) اي لان المتكئ والمعتد عليه يرتفع الخ وقوله اذا اخذ براحة راسه اي اذا وضع راسه في راحته (قوله اما غسل اليدين) اي ان كان المعصم باقيا

ايصال الماء اليه ان امكن وسواء كان ذلك في الوجه او غيره الفريضة الثانية غسل اليدين الى المرفقين واليه اشار على بقوله (و) غسل (يديه بمرقبيه) اي معهما تنبيه مرفق بكسر الميم وفتح الفاء آخر عظم الذراع المتصل بالععضد سمي بذلك لان المتكئ يرتفع به اذا اخذ براحة راسه (و) بالجر عطف على يديه فالقصر اما غسل اليدين او غسل يديه (معصم ان قطع) المعصم ١ (مطلب) تخليل الشعر

وهو في الأصل موضع السوار ومراده به اليد الى المرفق ولا مفهوم للمعصم ولا القطع بل كل عضو سقط بعضه يتعلق الحكم بباقيه غسلا ومسحا (ككف) خلقت (بمنكب) بفتح الميم وكسر الكاف مجمع العضد والكف ولم يكن له يد سواها فيجب غسلها فان كان له يد سواها فلا يجب غسل الكف الا اذا نبتت في محل القرص او في غيره وكان لها مرفق فتغسل للمرفق لان لها حينئذ حكم

٦٧

اليدين الاصلية فان لم يكن لها مرفق فلا غسل مالم تصل لمحل القرص فان وصلت غسل ما وصل الى محاذة المرفق كما

استظهره بعضهم ويقال في الرجل الزائدة ما قيل في اليد وينزل الكعب منزلة المرفق (بتخليل اصابعه) متعلق بغسل والباء بمعنى مع اي وجوبا وبهاظ على عقد الاصابع باطنا وظاهرا بان يحصى اصابعه وعلى رؤس الاصابع بأن يجمعها ويحكها بوسط الكف (لا اجالة) عطف على تخليل اي لامع اجالة اي تحريك (خاتمه) المأذون فيه اي جنسه فيشمل المتعدد كما لو كان لامرأة فلا يجب ولو ضيقا لا يصل الماء تحته فان زرعه غسل محله ان لم يظن ان الماء وصل تحته والغسل كالوضوء واما غير المأذون فيه فداخل في قوله (ونقض) فعل ماض مبني للفاعل او المفعول (غيره) منصوب او مرفوع على انه نائب فاعل فيجب زرعه ان كان حراما واجزا تحريكه ان كان واسعاً وكذا المكره

على حاله لم يقطع منه شيء (قوله وهو) اي المعصم في الأصل موضع السوار اي من الذراع (قوله ومراده به اليد) اي الذراع بتمامه (تنبيه) (١) يلزم الا قطع اجرة من يطهره فان لم يجد فعل ما يمكنه قاله في المص (قوله ككف بمنكب) اي كما يجب غسل كف خلقت في منكب (قوله الا اذا نبتت في محل القرص) اي كان لها مرفق ام لا (قوله وكان لها مرفق) اي سواء وصلت لمحل القرص او لا (قوله فان لم يكن لها مرفق) اي والحال انها نبتت في غير محل القرص (قوله ويقال في الرجل الزائدة ما قيل في اليد) اي فان نبتت في محل القرص غسلت مطلقا وان نبتت في غيره وكان لها كعب غسلت ايضا وان لم يكن لها كعب لم تغسل مالم تصل لمحل القرص فان وصلت له غسل منها ما حاذى محل القرص (تنبيه) من قبيل ما ذكره الشارح فرع كتاب سليمان بن الكعالة من تلامذة سحنون امرأة خلقت (٢) بوجهين واربعه ايد فيجب عليها غسل كل ويجوز نكاحها بالاتحاد محل الوطء اطرح (قوله متعلق بغسل) اي المقدر مع يديه اي وغسل يديه غسلا مصاحبا لتخليل اصابعه وهو شامل للاصابع الزائدة احسن بها ام لا كذا في حاشية شيخنا (قوله اي وجوبا) ما ذكره من وجوب تخليل اصابع اليدين في الوضوء هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال بالسند بتخليل اصابع الرجلين والاولى في تحليلها كافي ح عن الجزولي وابي عمران ان يكون من ظاهرا الاصابع لانه امكن لا من باطنها واما قول بعضهم لانه من باطنها تشبيك وهو مكروه ففيه نظر لان التشبيك انما يكره في الصلاة لا في الوضوء كما نقله ح عن صاحب الجمع بخلاف اصابع الرجلين فان الاولى تحليلها من اسفلها والتخليل في كل غسلة من الغسلات الثلاث حتى تعد الممرة غسلة كما قال شيخنا (قوله وبهاظ على عقد الاصابع) اي وجوبا ولا فرق بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وعلى رؤس الاصابع) عطف على عقد الاصابع اي وبهاظ على رؤس الاصابع ويعني عن الوسخ الذي تحت الاظفار فلا يجب ازالته مالم يتقاعش (قوله المأذون فيه) اشارة الى ان الاضافة في حاته للعهد (قوله فان زرعه) اي بعد الوضوء (قوله ان لم يظن الخ) اي فان ظن ان الماء وصل تحته فلا يؤمر بغسل مانتحه (قوله والغسل كالوضوء) اي فلا يجب (٣) فيه تحريك المأذون فيه ولو ضيقا لا يصل الماء تحته واذا زرعه بعد الغسل وجب غسل مانتحه ان لم يظن ان الماء وصل تحته والا فلا يؤمر بغسل مانتحه بعد زرعه * واعلم ان مثل الخاتم في حق المرأة كان مباحا لها من غيره كساور وحدائد فلا يجب عليها اجالته واسعا وضيقا لا في الوضوء ولا في الغسل ويجب عليها اذا زرعه غسل مانتحه ان كان ضيقا لم يظن وصول الماء تحته والا فلا يجب (قوله فيجب زرعه ان كان حراما) المراد بزرعه نقله من محله ولو لم يخرج من الاصبع (قوله واجزا تحريكه) اي لذلك الاصبع به ان كان واسعاً فالدلك به كاف كالدلك باليد مجعولا عليها خرقه واما حرمة شيء آخر وما ذكره الشارح من اجزاء تحريك محرم اللبس هو مفاد نقل ح وهو المعول عليه كما قال شيخنا خلافا لما قاله عجم من لزوم زرعه واسعا كان او ضيقا (قوله وكذا المكره) اي يجب زرعه واجزا تحريكه لذلك الاصبع به ان كان واسعاً (قوله ودخل في الغير الخ) اي لان المراد ونقض غير الخاتم المأذون فيه وهذا صادق بكونه خاتما غير مأذون فيه وبكونه غير خاتم اصلا كالشمع والزفت وغيرهما كمداد الحبر والعجين (قوله ومسح ما على الجمجمة) اي مسح ما استقر عليها تمامها فلا يكفي مسح البعض (٤) على المشهور من المذهب سواء كان قليلا او كثيرا وقال اشهب يكفي مسح النصف ويندب تجديد الماء لمسح الراس ويكره بغيره كبيل لحية ان وجد غيره والا فلا (قوله وهي)

نكاح النحاس او الرصاص ودخل في العبر كل حائل من شمع وورق وغيرهما الفر بوضه لانه مسح جميع الراس واليا اشار بقوله (ومسح ما على الجمجمة) وهي عظم الراس المشتمل على الدماغ من جلد او شعر وهي من مناب شعر الراس المعتاد الى نرة القفا ويدخل فيه البياض الذي فوق رتدي الاذن والذي فوق الاذن (بعض صدغيه) اي مع عظمهما يعني ما نبت فيه الشعر وهو ما فوق العظم النابت ١ مطلب يلزم الا قطع اجرة من يطهره ٢ مطلب من خلقت بوجهين واربعه ايد ٣ مطلب لا يجبل المأذون فيه ٤ مطلب مسح الراس

واما العظم النائي فهو من الوجه فلو قال بشعر صدغيه كان اوضح (مع) مسح (المسترخي) من الشعر ولو طال جدا انظر الاصله (ولا ينقض ضفره) اي مضفوره (رجل او امرأة) ٦٨

اي الججمة عظم الراس وقوله من جلد او شعر بيان لما استقر على الججمة وقوله وهي من منابت الخ اي الججمة حدها من منابت الخ (قوله واما العظم النائي) اي المرتفع على العارضين (قوله كان اوضح) اي لان ظاهر المصنف انه مسح الصدغ كله وليس كذلك (قوله بل ولا يندب) اي لان المسح مبني على التخفيف وفي نقض الشعر المضفور عند كل وضوء مشقة (قوله بنفسه) اي اذا كان الضفر بنفس الشعر (قوله بخلاف الغسل) اي فانه يجب فيه تقض ماضر بنفسه اذا اشتد الضفر (قوله واما ماضر بخيوط كثيرة) اي ثلاثة فاكثري كل ضفيرة (قوله فيجب نقضه في (١) وضوء وغسل) اي سواء اشتد الضفر ام لا والحاصل ان ماضر بخيوط ثلاثة يجب نقضه مطلقا اشتد ام لا في وضوء او غسل واما ماضر باقل منها يجب نقضه ان اشتد في الوضوء والغسل وان لم يشتد فلا يجب نقضه لا في الوضوء ولا في الغسل واما ماضر بنفسه لا ينقض في الوضوء مطلقا اشتد ام لا وينقض في الغسل ان اشتد والا فلا (قوله ويدخلان وجوبا) مع قوله ويطالب بالسنة بعد ذلك اي بعد التعميم الحاصل رد المسح هذا يقتضي انه لا بد لصاحب المسترخي من مسح راسه ثلاث مرات مرة لطاهره ومرة لباطنه وهما واجبان يحصل بهما التعميم الواجب لطاهر الشعر وباطنه (١) الواجب والثالثة لتحصيل السنة وهذا قال عجي ومن تبعه وهو غير صحيح بل الحق ما قاله الشيخ عبد الرحمن الاجهوري ان الشعر انما يمسح مرتين فقط مرة للعرض ومرة اخرى للسنة وان الادخال من تمة الرد الذي هو سنة وشرط فيه ولذا قال المؤلف في رد المسح ولما كان كلامه هنا لا يدل على حكم الرد في نفسه نبه عليه بعد بقوله ورد مسح راسه الخ ونصوص الاثمة كالمذكورة والرسالة وعبد الوهاب وابن يونس والبخمي وعياض وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة كلها ظاهرة في اذكرناه وليس في كلام واحد منهم اشعار بما قاله عجي اصلا وقد قالوا ان الطواهر اذا كثرت غزلة النص ويدل على ذلك ايضا قول الفاكهاني انما كان الرد سنة والثانية والثالثة في المغسول مستحبتين لان الذي يمسحه في الرد غير الذي يمسحه اولي حق ذي الشعر والحق غيره بخلاف الذي غسل ثانيا وثالثا فانه عين الاول اه فهذا يدل على بطلان ما ادعاه عجي لان صاحب المسترخي لو كان يمسح في الاولى ظاهر الشعر وباطنه كما زعمه عجي لكان الممسوح اولاهو الممسوح ثانيا وذلك خلاف ما قاله الفاكهاني وابن شير وايضاً يلزمه على ما ذكره يمسح اربع مرات لاجل تحصيل التعميم في السنة ايضا ولا فائده به اه بن (قوله وغسله مجز) هذا هو المشهور خلافا لمن قال بعدم اجرائه (قوله لانه مسح) اي لان الغسل مسح وزيادة (قوله وان كان لا يجوز) اي ان غسله مجز عن مسحه وان كان السيل لا يجوز ابتداء اي لا يجوز القدوم عليه بمعنى انه يكره (قوله بكعبه) الباء للمصاحبة بمعنى مع بخلافها في قوله بمفصلي الساقين فاما للطرفية بمعنى في اي الاثنين في محل فصل الساق من العقب (قوله وبالعكس اللسان) اي ان المفصل بكسر الميم وفتح الصاد اللسان (قوله مجمع مفصل الساق من القدم) اي محل جمع فصل الساق من القدم اي محل حصول فصل الساق من القدم والحاصل ان الساق منفصل من العقب ويلزم منه انفصاله عن القدم والكعب في محل انفصال الساق من العقب والعقب في محل انفصال الساق من القدم فتأمل (قوله والعقب تحته) جملة من كعب من مبتدأ وخر في محل الحال (قوله عليهما) اي على غسلهما والضمير للعقب والعقب (قوله) وندب تحليل اصابعهما) اي على المشهور خلافا لمن قال بوجوب التحليل في الرجلين كاليدين والحاصل انه قيل بوجوبه فيهما وقيل ندبه فيهما والمشهور وجوبه في اليدين وندبه في الرجلين وانما وجب تحليل اصابع اليدين دون اصابع الرجلين على المشهور لعدم شدة التصاقها بخلاف اصابع الرجلين فقد اشبه ما سنم الباطن لشدة الالتصاق فباينها (قوله من اسفلها) اي والاولى ان يكون تحليلها من اسفلها بخلاف اصابع اليدين فان الاولى في تحليلها ان يكون من ظاهرها لانه امكن كما مر (قوله (٣) ولا يعيد من قلم ظفره او حلق راسه) اي على المذهب وقيل يجب عليه إعادة غسل موضع الظفر وضوئه لان حدثه قد ارتفع

بخيوط كثيرة فيجب نقضه في وضوء وغسل واما بالخططين فلا يجب نقضه فيهما الا ان يشتد (ويدخلان) وجوبا (يديهما تحته) اي تحت الشعر (في رد المسح) حيث طال الشعر اذ لا يحصل التعميم الا بهذا الرد ويطالب بالسنة بعد ذلك واما القصير فيحصل التعميم من غير رد فالرد سنة وليس كلامنا فيه (وغسله) اي ما على الججمة بدل مسحه (مجز) عن مسحه لا نه مسح وزيادة وان كان لا يجوز ابتداء اي يكره على الاظهر (و) الفريضة الرابعة (غسل) وجليه بكعبه الاثنين) اي البارزين (بمفصلي الساقين) تنبيه مفصل بفتح الميم وكسر الصاد واحد مفصل الاضياء وبالعكس اللسان والعقب مجمع مفصل الساق من القدم والعقب تحته ويحافظ وجوبا عليهما (وندب تحليل اصابعهما) يبدأ بخنصر اليمنى ويختم باهامها ثم باهام اليسرى ويختم بخنصرها من اسفلها بسبابتها (ولا يعيد) محل الظفر او الشعر (من قلم) بتخفيف اللام ونشديدها (ظفره او حلق راسه) بعد وضوئه لان حدثه قد ارتفع

(١) مطلب ضفر الشعر في الوضوء والغسل (٢) مبحث غسل الراس بدلا عن مسحه (٣) مبحث قلم الظفر وحلق الشعر بعد والشعر الطهارة والحفر على شوكه كذلك (١) الواجب هكذا في النسخ ولعله مكرر كتبه مصدحه

(وفي) وجوب إعادة
موضع (لحيته) وشاربه
إذا حلقهما وسقطا وعدمه
وهو الراجح (قولان و)
الفريضة الخامسة (الدك)
وهو امرار اليد على العضو
ولو بعد صب الماء قبل
جفافه وتندب المقارنة
هنا دون العسل للمشقة
والمراد باليد هنا باطن
الكف على ما استظهر
والدك في الغسل هو امرار
العضو على العضو القريضة
السادسة الموالة على
أحد المشهورين واليهما
أشار بقوله (وهل الموالة)
وهي فعله في زمن متصل
من غير تفريق كثير
لأن اليسير لا يضرو ويعبر
عنها بالقور والتعبير
بالموالة أولى لأنها تفيد
عدم التفريق بين الأعضاء
خاصة وهو المطلوب
والقور ربما يقيد فعله
أول الوقت وإضا يؤهم
السرعة في الفعل وكلاهما
ليس بمراد (واجبة ان
ذكر وقدر وبنى) ان
أراد الصلاة به أو البقاء
على الطهارة ولا يتدنه
أي يكره أو يحرم

١ (مبحث) بغير الماء

بالدك

٢ (مبحث) الموالة

والشعر وهو ضعيف ومثل من قلم ظفره في عدم الاعادة على المعتمد من حفر على شوكة بعد الوضوء بخلاف
زوال الخلف والجيرة لأن مسح الخلف بدل فسقط عند حصول مبدله والجيرة مقصودة بالمسح فزوالها زال
لما قصد (قوله وفي وجوب اعادة موضع لحيته) أي نظر السترا الشعر للمحل وقد زال وحينئذ يغسل المحل
(قوله وعدمه) أي وعدم وجوب الاعادة لأن الحدث قد ارتفع عن محلها فلا وجه لاعادة غسله وظاهر كلامهم
جريان الخلاف في غسل محل اللحية سواء كانت خفيفة أو كثيفة وقد يقال ان الخفيفة غير سائرة إذا البشرة
تغسل تحتها واجب بأنها سائرة لمنبت الشعر وفيه أنه مغسول لسريان الماء وافتتاح المسام تأمل ﴿تنبيه﴾
يحرم على الرجل حلق لحيته أو شاربه أو يؤدب فاعل ذلك ويجب على المرأة حلقها على المعتمد وحلق الرأس
لا ينبغي تركه لأن من عادتهم الحلق (قوله والدك) هو واجب لنفسه ولو وصل الماء للبشرة على المشهور بناء
على دخوله في معنى الغسل والا كان مجرد افاضة أو غمس ان قلت حيث كان ذلك داخل في معنى الغسل
ففرضية الغسل مغنية عنه فلا حاجة لذكره قلت ذكره للرد على المخالف القوي القائل انه واجب لا يصل
الماء للبشرة فان وصل لها بدونه لم يجب بناء على ان يصل الماء للبشرة من غير ذلك يسمى غسلا كذا قرر
شيخنا (قوله وهو امرار اليد على العضو) أي امراراً متوسطاً ولو لم تزل الأوساخ إلا ان تكون متجسدة فتكون
حائلاً (قوله ولو بعد صب الماء) أي هذا اذا كان امرار اليد مصاحباً للصب بل ولو كان بعد الصب قبل الجفاف
فلا يشترط كون الماء باقياً بل يكفي بقاء الرطوبة كما قاله ابن أبي زيد وهو المعتمد خلافاً لابي الحسن القاسبي
حيث قال لا بد من مقارنة امرار اليد للصب (قوله للمشقة) علمه لقوله دون العسل أي فلا تندب المقارنة فيه
للمشقة (قوله والمراد باليد هنا) أي في باب الوضوء وقوله باطن الكف أي لا ظاهره ولا امرار غيره من الاعضاء
فعل هذا لا يجزئ ذلك أحدي الرجلين بالأخرى في الوضوء ويجزئ في الغسل وفي بن مانصة كتب الشيخ أبو
على حسن المسنوي مانصه والدك أي باليد ظاهرها وباطنها أو بالذراع أو بمجرقة أو بمحذ أحدي الرجلين
الأخرى خلافاً لتخصيص عجم ومن تبعه ذلك باطن الكف واحتج أبو على لما قاله بقول القاسبي الدك
امرار البدن وما يقوم مقامها ثم قال بعد وقول الفقهاء الدك باليد جرى على العال خلافاً لعجم ومن تبعه اه
(قوله امرار العضو) أي سواء كان يداً أو غيرها كالرجل ﴿تنبيه﴾ لا يضر اضافة الماء بسبب الدك حيث
عم الماء العضو حالة (١) كونه طهوراً إلا ان يتجسد الوسخ قاله في المجمع (قوله وهي فعله) أي الوضوء (قوله من
(٢) غير تفريق كثير) أي من غير تفريق أصلاً ومع تفريق يسير (قوله لأن اليسير لا يضرو) أي وأما
قيدنا التفريق بالكثير لأن التفريق اليسير لا يضرو مطلقاً سهواً كان أو عجزاً أو عمداً لأن ما قارب الشيء يعطى
حكمه وإذا لم يضرو التفريق اليسير فيكره ان كان عمداً على المعتمد واليسير مقدر بعدم الجفاف (قوله لأنها تفيد
عدم التفريق الخ) أي تفيد وجوب عدم التفريق بين الأعضاء (قوله ربما يقيد فعله) أي ربما يقيد وجوب
فعله أول الوقت وقوله وإضا يؤهم السرعة أي وجوب السرعة في الفعل وعدم اعتقار التفريق اليسير
(قوله ان ذكر وقدر) أي وأما النامى والعاجز فلا تنجب الموالة في حقهما وحينئذ إذا فرق ناسياً أو عاجزاً فإنه
ينى مطلقاً سواء طال أم لا لكن الناسى ينى بنية جديدة وأما العاجز فلا يحتاج لتجديده وما ذكره المصنف
من التفرقة في العاجز بين الطول وعدمه كالعامة بعد تقييد الوجوب بالقدرة فغير ظاهر وإذا جملوا العاجز
في كلامه على غير الحقيقي وهو من عنده نوع تفريط ولو قال المصنف بعد قوله ان ذكر وقدر وبنى ان عجز
مطلقاً كالناسى بنية كان أولى ويحمل العجز حينئذ على الحقيقي اه بن (قوله وبنى) أي وان فرق بين الأعضاء
بأن غسل وجهه مثلاً بنية الوضوء ثم حصل له سيات فترك العسل ثم تذكر بنى ان أراد الصلاة بذلك الوضوء
الذي فرق فيه (قوله أي يكره أو يحرم) أي فيجوز على الخلاف الآتي في قوله وهل تكره الرابعة أو تمنع
خلاف وهذا يقتضي ان المراد بتولوه بنى أي استئناؤه ان أراد فرض ما فعل وأبد الوضوء كان مخالفاً للسنة
وكان متركاً للحرم أو مكروه وفيه نظر فقد صرحوا بأن المتوضىئ مخير في اتسام وضوئه وتركه فالصواب ان
قول المصنف وبنى بنية الخ معناه وصح البناء بنية ان نسي مطلقاً ويجوز له ابتداءه من أوله وحينئذ فالأولى
للشارح حذف قوله ولا يتدنه الخ ان قلت ان العبادة يلزم اتسامها بالشروع فيها والوضوء من جملة العبادات
فكيف يحيز المتوضىئ في اتسام وضوئه وتركه قلت ليس كل عبادة يلزم اتسامها بالشروع فيها بل بعضها يلزم

ان كان ثلث الاعضاء غسل على ما يأتي (بنية) شرطاً فان بنى بغيرها لم يجزه (ان نسي) وفرق بين الاعضاء يعني ترك ما بعد المفعول ناسياً
اكمال وضوئه ثم تذكرك فانه يبنى على ما فعل (مطلقاً) طال ما قبل التذكرا ولم يطل (و) بنى بغير تجديدية لحصولها حقيقة او حكماً (ان عجز)
عن اكمال وضوئه بأن اعدم من الماء ما يظن انه يكفيه او يشك في كفايته فلم يكفه فيها (ما لم يطل) الفصل وكذا الواعد من الماء مالا يكفيه
جزءاً او ظناً وقيل لا يبنى مطلقاً ولو لم يطل فيها ٧٠ اى لترددت به بل داخل على عدم الاتمام وكذا لو فرق عمداً مختاراً اى من

غير نية ترفض فيبنى ما لم
يطل على التحقيق
وخلافه لا يلتفت اليه فان
طال ابتداء وضوءه لفقد
الموالة واما الواعد من
الماء ما يجزم بأنه يكفيه
قتبين خلافه او اراقه
شخص او غصبه او اريق
بغير اختياره او اكره على
التفريق فانه ملحق في
هذه الخمسة بالناسي على
المعتمد فينى مطلقاً وكذا
لو قام به مانع لم يقدر معه
على اكمال وضوئه ثم
زال هذا حاصل كلامهم
وكان التحقيق حيث جعلوا
الموالة واجبة مع الذكر
والقدرة ان يجعلوا الناسي
والعاجز مستويين في
البناء مطلقاً وبفسر
العاجز هذه الصور التي
جعلوها ملحقاً بالناسي
اذ العجز ظاهر فيها
ويحكموا بأن غيرها
بنى ما لم يطل لعدم ضرر
التفريق اليسير ويجعلوا
ما فسر وابه العاجز من
الصورتين ملحقاً بغيرهما
والطول مقدر (بجفاف

اتمامها (١) وبعضها لا يلزم وقد نظم ذلك ابن عرفة بقوله
صلاة وصوم ثم حج وعمرة * طواف عكوف واثمام نحتما
وفي غيرها كالوقوف والطهر خبير * ان شاء فليقطع ومن شاء تمما
(قوله ان كان ثلث الاعضاء) اى واما ان لم يكن ثلثها فهو مخيران شاء بنى وان شاء رفض ما فعل وابتدا آخر
(قوله بنية) اى جديدة وقوله شرطاً اى حالة كون النية شرطاً في البناء (قوله فان بنى بغيرها لم يجزه) وذلك
كالواض بمرابعد تذكركه بلانية اتمام الوضوء كافي شب عنها (قوله طال ما قبل التذكرا ولم يطل) محل
القصد هو الطول لان عدم الطول موالة كما تقدم (قوله وان عجز) الوال لا يستتاف وجواب الشرط
محذوف اى بنى ما لم يطل وليست الواو عاطفة على ان نسي والا لا تضي ان العاجز بنى بنية (قوله لحصولها
الخ) هذا اشارة للفرق بين الناسي والعاجز وحاصله ان الناسي لما كان عنده اعراض عن الوضوء احتاج
لتجديد نية بخلاف العاجز فانه لما تعرض عن الوضوء ولم يذهل عنه لم يحتج لنية لحصولها حقيقة او حكماً
(قوله ما لم يطل الفصل) اى بين انتهاء ما فعل واولا وبين اكمال الوضوء فان طال ابتداء الوضوء من اوله كما يأتي
للشارح (قوله وكذا الواعد من الماء مالا يكفيه جزءاً او ظناً) اى فانه يبنى بغيره ان لم يطل كافي التوضيح
(قوله وقيل لا يبنى مطلقاً الخ) اى للتلاعب والدخول على الفساد وعدم جزم النية فهو اشد من عدم
التفريق المغتفر فيه القرب كافي عجز وارتضاه شيخنا في الحاشية ولكنه اعتمد الاول في تقريره (قوله وكذا
لو فرق عمداً الخ) اى فيكون جملة الصور التي يبنى فيها عند عدم الطول خمس صور صو تان يبنى فيها اتفاقاً
وهما صورتا العجز الحكمي اعنى ما اذا اعدم من الماء ما يكفيه ظناً او شكاً قتين انه لا يكفيه وثلاث صور
يبنى فيها على الراجح من اعدم من الماء مالا يكفيه جزءاً او ظناً ومن فرق عامداً مختاراً غير رافض للنية (قوله
وخلافه) اى وخلاف التحقيق وهو عدم البناء مطلقاً ولو لم يطل لا يلتفت اليه (قوله فان طال) اى التفريق
من العاجز والعامد ومن ذكر معهما (قوله ابتداء وضوءه الخ) اى فلو خالف وبنى على ما فعله او لا وصلى بذلك
الوضوء اعاد الوضوء والصلاة ابد الترتك الواجب وهو الموالة (قوله ٢) او اكره على التفريق قال طئي في
اجوبته الظاهر ان الاكره هنا يكون بما يأتي للمؤلف في الطلاق من خوف مؤلم فاعلى اذ هذا الاكره هو
المعتبر في العبادات اهـ بن (قوله وكذا لو قام به مانع) اى فتكون الصور التي يبنى فيها مطلقاً سبعة الناسي
وهذه الصور الستة المذكورة هنا الملحقه به (قوله مستويين في البناء مطلقاً) اى لعدم وجوب الموالة في
حقهم (قوله بهذا الصور الخ) اى الستة المتقدمة في قوله واما الواعد من الماء ما يجزم بأنه يكفيه فتبين انه
لا يكفيه او اراقه شخص او غصبه او اريق منه بغير اختياره او اكره على التفريق او قام به مانع لم يقدر معه
على اكمال وضوئه (قوله ويحكموا بأن غيرهما) اى غير العاجز والناسي وهو العامد حقيقة اعنى من فرق
عامداً مختاراً او حكماً وهو من اعدم من الماء مالا يكفيه قطعاً او ظناً (قوله ويجعلوا ما فسر وابه العاجز من
الصورتين) اى وهما ما اذا اعدم من الماء ما يكفيه ظناً او شكاً قتين انه لا يكفيه (قوله ملحقاً بغيرهما) اى
بغير العاجز والناسي وذلك الغير هو العامد حقيقة او حكماً وقوله ملحقاً بغيرهما اى من جهة البناء ما لم يطل
في كل (قوله ان فرق ناسياً) اى والحال انه قد حصل طول (قوله على ما لبن عبد الحكم) هذا هو الاظهر

١. ضام بمن) اى في زمن (اعتدلاً) اى الاعضاء والزمن فاعتدال الاعضاء من
حيث اعتدال صاحبها بين الشبوخه والشبو به حال الصحة واعتدال الزمن كونه بين الحر والبرد حال سكون الريح ولا بد من تقدير
اعتدال المكان كما عزا الفاكهاني لابن حبيب فقيام الليل عندهم دليل على بقاء اثر الوضوء (او) الموالة (سنه) وعليه ان فرق ناسياً
لا شيء عليه وكذا عامداً على ما لبن عبد الحكم ومقابله قول ابن القاسم بعيد الوضوء والصلاة ابد اكثر سنة
(١) مطلب ما يلزم اسماء بالثبوت وع ومالا (٢) مطلب الاكره على تفريق الوضوء وان ما به الاكره في العبادات

والحاصل

من سننها محمد على أحد القولين والثاني لا يبطل في الجواب (خلاف) في التشهير والاول أشهر الفريضة السابعة النية وهي القصد للشيء ومحلها القلب وانما اخرها المصنف وان كان حقها التقديم اول الفرائض لكثرة ما يتعلق بها من المسائل فأراد ان يفرغ من غير هالها فقال (نية رفع الحدث) أي المنع المترتب او الصفة المقدرة (عند) غسل (وجهه) ٧١ ان بدا به كما هو السنة والاف عند اول فرض

(او) نية (الفرض) أي فرض الوضوء أي نية ادائه والمراد بالفرض ما يتوقف صحة العبادة عليه يشمل وضوء الصبي (او) نية (استباحة ممنوع) أي ما منعه الحدث بالمعنى المتقدم واو في كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع بل الاولى الجمع بين هذه الكيفيات الثلاثة ويضر نية بعضها واخراج البعض للتنافي كأن يقول نوى فرض الوضوء لاستباحة الصلاة واذا نوى احدها بلا اخراج لغیره اجزا (وان مع) نية (تبرد) او تدف او تظافة او تعليم اذ نية شيء مع ذلك لانافي الوضوء ولا تؤثر فيه خلا (او) وان (اخرج بعض المستباح) أي ما يباح له فعله بالوضوء كما اذا نوى به صلاة الطهر لا العصر او الصلاة لا مس المصحف او بالعكس لان حدثه قد ارتفع باعتبار ما نواه بخار له فعله به وفعل غيره (او) وان (نسي حدثا) أي ناقضا ونوى غيره من احداث حصلت منه سواء كان المنوى هو الاول او غيره وكذا اذا لم

والحاصل أنه على القول بان الموالاة سنة من فرق ناسيا بيني على ما فعله ولا شيء عليه اتفاقا واما ان فرق عامدا والحال أنه حصل طول فقيه قولان قيل بيني على ما فعله ولا يطالب باعادة الوضوء وهو الاظهر وقيل يعيد الوضوء من اوله فان بنى على ما فعل وصلى أعاد الوضوء والصلاة ابدا وهو المشهور (قوله من سننها) أي الصلاة (قوله والثاني) أي من القولين اللذين في ترك سنة الصلاة عمدا (قوله خلاف في التشهير) فقد شهر القول بالوجوب ابن ناجي في شرح المدونة وشهر القول بالسنية ابن رشد في المقدمات وهذا الخلاف معنوي ان راعينا قول ابن عبد الحكم على السنة لان من فرق عمدا واطال لا بيني على القول بالوجوب فان بنى وصلى أعاد الوضوء والصلاة ابدا وعلى القول بالسنية بيني ولا شيء عليه اما على المشهور وهو قول ابن القاسم فالخلاف لفظي لان المقر عمدا اذا طال تفرقه لا بيني ويعيد الوضوء والصلاة ابدا اذا بيني على كل من القول بالوجوب والسنية وح جعل الخلاف معنويا وعج جعله لفظيا وقد علمت وجه كل من التقريرين (قوله وهي القصد الى الشيء) أي فهمي من باب القصد والارادات لان باب العلوم والاعقادات وحيث فهمي من كسب العبد لان القصد الى الشيء توجه النفس اليه فقول عبق ان النية ليست من كسب المتوضى فيه نظر (قوله وان كان حقها التقديم الخ) أي لتقدمها على غيرها من الفرائض في الوجود الخارج (قوله أي المنع المترتب) أي على الشخص (قوله عند غسل وجهه) أي وعليه فينوي للسنن السابقة على الوجه نية منفردة فلا يقال انه يلزم على كون النية عند غسل الوجه خلوها عن نية وعلى هذا فلوضوء يتان وقال بعضهم ان النية عند غسل اليدين للكوعين قال في التوضيح جمع بعضهم بين القولين فقال انه يبدء بالنية اول الفعل ويستصحبا لاول الفروض فاذا فعل ذلك صدق عليه انه اتى بالنية عند غسل اليدين للكوعين وصدق عليه انه اتى بها عند غسل اول فرض (قوله والاف عند اول فرض) أي والابان نكس وبدا بغيره فعند اول فرض (قوله أي نية ادائه) أي تأدية الفعل المفروض (قوله بالمعنى المتقدم) أي وهو المنع المترتب او الصفة المقدرة قيامها بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية والاولى ان يراد بالحدث الوصف اذ لا معنى لقولنا استباحة ما منع منه المنع (قوله فتجوز الجمع الخ) فيجوز للشخص الشارع في الوضوء ان ينوي رفع الحدث واداء الفرض واستباحة ما منعه الحدث من صلاة او طواف او مس مصحف (قوله للتنافي) أي لانه تناقض في ذات النية فكانه قال نوى رفع الحدث نوى عدم رفعه او نوى لا نوى (قوله وان مع تبرد) (١) أي هذا اذا كانت نية ما ذكر غير مصاحبة لنية تبرد بل وان كانت نية ما ذكر مصاحبة لنية تبرد ومع هنا مطلق المشاركة وان كان الاصل دخولها على المتبوع وظاهره الاجزاء ولو كان ذلك الماء لا يتبرد به عادة كما لو نوى التبرد بما ساخن وهو كذلك (قوله لانا في الوضوء ولا تؤثر فيه خلا) وذلك لان غسل الاعضاء للوضوء يتضمن التبرد مثلا فاذا نواه لم يكن ذلك مضادا للوضوء ولا مؤثرا فيه خلا (قوله فجازله فعله به) أي فجازله ان يضع بذلك الوضوء ما نواه وان يفعل غيره وهو ما أخرجه واخرجه لغیر ما نواه لا يضر (قوله ونوى غيره) أي ونوى الوضوء من غيره وذلك لان الاسباب اذا تعددت تاب احدها عن الآخر (قوله هو الاول) أي هو الذي حصل منه أولا (قوله وكذا ان لم يكن حصل منه الا المنسى) أي ونوى الوضوء من حدث لم يحصل منه (٢) من غيره (قوله بل ولو ذكره) أي ونوى الوضوء من غيره (قوله لا اخرجه) عطف على محذوف أي او نسي حدثا ولم يخرج له لاخرجه (قوله او نوى مطلق الطهارة الشاملة للحدث والنجس) أي فلا يصح وضوءه (قوله أي من حيث تحققها في احدهما لا بعينه) أي او من حيث تحققها فيهما معا ومن حيث تحققها في الحبث فالضرر

يكن حصل منه الا المنسى ولا مفهوم لنسي بل ولو ذكره فالمعتبر مفهوم قوله (لا اخرجه) أي الحدث بأن قال نوى الوضوء من البول لان الغائط مثلا فلا يصح وضوءه للتناقض (او نوى مطلق الطهارة) الشاملة للحدث والنجس أي من حيث تحققها في احدهما لا بعينه اما ان قصد الطهارة لا بقيد الشمول (١) مبحث بيان حكم تفریق الوضوء على القول بان الموالاة سنة (٢) مطلب نية نحو التبرد مع رفع الحدث

الوجه في قول يرتفع حدثه وفي قول لا يرتفع حدثه إلا بعد غسل الرجلين قال في البيان والاول قول ابن القاسم في سماع عيسى عنه والثاني اسخنون قال والاول اظهر واعترض على المصنف في قوله والاظهر في الاخير الصحة بان ابن رشد لم يستظهر في مسئلة التفریق شیاً اصلاً وانما استظهر قول ابن القاسم برفع الحدث عن كل عضو باقراده ولا يلزم من استظهاره ذلك استظهار الصحة في التفریق اذ قد لا يسلم ابن رشد التفریع المذكور لجواز ان يقول ان رفع الحدث عن كل عضو باقراده مشروط عند ابن القاسم بتقديم نية الوضوء بتمامه فتأمل انظر بن (قوله وعزوبها بعده مغتفر) اغتفار عزوبها مقيد بما اذا لم يأت بنية مضادة كنية الفضيلة كما قال ابن عبد السلام ومقيد ايضا بما اذا لم يعتقد في الاثناء قضاء الطهارة وكما هو يكون قد ترك بعضها ثم يأتي به من غير نية فلا يجزى كما هو في قوله وبني بنية الخ اه بن (قوله وهو اول مفعول) أي سواء كان الوجه او غيره (قوله وان كان ظاهر المصنف اغتفاره) وذلك لان قوله ورفضها مغتفر ظاهره سواء كان في الاثناء او بعد التمام * واعلم ان محل الخلاف في الرض الواقع في الاثناء اذا كمله بالقرب بالنية الاولى واما اذا لم يكمله او كمله بنية اخرى او بعد طول لم يختلف في بطلانه انظر بن (قوله والغسل كالوضوء) أي فيغتفر رفض النية فيه بعد فراغه ولا يغتفر في الاثناء بل يضر ويوجب بطلانه (قوله قولان مرجحان) أي وان كان الاقوى منها عدم البطلان كما قرر شيخنا (قوله فلا يرتفعان مطلقا) أي سواء وقع رفض النية في الاثناء او بعد الفراغ وسكت عن الاعتكاف وحكمه حكم الصلاة لا احتوائه عليها فيبطل بالرفض في الاثناء اتفاقا وبعده على احد قواين مرجحين واستظهر بعضهم انه كالوضوء واما التيمم فيبطل برفض النية في الاتمام وبعده قول واحد لانه طهارة ضعيفة واستظهر بعضهم ان التيمم كالوضوء في شيء آخر وهو ان رفض الوضوء جائز كما يجوز القدوم على اللبس واخراج الرمح من غير ضرورة وفي الحج نظر واما الصوم والصلاة فالحرمة وبعض الشيوخ فرق بين الرض ونقض الوضوء فنع الاول دون الثاني لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم والوضوء عمل قال شيخنا والذي يظهر ان المراد بالاعمال المقاصد لا الوسائل وحينئذ فرفض الوضوء كنقضه جائز واستظهره شب (قوله وفي تقديمها يسير) أي عرفا والتقدم يسير عرفا مثل ما ذكرنا شارح أي والرفض انه لو سئل عند الشرع في الوضوء ماذا تفعل لم يجب بأنه يتوضأ والا فهمي نية حكما كذا في الحج (قوله خلاف) شهر المازري وابن بزيرة والشيباني منها عدم الاجزاء وشهر ابن رشد وابن عبد السلام والجزولي الاجزاء بناء على ان ما فارب الشيء يعطى حكمه ولما كان كل من القولين قد شهر عبر المصنف بخلاف وذ كر شيخنا في الحاشية ان الاصح من القولين القول بالاجزاء (قوله كان تأخرت عن محلها) أي فلا تجزى تأخرت يسيراو بكثير (قوله أي قبل ادخالها في الاثناء كما هو المنصوص) أي وليس المراد بقوله أو قبل فعل شيء من افعال الوضوء كالمضمضة والاستنشاق سواء توضع من نهر او حوض او اناة كما قيل لان هذا ترتيب سنن وهو مستحب كما في شب * واعلم ان كون الغسل قبل ادخالها في الاثناء مما يتوقف عليه السنة قيل مطلقا أي سواء توضع من نهر او حوض او من اناة يمكن الافراغ منه ام لا كان الماء الذي في الاثناء قليلا او كثيرا وقيل ليس مطلقا بل في بعض الحالات وذلك اذا كان الماء غير جار وقد رآ نية الوضوء او الغسل وامكن الافراغ منه فان تختلف واحد من هذه الامور الثلاثة فلا تتوقف السنة على كون الغسل خارج الماء وعلى هذا القول مشي الشارح وهو المعتمد (قوله والا ادخلها فيه) هذا راجع للاخير فقط أي والايمن الافراغ منه ادخلها فيه ولو رجع للثلاثة لم يحتاج لقوله بعد واما الماء الجاري الخ (قوله والانهيل الخ) أي والابان كانا ينجسانه تحيل على غسلها خارجا ولو بأخذ الماء فيه او ثوبه ولا يقال نقله الماء فيه يضيئه لانا نقول وان اضاف له لكنه ينفعه في ازالة عين النجاسة به او لا من يديه (قوله والانهيل الخ) أي والايمن التحيل على غسلها خارجا تركه وتيمم (قوله مطلقا) أي سواء كان كثيرا او قليلا (قوله والكثير) أي غير الجاري وهو ما زاد على آنية الغسل (قوله فلا تتوقف السنة على غسلها خارجا) أي بل تحصل بغسلها

الاستصحاب (ورفضها) أي ابطالها أي تقديرها مع ما فعل معها باطلا كالعدم (مغتفر) لا يؤثر بطلان ان وقع بعد الفراغ منه ولا يغتفر في الاثناء على الراجح وان كان ظاهر المصنف اغتفاره والغسل كالوضوء بخلاف الصوم والصلاة فيبطلان برفضها في الاثناء قطعا وفيما بعد الفراغ قولان مرجحان اما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقا (وفي تقديمها) عن محلها وهو الوجه (يسير) كنيته عند خروجه من يته الى حمام مثل المدينة المنورة (خلاف) في الاجزاء وعدمه فان تقدمت بكثير فعدم الاجزاء قول واحد كان تأخرت عن محلها الحساو المفعول عنها ثم شرع في بيان سننه فقال (وسننه) ثمان اولها (غسل يديه) الى كوعيه (اولا) أي قبل ادخالها في الاثناء كما هو المنصوص ان كان الماء غير جار وقد رآ نية الوضوء او غسل وامكن الافراغ منه والا ادخلها فيه ان كانتا تطيقتين او متنجستين وكانا لا ينجسانه والانهيل على غسلها خارجا والانهيل على غسلها خارجا (ثلاثا) من

(تعبدا) لا للنظافة (بمطلق ونية) كغيرها من افعال الوضوء (ولو) كانتا (تظيفتين او) ولو (احدث في اثنايه) خلافا للمخالف في ذلك (مفترقتين) ندبا على الراجح وقيل هو من تمام السنة (و) ثانيا (مضمضة) وهي ادخال الماء في الفم ونخضضته ومجهه اي طرحه لان شربه او تركه حتى سال من فمه ولان ادخله ومجهه من غير تحريكه في الفم ولان دخل فمه بلا قصد مضمضة فلا يعتد به (و) ثالثا (استنشاق) وهو جذب الماء بالنفس الى داخل افه فان دخل بلا جذب فلا يكون آتيا بالسنة ولا بد فيهما من النية والا لم يكن آتيا بالسنة (وبالغ) ندبا (مفطر) فيهما بايصال الماء الى اقصى القسم والاقف وتكره المبالغة للصائم ثلاثا يفسد صومه فان وقع ووصل الى حلقه وجب عليه القضاء (وفعلهما باست) من الغرفات بان يتمضمض ثلاثا ثم يستنشق ثلاثا هذا مراده (افضل) من فعلهما ثلاث غرفات يعقلهما بكل غرفة منها وان

داخل الماء وخارجيه (قوله ورجح ايضا) قال شيخنا وهو اوجه من الاول (قوله تعبدا) هذا مذهب ابن القاسم وقال اشهب انه مقول المعنى واحتج بحديث اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثا قبل ان يدخلهما في اثنايه فان احدهم لا يدري اين بات يده فتعليقه بالشك دليل على انه معقول واحتج ابن القاسم بالتعبد بالتحديد بالثلاث اذ لا معنى له الا ذلك وحله اشهب على انه للمبالغة في النظافة ذكره ابن فرحون فهما متفقان على التثليث خلافا للح تبعاللساطى في انه مبني على التعبد ولا تفاهما على التثليث وعدم بناءه على الخلاف قدم المصنف ثلاثا على تعبدا واخر عنه ما يبنى على الخلاف اه بن (قوله بمطلق ونية) اي بناء على ان غسلهما تعبدا لمعلل بالنظافة اذ عليه تحصل السنة بغسلهما ولو بمضاف ولو بغريه لعدم توقف النظافة على المطلق والنية (قوله ولو تظيفتين او احدث الخ) اي خلافا لاشهب القائل اذا كانتا تظيفتين او احدث في اثنايه فانه لا يطالب بغسلهما بناء على ان الغسل لمعلل بالنظافة (قوله خلافا للمخالف في ذلك) اي في جميع ما تقدم من قوله تعبدا الى هنا وقد علمت ان المخالف في ذلك كاه اشهب (قوله مفترقتين) حال من يديه واما ثلاثا فهو حال من الغسل وقوله تعبدا مفعل لاجله واعلم ان طلب تفرق يقيهما في الغسل هو رواية اشهب عن مالك وقال ابن القاسم بغسلهما مجموعتين وظاهر تقديم تثليث اليدين على اليسار على القول الاول دون الثاني هذا وقد صرح الائمة بأن غسلهما مفترقتين مبني على قول ابن القاسم بالتعبد كما هو ظاهر المصنف فيكون ابن القاسم خالف اصله لان اصله ان الغسل تعبدا والمناسب له التفريق في الغسل مع انه يقول بغسلهما مجموعتين وجعهما انما يناسب النظافة واجاب ابن مرزوق بأن غسلهما مجموعتين وان كان مناسبا للنظافة لكنه لا ينافي التعبد وهو ظاهر وان كان غسلهما مفترقتين هو المناسب له وليس افترقا قولا لاشهب حتى يكون مخالفا لاصله انما هو رواية له عن مالك انظر بن (قوله لان شربه او تركه حتى سال من فمه) هذا محترز قوله ومجهه وقوله ولان ادخله اي الماء ومجهه من غير تحريكه محترز قوله ونخضضته اي تحريكه وقوله ولان دخل اي الماء فم الخ محترز قوله ادخال الماء الخ فهو لف ونشر مشوش وفي عقب ولو ابتلعه لم يكن آتيا بالسنة على الراجح من قولين واعترضه بن قائلا نظره مع قول ح الذي يظهر من كلام الفسكهاني الاكتفاء بذلك وذكروا عن القوري انه كان يأخذ عدم اشتراط المجه من قول المازري رايت شيخنا يتوضأ في صحن المسجد فلعله كان يتبع المضمضة حتى سمعته منه اه قال ح واذا قلنا ان الظاهر اجزاء الابتلاع فكذلك يكون الظاهر من القولين في ارسال الماء من غير دفع الاجزاء اه (قوله ولا بد فيهما من النية) اي بخلاف رد مسح الراس ومسح الاذنين فلا يقتصران اليها ونية الفرض تضمن نيتها كنية باقي السنن والفضائل اه خش (قوله وبالغ ندبا مفطر فيهما) تبع الشارح في قوله فيهما بهرام والذي في المواق وابن مرزوق اختصاص ذلك بالاستنشاق وهذا هو الراجح كما قال شيخنا واستظهر في المجلد الاول (قوله هذا مراده) اي وان كان كلامه صادقا بكونه يتمضمض بغرفة ويستنشق بأخرى ثم يتمضمض بواحدة ويستنشق بأخرى ثم يتمضمض بواحدة ويستنشق بأخرى لكن هذه الصورة غير مراده له فقد قال بعضهم لم اقف على من ذكر هذه الصورة والذي يظهر من كلامهم انما هو الصورة التي ذكرها الشارح (قوله وان جزم به ابن رشد) اي انه جزم بأن الافضل فعلهما ثلاث غرفات يفعلهما معا بكل غرفة من الثلاث واما فعلهما باست غرفات فهو من الصور الجائرة والذي اعتمده الاشياخ كما قال شيخنا كلام المصنف (قوله وجازا) اي المضمضة والاستنشاق وكان الاولى ان يقول وجازا اي الستان الا ان يقال انه راعى كونهما فعليين والمراد بالجواز هنا خلاف الاولى كما قال الشارح لانه مقابل للتدب وقوله بغرفة راجع لكل من الامر بن قبله اي جازا معا بغرفة وجازا احدهما بغرفة فالاولى كان يتمضمض بغرفة واحدة ثلاثا ثم يستنشق من تلك الغرفة التي تمضمض منها ثلاثا ايضا على الولا او يتمضمض واحدة ويستنشق اخرى وهكذا من غرفة واحدة والثانية كان يتمضمض بغرفة ثلاثا ويستنشق بغرفة اخرى ثلاثا وبقيت صفة اخرى والظاهر جوازها وان قال بعضهم لم اقف على من ذكرها وهي ان يتمضمض

واضعاً أصبعيه السبابة والإبهام من اليد اليسرى عليه عند نثره ما سكاله من اعلاه لانه ابلغ في النظافة (و) خامسها (مسح وجهي مثل اذن) اي ظاهرهما وباطنهما ففيه تغليب الوجه على الباطن (و) سادسها (تجدد الماء لهما) اي الاذنين فلو مسحهما بلا تجديد الماء لهما كان آتياً بسنة المسح فقط و بقي عليه سنة مسح الصماخين اذ هو سنة مستقلة فالسن التي تتعلق بالاذنين ٧٥ ثلاثة (و) سابعها (رد مسح

راسه) وان لم يكن عليه شعر بان يعصمها بالمسح ثانيان بعد ان عمها اولاً ولا يحصل التعصيم اذا كان الشعر طويلاً الا بالرد الاول ثم يأتي بالسنة بعد ذلك بأن يعيد المسح والرد كذا قيل الا انهم استظهروا مال للزرقاني من انه لا يجب الرد في المسترخي لان له حكم الباطن والمسح مبني على التخفيف ومحل كون الرد سنة اذا بقي بيده بلل من المسح الواجب والالم يسن فان بقي ما يكفي بعض الرد هل يسن بقدر البلل فقط وهو الظاهر او يسقط (و) ثامنها (ترتيب فرائضه) بأن يغسل الوجه قبل اليدين واليدين قبل مسح الراس وهو قبل الرجلين فان نكس (فيعاد) استثنائاً الفرض (المنكس) لا السنة وهو المقدم عن موضعه المشروع له (وحده) مرة دون تابعه (ان بعد) اي طال ما بين انتهاء وضوئه وتذكره بعداً مقدراً (بحفاف) لعضو اخبر من اعتد لا وهذا ان نكس سهواً فان

من غرفة مرتين والثالثة من ثانية ثم يستنشق منها مرة ثم يستنشق اثنتين من غرفة ثالثة (قوله واضعاً أصبعيه السبابة والإبهام من اليد اليسرى عليه) اي على الاتف فان لم يجعل أصبعيه على اقله ولا نزل الماء من الاتف بالنفس وانما نزل بنفسه فلا يسمى هذا استنثاراً بناء على ان وضع الاصبعين من تمام السنة كما هو مقتضى اخذه في تعريضه وبه صرح الشاذلي في شرح الرسالة وقيل ان ذلك مستحب واختاره بعض الاشياخ كما قاله شيخنا (قوله من اليد اليسرى) هذا مستحب لان حقيقة الاستنثار توقف على ذلك كما ان كون الاصبعين السبابة والإبهام كذلك اي مستحب قاله شيخنا (قوله اي ظاهرهما وباطنهما) ظاهر الاذن هو ما يلي الراس وباطنهما هو ما كان مواجهاً لهما خلقت كالوردة ثم فتحت وقيل بالعكس (قوله ففيه تغليب الوجه على الباطن) وزاد لفظ كل ثلاثين الى ثنتين لوقال وجهي اذنين وهو ممنوع لثقله وايضاً لوقال كذلك لم يتناول مسح باطنهما (قوله وتجديد الماء لهما) اي ماء لهما في الكلام حذف الجار (قوله كان آتياً بسنة المسح فقط) اي وتاركاً السنة تجديد الماء (قوله مسح الصماخين) الصماخ هو الثقب الذي تدخل فيه راس الاصبع من الاذن (قوله اذ هو سنة مستقلة) اي كافي المواقف تعلقاً عن النخعي وابن يونس لكن الذي يقيد كلام التوضيح ان مسح الصماخين من جملة مسح الاذنين لانه سنة مستقلة (قوله ثلاثاً) اي مسح ظاهرهما وباطنهما ومسح الصماخين وتجديد الماء لهما (قوله ورد مسح راسه) اي الى حيث بدأ فيرد من المؤخر الى المتقدم او عكسه او من احد القودين (قوله بأن يعيد المسح والرد) اي فعلى هذا لا بد لصاحب الشعر الطويل من مسح راسه اربع مرات مرة لظاهرها ومرة لباطنهما وواجبتان بهما يحصل التعصيم الواجب ثم يطالب بمسحها على سبيل السنة مرتين مرة لظاهرها ومرة لباطنهما يحصل تعصيمها بالمسح ثانياً بعد ان عمها اولاً (قوله كذا قيل) قائله العلامة عجم ومن وافقه وقد تقدم عن ابن النفل لا يوافقه (قوله مال للزرقاني) المراد به الشيخ احمد بن حنبل ووافقه على قوله الشيخ عبد الرحمن الاجهوري جد عجم وحاصل كلامهم ان الشعر الطويل انما يمسح مرتين فقط مرة للفرض ومرة للسنة وان ادخل اليد تحتها في رد المسح هو السنة وهذا هو الذي تفيد النقول كما مر عن ابن (قوله والالم يسن) اي ويكره تجديد الماء للرد ولهذا ونسبه حتى اخذ الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة كالغسل الثانية لكون الممسوح ثانياً غير الممسوح اولاً بخلاف المغسول ثانياً فانه المغسول اولاً فلذا خفف امر التسعة الثانية عن رد المسح (قوله وهو الظاهر) اي لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله فان نكس) اي قدم بعض الفرائض عن محله (قوله فيعاد المنكس الخ) حاصله انه اذا نكس شيئاً من فرائض الوضوء فلا يخلوها ان يكون ساهياً او عامداً وفي كل امان يطول الامر او يكون الامر بالقرب فان كان الامر بالقرب اعاد المنكس استثناء مرة على المعتمد وقيل ثلاثاً ويعيد ندباً ما بعده مرة لا فرق بين كونه نكس عامداً او ساهياً وان طال الامر اعاد المنكس استثناء واحدة مرة ولا يعيد ما بعده هذا اذا نكس ناسياً فان كان عامداً والفرض انه حصل طول ابتداء الوضوء ندباً (قوله لا السنة) اي لا السنة المنكسة فلا يطالب باعادتها مطلقاً سواء طال الامر او قرب نكسها سهواً او عمداً (قوله بما مر) اي من الحفاف للعضو الاخير (قوله مرة على المعتمد) اي كما قال الشيخ سالم والطغيغي وارتضاء طفي قائلانه لا معنى لاعادته ثلاثاً والحال انه قد غسله اولاً ثلاثاً وهو غسل صحيح وانما اعيد لتحصيل السنة فقط ومقابل المعتمداً قاله عجم انه في حالة القرب يعاد المنكس ثلاثاً بخلاف حالة البعيد فانه يعاد مرة قال طفي ولم ار ذلك لغيره (قوله وسواء نكس ناسياً او عامداً) هذا هو الموافق لما عراه ابن رشد لاجدونه قال ابن رشد وهو الاصح

نكس عمد اولاً وجاهلاً اعاد الوضوء ندباً فمن ابتداء مسح الراس سهواً او طال اعاد المسح وحده ان اراد الصلاة به او البقاء على الطهارة (والا) يحصل بعد بما مر اعاد المنكس استثناء مرة على المعتمد (مع) اعادة (تابعه) شرعاً بامرة مرة وسواء نكس ناسياً او عامداً فاذا بدأ بغيره ثم وجهه فرائضه فرجليه وتذكره بالقرب

اعاد الذراعين واعاد المسح وغسل الرجلين مرة ومرة وسواء نكس ساهيا او عامدا وان تذكرك بعد طول اعاد الذراعين فقط مرة ان نكس سهوا وابتدأ الوضوء ان كان عمدا ٧٦ كماله (ومن ترك فرضا) من فروض الوضوء ومثله الغسل غير النية اولعه تحقيقا ووطننا كشك

لغير مستنكح والالم يعمل به (اتى به) بعد تذكره فورا وجوبا ولا بطل وضوءه بنية اكمال وضوئه (وبالصلاة) التي كان صلاحها بالنقص هذا اذا كان الترك سهوا مطلقا طال ما قبل التذكرا ولا وكذا عمدا او عجزا لم يطل فان طال بطل لعدم الموالاة ويأتي به وجوبا وبما بعده ندب في احوال القرب الثلاثة وبه فقط في الطول نسيانا (و) من ترك (سنة) تحقيقا او ظنا كشك لغير مستنكح من سنن وضوئه غير الترتيب وغير نائب عنها غيرها وغير موقع فعلها في مكرهه كان الترك عمدا او سهوا وذلك منحصر في المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين (فعلها) استنانا دون مابعدا طال الترك اول التندب ترتيب السنن في انفسها او مع الفرائض (لماستقبل) من الصلوات لان اراد مجرد البقاء على الطهارة الا ان يكون بالقرب اى بحضرة الماء ولا يعيد ماصلى ان كان الترك سهوا اتفاقا وكذا ان كان عمدا على قول والمعتمد ندب

(قوله اعاد الذراعين) اى مرة على المعتمد لاثلاثا (قوله اولعة) عطف على فرضا (قوله اتى به) اى بذلك الفرض وغسل اللعة (قوله والابطل) اى والابان تراخي في الاتيان به بطل وضوءه وهل يعذر بالنسيان الثاني اولا قولان ومن اغتفر بالنسيان الثاني فرع سحنون صلى الخس كل واحدة بوضوء او الاربع الاول بوضوء والعشاء بوضوء ثم ذكر انه ترك مسح راسه من وضوءه ولا يعلم ما هو فبأى به ويعيد الخس فنى واعادها بدونه اى به واعاد العشاء فقط لانه ان كان الخلل في وضوءها قاطرها والافتقار عيدها بصحيح (قوله بنية اكمال وضوئه) متعلق بقوله اتى به (قوله التي كان صلاحها بالنقص) اى بذلك الوضوء الناقص (قوله هذا) اى اتيانه بذلك الفرض المتروك وعدم بطلان وضوئه (قوله اذا كان الترك سهوا مطلقا) اى لما تقدم ان الموالاة غير واجبة على الناسى وانه يبنى مطلقا (قوله وكذا عمدا الخ) اى وكذا يأتي بالفرض المتروك ولا يحتاج لتجديده وبنى على ما فعله قبله اذا كان تركه للفرض عمدا او عجزا لم يطل لان التفريق اليسير لا يضر (قوله لعدم الموالاة) اى الواجبة في حقه (قوله ويأتي به وجوبا وبما بعده ندب في احوال القرب الثلاثة) اعنى ما اذا كان الترك سهوا او عمدا او عجزا لم يطل وفي التفراوى تقلا عن ابن عمر ان تابع للبيعة التي يغسل معها في حالة القرب مابعدا من الاعضاء لا بقية عضوها فلا يفعل قال في المجمع ولعل وجهه ان العضو الواحد لا يسن الترتيب بين اجزائه بل ربما يؤخذ من آخر عبارة خش وغيره عدم إعادة اليسار كالسنن للترتيب اه (قوله كان الترك عمدا او سهوا) كذا قال المازرى وغيره وقول الموطاسئل مالك عن رجل توشأ فغسل وجهه قبل ان يتمضمض قال يتمضمض ولا يعيد غسل وجهه لامفهوم لقوله نسي (قوله فعلها استنانا دون مابعدا) ما ذكره من انه يفعلها استنانا هو المعتمد خلافا للعج حيث قال يفعلها بدافا له شيخنا واعلم انه اذا ترك سنة كالمضمضة وتذكرها بعد الشروع في فرض فلا يرجع لها من ذلك الفرض نعم يفعلها قبل الشروع في الثاني وللقرافي يفعلها بعدا كمال الوضوء ولا يقطع الوضوء لها وهو المعتمد وفي التفراوى وللمسئلة نظائر منها الخطبة لا تقطع للاذان قاله في المجمع وظاهره ان الخلاف موجود في الترك عمدا او سهوا وكلام عبق يقتضى ان الخلاف المذكور في الترك نسيانا واما ان كان الترك عمدا فانه يرجع لفعل ما تركه قبل تمام وضوئه قطعاً ولا يعيد مابعدا ونقل ذلك عن ابن ناجي (قوله لندب ترتيب السنن الخ) علة لقوله دون مابعدا اى انما يفعل مابعدا لان ترتيب السنن في انفسها او مع الفرائض مندوب والمندوب اذا فات لا يؤمر به لعدم التشديد فيه (قوله الا ان يكون بالقرب) اى والا فعلها ان اراد البقاء على طهارة والطول هنا بالفراغ من الوضوء والقرب بعدم الفراغ منه كما قال الشارح (قوله والمعتمد ندب الاعادة) انما لم يقل بوجوبها كقيل في ترك سنة من سنن الصلاة عمدا فان فيه قولين احدهما وجوب الاعادة لضعف امر الوضوء لكونه وسيلة كذا قيل وهو مبنى على انه فرق بين السنة الداخلة في الصلاة والخارجة عنها وقال بعضهم بعدم الفرق بين الداخلة والخارجة في جريان الخلاف وعليه يأتي ما مر من الخلاف في ترك الموالاة عمدا على القول بسنيتها (قوله قد تقدم الكلام عليه) اى على تركه بان نكس فرضا وقدمه عن محله وحيث تقدم الكلام على تركه فلا يكون داخلا في كلامه هنا ولا تكرر (قوله فقد ناب عنه الفرض) اى وهو غسلهما بمرفقيه (قوله بوقع في مكرهه) اى وهو تجديد الماء للمسح الراس في الاول واعادة الاستنشاق في الثاني وتكرار مسح الاذنين في الثالث وفي بن اطر هذا اى قوله وتجديد الماء للمسح الاذنين مع ان الذي في ح ان التجديد يفعل ونقل عن ابن شعبان ما نصه فن مسحهما اى الاذنين مع راسه او تركهما عمدا او سهوا لم يعد صلاته الا انا ما مره بالمسح لما يستقبل ويعظه في العمدا اه وفديقال ان هذا ليس نصوصا يحتمل قصر قوله تأمره بالمسح على فرع الترك وكلام اشارح ظاهره ان الزيادة على المرة في الاذنين منهى عنها ودره المفاسدة قدم (قوله اى

الاعادة وقولنا وذلك منحصر اى لان الترتيب قد تقدم الكلام عليه واما غسل اليدين للكوعين فقد ناب عنه مستحباته الفرض واما ردم مسح الراس والاستنار وتجديد الماء للمسح الاذنين ففعلها بوقع في مكرهه ثم شرع في بيان فضائله فقال (وفضائله) اى

مستحباته (موضع طاهر) أي إيقاعه في موضع طاهر بالفعل وشأنه الطهارة ٧٧ فيخرج بيت الخلاء قبل الاستعمال فيكره

الوضوء فيه (وقلة ماء) يعني تقيله اذ لا تكليف الا بفعل (بلاحد) في التقليل ولا يشترط تقاطره عن العضو بل الشرط جريانه عليه (كالنسل) فانه يندب فيه الموضع الطاهر والتقليل بلاحد (٣) (وتيمن اعضاءه) بان يقدم يده اورجله اليمنى على اليسرى (و) (تيمن) (اناء) أي جعله على جهة اليمين (ان فتح) ففتحوا وسعوا يمينك لا غتراف منه لا كبريق فانه يجعله على اليسار الا لعسر فبالعكس (و) (بداء مقدم راسه) في المسح وكذا بقية الاعضاء يندب البدء بمقدمها (وشفع غسله) أي الوضوء (وتليته) أي العسل أي كل من العسل الثانية والثالثة مستحب بعد احكام القرض او السنة (وهل الرجلان كذلك) أي مثل بقية الاعضاء يندب فيهما الشفع والتلث وهو المعتمد (او المطلوب) فيهما (الانقاء) من الوسخ ولو زاد على الثلاثة خلاف محله في غير النيتين اماهما فكسائر الاعضاء اتسافا وهذا بقى من قوله الانقاء (وهل تكره) العسل (الرابعة) وهو المعتمد ولو قال الزائدة

مستحباته) أي خصاله وافعاله المستحبة التي يثاب عليها ولا يعاقب على تركها (قوله) أي إيقاعه في موضع طاهر) أي إيقاعه في موضع طاهر (قوله) فيخرج بيت الخلاء (الخ) أي لانه وان كان طاهرا بالفعل لكن ليس شأنه الطهارة فيكره الوضوء فيه وأولى غيره من المواضع المتنجسة بالفعل (قوله) يعني تقيله) أي لان الموصوف بكونه مستحبا إنما هو التقليل لا القلة اذ لا تكليف الا بفعل كما قال الشارح ومعناه انه يستحب ان يكون الماء المستعمل وهو الذي يجعله على العضو قليلا وليس المراد تقليل الماء المعد للوضوء والا كان المتوضئ من البحر مثل تار كالفضيلة ولا فائز به (قوله) بلاحد في التقليل فلا يحد التقليل بسيلان عن العضو وتقطير عنه واما السيلا ن عليه بحسب الامكان فلا بد منه والا كان مسحا وهذا هو المعتمد خلافا لمن قال انه لا بد من سيلان الماء على العضو وتقطيره عنه (قوله) وتيمن اعضاءه) أي يندب الابتداء بيمين اعضاءه على اليسار منها ولو كان اعسر بخلاف الاناء كما يأتي وهذا اذا تفاوت في المنفعة كاليدين والرجلين والجنبين في الغسل دون الاذنين والحددين والقودين وهما جانا بالراس لاستواء يمين ماذ كرمع يسراه في المنفعة وحيث فلا يقدم يمين ماذ كرمع على يسراه وفي المصح عن الشرائع ان الشخص اذا شمر يديه فان كان للملاسة عبادة كالوضوء شمر يمينه أولا وان كان للملاسة أمر غير شمر يسراه أولا فلم يجعله من باب خلع النعل بحيث يبدأ باليسرى مطلقا (قوله) ان فتح فتحوا وسعوا يمكن الاغتراف منه) أي كالطشت (قوله) لا كبريق) أي لان ضاق عن ادخال اليد فيه كالابريق فانه يجعله على اليسار في المواق عن عياض اختار اهل العلم فيما ضاق عن ادخال اليد فيه وضعه على اليسار اه (قوله) فبالعكس) أي فان كان الاناء مفتوحا فتحا وسعاه جعله على يساره والاجله على يمينه والظاهر ان الاضبط وهو الذي يعمل بكنتا يديه على السواء مثل الايمن لا مثل الاعسر (قوله) وكذا بقية الاعضاء يندب البدء بمقدمها) أي فلا مفهوم للراس وانما خصها بالذ كرمع ان غيرها كذلك للرد على من قال من اهل المذهب انه يبدأ بمؤخرها وعلى من قال انه يبدأ من وسطها ثم يذهب الى حذ منابت شعره مما يلي الوجه ثم يرد الى قفاه ثم يرد الى حيث بدأ او اما غير الراس من الاعضاء فلا خلاف فيه والمراد بمقدم الاعضاء اوطأ عرقا قول اليدين عرقا رؤس الاصابع وكذلك اول الرجلين واول الراس منابت شعر الراس المعتاد وكذلك الوجه فلو بدأ بمؤخر الراس او بالذقن او بالمرفقين او بالكعبين وعظ وقبح عليه ان كان عالما وعلم ان كان جاهلا (قوله) وشفع غسله) فهم من اضافة شفع للغسل ان تكرار المسح لكلا الذين والراس ليس بغضلة وهو كذلك لان المسح مبني على التخفيف والتكرار ينافيه ثم ينوي بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد ان ينوي بالاولى فرضه وقيل لا ينوي شيئا معينا ويصمم اعتقاده ان ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة واستظهره سند وقره القراني قال شيخنا وهو الطاهر (قوله) أي كل من الغسلة الثانية والثالثة مستحب) ماذ كره من انها فضيلتان هو المشهور كما قال ابن عبد السلام وقيل كل منهما سنة وقيل الغسلة الثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الزناني عن اشهب فرضية الثانية وقيل انهما مستحب واحد وكره في النوضح (قوله) بعد احكام القرض) أي ان كان العضو المغسول غسله فرض كالوجه وقوله او السنة أي ان كان المغسول غسله سنة كافي محل المضمة والاستشاق وقوله بعد احكام القرض الخ أي بالغسلة الاولى (قوله) يندب فيهما الشفع والتلث) أي بعد الانقاء من الوسخ (قوله) او المطلوب فيهما الانقاء من الوسخ) ولو زاد على الثلاثة أي ولا يطاب بشفع ولا تلث بعد الانقاء من الوسخ فلما دعى على الانقاء على هذا القول وقول الشارح ولو زاد على الثلاث لا حاجة له تامل وهذا القول شهره بعض مشايخ ابن راشد لكن المعتمد الاول والمراد بالوسخ المتجسد الحائل الذي يطلب ازالته في الوضوء كطين مثلا اما الوسخ العبر الحائل فلا يطلب ازالته في الوضوء كدافي بن نقلا عن المسناوي (قوله) في غير النقيتين) أي وهما اللتان عليهما وسخ حائل (قوله) اماهما) أي القيتان وهما اللتان ليس عليهما وسخ حائل بان كانا لا وسخ عليهما اصلا او عليهما وسخ غير حائل وقوله فكسائر الاعضاء أي يندب فيهما الشفع والتلث (قوله) وهذا) أي ماذ كرم من ان محل الخلاف في غير النقيتين (قوله) وهل تكره الرابعة) أي بعد

لشمل غير الاربعة لان فيها الخلاف ايضا (او يمنع خلاف) محله ان لم يفعلها تبردا وندف او تنظيف والاجاز وحذف خلاف من الاول لادلالة هذا عليه ولو عبر في هذا بتردد لكان انسب باصطلاحه (وترتيب سننه) اي الوضوء في انفسها بان يقدم اليدين الى الكوعين على المضمضة وهي على الاستنشاق ٧٨ وهو على مسح الاذنين (او) ترتيب سننه (مع فرائضه) اي الوضوء بان يقدم الثلاثة الاول

الثلاث الموعبة لانها من ناحية السرف في الماء وهو نقل ابن رشد عن اهل المذهب وهو الرابح كما قال شيخنا وقوله او تمنع اي وهو نقل للنخعي وغيره عن اهل المذهب * واعلم ان الخلاف المذکور في العسلة المحقق كونها رابعة بعد ثلاث موعبة واما المشكوك في كونها رابعة او ثالثة بعد ايعاب العسل فان الخلاف فيها بالنسبة والكراهة كما يأتي والعسلة المحقق كونها رابعة بعد ثلاث غير موعبة واجبة اتفاقا (قوله لشمل غير الاربعة) اي كالحامسة والسادسة الواقعة بعد ايعاب العسل (قوله من الاول) وهو قوله وهل الرجلان كذلك او المطلوب الاقواء (قوله لكان انسب باصطلاحه) اي لان كلامنا من الشيوخ المذکورين نقل ما ذكره عن المتقدمين من اهل المذهب فقد تردد المتأخرون في النقل عن المتقدمين (قوله اومع فرائضه) عطف على مقدر كما اشار له الشارح حذف للعلم به اي وترتيب سننه مع انفسها اومع فرائضه فلو حصل تنكيس بين السنن او بين السنن والفرائض لم تطلب الاعادة لما تنكسه ولما بعده للترتيب لان المنسوب اذا فات لا يؤمر بفعله سواء تنكس عمدا او سهوا كما تقدم (قوله بان يقدم الثلاثة الاول) اي الثلاثة سنن الاول وهي غسل اليدين للكوعين والمضمضة والاستنشاق وانما لم يقل بان يقدم الاربعه نظرا الى ان الاستنشاق لما لم يستقل بنفسه صار كانه مع الاستنشاق شيئا واحدا (قوله والفرائض الثلاثة) اي ويقدم الفرائض الثلاثة غسل الوجه واليدين الى المرفقين ومسح الراس (قوله وسواء) ما ذكره المصنف من ان السواء مستحب هو المشهور من المذهب وفي ح عن ابن عرفة مقتضى الاحاديث من ملازمته صلى الله عليه وسلم عليه لمرض موته وقوله لولان اشق على امتي لامرهم بالسواء عند كل صلاة ان يكون سنه وهو وجه اسكنه خلاف المشهور (قوله لانه) اي السواء (قوله يطلق على الفعل) اي الذي هو استعمال عود ونحوه في الاسنان لتذهب الصفرة عنها (قوله او غيره) اي كالجريد ونشب التوت والجيز والزيتون والشئ الحسن كطرف الجبة والثوب (قوله عند عدم غيره) اي عند عدم العود الذي من الاراك ونحوه مما تقدم (قوله الاكلة) يضم الهمزة وسكون الكاف وهي شئ يقوم بالاسنان يكسرها (قوله اي كندب السواء لاجل صلاة بعدت منه) اي سواء كان متطهر تلك الصلاة بماء او تراب او غيره متطهر كن لم يجدها ولا ترابا بناء على القول بأنه يصلى (قوله اعم من ان يكون) اي السواء الذي بعدت منه الصلاة (قوله وتسمية) جعلها من فضائل الوضوء هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال بعدم مشروعية تسميته وانها تكراهية * بقي من الفضائل استقبال القبلة واستشعار النية في جميعه والجلوس مع التمسك والارتفاع عن الارض (قوله عند الابتداء) اي عند ابتداء الوضوء (قوله قولان) رجع كل منهما فان ناجى رجع القول بعدم زيادتهما والفاكهاني وابن المنير رجعا القول بزيادتهما (قوله استثناء) رجع بعضهم ان تسمية التسمية في الاكل والشرب عينه وقيل انها سنة كفاية في الاكل واما في الشرب فسنة عين (قوله وتندب زيادة الخ) اي وتندب ان يزدب بعد التسمية في الاكل والشرب اللهم الخ (قوله وزدنا خيرا منه) هذا اذا كان المشروب او الماء كول غير لبن وامان كان لبنا فانه يزدب بعد التسمية اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا منه ولعل السرفي ذلك مع انه ورد افضل الطعام اللحم ولبه اللبن ولبه الزيت ان اللبن يغني عن غيره وغيره لا يغني عنه كذا ذكر شيخنا (قوله وذكاة) اي وتشريع وجوب ذكاة والقدرة في ذكاة بأنواعها الاربعه وهي الذبح والنحر والعقر للصيد المعجوز عن ذبحه وما يعجل الموت كقطع جناح لنحو جراد (قوله وركوب دابة) اي وتشريع ندبا في ركوب دابة وركوب سفينة وكذا ما بعدهما وفي شبروى عن ابن عباس ان من قال عند ركوب السفينة سم الله الرحمن الرحيم وقال اركبوا فيها اسم الله مجراها وممرساها ان ربي لعفور رحيم وما قدر والله

على الوجه والفرائض الثلاثة على الاذنين وعطف بأولان كلاهما مستحب مستقل (وسواء) اي الاستقبال وهو الفعل لانه كما يطلق على الآلة يطلق على الفعل ولا تكلف الا بفعل هذا اذا كان يعود من اراك او غيره بل (وان) كان (باصبع) فانه يكفي في الاستجاب عند عدم غيره ويكون قبل الوضوء وندب استقبال باليمين وابتداء بالجانب الايمن عرضا في الاسنان وطولا في اللسان وكره يعود الریحان والريمان لتحرر بكهما عرق الجذام او يعود الخلفاء او قصب الشعير فانه يورث الاكلة والبرص ولا ينبغي ان يزدب على شبر ولا يقبض عليه (كصلاة) اي كندب السواء لاجل صلاة (بعدت منه) اي من السواء بمعنى الاستقبال اعم من ان يكون في وضوء او لا وكذا يندب لقراءة قرآن واتقاء من نوم وتفسيره بما سئل او شرب او طول سكوت او كثرة كلام (وتسمية) بأن يقول عند

الابتداء باسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم قولان (وشرع) اي التسمية وعبر بـ شرع ليشمل الوجوب والسنة والندب (في غسل وتيمم) ندبا (واكل وشرب) استثناء وندب زيادة اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا خيرا منه (وذكاة) وجوب بامع الذكاة والقدرة (وركوب دابة وسفينة)

ودخول وضده لم يزل ومسجد وليس) لكتوب ونزع (وغلق باب) وقتحه (واطفاء مصباح) ووقيدته ليا يظهر (ووطه) مباح وتكره في غيره على الأرجح (وصعد خطيب منبراً وتغمض ميت وحده) وتلاوة ونوم وابتداء طواف ودخول خلاء ندبا والاولى انما هما فيما يظهر الا في الاكل والشرب والذكاة (ولا تندب اطالة الغرة) وهي الزيادة في غسل اعضاء الوضوء على محل الفرض بل يكره لانه من الغلو في الدين وانما يندب دوام الطهارة والتجديد (و) لا يندب (مسح الرقبة) بل يكره للعلة ٧٩ المتقدمة (و) لا يندب ترك (مسح

الاعضاء) اي تنشيقها من البلل بخرقه مثلاً بل يجوز (وان شك المتوضي) (في ثالثة) اراد فعلها هل هي ثالثة او رابعة (في كراهتها) اي كراهة بها الاتيان بها خوف الوقوع في المخطوئ واستظهر (وندبها) اعتباراً بالاصل كالشك في عدد الركعات (قولان قال) المازري مخرجا على مسألة الشك في ثالثة (كشكه) اي الشخص الشاك (في) قصده صوم (يوم عرفة) اي شك عند ارادته صوم يوم عرفة (هل) الغد نفس يوم عرفة فاي يوم الصوم ندبا (هو العيد) فيحرم التبييت ففي كراهته خوف الوقوع في المخطوئ وندبه اعتباراً بالاصل القولان ويجوز ان يكون المعنى كشكه في يوم عرفة اي وقع شكه على يوم عرفة هل هو هو وهو العيد ولو قال المصنف قال كذا الوشك في يوم هل هو يوم عرفة او العيد كان اوضح * واما مكرهاته فالاكتار من

حق قدره والارض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون امن من الغرق اه (قوله ودخول وضده الخ) اي وتشرع ندبا في دخول المنزل والخروج منه وفي دخول المسجد والخروج منه (قوله وليس لكتوب) سواء كان قصفا او ازارا او عمامة او رداء (قوله وغلق باب) وسرها دفع من يريد فتحه من السراق (قوله وتكره في غيره) اي وهو الوطء المكروه والمحرم وقوله على الأرجح اي وهو الذي اقتصر عليه الشارح بهرام والمؤلف في التوضيح وقال بعض الشراح انه المذهب وارضاء شيخنا وقيل تحرم في كل من المحرم والمكروه وقيل تكره في المكروه وتحرم في المحرم والذي يظهر ان هذا الخلاف في المحرم لعارض كالحيض لازنا والظاهر الحرمة اتفاقا ومن امثلة الوطء المكروه ووطء الجنب ثانيا قبل غسل فرجه ووطء المؤذي لا تنقل التيمم كما يأتي في قوله ومنع مع عدم ماء تصيل متوضي وجاع مغتسل (قوله وحده) اي الحادة في قبره اي ارفاده (قوله ندبا) راجع لقوله وركوب دابة وما بعده (قوله الا في الاكل والشرب والذكاة) اي والاعند دخول الخلا فلا تكمل في هذه المواضع الاربعة (قوله ولا تندب اطالة الغرة) اي الاطالة فيها والمراد بالاطالة الزيادة والمراد بالغرة المغسول فكاه ولا تندب الزيادة في المغسول على محل الفرض (قوله وانما يندب دوام الطهارة والتجديد لها) اي ويسمى ذلك ايضا اطالة الغرة كما جعل عليه قوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم ان يلبس غرته فليفعل فقد جلاوا الاطالة على الدوام والغرة على الوضوء والحاصل ان اطالة الغرة تطلق على الزيادة على المغسول وتطلق على ادامة الوضوء واطالة الغرة بالمعنى الاول هو المكروه وعند مالك واطالة الغرة بالمعنى الثاني مطلوب عنده وحينئذ فلا يكون الحديث المذكور معارضا لما ذكره من الكراهة (قوله للعلة المتقدمة) اي وهي الغلو في الدين (قوله بل يجوز) اي ترك المسح اي ويجوز ايضا مسحها بغير يد او منشفة خلافا لثالثة اقية في استحبابهم ترك ذلك المسح وكراهتهم له (قوله وان شك في ثالثة الخ) اي وان شك مریدا الاتيان بغسلة في كونها ثالثة او رابعة مع اعياب الغسل ففي كراهة الاتيان بها وندبه قولان حكاهما المازري عن الشيوخ والخلاف عام في الفرائض والسنن لان كلامنا من الثانية والثالثة مستحبة فيهما (قوله خوف الوقوع في المخطوئ) اي المنهي عنه نهى كراهة على ما نقله ابن رشد او تحريم على ما نقله اللخمي (قوله واستظهر) اي استظهره في الشامل وقال ابن ناجي انه الحق ووجه شيخنا في الحاشية (قوله وندبها) اي وندب الاتيان بها (قوله اعتباراً بالاصل) اي لان الاصل عدم الفعل (قوله كالشك في عدد الركعات) اي فاذا شك هل هذه الركعة ثالثة او رابعة فانه يبنى على الاقل لان الاصل عدم الفعل (قوله في قصده) اي عند قصده وارادته (قوله اي شك عند ارادته الخ) توضيح لقوله كشكه في قصده صوم يوم عرفة (قوله هل الغد نفس يوم عرفة) اي وهو التاسع من ذي الحجة (قوله وندبه اعتباراً بالاصل) اي لان الاصل عدم العيد والقول بندب الصوم رجه المازري واما آخر رمضان فيجب صومه استصحابا وفي ح عن ابن عرفة يقبل الاخبار بكال الوضوء والصوم وقيد عقب بما اذا كان الخبر عدلا ولا كذلك الصلاة ما لم يترك ويجزم وسيأتي ورجع امام فقط لعدين الخ (قوله على الأرجح) اي من القولين السابقين في قوله وهل تكره الرابعة او تمتنع خلاف (قوله وكشف العورة) اي مع عدم من يطلع عليها واما كشفها مع وجود من يطلع عليها غير الزوجة والامة فهو حرام لا مكروه فقط

(فصل ندب لقاضي الحاجة الخ) (قوله ندب الخ) كان الاولى ان يقول طلب بدل قوله ندب لان بعض ما يأتي واجب (قوله اذا كانت بولا الخ) لوقال الشارح في خياطة المتن ندب لقاضي الحاجة بولا او غائطا

صب الماء وكثرة الكلام في غير ذكر الله والزيادة على الثلاثة في المغسول وعلى واحدة في الممسوح على الأرجح واطالة الغرة ومسح الرقبة والمكان الغير الظاهر وكشف العورة والله اعلم (فصل) بذكر فيه آداب قضاء الحاجة وحكم الاستبراء وصفه والاستحجام وما يتعلق بذلك (ندب لقاضي) اي لم يداخرا (الحاجة) اذا كانت بولا (جلوس)

برخوطاها ويحوز القيام اذا امن الاطلاع (ومنع) الجلوس اي كره (برخو) مثلث الراء المش (١) بكسر الهماء من كل شيء اي اللين كالرمل
(نجس) لثلاينجس ثوبه (وتعين) ٨٠ القيام) اي ندب ندبا اكيدا واما الموضع الصلب فيتعين فيه الجلوس ان كان طاهرا وتنحى

عنه مطلقا ان كان نجسا
كاسيا اي ومعنى تعين ندب
ندبا اكيدا فهذه الاقسام
الاربعة في البول واما
الغائط فلا يجوز فيه القيام
اي يكره كراهة شديدة
فيما يظهر ومثله بول المرأة
والخصى (و) ندب له
(اعتماد) حال قضائها
جالسا ولو بولا (على رجل)
بان يجلس عليها ويرفع عقب
المني وصدرها على الارض
لانه اعون على خروج
الفضلة (واستنجاء) اي
ازالة ما في المحل بماء او
حجر (يد) اعنى (يسرين)
فهو نعت مقطوع (و)
ندب (بلها) اي اليد
اليسرى (قبل لقي الاذى)
اي العائط او البول لثلا
يقوى تعلق الرائحة بها
(و) ندب (غسلها) اي
اليسرى (بكتراب) من
رمل وغاسول وما في معنى
ذلك مما يزيل الرائحة
(بعده) اي بعد لقي الاذى
ولو مع بها صب الماء واما
بها اذا لقي حكم الاذى بان
استجمر او لا بالاجارم
استنحى بالماء فلا يطلب
غسلها (و) ندب (ستر)
اي ادامته حال انحطاطه
للجارس (اي محله) اي
محل سقوط الاذى (و)

جلوس برخوا واصلب طاهرين ومنع برخونجس وتعين القيام في البول وتنحى في الغائط واجتنب الصلب
النجس مطلقا ولا او غائط قياما وجلوسا كان اوضح اه (قوله برخوطاها) في بن قال في التوضيح قسم
بعضهم موضع البول الى اربعة اقسام فقال ان كان طاهرا رخوا كالرمل جاز فيه القيام والجلوس الى
لانه اسير وان كان رخوا نجسا بال فاعلمنا مخافة ان تنجس ثيابه وان كان صلبا نجسا تنحى عنه الى غيره
ولا يبول فيه لافاعمالا جالسا وان كان صلبا طاهرا تعين الجلوس لثلا يتطير عليه شيء من البول وقد نظم
ذلك الوائش ريسى بقوله
بالتطاهر الصلب اجلس * وقسم برخونجس
والنجس الصلب اجتنب * واجلس وقم ان تعكس
وقول التوضيح في الصلب الطاهر يعين الجلوس طاهرا الوجوب وهو طاهر الباسي وابن بشير وابن عرفة
وظاهر المدونة وغيرها ان القيام مكره فقط ولذا قال شارحنا ومعنى تعين ندب ندبا اكيدا وعلى هذا يجوز
ان يحمل قول المؤلف ندب لقاضي الحاجة جلوس اي في الموضع الطاهر مطلقا سواء كان رخوا او صلبا
لكن ندب الجلوس في الصلب اكدم منه في الرخو فتكون الاقسام الاربعة كلها في كلام المصنف فقد ذكر
هنا ثلاثة اقسام قسمي الطاهر وقسم الرخو النجس والرابع وهو الصلب النجس سيأتي في كلامه (قوله
والتنحى عنه مطلقا) اي قياما وجلوسا (قوله فلا يجوز فيه القيام) اي ويندب فيه الجلوس ندبا اكيدا
وهذا في الرخو والصلب الطاهرين واما الموضع النجس سواء كان رخوا او صلبا فانه يتنحى عنه بالغائط لغيره
مطلقا ويكره له كراهة شديدة فتعوطه فيه قائما او جالسا (قوله ولو بولا) اي هذا اذا كانت الحاجة عائطا بل
ولو كانت بولا (قوله بان يجلس الخ) هذا لتصوير الاعتماد على الرجل حال قضاء الحاجة جالسا (قوله لانه اعون
الخ) علة لندب الاعتماد على الرجل فقوله لانه اعون في الاعتماد المذكور اعون اي اشد اعانة على خروج الفضلة
وذلك لان المعدة في الشق الايمن فاذا اعتمد على رجله اليسرى صار المحل كالزلق لخروج الحدث فهي شبه
الاناء المملآن الذي اقعده على جنبه للتفرغ منه بخلاف ما اذا اقعده معتدلا (قوله اي ازاله ما في المحل بماء
او حجر) تفسير الاستنجاء بذلك هو ما ذكره ابن الاثير في النهاية وعليه فالاستنجاء اعم من الاستجمار ولا نه ازالة
ما في المحل بالاجار (قوله اعنى) اي بالرجل التي يعتمد عليها واليد التي يستنجى بها (قوله فهو نعت مقطوع)
اي لان المعمولين لعاملين مختلفين لا يجوز اتباع نعتها وندب منصب على قوله يسرين (قوله وبلها) اي
بل ما لقي الاذى منها وهو الوسطى والخصر والبصر كافي الميج وليس المراد بلها كلها كما هو ظاهره وقوله
وغسلها بكتراب الخ اي اذ لم يلبها قبل ملاقة الاذى كافي الميج وليس المراد انه يندب غسلها بكتراب مطلقا
سواء بلها قبل لقاء الاذى او لم يلبها كما هو ظاهره وقوله بما يزيل الرائحة اي التي تعلق باليد عند عدم بلها
واما عند بلها فم تعلق بها رائحة لانسداد المسام (قوله ولو مع صب الماء) اي ولو كان لقي الاذى مقارنا
لصب الماء (قوله اي محل سقوط الاذى) فاذا وصل محل سقوط الاذى كشف عورته (قوله وندب اعداد
مزيلة) اي قبل جلوسه لقضاء الحاجة (قوله كان المزيل جامدا) اي كالجمر وقوله او ما نعاى كالماء وفي
بن المندوب لقضاء الحاجة اعدادها مع الاعداد احدها فقط كما هو ظاهر الشارح ففي قواعد عياض
من آداب قضاء الحاجة ان بعد الماء والاجار عنده اه اذا علمت هذا فكان الاولى للشارح ان يقول وندب
عداد مزيلة من ماء وحجر فتأمل وقد يقال محل ندب اعدادها معا قبل الجلوس ان يسرافان يسرا احدهما
فقط ندب اعداده (قوله اي المزيل الجامد) اشار الشارح الى ان في كلام المصنف استخداما حيث ذكر المزيل
بمعنى واعاد الضمير عليه بمعنى آخر (قوله ان اتى الشفع) اي فاذا حصل الانتقاء باثنين ندب استعمال الثالث
وان حصل الانتقاء بأربعة ندب الخامس وان حصل الانتقاء بستة ندب السابع فان حصل الانتقاء بالوتر تعين

ولا

ندب (اعداد مزيلة) اي الاذى كان المزيل جامدا او ما نعا (وتره) اي المزيل الجامد كالجران اتى
الشفع وينتهي الايتار لسبع فان اتى بثمان لم يطلب بتاسع وهكذا يحصل الايتار بحجره ثلاث جهات
(١) قوله بكسر الهماء كذا في الاصل والعر وفيه الموجد في كتب اللغة فتحها كتبه مصححه

وَاخْرَجَهُ عَنْ خَيْثَانَا وَالْحَدِّ
 لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنْيَ الْإِذْيَ
 وَعَاقَانِي (و) ذَكَرَ وَرَدَ
 (قَبْلَهُ) وَهُوَ بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ
 أَيُّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ
 وَالْخَبَائِثِ وَفِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ
 الرَّجْسِ النَّجَسِ الشَّيْطَانِ
 الرَّجِيمِ وَالْخُبْثِ بَضْمُ الْبَاءِ
 وَرَوَى سَكُونُهَا جَعَلَ خَيْثَ
 ذَكَرَ الشَّيَاطِينَ وَالْخَبَائِثَ
 جَمَعَ خَيْثَهُ أَنَّهُمْ (فَإِنْ
 فَاتَ) الَّذِي الْقَبْلِي بَانَ نَسَى
 حَتَّى دَخَلَ (فَقِيَهُ) أَيُّ فَإِنَّهُ
 يَذْكُرُهُ نَدْبًا فِي الْمَحَلِّ نَفْسُهُ
 (أَنْ لَمْ يَعْذُ) لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ
 إِنْ كَانَ فِي الْقَضَاءِ مَا لَمْ يَجْلِسْ
 لِقَضَائِهَا وَقِيلَ مَا لَمْ يَخْرُجْ
 مِنْهُ الْحَدَّثُ وَالْإِفْلَاحُ ذَكَرَ
 وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ أَعَدَّ
 كَالْمُرْحَاضِ لَمْ يَتَدَبَّرْ فِيهِ وَهُوَ
 صَادِقٌ بِالْجَوَازِ وَلَيْسَ
 بِمُرَادٍ بَلِ الْمُرَادُ الْمَنْعُ أَيُّ
 الْكَرَاهَةِ تَعْظِيمُ الَّذِي كَرَاهَهُ
 وَهَذَا إِذَا دَخَلَ بِجَمْعٍ
 بِدَنَةٍ وَكَذَا بِرَجُلٍ وَاحِدَةٍ
 وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ عَلَيْهَا فَيُظَاهَرُ
 لَهُمْ (و) نَدَبُ (سَكُونِ)
 حِينَ قَضَائِهَا وَمَتَعَلِّقُهُ
 (الِإِلَهُمَّ) فَيُطْلَبُ الْكَلَامُ

(۱۱ - دسوقی اول) الاسنجا ندبا کطلب ما یریل به الادی او وجوبا د تقاضا ندب (بالقضاء تستر) عن اعین الناس بحیث لا یری جسمه فضلا عن عورته بشجر او خرة ونحو ذلك (و بعد) ما یخرج منه (و اتقاء بحر) مستدیر او مستطیل لئلا یمخرج منه ما یؤذیه او لانه مسکن الجن (و) اتقاء یتطار علیه ما شجره (و) اتقاء (مورد) للہاء لئلا یؤذی الناس بذلك (و) اتقاء (طریق)

(۱۱ - دسوقی اول) الاسنجا، ندبا کطلب ما یریل به الادی او وجوبا د تقاضای و تخلص مال له بال (و) ندب (بالقضاء تستر) عن اعین الناس بحیث لا یری جسمه فضلا عن عورته بشجر او صخرة ونحو ذلك (و بعد) عن اعین الناس حتی لا یسمع ما ینخرج منه (واققاء حجر) مستدیر او مستطیل لثلا ینخرج منه ما یؤذیه او لانه مسکن الجن (و) اتقاء مهب (روح) ولو ساکنه لثلا یتطار علیه ما ینجمه (و) اتقاء (مورد) للهاء لثلا یؤذی الناس بذلك (و) اتقاء (طریق)

ولا احتمال تحركها وهي جانها فبطاير الخ اذا كانت ساكنة (قوله هو اعم مما قبله) اي وحيث قد فيستغنى به عما قبله وانما كان الطريق اعم من المورد لان الطريق اما موصلة للماء فتكون موردا واما ان تكون غير موصلة فلا تكون موردا وقد يقال الطريق عرفا ما اعتيد للسلوك والمورد ما يستقر فيه لورود الماء واخذته فهو مغاير لها ولذا جع بينهما في الحديث (قوله اذا المراد به) اي بالمورد ما يمكن الورود منه اي وهذا هو عين الشط فقوله لا ما اعتيد اي للورود منه اي حتى يكون اخص من الشط (قوله شأنه الاستقلال به من مقبل ومناخ) اي من ظل مقبل ومناخ اي من ظل شأنه ان يتظل به الناس وقت القيولة واناخه الابل فيه (قوله ومثله) اي ومثل الظل في النهى عن قضاء الحاجة فيه مجلسهم اي المجل الذي يجلس فيه الناس في القمر ليلا او يجلسون فيه في الشمس زمن الشتاء للتحدث قال شيخنا والطاهر ان قضاء الحاجة في المورد والطريق والظل وما الحق به حرام كما يفيد عياض وقاله عج خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من الكراهة لانه جعل انهاء ما مندوبا في تنبيهه بحرم قضاء الحاجة في الماء اذا كان راكدا قليلا فان كان راكدا مستنجرا او كان الماء جاريا فلا حرمة في قضاها فيها حيث كان مباحا ومملوكا واذن ربه في ذلك لا يملو كما يغير اذن فيحرم (قوله جلوسا وقياما) اي كانت الحاجة بولا او غائطا (قوله فيتأ كد الجلوس به) اي سواء كانت الحاجة بولا او غائطا وقد تقدم ان الرخا اذا كان طاهرا تعين الجلوس به كانت الحاجة بولا او غائطا وان كان نجسا تعين القيام في البول وتتحاه في الغائط وتقدم ان المراد بالتعين النذب الاكيد (قوله اي عند ارادة دخوله) الاولى حذف ارادة لان التنحي عن الذكرا عما هو عند الدخول بالفعل (قوله وكره له الذكرا باللسان) اي في الكنيف قبل خروج الحدث او حين خروجه او بعده وكذا يكره الذكرا وقراءة القرآن في الطرق وفي المواضع المستندرة واحترزال شارح بقوله باللسان عن الذكرا بقلبه وهو في الكنيف فانه لا يكره اجبا (قوله كد دخوله بورقة) هذا تشبيه في الحكم وهو الكراهة خلافا لما قال بجواز دخوله بما ذكر (قوله فيه ذكرا لله) راجع للورقة والدرهم والخاتم ولا مفهوم لقوله فيه ذكرا لله بل مثله اذا كان فيه شيء من القرآن وما يفهم من كلام ابن عبد السلام والتوضيح وبه حرام من الحرمة فغير ظاهر كما قاله ح وتبعه عج (قوله او خاف عليه الضياع) الاولى وخاف بالاول وان جواز الدخول بما ذكر مقيد بامر من ولا يكتفي احدهما (قوله ووجوب في القرآن) اي قراءة وكتبا كافي عقب فقول الشارح فيحرم عليه قراءته فيه وكذا كتبه (قوله فيما يظهر) ما ذكره الشارح من منع دخول الكنيف بما فيه قرآن مطلقا سواء كان كاملا او كان بعضه كان لذلك البعض بالاولا تتبع فيه ابن عبد السلام والتوضيح وقد رده ح وبعج وقال انه غير ظاهر واستظهر الاول كراهة دخول الكنيف بما فيه قرآن واطلق في الكراهة قطاهره كان كاملا او بعضا واستظهر الثاني التحريم في الكامل وما فار به والكراهة في غير ذى البال كالايات واعتمد هذا الاشياخ واقصر عليه في المجمع (قوله كسجد للمحدث) اي كما يحرم مس المصحف الكامل او بعضه ولو لم يكن له بال للمحدث وقد يقال ان هذا قياس مع الفارق لان المحدث قام به وصف منعه من المس ولا كذلك من في الخلاء حيث لم يحدث تأمل (قوله الالحوف ضياع الخ) استثناء من قوله وكذا يحرم عليه دخوله بمصحف الخ (قوله اوارتباع) اي فزع من جن (قوله فيجوز) اي مع سائر له يكتنه من وصول الرائحة اليه والطاهر ان الجلب لا يكتفي لانه طرف متسع كما قاله طفي في اجوبته وعلم مما قلنا ان جواز الدخول بالمصحف مقيد بامر من الحوف والسائر فأحدهما لا يكتفي خلافا لما بوجه كلام الشارح تبعا لعقب (قوله بل غيره) اي مثل القضاء كذلك فاذا جلس في القضاء لقضاء الحاجة تنحى ذكرا لله فيه ذبا في غير القرآن ووجوب في القرآن (قوله بعد ذلك) اي بعد الاستنجاء (قوله الا ان حرمة القرآن في غيره مقيدة الخ) اي واما فيه فطلقة فالقراءة فيه قبل خروج الحدث حرام واما في غيره فلا تحرم (قوله ويكره الاستنجاء الخ) هذا القول قد رجع ح وقوله او اسم نبي اي مقرون بما يعينه كعليه الصلاة والسلام لا مجرد الاشتراك (قوله وقيل يمنع) هو ما ذكره المصنف في التوضيح قال في المدخل وما روى من الجواز عن مالك فرواية منكورة حاشا ان يقول بذلك ومحل

الاستقلال به من مقبل ومناخ لا مطلق ظل ومثله مجلسهم بشمس وقر (و) انهاء (صلب) بضم الصاد وفتح اللام مشددة او سكونها وفتحهما كسكر وقفل وجل ولم يسمع قح الصاب مع سكن اللام كذا قيل الموضع الشديد اي صلب نجس جلوسا وقياما واما الصلب الطاهر فيتأ كد الجلوس به كما تقدم (وبكنيف) اي عند ارادة دخوله (نحى) اي بعد (ذكرا لله) ندباني غير القرآن وكره له الذكرا باللسان كد دخوله بورقة او درهم او خاتم فيه ذكرا لله ما لم يكن مستورا او خاف عليه الضياع والاجاز ووجوب في القرآن فيحرم عليه قراءته فيه مطلقا قبل خروج الحدث او حينه او بعده وكذا يحرم عليه دخوله بمصحف كامل او بعضه ولو لم يكن له بال فيما يظهر كد للمحدث الالحوف ضياع اوارتباع فيجوز ولا مفهوم لقوله بكنيف بل غيره كذلك الا ان حرمة القرآن في غيره مقيدة بحال وخروج الحدث وكذا بعده حال الاستنجاء على التحقيق وكذا بعد ذلك بالمكان الذي قضى فيه وليس بعد ذكرا لله الاستنجاء بيد فيها خاتم فيه اسم الله واسم نبي وقيل يمنع

(ويقدم ندبا بسراه دخولا) للكنيف (و) يقدم (بمناه خروجا) منه وذلك (عكس مسجد) فيهما القاعدة الشرع ان ما كان من باب التشرية والتكرية يندب فيه التيامن وما كان بضده يندب فيه التياسر واذا اخرج بسراه من المسجد وضعها على ظاهر نعله ويخرج بمناه ويقدمها في اللبس وعند الدخول يخلع بسراه ويضعها على ظاهر نعله ثم يخلع النسي ويقدمها دخولا (والمنزلة) يقدم (بمناه) اي فيها اي في الدخول والخروج (وجاز بمنزلة) بمدن او قري (وطه وبول) وغائط حال كونه (مستقبل قبة ومستديرا) ان الجئي اي اضطر الى ذلك كالمواحيض التي يعسر التحول فيها بل (وان لم يلجأ) بان يتأقله التحول من غير عسر ولا مشقة كرجة الدار ومراحيض السطوح وفضاء المدن لان المراد بالمنزل ما قابل الفضاء (واول) الجواز عند عدم الاجاء (بالسائر) اي بان يكون لمراحيض السطوح سائر والام يجوز وهو ضعيف (و) اول (بالاطلاق) اي سواء كان له سائر ام لا وهو المعتمد فالتأويلان في المبالغ عليه فقط وفي مراحيض السطوح

٨٣

الخلافا اذا كانت النجاسة لاتصل للخاتم والامنع اتفاقا (قوله) ويقدم ندبا بسراه دخولا للكنيف اي وكذا الكل دني حكمهم وفندق (قوله) عكس مسجد فيهما اي فيندب ان يقدم في دخوله بمناه وفي الخروج منه بسراه (قوله) ان ما كان من باب التشرية والتكرية اي كالمسجد وحلق الراس ولبس النعل وقوله وما كان بضده اي كدخول الحمام والفندق والخروج من المسجد وخلق النعل (قوله) والمنزل بمناه بهما فان حصلت المعارضة بين المنزل والمسجد كما لو كان باب بيته داخل المسجد وخرج من المسجد ليته كان الحكم للمسجد (قوله) اي اضطر الى ذلك اي الى الاستقبال والاستدبار (قوله) التي يعسر التحول فيها اي عن القبلة (قوله) وان لم يلجأ) لوعبر بولرد ما في الواضحة من انه لا يجوز الا اذا الجئي كان اولي قاله بن (قوله) وفضاء المدن اي والفضاء الذي في داخل المدن كالخيشان والخرائب التي بداخل البيوت (قوله) ما قابل الفضاء اي ما قابل الصحراء لا المنزل المعروف وحيث قد يشمل قضاء المدن ورجة الدار ومراحيض السطوح والسطح نفسه (قوله) واول بالسائر الخ) لوقال المصنف وجاز بمنزلة وطه وحدث مستقبل قبة ومستديرا وان لم يلجأ لافي الفضاء لا بسائر وحذف ما زاد على ذلك كان احسن لان هذا هو المعتمد وما زاد على ذلك فهو ضعيف (قوله) فالتأويلان في المبالغ عليه فقط اي واما ما قبل المبالغة فالجواز مطلقا باتفاق (قوله) وفي مراحيض السطوح خاصة اي لانها هي التي يكون معها السائر حيث تارة وتارة لا يكون واما رجة الدار وفضاء المدن فالسائر لا يفارقهما ونص المدونة ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها بول او غائط او جماعة لافي الفلوات واما في المدائن والقري والمراحيض التي على السطوح فلا بأس بها فحملها اللخمي وعياض وعبد الحق على الاطلاق وحملها بعض شيوخ عبد الحق وابو الحسن على التقييد بما اذا كان تلك المراحيض سائر (قوله) خلافا لظاهر المصنف اي فانه يقتضي جريان التأويلين فيما قبل المبالغة وما بعدها وفي مراحيض السطوح وغيرها (قوله) لافي الفضاء المراد به الصحراء (قوله) وبستر قولان قال النووي اقل السائر طولاً ثلاثاً ذراع بعده عنه ثلاثة اذرع فدونه وعرضاً بقدر ما يستر (قوله) بالجواز وهو قول ابن رشد وقوله في التلقين عن المدونة وقوله والمنع وهو ما في المجموعة ومختصر ابن عبد الحكم (قوله) اي ترك البول والغائط مستقبل ومستديرا اي في الفضاء مع السائر كما هو الموضوع واولى عند عدمه وقوله لا الوطء اي واما الوطء في الفضاء مستقبل او مستديرا فهو جائز عنده يعني مع السائر كما هو الموضوع (قوله) تعظيما الخ) علة لاختيار اللخمي ترك البول والغائط في الفضاء مستقبل او مستديرا ولو بسائر (قوله) وهذا اي كون اللخمي اختار ترك البول والغائط مستقبل ومستديرا في الفضاء حتى فضاء المنازل ولو مع السائر واما الوطء فيه مع السائر فلا يمنع عنده لا يفهم من كلام المصنف والمفهوم منه ان اللخمي اختار ترك كل من البول والغائط والوطء مستقبل ومستديرا في الفضاء ولو بسائر (قوله) والحاصل انه اعترض على المصنف بوجهين الخ) الاول للشيخ احمد الزرقاني والثاني لخ قال بن وكلاهما غير مسلم اما الاول فلان ظاهر اللخمي كظاهر المصنف استواء الوطء والحدث ونص اللخمي على ما نقل ابن مروزق وقال ابو القاسم لا بأس بالجاء للقبلة كقول مالك في المراحيض وجواز ذلك في المدائن والقري لانه العالب والشأن في كون اهل الانسان معه فمع انكشافهما يمنع في الصحراء ويختلف في المدن ومع الاستتار يجوز فيها اه قال ابن مروزق عقبه وظاهر كلام اللخمي استواء الوطء والحدث ايضا كما ذكر المصنف قال ابو علي المسناوي وصدق في كون ذلك ظاهر اللخمي لان قوله فمع انكشافهما يمنع في الصحراء ظاهره كان بسائر ام لا وقوله مع الاستتار يجوز فيها انما يجوز الوطء مع الاستتار وبهيهما وليجوز الغائط اذا سدل ثوبه خلفه لان الوطء اخف من قضاء الحاجة اه واما الثاني فلان سلم ان اختيار اللخمي جار في الفضاء يعني الصحراء وفي غيرها كرجة الدار وفضاء المدن بل هو خاص بالقضاء خلافا لخ ومن تبعه وذلك لان اللخمي بعد ان نقل عن مالك في

(تحتملهما) المدونة (والمختار) منهما عند اللخمي (الترك) اي ترك البول والغائط خاصة لا الوطء مستقبل ومستديرا حتى في فضاء المنازل تعظيما للقبلة وهذا لا يفهم من كلام المصنف والحاصل انه اعترض على المصنف في قوله والمختار الترك بوجهين الاول ان ظاهره

السائر في القضاء وغيره
الثاني ان ظاهره ايضا ان
اختياره خاص بالقضاء مع
السائر مع انه جار عنده
فيه وفي غيره مع السائر
ما عدا المرحاض فانه مع
السائر جائز اتفاقا ومع
غيره فيه طريقان وما
للغوى ضعيف وحاصل
المعتمد في المسئلة ان
الصور كلها جائزة اما
اتفاقا وعلى الراجح الا
في صورة واحدة وهي
الاستقبال والاستدبار في
القضاء اى الصحراء بغير
سائر غرام في الوطء والفضلة
| (لا) استقبال او استدبار
(القمر بن) الشمس
والقمر (و) لا بيت
المقدس فلا يحرم بل
يجوز مطلقا (ووجب)
بعد قضاء الحاجة (استبراء)
مستور ذلك ومفسر
(باستفراغ) اى افراغ
واخراج (اخبيته) وهما
البول والغائط (مع سلت
ذكر) ماسكاه من اصله
باصبعه السبابة والابهام
مثلا ثم يمرهما لراس
الكمر (ونتر) بمنامة
فوقه ساكنة اى جذبه
ليخرج ما بقى فيه (خفا)
اى السلت والنتر اى يندب
ان يكون كل منهما خفي
لابقوة لانه كالضرع كلما
سلت بقوة اعطى الندوة
ولان قوة ذلك توجب استرخاء العروق ويضر بالمثانة اى يهين البول

المدونة انه اجاز ذلك في المدن ومنعه في الصحراء ذكرانه اختلف في علة المنع في الصحراء هل هي طلب
الستر من الملائكة المصلين وصالحى الجن لانهم يطوفون في الصحارى وعلى هذا لو كان هناك سائر جاز
لوجود الاستراوى تعظيم القبلة وهو المختار وهذا يستوى فيه الصحارى والمدن فقوله وهذا يستوى الخ اى
ان هذا التعليل الثانى الذى هو مختاره يستوى فيه الصحارى والمدن فقطضى القياس المنع فيهما لكن ايق ذلك
في المدن للضرورة كادل عليه كلامه قبله وبقي ما عدا المدن على عدم الجواز لعدم الضرورة قاله المستاوى
اه كلام بن (قوله ان اختياره خاص بالقضاء) اى الصحراء (قوله وفي غيره) اى كرجة الدار وقضاء المدن
(قوله فيه طريقان) الجواز لعياض وعبدالحق وعدمه لبعض شيوخ عبدالحق (قوله ان الصور كلها جائزة
الخ) اى وهي ستة الاولى قضاء الحاجة والوطء في القضاء مستقبل او مستدبر ابدون سائر وهذه حرام قطعا
الثانية قضاء الحاجة في بيت الحلاء الذى في المنزل مستقبل او مستدبر ايسائر وهذه جائزة اتفاقا الثالثة
قضاءها فيه مستقبل او مستدبر ابدون سائر وفيها قولان بالجواز والمنع والمعتمد الجواز ولو كان بيت الحلاء
بالسطح الرابعة قضاؤها في القضاء ومثلها الوطء فيه مستقبل او مستدبر ايسائر وفيها قولان بالجواز والمنع
والمعتمد الجواز الخامسة والسادسة قضاء الحاجة والوطء بحوش المنزل بسائر وبدونه وفيها قولان بالجواز
والمنع والمعتمد الجواز فيهما والمراد بالجواز فيما ذكره خلاف الاولى (قوله لا القمر بن الخ) عطف على
مقدراى لاقى القضاء في حرم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا للقمر بن الخ فالمقدر المعطوف عليه هو قولنا
للقبلة (قوله وبيت المقدس) المراد به الصخرة لانها التى كانت قبلة قريش وهم منع استقبالها لحالة الحدث والجماع
لا المسجد الاقصى اذ لا يتوهم فيه ذلك (قوله بل يجوز مطلقا) اى سواء كان في المنزل او في القضاء بسائر او لا
وانما اضرب لان نفي الحرمة لا يدل على نفي الكراهة لصدقه بالكراهة والجواز والمراد بالجواز خلاف الاولى
(قوله ووجب استبراء باستفراغ اخبيته الخ) اعلم ان السين والتاء في كل منهما يحتمل ان يكونا للطلب وان
يكونا زائدين ويحتمل ان يكونا للطلب في الاول وزائدين في الثانى فان كانتا للطلب فيهما او زائدين
فيهما كانت الباء للتصوير لان طلب البراءة هو طلب الافراغ والاخراج للاخبيين وكذلك البراءة هي اخراج
الاخبيين ولا يصح جعلها حيث لا يستعانة ولا لاسبية لان المستعان به غير المستعان عليه والسبب غير
المسبب وهنا البراءة واخراج الاخبيين شئ واحد وكذا طلبهما واما ان جعلنا السين والتاء في الاستبراء للطلب
وفي الاستفراغ زائدين كانت الباء لاسبية والاستعانة اى ووجب طلب البراءة بتفريغ المحلين من
الاخبيين وبعض الشراح جعل الباء في كلام المصنف للتصوير وبعضهم جعلها لاسبية والاستعانة وكل
صحيح نظر الماقلنا (قوله اى افراغ واخراج اخبيته) اى من مخرجيهما فلو وضأ البول في قسبة الذكرا
العائط في داخل فم الدبر كان الوضوء باطلا لان شرط صحة الوضوء كما مر عدم حصول المنافى فالاستبراء مطلوب
لاجل ازالة الحدث لا لاجل ازالة الخبث فلا يجزى فيه الخلاف الذى في ازالة النجاسة كما قرر شيخنا (قوله مع
سلت ذكر) متعلق بوجوب اى وجب ما ذكر مع سلت ذكره وتره وفيه اشارة الى وجوبهما وهذا في حق
الرجل واما في حق المرأة فانها تضع يدها على عاتقها ويقوم ذلك مقام السلت والنتر واما الخنثى فيفعل ما يفعله
الرجل والمرأة احتياط وقوله مع سلت ذكر الخ هذا خاص بالبول واما الغائط فيمكن في تفريغ المحل منه الاحساس
بأنه لم يبق شئ مما هو بصدد الخرج وليس عليه غسل ما بطن من المخرج بل يحرم لشبه ذلك باللواط (قوله
مثلا) اشارة الى السلت لا يتوقف على خصوص السبابة والابهام نعم هما اولى لانهما اعون على الافراغ
من غيرهما (قوله ثم يمرهما) اى من اصل الذكر (قوله اى جذبه) فيه ان الجذب هو السحب الذى هو السلت
والاولى ان يقول اى تحريكه يمينا وشمالا او فوق وتحت * واعلم ان النتر عند اهل اللغة هو التحريك
الخفيف وحيث فوصف المصنف له بالخفة كاشف لانه لا يكون الا كذلك لاختلافه في مفهومه وليس
وصفا مخصوصا كما هو الشأن في الاوصاف (قوله لانه) اى الذكر كالضرع (قوله اعطى الندوة) اى
فيتسبب عدم التنظيف (قوله ولان قوة ذلك) اى السلت (قوله ويضر بالمثانة) اى يصيرها امر خية سائبة

الى ان يغلب على الظن انقطاع المادة ثلاثا و اقل او اكثر وينبغي ان يخفف زمنهما ٨٥ ايضا ولا يتبع الاوهام فانه يؤدي الى

تتمسك على البول بل كلما حصل فيها شيء نزل منها (قوله الى ان يغلب على الظن الخ) هذا غاية لقول المصنف مع سلت ذكره وتروى علم من هذا ان المدار على حصول الظن باقطاع المادة فاذن لا يشترط التنشيف وانه لو مكث مدة بحيث يغلب على الظن انه لم يبق شيء يخرج منه السلت كان ذلك كافيا ولو لم يسلت (قوله ولا يتبع الاوهام) اي فاذا غلب على ظنه انقطاع المادة من الذكر نزل ذلك السلت والتروى لا يعمل على ما عنده من توهم بقاء شيء في الذكر من المادة وما شئت في خروجه بعد الاستبراء كنقطة تقعف عنها فان قش وراها فحكم الحدث والحبس اي انها تنقض الوضوء ان لم تلازم جل الزمان ويجب غسلها ان لم تعثره كل يوم (قوله من كل ما يجوز الاستجمار به) اي مع الاقتصار عليه وهو اليابس الطاهر المتقي غير المؤذي وغير المحترم وامامالا يباح الاستجمار به فليس له هذا الحكم يعني لا يكون جعه مع الماء افضل من الماء وحده كذا في عبق وفيه نظر لانه اذا كان جعه مع الماء جائزا كما قلناه عن زروق فالظاهر ان يكون افضل من الماء وحده لانه ابلغ منه وحينئذ فاطلاق الندب اولى اه بن (قوله والاثر) اي الحكم (قوله فيقدم الجرح الخ) اي لانه يقدم الجرح الخ فهو علة لعدم ملاقة النجاسة ليد (قوله لانه انقي للمحل) اي لازالته العين والحكم اتفاقا (قوله فان اقتصر على الجرح او مافي معناه اجزا الخ) وهل يكون المحل طاهر الرفع الحكم والعين عنه وهو ظاهر التوضيح وظاهر الطراز ان الجرح عند الاقتصار عليه لا يرفع الحكم وان المحل نجس معقوب عنه انظر ح (قوله وتعين الماء في مني الخ) اعترض عليه بان المنى والحيض والنفاس يتعين فيها غسل جميع الجسد ولا يتوهم فيها كفاية الاستجمار بالايجار وحينئذ فلا حاجة للنص على تعين الماء فيها وعدم كفاية الاجار وحاصل ما اجاب به الشارح ان الكلام مفروض في حق من فرضه التيمم لمرض او لعدم ماء يكفي غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فيقال لمن خرج منه المنى لا بد من غسل الذكرا والفرج بالماء ويقال للمرأة لا بد من غسل الدم الداخل في الفرج بالماء واعلم انه حيث تعين الماء في المنى فلا يجب غسل الذكر كله خلافا للشيخ بركات الخطاب اخي الشيخ محمد الخطاب شارح المتن وتلميذه (قوله او لعدم ماء يكفي غسله) اي ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة (قوله او بلدة غير معتادة) اي فهذا انما يوجب الوضوء لا الفصل لكن لا بد من غسل الذكر بالماء مع الوضوء (قوله ويقارق يوما فاكثرا) اي لانه في هذه الحالة لا يعني عنه ويوجب الوضوء (قوله لما تقدم في المعفوات) اي من ان حدث المستنكح اذا اتى كل يوم ولو مرة فانه يعني عن ازالته مطلقا ووجب الوضوء بان فارق اكثر من ام لا (قوله ووقع للشرح هنا سهو ظاهر) حيث قالوا مني صاحب السلس يكفيه الجرح كالبول والحصى والدود بيلة فقولهم يكفيه الجرح فيه نظر لان الخارج على وجه السلس ان اتى يوما وفارق يوما تعين فيه الماء وان اتى كل يوم فلا يطلب فيه حجر ولا غيره (قوله ويجري فيهما ما جرى في المنى) اي فيحملان على من انقطع حيضها او نفاسها وفرضها التيمم لمرض او لعدم ماء يكفي غسلها ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فلا بد في غسل الدم من فرجها من الماء ولا يكفي فيه الجرح (قوله وفي بول امرأة) مثل بولها بول الحصى اي مقطوع الذكرا قطعت اتياء ايضا ام لا ومنه ايضا مني الرجل اذا خرج من فرج المرأة بعد غسلها فهو كبولها لا يكفي فيه الجرح ومنه ايضا البول الخارج من الثقبه اذا انسد المخرجان على الظاهر لانه منتشر فيتعين فيه الماء ولا يكفي فيه الاجار وافهم قوله بول ان حكمها في الغائط حكم الرجل وتغسل المرأة سواء كانت ثيبا او بكرا كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها واما قول عبق وتغسل المرأة ما ظهر من فرجها والبكر ما دون العذرة ففيه نظر اذا التفرقة بين الثيب والبكر انما هي في الحيض خاصة كما ذكره صاحب الطراز واختار في البول تساويهما لان مخرج البول قبل البكارة والثبوبة بخلاف الحيض انظر ح ولا تدخل المرأة بدها بين شفرها كفعل اللواتي لادين لهن وكذا يحرم ادخال اصبع يد رجل او امرأة الا ان يتعين لزوال الحبس كافي الميج ولا يقال الحقنه مكر وهه لا نأقول فرق بينهما فان الحقنه شأنها تفعل للتداوي (قوله غالبا) اي ومن غير العال عدم تعدى بولها الجهة المقعدة وعدم انتشاره وهذا يشير الى ان هذا الحكم وهو تعين الماء لبول المرأة ثابت مطلقا حصل فيه انتشارا لا الحاقا لغير العال بالعال

نممكن الوسوسة من القلب وهي تضر بالدين والعباد بالله تعالى (وندب) للمستنجى (جمع ماء وجر) او مافي معناه من كل ما يجوز الاستجمار به مما يأتي لازالتهما العين والاثر مع عدم ملاقة النجاسة بده في قدم الجرح ثم يتبعه بالماء (نم) ندب عند اعادة الاقتصار على احدهما (ماء) لانه انقي للمحل فان اقتصر على الجرح او مافي معناه اجزا في الجرح او مافي معناه اجزا في غير ما تعين فيه الماء (وتعين) الماء ولا يكفي الجرح (في مني) خرج بلدة معتادة وكان فرضه التيمم لمرض او لعدم ماء يكفي غسله او بلدة غير معتادة او على وجه السلس وكان يأتي يوما وفارق يوما فاكثرا اذا كان يأتي كل يوم ولو مرة فلا يتعين فيه ماء ولا حجر لما تقدم في المعفوات ووقع للشرح هنا سهو ظاهر واما صحيح وجد من الماء ما يكفي غسله ونزل المنى بلدة معتادة فيجب عليه غسل جميع الجسد يرتفع حدثه ونخبته (و) تعين الماء في (حيض ونفاس) ويجري فيهما ما جرى في المنى (و) في (بول امرأة) بكرا او ثيبا لتعديدها منها فخرجها الى جهة

المقعدة غالبا ان لم يكن سلسا والا لم يتعين فيه

ماء ولا يجزئ أن يأتي كل يوم مرة فأكبر (و) تعين الماء في حدث بول أو غائط (منشئ من مخرج) انتشارا (كسبرا) وهو ما زاد على ما جرت العادة بتلويته كان يتهدى إلى ٨٦ الآلية أو يعم جميع الحشفة أو جلها (و) تعين في (مذي) خرج بلدة معتادة والا كفي

(قوله ومنشئ) أي في تعين الماء في هذا الحدث كله لا في المنشئ فقط خلافا لما يتبادر من كلام المصنف والحاصل أنه يغسل الكل ولا يقتصر على ما جاوز المعتاد لأنهم قد يتقرون الشيء منفردا دون مجتمعا مع غيره قاله شيخنا وقالت الحنفية يغسل المنشئ الزائد على ما جرت العادة بتلويته ويعني عن المعتاد والحاصل أنهم يقولون ما بقي من الفضلة على فم المخرج بعد قضاء الحاجة أن كان غير زائد على المعتاد يعني عنه وإن كان منشئا كثيرا غسل الزائد على ما جرت العادة بتلويته ويعني عن المعتاد (قوله والا كفي فيه الحجر) أي والا بأن خرج بلدة أصلا لكن صار يأتي يوما ويفارق يوما فأكثر وأخرج بلدة غير معتادة كهذه بانه مثلا كفي فيه الحجر (قوله والا كفي عنه) أي ولا يطلب في إزالته حجر ولا ماء (قوله هدا هو التحقيق) أي وأما ما في خش وغيره من أن ما خرج بغير بلدة معتادة من المني أو من المذي أن لم يوجب الوضوء ما كان لازم كل الزمان أو جله أو نصفه كفي فيه الحجر وإن أوجب الوضوء ملازمته أقل الزمان تعين فيه الماء فقبه نظر والحق أنه متى أتى كل يوم على وجه الساس لا يطلب في إزالته ماء ولا حجر وعني عنه لازم كل الزمان أو جله أو نصفه أو أقله بل ولو أتى مرة واحدة (قوله يغسل ذكره كله) أعلم أن غسل الذكر من المذي وقع فيه خلاف قيل أنه معطل بقطع المادة وإزالة النجاسة وقيل أنه تعبد والمعتد الثاني وعلى القولين يتفرع خلاف هل الواجب غسل بعضه أو كله والمعتد الثاني ويتفرع أيضا هل يجب النية في غسله أو لا يجب فعلى القول بالتعبد يجب وعلى القول بأنه معطل لا يجب والمعتد وجوبها ثم إنه على القول بوجوب النية إذا غسل كله بلانية وصلى هل تبطل صلاته لتركه الأمر الواجب وهو النية أو لا قولان والمعتد الصحة بلان النية واجبة غير شرط ومراعاة للقول بعدم وجوبها وإن الغسل معطل وعلى القول بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى هل تبطل صلاته أو لا تبطل قولان على حد سواء والقول بعدم البطلان مراعاة لمن قال أنما يجب غسل بعضه وعلى القول بصحة الصلاة فهل تعاد في الوقت نديا أو لا يطلب باعادتها قولان هذا محصل ما في المسئلة (قوله وفي بطلان صلاة تاركها الخ) هذان القولان اللذان في هذا الفرع مرتبان على القولين في الفرع الذي قبله فالذي يقول هنا بالبطلان بناء على وجوب النية والذي يقول بعدم البطلان بناء على عدم وجوبها قاله في التوضيح وذكر بعضهم أن هذا الخلاف مبنى على القول بوجوب النية وهو ما ذكرناه سابقا وبالله يشير كلام الشارح وكلاهما صحيح (قوله وعلم أنه إذا لم يغسل منه شيئا) أي واقتصر على الاستجمار بالأحجار (قوله فالصحة اتفاقا) أي وأما إذا غسله كله بلانية وصلى قولان والمعتد الصحة وإن غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى قولان على حد سواء فالأحوال أربعة الصحة اتفاقا في حالة والبطلان اتفاقا في حالة والخلاف في حالتين (قوله وإذا قلنا بالصحة) أي فيما إذا غسل بعضه بنية أو بدونها (قوله فيجب تكميل غسله فيما يستقبل) أي فإن لم يكمل لما يستقبل وصلى به في المستقبل بدون تكميل ففي صحة تلك الصلاة وبطلانها قولان على حد سواء (قوله وينوي) أي من خرج منه المذي عند غسل ذكره أو من أراد تكميل غسل ذكره (قوله ولا نية على المرأة في مذيها) أي وتغسل محل الأذى فقط وقوله على الظاهر أي خلافا لما في خش من استظهاره اقتصار غسلها المذي لنية وما ذكره شارحنا من أن المرأة تغسل محل الأذى فقط بلانية هو المعتد كما في عجم (قوله ولا يستنجي من ريح) هذان تعني النهي لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منام من استنجى من ريح أي ليس على ستنا والنهي للكراهة كما قاله الشارح لا للحرمة (قوله كما لا يغسل منه الثوب) أي لطهارته ومثل الريح في كونه لا يستنجى منه الحصى والدود إذا خراجا خالصين من البلية أو كانت خفيفة وأما لو كثرت البلية فلا بد من الاستنجاء أو الاستجمار بالحجر وإن كانت لا تنقض الوضوء كما يأتي وبهذا يلغز ويقال شيء خرج من المخرج المعتاد أو جرت الصلاة والاستنجاء والوضوء باق بحاله (قوله وجاز رابس)

فيه الحجر ما لم يكن سلسا لازم كل يوم ولو مرة والا عني عنه كما تقدم هذا هو التحقيق (يغسل) أي مع وجوب غسل (ذكره كله) لا محل الأذى خاصة خلافا للعراقيين وإذا قلنا يغسل كله (ففي) وجوب (النية) بناء على أنه تعبد في النفس وهو الصحيح فكان ينبغي له الاقتصار عليه وعدم وجوبها بناء على أنه غير تعبد بل لازالة النجاسة وإن كان فيه نوع من التعبد والا لا يقتصر على محل الأذى خاصة قولان (و) في (بطلان صلاة تاركها) أي النية مع غسل جميع الذكر وعدم بطلانها لانه واجب غير شرط وهو الراجح قولان (أو) بطلان صلاة (تارك) غسل (كله) أي وغسل بعضه ولو محل الأذى خاصة بنية أو لا وعدم البطلان (قولان) مستويان في هذا الفرع وقد حذفه من الأولين لدلالة الثالث عليه وعلم أنه إذا لم يغسل منه شيئا فالبطلان قطعاً كما أنه إذا غسله كله بنية فالصحة

اتفاقا وإذا قلنا بالصحة فيجب تكميل غسله فيما يستقبل وفي إعادتها في الوقت قولان وينوي رفع الحدث عن ذكره ولا نية على المرأة في مذيها على الظاهر (ولا يستنجي من) خروج (ريح) أي يكره كما لا يغسل منه الثوب (وجاز) أي الاستنجاء بمعنى الاستجمار

ومدر أي طوب وهو
ما حرق من الطين كالآجر
أولا كحرق وقطن
وصوف غير متصل بحيوان
والأكره (طاهر منق)
غير مؤذ ولا محترم (لا)
يجوز (ببئس) كلين
(و) لا (نجس) كعظم
ميتة وروث محرم كل
وعذرة (و) لا (المس)
كن جاج وقصب لعدم
الانقاء (و) لا (محدد)
ككسور زجاج وقصب
وحجر وسكين (و) لا
(محترم) أما طعمه أو
لشرفه أو لحق الغير وبين
الأول بقوله (من مطعم)
لأدنى ولو من أدوية
وعقاقير كخزنبيل ومغاث
وشمل الملح والورق لما
فيه من التشاؤم الثاني
بقوله (و) (من مكتوب)
لمرمة الحروف ولو باطلا
ككسر (و) من
(ذهب وفضة) وياقوت
وجوهر نفيس وسين
الثالث بقوله (و) (جدار)
لوقف أو في ملك غيره
ويكره في ملكه (وعظم
وروث) طاهر بن لاندراج
النجسين في النجس إلا
أنه يكره في الطاهرين
ولا يحرم على الراجح
وإنما هي عنهما لأن العظم

أي جاز بما اجتمعت فيه هذه الأوصاف الخمسة المشار لها بقوله رياس الخ والمراد به الجفاف مطلقا سواء كان فيه صلابة أو لا لا خصوص ما فيه صلابة بدليل تعميل الشارح بالحرق وما بعدها (قوله إذا الاستنجاء يشمل الخ) أي لأن الاستنجاء كما تقدم عن ابن الأثير إزالة الأذى من على المخرج بالماء أو بالجهر والاستجمار إزالة ما على المخرج بالابحار فهو فرد من أفراد الاستنجاء (قوله أي طوب) تفسير للمدر وقوله وهما أي الطوب ما حرق الخ وقوله أولا هذا مقابل لقوله كان ذلك اليابس من أنواع الأرض وقوله تنقرق بالراء المهملة والقاف جمع خرفة لا بالزاي المعجمة والقاف لأن الخرف هو الأجر وهو من أنواع الأرض (قوله لا ببئس الخ) هذا شروع في محترز الأوصاف الخمسة المشترطة في جواز ما يستجمر به على سبيل اللف والنشر المرتب وإنما صرح بمفهوم تلك الأوصاف لعدم اعتباره لمفهوم غير الشرط كالصفة هنا (قوله لا يجوز ببئس) أي يحرم لنشره النجاسة وأخرى المانع فإن وقع واستجمر به فلا يجزيه ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء فإن صلى عامدا قبل غسله أعاد أبدا وما قبل في المبئل يقال في النجس أي من كونه لا يستجى به ويفسل المحل بعد ذلك أن كان مأثرا وأنه إن صلى عامدا بدون غسل أعاد أبدا (قوله وقصب وحجر) عطف على زجاج أي ومكسور قصب ومكسور حجر بأن كان محرفا (قوله وعقاقير) العطف مغايرانا بدلالة أدوية المركبات منها ومن غيرها (قوله والورق) أي وكذلك النخالة غير الخالصة من الدقيق وأما النخالة بالخاء المهملة وهي ما يسقط من الخشب إذا ملسه النجار وأخرطه والسحالة وهي ما يسقط من الخشب عند نشره بالماء فلا تشارك في جواز الاستجمار بهما كذا قال الشراح لكن بحث ابن مرزوق في النخالة بالخاء المعجمة بأنها وإن خلصت من الطعام إلا أنها ما زالت محترمة لحق العير لانه تعلق بها حق لأنها علق للدواب وإذا احترم علق دواب الحق فأحرى علق دواب الانس اهـ (قوله لحرمة الحروف) أي لشرفها قال الشيخ إبراهيم اللقاني محمل كون الحروف لها حرمة إذا كانت مكتوبة بالعربي والأفلا حرمة لها إذا كان المكتوب بها من أسماء الله وقال عجب الحروف لها حرمة سواء كتبت بالعربي أو بغيره وهو ما يفيد ح وقوى الناصر قال شيخنا وهو المعتمد (قوله ولو باطلا) أي ولو كان ذلك المكتوب باطلا كسحر وتوراة وأنجيل ميدلافهما أسماء الله وأنبيائه (قوله وجدار لوقف) أي سواء كان ذلك الوقف مسجدا أو غيره كان وقفه أو وقف غيره كان الاستجمار بمجدار الوقف من داخله أو من خارجه فالحرمة بالاستجمار به مطلقا لأن ذلك يؤدي لهدمه (قوله أو في ملك غيره) أي إذا استجمر به بغير إذن مالكه وإنما حرم لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه فإذا استجمر بمجدار العير بإذنه كره فقط كما قرره شيخنا (قوله ويكره في ملكه) أي ويكره الاستجمار بالجدار إذا كان ذلك الجدار في ملكه أي واستجمر به من داخل وأما إذا استجمر به من خارج فقولان بالكراهة وهو المعتمد وقيل بالحرمة وإنما نهى عن الاستجمار بمجدار ملكه لأنه قد ينزل المطر عليه ويصيبه بلل ويلتصق هو أو غيره عليه فتصيبه النجاسة وخوفا من أذية عقرب وهذا التعليل يجري في جدار الغير بإذنه كما مر (قوله إلا أنه يكره في الطاهرين) أي كما قال ح ولا يجرم على الراجح خلافا لابن الحاجب القائل بالحرمة (قوله لأن العظم طعام الجن) أي لانه يعود بأوفر وأعظم مما كان عليه من اللحم (قوله والروث طعام دوابهم) أي فيصير الروث شعيرا أو فولا أو تبنا أو عشا كما كان وهل الذي يصير كذلك كل روث أو خصوص روث المباح ينظر في ذلك أي وإذا كان العظم طعام الجن والروث طعام دوابهم صار انتهى عنهما لحق العير (قوله والمراد بعدم الجواز) أي في قوله لا يجوز ببئس الخ واعلم أن محل امتناع الاستجمار بالأمور المذكورة إذا أراد الاقتصاد عليها وأما أن قصدا أن يتبعها بالماء فانه يجوز إلا المحترم والمحدد والنجس فالحرمة مطلقا كفي ح فقلاعن زروق واللحمي انظر بن لا يقال الجرم بحرمة النجس مطلقا مشكل مع ما مر من كراهة التضمين بالنجاسة على الراجح لا أقول الاستجمار بالنجاسة

طعام الجن والروث طعام دوابهم والمراد بعدم الجواز الحرمة في الجميع الأجدار النفس والعظم والروث الطاهرين فانه يكره الاستجمار بها (فان) ارتكبت النهي

في بعض احواله والهادي
على ماسأى له في الحيض
ودم الاستحاضة على
تقصيل سياتي في السلس
وشمل خروج مني الرجل
من فرج المرأة اذا دخل
بوطه وخرج بعد ان
اغتمست لان دخول بلا
وطه فلا ينقض خروجه
وفيه نظر والظاهر كما قال
شيخنا القضاة وخرج
بنوله في الصحة ما اذا خرج
في حال المرض اي خروجه
على وجه السلس فان فيه
تفصيلا اشار له بقوله (و)
نقض (سلس فارقا اكثر)
الزمان ولازم اقله فان لازم
النصف واولى الجمل والكل
فلا ينقض (كسلس مذى)
لطول عزوبة او مرض
فيخرج من غير تذكر
او تفكر فانه ينقض مطلقا
حيث (قدر على رفعه) يتداو
او صوم او تزوج او تسر
ويغتفر له زمن التداء
والتزوج والتسري فان لم
يقدر على رفعه بما ذكر
فهو كغيره من الاسلاس
في التفصيل المتقدم
فيجري فيه الاقسام
الاربعة ولا مفهوم لمذى
فلو حذفه لكان اخصر
واشمل اذ كل سلس قدر
على رفعه نقضه والا
فلا اقسام الاربعة

المعتاد في الصحة من مخرجه ثمانية اشياء اثنين من الدبر وستة من القبل (قوله في بعض احواله) اي وهو
ما اذا خرج باذنة غير معتادة او كان ساسا ولازم اقل الزمن (قوله على ماسأى له في الحيض) اي في قوله
وجوب وضوء بهاد (قوله على تفصيل الخ) اي ما اذا لازم اقل الزمان لان لازم كله او حله او نصفه (قوله
وشمل) اي التعريف المذكور وهو قوله الخارج المعتاد في الصحة من مخرجه (قوله فلا ينقض خروجه)
اي كافي خش تقلا عن ابن عرفة (قوله كما قال شيخنا) اي العلامة العدوى (قوله ما اذا خرج) اي الخارج
المعتاد من مخرجه في حال المرض (قوله وبسلس) هو بفتح اللام الخارج وهو المراد هنا وبكسرهما الشخص
الذي قام به السلس وعطفه على الحدث من قبيل عطف الخاص على العام لتقييد المعطوف بمفارقة اكثر
الزمان واطلق المصنف في السلس فشمّل سلس البول والعائط والريح وغيرها كلني والمذى والودي ولذا قال
في التوضيح هذا التقسيم لا يخص حدثا دون حدث اه واعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل في السلس
طريقة المعاربه وهي المشهورة في المذهب وذهب العراقيون من اهل المذهب الى ان السلس لا ينقض
مطلقا غاية الامر انه يستحب منه الوضوء اذا لم يلزم كل الزمان فان لازم كله فلا يستحب منه الوضوء (قوله
فان لازم النصف) اي على ما شهروه ابن راشد وهو ظاهر المصنف ايضا وهو المعتد خلافا لاستظهار ابن
هرون النقص في الملازم لنصف الزمان (قوله كسلس مذى قدر على رفعه) اعلم ان عندنا صورة ثلاثة الاولى
ما اذا كان سلس المذى لبزودة وعلة كاختلال مزاج فهذه لا يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفعه ام لا الا اذا
فارق اكثر الزمان الثانية ما اذا كان لعزوبة مع تذكر بان استنكحه وصار معها تطرا وسمع او تفكر امذى
المدة المعتادة الثالثة ما اذا كان لطول عزوبة من غير تذكر وتفكر بل صار المذى من اجل طول العزوبة
نازلا مسترسلا تطرا ولا تفكر او لا الاولى من هاتين الصورتين يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفعه ام لا من
غير خلاف كما قال ابو الحسن والثانية منهما يجب فيها الوضوء على احدي روايتي المدونة ولا يجب على الرواية
الانحرى وقال ابن الجلاب فيها ان قدر على رفعه بزواج او تسر وجب الوضوء مطلقا والا فلا يجب الا اذا فارق
اكثر فقال بعضهم هو وفاق للمدونة وقال بعضهم هو خلاف لما فيكون في الصورة الثانية ثلاثة اقوال اذا
علمت هذا فاعلم ان كلام المصنف لا يصح حله على ما اذا كان لعلة لانه لا ينقض الا اذا فارق اكثر وظاهر
كلامهم قدر على رفعه ام لا ولا على ما اذا كان لتذكر بان استنكحه مهماراي او سمع او تفكر وهي
الصورة الثانية خلافا لخس لما مر عن ابي الحسن من النقص فيها مطلقا بخلاف فلم يبق الا ان يحمل
على ما اذا كان لعزوبة بدون تفكر ويكون جاري على القول بالتفصيل بين القدرة وعدمها على ما تقدم
لابن الجلاب وقد تقدم ان بعضهم جعله وفاقا للمدونة ونقل طفي ان ابن بشير شهروه واستظهره ابن
عبد السلام وفي نقل ابن مرزوق عن المازري ما يفيد انه المذهب فاعتمده المصنف لذلك انظر بن (قوله
او مرض) الاولى حذفه لانه لا ينقض الا اذا فارق اكثر قدر على رفعه ام لا كما تقدم لك (قوله فانه ينقض
مطلقا) اي سواء لازم كل الزمان او حله او نصفه او اقله (قوله او صوم) اي لا يشق عليه فان شق عليه لم
يلزمه هكذا قيده المازري كما نقله ابن مرزوق (قوله ويغتفر له زمن الخ) فلا يعد السلس المذكور
ناقضا فيه (قوله والتزوج والتسري) اي طلب الزوجة والسرية وكذا يغتفر مدة استبراء السرية (قوله
فيجري فيه الاقسام الاربعة) اي فان لازم اقل الزمان نقض وان لازم الكل او الجمل او النصف لم ينقض
(قوله ولا مفهوم لمذى) اي بل كل سلس قدر على رفعه سواء كان بولا او منيا ووديا فهو كسلس المذى
الذي قدر على رفعه في كونه ناقضا مطلقا ومالم يقدر على رفعه تجري فيه الاقسام الاربعة وبهذا صرح
ابن بشير كما قال ابن مرزوق فقول التوضيح لم ارم من فرق بين ما يقدر على رفعه وغيره في البول قصور كذا
في عيق وقد علمت ان المراد بسلس المذى الذي يكون ناقضا مع القدرة على رفعه ما كان لطول عزوبة فقط
لما كان لعلة ولما كان لعزوبة مع تذكر (قوله فلو حذفه لكان اخصر) اي فلو حذفه وقال وبسلس
فارق اكثر او قدر على رفعه لكان اخصر (قوله والا فلا اقسام الاربعة) اي والا بقدر على رفعه فيجري

لم يشق (لان شق) الوضوء
يردون نحوه فلا يندب فقوله
وندب الخ تفصيل في
مفهوم قوله فارق اكثر
(وفي اعتبار الملازمة)
من دوام وكثرة ومساواة
وقلة (في وقت الصلاة)
خاصة وهو من الزوال
الى طلوع الشمس من
اليوم الثاني (او) اعتبارها
(مطلقا) لا بقيد وقت
الصلاة فيعتبر حتى من
الطلوع الى الزوال (تردد)
للتأخير (من مخرجه)
متعلق بالخارج والضمير
احرز وصفا مقدرا وكأنه
قال من مخرجه المعتادين
ونخرج بهذا القيد ما اذا
خرج الخارج المعتاد من
غير المخرجين كما اذا خرج
من القم او خرج بول من
دبر او ريج من قبل ولو
قبل امرأة او من ثقبه فانه
لا ينقض ولما كان في هذا
تفصيل اشار به بقوله (او)
خرج من (ثقبه تحت
المعدة) وهي موضع الطعام
قبل انحدره الى المعاء فهي
لنا بمنزلة الحوصلة للطير
والكرش لغير الطير فالسرة
مما تحت المعدة فينقض
الخارج منها (ان انسدا)
اي المخرجان بان اقتطع
الخروج منهما (والا) بان
لم يندب ان اقتطعا واحدا

فيه الاقسام الاربعة (قوله وندب الوضوء ان لازم السلس اكثر) اي وندب ايضا اتصاله بالصلاة وهل يندب
الاستنجاء منه او لا يندب قولان كذا في عبق على العزبة وتخصيصه التدب بالوضوء دون غسل الذكر من
المدنى يشعر بنفي غسله وهو قول سحنون قال لان النجاسة اخف من الحدث فالحكم باستحباب الوضوء
لا يقتضى استحباب غسل الذكر من النجاسة لانها اخف واستحب سندن في الطراز غسل الذكر من المدنى
الملازم لجل الزمان اول نصفه (قوله لان همه) اي فلا يندب لانه لا فائدة في الوضوء حينئذ (قوله لان شق)
عطف على مقدراى وندب ان لازم اكثر ان لم يشق لان شق كما اشار لذلك الشارح بقوله وحمل الخ (فرع)
اذا كان في جوفه علة او كان شيخا كبيرا استنكحه الریح فاذا صلى من جلوس لا يخرج منه الریح وان صلى
قائما يخرج منه قال ح الظاهر ما قاله ابن بشير والايانى من انه يصلى قائما لا جالسا ولا يكون الریح
ناقضا لوضوئه كالبول وكذلك من كان كلما ظهر بالماء احدث بنقطة بول او ریح فانه يصلى بالوضوء
ولا يكون الحدث ناقضا لانه سلس عند ابن بشير واستظهره ح وقال اللخمي يتيمم والاحوط الجمع (قوله)
تفصيل في مفهوم قوله فارق اكثر اي فكأنه قال فان لم يفارق اكثر بان لازم كل الزمان او نصفه او بجله
فلا تقض لكن هذه الاحوال الثلاثة بعضها يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم اكثر الزمان او نصفه
وبعضها لا يستحب فيه الوضوء وهو ما اذا لازم كل الزمان (قوله وفي اعتبار الملازمة) اي ملازمة الموجود
من الحدث دائما او جل الزمان او نصفه او اقله (قوله تردد للتأخيرين) المراد بهم هنا ابن جماعة والبوذري
وهما من اشياخ شايعين عرفة قال قول الاول قول ابن جماعة واختاره ابن هر ون وابن فرحون والشيخ عبد
الله المنوفي والثاني قول البوذري واختاره ابن عبد السلام والظاهر من القولين عند ابن عرفة اولهما وهذا
التردد لعدم نص المتقدمين وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا فرضنا ان اوقات الصلاة مائتان وستون درجة
وغير اوقاتهما مائة درجة فأتاه السلس فيها وفي مائة من اوقات الصلاة وفي الاول يتقضى وضوءه لمقارقه
اكثر الزمان لا على الثاني لملازمته اكثر الزمان فان لازمه وقت صلاة فقط تقضى وصلاها قضاء كما اقتضى به
الناس فريمن يطول به الاستبراء حتى يخرج الوقت وقال المنوفي اذا انضبط وقت اتيان السلس قدم تلك الصلاة
اواخرها فيجمعهما كارباب الاعذار (قوله من مخرجه) الضمير للخارج المعتاد للشخص وللانتموضي
لانه يقتضى ان كل ما خرج من مخرج الشخص يكون ناقضا وليس كذلك اذا ریح الخارج من القبل لا ينقض
مع انه خارج معتاد من مخرج الشخص المتوضي (قوله احرز وصفا الخ) اي قام مقامه لا فائدة له معناه لان
الاضافة للعهد فكأنه قال من مخرجي الخارج المعهودين اي المعتادين لذلك الخارج (قوله كما اذا
خرج من القم) الذي ذكره العلامة العدوي في حاشيته على عبق انه اذا خرج الحدث من القم فانه ينقض
اذا اقتطع خروجه من محله المعتاد راسا واما اذا لم ينقطع خروجه من محله راسا وهذا صادق بثلاث
صور ما اذا تساوى خروجه من محله المعتاد مع خروجه من الحلق وما اذا كان خروجه من محله
المعتاد اكثر من خروجه من الحلق وعكسه فلا تقضى في هذه الصور الثلاثة وظاهر الشارح انه لا تقضى
مطلقا وليس كذلك فان قلت مقتضى كون الخارج من الثقبه اذا كانت فوق المعدة لا ينقض على المعتمد
ولو انسدا لمخرجان ان يكون الخارج من القم كذلك لانه بمثابة الثقبه المذكورة قلت اجيب بان القم
عهد مخرج للفضلة في الجملة بالنسبة للتمساح بخلاف الثقبه هذا وذكر عجب ان قولهم اذا كانت الثقبه
فوق المعدة وانسدا لمخرجان فلا تقضى على الراجح محمول على ما اذا كان انسدا لمخرجين في بعض الاوقات
لادائما اما اذا كان انسدا لهما دائما فالنقض كالقم وحينئذ فلا اشكال (قوله ولما كان في هذا) اي
خروج الحدث من الثقبه (قوله او خرج) اي الحدث وقوله من ثقبه اي من خرق (قوله فالسرة
مما تحت المعدة) اي وحينئذ فالمعدة من منخسف الصدر لقوف السرة (قوله والا بان لم يندب) اي والحال
ان الثقبه تحت المعدة (قوله فقولان) اي في هذه الاحوال الثمانية (قوله الراجح منهما عدم التقضى) اي

وان كان مقتضى النظر في انسداد احد هما نقض خارجه منها وكل هذا ما لم يدم الانسداد وتعدا النقبة والا
نقض الخارج منها ولو كانت فوق المعدة بالاولى من نقضهم بالفهم اذا اعتيد كما مر (قوله وصارت الثقبة التي
تحتها) اي تحت المعدة والامعاء وقوله مقامهما اي المخرجين (قوله ونقض بسببه) اي بسبب الحدث
الموصل اليه كالنوم المؤدى لخروج الريح واللمس والمس المؤدى لخروج المذى والسببية في زوال العقل
مشكلة اذا تعقل الا اذا كان زوال العقل سببا في انحلال الاعصاب فيسبب عن ذلك خروج الحدث الا ان
يقال عده سببا باعتبار المنظمة في الجملة كاللمس واللمس فانهما كذلك قائل (قوله زوال عقل) طاهر المصنف
ان زوال العقل بخير النوم كالانغماس والسكر والجنون لا يفصل فيه بين قليل وكثير كما يفصل في النوم وهو
ظاهر المدونة والرسالة فهو ناقض مطلقا قال ابن عبد السلام وهو الحق خلافا لبعضهم وقال ابن بشير والقليل
في ذلك كالكثير اطر ح (قوله اي استناره) اشار بهذا الى ان التعبير بالاستنار اولى من التعبير بالزوال
لانه لو زال حقيقة لم يعد حتى يقال له قد انتقض وضوءه (قوله او شدة هم) اي ان كان مضطجعا وهل
كذا ان كان قاعدا او يندب له فقط احتمالا لان لسند في فهم كلام الامام على نقل ح واقصر في الشامل
على الاول وكذا زروق في شرح الرسالة حيث قال قال مالك فيمن حصل له هم اذهل عقله يتوضأ وعن ابن
القاسم لا وضوء عليه اه وامام من استغرق عقله في حب الله حتى زال عن احساسه فلا وضوء عليه كافي ح
نقلا عن ابن عمر وزروق (قوله وان بنوم ثقل) قال ابن مرزوق طاهر المصنف ان المعتبر عنده صفة النوم
ولا عبرة بهيئة النائم من اضطجاع او قيام او غيرهما فحقى كان النوم ثقيلا ينقض كان النائم مضطجعا او ساجدا
او جالسا او قائما وان كان غير ثقیل فلا ينقض على اي حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما
وهي طريقة اللخمي واعتبر في الثلقين صفة النوم مع الثقل وصفة النائم مع غيره فقال واما النوم الثقيل
فيجب منه الوضوء على اي حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما واما غير الثقل فيجب منه
الوضوء في الاضطجاع والسجود ولا يجب في القيام والجلوس وعز في التوضيح هذه الطريقة الثانية لعبد
الحق وغيره اه بن (قوله بل ولو قصر) رد بلو على من قال النوم الثقيل لا ينقض الا اذا كان طويلا (قوله
لا بنوم خف) اي لا تنفاه مظنة الحدث (قوله ولو طال) اي هذا اذا كان الخفيف قصيرا بل ولو طال (قوله
وندب ان طال) هذا هو المعتمد خلافا لابن بشير القائل بالوجوب (قوله نشأ مما قبلها) اي وهو قوله وان
بنوم ثقل ونقرر السؤال فان كان النوم خفيفا فهل ينقض كذلك ام لا (قوله فليست لا عاطفة) لانها ان
كانت عاطفة تخف على ثقل يلزم عليه انها قد عطفت جملة على جملة ولا اما تعطف المفردات ولا تعطف
الجل وان جعلت عاطفة لحدوف موصوف بجملة خف والتقدير لا بنوم خف لزم على ذلك حذف النكرة
الموصوفة بالجملة مع عدم الشرط وهو ان تكون بعض اسم مجرد ورجع اوفى كقولك مناظعن ومناقام اي

منافريق وكقوله ان قلت ما في قومها لم يتيم * يفضلها في حسب وميسم

اي ما في قومها احدي فضلها الخ (قوله ما لا يشعر صاحبه بالاصوات) اي المرتفعة القريبة منه وقوله
او بسقوط الخ عطف على الاصوات وكذا ما بعده فان شعر بالاصوات القريبة منه او شعر بانها كانت حبوته
او بسقوط ما كان يده او شعر بسيلان ريقه فلا ينقض لحقته حينئذ ^{في ريقه} لا ينقض نوم مسدود الدبر
اذا كما استغفر شي تحت مخرجه ولو كان النوم ثقيلا اذ لم يطل فان طال نقض على المعتمد (قوله ولمس) عطف
على زوال عقل واللمس ملاقة جسم لجسم لطلب معنى فيه كحرارة او برودة او صلابة او رخاوة او علم حقيقة
كأن يلمس ليعلم هل هو آدمي والا فقول المصنف فيما يأتي ان قصد لذة الخ تخصيص لعموم المعنى واما اللمس
فهو ملاقة جسم لا شعر على اي وجه كان ولذا عبر به في الذكر لكونه لا يشترط في نقض الوضوء به قصد وقوله
ولمس اي ولو من امرأة لاخرى كافي الميج تلاقع ح قياسا على العلامين لان كلا يتدب بالآخر (قوله
لا من صغير ولورا حق) اي لان اللمس انما ينقض لكونه يؤدى لخروج المذى ولا مذى لغير البالغ (قوله
وان استحبله الغسل كما سيأتي) اي واستحباب الغسل يقتضى استحباب الوضوء من باب اولى (قوله

وصارت الثقبة التي تحتها
قائمة مقامهما عند انسدادهما
ولا كذلك غير هذه
الصورة ولما انتهى
الكلام على الاحداث
شرع في بيان اسبابها
فقال (و) نقض (سببه
وهو) اي السبب ثلاثة
انواع الاول (زوال
العقل) اي استناره لا بنوم
ثقل بان كان يجنون
او انغماس او سكر او شدة
هم بل (وان) كان زواله
(بنوم ثقل) هذا اذا طال
بل (ولو قصر) فانه ينقض
(لا) يتنقض بنوم (خف)
ولو طال (وندب) الوضوء
(ان طال) الخفيف وجملة
لاخف استنافية واقعة
في جواب سؤال مقدر
نشأ مما قبلها فليست
لا عاطفة والثقل مالا
يشعر صاحبه بالاصوات
او بسقوط حبوته يد او
سقوط شيء يده او سيلان
ريقه (و) النوع الثاني
(لمس) من بالغ لا من صغير
ولورا حق ووطؤه من
جملة لمسه فلا ينقض وان
استحبله الغسل كما سيأتي

وخرج الصغيرة التي لا تشتهى وغير الامرد من طالت لحيته وجسد الدواب فلا تقص في الكل ولو قصد وجد (ولو كان) اللبس (لظفر او شعر) اوسن متصلة لان المنفصل لا يلتذ به عادة ودخل في كلامه الامرد ومن نبت عذاره فانه يلتذ به عادة (او) كان اللبس فوق (حائل) وظاهرها الاطلاق (واول) الحائل بالخفيف اى جل عليه وهو الذى يحس اللامس فوقه بطراوة الجسد بخلاف الكثيف (و) اول (بالاطلاق) اى ولو كثيفا ابقاء لها على ظاهرها ومحلهما ما لم يضم او يقبض يده على شئ من الجسد والاتفق على النقض (ان قصد) صاحب اللبس من لامس ولملموس بلمسه (لذة) وجدها ولا (او) لم يقصد (وجدها) حين اللبس لان وجدها بعده فانه من التفكير ولا ينقض ولا يشترط في اللبس ان يكون بعضو اصلى اولا احساس بل متى قصد او وجد ولو بعضو زائد لا احساس له تقص بخلاف من مس بعدواو ضرب شخصا بكم قاصدا اللذة فلا تقص (لا) ان

يلتذ صاحبه به عادة) الحاصل ان النقض باللمس مشروط بشرط ثلاثة ان يكون اللامس باللعوان يكون الملموس ممن يشتهى عادة وان يقصد اللامس اللذة او يجدها فقوله عادة اى لكون الملموس يشتهى عادة اى في عادة الناس لا بحسب عادة الملتذ وحده وذلك لان الذى ينضبط نفيا واثباتا عادة الناس العالبة والا لاختلف الحكم باختلاف الاشخاص (قوله خرج به) اى بقوله يلتذ صاحبه به عادة المحرم اى فلمسها لا ينقض ولو قصد اللامس اللذة او وجدها لان المحرم لا يلتذ بها في عادة الناس وقوله على قول اى ضعيف وقوله وسيأتي اى ذلك القول للمصنف والمعتمد ان لمس المحرم ناقض مع وجود اللذة لا مع قصد هافقط (قوله وخرج الصغيرة التي لا تشتهى) اى خرج لمسها اى لمس جسدها واما اللذة بفرجها فاهما ناقضة ولو كانت عادة من التذ به عدم اللذة قاله عجي ولكن سيأتي للشارح ما يفيد عدم النقض مطلقا (قوله ولو قصد وجد) اى ولو قصد باللمس اللذة وجدها لانه لذة غير معتادة وهذا بخلاف اللذة بفرج الدواب فانها معتادة فينتقض الوضوء بها مع القصد او الوجدان كما يفيد عجي وهو ما للمازرى وعياض وفي تن ان فرج البهيمة يكسدها لا يكون لمسها ناقضا ولو قصد وجد وهو ما للجلاب والذخيرة والحاصل ان لمس فرج الدواب في تقص الوضوء به خلاف كافي بن وذ كرفيه ان ابن عرفة اعترض ما للمازرى بمبانيه الجنسية ويستثنى من اللذة بجسد الدواب جسد آدمية الماء فان اللذة به معتادة فيما يظهر كما ان تقبيل فيها كفمه فيما يظهر قاله عبق (قوله ولو كان اللبس لظفر) اى وكذا ان كان به وقوله او شعر اى لان كان اللبس به على الظاهر (قوله اى جل عليه) اى جل الحائل في المدونة على الخفيف وهذا تاويل ابن رشد (قوله بخلاف الكثيف) اى فلا ينتقض الوضوء باللمس من فوقه (قوله واول بالاطلاق) اى وجل الحائل في المدونة على الاطلاق وهذا تاويل ابن الحاجب والقولان مرجحان ويستثنى ما عظم كثافته كاللحاف فلا يقص به اتفافا وهو ظاهر كالبناء (قوله ما لم يضم) اى اللامس الملموس (قوله او يقبض) اى اللامس وقوله من الجسد اى جسد الملموس (قوله والا اتفق على النقض) اى والقرض ان هناك قصدا او وجدانا لا مطلقا كما توهم (قوله ان قصد لذة) من افراد قصد اللذة الاختبار هل يلتذ ام لا كافي شراح الرسالة عن ابن رشد (قوله من لامس ولملموس) الاولى قصره على اللامس لان الاقسام الاربعة المذكورة متعلقة به اما الملموس فلا ينتقض الا اذا وجد اللذة واما اذا قصد هافلا يقال له ملموس بل لا مس ثم ان هذا التفصيل المذكور قوسط بين اطلاق الشافعية النقض واطلاق الحنفية عدمه ولو قبل فيها الا الملامسة الفاحشة وهى وضع الذكرك على الفرج (قوله بل متى قصد او وجد) ولو بعضو زائد لا احساس له نقض وذلك لتقويه بالقصد او الوجدان بخلاف ما يأتى في مس الذكر وهذا مما يؤيد التأويل بالاطلاق في الحائل وما ذكره الشارح من النقض باللمس بالاصبع الزائدة مطلقا هو ما فى عبق ونارعه بن في ذلك حيث قال ان اطلاقهم النقض في مس الذكر وان اتنى القصد والوجدان يدل على انه اشد من اللبس وحينئذ تقييدهم في مس الذكر بالاصبع الزائدة بالاحساس يفيد التقييد هنا بالاولى اه (قوله بخلاف من مس بعدواخ) ولا يقاس العود على الاصبع الزائدة التي لا احساس لها لا تقصالة والحاصل ان الشرط في النقض ان يكون اللبس بعضو سواء كان اصليا او زائدا وهل يشترط الاحساس في الزائد اولا فيه ما علمت من الخلاف بين الشيخين فلو لمس بغير عضو فلا تقص ولو قصد اللذة والمراد بالعضو ولو حكما ليدخل اللبس بالظفر كما مر (قوله لان اتغيا) انما صرح به وان كان مفهوم شرط وهو يعتبره لاجل ان يرتب عليه قوله الا القبلة بضم الخ (قوله اى عليه) جعل الباء بمعنى على دفعا لما يقال لاحاجة لقوله بضم لان من المعلوم ان القبلة لا تكون الا بالقلم اى واما القبلة على الحد او على اى عضو كان فجري على الملاسة في التفصيل المتقدم وكذلك القبلة على افرج كما قال بعض وهو الظاهر كما قال شيخنا لان النفس تعاف ذلك ولا تشتهى وجرم الشيخ احمد الزرقاى بانها مثل القبلة على القم في كونها تنقض مطلقا بل هى اولى (قوله اى ولواتنى القصد واللذة) اى والموضوع ان القبلة على قم من يلتذ به عادة كما

(انتغيا) اى القصد واللذة فلا تقص (الا القبلة بضم) اى عليه فانها تنقض وضوهم معا (مطلقا) اى ولواتنى القصد واللذة معا

لأنها مظنة اللذة ان كانا بالغين او البالغ منهما ان كان غيره ممن يشتهى عادة كما ٩٣ هو الموضوع والأفلا تنقض وأما القبلة على

يشير لذلك كلام الشارح قريبا وظاهر كلامهم عدم اشتراط الصوت في تحقق التفصيل كما يأتي في
تقييل الحجر الأسود (قوله لأنها مظنة اللذة) أي بالنظر للواقع وان كانت قد تنقضي في الظاهر (قوله ان كانا
بالغين) شرط في نقض القبلة لوضوء كل من المقبل والمقبل (قوله او البالغ منهما الخ) أي او تنقض وضوء
البالغ منهما سواء كان هو المقبل او كان المقبل ان كان غير البالغ ممن يشتهى عادة والحاصل ان القبلة على القيم
انما تنقض اذا كانت على فم من يلتذ به عادة ولو كان ذالحيه صغيرة اما لو كانت على فم ملتصق لحيه كبيرة او على
فم مجوز فلا تنقض ولو قصد المقبل اللذة او وجدها كما ان القبلة على فم الصغيرة التي لا تشتهى لا تنقض ولو
وجدتها المقبل فالمعتبر عادة الناس لا إعادة المقبل فعلى هذا وقبل شيخ شيخه لا تنقض وضوء كل منهما لان عادة
المشايع اللذة بالنساء الكبار وفي ح لم أقف على نص في تقييل المرأة لمثلها اه واستظهر بعضهم النقض
لئلا تدمر المرأة بمثلها كالعلام بمثله كما قرره شيخنا لكن في شرح النقيين للمازري ما نصه وعلل من قال بعدم النقض
بمس المحرم بانها ليست بمحل للشهوة فأشبه لمس الرجل للرجل والمرأة للمرأة اه فجعل لمس المرأة لمثلها غير
ناقض كلبس الرجل لمثله (قوله من رجل لامرأة او العكس) يعني مثلا او من رجل لرجل يشتهى عادة او من
امرأة لمثلها على ما تقدم (قوله لان كانت القبلة بضم) أي عليه (قوله كمرض) أي او قدوم من سقراو
خلاص من يذالم (قوله كاعاط) أي عند تفكر فلا ينقض مطلقا كانت عادته الامضاء بالاعاط اولا
وهذا هو المعتمد وقيل ان الانعاط ينقض مطلقا وقال اللخمي يحمل على عادته ان كانت عادته انه لا يمدى
فلا تنقض وان كانت عادته انه يمدى نقض وكذا ان اختلفت عادته ومحل الخلاف اذا حصل مجرد الانعاط من
غير مضاء بالفعل والاتفق على النقض (قوله ولا ينقضه لذة بمحرم) أي سواء قصد اللذة ووجدتها او قصدها
فقط او وجدها فقط وقوله على الأصح أي عند ابن الحاجب وابن الجلاب (قوله من قرابة) كعمته اخت
أبيه وخالته اخت أمه وقوله او صهر أي كعمة زوجته وخالتها وقوله او رضاع أي كعمته او خالته من
الرضاع كاخت أبيه او أمه من الرضاع واعلم ان المراد بالمحرم باعتبار ما عند اللامس فلو قصد اللذة بلبسها
لظنه انها اجنبية قطهرت انها محرم فانه ينقض وضوءه ولو قصد مسها اللذة طائفا انها محرم قطهرتها اجنبية
فلا تنقض لأنها محرم باعتبار ما عند اللامس (قوله والمعتمدان وجود اللذة بالمحرم الخ) هذا ما عليه ابن
رشد والمازري وعبد الوهاب (قوله بخلاف مجرد القصد) أي بخلاف قصدها المجرد عن وجودها فانه
لا ينقض (قوله نقضه ايضا) أي كما ينقضه الوجدان (قوله والمراد به) أي بالفاسق (قوله ومطلق
مس ذكره) أي ومس ذكره مطلقا وفسر الشارح الاطلاق بقوله سواء كان الخ والاضافة في ذكره
للجنس اذ لا فرق بين الذكر الاصل والزائد ان كان له احساس وقرب من الاصل وذكر بعضهم انه
لا يشترط احساس الزائد اذا كان اصليا بخلاف الزائد كما علمت (قوله ان كان بالعا) أي لان المس انما
اوجب النقض لانه مظنة لحصول الحدث وهو المذى والصبي لا مذى له (قوله ولو خنتى مشكلا) رد
بلو على من قال ان مس الحنثي المشكل ذكره لا ينقض وضوءه (قوله سواء كان المس عمدا او سهوا) الذي
في المواقف عن ابن القاسم ومن مس ذكره بغير عمد فأحب الى ان يتوضأ وروى عن ابن وهب لا وضوء
الا ان يعتمد في حمل ان يكون رواية ابن القاسم على الاستحباب ويحتمل الوجوب احتياطا (قوله فالاطلاق
في الماس) أي من حيث كونه عمدا او سهوا التذام لا وقوله والممسوس أي من حيث كون المس للكثرة
او غيرها (قوله ولو التذ) أي به بعد القطع (قوله ولا ان كان من فوق حائل ولو خفيقا) ما ذكره من عدم
النقض مطلقا اذا كان المس من فوق حائل رواية ابن وهب قال في المقدمات وهي اشهر الروايات الثلاث
وهي عدم النقض مطلقا والنقض مطلقا والتفرقة بين الخفيف والكثيف فيتنقص في الاول دون الثاني
(قوله بطن لكف الماس) الظاهر النقض بمس الكف الذي في المنكب والذي في اليد الزائدة ان كانت

الحذ فتجرى على تفصيل
المس وتنقض القبلة على
القيم مطلقا (وان) وقعت
(بكره او استعفال) من
رجل لامرأة او العكس
فلا يشترط في النقض بها
الطوع وهذا اذا كانت
لغير وداع ورجعة (لا)
ان كانت القبلة بضم
(لوداع) عند فراق (او)
رجعه أي شفقة عند
وقوع المقبل في شدة
كمرض فلا تنقض ما لم يلتذ
(ولا) ينقضه (لذة بنظر)
ولو تكرر (كاعاط)
أي قيام ذكر فلا ينقض
ولو طال ما لم يمد (و) لا
ينقضه (لذة بمحرم) من
قرابة او صهر او رضاع
(على الأصح) خلاف
الراجح والمعتمد ان
وجود اللذة بالمحرم ناقض
قصد او لا بخلاف مجرد
القصد فلا ينقض ما لم يكن
فاسقا فان كان فاسقا
نقضه ايضا والمراد به
من شأنه ان يلتذ بمحرمه
لدناء اخلاقه لا كل
مرتكب كبيرة (و)
النوع الثالث (مطلق
مس ذكره المتصل) من
غير حائل ان كان بالغاً
(ولو) كان الماس (حنثي
مشكلا) سواء كان المس
عمدا او سهوا التذ اولا
من الكثرة او غيرها فالاطلاق في الماس والممسوس لان مس ذكره
فوق حائل ولو خفيقا ما لم يكن كالعديم ولا ان كان صيبا والحنثي المحقق امره واضح (بطن) لكف الماس (او جنب لكف)

تفصل في الوضوء والا فلا تقص (قوله لا يظهره ولا بذراعه) أي ولو قصد لذته ونقل الباجي عن العراقيين
 النقض بذلك أن قصد اللذة وجعله ابن عرفة مقابلاً للمشهور (قوله حس) الأولى أن يقول أحسن لأنه من
 الاحساس لا من الحس (قوله أي وتصرف كاخوته) أي وإن شككاً قياساً على الشك في الحدث كما
 وجهوا من الخشي لذكره (قوله والا فلا تقص) أي والابأن كان لا احساس له أو كان فيه احساس
 لكنه لا يتصرف تصرف اخوته بتحقيقاً فلا تقص (قوله ويشترط الاحساس في الاصلية ايضاً) أي
 وإن كانت لا تساوي اخوتها في التصرف فالمدار في الاصلية على الاحساس بخلاف الزائدة فلا بد فيها من
 الامرين معاً (قوله وتقص ردة) هذا هو المعتمد وهو قول يحيى بن عمرو وروى موسى بن معاوية عن ابن القاسم
 ندب الوضوء من الردة (قوله ولو من صبي فيما يظهر) أي لا اعتبار الردة منه وصرح خش في كبره بذلك
 (قوله وفي ابطالها الغسل) أي وعدم ابطالها له قولان الأول لابن العربي ورجحه بهرام في صغيره والثاني
 لابن جماعة ويظهر من كلام ح رجيحه وتبعه عيج ووجه الثاني بأنه ليس المراد بحبط الاعمال بالردة
 ان الاعمال نفسها تبطل بل بطلان ثوابها فقط فلذا لا يطلب بعدها بقضاء ما قدمه من صلاة وصيام فكذا
 ما قدمه من غسل فهو وإن حبط ثوابه لا يلزمه اعادته بعد وانما وجب الوضوء لأنه صار بعد ثوبته بمنزلة
 من بلغ حينئذ فوجب عليه الوضوء لموجبه وهو اعادة القيام للصلاة بخلاف الغسل فإنه لا يجب الا بوقوع
 سبب من اسبابه ووجه الأول بأن الردة تبطل نفس الاعمال فاذا ارتد وبطل عمله رجع الامر لكونه
 متلباً بالحدث الذي كان عليه قبل ذلك العمل كان ذلك الحدث اصغراً أو أكبر (قوله واعتمد شيخنا الا بطلان)
 لا يقال انهم لم يعدوا الردة من موجب الغسل بل اقتصر وعلى الامور الاربعة الآتية في بابه لا نقول
 اقتصارهم على ذلك جرى على الغالب (قوله ونقض بشك في حدث بعد ظهر علم) هذا هو المشهور من
 المذهب وقيل لا ينتقض الوضوء بذلك غاية الامر انه يستحب الوضوء فقط مراعاة لمن يقول وجوبه والأول
 نظر إلى ان الذمة عامرة فلا تبرأ الا بيقين والثاني نظر إلى استحباب ما كان فلا يرتفع الا بيقين قال ابن عرفة
 من تأمل علم ان الشك في الحدث شك في المانع لا فيما هو شرط في غيره لان المشكوك فيه في مسألة المصنف
 الحدث لا الوضوء والمعروف العام الشك في المانع فكان الواجب طرح ذلك الشك والغناء اه وانما كان
 الشك في المانع غير مؤثر لان الاصل بقاء ما كان على حاله وعدم طرح المانع وكان الشك في الشرط
 يؤثر البطلان لان الذمة عامرة لا تبرأ الا بيقين ورد عليه بأن قوله المشكوك فيه الحدث لا الوضوء غير صحيح
 لان الشك في الحدث في احد المتقابلين يوجب الشك في الاخر فنشك في وجوده يد في الدار فقد شك في عدم كونه
 فيها ومن شك في وجود الحدث فقد شك في وجود الطهارة حين شكه وهو ظاهر وحينئذ فالشك في مسألة
 المصنف شك في الشرط وهو مؤثر نقله بن عن شيخه سيدي اجد بن مبارك وقد يقال الحق ما قاله ابن عرفة
 من ان الشك في مسألة المصنف انما هو في المانع واما الشك في الشرط فلا يظهر الا اذا يقن الحدث وشك
 في الوضوء والكلام هنا في عكس ذلك وان اراد اللزوم فكل شك في المانع يستلزم الشك في الشرط ان
 قلت حيث كان التحقيق ان الشك في الحدث شك في المانع فلم اعتبر وجعل ناقضاً على المذهب مع ان الشك
 في المانع يلغى كالشك في الطلاق والعاق والظهار وحصول الرضا قلت كأنهم راعوا سهولة الوضوء وكثرة
 نواقضه فاحتاطوا لاجل الصلاة فقررهم شيخنا هذا وذكر ح عن سندان الشك في الحدث له صورتان الأولى
 من شك هل احدث أم لا بعد وضوئه والمذهب انه يتوضأ والثانية ان يتخيل له ان شيئاً حصل له من الفعل
 لا يدري هل هو حدث او غيره وظاهر المذهب انه لا شيء عليه لان هذا من الوهم فلذا لا يفتي (قوله فيشمل
 السبب) أي فاذا شك هل حصل منه لمس بلذة او لمس لذكره او لم يحصل انتقض وضوؤه (قوله ولا غيره) أي
 فاذا شك هل حصلت منه ردة او لا فإنه لا يضر وضوؤه ولا يجري عليه احكامها (قوله الاستنكح) أي فإنه
 لا ينقض (قوله بأن يأتي كل يوم ولو مرة) واما الواتى يوماً بعد يوم فإنه ينقض وقال عيج الالبق بالخفيفة
 السمحة أي بالملة الاسلامية السهلة ان اتيانه يوماً بعد يوم مستنكح كالمساوي في السلس فأجراه عليه لكن

لا يظهره ولا بذراعه (او)
 بطن او جنب (لا يصح)
 ورؤس الاصابع بكنبها
 لا ينقصر (وان) كان
 الاصبع (زائداً حس) أي
 وتصرف كاخوته والا فلا
 تقص ويشترط الاحساس
 في الاصلية ايضاً ثم شرع
 يتكلم على ما ليس بحدث
 ولا سبب ولا هو شيان
 الاول ما اشار له بالعطف
 على بحدث معيد للعامل
 بقوله (و) نقض (ردة)
 ولو من صبي فيما يظهر
 وفي ابطالها العمل قولان
 رجع كل منهما واعتمد
 شيخنا الا بطلان و اشار
 للثاني بقوله (و) نقض
 (بشك) أي تردد مستو
 فأولى بظن بخلاف الوهم
 (في) حصول (حدث)
 أي ناقض فيشمل السبب
 ما عدا الشك في الردة فلا
 اثر له لا في وضوء ولا غيره
 (بعد ظهر علم الا) الشك
 (المستنكح) بكسر
 الكاف أي الذي يعتري
 صاحبه كثيراً بأن يأتي
 كل يوم ولو مرة فلا ينقض
 مبحت الشك في
 الحدث

ولا يضم شك في المقاصد كالصلاة الى شك في الوسائل كالوضوء فاذا كان يأتيه يوم في الصلاة وآخري الوضوء نقض واما عكس كلام المصنف فهو
الشك في حصول الطهارة بعد حدث علم فلا يدفيه من الطهارة ولو مستنكحاً (و) نقض (بشك في سابقهما) أي في

٩٥

السابق من الطهارة
والحدث وسواء كانا
محققين أو مشكوكين
أو أحدهما محققاً والثاني
مشكوكاً فهذه أربع
صور وسواء كان مستنكحاً
أم لا بدليل تأخير عن
المستنكح * ولما فرغ
من النواقض اتبعها بما
ليس منها مما وقع فيها
الخلاف ولو خارج المذهب
فقال (لا) ينقض الوضوء
(عس دبراً أو اثنين) ولو
التدبير (أو) بمس (فرج
صغيرة) ولو قصد اللذة
مالم يلتذ بالفعل عند
بعضهم واستظهر شيخنا
عدم النقض مطلقاً كما هو
ظاهر المصنف واما مس
جسدها فلا ينقض
ولو قصد وجود أو قبلها
بضم (و) لا (في) وقلس
(واكل لحم جزور)
أي: ل (و ذبح) وحجامة
وفصد وفقهة بصلاة
(و) لا (مس امرأة
فرجها) الطفت أم لا
قبضت عليه أم لا وهذا
هو المذهب (وأولت
أيضاً بعدم اللطاف)
فإن الطفت انتقض
واللطاف أن تدخل
شيئاً من يدها في فرجها

قدح في ذلك بمض الشياخ ولم يسلمه كما قال شيخنا (قوله ولا يضم شك في المقاصد الخ) واما الشك في الوسائل
فيضم بعضه لبعض فاذا اتاه الشك يوم في العسل ويوم في الوضوء فلا نقض والحاصل ان الطهارة كلها شئ
واحد فيضم الشك في الوضوء للشك في العسل والتجاسة وكذلك العكس كما قرره شيخنا (قوله وسواء كان
مستنكحاً أم لا) هذا هو التحقيق كما في طي نقلا عن عبد الحق خلافاً لعق حيث قيده بغير المستنكح وجعل
في كلام المصنف حذفاً من الثاني دلالة الاول في نبيه * لو شك هل يغسل وجهه أم لا أتى به وهل ولو مستنكحاً
أو يلهي عنه كما في الصلاة واستظهره شيخنا (قوله لا ينقض الوضوء بمس دبراً أو اثنين) أي لنفسه واما
دبر الغير فيجوز على الملاسة وكذا ان اسد المخرجان وكان له ثقبه فلا ينقض مسها بالاولى من الدبر (قوله
مالم يلتذ بالفعل) أي فان التذ بالفعل انتقض وضوءه ولو كانت عادته عدم اللذة بذلك (قوله عند
بعضهم) اراد به عجم قال ابن مرزوق وفي النوادر عن المجموعة مالك لا وضوء في قبلة أحد الزوجين الآخر
بغير شهوة في مرض أو نحوه ولا في قبلة الصبية ومس فرجها الا للذة وروى عنه ابن القاسم وابن وهب نحوه
في مس فرج الصبي والصبية وروى عنه علي لا وضوء في مس فرج صبي أو صبية يريد الا للذة اهـ بن (قوله
عدم النقض مطلقاً) أي لعدم اللذة بذلك عادة وهو ظاهر المصنف والقرافي ورجحه ح وبهرام فقد علمت
ان كلام القولين راجح (قوله وهذا هو المذهب) أي كما قال عجم ومن تبعه قال بن وفيه نظر فان الذي
يظهر من نقل المتأخر عن ابن يونس ان المذهب هو التفصيل بين اللطاف وعدمه انتهى قال شيخنا وقد
يقال تقديم المصنف القول بعدم النقض مطلقاً وجعله في توضيحه مذهب المدونة وظاهرهما ما يؤيد ما قاله
عجم ثم قال بن ونقل القباب عن عياض ان محل الخلاف اذا كان مسها لفرجها بغير لذة فان كان المس بلدة
وجب الوضوء كالملاسة اهـ كلام بن (قوله لكل أحد) أي ذكر أو أنثى يريد الصلاة أم لا وذكر المصنف
هذه المسئلة هنا مع انه لا يتقيد بالتوضي لان لها ملقباً في الجملة وهو تأكد التذ عند ارادة الصلاة على انه
قد اطلق على ذلك اسم الوضوء في حديث الوضوء قبل الطعام ركعة بعده بنى الهم (قوله ولبن) ظاهره مطلقاً
وقيده ابن عمر بالحليب لانه هو الذي فيه دسم واما غيره فهو بمنزلة العدم والمعتد عدم التقييد كما قاله شيخنا
(قوله وسائر ما فيه دسومة) أي ودل كالطيبخ بأنواعه واما الطعام الذي لا دسومة فيه كالتمر والسويق والشئ
الخاف الذي يذهب ادنى المسح فلا يطلب فيه غسل فم ولا يد (قوله ويكره) أي الغسل بما فيه طعام وقوله
كدقيق الترمس أي واولى دقيق العدس أو الفول وإنما كان دقيق الترمس طعاماً لان الترمس من القطاني
وهي طعام واجاز الشافعية الغسل بدقيق الترمس لانه ليس بطعام عندهم (قوله وتندب تجديد وضوء الخ)
حاصله انه اذا فعل بالوضوء ما يتوقف على طهارة كصلاة فريضة أو نافلة وطواف ومس مصحف فانه
يندب له ان يجدده اذا اراد الصلاة بعد ذلك ولو نافلة او اراد الطواف لان اراد مس المصحف أو القراءة
ظاهراً قال الشيخ احمد الزرقاني وانظر ما الذي ينويه بهذا الوضوء المحدد والذي يفهم من عدم الاعتداد
بالمجدد اذا تبين حدثه ان ينوي الفضيلة وظاهره انه ليس له ان ينوي به الفريضة فان نواها كان المجدد باطلاً
أي اذا تبين حدثه فان لم يتبين ذلك كانت نيته الفريضة كافية في التجدد كمن اعتقد ان السنة فوض أو
الصلاة كلها فرائض (قوله ان صلى به) أي ان كان قد صلى به فيامضى (قوله ولم يشعل به ما يتوقف
على طهارة) أي بأن لم يفعل به شيئاً أصلاً أو فعل به فعلاً لا يتوقف على طهارة كقراءة القرآن ظاهراً أو زيارة
ولي أو دخول على امير (قوله لم يجز التجديد) أي مالم يكن توضاً أو لا واحدة واحدة أو اثنتين اثنتين فله ان
يجدد بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره أو يمنع خلاف ولا يتم ان التجديد في هذه

(وندب) لكل أحد وتأكد لمريد الصلاة (غسل فم) ويد (من لحم ولبن) وسائر ما فيه دسومة ويندب ان يكون بما يقطع الرائحة
كاشنان وصابون وغاسول ويكره بما فيه طعام كدقيق الترمس (و) ندب (تجديد وضوء) لصلاة ولو نافلة أو طواف لا لغيرهما كمس مصحف
(ان صلى به) ولو نقلاً أو فعل به ما يتوقف على طهارة كطواف ومس مصحف على الراجح فلو لم يصل به ولم يفعل به ما يتوقف على طهارة لم
يجز التجديد أي يكره أو يمنع

على الخلاف المتقدم (ولو شك) أي طرأ عليه الشك (في) اتناء (صلاته) بعد أن دخلها جازماً بالطهر هل تقض قبل دخولها أو هل تقض بعدها ولا يجب عليه التماضي فيها (ثم) إذا (بان) أي ظهر له (الطهر) فيها أو بعدها (لم يعد) صلاته لبقاء الطهارة في نفس الأمر فإن استمر على شكه أعادها لنقض وضوئه ولا يعيد مأوممه كالناسي ولو شك قبل الدخول فيها لم يجزله دخولها لا تنقاص وضوئه بمجرد الشك ما لم يتبين له الطهر وانما لم تبطل أن طرفيها لأن دخولها جازماً بالطهر قوتى جانب الصلاة ولو شك فيها هل نوضاً أو لا لوجب القطع واستخلف أن كان أمماً والانسب تقديم هذه المسئلة على قوله لا يحس دبر الخ (ومنع حدث) أصغر وكذا أكبر وسيأتي أي الوصف القائم بالشخص ثلاثة أمور (صلاة) بجميع أنواعها ومنها سجود التلاوة (وطواف ومس مصحف) كتب بالعربي لا بالعجمي أن مسه بعضو بل (وان) مسه (بفضيب) أي عود (و) منع (جله وان بعلاقة) أن لم يجعل حرماً

الحالة بوقع في مكروه وهو تكراره مسح الرأس بما جديده لأن محل كراهه تكرار مسح الرأس بما جديده كما قال ابن المنير إذا لم يكن للترتيب والاجاز كما هنا فإنه إنما فعل لأجل أن يرتب بين غسل أعضاء وضوئه (قوله على الخلاف المتقدم) أي في قول المصنف وهل تكره الرابعة أو تمنع خلافه وتقدم أن المعتمد الكراهة (قوله ولو شك في صلاته الخ) المراد بالشك هنا كفي خش ما قابل الجزم فيشمل الظن ولو كان قويا فن ظن النقض وهو في صلاته فإن حكمه حكم من تردد فيه على حد سواء في وجوب التماضي وأما الوهم فلا اثر له بالأولى مما إذا حصل له في غير الصلاة (قوله جازماً بالطهر) أي بالوضوء وقوله هل نقض أي الطهر قبل دخولها ولم ينقض بيان للشك الذي طرأ عليه بعد أن دخلها (قوله أولاً) أي أول من نقض طهره بل هو باق على حاله (قوله وجب عليه التماضي) أي كما قال ابن رشد وغيره ترجيحاً لجانب العبادة وهذا الوجوب لا يفهم من كلام المصنف مع أنه منصوص عليه كما علمت (قوله ثم بان الطهر) أي جزماً أو ظناً (قوله لم يعد صلاته) أي عند ذلك وابن القاسم خلافاً للشهاب وسحنون القائلين بطلانها بمجرد الشك والقطع من غير ترداد (قوله فإن استمر على شكه) أي وأولى إذا تبين حدثه أعادها (قوله كالناسي) أي كالإمام إذا صلى محدثاً ناسياً للحدث فإنه لا إعادة على مأوممه للقاعدة المقررة أن كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه (قوله ولو شك قبل الدخول فيها) أي كما هو الفرع المتقدم (قوله لم يجزله دخولها) قال ابن رشد في البيان والفرق أن من شك وهو في الصلاة طرأ عليه الشك فيها بعد دخوله فوجب أن لا ينصرف عنها إلا يقين ومن شك خارجها طرأ عليه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجب أن لا يدخلها إلا بطهارة متيقنة (قوله وانما لم تبطل الخ) الأولى وانما وجب التماضي ولم يقطع إذا طرأ فيها الخ بقى ما إذا شك بعد الفراغ من الصلاة فلا شيء عليه إلا إذا تبين له الحدث فعلم مما ذكر أن من يقن الطهارة وشك في الحدث بطل وضوءه إذا استمر على شكه كان الشك قبل الدخول في الصلاة وفيها وجوب التماضي إذا حصل الشك في شيء آخر وأما إذا حصل الشك بعدها فلا يضر إلا إذا تبين الحدث وأما استمراره على شكه فلا يضر (قوله ولو شك فيها هل نوضاً) أي بعد حصول الحدث المحقق ومثل هذا في وجوب القطع ما إذا شك فيها في السابق منها ما بعد تحققها وأولها أو تحقق أحدهما وظن الآخر ولو كان مستكحاً كما جزم به عجم وارتضاء شيخنا خلافاً لما في عقب من التماضي (قوله وكذا أكبر الخ) الأولى تخصيصه بالأصغر لئلا يتكرر مع قوله الآتي وتمنع الجناية موانع الأصغر (قوله أي الوصف الخ) أي سواء كان ترتيبه من أجل حدث أي خارج معتاد أو من أجل سبب أو من أجل غيرهما وليس المراد به المنع المترتب لأن المنع هو الحرمة ولا معنى ليكون الحرمة تمنع على أنه يصير في الكلام تهافت (قوله بجميع أنواعها) أي سواء كانت فريضة أو سنة أو نفلاً (قوله ومنها سجود التلاوة) أي وكذا الصلاة على الجنائز فيحرم فعلهما مع وجود الحدث المذكور (قوله ومس مصحف) قال ح تقي الدين ابن حبيب سواء كان مصحفاً جامعاً أو جزءاً أو ورقة فيها بعض سورة أو لوحاً أو كتفاً مكتوباً اهـ وبلد المصحف قبل انفصاله منه حكمه وأخرى طرف المكتوب وما بين الأسطر (قوله كتب بالعربي) أي ومنه الكوفي (قوله لا بالعجمي) أي وأما لو كتب بالعجمي لجاز للمحدث مسه لأنه ليس بقرآن بل هو تفسير للقرآن كذا في ح كما يجوز للمحدث مس التوراة والإنجيل والزبور ولو كانت غير مبدلة أو الأقرب منع كتب القرآن غير القلم العربي كما تحرم قراءته بغير لسان العرب لقولهم القلم أحد اللسانين والعرب لا تعرف قلماً غير العربي وقد قال الله تعالى بلسان عربي مبين أنظر بن وما يقع من التمام والوافق يقصده مجرد التبليغ بالأعداد الهندسية الموافقة للحروف قاله بعضهم ومحل امتناع مس المحدث للقرآن المكتوب بالعربي ما لم يخف عليه الغرق أو الحرق أو استيلاء بكافر عليه والاجازة مسه ولو كان جنباً أو ظاهراً كما قال شيخنا جواز كتبه للسخونة وتبخير من هي به بما كتب اللازم منه حرقة حيث حصل الدواء بذلك وإن لم يتبين ذلك طريقاً (قوله وان بفضيب) وأولى بحائل واجازة

والأجاز على أحد القولين (أو) وإن جله في (وسادة) مثله الوار (الا) أن يصحله (بأمنه قصدت) فيجوز (وان) جلت (على كافر) لأن المقصود ما فيه المصحف من الأمانة أما أن قصدنا معا واولى أن قصد المصحف فقط ٩٧ بالمثل منع ومثل المس والجل كنية

فلا يجوز زل للمحدث على
الراح (لا) يمنع الحدث
مس وجل (درهم) أو
دينار فيه قرآن فيجوز
مسه وجله للمحدث ولو
أكبر (و) لا (تفسير)
فيجوز ولو لجنب (و)
لا (لوح للمعلم ومتعلم) حال
التعليم والتعلم وما للحق
بهما مما يضطر اليه كحمله
ليت مثلا فيجوز للمشقة
(وان) كان كل من المعلم
والمتعلم (حائضا) لا جنبا
لذنه على إزالة مانعه
بخلاف الحائض (و) لا
يمنع مس وجل (جزء) بل
ولا كامل على المعتمد
(للمتعلم) وكذا معلم على
المعتمد (وان بلغ) أو حائضا
لا جنبا (و) لا يمنع جل
(حرز) من قرآن (بساتر)
بقية من وصول أذى اليه
من جلد أو غيره لمسلم صحيح
أو مريض غير حائض بل
(وان لحائض) ونفسا
وجنب لا كافر لانه يؤدي
الى امتنانه بخلاف بيعة
فيجوز من نظرة أو مرض
أو غير ذلك ويغني الحامل
الحرز وكاتبه حسن النية
واعتماد النفع من الله تعالى

الحنفية بل عندهم قول: صرا حرمة على مس النقوش (قوله) والأجاز على أحد القولين (أي والثاني بالمنع
وظاهر ح تساوى القولين واستظهر شيخنا القول بالمنع والخلاف في حل الكامل الذي جعل حرزا وأما
غير الكامل الذي جعل حرزا فيجوز جله قولاً واحداً (قوله) أو وسادة (أي وأوجهه بالوسادة التي هو عليها
كالكرسي والمخدة المجعول فوقها وقد حرم الشافعية مس كرسيه وهو عليه ومذهبا وسط وهو منع جله
بالكرسي لا مس الكرسي كما يقول الشافعية ولا جواز مس الكرسي وجهه به كما يقول الحنفية (قوله) إلا أن
يحملة بأمنه (أي معها) (قوله) أما أن قصدنا معا (أي بالمثل وقوله) منع أي منع حل المحدث له ولو كان غير كافر
وما ذكره من المنع في الصورة الأولى هو المرتضى ومقابله ما لابن الحارث حيث قصدنا معا وجعل
حل المنع إذا كان هو المقصود فقط (قوله) على الراجح (أي خلافاً لت حيث أجاز كنية للمحدث لمشقة
الوضوء كل ساعة (قوله) ولا تفسير فيجوز (أي مسه وجله والمطالعة فيه للمحدث ولو كان جنبا لأن المقصود
من التفسير معاني القرآن لا تلاوته وظاهره ولو كتبت فيه آيات كثيرة متوالية وقصدناها بالمس وهو كذلك
كما قال ابن مرزوق خلافاً لابن عرفة لقائل بمنع مس تلك التقاسير التي فيها الآيات الكثيرة متوالية مع قصد
الآيات بالمس (قوله) ولا (لوح) أي ولا يمنع الحدث مس ولا حل لوح والمراد به الجنس فيصدق بالتعدد (قوله)
ومتعلم (أي وإن كان منذ كرا راجع بنية الحفظ (قوله) وما للحق بهما (الخ) أي على ما بيده إطلاق
المصنف كإيجاب حجب خلافاً لظاهر الغيبة من قصر الجواز على حالة التعلم والتعليم (قوله) لا جنبا (الخ) المعتمد
الجواز له كالحائض كافي حاشية شيخنا على عقب وكما في بن نقلا عن المقرئ وعن سيدي عبد القادر
القاسمي وقال عج ظاهراً إطلاقهم أن الجنب كالحائض وفي كبير الحارثي تخصيص الحائض بالذكر
يخرج الجنب وهو ظاهر لأن رفع حدثه يده ولا يشق كالوضوء وارتضاء شيخنا في حاشيته على صغيره لكنه
قد رجح عنه كما علمت (قوله) ولا يمنع (أي الحدث) (قوله) على المعتمد (أي لحكاية ابن بشير الاتفاق على جواز
مس الكامل للمتعلم وقول التوضيح أن كلام ابن بشير ليس بجيد حيث حكى الاتفاق مع وجود الخلاف
رده ابن مرزوق بأن أقل أحواله أن يكون هو المعتمد (قوله) للمتعلم (قوله) مثله من كان يغلط في القرآن ويضع
المصحف عنده وهو يقرأ أو كذا غلط راجعه كما قاله شيخنا (قوله) وكذا معلم على المعتمد (أي كما هو رواية
ابن القاسم عن مالك لأن حاجة المعلم كحاجة المتعلم خلافاً لابن حبيب فائلاً أن حاجة المعلم صناعة وتكسب
لا الحفظ كحاجة المتعلم (قوله) ولا يمنع (أي الحدث) جل حرز (قوله) أو غيره (أي كشمع (قوله) لا كافر) هذا هو
الصواب وما في بعض الشراح من جواز تعليق الحرز من القرآن على الكافر فقد رده عج فانظره (قوله)
فالكامل لا يجوز (أي لا يجوز للمحدث جله (قوله) وهو (أي المنع أحد قولين والآخر الجواز وقد تقدم
أن ظاهراً ح تساوى (قوله) من الطهارة الصغرى (أي أراد بالطهارة التطهير الذي هو رفع ما عاص الصلاة لأن
الطهارة كالتطهر على الصفة الحكمية تطلق على التطهير وكذا يقال في الطهارة الكبرى فالتطهيران تعلق
بعض الأعضاء كالوضوء قيل له طهارة صغرى وإن كان تعلق بكليهما كالغسل قيل له طهارة كبرى (قوله) وما
يتعلق بها (أي من سنن ومندوبات ومبطلات لاستمرار حكمها

فصل يجب غسل ظاهراً الجسد (الخ) (قوله) وما يتعلق بذلك (أي كسلة ندب غسل فرج الجنب لعوده
الجماع وضوئه لنوم ومسألة أجزاء غسل الوضوء عن غسل محله وكالأمور التي تمنعها الجنابة (قوله) أو مطلقاً (أي
أي وأخر وجه مطلقاً في نوم سواء خرج بغير لذة أو بلدة معتادة أو غير معتادة (قوله) غسل جميع (الخ) استغنى
المصنف عن هذا المضاف بإضافة ظاهر إلى الاسم المحلى بالألف واللام لأن المضاف إلى الاسم المحلى بالألف

(٩٣ - دسوق اول) بركته وافهم قوله حرزاً نه غير كامل فالكامل لا يجوز لأن كماله يعد كونه
حرزاً وهو أحد قولين وقدما * ولما فرغ من الطهارة الصغرى وما يتعلق بها شرع في الكبرى فقال في فصل في ذكره موجبات الطهارة
الكبرى واجباتها وسنن ومندوباتها وما يتعلق بذلك أما موجباتها أي أسبابها التي توجبها فأربعة على ما ذكره المصنف الأول خروج المني
بلدة معتادة في بقطه أو مطلقاً في نوم وإليه أشار بقوله (يجب غسل) جميع (ظاهراً الجسد)

فيسترخي قليلا والسرة وكل ما عار من جسده (عني) اي بسبب خروجه من رجل او امرأة اي بوزنه عن الفرج في حق المرأة لا مجرد احساسها بانقصاله خلافا للسند وانقصاله عن مقره بأن وصل الى قصبة الذكر في حق الرجل ولو لم ينفصل عن الذكر بلدة معتادة قارنها الخروج اولا كما سيأتي (وان) خرج (ينوم) اي فيه بلدة معتادة اولا بل ولو بلا لذة اصلا على المعتد (او) وان خرج (بعد ذهاب لذة) معتادة (بلا جاع) بأن تظروا تفسكروا باشر فالتدخروج المني مقارنا لها وبعد ذهابها وسكون انعاظه سواء اغتسل قبل خروجه المني لظنه انه يجب عليه الغسل بمجرد اللذة جهل منه اولم يغتسل لان غسله ان وقع لم يصادف محلا اذ وجوبه بخروج المني لا باللذة فقله (ولم يغتسل) لا مفهوم له (لا) ان خرج يقطه (بلا لذة) بل سلسا او بضربة او طربة اولدغة عقرب فلا يغسل (او) خرج بلدة (غير معتادة) كنزوله بماء حار ولو استدام فيها يظهر ويحكه لطرب بدكره او هزدا به فلا يغسل بالماء يحس عبادي اللذة فيستديم فيها حتى يغني فيجب كذا يظهر واما جرحه بغير ذكره

واللام بقيد العموم (قله وليس منه) اي من ظاهرا الجسد الواجب غسله الفم الخ ولذا كانت المضغضة والاستشاق وسبح الصماخين من سنن الغسل لا من واجباته (قله بل التكاميش الخ) اي بل منه التكاميش بدبر او غيره فيجب عليه ان يسترخي قليلا لاجل ان يصل الماء لدخلها ويدلكها ومنه ايضا اصابع الرجلين على الراجح كما صابغ اليدين فيجب عليه تخليل ذلك كله (قله اي بوزنه الخ) تيسير لخروج المني اشارة الى ان خروجه من الرجل الموجب لغسله مغاير لخروجه من المرأة والمراد بوزنه عن فرجها وصوله لمحل ما يغسل عند الاستنجاء وهو ما يبدونها عند الجلوس لقضاء الحاجة كقوله ح (قله لا مجرد احساسها بانقصاله) اي عن مقره (قله خلافا للسند) اي حيث قل خروج ماء المرأة ليس بشرط في جنابها لان عادة منيها يعكس الى الرحم ليتخلق منه الولد فاذا احتسب بانقصاله من مقره وجب عليها الغسل وان لم يبرز ومحل الخلاف في اليقظة واما في النوم فلا بد من بوزنه منها قطعاً (قله وانقصاله عن مقره في حق الرجل) هذا غير صحيح بل المنصوص عليه في الرجل انه لا يجب عليه الغسل حتى يبرز المني عن الذكر كما صرح به الابي في شرح مسلم ونقله عنه ح ومثله في العارضة لابن العربي فالرجل كالمرأة لا يجب الغسل عليهما الا بالبر وزخار جافا فادوصل مني الرجل لأصل الذكرا ولو وسطه ولم يخرج بلا مانع له من الخروج بأن انقطع بنفسه فلا يجب عليه الغسل وما ذكره الشارح من وجوب الغسل على الرجل بانقصاله عن مقره لان الشهوة قد حصلت باتقاله فهو قول ضعيف لانه حدث لا تلزم الطهارة منه الاظهور كسائر الاحداث وخلاف سند انما هو في المرأة لافيه وفي الرجل كافي بن (قله ولو لم ينفصل عن الذكر) اي بأن استمر باقيا في القصبة ولم يخرج بلا مانع له من الخروج بأن انقطع بنفسه (قله بالذة) متعلق بخروج اي بسبب خروج مني متلبس بلذة (قله اولا) اي بأن خرج المني بعدها اي بعد اللذة (قله وان يوم) اي هذا اذا كان خروج المني في يقظة بل وان كان خروجه في نوم (قله بلدة معتادة اولا) تبع في هذا الاطلاق عجم معترضا به على ح وت القائلين اذا راي في منامه ان عقربا لدغته فأمنى او حنجر لرب فالتدقأمني ثم أتبه فوجد المني لم يجب الغسل وقبل طفي ما ليج من ان الا حوط وجوب الغسل وكان وجه التفرقة على هذا بين النوم واليقظة عدم ضبط النائم لحاله ولا يقال ان وجوب الغسل في الصورة المذكورة يؤخذ من وجوبه في صورة ما اذا لم يعقل سببا اصلا اي بأن راي الاثر ولم يعقل السبب لانا نقول انما وجب في صورة جهل السبب جلا على العال وهو الخروج بلذة معتادة بخلاف ما اذا عقل السبب وانه غير معتاد وبالجملة فلا نص في المسئلة وما عكس به عجم في رده على ح وت واما جدا انظر بن (قله او بعد ذهاب لذة) اي هذا اذا كان خروج المني مقارنا للذة بل وان خرج بعد ذهاب اللذة وسكون انعاظه حاله كون ذلك الخروج بلا جاع والظاهر تنفيق حالة النوم لحالة اليقظة فاذا التدق في نومه ثم خرج منه المني في اليقظة بعد انتباهه من غير لذة اغتسل (قله سواء اغتسل قبل خروج المني لظنه انه يجب عليه الغسل بمجرد اللذة جهلا منه اولم يغتسل) اي بخلاف ما اذا كانت اللذة باشعة عن جاع بأن اغاب الحشفة ولم ينزل ثم انزل بعدها ذهاب لذته وسكون انعاظه فانه يجب عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا لوجود موجب الغسل وهو مغيب الحشفة (قله لا مفهوم له) قال ابن عاري قد يعتذر عن المصنف بأن قوله او بعد ذهاب لذة يصدق ايضا اذا خرج بعض المني ثم خرج ايضا البعض الباقي فيكون هذا القيد وهو قوله ولم يغتسل راجعا لهذه الصورة واما اذا اغتسل لخروج بعضه فلا غسل عليه لخروج باقية اه بن (قله بل سلسا) اي فلا يجب منه الغسل وظاهره ولو قدر على رفعه بتزوج او تسرا وصوم لا يشق وهو كذلك كما هو ظاهر ابن عرفة وغيره (قله) او غير معتادة قال بن اعترض ابن مرزوق على المصنف بأن الراجح وجوب الغسل بخروجه بلدة غير معتادة كما اختاره اللخمي وظاهر ابن بشير قال شيخنا عدم تعرض الشراح لنقل كلام ابن مرزوق واعراضهم عنه يقتضي عدم تسليمه وجبئ فيكون الراجح كلام المصنف وبالجملة فليس كل ما قيل مسلما (قله ولو استدام) اي

ولو احس بمبادئ اللذة واستدام حتى امنى وقوله فيما يظهر المستظهر لعدم وجوب الغسل في مسئلة الماء الحار ولو احس بمبادئ اللذة عجز بعد الماء الحار عن شهوة الجماع بخلاف ههنا فانه اقرب لشهوة الجماع (قوله فالظاهر انه كلما الحار) اى فلا يجب الغسل ولو احس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل والحاصل انه لا يجب الغسل مطلقا في مسئلة الماء الحار والجرب اذا كان بخير الذكر واما اذا كان فيه فهو كهز الدابة ان احس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل وجب الغسل والا فلا وما قاله شارحنا هو ما استظهره شيخنا وقال الشيخ سالم لا يجب الغسل في مسئلة الماء الحار والحك للجرب وههنا الدابة ما لم يحس بمبادئ اللذة ويستديم والاوجب الغسل في الثلاثة وقال عجز لا يجب الغسل في الماء الحار مطاقا ولو استدام واما في مسئلة الجرب وههنا الدابة ان استدام وجب الغسل والا فلا وقد اجل في الجرب قضاها كان بذكره ام لا وفصل فيه شارحنا فجعل الذى في الذكر كهز الدابة والذى في غيره كلما الحار بنى شئ آخر وهوانه في ههنا الدابة اذا احس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل فهل يجب الغسل ولو كانت الاستدامة لعدم القدرة على النزول من عليها كمن اكره على الجماع او لا غسل حينئذ ترد في ذلك عجز (قوله وجوباً في المسئلتين) اى وقيل بنديه فيهما والمراد بالمسئلتين مسئلة خروج المنى بلا لذة اصلا او بلا لذة غير معتادة (قوله لكن في السلس الخ) اى لكن تقض الوضوء في السلس ان فارقا كثيرا والحال انه لم يقدر على رفعه او قدر على رفعه مطلقا سواء لازمه كل الزمان او نصفه او جله واقفه واما ان لم يقدر على رفعه وفارقه اقل الزمان او نصفه او لم يفارق فلا يكون ناقضا (قوله بان غيب الحشفة في الفرج الخ) مثل الرجل المذكور المرأة اذا خرج من فرجها ماء الرجل بعد غسلها فانه يجب عليها الوضوء ولا تعيد الغسل وعبارة المصنف تشتمل هذه الصورة لان قوله ثم امنى معناه ثم خرج منه المنى اعم من ان يكون منه او منى غيره (قوله ولو صلى) اى الجماع وقوله بغسله اى بعد غسله وحاصله انه اذا جامع واغتسل قبل خروج منىه وصلى فخرج منه فانه وان وجب عليه الوضوء لا يعيد تلك الصلاة التي صلاها قبل خروج المنى ومثل هذا ما اذا التذلل بالجماع وصلى ثم خرج منه فانه وان وجب غسله لكن لا يعيد تلك الصلاة التي صلاها قبل خروج المنى (قوله وبغيب حشفة بالغ) اى ولو من خنثى مشكك اذا غيبها في فرج غيره او في دبر نفسه والابان غيبها في فرج نفسه فلا ما ينزل واشترط البلوغ خاص بالآدمى فاذا غيبته امرأة ذكر بهيمة في فرجها وجب الغسل ولا يشترط في البهيمة البلوغ كذا في ابن مرزوق ولورات امرأة في اليقظة من جنى ما تراه من انسى من الوطء واللذة او راي الرجل في اليقظة انه جامع خنية قال ابن ناجي الظاهر انه لا غسل على الرجل ولا على المرأة ما لم يحصل انزال وقال ح الظاهر انه لا غسل عليهما ما لم يحصل انزال او شك فيه لان الشك في الانزال يوجب الغسل واعترضه البدر القرافي بان الموافق لمذهب اهل السنة من ان الجن لهم حقيقة لا خيالات كما تقول الحكماء وانهم اجسام نارية لهم قوة التشكل ولقول مالك يجوز نكاح الجن وجوب الغسل على كل من الرجل والمرأة وان لم يحصل انزال ولا شك فيه وواقفه على ذلك تلميذه عجز قال شيخنا وهو التحقيق (قوله ويجب) اى الغسل على المغيب فيه ايضا اى كما يجب على المغيب اسم فاعل وقوله ان كان اى المغيب فيه بالعا وحاصله ان المغيب ان كان بالغ اوجب الغسل عليه وكذا على المغيب فيه ان كان بالعا والاوجب على المغيب دون المغيب فيه فان كان المغيب غير بالغ لم يجب عليه ولا على من غيب فيه سواء كان بالعام لا ما لم ينزل ذلك المغيب فيه والاوجب عليه الغسل للانزال (قوله ولو لوف الخ) مبالغة في قوله ويجب غسل ظاهر الجسد بمغيب حشفة بالغ (قوله لا كيفية تمنع اللذة) اى وليست الجلدة التي على الحشفة بمنابة الحرقه الكيفية فيجب معها الغسل بانه يحصل معها لذة عظيمة بخلاف الحرقه فانه لا يشيخنا (قوله ولو وثنيها) المبالغة على ذلك تقتضى انه اذا غيب اكثر من الثلثين يجب الغسل وايس كذلك اذا لا بنى وجوب الغسل من آتيتها بما لها وتغيب قدرها قاله شيخنا (قوله اى مقارب للبلوغ) وهو ابن اثنتي عشرة سنة او ثلاث عشرة سنة قال ابن مرزوق ولو حذف لامرأه استثناء بمفهوم الوصف وبتوله بعد ونذب لمرأه لكان انساب باختصاره اه وقال

فالظاهر انه كلما الحار (و) لكن (يتوضأ) وجوباً في المسئلتين لتقضى وضوئه بخروج المنى فيهما لكن في السلس ان فارق اكثر او قدر على رفعه ثم شبه في الحكم وهو وجوب الوضوء دون الغسل قوله (كمن جامع) بان غيب الحشفة في الفرج ولم يمن (فاغتسل) لجماعه (ثم امنى) فانه يتوضأ ولا يغتسل لتقدم غسله والجنابة الواحدة لا يتكرر لها الغسل (و) لو صلى بغسله ثم نزل المنى بعدها (لا يعيد الصلاة) الموجب الثاني مغيب الحشفة في الفرج وبالله اشار بقوله (و) يجب غسل ظاهر الجسد (بمغيب حشفة) اى راس ذكر (بالغ) ولو لم ينتشر او لم ينزل ويجب على المغيب فيه ايضا ان كان بالعا ذكر او انثى ولو لم يغيبها خفية ولا كيفية تمنع اللذة ولا ان غيب بعضها ولو وثنيها (لامرأه) اى مقارب للبلوغ فلا يجب عليه خلاف البعضهم ولا على موطاته البالغة ما لم تنزل (او) بمغيب قدرها اى قدر حشفة البالغة من مقطوعها ومن لم تخلق له حشفة وكذا لو

نمى ذكره وانصل منه قدرها

شيخنا انه صرح بقوله لامرأته وان كان يعلم مما تقدم للرد على المخالف القائل ان وطأه بوجوب الغسل عليه (قوله وهل يعتبر) اي فيها اذ اثبت ذكركه وانظر لو خلق ذكركه كله بصفة الحشفة هل راعى قدرها ايضا من المعتاد اولاً، وفي ايجاب الغسل من تغيبه كله والظاهر كما قال شيخنا الاول وهو مراعاة قدرها من المعتاد (قوله قبل ادبر) اي سواء كان دبر نفسه او دبر غيره ولو كان ذلك الغير خشي شكلاً وظاهره غيب الحشفة في القبل في محل الاقتصاض او في محل البول وهو كذلك واشترط ابو محمد صالح محل الاقتصاض وتعبه التادلي قائلاً ان تغيبها في محل البول قصاره انه بمنزلة تغيبها في الدبر وهو موجب للغسل فلو دخل الشخص بهما في الفرج فلا نص عندنا وقالت الشافعية ان: دافى الدخول بذكركه اغتسل والا فلا كانهم رآوه كالتغيب في الهواء ويغرض ذلك في القبلة ودواب البحر الهائلة وما ذكره من ان تغيب الحشفة في الدبر يوجب الغسل هو المشهور من المذهب وفي ح قولنا ذلك ان التغيب في الدبر لا يوجب غسله حيث لا انزال وللشافعية انه لا ينقض الوضوء وان اوجب الغسل فاذا كان متوضئاً وغيب الحشفة في الدبر ولم ينزل وغسل ما عدا اعضاء الوضوء (١) اجزاء (قوله ومن ميت) اي ولا يعاد غسل الميت المغيب فيه لعدم التكليف لا يقال انه غير مكلف حين غسله اولاً فلم يغسل لانا نقول غسله اولاً لا بعد ثم ان قول المصنف وان من هيمه وميت في المغيب فيه واما المغيب فان كان هيمه وجب الغسل على موطواته وان كان ميتاً بان ادخلت امرأته ذكركميت في فرجها فلا يجب عليها غسل ما لم تنزل (قوله بشرط اطاقة ذى الفرج) اي سواء كان آدمياً او غيره (قوله فان لم يطق فلا غسل) اي على ذى الحشفة المغيب (قوله وفي هوى الفرج) اي اي او في قبة بالاولى ولو اسد المحرجان فانه لا يجب عليه الغسل ما لم ينزل بخلاف تعييبها في محل البول فانه موجب للغسل على المعتمد كما مر (قوله وندب للمراهق الخ) في المواق عن ابن بشير ما يشهد للمصنف من ندب الغسل للمراهق والصغيرة التي وطئها بالغ ونصه اذا عدم البلوغ في الواطئ او الموطوءة فقطضى المذهب لا غسل ويؤمران به على جهة الندب اه وقال اشهب وابن سحنون يجب الغسل عليهما وعليه فلو صليا بدون غسل فقال اشهب بعيد وقال ابن سحنون بعيد بقرب ذلك لا ابداً قال سحنون وهو حسن وعليه يحمل قول اشهب والمراد بالقرب كالיום كافي طق والمراد بوجوب الغسل عليهما عدم صحة الصلاة بدونه لثوقتها عليه كالوضوء لا ترتب الاثم على الترتل (قوله وطئ مطبقة) اي سواء كانت بالعة ام لا (قوله دون موطواته) اي فلا يندب لها ولو بالعة (قوله كصغيرة وطئها بالغ) اي فيندب لها الغسل ويجب على واطئها بالغ (قوله مأمورة بالصلاة) اي سواء كانت مراقة اولاً (قوله هذا هو المعتمد في المسئتين) اي خلافاً لمن قال في الاولى وهي ما اذا كان الواطئ مراقة فانه يندب له غسل موطواته ولو بالغة ما لم تنزل ولمن قال في الثانية وهي الصغيرة اذا وطئها بالغ او غيره يندب لها الغسل فلا فرق بين كون واطئها بالعا او غيره في ندب الغسل لها والحاصل ان الصور اربع وذلك لان الواطئ والموطوءة اما بالعان او بالغ وصغيرة او صغيرة وكبيرة او صغيران ففي الاولى يجب الغسل عليهما اتفاقاً وفي الثانية يجب الغسل على الواطئ ويندب للموطوءة وفي الثالثة يندب للواطئ دون موطواته على المعتمد وكذا في الرابعة اما وجوبه عليهما في الاولى وعلى الواطئ في الثانية فأخوذ من قول المصنف وبمغيب حشفة بالغ وندبه للموطوءة في الثانية فأخوذ من قوله كصغيرة وطئها بالغ وندبه للواطئ دون الموطوءة في الثالثة والرابعة فأخوذ من قوله وندب للمراهق اي دون موطواته ولو بالعة كما قال المارح (قوله ولو بجماع فمادونه) اي كما لو امنى في سرتها واشفرها من غير تغيب حشفة وسال المني حتى وصل لفرجها وما قبل المبالغة ما اذا شرب فرجها منياً من فوق بلاط الحمام مثلاً (قوله وكذا لا يجب عليها الوضوء) اي لان وصول المني لفرجها ليس بمحدث ولا سبب ولا غيرهما يقتضى الوضوء (قوله ولو التذت بوضوء لفرجها) هذا قول ابن القاسم لجملة قول مالك في المدونة ما لم تلتذ على الانزال وابقاها الباجي والتونسي على ظاهرها وهو المردود عليه بلو (قوله ما لم تنزل) اي او تحمل من ذلك المني الذي وصل لفرجها بجماع فمادونه الفرج فاذا حلت اغتسلت واعادت

وهل يعتبر طولها لو انفر دواستظهر او مثنيا (في فرج) متعلق بمغيب قبل ادبر (وان) كان الفرج (من هيمه و) من (ميت) آدمي او غيره بشرط اطاقه ذى الفرج فان لم يطق فلا غسل ما لم ينزل كما اذا غيب بين الفخذين او الشفرين او في هوى الفرج (وندب) الغسل (للمراهق) ومأمور بالصلاة وطئ مطبقة دون موطواته ولو بالغة ما لم تنزل (كصغيرة) مأمورة بالصلاة (وطئها بالغ) لا عبره هذا هو المعتمد في المسئتين قطا هو المصنف هو المعقول عليه كما افاده شيخنا (لا) يجب الغسل على امرأة (بغنى) وصل للفرج ولو بجماع فمادونه وكذا لا يجب عليها الوضوء ما لم تحصل ملامسه (ولو التذت) بوضوء لفرجها ما لم تنزل واشار الى الموجب الثالث والرابع بقوله (و) يجب الغسل

(١) قوله اجزاء انظر ما معنى الاجزاء مع ان الواجب تعميم البدن كتبه مصححه

الرحم بالولد قلده أقيده بقوله
(بدم) معه أو قبله لأجله
أو بعده (واستحسن)
القول بجوب العسل من
النفاس بدم (وبغيره)
وهو المعتمد وما انقطاع
دمهما فهو شرط في صحة
العسل كما سيأتي له في
باب الحيض (لا) يجب
العسل (باستحاضه ونذب
العسل) لانقطاعه ويجب
غسل كافر ذكر أو أنثى
أصلي أو مرتد بعد اغتساله
على الأرجح (بعد الشهادة)
أي بعد انطق بما يدل على
ثبوت أفراد الله بالالوهية
ولمحمد صلى الله عليه وسلم
بالرسالة فلا يشترط في الإسلام
لفظ أشهد ولا التثنية والاثبات
ولا الترتيب على المعتمد
(بما) متعلق بيجب أي
يجب عليه العسل بسبب
ما (ذكر) من الموجبات
الأربع لأن لم يحصل
منه واحد منها كبواغيه
بسن أو أنبات فلا يجب
عليه العسل بل يشدب
(وصح) غسله (قبلها)
أي قبل الشهادة أي قبل
النطق بها (و) الحال أنه
(قد أجمع) بقلبه أي
صمم وعزم (على الإسلام)
أي بأن تكون نيته
النطق بالإسلام بقلبه
إسلام حقيقي متى عزم على
النطق من غير إيهاء ولو
مات لمات مؤمناً لأن
النطق ليس ركناً من الأيمان
ولا شرط صحة على الصحيح

الضلالة من يوم وصوله لأن حملها منه بعد انفصال منها من محل بلدة معتادة وهذا الفرع مشهور مبنى على
ضعيف وهو قول سند المتقدم أو أن هذا المني في حكم ما خرج بالفعل لتخلق الولد منه وإن هذا المألما كان
يحتمل أن يظهر في الخارج لولا الحمل وجب العسل لأن الشك في موجب الغسل كتحقيقه بخلاف ما إذا
حلت من منى شر به فرجها من تكمام فإنه لا يجب عليها غسل ولا إعادة صلاة وإن كان الحمل يستلزم أمناها
لكنه هنا قد خرج بلدة غير معتادة ويلحق الولد في المستثنين أن كان لها من يلحق به من زوج أو سيد أو أمكن
الحاقه به بأن كان من يوم تزوجها أو ملكها ستة أشهر فأكثر ولو علم أن المني الذي جاست عليه من غيره فإن
لم يكن للمرأة من يلحق به أو كان لها ولكن لا يمكن الحاقه به فهو ابن زنا وإذا ادعت أنها حلت من منى شر به
فرجها لا يكون ذلك شبهة تدفعها الحذف بل الحد واجب لأنها ادعت ما لا يعرف (قوله بهيض) أي بوجود
حيض فالموجب للعسل وجود الحيض لا انقطاعه وانما هو شرط في صحته كما قال الشارح (قوله تنفّس
الرحم) أي طرح الرحم للولد (قوله بدم) أي ملتبس بدم مع الولد أو قبله أو بعده فلو خرج الولد جافاً فلا يجب
عليها غسل بل يشدب فقط وعلى هذا القول اقتصر اللخمي وعليه فهل ينتقض الوضوء بتنفس الرحم بدون دم
أم لا قولان (قوله واستحسن) أي عند ابن عبد السلام والمؤلف من روايتين عن مالك (قوله وبغيره) عطف
على محذوف كما اشار له الشارح في خياطته (قوله لا يجب العسل باستحاضه) أي بوجود دم استحاضه لأنه
ليس من موجبات العسل خلافاً لظاهر الرسالة وهذا مفهوم جص وصرح به لأنه لا يعتبر مفهوم غير الشرط
(قوله ونذب العسل لاقطاعه) أي عند انقطاعه لأجل النظافة وتطيبها للنفس كما يشدب غسل المعقوات
إذا قاضت لذلك والاستحاضه دم من جلته وأما قول بعضهم لاحتمال أن يكون خالط الاستحاضه حيض
وهي لا تشترط فيه تظراً أنه يقتضي وجوب العسل لأنه لو وجد الشك في الجنابة إلا أن يقال إن هذا احتمال
ضعيف لم يصل للشك على أن الاحتمال المذكور لا يتأتى إلا إذا عمداً بها الدم أو بد من خمسة عشر يوماً بعد
أيام عادتها ولا يتأتى إذا زاد على أكثر الحيض قبل طهر فاصل (قوله ويجب غسل كافر الخ) أي إن وجد ماء
والأجمع كالجنب كما قال ابن الحاجب ثم يغتسل إذا وجد الماء (قوله على الأرجح) أي من أن الرقة تبطل الغسل
(قوله أي بعد النطق الخ) أي بشرط عدم اعتقاد مكفر كاعتقاد عدم عموم رسالته (قوله على المعتمد) قال
البكري في شرح عقيدة ابن الحاجب اختلفوا هل يتعين للدخول في الإسلام لفظ الشهادتين أو لا بل يكفي
ما يدل على الإسلام من قول أو فعل على قولين ومبنى الخلاف على أن المعتمد ما يدل على المقاصد كيف كان
أو لا بد من اللفظ المشروع والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقابل الناس حتى يقولوا
لا إله إلا الله محمد رسول الله وحديث خالد حيث قتل من قال صبأنا أي أسلمنا ولم يحسنوا غير هذا فقال عليه
الصلاة والسلام اللهم أي أبرا اليك مما فعل خالد ثم وداهم عليه الصلاة والسلام وعذر خالد في اجتهاده (قوله
بل يشدب) هذا قول ابن القاسم كما نقله الشيخ الزرقاني ومقابله قولان آخران وجوب العسل مطلقاً بناءً على أنه
تعبد وشهره الفاكهاني والثالث للقاضي اسمعيل لا يجب مطلقاً لطلب الإسلام لما قبله بل يشدب فقط (قوله
وصح غسله قبلها) أي من موجب حصل منه في حال كفره (قوله والحال أنه قد أجمع على الإسلام) أي
على النطق بالشهادتين ولم يكن عسده إياه والقرض أنه مصدق بقلبه فقد علمت أن المراد بالإسلام هنا
النطق بالشهادتين كما يدل لذلك تفسير الشارح العزم على الإسلام بقوله بأن تكون نيته النطق بالشهادتين
(قوله لأن إسلامه بقلبه) الأولى لأن تصديقه بقلبه إيمان حقيقي متى عزم الخ وذلك لأن الإسلام عبارة
عن الانقياد الطاهري وأما التصديق القلبي فهو إيمان (قوله ولا شرط صحة) أي وانما هو شرط لأجراء
الأحكام الدنيوية من غسل وصلاة وارت ودفن في مقابر المسلمين (قوله على الصحيح) أي ومقابله قولان
قل أنه بجزء من الإيمان فالإيمان مركب من الأذعان القلبي والنطق وقيل أنه شرط في صحته وعلى كل
من القوانين فلا يكون مؤمناً حتى ينطق ولا يصح غسله قبل نطقه ولو كان عازماً عليه (قوله وسواء نوى
بنفسه الجنابة) أي رفع الجنابة وهذا نعم بم في قوله وصح قبلها والحال أنه قد أجمع على الإسلام أي

وسواء نوى غسله الجنابة أو الطهارة أو الإسلام

يستلزم رفع الحدث وعطف على فاعل صح قوله (لا الاسلام) فلا يصح بالتصميم القلبي دون نطق بالشهادتين اذ النطق شرط صحة فيه اى فى الاسلام الظاهري فلا تجرى عليه احكامه من اركن ونكاح وصلاة عليه ونحو ذلك (اللعجز) عن النطق تنقصر مع قيام القرائن على انه اذعن بقلبه فانه يحكم له بالاسلام وتجري عليه الاحكام فليس المراد بالاسلام المنجى عند الله فلا ينافى ما تقدم وبهذا التقرير علم ان المصنف ماثر على الصحيح (وان شئت) من وجد بفرجه او ثوبه او غده شيئا من اى او اثر (امدى) هو (امنى) وكان شكه فيهما مستويا لا عمل بمقتضى التراجيح منهما (اغتسل) وجوبا للاحتياط كن ثقة الظاهرة وشك في الحدث (و) ولو وجدته هذا الشك في ثوبه ولم يدرك ثوبه حصل فيها اغتسل و (اعاد) صلاته (من آخر نومة) نامها فيه كان ينزعه اولاً (كتحققه) اى تحقق انه منى ولم يدرك وقت حصوله ومحل الاعادة بعد الغسل فيهما اذا لم

واما لو نوى بذلك الغسل التنظيف او ازالة الوسخ فانه لا يجوز له عن غسل الجنابة كما قاله اللخمي (قوله لان يتنه الطهر الخ) اى لان نية الاسلام نية للطهر من كل ما كان ملتصا به حال كفره من الاقدار (قوله وهو يستلزم الخ) اى ونيته الطهر من كل ما كان فيه حال كفره تستلزم رفع الحدث اى الوصف المانع من قربان الصلاة من استلزم الكل لجزئيه لان الوصف من جملة الاقدار التي كان ملتصا بها حال كفره (قوله فلا يصح بالتصميم القلبي الخ) اى فلا يصح بالعزم على النطق بالشهادة بن دون نطق بهما بالفعل والحال انه مصدق بقلبه (قوله فلا تجرى عليه احكامه) اى واما بالنسبة للنجاة من الخلود في النار فينفعه التصميم على النطق من غير اداء حيث كان عنده تصديق قلبي واذعان (قوله فليس المراد) اى بالاسلام المنفى حصوله في كلام المصنف بالتصميم على النطق من غير نطق بالفعل الاسلام المنجى عند الله لانه يحصل بمجرد التصديق والاذعان والعزم على النطق من غير اداء اى وانما المراد به الاسلام الظاهري وهو جريان الاحكام الظاهرة فالمعنى حينئذ لا يصح الاسلام اى جريان الاحكام الظاهرة عليه اذ لم ينطق بالشهادتين بالفعل الالعجز فتجربى عليه الاحكام المذكورة (قوله فلا ينافى ما تقدم) اى من قوله لان اسلامه بقلبه اسلام حقيقى وهذا مقرر على قوله فليس المراد الخ والحاصل ان الاسلام المنجى لا يتوقف حصوله على النطق بالفعل على المعتمد والاسلام الظاهري يتوقف على ذلك فما تقدم في كلام الشارح محمول على المنجى والواقع في كلام المصنف محمول على الظاهري فلا منافاة بين كلام المصنف والشارح (قوله وهذا التقرير الخ) حاصله انه ان حل كلام المصنف على الاسلام الظاهري وهو جريان الاحكام عليه كان ماثرا على الصحيح من ان النطق شرط لاجراء الاحكام وان حل على الاسلام المنجى كان ماثرا على القول بان النطق شرط في صحة الايمان او شرط منه وكلاهما ضعيف (قوله والا عمل بمقتضى الرابع) اى بمقتضى ما ترجع عنده من الامرين فان ترجع عنده انه منى اغتسل او مذى غسل ذكره فقط بنية (قوله اغتسل وجوبا) هذا هو المشهور وروى عن ابن زياد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل الذكر (قوله للاحتياط) اى لان الشك في الحدث كتحققه ومنه اذا شك هل غابت حشفته كلها في القرج او بعضها (قوله ولو وجدته هذا الشك) اى لو وجد الشخص الشئ الذي شك فيه هل هو منى او مذى في ثوبه (قوله كان ينزعه) اى في مدة لبسه السابقة على النومة الاخيرة ام لا وما مشى عليه المصنف من اعادة الصلاة من آخر نومة مطلقا هو ظاهر قول مالك في الموطا ورواية على وابن القاسم عنه وجعله ابو عمر مقابلا لمذهب المدونة وان مذهبها انه يعيد من اول نومة ان كان لا ينزعه وان كان ينزعه فن آخر نومة وهو المناسب لما تقدم من ان الشك في الحدث كتحققه وذلك لانه اذا كان لا ينزعه فابعد النومة الاولى قد تطرق له الشك فقتضى ذلك اعادته قال الباجي ورايت اكثر الشيوخ يجعلون هذا تفسير للموطا والصواب عندي ان يكون اختلاف قول الامام اذا علمت هذا فاطلاق المصنف موافق لطريقة الباجي لا لما حكاه عن الاكثر لكنه لا ينبغي مخالفة الاكثر (قوله كتحققه) تشبيهه في الاعادة من آخر نومة وحاصله انه اذا راى منيا في ثوب نومه ولم يتذكر احتلاما ولم يدرك حصوله فانه يجب عليه الغسل واعادة الصلاة من آخر نومة نامها فيها سواء كان طريا او بابسا على المشهور وقبل ان كان طريا فن آخر نومة وان كان بابسا فن اول نومة (قوله ومحل الاعادة بعد الغسل فيهما) اى في مسألة الشك والتحقق اذ لم يلبسه غيره الخ وهذا القيد ذكره ابن العربي في العارضة وهو مخالف لما قالوه من وجوب الغسل على كل من شخصين لبسا ثوبا ونام كل واحد فيها ولم يحتمل لبس غيرها لتلك الثوب ووجد فيها منيا ولقول البرزلي لو نام شخصان تحت لحاف ثم وجد امنياعا كل منهما لصاحبه فان كانا غير زوجين اغتسلا وصليا من اول ما ناما فيه لتطرق الشك اليهما معا فلا يبرأ الا يقين وان كانا زوجين اغتسل الزوج وحده لان العاقل ان الزوجة لا يخرج منها ذلك اه وما جمع به عبق بين الكلامين فقد رده ابن بانه غير صحيح وان الحق انهما قولان متغايران واستظهر بعضهم الثاني لا ما قاله ابن العربي من التقييد (قوله ان شكك دائر بين امرين احدهما منى) فان كان احدهما غير منى

بأن شك هل مذى او بول او مذى او ودى وجب غسل ذكره كله بنية وان شك ابول او ودى فلا يجب عليه شئ (قوله فان دار بين ثلاثة) اى وكان احدهما منيا كما مثل (قوله لضعف الشك في المنى) اى لتعدد مقابله ثم انه ان كان احدا الثلاثة مذيا وجب غسل ذكره كله عملا بالاحوط والا فلا هذا ما استظهره بعضهم وقال شيخنا كما لا يجب الغسل لا يجب غسل الذكر لضعف الشك والحاصل انه اذا دار الشك بين امرين احدهما منى وجب الغسل كما اذا شك ام مذى ام منى او بول او منى او ودى او منى واذا دار شك بين امرين ليس احدهما منيا فان كان احدهما مذيا وجب غسل الذكر كما اذا شك ام مذى ام بول او ام مذى او ودى وان لم يكن احدهما مذيا ايضا بان شك هل ودى او بول لم يجب شئ وان دار شك بين ثلاثة وكانت احكامها مختلفة فالحكم للاوسط على ما استظهره بعضهم كما اذا شك هل هو منى او مذى او بول او هل هو منى او مذى او ودى فالواجب غسل الذكر فيها وقال شيخنا لا يجب غسل الجسد ولا غسل الذكر فيها كما مر فان لم يكن وسطا فالحكم للمتفق لضعف المقابل كما اذا شك هل هو منى او ودى او بول (تنبيه) سكت المصنف والشارح عما اذا رأت المرأة حيضا في ثوبها ولم تدر وقت حصوله وحكمها حكم من رأى منيا في ثوبه ولم يدر وقت حصوله فتغسل وتعيد الصلاة من آخر نومة وتعيد الصوم من اول يوم صامته فيه كذا قال الشيخ سالم وتفتقران للصوم والصلاة والمعتدانه لا فرق بينهما ابن عرفة قال ابن القاسم من رأت في ثوبها حيضا لا تذكرو وقت اصابتها ان كانت لا تترك تلك الثوب اعادت الصلاة مدة لبسه لاحتمال طهرها وقت اول صلاة من اول يوم لبسته بأن اتاها الدم دفعة واحدة وان كانت تنزع في بعض الاوقات فن آخراسة وتعيد صوم ما تعيد صلاته ما لم يجاوز عاداتها والاقتصرت عليها ابن حبيب لا تعيد في الصوم الا يوم فقط وظاهره كانت تنزع في بعض الاوقات ام لا قال ابن يونس وجه قول ابن القاسم باعادة الصوم مدة عاداتها مع انه يمكن ان الدم اتاها لحظة وانقطع فالذى بطل صومه يوم نزل ولها فقط امكان محادى الدم ايا ما ولم تشعر وقول ابن حبيب اى عندي لان الدم انما اتاها لحظة وانقطع اذ لو استمر نزوله عليها لشعرت به ولم يظهر في ثوبها فقط واعترض على ابن حبيب بان الحيض يقطع التتابع ويرفع النية قد صامت بلاية فوجب اعادته الجميع واجيب بانها حيث لم تعلم به فهي على النية الاولى لم ترفعها فلا يبطل التتابع (قوله وقد تقدم) اى في قوله يجب غسل ظاهر الجسد بمعنى الخ (قوله راجع لهما) خبر مبتدأ محذوف تقديره التشبيه راجع لهما اى للنية والموالة (قوله انها اول مفعول) اى من حيث انها تكون عند اول مفعول (قوله وانه ينوى الخ) عطف على انها اى ومن حيث انه ينوى الخ (قوله او الفرض) اى فرض الغسل (قوله ولا يضر اخراج بعض المسباح) اى كان يقول نويت استباحة الصلاة لا الطواف مثلا (قوله وانسيان حدث) كالتوفت رفع الحدث من الحيض ناسية للجنابة والعكس او نوى رفع الحدث من الجماع ناسيا لخروج المنى والعكس (قوله بخلاف اخراجه) اى كان يقول نويت الغسل من الجماع لا من خروج المنى والحال ان ما اخرجه قد حصل منه وما لو كان ما اخرجه لم يحصل منه فانه لا يضر (قوله اونية مطلق الطهارة) اى وبخلاف نية مطلق الطهارة المحققة في الواجبة والمندوبة او في المتدربة فقط فانه يضر (قوله لا باعتبار الحكم) عطف على قوله باعتبار وصفها اى فليس المراد بقوله وواجبه نية كنية الوضوء بمعنى من حيث الحكم (قوله جرى فيها خلاف) اى بالوجوب والسنة وذلك لظهور التعبد هنا لتعلق الغسل بجميع البدن لا بالفرج فقط والنظافة هناك لتعلقه باعضاء الاوساخ (قوله وان لم يذكره المصنف) قد يقال انما يحسن ما ذكره من كون التشبيه في الصفة لافى الحكم في كلام من حكى الخلاف فيها في الوضوء لافى كلام من لم يحك ذلك كالمصنف فالاولى ان يجعل التشبيه في كل من الامرين اعنى الصفة والحكم فانه بن (قوله فوجه الشبه فيهما) اى في التشبيهين مختلف لان وجه الشبه في الاول من حيث الصفة وفي الثاني من حيث الصفة والحكم على ما قال الشارح (قوله وان نوت امرأة جنب وحائض) اى سواء تقدمت الجنابة على الحيض او تأخرت عنه (قوله ان نوت احدهما ناسية

ولما فرغ من الموجبات شرع في بيان الواجبات اى القرائن وهى خمسة الاول تعميم ظاهر الجسد بالماء وقد تقدم فلم يحتاج الى اعادته الثاني والثالث النية والموالة واليهما الاشارة بقوله (وواجبه نية وموالة كالوضوء) راجع لهما ما وجه الشبه في النية فباعتبار وصقها من حيث انها اول مفعول وانه ينوى رفع الحدث اى الاكبر واستباحة ممنوع او الفرض ولا يضر اخراج بعض المسباح او نسيان حدث بخلاف اخراجه اونية مطلق الطهارة وفي تقدمها يسير خلاف وسائر ما مر فيها لا باعتبار الحكم لوجوب النية هنا اتفاقا بخلافها في الوضوء فانه جرى فيها خلاف وان لم يذكره المصنف واما في الموالة فباعتبار الحكم والوصف لجرىان الخلاف هنا ايضا من الوجوب ان ذكره في السنة وانه ينى بنية ان نى مطلقا وان عجز ما لم يطل فوجه الشبه فيهما مختلف (وان نوت) امرأة جنب وحائض او نساء يغسلها (الحيض) والنقاس (والجنابة) معا (او نوت

(احدهما ناسية) او ذاكرة (مطلب) من وجد أثر اودار شيكه بين كونه منيا او مذيا او وديا وغير ذلك

(للأثر) ولم يخرج منه خلاصا (أو نوى) المغسل (الجنباء والجمعة) أو العيادى أثرهما في نية واحدة (أو) نوى الجنباء (نيابة) أى وقصد بها النيابة (عن الجمعة) مثلا (حصلا) أى (١٠٤) حصل الغسل وترتب الثواب لكل منهما وهذا ليس بضرورى الذكر مع

قوله كالوضوء فهو واضح (وان) نوى الجمعة ونسى الجنباء (انقيا لعدم نية الجنباء ولان غير الواجب لا يثبت له مع عدم الوجوب) (أو) نوى الجمعة ولم ينس الجنباء ولكن (قصد) بنفسه الجمعة (نيابة عنها) أى عن الجنباء (انقيا) أى لم يحصل ما نواه وما نسبه في الأولى ولا النائب والمنوب عنه في الثانية اذ الضعيف لا يثبت له عند عدم القوى فكيف ينوب عنه (و) الواجب الرابع (تحليل شعر) ولو كثيفا فن قوضا للصلاة وهو جنب ولم يخلل شعر لحيته الكثيفة وجب عليه تحليلها اذا اغتسل (وضغت مضفوره) أى مضفورا شعرا جمع وضعه وتحريكه ليدخله الماء والرجل والمرأة في ذلك وفي جواز الضفر سواء مالم يكن ضفر الرجل على طريقة ضفر النساء في الزينة والتشبه بهن فلا اظن احدا يقول بجوازه (لا) يجب (نقضه) أى حله مالم يشد بنفسه او ضفر بخيوط كثيرة وكذا بخيط او خيطين مع

للأثر) أى بأن فوت الحيز ناسية للجنباء أو فوت الجنباء ناسية للحيض وقوله حصلا أى في الأولى على المنصوص لابن القاسم وفي الثانية على مذهب المدونة خلافا للسحنون ومفاد قوله أو فوت احدهما ناسية للأثران المانعين حصلا للمرأة الا انها فوت الغسل من احدهما وترك الآخرة ناسيا أو عمدا فان حصل منها احدهما ونوت من الآخر فان كان ناسيا اجزا كما هو في الوضوء وان كان عمدا فلا يجزئ قطعا لتلاعبها (قوله أو نوى الجنباء والجمعة أو العيادى) أى ولا يضر تقدم هذه الامور اعنى الجمعة والعيادى في النية على الجنباء واعلم انه يؤخذ من هذه المسئلة بحجة نية صوم عاشوراء للفضيلة والقضاء ومال اليه ابن عرفة ويؤخذ منه ايضا ان من كبر بكبيرة واحدة ناوياها الاحرام والركوع فانها تجزئه وانه ان سلم تسليمه واحدة ناوياها القرض والدفاها تجزئه وبه قال ابن رشد (قوله أى أثرهما في نية واحدة) أى بأن قال في قلبه نويت الجنباء والجمعة واقصر على هذه لكونها محل الخلاف والافالحكم كذلك لو افرده كلا بنية ولا خلاف فيه قاله شيخنا (قوله أى وقصد بها النيابة الخ) أى انه جعل نية الغسل خاصة بالجنباء وعلق بالجمعة نية اخرى بأن قصد نيابة الجنباء عنها (قوله وهذا) أى وبعض هذا الذى ذكره المصنف وهو قوله او احدهما ناسية للأثر وليس المراد وكل هذا (قوله ليس بضرورى الذكر) أى ليس مضطرا للذكر مع قوله وواجبه نية كنية الوضوء فانه يعلم منه انه اذا نسي احدا الامرين حصلا لقوله في الوضوء او نسي احدا لا أخرجه (قوله وان نوى الجمعة) أى نوى بنفسه الجمعة (قوله في الأولى) أى ما اذا نوى بنفسه الجمعة ونسى الجنباء والثانية ما اذا نوى بنفسه الجمعة وقصد نيابته عن الجنباء (قوله تحليل شعر) فتركه ليشمل شعر الراس وغيرها من حاجب وهذب وابط وعانة ولحية وشارب (قوله ولو كثيفا) أى اذا كان خفيفا بافان بل وان كان كثيفا على الأشهر وقيل يذرب تحليل الكثيف فقط وقيل تحليله مباح وهذا الخلاف في اللحية فقط واما غيرها فتحليله واجب اتفاقا مطلقا خفيفا وكثيفا انظر بن (قوله وضغت مضفوره) (١) ظاهره وان كانت عروسا من شعرها وفى بن وغيره ان العروس التى تزين شعرها ليس عليها غسل راسها لما في ذلك من اتلاف المال وكيفية المسح عليه وفى ح عند قول المصنف في الوضوء ولا ينقض ضفره رجل او امرأة انها تنضم اذا كان الطيب في جسدها كله لان ازالته من اضعاف المال ونص بن هنا قال ابو الحسن فى قول المدونة ولا تنقض المرأة شعرها المضفور ولكن تضعه بيدها مانصة ظاهرها وان كانت عروسا وفى شرح ابن بطال عن بعض التابعين ان العروس ليس عليها غسل راسها لما في ذلك من افساد المال وانما مسح عليه وقال الواو غنى ما ذكره ابن بطال من الترخيص للعروس لا يبعد كل البعد وفى فرو عتاما يشهد له ونقله ابن غازى فى تكميل القيد وسلمه وكذا نقل ابن ناجى عن ابى عمران ان العروس لا تغسل شعرها بل تمسح عليه (قوله أى جمعه وتحريكه) أى فيكون ذلك بمثابة التحليل وظاهره ان الشعر اذا كان غير مضفور وجمعه وحركه لا يكفيه ذلك ولا بد من التحليل وليس كذلك بل الظاهر انه يكتفى كما قرره شيخنا (قوله فى ذلك) أى فى ضغت المضفور من الشعر (قوله وفى جواز الضفر) ما ذكره من جواز الضفر للرجال هو قول عبد الوهاب وهو المختار خلافا لقول البنسى لا يجوز للرجل ضفر شعره وعدم الجواز صادق بالكراهة والحرمه (قوله لا يجب نقضه) أى المضفور من الشعر (قوله او ضفر بخيوط كثيرة) أى سواء اشتد الضفر ام لا والمراد بها ما زاد على الاثنين فى الضفيرة الواحدة (قوله مع الاشتداد) راجع للخيط والخيطين (قوله لامع عدمه) أى فى الخيط او الخيطين والمضفور بنفسه (قوله ولو ضيفا) أى ولو فرض ان الماء لا يدخل تحته لانه لما اباح الشارع لبسه صار كالجبيرة (قوله وذلك) هو داخل فى مفهوم الغسل لانه صب الماء على العضوم ذلك وحينئذ يغنى عنه لكنه ذكره لدفع توهم عدم وجوبه كما رواه مروان الظاهرى فانه روى نية ويكتفى غلبة الظن بالتعميم فى ذلك على الصواب خلافا لما نقله عج عن زرروق من ان غلبة الظن لا تكفى

الاتتداد لامع عدمه وكذا لا يجب عليه نقض الحاتم ولا تحريكه ولو ضيقا دلى المعتمد نعم يجب عليه تتبع معان الجسد ولا بد من شقوق واسرة وما عار من اجفان وسرة ورفع وغيرها فاعلمه بالماء وكذلك مالم يشق فبعه بالماء خاصة (و) الواجب الخامس (دلك) (١) مطلب الرخصة للعروس فى مسح الراس وفى التمسح

ولا بد من الجزم بالتعميم لانه اذا كان يكفي غلبة الظن في وصول الماء الذي هو فرض اجماعا فأولى بذلك والمستكبح يلزم عن الشك وجوبا ولا يشترط في حقه غلبة الظن بل يعمل على التردد ويكفيه قاله شيخنا (قوله) وهو هنا احرار العضو على العضو اي فلا يشترط هنا خصوص اليد واما في الوضوء فهو احرار باطن اليد لكن قد تقدم ان الحق انه يكفي في ذلك احرار العضو على العضو في المحلين ولو غير باطن اليد (قوله) وهو واجب لنفسه لا يصل الماء للبشرة اي وحينئذ فيعيد تاركه ابدأ ولو تحقق وصول الماء للبشرة لطول مكته مثلاً في الماء وهذا القول هو المشهور في المذهب وقال بعضهم انه واجب لا يصل الماء للبشرة واختاره عجم لقوة مدركه ولكن الحق انه وان كان قوي المدرك الا انه ضعيف في المذهب لان المشهور ما كثر قائله ولو كان مدركه ضعيفاً والضعيف ما قل فأنه ولو قوي مدركه (قوله) بل يجرى ولو بعد صب الماء واتصاله اي عند ابن ابي زيد بخلاف القابسي في اشتراطه المقارنة لصب الماء فاذا انعمس في الماء ثم خرج منه فصار الماء منفصلاً عن جسده الا انه مبتل فيكفي ذلك في هذه الحالة على الاول لا على الثاني المردود عليه بل وفي كلام المصنف و اشار الشارح بقوله بل يجرى ولو الخ الى ان قول المصنف ولو بعد صب الماء مبالغة في مقدر والمخرج لذلك ان ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لان ظاهره والدلك واجب هذا اذا كان مقارناً لصب الماء بل ولو بعد الصب خلا فلن يقول انه بعد الصب ليس بواجب ونفي الوجوب يجامع الاجزاء مع ان المردود عليه يتول بعدم الاجزاء (قوله) ما لم يجف الجسد اي والا فلا يجرى ذلك في هذه الحالة اتفاقاً لانه صار مسحاً لا غسلاً (قوله) او ولو ذلك بخرقه اشار الشارح الى ان قوله او بخرقه عطف على الطرف فهو داخل في حيز المبالغة ورد المصنف بلوهنا على من قال لا يتدلك بالخرقة لانه ليس من عمل السلف (قوله) على المعتد اي خلافاً لما نقله بهرام عن سحنون من عدم الكفاية بالخرقة مع القدرة باليد وعليه اقتصر عجم ورد شيخنا ذلك واعتمد الكفاية تبعاً لشيخه سيدي محمد الصغير (قوله) واما ان لفها اي سواء كانت خفيفة او كانت كثيفة اذ لا وجه للتقييد بالخفيفة كما قيد به عجم (قوله) فان استتاب مع القدرة على ذلك لم يجزه اي على ما اعتمدته شيخنا تبعاً لشيخه الصغير والحاصل ان الخرقه في مرتبة اليد فيخير في الدلك بأيهما واما الدلك بالاستنابة فلا يكون الا عند عدم القدرة باليد والخرقة هذا ما اعتمدته شيخنا تبعاً لشيخه وعلى هذا فأولاً في كلام المصنف للتخيير والثانية للتبويب وقال طئي الحق ان الخرقه والاستنابة سواء عند تعذر اليد فيخير بينهما كما انهما سواء في اشتراط تعذر اليد في كل منهما كما يستفاد ذلك من ابن الحاجب وابن عرفة وحينئذ فأولاً في كلام المصنف للتبويب والثانية للتخيير اهـ (قوله) بما ذكر اي من اليد والخرقة والاستنابة (قوله) ورجحه ابن رشد اي قائله هذا هو الاصول والاشبه يسر الدين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام سحنون (قوله) ولو مندوباً اي ولا غرابة في احتواء المندوب على سنة كصلاة النافلة اي انه اذا اراد فعل هذا المندوب سنة له فيه كذا (قوله) ثلاثاً هذا التثليث ليس من تمام السنة على المعتد كما تقدم في الوضوء بل الاولى سنة والباقي مندوب وذكر بعضهم ان التثليث من تمام السنة فيهما ورجح ايضاً (قوله) قبل ادخالهما في الاناء اي اذا كان الماء غير جار وكان يسيراً وامكن الافراغ منه والا فلا تتوقف سنة غسلهما على الاولى وهذا معنى قول الشارح على ما تقدم في الوضوء وقيل المراد بقوله اولاً اي قبل ازالة الاذى ولو بعد ادخالهما في الاناء والمعتد الاول ولذا اقتصر الشارح عليه وعلى كل من القولين لا يعيد غسلهما في وضوئه الذي بعد غسل الفرج لجلعها السنة غسلهما قبل ادخالهما في الاناء او قبل ازالة الاذى فلا معنى للاعادة بعد حصول السنة قال طئي وقول الشيخ احمد الزرقاني انه يعيد غسلهما في الوضوء لا مساعد له الا قولهم يتوضؤون الصلاة مع ان هذا محمول على غير غسل اليدين لتقدمه ولا يقال ان مس الذكرك قد تنقض غسل اليدين اولاً لانه في الحقيقة للغسل وحينئذ فلا ينتقض غسلهما بمس الفرج فينبه علم من كلام المصنف ان الحكم بالسنة متوقف على الاولى بالمعنى المذكور على الخلاف فيه وان كان غسلهما بعد ذلك واجبا لوجوب تعميم الجسد بالماء

مقارنته للماء بل يجرى (ولو بعد) صب الماء واقصاه ما لم يجف الجسد (او) ولو ذلك (بخرقه) يمسك طرفها بيده اليمنى والطرف الاخر باليسرى ويدلك بوسطها فانه يكفي ولو مع القدرة على الدلك باليد على المعتد واما ان لفها على يده او ادخل يده في كيس فذلك به فانه من معنى الدلك باليد ولا ينبغي فيه خلاف (او استنابة) لكن عند عدم القدرة باليد والخرقة فان استتاب مع القدرة على ذلك لم يجزه (وان تعذر) الدلك بما ذكر (سقط) ويكفيه تعميم الجسد بالماء وما ذكره المصنف من وجوب الدلك بالخرقة والاستنابة عند تعذره باليد قول سحنون واستظهر المصنف وقال ابن حبيب متى تعذر باليد سقط ولا يجب بالخرقة ولا الاستنابة ورجحه ابن رشد فيكون هو المعتد * ثم شرع يتكلم على السنن فقال (وسننه) اي الغسل مطلقاً ولو مندوباً كعيد خسة على ما في بعض النسخ من زيادة الاستنار (غسل يديه) ثلاثاً الى

كوعيه (اولاً) اي قبل ادخالهما في الاناء على ما تقدم في الوضوء

(١٤) (دسوقي اول)

(وصماخ) بكسر الصاد

وهو رفع فروع العطف على غسل على حدث مضاف كان الأولى التصريح به أي ومسح صماخ أي ثقب (أذنيه) وهو ما يدخل فيه طوف الأصبع هذا هو الذي يسن مسحه لأغسله ولا يصب الماء فيه لما فيه من الضرر وأما ما يمسح راس الأصبع خارجا فهو من الطاهر الذي يجب غسله وينبغي أن يكتفى أذنه على كفه ١٠٦ مملوءة بالماء ثم يدلكها ولا يصب الماء فيها لما فيه من الضرر (ومضمضة) (مر)

والحال أن النية يأتي بها عند إزالة الأذى أو بعده فغسل اليدين السنة لم تصادف نية رفع الحدث فلا بد من إعادة غسلهما بعد ذلك فإن نوى رفع الحدث عند غسلهما أولا فلا يغسلهما بعد ذلك وحصلت السنة بتقديعهما وفاقا للبساطي (قوله وهو رفع فروع الخ) أي لا يجزئ وعطف على يديه لاقتضائه أن الصماخ يغسل وليس كذلك بل يمسح واعلم أن جعل المضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح صماخ الأذنين من سنن الغسل إنما هو حيث لم يفعل قبله الوضوء المستحب فإن فعله قبله كانت هذه الأشياء من سنن الوضوء لا الغسل كما يفيد كلام الشيخ أحمد الزرقاني ولكن الحق أن هذا الوضوء الذي يأتي به وضوء صورة وفي المعنى قطعة من الغسل وحينئذ فيصح إضافة السنن لكل منهما عند اتيانه بالوضوء وعند عدم الاتيان به تكون مضافة للغسل (قوله) وأما ما يمسح راس الأصبع خارجا فهو من الطاهر الخ علم منه أن السنة في الغسل مغايرة للسنة في الوضوء لأن السنة في الوضوء مسح ظاهرهما وباطنهما وصماخهما والسنة هنا مسح الثقب الذي هو الصماخ وأما ما زاد على ذلك فيجب غسله (قوله بعد غسل يديه) أشار الشارح بهذا إلى أن هذا الابتداء ابتداء إضافي وأما الابتداء بغسل اليدين قبل ادخالهما في الأثناء وقبل إزالة الأذى فهو ابتداء حقيقي (قوله بإزالة الأذى) أي ولا يكون سه للفرج لإزالة الأذى ناقضا لغسل يديه أولا لكوعيه على التحقيق كما تقدم (قوله وينوي رفع الجنابة عند غسل فرجه) أي على جهة الأولوية فلو نوى رفع الجنابة عند غسل يديه قبل غسل فرجه أو بعده اجزأ مع ارتكابه خلاف الأولى (قوله حتى لا يحتاج الخ) أي لأجل أن لا يحتاج وقوله ليكون الخ الأوضح أن يقول فيكون وضوءه بعد إزالة الأذى صحيحا أملا (قوله) فإن لم ينو عند غسل ذكره) أي بل نوى بعد غسله (قوله فلا بد الخ) أي والابطال غسله لرفع غسل الفرج عن نية (قوله) فلو كان) أي قبل صب الماء على ذكره وذلك هو على أعضاء وضوئه أي ثم صب الماء على ذكره وذلك هو انتقض وضوءه (قوله) فإن أراد الصلاة) أي بعد فراغ ذلك الغسل الذي انتقض فيه وضوءه (قوله) ثم يندب بدنه) أي ثم يندب بعد إزالة الأذى بدنه بأعضاء وضوئه أي ما عدا غسل اليدين للكوعين لأنهما قد فعلا فلا وجه لاعادتهما كما مر وبقي في ذلك الوضوء بالمضمضة والاستنشاق ومسح صماخ الأذنين لعدم فعلهما قبل وتعد هذه السنن حينئذ من سنن الوضوء لا الغسل على ما قال الشيخ أحمد وتقدم ما فيه (قوله ويجوز التأخير) بمعنى أنه خلاف الأولى إذا الأولى تقديم غسلهما قبل تمام غسله كذا قيل قال بن وهو خلاف الراجح والراجح ندم تأخير غسل الرجلين بعد فراغ الغسل لأنه قد جاء التصريح بتأخير غسلهما في الأحاديث كحديث ميمونة ووقع في بعض الأحاديث الإطلاق والمطلق يحمل على المقيد اهـ (قوله مرة) تبع المصنف في هذا ما ذكره عياض عن بعض شيوخه من أنه لا فضيلة في تكراره بل هو مكرره واقتصر عليه في التوضيح أيضا قال طفي ويرد عليه ما ذكره الحفاظ بن حجر في فتح الباري بأنه قد ورد من طرق صحيحة أخرجهما السائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفيه تمضمض ثلاثا واستنشاق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم افاض الماء على راسه ثلاثا اهـ فقد علمت أن معتمد المصنف مردود وفي الجزولي أن التكرار هو الذي عول عليه أبو محمد صالح واعتمده اطهر بن (قوله بنية رفع الجنابة) أي ملتبسا بنية رفع الجنابة أي إذا لم يكن نوى رفعها عند غسل فرجه والأفلاوجه لاعادتها وقوله بنية رفع الجنابة أي والوضوء أو رفع الحدث الأصغر فنية الجنابة على أعضاء الوضوء غير متعينه قال ابن عرفة عن اللخمي وأن نوى بغسلها الوضوء اجزاء ويدل له قول المصنف فيما يأتي وغسل الوضوء عن غسل محلّه (قوله) أن يبدأ بغسل يديه) أي بدأ حقيقيا (قوله) فيغسل الأذى

(واستنشاق) مرة وفي بعض النسخ (واستنثار) ثم شرع في بيان متدوباته بقوله (وندب بدنه) بعد غسل يديه أولا لكوعيه (بإزالة الأذى) أي النجاسة أن كان في جسده نجاسة يفرج أرغيره منيا أو غيره وينوي رفع الجنابة عند غسل فرجه حتى لا يحتاج إلى مسحه بعد ذلك ليكون على وضوءه فإن لم ينو عند غسل ذكره فلا بد من صب الماء عليه وذلك بعد ذلك فلو كان مر على أعضاء وضوئه أو بعضها انتقض وضوءه فإن أراد الصلاة فلا بد من امراره على أعضاء الوضوء بنية على ما سياتي (ثم) يندب بدنه (أعضاء وضوئه كاملة) فلا يؤخر رجله لا آخر غسله ويجوز التأخير (مرة) بنية رفع الجنابة فلا يندب التثنية بل يكره (واعلاه) أي يندب البداءة به قبل أسفله (وميامنه) يندب البداءة بها قبل مياسره (وتثنية راسه) أي يغسلها ثلاث غرفات يعمها بكل غرفة الأولى هي

القرض فصقته الكاملة أن يبدأ بغسل يديه إلى كوعيه

أي

ثلاثا قائلا يسن الله ينوي به السنة فيغسل الأذى ففرجه واثنيه ودره نار بارفع الحدث الأكبر فيتمضمض فيستنشق بنية السنة فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين فيمسح راسه فصماخ أذنيه فيغسل رجله مرة مرة

تأوي بهذا الوضوء الجنابة لانه قطعه من الفصل في صورة وضوء قد تمت اعضاء الوضوء لشرفها على غيرها ويحطل اصابع رجله وجوب باهتات
يحطل اصول شعر راسه بلاماء ندى بالنسبة مسام الراس ثم يفيض الماء عليها ثلاثا يعيمها بكل غرفة فيغسل اذنيه على ما تقدم فرقبته ثم يفيض
الماء على شقه الايمن يغسل عضده الى مرفقه ويتعهد ابطة الى ان ينتهي الى الكعب ١٠٧ لا الركبة كما قيل به ولا يلزم تقديم الاسفل

على الاعلى لأن الشق
كله ينزل منزلة عضو واحد
والاورد عليهم ان يقال
لم قاتم بالانتهاه الى الركبة
ولم تقولوا بالانتهاه الى
الفخذ ثم من المنكب
الايسر الى الفخذ ثم من
الفخذ الى الركبة ثم الفخذ
الايسر كذلك ثم من الركبة
الى الكعب ثم من ركبة
الايسر كذلك مع عدم
الاستناد الى حديث يفيد
ذلك ثم يغسل الجانب
الايسر كذلك واذا غسل
كل جانب يغسله بطناً وظهراً
حتى لا يحتاج الى غسل
الظهر والبطن فان شئت
في ذلك غسل ظهره وبطنه
ولا يجب غسل موضع شئت
فيه الا اذا لم يكن مستنكها
والاوجب السرك اذا امر
على العضو بعضواو
بحرقه حصل ذلك الواجب
ولا ينبغي تكراره والعود
عليه مرة اخرى ولا شدة
ذلك لانه من الغلوف الدين
(وقلة الماء بلاحد) بصاع
بل المدار على الاحكام
وهو يختلف باختلاف
الاجسام ثم شبه في الندب
قوله (كغسل فرج
جنب) جامع ولم يغسل
فيندب (لعوده لجماع)

اي عن جسده (قوله تأوي بهذا الوضوء الجنابة) اي ان كان لم ينور دفعها عند ازالة الاذى عن فرجه والا فلا
وجه لاعادة ذلك وتقدم ان نية رفع الجنابة عند غسل اعضاء الوضوء غير متعين (قوله بلاماء) اي بل بلل
يسير (قوله الى ان ينتهي الى الكعب الخ) ما ذكره من ان اليمين كله بأعلاه واسفله يقدم على اليسار
بأعلاه واسفله هو الذي اختاره الشيخ احمد الزرقاني وزر وفي ح طواهر النصوص تقتضي ان الاعلى
بميامنه ومياسره يقدم على الاسفل بميامنه ومياسره لان اليمين بأعلاه واسفله يقدم على اليسار بأعلاه
واسفله بل هذا صريح عبارة ابن جماعة وبه قرأ ابن عاشر ونصه ازدحم الاعلى والاسفل في التقديم
فتعارض على الجهة اليسرى واسفل الجهة اليمنى في التقديم والذي نص عليه بعضهم تقديم الاعلى مطلقاً
مع تقديم الجهة اليمنى منه ثم الاسفل مع تقديم الجهة اليمنى ايضاً اه وحاصله انه بعد ان يغسل الراس يغسل
اعلى الشق الايمن للركبتين ظهر او بطناً وجنباً ثم يغسل اعلى اليسر كذلك ثم اسفل الشق الايمن ثم
اسفل الشق الايسر وكلام المصنف محتمل لكل من الطريقتين فان جعلنا الضمير في اعلاه الجانب
المغتسل وفي ميامنه للمغتسل والمعنى يستحب تقديم اعلى كل جانب على اسفله وتقديم ميامن المغتسل
على مياسره كان موافقاً للطريقة الزرقانية وان جعل الضمير في اعلاه للمغتسل وفي ميامنه على كل من الاعلى
والاسفل والمعنى يستحب تقديم اعلى المغتسل على اسفله وتقديم ميامن كل من الاعلى والاسفل على مياسره
كان موافقاً للطريقة ح وقد اعتمد هاشم بن شيخنا تبع الشيوخ الصغير (قوله ثم يغسل الجانب الايسر كذلك)
اي الى ان ينتهي للكعب وهذا من تمة الصفة التي اختارها الشارح (قوله حتى لا يحتاج) اي بعد غسل
الشقين (قوله فان شئت في ذلك) اي في غسله الظهر والبطن مع الشقين والا (قوله وقلة الماء) اي
وندى تقليل الماء الذي يجعله على كل عضو ولا يحد الماء الذي يغتسل به بصاع (قوله فيندب لعوده
الخ) اي فيندب له غسل الفرج عند عودته لجماع والحاصل ان من جامع ولم يغتسل يندب له ان يغسل
فرجه اذا اراد العود للجماع مرة اخرى (قوله او غيرها) خص بعضهم التندب بما اذا اراد العود لوطء الاولى
واما اذا اراد العود لغيرها كان غسل فرجه واجبا ثلاثا يدخل فيها نجاسة الغير كذا قيل وفيه ان غاية ما يلزم
عليه التلطيخ بالنجاسة وهو مكروه على المعتمد ولو بالنسبة للغير اذا رضخ به ولذا كان المعتمد ما مشى
عليه الشارح من الاطلاق (قوله لنوم) اي عند نوم فليست اللام للتعليل (قوله اي لاجل نومه على
طهارة) هذا احد قولين في علة التندب وقيل انما ندب الوضوء للجنب لاجل النشاط للعسل وهذا الثاني هو
المناسب لقول المصنف لا يقيم اذ من قال انه لاجل الطهارة يقول انه يقيم لان التيمم مطهر حكما وقول خش
ان قوله لا يقيم مفرع على العلة غير صواب ونص ابن بشير لا خلاف ان الجنب مأثور بالوضوء قبل النوم
وهل الامر بذلك واجب او ندب في المذهب قولان وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه امر الجنب بالوضوء
واختلف في علة الامر فقيل لانه نشاط للغسل وعلى هذا الوفق الماء الكافي لم يؤمر بالتيمم وقيل ليبيت على
طهارة لان النوم موت اصغر فشرعت فيه الطهارة الصغرى كما شرعت في الموت الاكبر الطهارة الكبرى
فهو هذا ان قد الماء يقيم اه ومثله في كلام اللخمي وابن شاس ونص ابن الحاجب وفي تيمم العاجز
قولان بناء على انه للنشاط اولت حصول الطهارة اه بن (قوله عند عدم الماء) اي الكافي بأن لم
يكن عنده ماء اصلا او عنده ماء لكن لا يكفي وضوءه (قوله ولم يبطل) اي بحيث يطالب بوضوء آخر
الاجتماع اي حقيقة او حكما فيشمل خروج المني المدة معتادة من غير جماع وعلمت من هذا ان المراد
بالبطلان المطالبة بالغير (قوله فانه يبطل بكل ناقض) اي كما قاله الابي ويوسف بن عمر ونصه وان نام
الرجل على طهارة وضاجع زوجته وبشرها بجسده فلا ينتقض وضوءه الا اذا قصد بذلك اللذة وقال

مرة اخرى في التي جامعها او غيرها لما فيه من ازالة النجاسة وقتية العضو (و) يندب (وضوءه) اي الجنب ذكر او اناث (نوم) اي لاجل
نومه على طهارة ولونهار او كذا يندب النوم على طهارة لغير الجنب (لا) يندب له (تيمم) عند عدم الماء (ولم يبطل) هذا الوضوء بشئ من
مبطلاته (الجماع) بخلاف وضوء غير الجنب للنوم فانه يبطل بكل ناقض مما تقدم

١٠٨ (وتنوع الجنابة موانع) أي ممنوعات الحدث (الاصغر) وهي الثلاثة المتقدمة في قوله ومنع حدث صلاة وطواف ومس مصحف (و) تزيد ١٠٨ بمنعها (القراءة) بحركة لسان الالحاض كإبائي (الكتابة) أي الآلية ونحوها

عياض ينقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده والمتعمد الأول (قوله ولو بعد الاضطجاع) أي هذا إذا حصل ذلك الناقض قبل الاضطجاع باتفاق بل ولو حصل بعد الاضطجاع على الأرجح والمراد بطلانه مطالبته بوضوء آخر بعده (قوله أي ممنوعات الحدث الاصغر) أشار الشارح إلى أن موانع جمع مانع بمعنى ممنوع كدافق بمعنى مدفوع (قوله بحركة لسان) أي وأولى إذا كان يسمع نفسه فالشارح نص على المنوهم والمحرز عنه القراءة بالقلب فلا هم فيها إذ لا تعد قراءة شرعاً ولا عرفاً وقد نقل البرزلي عن أبي عمران الاجاج على جوازها وتردد فيها في التوضيح (قوله ومراده) أي عما هو كالأية (قوله السير الذي الشأن أن يتعوذ به) أي ولا حذفه فيشمل آية الكرسي والاخلاص والمعوذتين بل ظاهر كلامهم أن له قراءة قل أو حي إلى وقوله الذي الشأن أن يتعوذ به فيه ميل لما في الخطاب عن النسخة من أنه لا يجوز للجنب قراءة نحو كذبت قوم لوط المرسلين ونحو آية الدين للتعوذ لانه لا يتعوذ به بتبعه عجز وغيره ونوقش بأن القرآن كله حصن وشفاء وقد صرح ابن مرزوق بأنه يتعوذ بالقرآن وإن لم يكن فيه لفظ التعوذ ولا معناه (قوله ونحوه) من ارادة القمع على امام وقف في الفاتحة فيقف عليه وجوباً فيأبى يظهر وهل كذا يفتح عليه في سورة سنة أو لا وهو الظاهر (قوله كرفياً) قال عجز الظاهر أن من جلة الرقي ما يقال عند ركوب الدابة مما يدفع عنها مشقة الحمل لأن ما يحسن به من جلة ما يقصد بالرقية (قوله واستدلال على حكم) أي فقهى أو غيره (قوله ولو لمسجد بيت) أي ولو مغصو بالصحة الجامعة فيه على الراجح (قوله ولو مجتازاً) رد بل على ما قاله بعض أهل المذهب وفاقاً ليد بن اسلم لا بأس أن يمر الجنب في المسجد إذا كان عابري سبيل وإجازة من مسلمة دخول الجنب المسجد مطلقاً سواء مكث فيه أو كان مجتازاً (قوله وليس لصحيح حاضر دخوله بتييم) أي لا للمكث ولا للممرور ولا للصلاة ولو لتحصيل فضل الجماعة وإجازة الإمام أحد للجنب دخول المسجد بتييم مطلقاً سواء دخل ما را أو للمكث ولو كان حاضراً صحيحاً (قوله فيريد الدخول والخروج لأجل الغسل) أي فانه يجوز له دخوله بتييم والخروج منه به بقي ما إذا كان نائم في المسجد واحتلم فيه فهل يتييم لخروجه وهو ما حكاه في النوادر أو لا وهو الأقوى كما في ح في باب التيمم لما فيه من طول المكث والاسراع بالخروج أولى (قوله أو يضطر إلى المبيت به) أي أو لا إقامة فيه نهارة كما لو خاف على نفسه أو ماله أن يخرج (قوله يجوز له أن يدخل للصلاة فيه به) أي يجوز له أن يدخل المسجد للصلاة فيه بالتيمم (قوله ولا يمكث فيه به) أي ولا يمكث في المسجد بالتيمم بعد الصلاة (قوله إلا أن يضطر) أي للمبيت به أو للإقامة فيه نهارة فيجوز له المكث بالتيمم (قوله ككافر) تشبيهه في منع دخول المسجد (قوله وإن أذن له مسلم) أي خلافاً لما في رواية حيث قالوا أن أذن له مسلم في الدخول جاز دخوله أو لا خلافاً للحنفية حيث قالوا يجوز دخوله المسجد مطلقاً إذا أذن له مسلم أم لا (قوله ما لم تدع ضرورة لدخوله كعمارة) أي بأن لم يوجد تجاراً أو بناء غيره أو وجد مسلم غيره ولكن كان هو اتقن للصناعة فلو وجد مسلم غيره مماثل له في اتقان الصناعة لكن كانت أجرة المسلم أزيد من أجرة الكافر فإن كانت الزيادة سيرة لم يكن هذا من الضرورة ولا كان منها على الظاهر كذا قرر شيخنا (قوله ذكر علامته) أي التي يعرف بها وفائدة التنبيه عليها أنه لو أتته فوجد بلا رائحة كرائحة الطلع أو العجين علم أنه منى لا مذى ولا بول (قوله في اعتدال مزاج) أي في حال اعتدال مزاجه أحدتراً إذا كان مريضاً لا انحراف مزاجه فإن منيه يتغير وتختلف رائحته والمراد باعتدال المزاج استواء الطبائع الأربعة وعدم غلبة واحد منها على الباقي وهي الصفراء والدم والسرداء والبلغم (قوله قيل أو بمعنى الوار) أي وفي الكلام حذف مضاف أي وقرب رائحة طلع وعجين (قوله وقيل يختلف بينهما) أي بين رائحة الطلع ورائحة العجين فتارة تكون رائحة كرائحة الطلع وتارة تكون رائحة كرائحة العجين وحينئذ فإني كلام المصنف على حاله للتنويع (قوله أشبهت رائحته البيض) أي رائحة البيض أي المشوى (قوله فهو رقيق أصفر) أي ويخرج

(لتعوذ) ومراده السير الذي الشأن أن يتعوذ به فيشمل آية الكرسي والاخلاص والمعوذتين (ونحوه) أي نحو التعوذ كرقيا واستدلال على حكم (و) تمنع (دخول مسجد) ولو لمسجد بيت هذا إذا أراد المكث فيه بل (ولو مجتازاً) أي ماراً وليس لصحيح حاضر دخوله بتييم إلا أن يضطر بأن لم يجد الماء إلا في جوفه أو يكون يتسه داخله فيريد الدخول أو الخروج لأجل الغسل أو يضطر إلى المبيت به فانه يتييم وأما المريض والمسافر العادم للماء فيتيمم والحاصل أن من فرضه التيمم يجوز له أن يدخل للصلاة فيه به ولا يمكث فيه به إلا أن يضطر (ككافر) فانه يمنع من الدخول فيه (وإن أذن له مسلم) في الدخول مالم تدع ضرورة لدخوله كعمارة وتنب أن يدخل من جهة عمله * ولما قدم أن من موجبات الغسل المني ذكر علامته بقوله (وللمني) في اعتدال مزاج الرجل (تدفق) عند خروجه (ورائحة طلع أو) رائحة (عجين) قيل أو بمعنى الوار أي رائحة قربة منهما وقيل يختلف بينهما باختلاف الطبائع هذا كله في مني الرجل حال رطوبته وأما إذا ليس أشبهت رائحته البيض وأما مني المرأة فهو رقيق أصفر بخلاف الرجل فانه تخين أبيض

من

(أو يجزئ) غسل الجنابة (عن الوضوء) فإن انغمس في ماء مثلاً وذلك جسده بنية رفع الحدث الأكبر ولم يستحضر الأصغر جازله أن يصلي به لأن بنية رفع الأكبر تستلزم رفع الأصغر لكن بشرط أن لا يحصل له ناقص من مسد كرا وغيره بعد أن مر على أعضاء الوضوء أو بعضها فإن حصل فلا يصلي به لا تنقاص وضوئه فإن اراد الصلاة فلا بد من إعادة الأعضاء بنية الوضوء مرة مرة هذا إذا حصل الناقص بعد غسل الأعضاء أو بعضها وقبل تمام الغسل وأما الوضوء بعد تمام وضوئه وغسله فإن هذا ١٠٩ غير متوضي قطعاً فلا بد من إعادة بنية اتصافاً مع التثليث

تدبوا الأجزاء عن الوضوء
أن كان جنباً في نفس
الامرئ (وإن تبين)
بعد غسله (عدم جنابته)
فإنه يجزئ عن الوضوء
ويصلي به بالشرط المتقدم
(و) يجزئ (غسل
الوضوء) في الأصغر بأن
ينوي عند غسل أعضائه
رفع الأصغر ويغسل بنية
الجسد بنية رفع الأكبر
(عن غسل محله) أي
محله الوضوء فلا يطلب
بغسل الأعضاء ثانياً
كان متذكراً الجنابة بل
(ولو) كان (ناسياً
لجنابته) من جاع أو
حيض أو فاس وذكركم
بعد أن قوضاً ولو طال
ما بين الوضوء والتذكركم
فإنه يغسل بنية الجسد
بنية الأكبر بشرط عدم
الطول بعد التذكركم وصلي
به أن لم يحصل ناقص قبل
تمام الغسل واحترز
بغسل الوضوء عن مسحه
فإن مسح الوضوء لا يجزئ
عن غسل محله في الأكبر
ويجزئ أن كان فرضه
المسح في الغسل بأن مسح

من غير تدفق بل يسيل كافي بعض الشراح ورائحة طلع التي من النخل كما قيل (قوله) ويجزئ غسل الجنابة عن الوضوء (ظاهراً) وإن كان خلاف الأولى وإن الأولى للمغسل أن يتوضأ بعد غسله لأن أكثر ما يستعمل العلماء هذه العبارة أعني يجزئ في الأجزاء المجردة عن الكمال وفيه نظر فقد قال ابن عبد السلام لا خلاف في المذهب فيما علمت أنه لا فضل في الوضوء بعد الغسل واجب بأن مراد المصنف الأجزاء بالنظر للأولية وليه أي أنه يجزئ ذلك إذا ترك الوضوء ابتداءً وإن كان خلاف الأولى وليس المراد أنه يتوضأ بعد الغسل فإن ترك ذلك الوضوء أجزاء الغسل عنه مع ارتكابه خلاف الأولى كما فهم المعترض (قوله) ويجزئ غسل الجنابة أي سواء كانت تلك الجنابة من جاع أو خروج مني أو من زول دم حيض أو كانت ناشئة من قاس وأما لو كان الغسل غير واجب فلا يجزئ عن الوضوء ولا بد من الوضوء إذا اراد الصلاة (قوله) فإن انغمس في ماء مثلاً أي والحال أنه لم يحصل منه وضوء وكذا إذا افاض الماء على جسده ابتداءً وذلك بنية رفع الأكبر ولم يستحضر الأصغر جازله أن يصلي به ونص ابن بشير والغسل يجزئ عن الوضوء فلا يغتسل ولو يبدأ بالوضوء ولا يختم به لأجزاء غسله عن الوضوء لاشتراكه عليه هذا أن لم يحدث بعد غسل شيء من أعضاء الوضوء بأن لم يحدث أصلاً وأحدث قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء وأما أن أحدث بعد أن غسل شيئاً منها فإن أحدث بعد تمام وضوئه وغسله فهذا كحدث يلزمه أن يجد وضوءاً بنية اتصافاً وإن أحدث في أثناء غسله فهذا أن لم يرجع فيغسل ما غسل من أعضاء وضوئه قبل حدثه فإنه لا تجزئ به صلاته وهل يقتصر هذا في غسل ما تقدم من أعضاء وضوئه لنية أو تجزئ به نية الغسل عن ذلك فيه قولان للمتأخرين فقال ابن أبي زيد يشترئ لنية وقال أبو الحسن القاسبي لا يشترئ لنية وهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه هل يرتفع الحدث عن كل عضو بأفراجه وهو المعتمد ولا يرتفع عن كل عضو إلا بكامل الطهارة (قوله) بعد أن مر على أعضاء الوضوء (الخ) أي بأن لم يحصل منه حدث أصلاً وحصل قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء (قوله) فإن حصل أي الناقص بعد أن غسل أعضاء الوضوء كلها أو بعضها والحال أنه لم يتم غسله (قوله) فلا يصلي به أي بذلك الغسل (قوله) فلا بد من إعادة الأعضاء أي باتفاق ابن أبي زيد والقاسبي وقوله بنية أي عند ابن أبي زيد وأما القاسبي فيقول بنية الغسل تجزئ به (قوله) وإن تبين عدم جنابته دل قوله وإن تبين على أنه كان حين الغسل معتقداً تلبيه بالجنابة فتوى الغسل وهو كذلك فإن تحقق عدم الجنابة واغتسل ونوى رفع الأكبر بدلاً عن الأصغر الذي لزمه فإنه لا يجزئ به لتلاعبه (قوله) ويجزئ غسل الوضوء عن غسل محله هذه المسئلة عكس المتقدمة لأن المتقدمة أجزاؤها غسل الجنابة عن غسل الوضوء وهذه أجزاؤها غسل الوضوء عن بعض غسل الجنابة وقوله غسل الوضوء بالإضافة فيه حقيقة أي ويجزئ غسل العضو المغسول في الوضوء وإطلاق الوضوء على غسل أعضائه في الطهارة الكبرى مجاز لأنه صورة وضوء وهو في الحقيقة جزء من الغسل الأكبر (قوله) بأن ينوي عند غسل أعضائه (الخ) أي بأن كانت نيته هذه قبل الغسل أو بعده كالأول غسل غير أعضاء الوضوء بنية الأكبر ثم غسل بعد ذلك أعضاء الوضوء بنية الأصغر (قوله) وصلي به أي وجاز له أن يصلي بذلك الغسل (قوله) عن مسحه أي الوضوء (قوله) فإن مسح الوضوء أي وهو الرأس (قوله) ويجزئ أن كان فرضه المسح أي كما قاله ابن عبد السلام واعتمده شيخنا خلافاً لبعض أشياخ ابن عبد السلام القائل بعدم الأجزاء ولا بد من إعادة مسحه في الغسل (قوله) أي من الجنابة أي من غسلها وقوله ثم غسلت أي ثم بعد فراغ غسله غسلت في وضوء آخر (قوله) مسح عليها في غسلها أي الجنابة (قوله) لأنه المتوهم أي

عضو أو وضوئه لضرورة فلا مسح في غسله (كله) تركت (منها) أي من الجنابة في أعضاء وضوئه ثم غسلت في وضوء بنية الأصغر فإنه يجزئ لأن بنية الأصغر تجزئ عن الأكبر كعكسه كما مر والمسح بضم اللام لا يصيبه الماء عند الغسل (وإن) كانت الممسحة التي في أعضاء الوضوء حصلت (عن جبيرة) مسح عليها في غسلها ثم سقطت أو برئت فغسلت في الوضوء بنية فيجزئ عن غسل الجنابة والأولى قلب المبالغة بأن يقول وإن عن جبيرة لأنه المتوهم ثم شرع في الكلام على ما ينوب في الصغرى عن بعض مخصوص وهو مسح الممسح فقيل

(مستحاضة) لازمها
الدم نصف الزمن فأكثر
(بحضر أو سفر) الباء
ظرفية متعلقة بمسح
(مسح جورب) نائب
فاعل رخص بتضمينه
ايح أو اجيز والافترخص
انما يتعدى للمرخص
فيه في والمرخص له
باللام نحو رخص لرجل
في مسح جورب وهو
ما كان على شكل الخف
من نحو قطن (جلد
ظاهرة) وهو ما يلي السماء
(وباطنه) وهو ما يلي
الارض وليس المراد بالظاهر
ما فوق القدم وبالباطن
ما تحت القدم المباشر
للرجل من داخله اذ هذا
لا يجوز المسح عليه كما يأتي
في قوله بلا حائل (و)
مسح (خف) ان كان
مفردا بسل (ولو) كان
الخف (على خف) في
الرجلين معا وفي احدهما
وكذا جورب مع خف
ارجر رب على جورب
وفي الرجل الاخرى خف
او جورب مفرد او متعددا
او لا يشترط تساوي ما فيهما
جنسا ولا عددا بشرط ان
يا سهما معا على طهارة
كاملة اما في فورا وبعد
طول قبل انتقاضها او
بعدا انتقاضها ومسح على
الاسفل في طهارة اخرى

لان نيابة غسل الوضوء عن غسل الجنابة في عضو صحيح يتوهم فيه عدم ذلك اكثر مما يتوهم عدم ذلك في
عضو مريض والشأن ان المبالغ عليه ما كان متوهما
(فصل رخص الخ) (قوله رخص) الرخصة في اللغة السهولة وشرعها حكم شرعي سهل انتقل اليه من حكم
شرعي صعب لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين او حرمة المسح
والسهل جواز المسح والعذر هو مشقة النزاع واللبس والسبب للحكم الاصل كون المحل قابلا للغسل ويمكنه
احترازا مما اذا سقط (قوله جوازا) اي على المشهور كما قال ابن عرفة ومقابله ثلاثة اقوال الوجوب
والندب وعدم الجواز ومعنى الوجوب انه ان اتفق كونه لا يسهل عليه المسح عليه لانه يجب عليه
ان يلبسه ويمسح عليه قاله في التوضيح (قوله اذا لافضل الغسل) قال الفاكهاني اختلف العلماء هل المسح
على الخفين افضل ام غسل الرجلين ومذهب الجمهور ان غسل الرجلين افضل لانه الاصل نقله عج في
حاشية الرسالة (قوله لرجل وامرأة) مراده لذكر واتي فيشمل المكلف وغيره (قوله وان مستحاضة) اي
سواء لبسته بعد تطهرها وقبل سبلان الدم عليها او لبسته والدم سائل عليها وفصل بعض الحنفية فقال ان
لبسته بعد تطهرها وقبل ان يسبل من الاستحاضة شي مسحت كما مسح غيرها وان لبسته والدم سائل مسحت
مادام الوقت باقيا على قول او يوم او ليلة على قول حكاها صاحب الطراز وانما بالغ على المستحاضة لئلا
يتوهم انه لا يجوز لها ان تجمع بين الرخصتين وذلك لان طلب الصلاة منها مع وجود الدم الذي من شأنه ان
يمنع الصلاة لو كان حيزا رخصة فلو اجبنا لها المسح على الخفين وهو رخصة لاجتماعها الرخصتان فيتوهم
عدم جواز الجمع فبالغ المصنف عليها لدفع ذلك التوهم (قوله لازمها الخ) لا مفهوم له بل رخص لها في
المسح ولو كان دم الاستحاضة يأتيها اقل الزمان وان كان ينقض وضوءها فاقبل (قوله متعلقة بمسح) اي
لا برخص لفساد المعنى لان الترخيص والتجوز الواقع من الشارع لم يكن في الحضرة والسفر معا بل في
احدهما والظاهر انه الحضرة نعم يصح تعلقه برخص على معنى رخص الشارع في حضرة القاعل وسفره
مسح جورب الخ وما ذكره المصنف من جواز المسح على الخف في الحضرة والسفر رواية ابن وهب والاخوين
عن مالك وروى ابن القاسم عنه لا يمسح الحاضرون وروى عنه ايضا لا يمسح الحاضرون ولا المسافرين
قال ابن مرزوق والمذهب الاول وبه قال في الموطأ (قوله جلد ظاهره وباطنه) اي جعل جلد على
ظاهره وعلى باطنه (قوله ما فوق القدم) اي من داخله (قوله كما يأتي في قوله بلا حائل) اي وما كان
بهذه المثابة كان المسح عليه فوق الحائل الذي على الجلد (قوله ولو كان الخف على خف في الرجلين او في
احدهما) اي وكذا لو كان الخف ملبوسا على لقاظ على الرجلين او على احدهما (قوله مع خف) اي
مصاحبه له ليكون احدهما فوق الاخر (قوله اما في فور) اي بان يلبسها معا في فور الطهارة (قوله
او بعد طول) اي او يلبس الاعلى بعد مضي زمن طويل من لبس الاسفل وقوله قبل انتقاضها اي الطهارة
التي لبس بعدها الاسفل وقوله او بعد انتقاضها اي او لبس الاعلى بعد انتقاض الطهارة التي لبس بعدها
الاسفل (قوله والمسح على الاسفل) اي وبعد المسح على الاسفل في طهارة اخرى متأخرة عن الطهارة التي
لبس فيها الاسفل فن ترضأ للصباح مثلا وغسل رجله ولبس الخف الاسفل ثم ترضأ للظهر ومسح على ذلك
الخف ولبس الاعلى مع بقاء تلك الطهارة التي مسح فيها على الاسفل فانه مسح على الاعلى بعد انتقاضها فان
لبس الاعلى بعد انتقاض الطهارة التي لبس فيها الاسفل وقبل مسحه على الاسفل لم يمسح على الاعلى بل ينزعه
ويقتصر على مسح الاسفل او ينزعهما ويأتي بطهارة كاملة (قوله بلا حائل على اعلى الخف) اي واما الحائل
على اعلى القدم فلا يضر كالمو كان على قدميه لقاظ ولبس الخف فوقها كما تقدم (قوله كطين) اي او شعر
او صوف نابت في الجلد (قوله لانه محل توهم المسامحة) اي لان شأن الطرق ان لا يتخلو عنه (قوله لان كان
الحائل اسفل الخ) هذا محترز قوله على اعلى الخف (قوله وانما يندب ازالته) اي ازالة الحائل اذا كان باسفله
والحاصل ان ازالة الطين الذي باعلى الخف واجبة واما ازالته اذا كان باسفله فندوبة فقد اقرق حكم الطين

(بلا حائل) على اعلى الخف ار الجورب والباء بمعنى مع متعلقة بمسح اي جاز المسح مع عدم الحائل (كطين) الذي
مثله لانه محل توهم المسامحة لان كان الحائل اسفل فلا يبطل المسح لما سياتي انه يستحب مسح الاسفل وانما يندب ازالته مباشرة المسح

(الالمهاز) فانه حائل ولا يمنع المسح اى للرا كباى من شأنه ركوب الدواب المسافر ويشترط ان يكون جائزا الا ان كان نقدا (ولا احد) واجب بمقدار زمن المسح بحيث يمنع تعديده ونفى الوجوب لا ينافى ندب نزع كل جعة كما يأتى ثم شرع فى بيان شروط المسح وهى عشرة خمسة فى المسح وخمسة فى الماسح مقدما الاولى بقوله (بشرط جلد) لا ماصنع على هيئته من لبد وقطن وكان (طاهر) او معفونه كما قدمه بقوله وخف ونعل بروث دواب الخ لا نجس ومتنجس (خرز) لا ماصق على هيئته بنحور سراس (وسترحل الفرض) بذاته لا ما نقص عنه ولو خيط فى سراويل لعدم ستره بذاته (وامكن) (١١١) تتابع المثنى فيه) يأتى مفهومه

واشار الى شروط الماسح بقوله (بطهارة ماء) لا غير متطهر ولا طهارة ترابية (كملت) حسابان تمام اعضاء الوضوء قبل لبسه احترازا عما اذا ابتدأ برجليه ثم لبسهما وكل طهارة او رجلا فأدخلها كما يأتى ومعنى بان كانت تحل بها الصلاة احترازا عما اذا لم ينو بها رفع الحدث بان فوى زيارة ولى مثلا (بلا ترفه) بان لبسه استئنا اول كونه عادته او لحوف حر او برد واولى خوف شوك او عقرب فيمسح (و) بلا (عصيان بلبسه) كحجرم (اوسفره) كآبق وعاق وقاطع طريق والمعتمدان العاصى بالسفر يجوز له المسح وضابط الرجاء ان كل رخصة جازت فى الحضر كسج خف وتيمم واكل ميتة ففعل وان من عاص بالسفر وكل رخصة تختص بالسفر كقصر

الذى فى اعلى الخف من الطين الذى فى اسفله بالوجوب والتدب وهذا هو المذهب (قوله الالمهاز) اى اذا كان فى اعلى الخف (قوله اى للرا كباى) اشار الشارح الى ان محل كون الحيولة بالالمهاز لا يمنع المسح مقيد بقيود ثلاثة ان يكون مسافرا وشأنه ركوب الدواب وان يكون المهاز غير تقذفان كان حاضرا او مسافرا وليس شأنه ركوب الدواب او كان المهاز من ذهب او فضة فلا يصح المسح والمراد بالالمهاز حديدة عريضة تستر بعض الخف تجعل فيه لنخس الدابة وليس المراد به الشوكة لان محل الشروط المذكورة الاول واما الشوكة فلا اثر لها (قوله ونفى الوجوب الخ) اى ونفى الحد الواجب لا ينافى ثبوت الحد المتدوب (قوله بشرط جلد طاهر) قال بن هذان الشرطان غير محتاج اليهما اما الاول فلان الخف لا يكون الا من جلد والجورب قد تقدم اشراطه فيه وقد يجاب بان لفظ جلدهنا انما ذكره توطئة لما بعده واما الثانى فقد اعترضه طنى بانه يؤخذ من فصل ازالة النجاسة ولا يذكر هنا الا ما هو خاص بالباب وبان ذكره هنا يوجب بطلان المسح عليه اذا كان غير طاهر عمدا او سهوا او عجزا كما ان الشروط كذلك وليس كذلك لانه اذا كان غير طاهر له حكم ازالة النجاسة من التفريق بين العمد والسهو والعجز والخلاف فى الوجوب والسنية اهـ (قوله لا نجس) اى ولو دبح الا الكيمخت على القول بطهارته (قوله لا ماصق) اى ولا ماصح كذلك على الطاهر قصر الرخصة على الوارد (قوله وسترحل الفرض بذاته) اى ولو بمعونة زر (قوله لا ما نقص عنه) اى ولا ما كان واسعا ينزل عن محل الفرض لان نزوله عن محل الفرض يصير غير سائر محل الفرض وحيث فلا يصح المسح عليه خلافا لعقب قوله بن (قوله وامكن تتابع المثنى فيه) اى عادة لذوى المروآت والا فلا يمسح عليه ذو المروآت ولا غيرهم (قوله يأتى مفهومه) اى فى قوله فلا يمسح واسع لا يستقر القدم فيه (قوله بطهارة ماء) اى انه لا يمسح عليه الا اذا لبسه بعد طهارة مائية وهى تشمل الوضوء والغسل كفى الطرازا قائلوا زعم بعض المتأخرين انه لا يمسح عليه اذا لبسه بعد طهارة الغسل وهذا غفلة انظر ح (قوله لا غير متطهر) اى لان لبسه غير متطهر او لبسه على طهارة ترابية (قوله عما اذا ابتدأ برجليه) اى بغسلهما او رجلاى او غسل رجلا (قوله ومعنى) عطف على حسا (قوله بلا ترفه) اى واما اذا لبسه للترفة كلبسه لمنع برغوث او واشقة الغسل ولا بقاء حناء مثلا لغير دواء فلا يمسح عليه (قوله واولى خوف شوك او عقرب) تبع الشارح فى ذلك على الاجهوى قال بن فيه نظر لنقل ابن فرحون عن ابن رشد انه لا يمسح لابسهما لحوف عقارب واقربو وجرم به الشيخ سالم والحاصل انه اذا لبسه خوف عقرب فقال عجب يمسح لان هذا ليس ترافها اذ هذا اولى من لبسه لا لقاء حراو برده هو ظاهر وقال السهوى لا يمسح ونقله ابن فرحون عن ابن رشد (قوله والمعتمدان العاصى بالسفر) اى كالأبق والعاق وقاطع الطريق (قوله مع جعل احدى الباء بن سببية والاخرى للمصاحبة) اى فرار من تعلق حرفى جرمته على المعنى بعامل واحد والمعنى رخص مسح خف ترخيصا مصاحبا لاشتراط جلداى لاشتراط الشارع ذلك بسبب طهارة او رخص مسح خف بسبب اشتراط جلد مع طهارة الخ (قوله فى محل الحال) اى فهى متعلقة بمحذوف (قوله ويحتمل ان باء بطهارة بمعنى على) اى واما باء بشرط فهى متعلقة برخص او مسح على انها السببية (قوله ولم يرتبها) اى المفاهيم التى ذكرها وقوله

الصلاة وفطر رمضان فشرطه ان لا يكون عاصيا به ثم ان قوله بشرط وقوله بطهارة متعلق برخص او يمسح مع جعل احدى الباء بن سببية والاخرى للمصاحبة والباء فى بلا ترفه فى محل الحال اى حال كون الخف ملبوسا بلا ترفه ويحتمل ان باء بطهارة بمعنى على متعلقة بمحذوف اى ان لبسه على طهارة بلا ترفه ولا يجوز جعل الباء آت بمعنى واحد متعلقة بعامل واحد اذا لا يصح تعلق حرفى جرمته على المعنى بعامل واحد ولما كان مفهوم بعض الشرط خفيا تعرض لذلك وترك الواضح ولم يرتبها على ترتيب محترزاتها اتكالا على ظهور المعنى فقال

(فلا يمسح) بالبناء للمفعول (واسع) لا تنقرا القدم أو جلها فيه لعدم إمكان تابع المشي فيه فهذا مفهوم أمكن تابع المشي فيه وذكر مفهوم مترجح الفرض بقوله (و) لا يمسح (مخرق) أي منقطع (فقد رثك القدم) فأكثروا التصق بحيث لم يظهر منه القدم ولا عبرة بتقطيع ما فوق الكعب من ساق الخف ولو كثره هذا إذا كان المخرق قد رثك مع يقين بل (وان) كان (بشك) في أن المخرق قد رثك الثالث أو فلا يمسح لأن الغسل هو الأصل فيرجع إليه عند الشك في محل الرخصة (بل) يمسح (دونه) أي دون الثالث (ان التصق) بعضه ببعض عند المشي وعدمه كالشك وقد تعددت النسخ هنا وما لها المعنى واحد (كنقح) يظهر منه شيء من القدم (صغر) بحيث لا يصل إلى اليد منه إلى الرجل فإنه يمسح عليه ١١٢ لأن لم يصغر لأن يصل البلل إلى الرجل وذكر مفهوم قوله كملت بقوله

على ترتيب محترزاتها أي الشروط المذكورة أولا (قوله فلا يمسح واسع الخ) سكت عن الضيق وفي حاشية شيخنا على خش تقلا عن شيخه الشيخ الصغير أنه متى ما أمكن لبسه مسح لكنه خالف ذلك في حاشيته على عبق فذكر أنه لا يمسح عليه حيث كان لا يمكنه تابع المشي فيه وهو الظاهر (قوله) ولا يمسح مخرق قد رثك القدم) حاصل فقه المسئلة أن الخف المقطع لا يمسح عليه إذا قطع منه ثلث القدم سواء كان القطع منفتحا أو كان ملتصقا فإن كان القطع أقل من ثلث القدم مسح بثلث القدم فأكثروا أو كان منفتحا أو ملتصقا هو ما لابن بشير وحده في المدونة بجعل القدم وعبر عنه ابن الحاجب بالنصوص وحده العراقيون بما يتعذر معه مداومة المشي لذوى المروءة وعول ابن عسكرو في عمدته على القوانين الأخيرين انظر شب والظاهر اعتبار تلفيقه من متعدد (قوله فلا يمسح) أي لأن هذا من باب الشك في الشرط وهو مضر (قوله بل دونه) أي بل يمسح مخرق دون الثلث أي على ما لابن بشير في تحديد المخرق المانع من المسح وعلى مخرق خرقه دون جل القدم على ما للمدونة وعلى المخرق الذي لا يتعذرفيه مداومة المشي لذوى المروءات على ما للعراقيين (قوله وعدمه) أي عند عدم المشي وقوله كاشق تميل للملتصق (قوله كنقح صغر) تشبيه بقوله بل بدونه فهو موافق لكلام ابن رشد في البيان وظاهره أن المنقح الصغير لا يمنع المسح ولو تعدد وقد تقدم عن شب أن الظاهر اعتبار التلفيق فإذا تعدد المنقح الصغير وكان بحيث لو ضم بعضها البعض كان كثيرا بحيث يصل بلل اليد منه للرجل فإنه يمنع من المسح (قوله ولا يمسح من غسل رجله) أي أولا وأشار الشارح إلى أن قول المصنف أو غسل رجله صلة لموصول محذوف عطف على واسع (قوله أو معتقدا الكمال) أي أو غسلها معتقدا الكمال والحال أنه ترك عضو أو لمعة (قوله فلبسهما) تنى باعتبار فرد في الخف ولو افرد كان انحصرا لأن الخف اسم للفردتين معا (قوله بفعل بقية الأعضاء) أي فيما إذا تكس وقوله أو بفعل البعض أو اللبسة أي المنسجين فيها إذا غسل الرجلين معتقدا الكمال (قوله ثم يلبسه) أي المخلاوع وهو صادق بكونه واحدا أو متعددا (قوله والمعتمد الأجزاء) أي مع الحرمة وقوله قياسا على الماء المقصوب أي فإنه يجزئ الوضوء به مع الحرمة للتصرف في ملك الغير بغير إذنه (قوله والثاني) أي وهو القول بعدم أجزاء المسح على المغطوب (قوله لمجرد قصد المسح) أي لقصد المسح المجرد عن قصد السنة وعن خوف الضرر ما لو لبسه بقصد السنة أو لخوف ضرر حراو برد أو شوك أو عقارب فإنه يمسح عليه (قوله ولا لخوف ضرر) عطف على قوله من غير قصد أي ومن غير خوف ضرر وقوله أو لمشفة أي أو لمشفة الغسل عطف على قوله لمجرد المسح (قوله أولينام) ظاهره أنه مغاير أقوله لمجرد المسح وليس كذلك وذلك أنه إذا لبسه لينام فيه فإن كان إذا قام نزعته وغسل رجله فهذا ليس بالكلام فيه وإن كان لبسه خوفا من شيء يؤذيه فهذا إباح له المسح وإن كان لبسه وإذا قام مسحه فهذا الإباح لمجرد المسح واجب بانه عطف على محذوف أي أو لحاء أولينام فيه أو أنه من عطف الخاص على العام على قول من جوزه أو (قوله وللفظ الأثم لا يعجبني) أي المسح لمن لبسه لمجرد

(أو غسل) أي ولا يمسح من غسل (رجليه) قاصدا التنكيس أو معتقدا الكمال (فلبسهما ثم كمل) الوضوء بفعل بقية الأعضاء أو بفعل العضو أو اللبسة (أو) غسل (رجلا) بعد مسح راسه (فادخلها) في الخف قبل غسل الأخرى فلبس ثم غسل الأخرى فلبس خفها لم يمسح على الخف إن أحدث لأنه لبسه قبل الكمال (حتى) أي إلا أن (يخلع) وهو باق على طهارته (الملبوس قبل الكمال) وهو الخفان في الأولى واحدة ما في الثانية ثم يلبسه وهو متطهر فله المسح إذا أحدث بعد ذلك ثم ذكر مفهوم بلا عصيان بلبسه بقوله (ولا) يمسح رجل (محرم) بحج أو عمرة (لم يضطر) لبسه لعصيانه بلبسه فإن اضطر لبسه كاملا لمرض أو كان المحرم امرأة جازا المسح (وفي)

أجزاء المسح على (خف غصب) وعدمه (تردد) والمعتمد الأجزاء قياسا على الماء المغطوب والثاني مقيس على المحرم المسح هذا هو التحقيق خلافا لمن قال أن التردد في الجواز وعدمه إذا لبس أحدا أن يقول بالجواز قائل ثم ذكر مفهوم بلا ترفه بقوله (ولا يمسح (لبس لمجرد) قصد (المسح) عليه من غير قصد التبعية لفعله عليه الصلاة والسلام ولا لخوف ضرر أو لمشفة (أو) لا لبس له (لينام) فيه بأن يكون على طهارة كاملة فريد النوم فيقول البس الخف لأنام فيه فإن استيقظت مسحت عليه فلا يمسح عليه وكذا إذا لبسه لحنا في رجله فإن مسح في الجميع أعاد أبدا (بها يكره) المسح لمن لبسه لمجرد المسح أو لينام أو لحناء وللفظ الأثم لا يعجبني

فاختصرها أبو سعيد على الكراهة وأبقاها بعضهم على ظاهرها وجعلها بعضهم على المنع وهو المعتمد (وكره غسله) لثلاث سببه ويجزئه أن
 نوى به أنه بدل عن المسح أو رفع الحدث ولو مع نية إزالة التوسخ لأن نوى إزالة التوسخ فقط فإن لم ينو شيئاً فاستظهر الأجزاء (و) كره (تكراره)
 أي المسح لخالفه السنة فلو جفت يد المسح أثناء مسحه لم يجدد للعضو الذي حصل فيه الجفاف ويجدد لما بعده ان كان (و) كره (تبع
 غرضه) أي تجديده إذا مسح مبنياً على التخفيف (و بطل) المسح أي حكمه أي ١١٣ انتهى حكمه (بغسل وجب) وإن

لم يغسل بالفعل فلا مسح
 إذا اراد الوضوء للوم وهو
 جنب فلو قال بموجب غسل
 كان أظهر في إفادة المراد
 (وبخرقه كثيراً) قدر ثلث
 القدم فاكثروا بشك أي
 إذا طرا الخرق الكثير عليه
 وهو متوضئ بعد أن مسح
 عليه فإنه يبادر إلى نزع
 ويغسل رجله ولا يعيد
 الوضوء وإن كان في صلاة
 قطعها فليس هذا مكرراً
 مع قوله سابقاً وبخرق
 قدر الثلث لأن ذلك في
 الابتداء وهذا في الدوام (و)
 بطل المسح (بنزع أكثر)
 قدم (رجل) واحدة
 (لساق خفه) وهو ماستر
 ساق الرجل مما فوق
 الكعبين بأن صار أكثر
 القدم في الساق وأولى كل
 القدم كما هو نص المدونة
 والمعتمد أن نزع أكثر
 القدم لا يبطل المسح ولا
 يبطله إلا نزع كل القدم
 لساق الخف خلافاً لمن
 قاس الجمل على الكل
 التابع له المصنف (لا)
 بنزع (العقب) لساق
 خفه فلا يبطل حكم المسح

المسح أولينا فيه أوله (قوله) فاختصرها أبو سعيد على الكراهة (أي) فاختصرها أبو سعيد معبراً
 بالكراهة تفسيراً لقولها لا يعجبني إذا علمت هذا أقول المصنف وفيها يكره أي في المدونة بمعنى مختصرها لا
 الأم (قوله) وأبقاها بعضهم على ظاهرها (أي) من احتمال المنع والكراهة (قوله) وكره غسله (أي) ولو كان
 مخرفاً لم يجز زعمه المسح (قوله) لثلاث سببه (أي) الغسل (قوله) أن نوى به (أي) بالغسل (قوله) ولو مع نية
 (الخ) أي هذا إذا نوى به رفع الحدث فقط بل ولو نوى ذلك مع نية إزالة التوسخ لأن صاحب نية الوضوء (قوله) لأن
 نوى (أي) بغسله إزالة التوسخ فقط فإنه لا يجزئه كما أنه لا يصلي بالخف إذا مسح عليه وهو ثاؤه إذا حضرت الصلاة
 نزعاً وغسل رجله وأما إذا نوى حين مسحه أنه ينزعه بعد الصلاة به فإنه لا يضر كافي (قوله) وكره تكراره
 أي المسح أي فليس الضمير عائداً على الخف لثلاثين في قوله وخف ولو على خف وقوله وكره تكراره أي في
 وقت واحد لا في أوقات فلا يعارضه قوله ونذب نزع كل جمعة ومحل كراهة التكرار إذا كان بماء جديد ولا فلا
 كراهة (قوله) لم يجدد للعضو (أي) للرجل الذي حصل الجفاف في مسحها وكل مسحها من غير تجديد (قوله)
 (أي) انتهى حكمه (أي) وليس المراد أن المسح بطل نفسه والالزم بطلان ما فعل به من الصلاة ولا قائل بذلك
 والمراد بحكمه صحة الصلاة به (قوله) بغسل وجب (قوله) ظاهر المصنف أنه لا يبطل إلا بالغسل الواجب بالفعل
 وأنه لا يبطل بمجرد حصول موجب من جماع أو خروج مني أو حيض أو نفاس وليس كذلك واجب بان في
 الكلام حدث مضاف أي بموجب غسل وجب ولو قال المصنف وبطل بموجب غسل كان أولى ويرتب على
 بطلانه بما ذكرناه لا مسح لوضوء النوم وهو جنب (قوله) قدر ثلث القدم (أي) على ما لا ين بشير أو قدر رجل
 القدم على ما في المدونة والمراد بالكثير ما يعتد زعمه مداومه المشي كالعراقيين (قوله) فإنه يبادر إلى نزع
 ويغسل رجله (أي) لأن الخرق الكثير بمجرد بطل المسح لا الطهارة فإن لم يبادر وترأخى نسياناً أو عجزاً إلى
 وغسل رجله مطلقاً وإن كان عمداً بنى ما لم يبطل فإن طال ابتداء الوضوء (قوله) قطعها (أي) وبأدرا إلى نزع
 ويغسل رجله ويتبدى الصلاة من أولها (قوله) وبطل المسح (أي) لا الطهارة بنزع أكثر رجل لساق خفه فإذا
 وصل جل القدم لساق الخف فإنه يبادر إلى نزع ويغسل رجله ولا يعيد الوضوء ما لم يترأخ عمداً ويبطل
 وقول عجم إذا نزع أكثر الرجل لساق الخف فإنه يبادر لرد هاهو مسح بالقور غير ظاهر إذ بمجرد نزع أكثر الرجل
 تحتم الغسل وبطل المسح أظهر طئي (قوله) وهو (أي) ساق الخف ماستر ساق الرجل وقوله مما فوق الكعبين بيان
 لساق الرجل (قوله) وأولى كل القدم (أي) وأولى إذا صار كل القدم في الساق (قوله) كما هو نص المدونة (قوله) حاصله
 أن المدونة قالت وبطل المسح بنزع كل القدم لساق الخف قال الجلاب والأكثر كالكل قال عجم والأظهر أنه
 مقابل للمدونة وقال الخطاب أنه تفسيرها أي مبين للمراد منها بأن تقول ومثل الكل الأكثر (قوله) ولا يبطله
 إلا نزع كل القدم (أي) لأنه هو الذي نصت عليه المدونة وكذلك ابن عرفة وهذا بناء على ما قاله عجم من أن كلام
 الجلاب مقابل للمدونة (قوله) خلافاً لمن قاس (أي) وهو ابن الجلاب كما علمت (قوله) لا العقب (قوله) عطف على أكثر
 رجل كما أشار له الشارح لأعلى رجل لأنه يصير المعنى بنزع أكثر رجل لساق خفه لا أكثر العقب فيقتضي أنه
 إذا نزع العقب لساق الخف فإنه يبطل وليس كذلك وإن كان يمكن أن يقال أنه مفهوم موافقة (قوله) في
 غير أفعال القلوب) هذا سبق قلم والصواب إسقاطه وذلك لأن نوال التثنيستين مجتمع لمافية من الثقل مطلقاً
 حتى في أفعال القلوب كما قاله بن (قوله) في الأولى (أي) ما إذا نزع الخفين بعد المسح عليهما (قوله) وكذا الثالثة

(١٥ - دسوقي أول) (وإن نزعهما) أي الخفين معا بعد المسح عليهما (أو) نزع لابس خفين فوق خفين
 (أعليه) بعد مسحه عليهما ولم يقل أعليهما لثلاثين في غير أفعال القلوب وهو لا يجوز (أو) نزع (أحدهما) أي أحد الخفين
 المنفردين أو أحدهما (بأدرا لا سفل) في كل من المسائل الأربعة وهو غسل الرجلين في الأولى وكذا الثالثة

بل ينزع الاخرى ويغسلها ثلاثا بجمع بين غسل ومسح وهو لا يجوز ومسح الاسفلين في الثانية ومسح احدا الاسفلين في الرابعة (كالمواالة)
 اى كالمبادرة التي تقدمت في المواالة في الوضوء فينبى بنية ان نسي مطلقا وان عجز ما لم يطل بجفاف اعضاءه من اعتدلا (وان نزع) المسح
 (رجلا) اى جميع قدميهما من الخلف (وعسرت الاخرى) اى عسر عليه نزعها فلم يقدر عليه (وضاق الوقت) الذى هو فيه من اختيارى او
 ضرورى بحيث لو تشاغل بنزعها ١١٤ تخرج (ففي تيممه) ويترك المسح والغسل اعطاء لسائر الاعضاء حكم ماتحت الخلف

وتعذر بعض الاعضاء
 كتعذر الجيع ولا يعزفه
 مطلقا كثرت قيمته او قلت
 (او مسحه عليه) اى على
 ما عسر ويغسل الرجل
 الاخرى فيجمع بين مسح
 وغسل للضرورة قياسا
 على الجبيرة بجامع تعذر
 غسل ماتحت الحائل
 لضرورة حفظ المال وان
 قلت قيمته (او ان كثرت
 قيمته) مسح كالجبيرة
 (والا) بأن قلت (مترق)
 ولو كان لغيره وغرم
 قيمته واستظهره المصنف
 والظاهر اعتبار القيمة
 بحال الخلف لبحال اللابس
 (اقوال) ثلاثة (ونذب
 نزع) اى الخلف (كل)
 يوم (جعة) لاجل غسلها ولو
 امرأة لانها ان حضرت
 سن لها الغسل ثم الحقت
 من لم تحضر عن تحضر
 وكذا يندب نزع كل
 اسبوع وان لم يكن جعة
 اى ان لم ينزع يوم الجمعة
 ندب له ان ينزع في مثل
 اليوم الذى لبسه فيه (و)
 ندب (وضع عناء) اى يده
 اليمنى (على اطراف
 اصابعه) من طاهر قدمه
 اى وهى ما اذا نزع احدا الخفين المنفردين بعدم مسحهما (قوله بل ينزع الخ) الاولى التفرع بالقاء على قوله
 وكذا الثالثة (قوله ثلاثا بجمع الخ) علة لتحذوف اى ولا يغسل الرجل التي نزع الخلف منها ومسح الاخرى ثلاثا
 الخ (قوله ومسح الاسفلين) عطف على قوله غسل الرجلين في الاولى وقوله في الثانية اى وهى ما اذا نزع
 الاعلين بعدم مسحهما (قوله في الرابعة) اى وهى ما اذا نزع احدا الاعلين بعدم مسحهما (قوله فينبى بنية)
 اى فاذا لم يبادر للاسفل بنبى بنية ان نسي مطلقا اى طال او لم يطل اى انه يبنى على ما قبل الرجلين ويغسلهما
 بنية مطلقا (قوله وان عجز) اى ويبنى على ما قبل الرجلين ان عجز ما لم يطل وكذا ان كان عامدا على ما مر
 (قوله وان نزع رجلا) قال بن يصح فرضه فيمن كان على طهارة واراد نزعهما ليغسل رجله ويصح فرضه
 فيمن كان على غير طهارة واراد نزعهما ليتوضأ ويغسل رجله اه (قوله فلم يقدر عليه) اى لانه نفسه
 ولا غيره كما قال شيخنا (قوله وضاق الوقت الذى هو فيه من اختيارى او ضرورى) هذا هو الاظهر كفى
 عقب وشب وفي ح قصر الوقت على المختار (قوله اعطاء لسائر الاعضاء) اى اعضاء الوضوء وقوله حكم
 ماتحت الخلف اى وهى التي تعذر نزعها فلما تعذر نزعها صارت متعذرة الغسل وحيث صارت متعذرة
 الغسل صارت الاعضاء كلها كأنها متعذرة الغسل فلذا قيل انه يتيمم (قوله وتعذر بعض الاعضاء) اى وهى
 الرجل التي تعذر نزع خفها وهذا توضيح لما قبله (قوله فيجمع بين مسح وغسل) انظر لوقلتنا بالقول الثانى
 واحتاج طهارة اخرى قبل نقض الطهارة الاولى فهل يلبس المنزوعة ويمسح عليها وكيف الحال والظاهر
 الاول (قوله ماتحت الحائل) اى وهو الخلف الذى تعذر نزع الجبيرة (قوله مسح كالجبيرة) اى مسح على
 ما عسر نزع ويغسل الرجل الاخرى التي نزع خفها فيجمع بين الغسل والمسح كالجبيرة (قوله والظاهر اعتبار
 القيمة بحال الخلف) اى فان كانت قيمته في ذاته قليلة مترق ولو كانت كثيرة بالنسبة للابس وان كانت قيمته
 في ذاته كثيرة فلا يعزق وان كانت قليلة بالنسبة للابس وقيل ان قيمة الخلف تعتبر بالنسبة لحال اللابس (قوله
 لاجل غسلها) اى لاجل غسل الجمعة واعلم انه يطالب بنزع كل من يخاطب بالجمعة ولونديا كما قاله الجيزى ثم
 طاهر التعليل قصر الندب على من اراد الغسل بالفعل ويحتمل ندب نزع مطلقا اذا قل من ان يكون وضوءه
 للجمعة عاريا عن الرخصة قاله زروق فان قلت لم يسن نزع كل جعة لم يسن له غسلها لان الوسيلة تعطى حكم
 المقصد قلت سنة الغسل لمن لم يكن لابس خفا والا كان مندوبا كذا قال بعض لكن هذا يتوقف على نقل اه
 شيخنا والاقرب جل الندب في كلام المصنف على مطلق الطلب (قوله لانها ان حضرت) اى لصلاة الجمعة
 (قوله وكذا يندب نزع كل اسبوع) اى مراعاة للامام احد (قوله اى ان لم ينزع يوم الجمعة الخ) اى واما
 لو نزع يوم الجمعة فلا يطالب بنزع تمام الاسبوع من لبسه (قوله ووضع عناء) اى ويحدد الماء لكل رجل كفى
 مختصر الواضحة انظر بن (قوله او اليسرى فوقها) واليمنى تحتها) اى ويمرهما الكعبيه وقوله تأويلان الاول
 لابن شبلون والثانى لابن ابي زيد والاربع جميع منهما الثانى كفى ح وغيره (قوله اى ندب الجمع بينهما) قد اخرج
 هذا التقرير وعزاه لبراهم في صغيره وصدر بأن مسح كل من الاعلى والاسفل واجب وان مسح في كلام
 المصنف فعل ماض واستظهره واستدل له بقول المدونة لا يجوز مسح اعلاه دون اسفله ولا اسفله دون اعلاه
 الا انه لو مسح اعلاه وصلى فاحب الى ان يعيد في الوقت لان عروة بن الزبير كان لا يمسح بطونهما (قوله وبطلت
 ان ترك اعلاه) والظاهر ان اجناب الخلف كاعلاه كما قال شيخنا وقوله ان ترك اعلاه اى عمد او نسيانا او جهلا

اليمنى (و) وضع (يسراه تحتها) اى تحت اصابعه من باطن خفه (ويمرهما) يضم حرف المضارعة لانه من امر (لكعبيه) نعم
 ويعطف اليسرى على العقب حتى يجاوز الكعب وهو منتهى حد الوضوء (وهل) الرجل (اليسرى كذلك) يضع اليد اليمنى فوق اصابعها
 واليسرى تحتها (او) اليد (اليسرى فوقها) اى فوق الرجل اليسرى واليمنى تحتها عكس الرجل اليمنى لانه امكن (تأويلان و) ندب (مسح
 اعلاه واسفله) اى ندب الجمع بينهما والافصح الاعلى واجب بدل عليه قوله (وبطلت) الصيلة (ان ترك) مسح (اعلاه) وواقصر على مسح

الاسفل (لا) ان ترك (اسفله في الوقت) المختار يعيدها * ولما انتهى الكلام على الطهارة المائية صغرى وكبرى انقل بتحكم على الطهارة
الترابية التي لا تستعمل الا عند عدم الماء او عدم القدرة على استعماله او خوف على نفس او مال او خوف خروج وقت فقال **فصل في**
التييم * وهو لغة القصد وشرعاً طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية والمراد ١١٥ بالتراب جنس الارض فيشمل

الحجر وغيره مما يأتي والذي
يسوغ له التيمم فاقد الماء
في سفر او حضر وفاقد
القدرة على استعماله وهو
المريض حقيقة او حكماً وكل
من جازله التيمم في تيمم
للفرض والنفل وللجمعة
والجنازة تعينت اولاً والا
الصحيح الحاضر القاعد
للماء فانه لا يتيمم الا لفرض
غير الجمعة والجنازة
المتعينة عليه فلا يصلى به
النفل او جنازة غير متعينة
الاتباع والى هذا اشار
بقوله (يتيمم ذو مرض)
ولو حكماً كصحيح خاف
باستعمال الماء حدوثه لم
يقدر على استعمال الماء
بسببه (و) ذو (سفر)
وان لم تقصر فيه الصلاة
(ايح) اراد به ما قبل
الحرم والمكروه فيشمل
الفرض والمندوب كسفر
الحج والمباح كالتجر
وخرج الحرم كالعاق او
الآبق والمكروه كسفر
اللهو وهو ضعيف والمعتمد
ان المسافر القاعد للماء
يتيمم ولو عاصياً بسفره لما
تقدم في مسح الخفين من
القاعدة (لفرض) ولو
جمعة (ونفل) استقلالاً

نعم له البناء في النسيان مطلقاً وفي العمد والعجز والجهل اذا لم يطل فان طال ابتداء الوضوء من اوله (قوله في
الوقت المختار يعيدها) اي الصلاة ويعيد الوضوء ايضاً ان كان تركه الاسفل عمداً وعجزاً او جهلاً وطال فان لم
يطل مسح الاسفل فقط وكذا ان كان سهواً طال اولاً (قوله او خوف على نفس او مال الخ) اي كالماء كان الماء
موجوداً في محله وقادر على استعماله لكنه خاف بطلبه هلاك نفسه من السباع والصوص او اخذ
الصوص بماله او خاف باستعماله خروج الوقت الذي هو فيه

فصل في التيمم * (قوله وهو لغة القصد) اي فيقال يعمت فلان اذا قصدته ومنه

من امك لرغبة فيكم ظفر * ومن تكونوا ناصر به يتنصر

(قوله والمراد بالتراب) اي الذي نسبت له الطهارة (قوله يتيمم ذو مرض) اي اذن له فيه اعم من كونه على جهة
الوجوب او غيره (قوله او حكماً) اي وهو الصحيح الذي خاف باستعماله حدوث مرض فهو بسبب خوفه المذكور
في حكم غير القادر على استعماله (قوله والجنازة المتعينة عليه) عطف على قوله لفرض غير الجمعة اي الا لفرض
غير الجمعة والا للجنازة المتعينة عليه (قوله فلا يصلى به النفل) اي ولا لفرض الجمعة (قوله الاتباع) اي للفرض
الذي يتيمم له (قوله يتيمم ذو مرض) اي عاجز عن استعمال الماء لخوفه تأخير برئه او زيادة مرضه وحينئذ فليس
منه المبطلون المنطلق البطل القادر على استعمال الماء لان هذا يتوضأ وما خرج منه غير ناقض كما مر في السلس
وفاً لح خلافاً لمن قال انه يتيمم انظر بن (قوله بسببه) اي بسبب المرض وخوفه حدوث المرض (قوله ايج)
صفة لسفره لانه راجع لمرض ايضاً لان من كان مرضه من معصية يتيمم للفرض والنفل اتفاقاً والفرق بينه
و بين من كان عاصياً بسفره ان الاول لما حصل له المرض بالفعل صار لا يمكنه ازالته بخلاف الثاني فانه قادر
على الرجوع من السفر واذا علمت ان المسافر يجوز له التيمم تعلم انه لا يلزمه استحباب الماء معه في السفر
لله طهارة كافي وح غيره (قوله كسفر الحج) مثال للفرض والمندوب لان الحج تارة يكون فرضاً وتارة يكون مندوباً
(قوله وخرج الحرم) اي خرج السفر المحرم والمكروه فلا يجوز االدوم على التيمم فيهما (قوله كالعاق) اي
كسفر العاق وسفر الآبق (قوله وهو) اي ما ذكره المصنف من تقييد السفر بالاباحة ضعيف (قوله يتيمم) اي
يجوز له التيمم حتى للنوافل كافي ولو عاصياً بسفره (قوله ويتيمم حاضره صح لجنازة) اي بناء على ان صلاة
الجنازة فرض كفاية اما على انها سنة كفاية فلا يتيمم لها ولو لم يوجد غيره لانها تصير سنة عين اصاله وقد قال
المصنف لاسنه وحينئذ قد فن غير صلاة فان وجد ماء بعد ذلك صلى على القبر قاله شيخنا (قوله لم يجز) اي
واما لو كان الماء موجوداً وخاف ذلك الحاضر الصحيح بالاشتغال بالوضوء فوات الصلاة على الجنازة فالمشهور
انه لا يتيمم لها وقيل يتيمم لها وقال ابن وهب ان مسحها على طهارة وتنقضت تيمم والا فلا انظر ح (قوله او تيمم
من مرض او مسافر) ما ذكره من ان وجود مرض او مسافر ينيهم لها منافع لتعينها هو ما ذهب اليه عجم ومن
تبعه وفي نقل ح وطفى خلافة وانه لا يني تعينها واذا تعدد الحاضر ونحت لهم جميعاً بالتيمم واما من لحق
الصلاة في اثنا عشر فجرى على الخلاف في سقوط فرض الكفاية لتعينه بالشروع فيه وعدمه قاله في الميج (قوله
وافرض غير جمعة) اي اذا كان ذلك الفرض غير معاد لفضل الجماعة والا فلا يتيمم له لانه كالنفل على الاظهر
كافي ح (قوله بناء على انها بدل عن الطهر) اي وهو ضعيف فعدم اجزاء تيممه للجمعة مشهور مبنى على
ضعيف اي واما على انها فرض يؤمها فيتيمم لها وهذا ضعيف مبنى على مشهور قال بن والذي يدل عليه نقل
المواق وح وغيرهما ان محل الخلاف اذا خشى استعمال الماء فوات الجمعة مع وجود الماء فالمشهور رانه يتركها

وهو ما عدا الفرض ويتيمم كل للوتر وللجهر وللصلاة لضحي (و) يتيمم (حاضر صح) لم يجز (لجنازة ان تعينت) عليه بان لم يوجد
غيره من رجل او امرأة يصلى عليها بوضوء او تيمم من مرض او مسافر وخشى تغيرها بتأخيرها لوجود الماء او ينصلي عليها غيره (و)
لفرض (غير جمعة) من الفرائض الخمس واما الجمعة فلا يتيمم لها فان فعل لم يجز على المشهور بناء على انها بدل عن الطهر فالواجب عليه
ان يصلى الطهر بالتيمم

(ولا يعيد) الحاضر الصحيح ما صلاه بالتيمة واولى المريض والمسافر اى تحرم الاعادة في الوقت وغيره الا في المسائل الالتمية التي يعيد المتيمة فيها في الوقت (لا سنة) فلا يتيمة لها ١١٦ الحاضر الصحيح واولى مستحب فلا يتيمة لو تر وعيد وجنازة لم تعين عليه بناء على سنيها ولا

لفجر ولا تهجد او صلاة
ضحي استقلالاً ثم اشار
الى شرط جواز التيمم وانه
احد امور اربعة فاشار
للاول بقوله (ان عدموا)
اى المريض والمسافر
والحاضر الصحيح (ماء)
مباحا (كافيا) بان لم يجدوا
ماء اصلا او وجدوا ماء غير
كاف او غير مباح كسبل
للشرب فقط او مملو كالغدير
وللتاني بقوله (او) لم يعدوا
ولكن (خافوا) اى الثلاثة
المتقدمة (باستعماله
مرضا) بان يخاف المريض
حدوث مرض آخر من
نزلة او حصى او ضوؤه واستند
في خوفه الى سبب كتجربة
في نفسه او في غيره وكان
موافقا له في المزاج او خبر
عارف بالطب لعدم القدرة
على استعمال الماء (او)
خاف مريض (زيادته) في
الشدة (او) خاف (أخر
بره) اى زيادة في الزمن
فزيادته مفعول لفعل
محدوف والجملة معطوفة
على الجملة وليس معطوفا
على مرضا والمراد بالخوف
ما يشمل الطن لا الشك
والوهم وشار الى الثالث
بقوله (او) خاف مريد

ويصلى الطهر بوضوء وقيل بتيمة ويدركها واما لو كان فرضه التيمم لفقد الماء وكان بحيث اذا ترل الجمعة صلى
الطهر بالتيمة فانه يصلى الجمعة بالتيمة ولا يدعها وهو ظاهر نقل ح عن ابن يونس اه (قوله ولا يعيد الحاضر
الصحيح ما صلاه بالتيمة) اى وهو فرض غير الجمعة والجنازة التي تعينت عليه (قوله واولى المريض والمسافر)
اى فلا يعيدان ما صليا به بالتيمة وهو الفرض مطلقا والجنازة مطلقا والنافلة (قوله اى تحرم الاعادة في الوقت
وغيره) ماذ كره من حرمة الاعادة هو ما في عقب واعترضه شيخنا بأنه ليس في النقل تصريح بالحرمة وفي بن
لامعنى للحرمة هنا اذ الذي في المدونة وغيرها انه لا اعادة عليه في وقت ولا غيره اى لا يطالب بذلك ومقابله
ما لا ين عبد الحكم وابن جيب يعيدان اذ انظر التوضيح اه وعلى الاول فالظاهر ان الاعادة مكر وهه مراعاة
للقول الثاني تأمل (قوله وجنازة لم تعين عليه بناء على سنيها) اى واما على القول بوجودها فيتيمة لها هذا
ظاهره وليس كذلك بل متى كانت غير متعينة عليه فلا يتيمة لها سواء قلنا انها فرض كفاية او سنة كفاية واما ان
تعينت تيمم لها على القول بانها فرض كفاية لا على القول بانها سنة والحاصل انه على القول بالسنة لا يتيمة
لها مطلقا تعينت ام لا وعلى القول بالوجوب يتيمة لها ان تعينت والا فلا فقول الشارح لم تعين عليه لا مفهوم
له (قوله ان عدموا) اى الثلاثة وهم المريض والمسافر والحاضر الصحيح ماء كافيا اى مع قدرتهم على استعماله
لو وجدوه وقوله ان عدموا الخ اى جزما وظنا وشكا او وهما كما يفيد كلام المصنف الا ترى فاه عجب وقوله او
خافوا اى المسافر والصحيح وجع باعتبار الافراد وقوله او زيادته اى او اخاف المريض باستعماله زيادته او آخر
بره فالضمير الاول عائد على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد كذا في رخص وطفى وهذا التقرير مبني
على ان قوله او زيادته عطف على قوله مرضا وسيأتى للشارح خلافه وانه معمول لمحدوف وانه من عطف الجمل
وهو احسن ويصح عود الضمير في خاف الثلاثة ايضا كالاول كما قال الشارح اما عوده للمسافر والصحيح قطاهر
واما عوده للمريض فالمراد انه خاف حدوث مرض آخر غير الحاصل عنده (قوله كافيا) اى لاجزاء الوضوء
الواجبة وهى القرآنية بالنسبة للوضوء ولجميع بدنه بالنسبة لتسل الجنبات ولو تني وضوءه (قوله او غير مباح
اى او وجدوا ماء كافيا لكنه غير مباح (قوله من نزلة) بفتح النون كما قال شيخنا (قوله او خبر عارف الخ) عطف
على سبب اى او استند في خوفه الى خبر عارف بالطب ولو كافر اعند عدم المسلم العارف به كما قال شيخنا (قوله
لعدم القدرة الخ) علة لتيمم الثلاثة اذا خافوا استعمال الماء مرضا مع كونه موجودا (قوله والجملة) اى وهى
قوله او خاف مريض زيادته وقوله معطوفة على الجملة اى وهى قوله او خافوا استعماله مرضا (قوله وليس
معطوفا) اى وليس قوله او زيادته معطوفا على مرضا وذلك لان ضمير خافوا عائد على الثلاثة والمسافر والحاضر
الصحيح لا يخاف زيادة المرض اذا مرض عندهم (قوله والمراد بالخوف) اى يخوف المرض وخوف زيادته
وخوف تأخر البره (قوله او خاف مريد الصلاة الذى معه الماء) اى ويقدر على استعماله سواء كان حاضرا صحيحا
او مريضا ومسافرا (قوله عطش محترم) مثل العطش ضرورة العجن والطبخ قالوا فان امكن الجمع بقضاء
الوطرء الوضوء فعل فاه في حج (قوله من آدمى معصوم) اى بالنسبة له وان كان غير معصوم بالنسبة لغيره وقوله
او دابة اى مملوكه او لغيره وهذا بيان للمحترم وخرج بالمحترم غيره كالكلب الغير المأذون فى اتخاذه والخنزير فلا
يتميم ويدفع الماء لهما بل يعجل قتلها فان عجز عنه سقاها وتيمم ومثلها الجاني اذا ثبت عند الحاكم جناية
وحكم قتله قصاصا فلا يدفع الماء اليه ويقيم صاحبه بل يعجل بقتله فان عجز عنه دفع الماء له ولا يعذب
بالعطش وليس بكفارة الكفار فانهم جوزوه بقطع الماء عليهم ليغرقوا او عنهم ليهلكوا بالعطش والدب والقرد
من قبيل المحترم وان كان في القرد قول بحرمه اكله فان كان في الرقعة زان محصن او مستحق للقصاص منه
لقتله فان وجد صاحب الماء كما سلمه اليه والاعطاء الماء وتيمم (قوله كما يدل عليه الخ) اى وذلك لان

عطفه

الصلاة الذى معه الماء باستعماله (عطش محترم) من آدمى معصوم

او دابة او كلب مأذون فى اتخاذه (معه) واخرى عطش نفسه اى ولم يتلبس بالعطش بان خاف حصوله فى المال كما يدل عليه عطفه على معمول

خافوا والمراد بالخوف حينئذ العلم والطن فقط على الراجح كما هو يجب التيمم

المرض الشديد وامالو
تلبس بالعطش فالحسوف
مطلقا علما او ظنا او شكاً
او وهما يوجب في صورتي
الهلاك وشديد المرض
ويجوز في صورة مجرد
المرض لافي مجرد
الجهد (او) خاف القادر
على استعماله من حاضر
او مسافر (بطلبه تلف
مال) له بال وهو ما زاد على
ما يلزمه بذله في شراء
الماء سواء كان له او لغيره
وهذا ان تحقق وجود
الماء او ظنه لان شكه
او توهمه فيقيم ولو قل
المال (او) خاف بطلبه
(خروج وقت) ولو اختاريا
بان علم او ظن انه لا يدرك
منه ركعة بعد تحصيل
الطهارة لوطبته والخوف
في هذين الفرعين
والذين بعده يرجع لعدم
الماء وكذا اذا احتاج
للماء للعجين او الطبخ
الذي يتوقف عليه اصلاح
يدنه (كعدم) اي كما
يجب التيمم لعدم) تناول
(او) لعدم (آلة) مباحة
كدلو وجبل اذا خاف
خروج الوقت لانه بمنزلة
عدم الماء ويجوز فيه
قوله فالأيسر اول المختار
الخ وهو لا ينافي قولنا
اذا خاف خروج الوقت
وفاقا للحطاب وخلافا

عطفه على معمول خافوا يقتضي تسلط الخوف عليه والخوف غم لما يستقبل (قوله ان خاف هلاك المعصوم
او شدة المرض) اي يقرن ذلك او ظنه (قوله ان خاف مرضا خفيفا) اي ان يقرن او ظنه (قوله لا مجرد
الخ) اي لان خاف على المعصوم باستعماله الماء وترك حصول الجهد والمشقة فلا يجوز التيمم (قوله كان شكاً
او توهم الموت) اي موت المعصوم الذي معه (قوله وامالو تلبس) اي المعصوم الذي معه بالعطش الخ ما ذكره
الشارح من التفصيل بين كون المعصوم الذي معه تارة يتلبس بالعطش بالفعل وتارة يخاف حصوله في
المستقبل وانه ان تلبس به فالمراد بالخوف ما يشمل الشك والظن والوهم والجزم وان لم يتلبس به فالمراد
بالخوف الجزم والظن فقط تبع فيه عجم وهو ما في التوضيح وابن فرحون وابن ناجي ومنازعة ح في ذلك قائلا
المراد بالخوف الجزم والظن فقط في حال التلبس بغيره فيه نظر كما ذكره ابن عن المسناوي وان الصواب ما
ذكره عجم من التفصيل واعلم انه اذا تلبس بالعطش فلا يحتاج في خوفه الى الاستناد الى السبب او قول حكيم
بخلاف ما اذا لم يتلبس به فلا بد من ذلك كما قاله عجم (قوله او بطلبه تلف مال) حاصله ان الانسان اذا كان
مسافرا وكان له قدرة على استعمال الماء ونزل في مكان او كان حاضرا في مكان وكان يعلم او يظن انه اذا طلب
الماء في ذلك المكان يتلف ماله من المال سواء كان له او لغيره فان كان يعلم او يظن ان الماء موجود في ذلك
المكان فانه يقيم ان كان المال الذي يخاف تلفه له بال وان كان يشك في وجود الماء في ذلك المكان او يتوهم
وجوده فيه يقيم مطلقا كان المال كثيرا او قليلا (قوله او خاف القادر الخ) والمراد بالخوف الاعتقاد والظن
كما علمت (قوله من حاضر او مسافر) بيان للقادر على استعماله (قوله وهو ما زاد على ما يلزمه الخ) سيأتي ان
الحق ان الذي يلزمه بذله في شراء الماء قيمة الماء في ذلك الحبل من غير زيادة (قوله سواء كان) اي المال الذي
خاف بطلب الماء تلفه (قوله وهذا) اي اشتراط كون المال الذي خشى تلفه بسبب طلبه الماء له بال وقوله
ان تحقق وجود الماء في ذلك المكان الذي هو فيه (قوله او خاف بطلبه) اي او خاف القادر على استعماله
سواء كان حاضرا او مسافرا بطلبه الخ ومثل ذلك من لا يقدر على استعمال الماء بارد او خاف بتسخينه خروجه
الوقت كما قال شيخنا (قوله في هذين الفرعين) وهما قوله او بطلبه تلف مال او خروج وقت (قوله يرجع
لعدم الماء) اي فيكون التيمم في هذه الفروع الاربع لوجود الامر الاول من الامور الاربع المشار به بقول
الشارح سابقا ثم اشار الى شرط جواز التيمم وانه احد امور اربعة الخ (قوله وكذا اذا احتاج للماء للعجين او
الطبخ) اي فانه يقيم ويبي للماء للعجين او الطبخ وهذا لم يمكن الجمع كما مر فان امكن الجمع بقضاء الوطر بماء
الوضوء فعل (قوله او لعدم آلة مباحة) اي فوجود الآلة المحرمة كانه او سلسلة من ذهب او فضة يخرج به
الماء من البئر بمنزلة عدم كذا قال الشارح تعالى العبق قال بن وفيه نظر بل الظاهر انه يستعملها ولا يقيم لان
الضرورات تبيح المحظورات الا ترى ان من لم يجد ما يستر به عورته الاثوب حريفا به يجب سترها به كذا قرره
المسناوي وغيره اه وقد يقوى ما قاله عبق بان الطهارة المائية لها بدل وهو التيمم فلا يسوغ له ارتكاب
المحظور وهو استعمال الآلة المحرمة لوجود البدل وهو التيمم بخلاف ستر العورة فانه لا بدل له فلذا جاز له
استعمال الثوب المحرم قنامل (قوله وهو لا ينافي قولنا اذا خاف خروج الوقت) اي لانه ليس المراد به انه
لا يصلي بالتيمم حتى يضيق الوقت ويخاف خروجه حتى يحصل التناهي وانما المراد انه ان كان يخاف انه
لا يدخل عليه من يشاؤه الماء في الوقت وخاف انه لا يجد آلة في الوقت وخاف خروجه فانه يقيم ولو كان هذا
الخوف في اول الوقت فان كان آيسا في اول الوقت الى آخر الاقسام الاربعة (قوله وفاقا للح) اي وقييدنا
كلام المصنف بما اذا خاف عدم الآلة والمناول خروج الوقت وفاقا له واما غيره من الشراح فقد اطلقوا
تيمم عادم المناول والآلة ولم يقيده بخوف خروج الوقت فعليه اذا ثبت ان غلب على ظنه وجود المناول
او الآلة في الوقت جاز له التيمم ولو في اول الوقت غاية الامر انه يستحب له التأخير واما على كلام ح فينهى عن
التقديم والذي الخ هو ما يقتضيه كلام ابن عرفة والتلقين انظر بن (قوله باستعماله) اي في الاعضاء

للشارحين و اشار الى الرابع بقوله (وهل) يقيم واحد الماء ولو حدث اكبر (ان خاف) اي علم او ظن (فواته) اي فوات الوقت الذي هو فيه
بان لم يدرك منه ركعة (باستعماله) اي الماء وهو المعتمد مراعاة لفضيلة الوقت

او يستعمله ولو خرج الوقت ولو الضرورى في ذلك (خلاف) محله اذ لم يتبين له بقاؤه او خروجه قبل الاحرام والاتواضا (وجاز جنازة) متعينة ام لا بناء على انها سنة (وسنة) واولى مندوب (ومس مصحف وقراءة) بجنب (وطواف) غير واجب (وركعتاه) بيمين فرض (ولو من حاضر صحيح) (او نقل) من غير حاضر صحيح تقدمت هذه الامور على الفرض او النقل وتأخرت عنه وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم (ان تأخرت) عنه لان تقدمت عليه فلا بد من اعادة التيمم له فقولوه ان تأخرت شرط في مقدار لادليل عليه في الكلام ويشترط اتصاله بالفرض او النقل واتصال بعضها ببعض لان طال او خرج من المسجد وسير الفصل عفو ومنه آية الكرسي والمعقبات وان لا يكثر في نفسه جدا بالعرف (لا) يجوز (فرض آخر) ومنه لسواف واجب (ولو قصدا) مع التيمم ولما كان عدم الجواز لا يستلزم البطلان مع انه المقصود قال

الاربعة القرآنية بالنسبة للوضوء وفي جميع الجسد بالنسبة للغسل وهذا القول هو الذي رواه الابهري واختاره الثونسي وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب واقامه اللخمي وعياض من المدونة (قوله او يستعمله) اي الماء ولو خرج الوقت اي وهو الذي حكى عبد الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا اقل من ان يكون مشهورا فلذا قال المصنف خلاف (قوله قبل الاحرام) اي بعد التيمم وقبل الاحرام وقد تنازع الطرف بقاؤه وخروجه وحاصله انه اذا تبين قبل الاحرام ان الوقت باق او انه قد خرج فلا بد من الوضوء وان تبين بعدما تيمم ودخل الصلاة ان الوقت باق او انه قد خرج فانه لا يقطع لانه دخلها بوجه جائز ولا اعادة عليه واولى اذا تبين ذلك بعد الفراغ منها ولم يتبين له شيء (قوله وحاز جنازة) اي ولو تعددت (قوله بناء على انها سنة) اي بناء على القول بأن صلاة الجنازة سنة واما على القول بأنها فرض فلا تفعل بيمين الفرض ولا النقل تبعا تعينت ام لا والقول بأنها سنة ضعيف فيكون جواز فعل الجنازة بيمين الفرض تبعا مشهورا مبني على ضعف (قوله وسنة) عطفه وما بعده بالاولا بأشارة الى انه يجوز ان يفعل بيمين الفرض والنقل جميع المذكورات واولى بعضها تعدد البعض او اتحد (قوله ولو من حاضر صحيح) اي هذا اذا كان من مسافر او مريض بل ولو من حاضر صحيح وجعله الحاضر الصحيح كغيره هو الذي صرح به ابن مرزوق كافي بن (قوله او نقل) اي او تيمم لنقل واولى السنة استقلالا (قوله تقدمت هذه الامور على الفرض او النقل) اي الذي تيمم بقصد هما او تأخرت عنه وظاهره ان القدوم على المذكورات بيمين الفرض قبله او بعده جائز لكن لا يصح الفرض الا اذا تأخرت عنه والذي جزم به ح ان القدوم على فعل هذه المذكورات بيمين الفرض قبله لا يجوز ولذا اجل قول المصنف ان تأخر على ظاهره من كونه شرطا في الجواز لا في مقدار كما قال الشارح تبعا لغيره (قوله وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم الخ) اي بخلاف النقل المنوى له التيمم فانه لا يشترط في صحته تأخر النقل ولا غيره من المذكورات عنه بل هو صحيح سواء تقدم على المذكورات او تأخر عنها (قوله ان تأخرت عنه) اي فاذا تأخرت هذه الاشياء عن الفرض المنوى له التيمم كان كل من الفرض وتلك الاشياء جميعا وان تقدم النقل سواء كان صلاة او طوافا على الفرض صح ما تقدم من النقل دون الفرض فلا بد من اعادة التيمم له ولو كان صحيحا فعلت من هذا قصر المفهوم على النقل واما تقدم مس مصحف وقراءة لا تخل بالموالاته على الفرض فلا تمنع من صحته كافي مج وان كان ظاهر الشارح كغيره التعميم في المفهوم (قوله شرط في مقدار) اي وهو قول الشارح وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم (قوله لادليل عليه) قيل قوله جازت بدل عليه لان الجواز يستلزم الصحة فعندنا حكمان مصرح بأحدهما والاخر ضمني وهو صحة الفرض فقلوه ان تأخرت شرط في الحكم الضمني وفيه نظر اذ الجواز لا يستلزم صحة الفرض الا لو كان الجواز متعلقا بالفرض نفسه وهنا ليس كذلك اذ الجواز متعلق بفعل هذه الاشياء بيمين الفرض والنقل والصحة متعلقة بذات الفرض **تنبيه** لا يشترط نية هذه المذكورات عند التيمم للفرض او النقل كما افاده ح وانظر لو تيمم للفرض او النقل واخرج بعض هذه الاشياء فهل له ان يفعل بذلك التيمم ما أخرجه جريا على اخراج بعض المستباح في نية الوضوء وهو ما استظهره شيخنا في حاشية خش او لا يفعل ذلك المخرج لضعف التيمم واستظهره شيخنا في حاشيته على عقب وانظر اذا تيمم لواحد من مس المصحف او الجنازة او القراءة او الطواف هل له ان يفعل به باقيها والنقل او لا والطاهر الاقل كما قال عجب (قوله ويشترط اتصاله) اي اتصال ما ذكر بالفرض اذا فعل بعده (قوله واتصال بعضها) اي المذكورات (قوله لان طال) اي لان فصل بعضها من بعض او فصلت من الفرض او النقل وطال الفصل (قوله وان لا يكثر) اي ذلك النقل المفصول بيمين الفرض او النقل وذلك كالمادة على التراخي مع الشفع والوتر واما التراخي والشفع والوتر فيجوز فعلها بيمين العشاء لعدم كثرتها جدا بالعرف كذا قرأه الشارح (قوله لا فرض آخر) اي لا يجوز فرض ولو كان مندورا بيمين فرض آخر (قوله ومنه) اي من سيرا الفصل المعتبرا الفصل بآية الكرسي الخ (قوله ولو قصدا) رد بلو على

(في بطل) الفرض (الثاني) خاصة (ولو) كانت (مشتركة) مع الاولى في الوقت كالظهورين ولو كان التيمم مريضا وجعل على قوله يتيمم فرض افضل قوله (لا) تجوز جنازة وما عطف عليها (يتيمم مستحب) اللام مقحمة بين الصفة والموصوف اي يتيمم مستحب كالتيمم لقراءة القرآن ظاهرا (ولزم موالاته) في نفسه ولما فعل له وفعله في الوقت فان فرق ولو ناسيا او فعله ١١٩ قبل الوقت بطل وهذا احد فرائض التيمم وعطف عليه اشياء

ليست داخلة في ماهيته بقوله (و) لزم (قبول هبة ماء) لضعف المنية فيه ولذا لم يتحققها او ظنها لم يجز (لا) يلزمه قبول هبة (عن) يشترط به لقوة المنية فيه (او قرضه) عطف على قبول والضمير للماء اي ولزم قرض الماء او للثمن اي ولزم قرض الثمن اي ان كان غنيا ببلده ويصح عطفه على ثمن اي لا يلزمه قبول الثمن ولا قبول قرضه اي ان كان معدما ببلده تأمل (و) لزم (اخذ) اي شراؤه (بتمن اعتيد) يحتج له) هذا اذا كان يأخذه تقديرا (وان) كان يأخذه بتمن اعتيد (بذمته) ان كان مليا ببلده مثالا لانه مع القدرة على الوفاء اشبه واجد الثمن ومفهومه انه ان زاد الثمن على المعتاد في ذلك المحل وما قاربه فانه لا يلزمه الشراء وظاهره ولو درهما وهو مال الشهب وظاهر المدونة وهو الراجح وقال عبيد الحق يشترط وان زيد عليه مثل الثلث

من قال بصحة الفرضين يتيمم واحدا اذا قصد معا بالتيمم وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان التيمم لا يرفع الحدث بل مبيح للعبادة او يرفعه (قوله) وبطل الفرض الثاني خاصة اي وحينئذ فوجب اعادته مطلقا (قوله) ولو مشتركة رد بلوغا على ما قاله اصبح اذا صلى فرضين مشتركين يتيمم فانه بعد ثمانية المشتركين في الوقت وامانا ثمانية غيرهما فبعد ما ابد او تصح الاولى على كل حال (قوله) اي يتيمم مستحب اي فالتيمم بالاستحباب نفس التيمم سواء كان ما يفعل به عبادة كالتيمم لقراءة القرآن ظاهرا او لزياارة الاولياء او لا كالتيمم للدخول على السلطان او لدخول السوق بخلاف قوله سابقا يتيمم فرض او نقل فان المتصرف بالاستحباب ما يفعل بالتيمم واما التيمم نفسه فهو واجب لتوقف صحة العبادة عليه ويجعل اللام مقحمة يندفع ما في كلام المصنف من التعارض بين ما هنا وبين ما مر من قوله يتيمم فرض او نقل واجاب بعضهم بجواب آخر بان مراد المصنف بالمستحب هنا ما لا يتوقف على طهارة كقراءة القرآن ظاهرا او زياارة الاولياء ومراده بالنقل فيما مر ما يتوقف على طهارة كالصلاة (قوله) فان فرق اي بين افعاله او ينه وبين ما فعل له ولو ناسيا بطل اي اتفاقا للاتفاق على وجوب الموالاة هنا لضعف التيمم (قوله) وهذا اي ما ذكر من الموالاة احد فرائض التيمم اي الاربعة وهي النية والموالاة والضربة الاولى وهي استعمال الصعيد وتعميم وجهه ويديه اكوعيه بالمسح (قوله) ولزم قبول هبة ماء) فأولى الصدقة فاذا كان عادما للماء في حضر او سفر وهب له او تصدق عليه انسان بماء يكفي طهارته لزمه قبوله حيث تحقق عدم المنية او ظن عدمها او شك فيها واما لم يتحقق المنية اي جزم بها او ظنها فلا يلزمه القبول كما قال الشارح ان قلت كما يلزمه قبول هبة الماء يلزمه ايضا استنابها اي طلب هبته فكان على المصنف ذكره قلت قد ذكره المصنف بعد ذلك في قوله كرقعة قليلة الخ (قوله) او للثمن اي او للضمير للثمن (قوله) ويصح عطفه اي عطف قرضه على ثمن اي وعلى هذا فالضمير في قرضه للثمن لا للماء وذلك لانه يلزمه قرضه وقبول قرضه مطلقا كان غنيا ببلده ام لا وهذا يصح عطفه ايضا على هبة سواء جعل الضمير للماء او للثمن اي لزمه قبول قرض الماء وقبول قرض ثمنه اذا كان مليا ببلده والحاصل ان الواجهة خمسة لانه اما مرفوع عطف على موالاة والضمير اما للثمن او للماء اي لزم قرض الماء او قرض ثمنه اذا كان مليا ببلده واما مجرور عطف على هبة والضمير اما للماء او للثمن اي لزم قبول قرض الماء وان لم يظن الوفاء لكونه غيره اي او قبول قرض الثمن ان ظن وفاء الثمن فهذه اربعة واما بالجر عطف على ثمن والضمير للثمن لا غير اي لا يلزم قبول قرض الثمن ويقتد بما اذا كان معدما ببلده وحاصلها انه يلزمها اقتراض الماء ويلزمه قبول قرضه وان لم يظن الوفاء ويلزمه اقتراض الثمن وقبول قرضه اذا كان يرجو وفاءه والا فلا يلزمه ذلك (قوله) هذا اذا كان يأخذه نقدا اي هذا اذا كان يأخذه بالثمن المعتاد في ذلك المحل نقدا (قوله) بذمته اي دينيا في ذمته (قوله) ان كان مليا ببلده مثلا اي اولم يكن مليا ببلده لكن له قدرة على الوفاء من عمل يده (قوله) ولو درهما اي ولو زاد على الثمن المعتاد في ذلك المحل درهما (قوله) وقال عبد الحق يشترط اي يلزمه شراؤه وان زيد عليه في الثمن المعتاد مثل ثلثه فان زيد عليه اكثر من الثلث لا يلزمه الشراء قال اللخمي محل الخلاف اذا كان الثمن له بالمال او كان بمحل لا بالثمن ما يتوضأ به فيه كالماء كان ثمنه فلسا فانه يلزمه شراؤه ولو زيد عليه في الثمن مثل ثلثه اتفاقا (قوله) وهو محتاج له اي لذلك الثمن المعتاد لاجل افاقه في سقره (قوله) ولزم طلبه لكل صلاة اي اذا اتقى من محل طلبه للصلاة الاولى الى محل آخر او بقي في محل طلبه او لا ولكن ظن وتحقق حدوث ماء او شك في حدوثه واما لو بقي في محل طلبه او لا ولم يظن او شك في حدوث ماء فلا يلزمه الطلب لانه قد تحقق فيما بعد الطلب الاول عدمه كافي بنقله عن ح (قوله) حال توهم الوجود اي كانه لا يلزمه الطلب اذا تحقق عدمه والحاصل انه

ومفهومه ايضا انه لو وجده يباع بالمعتاد وهو محتاج له لم يلزمه شراؤه (و) لزم (طلبه) اي الماء (لكل صلاة) ان علم وجوده في ذلك المكان او ظنه او شك فيه بل (وان توهمه) اي توهم وجوده ورجح ابن مرزوق القول بعدم لزوم الطلب حال توهم الوجود لانه ظان بعدم الظن في الشرعيات معمول به

(لا) ان (صحيح عدمه) فلا يلزمه ١٢٠ طلبه وحيث لزمه طلبه فيطلب (طلبا لا يشق به) بالفعل وهو على اقل من ميلين فان شق بالفعل

لا يلزمه الطلب الا في ثلاث حالات اذا تحقق وجوده في المكان الذي هو فيه او وطن وجوده فيه او شق في وجوده فيه وعدم وجوده فيه ولا يلزمه الطلب في حالتين اذا توهم وجوده او تحقق عدمه خلافا للمصنف في حالة التوهم وقواء عجز ومحل الخلاف اذا كان التوهم قبل الطلب بالكلية واما لو تحققه وطلبه فلم يجده ثم توهم بعد ذلك فلا يلزمه طلبه اثنا كما اذا ذكره شيخنا (قوله لا يتحقق عدمه) المراد بالتحقق الاعتقاد الجازم لا التحقق في نفس الامر (قوله وهو على اقل من ميلين) اي والطلب الذي لا يشق بالفعل الطلب الذي على اقل من ميلين فاذا ظن ان الماء في محل على اقل من ميلين لزمه طلبه (قوله كما اذا كان على ميلين) اي كما اذا كان الماء الذي ظنه على ميلين فلا يلزمه الطلب ولو لم يشق لانه مظنة المشقة (قوله اي كما يلزمه الطلب) اي للماء من رفقته بان يطلب منهم هبته له والمراد بالرفقة الجماعة المصطحبون في السفر نزولا وارتمال الامع الارتفاق والارتفاع (قوله كاربعة وخمسة) قال شيخنا الطاهر ان ما زاد على الخمسة للعشرة من القليلة وما زاد على العشرة فهو من الكثيرة فيلحق بالاربعة (قوله كانت حوله) اي بان كانت بقاء يته او قرية منه وقوله او لا اي اولم تكن حوله ولا قرية منه لكن بحيث لا يشق عليه الطلب منهم لكونهم بينهم وبينه اقل من ميلين (قوله او حوله من كثرة) اي او كانت الجماعة القليلة حوله حال كونها من جماعة كثيرة فانه يلزمه الطلب من تلك القليلة ولا يلزمه الطلب من الكثيرة لانه يشق عليه ذلك (قوله في المستثنين) اي مستثناء الطلب من الجماعة القليلة ومثله الطلب من حوله من الجماعة الكثيرة (قوله ونية استباحة الصلاة) اي او مس المصحف او غيره مما الطهارة شرط فيه قاله البدر (قوله او استباحة ما منعه الحدث) اي واما لو نوى رفع الحدث كان ييممه باطلا لانه لا يرفع الحدث (قوله تعيين الصلاة) اي تعيين نوعها لا شخصها بدليل البيان بقوله من فرض او نقل (قوله فان نوى الصلاة) اي من غير تعرض لفرض والنفل وكذا اذا نوى الصلاة الشاملة للفرض والنفل معا كما قال بن (قوله لان ذكرا فائتة بعده) اي بعد ذلك التيمم (قوله وان نوى مطلق الصلاة الصالحة للفرض والنفل) الاولى ان يقول اذا نوى مطلق الصلاة اما الفرض واما النفل بدليل التعليل الذي ذكره واما الصالحة للفرض والنفل فهو مثل الشاملة لهما وقد علمته انظر بن (قوله يحتاج لنية تخصه) اي تخصيصا حقيقيا وهذا ليس كذلك بل احتمالا والحاصل ان الصور ثلاث ان نوى الصلاة او مطلق الصلاة من غير تعرض لفرض ولا نقل او قصد الصلاة الشاملة للفرض والنفل معاصم ما عليه من الفرض بذلك التيمم وله ان يصلي به النفل ايضا وان نوى مطلق الصلاة اما فرضا او نفلا صلى به النفل دون الفرض (قوله وتكون عند الضرورة الاولى) اي كما هو ظاهر كلام صاحب اللع وصرح به غيره وقال زروق انها تكون عند مسح الوجه واستظهره البدر القرافي كما في حاشية شيخنا على خش قياسا على الوضوء وفي بن القول بانها عند الضرورة الاولى غير صواب لان الضرورة الاولى انما هي وسيلة كاختدام الوجه في الوضوء ومسح الوجه اول واجب مقصود واما قول ابن عاشر

فروضه مسح وجهها واليدين * للكوع والنية اولى الضررتين

فليس قوله اولى الضررتين بغير نظر فالنية بل عطف على ما قبله بحذف العاطف كما قاله شارحه وحيث ذكرا قاله زروق من انه ينوي عند مسح الوجه بالاخلاق هو النقل اه كلامه وقال في المجلع الاوجه القول الاول اذ بعد ان يضع الانسان يده على حجر مثلا من غير نية تيمم بل يقصد الاتكاء او مجرد اللبس مثلا ثم رفعها فيبذلها بعد الرفع ان يمسح بها وجهه ويديه بنية التيمم فيقال صح تيممه وفرق بينه وبين الوضوء فان الواجب في الوضوء العسل كما قال تعالى فاغسلوا وجوهكم ولا مدخل لنقل الماء في الغسل وقال في التيمم فتيتموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم فوجب قصد الصعيد قبل المسح (قوله على الاظهر) لا يقال يلزم عليه ان الضرورة الاولى التي هي من جملة فرائض التيمم قد دخلت عن نية لا نأقول انها بمنزلة نقل الماء للاعضاء في الوضوء وهو لا يحتاج لنية وقال بعضهم ان اخر النية لمسح الوجه كان التيمم باطلا لخلو الضرورة الاولى التي هي فرض عن نية قبطل التيمم

لم يلزمه ولو راكباً كما اذا كان على ميلين ولو لم يشق ولو راكباً وقبل خبر عدل رواية ارسله جماعة انه لم يجدهما (كرقعة) اي كما يلزمه الطلب من رقعة بضم الزاء وكسرهما (قليلة) كاربعة وخمسة كانت حوله او لا (او حوله) كاربعة وخمسة (من كثيرة) كاربعين وانما يلزمه الطلب في القسمين (ان جهل بخلهم به) بان اعتقد او ظن او شق او توهم اعطاءهم فان لم يطلب وتيمم في المستثنين اعاد ايدا ان اعتقد او ظن الاعطاء وفي الوقت ان شق وان توهمه لم يعد وهذا ان تبين وجود الماء اولم يتبين شيء فان تبين عدمه فلا إعادة مطلقا ومفهوم جهل بخلهم انه لو تحقق بخلهم لم يلزمه طلب وأشار الى الفرض الثاني بقوله (و) لزم (نية استباحة الصلاة) او استباحة ما منعه الحدث او فرض التيمم ويندب فقط تعيين الصلاة من فرض او نقل او هما فان لم يعينها فان نوى الصلاة صلى به ما عليه من فرض لان ذكرا فائتة بعده وان

و يندب نية الأصغر (و) يلزم (نية أكبر) من جنباته أو غيرها (إن كان) عليه أكبر فإن ترك نية ولو نسبنا لم يجزه وأعاد إذا كان نواه معتقدا أنه عليه ذنوب بخلافه أجزاء لأن لم يكن معتقدا ذلك ومحل لزوم نية الأصغر أن نوى استباحة الصلاة أو ما منعه الحدث وأما إذا نوى فرض التيمم فيجزى ولو لم تعرض لنية الأكبر ويلزم نية الأكبر أن كان (ولو تكررت) الطهارة الترابية منه للصلاوات (ولا يرفع) التيمم (الحدث) على المشهور وإنما يصح العبادة وهو مشكل جدا إذ كيف الإباحة بتجامع المنع ولذا ذهب (٢١) القرافي وغيره إلى أن الخلف لفظي فن قال

لا يرفعه أي مطلقا بل إلى غاية ثلاث لا يجتمع التقيضان إذا لحدث المنع والإباحة حاصلة أجماعا (و) لزوم (تعميم وجهه) بالمسح ولو بيد واحدة أو أصبع ويدخل فيه اللحية ولو طالت وتراعى الوتر وما غار من العين ولا يتبع العضون (و) لزوم تعميم (كفيه) الأولى يديه (لكوعيه) مع تخليل أصابعه على الراجح لكن بطن أصبع أو أكثر لا يجزيه أذ لم يمسح صعيد (و) يلزم (نزع خاتمه) ولو مادون فإيه أو واسعا والا كان حائلا (و) لزوم (صعيد) أي استعماله (طهر) وهو معنى الطيب في الآية والصعيد ما صعد أي ظهر من أجزاء الأرض (كتراب وهو الأفضل) من غيره عند وجوده (ولو نقل) ظاهره أنه أفضل حتى عند النقل وليس كذلك أذ مع النقل يكون غيره من أجزاء الأرض أفضل منه فيجعل مبالغة فيما تضمنه قوله كتراب من الجواز أي ويكون راداً بلو على ابن بكير الفائل لا يجوز التيمم على التراب إذا نقل (فريد في النقل) أي في جواز التيمم عليه مع النقل (قوله حتى تحجر) أي حتى صارت صورته كصورة الحجر الذي هو من أجزاء الأرض فصح التيمم عليه لذلك (قوله أذ لم يجد غيره الخ) أي وأما مع وجود غيره مما يصح التيمم عليه فلا يصح

ببطلان بعضه (قوله) ويندب نية الحدث الأصغر (أي إذا نوى نية استباحة الصلاة أو نوى استباحة ما منعه الحدث وأما لو نوى فرض التيمم فلا تندب نية الأصغر (قوله) فإن ترك نية ولو نسبنا لم يجزه) وهذا هو نص المدونة كما في المواقي وفي سماع أبي زيد يجزيه إذا تركها نسبنا (قوله) وأما إذا نوى فرض التيمم فيجزى (علم من هنا ومما مر أن نية فرض التيمم تجزى عن نية كل من الأصغر والأكبر (قوله) ولو تكررت الطهارة الترابية) أي كمن عليه فوائت وهو جنب أو أراد قضاء ما فأنه يلزمه أن ينوي الأكبر كبري تيممه لكل صلاة بناء على أن التيمم لا يرفع الحدث فبفراغه من كل صلاة يعود جنباً وقيل لا يلزمه نية الأكبر إلا عند التيمم الأول بناء على أن التيمم يرفع الحدث وهذا القول هو المردود عليه بلو (قوله) على المشهور (أي وهو قول مالك وعامة أصحابه) وقيل أنه يرفع الحدث (قوله) إذ كيف الإباحة بتجامع المنع (الذي هو الحدث والحال أن الإباحة والمنع تقيضان (قوله) فن قال الخ) حاصله أن من قال أنه لا يرفع الحدث ليس مراده أنه لا يرفعه رفعا مطلقا أي في حال الصلاة وبعدها بل مراده أنه لا يرفعه رفعا مقيدا بالكون بعد الصلاة فلا ينافي أنه يرفعه مادام في الصلاة ومن قال أنه يرفعه فمراده رفعا مقيدا بالفرغ من الصلاة لا مطلقا وهذا الذي قاله القرافي وإن كان صحيحا بحسب ظاهره لكنه يأباه بناءً على الاحتجاب على هذا الخلاف جواز وطء الحائض بالتيمم وعدم جوازه وجواز المسح على الخلف إذا أسسه بعده وعدم جوازه وعدم الوضوء إذا وجد ماء بعده وإعادة الوضوء وأما ما منعه التيمم للمتنوءى من غير تكراره لومعها وصحة وقوعه قبل الوقت وعدم صحته وصلاة فريضتين به وعدم ذلك فهذا يؤذن بأن الخلاف حقيقي لا لفظي كما قال القرافي فالحق ما قاله ابن العربي من أن الخلاف حقيقي ويوجب عما أورده الشارح بما قاله ابن دقيق العيد من أن المراد بالحدث هنا أي في قوطم التيمم لا يرفع الحدث الوصف الحكمي المقدر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية لا المنع فالتيمم رافع للمنع ولذا حصلت الإباحة وليس رافعا للوصف الحكمي ولا تلازم بين الوصف الحكمي والمنع على الصواب فلا يلزم من رفع أحد هما رفع الآخر ولا من ثبوت أحدهما ثبوت الآخر خلافا لما تقدم عند قول المصنف يرفع الحدث بالمطلق وإنما يجب الصلاة عند عدم ارتفاع الوصف لأن التيمم رخصة فهو مبني مع قيام السبب المانع وهو الوصف لولا العذر انظر بن (قوله) ويدخل فيه (أي في الوجه) (قوله) الأولى يديه (أي لأجل أن يشمل ظاهر الكفين) (قوله) على الراجح (وهو قول ابن شعبان في الزاوي وقبله اللخمي وابن بشير وقال أبو محمد دار القول يلزم تخليل الأصابع في التيمم لعبر ابن شعبان وذلك لأن التخليل لا يناسب المسح المبني على التخفيف (قوله) وهو (أي الطاهر المفهوم من طهر معنى الطيب في الآية) وهو قوله تعالى فيتمموا صعيدا طيبا أي طاهرا (قوله) كتراب (أي ولو كان تراب ديار نمود على المعتمد خلافا لابن العربي الفائل بعدم جوار التيمم عليه كما حكاه عنه القرطبي وصحح خلافه واجمع العلماء على جواز التيمم على تراب مقبرة الكفار إذا كان نظيفا طاهرا كما في ح ومن التراب الطفل دليل أنه إذا وضع في الماء يذوب وحينئذ فيجوز التيمم عليه ولو نقل خلافا لمن قال لا ييمم عليه لأنه طعام تأكله النساء وخلافا لمن قال لا ييمم عليه إذا صار كالعقار في أيدي الناس كما قاله شيخنا (قوله) فيجعل مبالغة فيما تضمنه قوله كتراب من الجواز (أي ويكون راداً بلو على ابن بكير الفائل لا يجوز التيمم على التراب إذا نقل (فريد في النقل) أي في جواز التيمم عليه مع النقل (قوله حتى تحجر) أي حتى صارت صورته كصورة الحجر الذي هو من أجزاء الأرض فصح التيمم عليه لذلك (قوله) أذ لم يجد غيره الخ (أي وأما مع وجود غيره مما يصح التيمم عليه فلا يصح

(١٦ - دسوقي أول) النقل السباخ والرمل والحجر والمراد بالنقل هنا أن يجعل يديه وبين الأرض حائل وسيأتي معنى النقل في المعدن (ونيل) ولو وجد غيره وجعله من أجزاء الأرض بالنظر لصورته أذهوماً جده حتى تحجر (ونضخ خاس) وهو من الرقيق أذ لم يجد غيره من تراب أو غيره قال فيها إذا دم التراب وبيد الطين وضع يديه عليه ونظم ما لا تطع وييمم والبسه النار قوله (وفيها) ثبت به روي بهيم بأن يصفهها بعد رفعها عنه في الهواء قبل ولا يضر الفصل به بالمروالة (وخاء) بأن يضعهما عليه رفق

وجمع في المختصر بينهما (وبعض) بكسر الهمزة وهو الحجر الذي اذا شوى صار جيرا (لم يطبخ) اي لم يشوفان شوى لم يجز التيمم عليه لغيره
بالصناعة عن كونه صعيدا (ومعدن) ١٢٢ عطف على تراب ثم وصفه بثلاث صفات عدمية بقوله (غير نقد) كبر ذهاب وتقار

التيمم على ذلك الطين هذا ظاهره كعقب وفيه ان هذا مما يستعرب كيف يقال بصحته على النجس ولو لمع وجود
غيره والحال انه ليس من اجزاء الارض وبصحته على الخفض خاض ان لم يوجد غيره مع انه من اجزاء الارض
فقتضى القواعد العكس والجواب ان مراد الشارح بقوله اذا لم يجد غيره اي وامان وجد غيره فينبغي له ان
لا يتيمم عليه لئلا يلوث ثيابه وان كان تيممه عليه صحيحا فلا يس كلام الشارح على ظاهره وحينئذ فالخفض خاض
كالتيمم في صحة التيمم على كل وجد غيره اولا كذا قرر شيخنا (قوله وجمع في المختصر) اي في مختصر ابن عبد
الحكم بينهما فقال يخفف يديه في حال وضعهما عليه ثم يخففهما بعد رفعهما عنه في الهواء قليلا اه وكل
منهما مستحب خوفا من تشويه الوجه لا واجب (قوله غير نقد الخ) وجه هذا التفصيل ان المعدن الذي لم
يتصف بشئ من تلك الاوصاف لم يباين اجزاء الارض فساغ التيمم عليه وما اتصف بشئ من تلك الصفات
مباين اجزاء الارض فلم يجز التيمم عليه (قوله كبر ذهاب الخ) مثال للنبي (قوله حتى صار في ايدي الناس
متمولا) اي يباع بالمال فخرج بذلك عن كونه من اجزاء الارض والذهب والجواهر خراجا بسبب كونهما في غاية
الشرف ثم ان ظاهر المصنف عدم تيممه على معدن النقد والجواهر ولو ضاق الوقت ولم يجد سواه وهو ما يقيد به
ابن بونس والمازري وذكر اللخمي وسندانه يقيم عليهما بعد تيممهما ورجع جد عبي الاول ورجع ح الثاني
فاذا كان الشخص في ارض كلها تقدر وكان عادما للماء ولم يجد ما يقيم عليه سقطت عنه الصلاة على الاول لانه
من افراد قول المصنف الاتي وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد ولا تسقط عنه على الثاني ويقيم على
النقد الموجود (قوله ولمع) اي معدني لان كان مصنوعا مطلقا من نبات او تراب كما هو ظاهر تيمم
المصنف به للمعدن وهذا اطهر الاقوال الاربعة التي حكاه في ابن عرفة وهي جواز التيمم به مطلقا ولو
مصنوعا بطر الصورة وعدم جواز التيمم عليه مطلقا والجواز ان كان معدنيا لا مصنوعا والجواز ان كان
بأرضه وضاق الوقت وامام في عقب من جواز التيمم عليه ان كان مصنوعا من تراب او كان اصله ماء وجد ومنع
التيمم عليه ان كان مصنوعا من نبات كخلفاء فهو استظهار من عند نفسه قاله شيخنا (قوله ورخام) اي وقيل ان
الرخام لا يجوز التيمم عليه لانه من المعادن النفيسة المتمولة العالية الثمن واستظهره بعضهم والخلاف في
الرخام المستخرج من الارض ولو دخلته صنعة النشر وامام دخلته صنعة الطبخ فلا يجوز التيمم عليه قولا
واحدا (قوله فيجوز التيمم عليها بموضعها) اي لان نقلت وصارت في ايدي الناس متمولة كالعقار فيجوز
التيمم عليها (قوله وكذا الصحيح على الراجح) اي خلافا لمن قال ان الصحيح يكره له ذلك والجوار خاص بالمرضى
(قوله حائط لبن) اي التيمم على حائط لبن (قوله كثير) نعت لظاهر ونجس وذلك بان لا يخلط بشئ اصلا
او يخلط بنجس او طاهر قليل وهو مادون التلب (قوله والالم يقيم عليه) اي والابان كان الطوب محروفا
او مخلوطا بنجس او طاهر كثير وهو الثلث لم يقيم عليه فعلت ان مادون الثلث مغتفر والثلث فما فوقه
مضر في كل من الخلط الطاهر والنجس كذا قال بعضهم وقال بعضهم ان كان الخلط نجسا ضر الثلث لا مادونه
وان كان الخلط طاهرا فلا يضر الا اذا كان غالبا لان تساويا (قوله ولو لم يجد غيره وضاق الوقت) اي خلافا
للخمي حيث قال اذا لم يجد غيره وضاق الوقت تيمم عليه والافلا هال بن وكلام ح يقتضي ان الراجح ما قاله
للخمي واصله للابهرى ابن القصار والوقافي الخشب وقاله سند والقرافي وعبد الحق وابن رشد في المقدمات
وقال الفاكهاني والشيبي هو الاربع والاطهر اه كلامه وكذلك اعتمده ايضا طيني وشيخنا في حاشية نخس
وعقب (قوله بعد التكفين) اي بعد الادراج في الكفن اذا غسلت وقوله او تيممها اي وبعد تيممها الحاصل
بعد التكفين اذا لم تغسل (قوله فالتيمم) اي لعدم الماء (قوله اي الجازم الخ) علم من كلامه ان الآيس له
افراد ستة والمتروك له افراد اربعة وانه يلحق به في الحكم ثلاثة فالجمل سبعة والراجح له افراد اربعة

فضة فلا يصح التيمم عليه (و) غير (جوهر)
كياقوت ولؤلؤ وزمرد
ومرجان مما لا يقص به
التواضع لله (و) غير
(منقول) من موضعه
حتى صار في ايدي الناس
متمولا وذلك (كشبة
وملح) وحديد ونحاس
ورصاص وكحل وقزدير
ومغرة ورخام وكبريت
فيجوز التيمم عليها بموضعها
ولو لمع وجود غيرها (و)
جاز (المرضى) وكذا
الصحيح على الراجح (حائط
لبن) اي على حائط من
طوب لم يحرق ولم يخلط
بنجس او طاهر كثير كبن
والالم يقيم عليه كما
لا يقيم على رماد (او حجر)
غير محروق (لا) يقيم
(بخصير) ولو عليه غبار
ما لم يكثر ما عليه من تراب
حتى يسترها فانه من التيمم
على التراب المنقول حينئذ
(و) لا على (خشب) ولا
على حشيش وحلواء ولو
لم يجد غيره وضاق الوقت
(و) (لزم) (فعله في الوقت)
لا قبله ولو اتصل ولو فلا
كفجر وقت الفائة
تذكرها والجنابة بعد
التكفين او تيممها واذا
علمت ان التيمم يجب

اول حقه او زوال المانع قبل خروج الوقت يقيم ندبا (اول المختار) ليدرك فضيلة الوقت (والمتردد) اى الشاك او اظنان ظنا قريبا منه (في حقه) مع علمه بوجوده امامه (او) في (وجوده) يقيم ندبا (وسطه) ومثله مريض عدم مناو ولا واثاق لص او سبع ومسجون فيسندب لهم التيمم وسطه وظاهره ولو آيسا اوراجيا (والراجي) وهو الجازم او الغالب على ١٢٣ ظنه وجوده والحوقه في الوقت يقيم

(آخره) ندبا وانما لم يجب لانه حين خوطب بالصلاة لم يكن واجدا للماء فدخل في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا (وفيها تأخير) اى الراجي (المغسرب للشفق) وهو كالمعارض لما قبله من ان الوقت هنا الاختيارى ووقت المغرب مقدر بفعلها بعد تحصيل شرطها وعليه فالواجب التيمم بلا تأخير وقولنا كالمعارض لجواز ان يكون هذا الفرع مبنيا على ان وقتها الاختيارى ممتد للشفق فلا معارضة ثم ان هذا الفرع ضعيف والراجح عدم تأخيرها وافهم قوله اول المختار انه لو كان في الضرورى لتيمم من غير تفصيل بين آيس وغيره وهو كذلك * ولما فرغ من واجباته وهى النية وتعميم الوجه واليدين للكوعين واستعمال الصعيد الظاهر ويعبر عنه بالضربة الاولى والموا لا شرع في سنه بقوله (وسن ترتيبه) بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين فان نكس اعاد المنكس وحده ان لم يصل به والا

فاجله تسعة عشر (قوله اول حقه) اى الجازم او الغالب على ظنه عدم لحوق الماء قبل خروج الوقت مع علمه بوجوده امامه (قوله اول المختار) فان تيمم الآيس اول الوقت وصلى ثم وجد ماء في الوقت بعد صلاته فلا إعادة عليه مطلقا سواء وجد ما يس منه او غيره كما هو مقتضى نقل ح والموافق ونص المدونة وقال ابن يونس ان وجد ما يس منه اعاد لظنه وان وجد غيره فلا إعادة وضعفه ابن عرفة حيث حكاه قبيل بعد ان ذكر ما تقدم انظر بن (قوله ومثله) اى مثل المتردد في تيممه وسط الوقت مريض عدم مناو لا اى وآلة وقوله واثاق لص او سبع اى على الماء واصل هذه العبارة للطرار (قوله وظاهره ولو آيسا اوراجيا) يعنى ان قول الطراز المريض الذى عدم مناو لا وآلة واثاق من لص او سبع على الماء والمسجون يندب لهم التيمم وسط الوقت ظاهره سواء كانوا آيسين او مترددين اوراجين لكنه خلاف ما تقدم للشارح عند قول المصنف كعدم مناو لا وآلة من جريان التفصيل وما قدمه هو الموافق لقول ابن عرفة وعدم آلة رفعة كعدمه بفعل عدم آلة الماء كعدم الماء في التفصيل ومثله عدم المناول على الظاهر ويمكن حل كلام الطراز على المترددين وحينئذ فيتوافقان انظر بن (قوله يقيم آخره ندبا) هذا هو المعتمد خلافا لمن قال بالوجوب كاذ كره في التوضيم (قوله فدخل في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا) اى فكان مقتضى الامر وجوب التيمم اول الوقت لكنه اخر نظر الراجاه بفعل له حالة وسطى ان قلت جعل التأخير مندوبا يخالف قول المصنف واعاد المقصر اى المخالف في الوقت فان ظاهره الوجوب قلت المندوب قد تعاد الصلاة لاجله في الوقت الا ترى ان الصغيرة تؤمر ندبا بالستر الواجب على الحرمة فان تركت ذلك اعادت في الوقت على ان الاعادة هنا مراعاة لمن يقول بوجوب تأخير الراجي (قوله وقولنا كالمعارض) اى ولم نقل انه معارض له حقيقة (قوله لجواز ان يكون الخ) كذا في التوضيح قال ح ويمكن ان يقال امره بالتأخير مراعاة للخلاف لقوة القول بالامتداد فلا يلزم ان يكون هذا الفرع مبنيا على مقابل المشهور وتكون هذه الصورة كالمستثناة من قولهم الراجي يؤخر لا يخرج المختار فيقال الا في المغرب وهو ظاهر المدونة لمن تأملها اه (قوله انه لو كان) اى عدم الماء (قوله شرع في سنه) وهى ثلاثة على ما قال المصنف واربعة على ما قال غيره (قوله والمسح من الكوعين الى المرفقين) قد صرح ابن رشد في المقدمات بترجيح القول بسنية ذلك المسح واقصر عليه عياض في قواعده وغيره فسقط اعتراض البساطى القائل ان المسح للمرفقين واجب فكيف يجعله المصنف سنة مع ان النقل وجوبه (قوله وتجديد ضربة) المراد بالضرب الوضع الخفيف لا حقيقته وهو الالساس بعنف وحينئذ في كلام المصنف تجوز حيث اطلق اسم الملزوم واداد اللازم لانه يلزم من الضرب الوضع والالساس وقال ليديره رد على القائل انه يمسح بالثانية الوجه ايضا مع اليدين وعلى المشهور يمسح بالضربة الثانية اليدين فقط لا يقال كيف يمسح الواجب اعنى اليدين للكوعين بما هو سنة لا نقول ان الواجب باقى من الضربة الاولى مضاف اليه الضربة الثانية بدليل انه لو تركها وفعل الوجه واليدين معا بالضربة الاولى اجزاء (قوله نقل ما تعلق بهما) اى باليدين من العبار يعنى لوجهه ويديه (قوله صح) اى تيممه على الاظهر كذا ذكر المصنف في التوضيح عن ابن عبد السلام ثم قال وفيه نظر لان تيممه لم يحصل للاعضاء بل للمسح وشرع النقض الخفيف خشية ان يضره شئ من العبار في عينيه اه (قوله وهو ظاهر) اى لانه بمثابة التيمم على الحجر وارتضى هذا العلامة النفاوى في شرح الرسالة وشيخنا وحينئذ فاقى عقب عن الفبشى من بطلان التيمم غير ظاهر (قوله وندب تسميه) اى بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم على الاظهر او باسم الله فقط على ما مر من الخلاف في الوضوء ولا يستحب ان يكون في موضع طاهر كالوضوء لفقد العلة المتقدمة في الوضوء

اجزاء (و) سن المسح من الكوعين الى المرفقين (و) سن (تجديد ضربة) تانيه (ليديه) وبقى عليه سنة رابعة وهى نقل ما تعلق بهما من الغبار بان لا يمسح على شئ قبل ان يمسح وجهه ويديه فان فعل صح على الاظهر ولم يأت بالسنة وظاهر النقل ولو كان المسح قويا وهو ظاهر ثم شرع فضائله بقوله (وندد تسميه) وهو الالساس والاعى ذكر الله واستقبال قبلة (و)

ظاهر) أي من ظاهر (يمناه يسراه) بأن يجعل ظاهرا طرف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ثم يمرها (إلى المرفق) فأبضا عليها بكف اليسرى (ثم مسح الباطن) أي باطن اليمنى من ١٢٤ طى المرفق (لا آخر الأصابع) من اليمنى (ثم) مسح (يسراه كذلك) أي مثل ما قبل

في اليمنى ثم يخلل أصابعه وجوبا كما تقدم (وبطل) التيمم (ببطل الوضوء) من حدث أو غيره ويجزى فيه ولو شئت في صلاته ثم بان الظاهر بعد (و) بطل (وجود الماء) الكافي والقدرة على الاستعمال (قبل الدخول في الصلاة) أن اتسع الوقت لأدائها ركعة بعد استعماله والأفلا (لا) أن وجدته بعد الدخول (فيها) فلا يبطل بل يجب استمراره فيها ولو اتسع الوقت لدخوله بوجه جائز (ال) شخص (ناسبه) برحله تيمم ودخل فيها فذكره فيها فأنها تبطل أن اتسع الوقت لأدائها ركعة بعد استعمال الماء والأفلا لأن تذكره بعدها كما سيأتي * ولما بين حكم من وجد الماء بعد التيمم وقبل الدخول في الصلاة وحكم من وجدته فيها شرع بين حكم من وجدته بعد الفراغ منها فقال (و) يعيد المقصر أي كل مقصر صلاته ندبا (في الوقت وصحت الصلاة) (أن لم يعد) وهذا تصريح بما علم التزاما ولما كان تحت المقصر أفراد فصلها بالتشيل بقوله (كواجده)

وهي التطاير (قوله بظاهر يمناه) الباء بمعنى من الإبدائية وفي الكلام حذف مضاف أي من مقدم ظاهر يمناه وأما الباء في قوله يسراه فهي للذالة (قوله بأن يجعل ظاهرا طرف يده اليمنى في باطن الخ) الذي في حاشية شيخنا قنلا من خط بعض شيوخه بأن يجعل أصابعه فقط دون باطن كفه على ظاهر يمناه ثم في عوده على باطن الذراع مسح بباطن الكف اه (قوله ثم يخلل أصابعه) أي ثم بعده مسح اليدين يخلل أصابعه فلا يخلل كل يده بعد مسحه كما مر في الوضوء وتقدم أن التحليل يكون بطن أصبع أو أكثر لا يجنبه لأنه لم يمسسه صعيدا وحينئذ فلا يتأتى أن يحصل من تحليل واحدة تحليل الأخرى (قوله وبطل التيمم) أي سواء كان ذلك التيمم لحدث أصغرا أو كبيرا وبصير ممنوعا من العبادة بعد أن كانت مباحة له (قوله من حدث أو غيره) أي وهو السبب والردة والشك في الحدث أو في السبب وأعلم أن التيمم يبطل بكل ما يبطل الوضوء ولو كان ذلك التيمم لحدث أكبر فمواضع الوضوء وإن كانت لا تبطل العمل لكانها تبطل التيمم الواقع بدلا عنه ويعود جنبا على المشهور من أنه لا يرفع الحدث وتعمته أنه بنوى التيمم بعد ذلك من الحدث الأكبر ولو قلنا أنه لا يعود جنبا بنوى التيمم من الحدث الأصغر وعمته أيضا أنه إذا عاد جنبا لا يقرأ القرآن ظاهرا وإن قلنا لا يعود جنبا يقرؤه ظاهرا (قوله وبطل وجود الماء قبل الصلاة) أي بقاء على المشهور من أن التيمم لا يرفع الحدث إماما على أنه يرفعه فلا يبطل وجود الماء قبل الصلاة (قوله أن اتسع الوقت) أي الذي هو فيه ضروريا واختياريا بهذا هو المتعين وما قول عبق لا يبطل تيممه في الضروري فلا قائل به سواء انظر بن (تنبيه) لو تيمم ثم وجد ماء ورأى مانعا عليه من سبع ونحوه فإن أبصر الماء أو لآثم أبصر المانع بعد ذلك بطل تيممه لاحتمال تغيره وإن السبع انما جاء بعد تيممه وأما لو رأى المانع قبل رؤية الماء أو رآهم ما علم يبطل تيممه (قوله لأن وجدته) أي أو قدر على استعماله بعد الدخول فيها فلا يبطل تيممه بل يجب استمراره فيها ولا تستحب له الإعادة حيث كان غير مقصر وسواء كان آثما من وجود الماء أو كان مترددا في وجوده والحقه أو كان راجيا فلا يتملح واحد منهم كما هو ظاهر النقل خلافا لما قاله سند من قطع الراجح ولعله مبني على القول بأن تأخير الراجح لا آخر الوقت واجب لا مندوب وقد علمت أنه ضعيف قرره شيخنا (قوله لأن تذكره بعدها) أي فلا يبطل ويعيد في الوقت فقط وقوله كما سيأتي أي في قوله وناس ذكر بعدها (قوله ويعيد المقصر) أي إذا وجد الماء بعد صلاته والمراد بالمقصر من قصر عن الطلب المأمور به في قوله ساء طلبا لا يشق به وقوله في الوقت أي المختار فإل للعهد الذكري أي في الوقت المتقدم ذكره في قوله فالأيسر أول المختار (قوله أن لم يعد) أي سواء ترك الإعادة ناسيا أو عمدا وإن كانت المسئلة مفروضة في المقدمات وابن الحاجب في الناسي لكن الظاهر أن العمد كذلك كما ذكره في التوضيح انظر بن (قوله تصريح بما علم التزاما) أي لأن كل من طلبت منه الإعادة في الوقت تصح صلاته أن لم يعد وأنما صرح بذلك للرد على ابن حبيب القائل أن تارك الإعادة في الوقت ولو ناسيا يعيد إدراجا وجوبا ولعل وجهه أنه صار كالحالف لما أمر به فعوقب بطلب الإعادة إدراجا ولم ير النسيان عذرا يستقط عنه التيقيط (قوله فصلها) أي بينها بالتشيل (قوله كواجده بقر به) حاصله أنه إذا كان في محل وجزم وجود الماء فيه أو ظن ذلك أو شك في وجود الماء به ثم أنه طلبه طلبا لا يشق به فلم يجده فتييمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته بقر به بأن وجدته بالمحل الذي طلبه فيه طلبا لا يشق به فأنه يعيد في الوقت أما لو ترك الطلب وتيمم وصلى ثم وجدته فأنه يعيد أبدأ البطلان التيمم وكذا أن طلبه ولم يجده فتييمم ثم وجد الماء قبل صلاته فإن التيمم يبطل فإن صلى به أعاد أبدأ (قوله أورحله) حاصله أنه إذا جزم وجود الماء في رحله أو ظن ذلك أو شك فيه فطلبه في رحله فلم يجده فتييمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته في رحله فأنه يعيد في الوقت قال عج وشمل قوله أورحله من نسي الماء ومن جهله كما إذا وضعته زوجته في رحله ولم يعلم بذلك وليس هذا بذكره مع قوله وناس ذكر بعدها بالنسبة لصورة النسيان لأن هذا فيمن طلب وقصر في الطلب فلم يقف على عين الموضع الذي وضع فيه وما سيأتي لم يحصل منه طلب أصلا وإنما

فإن وجد غيره فلا إعادة (أو) وجد في (رحله) بعد أن طلبه فيه فلم يجده ثم وجد بعد الصلاة فإن وجد غيره فلا إعادة فإن لم يطلبه بقرعة
أو رحله أعاد إذا فني كل من المستثنين ثلاث صور (الأن ذهب) أي ضل (رحله) بالماء وقش عليه فلم يجده حتى خاف خروج الوقت فتيمم
وصلّى ثم وجد بمائه فلا إعادة لعدم تقصيره (و) كشخص (خائف لص أو سبع) أو تمسّح بأخذه الماء من البحر فتيمم وصلّى فيعيد في الوقت
بأربعة قيود أن يتبين عدم ماخفه بأن ظهر أنه شجر مثلاً وأن يتحقق الماء المنوع ١٢٥ منه وأن يكون خوفه جزماً وظناً وأن

يجد الماء بعينه فإن تبين حقيقة ماخفه أو لم يتبين شيء أو لم يتحقق الماء أو وجد غير الماء المخوف فلا إعادة وأما لو كان خوفه شكاً أو وهماً فلا إعادة إذا (و) كـ (مريض) قادر على استعمال الماء (عدم مناوأة) تيمم وصلّى ثم وجد المنشول فيعيد في الوقت حيث كان لا يتكرر عليه الداخلون لتقصيره في تحصيله فإن كان يتكرر عليه الداخلون فاتفق أنه لم يدخل عليه أحد فتيمم وصلّى فلا إعادة عليه لعدم تقصيره (و) كـ (راج قدم) تيممه على آخر الوقت ثم وجد الماء الذي كان يرجوه فيعيد في الوقت لتقصيره لأن وجد غيره فلا إعادة (ومتروك في لحوقه) فيعيد في الوقت ولو لم يقدم عن وقته ولذا أخره عن القيد بخلاف المتردد في الوجود فلا يبعد مطلقاً على المعتمد لاستناده للأصل (وناس) للماء الذي في رحله تيمم وصلّى ثم (ذكر) الماء بعينه (بعدها) فيعيد في

تذكر بعد الفراغ قاله شيخنا في الحاشية (قوله) فإن وجد غيره فلا إعادة) تبع الشارح في هذا الكلام عبق قال: إن وفيه نظر بل الذي في النص أنه يعيد مطلقاً وإن وجد غيره وأجاب بعضهم بأن المراد بقوله ولو وجد غيره أي وجد ماء لم يكن موجوداً حين الطلب بأن طرأ بسبب وجود مطر أو جحى رقة فهذا الإعادة فيه أه كلامه أي وأما ما في النص من أعاد من وجد غيره فالمراد به غير موجود في المحل حين الطلب (قوله) فإن وجد غيره) أي الذي كان برحله بأن طرأ بسبب جحى رقة أو مطر (قوله ثلاث صور) وذلك لأن الماء الذي يجده بعد صلاته بقربه أو رحله تارة لا يطلبه حين تيممه وتارة يطلبه وإذا طلبه ولم يجده وتيمم وصلّى تارة يجده ما طلبه وتارة يجده غيره (قوله) حتى خاف خروج الوقت فتيمم الخ) طاهره أن من ضل رحله لا يتييم حتى يضيق الوقت وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أن من ضل رحله كعدم الماء فيفصل فيه بين الآيس وغيره أه بن (قوله) تكافئ لص) صورته إنساناً سافراً نزل بمحل وتحقق أن في موضع كذا من ذلك المحل ماء لكنه خاف على نفسه من لص أو سبع إذا ذهب لذلك الماء وأيس من زواله قبل خروج الوقت فتيمم وصلّى ثم تبين له عدم ماخفه وأنه لم يكن على الماء لص ولا سبع فإنه يعيد في الوقت واستشكل كون الخائف مما ذكر مقصراً مع أنه لا يجوز التغرير بنفسه وأجيب بأنه لما تبين عدم ماخفه وكان خوفه كلاً خوف كان عنده تقصير في عدم تثبته (قوله) أن يتبين عدم ماخفه) قال طي هذا القيد ذكره البساطي واعتمده صبح ومن تبعه ولم يذكره الشارح هرام ولا المؤلف في التوضيح ولا ابن عبد السلام ولذا خالف فيه بعضهم أه بن (قوله) وهو مريض عدم مناوأة) قال ابن ناجي الأقرب أنه لا إعادة مطلقاً على المريض الذي عدم مناوأة سواء كان لا يتكرر عليه الداخلون أو كانوا يتكررون عليه لأنه إذا لم يجد من يناوله إياه أعم ترك الاستعداد للماء قبل دخول الوقت وهو مندوب إليه على ظاهر المذهب وذلك لا يضر فلا إعادة مطلقاً أه بن (قوله) وراج قدم) مثله المتردد في الوجود إذا قدم كفي عبق تبعه إلا بن فرحون لكن رده بن بأنه غير صحيح إذا المتردد في وجود الماء لا يعيد مطلقاً سواء تيمم في وقته أو قدم كما نص عليه في الشامل والتوضيح وارتضاه أيضاً (قوله) ولذا أخره عن القيد) أي وهو قوله قدم (قوله) فلا يعيد مطلقاً) أي سواء تيمم في الوقت أو قدم ثم وجد الماء بعد الصلاة وقوله على المحتد قد علمت أن مقابله ما ذكره عبق (قوله) يعيد أبداً) وذلك لبطان تيممه بمجرد تذكره فيها (قوله) فيعيد في الوقت) أي الاختباري (قوله) وتيمم على مصاب بول) أي فإنه يطالب بإعادة تلك الصلاة ندباً في الوقت وظاهر أقوال أهل المذهب وإطلاقاتهم أنه يطالب بالإعادة في الوقت مطلقاً أي سواء وجد طاهر أحوال تيممه عليه أو لم يجد إلا أنه إذا لم يجد غيره يكون كعدم الماء والصعيد لأن طهارة الصعيد واجبة والنجس معدوم الطهارة فلا يطالب حينئذ بالتيمم به فإن تيمم به وجد الطاهر في الوقت أعاد أو ما قول عجب محل إعادة التيمم على مصاب بول إذا وجد حال التيمم عليه طاهر أو لا فلا إعادة فقيهه نظر كما علمت انظر طي (قوله) وأزل بالمشكوك) يحتمل أن المراد أوّل كلامها بالمشكوك في إصابته بالنجاسة له أي هل خالطته نجاسة أو لا فلو تحققت الإصابة لا إعادة أبداً كما قال الشارح وعلى هذا فيكون إشارة لتأويل ابن حبيب وأصبح وعلى هذا التفرير ردرج البساطي وتوابن مرزوق ويحتمل أن المراد بالمشكوك ما لم تظهر فيه عين النجاسة مع تحقق إصابته أو ما إذا ظهرت فيه عين النجاسة لا إعادة أبداً وعلى هذا فيكون إشارة لتأويل أبي الفرج لكن يبعد إرادة المصنف لتأويل أبي الفرج مقابلة المشكوك بالحقق

الوقت وقدم أنه إذا ذكره فيها يعيد أبداً (كقصر) في تيممه (على) مسح (كوعيه) فيعيد في الوقت لقوة القول بالوجوب إلى المرققين (لا) مقصر (على ضربة) فلا يعيد لضعف القول بوجوب الضربة الثانية (وتيمم على مصاب بول) أي على أرض أصابها بول أو غيره من النجاسات واستشكلت الإعادة في الوقت مع أنه تيمم على صعيد نجس فهو كمن توضأ بماء متنجس فكان القياس الإعادة إذا وجب بأجوبة اقصر المصنف منها على اثنين بقوله (وأول) قولها التيمم على موضع نجس بعد الوقت (بالمشكوك) في إصابته أي هل خالطته نجاسة أو لا فلو تحققت الإصابة لا إعادة أبداً

(والمحقق) الاصابة بالنجس (واقصر) الامام (على) اعادة (الوقت) مراعاة (للقائل) من الأئمة (بطهارة الارض بالجفاف) كمحمد ابن الحنفية والحسن البصري وظاهره انه لا فرق بين تحقق الاصابة بالنجس قبل التيمم او بعده وهو كذلك * واعلم ان كل من امر بالاعادة فانه يعيد بالماء المقتصر على ١٢٦ كوعيه والتيمم على مصابول ومن وجد شوبه او بدنه او مكانه نجاسة ومن تذكر

احدى الحاضرتين بعد ماضى الثانية منهما ومن يعيد في جماعة ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسئ فان هؤلاء يعيدون ولو بالتيمم وان المراد بالوقت الوقت الاختياري الا في حق هؤلاء فانه الضروري ماعدا المقتصر على كوعيه فانه الاختياري (ومنع) اى كره على المعتمد (مع) عدم ماء تقبيل متوض (من ذكر او اثنى وكذا) غيره من فواتح الوضوء الا ان يشق عليه (وجاء مغتسل) كذلك ولو عاد ماء لانه ينتقل من تيمم الاصغر للاكبر (الاطول) ينشأ عنه ضرر فيجوز الجماع (وان نسي) من فرضه التيمم (احدى) الصلوات (الحس) ولم يعلم عينا (تيمم نجسا) لكل صلاة تيمم لان من جهل عين منسية صلى نجسا كما سيأتى وكل صلاة لا بد لها من تيمم (وقدم) في العسل (ذو) ماء مات ومعه جنب) حى طهية الملك ولو كان الماء للحى لكان احق به (الا

لأنها تقتضى ان المراد الشك في الاصابة ولذا جله الشارح كغيره على تأويل ابن حبيب واصبح (قوله وبالمحقق الخ) هذا التأويل للقاضى عياض (قوله مراعاة الخ) هذا من باب مراعاة الخلاف وليس فيه تقليد مجتهد لمجتهد آخر الذى هو ممنوع (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) اى خلافا لقول ابن حبيب واصبح ان علم باصابة النجاسة لما تيمم عليه حين التيمم اعاد ابدان وان لم يعلم بذلك حين التيمم بل جهل ذلك واشك ثم علم بعد التيمم اعاد في الوقت (قوله قبل التيمم) متعلق بقوله تحقق (قوله وان المراد بالوقت) اى الذى تطلب فيه الاعادة (قوله اى كره) على هذا اجل ابن رشد قول المدونة يمنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ماء يكفيه ما قال طنى وهو المعتمد واستشكل ما ذكره المصنف من المنع بحوار السفر في طريق يتيقن فيه عدم الماء طلبا للمال ورعى المواشى واجيب بالفرق بين تحوير ترك مقدور عليه قبل حصوله والمنع منه بعده والمقدور عليه الذى جوزوا تركه قبل حصوله هو الطهارة المائية وحاصله ان الطهارة المائية في المسئلة المعترض بها غير حاصلة بالفعل فلذا جاز تركها وفي مسئلة المصنف حاصلة بالفعل فلذا منع تركها (قوله من ذكر او اثنى) فيمنع الرجل من تقبيل زوجته والمرأة من تقبيل زوجها (قوله وكذا غيره) اى وكذا يمنع بمعنى يكره غير التقبيل من فواتح الوضوء كخراج الریح والبول والعائط والمس والمس (قوله الا ان يشق عليه) اى عدم ذلك الغير كان يشق عليه عدم اخراج الریح والبول فان شق جاز اخراجه ولا كراهة (قوله كذلك) اى يمنع ذكر او اثنى وكذا اخراج المنى غير جماع كباشرة فلا يجوز للزوج الجماع اذا كان طاهرا وعادما للماء ولا يجوز للزوجة ان تمكث من نفسها (قوله ولو عاد ماء) اى والحال ان ذلك المغتسل عادم للماء بان كان يصلى قبل الجماع بالتيمم (قوله ينشأ عنه ضرر) اى بدنه وخوف العنت وقوله فيجوز الجماع اى ويجوز لها ان تمكث من نفسها وينتقلان للتيمم وقول المصنف الاطول راجع لجماع مغتسل لاله ولما قبله وهو التقبيل لانه لا يتصور ضرر بتركه للتقبيل وايضا الجماع فيه انكسار الشهوة وتسكين ما عنده بخلاف التقبيل فانه يحرك الشهوة ويهيجها (قوله وان نسي احدى الجنس الخ) اى وان نسي احدى النهاريات صلى ثلاثا كل صلاة بتيمم وان نسي احدى الليلتين صلى اثنتين كل صلاة بتيمم وهذه المسئلة مستفادة من قوله سابقا لا فرض آخر (قوله وقدم ذوماءات ومعه جنب حى) اى فيعسل الميت صاحب الماء ويقيم الجنب الحى (قوله لكان احق به) اى من الميت فيتم الميت ويعسل بالماء صاحبه الجنب الحى (قوله الا خوف عطش) استثناء منقطع وينبغى ان يكون مطلق الحاجة من عجن وطبخ مثل العطش كذا في كيرخش (قوله فيقدم الجنب) اى في الغسل بذلك الماء ويقيم الميت (قوله وضمن قيمته) فيؤديه لورثة الميت حال ان كان مليا وتتبع بها ذمته ان كان معدما ولا يرده على هذا قول المصنف في مسئلة المضطر الآتية وله الخمن ان وجد اى فان لم يوجد فلا يتبع بشئ لان ذلك في المضطر وهذا اخف منه واورده على قول المصنف وضمن قيمته بأن الماء مثلى فكان مقتضاه ضمان المثل لا القيمة واجيب بأن الوضوء المثل لكان اما بوضعه وهو غاية الحرج لالزامه باصصال الماء لذلك الجمل واما بوضعه التحاكم اى عند القدوم لبلد فيها فاص يحكم وقد لا يكون له قيمة فيه فيكون غيبنا على الورثة فان تركت حاله متوسطى لا ضرر فيها على احد وهى لزوم القيمة بمحل اخذه (قوله وتسقط صلاة وقضاؤها الخ) ظاهره امكن ايماءه للارض ام لا وانما سقط عنه الاداء والقضاء لان وجود الماء والصعيد شرط في وجوب ادائها وقد عدم وشرط وجوب القضاء تعلق الاداء بالقاضى وما ذكره المصنف قول مالك وقال اصبح يقضى ولا يؤدى لان

القضاء

تلطف عطش) على الحى آدميا او حيوانا محترما فيقدم على الميت صاحب الماء حفظا للنفس

ويقيم الميت (ككونه) اى الماء مملوكا (لها) اى للميت والجنب الحى فيقدم الجنب تر جيعا لجنب الحى لخطابه وعدم خطاب الميت (وضمن) الحى المقدم في خوف العطش وفي كونه لها (قيمه) جيعها في الاولى وحط الميت في الثانية لورثة الميت فهما (وتسقط صلاة) اى اداءها في الوضوء (قضاءها) في الماء. اذا هو. الماء. التراب (عدم ماء وصعيد)

كصلوب او فوق شجرة وتحت سبع مثلاً ومغروس في حبس مبنى بالاجر ومغروس به مثلاً (فصل في مسح الجرح او الجبيرة) بدلا عن
الفصل للضرورة (ان خيف غسل جرح) بالضم اسم للمحل وبالفتح المصدر وليس بمراد ١٢٧ هنا خوف (كالتييم) اي كالحوف المتقدم

فيه افي قوله او خافو
باستعماله مرضا او زيادته
او تأخر برء (مسح) مرة
وجوب ان خيف هلاك
او شدة اذى كتهطيل
منفعة من ذهاب سم
او بصر مثلاً والافندبا
ومثل الجرح غيره كالرمد
(ثم) ان لم يستطع المسح
عليه مسحت (جبيرة) اي
جبيرة الجرح وهي الدواء
الذي يجعل عليه وفسرها
ابن فرحون بالاعواد التي
تربط على الكسر والجرح
ويعملها بالمسح والاليمجزه
ويجوز لمن يقدر على
ترك الدواء وترك خرقه
على الرمد ولكن كان
الماء يضره ان يضعه لاجل
ان يمسح ولا يرفعه حتى
يصلى والابطل وضوءه او
غسله على ماسياتي (ثم)
ان لم يقدر على مسح
الجبيرة مسحت (عصا به)
التي تربط فوق الجبيرة
وكذا ان تعذر حلها ولو
تعددت العصا بحيث لم
يمكنه المسح على ما تحنها
والاليمجزه ثم شبهه بما
تدبره سائل قوله
(كفصد) اي كقصده
على قصد مسيرته ثم
عصا به (و) على
(مرارة) تجعل على ظفر
كسر ولو من غير مباح

القضاء فرع عن تعليق الاداء ولو بغير القاضي اي ان وجوب القضاء فرع عن تعليق الخطاب بالاداء ولو بغير
القاضي من الناس وانما كان لا يؤدي لان وجود الماء او الصعيد شرط في وجوب الاداء وقد عدم وقال
اشهب يجب الاداء فقط نظر الى ان الشخص مطلوب بما يمكنه والاداء يمكن له وقال ابن القاسم يجب الاداء
والقضاء احتياطاً وقال القاسمي محل سقوطها اداء وقضاء اذا كان لا يمكنه الاليماء للتييم كالحجوس بمكان مبنى
بالاجر ومغروس به فان امكنه الاليماء كالمبروط ومن فوق شجرة وتحت سبع مثلاً فانه يؤمى للتييم الى الارض
بوجهه ويديه يؤديها ولا قضاء عليه (قوله كصلوب الخ) اي وكراكب سفينة لا يصل للماء (قوله او فوق
شجرة) اي والحال انه لا يمكنه التيمم عليها والاليماء واصل بالاليماء فاندفع ما يقال قد تقدم ان المعتمد
جواز التيمم على الحشيش والحشب عند عدم غيره وحينئذ فكيف يعد من كان فوق الشجرة وتحت سبع
عادم للصعيد او يقال ان الشارح بنى كلامه هنا على ما هو للمصنف من عدم صحة التيمم على الحشب
فصل في مسح الجرح او الجبيرة (قوله ان خيف) المراد بالخوف هنا العلم والظن وقوله غسل جرح اي في اعضاء الوضوء ان كان
محدنا محدنا اصغروا في جسده ان كان محدنا محدنا اكبر ومثل الجرح كقال الشارح المحل المألوم من رمد
او دمل او نحو ذلك (قوله اسم للمحل) اي الجروح (قوله وليس بمراد هنا) اي لان المصدر لا يمسح (قوله اي
كالحوف المتقدم فيه الخ) اي فيقال هنا ان خيف بغسل الجرح مرض او زيادته او تأخر برء ولا يكتفي بمجرد
الخوف بل لا بد من استناد الى سبب كخيار طبيب او تخبر به او اخبار موافق له في المراج (قوله مسح) اي ذلك
الجرح مباشرة (قوله مرة) اي وان كان ذلك المحل الجروح يغسل ثلاثا (قوله ان خيف هلاك) اي بغسله
(قوله والافندبا) اي والابان خاف بغسله مرضا غير شديدا كان المسح مندوبا وما ان خاف بغسله بمجرد المشقة
فلا بد من غسله ولا يجوز المسح عليه بمجرد المشقة لا تعتبر (قوله وفسرها ابن فرحون الخ) الاولى ما قاله اللقاني
في تفسيرها من انها ما يطيب به الجرح كان ذروا او اعوادا او غير ذلك (قوله ويعملها بالمسح) اي واذا مسح
على الجبيرة فانه يعملها بالمسح (قوله على الرمد) اي او الجرح (قوله ان يضعه) اي ان يضعه ما ذكر من الدواء
والخرقة على الرمد او الجرح (قوله ولا يرفعه) اي ما ذكر من الدواء والخرقة اي ولا يرفعه من على الجرح
او العين بعد المسح عليه حتى يصل (قوله ثم عصا به) هو بكسر العين لان القاعدا انه اذا صبغ اسم على
وزن فعالة لما يشتمل على الشيء نحو العمامة فهو بالكسر كما نقله الشهاب الخفاجي في حواشي البيضاوي
عن الزجاج (قوله التي تربط) اي وهي التي تربط فوق الجبيرة (قوله وكذا ان تعذر حلها) اي وكذا يمسح على
العصا به اذا كان يقدر على المسح على الجبيرة ولكن تعذر حل العصا به المربوطة عليها (قوله ولو تعددت
العصا) اي فانه يمسح عليها وهذا مبالغة في قوله ثم عصا به (قوله والاليمجزه) اي والابان امكنه المسح
على ما تحت اليمجزه المسح فوق ما قدر عليه عبدالحق من كثرت عصا به وامكن مسح اسفلها اليمجزه على
ما فوقها (قوله اي كسحه على فصد) اي كما يجوزه مسحه على فصد ثم جبيرة ثم عصا به فالفصد مثل الجرح
في انه اذا لم يستطع غسله بان خاف بغسله مرضا او زيادته او تأخر برء فانه يمسح عليه فان لم يستطع المسح عليه
مسح على جبيرة فان لم يستطع مسح على العصا به (قوله ومرارة) بالجر عطفاً على فصد اي كما يجوز المسح
على فصد وعلى مرارة ان لم يستطع غسل ما تحنها من الظفر (قوله ولو من غير مباح) اي كمرارة خنزير وسواء
تعدت زعمها ولا (قوله على قرطاس صدغ) اي وكما يجوز المسح على قرطاس يلصق على صدغ اصداغ حيث
كان لا يستطيع غسل الصدغ (قوله وعمامة) اي وكما يجوز المسح على عمامة خيف بزعمها ضرر الراس اي
بان جرم او ظن حدوث مرض فيها او زيادته او تأخر البرء (قوله كالقناسوة) اي وهي اطفاية ومولدة ان
لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة عليه اي فان قدر على ذلك تعين فضاءها والمسح على ما هي ملفوفة عليه ردها

للضرورة (و) على (قرطاس صدغ) يلصق عليه لصداع ونحوه (و) على (عمامة خيف بزعمها) ضرر ان لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة
عليه كالقناسة واولا امكنه مسح بعض الراس التي

الوضوء بل (وان يغسل) فن براسه مثل انزلة او جرح واذا غسله حصل له الضرر مسح عليه ثم على جبرته ثم على العصاية او العمامة ويجوز المسح ان وضع الجبيرة او العصاية على ظهر (او بلا ظهر) ان (انتشرت) وجاوزت الحلق للضرورة ثم ذكر شرط المسح بقوله (ان مسح جل جسده) والمراد به جميع البدن في الغسل وجميع اعضاء الوضوء في الوضوء والمراد اعضاء القرض والمراد بالجل ما عدا الاقل فيشمل النصف بدليل المقابلة بقوله (او) صح (اقله) وكان اكثر من يدا ورجل ولك ان تدخل النصف في الاقل بناء على ان المراد بالجل حقيقته (و) الحال انه (لم يضر غسله) اي الصحيح في صورتين فهو قيد فيهما (والا) بأن ضرر غسل الصحيح (فرضه) اي القرض له (التيمم) لانه صار كمن عمته الجراح (كان قل) الصحيح (جد) كبد) او رجل فتمرضه التيمم ولو لم يضر ذلك ادا اصابه لاحكم له (وان) تنكسوا (غسل) الجرح او مع الصحيح الصار غسله

حيث لم يضر ربه ضرها وعودها والامسح عليها مطلقا كما قال شيخنا (قوله وكل على العمامة وجوباً على المعتد) حاصله انه اذا كان يمكنه مسح بعض الراس فقط قليل يمسح عليه فقط ويقتصر عليه ولا يستحب له التكميل على العمامة وقيل باستحباب التكميل عليها والقولان ضعيفان والمعتد ما قاله الشارح من وجوب التكميل عليها فمقابل المعتد قولان كما علمت (قوله وبضهم) اي كالعامة الخرشى (قوله على انه معطوف على جبيرة) اي وفيه نظرا لانه يفيد ان المرادة ليست من الجبيرة مع انها منها (قوله وما تقدم من المسح) اي من ترخيص المسح (قوله بل وان يغسل) سواء كان من حلال او من حرام لان معصية الزنا قد تقطعت فوق العسل المرخص فيه المسح وهو غير ملبس بالمعصية ولا داخل فيها فلا تقاس على مسألة العاصي بسفره فلا يقصر ولا يفسر (قوله رتلة) هو بفتح النون كما قال شيخنا والمراد من براسه ذلك والحال انه جب (قوله او لا ظهر) اي بل وان وضعها من غير ظهر (قوله وان انتشرت) اي هذا اذا كانت العصاية قد دخل الحلق المألوم بل وان انتشرت العصانة وجاوزت محل المألوم وقوله للضرورة اي لان انتشارها من ضروريات الشد ومن لوازمه (قوله ثم ذكر شرط المسح) اي على المألوم وغسل ما سواه (قوله ان مسح جل جسده) حاصل ما ذكره المصنف خمس صورتين ان يغسل فيهما الصحيح ويمسح على الجرح وثلاث يقيم فيها فاوغسل الصحيح والمألوم في الجميع اجزا وهو قوله وان يغسل اجزا او ما لو غسل الصحيح ومسح على الجرح في الصور الثلاث الاخيرة التي يقيم فيها فانه لا يجزئ به ذلك الفعل ولا يضمن التيمم او غسل الجميع كافي عقب وهو الطاهر من قول المصنف فرضه التيمم لكن قل ح عن ابن باجي الاجزاء فالتا لخص عليه المارري وصاحب الذخيرة (قوله والمراد به) اي يجزئ (قوله والمراد) اي باعضاء الوضوء وقوله اعضاء القرض اي الاعضاء التي غسلها فرض (قوله بدليل المقابلة) اي مقابته الجل بالاقل (قوله والحال انه لم يضر غسله) اي والحال ان غسل الصحيح في صورتين لا يضر الجرح (قوله والا يفرضه الخ) اي والا بأن ضرر غسل الصحيح للجرح ومع الموضوع انه صح جل جسده او فله فادا كانت الجراحات في يديه وكان غسل الصحيح يضر يديه لتناول الماء بهما تيمم حينئذ في تنبيهه على كونه كونه فرضه التيمم عند الضرر اذا كان غسل كل جزء من اجزاء الصحيح يضر بالجرح واما اذا كان بعض الصحيح اذا غسل لا يضر بالجرح وبعضه اذا غسل يضر فانه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر ولا يقيم كما قال شيخنا فادا كان المرض بعينه وكان غسل باقي وجهه يضر بعينه وغسل يديه ورجليه لا يضر بهما فانه يمسح بقية وجهه ويكمل وضوءه ولا يقيم (قوله اي القرض له) اي وليس المراد القرض عليه بدليل قوله وان غسل اجزا (قوله كن عمته الجراح) اي كن عمت الجراح جميع جسده وتعدر الغسل فانه يقيم (قوله كان قل جدا) اي كما انه يقيم اذا قل الصحيح جدا كيد او رجل ولو لم يضر غسل ذلك الصحيح بالجرح (قوله اذا التافه لاحكم له) اي فكانت الجراحات عمت جميع الجسد (قوله وان غسل اجزا) اي وان تكلف من فرضه الجمع بين المسح والغسل في الايامين او فرضه التيمم بما عداهما وغسل الجميع المألوم وغيره اجزا لا يانه بالاصل كصلاة من ابيع له الجلوس قائم (نوب) وغسل الجرح اي مع الصحيح الذي لا يضر غسله الجرح (قوله وان تعدر مسها) هذا مفهوم قول المصنف بما سبق ان خيف غسل جرح فتييمم مسح لان معناه ان خيف غسل جرح وقد رعى مسه بدليل قوله مسح والحاصل ان الجرح امان يقدر على مسه اولافا لا اول تقدم الكلام عليه والساني وهو ما اذا تعدر مسه امان يكون في اسماء التيمم او لا يكون فيها وقد اشار له المصنف بقوله وان تعدر مسها الخ (قوله وان تعدر مسها) اي بكل من الماء والتراب والحال انه لا جبيرة عليها التالم بها او كانت لا تثبت لتكون الجرح تحت المارن او لا يمكن وضعها لتكون الجرح بأشفا العيين ومفهوم قوله تعدر مسها بكل من الماء والتراب اسوة بغيره مسها بالماء خاصة وامكن مسها بالتراب والقرض باعضاء تيمم فانه يقيم على ما هو عليه من رتلة لاس الظاهرة التي انكامله خبر من المائيه الناقصة كداني عقب ونش (قوله لوجه والاين) اي لا يعرفه من كماله لان هذا هو المطلوب مسحه في التيمم ولا نه اذا ترك من

(تركها) بلا غسل ولا مسح لتعذر مسها (وتوضأ) وضوا ناقصا بأن يغسل أو يمسح ما عداها من أعضاء الوضوء اذ لو تيمم تركها اضا وضوءه ناقص مقدم على تيمم ناقص والغسل كالوضوء ولو قال تركها وغسل الباقي لشمل ١٢٩ الغسل (والا) بأن كانت الجراح في غير

أعضاء التيمم (ة) سفي
المسئلة اربعة اقوال اولها
يتيمم ليأتى بطهارة تزاية
كاملة تانيا يغسل ما صح
ويسقط محل الجراح لان
التيمم انما يكون عند عدم
الماء او عدم القدرة على
استعماله وسواء فيها كان
الجرح اقل او اكثر (ثالثها
يتيمم انكثر) الجرح اى
كان اكثر من الصحيح لان
الاقل تابع للاكثر فليس
المراد اكثر في نفسه بدليل
التعليل فان قل الجرح
يشمل الصحيح وسقط الجرح
(ورابعها يجمعهما)
فيغسل الصحيح ويتيمم
للجرح ويغسل المائنة
لثلا يفصل بين التزاية
وبين ما فعلته بالمائنة
(وان نزعها) اى الجبيرة
او المصرة او العصابة او
العمامة بعد المسح عليها
(الدواء) مثلا (او سقطت)
بنفسها ان لم يكن بصلاة بل
(وان) كان (بصلاة قطع)
اى بطلت عليه وعلى
مأمومه ولا يستخلف
ولو كان مأموما في الجمعة
وهو احد الاثنى عشر
لبطلت الجمعة على الكل
وهذا جواب المبالغ عليه
(وردها ومسح) ان لم يطل
ازمن او طال سبانا واني
بانه ان سى مطلقا وهذا

الكوعين الى المرفقين اعدا في الوقت والذي اختاره عجم وعقب ان المراد باعضاء التيمم الوجه واليدان
للكوعين فلو كان الجرح في ذراعه وتعذر مسها فانه يتركها ويقيم على ما قال ح وتجرى فيه الاقوال الاربعة
الآتية في المتن على ما قال عجم واختار شيخنا ما قاله ح (قوله تركها) اى لانها كعضو سقط (قوله وتوضأ
وضوا ناقصا) اى بشرطين الاول ان يكون الوضوء ممكنا اما اذا لم يمكن لفقد الماء او لعدم القدرة على استعماله
فهل تسقط عنه الصلاة او يأتى بتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة وهو ما استظهره ابن فرحون الثاني ان يكون
غسل الصحيح لا يضرب الجرح فان اضر به فانظر هل تسقط عنه الصلاة كعدم الماء والصعيد او يأتى بتيمم ناقص
ولا تسقط عنه الصلاة واستظهره شيخنا فان كانت اعضاء التيمم كلها مأثومة ولا يقدر على مسحها لا بماء ولا
بتراب والفرض ان غسل الصحيح يضرب الجرح سقطت الصلاة عنه كعدم الماء والصعيد (قوله والا) بأن كانت
الجراح اى التي تعذر مسها (قوله اولها يتيمم) اى وهو قول عبدالحق وقوله ليأتى بطهارة تزاية كاملة اى
بخلاف ما لو توضأ كانت طهارته ناقصة لتركها الجرح لان الفرض انه تعذر مسه بالماء ولا جبيرة عليه لتألمها
او لعدم ثباتها (قوله ثانيا يغسل الخ) اى وهو لابن عبدالحكم وصاحب النوادر (قوله انما يكون عند عدم
الماء او عدم القدرة على استعماله) اى والماء هنا موجود وقادر على استعماله بالنسبة لغير الجرح (قوله
ثالثها) اى وهو لابن بشير (قوله لان الاقل تابع للاكثر) اى فكان الجسد كله قد عمته الجراح (قوله
ورابعها) هو لبعض شيوخ عبدالحق وقوله يجمعهما اى التيمم وغسل الصحيح سواء قلت الجراحات او كثرت
(قوله ويتيمم للجرح) اى لاجله فلو كان يحشى من الوضوء مرضا ونحوه فانه يكتفى بالتيمم كما قال ابن فرحون
وكذا يقال على القول الثاني (قوله ويقدم المائنة) اى ويقدم الطهارة المائنة الناقصة على الطهارة التزاية
والطاهر انه على هذا القول يضلعهما لكل صلاة ولو لم يحصل منه ناقص لا للصلاة الاولى فقط كذا قال عجم وذلك
لان التيمم لا بد من فعله لكل صلاة وهو هنا جزء من الطهارة وبمجرد دفراغه من الصلاة بطلت الطهارة لبطلان
جزئها فيجب تجديد الهيئة الاجتماعية بتمامها والذي في البناني ان الطاهر انه انما يضلعهما للصلاة الاولى واما
غيرها فلا يعيد الا التيمم اذ لا وجه لاعادة الوضوء حيث لم يحصل ناقص (قوله وان نزعها) اى الامور
الحائلة من جبيرة وعصابة وممرارة وقرطاس وعمامة بعد المسح عليها وان في قوله وان نزعها شرطية وجوابها
محذوف تقدير ردها ومسح واما قوله قطع وردها ومسح فهو جواب ان في قوله وان كان السقوط بصلاة
ويحتمل ان قوله قطع جواب للمبالغ عليه وقوله وردها ومسح جواب ما قبل المباحة وما بعدها وهذا الاحتمال
اولى لان الاصل عدم الحذف (قوله لدواء) لا مفهوم له بل لو نزعها عمدا او سبانا فالحكم واحد وهو ان يردّها
ويمسح عليها ولذا قال الشارح لدواء مثلا (قوله ان لم يكن) اى السقوط بصلاة (قوله ومسح) اى ما كان
مسح عليه او لا من الجبيرة او العصابة او الممرارة او القرطاس او العمامة (قوله ان لم يطل الزمن) اى زمن
تأخير المسح سواء كان التأخير عمدا او نسيانا (قوله نسيانا) اى لا عمدا فبطلت الطهارة والحاصل انه ان اخرج
المسح جرى على حكم الموالات في الوضوء من كونه يبنى بانه ان اخرجنا سبانا مطلقا اى طال الزمن او قصر وان اخرج
عامدا بنى عند القرب من عبرية وان طال ابتداء طهارته من اولها (قوله كراس في جنبه) اى ورجل في
وضوءه فاذا كان على واحدة منهما جبيرة ومسح على رجله في الوضوء او على راسه في الغسل ثم صح فانه يغسل
الراس او الرجل (قوله كصماخ اذن) اى في وضوءه او غسل فاذا كان الصماخ او ما عليه جبيرة مسح عليها
في الغسل او الوضوء ثم صح فانه يمسح الصماخ بهذا ذلك اى وكسح راسه في الغسل او ما عليه جبيرة مسح على العرقه
ثم قدر على مسح الراس دون غسلها فانه يمسح راسه ولو قال المصنف وان مسح له لاسل كان انصر واشدل
لشموله للاثنين والراس في الغسل وان صح وهو في صلاة قطع وغسل او مسح (قوله وبنى بانه الخ) اى ومسح

(١٧ - نسوبى اول) جواب ما قبل المبالغة وما بعدها (وان مسح) اى برى الجرح ومضى عنه وهو على طهارته (شمس) لمحل ان كان
فيه الغسل كراس في جنبه وهو مسح ماحقه المسح كصماخ اذن (ومسح متوص) ما مسح على تمامته مثلا (راسه) وبنى بانه ان سبانا مطلقا وان

بجز مالم يطل وامان لم يكن على طهارته كالموكان جنباً او غير متوض والحمل في اعضاء الغسل او الوضوء لغسل جميع البدن في الاول
وجميع الاعضاء في الثاني
١٣٠

وما يتعلق بذلك (الحيض
دم كصفرة) شئ كالصديد
تعلوه صفرة (او كدرة)
بضم الكاف شئ كدريس
على الوان الدماء وكان
الاولى ان يقول او صفرة
او كدرة بالعطف (خرج
بنفسه) لا بسبب ولادة
ولا اقتضاض ولا غير ذلك
ومن هنا قال سيدي عبد
الله المنوفي ان ما خرج
بعلاج قبل وقته المعتاد
لا يسمى حيضاً فائلاً الظاهر
انها لا تبرا به من العدة ولا
تحل وتوقف في تركها
الصلاة والصوم قال المصنف
والظاهر على بحثه عدم
تركهما اى لانه استظهر
عدم كونه حيضاً تحل به
المعتدة فقطضاه انما لا
تركهما وانما قال على بحثه
لان الظاهر في نفسه تركهما
لا احتمال كونه حيضاً
وقضاؤه لا احتمال ان
لا يكون حيضاً وقديراً
بل الظاهر فعلهما وقضاء
الصوم فقط وانما توقف
لعدم نص في المسئلة واما
سماع ابن القاسم فقال شئ
انما هو فيمن استعملت الدواء
لرفعه عن رفته المعتاد
فيحكم لها بالظهور واما كلام
ابن كنانة فانما هو فيمن

متوض راسه فورا فان تراخى بنى بنه الخ (قوله وامان لم يكن الخ) اى وامان برى الجرح وما في معناه
والحال انه لم يكن على طهارته (قوله والحمل) اى المألوم الذي كان يسمح عليه (قوله وجميع الاعضاء) اى
اعضاء الوضوء (قوله واندرج الحمل) اى الذي كان مأوماً في ذلك في تنبيه في فهم من قوله وان نزاعها لدواء الخ
ان الجبيرة لو دارت بان زالت عن محل الجرح مع بقاء العصابة عليه ليس حكمها كذلك والحكم انه باق على
طهارته ولا يطلب بالمسح عليها يطلب بردها لاجل الدواء لا لاجل ان يسمح عليها فان زالت العصابة عن محل
الجرح بطل المسح عليها ولوردها سريراً هذا هو الصواب واما قول عبق بطل المسح عليها ان لم يرد هاسر يعا
فان ردها سريراً يعا فلا يعيد المسح فغير صواب كما قال بن وشيخنا في حاشيتهما

فصل في بيان الحيض (قوله دم كصفرة او كدرة) قال ابن مرزوق يحتمل ان يكون تمثيلاً للدم بما هو
من افراده الداخلة تحته وحيث قد يكون من التميل بالاخفى نيه به على ان ما فوق الصفرة والكدرية من الدم
الاجرا القاني اخرى بالدخول في التعريف ويحتمل ان يكون مسمى الدم عنده انما هو الاجرا الخالص الحرة
وغیره من الاصفر والا كدر لا يسمى دماً فيكون من تشبيه حقيقة بأخرى على عادته والاحتمال الاول هو
ظاهر التهذيب والجلاب والثاني ظاهر التلقين والباقي والمقدمات وما ذكره من ان الصفرة والكدرية حيض
هو المشهور ومذهب المدونة سواء رانها في زمن الحيض اولاً بأن رانها بعد علامة الطهر وقيل ان كانا في
ايام الحيض غيض والا فلا وهذا لابن الماشحون وجعله المارزى والباقي هو المذهب وقيل انهما ليسا بحيض
مطلقاً حكاه في التوضيح وعلى الاحتمال الثاني يقال انهما الضعفهما بالخلاف فيهما عن الدم المتفق على كونه
حيضاً شبههما به ولم يعطفهما عليه بحيث يقول دم او صفرة او كدرة لان ظاهر العطف المساواة بخلاف المشبه
فانه لا يقوى قوة المشبه به فاندفع قرن الشارح وكان الاولى الخ (قوله تعلوه صفرة) اى في كونه تعلوه صفرة
فهو بيان لوجه الشبه (قوله شئ كدر) اى ليس بأبيض خالص ولا اسود خالص بل متوسط بينهما (قوله ليس
على الوان الدماء) المراد بالوان الانواع والمراد بالدماء الدم الاجراى ليس مماثلة لنوع من انواع الدم الاجرا
الخالص الحرة فالدم الاجرا نوعان قوى اخره وضعيفها وكان الاولى ابدال الدماء بالدم لان الانواع انما هي
للمفرد الا ان يقال ان الاضافه يانیه (قوله ولا غير ذلك) اى كالعلة والفساد مثل دم الاستحاضة فان نزع وجه
بسبب علة وفساد في البدن (قوله ومن هنا) اى من اجل اشتراط الخروج بنفسه في الحيض (قوله ان ما خرج
بعلاج اى كسرية (قوله لا يبراه من العدة) اى لا يحصل به براءتها ونحو وجهها منها وقوله ولا تحل اى ولا
تحل بسببه للذواج وهذا عطف لازم على ملزوم وانما قال المنوفي الطاهر انما لا تحل به المعتدة ولم يحزم بعدم
حلها لا احتمال ان استعجاله لا يخرجها عن الحيض كاسهال البطن فانه لا يخرج الخارج عن كونه حدثاً (قوله
قال المصنف) اى في توضيحه (قوله على بحثه) اى استظهاره (قوله وانما قال على بحثه الخ) هذا الكلام لعج
قصده ببيان وجه تسمية المصنف بقوله على بحثه ولم يطلق (قوله وقد يقال الخ) هذا اعتراض من بعض
الاشياخ على عجي حيث قال الطاهر في نفسه اى بقطع النظر عن بحث المنوفي تركهما وقضاؤهما وحاصله انا
لا سلم ان هذا هو الظاهر لان هذا شك في المانع وهو لغو وحيث قد قال الطاهر فعلهما لا احتمال كونه غير حيض
فلا يشوب لاداء في الوقف وقضاء الصوم احتياط لا احتمال انه حيض (قوله وانما توقف) اى المنوفي تركها
الصلاة والصوم (قوله فانما هو في من عاداتها) اى في الحيض ثمانية ايام الخ وحاصله ان كلام ابن كنانة في استعمال
الدواء لا يجلل بهجلى الضرر من الحيض (قوله فتاوى نلاجهوري) اى من اعراضه على المنوفي بأن توقفه قصور
منه راسخاً لا بهجلى السماع وبكلام ابن كنانة من ان وجود الدم بدواً يحكم له بحكم الحيض سهو منه قال بن

عاداتها عناية ايام مثلاً فاستعملت الدواء بعد لانه مسلاً لرفعه تنبيه المدة فيحكم لها
بالظهور خلافاً لابن فرحون فليس في السماع ولا في كلام ابن كنانة التسكلم على جلبه فتاوى نلاجهوري ومن ثمة سهو (من قل من تحملاً
بإادة) احتراز به عن الخارج من الدر

او من ثقبه والخارج بنقسه من صغيرة وهي مادون التسع اوايسة ثبتت سبعين وسئل النساء في بنت الحسین الى السبعين فان قلن حیض او شككن لغیض (وان) كان الخارج (دفعه) بضم الدال الدقمة وفتحها المرة وكلاهما (١٣١) صحیح والاول اولى وهذا الشارة الى

اقبله باعتبار الخارج ولاحد لاكثره واما باعتبار الزمن فلاحد لاقله وهذا بالنسبة الى العبادة واتمى العدة والاستبراء فلا بد من يوم او بعضه (واكثره لمبتدأة) غير حامل تمادی بها (نصف شهر) خمسة عشر يوما فان انقطع قبله طهرت مكانها وليس المراد بتأديه استغراقه الليل والنهار بل اذارات قطرة في يوم اوليلة حسبت ذلك اليوم اوسبيحة تلك الليلة يوم دم وان كانت تغتسل وتصلی كلها انقطع (كامل الطهر) فانه نصف شهر لمبتدأة وغيرها ولاحد لاكثره (و) اكثره (المعتادة) غير حامل ايضا وهي التي سبق لها حیض ولومرة لانها تنقرب بالمرّة (ثلاثة) من الايام (استظهارا) على اكثر عاداتها) اياما لاوقوعا فاذا اعتادت خمسة ثم تمادی مكثت ثمانية فان تمادی في المرة الثالثة مكثت احد عشر فان تمادی في الرابعة مكثت اربعة عشر فان تمادی في مرة اخرى فلا تزيد على الخمسة عشر كما اشار به بقوله ومحل

ونص السماع كافي ح سئل عن امرأة تريد العمرة وتخاف تعجيل الحيض تشرب شرابا تاخير الحيض قال ليس ذلك بصواب وكرهه قال ابن رشد انما كرهه مخافة اى ندخل على نفسه اضرار بذلك في جسمها اه وفي البيان ايضا قال ابن كنانة يكره ما بلغنى انهن يصنعن ما يتعجلن به الطهر من الحيض من اشرب او تعالج ابن رشد كرهه مخافة ان يضر بها قال ح فعلم من كلام ابن رشد انه ليس في ذلك الا لكراهة خوفا من ضرر جسمها ولو كان ذلك لا يحصل به الطهر لينة ابن رشد خلا فالابن فرحون اه فانت ترى السماع المذکور وكلام ابن كنانة يدلان على تأخير الدم عن وقته بدواء او رفعه بعد حصوله بدواء وفي كل منهما تكون المرأة طاهرا خلا فالابن فرحون وليس فيها تعرض لمسئلة وجوده بدواء كما زعمه عجم ولذا لم يذكر فيها الا كلام المؤلف وكلام شيخه اه كلام ابن والحاصل ان المرأة اما ان تستعمل الدواء لرفع الحيض عن وقته المعتاد في هذه يحكم لها بالطهر في الوقت المعتاد الذي كان يأتيها فيه وتأخر عنه وهذه مسئلة السماع واما ان تستعمل الدواء لاجل تعجيل الطهر من الحيض كما لو كان عاداتها ان يأتيها الدم ثمانية ايام فاستعملته بعد انيانه ثلثه ايام فانقطع في هذه يحكم لها بالطهر بعد انقطاعه وهذه مسئلة ابن كنانة واما ان تستعمل الدواء لاجل تعجيل نزول الحيض قبل وقته وهذه مسئلة المنوفى التي استظهر فيها ان النازل غير حیض وانها طاهرة (قوله او ثقبه) ظاهره ولو كانت تحت المعدة وانسد المخرجان وهو كذلك (قوله وسئل النساء في بنت الحسین) اى كنه انهن يسألن في المراهقة التي راهقت البلوغ وقار به وهي بنت تسع الى ثلاثة عشر فان جزم من او شككن فهو حیض والا فلا واما من زاد سنها على ذلك الى الخمسين فيقطع بأنه حیض (قوله الدقمة) هو بالقاء والنفاس الشئ الذي ينزل في زمن يسير (قوله وكلاهما صحيح) اى وان كان المعنى مختلفا لان الدفعة بالفتح اعم من الدفعة بالضم لان الدفعة بالضم معناها الشئ النازل في زمن يسير واما بالفتح فمعناها النازل مرة واحدة نزل في زمن يسير او كثير فاذا نزل الدم واسترسل في زمان متطول قيل له دفعة بالفتح لا بالضم (قوله والاول) اى وهو المضموم اولي لعلم الثاني منه بطريق الاولى ان قلت بل الاول متعين لان المرة صادقة باة تطاعه وباستمراره كثيرا وهذا الانصح ارادته لانه انما يبالغ على المتوهم قلت الاغيا بان قرينه تدل على انقطاع المرة لاستمرارها الذي لا تصح ارادته (قوله ولاحد لاكثره) اى باعتبار الخارج فلا يجد برطل او اكثر (قوله وهذا) اى عدم تحديده باعتبار الخارج (قوله حسبت ذلك يوم دم) اى حتى يكمل خمسة عشر يوما وما جاء بعد ذلك فهو دم عليه وفساد (قوله فانه نصف شهر لمبتدأة وغيرها) اى وحيث نذا اذا عاردها الدم قبل نصف شهر والحال انها بلغت اكثر حیضها من مبتدأة ومعتادة فانها تبنى ذلك الدم ولا تترك العبادة لاجله (قوله لانها تنقرب بالمرّة) اى لان العادة تنقرب بالحصول مرة (قوله ثلاثة استظهارا) اى ولو علمت عقب حیضها انه دم استحاضة بأن ميزت بخلاف المستحاضة كما يأتي (قوله فاذا اعتادت خمسة) اى بأن اتاها الدم خمسة ايام اول (قوله مكثت احد عشر) اى لاستظهارها على اكثر عاداتها زمانا وهي الثمانية بثلاثة ايام ولا تستظهر على الخمسة التي هي عاداتها الاولى ولو كانت اكثر وقوعا (قوله مكثت اربعة عشر) اى لاستظهارها على عاداتها الثالثة وهي الاحد عشر بثلاثة ايام لانها اكثر عاداتها زمانا وهي الخمسة والثمانية والاحد عشر (قوله مالم تجاوزه) اى مالم تجاوز بالايام الثلاثة نصف شهر اى تزيد عليه (قوله فيومان) اى تستظهر بهما (قوله ومن اعتادته) اى نصف الشهر (قوله ثم هي بعد الاستظهار) اى ان استظهرت على اكثر عاداتها وقوله او بع نصف الشهر اى اذا لم تستظهر بأن كانت معتادة لنصف شهر (قوله طاهر حقيقة) هذا مذهب المدونة وقيل طاهر حكما وعليه فيمنع وطؤها وطلاقها ويجبر مطلقها على رجعتها وتصوم وتصلی وتغتسل بعد الخمسة عشر يوما وتقضى الصوم وجوباً ولا تقضى الصلاة لا وجوباً ولا بها ان كانت طاهرة فقد صلّتها وان كانت

الاستظهار بالثلاثة (مالم تجاوزه) اى نصف الشهر وان كان عاداتها ثلاثة عشر فير، ان من اعتادته فلا استظهار عليها (ثم هي) بعد الاستظهار او بارخ نصف الشهر (طاهر) حقيقة تصوم وتصلی وطؤها يسمى الدم السال بعد ذلك دم استحاضة وتسمى هي مستحاضة بولها

كان ما ينزل من الدم من الحامل يسمى عدها حیضاً كانت دلالة الحيض على برائة الرحم

(الحامل بعد) دخول
(ثلاثة اشهر) الى الستة
(النصف ونحوه) خمسة
ايام (وفي) دخول (سنة)
على المعتمد وهو الذي
ارضاها شيخنا بعلها ظاهر
المصنف وجماعة (فاكثر)
الى آخر الحمل (عشرون)
يوما (ونحوها) عشرة
ايام فالجمله ثلاثون (وهل)
حكم (ما) اى الدم الذى
(قبل) الدخول فى ثالث
(الثلاثة) بأن حاضت فى
الاول او الثانى (كما
بعدها) اى النصف ونحوه
(او كالمعتادة) غير الحامل
تمكث عاداتها والاستظهار
على التحقيق (قولان)
ارجمهما الثانى (وان
تقطع طهر) اى تخله دم
وتساويا وزادت ايام الدم
او نقصت (لقت) اى
جعت (ايام الدم فقط)
لا ايام الطهر (على تفصيلها)
المتقدم من مبتدأة
ومعتادة وحامل فلتلق
المبتدأة نصف شهر
والمعتادة عاداتها واستظهارها
والحامل فى ثلاثة اشهر
النصف ونحوه وفى ستة
فاكثر عشرين ونحوها
(ثم هى) بعد ذلك
(مستحاضة وتغتسل)
الملققة وجوبا (كلما

حائض لم تخاطب بها (قوله طنية) اى لا قطعية والامتناع فى الحيض من الحامل (قوله) واكثره لحامل اى
سواء كانت مبتدأة او معتادة (قوله بعد دخول ثلاثة اشهر) اى وليس المراد بعد مضي ثلاثة اشهر بدليل
قوله وهل ما قبل الثلاثة الخ (قوله النصف) اى نصف شهر (قوله ونحوه خمسة ايام) اى فالجمله عشرون
وحاصلها ان الحامل اذا حاضت فى الشهر الثالث من حملها وفى الرابع وفى الخامس منه واستمر الدم نازلا
عليها كان اكثر الحيض فى حقها عشرين يوما وما زاد على ذلك فهو دم علة وفساد (قوله وفى ستة الخ) حاصله
ان الحامل اذا حاضت فى الشهر السابع من حملها او الثامن او التاسع منه واستمر الدم نازلا عليها كان اكثر
الحيض فى حقها ثلاثين يوما واما اذا حاضت فى الشهر السادس قطا هرا المدونة ان حكمها حكم ما اذا حاضت
فى الشهر الثالث وخالف فى ذلك جميع شيوخ افر يقية وراوان حكم الستة اشهر حكم ما بعدها لا حكم ما قبلها
وهذا هو المعتمد وكلام المصنف قابل للحمل على كلام الشيوخ أن يقال وفى دخول ستة كما قال شارحنا
وقابل للحمل على كلام المدونة بأن يقال وفى مضي ستة كما قال عبق وقد علمت ان المعتمد خلاف ظاهرها
(قوله تمكث عاداتها والاستظهار على التحقيق) وهو الذى اختاره ابن يونس كفى التوضيح وح نص
ابن يونس الذى ينبغى على قول مالك الذى رجح اليه ان تجلس فى الشهر والشهرين قدر ايامها والاستظهار
لان الحمل لا يظهر فى شهر ولا فى شهرين فهى محمولة على انها حائل حتى يظهر الحمل ولا يظهر الا فى ثلاثة اشهر
اه وخلاف التحقيق قول عبق تبالعج او كالمعتادة تمكث عاداتها لكن بغير استظهار ولا دليل لعج فى قول
لمدونة ما علمت مالكا قال فى الحامل تستظهر بثلاثة لا قد يعا ولا حديثا لان كلامها فى ظاهرة الحمل وهذه ليست
كذلك لقول ابن يونس انها محمولة على انها حائل انظر من (قوله قولان) الاول منهما قول مالك المرجوع عنه
واخباره الا باني وهو مبنى على انه يلزمها ما يلزم الحامل بعلمها بالحمل بقرينه كلو حرم المعلوم عند النساء لظهور
الحمل والثانى قول مالك المرجوع اليه واختاره ابن يونس وهو مبنى على انه انما يلزمها ما يلزم الحامل اذا
ظهر الحمل وهو انما يظهر فى الثالث وما بعده وبعض الشيوخ رجح القول الاول وفى كلام ابن عرفة ما يشعر
بترجيح الثانى فكل منهما قدر رجح ولكن الثانى ارجح (قوله وان تقطع طهر) اى لمبتدأة او المعتادة او الحامل
(قوله وتسويا) ان تساوت ايام الطهر وايام الحيض بأن اتاها الدم يوما واقطع يوما وهكذا (قوله او زادت
ايام الدم) اى بأن اتاها الدم يوما واقطع يوما وهكذا (قوله او نقصت) اى ايام الدم عن ايام الطهر بأن اتاها
الدم يوما واقطع يوما وهكذا (قوله لا ايام الطهر) اى فلا تلقها بل تلغها وحينئذ فلا تلق الطهر من تلك
الايام التى فى اثناء الحيض بل لا بد من خمسة عشر يوما بعد فراغ ايام الدم وما ذكره من كونها تلقى ايام الدم
وتلغى ايام الطهر فهو امر متفق عليه ان نقصت ايام الطهر عن ايام الدم وعلى المشهور ان زادت او تساوت
خلاف لمن قال ان ايام الطهر اذا ساوت ايام الحيض او زادت فلا تلغى ولو كانت دون خمسة عشر يوما بل هى فى
ايام الطهر طاهر تحقه بقاوى ايام الحيض حاض تحقيقا بحض مؤتلف وهكذا مدة عمرها ولا تلقى ولا تلغى
وقائد الخلاف تطهر فى الدم النازل بعد تلقيق عاداتها وخمسة عشر يوما فعلى المعتمد تكون طاهر او الدم
النازل دم علة وفساد وعلى مقابله يكون حيضا (قوله ثم هى بعد ذلك) اى بعد تلقيقها ايام الدم على تفصيلها
(قوله وتغتسل كلما قطع عنها فى ايام التلقيق) اى لانها لا تدري هل يعاودها دم ام لا (قوله الا ان تظن انه
يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة التى هى فيه) سواء كان ضروريا او اختياريا فلا تؤمر بالعسل وتبع الشارح
فى هذا الكلام عبق قال بن وفيه تطرق قد صرح الجزولى والشيخ يوسف بن عمر والزهرى فى شرح الرسالة
بأنه يحرم تأخير الصلاة لرجاء الحيض واختلفوا هل تسقط عنها اذا اخرتها واتاها الحيض فى الوقت وهو الذى
للجزولى وابن عمر او يلزمها القضاء وعليه الزهرى وذهب اللخمي الى ان التأخير لرجاء الحيض مكروه فقط نقل
ذلك ح عنه عند قوله فى الصوم ويفطر بسفر قصر الخ وتمله ايضا المواقوح فى موضع آخر لكن الكراهة

ووطأ) بعد طهرها فيمكن انما تصلى وتصوم في جميع ايام الحيض بان كان يأتيها بالاول ينقطع قبل الفجر حتى يذهب الشقاق فلا يؤتاها من الصلاة والصوم وتدخل المسجد وتطوف الاقضية الا انه يحرم طلاقها ويجبر على مراجعتها (و) الدم المميز في زمن الاستحاضة بتغير رائحة اولون او ورقه او بخن او بالمالا كثيرة او قلة تنبئ بينهما المزاج (و) طهر ثم خمسة عشر يوما (حيض) فان لم يميز فهي مستحاضة ولو مكثت

طول عمرها وكذلك
ميزت قبل تمام الطهر
فهي مستحاضة (ولا
تستظهر) المميز بل
تقتصر على عاداتها (على
الاصح) ما لم يستمر
ما ميزته بصفة الحيض
المميز فان استمر بصفته
استظهرت على المعتمد
ثم شرع في بيان علامة
انتهاء الحيض بقوله
(والطهر) من الحيض
بحصول (الجفوف) وهو
عدم تلوث الخرقه بالدم
ومامعه بأن تخرجها من
فرجها جافة من ذلك ولا
يضر باللهابغير ذلك من
رطوبة الفرج (او)
بحصول (قصه) يفتح
القاف ماء ابيض يخرج
من فرج المرأة (وهي
ابلق) من الجفوف
(لمعاتها) فقط اومع
الجفوف بل ابلغ حتى
لمعانة الجفوف خلافا
لظاها فمعاته اذاراتها
لا تنتظره بخلاف معاداتها
اذا راته واذا علمت انها
ابلق (فتنظرها) ندبا
معاداتها فقط او هي مع
الجفوف (لاخر) الوقت
(المختار) باخراج الفاية فلا

عند اللخمى ما لم يؤد انا خيرا لخرج الوقت المختار والاحرم وحينئذ فيعين بقائه المصنف على اطلاقه اما على حرمه التأخير قطاها واما على الكراهة فيكون قوله ونعفل كلما انقطع عنهما اي ندبا عند رجاء الحيض ووجوب باقي غير ذلك واذا علمت انها مأورة بالنسل والصلاة كلما انقطع ولو علمت ان الحيض يأتيها في الوقت ظهر لك ان قول عبق بعد قوله فلا تؤمر بالغسل فان اغتسلت في هذه الحالة ولم يأتيها الدم فهل تعتد بغسلها اذا كانت بنية جازمة وبالصلاة ولا تعتد بهما فيه تردد كلام غير صحيح اه كلام بن (قوله ووطأ) اي على المعروف من المذهب خلافا لصاحب الارشاد حيث قال لا يجوز ووطؤها (قوله والدم المميز) انما قدر الموصوف والدم للاحتراز عن الميز من الصفرة والكدره فاهل الاختراج يسمعون كونها مستحاضة اذ لا اثر لها كما قاله الشيخ احمد الزرقاني كذا في حاشية شيخنا (قوله لتبقيتهما للمزاج) اي للاكل والشرب والحرارة والبرودة (قوله حيض) اي اتفاقا في العبادة وعلى المشهور في العدة خلافا للشهاب وابن الماجشون القائلين بعدم اعتبارها في العدة (قوله فان لم يميز فهي مستحاضة) اي باقية على انها طاهر ولو مكثت طول عمرها وتعد عدة المرأة بسنة وضاه (قوله وكذا الوميزت قبل تمام الطهر فهي مستحاضة) اي ولا عبرة بذلك التميز ولا فائدة له كما قلناه ابو الحسن عن التونسى (قوله ولا تستظهر على الاصح) اي اذا ثبت ان الدم المميز بعد طهرتم حيض واستمر ذلك الدم المميز نازلا عليها فاهلها عكثا اكثر عاداتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التميز ولا يحتاج لاستظهاره لانه لا فائدة فيه لان الاستظهار في غيرهار جاء اذ ينقطع الدم وهذه قد غلب على الظن استمراره وهذا قول مالك وابن القاسم خلافا لابن الماجشون حيث قال باستظهارها على اكثر عاداتها (قوله ما لم يستمر الخ) اي ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مقيد بما اذا تغير الدم الذي ميزته بعد ايام عاداتها ولم يستمر على حاله واما لو استمر على حاله فانها تستظهر على اكثر عاداتها على المعتمد خلافا لمن قال ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مطلق غير مقيد بما ذكر (قوله ومامعه) اي من الكدره والصفرة (قوله اوقصة) لا اشكال في نجاستها كما قال عياض وغيره والفرج ووطؤه عندنا نجس واقول صاحب التلقين والقرافي وغيرهما كل ما يخرج من السيلين فهو نجس بقله ح عند الكلام على الهادي ولا سيما وهي من انواع الحيض فقد قال ابن حبيب اولدم وآخره قصة اه بن (قوله بل ابلغ) اي بل هي ابلغ حتى لمعتادة الجفوف كما عند ابن القاسم فهي عنده ابلغ مطلقا (قوله خلافا لظاها) اي من قيده الابلعية بمعتادة القصة وحدها اومع الجفوف واجاب ابو علي المساوي بأن المراد بأبلغيتها كونها تنتظر لانها لا تكتفي بها اذا سبقت فان هذا يكون في المتساويين ايضا والجفوف اذا اعتد وحده صار مساويا للقصة لا كقضاء السابق منهما وحينئذ صح تقييد الابلعية بمعتادتها فقام له وحاصل الفقه ان معتادة الجفوف اذارات القصة اولا لا تنتظره واذا راته اولا لا تنتظر القصة واما معتادة القصة فقط اومع الجفوف اذارات الجفوف اولا ندب لها انتظار القصة لاخر المختار وان رات القصة اولا فلا تنتظر شيئا بعد ذلك (قوله لا تطهر الا بالجفوف) اي وحينئذ تنتظره ولو خرج الوقت ولا تطهر بالقصة (قوله لمخالفته لقاعدته) اي وهي ابلعية القصة مطلقا لانها ادل على براءة الرحم (قوله وان كان لا يتخلو عن اشكال) اي لافادته المساواة بين القصة والجفوف مع انها عنده ابلغ مطلقا كما مر وقد يقال ان قوله اذارات الجفوف طهرت في نقل المازري لا يفيد مساواة الجفوف للقصة وذلك لان قوله للسائل لما سأل عن المبتدأة اذارات الجفوف طهرت لا ينافي ان القصة ابلغ اذ معلوم ان الابلعية امر آخر زائد على كونه علامة على الطهر ولم يسأل عن القصة للعلم

تستغرق المختار بالانتظار بل توقع الصلاة في بنية منه بحيث يطابق فراغها منها آخره (و في) علامة طهر (المبتدأة تردد) في ان نقل عن ابن القاسم فنقل عنه الباجي انها لا تطهر الا بالجفوف ولا ريب في اشكاله لخالفته لقاعدته ونقل عنه المازري انها اذارات الجفوف طهرت ولم يقل اذارات القصة تنتظر الجفوف فهي طهرت بايها سابق وهذا هو المعتمد وان كان لا يتخلو عن اشكال ايضا (وليس عليها) اي على الجاني لا يجوز بالانديا

لعلها تدرك العشاءين والصوم بل يكره اذ هو ليس من عمل الناس ولقول الامام لا يعجبني (بل) يجب عليها تطهره (عند النوم) لئلا تتعلم حكم صلاة الليل والصوم والاصل استمرارها كانت عليه (و) عند صلاة (الصبح) وغيرها من الصلوات وجوبها موسع في الجميع الى ان يبقى ما يسع الغسل والصلاة فيجب وجوبها مضيقا ولو شكت هل طهرت قبل الفجر او بعده سقطت الصلاة يعني صلاة العشاءين هذا هو الصواب لاما في الشرح من انها الصبح اذ الصبح واجبة قطعاً بين موانع الحيض بقوله (ومنع) الحيض (صحة صلاة وصوم) (و) منع (وجوبهما) وقضاء الصوم بأمر جديد (و) منع (طلاقاً) بمعنى انه يحرم ايقاعه زمنه ان دخل وكانت غير حامل ووقع واجبر على الرجعة ولو اوقعه على من تقطع طهرها يوم طهرها (و) منع (بدء) اي ابتداء (عدة) فيمن اعتد بالاقراء فلا تحسب ايام الحيض منها بل مبدؤها من الطهر الذي بعد الحيض (و) منع (وطء فرج او تحت

بأبلغتها وعلى هذا فلا اشكال ولا مخالفة في كلام ابن القاسم كذا قرر الشارح وتأمله (قوله تطهرها) اي تطهر علامه طهرها (قوله لتعلم حكم صلاة الليل) فاذا رأت الدم قد انقطع قبل النوم كانت صلاة الليل واجبة عليها وكذلك صوم صبيحته ولا يقال يحتمل عود الدم لئلا لا اصل استمرار انقطاعه واذا رأت الدم باقيا كانت صلاة الليل والصوم غير واجبين عليها لان الاصل بقاء ما كان (قوله ولو شكت) اي من رأت علامه الطهر بعد الفجر وقوله سقطت الصلاة هذا ما في النقل وقوله يعني الخ تفسيره (قوله يعني صلاة العشاءين) اي واما صلاة الصبح فواجبة عليها الطهرها في وقتها كما يجب عليها في الصوم امسالة ذلك اليوم وقضاؤه كما يأتي للمصنف في الصوم في قوله ومع القضاء ان شكت (قوله لاما في الشرح) يعني عبق وخش تبعاً للعج (قوله من انها) اي الصلاة الساقطة عنها (قوله واجبة قطعاً) اي لطهرها في وقتها ويمكن تصحيح ما في الشرح بحمله على ما اذا استيقظت بعد الشمس وشكت هل طهرت قبل الفجر او بعده او بعد الشمس قسقط عنها الصبح حينئذ كما تسقط العشاء انظر بن (قوله صحة صلاة وصوم) اي كان كل منهما منفلاً او فرضاً كان الفرض اداء او قضاء (قوله وقضاء الصوم بأمر جديد) اي لا بأمر سابق فاندفع ما يقال ان وجوب القضاء فرع عن وجوب الاداء فلا يجب القضاء الا على من تعلق به وجوب الاداء والحيض مسقط لوجوب الصوم فلم يتعلق وجوب الاداء بالحيض فكيف يجب عليها قضاء الصوم وانما وجب قضاء الصوم بأمر جديد من الشارع دون الصلاة لخفة مشقته بعدم تكرره (قوله بأمر جديد) اي بأمر متجدد تعلقه بعد الطهر اذ الحيض منع تعلق الخطاب الاول المكلف به حاله وجوده (قوله وطلاقاً) عطف على صحة كما اشار له الشارح اي ومنع الحيض طلاقاً اي حرمة فيكون المصنف استعمل المنع في الصحة بمعنى الرفع وفي الطلاق بمعنى التحريم فاستعمل اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله بمعنى انه يحرم ايقاعه زمنه) اي ما في ذلك من تطويل العدة عليها (قوله ان دخل) اي واما غير المدخول بها فلا حرمة في طلاقها في الحيض لانه لا عدة عليها (قوله وكانت غير حامل) اي واما الحامل فلا حرمة في طلاقها زمنه لانه وان كان يلزمها العدة لكن لا تطويل عليها فيها لان عدتها موضع حملها كله سواء طلقت في الحيض او في غيره (قوله ووقع) اي الطلاق في زمن الحيض (قوله ولو اوقعه على من تقطع طهرها يوم طهرها) هذا ما بالغه في قوله ومنع طلاقاً وانما منع الطلاق في يوم طهرها لانه يوم حيض حكماً لانه انما يحكم عليها بانها مستحاضة طاهرة بعد ايام التلقيق وحينئذ غرمة الطلاق في زمن الحيض ولو كان ذلك الزمان زماناً له حكمه بالجملة ما ذكره الشارح تبعاً لبعق من حرمة الطلاق اذا اوقعه على من تقطع طهرها يوم طهرها له وجه فاعتراض بن بانه لا سبيل للحرمة فيه نظر وما ذكره الشارح من الجبر على الرجعة فهو احد قوانين فقد نقل بن عن ابن يونس عدم الجبر عليها ونقل عن ابي بكر بن عبد الرحمن وحذاق اصحابه الجبر عليها تطويل العدة اه لكن المصنف مر فيما يأتي على الجبر حيث قال واجبر على الرجعة ولو لم يعتادة الدم وهذا يقتضي انه كالمطلق في الحيض وحينئذ يحكم بالحرمة فتأمل (قوله وبدء عدة) قال بعضهم لا فائدة للتخصيص على هذا الصل لانه لا يمكن فرضه الا في المطلقة في الحيض وهي تعتد بالاقراء وهي الاطهار والحيض ليس منها فلا يتوهم بدؤها منه حتى يصح على نفيها (قوله فيمن اعتد بالاقراء) اي واما المتوفى عنها زوجها وهي حائض فتحسب الاربعه اشهر وعشراً من يوم الوفاة ولا يكون الحيض مانعاً من ابتداء عدتها (قوله او تحت ازار) اي او ماتحت ازار اي او وطء ماتحت ازار اي او وطء المكان الذي شأنه ان يشد عليه الازار (قوله يعني انه يحرم الخ) اتى بالعناية لاجال الكلام بالنسبة لما تحت الازار فانه ربما كان مسبواً للقدم فأتى به البيان المقصود من ذلك وانه ما بين السرة والركبة ثم ان ظاهر كلام الشارح يقتضي ان ما بين السرة والركبة يحرم الاستمتاع به بالجماع وبغيره من لمس ومباشرة وهو ما قاله عجم ومن تبعه وفي بن الذي لابن عاشر مانعه ظاهر عباراتهم جواز الاستمتاع بما تحت الازار بغير الوطء من لمس ومباشرة وتطرح حتى للفرج وقال ابو علي المستأوى نصوص الائمة تدل على ان الذي يمنع

تحت الأزار هو الوطء فقط لا التمتع بغيره خلافا لعج ومن تبعه وقال ابن الجلاب ولا يجوز وطء الحائض في فرجها ولا في أدون فرجها ومثل ذلك في عبارة عبد الوهاب وابن رشد وابن عطية وابن عرفة وغيرهم إذا علمت هذا فقول الشارح يعني يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة لا يصح لأنه خلاف النقل وأعجب من هذا قوله ولو على حائل فالموافق للنقل أن يقول أي ومنع الحيض وطء ما تحت الأزار اه كلام بن لكان ذكر شيخنا أن ح ذ كرفي شرح الورقات أن المشهور حرمة الاستمتاع بما تحت الأزار ولو بغير الوطء وحينئذ فلا اعتراض على الشارح قطهر من هذا أن الوطء فيما تحت الأزار سواء كان فرجا أو غيره حرام بإتفاق وأما التمتع بغير الوطء كاللمس والمباشرة فيما تحت الأزار فقيه قولان مرجحان بالمنع ولو من فوق حائل وعدمه ومشهورهما المنع كما ذكره ح وأما النظر لما تحت الأزار ولو الفرج فلا حرمة فيه ولو التذنب بالنظر (قوله ويجوز) أي الاستمتاع وقوله كالاستمتاع يدها وصدورها أي وكذا يمكن بطئها وذلك بأن يستمنى بما ذكر من الأمور الثلاثة مثلا (قوله ويستمر المنع) أي من وطء الفرج ومن وطء ما تحت الأزار اه فالبالغة راجعة لوطء الفرج ولما تحت الأزار لا لوطء الفرج فقط بحيث يقال إذا انقطع يسوغ له التمتع بما تحت الأزار غير الفرج (قوله ولو بعد نقاء) أي ولو حصل النقاء من الحيض ورد المصنف بلو على ابن نافع القائل بجواز وطء الفرج وما تحت الأزار بعد النقاء وعلى ابن بكير القائل بالكراهة (قوله وتيمم) أي خلافا لابن شعبان القائل إذا تيممت بعد ذلك قطعها ولو لم يجز الضرر (قوله لأنه وإن حلت) أي الصلاة به (قوله ولا بد) أي في جواز الوطء (قوله إلا الطول) أي لعدم الماء أو عدم القدرة على استعماله (قوله فله الوطء بعد التيمم ذبا) فديقال مقتضى النظر أن يكون التيمم واجبا إلا أن يقال أنه لو حظ قول من اكتفى بالنقاء أو يقال المبيح في الحقيقة الطول لعدم اعتبار التيمم هنا في المشهور (قوله بل ولو جنباً) أي بل ولو نوت رفع حدث الجنابة التي كانت عليها قبل الحيض أو حصلت لها بعد حصوله فإن الحيض يمنع رفع حدث الجنابة على المشهور بخلاف من قال أن حدث الجنابة يرتفع وينبئ على هذا الخلاف أن الحائض إذا كانت جنباً واغتسلت حال الحيض من الجنابة ثم انقطع الحيض فهل يجوز لها القراءة قبل الغسل من الحيض أولا فعلى المشهور تمتنع من القراءة وتجوز لها القراءة على مقابله (قوله فلا تعتكف ولا تطوف) ليس اضرورى الذ كرمع قوله ودخول مسجد (قوله ومس مصحف) أي ما لم تكن معامة أو متعلمة ولا جاز مسهاله (قوله وكذا بعد انقطاعه) أي وكذا لا تمنع القراءة بعد انقطاعه (قوله إلا أن تكون متلبسة بجنباً به قبله فلا يجوز) حاصل كلامه أن المرأة إذا انقطع حيضها جاز لها القراءة أن لم تكن جنباً قبل الحيض فإن كانت جنباً قبله فلا يجوز لها القراءة وقد تبع الشارح في ذلك عقب وجعله المذهب وهو ضعيف والمعتمد ما قاله عبد الحق وهو أن الحائض إذا انقطع حيضها لا تقرا حتى تغتسل جنباً كانت أو لا إلا أن تخاف النسيان كما أن المستعمد أنه يجوز لها القراءة حال استرسال الدم عليها كانت جنباً أم لا خاف النسيان أم لا كما صدر به ابن رشد في المقدمات وصوّبه واقصر عليه في التوضيح وابن فرحون وغير واحد قال ح وهو الظاهر وفيه أيضاً عن ابن عرفة قال الباجي قال أحكامنا نقرا الحائض ولو بعد طهرها قبل غسلها وظاهره كانت متلبسة بجنباً قبله أم لا اطر بن (قوله لا قبلها على الأرجح) أي لا قبلها لأجلها كما هو موضوع قول المصنف للولادة قال بن النقل في ح عن عياض وغيره يدل على أن محل الخلاف ما كان قبل الولادة لأجلها فإن لم يكن لأجلها فلا خلاف أنه حيض لا نفاس وكلام ح يفيد أن أرجح النواين أنه نفاس لأنه عزاء لا أكثر وأن قدم القول بأنه حيض (قوله لا بعد من السنين يوماً) أي لا يدرى من السنين لمدته النفاس إذا استمر اندم نازلاً عليها فإما على القول بأنه نفاس فإن أيامه تضم لمباها الولادة وتخص من أنه حنين يوماً وتظهر فائدة الخلاف أيضاً في المستحاضة إذا رأت هذا الدم الخارج قبل الولادة لأجلها فهل هو نفاس يمنع الصلاة والصوم أو دم استحاضة تصلى معه وتصوم (قوله ولو بين توأمين) أي سواء كان بينهما شهران أو أقل ثم أنه على المشهور ومن

ويجوز بما عدا ذلك
 كاستمتاع يدها
 وصدورها ويستمر المنع
 (ولو بعد نقاء) من الحيض
 (و) بعد (تيمم) تحلل به
 الصلاة لأنه وإن حلت
 به لا يرفع الحدث ولا بد
 من التطهير بالماء إلا
 أطول يحصل به ضرر
 فله الوطء بعد التيمم ندبا
 (و) منع (رفع حدثها)
 فلا يصح غسلها حال
 حيضها إذا نوت رفع
 حدث الحيض بل (ولو
 جنباً) كانت عليها قبل
 الحيض أو بعده (و) منع
 (دخول مسجد) إلا
 بعد تركوف على نفس
 أو مال (فلا تعتكف
 ولا تطوف) منع (مس
 مصحف) يمنع (قراءة)
 حال نزوله ولو متلبسة
 بجنباً قبله وكذا بعد
 انقطاعه إلا أن تكون
 متلبسة بجنباً قبله فلا
 يجوز نظراً للجنبانية مع
 القدرة على رفعها ولو لما
 فرغ من الحيض اتبعه
 بالنفاس فقال (والنفاس
 دم) أو صفرة أو كدرة
 (خرج) من القبل
 (للولادة) معها أو بعدها
 لا قبلها نسلي الأرجح بل
 هو حيض لا بعد من السنين
 يوماً (ولو بين توأمين)
 وهما الولدان في بطن

(واكثره ستون) يوما ولا تستظهر (فان تخللها) اي تخلل اكثره التوامين بأن استمر الدم ستين يوما ولو بالتلفيق بأن لم ينقطع نصف شهر ثم وضعت الثاني (فنفاسان) لكل منهما نفاس مستقل فان تخلل التوامين اقل من اكثره فنفاس واحد وتبنى على الاول وقيل تستأنف ايضا واستظهره عياض واعتمده فسيره وهذا ما لم ينقطع قبل وضع الثاني نصف شهر فتستأنف للثاني نفاسا اتفاقا لانه اذا انقطع نصف شهر ثم رأت الدم كان حيضا (وقطعه) اي النفاس كالحيض فتلحق ستين يوما من غير تقصير لعادة وتلغى ايام الاقطاع الا ان تكون نصف شهر فالدم الآتي بعد حيض وتغتسل كلما انقطع وتصلى وتصوم وتطوف وتوطأ (ومنعه كالحيض) فيمنع كل ما منعه الحيض ويجوز القراءة (ووجوب وضوء بهاد) وهو دماء ايضا يخرج قرب الولادة لانه عبرة البول (والاطهر) عند ابن رشد (نفسه) اي نقي الوضوء منه لانه ليس

ان الذي بين التوامين نفاس لا حيض ان كان بينهما اقل من شهرين فاختلف هل تبنى على ما مضى لها ويصير الجميع نفاسا واحدا واليه ذهب ابو محمد والبراذعي وتستأنف للثاني نفاسا واليه ذهب ابو اسحق التونسي وامان كان بينهما شهران فلا خلاف انها تستأنف للثاني نفاسا كما اشار به بقوله فان تخللها نفاسان وهذا محصل كلام الشرح (قوله بأن لم يكن بين وضعهما ستة اشهر) اي واما لو كان بين وضعهما ستة اشهر فأكثر كنافطين (قوله ان الدم الذي بينهما حيض) اي وحينئذ فتمكث اذا استرسل الدم عليها عشرين يوما ونحوها مكن جاورت ستة اشهر واما الحيض وهي حامل (قوله ولا يعد نفاسا الا بعد نزول الثاني) اي وحينئذ فتمكث ستين يوما بعد ولادة الثاني اذا استمر الدم نازلا عليها (قوله ولا تستظهر) اي اذا بلغت واستمر الدم نازلا عليها وقد علم مما تقدم ومن هنا ان اربعة لا تستظهر واحدة منهن وهي المبتدأة والحامل والمستحاضة اذ ميزت الدم بعد طهر تام والنفساء (قوله اقل من اكثره) اي بأن تخللها خمسة وخمسون او تسعة وخمسون يوما سواء كانت كلها ايام دم او كان فيها ايام نقاء لكن اقل من خمسة عشر يوما (قوله وتبنى على الاول) اي وتبنى بعد وضع الثاني على ما مضى منها الاول وهذا قول ابي محمد كما تقدم (قوله وقيل تستأنف الخ) قد تقدم ان هذا قول ابي اسحق التونسي فمنه تستأنف للنساء للتوام الثاني نفاسا مستقلا تخللها اكثر النفاس او اقله والحاصل ان الدم الذي بين التوامين قيل انه حيض وعليه فتمكث اذا استرسل عليها عشرين يوما ونحوها وتطهر والنفاس لهما واحد بعد نزول الثاني هذا اذا تخللها اقل من ستين يوما والا كان لكل واحد نفاس مستقل متصل بولادته وقيل ان لكل واحد نفاسا مستقلا تخللها اكثر النفاس او اقله فعلى هذا انضم احد التوامين للآخر وقيل ان تخللها ستون يوما فنفاسان وان تخللها اقل من ستين يوما كان لهما نفاس واحد رغم الدم الحاصل مع الثاني لما حصل مع الاول (قوله وهذا) اي ومحل هذا الخلاف اذا لم ينقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر بأن لم ينقطع اصلا او انقطع اقل من نصف شهر (قوله فتستأنف الخ) اي فان انقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر فاستأنف الخ (قوله لانه اذا انقطع نصف شهر فالدم الآتي بعد حيض) اي لا نفاس وحينئذ فيكون دم الولد الذي يأتي بعده نفاسا مستقلا من ثمة الاول (قوله وقطعه) اي وتقطع دم النفاس كقطع الحيض ومقتضاه انها تلتحق عادتها في النفاس حيث كانت لها عادة فيه وليس كذلك اذا المنقول انها تلتحق اكثره سواء كانت لها عادة فيه اقل من اكثره ام لا وتكون بعد تلفيق اكثره مستحاضة من غير استظهار ومحل التلفيق ما لم يأت الدم بعد طهر تام والا كان حيضا مؤنفا (قوله فيمنع كل ما منعه الحيض) اي من صحة الصلاة والصوم ومن وجوبهما ومن الطلاق وهذه العدة ووطء القرح وما تحت الارار ورفع حدثها ولو جناية ودخول المسجد ومس المصحف ما لم تكن معلية او متعلية (قوله ويجوز القراءة) اي قبل انقطاعه ولو كانت جنبا قبل الولادة واما ان انقطع عاها منع من القراءة قبل الحمل كانت متبسة بجناية قبل الولادة او لاها هو المعتمد (قوله ووجب وضوء بهاد) اي بناء على انه يعتبر اعتياد الخارج في بعض الاحوال (قوله والاطهر نفسه) اي بناء على اعتبار دوام الاعتياد فقول الشارح لانه ليس باعتياد اي ليس بدائم الاعتياد (قوله والمعتمد الاول) اي وهو انه من جملة الاحداث الناقضة للوضوء

باب الوقت المختار

(قوله باب) خبر ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله له وقوله للاطهر متعلق بمحذوف مبدا ثان اي ابتداء للظهور وقوله من زوال الشمس خبر المبتدأ الثاني والثاني خبره خبر الاول وقوله لا آخر التامة حال من الصميرى الخبر وانما بيان وقت الطهر لانها اول صلاة صليت في الاسلام وسميت الطهور بدان لكونها اول صلاة طهرت في الاسلام واعلم ان معرفة الوقت عند القرأ في فرض كفارة يجوز التقليد فيه وعند صاحب المدخل فرض عين ووفق بينهما يحمل كلام صاحب المدخل على ان المراد انه لا يجوز لاشخص

وهو الزمان المقدر للعبادة شرعا (المختار) ويقابله الضرورى فالصلاة لها وقتان (الظهر) ابتدأه (من زوال الشمس) أى ميلها عن وسط السماء لجهة المغرب منتها (آخر القامة) أى قامة كانت وقامة كل انسان سبعة أقدام بقدم نفسه واربعة أذرع بذراعه فالمعنى حتى يصير ظل كل شئ مثله (بغير ظل الزوال) فلا يحسب من القامة ويان ذلك ان الشمس ١٣٧ اذا طلعت ظهر لكل شاخص ظل

من جهة المغرب فكلما ارتفعت قص فاذا وصلت وسط السماء وهى حالة الاستواء بكل نقصانه وبقيت منه بقية وهى تختلف بحسب الأشهر القبطية وهى توت فبانه فها توت فكيهك فطوبه فأشهر فبرمها ت فبرموده فبشنس فبونه فأريب ففسرى وقد لا يبقى منه بقية وذلك بمكة وزيد مرتين فى السنة بالمدينة الشريفة مرة وهو أطول يوم فيها فاذا مال الشمس لجانب المغرب أخذنا فى الزيادة لجهة المشرق فحال الأخذ هو اول وقت الظهر حتى يصير ظل كل شئ مثله بعد ظل الزوال ان كان (وهو) أى آخر وقت الظهر (اول وقت العصر) الاختيارى وينتهى (للاصفرار) وعلى هذا فالعصر هى الداخلة على الظهر (واشتركا) أى الظهر والعصر (بقدرا أحدهما) أى ان أحدهما شارك الأخرى بقدر اربع ركعات فى الحضر وركعتين فى السفر (وهل) الاشتراك (فى آخر القامة

الدخول فى الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت وهذا لا ينافى جوار التقليد فيه انظر بن (قوله) وهو الزمان المقدر للعبادة شرعا جعل الزمان جنسا فى تعريف الوقت يقتضى ان الزمان اعم من الوقت والوقت اخص منه وهو كذلك لان الزمان مدة حركة الفلك سواء كانت مقدرة للعبادة شرعا ام لا (قوله) المقدر للعبادة شرعا خرج الزمان الذى ليس بمقدر للعبادة فلا يقال له وقت قال شيخنا ما افاده التعريف من ان الزمان المقدر للفعل غير العبادة لا يقال له وقت لا يسلم بل الزمان المقدر لاى فعل يقال له وقت لذلك الفعل اللهم الا ان يقال مرادهم تعريف الوقت الشرعى فقول الشارح وهو اى الوقت الشرعى الزمان المقدر الخ وهذا لا ينافى ان غيره يقال له وقت الا انه عادى تأمل (قوله المختار) اى الذى وكل ايقاع الصلاة فيه لاختيار المكلف من حيث عدم الاتم فان شاء اوقعها فى اوله او فى وسطه او فى آخره (قوله) ويقابله الضرورى اى وهو الذى لا يجوز تأخير الصلاة اليه الا لارباب الضرورة الا فى ذكرهم (قوله) لا آخر القامة أى قامة كانت كعود او حائط او انسان (قوله) بغير ظل الزوال اى حاله كون القامة معتبرة بغير ظل الزوال (قوله) فلا يحسب اى ظل الزوال من القامة ان وجد فان لم يوجد اعتبر القامة خاصة وان وجد اعتبر القامة وذلك الطل (قوله) وهى تختلف الخ قد جعل بعضهم لذلك ضابطا بتوليه طرزه جابدا وحى فالطاء اشارة لاقدام ظل الزوال بطوبه والزى اشارة لعدد اقدام ظل الزوال بامشير وهكذا (ا) خرها (١) (قوله) وذلك بمكة مرتين فى السنة وبالمدينة الشريفة مرة الخ) يان ذلك ان عرض المدينة اربع وعشرون درجة وعرض مكة احدى وعشرون درجة وكلاهما شمالي والمراد بالعرض بعد سمت راس اهل البلدة من دائرة المعدل والميل الاعظم اربع وعشرون درجة والمراد به غاية بعد الشمس اذا كانت على منطقة البروج من دائرة المعدل فاذا كانت الشمس على منطقة البروج فى غاية الميل الشمالى كانت مسامتة لراس اهل المدينة فينعدم الطل عندهم ولا تكون الشمس كذلك فى العام الامرة واحدة وذلك اذا كانت الشمس فى آخر الجوزاء واذا كانت الشمس على منطقة البروج وكان الميل الشمالى احدى وعشرين درجة كانت مسامتة لراس اهل مكة فينعدم الطل عندهم فى يومين متوازيين يوم قبل الميل الاعظم الشمالى الواقع فى آخر الجوزاء ويوم قبل الميل الاعظم الجنوبى الواقع فى آخر برج القوس فان كان العرض اكثر من الميل الاعظم كفى مصرفان عرضها ثلاون درجة لم ينعدم الطل اصلا لان الشمس لم تسامتهم بل دائما فى جنوبهم (قوله) اخذنا فى اى الطل الباقى من ظل الشاخص (قوله) أى آخر وقت الظهر اى الذى هو آخر القامة الاولى بحيث يصير ظل كل شئ مثله (قوله) للاصفرار اى لاصفرار الشمس فى الارض والجدر لا بحسب عينها اذا لازل عينها حتى تعرب (قوله) واشتركا ذكر باعتبار الفرضين وقال ابن حبيب لا اشتراك بينهما فاتروقت الظهر آخر القامة الاولى واول وقت العصر اول القامة الثانية قال ابن العربى تالله ما بينهما اشتراك واقدر لى فيه اقدام العلماء (قوله) وهو المشهور عند سنده فيه ان سندا انما شهر الثانى لا الاول نعم الاول شهره ابن راشد وابن عطاء الله ثم انه على الاول آخر القامة الاولى بتمدر ما يسع العصر اختيارى لها كما انه اختيارى للظهر لان السياق فى الوقت الاختيارى كما فى شب وغيره خلافا لاول بعضهم انه ضرورى مقدم للعصر ولا معنى له فان الضرورى المقدم خاص بالجمع لا عذار (قوله) خلافا فى التشهير اى فالاول استظهره ابن رشد وشهره ابن عطاء الله وابن راشد وفى حزم المصنف به قبل اشعار بانه ارجح عنده والثانى شهره الماضى سندوا بن الحاجب اه بن وحاصل ما ذكره السارح ان عادة هذا الخلاف بالنسبة

١٨ - دسوقى اول (الاولى) قبل تمامها بدمر ما يسع العصر وهو المشهور عند سنده وغيره وهو الذى قدمه المصنف فن صلى العصر فى آخر القامة بحيث اذا سلم منها فرغت القامة بحيث صلواته ولو اخر الظهر عن القامة بحيث اوقعها فى اول الثانية ثم (او) فى (اول) القامة (الثانية) فالظهر داخلة على الشهر من آخرها الاول اى سنة لزام ومن قدمه من آخر الاول اى سنة لزام من اول وقت العصر اول الثانية ومهر ايضا (خلافا) فى الثانية (و) الوقت المحارب (للمغرب) (١) قوله قوله وذلك بمكة مرتين الخ فى نخه الشرع بمكة وزيد كاترى فله حور

للظهر تطهر في الاثم وعدمه عند تأخيرها عن القامة الاولى لاول الثانية وتظهر بالنسبة للعصر في الصحة وعدمها اذا قدمها في آخر القامة الاولى ومنشأ الخلاف قوله عليه الصلاة والسلام في المرة الاولى اتاني جبريل فصلى في الظهر حين زالت الشمس ثم صلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثله وقوله عليه الصلاة والسلام في المرة الثانية فصلى في الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله فاختلف الاشياخ في معنى قوله في الحديث فصلى هل معناه شرع فيهما او معناه فرع منهما فان فسر شرع كانت الظهر داخلية على العصر ومشاركة لها في اول القامة الثانية وان فسر بمرغ كانت العصر داخلية على الظهر ومشاركة لها في آخر القامة الاولى واعلم ان هذا الخلاف يجري نحوه في العشاء بن علي القول بامتداد وقت المغرب بمغيب الشفق لاعلى ما للمصنف فاذا قيل بالاشتراك وقيل بدخول المغرب على العشاء فلا اشتراك بمقدار ثلاث ركعات من اول وقت العشاء وان قيل بدخول العشاء على المغرب في مقدار اربع ركعات (قوله غروب الشمس) اي من غروب الشمس اي من مغيب جميع قرصها الى ان هاء وقت تحصيلها وشروطها فقله يقدر حال اشارة الى انتهاء الوقت وغروب جميع القرص هو الغروب الشرعي الذي يرتب عليه جوار الدخول في الصلاة وجواز القطر للصائم واما الغروب الميقاني فهو مغيب مركز القرص ويترب عليه تحديد قدر الليل واحكام اخراجه كفي الميقات والغروب الميقاني قبل الشرعي بنصف درجة (قوله من طهاري حدث وخبث) اي من طهارة حدث اصغر ان كان غير جنب واكبر ان كان جنباً ما يئى ان لم يكن من اهل التيمم وتراية ان كان من اهله فان كان متوضئاً مغتسل لا قدر له مقدار الكبرى وان كان مغتسل لا غير متوضئ قدر له مقدار الصغرى قال شيخنا وعليه فالوقت يختلف باختلاف الاشخاص هدا ما يفيسده النظر في هذه العبارة لكن الذي يفيسده كلام ابن عرفة والابى اعتبار مقدار الطهارة الكبرى مطلقاً كان محدثاً حدثاً اصغراً او اكبر كان فرضه الوضوء او التيمم او التيمم وعليه فالوقت لا يختلف باختلاف المصلين قال شيخنا والطاهر ان هذا هو المعقول عليه واعلم ان ما ذكر من اعتبار طهارة الحدث والحيث انما هو باعتبار المعناد لعالم الناس فلا يعتبر تطويل موسوس ولا تخفيف مسرع نادر كذا استظهره ح (قوله وسر عورة) اي على الوجه الاكل لانه هو المطلوب شرعاً تنبيه ما ذكره المصنف في وقت المغرب المختار بالنسبة للابتداء لجواز التطويل بعد الدخول فيها لمغيب الشفق لابعده وبالنسبة للمقيم واما المسافرين فلا بأس ان يمدوا اي يسروا وبعده الغروب الميل ونحوه ثم ينزلون ويصلون كما في المدونة وقيد ذلك بن وغيره بما اذا كان المدلغرض كمثل والاصل اول الوقت وهذا كله على رواية ابن القاسم عن مالك من ان وقت المغرب ضيق يتدر بفعليها بعد تحصيل شروطها وروى غيره عن مالك امتداد وقت المغرب المختار للشفق قال ابن العربي والجرجاني وهو الصحيح من مذهب مالك ولكن الحق ان القول بالامتداد ضعيف وان كان فيه نوع قوة والمعتمد ما مشى عليه المصنف من رواية ابن القاسم (قوله من غروب جرة الشفق) اي من غروب الجرة التي هي الشفق والاضافة بيان قال الشاعر
ان كان ينكر ان الشمس قد غربت * في فيه كذبه في وجهه الشفق

غروب اي غيباب جميع قرص (الشمس) وهو مضيق (يقدر بفعليها) ثلاث ركعات (بعد) تحصيل (شروطها) من طهارة حدث وخبث وستر عورة واستقبال ويزاد ان واقامة وافهم قوله بقدر انه يجوز لمحصلها التأخير بقدر ذلك (و) المختار (للعشاء من غروب جرة الشفق للثلاث الاول) من الليل (وللصبح من الفجر) اي ظهور الضوء (الصادق) وهو المستطير اي المنتشر ضياؤه حتى يعم الافق احترازا من الكاذب وهو المستطيل باللام وهو الذي لا ينتشر بل يطلب وسط السماء دقيقا

هذا هو المعروف من المذهب وعليه اكثر العلماء ابن ناجي ونفل ابن هر ون عن ابن القاسم نحو ما لا يخيصة من ان ابتداء مختار العشاء من غروب البياض وهو متأخر عن غروب الجرة لا اعرفه (قوله للثلاث الاول) اي محسريا من الغروب وقيل ان اختياري العشاء يتمد بطول الفجر وعليه فلا ضروري لها وهو مذهب الشافعية وفيه فسحة (قوله المنتشر ضياؤه) اي من جهة القبلة ومن جهة دبرها حتى يعم الافق وظاهر قوله المنتشر ضياؤه ان الفجر الصادق غير الضوء وليس كذلك بل هو ضوء الشمس السابق عليها فالاولى ان يحذف ضياؤه بأن يقول اي المنتشر في جهة القبلة وفي دبرها حتى يعم الافق (قوله بل يطلب وسط السماء الخ) اي فهو بياض دقيق يخرج من الافق ويصعد في كبد السماء من غير ان يشار بل بحذائه ظلمة من الجانبين واما

الصادق فهو يباين يخرج من الافق ويمثل جهة القبلة ولدها وينتشر ويصعد للسماء منتشرا (قوله يشبه ذنب السرحان) هو بكسر السين مشتركة بين الذنب والاسد والمراد انه يشبه ذنب السرحان الاسود وذلك لان الفجر الكاذب يباين مختلط بسواد السرحان الاسود لونه مطلم وباطن ذنبه ابيض فالباين فيه مختلط بسواد (قوله ولا يكون) اي الفجر الكاذب (قوله وينتهي المختار) اي مختار الصبح وقوله للاسفار اي لدخول الاسفار والعاية خارجة (قوله وهو الذي تميز فيه الوجوه) اي بالبصر المتوسط في محل لا سقف فيه ولا غطاء ثم ان ما ذكره المصنف من ان مختار الصبح يمتد للاسفار الاعلى هو رواية ابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك في المدونة قال ابن عبد السلام وهو المشهور وقيل يمتد اختياري الصبح اطول الشمس وعليه فلا ضروري لها وهو رواية ابن وهب في المدونة والاكثر وعزاه عياض لكافة العلماء وائمة الفتوى قال وهو مشهور قول مالك والحاصل ان كلا من القولين قد شهر لكن مامشي عليه المصنف اشهر واقرى كما قال شيخنا رحمه الله ما ذكره المصنف من ان مبدا المختار للطهر من زوال الشمس الى هنا كله بالنسبة لغير زمن الدجال واما في زمنه فيقدر للطهر وغيرها بالنسبة لغير زمانه ثم ان بعض البلاد السنة فيها يوم واحدة وحينئذ فيقدرون لكل صلاة كرم من الدجال وفي بعض البلاد الليل من المغرب لانشاء فيخرج الفجر وقت العشاء فعند الحنفية تسقط عنهم العشاء وعند الشافعية يقدرون بأقرب البلاد اليهم ولا نص عندنا ولكن استظهر بعضهم الرجوع في ذلك للمذهب الشافعي كذا قرر شيخنا (قوله وهي) اي صلاة الصبح الصلاة الوسطى المذكورة في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (قوله اي الفضلى) اشار بذلك الى ان الوسطى تأنيث الاوسط بمعنى المختار والافضل كما في قوله تعالى قال اوسطهم ولا غرابة في تفضيل الاقل على الاكثر اذ الفاعل المختار يفضل ما يشاء على ما يشاء الا ترى انه فضل القصر على الاتمام والوتر على الفجر وقيل انها تأنيث وسط بمعنى متوسط بين شيئين لان قبلها ليلتين مشتركتين وبعدها نهار يتبين مشتركتين وهي منفردة فوقت لا يشاركها فيه غيرها من الصلوات (قوله وهو الصحيح من جهة الاحاديث) اي فقد قال عليه الصلاة والسلام في حفر الخندق شغلونا عن الصلاة الوسطى ملائكة الله بيوتهم وقبورهم ناروا كانت تلك الصلاة صلاة العصر (قوله وما من صلاة من الخمس الخ) اي فقل انها الظهر لوقوعها في وسط النهار وقيل انها المغرب لتوسطها بين ظلام الليل وضوء النهار وقيل انها العشاء لتوسطها بين صلاتي لاية صر ان (قوله وقيل غير ذلك) اي وقيل ان الصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس فقل انها صلاة عبدا الاضحى وقيل صلاة عيد الفطر وقيل صلاة الاضحى وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولعل معنى الوسطى على هذا الفاضلة لا الفضلى التي هي تأنيث الافضل لانها ليست افضل من الفرض (قوله وسط الوقت) فتح السين وسكونها (قوله يعني اثناء) اي وليس المراد بالوسط حقيقته وهو النصف بحيث يكون الموت واقعا في منتصف الوقت لما فيه من القصور (قوله لم يعزم على شيء بل ولوعزم على تركها وان كان يعصى من حيث العزم لا من حيث الترتيب) (قوله لان يطن الموت) اي ولو كان الطن غير قوي كما هو ظاهر اطلاق نقل المواق وقيدته بما اذا كان قويا (قوله وكذا اذا تحاف ظنه) اي وكذا يكون عاصيا اذا ظن الموت وتختلف الطن ولم يمت والحال انه اوقعها في آخر وقتها الاختياري وانما اتم لمخالفتها لمقتضى ظنه لكنها اداء نظر الما في نفس الامر لا قضا كما قيل بطر لما اقتضاء الطن من الصبر وجوب المبادرة (قوله صار في حقه مضيقا) اي فيجب عليه المبادرة للفعل (قوله وهذا) اي اتم من ظن الموت ومات قبل ان يؤدي اذا امكنه الطهارة وما بعد تمكنه منها ولم يفعل واعلم ان طن بقية الموضع كالحيص والانهاس والجنون كطن الموت بناء على ما قاله شراح الرسالة عند قوله ونعتل كمالا بطع من حرمة التأخير طن الحيص اما على ما قاله الاخميمي من كراهة التأخير لظنه فليس طن بقية المواق كطن الموت لكن تقدم ان كلامه مفيد بما اذا لم يحتمل التأخير خروج الوقت المختار والافتقار الى الحرمة هدا هو التحقيق كافي بن ولا تركن

يشبه ذنب السرحان ولا يكون في جميع الازمان بل في الشتاء ثم يظهر بعده ظلام ثم يظهر الفجر الحقيقي وينتهي المختار (للاسفار) اي الضوء (الاعلى) اي البين الواضح وهو الذي تميز فيه الوجوه (وهي) الصلاة (الوسطى) اي الفضلى عند الامام وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر وقبل العصر وهو الصحيح من جهة الاحاديث وما من صلاة من الخمس الا قيل فيها هي الوسطى وقيل غير ذلك (وان مات) المكلف (وسط) يعني اثناء (الوقت) الاختياري (بلا اداء) لها فيه (لم يعصى) لعدم تقريره (الا ان يطن الموت) ولم يؤذ حتى مات فانه يكون عاصيا وكذا اذا تحلف طنه فلم يمت لان الموسع صار في حقه مضيقا وهذا اذا امكنه الطهارة والاسه طنت كما تقدم وما كان الاختياري بتقديم الى فافضل ومفضل بينه بقوله (والافضل لفسد) ومن في حكمه

كالمجاعة التي لا تنتظر غيرها (تقديمها) أول المختار بعد تحقق دخوله (مطلقا) ولو ظهر في شدة الحر والمراد تقديمها نسييا فلا ينافي نذب
تقديم النفل الوارد في الأحاديث ١٤٠ وهو الفجر وكذا الورد بشرطه إلا تيه واربع قبل الظهر وقبل العصر وغير

غيره لا يقال هذا مخالف لما يأتي من أن من علمت مجيء الحيض في الوقت وانحوت الصلاة عامدة وأنها الحيض
في الوقت فإن الصلاة تسقط عنها ولا تقضيها لأن عدم انقضاء لا ينافي الأتم (قوله كالمجاعة التي لا تنتظر غيرها)
أي كاهل الربط الذين لا يفرقون (قوله بعد تحقق دخوله) أي لا في أول جزء من الوقت لأن إيقاعها اذ ذلك
من فعل الخوارج الذين يعتقدون أن تأخير الصلاة عن أول وقتها حرام (قوله ولو ظهر الخ) أي هذا إذا كانت
صباحا أو عصر أو مغربا أو عشاء أو ظهر في غير شدة الحر بل ولو كانت ظهرا في شدة الحر (قوله والمراد الخ) هذا
التقرير الخ (قوله وغير هذا الخ) أي وهو قول عجم أن الفذ من الحق به الأفضل لهم تقديمها مطلقا تقديمها حقيقيا
فلا يطالبون بالنوافل القبلية وإنما يطالب بها المجاعة التي تنتظر غيرها وما ورد في الحديث من تأكيد النفل قبل
الظهر والعصر فحمل على من ينتظر المجاعة سواء كان اماما أم لا واعلم أن هذا الخلاف الواقع بين ح وعجم في
كون التقديم في حق الفذ من الحق به نسييا أو حقيقيا إنما هو بالنظر للظهر والعصر لأنهما اللتان تنفصل
قبلهما دون المغرب لكراهة التنفل قبلها ودون الصبح إذا صلى قبلها إلا الفجر والورد لنائم عنه باتفاق
دون العشاء لأنه لم يرد شيء في خصوص التنفل قبلها (قوله والأفضل له) أي للقد تقديمها أي الصلاة في أول
الوقت (قوله نعم أن وجدها الخ) أي المجاعة أعاد لأدراك فضل المجاعة أي فيكون محصلا للفضيلتين بخلاف
ما لو أخر ولم يصل فلم يكن محصلا للفضيلة واحدة وما ذكره من الإعادة إذا وجد المجاعة هو الصواب خلافا
لبساطي في مغنيه حيث قال ويتولد من هذا أنه إذا صلى وحده لا يعبد في جماعة (قوله إنما هي في الصبح) أي
وأما غيرها ففعلها جماعة آخر الوقت أفضل من فعلها منفردا لأنه أنسع وقت ذلك الغير لأن ضاق كالمغرب
وهذا الاعتراض لابن مروق وتعقبه نت بأن ابن عرفة نقل أن اختلاف أهل المذهب في ترجيح أول الوقت
فذا على آخره جماعة أو بالعكس عام في جميع الصلوات لا في خصوص الصبح وحينئذ فلم يصنف سند في الإطلاق
فلا اعتراض عليه كذا قرر شيخنا ثم إن كلام المصنف مقيد بما إذا لم يعرض مرجح التأخير كرجاء الماء والقصة
البيضاء أو موجه كذئ نجاسة يرجو ما يزيلها به عن بدنه أو ثوبه ومن به مانع القيام برجوز واليه في وقت قاله
الشيخ سالم (قوله بناء على أنه لا ضروري لها) أي وإن اختارها يمتد للطلوع كما مر (قوله والألوجب) أي والأ
وفلنا إن لها ضرور بامن الأسفار للطلوع لوجب فعلها أول الوقت ولا تنتظر الجماعة التي يرجوها بعد الأسفار
(قوله والأفضل للجماعة) أي التي تنتظر غيرها وأما التي لا تنتظر غيرها فهي كالقد كما مر يندب لهم التقديم
مطلقا حتى لا يظهر (قوله تقديم غير الظهر) أي في أول وقتها تقديمها بالنسيب للعصر وتقديمها حقيقيا
بالنسبة لغيرها ثم إن غير الظهر صادق بالعصر والمغرب والصبح والعشاء شتاء وصيفا برضان وغيره وهو كذلك
خلافا لما ذكره ابن فرحون في الدرر من نذب تأخير العشاء الأخيرة برضان عن وقتها المعتاد توسعة على الناس
في الفطور (قوله لربع القامة) وهو ذراع بأن يصير ظل الشخص كذلك زيادة على ظل الزوال (قوله من معنى
الابراد) أي لأجل معنى هو الأبراد فن للتعليل وإضافة معنى للأبراد يانية (قوله لشدة الحر) أي لأجل دفع
شدة الحر (قوله مطلقا) أي في أي صلاة وفي حق كل مصل سواء كان فذا أو جماعة تنتظر غيرها أو لا تنتظر
غيرها (قوله وتخته) أي وتخت أخيرها (قوله وتأخير الأبراد) أي لأجل الدخول في وقت البرد (قوله قدره)
أي قدر التأخير لا يلا براد بخلاف التأخير لا ينظر الجماعة فإنه قد صين قدره بربع القامة (قوله أن لا يخرجها
من الوقت) أي ولو كان بعد مصى ثلاثة أرباع القامة وإفاد ح أن الأولى تأخيرها للأبراد لوسط الوقت لأنه
لذي أخره النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الأرجح كما قاله شيخنا وكلام ح يرجع إلى قول الباقي (قوله لا مطلقا)
أي لأن نذب تأخير العشاء قليلا للجماعة مطلقا كما هو ظاهر المصنف وإذا علمت أن كلامها في خصوص
عائل والحرس فلا يكون كلامها مرسا لها من أن الجماعة لا يؤخرون إلا الظهر لأن ما مر محمول على

هذا لا يلتفت إليه (و)
الأفضل له تقديمها
منفردا (على) إيقاعها
في (جماعة) يرجوها
(آخره) لأدراك فضيلة
أول الوقت ثم أن وجدها
أعاد لأدراك فضل
الجماعة واعترض على
إطلاقه بأن الرواية إنما
هي في الصبح يندب
تقديمها على جماعة
يرجوها بعد الأسفار
أي بناء على أنه لا ضروري
لها والألوجب (و)
الأفضل (للمجاعة تقديم
غير الظهر) ولو جمعة
(و) الأفضل لها
(تأخيرها) أي الظهر
(لربع القامة) بعد ظل
الزوال صيفا وشتاء لأجل
اجتماع الناس فليس
هذا التأخير من معنى
الابراد ولذا قال (ويزاد)
على ربع القامة من
أجل الأبراد (لشدة
الحر) ومعنى الأبراد
الدخول في وقت البرد
فمحصل أنه يندب
المبادرة في أول المختار
مطلقا إلا الظهر للجماعة
تنتظر غيرها فيندب
تأخيرها وتخته قسمه أن
تأخير لا تنظر الجماعة
فقط وتأخير للأبراد ولم
يبين المصنف قدره قال

الباقي نحو الذراعين وابن حبيب موقفا يسيرا من عبد الحكم أن لا يجر جهان الوقت (وفيها نذب تأخير العشاء) معاجد
نلقيا نل والحرس بعد الشفق (قليل) لا مطلقا كما هو ظاهر المصنف فمرد على ما تقدم

اطراف المصر والحرس
بضم الحاء والراء المراطون
اى لان شأنهم التفرق
ثم الرجوع التقديم مطلقا
(وان شئت) ولو طرا في
الصلاة اى تردد مطلقا
فيشمل الظن الان يغلب
(في دخول الوقت) وصلى
(لم تجز ولو) تبين انها
(وقعت فيه) ولما فرغ
من الاختيارى وما يتعلق
به شرع في بيان الضرورى
بقوله (والضرورى) اى
ابتدؤه (بعد) اى عقب
وتلو (المختار) سمى
بذلك لاختصاص جواز
التأخير اليه بأرباب
الضرورات ويمتد من
مبدأ الاسفار الاعلى
(للطوع في الصبح) يمتد
ضرورى الظهر الخاص
به من دخول مختار
العصر ويمتد ضرورى
العصر من دخول
الاصفرار ويستمر
(للمغرب في الظهرين
و) يمتد ضرورى المغرب
من مضى ما يسعها
وشروطها وضرورى
العشاء من مضى الثلث
الاول ويستمر (الضحى في
العشاءين وتدون فيه)
اى في الضرورى (الصبح)
اداءه وجوبا عندئذ وال
المسافر (برحمة الله)
بمجدتها مع قراءة فاتحة
قراءة معتدلة وطها ينسأ

مساجد غير القبائل والحرس وكلامها محمول على مساجد القبائل والحرس كما هو نصها وهذا جواب عن
المعارضة (قوله والقبائل الارياض) اى اهل الارياض (قوله اى اطراف المصر) اى الاهاكن التى حول
البلد خلف السور كالخسنية والناصرية والقوالة بمصر (قوله بضم الحاء والراء) اى ويقال ايضا بفتحهما
وهو الاشهر وقوله المراطون اى الذين شأنهم التفرق (قوله ثم الرجوع التقديم مطلقا) اى ثم الرجوع ندب
تقديم العشاء للجماعة مطلقا حتى لاهل الارياض والحرس وما في المدونة من ندب تأخيرها لهم ضعيف (قوله
وان شئت في دخول الوقت الخ) حاصله انه اذا تردد هل دخل وقت الصلاة ولا على حد سواء او ظن دخوله ظنا
غير قوى او ظن عدم الدخول وقوهم الدخول سواء حصل له ما ذكر قبل الدخول في الصلاة او طراه ذلك
بعد الدخول فيها فانها لا تجز به لتردد النية وعدم تبين برادة الذمة سواء تبين بعد فراغ الصلاة انها وقعت قبله
او وقعت فيه او لم تبين شئ اللهم الا ان يكون ظنه بدخول الوقت قويا فانها تجزى اذا تبين انها وقعت فيه كما
ذكره صاحب الارشاد وهو المعتمد خلافا لمن قال بعدم الاجزاء اذا ظن دخوله سواء كان الظن قويا ام لا ولو
تبين انها وقعت فيه واما اذا دخل الصلاة جاز ما بدخول وقتها فان تبين بعد فراغها انها وقعت فيه او لم تبين
شئ فالاجزاء وان تبين انها وقعت قبله لم تجز به تنبيهه قد علمت ما اذا شئت في دخول الوقت واما اذا
شئت في خروجه فبنوى الاداء كما قال عجب لان الاصل البقاء وقال اللقاني لا ينوى اداء ولا قضاء لانه غير مطلوب
مع المبادرة على الفعل حرصا على الوقت فلونوى الاداء لظنه بقاء الوقت ثم تبين خروجه صحت صلاته اتفاقا
كما قال ابن عطاء الله والظاهر ان عكسه كذلك فانه لا يضر اذا تبين ان الاحرام
قبل الدخول فيها بل ولو طرا فيها خلافا لمن قال اذا طرا الشك بعد الدخول فانه لا يضر اذا تبين ان الاحرام
حصل بعد دخول الوقت (قوله اى عقب وتلو الخ) اعلم ان بعدنى الاصل ظرف متنع ولما كان يتوهم
ان بين الضرورى والاختيارى مدة متسعة مع انه ملاصق له دفع الشارح ذلك بجعله بعد معنى التلو والعقب
فهى هنا مستعملة في معنى مجازى ثم ما ذكره المصنف من ان الضرورى عقب المختار في غير باب الاعذار
والمسافر واما بالنسبة اليهما فالضرورى قد يتقدم على المختار بالنسبة للمركبة الثانية (قوله سمي بذلك)
اى سمي ما بعد المختار بالضرورى (قوله لاختصاص جواز التأخير اليه بأرباب الضرورات) اى وانهم غيرهم
وان كان الجميع مؤدبين (قوله للطوع) اى لمبدأ الطوع (قوله من دخول مختار العصر) اى الخاص بها
وهو آخر القامة الاولى او بعد مضى اربع ركعات الا شتراله من القامة الثانية على الخلاف السابق في ان
العصر داخلة على الظهر او الظهر داخلة على العصر (قوله ويستمر للمغرب في الظهرين) هذا يقتضى ان
العصر لا تختص بأربع قبل الغروب وهو راية عيسى واصبغ عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه انها تختص
بأربع قبل الغروب وهو المعتمد فلو صليت الظهر قبل الغروب بأربع كانت فاتتة وقضاء وليست حاضرة
ولا اداء على الساقى ويمكن حل كلام المصنف عليه بأن اى قوله للمغرب وباق على حقيقته بالنظر للعصر
ويقدر مضاف بالنظر للظهر اى لقرب الغروب وما قيل هنا من الخلاف والتقدير يقال ايضا في قوله وللغروب في
العشاء من كذا قرر شيخنا لكن الذى في بن ان المشهور رواية عيسى اعني عدم الاختصاص كما هو ظاهر
المصنف (قوله وتدرج فيه الصبح ركعة) حاصله انه اذا زال العذر كالنوم والاعياء والجنون على ما يأتى وكان
الباقى من ضرورى الصبح ما يسع ركعة بسجدها فانها تكون مدركة من حيث الاداء ويتعاقب به وجوب فعلها
وانما خص الصبح بالذكر مع ان الوقت الضرورى يدرج بركعة مطلقا كان للصبح او لغيرها لان مدبرها اوجبه من
قوله بفضل ركعة عن الاولى ان كانت متعددة والافبركة (قوله مع قراءة فاتحة) اى ان فسأ وجوبها في كل
ركعة اما على القول بوجوبها في الجبل فالمعتبر ركعة ولو من غير فاتحة (قوله ويجب ترك السن كالسورة) اى
وكالا اعتدال على القول بسنيته (قوله وكذا الاختيارى يدرج بركعة) اى على المعتمد وهو اولى من ادواله
الضرورى بركعة لانه هنا بقية الصلاة تقع في الوقت وان كان ضرورى بانحلافها في الضرورى فان بعضها

واعتدال ويجب ترك السن كانه وركعة وكذا الاختيارى يدرج بركعة (لا اقل) من ركعة بسجدها

خلافاً لأشهب (والكل) أي ما فعل في الوقت وخارجه (إداء) حقيقة لا حكماء فحاضت أو أغمى عليه في الثانية سقطت عنه الحصول العدد وقت الإداء وكذا لو اتقيد شخص به فيها بطلت على المأموم لأنها قضاء خانت إداء وقال ابن فرحون وابن قدامح بالصحة بناء على أن الثانية أداء حكاهم في قضاء فعلوا والتحقيق أنها ١٤٢ أداء حكاهم بطلان صلاة المقتدى من حيث مخالفة الإمام نية وصفه أذ صفة صلاة الإمام الأداء

يقع خارج الوقت (قوله خلاف لأشهب) أي حيث قال إن الضروري يدرك بالر كوع وحده وللمبالغة في الردع عليه صرح المصنف بقوله لا أقل وإن كان يكفي في الرد قوله بر كعة تأمل في تنبيهه ككون الوقت لا يدرك بأقل من ركعة لا ينافي ما قدمه من أن الوقت ممتد للطلوع والغروب والفجر لأن وقت الصلاة أمر مغاير لأدراكها فلا يلزم من وجوده وجوده قاله شيخنا (قوله في الثانية) أي في الركعة الثانية الحاصلة خارج الوقت (قوله فيها) أي في الثانية الحاصلة خارج الوقت (قوله وهي قضاء فعلاً) الأولى حقيقة وعلى هذا القول لو حاضت في الركعة الثانية أو أغمى عليها فيها وجب القضاء ويصح الاقتداء به فيها فهو قضاء خلف قضاء وعمره كون الأداء حكاهم رفع الأثم فقط وورد على كلام ابن قدامح إشكال وهو أن نية الإمام مخالفة لنية المأموم الذي دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لأن الإمام ناو للأداء والمأموم ناو للقضاء واجب بأن نية الأداء تنوب عن نية القضاء وعكسه على ما قاله البرزني من أنه المذهب وظاهره ولو فعل ذلك عدم امتلاعه أو سهواً لا على ما يأتي في قوله والأداء وضده ما يفيد خلافاً فلذا قال الشارح والتحقيق الخ (قوله لم تسقط) أي بل يضيها وهذا قول محمد بن سعد بن عبيد الله واستظهره ابن قدامح وح وقال الباجي والخمسي أنه أقيس وأما تقدم من سقوط الصلاة للحصول العذر وقت الأداء فهو قول أصبغ وشهره للخمسي كما في المواقيت قطر بن (قوله بفضل ركعة) أي بر كعة فأنه أي زائدة عن الصلاة الأولى (قوله طهرت ثلاث قبل الفجر الخ) أي وأما إذا طهرت ثلاث قبل الغروب فقد أدركت الطهرين اتفاقاً وكذا الأربع وأما إذا طهرت ثلاثين فقط أدركت الثانية من الطهرين اتفاقاً وسقطت الأولى وهذا معنى قول الشارح فيما يأتي وأما النهار يتان الخ (قوله فعلى المذهب تدرك العشاء وتسقط المغرب) وذلك لأننا لو قدرنا بالأولى لم يبق للثانية شيء والوقت إذا ضاق يختص بالآخرة فيكون الوقت الباقي الذي يسع ثلاث ركعات للآخرة وتسقط الأولى (قوله ولا أربع) أي وإذا طهرت أربع أدركتهما اتفاقاً لأنه إن قدر بالأولى فضلت ركعة للثانية وإن قدر بالثانية فضلت ركعتان للأولى (قوله ولا اثنين) أي وإذا طهرت اثنين أدركت الثانية فقط اتفاقاً لأنها إن قدرت بالأولى لم يبق للثانية شيء وإن قدرت بالثانية لم يبق للأولى شيء والوقت إذا ضاق اختص بالآخرة (قوله طهرت أربع قبل الفجر) ذكر باعتبار الشخص وأما لو طهرت أربع فأقل قبل الغروب فقد أدركت ثاني الطهرين اتفاقاً وسقطت الأولى ونحو ذلك اتفاقاً وكذا ما زاد على الخمس (قوله فعلى الأول تدركهما) أي لأنها إذا أدركت بالأولى بقي للثانية ركعة فتكون قد طهرت في وقتها (قوله كحاضر سافر وقادم) الظاهر أن هذا تشبيه لبيان ما يدرك به العصر والاعتام كما شرح به المواقيت واختاره ابن عاتر والشيخ ميارة ونصه ومعنى كلام المؤلف أنه كما تدرك الصلاة بفضل ركعة عن أحدهما أو الأدركت الثانية فقط كذلك يدرك حكم الحضر والسفر بفضل ركعة عن أحدهما أو الأدركت الثانية فقط فيقصر هامن سافر ويتمها من حضر من سفره فلو سافر ثلاث قبل الغروب صلاهما سافريتين وإن سافر قبل الغروب لأقل من ثلاث فالعصر سافريته والظهر حضريته ولو قدم الخمس فأكثر صلاهما حضريتين ولما دونها صلى العصر حضريته والظهر سافريته وهذا ظاهر قول المصنف كحاضر سافر وقادم وما ذكره عجب ومن تبعه من أن قوله كحاضر سافر الخ تمثيل ثم اعترض بأن ظاهره لا يصح وصوبه بما قاله الشارح فهو تكلف انتهى بن (قوله لا اختصاص الوقت بالآخرة) بمعنى أن الوقت إذا ضاق فالذي يجب عليه الآخرة إن قلت هذا يقتضي أن آخر الوقت يختص به الثانية اتفاقاً وهذا خلاف ما ذكره ابن عرفة وغيره من الخلاف ونص ابن عرفة في اختصاص العصر بأربع قبل الغروب

باعتبار الركعة الأولى وصلاة المأموم القضاء وإنها إن حاضت فيها لم تسقط لخروج الوقت حقيقة (و) تدرك في الضروري المشتركين وهما (الطهران والعشاء) بفضل ركعة عن الصلاة (الأولى) عند مالك وابن القاسم لأنه لما وجب تقديمها على الأخرى فعلاً وجب التسدير بها (لا) يفضلها عن الصلاة (الآخرة) خلاف لابن عبد الحكم وسحنون وغيرهما قالوا لأنه لما كان الوقت إذا ضاق اختص بالآخرة وسقطت الأولى اتفاقاً وجب التسدير بها وظهر فائدة الخلاف في حاض مسافر طهرت ثلاث قبل الفجر فعلى المذهب تدرك العشاء وتسقط المغرب وعلى مقابله تدركهما بفضل ركعة حسن العشاء المقصورة ولا أربع أدركتهما اتفاقاً ولا اثنين أدركت الثانية فقط اتفاقاً وفي حاض حاضر طهرت أربع قبل

الفجر فعلى الأول تدركهما بفضل ركعة عن المغرب وعلى الثاني تدرك العشاء فقط أذ لم يفضل للمغرب شيء في التدبير عن ونحو ذلك ما دللنا على أن الأولى اتفاقاً ما تمثيل المصنف بقوله (كحاضر سافر وقادم) صوابه كحاض مسافر أو حاضرة طهرت والقطاها لا يصح لأنه ظاهر في غير ذي العذر ولا يظهر للتدبير فيه بالأولى أو الثانية فائدة لأن المسافر لأربع قبل الفجر يصلي العشاء ثم يركع على كلا القولين وكذلك الأقل لا اختصاص الوقت بالأداء تدرك أربعاً قبل الصلاة

وأما النهار ثانياً فلا يظهر بالتقدير بالأولى والثانية فائدة تساويهما (وإنهم) من أوقع الصلاة كلها في الضروري وإن كان مؤدياً (إلا) أن يكون تأخيرها له (لعذر) فلا يأتى ثم ذكر الاعتذار بقوله (بكفر) أصلي (إن) حصل (بردة وصدا) فإذا بلغ في الضروري ولو بادراك ركعة صلاها ولائهم عليه وتجب عليه ولو كان صلاها قبل (واغما وجنون وولوم) ولائهم على النائم ١٤٣ قبل الوقت ولو علم استغراق الوقت وأما

لودخل الوقت فلا يجوز النوم بلا صلاة إن ظن الاستغراق (وغفلة) ولما كان الحيض مانعاً شرعياً عرفت مانعته من الشارع ولا استقلال للعقل به جعله أصلاً فشبّهه بما قبله بقوله (كحيض) ومثله النفاس لما خيهما في الأحكام (لاسكر) حرام فليس بعذر إذا دخله على نفسه وأما عذر الكافر لأن الإسلام يجب ما قبله وأما غير الحرام فهو عذر كالجنون (والمعدور) ممن ذكر (غير كافر بقدره الطهر) بالماء الأصغر وأكبره كان من أهله والا فبالصعيد فمن زال عذره المسقط للصلاة لا يجب عليه الصلاة إلا إذا اتسع الوقت بتعدد ما يسع ركعة بعد تقدير تحصيل الطهارة المائية أو الترابية وأما الكافر فلا يعذرله الطهر بل إن أسلم لما يسع ركعة فقط وجبت الصلاة لأن تركه عذره بالإسلام في وسعه وإن كان لا يؤديها إلا بطهارة خارج الوقت ولائهم أيضاً إن بادر

عن الطهر وعدمه قولان الأول لسماع يحيى والثاني لسماع عيسى وأصبغ من ابن القاسم قلت لا منافاة لأن الاختصاص متفق عليه باعتبار الوجوب أو السقوط لارتجاع العذر أو طروقه وباعتبار القصر والاعتناء ومختلف فيه باعتبار الأداء وعدمه بمعنى أن الأولى إذا وقعت آخر الوقت فهي أداء بناء على عدم الاختصاص وهو المشهور وقضاء على مقابله انتهى بن (قوله) وأما النهار ثانياً (إى سواء) كما تأخرت بين أو سقرتين كان هناك عذراً لا فلا يظهر بالتقدير بالأولى منهما أو بالثانية فائدة كما أنه لا يظهر فائدة في الليلتين إذا لم يكن عذر كان الشخص بحضر أو سفر وأما تطهر الفائدة بالتقدير بالأولى والثانية من الليلتين إذا كان هناك عذراً كحيض سواء كانت المرأة بحضر أو سفر فالأحوال ثمانية ستة لا يظهر فيها فائدة واثنتان تطهر فيهما الفائدة (قوله) من أوقع الصلاة كلها في الضروري (إى وأما) وأوقع بعضها ولو ركعة في الاختيارى باقية في الضروري فلائهم (قوله) إلا أن يكون تأخيرها له (إى للضروري) (قوله) بكفر وإن بردة (إى) فإذا أسلم الكافر الأصلي أو المرتد في الوقت الضروري وصلى تلك الصلاة فيه فإنه لا يأتى سواها قلنا بخطابهم بقروع الشريعة أم لأن الإسلام يجب ما قبله فله شيخنا (قوله) ولو كان صلاها قبل (إى) ولو نوى الفرض بحسب زعمه حين صلاها صيافان بلغ في اثنتاهما كذا بات كلها نافذة ثم أعادها فرضا إن اتسع الوقت والأقطع وأبداها (قوله) واغما وجنون ونوم (إى) فإذا افانق المغمى عليه أو المجنون أو استيقظ النائم في الوقت الضروري وصلوا فيه فلائهم على واحد منهم (قوله) إن ظن الاستغراق (إى) أن ذلك الوقت وأما الوطن عدم الاستغراق جازله النوم ولائهم عليه إن حصل استغراق كما يجوز له النوم بعد دخول الوقت إذا ظن الاستغراق وكل وكيلاً بوقته قبل خروج الوقت (قوله) وغفلة (إى) نسيان فأنسى إن عليه صلاة ولم يذكرها إلا في وقتها الضروري فلائهم عليه في فعلها فيه (قوله) كحيض الخ (إى) فإذا انقطع كل من الحيض والنفاس في الضروري وصلت فيه فلائهم عليها (قوله) فليس بعذر (إى) فإذا سكر بحرام وافاق من سكره في الضروري وصلى فيه فإنه يأتى بتأخير الصلاة إليه وسواء سكر قبل دخول الوقت أو بعده وائهم أيضاً عفا في الضروري غيرائهم تعاطى المسكر فهو زائد عليه (قوله) يجب ما قبله (إى) في الحقيقة المانع من الائهم إنما هو الإسلام لا الكفر (قوله) يعذرله الطهر (إى) يقدر له زمن يسع طهره الذي يحتاجه فإن كان محدثاً حدثاً أصغر قدر له ما يسع الوضوء وإن كان محدثاً حدثاً كبيراً قدر له ما يسع غسل هذا إذا كان من أهل الطهارة المائية بأن كان الماء موجوداً وكان له قدرة على استعماله والأقدر له ما يسع التيمم ولا يقدر له زمن يسع إزالة النجاسة عن ثوبه أو بدنه أو مكانه لأنها لا تعتبر مع ضيق الوقت ولا زمن يسع ستر العورة والاستقبال والاستبراء إن لو كان محتاجاً لذلك كما قاله عجم ثم إن المراد أنه يقدر له زمن يسع الطهر زيادة على التقدير السابق وهو مدة تسع ركعة بسجدة بها وفائدة ذلك التقدير إسقاط تلك الصلاة التي زال عذره في ضروريها وعدم إسقاطها فإن كان الباقي من الوقت يسع ركعة بعد تحصيل الطهر لم تسقط والإسقط (قوله) لا صغراً وكبراً (إى) لحدث أصغر أو لحدث أكبر إن كان من أهله (إى) من أهل الطهر بالماء بأن كان الماء موجوداً وكان له قدرة على استعماله (قوله) فمن زال عذره (إى) في الوقت الضروري (قوله) المسقط للصلاة (إى) كالحيض والنفاس والاغما والجنون واحتراز بذلك عن العذر الذي لا يسقطها فائتائهم أو الساهى لا يقدر له الطهر بل متى تبه الساهى أو استيقظ النائم وجبت على كل حال سواء كان الباقي يسع ركعة مع فعل ما يحتاج إليه من الطهر أم لا بل ولو خرج الوقت ولم يبق منه شيء (قوله) بل إن أسلم لما يسع ركعة (إى) من الضروري (قوله) وصلى بعد الوقت (إى) الذي أسلم يقرب آخره (قوله) وكذا يصم للثلاثة رابعة (إى) ولا يكون تنفسه بأربع مكروه ولا لأنه غير مدخول عليه كما أنه لا يجرم

بالطهارة وصلى بعد الوقت ويراعى في الطهر الحالة الوسطى لأحاطة هو في نفسه إذا قد يكون موسوساً (وإن ظن) المعتذر الذي يقدر له الطهر بعد أن زال وطهر (أدراكهما) إى الصلاتين المشتركين (فرع) ركعة سجدة بها مثلاً (خرج الوقت) بالمرور به أو الطلوع دم إليها أخرى ندباً وخرج عن شفع وكذا يصم للثلاثة رابعة و (فضى) الصلاة (الآخرة) لأن الوقت إذا ضاقت به

(وان ظهر) من ظن ادراكهما او احدهما (فأحدث) قبل الصلاة (او تبين عدم ظهوره) قبل الصلاة او بعدها ظن ادراك الصلاة بطهارة اخرى ففعل تخبرج الوقت فالفضاء في الاولى عند ابن القاسم وفي الثانية عند سحنون عملا بالتقدير الاول بخلاف ابن القاسم في الثانية (ولغيره في الاولى) او طهرو (ذكر ما يرتب) مع الحاضرة من سير القوائت اي ما يجب تقديمه على الحاضرة فقدمه فخرج الوقت (فالقضاء) عند ابن القاسم بخلاف غيره (واسقط عذره حصل) اي طرأ من الاعذار السابقة المتصورة الطرة فلا يرد الصبا (غير نوم ونسيان) الفرض (المدرک) مفعول اسقط اي اسقط العذر ما يدرك من الصلاة على تقدير زواله فكما تدرك الحائض مثلا الظهرين والعشاءين بطهرها لخمس اواربع والثانية فقط لظهرها لدون ذلك كذلك يسقطان او تسقط الثانية وتبقى الاولى عليها ان حاضت لذلك التقدير ولو اخرج

عليه التنفل في هذا الوقت اعني وقت الغروب لانه غير مدخول عليه (قوله والحاصل انه اذا ظن ادراكهما الخ) سكت الشارح عن عكس المصنف وهو ما اذا ظن ادراك العصر فقط فلما فرغ منها بقيت بقية من الوقت والحكم انه يصلي الظهرتين ادراكه واختلف هل يعيد العصر او لا يعيدها والظاهر وهو الذي في العتية عدم الاعادة كما في التوضيح اه بن واما لو شك هل يدرك ركعة واحدة منهما او يدركهما او لا يدرك شيئا منهما فلا يصلي وبعده ذلك ان تبين بعد ان الوقت كان يسع خمس ركعات صلاهما معا قضاء وان تبين بعد ان الوقت كان يسع اقل من ذلك قضى الاخيرة فقط وان ظن ادراك ركعة واحدة وشك في الاخرى فيخاطب بالثانية فان فعلها وبان له انه مطالب بالاولى فعلها ايضا ولا ثم عليه حيث اتى بها بعد خروج الوقت لانه معذور قاله شيخنا (قوله ركع اولي ركع) اي الا انه ان تبين له ذلك قبل ان يركع قطع صلاته وان تبين له ذلك بعد ان يركع ركعة ضم اليها اخرى ندبا وخرج عن شفع هذا اذا تبين له ادراك الاخيرة بعد خروج وقتها واما ان تبين له ان المدرک الاخيرة قبل خروج وقتها وعلم انه ان كل ما هو فيه نفلا خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية (قوله وان ظهر من ظن ادراكهما) اي من زال عذره وظن ادراكهما الخ (قوله فأحدث) اي عمدا او غلبة او نسيانا وقوله قبل الصلاة اي التي ظن ادراكها (قوله او تبين عدم طهوية الماء) بأن تبين ان الماء الذي توضع به مضاف او نجس (قوله فظن ادراك الصلاة بطهارة اخرى الخ) هذا القيد اصله للتوضيح وتعبه ابن عاشر بأن المراد من هذه المسئلة ان الطهر الذي تقدم تقديره لا يشترط بقاؤه حتى تصلي به الصلاة ولا كونه صحيحا في نفسه فتي حصل الطهر ثم انتقض او تبين فساده وقد بقي من وقت الصلاة ركعة فقد تقرر وجوبها وهذا هو المطلوب واما انها تتيتم اذا ضاق الوقت وتعتسل اذا ظنت اتساعه فهذا امر زائد اه وقد يجب بأنه وان كان امر ازا ئد لكن احتج اليه لاجل حكم المصنف كابن الحجاب بقوله فالفضاء اذا لا يتصور تعيينه الا بالقيدم المذكور اذ لو علمت او ظنت عدم ادراك ركعة بطهارة اخرى لو وجب عليها ان تتيتم على الراجح فتقع الصلاة اداء قامل اه بن (قوله فالفضاء في الاولى عند ابن القاسم) اي اعتبارا بالتقدير الاول ولا عبرة عما استغرق الوقت من الطهارة الثانية (قوله بخلاف ابن القاسم في الثانية) اي حيث قال بسقوط القضاء فيها لانه يقدر له طهر ثان (قوله ولغيره في الاولى) اي بخلاف الغير ابن القاسم وهو المازري في الاولى حيث قال بسقوط القضاء لانه يقدر له طهر ثان (قوله فالفضاء عند ابن القاسم) اي اعتبارا بالتقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من القوائت وقوله فالفضاء اي المدرک لو لم يحصل ما ذكر (قوله بطهرها لخمس اواربع) هذا نشر على ترتيب اللفف فالحائض تدرك الظهرين اذا طهرت وكان الباقي من الوقت ما يسع خمس ركعات وتدرك العشاءين بطهرها لاربع وتدرك الثانية من الظهرين والعشاءين اذا طهرت لثلاث او اثنتين او واحدة (قوله كذلك يسقطان الخ) فاذا حاضت والباقي من الوقت يسع خمس ركعات فأكثر سقط الظهران وسقط العشاءان ان حاضت والباقي للفجر اربع ركعات وان حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ثلاث ركعات او اثنتين او واحدة سقطت الثانية من الظهرين ومن العشاءين وتقررت الاولى في ذمتها فتقضيها بعد طهرها (قوله ولا تدرك الطهر في جانب السقوط) بل متى حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ركعة او ركعتين او ثلاثا ولو بدون تقدير طهر سقطت الاخيرة وان حاضت والباقي من الوقت يسع خمس ركعات ولو بدون تقدير طهر سقطتا معا (قوله على المعتمد) اي خلافا لما قاله اللخمي واختاره عجم من انه يعتبر تقدير الطهر في جانب السقوط بجانب الادراك فاذا حاضت قبل المغرب بنحس ان لم يقدر الطهر ولثلاث ان قدر فعلى ما قاله اللخمي تسقط عنها الثانية فقط وعلى المعتمد يسقط عنها الظهران معا وما قاله اللخمي ضعيف وان عبر عنه عجم بأنه المذهب فقد تعقبه في ذلك طئي قائلا انه لما نقل في التوضيح اعتبار الطهر في جانب السقوط قال لم اره لغير اللخمي وكذا ابن فرحون ولم يذكره ابن شاس ولا ابن الحجاب ولا ابن عرفة فكيف يكون المذهب ما اختاره اللخمي فقط وقد قال عياض اللخمي اختيارات خرج بكثير منها عن المذهب اه (قوله بخلافه في جانب الادراك)

فلا يسطان الصلاة (وامر) ندبا (صبي) ذكر او اثنى كولى على التحقيق فكل منهما ١٤٥ مأمور ما جرد (بها) اى بالصلاة المفهومة

من المقام (لسبع) اى عند الدخول فيها بلا ضرب (وضرب) ندبا عليها ان لم يعتل بالقول (لعشر) اى لدخوله فيها ضربا مؤلما غير مبرح ان ظن افادته والا فلا وتسبب التفرقة بينهما حينئذ في المضاجع ومعنى التفرقة ان لا ينام كل منهما مع غيره الا وعليه قوب فالمكروه التلاصق (ومنع) قس (مراذه به هنا وفيما يأتى في المكروه ما قبل الفرائض الخمس فشمّل الجنابة والنفل المندور (وقت) اى حال (طالوع شمس) اى ظهور حاجبها الى ارتفاع جميعها (و) وقت (غروبها) اى اى استتار طرفها الموالى للافق الى ذهاب جميعها (و) وقت (خطبة الجمعة) اى حال شروعه فيها لانه يشغل عن سماعها الواجب ولا مفهوم لقوله وقت الخطبة بل من ابتداء خروجه وحال عودته للمنبه وحال جلوسه عليه كما سيبه عليه في الجمعة وكذلك ينعى النفل عند اقامة وضيق وقت من فرض وقته ثم فائمه كما يأتى في كلامه (وتره) النفل (بعد) ان ترتفع الشمس (قد)

اى بخلاف الظهر في جانب الادراك فانه يقدر اتفاقا فاذا ظهرت والباقي من الوقت شئ قليل فان كان ذلك الباقي من الوقت يسع الظهر ركعة او ركعتين او ثلاثة وجبت الاخيرة وان كان يسع الظهر وخمس ركعات وجبتا معا (قوله فلا يسطان الصلاة) اى ولو استغرق النوم او النسيان جميع الوقت (قوله فكل منهما مأمور) اى من جهة الشارع لكن الاولى مأمور بالامر بها والاصبي مأمور بفعلها وهذا اى كون الصبي مأمورا من جهة الشارع بفعلها بناء على ان الامر بالامر بالشئ امر بذلك الشئ وعلى هذا فالصبي مكلف بالمندوبات والمكروهات والبلوغ اعماهر شرط في التكليف بالواجبات والمحرّمات وهذا هو المعتمد عندنا ويترتب على تكليفه بالمندوبات انه يثاب على الصلاة واما على القول بأن الامر بالامر بالشئ ليس امر بذلك الشئ يكون الاولى مأمورا من جهة الشارع فيؤجر دون الصبي فانه مأمور من جهة الاولى لاجل تدريبه وحينئذ فلا يكون مكلفا بالمندوبات ولا ثواب له عليها والثواب عليها لا يوجب له على السواء وقيل ثلثه للام وثانها للاب (قوله اى عند الدخول فيها) اى وهو سن الانغار اى نزاع الانسان لانبائها (قوله بلا ضرب) متعلق بامر (قوله ضربا مؤلما) اى ولا يجزى بعدد كئلته اسواط بل يختلف باختلاف حال الصبيان (قوله غير مبرح) هو الذى لا يكسر عظما ولا يشين جراحة (قوله ان ظن افادته) شرط في ضربه على تركها اذا دخل في العشر سنين (قوله) وتندب التفرقة بينهما حينئذ اى حين الدخول في العشر (قوله ان لا ينام الخ) فلا يشترط في حصول التفرقة ان يكون لكل واحد فراش على حدة بل المدار على كون كل واحد عليه قوب سواء كان له فراش على حدة ام لا فلو كان احدهما عليه قوب والاخر عريان والحال انهما على فراش واحد فلا يكفى ذلك في حصول ندب التفرقة وقيل ان ذلك يكفى (قوله فالمكروه التلاصق) اى تلاصقهما بغير تيهما من غير حائل بينهما هذا يقتضى انه لو كان على احدهما قوب بدون الاخر كان كافيا في حصول التفرقة وهذا يخالف ما قبله ولو قال الشارع وقيل ان كان على احدهما قوب بدون الاخر كان كافيا في حصول ندب التفرقة فالمكروه التلاصق كان اولى فالمخاطب بما ذكر من الكراهة عليه وهم ايضا على المعتمد من خطاهم بالمكروهات ومحل الكراهة ما لم يقصد احدهما اللذة بالملاصقة والاوجب على الاولى منعه منها كما يجب عليه منعه من اكل ميتة ومن كل ما هو معصية في حق البالغ كشرب الخمر فله ابو على المساوى وغيره فاقى خش وعقب من كراهة تلاصقهما ولو مع قصد اللذة او وجودها فيه تطرّب التلاصق في هذه الحالة تحرام انظر بن (قوله ومنع قل) اعلم ان منع النفل في الاوقات الثلاثة التي ذكرها اذا كان النفل مدخولا عليه والا فلا منع كما اذا شرع في صلاة العصر عند الغروب مثلا او في صلاة الصبح عند الخطبة فبعد ان عقد منها ركعة تذكرانه كان قد صلاها فانه يشفعها ولا حرمة لان هذا النفل غير مدخول عليه (قوله فشمّل الجنابة والنفل المندور) اى وقضاء النفل المقدس وسجود السهو البعدى لانه لا يزيد على كونه سنة (قوله وخطبة الجمعة) اى واما خطبة غيرهما فلا يحرم النفل وقتها بل يكره فقط كما استظهره عم (قوله لانه) اى النفل يشعل عن سماعها الواجب اى عن استماعها الواجب والمراد به السكوت فلو تفكر بدون كلام حتى لم يسمع لما قال الامام لم يأت (قوله ل من ابتداء الخ) اى بل يمنع النفل من ابتداء خروجه من الخلوة (قوله وحال جلوسه عليه) اى اذا كان جلوسه في الوقت المعتاد لصعوده عليه فلو صعد وجلس عليه قبل الوقت المعتاد فاعتبر الوقت المعتاد اذا جاء فيها يظهره شيخنا (قوله كما سيبه عليه في الجمعة) اى من انه يحرم فعل الامام الفعل ويحرم بكلامه الكلام (قوله وتذكر فائته) اى وعند تذكر فائته (قوله ولولد انخل مسجد) اى فلا يطالب بتحية المسجد خلافا للخمس حيث قال لا بأس بالنفل لداخل المسجد بعد غروب الشمس الى ان تمام الصلاة اى وتكون بعد الاقبح الى ان تمام الصلاة (قوله وتكره بعد اداء فرض عصر) اى واما النفل بدخوله وقت العصر وقيل ادائه فلا بأس به بل هو مندوب كما يأتى (قوله الا ان ترتفع قيد رخ) هذا ارجح اقوى وتكره بعد خروجه عليه انه يندب كراهة النفل بعد الفجر الى ان يظهر حاجب الشمس فيحرم النفل الى ان يكامل فله يورص ما قد عود

الكراهة الى ان ترفع الشمس قيد رمح وبهذا التقرير اندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة ولم ينه المصنف على ذلك لقرب العهد بوقت المنع فلا يعقل عنه (قوله والى ان تصلي المغرب) هذا راجع لقوله وكره بعد فرض عصر وحاصله انه يمتد كراهة النفل بعد اداء فرض العصر الى غروب طرف الشمس فيحرم الى استئثار جميعها فتعود الكراهة الى ان تصلي المغرب وبهذا التقرير اندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة (قوله الا ركعتي الفجر الخ) هذا مستثنى من قوله وكره بعد فجر (قوله قبل الفرض) اي فلا بأس بايقاعهما قبل صلاة الفرض فان صلى الفرض فات الورد والشفع والوتر واخر الفجر لحل النافلة واما لو تذكر الورد والشفع والوتر في أثناء الفجر قطعه وان تذكره بعد صلاته فانه يصلي ويعد الفجر اذا لا يفوت الورد والشفع والوتر الا بصلاة الفرض هذا هو المعتمد (قوله لنا ثم عنه) اي لكن جوار الورد قبل الفرض لنا ثم عنه (قوله ولم يخف فوات جماعة) اي ولم يخف بفعله بعد الفجر فوات جماعة الصبح والاباء لفرضه لان صلاة الجماعة اهم من النافلة نظرين (قوله بهذه القيود الاربعة) اي وهي ان يكون من عادته تأخيرها لا آخر الليل وان يكون نام عنه في تلك الليلة غلبته وان لا يخاف بفعله بعد الفجر فوات الجماعة في الصبح وان لا يخاف وقوع الصبح في الاسفار (قوله والابناء وسجود تلاوة) هذا استثناء من وقتي الكراهة اي من مجموع قوله وكره بعد فجر وفرض عصر (قوله لافيهما فبكرهان على المعتمد) فلو صلى على الجنائزة في وقت الكراهة فآها لا تعاد بحال بخلاف ما وصلى عليها في وقت المنع فقال ابن القاسم انها تعاد ما لم تدفن اي ما لم توضع في القبر وان لم يسوق عليها التراب وقال اشهب لا تعاد وان لم تدفن وهذا مع عدم الخوف عليها واخرت لوقت الجواز ما عند الخوف عليها فيصلي عليها باتفاق ولا اعاد دفنت ام لا وما قاله اشهب اقتصر عليه في الطراز وقال انه ابن من قول ابن القاسم (قوله وقطع محرم بنافلة بوقت نهى) اي لانه لا يتقرب الى الله عن يمينه اي وسواء احرم بها جاهلا او عامدا او ناسيا وهذا التعميم في غير الداخل والامام بخطب يوم الجمعة فانه ان احرم بالنافلة جهلا او نسيانا لا يقطع مراعاة لمذهب الشافعي من ان الاولى للدخل ان يركع ولو كان الامام بخطب واما لو دخل الخطيب عليه وهو جالس فأحرم عمدا او سهوا او جهلا ودخل المسجد والامام بخطب فأحرم عمدا فانه يقطع وسواء في الكل عقد ركعة او لا (قوله ولا قضاء عليه) اي لانه مغلوب على القطع (قوله مشعر باعقاده) اي لان النهي عن الصلاة في الاوقات المذكورة ليس لذات الوقت اي ليس لكون الوق لا يقبل العبادة كالنهي عن صوم الليل لان الاوقات المذكورة قابلة للصلاة ولا مانع يمنع من انعقادها كالنهي عن الصوم والصلاة زمن الحيض بل النهي عن الصلاة في تلك الاوقات لامر خارج عن ذات العبادة وهو كون الساجد في وف الطلوع والغروب شيئا بالساجد للشيطان والاشتغال عن سماع الخطبة وحينئذ فلا يمنع من انعقادها كالصلاة في الدار المعصومة فان النهي عنه لامر خارج عن ذات العبادة وهو شغل ملك العير بغير اذنه فلا يقتضي الفساد وقد يقال ان النهي هنا وان كان لامر خارج من ذات العبادة لكنه ملازم للوقت فكان النهي لذات الوقت فلذا استظهر العلامة يحبي الشاوي وشيخنا البطلان وعدم الانعقاد تطييرا ما قيل في صوم يوم العيد فان النهي عنه ليس لذات الوقت ولما منع من العبادة بل لامر خارج ملازم للوقت وهو الاعراض عن ضيافة الله ومعلوم ان صوم يوم العيد باطل وغير منعقد فتأمل (قوله ما لم تدفن) اي ما لم توضع في القبر وان لم يسوق عليها التراب فاذا دفن فلا يعاد وهذا قول ابن القاسم وقال اشهب لا اعاد مطلقا واختاره في الطراز (قوله وجازت بمر بض بقر او غنم) اي من غير فرش يصلي عليه والمر بض بقر بفتح الباء وكسر هاء محل ربوضها اي بروكها حين القبول والمبيت وكما يسمى محل برول الغنم حين القبول والمبيت من بض يسمى ايضا من احاط به المسمي وفتحها (قوله او بلا حائل) اي هذا اذا جعل ينه وينها حائل ولو بلا حائل يجعله ينه وينها بان يصلي على ارضها من غير ان يفرش شيئا يصلي عليه (قوله ولو على المبر) اي هذا اذا صلى بين القبور بل ولو صلى فوق القبر ان قلت سيأتي ان القبر حبس لا يعيش عليه ولا ينش والصلاة تستلزم المشي قلت يحمل كلامه على

فان دخل المسجد قبل اقامتها جلس (الا ركعتي الفجر) والشفع والوتر بلا شرط (و) الا (الورد) اي صلاة الليل (قبل) صلاة (الفرض) اي الصبح (لنا ثم عنه) اي لمن عادته تأخيرها ونام عنه غلبته ولم يخف فوات جماعة ولا اسفارا فيصله بهذه القيود الاربعة (و) الا (جنارة وسجود تلاوة) بعد صلاة الصبح (قبل اسفار) بعد صلاة عصر قبل (اصفرار) لافيهما فبكرهان على المعتمد (وقطع محرم) بنافلة (بوقت نهى) وجوبا ان كان وقت تحریم وندبا ان كان وقت كراهة ولا قضاء عليه وظاهر قوله وقطع ولو بعد ركعة واما بعد تمام ركعتين فينبغي عدم القطع لحفة الامر بالسلام والامر بالقطع مشعر باعقاده واعيدت الجنائزة ان صلى عليها بوقت منع ما لم تدفن ومحل منعها او كراهتها وقتيها ما لم يخف تعيرها بتأخيرها ولا يصلي عليها بلا خلاف (وجازت) الصلاة (بمر بض) اي بمحل ربوض اي برول (بقر او غنم) بجوارها (بمقبرة) مثل الباء ولو على القبر او بلا حائل عامرة او ارمدة

منبوشة اولاً (ولو لمشرك) خلافاً لمن قال بعدم الجواز في مقبرتهم (وهزيلة) بفتح الميم فيه وفي تاليه وفتح الباء وضمها موضع طرح الزبل (ومحجة) جادة الطريق اى وسطها (ومحزرة) بكسر الزاى موضع الجزراى المحل المعدل لذلك (ان امنت) هذه الاربعة التى بعد الكاف (من النجس) كوضع منها منقطع عن النجاسة (والا) تؤمن (فلاعادة) واجبة بل يعيد في الوقت (على الاحسن) وهذا (ان لم تتحقق) النجاسة بان شئ فيها فان تحققت بان علمت او ظنت اعيدت ابداء جرياً (وكرهت) الصلاة (بكنيسة) يعنى معتبد الكفار عامرة او دارسة مالم يضطر لنزوله فيها ككبر داو خوف والا فلا كراهة ولو عامرة (ولم تعد) الصلاة بوقت ولا غيره بدراسة مطلقاً كعبادة اضطر لنزول بها كان طاع وصلى على فرش طاهر والااعداد بوقت على الارح وقيل لااعادة ايضا (و) كرهت (بعمطر

ما اذا كان القبر غير مسمى والطريق دونه فانه يجوز المشي عليه حيثئذ (قوله منبوشة اولاً) فيه ان المقبرة اذا نبشت صار التراب الذى نزل عليه الدم والقبح من الموقى ظاهراً على وجه الارض فيكون قد صلى على تراب نجس فكيف يحكم بجواز الصلاة وحاصل الجواب انه سياتى في كلام المصنف تقييد الجواز بالامن من النجاسة بان يعتقد او يظن طهارة المحل الذى يصلى عليه والمقبرة اذا نبشت يمكن ان يعتقد او يظن طهارة ما صلى عليه وانه من غير المنبوش او ان الدم والصديد النازل من الموقى لم يعم التراب او يقال ان جواز الصلاة في المقبرة المنبوشة مبنى على ما قاله مالك من ترجيح الاصل وهو الطهارة على الغالب وهو النجاسة عند تعارضهما فتأمل (قوله خلافاً لمن قال بعدم الجواز في مقبرتهم) الذى في المواقى ترجيح هذا القول فانظره اه بن (قوله وفي تاليه) اى المحجة والمحزرة (قوله موضع طرح الزبل) اى والحال انه لم يصل على الزبل بل فى محل لاز بل فيه من غير ان يفرش شيئاً طاهراً يصلى عليه (قوله ومحجة) مثلها فى جواز الصلاة بها من غير ان يفرش شيئاً طاهراً يصلى عليه فارعة الطريق اى جانبه فالمصنف اعانص على المتوهم (قوله موضع الجزر) اى والحال انه لم يصل على الدم بل فى محل من المحزرة لادم فيه من غير ان يفرش شيئاً طاهراً يصلى عليه (قوله ان امنت من النجس) اى بان تحقق او ظن طهارة الموضع الذى صلى فيه منها وقوله هذه الاربعة التى بعد الكاف اعانص لقيس دراجعاً لما بعد هالان ما قبلها وهو مرض البقر والعن دالماً مأمون من النجاسة لان بولها وجميع طاهراً وحينئذ فلا معنى لر جوع القيده وقد يقال ان بولها وجميعها وان كان طاهراً لكن منها نجس فالاولى جعل الشرط راجعاً لما بعد الكاف وما قبلها وان كان ذلك خلاف قاعدة المصنف الاغلبية (قوله كوضع منها) اى كأن يصلى فى موضع من هذه الامور الاربعة المقبرة والمزيلة والمحجة والمحزرة منقطع عن النجاسة اى بعيد عنها (قوله والا تؤمن) اى بان شئ فى نجاسة المحل الذى صلى فيه منها والحاصل ان هذه الامور الاربعة ان امنت من النجس بان جزم او ظن طهارتها كانت الصلاة فيها جائزة ولا اعادة اصلاً وان تحققت نجاستها او ظنت فلا تجوز الصلاة فيها واذا صلى اعاد ابداء وان شئ فى نجاستها وطهارتها اعاد فى الوقت على الراح بناء على ترجيح الاصل على الغالب وهو قول مالك وقال ابن حبيب ابداء وان كان عامداً او جاهلاً ترجيحاً للعالم على الاصل فقول المصنف على الاحسن اى خلافاً لابن حبيب القائل بالاعادة ابداء كما علمت وهذا فى غير محجة الطريق اذا صلى فيها الضيق المسجد فان الصلاة فيها حيثئذ جائزة ولا اعادة مع الشئ فى الطهارة وعدمها كفى كبير خش (قوله يعنى معتبد الكفار) اى سواء كان كنيسة او بعة او بيت نار (قوله بدراسة مطلقاً) اى سواء اضطر للنزول فيها او نزلها اختياراً سواء صلى على فرشها او فرش شيئاً طاهراً وصلى عليه فهذه اربع صور فى الدارسة لا اعادة فيها وذكر الشارح بعد ذلك فى العامرة اربع صور ثلاثة لا اعادة فيها والرابعة فيها الاعادة على الراجح وحاصلها انها اذا كانت عامرة واضطر لنزوله بها فلا اعادة سواء صلى على فراشها او فرش شيئاً طاهراً وصلى عليه او طاع بنزوله فيها وصلى على فراش طاهر واما اذا نزلها اختياراً وصلى على ارضها او على فراشها فانه يعيد فى الوقت على الراجح فجعله الصور ثمانية وهذه الصور الثمانية من جهة اعادة الصلاة التى صليت فيها وعدم اعاتها وامان من جهة كراهة الصلاة فيها وعدمها فالاحوال اربعة الكراهة ان دخلها مختاراً كانت عامرة او دارسة وان دخلها مضطراً فلا كراهة عامرة كانت او دارسة وما اذا عجز من ان الطاهر من كلام ابن رشد كراهة الصلاة فيها اذا دخلها مضطراً فهو ممنوع اذ لم يذ كر ذلك احد عن ابن رشد وكيف يقول ابن رشد بالكراهة مع الاضرار ويكون ذلك ظاهراً من كلامه والمضطر يعترف له ما هو اعظم من هذا كيف ومالك قال فى المدونة بالجواز هذا فى غاية البعد انظر بن (قوله والااعداد بوقت على الارح) اى وهو قول مالك فى سماع اشهب بناء على ترجيح الاصل على الغالب وجل ابن رشد المدونة عليه لتكون الاعادة فى هذا الباب على نمط واحد وقال به سحنون ايضا وقال ابن حبيب يعيد ابداء وهو مبنى على ترجيح الغالب وهو النجاسة على الاصل (قوله وقيل لااعادة ايضا) اى وهو ظاهر المذهب كفى ح بناء ايضا على ترجيح الاصل وهو الطهارة على الغالب

موضع بروكها عند الماء للشرب عللا وهو الثاني بعد شربها لا وهو الاول فان صلى بها اعاد ولو امن النجاسة او فرش فرشاً طاهراً للتعبّد (وفي) كيفية (الاعادة قولان) قيل ١٤٨ يعيد في الوقت مطلقاً وقيل التام في الوقت والعامدا والجاهل بالحكم ابداندا (ومن

(قوله موضع بروكها) اي وامام موضع ميبتها وقيل لئلا فليس بمعطن فلا تكرر الصلاة فيه ان امن من النجس وهو منيها او صلى على فراش طاهر وهذا هو الذي في ح واقصر عليه فيفيد اعتماده وفي شب ولا خصوصية لمعطنها بل كذلك محل ميبتها وقيل لو اتهم او حينئذ فالمراد بالمعطن محل بروكها مطلقاً فقد اعتمد كلام ابن الكاتب (قوله وهو الثاني) اي وهو الشرب الثاني وقوله وهو الاول اي وهو الشرب الاول (قوله وفي الاعادة الخ) اي واذا وقع ونزل وصلى في معطن الاول في كيفية الاعادة قولان (قوله مطلقاً) اي سواء كان عامدا او جاهلا او ناسيا (قوله اي اخره الامام او نائبه) اي او جماعة المسلمين اذا كانوا في سفر لا يقيمون مقام الامام او نائبه ثم ان محل تأخير وقتله ان كان ماء او صعيدا او الا فلا يتعرض له لسقوطها عنه (قوله ويضرب على الراجح) اي وهو قول اصبح وقال مالك لا يضرب وما في الشرح نحوه في نت وتعقبه طفي بان خلاف مالك واصبح انما هو في الجاحد في زمن استتابته هل يخوف بالضرب ثم يضرب وهو قول اصبح او يخوف به فقط ولا يضرب وهو قول مالك وكذا النقل في ابن عرفة وغيره واما التارك لها كسلا فاتفقوا على انه يضرب ولم يدكر احدا انه لا يضرب وانما ذكر واضربه (قوله ولا ربيع في العشاء من بحضر) قال عجم الصواب انه يؤخر لبقاء خمس في العشاء من بحضر اعتبارا بكون الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة وحينئذ فالتقدير بها وقد يقال الوجه ماقاله الشارح فقد تقدم ان الراجح التقدير بالاولى ولا وجه للعدول عنه مع انه انسب بصون الدماء وانما عدل عنه في السفر للتقدير بثلاث مراعاة لصون الدماء (قوله وثلاث سفر) اي في الظهرين والعشاءين لان التقدير هنا بالاخيرة صونا للدماء كما اختاره البدر القرافي خلافا لعقب حيث قال يؤخر في العشاءين لاربع حضر او سقرا (قوله وتعتبر الركعة بمجرد عن فاتحة وطأ نينة واعتدال) اي صونا للدماء لانتالوا اعتبارناها بالبورد بالقتل (قوله ان كان بحضر) الاولى ان كان من اهلها بأن كان الماء موجودا وقد رعى استعماله فان لم يكن من اهلها قدر له الطهارة الترابية هذا وذكر شيخنا في الحاشية ان بعض الاشياخ رجع انه لا بقدر له طهارة اصلا صونا للدماء كما هو ظاهر المصنف قال وهو الطاهر (قوله وقتل بالسيف) اي على الكيفية الشرعية بمعنى ضرب الرقبة به لانه ينحس به حتى يموت صونا للدماء لعله يرجع كما قال بعضهم (قوله فان لم يطلب بسعة وقتها) اي وانما يطلب بضيقه فان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة مع الظهر لم يقتل وكذا ان طلب بسعته طلبا غير متكرر ثم ضاق الوقت لم يقتل (قوله حدا) اورد عليه بأنه لو كان قتله حدا سقط رجوعه للصلاة قبل اقامته عليه الا ترى حدا الحرا به فانه يسقط بتوبته ورجوعه قبل اقامته لكن القتل هنا لا يسقط رجوعه للصلاة لانه يقتل ولو قال انا فعل وحينئذ فهو ليس بمحذو ايجاب بان بعض الحدود يسقط بالتوبة والرجوع عن سببها كحدود المحارب وبعضها لا يسقط بالرجوع عن السبب كحد السرقة وكما هنا فانه يقتل ولو رجع عن سببه وهو التارك وقال انا فعل فقول المعترض لو كان القتل هنا حدا سقط رجوعه فيه نظرا لمنع الملازمة (قوله خلافا لابن حبيب) اي القائل انه يقتل كفر الان ترك الصلاة عند مكفر (قوله ولو قال) اي بعد الحكم بقتله انا فعل والمبالغة رابعة لقوله وقتل لا لقوله اخر ولا لقوله حدا لان الذي توهم على هذين انما هو اذا قال انا لا افعل اي اخر ولو قال لا افعل وقتل حدا لا كفر ولو قال لا افعل حيث لم يكن جاحدا (قوله ولم يفعل) اي حتى خرج الوقت (قوله والترك) اي والا بأن قال انا افعل وفعل ترك ولم يقتل ويعيد من صلى مكرها كما قرر شيخنا والطاهر كما قال غيره انه يدين (قوله خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل الخ) اي (٢) لان القتل عنده كفر فيسندفع بأدنى دافع (قوله وكهت) اي الصلاة عليه للفاضل ردعا لغيره واما صلاة غير الفاضل عليه فهي اما واجبة او سنة على الخلاف فيها (قوله ولا يطمس قبره) اي لا يخفى اي يكره ذلك فيما يظهر (قوله لافائنة) هو بالنصب عطف على محذوف منه لفرض اي حاضر الافائنة او على فرضا بتاويه بحاضرا (قوله لم يطلب بها في سعة وقتها) اي

ترك فرضا) اي صلاة من الخمس كسلا وطلب بشعله بسعة من الوقت ولو الضروري وتكرر الطلب ولم يمتثل (اخر) اي اخره الامام او نائبه مع التهديد بالقتل ويضرب على الراجح (لبقاء ركعة بسجديها من الوقت) (الضروري) ان كان عليه فرض فقط فلو كان عليه اثنان مشترك كان اخر الخمس في الظهرين ولا ربيع في العشاءين بحضر وثلاث سفر ويقدر هنا بالاخيرة صونا للدماء وتعتبر الركعة بمجرد عن فاتحة وطأ نينة واعتدال ويقدر له طهارة مائة ان كان بحضر فيما يظهر اذ لا تصح صلاة بدونها مجردة عن سنن ومندوب وتدل على بل بقدر خمس الفرائض مع تقدير مسح بعض الرأس صونا للدماء (وقتل) ولو خرج الوقت وصارت فائنة فان لم يطاب بسعة وقتها لم يقتل (بالسيف) لا بغيره (حدا) لا كفر خلافا لابن حبيب ان استمر على قوله لا افعل بل (ولو قال انا افعل)

ولم يفعل والترك خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل ان قال انا افعل بل يبالغ في ادبه (وصلى عليه غير فاضل) وكهت للفاضل (ولا يطمس قبره) بل يسلم كغيره من قبور المسلمين (لافائنة) امتنع من فعلها فلا يقتل بها حيث لم يطاب بها في سعة وقتها بل بعد خروجه (على الاصح) (٢) قوله لان القتل صوابه لان الترك بدليل ما سلفه المحشى اه

والا دى الا انه لا يقتل احد لانه يؤخر الى ان يبقى مقدار ركعة ثم يظهر فيفوت الوقت فنقول لا يقتل
 بالفائتة (قوله الاولى على المقول) اى لان المعتمد للمقول بعدم القتل بالامتناع من فعل الفائتة الممازرى
 واجيب بان مراد المصنف بقوله وبالمقول للممازرى انى متى صرحتم بالمقول كان للممازرى وليس لمراد انه التزم
 كل ما كان للممازرى يعبر عنه بالمقول كذا اجيب ولكن هذا الجواب لا يتم لانه قال بعد واشير بصريح او
 استحسن الى ان شيخا غير الذين قدمتم فالاولى في الجواب ان يقال ان عدم القتل بالفائتة معتمد عند الممازرى
 وغيره فالمصنف اشار لاعتماد غير الممازرى فقط **تنبيه** حكم من قال لاصلى من قال لا اتوضأ ولا اغتسل
 من الجنابة فيؤخر اذا طاب بالفعل طلبا متكررا في سعة الوقت الى ان يصير الباقي من الوقت ما يسهل الوضوء او
 الغسل مع الركعة ويقتل بخلاف من قال لا اغسل النجاسة او لا استعورنى خلافا لعقبى في شرح العزمية
 للجلاف في ذلك وقد نص ابن عرفة على ان ترك الصوم كسلا وبجدا كالصلاة اى قار كجهدا كافر وتاركة
 كسلا يؤخر لقييل الفجر بقدر ما يقع فيه النية فان لم يفعل قتل وتارك الحج لا يتعرض له ولو على القول بوجوبه
 على الفور لانه منوط بالاستطاعة ورب عذرى الباطن لا اطلاع لنا عليه وحينئذ فيدين وتارك الزكاة تؤخذ
 منه كرها وان يقتل فان قتل احدا اقصى منه وان مات هو كان هدر او لا يقصد قتله وتكتفى فيه نية المكروه
 بالكسر (قوله الجاحد لوجوبها) اى جملة بأن قال انها غير واجبة وقوله اوركوعها وسجودها عطف على
 ضمير وجوبها اى اوركعها وجوب ركوعها وجوب سجودها مع اقراره بوجوبها بأن قال الصلاة واجبة
 لكن الركوع او السجود او القيام لها ليس بواجب فيها (قوله كافر) قيده ابن عرفة وغيره بما اذا كان غير حديث
 عهد بالاسلام (قوله فان تاب) اى فالامر ظاهر (قوله بجاحد كل معلوم من الدين بالضرورة) اى فانه
 يكون مرتدا اتفاقا سواء كان الدال عليه الكذب او السنة او الاجماع وذلك كالعبادات الخمس وامان
 بجدها من الدين وكان غير ضرورى كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب فني كفره قولان
 والراجح عدم الكفر كما ان من انكر امر ضروريا وليس من الدين فانه لا يكون كافرا كما اذا انكر وجود بغداد
فصل في الاذان (قوله الاعلام بدخول الخ) يؤخذ من هذا انه لا ينال اذن العصور وانما يقال اذن به فانه
 البدر (قوله سن) اى كفاية وقوله الاذان اى الاعلام بدخول وقت الصلاة بالالفاظ المشروعة (قوله اى
 فعله) اى الاذان بمعنى الالفاظ المشروعة والمراد بفعلها الاتيان بها (قوله او بعضها) اى او كان بعضها فوق
 بعض او قسم المسجد اهله وان كان لا يجوز قسمه ابتداء لارتفاع ملكهم عنه بالتجسس (قوله لا المنفرد عطف
 على قول المصنف لجماعة طلبت غيرها) (قوله بل يكره لهم) اى للمنفرد والجماعة التى لم تطلب غيرها (قوله
 ان كانوا بسفر) اى بشلاة من الارض فلا يشترط سفر القصر (قوله وخرجت الجنابة ايضا) اى فيكره الاذان
 لها ولو تعينت ولو على القول بفرضيتها (قوله وكان عليه ان يزيد اختيارى الخ) اى وكان عليه ان يزيد ايضا
 لا يخشى به خروجه اذ لو خشى اى ظن خروج الوقت بالاذان لم يؤذن لها لانه يحرم حينئذ فان شئت فالظاهر
 الكراهة (قوله ولو حكا) الحكمية من حيث نفي الائم فلا ينافى ان كلا من الصلاة المقدمة والمؤخرة قد فعلت
 في وقتها الضرورى المقدم او المؤخر (قوله لتدخل الصلاة المجموعة) اى فانه يؤذن لها عند فعلها قدمت
 كالصلاة في عرفة او اخرت كالغروب في المزدلفة (قوله خلافا لمن قال بوجوبه لها) هو ابن عبد الحكم قال ان
 الاذان الثانى فعلا الذى هو اول في المشروعية واجب وظاهر الشرح ان خلاف ابن عبد الحكم في الاذانين
 معا وليس كذلك والظاهر ان الوجوب عند ابن عبد الحكم غير شرطى كفى المجب (قوله وشمل) اى كلام
 المصنف الاذان الاول والثانى اى فان كلا منهما سنة كذا في عقب قال بن والحكم على الاول فى الفعل بالسنية
 غير ظاهرا لانه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانما احده بعد سيدنا عثمان فهو اول فى الفعل ثان فى
 المشروعية والظاهر انه مستحب فقط اه قال شيخنا وقد يقال لما فعله عثمان بحضور الصحابة واقروه عليه

(الجاحد) لوجوبها
 اوركوعها وسجودها
 (كافر) مرتدا اتفاقا يستتاب
 فلا تافان تاب والقتل كفرا
 وماله فى بجاحد كل معلوم
 من الدين بالضرورة

* (فصل) * فى الاذان
 والاقامة وما يتعلق بهما
 وهو لغة مطلق اعلام بشئ
 وشرعا اعلام بدخول
 وقت الصلاة بالفاظ
 مشروعة وقد يطلق على
 نفس الالفاظ والى الاول
 اشار المصنف بقوله (سن)

الاذان) ويصح ارادة الثانى
 على حذف المضاف اى فعله

اذ لا تكلف الا بفعل
 (لجماعة طلبت غيرها)
 للصلاة بكل مسجود ولو

تلاصقت او بعضها
 فوق بعض وبكل موضع
 حرت العادة فيه بالاجتماع

للمنفرد ولا لجماعة لم تطلب
 غيرها بل يكره لهم ان كانوا

بمحضر ويندب ان كانوا
 بسفر كما سيأتى (فى فرض)

لاسنة فيكره (وقى)
 نسبة الى الوقت والمراد

به الوقت المحدود المعين
 فخرج الفائتة اذ ليس لها

وقت معين محدود بل
 وقتها حال تذكرها فيكره

الاذان لها وخرجت
 الجنابة ايضا وكان عليه

ان يزيد اختيارى فيكره

فى الضرورى والمراد الاختيارى ولو حكا لتدخل الصلاة المجموعة تقديم او تأخيرا (ولو جمعة) خلافا لمن قال

بوجوبه لها وشمل لاول

كان مجمعا عليه اجماعا سكتوا بالقول بسنيته له وجهه (قوله ويجب في المصر كفاية) اي فاذا حصل في البلد في
اي مكان فقد حصل فرض الكفاية ويطلقون بعد ذلك بسنية فعله في كل مسجد واذا حصل في البلد في
مسجدها سقط الفرض والسنة وما ذكره الشارح من وجوبه في المصر هو ما جزم به ابن عرفة وجعله المذهب
خلاف الظاهر المصنف وابن الحاجب من ان الاذان سنة مطلقا وانه لا يجب في المصر قال ح ولم يحتج ابن عرفة
في وجوبه في المصر خلافا وجعل محل الخلاف وجوبه في مساجد الجماعات وهو الظاهر اه انظر بن (قوله
يتناول اهل البلد على تركه) اي لانه من اعظم شعائر الاسلام (قوله بمعنى الالفاظ) اي لاجمع في الاعلام كما
تقدم له (قوله بضم فقطح) اي لا ينفع فسكون المعدول عن اثنين اثنين لثلاثة يقتضي زيادة كل جملة عن اثنين وان
كل جملة تقال اربع مرات لان مثنى معناه اثنان اثنان كذا في عقب وخش ورد ذلك بأنه لا يلزم ما قالوا الا لو كان
الضمير راجعا للاذان باعتبار جملة اي وجعل الاذان مثنى اي مثناة لانها اثنان بعد اثنين والا كان التكبير
مربعا وكذا كل جملة وهذا غير متعين لجواز جعل الضمير راجعا له باعتبار ركعاته وحينئذ فيصح ضبط قوله
مثنى بفتح فسكون والمعنى وكلمات الاذان مثنى اي اثنان بعد اثنين كقوله ل جاء الرجال مثنى اي اثنين بعد
اثنين فتأمل (في تنبيهه) يعتبر في كلمات الاذان الترتيب فان نكس شيئا منه ابتداء وقال المازري في شرح
التلخيص انه بعيد المنكس فقط (قوله ولو الصلاة خير من النوم) الصلاة خير من النوم مبتداء وخبر والجملة محكية
قصدا لفظها في محل نصب خبر لكان المحذوفة اي ولو كان اللفظ الذي يثنى هذا اللفظ وهو الصلاة خير من النوم
(قوله الكاثثة في الصبح خاصة) اي قبل التكبير الاخير ويقولها المؤذن سواء اذن لجماعة او اذن وحده خلافا
لمن قال بتركها راسا المنفرد بمحل منعزل عن الناس لعدم امكان من يسمعها من مضطجع لينشط للصلاة كما هو
اصل وضعها ورده سند بأن الاذان امر بتسبع الاثره يقول حتى على الصلاة وان كان وحده وجعل الصلاة
خير من النوم في اذان الصبح بأمره منه عليه الصلاة والسلام كافي الاستدكار وغيره في شرح البخاري للعيني
روي الطبراني بسنده عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح فوجدته راقد ا فقال الصلاة خير
من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال اجعله في اذانك اذا اذنت للصبح اه واما قول عمر
للمؤذن حين جاءه يعلمه بالصلاة فوجدته نائما فقال الصلاة خير من النوم اجعلها في نداء الصبح فهو انكار على
المؤذن ان يستعمل شيئا من الفاظ الاذان في غير محله وهذا لا ينافي ان المشرع لاستعمالها في اذان الصبح
النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل انه لا منافاة بين رواية اسناد صدور النبي صلى الله عليه وسلم ورواية اسناد
صدورها لعمر لان ما صدر من عمر ليس تشريعا بل على جهة الانكار واما الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم بعد الاذان فبدعة حسنة اول حدوثها من الناصر صلاح الدين يوسف ايوب سنة احدى ومخاين
وسبعائة في ربيع الاول وكانت اول اتراد بعد اذان العشاء ليلة الاثنين وليلة الجمعة فقط ثم بعد عشر سنين زيدت
عقب كل اذان المغرب كما كان ما يفعل ليلا من الاستغفارات والتسايح والتوسلات فهو بدعة حسنة كذا
ذكر بعضهم والذي ذكره العلامة الشيخ احمد البشيشي في رسالته المسماة بالتحفة السنية في اجوبة الاسئلة
المرضية ان اول ما زيدت الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد كل اذان على المارة زمن السلطان
المنصور حاجي بن الاشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون وذلك في شعبان سنة احدى
ونسعين وسبعائة وكان قد حدث قبل ذلك في ايام السلطان يوسف صلاح الدين بن ايوب ان يقال قبل اذان
الفجر في كل ليلة بمصر والشام السلام على رسول الله واستمر ذلك الى سنة سبع وسبعين وسبعائة فزيد فيه بأمر
الحاسب صلاح الدين البرلسي ان يقال الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ثم جعل ذلك عقب كل اذان سنة
احدى وتسعين وسبعائة (تنبيه) كان على رضى الله تعالى عنه يزيد حتى على خيرا العمل بعد حتى على الفلاح وهو
مذهب الشيعة الآن (قوله خلافا لمن قال بافرادها) اي وهو ابن وهب (قوله الاجملة الاخيرة) هذا استثناء
من قوله وهو مثنى والمراد بالجملة الاخيرة لا اله الا الله (قوله فلا وتره كله او بجملة) اي ولو غلط وقوله لم يجره

والثاني الا وكذا لانه
كان بين يديه صلى الله عليه
وسلم ويجب في المصر كفاية
يتناول اهل البلد على تركه
(وهو) اي الاذان بمعنى
الالفاظ (مثنى) بضم فقطح
من التثنية (ولو الصلاة خير
من النوم) الكاثثة في الصبح
خاصة خلافا لمن قال
بافرادها الاجملة الاخيرة
فخسرة اتفاقا فلا وتره
كله او بجملة لم يجره

اي في تحصيل السنة ان كان الاذان سنة او في تحصيل الواجب ان كان الاذان واجبا وفي تحصيل
 المنسوب ان كان الاذان مندوبا (قوله كالنصف فيما يظهر) اي وامالوا وراقله فلا يضر وما ذكره
 في اتيار الاذان بجري مثله في شفع الاقامة فاذا شفعها كلها او غالبها ونصفها فلا تجزى وان شفع اقلها
 احزات (قوله مرجع الشهادتين) يعني انه يسن للمؤذن ان يرجع الشهادتين بأعلى من صوته بهما أولا
 ويكون صوته في الترجيع مساويا لصوته في التكبير ولا يبطل الاذان بترك الترجيع قبل الاولى ان يقول
 مرجع الشهادتين اشارة الى انه انما يرجع بعد جمع واما قوله مرجع الشهادتين فيصدق بتكرير مرجع
 الاولى قبل الثانية وبالجملة انه يذكرا أولا اربع شهادات ثم يعيدها بأرفع من صوته بها أولا بالجملة عما
 شهادات (قوله اي اعلى) اشارة الى ان ارفع مأخوذ من الارتفاع وهو العلو ولا من الرفع وهو الرقة
 لانه يقتضى خفض صوته وليس كذلك والحاصل ان المؤذن يرفع اول صوته بالتكبير لمتناه ثم يخفضه
 بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوى رفعه بالتكبير او لا (قوله
 لخفضه صوته بهما) اي أولا (قوله لكن بشرط الاسماع) اي انه يشترط ان يسمع الناس الشهادتين
 عند الاتيان بهما أولا قبل الترجيع (قوله واللام يكن آتيا بالسنة) اي بسنة الترجيع بل يكون ما تلى به على
 انه ترجيع متمم للاذان وفاته سنة الترجيع (قوله ساكتها) تفسير لما قبله وهذا جواب عما يقال ان
 الجزم انما يكون في الافعال مع ان واخر الجمل التي يوقف عليها ليست افعالا حتى تجزم قال المازري
 اختار شيوخ صقلية جزمه وشيوخ القرويين اعرابه والجيع جائز اه فالخلاف في الافضل والمنسوب
 قال ابن راشد والخلاف انما هو في التكبير بين الاولين واما غيرهما من الفاظ حتى الله اكبر الاخير فلم ينقل
 عن احد من السلف والخلف انه نطق به غير موقوف وجنثا فجزم ما عدا التكبير بين الاولين من صفاته
 الواجبة اي التي توقف عليها صحته وما في عقب تبعها من ان جزمه ليس من الصفات الواجبة معتمدا
 على ما قاله المازري فقد رده بن النقل عن ابي الحسن وعياض وابن يونس وابن راشد والفاكهاني وغيرهم
 المقتضى انه من الصفات الواجبة فآطره واعربت الاقامة لانها لا تحتاج لرفع الصوت للاجتماع عندها
 بخلاف الاذان فانه محتاج فيه لرفع الصوت وامتداده والاسكان اعون على ذلك واعلم ان السلامة
 من اللحن في الاذان مستحبة كأي خش وحينئذ فاللحن فيه مكروه وانما يحرم اللحن فيه كغيره من
 الاحاديث لانه مخرج عن كونه حديثا الى مجرد الاعلام فانه شيخنا (قوله بلا فصل) اي حاله كونه متلبسا
 بعدم الفصل وكان الاولى ان يقول متصل ليكون هذا الوصف على سنن ما قبله وما بعده (قوله ويكره
 الفصل) اي بين كلمته بقول او فعل غير واجب سواء كان الفصل قصيرا او طويلا الا انه يبنى مع الفصل
 القصير واما مع الطويل فانه يتبدى الاذان من اوله والاقامة كالاذان في البناء وعدمه والمراد بالفصل
 الطويل ما لو بنى معه لظن انه غير اذان ولا يلزم من كون الفصل الطويل مبطلا للاذان ان يكون حراما هذا
 ما افاده عجم وظاهر ح ان الفصل بين كلمته اذا كان طويلا فانه يحرم وذلك لان صاحب العدة عبر بالمنع
 لجملة عجم على الكراهة وابقاه ح على ظاهره من التحريم ووافقته كلام زررق وهو بعيد لأن الاذان
 من اصله سنة اللهم الا ان يحمل على ما اذا اراد اقصاء الاذان بذلك الفصل الطويل (قوله ولو باشارة)
 هذا مبالغة في المفهوم اي فان فصل كره ولو كان ذلك الفصل باشارة لكسلا م وظاهره ان النهي عن الاشارة
 انما هو اذا كان يفصل بها بين جل الاذان اما اذا كان يؤذن وهو يشير فلا وليس كذلك بل تكرره مطلقا
 وما احسن قول ابن الحاجب فلا يرد سلاما ولو باشارة على المشهور اه بن واعلم ان المؤذن وان كان لا يرد
 في حال اذانه سلاما ولو باشارة لكنه يرد بعد فراغه من الاذان وجوبا وان لم يكن المسلم حاضرا واسمعه ان حضر
 ولا يكتفى بالاشارة في حالة الاذان كما يرد المصنوع على امامه اذا فرغ من صلاته ولو لم يكن الامام حاضرا والملي
 كما يؤذن في جميع ما ذكره وقاضي الحاجة والمجامع وان شارك المؤذن والملي في كراهة السلام على كل الاذان
 قاضي الحاجة والمجامع لا يجب عليهما رد بعد الفراغ ولو كان المسلم باقيا بخلاف المؤذن والملي فانه يجب عليهما

كالنصف فيما يظهر
 (مرجع) بفتح الجيم
 المشددة خبرتان اي وهو
 مرجع (الشهادتين
 بأرفع) اي اعلى (من
 صوته) بهما (اولا)
 عقب التكبير المرتفع
 لخفضه صوته بهما دون
 التكبير لكن بشرط
 الاسماع واللام يكن آتيا
 بالسنة ويكون صوته
 في الترجيع مساويا
 لصوته في التكبير
 (يجزم) نهبا اي موقوف
 الجمل ساكتها لا جمل
 امتداد الصوت (بلا
 فصل) بين كلمته بفعل
 او قول غير واجب فان
 وجب كانه اذاعى فصل
 وبني ما لم يطل ويكره
 الفصل (ولو) كان
 (باشارة لكسلا م) او
 رده او نشيت عاظم
 خلافا لمن قال

الرد بعد فراغ ولو ذهب المسلم (قوله لا بأس برده) أي رد المؤذن للسلام بالإشارة (قوله كالصلاة) أي كالمبتدئ بالصلاة فإنه لا بأس برده سلام بالإشارة (قوله لها وقع في النفس) أي وحينئذ فلا يتطرق فيها من الإشارة للرد إلى الكلام (قوله فأبج) أي إذن فلا يثنى أنه مطلوب فأتم (قوله بخلاف الأذان) أي فإنه وإن كان عبادة أكتبه ليس لها وقع في النفس كالصلاة فلو أجب فيه الرد بالإشارة لتطرق للكلام لفظاً (قوله وبني أن فصل) أي بن كنهه يقول أو فعل (قوله ويبطل لغوات فائدته) أي وتجب إعادة في الوقت إذا علموا بطلانه قبل أن يصلوا وأما أن صلوا في الوقت ثم علموا أن الأذان قبل الوقت فلا يعيدون الأذان قاله ابن القاسم فإن تبين أن الأذان والصلاة قبل الوقت أعادوا الأذان والصلاة وجوباً قاله ح اه (قوله إلا الصبح) هو بالرفع على البدلية من الضمير المستتر على المختار ويجوز نصه لأنه مستثنى من منفي (قوله فبسدس الليل الأخير) أي لأنها تأتي الناس وهم نيام فيحتاج لتقديم الأذان لأجل اتباه الناس من نومهم وتأهبهم لها (قوله وظاهره أنه لا يعاد عند طلوع الفجر) أي وهو قول أسندوا واختاره الشيخ إبراهيم اللقاني وبعض المحققين من المغاربة كذا قرر شيخنا (قوله قيل بدا) هذا ما اختاره طي فَعْنَدَهُ الأذان الأول سنة وتقدمه مندوب والأذان الثاني مندوب (قوله والراجح سنة) أي فكل واحد من الأذنين سنة وهذا ما اختاره عجم وارتضاه بن وقواه بالقول (قوله وقيل الأول مندوب) أي والثاني سنة وهو ما في العزبة وفي أبي الحسن على الرسالة والحاصل أن الصبح قيل لا يؤذن لها إلا الأذان واحد ويستحب تقديمه بسدس الليل الأخير فالأذان سنة وتقدمه مستحب ولا يعاد الأذان عند طلوع الفجر وهذا قول أسندوه وهو ظاهر المصنف واختاره اللقاني والراجح أعادته عند الطلوع واختلف القائلون به فقيل أعادته ندباً فالأول سنة والثاني مندوب واختاره هذا طي وقيل استئنا فالأول مندوب والثاني سنة وهو ما في العزبة وفي أبي الحسن على الرسالة وقيل كل منهما سنة والثاني أكد من الأول لأنه الذي نبى عليه العبادات وهذا هو الذي اختاره عجم وقواه بن بالمنقول ﴿نبيه﴾ يحرم الأذان للصبح قبل سدس الليل الأخير كما ذكره عجم في حاشيته على الرسالة ويعتبر الليل من الغروب وقول البدر القرأى أسدس ساعتان مبني على أن الليل اثنا عشرة ساعة دائماً وإن الساعة تصغر وتكبر (قوله بالسلام) أي مستمر فإن ارد بعد الأذان أعيدان كان الوقت باقياً وإن خرج الوقت فلا إعادة نعم يبطل ثوابه كذا قال عجم قال شيخنا أقول لا ينبغي أن تمرته وهي الإعلام بدخول الوقت قد حصلت وحينئذ فلا معنى لاعادته وفي ح عن النوادر أنهم أعادوا الأذان فحسن وإن اجتزأ به أجزاءهم اه ووجهه ظاهر وإن كان كلام عجم يقتضي ضعفه (قوله فلا يصح من كافر) أي لوقوع بعضه في حال كفره (قوله ولو عزم على الإسلام) أي كما هو ظاهر إطلاقهم وبه جزم ح خلافاً للاستظهار ابن ناجي الصحة حيث عزم على الإسلام والفرق على الأول بين الأذان والعسل حيث قالوا بصحة العسل مع العزم على الإسلام دون الأذان المؤذن مخير فلا بد من عدالة لأجل أن يقبل خبره بخلاف المعتسل (قوله على التحقيق) أي وقيل لا يكون به مسلماً هذا ظاهره ووجهه يعني خش وعقب قال العلامة بن ماقضاء كلامه من أن في كونه مسلماً بأذانه خلافاً نحوه للساداتى ورده ح بقوله لا أعلم فيه خلافاً اه وقال عجم فلو أذن الكافر كان بأذانه مسلماً عند ابن حطاء الله وغيره وكلام الشارح يقتضي أن فيه خلافاً وليس كذلك اه كلامه من أن حكمه بالإسلام بالأذان إذا رجع لدينه فإنه يؤدب ولا تجرى عليه أحكام المرتدان كان لم يقف على الدعائم لا قبل الأذان ولا بعده فإن وقف عليها كان مرتداً تجرى عليه أحكام المرتد فاستتاب ثلاثة أيام فإن لم يتب قتل ومحمل كونه إذا وقف على الدعائم ورجع يكون مرتداً لم يدع أنه إذن له سدر كقصده التحصن بالإسلام لحفظ ماله مثلاً ولا أقل منه ذلك ولا يكون مرتداً حيث قامت قرينة على ما ادعاه (قوله فلا يصح من مجنون الخ) أي وأما لو جن في حال أذانه أو مات في أثناءه فإنه يتسدى الأذان من أوله على الظاهر وقيل بالنسبة على ما فعل الأول (قوله فلا يصح من امرأة) أي لحرمة أذانها وأما قول اللخمي وسند القرأى يكره أذانها

لا بأس برده إشارة كالصلاة والقسوق أن الصلاة لها وقع في النفس لحرمة الكلام فيها فأبج فيها الرد بالإشارة بخلاف الأذان (وبني) أن فصل عهد الوسوها (أن لم يطل) الفصل والابتداء هو (غير مقدم على الوقت) وجوباً فيحرم قبله ويبطل لغوات فائدته (إلا الصبح) (يستحب تقديم أذانها) (سدس) أي في أول سدس (الليل الأخير) فالأذان سنة وتقدمه مستحب وظاهره أنه لا يعاد عند طلوع الفجر والراجح إعادة قيل ندباً والراجح سنة وقيل الأول مندوب ثم شرع في شروط صحته فقال (وصحته بالسلام) فلا يصح من كافر ولو عزم على الإسلام قبل شروعه وإن كان بأذانه مسلماً على التحقيق (وعقل) فلا يصح من مجنون وصبي لامييز له وسكران طافح (وذكورة) فلا يصح من امرأة أو مجنون لأنه من مناصب الرجال كالإمامة والقضاء

فينبغي كما قال ح ان تحصل الكراهة في كلامهم على المنع اذا يس ماذ كروه من الكراهة بظاهران
صوتها عورة اظن بن وقد يقال ان صوت المرأة ليس عورة حقيقة بدليل رواية الحديث عن النساء
الصالحات وانما هو كالعورة في حرمة التلذذ بكل وحيد فحمل الكراهة على ظاهرها وجبه تأمل (قوله
فلا يصح من صبي مميز) اي ولو لم يوجد غيره كما اذا كان مع نساء بموضع وليس فيه غيره (قوله الا ان يعتمد الخ)
اي فان اعتمد على من ذكر صرح اذانه وظاهره انه يسقط به فرض الكفاية عن اهل البلد المكلفين به فتأمل
(قوله وندب من تطهر) اي اذان من تطهر اذ لا تكليف الا جعل (قوله والكراهة من الجنب) اي بصير دخول
المسجد اشد اى من الكراهة من المحدث حدثا اصغر ان قلت ما فائدة شدة الكراهة مع ما تقر بان المكروه
لا ثواب ولا عقاب في فعله قلت فائدتها ان ما شددت كراهته يكون الثواب في تركها اكثر من الثواب في ترك
ما لم تشدد كراهته فعلة وان المعاتبة على ما شددت كراهته اكثر من المعاتبة على ما دونه في الكراهة
والمراد المعاتبة في الدنيا بحسب الاستحقاق كما قلته شيخنا عن شيخه محمد الصغير واستظهر هو ان المراد
المعاتبة في الدنيا والآخرة اذ لا مانع من ارادة ذلك (قوله اي حسن الصوت) اي وكره غليظه (قوله
مرتفعه) اي من غير تطريب والا كره لمنافاته الخشوع والوقار والكراهة على بابها ما لم يتفاحش
التطريب والاحرم كذا قالوا ولعل مرادهم بالحرمة البطلان والافالاذان من اصله سنة او ان مرادهم
الحرمة من حيث الاستخفاف بالسنة تأمل ويرجع في تفاحشه لاهل المعرفة الذين لا تثبت عليهم الامور
والتطريب قطع الصوت وترعيده كما يفعل ذلك بعض المؤذنين بمصر ثم ان تفسير الشارح الصبت
بأمرين الحسن والارتفاع تبع فيه عبق وخش قصره على الارتفاع وجعل الحسن زائدا على كلام
المصنف (قوله بمكان) اي على مكان عال علوا ظاهرا كشدته اوسقف كان سقف المسجد او غيره او على
حائط كان حائط المسجد او غيره او على دابة لا تحوم مطبة فلا يكفي في تحصيل المندوب وهذا كله مع الامكان
(قوله وظاهره مطلقا) اي ظاهره جوار الجلوس بعد مطلقا اذن لنفسه او لغيره (قوله لكن قال فيها الخ)
لفظها قال مالك يكره اذان القاعد الا ان يكون من مرض او غيره فيؤذن لنفسه لا للناس (قوله
مستقبل) اي للقبلة وقوله الا لاسماع اي فانه بدور حول المنار ويؤذن كيف تيسر ولو ادى لاستدباره القبلة
بجميع بدنه وظاهرها كالمصنف جواز الدوران حالة الاذان وهو كذلك وقيل لا يدور الا بعد فراغ الكلمة
وقيل ان كان الدوران لا ينقص من صوته فالاول والا فالثاني ورابعها لا يدور الا عند الحيلة والمعتمد الاول
والاولى ان يتدنى الاذان للقبلة وابتدؤه لغيرها خلاف الاولى (قوله وحكاية لسامعه) اي بلا واسطة
او بواسطة كأن يسمع الحاسي للاذان وفهم منه ان غير السامع لا تندب له الحكاية وان اخبر بالاذان او
راى المؤذن وعلم انه يؤذن ولو كان عدم سماعه لعارض كصمم ثم ان قوله لسامعه فيسدا انه لا يحكى اذان
نفسه ويحتمل انه يحكىه لانه سمع نفسه وفي الذخيرة عن ابن القاسم في المدونة اذا انتهى المؤذن لآخر
الاذان يحكىه ان شاء اه فلا يحكى اذان نفسه قبل فراغه لمافي من الفصل وانما يحكىه بعد الفراغ
وهل يحكى المؤذن اذان مؤذن آخر سمعه اولا قولان وعلى الاول فيحكىه بعد فراغه واذا تعدد
المؤذنون واذنوا واحدا بعد واحد فاختار اللخمي تكرير الحكاية وقيل تكفيه حكاية الاول ويجرى على
مسئلة المتردين بالحطب امكة (قوله الا ان يكون) اي الاذان مكروها كما لو كان الاذان لفائسة او
لجنازة او في الوقت الضرورى وكان فيه تطريب كاذان مصر كما قال ابن راشد واولا اذا كان محرما
(قوله فان سمع البعض اقتصر في الحكاية على ما سمع) تبع في ذلك عبق قال شيخنا وهو خلاف الظاهر
واظهاره انه يحكى الاذان كله كما يفيد خبره اذ سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول اذا ابتداء من قوله اذا
سمعتم ولو البعض خصوصا وقد قال فقولوا مثل ما قال (قوله لمنتهى الشهادتين) اي فما
زاد على ذلك تكرره حكايته كافي كبير خش (قوله وقيل يبدلها بمجوقتين) حاشا ان هذا لنقول بقول
بندب حكاية الاذان لا آخره الا انه يبدل الحيلة في كل مرة بالحيلة وذكري الميج ان هذا القول هو الراجح

(و: بلوغ) فلا يصح من
صبي مميز الا ان يعتمد فيه
اوفي دخول الوقت على
بالغ (وندب من تطهر) من
الحديث والكراهة من
الجنب اشد (صيت) اي
حسن الصوت مرتفعه
(مرتفع) بمكان عال ان
امكن (فائم) وكره الجلوس
(الاعتدال) من مرض
فيجوز وظاهره مطلقا لكن
قال فيها فيؤذن لنفسه
لا لغيره (مستقبل الا
لاسماع) فيجوز الاستدبار
ولو يبدنه (و) ندب
(حكاية لسامعه) بان
يقول مثل ما يقول المؤذن
الا ان يكون مكروها فلا
يحكى فان سمع البعض
اقتصر في الحكاية على ما
سمع (لمنتهى الشهادتين)
فلا يحكى الحيلة وقيل
يبدلها بمجوقتين ولا يحكى
الصلاة خير من النوم

ولا يبدلها بقوله صدقت^٣ وبردت وظاهر المشهور انه لا يحكى التكبير والتهليل الاخير مع انه ذكر ومقابل المشهور يحكى ويندب متابعتة في الحكاية (متى) فلا يحكى الترجيع الا اذا لم يسمع التشهد الاول ويستفاد منه ان المؤذن اذا كان مذهبه ترجيع التكبير ان الحاكى لا يربعه ويحكى السامع (ولو) كان (متغلا) اى مصليا نافلة فان حكى ما زاد على الشهادتين صححت ان يبدل الحيعلتين بحو قلتين والا بطلت كان حكى لفظ الصلاة خير من النوم وكذا ان ابدلها بما مر لانه كلام بعيد من الصلاة (لا) ان كان (مفترضا) فيكرهه حكايته ويحكىه بعد الفراغ منه (و) ندب (اذان فدان سافر سقر العوايا يشمل من بخلاء من الارض ومثله بجاعة سافرت لم تطلب غيرها (لجاعة) حاضرة (لم تطلب غيرها) يكره لها كالفدا الحاضر (على المختار) * ولما فرغ من شروط صحته ومندوباته شرع في الجائز بقوله (وجار اعشى) اى اذانه ان كان تبعالغيره فيه اوقفت في دخول الوقت نفسه (و) جار (تعدده) اى لمؤذن في مسجد او غير

(قوله ولا يبدلها بقوله صدقت الخ) اى يوقل يرد لها والاول اقوى (قوله ومقابل المشهور يحكى) الذى في المدونة ان السامع لا يحكى الحيعلتين وانه مخير في حكاية ما بعد ذلك من التهليل والتكبير ان شاء فعل وان شاء لم يفعل اطراف نصها في بن وفي التوضيح واذ قلنا لا يحكىه في الحيعلتين فهل يحكىه فيما بعد ذلك من التهليل والتكبير خيره ابن القاسم في المدونة والحاصل ان الاذان قبل تدب حكايته لا آخره الا انه يبدل الحيعلة بحو قلة ورجحه في المجمع وقيل ان الحكاية لمنتهى الشهادتين ولا يحكى الحيعلتين ولا يبدلها بالحو قلتين وهذا هو المشهور وعلى هذا فاقيل لا يحكى التهليل والتكبير الاخير وقيل انه يخير في حكايته وهو المعتمد ان قلت قوله في الحديث فقولوا مثل ما يقول ظاهر في حكاية كل الاذان قلت المثلية تصدق عند العرب بالمثلية في الكل وبالمثلية في البعض فاحسب القول بالمشهور حملوا المثلية في الحديث على ادنى الرتب وهي المماثلة في البعض فجعلوا الحكاية لمنتهى الشهادتين وغيرهم حملوا المثلية على اعلى الرتب وهي المماثلة في الكل فجعلوا الحكاية لا آخر الاذان انظر البدر (قوله فلا يحكى الترجيع) اى اذا كان سمع الشهادتين اولا وحكما فان لم يسمعهما يحكى الترجيع (قوله ويستفاد منه الخ) اى من ترك حكاية الترجيع ان المؤذن الى آخره وذلك لان ترك حكاية الترجيع الذى ليس مشروعا في المذهب اولى من ترك حكاية الترجيع المشروع في المذهب فاذا لم يحك الترجيع مع انه مشروع في المذهب فالاولى ترجيع التكبير الذى هو غير مشروع فيه وهذا قول الشيخ سالم السنهوري وهو المعتمد واستظهر بعضهم حكاية الترجيع اعموم قوله في الحديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ومن جملة ما يقول ترجيع التكبير واما الترجيع فلا يحكى اتفاقا الا بالقياس السابق (قوله ان الحاكى لا يربعه) اى بل يحكى اوليه فقط ان سمعهما والاحصى اخيرته (قوله ولو متغلا) اى خلا فلن قال ان المصلى فرضا او متغلا لا يحكىه (قوله اى مصليا نافلة) اراد بها ما قبل الفرض (قوله والا بطلت) اى ان فعل ذلك عمدا او جهلا لاسهوا (قوله كان حكى لفظ الصلاة خير من النوم) تشبيه في البطلان يعنى ان حكى ذلك عمدا او جهلا لاسهوا (قوله وكذا ان ابدلها بغيره) اى وهو صدقت وبررت اى قبطل الصلاة ان صدر ذلك منه عمدا او جهلا لاسهوا (قوله لان كان مفترضا) اراد بالفرض ما قبل النفل فيشمل الفرض الاصلى والمنذور وما ذكره من ان المفترض لا يحكى الاذان هو المشهور خلافه فلن قال ان سامعه يحكىه ولو كان مفترضا فقول المصنف لا مفترض اعطف على قوله متغلا داخل في حيز المبالغة لما علمت ان الخلاف جار في القسمين ولا يقال انه يلزم على جعل مفترض اعطفا على متغلا ركة في اللفظ لانا نقول بغتضرى التابع مالا بغتضرى المتبوع (قوله فيكرهه حكايته) اى وهو في الصلاة بدليل ما بعده فان حكاها فلا بطلان مع الكراهة فان زاد في الحكاية على الشهادتين جرى فيه ما تقدم في المتغلا من قوله فان حكى ما زاد الخ (قوله ويحكىه بعد الفراغ منه) اى ويحكىه ندبا بعد الفراغ من الفرض ولو بعد فراغ الاذان (قوله لا بجاعة حاضرة لم تطلب غيرها) اى كاهل الربط والزوابا (قوله فيكرهه لها الخ) اى ما لم يتوقف اعلام غيرهم بدخول الوقت على اذانهم والاسن لهم كما قاله ابن مزيون (قوله على المختار) اى على ما اختاره اللخمي من قول مالك لقوله في قول مالك لا احب الاذان للقد الحاضر والجماعة المنفردة هذا هو الصواب ومقابله الاستحباب لقول مالك مرة اخرى ان اذقوا الحسن واختاره ابن بشير قال لانه ذكر ولا ينهى عن الذكر من اراده وجعل قوله الاول لا احب على معنى لا يؤمرون به كما يؤمر به الائمة في مساجد الجماعات اى لا يؤمرون به على جهة السنية (قوله ان كان تبعالغيره فيه) اى ان كان تابعالغيره في اذانه (قوله وتعدده) يحتمل ان الضمير راجع للاذان اى وجاز تعدد الاذان بمسجد واحد وعلى هذا فيدخل في كلامه تعدده من مؤذن واحد مرات في المسجد الواحد مع انه مكره كما قال سنده نعم استظهر ح الجواز حيث ائتمل لركن آخر منه ويحتمل ان الصبر عائه على المؤذن اى جاز تعدد المؤذن في مسجد او غيره مكره او محروس وذلك ان يكون شخصان او اكثر كل واحد مؤذن بجانب من المسجد او من غيره من الامكنة المعدة للصلاة

نحضر أو سفرا (و) جاز (ترتيبهم) أي المؤذنين بأن يؤذن واحد بعد واحد ما يؤذنان خروج الوقت (الغرب) فيكره ترتيبهم لضيق وقتها إن لم يؤذنان خروج الوقت فيمنع كغيرها (و) جاز (جمعهم) بأن يؤذنا سوياً في المغرب وغيرها (كل) منهم يني (على أذانه) يتدنى حيث انتهى غير معتد بأذان صاحبه والاكره عالم يؤذنان تقطيع اسم الله أو رسوله (و) جاز (اقامة ١٥٥) غير من أذن) والافضل كون المؤذن

هو المقيم (و) جاز لسامعه

(حكايته قبله) بأن سمع

أوله فيحكى ما سمعه ثم

يسبقه الحاكى فيحكى

الباقى الذى لم يسمعه

قبله أى قبل أن ينطق

به وفى تسمية هذا حكاية

تجوز إذا الحكاية الماثلة

فيها وجسد (و) جاز

للمؤذن (أجرة) أى أخذها

(عليه) وحده (أومع

صلاة) صفقة واحدة

وكذا على إقامة وحدها

أومع صلاة وأولى أذان

واقامة كانت الأجرة

من بيت المال أو من آحاد

الناس (وكره) أخذ

الأجرة (عليها) وحدها

فرضا ونفلا من المصلين

لا من بيت المال أو وقف

المسجد فلا يكره لأنه

من الإعانة لا الأجرة

(و) كره (سلام عليه)

أى على المؤذن (كلمت)

أى كما يكره على ملب فى

حج أو عمرة وقاضى

حاجة ومجامع وأهل دمع

ومشتعل بلهو كشرنج

ناء على كراهته وأهل

المعاصى لأى حال المعصية

وشاة غير مخشبة والا

حرم لأعلى مصل أو متطهر

أو آكل أو قارئ قرآن

(قوله حضر أو سفرا) راجع لقوله أو غيره فعير المسجد فى الحضر كالحرس وفى السفر كالمركب وليس راجعا للمسجد وغيره لأن المسجد لا يكون فى السفر فإن أريد بالمسجد ما عدل لصلاة الجماعة وهذا يتأتى فى الحضر والسفر كان قوله أو غيره مستغنى عنه قائل (قوله وجاز ترتيبهم) أى وهو أفضل من جمعهم الآتى (قوله بأن يؤذن واحد بعد واحد) أى بأن يؤذن الأول ويفرغ ثم الثانى ويفرغ وهكذا (قوله فيكره ترتيبهم لضيق وقتها) أى وحينئذ فلا يؤذن لها إلا واحد منفرد أو جماعة مجتمععة (قوله إن لم يؤذن) أى ترتيبهم إلى خروج وقتها (قوله والاكره) أى وحينئذ فلا يحكى ولا يكره للجالس عنده يوم الجمعة أن يتنفل كالأذان الممنوع كما استظهره شيخنا (قوله عالم يؤذن) أى اعتداده وبناءه على أذان صاحبه إلى تقطيع اسم الله أو رسوله فإن أدى لذلك كما لو نطق أحدهما بالميم والحاء من محمد والثانى بالميم والدال حرم قال الشيخ أبو على المسناوى لم أر هذا إلا لعج ومن تبعه وأظن هل يصح هذا فإن الاسم إذا قطع لتنفس ونحوه على نية التلفظ به لا يمنع وقد عللوا النهى عن قراءة القرآن جماعة بالتقطيع ومع ذلك قالوا النهى للكره لا لأنه منع اه بن (قوله وجاز لسامعه حكايته قبله) أى وجاز لسامع أوله من المؤذن وقوله حكايته أى حكاية باقية وقوله قبله أى قبل تمامه وسواء كان ذلك لحاجة أو لا والمراد بالجواز خلاف الأولى لأن متابعة الحاكى للمؤذن فى لفظه مستحبة كذا قال شيخنا (قوله بأن سمع أوله إلى الخ) أى وأما نطقه به قبل نطق المؤذن بأوله فلا يسمى حكاية أصلا فلا يكون آتيا بمندوب يثابها فيما يظهر قاله عبق ولا تقوت الحكاية بفرغ المؤذن بل يحكى ولو فرغ المؤذن منه كما قاله الشيخ أحمد الزرقانى (قوله تجوز) أى فهو من باب إطلاق ما ثبت للجزء من الحكاية على الكل هذا إن لوحظ إطلاق الحكاية على المجموع أما إن لوحظ إطلاق الحكاية على ما لم يأت به المؤذن فقط كان من إطلاق ما ثبت للجزء على الجزء المجاور له (قوله وأولى أذان واقامة) بل ويجوز أخذ الأجرة على الثلاثة إذا استؤجر عليهم صفقة واحدة (قوله أو وقف المسجد) أى وأما ما وقف ليستأجر من غلته من يؤم بالناس فى المسجد الفلانى فهذا من باب الأجرة كما قاله بعض المؤقتين **تنبيه** قد جرت عادة الأكابر بمصر ونحوها بأجرة أمام فى بيوتهم والطاهر أنه لأبأس به لأن الأجرة فى نظير التزام الذهاب للبيت كذا فى الميج (قوله ناء على كراهته) أى كما يقول القرافى والمعتمد حرمة لعبه وحينئذ فيحرم السلام على لاعبيه حال لعبهم (قوله وأهل المعاصى) أى كالكافر والمكاس والطالم (قوله لأى حال المعصية) أى لأن السلام عليهم فى تلك الحالة حرام لا مكروه فقط (قوله أو آكل أو قارئ قرآن فلا يكره) أى ويجب عليهم الرد كما قال عجم قال بن وفيه نظر فقد اقتصر على الكراهة فيهما قائلان ابن ناجى وشيخه أبامهدى لم يققا على ذلك أى على الجواز فيهما والحاصل أن القول بجواز السلام على الآكل والقارئ هو ما رجحه عجم قائلا أنه المذهب ورجحه بن اه (قوله وكره واقامة ركب) أى بخلاف أذانه فإنه جائز (قوله لأنه ينزل) هذا تعليل بالمنطقة فلا يرد من كان عنده خادم والحاصل أن الكراهة مطلقا كان له خادم أم لا والتعليل المذكور بالمنطقة (قوله بخلاف المعبد لطلانها) أى فلا يكره له الإقامة لتلك الصلاة التى يعيدها (قوله كذا أنه) أى أنه إذا أذن لصلاة وصلاها ثم أراد أدايتها لفضل الجماعة فيكره أذانه ثانيا لتلك المعادة (قوله وأولى أن لم يرد إلا إعادة فيهما) أى فإذا أقام الصلاة وصلاها ولم يرد إعادة تلك الصلاة فيكره له إقامتها لفضل الجماعة يصاون أو أذن لصلاة وصلاها ولم يرد أدايتها فيكره له أن يؤذن لتلك الصلاة لفضل الجماعة يردون صلاتها والحاصل أن من أذن لصلاة وصلاها يكره له أن يؤذن لها ثانيا سواء أراد أدايتها لفضل الجماعة أم لا وكذا من أقام صلاة وصلاها يكره له أن يقيم لها ثانيا سواء أراد أدايتها لفضل الجماعة أم لا (قوله

فلا يكره (و) كره (اقامة ركب) لأنه ينزل بعدها ويعقل دابته ويصلح متاعه وفيه طول وفصل بينها وبين الصلاة والسنة أصلا لها فإن طال جدا نلت (أو) إقامة (معبد لصلاته) لتحصل فضل الجماعة بعد أن صلاها فإنما بخلاف المعبد لطلانها (كذا أنه) أى المعبد لا يفضل وأولى أن لم رد إلا إعادة فيهما

والجنازة فراغ الامام منها بان لا يدرك ركعة من العبد ولا تكبيرة من الجنازة بخلاف من اذن ولم يصل فله ان يؤذن لها بوضع آخر (وتسن اقامة) للصلاة عيناً على كل ذكر بالغ صلى فذا اومع نساء فقط وكفاية لجماعة ذكرور بالغين (مقردة) ولو قد قامت الصلاة وبطلت ان شفعاها او جلها ولو غلطا (وتن تكبيرها) الاول والاخير وهذا كالاستثناء من قوله مقردة اي جلها مفردة الاتكبيرها فبقي (القرض) لانفل فلا تسن له بل تكره هذا اذا كان ١٥٦ القرض اداء بل (وان) كان (قضاء) وتعدد بتعدده ومحل استثنائها في الاداء مالم

يخفف خروج وقته والاوجب تركها كالسورة وتندب لامام تأخير احرام بعدها بقدر تسوية الصفوف واشتغال بدعاء من امام وما موم ولا يدخل الامام المحراب الا بعد تمامه (وصحت) صلاة تاركها (ولو تركت عمدا) ولا اعادة في وقت ولا غيره فان سجد طاقبل السلام بطلت (وان اقامت المرأة سرا) لنفسها (فحسن) اي مندوب واما ان صلت مع جماعة فتكتفي باقامتهم ويسقط عنها الندب ولا يجوز ان تكون هي المقيمة ولا تحصل السنة باقامتها لهم لانه يشترط فيها شروط الاذان وظاهره ان الاقامة بوصف السرية مندوب واحد وعليه بعض الشراح وقيل السرية مندوب ثان وهو الاظهر ومثلها في ندب السرية الرجل المنفرد فاذا اقام سرا فقد اتى سنها ومندوب وكذا تندب اصبي صلى لنفسه (وليقيم) مرید الصلاة اي شرعي القيام (معها) اولها

بخلاف من اذن ولم يصل (الخ) هذه عكس مسئلة المصنف لان مسئلة المصنف اذن لها وصلها وهذه اذن ولم يصلها ونقي صورة اخرى وهي ما اذا وصلها بلا اذان واراد اعادة فضل الجماعة فيكره اذانه لتلك المعادة وهذه يتناولها كلام المصنف ايضا فتحصل ان كل من برئت ذمته من صلاة يكره له ان يؤذن لها او يقيم سواء اراد اعادة اذن او لا وسواء اذن لها ولا وقام اذلا (قوله وتسن اقامة) قال بن لا خلاف اعلمه في عدم وجوبها قال في الاكمل والقول باعادة الصلاة لمن تركها عمد ليس لوجوبها خلافا لبعضهم بل للاستخفاف بالسنة (قوله) اومع نساء اي اماما بهم (قوله وكفاية لجماعة) قال بن سمع ابن القاسم لا يقيم احد لنفسه بعد الاقامة ومن فعله خالف السنة ان رشح لان السنة اقامة المؤذن دون الامام والناس وفي ارشاد الليث قال المازري كان السيوري يقيم لنفسه ولا يكتفي باقامة المؤذن ويقول انها تحتاج لنية والعامى لا ينيوها ولا يعرف النية المازري وكذلك انا فاعل فاقم لنفسي اه قال شيخنا والحق ان الاقامة يكفي فيها نية الفعل كالاذان ولا توقف على نية القربة ونية الفعل حادثة من العامى فما كان يفعله المازري والسيوري انما يتم على اشتراط نية القربة في ذكر ح انه يندب للمقيم طهارة وقيام واستقبال وفي حاشية الشيخ كريم الدين البرموني عن ابن عرفة ان الوضوء شرط فيها بخلاف الاذان لان اتصالها بالصلاة صيرها كالجزء منها ولا يتركها من الاذان بدليل ان المنفرد الحاضر تسن في حقه دون الاذان اه والمعتمد ما ذكره ح كافي عبق لكن الذي في بن ان مقاله ابن عرفة هو ظاهر المدونة فتأمل (قوله ولو قد قامت الصلاة) اي على المشهور خلافا لرواية المصريين عن مالك من شفع قد قامت الصلاة (قوله او جلها) اي او نصفها على الظاهر لا اقلها فلا يضر كما مر في الاذان (قوله ولو غلطا) اي هذا اذا شفعها عمدا بل ولو غلطا لان راى المقيم شفعا مذهباً فانه لا يضر (قوله افرض) متعلق بتسن لا يبي لا يهامه خلاف المقصود وهو الدلالة على سنية الاقامة مطلقا وانه يثنى التكبير فيها في القرض دون النقل ولو قدم قوله لقرض فقال وتسن لقرض اقامة الخ لاسلم من الاهام المذكور (قوله وتعدد) اي الاقامة بتعدده اي تعدد ما عليه من الفرائض القضاء (قوله مالم يخفف خروج وقته) اي الذي هو فيه سواء كان ضروريا او اختياريا (قوله واشتغال) اي بعدها وقبل الصفوف بدعاء (قوله ولا يدخل الامام المحراب الا بعد تمامها) اي ليصطف الناس وذلك علامة على فقهاء كتخفيف الاحرام والسلام لثلاثته المأموم فتبطل صلاته وتخفيف الجالوس الاول وفي ح وغيره انها ثلاث يعرف بها فقه الامام لان الشأن انه لا يعرفها الا فقيه (قوله ولو تركت عمدا) اي خلافا لابن كسانه القائل بطلانها اذا تركت عمدا لاستخفافه بالسنة (قوله وكذا تندب اصبي صلى لنفسه) علم منه ان الاقامة مندوبة عيناً لصبي وامرأة الا ان يصاحبا ذكر وبالعين فتسقط عنهما باقامتهم ولم تجز اقامة الصبي والمرأة للبالغ لان المندوب لا يكفي عن السنة (قوله وايقيم) اي ندبا وقوله مرید الصلاة اي غير المقيم واما هو فتقدم انه يندب بقيامه حال الاقامة (قوله بقدر الطاقة) قصد بذلك التنبيه على مخالفة ابى حنيفة فانه يقول يقوم عند حى على الفلاح وعلى سعيد بن جبير القائل انه يقوم عند قوله اولها الله اكبر

او اتساءها و آخرها (او بعدها) اي الاقامة فلا يحسد القيام بحدل (قدر الطاقة) ثم شرع في بيان شروط صحة الصلاة فقال عن (فصل) يذكرفيه شرطان وما يتعلق بأحدهما من احكام الرعاى وسيد كر شرطين في فصلين وهي ثلاثة اقسام شروط وجوب وشروط صحة وشروط وجوب وصحة معا والمراد بشرط الوجوب ما شوقف الوجوب عليه وشرط الصحة ما شوقف الصحة عليه فشروط الوجوب اثنان البواغ وعدم الاكراه

كذا قيل وفيه نظر اذا الاكره لا يمنع من اداها الا ان يجب ان يؤذيها ولو بالنية بان يجريها على قلبه كما يأتي واما شروط الصحة فثلاثة طهارة الحديث وطهارة الحبث وقد استوفى المصنف الكلام عليهما في باب الطهارة وانما بين هنا شرطيهما والاستقبال وسر العورة والاسلام واما شروطهما معا فسته بلوغ الدعوة والعقل ودخول الوقت ١٥٧ ووجود الطهور وعدم التوم والغفلة وهذه

التمهة عامة والسادس قطع الحيض والنفس وهو خاص بالنساء (شرط الصحة) (صلاة) ولو نقل او جنازة او سجود تلاوة (طهارة حدث) اكبر او اصغر ابتداء ودواما ذكر وقدر او لا فلو صلى محدثا او طرا عليه الحدث فيها ولو سهوا بطلت (و) طهارة (خبث) ابتداء ودواما جسده ونحوه ومكانه ان ذكر وقدر فسقوطها في صلاة مبطل كذا كرها فيها بناء على القول بوجوب ازالة النجاسة واما على القول بالسنية فليست بشرط صحة بل شرط كمال اكيد وقد تقدم الكلام على ذلك لكن لما كان الرعاف من الخبث المنافي للصحة وكان له احكام تخصه شرع في بيانها مقسما على قسمين فاشار الى القسم الاول بقوله (وان رعف) مر يد الصلاة اي خرج من انفه دم سائلا او قاطرا او راسحا (قبلها) اي قبل الدخول في الصلاة (ودام) اي استمر ورجا انقطاعه قبل خروج الوقت (اخر)

عن طي (قوله كذا قيل) قائله عقب ومثله في ح قال بن وفي عدهما عدم الاكراه شرط في الوجوب نظر اذا لا يتأتى الاكراه على جميع افعال الصلاة وقد نقل ح نفسه اول فصل يجب بفرض قيام الخ عن ابى العباس القباب وسلمه ان من اكره على ترك الصلاة سقط عنه ما لم يقدر على الاتيان به من قيام او ركوع او سجود وفعل ما يقدر عليه من احرام وقراءة وابعاء كما يفعل المريض ما يقدر عليه ويسقط عنه ما سواه اه لا كراه بمنزلة المرض المسقط لبعض اركانها ولا يسقط به وجوبها اه كلامه (قوله كما يأتي) اي في قول المتن وان لم يقدر الاعلى فيه او مع ابعاء بطرف فقال وغيره لانص ومقتضى المذهب الوجوب قال شيخنا وقد يقال ان الشرطية باعتبار الهيئة الخارجية وهذا لا يتأتى في وجوبها عليه بالنية فاندفع الاعتراض (قوله والاسلام) جعله شرط صحة فقط بناء على المعتمد من ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة واما على مقابله من انهم غير مخاطبين بها فهو شرط وجوب وصحة معا (قوله والعقل) اعلم ان كونه شرطاً للمحايث ضم له البلوغ فان لم يضم له فلا يكون شرطاً في الوجوب كذا قيل وفيه نظر فان عدم الوجوب لازم لعدم العقل كان البلوغ موجودا ام لا وهذا القدر كاف في تحقق شرطية لان الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط فان قلت وجود العقل لا يقتضي وجود الوجوب الا اذا ضم له البلوغ قلت طرف الوجود لا يعتبر في الشرط ولو اعتبرناه لزم في الشرط المذكورة كلها انه لا يكون واحدا منها شرطا لامع ضم الباقي له ولا معنى له قتأمل (قوله ودخول الوقت) الحق ان دخول الوقت سبب في الوجوب وشرط في الصحة لصدق تعريف السبب بالنسبة للوجوب عليه (قوله عامة) اي في الرجال والنساء (قوله طهارة حدث) الاضافة على معنى اللام اي طهارة منسوبة لحدث وخبث لا على معنى من لان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف فكأن حدير (قوله على قسمين) اي وهما اما اذا نزل عليه الرعاف قبل الدخول في الصلاة وما اذا نزل عليه بعد دخوله فيها (قوله وان رعف قبلها الخ) حاصله انه اذا نزل عليه دم الرعاف قبل الدخول في الصلاة واستمر نازلا عليه فان اعتقد او ظن انقطاعه قبل خروج الوقت او شك في ذلك فانه يؤخر الصلاة ويجوز الاخر الاختياري وسواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا فهذه تسع صور ومفهومه انه ان اعتقد دوامه لا اخر الاختياري او ظن ذلك فانه يقدم الصلاة في اول وقتها اذا فائدة في تأخيرها سواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا فهذه ست صور فالجملة خمس عشرة صورة موضوعها حصول الرعاف قبل الدخول في الصلاة (قوله ودام) اي استمر نازلا بالفعل (قوله ورجا انقطاعه) اي اعتقد ذلك او ظنه (قوله او شك) اي في انقطاعه قبل خروج الوقت وعدم انقطاعه وهذا معلوم بطريق الاخرية بما يأتي في قوله وان لم يظن لانه اذا كان مع الشك يقطع الصلاة بعد ثلثه بها فلا يؤخرها معه قبل الدخول فيها اخرى واولى (قوله لا اخر الاختياري) اي لمقارب آخر بحيث يدرك فيه ركعة وما ذكره المصنف من التأخير لا اخر الاختياري هو الراجح وقيل يؤخر لا اخر الضروري كافي ح وفيه نظر ان قد تقدم في التيمم ما يفيد ان الضروري لا تأخير فيه (قوله فان ظن استغراقه الاختياري) اي او اعتقد ذلك وقوله قدم اي قدم الصلاة من غير تأخير لها اصلا بقي ما اذا رعف قبل دخوله صلاة عيدا وجنازة وخاف بانتظار انقطاعه فوات العيد والجنائز فهل يصلي بحاله او يتركها بخلاف في ح وغيره الاول لاشبه والثاني لابن المواز (قوله لم تجب الاعادة) اي بل ولا تستحب على الطاهر كما قاله شيخنا (قوله او فيها الخ) حاصله انه اذا رعف وهو في الصلاة فان ظن دوامه لا اخر الاختياري او اعتقد ذلك اتعها على حاله التي هو عليها سواء كان الدم سائلا او قاطرا او راسحا فهذه ست صور ومحمل الاتمام ان لم يخش تلطخ فرش مسجده فان خشى تلطخه ولو قطرة قطع وخرج منه وابتدأها خارجة (قوله وهو في العبد الخ) اي انه ينزل منزلة ظن

الصلاة وجوبا (لا اخر الاختياري وصلى) على حاله بحيث يوقعها كلها او ركعة منها فيه وسرم تقديمها لعدم صحتها بالنجاسة مع احتمال قطعها آخره فان ظن استغراقه الاختياري قدم اذا فائدة للتأخير ثم ان انقطع في بقية من الوقت لم تجب الاعادة كما اشار الى القسم الثاني بقوله (او) رعف (دها) اي في الصلاة وهي در صء ل (وا ان) كاسب (ء ادا و جـ ا ر و ر) الحال انه (ظن دوامه له) اي لا اخر الاختياري وهو في العبد

وقيل في العبد الزوال (أعها) على حالته التي هو بها لأن المحاقطة على الوقت مع النجاسة أولى من المحاقطة على الطهارة بعده ومحمل الأثم (أن لم يطلغ فرش مسجد) أو بلاطه أن لم ينحش ١٥٨ ذلك فإن خشبه ولو بقطرة قطع ونخرج منه صيانة له وأبداها خارجا

ودوامه لا خرا لا اختياري في القرية طن دوامه لفراغ الامام من صلاة العيد والجنابة وقوله بأن لا يدرك الخ أي بأن يخاف أن لا يدرك الخ فإذا رجع في صلاة العيد والجنابة قبل أن يركع ركعة من العيد وقبل أن يكبر تكبيرة ثانية من الجنابة وخاف أن يخرج لغسل الدم لا يدرك معه ركعة من العيد ولا تكبيرة أخرى من الجنابة فإنه لا يخرج لغسل الدم ويتأدى مع الامام على حالته وأما لو حصل له الرعاف بعد ركعة من العيد أو بعد تكبيرة من صلاة الجنابة أو حصل له الرعاف قبل ذلك وظن أنه بعد غسل الدم يدرك مع الامام ركعة من العيد أو تكبيرة من الجنابة غير الأولى فإنه يخرج غسل الدم قاله أشهب وقال ابن المواز يخرج مطلقا غسله ويتم وحده ويبنى على صلاته بعد غسله وذهاب الامام (قوله وقيل في العيد الزوال) صنيع الشارح يقتضي أن هذا مقابل لما قبله وليس كذلك وحاصله أن الوقت المعتبر في صلاة العيد فذا هو الزوال وفي صلاة الجنابة فذا هو رفعها والوقت المعتبر في صلاة الجنابة فذا هو فراغ الامام منها وأصله لعج ولم تسكلم ابن المواز وأشهب الأعلى الراعي في جماعة قال بن لكن قول عجم أن المعتبر في صلاة الجنابة فذا هو رفعها غير ظاهر لأنه أن كان هناك غير هذا الراعي لم يحتج لهذا الراعي واللام رفع حتى يصلي عليها ولو اعتبروا الوقت بخوف تعيرها كان ظاهرا اه وقد يقال باختیار الأخير ويحمل الرفع على ما إذا كان لمقتضى تخوف تعيرها أو هجوم قوم كما قرر شيخنا (قوله أعها على حالته) أي سواء كان الدم سائلا أو قاطرا (قوله او بلاطه) فيه نظر والظاهر كما قال المسناوي أن البلاط ليس كالفرش لسهولة غسله بل هو كالحصباء انظر بن (قوله قطع ونخرج منه) أي ولو ضاق الوقت قطعه ونخر وجهه من المسجد (قوله أنه يتمها في المترب والمحبص) أي ولو زل في التراب والحصباء أكثر من درهم لأن التراب والحصباء يشربان الدم (قوله لخوف تأذيه) أي لخوف تألمه بحصول ضرر في جسمه والمراد بالخوف الظن والاشك لا الوهم فلا يجوز الأعياء عند توهم الضرر كما قال شيخنا ولا إعادة على من أو أم ارتفع الدم عنه بعد الصلاة لا في الوقت ولا بعده كما نقله أبو الحسن عن ابن رشد (قوله حيث يفسده الغسل) انما يجب الأعياء في هذه الحالة صيانة للمال لا لكون الطهارة شرطا في حقه فان كان لا يفسده الغسل وجب أن يتأدى بالركوع والسجود ولو نطخ بالفعل بأكثر من درهم فضلا عن خوف الملتطخ كما قاله شيخنا بن خلا فالعقب ومن وافقه لأن الموضوع أنه طن دوام الدم لخروج الوقت والمحاقطة على الأركان أولى من المحاقطة على عدم النجاسة لأن النجاسة لغو حينئذ (قوله بأن اعتقد) أي انقطاعه قبل خروج الوقت المختار وقوله أو طن انقطاعه أي قبل خروج الوقت المختار وقوله أو شك فيه أي في انقطاعه قبل خروج الوقت المختار فهذه ثلاثة أحوال وفي كل منها ما أن يكون الدم سائلا أو قاطرا أو راشحا فهذه تسع صور تضم الستة قبلها تكون الجملة خمس عشرة صورة فيما إذا طرا الدم في الصلاة تضم الخمسة عشر التي في نزول الدم قبل الصلاة فجملة صور الرعاف ثلاثون (قوله فله ثلاثة أحوال) أي لأن الدم إما أن يكون سائلا أو قاطرا أو راشحا (قوله وأمكن قتله بأن لم يكن الخ) أي وأما إذا كان لا يمكن قتله لكثرة كان حكمه حكم السائل والقاطر في التخيير بين القطع والبناء كما يأتي (قوله وجب التمداد) أي وحرم قطعها بسلام أو كلام فان خرج لغسل الدم من غير سلام ولا كلام فسدت عليه وعلى ما موم به (قوله وقتله الخ) ظاهر كلامه أن القتل إنما يؤمر به إذا كان الدم برشع فقط وأما إذا سال أو قطر فلا يؤمر بقتله ولو كان تخينا يذهب القتل وليس كذلك بل كل ما يذهب القتل فلا يقطع لأجل الصلاة ويقتله كافي ح عن الطراز انظر بن (قوله قتله) أي وجوبا وقوله بأن لم يسره أي ندبا أو القتل بدو واحدة لا بأنا مل اليدين معا على أرجح الطريقتين ﴿تنبه﴾ محل وجوب القتل إذا كان يصلي بنهر مسجد أو بمسجد محصب غير مفر وش لينزل الدم في خلال الحصباء فان كان بمسجد مفر وش فلا يجوز له القتل بل يقطع ويخرج منه من أول ما برشع ثلاثين جس المسجد كما قاله القرافي في الذخيرة عن سدر واليه أشار المصنف بقوله أو خشى تلوث مسجد (قوله يضعها على الألف) أي على طاعة الألف لبلا في

وفهم منه أنه يتمها في المترب والمحبص (وارو) الراعي الركوع من قيام أو لسجود من جلوس (لخوف تأذيه) أي تألمه بحصول ضرر في جسمه أن لم يؤمر وجوبا أن ظن شدة أذى ونه بان شك (أو) لخوف (نطخ نحو به) ولو بدون درهم حيث يفسده الغسل (لا) يومئ نطخ (نطخ) (جسده) بل يصلي بالركوع والسجود لعدم ضرره بغسله ولو نطخ بأكثر من درهم وذكر قسيم قوله وظن دوامه بقوله (وان لم يظن) دوامه لا خرا المختار بأن اعتقد أو ظن انقطاعه أو شك فيه قبل خروج الوقت فله ثلاثة أحوال أشار إلى أنها بقوله (ورشح) أي لم يسر ولم يقطر وأمكن قتله بأن لم يكسر وجب التمداد فيها و (قتله) بأن لم يسره بأن يدخل الأعملة في أنفه ثم يقتلها بعد انفصالها بأعملة الأبهام وهكذا إلى أن تختضب الخمس وقيل يضعها على الألف من غير ادخل ثم يقتلها بالأبهام إلى آخره (فان) أذهب لغسل

الدم الدم تعادى في صلاته وان رد ما في الألف من درهم وان لم يقطعه الفتا بالانامل العلية قتله بألف درهم أو درهم أو درهم فصحيحة أيضا وان (زاد) ما في انامل الوسطى (عن درهم

الدم عليها (قوله قطع صلاته وجوبا) ظاهره ان القطع على حقيقته وبه قال طفي قائل جميع اهل المذهب
يعبرون بالقطع اذا تلطخ بغير المحفوق عنه ونعبرهم بالقطع اشارة لصحتها وهذا هو القياس الموافق للمذهب
في العلم بالنجاسة في الصلاة وانها صحيحة وتقدم الخلاف هل يحمل على وجوب القطع او استحبابه فكذلك
يقال هنا بل هنا اولي للضرورة وحاصله ان الصلاة صحيحة ويؤمر بقطعها فان خالف واتمها اجزائه وقال ح
والشيخ سالم ومن تبعهما قوله قطع اي بطلت صلاته ولا يجوز التماذي فيها ولو لم تصح لانها صحيحة
ويحتاج لقطعها كما في قوله والافله القطع ونذب البناء وانما عبر المصنف بقطع لاجل قوله او خشى تلوث
مسجد لانه لا بطلان مع الخوف المذكور وكلام ابن رشد في المقدمات صريح فيما قاله ح حيث قال من
شروط البناء ان لا يسقط على ثوبه او جسده من الدم ما لا يغفر لكثرة لانه ان سقط من الدم على ثوبه او
جسده كثير بطلت صلاته بافراق اه وهو ايضا استد للمصنف في قوله السابق وسقوطها في صلاة مبطل كما
تقدم هناك يانه انظر بن (قوله ان لطخه بالفعل) اي ان لطخ ثوبه او جسده بالفعل (قوله واتسع الوقت)
هذا شرط في القطع وهو مبني على ما قاله طفي من صحة الصلاة واخره بالقطع لاعلى ما قاله ح من البطلان
فتأمل (قوله السائل او القاطر) فاعل بقوله لطخه فالمعنى كأن لطخ السائل او القاطر ثوبه او جسده بأزيد
من درهم اي فيقطع وكان الاول للشارح زيادة الراشع ايضا (قوله او خشى تلوث مسجد) رده ابن غاري
وح الى ما يقتل اي فان راد على درهم قطع وكذا ان لم يزد ولكنه خشى تلوث مسجد وهذا هو المتعين واما
ما ذكره عقب وغيره من رده لسائل او قاطر لا يقتل فغير صواب لانه اذا سال او قطر ولم يلطخه بالفعل
فهو موضوع التخيير بين القطع والبناء وحينئذ لا يتأتى الخوف فيه على المسجد قطعاً لانه يخرج منه على كل
حال اما للقطع او لغسل الدم والبناء والحاصل ان السائل والقاطر اذا لم يلطخوا اما ان يقطع او يني فيخرج
لغسل الدم فعلي كل حال لا يستقر في المسجد حتى يلطخه انظر بن والحاصل ان الاول ان يعمم في الاول
اعنى قوله كأن لطخه اي السائل او القاطر او الراشع ويخصص في الثاني اعنى قوله كأن خشى تلوث
مسجد اي بالراشع الذي يقتله (قوله ولو ضاق الوقت) مبالغة في قطعه اذا خشى تلوث المسجد اي انه يقطع
ولو ضاق الوقت عن قطعه وخروجه من المسجد والاولى حذف هذه المبالغة من هنا لان الموضوع انه لم يظن
دوام الدم لا آخر الوقت (قوله بل سال او قطر ولم يلطخ به) اي والحال انه لم يمكن قتله والافكار الراشع كما تقدم
(قوله فله القطع) اي بسلام او كلام او مناف ويخرج لغسل الدم ثم يتدأ من اولها فان لم يأت بسلام ولا
كلام وخرج لغسل الدم وجب ابتداء صلاته من اولها واعادها ثلاثا لان صلاته الثانية الواقعة بعد غسل
الدم زيادة في الصلاة قال ابن القاسم في المجموعة ان ابتداء ولم يكلم اعاد الصلاة وهذا صحيح لانا اذا حكمنا بأن
ما هو فيه من العمل لا يبطل الصلاة وحكمنا على انه باق على احرامه الاول فاذا كان قد صلى ركعة ثم اتد بعد
غسل الدم اربعا صار كن صلى خمسا جاهلا قال ح والمشهور ان الرض مبطل فيكفي في الخروج من الصلاة
رفضها وبطلانها فحل كونه اذا خرج لغسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام ثم رجع وابتدأها فانه يعيدها لم
ينور رفضها حين الخروج منها والافلا عاده (قوله ونذب البناء) هذه الجملة مستأنفة جوابا عن سؤال مقدم
وحاصله اي الامر من ارجح وما ذكره المصنف من نذب البناء هو ما عليه جمهور اصحاب الامام والحاصل ان
الدم اذا كان سائلا او قاطرا ولم يلطخه ولم يمسكته قتله فانه يخير بين البناء والقطع واختار ابن القاسم ان يقطع
فقال هو اولي وهو القياس لان شأن الصلاة اتصال عملها من غير تخلل بشغل ولا انصراف عن محلها قال
زروق وهو اي القطع اولي من لا يحسن التصرف في انعلم لجهله واختار جمهور الاصحاب البناء لانه مل وقيل
هما سببان وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء وان الامام اذا استخاف بالكلام تبطل الصلاة للمأموه بن
(قوله ان لم يخش خروج الوقت) اي بقطع الصلاة وابتدائها من اولها بعد غسل الدم وكان الاولى حذوف
هذا الشرط لان الموضوع كما علمت عدم طئه دوام الدم لا آخر الوقت (قوله فيخرج) اي من هيئته الاولى

قطع) صلاته وجوبا
ثم شبه في القطع قوله
(كأن لطخه) اي كما
يقطع ان لطخه بالفعل
بما زاد عن درهم واتسع
الوقت السائل او القاطر
(او خشى) ولو توها
(تلوث) فرش (مسجد)
ولو ضاق الوقت وشار
الى الحالة الثانية والثالثة
بقوله (والا) يرشح بل
سال او قطر ولم يلطخ به
(فله القطع) وله التماذي
(ونذب البناء) اي ان لم
يخش خروج الوقت والا
وجب البناء واذا اراد
البناء (فيخرج)

او من مكانه ان احتاج لذلك ولو كان متيسرا لان ما يحصل منه ملحق بأحكام الصلاة فلا تبطل الموالاة ولهذا لا يكبر احراما اذ ارجع لتكميل صلاته بعد الغسل وسبق ان وجود المتيمم الماء في الصلاة لا يبطها (قوله)
 ممسكاه هذا ارشاد لا حسن الكيفيات التي تعين على تقليل النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء وليس بشرط في البناء بل الشرط التحفظ من النجاسة ولو لم يمسه كما اختاره ح وفاقا لابن عبد السلام وعلى هذا
 فيكون المسك من اعلى الاتق على جهة الاولوية فقط كفاي خش وغيره خلافا لما ذكره ابن هرون من ان
 مسك الاتق من اعلاه شرط في البناء وذلك لان داخل الاتق حكمه حكم ظاهر الجسد في الاختاب فيجب
 ازالة الدم عنه واذا امسكه من اسفله او تركه من غير مسك صار داخل الاتق متلونا بالدم ورد ما بين عبد
 السلام بأن المحل محل ضرورة فيناسبه التخفيف والعفوع باطن الاتق فمسك الاتق انما يطلب للتحفظ من
 النجاسة لا لخصوصه لان المدار على التحفظ من النجاسة سواء امسكه او لم يمسه كما مل (قوله) لتلايق فيه
 اي في الاتق الدم ان امسكه من اسفله فيصير في حال خروجه حاملا للنجاسة وان كان معفوا عنها على
 ما تقدم بخلاف ما اذا امسكه من اعلاه فانه يجبس الدم من اصله عن النزول (قوله) لغسل الدم اي
 لا يخرج الا لغسل الدم فان اشتعل بغيره بعد خروجه طلت صلاته (قوله) ويبنى اي بعد غسل الدم على
 ما تقدم له من الصلاة (قوله) ان لم يجاوز اقرب مكان فان جاوز الاقرب مع الامكان الى ابعده منه فظاهر
 كلامهم بطلانها ولو كانت المجاوزة بمنى لا تغتفر استرة او فرجة وذلك لكثرة المنايات ولكن قال ح ينبغي
 الجزم باعتقار المجاوزة بمنى الخطوتين والثلاث ويجب عليه شراء الماء اذا وجد يباع في اقرب مكان بالمعاطة
 بشمن معتاد غير محتاج اليه لانه من سيرا الافعال ولا يتركه البعيد وقد نص بعضهم على جواز البيع والشراء
 في الصلاة بالاشارة الخفيفة لغير ضرورة فكيف بذلك هنا فان لم يمكن شراؤه بالاشارة فبالكلام ولا يضر ذلك
 لانه كلام لا صلاحها نظر عبق (قوله) فان لم يمكن اي فان لم يكن الاقرب يمكن الغسل منه بان كان لا يمكن
 الوصول اليه او كان ولكن لا ماء فيه (قوله) لان يمسك في نفسه اي نقاش يبعده كفي عباراتهم فطلق البعد
 لا يمنع من البناء ولا يمنع منه الا لتفاحش وحيث قد ابراد بالاقرب ما عدا البعد المتفاحش قاله شيخنا (قوله) ولم
 يستدبر قبلة بلا عذر اي بأن لم يستدبر اصلا واستدبر عمدا العذر ككون الماء جهة الاستدبار فان استدبر
 عمدا لغير عذر بطلت ولم يبن وان استدبر القبلة ناسيا بلا عذر فهل هو كالاستدبار عمدا او يكون كالكلام
 ناسيا قال شيخنا والظاهر الثاني وما ذكره المصنف من اشتراط الاستقبال في البناء الا لعدوه المشهور من
 المذهب وقال عبد الوهاب وابن العربي وجاعة يخرج كيفما امكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم
 تمكنه منه غالباً انه على المشهور من اشتراط الاستقبال يقدم استدبار الا يلبس فيه نجاسة على استقبال مع
 وطه نجس لا يعتقر لانه عهد عدم توجه القبلة لعذر ولما في الاستقبال من الخلاف كذا في عبق قال في
 المجمع والظاهر تقديم القرب مع ملازمة نجاسة على بعيد خلاصتها لان عدم الافعال الكثيرة متفق على
 شرطية كما ان الظاهر تقديم ما قلت من ان كعبه مع استقبال بالنجاسة على قريب مستدبر مع نجاسة
 فتأمل (قوله) وان لم يطأ نجاسة عامدا مختاراً اي فان وطئه عامدا مختاراً بطلت وامان وطئه ناسيا او عمدا
 مضطرا فلا يضر فقيد بلا عذر معتبر في هذا ايضا كما هو ظاهره وظاهره ايضا عدم الفرق بين كون النجاسة
 التي وطئها ارواثا ودوابا او الهاء او عذرة او نحوها رطبة او يابسة وهذا بخلاف للنفل والذي يفيد النفل
 كفاي والموافق ان ما كان من ارواث الدواب واثاها فهو غير مبطل اذا وطئها ناسيا او اضطرارا لكثرة ذلك
 في الطرقات وان وطئها عمدا مختاراً بطلت ولا فرق بين رطبه او يابسه واما غيرها من العذرة ونحوها فان كان
 رطبا فبطل اتفاقا من غير تفصيل وان كان يابسا فكذلك ان تعمد وان نسي او اضطر فقولان البطلان لابن
 سحنون وهو الاظهر والثاني عدم البطلان لابن عبيدوس اذا علمت هذا افراد المصنف بالنجس العذرة
 ونحوها دون ارواث الدواب واثاها هو غير مقيد بنسب العذر ولذا قدم المصنف القيد قبله انظر بن

ممسكاه من اعلاه
 وهو ما رنه لتلايق فيه
 الدم ان امسكه من اسفله
 (لغسل) الدم ويبنى
 على ما تقدم له بشرط
 خمسة ذكرها بقوله (ان
 لم يجاوز اقرب مكان
 يمكن) فيه الغسل الى
 ابعده منه فان لم يمكن لم
 تضر مجاوزته وبشرط
 في الاقرب من غيره ان
 يكون قريبا في نفسه كما
 اشار له بقوله (قرب) لان
 بعد في نفسه او قرب ولكن
 جاوزه مع الامكان الى
 ابعده منه فلا يبنى (و)
 ان لم يستدبر قبلة بلا
 عذر فان استدبرها
 لغيره بطلت (و) ان لم
 (يطأ نجاسة) عامدا مختاراً
 (و) ان لم (يتكلم)

فان تكلم (ولو - هو)

وان قل بطلت (و) الخامس

بقوله (ان كان) يصلي

(بجماعة) اي فيها اماما

او اموما (واستخلف

الامام) ندبا من يتم بهم

فان لم يستخلف وجب

عليهم في الجمعة وتنب في

غيرها فاذا غسل وادرك

الخليفة آتم خلفه (وفي

صححة (بناء الفذ) وعدمها

(خلاف واذا بنى) من

له البناء من امام ومأموم

وهو على احد القولين

(لم يعتد) بشئ فعله قبل

رعافه (البركة كملت)

بسجديتها بأن ذهب

للعسل بعد ان جلس

فان شهد او بعد ان يقوم

بافعل في غير محل الشهد

فاذا غسل رجع جالسا

ان كان حصل به في

جلوس الشهد وقائما

ان كان حصل في القيام

فبشرع في القراءة ولو

كان قرا ولا النسخة

واحدة من حصل الرعاف

في ركوع السجود او

بعده وقبل ان يستقل

جالسا فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

فبشرع في الشهد او قائما

بن وقوله وان نسي او اضطر فقولان ظاهره سواء علم الناس بذلك وهو في الصلاة او بعدها وهو كذلك خلافا لما في عقب (قوله فان تكلم ولو سهوا بطلت) حاصله انه اذا تكلم عامدا او جاهلا بطلت اتفاقا واختلف اذا تكلم نسيانا فهل تبطل ايضا ولا والمشهور بالطلان هنا ولو قل لكثرة المنافيات وظاهره سواء كان التكلم في حال انصرافه لغسل الدم او كان بعد عوده والذي في المواق انه ان تكلم سهوا وحال رجوعه بعد غسل الدم فالصلاة صحيحة اتفاقا واذا ادرك بقية من صلاة الامام جل الامام عنه سهوه والاسجد بعد السلام لسهوه واما ان تكلم سهوا في حال انصرافه لغسل الدم فقال سخون الحكم واحد من الصحة ورجحه ابن يونس وقال ابن حبيب تبطل صلاته كما لو تكلم عمدا ومحصله انه يرجح ان الكلام سهوا لا يبطل الصلاة مطلقا سواء تكلم حال انصرافه او حال رجوعه قال شيخنا والمعتمد ما قاله المواق كما قرره شيخنا الصغير لا ظاهر المصنف واما الكلام لاصلاحها فلا يبطلها كما ذكره ح وغيره (قوله واستخلف الامام ندبا) اي في الجمعة وغيرها كما في الشيخ سالم وغيره خلافا لت حيث قال واستخلف ندبا في غير الجمعة وجوبا فيها فالوجوب في الجمعة على الامام كالمأمومين والمراد انه يستخلف بغير الكلام فان تكلم بطلت على الكل ان كان الكلام عمدا او جهلا وعليه دونهم في السهو قاله في التوضيح قال ح وهذا القول لابن حبيب وانما قال بالطلان لانه يرى وجوب البناء والذي في المجموعة عن ابن القاسم ان الامام اذا استخلف بالكلام فان الصلاة لا تبطل على المأمومين مطلقا وانما تبطل على الامام وحده قال ح وهو المذهب وذلك لان له القطع فكيف يبطل عابهم بترك امر مندوب (قوله وتنب في غيرها) اي يندب لهم الاستخلاف اي وجار لهم تركه واما سلاتهم وحدانا وجاز لهم ايضا نظاره ليكملوا معه ان لم يعملوا لانفسهم عملا ولا يبطل عليهم كما يأتي في الاستخلاف (قوله فاذا غسل) اي الامام وادرك الخليفة آتم خلفه اي وجوبا ولم يجوز له انفراد عملا بقاعدة ولا ينتقل منفرد لجماعة كالعكس (قوله وفي صححة بناء الفذ) اي وهو قول مالك وظاهر المدونة عند جماعة (قوله وعدمها) اي وحيث تذايق وهو قول ابن حبيب وشهره الباجي ولا خيار المصنف هذا القول قدمه حيث قال ان كان في جماعة اذ مقتضاه ان الفذ لا يبنى ثم حكى ما في المسئلة من الخلاف ومنشأ الخلاف هل رخصة البناء لحرمه الصلاة للمنع من ابطال العمل او لتحصيل فضل الجماعة فيبنى على الاول دون الثاني والمسبوق حيث لا يدرك الامام كالفذ على الاظهر ويمكن ترجيح بناءه لانه لم يخرج عن حكم الامام والامام الراتب المصلي وحده حكمه حكم صلاته مع جماعة في البناء على الاشهر وقيل انه كالمفرد كذا ذكره خش في كبرى (قوله كملت بسجديتها) فان كان ما فعله قبل الرعاف بعض ركعة فلا يعتد به وظاهره انه يعتد بالركعة اذا كملت بسجديتها ولو لم يعتد بعدها قائما رجالا ساو ليس كذلك بل لا بد من الاعتدال بعد السجدين قائما ان لم يكن بعدهما جلوسا ولا فلا بد من الاعتدال جالسا كما اشار لذلك الشارح بقوله ان ذهب للعمل بعد ان جلس الخ وما ذكره المصنف من ان الباني لا يعتد بشئ فعله قبل رعافه الا اذا كان ركعة كاملة بما ذكره مذهب المدونة ومقاله الاعتدال بما فعله قبل الرعافه طلقا لا فرق بين كل الركعة وبعضها ولو الاحرام ولا فرق بين الجمعة وغيرها وهو قول سخون (قوله العي ما فعله من تلك الركعة) هذا على مذهب المدونة الذي مشى عليه المصنف (قوله ونى على الاحرام) اشار بذلك للفرق بين الاعتدال وبين البناء فاذا بنى لم يعتد بالركعة كاملة لا اقل سواء كانت الاولى او غيرها واما ان بنا فيكون ونوعى الاحرام والحاصل انه يلزم من الاعتدال البناء ولا يلزم من البناء الاعتدال وخالف ابن حبيب حيث قال ان كل ركعة الركعة قبل الرعاف ابتداء باحرام جديد ولا يبنى على احرامه في الجمعة وغيرها من اجل ان ركعتي الغسل الدم قبل يعتد بما فعله قبل الرعاف من اقل ولو الاحرام في الجمعة وغيرها وفي رواية اخرى ان كان ركعتي الغسل الدم ابتداء باحرام جديد في الجمعة وغيرها وقيل يعتد به ان كان ركعة واحدة يبنى على احرامه في الجمعة راما فيها فقطع ويبدأ بغيرها باحرام جديد وهذا القول هو الذي مشى عليه المصنف (قوله واتم مكانه) اي الذي دبره على الدم من له وجب طهارة من في سائر ما رجح

(ان ظن) واولى ان علم (فراغ امامه وامكان) الاتمام فيه (والا) يمكن لتجاسة اوضيق (فالا قرب) من الامكنة (اليه) اى الى مكان الغسل
يجب الاتمام فيه فان تبين خطأ ظنه ١٦٢ صحت (والا) يتم في المكان الممكن ولا في الاقرب اليه (بطلت) سلاته ولو انطأ ظنه

فراغه قبل ان يدركه فانه يتم في ذلك المكان الذى حصل له فيه العلم او الظن بالفراغ فان تعداه مع امكان
الاتمام فيه بطلت وقوله واتم مكانه اى لا فرق بين مسجد مكة والمدينة وغيرهما على المشهور (قوله) ان ظن
فراغ امامه اى قبل ان يدركه سواء ظن فراغه بالفعل بمجرد الغسل او ظن انه اذا ذهب اليه بعد الغسل
لا يدركه لفراغه في حال رجوعه وهذا التفصيل الذى ذكره المصنف بقوله واتم مكانه ان ظن فراغ امامه
والابطلت ورجع ان ظن بقاءه او شك بالنسبة للمأموم والامام لانه يستخلف ويصير مأموما فيلزمه من
الرجوع ما يلزم المأموم واما الفذ على القول بنائه فانه يتم مكانه من غير تفصيل (قوله) فان تبين خطأ ظنه
اى بقاء امامه صحت ظاهره ولو فرض انه سلم قبل الامام وهو كذلك بناء على الراجح من ان الراعى يخرج
عن حكم الامام بمجرد دخوجه لغسل الدم حتى يرجع اليه فلا يسرى اليه سهوه وقيل انه في حكمه مطلقا وقيل
انه في حكمه ان ادرك ركعة قبل خروجه لغسل الدم انظر ح (قوله) والايتم في المكان الممكن اى والايتم
في مكان غسل الدم الممكن الاتمام فيه ولا في الاقرب اليه بل يرجع لمكان الامام (قوله) ورجع اى لادنى
مكان يصح فيه الاقتداء بالمصلا الاول لانه زيادة مشى في الصلاة كما في ح عن ابن فرحون (قوله) او شك
فيه انما لزمه الرجوع مع الشك لان الاصل لزوم متابعتة للامام فلا يخرج منه الا بعلم او ظن (قوله) ولو
بتشهد رد بلو على ابن شعبان القائل انه لا يرجع اذا ظن بقاءه الا اذا رجا ادراك ركعة فان لم يرج ادراكها
اتم مكانه (قوله) مطلقا اى سواء علم او ظن بقاءه او فراغه ومحل رجوعه في الجمعة للجامع اذا كان حصل مع
الامام ركعة او ظن ادراك ركعة اذا رجع والا فلا يرجع ويقطع ويتدى طهرا باحرام جديد بأى محل شاء
كأى اى (قوله) لا اول جزاخ) اى فلو رجع لصدر الجامع الذى ابتداه به بطلت صلاته لزيادة المشى
قوله لا غيره اى من مسجد آخر او رباب او طرق متصلة فلا يكتفى برجوعه للرباب ولا للطرق المتصلة به ولو
كان ابتداء الصلاة في واحد منهما الضيق حيث امكن الرجوع للجامع قاله شيخنا وانظره مع ماسأى من
ترجيع القول بصحة الجمعة في الرباب والطرق المتصلة ولو لم يضق المسجد ولو لم تنصل الصفوف فقتضاه
الاكتفاء بالرجوع لهما اذا ابتداهما قبل الرعاى بواحد منهما كما قاله ابن عبد السلام (قوله) في الاولى اى في
المسئلة الاولى وهى قوله ورجع ان ظن بقاءه او شك في تشهد (قوله) والابطلت اى ولو ظهر ان الصواب
ما فعله من عدم الرجوع بالنسبة للاولى (قوله) او ظن ادراكها فتخلف ظنه اى واما لو ظن ادراكها ولم
يتخلف ظنه فانه يرجع لها ولا يصلى ظهرا (قوله) ابتداهما اى قطعها وابتداهما اى ما لم يرج ادراكها
الجمعة في بلدة اخرى قريبة اوفى مسجد آخر بالبلد والواجب صلاتها الجمعة ولا يصلىها ظهرا قاله البساطى
وهو ظاهر كما قال بن وما ذكره المصنف من انه يقطع ويتدى طهرا هو المشهور ومقابلته ما تقدم عن
سحنون من الاعتداد بما فعله قبل الرعاى والبناء عليه مطلقا ولو الاحرام في الجمعة وغيرها وفى بن عن
المواف ان ابن بونس نسب لظاهر المدونة لكن ضعفه اشياخنا (قوله) ولا يبنى على احرامه اى بناء على
عدم اجزائه الجمعة عن الظهر وقال ابن القاسم يبنى على احرامه ويصلى اربعا بناء على اجزائه الجمعة
عن الظهر والقول بعدم البناء على احرامه هو المشهور وعليه فلو بنى على احرامه وصلى اربعا فالظاهر
الصحة كما قال ح كذا فى حاشية شيخنا (قوله) وسلم وانصرف ان رغب بعد سلام امامه ان قلت لا فائدة
لقوله وانصرف ولو قال وسلم ان رغب بعد سلام امامه كما عبر به فى المدونة لكننى ذلك قلت قصد المصنف
بذكره الرد على ابن حبيب القائل انه يسلم ثم يذهب ليغسل الدم ثم يرجع بتشهد ويسلم كما ذكر شيخنا فى
الحاشية واذا علمت ذلك علم ان مراد المصنف بقوله وانصرف اى بالمرة (قوله) بل يخرج لعسله اى ثم
يرجع بتشهد ويسلم ولو كان قد شهد قبل سلام امامه لاجل ان يتصل به سلامه كما فى المدونة خلافا
لابن سبيل السلام والتوضيح حيث قال اذا كان قد شهد قبل سلام الامام ثم خرج لغسل الدم فلا يعيد

ووجد امامه في الصلاة
لانه مجاوزة المكان
الواجب صار كعمد
زيادة فيها (ورجع)
وجوبا (ان ظن بقاءه)
اى بقاء الامام (او شك)
فيه واولى ان علم (ولو)
ظن او شك ادراكه
(بتشهد) بحيث يدرك
معه ولو السلام فلو تخلف
ظنه بأن وجدته فرغ
منها صحت (و) رجع
(في الجمعة) وجوبا ان
ادرك منها ركعة (مطلقا)
ولو علم فراغه (لاول)
جزء من (الجامع) الذى
ابتداه به لا غيره فان
منعه منه مانع اضاف
اليها اخرى وخرج عن
شفع واعادها طهرا (والا)
يرجع مع ظنه البقاء
او الشك فيه في الاولى
وفي الجمعة مطلقا (بطلت)
اى الصلاة في الاولى
والجمعة في الثانية (وان لم
يتم ركعة في الجمعة) قبل
وعاقه فخرج لعسله
وظن عدم ادراك الركعة
الثانية او ظن ادراكها
فتخلف ظنه (ابتداهما)
باحرام جديد ولا يبنى
على احرامه الاولى اى
مكان شاء (وسلم) وجوبا
(وانصرف) ان رغب بعد

سلام امامه لان سلامه حامل لتجاسة اخف من خروجه لغسل الدم (لا) ان رغب (قبله) اى قبل سلام امامه وبعد
فراغه من التشهد فلا يسلم بل يخرج لعسله

التشهد

الا انصرف فيسلم وينصرف
(ولا يبنى) المصلى
(بغيره) اي غير الرعاف
كسبق حدث اود كره
اوسقوط نجاسة اود كرها
اوغير ذلك من مبطلات
الصلاة بل يستأفها لان
البناء رخصة يقتصر
فيها على ماورد وهو انما
ورد في الرعاف وكما لا يبنى
بغيره لا يبنى به مرة ثانية
قبطل ولو ضاق الوقت
لكثرة المنافي (كظنه)
اي الرعاف (فخرج)
لغسله (قطهر) له (قيه)
اي نفي الرعاف فلا يبنى
وقبطل صلاته (ومن
ذرعه) اي غلبه وسبقه
(قيه) طاهر يسير ولم
يزدرد منه شيئا (لم تبطل
صلاته) فان كان نجسا
او كثيرا اوزدرد منه شيئا
عمدا لانسبا بطلت
وكذا غلبه على
احد القولين والقلس
كالتى ويسجد للنسيان
بعد السلام (واذا اجتمع
بناء) وهو ما فاتته بعد
دخوله مع الامام (وقضاء)
وهو ما يأتى به المسبوق
عوضا عما فاتته قبل
دخوله معه (لراعف)
ونحوه كتاعس وغافل
ومزحوم فالاولى ان
يقول لكرراعف في رابعة
كعشاء (ادرك) منها مع
الامام (الوططين) وفاته الاولى قبل دخوله معه

التشهد بعد غسل الدم بل يسلم فقط (قوله ما لم يسلم الامام قبل الانصراف) اي قبل انصرف المأموم
اي فان سلم قبل انصرافه فان المأموم يسلم وينصرف وهذا قد دى كلام المصنف والطاهران مراده
بالانصراف المشي الكثير فوافق قول السوداني وهو الشيخ احمد باب الوانصرف لغسله وجاوز الصنفين والثلاثة
فسمع الامام يسلم فانه يسلم ويذهب واما لو سمعه يسلم بعد مجاوزة اكثر من ذلك فانه لا يسلم بل يذهب لغسل
الدم ثم يرجع يتشهد ويسلم (تنبيه) قول المصنف وسلم وانصرف ان رجع بعد سلام امامه لاقبله
هذا حكم المأموم واما لو رجع الامام قبل سلامه او القذ على القول بثلاثة فقال ح لم ارفيه نسا والطاهران
يقال ان حصل الرعاف بعد ان اتمى عقد دار السنة من التشهد بأن اتمى ببعض له بال فانه يسلم والامام والقذ في
ذلك سواء وان رجع قبل ذلك فان الامام يستخلف من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير حكمه
حكم المأموم اما القذ فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (قوله ولا يبنى بغيره) اي مما هو مناف للصلاة ومبطل
لها كما اشار له الشارح فلا يبنى انه يبنى للارزدحام والنعاس لانه خفيف لا ينقص الوضوء (قوله لا يبنى به مرة
ثانية قبطل الخ) هذا ما نقله ح عن ابن فرحون ثم قال ولم اقف عليه لغيره صريحا الا ما ذكره صاحب
الجمع وكلام ابن عبد السلام في مسائل اجتماع البناء والقضاء يقتضى عدم البطلان اه كلامه واما ذلك
لقول ابن عبد السلام واذا ادرك الاولى ورعف في الثانية ثم ادرك الثالثة ورعف في الرابعة انتهى (قوله فلا
يبنى) اي لانه مفرط وهذا هو المعتمد وقال سحنون يبنى لانه فعل ما يجوز له (قوله وتبطل صلاته) اي ولو
كان اماما وكذا تبطل صلاة مأموميه ايضا مطلقا على الرابع من اقوال ثلاثة ثانياها لا بطلان عليهم مطلقا
ثالثها تبطل ان كان بنهار ونصح ان كان ليل لعذر الامام (قوله ومن ذرعه في لم تبطل صلاته) اي عند
ابن القاسم وهو المشهور لقول ابن رشد المشهور ان من ذرعه التي او القلس فلم يردده فلا شيء عليه في صلاته
ولا في صيامه ومقابله ما في المدونة من تقا بأ في الصلاة عامدا او غير عامدا ابتدا الصلاة (قوله اي غلبه) اي
واما لو تعمد اخراجه او اخراج القلس فالبطلان مطلقا (قوله ولم يزدرد منه شيئا) اي لم يتلغ منه شيئا (قوله او
ازدرد منه شيئا عمدا الخ) اعلم انه اذا ازدرد منه شيئا عمدا فالبطلان قول واحد في الصلاة والصوم وان كان
سهوا او غلبة فقولان لانهم ا على حد سواء في الغلبة والراجع الصحة في النسيان وهذا بالنسبة للصلاة واما
بالنسبة للصوم فالراجع من القولين القول بالبطلان وجوب القضاء في كل من الغلبة والنسيان (قوله
والقلس كالتى) اي في التفصيل المتقدم من انه اذا غلبه شيء منه وكان طاهرا يسيرا ولم يرجع منه شيء فان
الصلاة لا تبطل وان تعمد اخراجه او كان نجسا او كثيرا ابطل وان رجع منه شيء جرى على ما مر من كونه
عمدا او سهوا او غلبة (قوله ويسجد للنسيان) اي لا زرداد شيء منه نسيانا بعد السلام ان كان يسيرا (قوله
وهو ما فاتته بعد دخوله مع الامام) اي وهو ما يأتى به عوضا عما فاتته بعد دخوله مع الامام فكل من البناء
والقضاء عوض عن الفاتت الا ان البناء عوض عن الفاتت بعد دخوله مع الامام والقضاء عوض عن
الفاتت قبل الدخول فالبناء في بناء اشارة لبعده والقاف في قضاء اشارة لقبول وقبل ان كلاما من البناء والقضاء
نفس الفاتت فالقضاء بعد الدخول مع الامام بناء والقضاء قبل الدخول مع الامام قضاء وكان الشارح
التفت في البناء للقضاء وفي القضاء للقضاء اشارة للقولين وان في كلامه احتبا كالحذف من كل ما اتته في
الاخر ثم ان تفسير البناء والقضاء بنفس الفاتت او بعوضه تفسير بالمعنى الاسمى اذ كل منهما حينئذ
بمعنى اسم المفعول واما تفسيرهما بالمعنى المصدرى فالبناء فعل ما فاتته بعد الدخول مع الامام بصفته والقضاء
فعل ما فاتته قبل الدخول مع الامام بصفته هذا وقد اعترض بعضهم تعريف البناء والقضاء بما ذكرناه
لا يشمل ما اذا ادرك حاضر ثانية صلاة مسافر فان مقتضى التعاريف المذكورة انه لم يجتمع بناء وقضاء في
هذه الصورة بل وجد فيها القضاء فقط وليس كذلك فالتعريف الجامع ان يقال البناء ما انبنى على المدرك
والقضاء ما انبنى عليه المدرك وقد يجاب بأن المراد بالقضاء عدم فعل المأموم فعل الامام ام لا فقوله في
تعريف البناء فعل ما فاتته بعد الدخول مع الامام اي سواء كان الامام فعل ذلك الذي فاتته ام لا فظهر

اجتماع البناء والقضاء حيث تدعى هذه الصورة قنامل (قوله ورعف في الرابعة نخرج لنفسه فقائه) اي او
نعس في الرابعة فقائه اوز وح منها فقائه (قوله قدم البناء) اي كما قال ابن القاسم وذلك لان صاحب
المأمومية عليه بالنظر له فكان اولى بالتقديم من القضاء الذي لم يسحب حكم المأمومية عليه فيه وقال
سحنون يقدم القضاء لانه سبق وشأنه يعقبه سلام الامام (قوله فيأتي بركة بأمر القرآن فقط سرا ويجلس
لانها آخرة امامه وان لم تكن ثانيته هو) اي بل هي ثالثه وهذا هو المشهور خلافا لابن حبيب القائل اذا
قدم البناء فانه لا يجلس في آخرة الامام الا اذا كانت ثانيته هو (قوله لانها اولى الامام) اي ويجلس بعدها
لانها اخبرته (قوله وتلقب بأمر الجناحين الخ) اي وامام على ما قاله سحنون من تقديم القضاء على البناء يأتي
بركة بأمر القرآن وسورة من غير جلوس لانها اولاد واولى امامه ايضا ثم بركة بأمر القرآن فقط ويجلس
لانها اخبرته واخيرة امامه وعلى مذهبه فتلقب هذه الصورة بالعرجاء لانه فصل فيها بين ركعتي السورة
بركة الفاتحة وبين ركعتي الفاتحة بركة السورة (قوله ان تقوته الاولى والثانية) اي قبل دخوله مع
الامام (قوله بكرعاف) اي برعاف ونحوه من نعاس او غفلة او ازدحام (قوله فيأتي بها) اي فعلى مذهب ابن
القاسم من كونه يقدم البناء يأتيها اي بالربعة بالفاتحة فقط ويجلس اي اتفاق ابن حبيب وغيره (قوله
لانها ثالثه) اي واولى امامه (قوله ثم بركة كذلك) اي بالفاتحة وسورة ويجلس لانها اخبرته وثانية
امامه (قوله وتلقب بالمقلوبة) اي لان السورتين متأخرتان اي وقعتا في الركعتين الاخيرتين عكس الاصل
فان الاصل وقوع السورتين في الركعتين الاولين وعلى مذهب سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركة
بأمر القرآن وسورة لانها ثانيته واولى امامه ويجلس نظرا لكونها ثانيته ثم بركة بأمر القرآن وسورة لانها
ثانية امامه ولا يجلس لانها ثالثه خلافا لما في خش ثم بركة بأمر القرآن فقط ويجلس فيها لانها اخبرته
واخيرة امامه وعليه فتلقب بالحلي لقل وسطها بالقراءة (قوله ان تقوته الاولى) اي قبل الدخول مع
الامام (قوله وتنفوته الثالثة والرابعة) اي برعاف ونحوه من نعاس او غفلة او ازدحام (قوله فيأتي بركة
الخ) اي فعند ابن القاسم القائل بتقديم البناء على القضاء يأتي بركة (قوله ثم بركة كذلك) اي بأمر القرآن
فقط وقوله ويجلس اي على المشهور وذلك لانه على القول بتقديم البناء وقع خلاف قيل انه يجلس في آخرة
الامام ولو لم تكن ثانيته كما هنا فانه ثالثه وهو المشهور وقال ابن حبيب لا يجلس فيها الا اذا كانت ثانيته
(قوله وتسمى ذات الجناحين) اي لان كلاما من الركعة الاولى والاخيرة وقعت بفاتحة وسورة وعلى مذهب
سحنون القائل بتقديم القضاء يأتي بركة بأمر القرآن وسورة لانها اولى امامه ويجلس فيها لانها ثانيته ثم
بركعتين بأمر القرآن فقط ولا يجلس بينهما (تبيينه) لو ادرك مع الثانية الرابعة بأن فاته الاولى قبل
الدخول مع الامام وادرك معه الثانية وفاته الثالثة بكرعاف وادرك الرابعة فالاولى قضاء بلا اشكال
واختلف في الثالثة فعلى مذهب الاندلسيين انها بناء وهو ظاهر نظرا للمدركة قبلها قال طي وعليه فيقدمها
على الاولى ويقرأ فيها بأمر القرآن فقط سرا ولا يجلس لانها ثالثه ثم بركة القضاء بأمر القرآن وسورة جهرا
ان كان واطلق في المدونة على الثالثة قضاء نظرا للربعة المدركة بعدها قال طي وعليه فيقدم الاولى بأمر
القرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثه فضلا ثم الثالثة بأمر القرآن فقط سرا ومن مسائل الخلاف ايضا ان
يدرك الاولى ثم يرعف مثلا فتقوته الثانية والثالثة ثم يدرك الرابعة فقال بعض الاندلسيين هما بناء نظرا
للمدركة قبلهما وعليه فيأتي بركعتين بأمر القرآن فقط من غير جلوس بينهما لان المدركتين مع الامام اولياء
وهذان اللتان فاتاه اخبرته كما قال ابن ناجي وغيره وهو ظاهر وعلى مذهب المدونة من انها قضاء نظرا
للربعة المدركة بعدهما قال ابو الحسن قال ابن حبيب يأتي بركعتين ثانية وثالثة يقرأ في الثانية بأمر
لقرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثه ويقرأ في الثالثة بأمر القرآن ويجلس لانها آخر صلاته وقول
عج انه على مذهب المدونة يقرأ في الاولى بأمر القرآن وسورة جهرا ويجلس لانها ثانية امامه غير ظاهر
كما قال طي لما علمت ولخافة التواعد من القضاء في الاقوال والبناء في الافعال على المشهور اه

لغسله فقائه قدم البناء
فيأتي بركة بأمر القرآن
فقط سرا ويجلس لانها
آخرة امامه وان لم تكن
ثانيته هو ثم بركة بأمر
القرآن وسورة جهرا
لانها اولى الامام وتلقب
بأمر الجناحين لوقوع
القراءة بأمر القرآن والسورة
في طرفيها (او) ادرك
معه (احدهما) وتحنه
صورتان الاولى ان تقوته
الاولى والثانية ويدرك
الثالثة وتقوته الرابعة
بكرعاف فيأتي بها بالفاتحة
فقط ويجلس لانها ثانيته
وآخرة امامه ثم بركة بأمر
القرآن وسورة جهرا ولا
يجلس لانها ثالثه ثم بركة
كذلك وتلقب بالمقلوبة
لان السورتين متأخرتان
عكس الاصل والثانية
ان تقوته الاولى ويدرك
الثانية وتقوته الثالثة
والرابعة فيأتي بركة بأمر
القرآن فقط ويجلس
لانها ثانيته وان كانت
ثالثة الامام ثم بركة
كذلك ويجلس لانها رابعة
الامام ثم بركة بأمر
القرآن وسورة ويجلس
فصلاته كلها من جلوس
وتسمى ذات الجناحين
(او الحاضر) عطف على
لراعف اي واذا اجتمع
بما وقضاء له خص حاضر

(ادرك ثانية صلاة) امام (مسافر) فيأتي الحاضر بعد سلام امامه المسافر بركعة ١٦٥ بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيته ثم

بركعة بأم القرآن فقط
 ويجلس لانها رابعة الامام
 ان لو كان يصليها بركعة
 بأم القرآن وسورة (او
 خوف) عطف على مسافرا
 اي اودرك الحاضر ثانية
 صلاة خوف (بخض) قسم
 الامام فيه القوم طائفتين
 فادرك حاضر مع الطائفة
 الاولى الركعة الثانية قدم
 البناء فيأتي بركعة بأم
 القرآن فقط ويجلس لانها
 ثانيته ثم بركعة كذلك
 ويجلس لانها رابعة الامام
 ان لو استمر ثم بركعة بأم
 القرآن وسورة وتصير
 صلاته كلها جلوسا وامامو
 ادرك مع الثانية الرابعة
 فليس الا قضاء خاصة (قدم
 البناء) في الصور الخمس
 عند ابن القاسم لان صاحب
 حكم المأمومية عليه فكان
 احق بتقديمه على القضاء
 (وجلس في آخره الامام)
 ان كانت ثانيته كالصورة
 الاولى من صورتي او
 احداهما بل (ولو لم تكن
 ثانيته) بل ثلثه كالصورة
 من ادرك الوسطين وكذا
 يجلس في ثانيته هو وان
 لم تكن ثانية امامه ولا آخرته
 كافي الصورة الثانية من
 صورتي واحداهما ولو
 ادرك الاولى مع الامام
 وفاته الوسطيان ثم ادركه
 في الرابعة قضى الوسطين

وقد مشى شارحنا فيأتي على كلام عجم ومن صور الخلاف ان يدرك الاولى وثقوته الثانية بكرعاف ويدرك
 الثالثة وثقوته الرابعة فلا اشكال ان الرابعة بناء وانما الخلاف في الثانية هل هي بناء نظرا للمدركة قبلها وهو
 قول الاندلسيين او قضاء نظر الثالثة المدركة بعدها وهو مذهب المدونة فعلى انها قضاء يبدأ بالارابعة
 بأم القرآن فقط سرا ويجلس لانها آخره الامام ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهرا ان كان ويجلس لانها آخرته
 وعلى انها بناء يأتي بالثانية والرابعة تسقمان غير جلوس بينهما بأم القرآن فقط فيهما وهذا هو الظاهر وعليه
 عجم ومن تبعه خلافا لقول الشيخ سالم السنهوري انه يقرأ في الثانية بأم القرآن وسورة على مذهب
 الاندلسيين من غير جلوس قاله طئي (قوله ادرك ثانية صلاة امام مسافر) اي وفاته الاولى قبل
 الدخول معه اي وامامو ادرك الاولى وفاته الثانية بكرعاف فليس معه البناء فقط (قوله فيأتي الحاضر بعد
 سلام امامه المسافر ركعة بأم القرآن فقط) اي لانها ثالثة امامه ان لو كان يتمها وما ذكره بناء على مذهب
 ابن القاسم من تقديم البناء وامام على مذهب سحنون من تقديم القضاء فيأتي الحاضر بعد سلام امامه
 المسافر بركعة بأم القرآن وسورة لانها اولى امامه ويجلس فيها لانها ثانيته فعلا ثم بركعة بأم القرآن فقط ولا
 يجلس لانها ثالثة وثالثة امامه ان لو كان يصليها بركعة بالفاتحة فقط ويجلس لانها رابعة ورابعة امامه
 وقد ظهر لك فيما تقدم وجه جعل هذه الصورة وما بعدها من صور اجتماع البناء والقضاء (قوله قسم الامام
 فيه) اي في الحضر الذي حصل فيه الخوف (قوله وتصير صلاته كلها جلوسا) اي انه يجلس فيها عقب كل
 ركعة وهذه المسئلة حكمها حكم ما قبلها على قول ابن القاسم وكذا على قول سحنون (قوله وامامو ادرك
 مع الثانية) اي مع الطائفة الثانية الركعة الرابعة من الصلاة فقط (قوله فليس الا قضاء خاصة) اي لانه انما
 ادرك آخره الامام والثلاث ركعات كلها فاته قبل الدخول مع الامام فهي قضاء وحينئذ فيأتي بعد سلام
 الامام بركعة بالفاتحة وسورة ويجلس قطعاً لكونها ثانيته ثم بركعة بالفاتحة وسورة لانها ثانية امامه ولا
 يجلس لانها ثالثة له ثم بركعة بالفاتحة فقط لانها اخيرة له فيقضى القول وينى الفعل على ما يأتي (قوله قدم
 البناء في الصور الخمس عند ابن القاسم) اي خلافا لسحنون القائل بتقديم القضاء على البناء فيها (قوله ولو لم
 تكن ثانيته) اي خلافا لابن حبيب القائل انه لا يجلس في آخره الامام الا اذا كانت ثالثة وهذا الخلاف
 مفرع على القول بتقديم البناء قال ابن الحاجب وعلى تقديم البناء في جلوسه في آخره الامام قولان الاول
 لابن القاسم والثاني لابن حبيب وعليه رد المصنف بل هو وامام سحنون فيقول بتقديم القضاء لكن يوافق ابن
 حبيب في نفي الجلوس في آخره الامام اذ لم تكن ثانيته ولم بشر المصنف لخلافه خلافا لثنت قاله طئي قال ابن
 وديقال قوله وجلوس في آخره الامام الخ فرع مستقل يخالف فيه من يرى بتقديم البناء كابن حبيب ومن
 لا يراه كسحنون فيصح قصده الرد بلو عليهما معا (قوله كصورة من ادرك الوسطين) اي فاته جلس فيها في
 آخره الامام والحال انها ثالثة بالنسبة له واعلم انه اذا جلس في آخره الامام وايست ثانيته فانه يقوم بعد التشهد
 من غير تكبير لان جلوسه في غير محله وانما جلس متابعة للامام ذكره بن قلاعن المساوي (قوله كافي
 الصورة الثانية من صورتي واحداهما) اي فان المأموم جلس فيها في ثانيته والحال انها ثالثة بالنسبة للامام
 (قوله قضى الوسطين) قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة نظرا للارابعة المدركة بعدهما وقد جعلهما
 الاندلسيون بناء نظرا لاولى المدركة قبلهما وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كل من المولين وقوله ويجلس بينهما
 علمت ان هذا قول عجم وانه غير ظاهر وان الصواب ما ذكره ابو الحسن نقل عن ابن حبيب من عدم الجلوس
 بينهما لان اولاهما وان كانت ثانية لامامه لكنها ثالثة له في الفعل والمأموم لا يجلس الا في رابعة امامه كانت
 ثانية له ولا في ثانيته هو وان لم تكن ثانية لامامه ولا اخيرة له وامام ثانية امامه اذ لم تكن ثانية له فلا يجلس
 فيها (قوله قضى الاولى والثالثة ولا يجلس) قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة ومذهب الاندلسيين
 ان الاولى قضاء والثالثة بناء فالاولى لا اشكال في كونها قضاء والخلاف في الثالثة فجعلها الاندلسيون
 بناء نظرا لثانيته المدركة قبلها والمدونة جعلتها قضاء نظرا لارابعة المدركة بعدها وتقدم ما يتعلق

ويجلس بينهما ولو ادرك الباقي والرابعة من الاولى والثالثة ولا يجلس

هذا (فصل) في الشرط الثالث وهو ستر العورة واقتضاه المصنف على أساس سائل سأله واجابه بقوله خلاف فقال (هل ستر عورته) اي المصلي المكاتف كلها او بعضها وام الصبي فيعيد في الوقت ان صلى عريانا (يكثف) المراد به ما لا يشف في بادئ الراي بأن لا يشف اصلا او يشف بعدا معان النظر وخرج به ما يشف في بادئ النظر فان وجوده كالعدم وما ما يشف بعدا معان نظر فيعيد معه في الوقت كالواصف (وان كان الستر به حاصل) باعارة بلا طلب (او طلب) بشراء او استعارة الا ان يتحقق بخلهم فلا يلزمه الطلب (او كان حاصل) بنجس وحده اي لم يجد غيره اذا كان نجس الذات بجلد كلب او خنزير واولى المتنجس (كحرير) فانه يستتر به اذا لم يجد غيره للضرورة فيها (وهو) اي الحرير (مقدم) على النجس عند اجتماعهما لانه لا ينافي الصلاة بخلاف النجس (شرط) خبر قوله ستر (ان ذكر وقد ر) ان لم يكن بخلاوة بل (وان) كان (بخلاوة) لكن الراي التقيد بالقدرة فقط

بالمسئلة على كلا القولين (قوله ولوا درك الاولى والثالثة وفاته والرابعة) قد علمت ان الرابعة بناء اتفاقا والخلاف في الثانية فجعلها الا ندرسبون بناء نظر للمدركة قبلها وجعلها في المدونة قضاء نظر للمدركة بعدها فاجتمع البناء والقضاء في هذه الصورة انما هو على مذهب المدونة وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كلا القولين

في فصل في ستر العورة (قوله هل ستر) هو هنا بقع السبب لانه مصدر واما الستر بالكسر فهو ما يستتر به (قوله او بعضها) اي ان عجز عن ستر كلها ولم يقدر الا على ستر بعضها (قوله واما الصبي فيعيد في الوقت ان صلى عريانا) اي واما اذا صلى بلا وضوء فقال اشهب بعيدا ادا اي ندبا وقال اصبغ بعيدا بالقرب لا بعد يومين او ثلاثة (قوله ما لا يشف في بادئ الراي) اي ما لا تظهر منه العورة في بادئ الراي (قوله وخرج به ما يشف) اي ما تظهر منه العورة في بادئ النظر وقوله فان وجوده كالعدم اي وحينئذ فيعيد من صلى فيه ابدا (قوله فيعيد معه في الوقت) اي ان الصلاة فيه صحيحة مع الكراهة التزهية وحينئذ فيعيد في الوقت فقط كالواصف للعورة المحدد لها هذا هو الذي انحط عليه كلام عجم وارتضاء بن وهو اظهر لاما في طي من ان الكراهة للتحريم والاعادة ابدية ولا ما في حاشية شيخنا عن ابن عبيق من صحة الصلاة فيا يشف مطلقا سواء كانت العورة تظهر منه للمتأمل او لغير المتأمل واعتمده والحاصل ان ستر العورة في الصلاة بالتوب الشاف فيه ثلاثة طرق فقلل انه كالعدم وبعيد ادا كانت العورة تظهر منه للمتأمل او لغيره وقيل بصحة الصلاة مطلقا وقيل بالتفصيل بين ما ظهر منه العورة عند التأمل وما ظهر منه عند عدم التأمل فتصح في الاول دون الثاني (قوله وان باعارة) اي هذا اذا كان الستر به حاصل من غير اعارة لوجوده عنده بل وان كان الخ (قوله بلا طلب) اي فاذا اعاره له صاحبه من غير طلب منه لزمه قبوله ولو تحقق المنه وذلك لقلة سبب الممانعة وهو الاتقاع به وانما قيد الاعارة بعدم الطلب لدفع ما يرد على المصنف من ان فيه عطف العام على الخاص بأو وحاصل جوابه انه من عطف المغاير (قوله او طلب) اي او كان الستر به حاصل بلا طلب بشراء واستعارة فيلزم المصلي ان يطلب الستار لكل صلاة باعارة او بشراء بثمن معتاد كالماء لا يحتاج له لابهية لعظم ما ينبتا (قوله او كان حاصل بنجس) اي او كان الستر بالكثيف حاصل بنجس اي متحققا في الستر بنجس وقوله وحده حال من نجس اي حالة كون النجس متوحدا في الوجود (قوله بجلد كلب او خنزير) اي فيجب عليه ان يستتر بما ذكر اذا لم يجد غيره على ظاهر المذهب ولا يصلي عريانا ويكون هذا مخصوصا لما سبق من منع الاتقاع بذات النجاسة قاله شب (قوله واولى المتنجس) اي انه اولى من نجس الذات في وجوب الاستتار به اذا لم يجد غيره ولا يصلي عريانا واولى منهما الحشيش والماء لمن فرضه الايماء والا فالركن مقدم واما الطين فقال الطرطوشي اذا لم يجد غيره وجب الاستتار به بان يتمك به وقال غيره لا يجب الاستتار به لانه مظنة للسقوط ويكبر الجرم فهو كالعدم وهذا الثاني اظهر القولين كما قال شيخنا (قوله كحرير) ما ذكره من وجوب الاستتار به او بالنجس عند عدم غيره هو المشهور من المذهب ومقابله ما في سماع ابن القاسم يصلي عريانا ولا يصلي بالحرير ولا بالنجس (قوله وهو مقدم على النجس) اي وكذا على المتنجس وهذا قول ابن القاسم وقال اصبغ بتقديم كل من النجس والمتنجس على الحرير لان الحرير يمنع لبسه مطلقا والنجس انما يمنع لبسه في حال الصلاة لما تقدم انه مستثنى من النجس في قوله و يتنفع بمتنجس لانجس والممنوع في حالة اولى من الممنوع مطلقا والمعتد ما قاله ابن القاسم والظاهر كما قال شيخنا تقدم المتنجس على النجس لان تقليل النجاسة مطلوب مع الامكان ويحتمل انها سواء (قوله لانه لا ينافي الصلاة) اي لانه طاهر وشأن الطاهر ان يصلي به دون النجس (قوله ان ذكر وقد ر) اي فان صلى عريانا ناسيا او عاجزا صحت واعاد بوقت فقط (قوله لكن الراي الخ) اعلم ان طي تعقب المصنف فقال انه تبع ابن عطاء الله في تقييده بالذكر والقدرة واما غيره فلم يقيده بالذكر وهو الطاهر فيعيد ابدا من صلى عريانا ناسيا مع القدرة على الستر وقد صرح الجزولي

فمن صلى عريانا ناسيا (للصلاة) اذا ذكره ستره وشرط اي هل الستة الصلاة شرط في صحته فبطل تركه

بانه شرط مع القدرة ذا سكر او ناسيا وهو الجارى على قواعد المذهب اه قال بن قلت في ح عن الطراز
مانه قال القاضي عبد الوهاب اختلف اصحابنا هل ستر العورة من شرائط الصلاة مع الذكر والقدرة او هو
فرض وليس بشرط في صحة الصلاة حتى اذا صلى مكشوفاً مع العلم والقدرة سقط عنه الفرض وان كان عاصياً
آمناً اه وبه يعلم ان تعقبه على المصنف وقوله ولم يقيد به غيره كل ذلك قصور اه كلام بن فتحصل من هذا
ان القول بان ستر العورة شرط صحة مقيد بالذكر والقدرة عند بعضهم وبالقدرة فقط عند بعضهم فالمصلى
عرياناً ناسياً مع القدرة على الستر صلته صحيحة على الاول لا على الثاني والراجح ما مشى عليه المصنف من
التقييد بهما كما قررنا خلافه لا لشارح واعلم ان سقوط الساتر ليس من العجز فبرده فوراً بل المشهور
لبطلان كافي ح (قوله او واجب غير شرط) هذا القول غير مقيد بالذكر والقدرة وعليه فالاعادة في الوقت
مطلقة بخلاف القول بالشرطية فيعيد ابدامع الذكر والقدرة ومع عدم احدهما يعيد في الوقت (قوله
كالعجز والناسي) اي كاعادة العاجز والناسي (قوله خلاف) الاول شهره ابن عطاء الله قائلاً هو المعروف
من المذهب والثاني شهره ابن العربي لكن الراجح منهما الاول واما القول بالسنية فهو قول القاضي اسمعيل
وابن بكير والابهرى واما القول بالنسبة لغيره بن بشير عن اللخمي كافي المواقي ونص المواقي ابن شاس الستر
واجب عن اعيان الناس وهل يجب في الخلوات او يندب قولان واذا قلنا لا يجب في الخلوات فهل يجب للصلاة
في الخلوة او يندب لها فيها ذكر ابن بشير في ذلك قولين عن اللخمي انظر بن (قوله لم يدخل في كلامه) اي لانه
لم يشهر واحدا منهما (قوله وهي) اي المغلطة التي تعاد الصلاة لكشفها ابداء على الراجح (قوله ما بين اليه) اي
وهو فم الدبر ويسمى ماذ كبر بالسواتين لان كشفهما يسوء الشخص ويدخل عليه الاحزان (قوله بوقت)
اي لان الالبين والعانة من العورة المحففة لا المغلطة بالنسبة للرجل ولا اعادة عليه في كشف الفخذ ولو عمدا
لا بوقت ولا غيره وكذا على ما استظهره عجم كشف ما فوق العانة للسرة وان كان كل منهما من العورة المحففة
(قوله ومن امة) عطف على من رجل وظاهره ولو كان فيها شائبة حرية وهو كذلك (قوله الالبين) اي وما
بينهما من فم الدبر وقوله وما والاى من العانة واما الفخذ وكذا ما فوق العانة للسرة فليس من العورة المغلطة
بل من المحففة فتعبد لكشفه في الوقت (قوله ما عدا صدرها) اي وكذا ما عداها من ظهرها اعني الكتفين
(قوله واطرافها) اي وما عدا اطرافها وهي الذراعان والرجلان والعنق والراس (قوله وليس منها) اي من
المغلطة السابق بل من المحففة اي كان صدرها وما عداها من اكتفائها واطرافها من المحففة والحاصل ان
المغلطة من الحرمة بالنسبة للصلاة بطنها وما عداها ومن السرة للركبة وهي خارجة قد دخل الالبين والفخذان
والعانة وما عدا ذلك البطن من ظهرها واما صدرها وما عداها من ظهرها سوا كان كتفا او غيره وعنفها الآخر
الراس وركبتها الاخر القدام فورة محففة يكره كشفها في الصلاة وتعاد في الوقت لكشفها وان حرم النظر
لذلك كما يأتي (قوله وهي من رجل) اراد به الشخص الذي ذكر ولو جنباً فعورته ما بين السرة والركبة (قوله
مع مثله او مع محرمة) اي من النساء واما عورته مع امرأة اجنبية سواء كانت حرة او امة فهي ما عدا الوجه
والاطراف كما يأتي في قوله وتري من الاجنبي ما يراه من محرمة (قوله بشائبة) اي ملتبسة بشائبة (قوله
كأثم ولد) اي ومكاتبه ومدره قيل في ذكره ام الولد تنظر في المدونة ولا تصلى ام الولد الا بتناع كالحرة فهذا
يقتضي ان صدرها وعنفها عورة لان عورتها ما بين السرة والركبة فقط كما هو ظاهره ورد بان سترها ما زاد على
ما بين السرة والركبة مندوب فقط كما يأتي في قوله ولا لم ولد وصغيرة ستر واجب على الحرمة والكلام هنا فيها هو
عورة يجب ستره (قوله مع امرأة) راجع للحرمة فقط كما هو ظاهر الشارح واما رجوعه للثلاثة كما قاله بعض
الشراح فعبر صحيح (قوله ولو كافرة) اي هذا اذا كانت الحرمة او الامة مسلمة بل ولو كانت كافرة وهذا مسلم في
الامة واما الحرمة الكافرة فعورة الحرمة المسلمة معها على المعتمد ما عدا الوجه والكفين كافي بن لا ما بين السرة
والركبة فقط كما هو ظاهر الشارح وقول عبق ما عدا الوجه والاطراف ممنوع بل في شبه حرمة جميع المسلمة

او واجب غير شرط قيام
تاركه عمداً او يعيد في الوقت
كالعاجز والناسي بلا اثم
(خلاف) والقول بالسنية
او الندب ضعيف لم يدخل
في كلامه والخلاف في
المغلطة وهي من رجل
السواتان وهما من المقدم
الذكر والاشيان ومن
المؤخر ما بين اليه فيعيد
مكتشف الالبين والعانة
كلاماً او بعضاً بوقت ومن
امة الالبين والفرج وما
والاه ومن حرة ما عدا
صدرها واطرافها وليس
منها الساق على الطاهر
بل من المحففة والمصنف
ذكر العورة الشاملة
للمغلطة والمحففة بالنسبة
للمغلاة وللرؤية جافاً لا فقال
(وهي من رجل) مع مثله
او مع محرمة (و) من امة
مع رجل او امرأة (وان)
كانت الامة (بشائبة) من
حرية كام ولد (و) من
(حرمة مع امرأة) حرة او امة
ولو كافرة (ما بين سرة
وركبة) راجع للثلاثة

وهو بيان لها بالنسبة للرؤية وكذا بالنسبة للصلاة في حق الأولين الشاملة للمغلطة والمخففة فإذا خيف من أمة قنسه وجب ستر ما عدا العورة لحوق الفتنة لا لكونها عورة وكذا يقال في تطهيره كستر وجهه الحرة ويديها والحاصل أن العورة يحرم النظر لها ولو بلائذة وغيرها إنما يحرم له النظر بلذة وعطف ١٦٨ على مع امرأة قوله (و) هي من حرة (مع) رجل (اجنبي) مسلم (غير الوجه والكفين) من

على الكافرة لئلا تصفها زوجها الكافر فالتحريم لعرض لا لكونه عورة كما فاده شيخنا وغيره (قوله) وهو بيان لها (أي للعورة بالنسبة للرؤية في حق الثلاثة) وعلى هذا فلا يجوز للرجل أن يرى الفخذ من مثله وذكر بعضهم كراهة ذلك مطلقا وذكر بعضهم كراهة كشفه مع من يستحي منه فقد كشفه صلى الله عليه وسلم بحضرة أبي بكر وعمر فلما دخل عثمان ستره وقال الاستحي من رجل تستحي منه الملائكة (قوله في حق الأولين) أي وأما عورة الحرة بالنسبة للصلاة فبشيء يثير اليها (قوله) وجب ستر ما عدا العورة (أي زيادة على ستر العورة) (قوله) كستر وجهه الحرة (ويديها) أي فإنه يجب إذا خيفت الفتنة بكشفها (قوله) والحاصل أن العورة يحرم النظر إليها ولو بلائذة هذا إذا كانت غير مستورة وأما النظر إليها مستورة فهو جائز بخلاف جسد ما من فوق الساتر فإنه لا يجوز هذا إذا كانت متصلة فإن انفصلت فلا يحرم جسد ما (قوله مع رجل اجنبي مسلم) أي سواء كان حرا أو عبدا ولو كان ملكها (قوله غير الوجه والكفين) أي وأما ما فخر عورة يجوز النظر إليها ولا فرق بين ظاهر الكفين وباطنهما بشرط أن لا يخشى بالنظر ذلك فتنة وإن يكون النظر بغير قصد لذة ولا حرمان النظر لهما وهل يجب عليها حينئذ ستر وجهها ويديها وهو الذي لا بن مرزوق قال لأنه مشهور المذهب أو لا يجب عليها ذلك وإنما على الرجل غض بصره وهو مقتضى نقل المواق عن عياض وفصل زروق في شرح الوعلية بن الجيلة فيجب عليها وغيره فيستحب النظر بن (قوله هذا بالنسبة للرؤية) أي هذا عورتها بالنسبة للرؤية وكذا بالنسبة للصلاة الشاملة للمغلطة والمخففة والمشار إليه غير الوجه والكفين (قوله) وأعادت الحرة الصلاة لكشف صدرها (أي عمدا أو جهلا أو نسيانا) كافي المواق عن ابن بونس (قوله) وطهر قدم (أي وكذلك ساق ونهد) (قوله) ما إذا ه من الطهر (أي وهو الكفان وما تحتها مما كان غير محاذ للطن فتعيد لكشف ذلك في الوقت مثل الأطراف هذا هو المعتمد خلافا لما يفيد كلام ابن عرفة من أنه من المعلقة قاله شيخنا (قوله بوقت) المراد به الاصفرار في الظهرين وإلى الفجر في العشاء بن (قوله) وتعيد فيما عدا ذلك أبدا (قد علم من قول المصنف وأعادت الخ عورة الحرة بالنسبة للصلاة لأنه يعلم من حكمه بالأعادة في الوقت لكشف الأطراف أنها عورة مخففة ويعلم منه بطريق المفهوم أن غير الصدر والأطراف وهو البطن للركبة وما حاذى ذلك من ظهرها تعيد فيه إبد الكونه عورة مغلطة (قوله) كفخذ الرجل (أي فإنه عورة مخففة ومع ذلك لا إعادة في كشفه) (قوله) ومثل الحرة أم الولد (أي في كونها تعيد لكشف صدرها وأطرافها بوقت) (قوله) كشف أمه (أي ولو كان فيها شائبة حرة وقوله) نغذا (أي ونغذين) (قوله) خلفه ذلك من الرجل بخلافه من الأمة فإنه منها اغلط واغش (قوله) فيعيد بوقت (أي وأما الأمة فتعيد فيه أبدا فكل ما أعاد فيه الرجل أبدا تعيد فيه الأمة كذلك وكل ما أعاد فيه في الوقت تعيد فيه أبدا وما لا يعيد فيه تعيد فيه في الوقت (قوله) ولو بصهر (أي هذا إذا كانت محرمة بنسب كإيها وأخيها وأبنائها ولو كانت بصهر كزوج أمها أو ابنتها (قوله) فلا يجوز أنظر صدر الخ (أي فلا يجوز للرجل أن يرى من المرأة التي من محارمه صدرها الخ وأجازا ما فخر رؤ به ما عدا ما بين السرة والركبة وذلك فسخة (قوله) وترى من الاجنبي ما يراه من محرمه (أي وحينئذ فعورة الرجل مع المرأة الاجنبية ما عدا الوجه والأطراف وعلى هذا فيرى الرجل من المرأة إذا كانت أمه أكثر مما ترى منه لأنها ترى منه الوجه والأطراف فقط وهو يرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة لأن عورة الأمة مع كل أحد ما بين السرة والركبة كما هو (قوله) وترى من الاجنبي ما يراه من محرمه (بغنى أنه يجوز للمرأة أن ترى من الرجل الاجنبي ما يراه الرجل من محرمه وهو أثر وجهه والأطراف وأما لمسها ذلك فلا يجوز فيحرم على المرأة لمسها الوجه والأطراف من الرجل

جميع جسدها حتى قصتها وأن لم يحصل التذاذ وما مع اجنبي كافر بجميع جسدها حتى الوجه والكفين هذا بالنسبة للرؤية وكذا الصلاة (وأعادت) الحرة الصلاة (أ) كشف (صدرها) كشف (أطرافها) من عنق وراس وذراع وظهر قدم كلا وبعضها ومثل الصدر ما إذا ه من الظهر فيأظهر (بوقت) لأنه من العورة المخففة وتعيد فيما عدا ذلك أبدا وأما بطون القدمين فلا إعادة لكشفها وإن كانت من العورة فكشف الرجل ومثل الحرة أم الولد (ككشف) أمه (نغذا) فتعيد بوقت (لأرجل) فلا يعيد لكشف نغذه ونغذيه وإن كان عورة خلفه أمره بخلاف الإيتين أو بعضهما فيعيد بوقت وللسواتين أبدا (و) من حرة (مع) رجل (محرم) ولو بصهر أو رضاع (غير الوجه والأطراف) فلا يجوز أنظر صدر ولا ظهر ولا ندى ولا ساق وإن لم يلبس بثياب ولا في الأطراف من عنق وراس وظهر قدم إلا أن يخشى لذة فيحرم لذلك لا لكونه عورة كحرم (وترى) المرأة حرة وأمة (من) الرجل (الاجنبي ما يراه) الرجل (من محرمه) الوجه والأطراف إلا أن تخشى لذة (و) ترى (من المحرم) ولو كافرا (كرجل مع مثله) ما عدا ما بين السرة والركبة

الاجنبي (من) الرجل (الاجنبي ما يراه) الرجل (من محرمه) الوجه والأطراف إلا أن تخشى لذة (و) ترى (من المحرم) ولو كافرا (كرجل مع مثله) ما عدا ما بين السرة والركبة

الاجنبى فلا يجوز لها وضع يدها في يده ولا وضع يدها على وجهه وكذلك لا يجوز له وضع يده في يدها ولا على وجهها وهذا بخلاف المحرم فانه لا يجوز فيه النظر للوجه والاطراف يجوز مباشرة ذلك منها بخير لانه ثم ان قوله وترى من الاجنبى الخ مقيد لقوله فيما تقدم وهى من رجل ما بين سرية وركبة أى ان عورة الرجل بالنسبة لغير المرأة الاجنبية بأن كان مع رجل مثله او مع محرمة ما بين سرية وركبة اخذنا مما ذكره هنا من ان عورته مع المرأة الاجنبية ما عدا الوجه والاطراف وقد اشار الشارح لذلك سابقا وذكر بعضهم انه غير مقيد له لاختلاف موضوعهما فاسبق في العورة وهذا في النظر فزاد على العورة وهى ما بين السرة والركبة لا يجب على الرجل ستره وان حرم على المرأة الاجنبية النظر اليه (قوله ولا تطلب امه الخ) لما قدم تحديد عورة الامه الواجب سترها اشار لحكم ما عداها (قوله غير ام ولد) أى وامام الولد فيندب لها تعطينة راسها في الصلاة بدليل قوله الا تى ولام ولد وصغيرة سترها واجب على الحره فايأتى مخصص لماها (قوله في الصلاة) أى وامام في غيرها فيندب كشفها اتفاقا (قوله لا وجو با ولا ندبا) أى بل يجوز لها كل من الكشف والتعطية في الصلاة على حد سواء وهذا القول هو المعتمد وقال سندانه الصواب وهو ظاهر التهذيب ونصه والامه ومن لم تلد من السرارى والمكاتبه والمديرة والمعتق بعضها الصلاة غير فناع وقيل يندب لها كشف راسها وعدم تعطينتها في الصلاة بتكارجها وهو قول ابن ناجي تبع الابی الحسن واقتصر عليه في الجلاب فقال يستحب لها ان تكشف راسها في الصلاة وعلى هذا اقتضيتها في الصلاة اماما مكرهه او خلاف الاولى وذكر عياض انه يندب كشف راسها بغير صلاة ويندب تعطينتها بانها اولى من الرجال ويدل لندب الكشف بغير الصلاة ما ورد ان عمر كان يضرب الاماء اللاتي كن يخرجن الى السوق معطيات الرأس ويقول لهن تشبهن بالحرائر بالكاع وذلك ان اهل الفساد يجسرون على الاماء قبل لبس يجسرون على الحره كما قال تعالى ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين نعم حيث كثرت الفساد كما في هذا الزمان فلا ينبغي الكشف لافى الصلاة ولا في غيرها بل ينبغي سترها لكن على وجه يميزها من الحرائر (قوله بخلاف غير الراس) أى من بقية جسدها فانها تطلب بتعطيتها في الصلاة اما وجوبا واما ندبا فما بين السرة والركبة يجب عليها ستره وما عداه والحال انه غير الراس يندب لها ستره (قوله لغير مصل) أى وامام المصلى فالمعتمد ان سترها في حقه واجب صلى في خلوة او جلوة وهل هو شرط في الصحة او واجب غير شرط قولان كما مر (قوله بخلة) من جلستها مصاحبة غير العاقل (قوله وما قاربهما) أى وهو الايتان والعانة ولا يدخل في ذلك الفخذ من رجل او امرأة ولا البطن من المرأة (قوله من كل شخص) أى سواء كان رجلا او امرأة حرة او امه وعلى ما قاله ابن عبد السلام يجوز لكل من الرجل والمرأة ولو حرة ان يكشف في الخلوة ما عدا السواتين وما قاربهما من العانة والالية واما كشف السواتين وما قاربهما في الخلوة فمكره وهذه الطريقة هى المعتمدة وعليها فليس المراد بالعورة التى يندب سترها في الخلوة العورة المغلطة فقط ولا ما يشملها ويشمل الخففة وانما المراد بها عورة خاصة وقيل ان العورة التى يندب سترها في الخلوة العورة المغلطة وهى تختلف باختلاف الاشخاص فهى السواتان بالنسبة للرجل والامه وترى الامه الايتان والعانة وترى الخلوة على ذلك بالطهر والبطن والفخذ وعلى هذا فستر الظهر والبطن والفخذ في الخلوة مندوب في حق الحره دون الرجل والامه وشارحنا قد لفق بين الطريقتين ولو حذف المغلطة من اول كلامه كان احسن (قوله وندب لام ولد فقط) أى دون غيرها من فيه شائبة حرية (قوله تؤمر بالصلاة) أى ولو كانت غير مرأهفة (قوله ستر في الصلاة واجب على الحره البالغة) أى كستر راسها وعنقها وصدرها واكتافها وظهورها وبطنها وساقيها وظهور قدميها فالمراد الاستراثة على القدر المشترك بينهما في الوجوب وهو ستر ما بين السرة والركبة وهذا هو المراد والافستر عورة ام الولد والصغيرة واجب والوجوب في الصغيرة متعلق بوليها (قوله وكذا الصغير المأمور بها يندب له ستر واجب على البالغ) وهو ستر السواتين والعانة والايتان فان صلى الصغير المأمور بها كاشفا لشيء من ذلك اعاد بوقت الاولى ابدال قوله

(ولا تطلب امه) ولو بشائبة غير ام ولد (بتعطية راس) في الصلاة لا وجوبا ولا ندبا بخلاف غير الراس فطلب (وندب) لغير مصل من رجل او امرأة (سترها) أى العورة المغلطة (بخلة) حياء من الملائكة وكرة كشفها لغير حاجبة والمراد بها هنا على ما قاله ابن عبد السلام السواتان وما قاربهما من كل شخص (و) ندب (لام ولد) فقط (و) حره (صغيرة) تؤمر بالصلاة (ستر) في الصلاة (واجب على الحره) البالغة وكذا الصغير المأمور بها يندب له ستر واجب على البالغ

(واعادت) الصغيرة في ترك
القناع (ان راهقت) بوقت
قاله اشهب (للاصفرار)
في الظهريين وللطالع في
غيرهما (ككبيرة) حرة
او ام ولد ولو قال كأم ولد
بل لو قال واعادنا بضمير
التثنية لكان احسن
واخصر لانه قدم حكم
الحرية الكبيرة من انه تعيد
لصدرها واطرافها وقت
(ان تركا) الاولى ان
تركنا (القناع) وصلنا
باديتي الشعر (كصل
بحرير) لاسباله عجزا
اونسيانا او عمدا مختارا
فيعيد في الوقت (وان
انفرد) بلبسه مع وجود
غيره خلافا لمن قال بالاعادة
ابدا حينئذ ويحتمل وان
انفرد بالوجود بأن لم يجد
غيره اى خلافا لمن قال
لااعادة حينئذ (او) مصل
(بنجس) عجزا اونسيانا
فيعيد في الوقت (غير) اى
بغير حرير ونجس (او) يعيد
فيه (وجود) ماء (مطهر)
لثوب المتنجس ان اتسع
الوقت للتطهير والباه في
وجود سببية وفيما قبله
ظرفية

واجب بطولوب لانه يقيدان ما يندب للكبير كستر الفخذ لا يندب للصغير والظاهر ندبه له تأمل (قوله
واعادت ان راهقت الخ) هذا من محام المسئلة قبلها وحاصله ان الصغيرة وام الولد يندب لهما في الصلاة
الستر الواجب للحرية البالغة زيادة على القدر المشترك بينهم في الوجوب فان تركنا ذلك وصلنا بغير قناع مثلا
اعادت ام الولد للاصفرار وكذلك الصغيرة ان راهقت اذا علمت هذا تعلم ان قول المصنف ككبيرة الاولى ان
يقول كأم ولد وقوله ان تركنا القناع لا مفهوم للقناع بل المراد ان تركنا ستر كل ماستره واجب على الحرية البالغة
بما زاد على ما بين السرة والركبة فيدخل كشف الصدر والاطراف والظهر والبطن والساق وترك القناع
الستر للراس والعنق واعترض عجم عن المصنف بأن كلامه خلاف النقل اذ لم يقل احد يندب الستر
للمراهقة وغيرها ولا اعادة لخصوص المراهقة وذلك لان الذي في المدونة ندب الستر للمراهقة وغيرها لكنه
سكت فيها عن الاعادة لترك ذلك قطا هرها عدم الاعادة واشهب وان قال يندب الستر للمراهقة وغيرها
لكنه زاد الاعادة لتركه في الوقت واطلق في الاعادة ولم يقيدهابا للمراهقة والحاصل ان ذكر المصنف الاعادة
مخالف للمدونة وتقيدها بالمراهقة مخالف لاشهب واجيب بأن المصنف عول في ندب عموم الستر للمراهقة
وغيرها على كلام المدونة وعول في الاعادة على ما قاله اشهب لانه غير مناف للمدونة ولا نسلم ان اشهب اطلق
في الاعادة بل قيدهابا للمراهقة كما صرح به الرجرجي في مناهج التحصيل وكفى به حجة وحينئذ فلا اعتراض
ونص الرجرجي كافي بن واما الحرائر غير البواغ فلا يتخلو من ان تكون مراهقة او غير مراهقة فان
كانت مراهقة فصلت بغير قناع فهل عليها الاعادة في الوقت او لا اعادة عليها قولان الاول لاشهب والثاني
لسجنون واما غير المراهقة كبت عمان سنين فلا خلاف في المذهب انها تؤمر بأن تستر من نفسها
ما تستر الحرية البالغة ولا اعادة عليها ان صلت مكشوفة الراس او بادية الصدر اه (قوله للاصفرار)
انما لم تكن للعروب لان الاعادة مستحبة فهي كالنافلة ولا تصلى نافلة عند الاصفرار (قوله وللطالع في
غيرهما) اى في العشاءين لطالع الفجر وفي الصبح لطالع الشمس (قوله لانه قدم حكم الخ) اى
وحيثئذ فذكرها هنا بقوله ككبيرة حرة تكرار مع ما مر (قوله الاولى ان تركنا) انما لم يسل الصواب
تركا مع ان الفعل اذا اسند الى ضمير مجازى التأنيث اوحقيقه ككلام المصنف وجب تأنيته لامكان ان
يجاب بأنه ذكر نظر الكون المرأتين بمعنى الشخصين والشخص مذكر (قوله كصل بحرير) تشبه
في الاعادة في الوقت ومثل الحرير الذي رلونا كما في الحج (قوله لاسباله) اى وامام من صلى به حاملا
له في كفه او جيبه فلا اعادة ولا اثم عليه (قوله عجزا) اى لعجزه عن غيره (قوله وان انفرد بلبسه) اى
هذا اذا لبسه مع غيره بل وان انفرد بلبسه مع وجود غيره خلافا لابن حبيب القائل بالاعادة ابدا اذا لبس
الحرير وحده مع وجود غيره وصلى به (قوله ويحتمل وان انفرد بالوجود) اى فالمعنى حينئذ هذا
ان وجد غيره بل وان انفرد بالوجود (قوله خلافا لمن قال لااعادة حينئذ) اى وهو اصبح (قوله او مصل
بنجس عجزا اونسيانا) اى وامام عدا فيعيد ابدا كما تقدم ونبه المصنف على هذه المسئلة مع اخذها مما سبق
في ارامة النجاسة دفعا لما يتوهم من عدم الاعادة حيث طلب بالستر بالنجس لعجزه عن الطاهر (قوله بعير)
متعلق بغير المدلول عليه بالتنبية لان المعنى كما يعيد مصل في حرير او في نجس للاصفرار في غيرهما اى في
غير الحرير والنجس فالمصلى بالحرير لا يعيد في حرير ولا في نجس وكذلك المصلى في النجس لا يعيد في نجس ولا
في حرير (قوله او بوجود مطهر) حاصله ان من صلى في ثوب متنجس لعدم غيره ثم وجد ماء مطهر له
واتسع الوقت للتطهير فانه يطالب باعادة تلك الصلاة في الوقت للاصفرار فقوله او بوجود مطهر عطف
على غير والمعنى كما يعيد في الوقت مصل حرير او في نجس غيرهما او بسبب وجود الخ اى او مصل في نجس
بمعنى متنجس بسبب وجود مطهر فقول المصنف بغير راجع للحرير والنجس واما قوله او بوجود مطهر
فهو راجع للنجس بمعنى المتنجس وقول الشارح او يعيد فيه اى في الوقت اى من كان صلى او لا بنجس
بمعنى متنجس بسبب وجود الخ و اشار الشارح بتقدير ذلك الى ان قول المصنف او بوجود مطهر عطف

على غير كما قلنا (قوله ويبعد اذ لم ينظن الخ) اي ويبعد من صلى بجزء من صلاته في الوقت اذ لم ينظن عدم صلاته اولاً بهما بأن تحقق او ظن صلاته اولاً بهما بل وان ظن عدم صلاته الخ فاذا صلى بثوب نجس او حرير ثم ذهب عن كونه صلى بهما وظن انه لم يصل فصل في تلك الصلاة بثوب طاهر غير حرير ثم ذكر كراهته صلى بثوب نجس او حرير قبل صلاته بالثوب الطاهر فانه يعيد ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جارية للاولى فيأتي بالناسخ والجبر وانما كانت الثانية غير جارية لانه نوى بها القريضة مع ان المطلوب منه صلاتها بنية الذنب والواجب لا يسقط طلب المندوب (قوله وان ظن عدم صلاته الخ) ان قلت ظن يتعدى لمفعولين والمصنف عداها الواحد قلت الاصل وان ظن صلاته معدومة الا ان يصح الاقتصار على مصدر المفعول الثاني مضافاً للاول تقول في ظننت زيد اقامت ظننت قيام زيد (قوله لا يعيد بوقت عاجز الخ) هذا قول ابن القاسم في سماع عيسى وهو مبني على ان التعري يقدم على الستر بالحرير والنجس وقد تقدم انه خلاف المشهور وحينئذ نفاذ كره المصنف ضعيف مبني على ضعف (قوله والمعتمد الاعادة في الوقت) وهو قول ابن القاسم في المدونة قال المازري وهو المذهب (قوله عاجزاً) اي حالة كونه عاجزاً عن طاهر يستتر به لعدم وجوده (قوله صلاها بنجس) اي عاجزاً او ناسياً (قوله وكره لباس محدد) اي كره لبس لباس محدد للعورة ولو بغير صلاة وانما قدرنا لبس لان الاحكام انما تتعلق بالافعال (قوله لرقته) اي وانما حددناها بذاته لاجل رقتها اي والفرض انه لا يبدو منه العورة اصلاً او تبد منه مع التأمل وتقدم ان كراهة لبسه للتنزيه على المعتمد لا للتحريم (قوله كحرام) اي على ثوب غير رقيق فالثوب المذكور محدد للعورة بسبب الحزام واما الحزام على القفطان فلا تحديد فيه للعورة المتعلقة فلا كراهة ويحتمل ان المراد بالعورة ما يشمل المغلظة والمحفقة كالالتين فيكون الحزام على القفطان مكرهاً ومحل كراهة الاحتزام على الثوب مالم يكن ذلك عادة قوم او فعل ذلك لشغل والافلا كراهة ولو في الصلاة كالمو كان محتزماً خضرت الصلاة وهو كذلك فلا كراهة في صلاته محتزماً ومحل كراهة لبس المحدد للعورة مالم يلبس فوق ذلك المحدد شيئاً كقباء والافلا كراهة (قوله كسر اويل) هذا هو المسموع لعه دون سر وال وقد علمت ان كراهة لبسه اذ لم يلبس فوقه ثوب او لوتردى على ذلك برداء والافلا كراهة واقل من لبس السراويل سيدنا ابراهيم وهل لبسه نينا عليه الصلاة والسلام اولاً فيه خلاف وصح انه اشتراها كافي السنن الاربع (قوله لانه ليس من زى السلف) هذا تعليل لكراهة السراويل لالكراهة المحددة مطلقاً لان العلة في كراهته التحديد للعورة والحاصل ان العلة في كراهة السراويل امران التحديد وكونه ليس من زى السلف فكان الاولى للشارح ان يقول ولانه الخ بالواو واما كراهة المحدد غيره فالتحديد نفسه ولذا قيل بكرهه ليس المتزوي ان كان من زى السلف والمراد بالمتزوي على هذا الملحقه التي تجعل في الوسط كقوطة الحمام اما ان اراد بالمتزوي الملحقه التي يلتحف جيعه بها كبردة او حرام فلا كراهة في لبسه كما قال ابن العربي لا يفاء التحديد ولكونه من زى السلف والحاصل ان بعضهم فسروا المتزوي بالملحقه التي يلتحف جيعه بها كابن العربي فحكم بعدم كراهته وفسره بعضهم بما يشد في الوسط كقوطة الحمام فحكم بكرهته (قوله لان كان التحديد ربيع) اي بسبب ضرب ربيع او بسبب بلل (قوله ليس على اكافه منه شئ) اي مع القدرة على الثياب التي يستر اكافهها والافلا كراهة (قوله وانتقاب امرأة) اي سواء كانت في صلاة او في غيرها كان الانتقاب فيها لاجلها اولاً (قوله لانه من العلو) اي الزيادة في الدين اذ لم ترد به السنة السمحة (قوله والرجل اولى) اي من المرأة بالكراهة (قوله مالم يكن من قوم عادتهم ذلك) اي الانتقاب فان كان من قوم عادتهم ذلك كاهل مسوفة بالمعرب فان انتقاب من دابهم ومن عادتهم لا يتركونه اصلاً فلا يكره لهم الانتقاب اذا كان في غير صلاة واما فيها فيكره وان اعتيد كافي الحج (قوله فالتقاب مكرهه مطلقاً) اي كان في صلاة او خارجاً عنها سواء كان فيها لاجلها او لغيرها مالم يكن لعادة والافلا كراهة فيه خارجاً عنها بخلاف شئ منكم وضم الشعر فانه انما يكره فيها اذا كان فعله لاجلها واما فعله خارجاً عنها او فيها لاجلها فلا كراهة فيه ومن ذلك شئ منكم الذي عن الساق فان فعله لاجل شغل

(وصلى) ثانياً (طاهر) غير حرير ثم ذكر كراهته كان قد صلاها بجزء من نجس فيعيد ثالث لان الثانية لم تقع جارية للاولى (لا) يعيد بوقت (عاجز) عن الستر بطاهر او حرير او نجس (صلى عرباناً) ثم وجد ثوباً والمعتمد الاعادة في الوقت وهو ظاهر لان المصلي بالحرير والنجس عاجزاً اذا كان يطلب بالاعادة مع تقديمها وجوباً على العري فلتطلب من المصلي عرباناً عاجزاً بالاولى (كفائته) صلاها بنجس او حرير ثم وجد ثوباً طاهراً غير حرير فلا يعيدها لا تقضاء وقتها بغير اغها (كره) لباس (محدد) للعورة بذاته لرقته او بغيره كحزام بالزاي اولضيقه واحاطة كسر اويل و بغيره صلاة لانه ليس من زى السلف (لا) ان كان التحديد (ربيع) او بلل فعلا يكره وكره صلاة بثوب ليس على اكافه منه شئ (و) كره (انتقاب امرأة) اي تعطيه وجهها بالثياب وهو ما يصل للعيون لانه من العلو والرجل اولى مالم يكن من قوم عادتهم ذلك (ككف) اي وضم (شمير كم وشعر

وكان الاولى تأخيره عن قوله (و) كره (تلم) ولولا امرأة والثام ما يصل لا نحو الشفة السفلى (ك) كراهة (ج) كشف (ج) رجل (مشر) لامة (صدرا وسافا) او معصا (١٧٢) خشية التلذذ وانما ينظر الوجه والكفين وحرم الجس (و) كره (صماء) اى اشتهاها وهى

فغضرت الصلاة فصلى وهو كذلك فلا كراهة وطاهر المدونة عاذا شعله ام لا وجاها الشبيبي على ما اذا عاذا شعله وصوبه ابن ناجي (قوله) كان الاولى تأخيره) اى تأخيره قوله للصلاة عن قوله وتلم اى وذلك لان الثام انما يكره اذا فعل فى الصلاة لاجلها لا مطلقا كما هو ظاهره والحق كافى بن ان اللان يكره فى الصلاة ونار جهاسوا فعل فيها لاجلها ولا لانه اولى بالكراهة من النقاب وحيث فلا اعراض على المصنف (قوله) كشف رجل (مشر) اى مر يد الشراء ومفهومه ان المرأة لا كراهة فى حقها فى الكشف المذكور اذا ارادت شراء امة وام اذا ارادت شراء عبد فلا تنظر منه الا الوجه والاطراف ولا يجوز لها ان تكشف غير ذلك (قوله) صدرا وسافا) لا مفهوم له بل وكذلك كشف معصمها وكافها ثم ماذا كره المصنف من كراهة كشف الرجل لما ذكر من الامة التى اراد شراءها ضعيف والمعتمد عدم الكراهة فى بن لم يعرف المواق ولا غيره القول بالكراهة اللخمى وهو انما ذكره على وجه يفيد انه مقابل للمشهور والمشهور جواز نظر الرجل لما عدا ما بين السرة والركبة من الامة بلا شهوة (قوله) خشية التلذذ) يقال عليه العالب على المشتري انه انما يقصد بالكشف التقلب لا اللذة فهو علة ضعيفة (قوله) كره صماء) اى لاجل الصلاة (قوله) اى اشتهاها) الاضافة بيانية اى الاستئال بالثوب الذى هو الصماء (قوله) ان برد الكساء الخ) محصله ان يلتفت ثوب كحرام ملاويستر به جميع بدنه بأن يضعه على كتفيه وفوق يديه ولا يخرج من تحته شيئا من يديه وهذه الصورة مكر وهى لانه صار كالمربوط لا يتمكن من كمال الاركان وان كانت ليست صماء عند الفقهاء (قوله) وعاتقه الايسر) هو منكبه وكشفه (قوله) فيغطيها) اى العاتقين (قوله) واحد يديه) اى او يخرج احدى يديه اى اليمنى او اليسرى من تحته واو لحكاية الخلاف فالقول الاقل يعين كون اليد المخرجة من تحته اليسرى والثاني لا يعين (قوله) لانه فى معنى المربوط) هذا التعليل يأتى على تفسير اللغويين والفقهاء وقوله ولانه الخ انما يظهر على كلام الفقهاء كما قال الشارح (قوله) ولانه يظهر منه جنبه) اى جهة اليد التى اخرجها من تحت الثوب المشتملها وهذا التعليل انما يأتى فيها اذا كان ليس لابسا قميص تحت الثوب المشتمل بها بل لابسا لآزار واما اذا كان لابسا قميص فعلة الكراهة كونه فى معنى المربوط (قوله) لان كشف البعض وهو الجنب ككشف الكل) فيه انه لا معنى للبعضية هنا لان الفرض ان الكسيتين مستوران والذى يسد ومنه انما هو جنبه فقط فكان الاولى ان يقول لان ما قارب الشيء يعطى حكمه قاله شيخنا (قوله) وهو ظاهر) اى والتعليل بمحصول كشف العورة ظاهر على تفسير الفقهاء واما على تفسير اللغويين فلا يظهر ذلك التعليل وهو حصول الكشف بالفعل نعم يخاف حصوله وذلك اذا اخرج احدى يديه من تحت الثوب ساترها واراد اظهاها للسجود (قوله) واعله اراد بالصماء ما يشمل الاضطباع) اى لان كلامهما مكر وهى فى الصلاة ان كان معه ساتر والامنع فلا وجه للنص على احدهما دون الآخر (قوله) هو ان يرتدى) اى يجعل الرداء على كتفيه (قوله) ويخرج ثوبه) اى وهو الرداء (قوله) وهو من ناحية الصماء) اى من جهة ان كلامه يمنع انعام الاركان لانه كالمربوط ولانه اذا اخرج يده المستورة بالرداء انكشف جنبه ان كان لابسا لآزار وتحت الرداء وانكشف عورته ان لم يكن ساتر تحته (قوله) كاحباء لاستر معه) هذا تشبيه فى المنع والقرض ان الثوب الذى احتجب به غير ساتر لعورته والا فالكراهة لاحتمال التحلل جبوته فتبدو عورته (قوله) فيمنع فى غير صلاة) اى اذا كان يراه الناس والا كره وقوله وكذا فيها اى سواء كان يراه احدا من الناس او لا والحاصل ان الاحباء الذين لا يستر معه يمنع اذا كان فى صلاة كان يراه الناس او لا وتبطل به لظهور عورته وان كان فى غير صلاة فيمنع ان كان يراه الناس والا كره فقط (قوله) يظهره) الباء بمعنى على وقوله الى صدره حال اى حال كونهما مضمومين لصدره وقوله ثوب به اى ثوب باصغيرة غير لابس لها كقوطة حمام او حبل مثلا (قوله) فان كان بستر) اى فان كان الاحباء معه ساتر لعورته كسر وال او ثوب لابس له جاز وقوله وهو اى اجواز ظاهر وقوله فى غير صلاة اى اذا كان الاستبراء

كافى كتب اللغة ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم رده ثانيا من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيها جميعا وقال بعضهم وهى عند الفقهاء ان يشتمل ثوب بيلقيه على منكبيه مخراجا يده اليسرى من تحته واخذى يديه من تحته وانما كره لانه فى معنى المربوط فلا يتمكن من انعام الركوع والسجود ولانه يظهر منه جنبه بناء على ما للفقهاء فهو كمن صلى بثوب ليس على اكفائه منه شئ لان كشف البعض وهو الجنب ككشف الكل وحمل الكراهة ان كانت (بستر) اى معها ستر كآزار تحتها (والا) تكن بساتر تحتها (منعت) لحصول كشف العورة وهو ظاهر على تفسير الفقهاء ولعله اراد بالصماء ما يشمل الاضطباع قال الامام هوان يرتدى ويخرج ثوب به من تحت يده اليمنى اى يدي كتفه الايمن بأن يجعل حاشية الرداء تحت ابطه ثم يلتقى طرفه على الكتف الايسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء (كاحباء لاستر معه) فيمنع فى غير صلاة وكذا فيها فى بعض

احوالها كحالة الشهدا وفي التعليل ادا على

وهو حرام او اثر عن كذا وكذا وهو ارادة الجاهل يظهره ويركبته الى صدره فهو معصية عليه فان كان حرجا وهو ظاهر فى "مسألة"

في غير الصلاة واما اذا كان فيها فلا يظهر الجواز هذا ظاهره وفيه نظر اذ قد صرح في المدونة بجواز الاحتباء في النوافل مع السائر فقال ولا بأس بالاحتباء في النوافل للجالس (قوله وعصى الرجل) اي واما الصبي فالحري والذهب في حقه مكر وهان كما ذكره ابن يونس وفي المدخل المنع اولى واما لباسه الفضة فخاثر على المعتمد خلا فلن قال بالكراهة (قوله ان لبس حريرا) اي واما جل الحرير فيها من غير لبس فخاثر (قوله مع وجود غيره) اي واما عند عدم وجود غيره فالصلاة به متعينة عليه وان كان يعبد ايضا بوقت كما مر (قوله كما مر) اي في قوله كصل بحرير وان اتى رد المصنف بين هنا العصيان مع الصحة وفيما تقدم الاعادة في الوقت فالغرض من ذكر هذه المسئلة هنا مخالف للغرض من ذكرها سابقا فلا تكرار ولا يقال ان الاعادة في الوقت تستلزم العصيان لان الاعادة في الوقت قد تكون لارتكاب مكر ونعم تستلزم الصحة تأمل (قوله اوركوب او جلوس عليه) اي وارتفاق به خلا فالعبد الملك بن المباحثون القائل بجواز الجلوس والركوب عليه والارتفاق به ولو من غير حائل لما في ذلك من امتهانه (قوله ولو بجائل) اي خلا فلن اجاز الركوب والجلوس عليه والارتفاق به اذا كان عليه حائل وهو موافق للحنفية (قوله او تبعالز وجته) اي خلا فالابن العربي حيث قال بجواز اقتراشه والغطاء به تبعالز وجته وعليه فاذا قامت من على ذلك الفرش لضرورة وجب عليه الانتقال من عليه لموضع يباح له حتى ترجع لفراشها وان كان نائما يقطته او زالت للحاف عنه (قوله او في جهاد والحكمة) اي لان زوال الحكمة به وارهاب العدو به غير محقق وما ذكره من حرمة لبسه لهما هو المشهور وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك خلا فالابن حبيب في الحكمة فقد اجاز لبسه لها ومحل الخلاف ما لم يحن طريقا للدوام والجار لبسه لها اتفاقا وخلا فالابن المباحثون في الجهاد فقد اجاز لبسه له معلا ذلك بأن فيه ارهابا للعدو في الحرب (قوله كتعليقه ستورا الخ) اي كما يجوز تعليق الحرير ستورا للحيطان من غير استناد عليه للرجال (قوله وكذا البشخانة) اي وكذا يجوز اتخاذ البشخانة وهي الناموسية من الحرير (قوله ونخط العلم) اي فلا بأس به وان عظم كما قال ابن حبيب وقيل انه مكروه والخلاف المذكور فيما اذا كان قد رار بعة اصابع او ثلاثة او اثنين او واحد اما الخط الرقيق دون الاصبع فخاثر اتفاقا كما ان ما زاد على الاربع اصابع فخرام اتفاقا وهذا كله في العلم المتصل بالنوب على وجه النسج كالطرز الذي يكون بالنوب واما المتصل به لا على وجه النسج فأشار له بقوله بعد وفي السجاف الخ (قوله قيطان الجوخ والسبيحة) اي واما ما يضل فيها من التسابيح فلا يجوز اذا كانت من الحرير (قوله ويجوز الراية في الحرب) اي يجوز اتخاذ راية الحرب من الحرير واما رايات الفقراء من الحرير فممنوعة ومثل ما ذكر في الجواز الطوق واللينة كما قال بعض اصحاب المازري والمراد بالطوق القبة والمراد باللينة البنيقة التي تنجمل تحت الابط كالرقعة فيجوز جعلها من الحرير ومنع ابن حبيب الجيب وهو الطوق والزراي الجوخة والقططان وقديقال انه اولى بالجواز من القيطان ولذا قال شيخنا انه ضعيف والمعتمد جوازهما من الحرير (قوله وفي السجاف) اي وفي جواز السجاف من الحرير اذ اعظم بأن كان قد رار ربع الجوخة كما نقله سبدي محمد الزرقاني عن بعضهم (قوله لان كان كأربعة اصابع فالأظهر الجواز) اي كما اختاره الشيخ احمد النضراوي في شرح الرسالة كما يجوز اتخاذ غطاء العمامة وكيس الدراهم من الحرير قياسا على الناموسية ولا يبعد هذا استعماله للحرير كما استظهره بعضهم (قوله والاربع كراهة الخ) اي وهو ما دام حرير ولجنه من الحرير ومثل الخزماني محتار وهي الثياب التي يداه حرير وتهاقطن او كان كما في خش تبعا لشرح الرسالة وقال بعضهم بحرمتها وحرمة الخبز وهو مقابل الرابع في كلام الشارح وقال بعضهم بجواز الخبز وما في معناه وفيل بجوار الخبز وحرمة ما في معناه فالاقوال اربعة ارجحها الكراهة في الخبز وما في معناه كما قال الشارح (قوله اي محرم كان) اي كما لو نظر لعورة شخص ذي ريشة ووجهه ولو لم يدا (قوله الان بذلل عن كونه فيها) اي فان ذهل ولا بطلان هذا كله بما اجمع واعتزده النجاشي على المسناوي بأن النصوص تدل على ان البطلان في مجرد العمد من غير تفصيل بين كونه ينسب انه في الصلاة

(وعصى الرجل) (وصحت)
صلاته (ان لبس حريرا)
خالصا مع وجود غيره
واعاد بوقت كما مر كحرمة
لبسه بغيرها على رجل او
التحاف به اوركوب او
جلوس عليه ولو بجائل او
تبعالز وجته او في جهاد او
الحكمة الان يتعين للدواعي انه
يجوز كتعليقه ستورا من
غير استناد وكذا البشخانة
المعلقة بلا مس ونخط العلم
والخياطة به ويلحق بذلك
قيطان الجوخ والسبيحة
وتجوز الراية في الحرب وفي
السجاف اذا عظم نظر
لان كان كاربعة اصابع
فالأظهر الجواز والارجح
كراهة الخبز والورع التنزه
عن ذلك كله والاخرة
عند بل المتقين (او لبس
ذهبا) خائما او غيره لان
حمل ذلك بكم او حبيب (او
سرق او نظر محرما) اي
محرم كان وقوله (فيها)
تنازعه الافعال الثلاثة
الاتعمد نظر لعورة امامه
فيطلها وان ذهل عن
كونه في صلاة كعورته
هو الان بذهل عن كونه
فيها وان لم يجسد الاسترا
لاحد فرجيه

157

(قوله على المسامحة) أى على مسامحة البيت (قوله واحترز بالأم من من المسامحة حين الالتحام) أى ومن خائف من لص أو سبع واحترز بقوله والقدرة عن المريض الذى لا يقدر على التحول لجهتها والمربوط ومن هوت تحت الهدم فلا يشترط فى حق هؤلاء استقبال العين ولا الجهة ولو كانوا بمكة وحينئذ فيصلون لآى جهة (قوله فان قدر) أى من بمكة (قوله لامكنه) أى المسامحة (قوله فى الاجتهاد نظر) أى فى جواز الاجتهاد على مسامحة العين ويسقط عنه الطلب بمسامحتها يقينا ومنعه من الاجتهاد على مسامحة العين وطلبه بالمسامحة يقينا تردد (قوله فى طلب العين) أى فى معرفة عين الكعبة (قوله ويسقط عنه طلب اليقين) أى الطلب بمسامحتها يقينا (قوله والراجع الثانى) أى وهو انه لا بد من مسامحة لها يقينا ولا يكفى الاجتهاد على مسامحة العين لا يقال سباني ان وجوب القيام بسقط بالمشقة مع انه ركن لا ناقول قد يفوق الشرط الركن فى القوة كما هنا ولا استقبال فانه شرط فى القرية والنافلة والقيام انما يجب فى القرية (قوله واما من لا قدرة له) أى على المسامحة أى بأن كان لا قدرة له على صعود السطح ليرى سمت الكعبة والحال ان له قدرة على التحول والالتفات لجهتها (قوله اقسام) أى اربعة (قوله اما بأن الخ) أى واستقبال العين اما بأن الخ (قوله فان لم يمكنه طلوع) أى لكون السطح لاسلم له مثلا ولم يجد سلما يصعد به عليه (قوله استدل على الذات) أى على ذات البيت أى استدل على مسامحته (قوله يمكنه جميع ما سبق فى الصحيح) أى انه يمكنه مسامحة البيت لكونه يمكنه الذهاب للمسجد والصلاة فيه والصلاة فى بيته مع قدرته على الصعود للسطح ليرى ذات الكعبة (قوله فهذا فيه التردد) أى قيل يكفيه الاجتهاد على مسامحة العين لا تنفاه الحرج من الدين وقيل لا يكفيه الاجتهاد بل لا بد من مسامحة عين الكعبة يقينا لمساعدته من القدرة ووصوبه ابن راشد (قوله لا يمكنه ذلك) أى المسامحة مع قدرته على التحول والالتفات لجهتها (قوله ولا يلزمه اليقين) أى بالمسامحة لذات البيت بالفعل (قوله ولا يختص) أى هذا القسم الرابع (قوله فلا يس الخ) المراد به هنا من جزم او ظن عدم اتیان من يحوله حتى يخرج الوقت (قوله والراجع الخ) المراد به هنا من ظن اتیان من يحوله للقبلة قبل خروج الوقت (قوله والمتردد الخ) المراد به هنا من شك هل يأتيه احد يحوله للقبلة قبل خروج الوقت ام لا (قوله والا فلا يظهر جهتها) أى ان الواجب استقبال جهتها قال ابن غارى ظاهره ان هذا الاستظهار لا ينشأ ولم اجده له لافى البيان ولا فى المقدمات وانما وجدته لابن عبد السلام وهو ظاهر كلام غير واحد واجاب تت بأن ابن رشد فى المقدمات اقتصر عليه ففهم المصنف من ذلك انه الراجع عنده وفى خش ان الاستظهار وقع لابن رشد فى قواعد الكبرى فاطره اه بن (قوله خلافا لابن القصار) أى القائل ان الواجب استقبال سمتها (قوله والمراد بسمت عيسها) الاولى ان يقول والمراد باستقبال سمتها أى عيسها عنده ان يقدر الخ أى لان سمتها هو عيسها فلا معنى للاضافة وهذا جواب عما ورد على ابن القصار وحاصله ان من بعد عن مكة لم يقل احد ان الله اوجب عليه مقابلة الكعبة لان فى ذلك تكليفا بما لا يطاق وايضا يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصنف الطويل فان الكعبة طولها من الارض للسما مربعة وعشرون ذراعا وعرضها عشرون ذراعا والاجماع على خلافه وحاصل الجواب ان ابن القصار القائل بوجوب استقبال سمت ليس المراد عنده سمت الحقيقى كالا جتهاد لمن عكة بل مراده سمت التقديرى كما بينه الشارح (قوله ان يقدر المصلى المقابلة والمحاذاة لها) أى وان لم يكن

فهذا كالتخائف من عدو ونحوه يصلى لغير الجبهة لان شرط الاستقبال الامن والقدرة ولا يختص بمن يحكه لانه اذا جاز للعاجز والتخائف عدم الاستقبال بحكمة فمن غيرها الى ويأتى هنا فالآيس اوله والراجى آخره والمتردد وسطه (والا) يكن بحكمة بل يغى اى وبغير المدينة وجامع عمر وبالقسطاط (فالانظر) عند ابن رشد (جهتها) اى استقبال جهتها اى الجبهة التى هى فيها الامتصاص لا ين القصار والمراد بسيف هبتها عنده ان يقدر المصلى المراقبة والمحاذاة

إذا الجسم الصغير كلما زاد بعده اتسعت جهته ففرض الرماة فإذا اتخذنا الكعبة مركزاً خرج منه خطوط مجتمعها الاطراف فيه فكلما بعدت اتسعت فلا يلزم عليه بطلان الصنف الطويل بل جميع بلاد الله تعالى على تفرقها تقدر ذلك وينبني على القولين لو اجتهدوا خطأ فعلى المذهب بعيد في الوقت وعلى مقابله بعيدا بدا (اجتهادا) أي بالاجتهاد وامان بالمدينة ١٧٧ او بجمع عمر وفيجب عليه استقبال

محراهما ولا يجوز الاجتهاد ولو انحرافا عنهما ولو سيرا بطلت (كان نقضت) الكعبة ولم يبق لها اثر ولم تعرف البقعة جهاها الله من ذلك فانه يستقبل الجهة اتفاقا فكذا الغائب فهذا كالا استدلال على القول باستقبال الجهة (وبطلت الصلاة) (ان) اذا اجتهاده لجهة (وخالقها) وصلى لغيرها معصدا (وان صادف) القبلة في الجهة التي خالف اليها ويعيد ابدا اما لو صلى الى جهة اجتهاده فبين خطوه فانه يعيد في الوقت ان استدبر او شرق او اغرب كافي المدونة لان انحراف يسيرا (وصوب) مبتدأ خبره بدل اي ان جهة (سفر قصر لراكب دابة) متعلق بسدل ركبوا معتادا (فقط) راجع للقيود الاربعه اي لا حاضر و مسافر دون مسافة قصر او عاص به ومش وراكب غير دابة كسفينة كما يأتي وراكب مقلوب بالجنب هذا ان

كذلك في الواقع وليس المراد انهم وان كثر وافضلهم يحاذي بناء الكعبة في الواقع حتى يلزم ما ذكره والاصل ان كل واحد من الصنف الطويل يقدر ان يمسامت ومقابل للكعبة وان لم يكن كذلك في الواقع وليس المراد انه لا بد ان يكون كل واحد مسامتا لها في الواقع لانه يستحيل ان يكون الكل مسامتين لها واما على المشهور فالواجب على المصلي اعتقاد ان القبلة في الجهة التي امامه ولو لم يقدر ان يمسامت ومقابل لها (قوله اذا الجسم الصغير الخ) الاولى حذف هذا الكلام الى قوله فلا يلزم الخ وذلك لان مفاد هذا الكلام ان الجسم الصغير اذا بعدت تحصل له مسامته بالجهة الكبرى وحينئذ فالواجب انما هو مسامته عين الكعبة مسامته حقيقة ولا يكتفي تقدير المقابلة والمحاذاة فالعلة المذكورة تنتج خلاف المطلوب فأماله (قوله كعرض الرماة) أي وهو ما يرمونه بالسهم (قوله بمجموعة الاطراف فيه) أي في ذلك المركز وهو الكعبة (قوله فكلما بعدت) أي الخطوط عن المركز وقوله اتسعت أي الجهة (قوله فعلى المذهب) أي وهو قول ابن رشد الواجب استقبال جهتها بالاجتهاد وقوله وعلى مقابله أي وهو قول ابن القصار الواجب استقبال عنها بالاجتهاد قال بن الحق ان هذا الخلاف لا يثمر له كما صرح به المازري وانه لو اجتهدوا خطأ فأنما يعيد في الوقت على القولين واما ما قاله الشارح فهو غير صواب لان القبلة على كلا القولين قبلة اجتهاد والابدية عندنا انما هو في الخط في قبلة القطع وكان عبق التابع له الشارح اخذ ذلك مما هو في التوضيح عن عز الدين ابن عبد السلام وهو شافعي المذهب اه (قوله ولو انحراف عنهما ولو سيرا بطلت) أي لان كلا منهما قبلة قطع أي لان الاولى بالوحى والثانية باجماع جماعة من الصحابة نحو الثمانين (قوله فانه يستقبل الجهة اتفاقا) أي سواء كان بمكة او بغيرها كما قاله بعضهم وفي عبق اذا كان بمكة استقبل السمت بالاجتهاد وان كان بغير مكة استقبل الجهة بالاجتهاد فالقبلة على كل حال قبلة اجتهاد (قوله وصلى لغيرها معصدا) أي واما لو صلى لغيرها ناسيا وصادف فأنظر هل يجري فيه ما جرى في الناسي اذا اخطأ من الخلاف او يجزم بالصحة لانه صادف وهو الطاهر (قوله فانه يعيد في الوقت) أي اذا كان اجتهاده مع ظهور العلامات وامان كان مع عدم ظهورها فلاعادة كما قاله الباكي لانه مجتهد تخير واختار جهة صلى لها (قوله وصوب سفر قصر الخ) أي ان جهة السفر عوض للمسافر عن جهة القبلة في التوافل وان ورا وحرى ركعتا الفجر وسجدة التلاوة بشرط ان يكون سفره يصح قصر الصلاة فيه وان يكون راكبا لدابة ركو بامعتادا (قوله متعلق ببذل) أي وانما قدمه عليه لاجل جمع القيود بعضها مع بعض (قوله وراكب غير دابة كسفينة) اعلم ان قول المصنف لراكب دابة يحتمل انه احتراز عن راكب السفينة فقط كما هو المتبادر وحينئذ لو كان مسافرا راكبا للجل او لسان جازله التنقل عليه لجهة سفره رهو الظاهر ويحتمل انه اراد بالدابة الدابة العرفية وحينئذ فلا يشمل الا دمي فيكون كل من الا دمي والسفينة محترزا عنه والاحتمال الاول هو الذي سلكه الشارح قال في المجل والظاهر ان الشرط ركوب الدابة وقت الصلاة وان كانت مسافة القصر لا تتم الا بسفينة (قوله بضع الميم الاولى وكسر اللامية ما ركب فيه) أي واما المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية فهو خاص بعلاقة السيف (قوله ونحوه) أي كحفرة وعربة وتخت وان (قوله ويسجد) أي على ارض المحمل ولا يومئ بالسجود كالراكب في غير محمل كذا قرر الشارح (قوله وان ورا) أي واولى ركعتا الفجر وسجدة التلاوة (قوله لا فرض) أي لا في صلاة فرض (قوله وان سهل الابتداء لها) أي بان كانت الدابة مقطوعة او واقفة (قوله حينئذ) أي حين اذ سهل الابتداء لها (قوله وجازله) أي للشخص في حال تنقله على الدابة (قوله ويحرج يثر رجل) أي ولا يتكلم ولا ياتفت (قوله ويؤى

(٢٣ - دسوق اول) لم يكن الراكب في محمل بل (وان) كان (محمل) بضع الميم الاولى وكسر اللامية ما ركب فيه من شئ قدف ونحوه ويجلس فيه مترعا ويركع كذلك ويسجد (بدل) أي عوض عن توجه القبلة (في) صلاة (نفل) فقط (وان) كان (وترا) لا فرض ولو كفا بنا هذا ادعسرا لا بداء بالنافلة للقبلة بل (وان) هل الابتداء لها) خلافا لالان يجب في ايجابه لا بداء لها حينئذ وجازله ان يعمل ما لا يستغنى عنه من مسك عنان وتحريك رجل وضرب بسوط ووجي

للارض بسجوده لا لقربوس الدابة وفاقا للخمى ولا يشترط طهارتها بل حسرها منه عن جبهته فان انحرف الى غير جهة السفر طامدا الغيرة
 ضرورة بطلت الا ان يكون الى القبلة ثم صرح بمفهوم دابة لما فيه من الخلاف والتفصيل بقوله (لا) راكب (سفينة) فليس جهة السفر
 بدلالة عن القبلة فيمتنع النقل ١٧٨

للارض بسجوده) اى حيث لم يكن راكبا في محمل والاسجد على ارضه كما مر (قوله لا لقربوس الدابة)
 اى خلافا لما في عقبه من تنبيهه بتجوز الصلاة فرضا ونقلا على الدابة بالر كوع والسجود اذا امكنه
 ذلك وكان مستقبلا للقبلة كذا ذكره في الطراز وقال سحنون لا يجوز ايقاع الصلاة على الدابة قائما
 وراكعا وساجدا للدخوله على الغرر وما قاله سند هو الراجح كذا قرر شيخنا (قوله لغير ضرورة) اى فان
 كان انحرافه لغير ضرورة كظنه انها طريقه او غلبته الدابة فلا شيء عليه ولو وصل محل اقامته وهو في
 الصلاة نزل عنها الا ان يكون الباقي يسيرا كالشهد والافلا ينزل عنها واذا نزل عنها اتم بالارض مستقبلا
 راكعا وساجدا بالايماء الاعلى قول من يجوز بالايماء في النقل للصحيح غير المسافر فيتم عليها بالايماء
 والظاهر ان المراد محل اقامته تقطع السفر وان لم يكن وطنه خلافا لما في خش فان لم يكن منزل اقامته
 خفف القراءة واتم عليها يسارته (قوله الا ان يكون الى القبلة) اى الا ان يكون انحرافه لغير ضرورة
 الى القبلة فلا بطلان لانها الاصل (قوله فيمتنع النقل) اى فيها جهة السفر (قوله كالقربوس) اى كما يمتنع
 ايقاع القربوس لجهة السفر سواء كان على الدابة او في السفينة (قوله واذا امتنع) استقبال صوب السفر (اى
 جهة السفر لمن في السفينة (قوله لغير القبلة) اى وهو جهة سفره والحال انه ترك الدوران الممكن له
 (قوله ان او ما) اى ان صلى بالايماء مع قدرته على الركوع والسجود (قوله بناء على ان حلة المنع الايماء)
 اى الذى هو غير جائز في النافلة للصحيح الا اذا كان مما افرأ بالشرط السابقة (قوله ابى محمد) المراد به
 ابن ابي زيد (قوله عدم التوجه للقبلة) اى الذى هو خلاف الاصل فهو رخصة يقتصر فيها على ما ورد
 وهو المسافر على الدابة وعلى كلامه فيجوز للمسافر ان يتنقل في السفينة او في غيرها ايماء للقبلة وقد علم
 مما قاله الشارح انه لا يوجب لغير القبلة في السفينة اتفاقا وانما الخلاف بين اصحاب التأويلين في انه هل
 يصلى بالركوع والسجود في السفينة لغير القبلة او لا يصلى لغيرها اصلا وهل يجوز ان يتنقل في السفينة
 ايماء للقبلة او لا يجوز واعلم ان الايماء في النافلة للصحيح الذى ليس بمسافر سفره يقتصر فيه الصلاة راكبا على الدابة
 قبل انه غير جائز وقيل انه جائز فالتأويل الاول نظر للمنع فجعل حلة المنع الصلاة في السفينة لغير القبلة مع
 امكان الدوران وتركها الايماء والثاني نظر لجوازه فجعل حلة المنع فيما ذكره عدم التوجه للقبلة (قوله
 وكلام المصنف) اى قوله وهل ان او ما مطلقا مفروض في صحيح قادر على الركوع والسجود مسافر في
 سفينة وترك الدوران معها مع تمكنه منه فهل يمنع من النافلة لغير القبلة مطلقا وان صلى بالايماء (قوله
 لا في عاجز عنهما) اى والاصل بالايماء لجهة سفره في السفينة قول واحد لعدم تمكنه من الدوران وقوله
 لا في عاجز عنهما اى خلافا لخش حيث حل المصنف عليه (قوله الا ان يكون لمصر) اى فيجوز له حينئذ
 تقليده وقول عقبه فيجب تقليده فيه نظر لان ابن القصار وابن عرفة والقلشانى انما قالوا يجوز تقليده
 ولا يفهم من المصنف الاجواز لان قوله لا لمصر استثناء من المنع وقد صرح في المعيار بالجواز ونفى الوجوب
 قائلا وهو التحقيق اه بن وقوله لا لمصر هو بالتأويل لان المراد اى مصر كان وليس المراد بلدا معينة حتى
 يكون ممنوعا من الاصراف (قوله ولو خرجت) اى تلك المصر فالمعتبر في محراب المصر الذى يجوز للمجتهد تقليده
 ان يعلم انه انما نصب باجتهاد جمع من العلماء سواء كان عامرا او خرابا ولو قيد بالعامر لزم انه لو طرأ خرابه لم يقلد
 محرابه وهو لا يصح فانه ابن عاشر فومسند السامرة في كلام ابن القصار كما في نقل التوضيح عنه طردى
 لا مفهوم له اه بن (قوله قرشيد) هذا باعتبار الزمان القديم واما الآن فقد سرت محاربيها وجعلت في

بقوله واذا امتنع استقبال
 صوب السفر (قوله) يجب
 استقبال القبلة و (يدور
 معها) اى مع القبلة اى
 يدور لجهتها ان دارت
 السفينة لغيرها او مع
 السفينة اى يدور مع
 دورانها اى يدور للقبلة
 مع دورانها لغيرها (ان
 امكن) دورانه والاصل
 حيث توجهت ولا فرق
 في هذين الفرض
 والنقل (وهل) منع
 النقل في السفينة لغير
 القبلة (ان او ما) واما
 ان ركع وسجد فيجوز
 حيث توجهت به من غير
 دوران ولو امكنه وهو
 فهم ابن التبان وابى
 ابراهيم بناء على ان حلة
 المنع الايماء (او) منعه
 فيها حيث توجهت به
 (مطلقا) صلى ايماء او
 ركع وسجد وهو فهم
 ابى محمد بناء على ان
 حلة المنع عدم التوجه
 للقبلة (تأويلان) في
 فهم قولها لا يتنقل في
 السفينة ايماء حيثما
 توجهت به مثل الدابة
 وكلام المصنف مفروض

في صحيح قادر على الركوع والسجود كما هو مفاد النقل لا في عاجز عنهما ولا طهر التأويل الثاني (ولا يقلد مجتهدا)
 وهو اعارفاً بدالة العبلة لمجتهد (غيره) لان القدرة على الاجتهاد تمنع من التقليد فالاجتهاد واجب (ولا) يقلد المجتهد ايضا (محررا بالان)
 يكون (لمصر) من الامصار التى يعلم ان محرابها سبب البتة اذا لم يزل لو خرجت كبداد راسكدرية والفسطاط بخلاف شراى حمل
 فاصب محرابه يعامرة قطع فيها بالخطا كرسيد وقرافة مصر ومنية ابن خضيب فانما قطع عن خطتها كما هو معلوم

هذا اذا كان المجتهد بصيرا بل (وان) كان (اعمى و) اذا لم يجزله التقليد (سأل عن الادلة) ليهدى بها الى القبلة (وقلد غيره) اى فسير المجتهد وهو الجاهل بالادلة او بكيفية الاستدلال بها اى يجب على غير المجتهد ان يقلد (مكلفا) عدلا (عارفا) بطريق الاجتهاد لاصيبا وكافرا وفاسقا وجاهلا (او) يقلد (محرابا) ولو لغير مصر (فان لم يجد) غير المجتهد مجتهدا يقلده ولا محرابا (او تحير) بحاجه مهملة (مجتهد) بان خفيت عليه ادلة القبلة بحسب او غيم او التبت عليه (تحير) بخاء معجمة له جهة من الجهات ١٧٩ الاربع وصلى بها صلاة واحدة وسقط

عنه الطلب لعجزه (ولو صلى) كل منهما (اربعا) لكل جهة صلاة (لحسن) عند ابن عبد الحكم (واختبر) عند اللخمي والمعتمد الاول وهذا اذا كان تحيره وشكه في الجهات الاربع والاركان ما يعتقد انه ليس بقبلة وصلى صلاة واحدة لغيره على الاول وكررها بقدر ما شك فيه على الثانى وكان الظاهر ان يقول وهو المختار لانه قول ابن مسلمة مخالفا به قول الكافة واستحسنه ابن عبد الحكم واختاره اللخمي لانه اختياريه من نفسه (وان تبين) لمجتهد او مقلد وكذا متحير بقسميه فيما ينبغي (خطا) يقينا او ظنا (صلاة) اى فيها (قطع) صلاته وجوبا (غير اعمى) (منحرف يسيرا) وهو البصير المنحرف كثيرا ويبدئ صلاته باقامة ولو قال قطع بصير منحرف كثيرا كان اوضح واخصر والانحراف الكثير ان

اركان المساجد (قوله هذا) اى عدم جواز تقليد المجتهد لغيره (قوله وسأل عن الادلة) اى سأل عدلا في الرواية عنها (قوله او يقلد محرابا الخ) طاهر المصنف التحير والطاهر انه يقدم تقليد المجتهد على محراب القرية الصغيرة ومحراب المصر على المجتهد قاله البساطى (قوله فان لم يجد غير المجتهد مجتهدا يقلده ولا محرابا) اى تحيزه لجهة الخ واما لو وجد ذلك المقلد من يقلده من مجتهد او محراب وترد تقليد ما ذكر واختاره لجهة تركن لها نفسه وصلى لها كانت صلاته صحيحة ان لم تبين خطؤه فان تبين الخطأ فيها قطع حيث كان كثيرا وان تبين بعدها فقولان بالاعادة ابدا اوفى الوقت (قوله او التبت عليه) اى الادلة مع ظهورها اى تعارضت عنده الامارات والاولى قصر التحير على هذا اى على من التبت عليه الادلة لانه هو الذى يختار له جهة من الجهات من اول الامر ولا يقلد غيره ولا محرابا واما من خفيت عليه الادلة فهذا حكمه كالمقلد كما للسند ونقله في التوضيح عن ابن القصار وحينئذ فلا يختار له جهة الا اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا انظر بن (قوله ولو صلى اربعا لحسن واختير) اى ولا بد من جزم النية عند كل صلاة واعلم ان غير المجتهد يجب عليه ان يقلد اما مكلفا عارفا او محرابا فان لم يجد فقليل يختار له جهة يصلى لها صلاة واحدة وقيل يصلى اربعا لكل جهة صلاة واما المجتهد المتحير وهو الذى التبت عليه الادلة ففيه القولان المذكوران الا ان يجد مجتهدا فيتبعه ان ظهر صوابه او جهل وضاق الوقت (قوله وان تبين لمجتهد) اى اداه اجتهاده الى ان هذه الجهة جهة القبلة (قوله او مقلد) اى قد مكلفا عارفا في جهة القبلة او قلد محرابا (قوله وكذا متحير) اى اختار جهة يصلى اليها وقوله بقسميه اى وهما المقلد اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا والمجتهد الذى التبت عليه الادلة (قوله خطأ يقينا او ظنا) احترع ما اذا شك بعد ان احرم يقين فانه يتأدى ويلغى الشك الواقع فيها ثم فعل بمقتضى ما يظهر بعد من صواب او خطأ فان ظهر له بعد الفراغ منها الصواب فلا اعادة عليه وان ظهر بعد الفراغ منها الخطأ جرى على قوله بعدو بعدها اعاد في الوقت انظر بن (قوله نص عليه في المدونة) اى خلافا لما يفيد كلام بعد الشراح من ان التوجه للشرق والعرب من الانحراف اليسير والكثير انما هو التوجه لدر القبلة فهو ضعيف (قوله واما الاعمى مطلقا) اى سواء كان انحرافه يسيرا او كان كثيرا (قوله فان لم يستقبلا) اى بل اتم كل واحد صلاته على ما هو عليه بعد ظهور الخطأ (قوله بطلت في المنحرف كثيرا) اى بطلت في الاعمى المنحرف كثيرا وقوله وصحت في اليسير فيها اى في البصير والاعمى وما ذكره الشراح من البطلان في الاعمى المنحرف كثيرا اذا ترك الاستقبال بعد علمه بالانحراف الكثير هو المعتمد لان الانحراف الكبير مبطل مطلقا مع العلم به سواء علم به من الدخول فيها او علم به بعد دخوله اخلانا لعقب القائل بعدم البطلان (قوله وبعدها اعاد) اى غير الاعمى وغير المنحرف يسيرا وهو البصير المنحرف كثيرا وانما وجب القطع على البصير المنحرف كثيرا اذا ظهر له الخطأ فيها ولم تجب عليه الاعادة اذا تبين له الخطأ بعدها لان ظهور الخطأ فيها كظهوره في الدليل قبل بت الحكم وظهور الخطأ بعدها كظهوره فيه بعد بت الحكم ومعوم ان القاضى اذا ظهر له الخطأ في الدليل قبل بت الحكم لا يسوغ له الحكم واذا حكم كان حكمه باطلا واذا ظهر له الخطأ في الدليل بعد بت الحكم فقد نفذ الحكم ولا ينقض (قوله لا من لا يجب عليه القطع) اى فلا تندب له الاعادة (قوله فانه يقطع) اى فانه اذا تبين له الخطأ في الصلاة يقطع هذا اذا كان بصيرا منحرفا كثيرا

يشترق او يغرب نص عليه في المدونة واما الاعمى مطلقا او البصير المنحرف يسيرا (فيسقط بلانها) و بينان على صلاتهما فان لم يستقبلا بطلت في المنحرف كثيرا وصحت في اليسير فيهما مع الحرمة (و) ان تبين الخطأ (بعدها) اى بعد الفراغ من الصلاة (اعاد) ندبا من يقطع ان لو اطعم عليه وهو البصير المنحرف كثيرا (في الوقت) لا من لم يجب عليه القطع وهو الاعمى مطلقا او البصير المنحرف يسيرا وتواش المجتهد الخ احتراز من قبلة القطع كن عكة او المدبنة او عسجد عمر وبالقسماط فانه يقطع ولو اعمى منحرفا يسيرا فان لم يقطع اعاد ابدا

(وهل يعيد الناسي) لمطلوبة الاستقبال او لجهة قبله الاجتهاد او التقليد وانحرف كثيرا ثم ذكر بعد الفراغ منها (ابدا) وانقرد يتشهيه ابن الحاجب او في الوقت وهو المعول عليه (خلاف) واما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد ابدا اتفاقا كن تذكر فيها (وجازت سنة) كوتر (فيها) اي في الكعبة المتقدم ذكرها (وفي الحجر) بكسر الحاء لانه بخر منها وكذا ركننا الطواف الواجب وركعتا الفجر وهذا مذهب اشهب وابن عبد الحكم قياسا على النفل المطلق وهو ضعيف كفي توضيحه والمعتد مذهب المدونة وهو المنع في ذلك كله قيل والمراد به الحرمة والراجع الكراهة واجاب بعضهم بأن مراده بالجواز المضي بعد الوقوع ولا خفاء في بعده واما النفل المطلق والراغب كاربع قبل الظهر والضحي وركعتا الطواف المندوب فخا زيل مندوب وقوله (لاي جهة) راجع لقوله فيها فقط ولو لجهة بابها مفتوحا لقوله وفي الحجر ايضا لايتوهم جواز الصلاة لاى جهة

بل ولو اعمى منحرفا سيرا (قوله وهو) اي الوقت الذي يعيد فيه البصير المنحرف كثيرا اذا تبين له الخطأ بعد الصلاة (قوله وهل يعيد الناسي لمطلوبة الاستقبال) وذلك بأن كان يعلم ان الاستقبال واجب ثم انه ذهل عن ذلك بأن زال ذلك عن مدرسته فقط وصلى تاركا للاستقبال لذهوله عن حكمه فالمراد بالناسي الذاهل لا الناسي حقيقة وهو من زال الحكم عن كل من حافظته ومدرسته والا كان هو الجاهل لو وجوب الاستقبال الا في انه يعيد ابدا قول واحد (قوله او لجهة قبله الاجتهاد او التقليد) وذلك بأن كان يعلم جهة القبلة باجتهاد او بتقليد مجتهد ثم انه ذهل عن تلك الجهة وصلى لغير القبلة فبين له الخطأ بعد الفراغ منها (قوله ابدا) اي لان الشروط من باب خطاب الوضع لا يشترط فيها علم المكلف (قوله او في الوقت) اي وشهره ابن رشد كما قرره شيخنا (قوله خلاف) محله في صلاة الفرض واما النفل فلا إعادة ومحله ايضا اذا تبين الخطأ بعد انقراغ من الصلاة كما اشار له الشارح واما الوتين فيها فاما تبطل ويعيد ابدا قول واحد اقاله شب راطره مع قول المصنف قطع غير اعمى الخ ومحله ايضا اذا كان ذلك الانحراف الذي تبين بعد الفراغ كثيرا واما لو كان يسيرا فلا إعادة اتفاقا (قوله واما الجاهل وجوب الاستقبال) وهو الذي لا يعلم ان الاستقبال واجب او غير واجب فاذا صلى لغير القبلة كانت صلاته باطلة ويعيد ابدا اتفاقا كما قال ابن رشد بنى ما اذا جهل الجهة بأن علم ان الاستقبال واجب ولكن جهل عين الجهة فاختر له جهة وصلى اليها فبين انه اخطأ وصلى لغير القبلة والحكم ان صلاته باطلة ان كان هناك مجتهد يقدمه او محراب لانه ترك ما هو واجب عليه من تقليد هما وحينئذ فيعيد ابدا وقيل انه يعيد في الوقت وان لم يوجد واحد منهما تخير كما مر اذا علمت هذا تعلم ان قول خش جاهل الجهة كالناسي في الخلاف المذكور محمول على ما اذا خالف جاهل الجهة ما هو واجب عليه من تقليد مجتهد او محراب عند وجودهما واختار جهة وصلى اليها فبين انه صلى لغير القبلة كذا قرره شيخنا (قوله لانه) اي الحجر وقوله بخر منها اي من الكعبة (قوله وكذا ركننا الطواف) اي الواجب (قوله وهذا) اي ما ذكره المصنف من جواز السنة فيها (قوله قياسا) اي لما ذكر من السنة وقوله على النفل المطلق اي بجامع عدم الوجوب والنفل المطلق جائز فيها اتفاقا (قوله وهو المنع في ذلك) اي لذلك كله اعني السنة وركعتي الطواف والمراد بالمنع ابتداء والصحة بعد الوقوع (قوله والمراد به) اي بالمنع في كلام المدونة (قوله المضي بعد الوقوع) اي وهذا لا ينافي في الكراهة ابتداء (قوله بل مندوب) اي لصلاته عليه الصلاة والسلام فيها النافذة بين العمودين اليمانيين وقد يقال صلاته عليه الصلاة والسلام فيها النافذة غير المؤكدة اذن في مطلق صلاة لانه لما صلى فيها دل على ان استقبال حائط منها يكفي ولا يشترط استقبال جملتها واذا كفي استقبال الحائط في صلاة من الصلوات فليكن الباقي كذلك فأمل (قوله او شرق او غرب) اي استقبال المشرق والمغرب وظاهره انه في هذه الحالة غير مستدبر للقبلة وهو كذلك لانها اما على جهة عينه او يساره (قوله مع انه لا يجوز) اي ولا يصح ايضا عنده (قوله ونارعه بعض معاصره) فيه ان المنازع له العلامة الشيخ طي محشى تن وهو غير معاصره لان طي معاصر لعج وهو متأخر عن ح وعبارة طي قد يقال لاوجه لعدم صحته وعدم جوازه في الحجر لاى جهة منه لنص المالكية كابن عرفة وغيره على ان حكم الصلاة في الحجر كالبيت وقد نصوا على الجواز في البيت ولولايه مفتوحا وهو في هذه الحالة غير مستقبل شيئا فكذا يقال في الحجر على ما يقتضيه التنبيه اه قال بن وفيما قاله طي نظر فان كلام عياض والقرافي صريح في منع الصلاة الى الحجر خارجه وصرح ابن جماعة بأنه مذهب المالكية خلافا للحنفي وحينئذ تنفع الصلاة فيه لغير القبلة اولى بالمنع وهذا لا يدفع نظاهر ابن عرفة وابن الحاجب مع ظهور التخصيص اه (قوله لا فرض) اي سواء كان عينيا او كتابيا كالجنازة ثم انه على القول بفرضيتها تعاد وعلى القول بسنيتها لا تعاد وعلى كل حال لا يجوز فعلها فيها (قوله فلا يجوز فيها ولا في الحجر) اي يحرم وقيل بكره والحاصل ان كلاما من الفرض والسنة في فعله فيها خلاف بالكراهة والحرمة والراجع الكراهة في كل وتر يد السنة قول لا بالجواز

وأذا وقع فيهما (في عا دى الوقت) وهو فى الظهريّن للاصفرار (واوّل بالنسيان) أى جل بعضهم الاعادة فى الوقت على الناسى واما العامد
او الجاهل فيعيد ابدا (و) اوّل (بالاطلاق) عامدا او ناسيا او جاهلا وهو المعتمد (وبطل فرض على ظهرها) فيعاد ابدا ومفهوم فرض
جواز النفل وهو كذلك على ما فى الجلاب قائلا لا بأس به لكن ان اراد به ما يشمل السنن ١٨٨
وركعتى الفجر فمنوع لما

تقدم انها كالفرض فى
عدم الجواز فى الصلاة
فيها على الراجح وان
كان الفرض يعادى
الوقت والصلاة فيها اخف
من الصلاة على ظهرها
كما هو ظاهر فمن نص
تقى الدين القاسى صلى
بطلان السنن وما الحق بها
على ظهرها كالفرض
فيخص ما فى الجلاب بغير
ذلك من النفل على ان
ابن حبيب اطلق المنع
وهو ظاهر ولما كانت
صلاة الفرض على الدابة
باطلة الا فى مسائل ذكرها
بمולה (كالراكب) أى
كبطلان صلاة فرض
لراكب لانه كثير من
فرائضها غير عذر فلذا
استثنوا ارباب الاعذار
كما اشار به بقوله (الا
للتحام) فى قتال عدو
كافر او غيره من كل قتال
جائز (او) لاجل خوف
من كسب) او لص
ان نزل عنها فيصلى ايماء
للقبلة فى المستثنى بل
(وان لغيرها) حيث
لم يمكن التوجه اليها
والاعتين التوجه اليها
واحترز بالالتحام من

قياس على النفل المطلق (قوله واذا وقع) أى واذا فعل الفرض فيهما (قوله وهو فى الظهريّن للاصفرار)
أى وفى العشاء بن لطلوع الفجر وفى الصبح لطلوع الشمس وهذا هو المنقول وما فى عقب نقلا عن ح من
ان المراد بالوقت الوقت المختار فهو استظهار منه (قوله أى جل بعضهم) المراد بن ابن يونس (قوله واول
بالاطلاق) هذا التأويل للخمى (قوله وبطل فرض على ظهرها) أى على ظهر الكعبة (قوله فيعاد ابدا) أى
على المشهور ولو كان بين يديه قطعة من حائط سطحها بناء على ان المأمور به استقبال جلة البناء لا بعضه ولا
الهواء وهو المعتمد وقيل انما يعادى الوقت بناء على كفاية استقبال الهواء والبيت واستقبال قطعة من البناء
ولو من حائط سطحه (قوله ومفهوم فرض جواز النفل) الاولى ومفهوم فرض عدم بطلان النفل وهو جائز
على ما فى الجلاب قائلا لا بأس به وهو مبنى على كفاية استقبال الهواء واستقبال قطعة من البناء ولو من حائط
سطحه (قوله وان كان الفرض يعادى الوقت) أى والسنن لا تعاد (قوله كما هو ظاهر) أى لانه اذا صلى فيها كان
مستقبلا لحائط منها واذا صلى على ظهرها كان مستقبلا لها (قوله والاول اقوى من الثانى) (قوله وما الحق
بها) أى من التوافل المؤكدة كركعتى الفجر وركعتى الطواف الواجب (قوله اطلق المنع) أى فقال وتمنع
الصلاة على ظهرها وظاهره كانت فرضا ونفلا كان النفل سنة ولا مؤكدا او غير مؤكد فتحصل من كلام
الشارح ان الفرض على ظهرها ممنوع اتفاقا واما النفل ففيه اقوال ثلاثة الجواز مطلقا والجواز ان كان
غير مؤكدا والمنع وعدم الصحة مطلقا قال شيخنا وهذا الاخير اظهر الاقوال (قوله بطلان) سكت المصنف عن
حكم الصلاة تحت الكعبة فى حفرة وقد تقدم ان الحكم بطلانها مطلقا فرضا ونفلا لان ما تحت المسجد
لا يعطى حكمه بحال الا ترى انه يجوز للجنب الدخول تحته ولا يجوز له الطيران فوقه كذا قرر شيخنا (قوله أى
كبطلان صلاة فرض لراكب) أى صحيح بدليل قوله لا تى والامريض لا يطبق الخ ومحل البطلان اذا كان يصلى
على الدابة بالايماء او بركوع وسجود من جلوس واما لو صلى على الدابة قائما بركوع وسجود مستقبلا للقبلة
كانت صحيحة على المعتمد كما قاله سند خلا فالسحنون وقد تقدم ذلك (قوله من كل قتال جائز) أى لاجل الدفع
عن نفس او مال او حریم وهذا بيان لقتال العدو وغير الكافر (قوله ولا لاجل خوف من كسب) او لص ان نزل
عنها قال عقب الحق هذا الخائف من سباع ونحوها على ثلاثة اوجه موقن بانكشاف الخوف قبل خروج
الوقت وبأس من انكشافه قبل مضى الوقت وراج لانكشافه قبل خروج الوقت فالاول يؤخر الصلاة على
الدابة لا آخر الوقت المختار والثانى يصلى عليها اوله والثالث يؤخر الصلاة عليها وسطه (قوله فيصلى ايماء) أى
بالايماء ويومى للارض لا للقر بوس الدابة وقوله للقبلة أى حالة كونه متوجها للقبلة ان قدر على التوجه
اليها (قوله وان لغيرها) أى القبلة (قوله من كسب) ادخلت الكاف اللص (قوله للاصفرار فى الظهريّن)
أى وطلوع الفجر فى العشاء بن وطلوع الشمس فى الصبح (قوله واما الملتحم فلا إعادة عليه) أى ولولتين
عدم ما يخاف منه بأن ظن جماعة اعداء فبعد الالتحام تبين انهم ليسوا اعداء والفرق بين الخائف من كسب
والملتحم قوة الملتحم بور ود النص فيه والخوف من لص او سبع مقيس عليه (قوله والا راكب لخص خاض)
أى سواء كان حاضرا او مسافرا وفرض الرسالة ذلك فى المسافر خرج مخرج العال فلامفهوم له ثم ان
لخص خاض هو الطين المختلط بماء ومثل لخص خاض الماء وحده فى التفصيل بين اطاقه النزول به وعدمه
(قوله لا يطبق النزول به) أى لخوف غرقه كما قال الناصر او لخوف غرقه او لثوب ثيابه كما قال تت (قوله
فيؤدى فرضه) أى على الدابة بالايماء حالة كونه مستقبلا للقبلة (قوله لزمه ان يؤذيه على الارض) أى
فانما بالايماء ويومى للسجود اخفض من الركوع ان كان لا يقدر على الركوع والاركع وارما

صلاة القسمة فانها لا تصح على ظهر الدابة لا مكان النزول عنها (وان امن) أى وان حصل امان بعد الفراع منها (اعاد الخائف) من
كسب (وقت) للاصفرار فى الظهريّن ان تبين عدم ما يخافه فان تبين ما يخافه ولم تبين شئ فلا إعادة واما الملتحم فلا إعادة عليه كما يأتى فى صلاة
الخوف (والا راكب لخص خاض) أى فيه (لا يطبق النزول به) أى فيه وخشى خروج الوقت فيؤدى فرضه راكبا للقبلة فان اطاق النزول
به لزمه ان يؤذيه على الارض ايماء للسجود اخفض من الركوع

ونخشي تلطخ الثياب فوجب صحة الصلاة على الدابة ايما كما قلناه الخطاب عن ابن ناجي عن مالك قال وهو المشهور انه يسي بخلافه لا يعول عليه (او) الا (المرض) يطبق النزول معه (و) هو (يؤتيها) اي صلاة الفرض (عليها) اي على الدابة ايما (كالارض) اي كما يؤتيها على الارض بالايماء وان كان الايماء بالارض اسم (فلها) اي فيصليها للقبلة بعد ان توقف الدابة له في صورتي الخفض خاض والمرض ويومى بالسجود للارض لا الى كور راحلته فان قدر على الركوع ١٨٢ والسجود بالارض ولو من جلوس فلا تصح على الدابة وامام من

للسجود (قوله ونخشي تلطخ الثياب) اي اذا صلى على الارض بالسجود وهو مبتدئ وقوله فوجب صحة الصلاة على الدابة ايما خبره وقوله على الدابة لا مفهوم له بل وكذا على الارض اذا كان غير راكب وهل تقيد الثياب بما اذا كان يفسدها العسل ام لا الثاني نقله ابن عرفة نصا والاول نقله تخريرا وهو يفيده ضعفه قاله شيخنا (قوله بخلافه) اي وهو قول ابن عبد الحكم وراه اشهب وابن نافع يسجدون تلطخت ثيابه وقوله لا يعول عليه اي خلافا لما في خش تبعا لعج من التعويل عليه وحاصل المسئلة انه اذا كان لا يطبق النزول عن الدابة تلخوف الغرق فلا خلاف في صحة صلاته على الدابة بالايماء وان خاف النزول من على الدابة لتلطخ ثيابه فلا يباح له الصلاة بالايماء على الدابة عند الناس بل على الارض وعند تمت يباح له صلاته بالايماء على الدابة وهو المعتمد وما اذا كان يطبق النزول للارض او كان بالارض غير راكب وكان اذا صلى بالايماء لا يخشى تلوث ثيابه وان صلى بالركوع والسجود يخشى تلوث ثيابه فقولان قيل يباح صلاته بالايماء على الدابة ان كان راكبا على الارض ان كان غير راكب وهو المعتمد وقيل لا بد من ركوعه وسجوده على الارض (قوله يطبق النزول معه) اي عن الدابة وقوله وهو يؤتيها اي والحال انه يؤتيها (قوله اي فيصليها للقبلة) يعني على الدابة (قوله فان قدر على الركوع والسجود بالارض) هذا مفهوم قوله وهو يؤتيها عليها كالارض (قوله فلا يصح على الدابة) اي ويتعين نزوله عنها وصلاته بالارض (قوله وامام من لا يطبق الخ) هذا مفهوم قوله يطبق النزول معه (قوله اذا لا يتصور ذلك) اي صلاته على الارض لان الفرض انه مريض لا يطبق النزول بالارض واذا نزل حصل له ضرر وليس معه من ينزله (قوله فحملها اللخمى والمازرى على الكراهة) اي وهو المتبادر من اللفظ (قوله وابن رشد وغيره على المنع) اي وجه بعضهم لكن تأولها ابن ابي زيد بتأويل آخر فقال معنى قوله لا يعجبني اي اذا صلى حيثما توجهت به الدابة وامامو وقت له واستقبل بها للقبلة لجاز وهو وفاق قاله ابن بونس اه بن

فصل فرائض الصلاة ﴿قوله فرائض الصلاة﴾ من اضافة الجزء للكل لان الفرائض بعض الصلاة لان الصلاة هيئة مجتمعة من فرائض وغيرها (قوله خمس عشرة) اي وفاءها خلافا لان الطمأنينة والاعتدال وقع فيها خلاف والمراد بالفرضة هاتان توقف صحة الصلاة عليها لاجل ان يشمل صلاة الصبي لا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والاحرجت صلاة الصبي (قوله على كل مصل) فلو صلى وحده ثم شك في تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل ان يركع كبرها بغير سلام ثم استأنف القراءة وان كان بعد ان ركع فقال ابن القاسم يقطع ويبدئ واذا تذكر بعد شكه انه كان احرم جرى على من شك في صلاته ثم بان الطهر وان كان الشك اماما فقال سحنون يمتنع في صلاته واذا سلم سألهم فان قالوا له احرمت رجع لقولهم وان شكوا اعاد جميعهم ذكره اللغاني اه من حاشية شيخنا والظاهر ان ما جرى في القدي يجري في المأموم (قوله عبارة عن النية والتكبير) اي عبارة عن مجموع الامرين (قوله ان قلنا انه) اي الاحرام النية فقط (قوله واصل الاحرام الخ) اي ثم نقل لفظ الاحرام النية او لمجموع النية والتكبير لان المصلي يدخل بهما في حرمت الصلاة (قوله في الفرض للقادر) اي وامام في النقل فلا يجب القيام لها وكذا لا يجب في الفرض للعاجز عن القيام (قوله فلا يجوز ايقاعها) اي في الفرض للقادر على القيام جالسا او منفجحا اي ولا قائما مستندا للعماد بحيث لو ازيل العماد لسقط والمراد بالقيام في كلام المصنف القيام استقلاللا

لا يطبق النزول منها فيصليها عليها ولا يعتبر كونه يؤتيها عليها كالارض اذا لا يتصور ذلك عادة (وفيها كراهة) الفرع (الاخير) من الفروع الاربعة اي المريض المؤذي على الدابة كالارض يكره له الصلاة على ظهرها واعترض بأنها لم تصرح بالكراهة وانما قال لا يعجبني فحملها اللخمى والمازرى على الكراهة وابن رشد وغيره على المنع فلو قال وفيها في الاخير لا يعجبني وهل على الكراهة وهو المختار او على المنع وهو الاظهر تأويلان لا فاد ذلك * ولما نهى الكلام على شروطها شرع في بيان اركانها فقال

فصل فرائض الصلاة ﴿اي اركانها واجزاؤها المترتبة هي منها خمس عشرة فريضة اولها (تكبيرة الاحرام) على كل مصل فرضا او قفلا ولو مأموما ولا يحملها عنه امامه كالفاتحة

لان الاصل في الفرائض عدم الجلباءات السنة بحمل الفاتحة وتبقى ما عداها على الاصل واطافة تكبيرة للاحرام (قوله) من اضافة الجزء للكل ان قلنا ان الاحرام عبارة عن النية والتكبير ومن اضافة الشيء الى مصاحبه ان قلنا انه النية فقط واصل الاحرام الدخول في حرمت الصلاة بحيث يهرم عليه كل ما ينافيها ﴿تنبيه﴾ الصلاة مركبة من اقوال وافعال فجميع اقوالها ليست بفرائض الا ثلاثة تكبيرة الاحرام والفاتحة والسلام وجميع افعالها فرائض الا ثلاثا ترفع اليدين عند تكبيرة الاحرام والجلوس للشهادة والتبسم والسلام (و) تأنيها (قيام لها) اي التكبيرة الاحرام في الفرض للقادر رغبة المسبوق فلا يجوز ايقاعها جالسا او منحنيا (الامسبوق)

(قوله ابتداه) أي تكبيرة الاحرام (قوله واتمها حال الانحطاط او بعده بلا فصل كثير) بأن لا يكون هناك فصل اصلاً او يكون هناك فصل يسير فهذه احوال ثلاثة (قوله فتأويلان) أي في فرضية القيام لتكبيرة الاحرام في حقه وعدم فرضيته تأويلان وسيبهما قول المدونة قال مالك ان كبر المأموم للركوع ونوى به تكبيرة الاحرام اجزاء فقال ابن يونس وعبد الحق وصاحب المقدمات انما يصح هذا اذا كبر للركوع من قيام وقال الباجي وابن بشير يصح وان كبر وهو راكع لان التكبير للركوع انما يكون في حال الانحطاط فعلى التأويل الاول يجب القيام لتكبيرة الاحرام على المسبوق وهو المشهور وعلى الثاني يسقط عنه ثم ان عجم ومن تبعه جعلوا ثمة هذين التأويلين ترجع للاعتداد بالركعة وعدمه مع الجزم بصحة الصلاة وهو الذي يفهم مما في التوضيح عن ابن المواز ونحوه للمازري عنه واما ح فجعل ثمة التأويلين ترجع لصحة الصلاة وبطلانها وهو الذي يتبادر من المؤلف وكثير من الائمة لابي الحسن وغيره لكن ما ذكره عجم اقوى مستنداً انظر بن (قوله العقد) أي الاحرام فقط وقوله او هو والركوع ولم ينوهما أي فهذه تسع صور فيها الخلاف في الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها مع الجزم بصحة الصلاة على ما قاله عجم واما لو نوى بالتكبير مجرد الركوع لبطلت صلاته وان عمداً لحق الامام وكذا يقال فيما يأتي (قوله ولم ينوهما) أي لانه اذا لم ينو شيئاً انصرف للاصل وهو العقد (قوله واما اذا ابتداء) أي التكبير (قوله او بعده بلا فصل) أي كثير بأن لا يكون هناك فصل اصلاً او كان فصل يسير فهذه ثلاثة احوال الركعة فيها باطلة اتفاقاً وسواء نوى في هذه الاحوال الثلاثة بالتكبير الاحرام فقط او هو والركوع ولم ينو شيئاً فهذه تسع صور فيها الركعة باطلة اتفاقاً والصلاة صحيحة (قوله في القسمين) القسم الاول ما اذا ابتداء التكبير في حالة القيام والقسم الثاني ما اذا ابتداء حال الانحطاط وانما صححت الصلاة مع عدم الاعتداد بالركعة التي وقع فيها الاحرام اما اتفاقاً وعلى احداث التأويلين مع ان عدم الاعتداد بها انما هو للخلل الواقع في الاحرام فكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في احرامها بترك القيام له لان الاحرام من اركان الصلاة لا من اركان الركعة لانه لما حصل القيام في الركعة التالية لهذه الركعة فكانت الاحرام حصلت حال قيام تلك الركعة التالية فتكون اول صلاته فالشرط الذي هو القيام مقارن للشرط وهو التكبير حكماً وهذا بخلاف الركعة التي احرم في ركوعها فان الشرط لم يقارن فيها للشرط لاحقية ولا حكمة لعدم وجوده كذا قال المازري قال المسناوي ولا يخفى ما فيه من البعد وقد يقال انما حكموا بصحة الصلاة مراعاة لقول من يقوم ان القيام لتكبيرة الاحرام غير فرض بالنسبة للمسبوق وعدم الاعتداد بالركعة انما جاء للخلل في ركوعها حيث ادج الفرضين الثاني في الاول قبل ان يفرغ منه لانه شرع في الثاني قبل تمام التكبير وعلى هذا فالقيام للتكبير انما واجب لاجل ان يصح له الركوع قدر الركعة اه بن (قوله فان حصل فصل) أي كثير بطلت أي الصلاة بتمامها فيهما أي في القسمين وتحت هذا صور ستة وذلك لانه اما ان يتبدى التكبير حال القيام ويتمه بعد الانحطاط مع فصل كثير او يتبدى في حالة الانحطاط ويتمه بعده مع الفصل الكثير وفي كل اما ان ينوى بالتكبير الاحرام فقط او هو والركوع ولم ينو شيئاً فهذه ستة بجملة صور المسئلة اربعة وعشرون (قوله لحق التعبير الخ) فيه نظر لان هذا هو ان القيام للاحرام ليس فرضاً في حق المسبوق اتفاقاً وان التأويلين في الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها وليس كذلك بل التأويلان في فرضية القيام للمسبوق وعدم فرضيته له ويتفرع عليهم ما الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها على ما قال عجم وصحة الصلاة وبطلانها على ما قال ح والاولى للشارح حذف هذا الكلام (قوله وانما يجزى الله اكبر) لما كان معنى التكبير التعظيم فيوهم اجزاء كل ما دل على ذلك بين انحصار الجزى منه بقوله وانما يجزى الخ أي ان الماصلي لا يجزئه في تكبيرة الاحرام شيء من الالفاظ الدالة على التعظيم الالفاظ الله اكبر لا غيره من الله اجل واعظم او الكبير او الاكبر للمل ولان المحل محل توقيف وقد قال عليه الصلاة والسلام صلوا كما رايتهم وفيما صلى ولم يردائه افتتح صلاته بهير هذه الكلمة ولا بها بغير العربية مع معرفته لاساثر الاعات كفا في شرح المواهب (قوله من ثمسير

ابتداه حال قيامه
واتمها حال الانحطاط او
بعده بلا فصل كثير
(فتأويلان) في الاعتداد
بالركعة وعدمه وهما
جاريان فيمن نوى بتكبيره
العقد او هو والركوع
او لم ينوهما واما اذا ابتداء
حال الانحطاط واتمها فيه
او بعده بلا فصل فالركعة
باطلة اتفاقاً واما الصلاة
فصحيحة في القسمين
فان حصل فصل بطلت
فيهما فحق التعبيران
يقول المسبوق وفي
الاعتداد بالركعة ان
ابتداء حال قيامه تأويلان
والافكلامة رجه الله في
غاية الاجال (وانما يجزى
الله اكبر) بتقديم الجلالة
ومدها مد اطيعيا بالعربية
من غير

او العجبية (فان عجز)
عن النطق به بالحرس
او عجمه (سقط) التكبير
عنه ككل فرض عجز عنه
فان اتى بمرادفه لم تبطل
فيما يظهر فان قدر على
البعض اتى به ان كان له
معنى (و) ثالثها (نية
الصلاة المعينة) بان يقصد
بقلبه اداء فرض الظهر
مثلا والتعيين انما يجب
في الفرائض والسنن
والفجودون غيرهما من
النوافل فلا يشترط التعيين
في كفي فيه نية النافلة
المطلقة وينصرف للضحى
ان كان قبل الزوال
ولراتب الظهر ان كان
قبل صلاته او بعده
ولتحية المسجد ان كان
حين الدخول فيه وللتهجيد
ان كان في الليل ولا إشفاق
ان كان قبل الوتر (ولفظه)
اي تلفظ المصلي بما يفيد
النية كأن يقول نويت
صلاة فرض الظهر مثلا
(واسع) اي جائز بمعنى
خلاف الأولى والأولى
ان لا يلفظ لأن النية
محطها القاب ولا مدخل
للسان فيها (وان) تلفظ
(مخفيا) اي خالف
لفظه نية (فالعقد)
اي النية بالقاب هو المعبر

فصل بينهما) قال عبق ولا يضر زيادة واقبل اكبر خلافا لاشافعية اه وقد تعقب ذلك بعضهم بقوله
الظاهر انه مضر اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ على ان اللفظ متعدي به ونحوه نقل على المسناوى اه بن نعم
لا يضر ابدال الهمزة واو او لولغير العامة كاشباع الباء ونضعف الراء على الظاهر في ذلك كله وامانية اكبر
جمع كبر وهو الطبل الكبير فكفر وليحذر من مدهمزة الجلالة فيصير استفهاما كذا في الميج (قوله او
بمرادفها بالحرية) بأن يقول الذات الواجبة الوجودا كبر والله اعظم واجل وقوله او العجبية اي تكداى
اكبر (قوله فان عجز عن النطق) اي بالتكبير بالحرية جلة (قوله سقط التكبير عنه) اي ويكتفى منه بنية
الدخول في الصلاة ولا يدخلها بمرادفه من لغة أخرى وكما يسقط عنه التكبير يسقط عنه القيام له على
ما استطهره ابن ناجي (قوله فان اتى) اي العاخر عن الاتيان بها عريضة وقوله بمرادفه اي من لغة أخرى
(قوله لم تبطل فيما يظهر) اي قبا على الدعاء بالعجبية ولوللقد اراد على الحرية وقوله لم تبطل فيما يظهر اي
خلافا لما في عبق من البطلان (قوله ان كان له معنى) اي لا يبطل الصلاة سواء دل على ذات الله كأن لم
يقدر الا على الله او على صفة من صفاته مثل بر بمعنى محسن واما ان دل على معنى يبطل الصلاة فانه
لا ينطق به مثل كبر او كر وكذا اذا كان ما يقدر عليه لا يدل على معنى لكونه من الحروف المفردة ثم ان
ما ذكره الشارح من التفصيل بقوله اتى به ان كان له معنى والافلا يأتي به طريقة لعجز وهي المعتمدة وقال
الشيخ سالم اذالم يقدر الا على البعض فلا يأتي به واطلق (قوله ونية الصلاة المعينة) في المواضع عن ابن
رشدان التعيين لما يتضمن الوجوب والاداء والقر به فهو يغني عن الثلاثة لكن استحضار الامور الاربعة
اكل اه بن قال في الميج ولا يشترط في التعيين نية اليوم وما يأتي في الفوائت وان علمها دون يومها صلاها
ناويا له فلكون سلطان وقتها خرج فاحتجج في تعيينها الملاحظة واما الوقت الحال فلا يقبل الاشتراك فتأمل
اه (قوله انما يجب في الفرائض والسنن) اي الخمس والوتر والعيد والكسوف والحسوف والاستسقاء فلا
يكتفى في الفرائض نية مطلق الفرض ولا في السنن نية مطلق السنة فاذا اراد صلاة الظهر وقال نويت صلاة
الفرض ولم يلاحظ في قلبه انه الظهر لم تجز وكانت باطلة وكذا يقال في السنن ويستثنى من قولهم لا بد في
الفرائض من التعيين نية الجمعة عن الظهر فانها تجزى على المشهور بخلاف العكس والحاصل ان من ظن
ان الظهر جمعة فتوأها او ظن ان الجمعة ظهر فتوأها فيه ثلاثة اقوال البطلان فيهما والصحة فيهما والمشهور
التفصيل ان نوى الجمعة بدلا عن الظهر اجزادون العكس ووجهه بان شروط الجمعة اكثر من شروط
الظهر ونية الاخص تستلزم نية الاعم بخلاف العكس ولا يخالو عن تسميها فان الجمعة ركعتان والظهر
اربعة فلا خصوص ولا عموم بينهما فتأمل وقد علمت ان الموضوع عند الالتباس لا عند التعدد فلا تجزى
قولا واحدا للتلاعب والاولى عند الالتباس ان يحرم بما احرم به الامام تصح صلاته اتفاقا فان خالف جرى
فيه ما علمت من الخلاف (قوله بمعنى خلاف الاولى) لكن يستثنى منه الموسوس فانه يستحب له التلطف بما
يفيد النية ليذهب عنه اللبس كما في المواق وهذا الحل الذي حل به شارحنا وهو ان معنى واسع انه
خلاف الاولى والاولى عدم التلطف هو الذي حل به هرام تبعا لابي الحسن والمصنف في التوضيح
وخلافه تقرير ان الاول ان التلطف وعدمه على حد سواء ثانيهما ان معنى واسع انه غير مضيق فيه فان
شاء قال اسلمى فرض الظهر واصلى الظهر او نوى ادا على او نحو ذلك (قوله فالعقد هو المعبر) اي
ويجب عماديه عليها لانها صحيحة ويستحب له اعادة تلك الصلاة في الوقت مطلقا سواء تذكرك قبل الفراغ منها
او بعدها وهذا هو الصواب كما في بن وانما يستحب له الاعادة في الوقت مراعاة لمن يقول انه يعيدها
لبطلان الصلاة اذا خالف لفظه بنية نسيانا كما قاله زروق في شرح الارشاد (قوله فتلاعب) اي لانها
التصق تلاعبه بالصلاة صار بمنزلة المتلاعب فيها والظاهر ان الجاهل ملحق هنا بالعامد كما قال شيخنا (قوله
اتفاقا وقع في الائتاء) ما ذكره من ان الرض في الائتاء مبطل اتفاقيه نظر فان الذي في التوضيح انه

لا اللفظ ان وقع ذلك سهوا او اراما بربط بطلان الصلاة (والرخص) للصلاة

وهو نية ابطال العمل (مبطل) لما اتفقا ان وقع في الائتاء

وعلى أحد من رجلين ان وقع بعد الفراغ منها وارجمها عدم البطلان والصوم كالصلاة ثم شبه في البطلان قوله (كسلام) اوقعه عقب اثنين من رباعية مثلا لظنه الاتمام ولا اتمام في الواقع (اوطنه) اي فان السلام لظنه الاتمام ١٨٥ ولم يكن منهما شيء في الواقع (فأتم)

يعنى احرم في الصورتين (ينقل) او فرض فالاولى لو قال فشرع بصلاة بطلت التي خرج منها يقينا او ظنا (ان طالت) القراءة فيها شرع فيه بأن شرع في السورة بعد الفاتحة ولو لم يركع (او ركع) بالانحناء ولو لم يطل واذا بطلت في الصورتين فيتم النفل الذي شرع فيه ان اتسع وقت الفرض الذي بطل او عقد ركعة بسجديتها وان ضاق الوقت ويقطع الفرض المشروع فيسه ونذب الاشفاق ان عقد منه ركعة وانما وجب اتمام النفل دون الفرض ان عقد ركعة لان النفل اذا لم يقل باتمامه يقوت اذ لا يقضى وقيل ان اتمام الفاتحة طول ولو لم يشرع في السورة فيحمل قوله او ركع على من لم تجب عليه الفاتحة فيكون قوله ان طالت محمولا على من لم يحفظها وقوله او ركع اذا لم يحفظها واستبعد (والا) بان لم يطل القراءة ولم يركع (فلا) تبطل ولا يعتد بما فعله بل يرجع للحالة التي فارق فيها الفرض فيجلس ثم يقوم ويعيد الفاتحة ويسجد بعد السلام وشبه في

مبطل على المشهور اظهر بن (قوله وعلى أحد من رجلين ان وقع بعد الفراغ منها) حاصله ان الفرض بعد الفراغ منها قيل انه يبطلها ورجحه القرافي وقيل انه لا يبطلها ورجحه سند وابن جماعة وابن راشد والبخمي (قوله والصوم كالصلاة) اي في بطلانه قول واحد اذا فرض في اثناء النهار واما اذا فرض بعد فراغه فقولان مرجحان وارجمهما عدم البطلان (قوله كسلام اوقعه) اي بالفعل (قوله ولم يكن منهما شيء) اي لم يكن هناك اتمام ولا سلام في الواقع (قوله فأتم بنفل) انما سبب باتم دون احرم او شرع نظرا لكون احرامه بالنافلة وشروعه فيها اتمام للصلاة الاولى في الصورة (قوله فالاولى لو قال الخ) اي لانه اظهر في افادة المراد (قوله التي خرج منها يقينا) اي وهي التي سلم منها بالفعل لظنه اتمامها وقوله او ظنا اي والتي خرج منها ظنا وهي التي ظن السلام منها لظنه اتمامها (قوله بأن شرع في السورة بعد الفاتحة) اي واما بمجرد الفراغ من الفاتحة فليس طول كما قاله عجم وظاهره ان الشروع في السورة طول ولو درج في القراءة وان مجرد اتمام الفاتحة ليس طولاً ولو لم يطل (قوله ولو لم يطل) اي كما لو ركع بعد الفاتحة او ركع من غير قراءة لكون القراءة ساقطة عنه لعجزه عنها وانما يندب له الفصل بين تكبيره وركوعه فقوله او ركع اي ولو بدون قراءة كعاجز (قوله واذا بطلت) اي الصلاة التي خرج منها لكونه اطال القراءة فيما شرع فيه او ركع فيما شرع فيه وقوله في الصورين اي ما اذا كانت الصلاة الاولى خرج منها يقينا او ظنا (قوله فيتم النفل الذي شرع فيه) اي سواء تذكر بعد ان عقد منه ركعة او تذكر قبل عقدها ان كان وقت الفرض الذي بطل متسعا بحيث يمكن ايقاع الفرض فيه بعد اتمام النفل (قوله او عقد ركعة) اي من النفل وقوله وان ضاق الوقت اي وقت الفرض الذي بطل فان ضاق وقت الفرض والحال انه لم يعقد ركعة من النفل قطعه فالتنفل يتم في ثلاث حالات ويقطعه في حالة (قوله ونذب الاشفاق ان عقد منه ركعة) اي وكان وقت الفرض الذي بطل متسعا والاقطع من غير اشفاق كما انه يقطعه من غير اشفاق اذا تذكر قبل ان يعقد ركعة من الفرض المشروع فيه كان وقت الفرض الذي بطل متسعا ولا فقطع الفرض من غير اشفاق في ثلاث حالات ونذب الاشفاق في حالة (قوله وقيل ان اتمام الفاتحة طول ولو لم يشرع في السورة) هذا القول للشيخ ابراهيم اللقاني (قوله والا فلا تبطل) اي الصلاة التي خرج منها وقوله ولا يعتد بما فعله اي من الصلاة التي شرع فيها فرضا او نفلا والمراد بعدم الاعتداد به انه يلغى ذلك الذي عمله ويرجع للحالة التي فارق فيها الفرض (قوله فيجلس) اي بناء على ان الحركة للركن مقصودة كما هو المعتد (قوله وبعد الفاتحة) اي التي قراها في الصلاة المشروع فيها قبل رجوعه لفرضه الاول (قوله بل ظن انه في نافلة) اي وتحول نيته اليها (قوله فلا تبطل) الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها انه فيه ما قصد الخروج من الفرض لحصول السلام منه او ظنه وفي هذه لم يوجد منه قصد الخروج من الفرض وانما ظن انه في نافلة فتحول نيته لذلك سهوا واما لو تحولت نيته عمدا فان قصد نيته رفع القرينة ورفضها بطلت وان لم يقصد رفضها لم تكن نيته الثانية منافية للاولى كذا في ح عن ابن فرحون لكنه يخالف لما في المواق عند قول المصنف في الصوم ارفع نيته نهارا عن عبدالحق في النكاح من ان من حالت نيته الى نافلة عمدا فلا خلاف انه افسده على نفسه اه فقد اطلق في العامد البطلان ولم يفصل كما ذكر ابن فرحون وهو ظاهر فتأمل اه اظهر من وما ذكره الشارح من عدم البطلان وابزاء ماصلي بنية النفل عن فرضه قول اشهب واقسم المصنف عليه لترجيحه عنده ومقاله قول يحيى بن عمر من بطلان تلك الصلاة والحاصل ان من تحولت نيته من فريضة الى نافلة فان كان عمدا فصلاته باطالة اتفاقا لكن من غير تفصيل عند عدل الحق وعلى تفصيل عند ابن فرحون وان كان سهوا فصلاته باطالة سند يحيى بن عمر وجهه من اشهب وهو المعتمد قال شيخنا ونظر ذلك من ظن انه في العصر وتحولت نيته اليه بعد ان دلى من اظهر ركعتين ثم بعد ماصلي ركعتين بعد تحول نيته اليه انه في الظاهر فقال اشهب بنجره صلاته وقال يحيى بن عمر لا تجزيه في الصلاة (قوله او درج) من باب نصر

(٢٤ - دسوقي اول) عدم البطا من خمس مسائل فقال (كان لم يظنه) اي السلام بل ظن انه في نافلة بعد صلاة ركعتين مثلا فلا يبطل ويجزئه ماصلي بنية النفل عن فرضه (او عزت) نيته اي غابت وذهبت بعد الاتان

فقل إنها لا تجب في شيء من الركعات بل هي سنة في كل ركعة لحل الإمام لها وهو لا يحمل فرضا وبه قال ابن
شبلون وروى الواقدي نحوه عن مالك فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا إعادة عليه وقل إنها تجب وعليه
فاختلف في مقدار ما تجب فيه من الركعات على أقوال أربعة فقل إنها واجبة في كل ركعة وهو الرابع
وقيل إنها واجبة في الجبل وسنة في الأقل وقيل إنها واجبة في ركعة وسنة في كل ركعة من الباقي وهو قول
المعيرة وقيل إنها واجبة في النصف وسنة في الباقي والمصنف أقصر على قولين تشهيرهما لأن القول
بوجوبها في كل ركعة قول مالك في المدونة وشهره ابن بشير وابن الماجب وعبد الوهاب وابن عبد البر والقول
بوجوبها في الجبل رجوع إليه مالك وشهره ابن عسكر في الإرشاد وقال القرافي هو ظاهر المذهب (قوله
لاتفاق القوان على أن تركها عمدا) أي كلاما أو بعضا ولو في ركعة وقوله مبطل أي للصلاة لا للركعة فقط
وقوله لأنها سنة الخ علة للبطلان على القول بأنها واجبة في الجبل وسنة في الأقل وما ذكره من بطلان الصلاة
بأنفاق القولين فيه نظري عبق اندا ترك الفاتحة كلها أو بعضها عمدا فلي وجوبها في الجبل قيل تبطل
الصلاة لأنه ترك سنة شهرت فرضيتها واقتصر عليه بعض شراح الرسالة وقيل لا تبطل ويسجد قبل السلام
وعليه الأخمى وهو ضعيف إذا معتمدا أنه لا سجود للعمد وعلى وجوبها بكل ركعة تبطل الصلاة قطعا
وكان الشارح نزل قول الأخمى منزلة العدم أشد ضعفه (قوله محله في غير التثنية) أي محله في الرباعية
والثلاثية وأما التثنية فلا يأتي فيها القول بوجوبها في الجبل وسنتها في الأقل ويأتي فيها ما عدا ذلك من نية
الأقوال المتقدمة (قوله وان ترك آية منها سجد) هذا أمرت على كل من القولين السابقين أي وان ترك
من الفاتحة آية سهوا ولم يمكن تلافيها بان ركع سجد قبل السلام باتفاق القولين فان ترك السجود بطأت
الصلاة وأما أن يمكن تلافيها بأن تذكر قبل أن يركع تلافيها فان ترك التلافي مع امكانه كان تركها عمدا
فتبطل الصلاة على كلا القولين x واعلم أن من قبل ترك الآية قراءة بعض الفاتحة أو كلها في حالة
القيام من السجود قبل استقلاله قائما فيسجد قبل السلام حيث فات التلافي وتصح صلاته فرضا كانت
أو تلا هذا إذا كانت فرائضه في حالة القيام سهوا وأما عمدا فتبطل لأنه بمنزلة من ترك الفاتحة عمدا (قوله
أو تركها كلها) أي في ركعة من ثلاثية أو رباعية (قوله ولم يمكن التلافي) راجع لترك الآية والأقل
والأكثر ولتركها كلها كما أن قوله سهوا كذلك (قوله يسجد قبل سلامه) أي ولا يأتي بركعة بدل ركعة
النقص ولا يعيد تلك الصلاة هذا ظاهره وهو قول في المسئلة ولكن ظاهر المذهب أنه إذا ترك الفاتحة كلا
أو بعضا سهوا من الأقل ركعة من الرباعية أو الثلاثية فإنه يسجد قبل السلام ثم يعيد تلك الصلاة
احتياطا وهو الذي اختاره في الرسالة ونصها واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها أي من غير
الصبح فقل يجرى عنه سجود السهو قبل السلام وقيل يلعبها ويأتي بركعة وقيل يسجد قبل السلام
ولا يأتي بركعة ويعيد الصلاة احتياطا وهو أحسن ذلك أن شاء الله تعالى وهذا القول أيضا هو المشهور
فيمن تركها من النصف ركعتين من الرباعية أو واحدة من التثنية كما نقله في التوضيح عن ابن عطاء الله
خلاف ما قال أنه يلغى ما ترك من قراءة الفاتحة ويأتي بدله ويسجد بعد السلام وهو المشهور أيضا فيمن
تركها من الجبل كاذ كره ابن الفاكهاني خلافاً لما قال يأنى ما ترك من القراءة ويأتي بدله ويسجد بعد
السلام فتحصل أن من ترك الفاتحة سهوا فاما أن يتركها من الأقل أو من النصف أو من الجبل وأن المشهور
في ذلك كله أنه يتأدى ويسجد قبل السلام ويعيد هاندا وما بل المشهور قولان إذا تركها من الأقل وقول
واحد إذا تركها من النصف أو الجبل والأعادة أبدية كما قال طي والشخ سالم وأما إعادة ما رعاة للقول
بوجوبها في الكل ويسجد قبل السلام مراعاة لقول المغيرة بوجوبها في ركعة وما فهمت وعج من أن
الأعادة في الوقت قال طي فهم غير صحيح انظر بن (قوله وركوع) أي انحناء ظهر بحيث تقرب راحته من
ركبته أن وضعهما بالفعل على آخر نخذه أو بتقدير وضعهما على آخر نخذه أن لم يضعهما بالفعل عليه (قوله
أو بتقدير الوضع إل) هذا مني على أن وضع الدين على الفخذين في الركوع ليس بشرط بل مستحب فقط

لاتفاق القولين على أن
تركها عمدا مبطل لأنها
سنة شهرت فرضيتها
(خلاف) محله كاستفاد
من قوله أو الجبل في غير
التثنية (وان ترك) الفذ
أو الإمام (آية منها) أو أقل
أو أكثر أو تركها كلها
سهوا ولم يمكن التلافي بأن
ركع (سجد) قبل سلامه
ولو على أنها واجبة في الكل
مراعاة للقول بوجوبها
في الجبل فان أمكن التلافي
تلافيها فان لم يسجد
أو تركها عمدا بطلت ولو
تركها في ركعة من تثنائية
أو في ركعتين من رباعية
سهوا تأدى وسجد للسهو
وأعاد ابد احتياطا على
الأشهر (و) سابع
الفرائض (ركوع تقرب
راحته) تنبيه راحته وهي
بطن الكف والجمع راح
بغير تاء (فيه) أي في الركوع
(من ركبته) أن وضعهما
أو بتقدير الوضع أن لم
يضعهما

وهو الذي فهمه سندوا بالحسن من المدونة خلافا لما فهمه البايع والنجاشي. منها من الوجوب انظر بن
(قوله فان لم تقرب راحته منهما لم يكن ركوعا الخ) انظر هل مقدار القرب منهما ان يكون اطراف الاصابع
على الركبتين ام لا وهما مسألة وهي ما اذا احرم المسبوق خاف الامام ولم ينحني الا بعد رفع الامام فاعلم ان
المأموم لا يعتد بركعة ولكن يخرج ساجدا ولا يرفع مع الامام فان رفع معه فان صلاته لا تبطل ولا يقال
هو قاض في صلب الامام لانا نقول انما يعاد قاضيا اذا كان ما يعله يعتديه وهذه الركعة ليست كذلك قاله
خش في كبره (قوله وهذه الكيفية) اي التي ذكرها المصنف وهي انحناء ظهره بحيث تقرب راحته من
ركبتيه ان وضعهما او بتقدير الوضع ان لم يضعهما (قوله ونذب تمكينهما منهما) اي فوضع اليدين على
الركبتين مستحب على المعتد كما تقدم وتمكينهما منهما مستحب ثان فان قصر نالم يرد على تسوية ظهره ولو
قطعت احدهما وضع الاخرى على ركبته كفي الطرار لا على الركبتين معا كما قال بعضهم (قوله مفرقا
اصابعه) اي لاجل ان يحصل زيادة التحكين (قوله ونصبهما) اي وضعهما معتدلتين من غير ابرازهما (قوله
تقبل بتعمد تركه) اي وامان تركه سهوا فيرجع محدودا حتى يصل لحالة الركوع ثم يرفع ويسجد بعد
السلام الا المأموم فلا يسجد لجل الامام لسهوة فان لم يرجع محدودا او رجع فاعلم ان تبطل صلاته مراعاة
لقول ابن حبيب ان تارك الرفع من الركوع سهوا يرجع قائما لا محدودا فترك الركوع (قوله وسجد
الخ) عرفه بعضهم بأنه مس الأرض او ما اتصل بهما من ثابت بالجبهة اه واحترز بقوله او ما اتصل بهما من
بحوال السرير المعاق وبقوله من ثابت عن القماش المنفوش جدا ودخل به السرير الكائن من خشب لا من
شريط نعم اجازة بعضهم للمريض وظاهر قوله او ما اتصل بهما ولو كان اعلى من سطح ركبتي المصلي وذلك
كالفتاح والسجدة ولو اتصلت به والمحافظة وهو كذلك نعم الا كمل خلافه هذا هو الاظهر مما في عقب وغيره
انظر المجلد (قوله مستدبر ما بين الحاجبين) اي فلو سجد على ما فوق الحاجب لم تكف (قوله الى الناصية) هو
شعر مقدم الراس (قوله أي على ايسر) اي على اقل جزء منها فلا يشترط في السجود الصاق الجبهة بتمامها
بالارض بل يكفي فيه الصاق اقل جزء منها (قوله على ابلغ ما يمكنه) اي بحيث تستقر منبسطة والحاصل انه
يكتفي الصاق جزء منها بالارض ولو كان صغيرا واما الصاقها على ابلغ ما يمكنه بحيث يلمسها كلها فهو مندوب
(قوله لا ارتفاع العجزة) عطف على استقرارها اي لا يشترط ارتفاع العجزة (قوله واعاد الصلاة اترك السجود
على اتفه) اي سواء كان الترك عمدا او سهوا (قوله بوقت) اي وهو في الظهرين للاصفرار وفي غيرهما
لا طولع هذا هو المعتد خلافا لمن قال بوقت اختياري ولعل مراده بالنسبة للعصر قاله شيخنا (قوله ولو في
سجدة واحدة) اي من رابعة وقوله سهوا داخل في حيز المبالغة فأول اذا كان عمدا (قوله وسن على
اطراف قدميه وركبتيه) تبع في التعبير بالسنة ابن الحاجب قال في التوضيح وكون السجود عليهما سنة
ليس بصريح في المذهب غايته ان ابن القصار قال الذي يقوى في نفسه انه سنة في المذهب وقيل ان
السجود عليهما واجب ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعضاء قال العلامة
هرازمي وعلى قول ابن القصار عول المصنف هنا اه بن (قوله وركبتيه) اي بأن يجعلهما على الارض وكذا
يقال في قوله كيدي (قوله كيديه) قال ابن الحاجب واما اليدان فقال ساجدون ان لم يرفع يديه بين
السجدين فتقولان قال في التوضيح يخرج في وجوب السجود على اليدين قولان من القوانين اللذين
ذكرهما ساجدون في بطلان صلاة من لم يرفعهما عن الارض فعلى البطلان يكون السجود عليهما واجبا
وعلى عدم البطلان فلا يكون واجبا وقد صحح سند القول بعدم الاعادة فقول المصنف على الاصح راجع لما
بعد الكاف على قاعدته الا كثرة اشارة لتصحيح سند وقال تمت انه راجع لما بعد الكاف ولما قبلها فيكون
اشارة لما قاله ابن القصار فيا قبلها ايضا (قوله بوجوب ذلك) اي بوجوب السجود على اطراف القدمين
والركبتين والكفين فان ترك شيئا من ذلك طلت (قوله وهل هو) اي السجود على الامور الثلاثة
المذكورة (قوله استظهر الاول فيهما) اي في الامة من هذا اشارة لاول الشيخ احمد الزرقاني الظاهر

ظهره وعنفه فلا يتكسر
راسه ولا يرفعه (ونذب
تمكينهما) اي الراكبتين
(منهما) اي من ركبتيه
مفرقا اصابعه (ونصبهما)
اي ركبتيه ولا يبرزهما
قليلا (و) تامنها (رفع منه)
اي من الركوع فتبطل
بعمد تركه (و) تاسعها
(سجود على جبهته) وهي
مستدبر ما بين الحاجبين
الى الناصية اي على ايسر
جزء منها ونذب الصاقها
بالارض او ما اتصل بها
كسر يرفع على ابلغ ما يمكنه
وكره شدة بالارض بحيث
ظهر اثره في جبهته ويشترط
استقرارها على ما يسجد
عليه فلا يصح على ثوب او
قطن الا اذا نكح الارض
العجزة عن الراس بل
يندب (واعاد) الصلاة
(ترك) السجود على (اتفه)
بوقت ولو في سجدة
واحدة سهوا مراعاة للقول
بوجوبه والافهم مستحب
على الراجح ولا اعادة
لمستحب (وسن) السجود
(على اطراف قدميه) بان
يجعل صدرهما على الارض
رافعا عقبه (و) على
ركبتيه كيديه اي كفيه
(على الاصح) فان سجد
وظهور القدمين على
الارض واجنبهما او رافعا
ركبتيه عنها او واضعا

كفيه على ركبتيه فلا يبطل وقال النجاشي وجوب ذلك هل هو سنة مؤلدة او حنيفة وهل ماد كرسنه في كل ركعة او في المجموع استظهر
الاول فيهما فترتب السجود

أقله حركة لسان واعلاه
اسماع نفسه فقط (بمحلها)
اي حال كون كل من الجهر
والسر كائنا في الجهر الصبح
مجلسه ومحل الجمعة وأولنا
المغرب والعشاء ومحل السر
ما عدا ذلك (و) الخامسة
(قل تكبيرة) اي كل فرد من
التكبير سنة (الا الاحرام)
فانه فرض (و) السادسة
(سمع لمن حده امام
وقد) حال الرفع من الركوع
اي كل واحدة سنة على الاظهر
(و) السابعة (كل تشهد)
اي كل فرض منه سنة
مستقلة ولا تحصل السنة
الا بجميعة وآخوه ورسوله
(و) الثامنة (الجلوس الاول)
يعني ما عدا جلوس السلام
(و) التاسعة (الرائد على
قدر السلام من) الجلوس
(الثاني) يعني جلوس السلام
الى عبده ورسوله ونائب
الجلوس للدعاء وفيه الصلاة
على النبي وسنته الخلاف
وجوب السلام فالطرف له
حكم المطروف (و) العاشرة
الرائد (على) قدر (الطمأنينة)
الفرض ويطلب تطويل
الركوع والسجود عن الرفع
منهما (و) الحادية عشرة
(ردمة) ادركه مع الامام
ركعة (على امامه) مشبرا
له قبله لاي راسه ولو امامه

بقها السر والجهر لان صوتها كالعودة وربما كان في سماعه فتنة كذا في عقب وخش وفيه نظير بل جهرها
مرتبة واحدة وهو ان تسمع نفسها فقط وليس هذا سرها بل سرها مرتبة اخرى وهو ان تحرك لسانها
فليس لسرها على وادنى كان جهرها كذلك هذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره وعليه فاذا
اقتصرت على تحريك لسانها في الصلاة الجهر يتسجدت قبل السلام انظر ابن (قوله اقله) اي بالنسبة للرجل
حركة لسان واعلاه اسماع نفسه هذا اصطلاح الفقهاء والانا التحقيق ان اعلى السر هو افواه وهو ان يدافع فيه
جدا وادناه عدم المبالغة فيه فاندفع ما ناله بن من ان في الكلام قابلا والاصل اعلى السر حركة اللسان واقله
اسماع نفسه (قوله بمحلها) اي ان كل واحد منهما سنة في محله لان كل واحد منهما سنة في كل ركعة ولا
يشكل على هذا ما يأتي من السجود لتركة احدهما في القاتحة من ركعة لانه ترك لبعض سنة له بالوترك البعض
الذي له بالترك الكلي (قوله اي كل فرض من التكبير سنة) اشار بهذا الى ان المراد بالكلي في كلام المصنف
الكلي الجبهي فيكون ماشيا على طريقة ابن القاسم ويحتمل ان يكون المراد الكل المجموعي فيكون ماشيا على
قول اشهب والابهرى والاحتمال الثاني انما يأتي اذا قرئ بالهاء لا بالتاء وينبغي على الخلاف السجود لتركة
كبيرتين سهوا على الاول دون الثاني وبطلان الصلاة ان ترك السجود لثلاث على الاول دون الثاني (قوله
وسمع الله لمن حده) عطف على تكبيرة اي وكل سمع الله لمن حده فهو ماش على ان كل تسميع سنة وهو قول
ابن القاسم في المدونة وهو المشهور ويحتمل انه عطف على كل تكبيرة اي ومجموع سمع الله لمن حده فيكون
ماشيا على قول اشهب والابهرى (قوله وكل تشهد) اي ولو في سجود السهو ويكره الجهر به كافي كبير خش
(قوله اي كل فرد منه سنة مستقلة) هذا هو الذي شهره ابن زينة خلافا لمن قال بوجوب التشهد الاخير
وذكره الخمي قولنا بوجوب التشهد الاول ونسهر ابن عرفة والقياس ان مجموع التشهد بن سنة واحدة
ولا فرق بين كون المصلي فدا او اماما او مأوما لانه قد يسقط الطاب به في حق المأموم في بعض الاحوال
كتسبانه حتى قام الامام من الركعة الثانية فليقم ولا يسهو واما ان سعى التشهد الاخير حتى سلم الامام
فانه تشهد ولا يدعو ويسلم وسواء ذكر ترك التشهد قبل انصراف الامام عن محله اربعا بعد انصرافه عن محله
كما ذكره ح في سجود السهو لاعتنا النواذر عن ابن الماسم خلافا لما في عقب وتبعه شيعتنا من انه ان
ترك ترك التشهد قبل انصراف الامام عن محله فانه يشهد وان ترك بعد انصرافه عن محله فانه يسلم
ولا يشهد (قوله ولا تحصل السنة الا بجميعة) اي لا ببعضه خلافا لبعضهم (قوله وآخوه ورسوله) اي
واوله التحيات لله (قوله يعني ما عدا جلوس السلام) اي ان كل جلوس من الجلوسات غير الاخير سنة فمراد
المصنف بالجلوس الاول ما عدا الاخير (قوله والرائد على قدر السلام) اي والجلوس الزائد على قدر السلام
حالة كون ذلك الزائد من الجلوس الثاني (قوله يعني) اي بالجلوس الثاني جلوس السلام سواء كان او لا
او انما او نال او رابعا (قوله الى عبده ورسوله) اي الكائن ذلك الجلوس الى عبده ورسوله وقد بين السارح
هذا ما في كلام المصنف من الاجمال فان طاهره ان الجلوس الثاني كله سنة ما عدا الجهر الذي يقع فيه السلام
وليس كذلك وحال له ان كلام المصنف محمول على ما اذا انتصر في ذلك الجلوس على التشهد ولم يرد عليه دعاء
ولا اذاعة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) ونائب الجلوس للدعاء اي ما لم يكن بعد سلام الامام والا كان
كل من اعاد الجلوس منه مكروها (قوله والرائد على الطمأنينة) قال بعضهم انظر ما قدر هذا الزائد في
حق القدر والامام والمأموم قال شيخنا والطاغرانه بعد عدم التفاحش بشيء آخر وهو ان الزائد على
الطمأنينة على نحو ما يطلب به الطويل وفي غيره كل رفع من الركوع والسجدة الاولى ام لا وكلام
المؤلف يقتضي ان سموا به فيمكن ان يكون الذي ذكره شيخنا انه ليس مستويا بل هو فيما يطلب به ان يطويل
كالركوع والوجود اكثر منه فيما لا يطلب به الطويل كالرفع منهما وعلى ذلك درج اراح حيث
قال في هذا الباب من العلامة بن عيسى في عد الزائد على الطمأنينة سنة فقال انظر من اعاد

على ان الزائد عليها سنة ونص اللخمي اختلف في حكم الزائد على اقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة قبيل فرض
موسع وقيل نافلة وهو الاحسن وهكذا عباراتهم في ابى الحسن وابن عرفة وغيرهما اه (قوله ثم يسن رده
على يساره الخ) عبر بهم اشارة الى ان رداً مقتضى على امامه مقدم على رده على من على يساره وهو المشهور
ومقابل ما قاله بعضهم من عكس ذلك (قوله وبه احد) اى والاحمال ان في يساره احداً من المأمومين ادرك
ركعة مع امامه وهذا يشمل ما اذا كان من على اليسار مسبوقاً او غير مسبوق وقوله او انصرف الخ فيما اذا
كان غير مسبوق والراد عليه مسبوق وظاهر قوله وبه احد مسامحة له لا تقدمه او تأخره عنه وظاهره ايضا
قرب منه او بعد وظاهره ايضا حال بينهما حال كعمود او كرسي ام لا قاله شيخنا (قوله او انصرف) اى
ولو انصرف الخ اى هذا اذا كان كل من الامام ومن على اليسار باقياً بل ولو انصرف كل منهما (قوله وجهر
بتسليمه التحليل) اى واما الجهر بتكبيره الاحرام فهو مندوب لكل مصلي اماماً او مأموماً او فذاً واما الجهر
بغيرها من التكبير فيندب للامام دون غيره فالأفضل له الاسرار به ولعل الفرق بين تكبيره الاحرام حيث
ندب الجهر بها وتسليمه التحليل حيث سن الجهر بها قوة الاولى لانها قد صاحبها النية الواجبة جزماً
بخلاف الثانية في وجوب النية معها خلاف وايضا انضم لتكبيره الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة مما
يدل على الدخول في الصلاة (قوله كفذاً فيما يظهر) في بن ظاهراً التوضيح عدم جهر الفذها ونصه قال
بعضهم التسليمه الاولى تستدعي الرد واستدعاؤه يقتصر للجهر وتسليمه الرد لا يستدعي جهراً فذلك لم يقتصر
للجهر اه ومعلوم ان سلام الفذ لا يستدعي رداً فلا يطلب منه جهر اه كلامه (قوله وتسليمه التحليل)
اى بالتسليمه التي يحل بها كل ما كان ممنوعاً في الصلاة (قوله وان سلم المصلي) اى عمداً او سهواً وقوله مطلقاً
اى سواء كان فذاً او اماماً او مأموماً وحاصل ما ذكره الشارح من التفصيل ان المصلي اذا سلم او لا على يساره
ثم تكلم او فعل فعلاً منافياً للصلاة كاشرب فلا يخلو اماناً يكون سلامه او لا على يساره بقصد التحليل
او بقصد الفضيلة او لم يقصد شيئاً فان كان بقصد التحليل لم تبطل صلاته لانه بما فاتته التيامن بتسليمه
التحليل وهو مندوب وان كان سلامه على يساره او لا بقصد الفضيلة ولو كان ناوياً به يأتى بتسليمه اخرى
بعدها للتحليل بطلت صلاته بمجرد السلام وان لم يتكلم لتلاعبه وان لم يقصد بسلامه على يساره او لا
لا التحليل ولا الفضيلة كانت صلاته صحيحة ان كان فذاً او اماماً او مأموماً ليس على يساره احد لان الغالب
قصده بذلك السلام الخروج من الصلاة وان كان مأموماً على يساره احد فان سلم التحليل عن قرب وكان
كلامه قبله سهواً فصلاته صحيحة وان سلم التحليل عن بعد او كان كلامه قبله عمداً بطلت صلاته وهذا التفصيل
للخمي جمع به بين قول الزاهي بالبطلان ومطرف بعدم البطلان فيمن سلم عن يساره غير قاصد لتحليل
ولا فضيلة وتكلم قبل سلامه عن يمينه سواء كان عمداً او سهواً وما ذكرناه من انه اذا سلم على يساره او لا ناوياً
الفضيلة فان صلاته تبطل بمجرد سلامه ولو كان ناوياً للعود للتحليل هو ما صرح به ابن عرفة واقتصر عليه ح
واختاره عج قائلاً ان القواعد تقتضي ذلك ولكن مقتضى كلام التوضيح والشارح بهرام اعتماد ما قاله
للخمي وحاصله انه ان سلم على يساره او لا بقصد الفضيلة فان كان غير قاصد للعود لتسليمه التحليل على يمينه
فصلاته باطلة بمجرد سلامه وان سلم ناوياً للعود فان عاد عن قرب من غير فصل بكلام عمداً فالصحة وان فصل
بكلام عمداً اولم يحصل كلام ولكن حصل طول فالبطلان وعلى هذا القول اقتصر في المجمع ومثل ما اذا سلم
بقصد الفضيلة ناوياً للعود للتحليل في التفصيل المذكور وما اذا سلم على يساره بقصد الفضيلة معتقداً ان سلم
او لا تسليمه التحليل فان عاد للتحليل عن قرب قبل ان يتكلم عمداً صححت والا فلا (قوله لا امام وفذا) اى سواء
كانت الصلاة فرضاً او نفلاً او سجوداً سهواً وتلاوة (قوله لان امامه ستره له) هذا قول مالك في المدرنة وقوله
اولان ستره الامام الخ هذا قول عبد الوهاب واختلف هل معناهما واحد راجعاً لخلاف ابي حنيفة في
كلام مالك حذف مضاف والتقدير لان ستره امامه ستره له والمعنى مختلف والخلاف حقيقي وجبته في
كلام الامام على ظاهره وعليه فيمتنع على قول مالك المرور بين الامام وبين الصف الذي خلفه كما تمتنع المرور

(ثم) يسن رده على
(يساره وبه احد) اى من
المأمومين ادرك ركعة مع
امامه ولو صبياً او انصرف
كل من الامام والمأموم
وهذه هي السنة الثانية
عشرة (و) الثالثة عشرة
(جهر) لرجل من امام
ومأموم كفذاً فيما يظهر
(بتسليمه التحليل فقط)
دون تسليم الرد بل يندب
السرفه (وان سلم) المصلي
مطلقاً (على اليسار) بقصد
التحليل (ثم تكلم) من لا
(لم تبطل) صلاته لانه انما
فاته فضيلة التيامن وكذا
ان لم يقصد شيئاً وهو غير
مأموم على يساره احد
لان الغالب قصد الخروج
من الصلاة لان نوى
الفضيلة فيبطل بمجرد
تلاعبه بخلاف مأموماً
على يساره احد ان لم يتكلم
او تكلم سهواً وسلم التحليل
عن قرب وسجد بعده فان
طال بطلت (و) الرابعة
عشرة (ستره) اى نصبها
امامه خوف المرور بين
يديه والمعتمد استحبابها
(لا امام وفذا) لا مأموماً
لان امامه ستره له اولان
ستره الامام سره له

لا كسوط (غير مشغل) للمصلي و اشار لقدرها بقوله (في غلط ربح و طول دراع) لاما دونهما (لادابة) اما لتجاسة فضلتهما كالبالغ و اما لخوف زوالهما و اما لهما فهو محترز طاهر او ثابت او هما فان كانت طاهرة الفضلة وثبتت بربط ونحوه جاز (و) لا (جبر واحد) لم يذكر ما هذا محترزه فيكره الاستتار به ان وجد غيره خوف التشبيه بعبد الاصلان فان لم يجد غيره جعله عينا او شاملا لابل جميع ما يجوز الاستتار به كذلك و جاز بأكثر من حجر (و) لا (خط) يحظه من المشرق للمغرب او من القبلة لغيرها وكذا حفرة و ماء و نار و لا مشغل كئنا و حلق العلم و كل حلقة بها كلام بخلاف الساكنتين و لا بكافر او مأبون او من يواجهه فيكره في الجميع (و) لا لظهر امرأة (اجنبية) اي ضيق محرم (وفي المحرم قولان) بالكراهة والجواز ثم الاربع ما لابن العربي من ان المصلي سواء صلى لسترته ام لا لا يستحق زيادة على مقدار ما يحتاجه لقيام وركوعه وسجوده (و) ثم بين يديه فيما يستحقه

بينه و بين سترته لانه مرور بين المصلي و سترته فيهما او يجوز المرور بين الصف الذي خلفه و الصف الذي بعده لانه وان كان مرور بين المصلي و سترته لان الامام ستره للصفوف كلهم الا انه قد حال بينهما حال وهو الصف الاول فالامام ستره لمن يليه حسا و حكما و لمن بينه و بينه فاصل ستره حكما لاحسا و الذي يتمتع فيه المرور الاول لا الثاني و اما على قول عبد الوهاب من ان ستره الامام ستره لهم فيجوز المرور بين الصف الاول و بين الامام لان ستره الصف الاول نعمها هو ستره الامام لا الامام نفسه و قد حال بين الصف الاول و سترته الامام كما يجوز المرور بين بقية الصفوف مطلقا و الحق ان الخلاف حقيق و المعتمد قول مالك كما قال شيخنا قال في الميع والميت في الجنائز كاف و لا ينظر للقول بنجاسته و لا انه ليس ارتفاع ذراع للخلاف في ذلك كمال الشيخ عجم (قوله ان خشيا مروا بين يديه) اي ولو بجوان غير عاقل كهرة (قوله ولوشك) اي هذا اذا جزم او ظن المرور بين يديه بل ولوشك في ذلك لان توهمه (قوله لان لم يخشيا) اي فلا يطلب بها وذلك كما لو كان يصلي بصحراء لا يمر به احد او بمكان عال و المرور من اسفله و ما ذكره المصنف من التفصيل هو المشهور قال مالك في المدونة و يصلي في موضع يأمن فيه من مرور شئ بين يديه الى غير ستره ابن ناجي ما ذكره هو المشهور و قال مالك في العتية يؤمر بها مطلقا و اختاره اللخمي و به قال ابن حبيب وهو مقابل المشهور و اقرح (قوله و اشار لصفتهما) اي التي لا تجزى بدونها و كذا يقال في قدرها (قوله لا كسوط) ادخلت الكاف الجبل (قوله في غلط ربح) اي ان اقل ما تكون ان تكون في غلط ربح فأولى ما كانت اغلط منه و اما لو كانت ادنى من غلط ربح فلا يحصل بها المطلوب (قوله و طول ذراع) اي من المرفق لا آخر الاصبع الوسطى و المراد انه لا بد فيها ان تكون طول ذراع فاكتر في الارتفاع بين يديه كافي بن (قوله لادابة) اي فلا تحصل السنة او المندوب بالاستتار بها (قوله و ثبت بربط) اي والا فلا تحصل السنة بالاستتار بها لعدم ثباتها (قوله جعله عينا او شاملا) اي ويكره ان يجعله مقابلا لوجهه (قوله ولا خط) هذا وما بعده في كلام الشارح محترز قوله في غلط ربح و طول ذراع (قوله كئنا) اي فهو مشغل باعتبار ما يعرض له من خروج شئ منه يشوش على المصلي او كشف عورته (قوله ولا بكافر) اي و اما بغيره فيجوز حيث كان غير مواجه له (قوله وفي المحرم) اي وفي الاستتار بظهر المحرم قولان والراجح منهما الجواز وعدم الكراهة والحاصل ان الاستتار بالشخص المواجه له مكروه مطلقا و اما الاستتار بظهره فان كانت امرأة اجنبية او كافرا او مأبونا فالكراهة وان كان رجلا غير كافر جاز من غير كراهة وان كانت امرأة محرما فقولان والراجح الجواز (قوله ثم الاربع الخ) اعلم انه اختلف في حريم المصلي الذي يمنع المرور فيه قال ابن هلال كان ابن عرفة يقول هو ما لا يشوش عليه المرور فيه ويحده بنحو عشرين ذراعا و يؤخذ ذلك من تحديده مالك حريم البئر بما لا يضر تلك البئر بحفر بئر اخرى ثم اختار ما لابن العربي من ان حريم المصلي مقدار ما يحتاجه لقيامه وركوعه وسجوده و قيل انه قدر رمية الحجر او السهم او المضاربة بالسيوف اقوال (قوله و اثم ما بين يديه) اي امامه فيما يستحقه اي وهو حريم المتقدم تحديده و للمصلي دفع ذلك المار بين يديه دفعا خفيفا لا يشغله فان كثرا بطل صلاته ولو دفعه فأتلف له شئ كمالو خرق ثوبه او سقط منه مال ضمن على المعتمد ولو دفعه دفعه أو ذنابه كما قاله ابن عرفة ولو دفعه فأت كانت دية على عاقلة دافعه على المعتمد لانه لما كان مأذونا له فيه في الجسلة صار كالخطا فاذ لم يقتل فيه وكانت الدية على العاقلة وقيل يكون هدرا وقيل الدية في مال اندفع انظر ح (قوله وكذا تناول آخر شئ) اي وكذا يأثم تناول آخر شئ بين يدي المصلي وقوله او يكلم آخر اى بان يكلم من على احد جانبي المصلي شخصا بجانبه الا آخر (قوله ان كان المار ومن الحق به مندوحة) حاصله ان المصلي اذا كان في غير المسجد الحرام فان كان للمار بين يديه مندوحة حرم عليه المرور صلى المصلي لسترته ام لا وان لم يكن له مندوحة فلا يحرم المرور صلى المصلي لسترته ام لا واذا كان في المسجد الحرام حرم المرور ان كان له مندوحة صلى لسترته والا جاز المرور وهذا اذا كان المار غير طائف و اما هو فلا يحرم عليه كان للمصلي سترته ام لا نعم ان كان له ستره كره (قوله الا طائفا

وكذا تناول آخر شئ او يكلم آخر ان كان المار ومن الحق به (له مندوحة) اي سعة في تركة ذلك صلى لسترته او لا طائفا

بالمسجد الحرام والامصليهما لسترته او فرجة في صف اول ركع (و) اثم (مصل تعرض) بصلاته بلاسترته بمحل يظن به المرور وممن بين يديه احد فقدياً ثمان وقد لا يثمان وقد يأتى أحدهما (و) الخامسة عشرة (انصات) ١٩٥ (مقتد) لقراءة امامه في صلاة جهرية

(ولو سكت امامه) بين تكبير وفاتحة او بين فاتحة وسورة ولم يسمعه لعارض فسكره قراءته ولم يسمعه (ونذبت) قراءته (ان اسر) الامام اى ان كانت الصلاة سرية ولو قال في السرية لكان اعدو نذبت في السرية ان يسمع نفسه ثم شرع في مندوبات الصلاة مشبهاتها بالمندوب المتقدم فقال (كرفع يديه) اى المصلي مطلقاً ومنه كعبه ظهورهما للسماء وبطنهما للارض (مع احرامه) فقط لامع ركوعه ولا رفعه ولا مع قيام من اثنتين (حين شروعه) في التكبير لا قبله كما يفعل اكثر العوام ونذبت كشفهما وارسالهما بوقار فلا يدفع بهما امامه (وتطويل قراءة بصبح) بأن يقرأ فيها من طوال المفصل الضرورة او خوف وخرج وقت (والظهر تليها) في التطويل اى دونها فيه واوله الحجرات وهذا في غير الامام واماهو فينبغي له التقصير الا ان يكون اماماً بجماعة معينة وطلبوا منه التطويل (وتقصيرها) اى القراءة

بالمسجد الحرام) اى فانه لا يحرم عليه المرور بين يدي المصلي ولو صلى لسترته وكذا يقال فيمن بعده وهو المصلي يمر لسترته او فرجة والمضطر للمرور لكرعاف فلا اثم عليهما في المرور في كل مسجد ولو كان للمصلي الذي حصل المرور بين يديه ستره (قوله واثم مصل تعرض) استشكله بعضهم بأن المرور ليس من فعل المصلي والمصلي لم يركب واجباً فكيف يكون آثماً بفعل غيره واجب بأن المرور وان كان فعل غيره لكنه يجب عليه سد طريق الاثم فاثم لعدم سدها (قوله فقدياً ثمان) وذلك اذا تعرض المصلي بلاسترته وكان للمار مندوحة (قوله وقد لا يثمان) كما لو صلى لسترته ولم تكن للمار مندوحة في ترك المرور (قوله وقد يأتى أحدهما) اى اذا تعرض المصلي ولا مندوحة للمار اثم المصلي دون المار واذا صلى لسترته وكان للمار مندوحة اثم المار دون المصلي (قوله وانصات مقتداً) جعله سنة هو المشهور وقيل بوجوبه كما يقول الخفية (قوله في صلاة جهرية) اى ولو اسر امام فيها القراءة عمداً او سهواً (قوله ولو سكت امامه) اشار بهذا الى قول سند المعروف انه اذا سكت امامه لا يقرأ او رد المصنف ابو علي رواية ابن نافع عن مالك من ان المأموم يقرأ اذا سكت امامه والقرض ان الصلاة جهرية (قوله ولم يسمعه لعارض) اى كعبه او اسر الامام في الجهرية (قوله فسكره قراءته الخ) اى ما لم يقصد ما الخرج من خلاف الشافعي والافلا كراهة (قوله لكان اعدو) اى لان ظاهره انه متى اسر الامام نذبت لما مومه القراءة ولو كانت جهرية وخالف الامام واسر فيها وليس كذلك كما مر (قوله اى ان كانت الصلاة سرية) ظاهره ولو جهر الامام فيها عمداً او سهواً وهو كذلك (قوله ظهورهما للسماء الخ) اى مبسوطتان ظهورهما للسماء وبطنهما للارض على صفة الراهب اى الخائف وهذه الصفة هي التي ذكرها سحنون ورجحها عجم كما قال شيخنا وقال عياض يجعل يديه مبسوطتين بطونهما للسماء وظهورهما للارض كالراغب وقال الشيخ احمد زروق الظاهر انه يجعل يديه على صفة النابذ أن يجلس يديه قائمتين اصابعه حذو اذنيه وكفاه حذو منكبيه وصرح المازري بتشهير ذلك كافي المواق ورجحه اللقاني ايضا (قوله لامع ركوعه ولا رفعه) اى ولا مع رفعه منه وهذا هو اشهر الروايات عن مالك كافي المواق وهي التي عليها عمل اكثر الاصحاب وفي التوضيح الظاهر انه يرفع يديه عند الاحرام والركوع والرفع منه والقيام من اثنتين لورود الاحاديث الصحيحة بذلك اه بن (قوله لا قبله) اى ولا بعده ايضا وكره رفعهما قبل التكبير او بعده (قوله اى دونها فيه) اى دون الصبح في التطويل وحينئذ فيقرأ في الصبح من اطول طوال المفصل وفي الظهر من اقصر طوال المفصل (قوله واوله) اى واول المفصل على المعتمد (قوله وهذا) اى استحباب تطويل القراءة فيما ذكره وقوله في غير الامام الاولى في حق من يصلي وحده (قوله فينبغي له التقصير) اى لقوله عليه الصلاة والسلام اذا لم احدكم فلا يخفف فان في الناس الكبير والمرضى وذو الحاجة وانظر اذا اطال الامام القراءة حتى خرج عن العادة وخشى المأموم تلف بعض ماله ان اثم معه او فوت ما يلحقه منه ضرر شديد هل يسوغ له الخروج عنه ويتم نفسه ام لا قال المازري يجوز له ذلك وحكي عياض في ذلك قولين عن ابن العربي انظر بن (قوله وطلبوا منه لتطويل) اى وعلم اطاعتهم له وعلم اذنان انه لا عذر لواحد منهم فهذه قيود اربعة في استحباب التطويل للامام (قوله وتقصيرها مغرب وعصر) اى وهما سايان في التقصير وقيل في المغرب اقصر وعكس بعضهم كذا في الميج (قوله من قصاره) اى المفصل وقوله واوله اى اول قصار المفصل وقوله من وسطه اى المفصل وقوله واوله اى اول وسط المفصل (قوله وتقصير قراءة ركعة ثانية الخ) على هذا الوقر في الثانية اقل مما قرأ في الاولى الا انه رتل فيه حتى طال قيام الثانية عن قيام الاولى في الزمان كان آتياً بالمندوب وقيل ان المندوب تقصير الركعة الثانية عن الاولى في الزمان وان قرأ فيها اكثر مما قرأ في الاولى واستظهر بعضهم هذا القول وبدل له ما يأتي في الكسوف ان شاء الله تعالى (قوله وسكره المبالغة في التقصير) اى في تقصير قراءة الثانية عن قراءة الاولى على

(بمغرب وعصر) بان يقرأ فيها من قصاره واوله والضحي (كنوسط بعشاء) بان يقرأ فيها من وسطه واوله من عبس وسمى مفصلاً لكثرة

لصلاة (بن سورة) (ونذبت تقصير قراءة ركعة) (مانية عن) قراءة ركعة (اولى) في فرض وتكره المبالغة

في التفسير فالأقلية بالربع فدون وكون الثانية أطول والمساواة خلاف الأولى فيا يظهر (و) تنصير (جلوس أول) يعني غير جلوس السلام عن جلوسه بأن لا يزيد على ورسوله (و) ١٩٦ نذب (قول مقتدوفذ) بعد قوله أو قول الامام سمع الله لمن حمده المسنون (ربنا ولك

ما قال الشارح أو تنصير من الثانية عن زمن الأولى على ما قال غيره (قوله فالأقلية) أي المطلوبة (قوله فيما يظهر) أي لانه مكروه (قوله يعني غير جلوس السلام) أي ومن العبر جلوس سجود السهو (قوله فالقذ مخاطب بسنة ومنسوب (و) نذب (تسليم) بأي لفظ كان (بركوع وسجود) كدعاء به (و تأمين فذم مطلقا) كانت صلاته سرية أو جهرية (و) تأمين (امام بسر) أي فيما سر فيه لا فيما يجهر فيه (و) نذب تأمين (مأموم بسر) عند قوله ولا الضالين (أو جهر) عند قول امامه ولا الضالين (ان سمعه) يقول ولا الضالين وان لم يسمع ماقبله لان لم يسمعه وان سمع ماقبله ولا يتحرى (على الاظهر) ومقابله يتحرى فقوله على الاظهر راجع للمفهوم (و) نذب (اسرارهم) أي القذ والامام والمأموم (به) أي بالتأمين (و) نذب (قنوت) أي دعاء (سرا) يصبح فقط) لو قال واسراره لا فادان كل واحد مندوب استقلالاً (و) نذب (قبل الركوع) نذب (لفظه) المخصوص (وهو) أي لفظه (اللهم انا نستعينك الخ) ولا يضم اليه اللهم اهدنا فيمن هديت الخ على المشهور فلو أتى بقوله اللهم اهدنا الخ سراقيل الركوع يصبح لقائه مندوب واحد وهكذا

الحمد) ولا يزيد على ورسوله (و) ١٩٦ نذب (قول مقتدوفذ) بعد قوله أو قول الامام سمع الله لمن حمده المسنون (ربنا ولك ما قال الشارح أو تنصير من الثانية عن زمن الأولى على ما قال غيره (قوله فالأقلية) أي المطلوبة (قوله فيما يظهر) أي لانه مكروه (قوله يعني غير جلوس السلام) أي ومن العبر جلوس سجود السهو (قوله فالقذ مخاطب بسنة ومنسوب (و) نذب (تسليم) بأي لفظ كان (بركوع وسجود) كدعاء به (و تأمين فذم مطلقا) كانت صلاته سرية أو جهرية (و) تأمين (امام بسر) أي فيما سر فيه لا فيما يجهر فيه (و) نذب تأمين (مأموم بسر) عند قوله ولا الضالين (أو جهر) عند قول امامه ولا الضالين (ان سمعه) يقول ولا الضالين وان لم يسمع ماقبله لان لم يسمعه وان سمع ماقبله ولا يتحرى (على الاظهر) ومقابله يتحرى فقوله على الاظهر راجع للمفهوم (و) نذب (اسرارهم) أي القذ والامام والمأموم (به) أي بالتأمين (و) نذب (قنوت) أي دعاء (سرا) يصبح فقط) لو قال واسراره لا فادان كل واحد مندوب استقلالاً (و) نذب (قبل الركوع) نذب (لفظه) المخصوص (وهو) أي لفظه (اللهم انا نستعينك الخ) ولا يضم اليه اللهم اهدنا فيمن هديت الخ على المشهور فلو أتى بقوله اللهم اهدنا الخ سراقيل الركوع يصبح لقائه مندوب واحد وهكذا

وكذا تسميته (الا تكبيره) (في قيامه من اثنتين) اي بعد فراغه من تشهده الواقع بعد ركعتين (فلاستقلاله) فاعاواخر ما موم قيامه حتى يستقل امامه (و) ندب (الجلوس كله) واجبا كان او سنة ومحيط النذب قوله (بافضاء) الخ اي ندب كونه بافضاء ورك الركبتين (اليسرى) واليتيه (للارض و) نصب الرجل (اليتي عليها) اي على اليسرى (و) باطن (ابهامها) اي اليمنى ١٩٧ (للارض) قصير وجلاه معان الجانب

الاين مفرجا نخذه (و)

ندب (وضع يديه على ركبتيه

بركوعه) مكر مع قوله

وندب تمسك يديهما

والاولى كافي بعض النسخ

اسقاط بركوعه وجز فقط

وضع عطف على قوله بافضاء

اليسرى فهو من تمام صفة

الجلوس ويكون قوله على

ركبتيه على حذف مضاف

اي على قرب ركبتيه (و)

ندب (وضعهما حذوا ذنيه

او قربيهما) متوجهين الى

القبلة (بوجود) ندب

(محافة) اي مباحدة (رجل

فيه) اي في سجوده (بطنه

نخذه) اي عن نخذه (و)

ندب مباحدة (مرفقيه

ركبتيه) اي عنهما محافيا

لها عن جنبيه مجنبا

تجنبا وسطا وندب تفريق

ركبتيه ثم ندب ما ذكره في

فرض كنف لم يطول فيه

لان طول فله وضع ذراعيه

على نخذه لطول السجود

فيه ومفهوم رجل ان

المرأة يندب كونها منضمة

في ركوعها وسجودها (و)

ندب (الرداء) لكل مصل

ولو نافلة كما هو ظاهر وهو

ما يليقه على عاتقه وبين

كفيه فوق نوبه وطوله ستة

اوله او آخره الا انه خلاف الاولى وكذا سمع الله من حده (قوله وكذا تسميته) اي كذا يندب ان يكون تسميته في وقت شروعه في الركن ليتم به (قوله فلاستقلاله قائما) اي فيستحب تأخير عند استقلاله قائما للعمل ولانه كفتش صلاة وحل قيام الثلاثية على الرابعة فلو كبر قبل استقلاله في اعادته بعده قولان ولو كان الامام شافعيًا يكبر حال القيام فالظاهر صبر المأموم المالكى بتكبيره حتى يستقل بعده قائما (قوله واجبا كان) اي كبين السجدين والسلام وقوله او سنة اي كالجلوس للشهدين (قوله بافضاء) اي حالة كونه مصورا بافضاء اي وضع الرجل اليسرى على الارض ويصحب جعل الباء لام صاحبة اي حالة كون الجلوس مقارنا لهذه الهيئة فان لم يكن مقارنا لها حصلت السنة وفات المستحب (قوله ورك الركبتين اليسرى) ويزم من افضاء ورك اليسرى بالارض افضاء ساقيها للارض فترك النص على افضاء الساقين لذلك فاندفع ما يقال لاحاجة لتقدير ورك لان الافضاء للارض به وبالساق (قوله واليتيه) الاولى واليتيه بالافراد لان الآية اليمنى مرفوعة عن الارض الا ان يقال ان في الكلام حذف مضاف اي واحد يتيه (قوله ونصب الرجل اليمنى) الاولى ووضع ساق الرجل اليمنى عليها وقوله اي على اليسرى الاولى على قدمها (قوله وباطن ابهامها) اي والحال ان باطن ابهامها للارض (قوله مفرجا نخذه) حال اي قصير رجلاه معا كائنتين من الجانب الاين حالة كونه مفرجا نخذه (قوله كافي بعض النسخ) هذه النسخة ذكرها ابن عازي وكنها اصلاح اه بن (قوله فهو من تمام صفة الجلوس) اي لان وضع اليدين على آخر الفخذين في الجلوس مستحب كما نقله ح عن ابن بشر (قوله او قربيهما) ظاهر المصنف كالرسالة تساوي الحالتين ونص الرسالة تجعل يديك حذوا ذنيه او دون ذلك لكن الذي في شب وكبير خش ان اول الحكاية الخلاف وانه اشارة لقول آخر ولم يعلم من كلامهما مقدار القرب الذي يقوم مقام المحاذاة في النذب فانه محتمل ان يكون بحيث تكون اطراف اصابعه محاذية للاذنين ويحتمل ان تكون اطراف الاصابع انزل منهما (قوله ومحافة رجل الخ) اعلم ان للسجود سبع مندوبات ذكر المصنف منها اثنتين وهما مباحدة البطن عن الفخذين ومباحدة المرفقين عن الركبتين وبقي محافة ذراعيه عن نخذه ومحافاتهما ايضا عن جنبيه وتقريبه بين ركبتيه ورفع ذراعيه عن الارض وتجنبيه بهما تجنبا وسطا وقد ذكر الشارح بعض ذلك وترك بعضه (قوله محافيا) اي مباحدا له اي المرفقين (قوله في فرض) اي سواء طول فيه ام لا (قوله يندب كونها منضمة) اي بحيث تلتصق اطرافها بفخذيه او مرفقيه بركبتيه (قوله لكل مصل) اي سواء كان اماما او فردا او مأوما كان يصلي فرضا او نفلا لا المسافر فلا يسدب له استعمال الرداء كما ذكر شيخنا في حاشية خش (قوله على عاتقه) ظاهره ان العاتقين غير الكتفين وانه لا يضع الرداء على الكتفين وليس كذلك فالاولى ان يقول وهو ما يليقه على عاتقه اي كفيه دون ان يغطي به راسه فان غطاها به ورد طرفه على احد كفيه صار قناعا وهو مكروه للرجل لانه من سنة النساء الامن ضرورة خرا وبرد ومالم يكن من قوم شعاعهم ذلك والالم يكره كما تقدم في الانقاب كذا في بن (قوله وتأكد) اي ندب استعمال الرداء (قوله اي ارسال يديه لجنبه) اي من حين يكبر تكبيرة الاحرام (قوله وكركه القبض) اي على كوع اليمنى باليسرى وكذا عكسه ووضعها فوق السرة (قوله وهل يجوز القبض في النفل طول اوله) اي وهو المتمد لجواز الاعتماد في النفل من غير ضرورة (قوله تأويلان) الاول ظاهر المدونة عند غير ابن رشد والداني لابن رشد (قوله بآي صفة كانت) علم منه ان القبض في الفرض مكروه بأي صفة كانت وان الذي فيه الخلاف في البض النفل اذ لم يطول القبض بصفة خاصة واما على غيرهما فالجواز ملحقا وليس فيه الخلاف المتقدم

اذرع وعرضه ثلاثة وتأكد لا ثمة المساجد ففذا قائما غيرها (و) ندب لكل مصل مطبقا (سدل) اي ارسال (يديه) لجنبه وكركه القبض بفرض (وهل يجوز المص) لكوع اليسرى يديه اليمنى واضعا ما تحت الصدر وفوق السرة (في النفل) طول اوله (او) يجوز (ان طول) فيه ويكره ان قصر نأ (وهل كراهته) اي القبض (في الفرض) أي صفة كانت فالمراد به انه اقل السدل لا ماسبق فقط (للاعتياد) اذ هو

شيء بالمستند فلو فعله لالا اعتماد بل استئنا لم يكره وكذا ان لم يقصد شيئا فبما يظهر وهذا التعليل هو المعتمد وعليه في جواز النقل مطلقا لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة (او) كراهته ١٩٨ (خيفة اعتقاد وجوبه) على العوام واستبعد وضعف (او) خيفة (اظهار نشوع) وليس

بخاشع في الباطن وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض (تأويلات) خمسة اثنان في الاولى وثلاثة في الثانية ولم يذكر المصنف من العلل كونه مخالفا لعمل اهل المدينة (و) ندب (تقديم يديه في) هوى (سجوده وتأخيرهما عند القيام) منه (و) ندب (عقده عناه) اي عقد اصابعها (في شهادته) يعني تشهد السلام وغيره ولو قال في شهادته كان اخصر واشمل (الثلاث) من اصابعها الخنصر والبنصر والوسطى واطرافها على اللحمية التي تحت الابهام على صفة تسعة (ماذا السبابة) وجاعلا جنبها للسماء (والابهام) بجانبها على الوسطى ممدودة على صورة العشرين فتكون الهيئة صفة التسعة والعشرين وهذا هو قول الأكثر (و) ندب (تحريكها) اي السبابة يمينا وشمالا (دائما) في جميع التشهد واما اليسرى فيسطها مقرونة الاصابع على نخذه (و) ندب (تبامن بالسلام) عند النطق بالكاف والميم بحيث يرى من خلقه صفحة وجهه ومقابلهما يشير به قبالة وجهه

(قوله الاعتماد) اي اذا فعله بقصد الاعتماد وهذا التأويل لعبد الوهاب (قوله بل استئنا) اي انبا عاليا في فعله ذلك (قوله او خيفة اعتقاد وجوبه) هذا التأويل للباجي وابن رشد وهو يقتضي كراهة القبض في الغرض والنقل ويضعفه تفرقة الامام في المدونة بين الغرض والنقل (قوله واستبعد) اي لاداء كراهة كل المندوبات لان خيفة اعتقاد الوجوب يمكن في جميع المندوبات وبالجملة فهذا التأويل ضعيف من وجهين كما عانت (قوله او خيفة اظهار خشوع) هذا التأويل ليعاض وهو يقتضي كراهة القبض في الغرض والنقل ويضعفه ان ما لا يفرق في المدونة بين الغرض والنقل فذكر ان القبض في النقل جائز وانه يكره في الغرض (قوله اثنان في الاولى) اي في المسئلة الاولى (قوله وندب تقديم يديه الخ) لما في ابي داود والانسائي من قوله عليه الصلاة والسلام لا يركن احدكم كأيبرك البعير ولكن يضع يديه ثم ركبته ومعه ان المصلي لا يقدم ركبته عند انحطاطه للسجود كما يقدمهما البعير عند بروكه ولا يؤخرهما في القيام كما يؤخرهما البعير في قيامه والمراد ركبتا البعير اللتان في يديه لانه يقدمهما في بروكه ويؤخرهما عند القيام عكس المصلي (قوله وندب عقده) اي ندب للمصلي عقده عناه فالضمير ان للمصلي (قوله واشمل) اي لان تشهده مفرد مضاف بهم الواحد والاثنين وما زاد عليهما (قوله الثلاث من اصابعها) بدل من عناه بدل بعض من كل (قوله واطرافها على اللحمية) جملة حالية (قوله على الوسطى) اي حالة كون الابهام موضوعا على الوسطى (قوله - في صورة العشرين) الحاصل ان مدا السبابة والابهام صورة العشرين واما قبض الثلاثة الاخر في كلام المصنف بالنسبة له اجمال لانه يحتل ان يقبض الثلاثة صفة تسعة وهو يجعلها على اللحمية التي تحت الابهام فتصير الهيئة هيئة التسعة والعشرين ويحتمل جعل الثلاثة في وسط الكف وهو صفة ثلاثة فتكون الهيئة هيئة ثلاث وعشرين واختار الاول شارحنا واما احتمال جعلها في وسط الكف مع وضع الابهام على اكمة الوسطى وهي صفة ثلاثة وخمسين فهذا لا يصدق عليه قول المصنف مادام السبابة والابهام لان الابهام حينئذ تسعة واربعة وهو من على اكمة الوسطى الان يراد بالمد ما قبل العقد (قوله يمينا وشمالا) اي لا لأعلى ولا لاسفل اي ان فوق وتحت كما قال بعضهم (قوله في جميع التشهد) اي من اوله وهو التحيات لله لا آخره وهو عبده ورسوله واطرافه انه لا يحركها بعد التشهد في حالة الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن الموافق لما ذكره في علة تحريكها وهو انه يذكره احوال الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهوانه يحركها دائما للسلام وانما كان تحريكها يذكره احوال الصلاة لان عروقه متصلة بنيات القلب فاذا تحركت ازعج القلب فينتبه بذلك (قوله تسند النطق بالكاف والميم) اي من عليكم (قوله وما قبلهما) اي الكاف والميم (قوله على المعتمد) اي لا مع ظاهرا المدونة وقاله الباجي وعبد الحق ومقابلهما ما تأوله بعضهم ان المأموم يتباين كالا امام (قوله يعني تشهد بالسلام) اي سواء كان اولاً او ثانياً او ثالثاً واربعا ومحل الدعاء بعد التشهد فالباقي في قول المصنف بشهدة ثمان بمعنى بعد (قوله وهل لفظ التشهد الخ) ظاهر المصنف ان الخلاف في خصوص اللفظ الوارد عن عمر واما اسله بأي لفظ كان فهو سنة قطعاً وبذلك شرح شارحنا تبعاً للباطي وح والشيخ سالم وعليه ينبغي ما اشتهر من طلاق الصلاة بترك السجود للسهو عنه وشرح بهرام على ان الخلاف في اصله فقال وهل لفظ التشهد اي ما هي خفة كانت واما اللفظ الوارد عن عمر فسدوب قطعاً وعلى هذا فالمصنف جزم سابقاً بالقول بالسنة ثم حكى هنا الخلاف في اصله وقواه طي حيث قال هذا هو الصواب الموافق للنقل وتعقبه بن بان هذا الوقت على تسهين القول بان اصل التشهد فضيلة ولم يوجد ذلك اه وبالجمله فأصل التشهد سنة قطعاً وعلى الراجح كما يفيد بن ونصوص اللفظ مندوب قطعاً وعلى الراجح وهذا يعلم ان ما اشتهر من طلاق الصلاة ترك سجود السهو عنه ليس متفقاً عليه اذ هو ليس عن نقص ثلاث سنن قطعاً بل (قوله وهو الذي عامه عمر بن الخطاب

وهذا في الامام والقد واما المأموم فيا من يجميحه على المعتمد (و) ندب (دعاء بشهدة ثمان) يعني تشهد بالسلام بأي صيغة للناس كانت وتقدم ان التشهد بأي لفظ مرهوى عنه عليه الصلاة والسلام سنة (واها) لفظ التشهد) المعهود وهو الذي علمه عمر بن الخطاب

لناس على المنبر بحضرة جمع من الصحابة ولم ينكره عليه أحد جري مجرى الخبر المتواتر ولذا اختاره الامام (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد وقبل الدعاء بأي بيعة والافضل فيها ما في الخبر وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما سليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ١٩٩ في العالمين اقل جيد مجيد (سنة افضلية خلاف)

في التشهير (ولا بسلمة فيه)
اي في التشهد اي بكره فيما
يظهر (وجازت) بالسلمة
(كتعوذ بنقل) في الفاتحة
وفي السورة (وكرها) اي
السلمة والتعوذ (بفرض)
قال القرافي من المالكية
والعزالي من الشافعية
وغيرهما الورع بالسلمة
اول الفاتحة خروجاً من
الخلاف (كدعاء) بعد
احرام و (قبل قراءة)
فيكره ولو سبحانه اللهم
وبحمدك الخ لانه لم يصحبه
عمل (و بعد فاتحة) قبل
السورة والراجح الجواز
(واثناءها) اي الفاتحة
بان يخللها به لاشتمالها
على الدعاء فهي اولى وقيد
في الطراز بالفرض واما في
النفل فيجوز (واثناء
سورة) لمن يقرؤها من
امام وفذو جاز لمأموم سرا
ان قل عند سماع سببه
كالخطبة (و) اثناء (ركوع)
لانه انما سرع فيه التسييح
وجاز بعد رفع منه (و)
كره (قبل تشهد وبعد سلام
امام و) (بعد تشهد اول)
لان المطلوب تقصيره
والدعاء ينطوله (لا) يكره
الدعاء (بين سجديته) ولا

للناس الخ) اي وهو التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليها ايها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله (قوله ولذا) اي ولاجل جريان اللفظ الوارد عن عمر مجرى الخبر المتواتر اختاره الامام واختار ابو
حنيفة واحمد ماروي عن ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليها ايها النبي الى آخر
ماروي عن سيدنا عمر واختار الشافعي ماروي عن ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
السلام عليها ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ن محمدا رسول الله (قوله اي يكره فيما يظهر) اي ولو كان تشهد بنقل (قوله وجازت) المراد بالجواز عدم
الكراهة فلا ينافي ان ذلك خلاف الاولى كذا قرر شيخنا ولكن ذكر في حاشية خش ان المراد بالجواز الجواز
المستوى الطرفين في الفاتحة وغيرها (قوله كتعوذ) ظاهره قبل الفاتحة او بعدها وقبل السورة جهرا او سرا
وهو ظاهر المدونة ايضا ومقابلها في العتبية من كراهة الجهر بالتعوذ ومقادش بترجيحه قاله شيخنا (قوله
وكرها بفرض) اي للامام وغيره سرا او جهرا في الفاتحة او غيرها من عبد البر وهذا هو المشهور عند مالك
ومحصل مذهبه عند اصحابه وانما كرهت لانها ليست آية من القرآن الا في التل وقيل باباحتها وندبها وجوبها
(قوله الورع بالسلمة اول الفاتحة) اي وياتيها سرا ويكره الجهر بها ولا يقال قطعه يكره الا تيان بها ينافي
قولهم يستحب الا تيان بها للخروج من الخلاف لانا نقول محل الكراهة اذا اتى بها على وجه انها فرض سواء
قصد الخروج من الخلاف ام لا ومحل الندب اذا قصد بها الخروج من الخلاف من غير ملاحظة كونها فرضا
او نفلا لانه ان قصد القرنية كان آتيا بكمروه ولو قصد النغلية لم تصح عند الشافعي فلا يقال له حينئذ انه مراعى
للخلاف وحينئذ فيكره كما اذا قصد القرنية والظاهر الكراهة ايضا اذا لم يقصد شيئا (قوله ولو سبحانه اللهم
وبحمدك الخ) تمامه تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهتي وجهي للذي فطر السموات والارض
خفيفا واما من المشركون (قوله لانه لم يصحبه عمل) اي وان ورد الحديث به (قوله و بعد فاتحة قبل السورة)
لقول بالكراهة كما قال المصنف نعله في التوضيح عن بعضهم (قوله والراجح الجواز) اي وهو ما ذكره في شرح
الجلاب والطرار وقال ح انه الظاهر (قوله بان يخللها به) اي بالدعاء وقوله لاشتمالها على الدعاء علة لكراهة
لدعاء في اثنا ثم اوقوله فهي اولى اي فهي لاشتمالها على الدعاء اولى من دعاء اجنبي (قوله وجاز لمأموم) اي وجاز
لدعاء لمأموم سواء دعا في حال قراءة الامام للفاتحة او للسورة والجواز مفيد بغير دلالة كون الدعاء سرا وقليل
وعند سماع سببه كما اشار لذلك الشارح كما ان جواز الدعاء اسماع الخطبة مفيد بهذه القيود الثلاثة (قوله
لانه انما سرع فيه التسييح) اي واما الدعاء فهو غير مشروع فيه فيكون مكرها (قوله وجاز بعد رفع منه) اي
وجاز الدعاء بعد الرفع من الركوع واختلف في الدعاء الموصوف بالجواز الواقع في الرفع من الركوع فقال
بعضهم المراد به دعاء مخصوص وهو اللهم بناولك الحمد لان الحمد له به طاب المز يد منه وقال بعضهم بل
مطلق دعاء الاول ما في عجب والثاني ما في شرح الجلاب (قوله و بعد تشهد اول) اي وكره الدعاء بعد التشهد
الاول والمراد ما عدا الشهادتين بعقبه السلام ومن افراد الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وحينئذ فتكره في التشهد الاول (قوله ولا بعد رفع منه) اي من الركوع وهذا مكر مع ما تقدم (قوله
وحيث جاز له الدعاء) اي وفي اي محل جاز له الدعاء فيه (قوله من جاز شرعا وعادة) احتراز من طلب الممتنع
شرعا كائنه قول اللهم اجعلني بيا والممتنع عادة كاللهم اجعلني سلطانا واهبا في الخواء ومن الممتنع عقلا
كاللهم اجعني اجمع بين الضدين والدعاء بما ذكر ممنوع وان صحت الصلاة كما قرر شيخنا (قوله ان لم يكن
دنيا) اي بل بأمر من امور الآخرة (قوله بل وان كان اطاب دنيا) اي كسعة رزق وزوجة - سنة

بعد قراءة وقبل ركوع ولا بد من ركوع ولا يسيحود و بعد تشهد اخير بل يندب في الاخير من وكذا بين السجدين لما روى عليه الصلاة
والسلام كن يقول بينهما اللهم اغفر وارحمي واسترني واجبرني وارزقني وصحني وعافني (و) - سطر الدعاء (دعاء عا ح) من
جاء شرعا وعادة لم يكن ناسا (له ان) كان اطال (د)

وسمى (جوانا) (من احب) ان يدعو له ٢٠٠ اوعليه (ولو قال) في دعائه (يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل) ان غاب فلان مطلقا او حضر

ولم يقصد خطابه والابطال
(وكره سجود على ثوب)
او بساط لم يعد لقرش
مسجد (لا) على (حصير)
لارفاهية فيها كلفاء فلا
يكروه (وتركه) اى السجود
على الحصير (احسن)
واما الحصر الناعمة فيكروه
(و) كره (رفع) مصل
(موم) اى فرضه الائمة
لعجزه عن السجود على
الارض (ما) اى شيئا عن
الارض بين يديه الى جبهته
(يسجد عليه) وسجد
عليه واما الفادر على
السجود بالارض فلا يجزيه
ولو سجد عليه بالفعل
جاهلا (و) كره (سجود
على كور عمامته) بفتح
الكاف وسكون الواو
مجتمع طاقاتها ما شد على
الجبهة ان كان قدر الطاقين
ولا اعادة فان كان اكثر
من الطاقين اعاد في الوقت
فان كانت فوق الجبهة الا
انها منعت لصوق الجبهة
بالارض فباطلة (او) على
(طرف كم) او غيره من
ملبوسه الا لضرورة
مراو برد (و) كره (نقل
حصباء من ظل) او شمس
(له) اى لاجل السجود
عليه (بمسجد) لتحفيره
فلا يكره في غير المسجد
(و) كره (قراءة ركوع

(قوله وسمى من احب ان يدعو له اوعليه) كالهم ازرق فلانا واهلكه (قوله ولو قال في دعائه) اى وهو
في الصلاة (قوله يا فلان فعل الله بك كذا) اى يا فلان رقت الله واهلكك الله مثلا (قوله ان غاب فلان
مطلقا) اى سواء قصد خطابه ام لا (قوله وكره) اى لكل مصل ولو امرأة (قوله على ثوب) اى لان الثياب
منظنة الرفاهية فاذا تحقق اتقاؤها من الثوب لكونها متمنة خشنة لم تنف الكراهة لان التعليل بالملئنة
خلافا لابن شيراز طرح (قوله لم يعد لقرش مسجد) اى لم يكن هناك ضرر ونداءية بالسجود سليما رابرد
او خشونة ارض والا فلا كراهة كما انه لو كان البساط معدا لقرش المسجد فلا كراهة في السجود عليه سواء
كان القرش به من الواقف او من ربيع الواقف او من اجنبي فرشه بذلك لو فقه لذلك الفرض (قوله واما الحصر
الناعمة) اى كحصر السمار (قوله اى شيئا عن الارض) اى وراء كذا متصلا بها ام لا فلا اول ككرسى مثلا
يجعله على الارض ويسجد عليه والسائق ككرسى يرفعه يدا الى جبهته ويسجد عليه بالثعل رذا فعل ذلك
لم يعد وهذا اذا اولى به بجبهته بأن انحط له بها كما هو الواجب في الاعاء فان رفع لجبهته من شبر انخفض بها لم
يجزه كفى المجموعة عن اشهب ومحل الاجزاء اذا اولى به بجبهته اذا نوى دين ايمائه الارض واما ان كان به
الاشارة الى ما رفع له دون الارض لم يجزه كما نقله المتواق عن اللخمي (قوله واما الفادر على السجود على
الارض) اى اذ رفع شيئا عن الارض بين يديه وسجد عليه فلا يجزيه وهو الذي نفيه المدونة خلافا لغير
واحدانه مكره وقال شيخنا ومحل الخلاف اذا كان ارتفاعه عن الارض كثيرا كما هو الموضوع واما اذا كان
قليل كسبحة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف في صحة السجود عليه وان كان خلاف الاولى كما هو والمسائل
ان السجود على نسي مرفوع عن الارض ارتفاعا كثيرا متصل بها ككرسى مبطل على المعتمد والسجود على
رض مرفوعة مكره فقط واما السجود على غير المتصل بالارض كسبر معاق فلا خلاف في عدم صحته كما
مراى والحال انه غير واقف في ذلك السرير والاصح كالصلاة في المحل (قوله وسجود على كور عمامته)
اى عبر حراو بردوا لا فلا كراهة (قوله مجتمع طاقاتها) اى طلبة اتم المنجحة المشدودة على الجبهة وحاسله
ان كور العمامة عبارة عن مجموع اللغات المتوى كل لغة منها على طبقات والمراد بالطاقات في كلام شارح
اللتات والتعصبات (قوله ان كان) اى الكور المشدود على الجبهة وقوله قدر الطاقين اى التمهيتين
(قوله فان كان اكثر من الطاقين) اى والحال انه لا يمنع من اصوق الجبهة بالارض (قوله لانها منعت خ)
وذلك كما لو كان لين الطاقات التي على الجبهة يمنع من استمرارها بالارض (قوله او غيره من ملبوسه) اى كطرب
ردائه (قوله ونقل حصباء الخ) اى وقل حصباء من مكان ظل او مكان شمس حالة كونه ذلك الثقل في
المسجد لاجل السجود عليها حيث كان ذلك النقل مؤذيا لتحفير المسجد واولى في الكراهة النقل المؤدى
للتحفير اذا كان لغير سجود (قوله فلا يكره) اى النقل في غير المسجد كما انه لا يكره فيه اذا كان لا يؤذى لتحفيره
والحاصل ان نقل الحصباء من الرباب اذى لتحفيره في المسجد كان النقل للسجود عليه ام لا ولا يكره في
غيره وان لم يؤذ لتتحفيره فلا كراهة فيه مطلقا كان في المسجد او في غيره كان النقل للسجود او لغيره فلا حوال
نماية الكراهة في حالين منها (قوله نهيتم ان افرا القرآن) كما او ساجدا اى لانها حاطا نازل في الطاهر
والمطلوب من المارى التلبس بحالة الرضة والعظمة طاهر اعطيا القرآن لا يقال ان قراءة امر ان عبادة
فهى انما بناسيها الله والاسكسار لا ما يقول المراد بالذل والاذكسار المناسب للعبادة القلي وهذا لا يتنافى طلب
التلبس بحالة الرضة طاهرا تأمل (قوله فقه من) اى فحقق ان يستجاب لكم وان تأخر حصول المدعو به عن
وقت الدعاء (قوله ركعه دعاء خاص) اى كره المصلى دعاء خاص يدعو به فيها في السجود او غيره من المواضع التي
تتم جوار الدعاء بها ولا يدعو به يركه وكذا يكره امير المصلى الدعاء الخاص والشارح حمل كلام المصنف
على خصوص المصلى ومحل الكراهة ما لم يكن ذلك الدعاء الخاص معناه عام او لا فلا كراهة كقوله اللهم ارزقني
سعادة الدارين وكفى همهما (قوله لا يدعو به غيره) هذاة سير للمراد من الدعاء الخاص (قوله لا يدي فيه)

اوسجود) لخبر نهيتم ان افرا (قوله دعاء خاص) لا يدعو به غيره لا كما لانا لتحديد فيه
فقه من ان يستجاب لكم (و) كره (دعاء خاص) لا يدعو به غيره لا كما لانا لتحديد فيه

اي في الدعاء لان المولى واسع الفضل والكرم فلازمة الدعاء بشئ مخصوص وهم قصر كرمه على اعطاء ذلك
 (قوله وفي عدد التسيحات) اي في الركوع وهو عطف على ضميره (قوله اودعاء بصلاة بعجمية) اي واما
 الدعاء بها في غير الصلاة فهو جاز كما يجوز الدعاء بها في الصلاة للعاجز عن العربية وكما يكره الدعاء بها في
 الصلاة للقادر على العربية يكره الخلف بها والاحرام بالحج ويكره ايضا التكليم بها قبل اذا كان في المسجد
 خاصة لانها من اللغو الذي تنزه عنه المساجد وقيل ان الكراهة مقيدة بما اذا تكلم بها بحضرة من لا ينهمها
 سواء كان في المسجد او غيره لانه من تناجي اثنين دون ثالث (قوله ولو بجميع جسده الخ) اي هذا اذا كان
 الالتفات ببعض الجسد بل ولو كان بجميعه لكن يخص ما قبل المبالغة بالتصفيح بالخطمين او شملا في
 الجلاب انه لا بأس به وكذا ظاهر المراد فيحمل ما قبل المبالغة على ما عدا الالتفات بالحد الان ح قال
 الظاهر ان ذلك اي عدم كراهة التصفيح بالحد انما هو للضرورة والافهون الالتفات واذا كان من
 الالتفات فهو بالحد اخف من لي العنق ولي العنق اخف من لي الصدر والصدر اخف من لي البدن كله
 (قوله في الصلاة فقط) اي سواء كان في المسجد او في غيره ومفهوم الطرف ان النسيك في غير الصلاة
 لا كراهة فيه ولو في المسجد الا انه خلاف الاولى لان فيه تفاوت لا بشيئ الا امر وصعوبته على الانسان (قوله
 وفرقتها فيها) اي ولو بغير مسجد (قوله على الاربع) اي وما في ح مما يفيد ان مالك وابن القاسم اتفقا على
 كراهة فرقة الاصابع في المسجد ولو في غير الصلاة فلا يعول عليه كما يفيد ع ج لان هذا رواية الغيبة
 وظاهر المدونة سوا فرقتها بالمسجد بغير صلاة (قوله في جلوسه كله) اي الشامل لجلوس النشوء والجلوس
 بين السجدين والجلوس للصلاة لمن صلى جالسا (قوله بأن يرجع على صدور قدميه) اي بأن يرجع من
 السجود للجلوس على صدور قدميه ولو قال بأن يجلس على صدور قدميه كان اوضح والمراد بصدورهما
 اطرافهما من جهة الاصابع اي بأن يجعل اصابعه على الارض ناصبا لقدميه ويجعل اليه على عقبيه
 وينبغي ان يكون مثل الجلوس على صدور القدمين في كونه اقعاء مكرها وجلوسه على القدمين وظهورهما
 للارض وكذلك جلوسه بينهما واليتاء على الارض وظهورهما للارض ايضا وكذلك جلوسه بينهما واليتاء
 على الارض ورجلاه قائمتان على اصابعهما فلا قعاء المكروه اربع حالات (قوله فممنوع) اي حرام والظاهر
 انه لا تبطل به الصلاة كما قال شيخنا (قوله وكره تخصر) اي في الصلاة (قوله في خصره) هو موضع الحزام
 من جنبه (قوله في القيام) اي في حال قيامه للصلاة وانما كره ذلك لان هذه الهيئة تنافي هيئة الصلاة (قوله
 وتغميض بصره) اراد ببصره عينه اذ البصر اسم للقوة المدركة للالوان القائمة بالعينين اللتين يتصفان
 بالتغميض فأطلق اسم الحال على المحل مجازا (قوله لثلاثتهم انه مطلوب فيها) اي لثلاثتهم هو ان كان
 جاهلا او غيره ان كان عالما ان التغميض امر مطلوب في الصلاة ومحل كراهة التغميض ما لم يخف النظر
 لمحرر او يكون فتح بصره يشوشه والا فلا يكره التغميض حينئذ (قوله ورفعه رجلا) اي لما فيه من قلة
 الادب مع الله لانه واقف بحضرة (قوله واقرانها) اعلم ان الاقران الذي نص المتقدمون على كراهته
 قد وقع الخلاف بين المتأخرين في حقيقته قليل هو ضم القدمين معا كالمقيد سواء اعتمد عليهما دائما او روي
 بهما بان صار يعتمد على هذه تارة وهذه اخرى او اعتمد عليهما معا دائما وعلى هذا مشي الشارح وقيل ان
 يجعل خطهما من القيام سواء دائما سواء فرقا بينهما او ضمهما لكن الكراهة على هذه الطريقة مقيدة
 بما اذا اعتقد ان الاقران بهذا المعنى امر مطلوب في الصلاة والا فلا كراهة وانما كره القرآن لثلا
 يشتغل به عن الصلاة فلم من هذا ان تفريق القدمين لا كراهة فيه على الطريقة الاولى سواء بطل
 خطهما من القيام سواء او لا ما لم يتفاحش التفريق والا كره وضمهما مكره اعتمد عليهما معا دائما او لا
 واما على الطريقة الثانية فالكره اذا اعتمد عليهما معا دائما على الاقران بشرط اعتقاد انه امر مطلوب
 فيها فان لم يعتقد ذلك لم يعتمد عليهما معا دائما بان روي بهما واعتمد عليهما لا دائما فرقا بينهما او ضمهما
 فلا كراهة (قوله اعاد ابدا) اي وكان التفكير حراما وانما بين على التوبة مع انها حاصلة معه قطعاً

وفي عدد التسيحات وفي
 تعيين لفظها لاختلاف الآثار
 الواردة في ذلك (او) دعاء
 بصلاة (بعجمية لقادر)
 على العربية (و) كره
 (الثقات) يميناً او شملاً
 ولو بجميع جسده حيث
 بقيت رجلاً للقبلة (بلا
 حاجة) والا فلا كراهة
 (وتشبيك اصابع) في
 الصلاة فقط (و فرقتها)
 فيها لا في غيرها ولو في المسجد
 على الاربع (و) كره
 (اقعاء) في جلوسه كله بان
 يرجع على صدور قدميه
 واما جلوسه على اليه ناصباً
 نخذه واضعا يده بالارض
 كاقعاء الكلب فممنوع (و)
 كره (تخصر) بان يضع
 يده في خصره في القيام
 (وتغميض بصره) لثلا
 يتوهم انه مطلوب فيها
 (ورفعه رجلاً) عن الارض
 بالضرورة كطول قيام
 (ووضع قدم على اخرى)
 لانه من العبث (واقرا نهما)
 اي ضمهما معا كالتكبير
 دائماً (وتفكيره نيوى) لم
 يشغله عنها فان شغله حتى
 لا يدري ما صلى اعاد ابداً
 فان شغله زائداً على المعتاد
 ودرى ما صلى اعاد بوقت

لان تفكره كذلك بمنزلة الافعال الكثيرة قياسا للافعال الباطنة على الافعال الطاهرة وهذا التعليل يقتضى عموم الحكم وهو البطلان للامام والقضاء المأموم (قوله وان شئت) اى فى عدد ماصلى وقوله بنى على اليقين اى وهو الاقل ما لم يكن مستنكحا والابنى على الاكثر (فلا يكره) اى ثم ان لم يشغله فى الصلاة بان ضبط عدد ماصلى فالامر ظاهر وان شغلته عنها فان شئت فى عدد ماصلى بنى على الاقل ما لم يكن مستنكحا والابنى على الاكثر وان لم يدر ماصلاه اصلا ابتداء من اولها كالتفكير بدنيوى واما اذا كان التفكير بما يتعلق بالصلاة كالمراقبة والحشوع وملاحظة انه واقف بين يدى الله فان اداء ذلك التضرع الى عدم معرفة ماصلاه اصلا بنى على الاحرام وان شئت فى عدده بنى على الاقل ان كان غير مستنكح واصل هذا الكلام للخمى وقال غيره اذ لم يدر ماصلى بنى على الاحرام وان شئت فى عدده ماصلى بنى على الاقل ان كان غير مستنكح ولا فرق فى ذلك بين كون تفكره بدنيوى واخرى او بما يتعلق بالصلاة وهو الموافق لما يأتى فى السهوى من ان الشائى بنى على اليقين فاتهم لم يقيدوه بكون الشك ناشئا عن تفكر بدنيوى واخرى او بما يتعلق بالصلاة بل اطلقوا ذلك واستصوب هذا القول شيخنا العدى ونقله بن وسلمه (قوله وجل شئ بكم) اى ولو خبز اخبز برث دواب نجسا بناء على المعتمد من ان النار تطهر كما تقدم (قوله ما لم يمنع من اخراج الحروف) اى والا كان الجمل فى الفهم حراما (قوله وكذا كتابة فيها) اى ولو كان المكتوب قرآنا (قوله وتزويق مسجد الخ) اشار بهذا الى انه لا مفهوم للقبلة بل كما يكره تزويق القبلة بذهب او غيره بكرة ايضا وتزويق المسجد سقفه او حيطانه بالذهب ونحوه واما تزويق غيره من الاماكن فان كان بالذهب فكرهه وان كان بغيره بخافز (قوله ليصلى له) اى لحيته او ليصلى متوجها اليه (قوله لم يكره) اى لم تكره الصلاة بلحيته (قوله وعبت بلحيته او غيرها) اى تكافى يده الا ان يحوله فى اصابعه لضبط عدد الركعات خوفا من السهو فذلك جائز لانه فعل لاصلاحها وليس من العبت فان عبت بسده فى لحيته وهو فى الصلاة فخرج منها شعر فلا تبطل ولو كان كثيرا بناء على المعتمد من ان ميتة الا آدمى طاهرة واما على انها نجسة فلا تبطل ان كان الخارج منها ثلاث شعرات فأقل كمن صلى وفى يديه ثلاث قشرات من الفمل وهو اكره فادروا ان كان الخارج اكثر من ثلاث بطلت لان جذور الشعر نجسة (قوله كبناء مسجد غير مربع) اى فيكره ذلك البناء وكذا تكره الصلاة فى مسجد بنى بمال حرام ولا تحرم لان المال يتعلق بالذم (قوله لذلك) اى لعدم سوية الصفوف به (قوله وعدمه) اى وعدم كراهته به اى لان الوتر كنا الصلاة فيه لاجل كراهة بنائه لذلك وذبحنا لغيره لضاع الوقف

فصل يجب بفرض قيام (قوله ذ كرفيه حكم القيام بالصلاة) اى وهو الوجوب وقوله وبدله اى وهو الجلوس (قوله ومرا تبهما) اى كون كل منهما مستقلا ومستندا للقيام له مرتبتان وكذلك بدله وهو الجلوس له مرتبتان (قوله اى فى صلاة فرض) سواء كان عينا او كفائيا كصلاة الجنازة على القول بفرضيتها لا على القول بسنيتها فيندب القيام فقط وسواء كان الفرض العيني فرضيته اصلية او عارضة بالنذران نذرفيه القيام اما ان نذر النفل فقط فالظاهر عدم وجوب القيام ثم ان حمل الشارح الفرض فى كلام المصنف على الصلاة المفروضة يجعل البناء للطرفية هو المتبادر للفهم ويحتمل انها للسببية وان المراد يجب بسبب فرض من اجزاء الصلاة كتكبير الاحرام وقراءة الفاتحة والهوى للركوع قيام الى هذا الثانى هو المرتضى عند ح قائلنا لا يخرج من كلامه الوتر وركعتا الفجر مع ان ان عرفة اقصر على ان القيام فيهما فرض لقولها لا يصليان فى الحجر كالفرض اه لكن ذكر عن ابن ابي ان هذا ضعيف وان الراجح ما اقامه بعض التونسيين منها وهو جواز الجلوس فيهما اختيارا لقولها انهما يصليان فى سفر القصر على الدابة واورد على الاحتمال الاول الذى مشى عليه الشارح بانه يوجب وجوب القيام للسورة ويحجب بان المصنف اطلقها اتكالا على ما سبق من التفصيل او انه مشى على ما اخذه ابن عرفة من كلام الخمى وابن رشد من ان القيام للسورة فرض كالوضوء للنافلة وورد على

وان شئت بنى على اليقين واتى بما شئت فيه بخلاف الاخرى فلا يكره (وجل شئ بكم او) فى (فم) ما لم يمنع من اخراج الحروف (وتزويق قبلة) اى محراب المسجد بذهب او غيره وكذا كتابة فيها وتزويق مسجد بذهب وشبهه بخلاف تخصيصه فيستحب (و) كره (تعلم مصحف قبه) اى فى المحراب اى جعله فيه عمدا (ليصلى له) اى الى المصحف ومفهوم تعمدانه لو كان موضعه الذى يعلق فيه لم يكره وهو كذلك (و) كره (عبت بلحيته او غيرها) من جسده (كبناء مسجد غير مربع) بأن يكون دائرة او مثلث الزوايا لعدم استقامة الصفوف فيه وكذا مربع قبلته احد اركانها للعلة المذكورة (وفى كره الصلاة به) لذلك وعدمه (قولان) من غير ترجيح فصل ذ كرفيه حكم القيام بالصلاة وبدله ومرا تبهما (يجب) بفرض اى فى صلاة فرض (قيام) استقلال الاحرام والقراءة وهوى الركوع الاحال السورة فيجوز الاستناد لالجلوس لانه يخل بهيتها

(الامشقة) لا يستطيع معها القيام (او) (الاحلوفه) اى المكلف ٢٠٣ (به) اى بالقيام (فيها) اى فى

الفرصة ضررا (او قبل)
اى قبل الدخول فيها
(ضررا) مفعول خوف
كأن يكون عادته اذا قام
اعمى عليه فيجلس من
اقلها وصول الخوف اما
فيها او قبل الدخول
(كالتيمم) اى كالضرر
الموجب للتيمم وهو خوف
حدوث المرض او زيادته
او تأخر برء وشبهه في المستثنى
قوله (تخرج ربح) مثلا
ان صلى قائما لاجاسا
فيجلس بحاقطة على شرطها
(ثم) ان لم يقدر على القيام
استقلا لا (استناد) في
قيامه لكل شئ ولو حيوانا
(الجنب وحائض) محرم
فيكره لهما ان وجد غيرهما
والا استند لهما وما لغير
محرم فلا يجوز لمنه اللذة
(و) ان استند (لها) اى
للحائض او الجنب مع وجود
غيرهما (اعاد بوقت)
ضرورى (ثم) ان عجز عن
القيام بحالته وجب (جلوس
كذلك) اى استقلا لا ثم
استناد الجنب وحائض
ولهما اعاد بوقت والمعتمد
ان الترتيب بين القيام مستندا
وبين الجلوس مستقلا
مندوب فقط خلافا لما هو
كلامه فالترتيب بين
القيام واجب وكذا بين
الجلوس وكذا بين القيام
مستندا او الجلوس مستندا

الاحتمال الثانى بأنه يقتضى وجوب القيام فى النافلة واجيب بان المراد يجب سبب فرض من اجزاء الصلاة
المفروضة فخرج النفل بدليل قوله الا ترى ولتنفل جلوس ولو فى اثنتا (قوله الامشقة) فيه بحث لانه ان
ان اراد المشقة التى ينشأ عنها المرض او زيادته فصحيح الا ان ما بعده يتكرر معه وان اراد المشقة الحالية وهى
التي تحصل فى حال الصلاة ولا ينشأ عاقبتها ولا ينشأ عنها ما ذكره فقيه نظر لان الذى لا يخاف الامشقة الحالية
لا يصلى الا قائما على المشهور وعند اللخمي وغيره وهو ظاهر المدونة وذلك لان المشقة الحالية تزول بزوال
زمانها وتنقضى باتقضاء الصلاة وذلك خفيف واجيب بحمله على المشقة الحالية فى خصوص المريض بأن كان
مريضا واذا صلى قائما لا يحصل له الاجر والمشقة وتزول عن قرب فله ان يصلى من جلوس بناء على قول
اشهب وابن مسلمة فقد قال ابن ناجي مانعه ولقد احسن اشهب لما سئل عن مريض لو تكلف الصوم
والصلاة قائما قدر لكن بعشقة وتعب فأجاب بأن له ان يفطر وان يصلى جالسا ودين الله يسر اهـ والحاصل
كما قال عجم ان الذى يصلى الفرض جالسا هو من لا يستطيع القيام بجملة ومن يخاف من القيام المرض او
زيادته كالتيمم وامام من يحصل له به المشقة الفادحة فالراجح انه لا يصلى جالسا ان كان صحيحا وان كان مريضا
فهو ذلك على ما قاله اشهب وابن مسلمة واختاره ابن عبد السلام وظاهر كلام ابن عرفة انه ليس له ان يصلى
جالسا انظر بن (قوله لا يستطيع معها القيام) حمل المصنف على هذا بعيدا لأن هذا عاجز عن القيام بل
مراده من يقدر على الايمان بالقيام لكن بعشقة تحصل له فى الحال كما تقدم (قوله ضررا) اى من انجماء
او حدوث مرض او زيادته او تأخر رء او حصول دوخة (قوله كأن يكون عادته الخ) اى واخبره بذلك موافق
له فى المزاج او طبيب عارف بالمطب بأن قال له ان صليت من قيام حصل لك الانجماء والدوخة مثلا يخاف وهو
فى الصلاة او قبلها حصول ذلك بسبب القيام (قوله فيجلس) اى على ما قاله ابن عبد الحكم وقال سند يصلى
من قيام ويعتقر له خروج الریح لان الركن اولى بالمحافظة عليه من الشرط (قوله بمحاقطة على شرطها) اى
على شرط الصلاة مطلقا فرضا او نفلا والمحافظة على الركن الواجب فى الجملة لان القيام
لا يجب الا فى الفرض وبهذا سقط قول سند لم يصل قائما ويغتفر له خروج الریح وبصير كالسلس ولا يترك
الركن لاجله (قوله فاستناد) اى فيجب استناد فى قيامه بمحاقطة على صورة الاصل ما يمكن فان لم يقدر على
الاستناد حال تلبسه بالصلاة الا بالكلام تكلم وبصير من الكلام لا صلاحها فلا تبطل به الصلاة ما لم يكثر
(قوله ولو حيوانا) اى هذا اذا كان جادا بل ولو كان حيوانا (قوله لالجنب وحائض محرم) اى فيكره
لها بعدهما عن الصلاة (قوله ان وجد غيرهما) اى من رجال او نساء محارم لاجنب منهن ولا جنابة (قوله
واما لغير محرم) اى كازوجة والامة والاجنبه وكذا الامر والمأبون وقوله فلا يجوز اى ولو كان غير جنب
او حائض فان وقع واستند لغير المحرم فان حصلت اللذة بالفعل بطلت الصلاة والا فلا وقد علمت ان الرجل
للرجل كالمحرم فيجوز استناده اليه على ما فى المجمع اى اذا كان غير جنب والا كره (قوله مع وجود غيرهما) اى
واما اذا استند لهما لعدم وجود غيرهما فلا اعاد لوجوب ذلك عليه كما مر (قوله اعاد بوقت) لا غرامة فى
اعادة الصلاة لارتكاب امر مكروه كالاستناد للحائض والجنب مع وجود غيرهما الا ترى الصلاة فى معاطن
الابل فانه مكروه وتعاد الصلاة لاجله فى الوقت فاندفع قول بعضهم ان الكراهة لا تقتضى الاعادة اصلا فلعل
هناك قول بالحرمة (قوله ضرورى) اعلم ان الاعادة هنا كالاعادة للنجاسة فتعاد الظهران للاصفرار
والعشاآن لطول الفجر والصبح لطول الشمس اذا علمت ذلك فقول الشارح بوقت ضرورى هذا ظاهر
بالنسبة لغير العصر واما هى قائما تعادى الاختيارى فان اختيارها بمثل الاصفرار وهى لا تعاد بعد الاصفرار
أمل (قوله مندوب فقط) اى كذا كره ابن ناجي وزر وقوله خلافا لما هو كلامه اى من وجوب الترتيب
بينهما هذا الذى فى ح مانعه ما ذكره المصنف من وجوب الترتيب بين الاستناد قائما والجلوس مستقلا

هو ماد كره ابن شاس وابن الحاجب ودكر ابن ناجي في شرح الرسالة والشيخ زروق ان ابن رشد ذكر في سماع
اشبه بان ذلك على جهة الاستحباب فانظره اه وهذا ليس فيه ترجيح على ان ابن ناجي اختار خلاف ما لابن
رشد وقال انه ظاهر المدونة عندي وايضا ما لابن شاس هو الذي نقله القباب عن المازري مقتصر عليه وهو
الذي في التوضيح وابن عبد السلام والقاشاني وغيرهم وبهذا تعلم ان ما ذكره الشارح تبعا لعبق انه المعتمد
ليس هو المعتمد انظر بن (قوله وكذا بينه) اي بين القيام مستندا وبين الاضطجاع (قوله والحاصل الخ)
حاصله ان القيام مستقلا لا تنقذه على كل ما بعده واجب وكذلك الجلوس مستقلا لا تنقذه على كل ما بعده واجب
وتقديم الظهر على البطن واجب كتقديم الجلوس استنادا على الاضطجاع وما عدا ذلك فهو مندوب كمراتب
الاضطجاع والقيام مستندا على الجلوس مستقلا (قوله والمرتبة الاخيرة) اي وهي الاضطجاع (قوله
تحتها ثلاث صور مستحبة) اي لان الاضطجاع على ايمن ثم ايسر ثم ظهر (قوله مستحبة) اي الترتيب بينها مستحب
اي واما الترتيب بين كل منها وبين الجلوس مستندا فهو واجب (قوله وتربع المصلي جالسا) اي سواء كان
مستقلا او مستندا فيخالف بين رجله بآن يضع رجله اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته
اليمنى (قوله في محل قيامه) متعلق بتربع (قوله كالتنفل) الكاف داخلة على المشبه لاجل افادة حكم
التنفل (قوله ليزين البدل) اي بين الجلوس الواقع بدلا عن القيام (قوله وجلوس غيره) اي وجلوس
غير البدل وهو الجلوس للتشهد بين السجدين (قوله بكسر الجيم) اي لان المراد الهيئة لا المرة حتى يكون
بفتح الجيم (قوله كالتشهد) اي كما يغيرها في حالة التشهد نديا وبغيرها يضاف في حال السجود لكن استنادا لقول
المصنف وسن على اطراف قدميه وحاصله انه يقرأ متر بعا ويركع كذلك واضعا يديه على ركبتيه ويرفع كذلك
ثم يغير جلسته اذا اراد ان يسجد بأن يثنى رجله في سجوده وبين سجديته ويقفل في السجدة الثانية وفي
الرفع منها كذلك ثم يرجع متر بعا للقاء ثم يقفل في الركعة الثانية كما فعل في الاولى ويجلس للتشهد بجلوس
التماد فاذ اكمل تشهد رجوع متر بعا قبل التكبير الذي ينوب به القيام للثالثة كما انه لو صلى قائما لا يكبر حتى
يستوي قائما فتربعه بدل قيامه فقد ظهر لك انه لا خصوصية لما بين السجدين بتغيير الجالسة لما علمت انه
يغيرها في السجود وبين السجدين وفي التشهد وان تعبيرها في الاول سنة وفي الاخير من مندوب ولعله انما
اقتصر على التغيير بين السجدين لثلاثي توهم انه يجلس بينهما متر بعا واما تغييره في السجود فقد تقدم ما يفهم
منه ذلك وهو سنية السجود على اطراف القدمين (قوله ولو سقط قادر على القيام مستقلا الا انه صلى مستندا
لعماد الخ) قصر كلامه على القادر على القيام تبعا لبعض الشراح ولا مضموم له بل مثله في قسمي البطلان
والكراهة القادر على الجلوس مستقلا فصلى مستندا لعماد (قوله اي قد سقطه) اي وادى لو سقطه بالفعل
حين زوال العماد (قوله واستند عمدا) اي او جهلا (قوله واعاد بوقت) ما ذكره الشارح تبعا لعبق
وخش من الاعادة في الوقت قال بن لم ار من ذكره واما الكراهة فلا تستلزم الاعادة ولذا قرئ شيخنا ان
الصواب عدم الاعادة (قوله ثم ان عجز الخ) اشار الشارح بهذه الحياطة الى ان في كلام المصنف حذف
المعلوف بهم مع عاطف ندب والاصل ثم اضطجاع وندب على ايمن ثم ايسر ثم ظهر والندب منصب على التقديم
والا فاحدى الحالات الثلاث واجب لا بعينه وحاصل ما اراده المصنف انه يستحب له ان لا ينتقل عن حاله لما
عدها الا عند العجز فان خالف فلا شيء عليه وهذا الذي قرر به الشارح بهرام وهو مصرح به في كلام ابي
الحسن ونقله عن عبد الحق وابن فونس اه بن (قوله والابطلت) اي والايجعل رجله للقبلة بل جعل
راسه اليها ورجليه لدبرها بطلت لانه صلى لغيرها (قوله وراسه للقبلة وجوبا) اي كالساجد فان جعل رجله
للقبلة وراسه لدبرها بطلت صلاته لصلاته لغيرها وهذا اي ما ذكره من البطلان لكونه صلى لغير القبلة اذا كان
قادرا على التحول ولو بمحول والافلا بطلان (قوله واو ما عجز الا عن القيام) اي استملا لا واستنادا فقدر
عاسه وما حل به الشارح كلام المصنف هو المتين واما حل الشارح بهرام فقيه نظر لانه قال يريد ان العاجز
يباح له الايماء في كل حال الا عند العجز عن القيام فانه لا يباح له ذلك ويصلي انصلا جالسا بركوعها

القيام بحالتيه والجلوس
كذلك الا اضطجاع فتأخذ
كل واحدة مع ما بعدها
يحصل عشر مراتب كلها
واجبة الا واحدة وهو ما بين
القيام مستندا والجلوس
مستقلا والمرتبة الاخيرة
تحتها ثلاث صور مستحبة
(وتربع) المصلي جالسا في
محل قيامه المعجوز عنه
نديا (كالتنفل) من جلوس
ليزين البدل وجلوس
غيره (وغير) المتربع
(جاسمه) بكسر الجيم نديا
(بين سجديته) كالتشهد
(ولو سقط قادر) على القيام
مستقلا الا انه صلى مستندا
لعماد اي قد سقطه
(بزوال عماد) استند له
(بطلت) صلاته ان كان
اماما او فذا واستند عمدا في
فاتحة بفرض فقط لاساها
فتبطل الركعة التي استند
فيها فقط (والا) بأن كان لو
قد زوال العماد لم يسقط
(كره) استناده واعاد
بوقت (ثم) ان عجز عن
الجلوس بحالتيه وجب
اضطجاع و (ندب على)
شق (ايمن ثم) ندب على
(ايسر ثم) ندب على (ظهر)
ورجلاه للقبلة والابطلت
فان عجز فعلى بطنه وراسه
للقبلة وجوبا فان قدمها
على الظهر بطلت (واو ما)
بالهمز (عاجز) عن كل

وسجوده ويكون الاعماء له اخفض من الاعماء للركوع (و) ان قدر على (مع الجلوس) او ما للركوع من قيام (و) او ما للسجود منه (اي من الجلوس) وهل يجب على العاجز عن الركوع والسجود المومي لهما (فيه) اي في الاعماء لهما (الوسع) اي انتهاء الطائفة في الانحطاط حتى لو قصر عنه بطلت فلا ينص على هذا التأويل مساواة الركوع للسجود وعدم تميز احدهما عن الآخر اولا يجب فيه الوسع بل يحزى ما يكون اعماء مع القدرة على ازيد منه ولا بد على هذا من تميز احدهما عن الآخر والسجود على الاتف خارج عن حقيقة الاعماء فلا يدخل في قوله وهل يجب فيه الوسع ويبدل له قوله (و) هل (يحزى) من فرضه الاعماء يمكن بجبهته قروح لا يستطيع السجود عليها (ان سجد على انقه) وخالف فرضه وهو الاعماء لان الاعماء ليس له حد ينتهي اليه اولا يحزى لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله (تأويلان) في كل من المستثنين (وهل) المرمي للسجود من قيام ومن

وسجوده ها ووجه النظر ان العاجز عن القيام فقط لا يوهم فيه ايماء حتى يستثنيه وايضا هذا المعنى الذي قاله وان كان صحيحا من جهة الفقه الا انه لا يلتزم مع قول المتن بعد ومع الجلوس او ما للسجود منه فتأمل (قوله فيومي من قيامه لركوعه وسجوده) اي وكذا بقية افعال الصلاة وهل يشترط فيه ان هذا الاعماء للركوع او للسجود مثلا ولا يشترط ذلك لان نية الصلاة المعينة او لا كافية تطرفه عيج (قوله او ما للسجود منه) اي من جلوسه وجوبه فان لم يفعل بطلت صلاته والمراد انه يومئ للسجودتين معا من جلوس وهو الذي قاله اللخمي ويحتمل ان ضمير منه فائد على القيام اي انه يومئ للسجدة الاولى من قيام لانه لا يجلس قبلها وعزاه ابن بشير الاشياخ اه بن (قوله حتى لو قصر عنه) اي عن الوسع وقوله بطلت اي ان حصل منه التقصير عمدا وجهلا لاسهوا كما في حاشية شيخنا (قوله ويبدل له قوله الخ) اي يبدل له من حيث افراده بالذكر فان ذلك يقتضي انه خارج عن حقيقة الاعماء وانه ليس داخل في قوله وهل يجب فيه الوسع والاماذكره بعد فالتأويلان اتفاقا على انه خارج عن حقيقة الاعماء لكن اذا وقع وسجد على انقه هل يحزى به اولا (قوله وهل يحزى من فرضه الاعماء الخ) حاصله ان من بجبهته قروح تمنعه من السجود فلا يسجد على انقه وانما يومئ للارض كما قال ابن القاسم في المدونة فان وقع وزل وسجد على انقه وخالف فرضه وهو الاعماء فقال اشهب يحزى به واختلف المتأخرون في مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كما قال اشهب او عدم الاجزاء فقال بعضهم وحكاة عن ابن القصار هو خلاف قول اشهب اي والمعتمد قول ابن القاسم وهذا التأويل جعله بعضهم هو المعتمد وقال بعض الاشياخ هو موافق لاشهب فقول ابن القاسم لا يسجد على انقه اي يمنع ذلك ولو وقع صحت صلاته لان الاعماء لا يختص بحديثه اليه ولو قارب المومي الارض اجزاء اتصافا فزيادة اساس الارض بالات لا يؤثر في الخلاف اشارة المصنف بالتأويلين والتاخران ابن القاسم يوافق اشهب على الاجزاء اذا نوى الاعماء بالجهة لا السجود على الاتف حقيقة فقول المصنف وهل يحزى اي بناء على ان مقتضى قول ابن القاسم في المدونة لا يسجد على انقه وانما يومئ بالسجود الارض وفاق لقول اشهب يحزى به وقوله اولا يحزى به اي بناء على انه مخالف لقول اشهب وكلام اشهب مطروح (قوله لان الاعماء ليس له حد) تعليل للاجزاء وهو يقتضي ان السجود على الاتف من مصدقات الاعماء وقوله وخالف فرضه وهو الاعماء يقتضي انه ليس من افراد الاعماء فلو قال اشرح وهل يحزى ان سجد على انقه لانه اعماء وزيادة اولا يحزى به لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله وهو الاعماء لانه الاشارة بالظهر والراس الارض فقط كان اولى (قوله في كل من المستثنين) ذكر بن ان الذي في المسئلة الاولى قولان للخمي لتأويلان على المدونة فالقول الاول اخذه من رواية ابن شحبان من رفع ما يسجد عليه اذا اوما جهده صحت والافسد والقول الثاني اخذه من قولها يومئ القائم للسجود اخفض من ايمائه للركوع وحينئذ فالاولى للمصنف ان يعبري جانب المسئلة الاولى بتردد (قوله وهل يومئ يديه الخ) حاصله ان عندنا مسلتين في كل منهما قولان الاولى من قدر على القيام وعجز عن الانحطاط للسجود واومأ له اي للسجود من قيام او قدر على الجلوس وعجز عن السجود واومأ له من جلوس ولم يقدر على وضع يديه بالارض هل يومئ يديه للارض مع ايمائه بظهره وراسه اولا يومئ بهما بل يرسلهما الى جنبه قولان فعلى الاول للدين مدخل مع الظهر والراس في الاعماء للسجود ولا مدخل لهما على الثاني المسئلة الثانية ما اذا كان له رة على الجلوس وعجز عن السجود واومأ له من جلوس وكان يقدر على وضع يديه بالارض هل يضع يديه على الارض بالفعل حين الاعماء له مع ايمائه بظهره وراسه اولا يضعهما على الارض بل على ركبتيه قولان فعلى الاول للدين مدخل مع الظهر والراس في الاعماء للسجود ولا مدخل لهما فيه على الثاني اذا علمت هذا فقول المصنف وهل يومئ يديه اي الى الارض اشارة للتأويل الاول في المسئلة الاولى وقوله او يضعهما على الارض او بمعنى الواو اي ويضعهما على الارض بالفعل اشارة للتأويل الاول في المسئلة الثانية والتأويل الثاني

جلوس ولم يقدر على وضع يديه على الارض (يومئ) مع ايمائه بظهره وراسه (يديه) ايضا الى الارض (او) ان كان يومئ له من جلوس (يضعهما على الارض) بالفعل ان قدر ولو عبر بالواو

لكن ان اظهر فهذا تأويل واحد والثاني محذوف تقديره اولا يومئ بهما ان كان ايماءه من قيام بجلوس لم يقدر معه ولا يضعهما على الارض ان كان
 ركبته حيث قدر (وهو) اي التأويل المذكور للمصنف بحالتيه (المختار) عند اللغوي دون ٢٠٦

ممن جلوس بل يضعهما على
 ما حذفه بحالتيه ثم استشهد
 لا اختيار اللغوي بما هو
 متفق عليه بقوله (كسرس
 محامته) اي دفعها عن
 جهته حين ايماءه فيجب
 عليه حسرها (بسجود)
 تنازعه يومئ ويضع
 وحسرو قوله (تاويلان)
 واجع لما قبل التشبيه
 (وان قدر) المصلي (على
 الكل) اي جميع الاركان
 (و) لكن (ان سجد) اي
 اتى بالسجود (لا ينهض)
 اي لا يقدر على القيام (ثم
 ركعة) بسجودتها وهي
 الاولى (ثم جلس) اي
 استمر جالسا ليم صلواته
 منه لان السجود اعظم
 من القيام وقيل يصلي قائما
 ايماء الا اخيرة فيركع
 ويسجد فيها (وان خف)
 في الصلاة (معدور) بان
 زال عذره عن حالة ايحت
 له (اتقل) وجوبا (للاعلى)
 فيها الترتيب فيه واجب
 كضطجع قدر على الجلوس
 وتدابها هو مندوب فيه
 كضطجع على ايسر قدر
 على الاعن (وان عجز عن
 فاتحه قائما جلس) لقراءتها
 لان القيام كان لها ثم يقوم
 ليركع (وان لم يقدر)

في المستلئين مطوى في كلام المصنف (قوله لكن اظهر) اي وان كانت او بمعنى الواو (قوله فهذا تأويل
 واحد) فيه ان ما ذكره فردا تأويلين ذكر من كل تأويل طرفا الا ان يقال لما كان محصل ما ذكره في المستلئين
 انه يلزمه ان يفعل بيديه شيئا ومحصل المطوى انه لا يلزمه ان يفعل بيديه شيئا صحيح ما قاله الشارح من ان ما قاله
 المصنف تأويل واحد (قوله بل يضعهما على ركبته) اي لان وضعهما على الارض حالة السجود تابع لوضع
 الجهة عليها وهو لم يسجد على جهته (تنبيه) اختلف في حكم الائمة باليدين للارض في المسئلة الاولى على
 القول به وكذا في حكم وضعهما على الارض بالفعل في المسئلة الثانية على القول به فقيل هو الوجوب وان كان
 الاصل السنة وقيل هو الندب وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على عقب ان من عبر بالوجوب ماش على ان
 السجود على اليدين واجب وهو خلاف ما سبق للمصنف (قوله وهو المختار) قال بن حقه التعبير بالفعل لانه
 من عند نفس اللغوي (قوله دون ما حذفه) اي فانه ليس مختارا للغوي وهو قول ابي عمران مع بعض
 القرويين (قوله بحالتيه) اي ما اذا اومأ للسجود من قيام او جلوس (قوله فيجب عليه حسرها) اي اتفاقا لانه
 لو لم يحسرها لكان موثما بالاجتهت (قوله فيجب عليه حسرها) اي فان ترك ذلك بطلت ما لم يكن الذي على
 جهته من العمامة شيئا خفيقا (قوله تاويلان) حقه تردد لان الواقع ان القولين للمتأخرين فيمن كان يصلي
 جالسا هل يضع يده على الارض ان قدر يومئ بهما ان لم يقدر هو قول اللغوي اولا يفعل بهما شيئا وهو
 قول ابي عمران وليس هنا خلاف متعلق بفهم المدونة حتى يعبر بتاويلان انظر بن وقد اشار خش في كبريه
 لهذا البحث والذي قبله واذا تأملت ما قاله الشارح تعلم ان الخلاف المذكور محله مسئلة الائمة للسجود واما
 مسئلة الائمة للركوع فقد ترك المصنف الكلام عليها وحاصل الكلام عليها انه ان اومأ للركوع في حالة قيامه
 فانه يومئ بيديه لركبته من غير خلاف وان اومأ له من جلوس وضعهما على ركبته من غير خلاف وهل ذلك
 واجب او مندوب قال عجم وفي كلام الشارح بهرام اشارة للوجوب (قوله ولكن ان سجد) اي ولكن ان
 جلس وسجد لا ينهض (قوله اتم ركعة ثم جلس) اي مبادرة للمقدور عليه وهذا قول اللغوي وابن يونس
 والتونسي (قوله ليم صلواته منه) اي ليم صلواته بالركوع والمسجود من جلوس (قوله وقيل يصلي قائما ايماء)
 اي للسجود واما الركوع فانه يفعل به ويلزم على القول الاول الاخلال بقيام ثلاث ركعات ويلزم على الثاني
 الاخلال بسجود ثلاث ركعات (قوله بان زال عذره عن حالة ايحت له) اي من اضطر جاع وجلوس وائمة
 وقوله اتقل للاعلى اي من جلوس وقيام واتمام فان لم ينتقل بطلت صلواته فاما واجب لا فيان ندب (قوله كضطجع
 على ايسر) اي وبكالس مستقلا قدر على القيام مستندا ببناء على ما تقدم للشارح من ان الترتيب بينهما مندوب
 وتقدم لبن ان الحق ان الترتيب بينهما واجب فان لم ينتقل للاعلى في هذه الصورة بطلت صلواته (قوله جلس)
 اي جلس بعد اتمامه قائما ان قدر على الجلوس واضطجع ان كان لا يتمددا للاعلى الاضطجاع وقوله لان
 القيام كان لها اي كان واجبا لاجلها لانه وهذا تعليل لقوله جلس ولا تفرقه فكان الاول ان يقول جلس
 لقراءتها سواء كان يقدر على القيام من غير قراءة ام لا لان القيام كان لها قائما مل ثم ان قول المصنف وان عجز عن
 فاتحه قائما جلس نحوه لابن الحاجب قال ابن فرحون ظاهره انه يسقط عنه القيام جملة حتى لتكبيره الاحرام
 وايسر كذلك بل يقوم لها ثم يجلس للقاتحة ثم يقوم للركوع ولذا قال الشارح جلس لقراءتها ثم يقوم ايتبع وقوله
 وان عجز عن فاتحه قائما اي لدوخة او غيرها ويدخل في كلامه من كان غير حافظ لها وبقدر على قراءتها في
 المصحف جالسا اه (قوله وان لم يقدر الا على نية) اي الا على قصد الصلاة وملاحظة اجزائها قبله ولم يقدر
 على حركة بعض الاعضاء من راس او يد او ارجل او غير ذلك (قوله الا ان ابن بشير قال في مسئلته لا يص
 صريحا) نص كلامه وان عجز عن جميع الاركان فلا يخلو من ان يتمددا على حركة بعض الاعضاء من راس او يد

المكاف على شيء من اركانها (الا على نية) فقط (اومع ايماء بطرف) مثلا (فقال) الماروري في الثانيه (و) قال او
 (غيره) وهو ابن بشير في الاولى (لانص) في المذهب على وجوب ايماء قدر عليه مما ذكر (ومقتضي المذهب الوجوب) اي قال كل من ايماء
 منه لا ينص ومقتضي المذهب الوجوب الا ان ابن بشير قال في مسئلته لا ينص صريحا

اوجاب او غير ذلك من الاعضاء فهذا الخلاف انه يصلى ويومى بما قدر على حركته فان عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب فهل يصلى ام لا هذه الصورة لانص فيها في المذهب واوجب الشافعى القصد الى الصلاة وهو احوط ومذهب ابى حنيفة اسقاط الصلاة عن وصل لهذه الحالة (قوله وهو مقتضى المذهب الوجوب) فيه ان قوله لانص لا يقتضى ان مقتضى المذهب الوجوب اذ هو اعم وقد يجاب بأن المراد انه يقتضى بواسطة ما انضم اليه من قوله واوجب الشافعى القصد اليها وهو احوط لان قوله وهو احوط يتضمن ان مقتضى المذهب الوجوب ولانه اذا لم يقع نص من اصحاب الامام فيها وقال الشافعى بالوجوب ينبغي ان لا يخالفه في ذلك (قوله والمأزرى قال في مسئلته الخ) نص كلامه في شرحه للتلقين اذ لم يستطع المريض ان يومى براسه للركوع والسجود فمقتضى المذهب فيما يظهر لى انه يومى بطرفه وحاجبه ويكون مصليا به مع النية واعترض عليه بأن هذا قصور منه فان ابن بشير ذكر مسئلته وصرح فيها بالوجوب كما تقدم لك نص كلامه تأمل (قوله فقد صرح الخ) اى واندفع اعتراض ابن غازى وحاصله ان المأزرى انما قال مقتضى المذهب الوجوب ولم يقل لانص وابن بشير قال بالعكس وكل واحد منهما كلامه في مسئلة وظاهر كلام المصنف ان كلام من الشيخين قال كلاما من العبارتين في المسئلتين وليس كذلك واجاب الشارح بأجوبة ثلاثة اولها ولا هال ان اسم فائدة (قوله وهذا) اى التعميم في القول اى انه اعم من الصراحة والضمنية (قوله بالنظر للقائل) هو ابن بشير والمأزرى والمقول هو قوله لانص ومقتضى المذهب الوجوب فالاول من القول راجع للثانى من القائلين والثانى من القول راجع للاول من القائلين (قوله بالنظر للتصوير) هو قوله الاعلى نية او على نية مع ايماء بطرف (قوله والمقول) هو قوله لانص ومقتضى المذهب الوجوب (قوله بلا وجع) الاولى ان يقول لا لوجع اى ان الخلاف محله اذا كان القدرح لوجع او صداع فلا خلاف في جواز ما ان ادى لاستلقاء (قوله ادى جلوس في صلاته) اى ولو اكثر من اربعين يوما (قوله ولو مؤمنا) اى هذا اذا كان يصلى وهو جالس من غير ايماء للركوع والسجود بل ولو كان يصلى وهو جالس بالاياء اليها (قوله فلا يجوز) اى القدرح ولو تحقق نفعه وقوله ويجب عليه القيام اى اذا خالف وقرح وقوله فيعيد ابدا اذا خالف وصلى مستلقيا هذا مراد المصنف وليس معناه ان له ان يصلى مستلقيا ثم يعيد ابدا كما توهمه بعضهم لانه توهم فاسد بل معناه كما مر انه يمنع من القدرح المؤدى للاستلقاء ويمنع من صلاته مستلقيا فان صلى مستلقيا عاذا ابدا وانما فرق ابن القاسم بين الجلوس والاستلقاء لان الجلوس يأتى بالعوض عن الركوع والسجود وهو الايماء بالراس يطأ طئه والمستلق لا يأتى بعوض وانما يأتى عند الركوع والسجود بالنية من غير فعل (قوله وجاز لمريض) اشار بتقدير جازالى انه عطف على قدرح وان جاز مسلط عليه ويحتمل ان الواو للاستئناف وهو خبر مقدم وستر مبتدأ مؤخر (قوله ستر نجس بطاهر) اى بشرط ان يكون ذلك الطاهر ليس ثوبه ولا منع كما سبق ذلك عن شيخنا ثم ذكر هنا عن النفاوى في شرح الرسالة ميله لجوازه اخذ من جواز كون النجاسة اسفل نعله كما سبق (قوله على الأرجح عند ابن يونس) خلافا لمن قال بالمنع في حق الصحيح لانه يصير محركا لتلك النجاسة (قوله ولو في اثناهما بعد ايقاع بعضهما من قيام) لكن الجلوس حيث اشد في مخالفة الاولى من الجلوس ابتداء ومحل ذلك ما لم يكن في التراخي وكان مسبوقا بركعة وظن انه ان اتى بالمسبوق بها بعد سلام الامام من قيام فاته الامام وان اتى بها من جلوس لم يفته والا كان الاثنان بهما من جلوس اولى قاله شيخنا وقوله وجاز لتنفل جلاس ولو في اثناهما اى ومن باب اولى عكسه وهو قيام المتنفل من جلوس في اثناهما لانه انتقال لأعلى وما ذكره المصنف من حواز جلوس المتنفل ولو في اثناهما هو مذهب المدونة ورد المصنف بلوعلى ما قاله اشهب من منع الجلوس اختيارا لمن ابتداء قائما وظاهر كلامهم جواز تكرار القيام والجلوس في النافلة وهى يقيد بما اذا لم يكن من الافعال الكبيرة ام لا لان هذا مشروع فيها واستظهر بعضهم هذا الثانى واستظهر بعض اشياخ شيخنا الاول

لا يجحد غيره (ليصل عليه) اى على الطاهر (كالصحيح على الأرجح) عند ابن يونس (و) جاز (لانتقال جلوس) مع قدرته على القيام ابتداء بل (ولو في اثناهما) بعد ايقاع بعضهما من قيام

(قوله واستلزم ذلك) أي جواز الجلوس في اثنتائها وقوله جواز استناده فيها أي قائمًا (قوله بالاولى) أي لان القيام مستندًا اعلى مرتبة من الجلوس ولو مستقلاً فاذا جاز الادنى جاز الاعلى بالاولى ثم ان جواز الاستناد في النقل منصوص عليه وحينئذ فلا حاجة لما ذكره من الاستلزام (قوله ان لم يدخل على الاتمام) أي ان لم يلتزم الاتمام قائمًا بالنذر فالمراد بالدخول على الاتمام التامه بالنذر وفيه يشتمل على ثلاث صور بنية الاتمام قائمًا بالجلوس عدم بنية شيء اصلاً فهذه الصور الثلاثة منطبق المصنف بجواز الجلوس فيها ولو في الاثناء على مذهب المدونة بخلاف الاشهب وسواء نذر اصل النقل أم لا فان التزم الاتمام بالنذر سواء نذر اصل النقل كما لو قال لله على صلاة ركعتين من قيام اولا كما لو قال لله على القيام في ركعتي الفجر مثلاً لزمه اتمام ذلك من قيام فان خالف واتم جالساً بعد التامه الاتمام قائمًا ثم ولا تبطل صلاته قال شيخنا السيد في حاشيته على عبق وبعد للنذر وقرر شيخنا العلامة العدوي انه يخرج من عهدة طلب المندوب بمصلا من جلوس قائم وما ذكره المصنف من عموم محل الخلاف المشار له بالصور الثلاث هو ما ذهب اليه ابن رشد و ابن عمران وظاهر ابن الحاجب ورجحه ابن عرفة وذهب بعض شيوخ عبد الحق الى قصره على غير الاولى واما الاولى وهي ان ينوى الاتمام قائمًا فيلزمه باقاً فلهما لا نه يصير بالنية كندز وذهب اللخمي الى ان محل الخلاف هو الاولى فقط اما اذا نوى الجلوس اولاً لم ينو شيئاً فله الجلوس باقاً فلهما وضعفه ابن عرفة وكذا ما قبله (قوله فلا يجوز للمتفل) بل ولا يصح التنفل في هذه الحالة كما في حاشية شيخنا (قوله مع القدرة على ما فوقه) أي ولو دخل على ذلك اولا بالنذر وظاهره كان صحيحاً او مريضاً وهو كذلك على المعتمد قال ابن الحاجب ولا يتنفل قادر على القعود مضطجعا على الاصح قال في النوضيح ظاهره سواء كان مريضاً او صحيحاً وحكى اللخمي في المسئلة لانه اتوال اجاز ذلك ابن الجلاب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي النوادر المنع وان كان مريضاً واجاره الابهرى حتى للصحيح ومنشأ الخلاف القياس على الرخص هل يصح او يمنع ومفهوم قوله مع القدرة على ما فوقه انه اذا كان لا يقدر الا على الاضطجاع ولا قدرة له على ما فوقه جاز له ان يتنفل مضطجعا باتفاق وما في عبق من حكاية الخلاف في هذا القسم وجعل المنع في القسم الاول كالتنفل عليه فهو غير صواب كما في بن

فصل وجب قضاء فائته (قوله يذكرفيه اربع مسائل) اعترض بأنه ذكر في الباب اكثر من اربعة الا ان يقال ان ما عداها من تعلقاتها (قوله قضاء الفوائت) أي حكم قضائها (قوله والفوائت في انفسها) عطف على الحاضرين أي وترتيب الفوائت في انفسها وكذا قوله ويسيرها الخ أي وترتيب سيرها مع حاضرة (قوله فورا) أي على الراجح خلافاً لمن قال انه واجب على التراخي وخلافاً لمن قال انه ليس بواجب على الفور ولا على التراخي بل الواجب حاله توسطى فيمكن ان يقضى في اليوم الواحد صلاة يومين فأكثر ولا يكتفى قضاء صلاة يوم في يوم الا اذا خشى ضياع عياله ان قضى اكثر من يوم في يوم وفي بن نقلا عن اجوبة ابن رشد انه انما امر بتعجيل قضاء الفوائت خوفاً من معالجة الموت وحينئذ يجوز التأخير لمدة بحيث يعلب على الطن وفاؤه بها فيها وعدم عده مفراطاً واستدل للفورية بآية فاعبدني وافم الصلاة لذكرى ولان تأخير الصلاة بعد الوقت معصية يجب الاقلاع منها فورا (قوله من سفره الخ) فتقضى السفرية مقصورة ولو قضاه في الحضر وتقضى الحضرية كاملة ولو قضاه في السفر وتقضى النهارية سرا ولو قضاه بالبلد وتقضى الليلية جهرا ولو قضاه نهاراً لان القضاء يحكى ما كان اداءه وحينئذ فيقضيهما بصفها الاحالي القدرة على الاركان والماء والعجز عنهما فانها عوارض حاله فمن فائته صلاة حال عجزه عن القيام او عن الماء ثم قدر عليه قضاءها بالقيام والماء ومن فائته صلاة حال قدرته على القيام والماء ثم عجز عنه قضاءها بما قدر عليه من الجلوس والتميم ويقنت في قضاء الصبح ويفهم للمقضية وفي التطويل خلاف (قوله فيحرم التأخير) أي للقضاء وهذا مضرع على كون القضاء واجبا على الفور (قوله الا وقت الضرورة) أي الا الوقت الذي يشع له لتحصيل ضرورته ومن جعلتها

واستلزم ذلك استناده فيها بالاولى والمراد بالجلوس خلاف الاول ان حمل النقل على غير السنن اذ الجلوس فيها مكروه وان ارى بما قبل الفرض فالمراد به الاذن الصادق بالكراهة وحمل الجواز (ان لم يدخل على الاتمام) قائمًا بأن لم يلتزمه بالنذر فان نذر القيام باللفظ وجب القيام واما بنية ذلك فلا يلزم بها قيام (لا اضطجاع) فلا يجوز للمتفل مع القدرة على ما فوقه وان مستندا هذا ان اضطجع في اثنتائه بل (وان) اضطجع (اولاً) أي ابتداء من حين احرامه فيجتمع فصل يذكرفيه اربع مسائل قضاء الفوائت وترتيب الحاضرين والفوائت في انفسها ويسيرها مع حاضرة وذلك على هذا الترتيب فقال (وجب فورا) (قضاء) صلاة (فائته) على نحو ما فاتته من سفرية وحضرية وسرية وجهرية فيحرم التأخير الا وقت الضرورة

درس العلم العيني وتردد بعضهم في درس العلم غير العيني هل يكون عذرا أم لا قال شيخنا الطاهر أنه غير عذر
وان قضاء الفائتة يقدم عليه لأنه عيني وهو مقدم على الكفائي وانما لم يحرم بذلك لأنه لا مكان ان يقال ان العلم
الكفائي لما كانت الحاجة اليه شديدة ربما يتساهل في شغل الزمان به **(تنبيه)** لا ينتظر الماء عادمه بل يتيمم
ولو اقر الاجير بفوائت لم يعذر حتى يفرغ ما عقد عليه ولا تنسخ الاجارة لانهما انظر عجم **(قوله)** ويحرم
التنفل الخ اي ولو قيام رمضان كافي بن عن ابن ناجي وقال ابن العربي يجوز له ان ينفل ولا يبعث
نفسه من الفضيلة وقال القوري ان كان يترك النفل لصلاة الفرض فلا يتنفل وان كان للبطالة فتنفله اولى
قال زروق ولم اعرف من اين اتى به انظر ح **(قوله مطلقا)** مرتبط في المعنى بقوله قضاء وبقوله فائتة فهو
حال من احدهما ومخدوف مثله من الآخر والمعنى حالة كون القضاء مطلقا اي في جميع الاوقات ولو وقت
طلوع الشمس ووقت غروبها ووقت خطبة الجمعة وزمن السفر والحضر والصحة والمرض وحالة كون
الفائتة فائت مطلقا اي عمدا او سهوا تحقيقا او ظاهرا او شكالا وهما **(قوله)** ولو فائتة سهوا اي هذا اذا تركها
عمدا بل ولو كانت فائتة سهوا هذا اذا تركها من غير فعل لها بالمرة بل ولو فعلها ثم تبين له فسادها هذا اذا تحقق
او ظن فواتها بل ولو شك في فواتها وفي ابن ناجي على الرسالة قال عياض سمعت عن مالك قوله شاذة لا تقضى
فائتة العمدا اي لا يلزم قضاؤها ولم تصح هذه المقالة عن احد سوى داود الطاهري وابن عبد الرحمن الشافعي
ونخرج صاحب الطراز على قول ابن حبيب بكفره لانه مرئد اسلم ونرجه بعض من لقبناه على عيين العموس
اه وقد رد الشارح على هذه المقالة بالمبالغة المذكورة **(قوله)** او شك في فواتها اي والحال انه مستند
لقريته من كونه وجد ماء وضوءه باقيا او وجد فراش صلاته مطويا ونحو ذلك واما مجرد الشك من غير علامة
فلا يوجب القضاء واولى الوهم كما قال الشارح **(قوله)** لا مجرد وهم اي فاذا ظن براءة الذمة من صلاة وتوهم
شغلها بها فلا قضاء عليه اذا لعبه بالوهم ان قلت ان من ظن تمام صلاته وتوهم بقائه ركعة منها فانه يجب عليه
العمل بالوهم والاثان ركعة فأي فرق قلت ما هذا ذمته غير مشغولة بتحقيقا بخلاف المسئلة الموردة فان
الذمة فيها مشغولة فلا تبرأ الا يقين لانه جازم بان الصلاة عليه واما هنا فهو ظان للبراءة وقدم في الوقت
فالاصل الاثان بها كذا ذكر شيخنا **(قوله)** وتوقى اي الشخص القاضي للفوائت **(قوله)** في المشكوك
اي في المشكوك في فواتها واما المشكوك في عينها فكالمحقق كما يأتي وحينئذ فلا يتوقى في قضائها وقتا
من الاوقات **(قوله)** في المحرم اي في اوقات الحرمة وقوله في المكروه اي في اوقات الكراهة **(قوله)** ونذب
لمقتدى به الخ اي فاذا تذكر ان في ذمته الصبح او غيرها من الصلوات والامام يخطب او عند طلوع الشمس
او غروبها فليقيم ويصلها بموضعه فاذا كان ممن يقتدى به فينذب له ان يقول لمن يليه من الناس انا صلي
فائتة لئلا يقع الناس في ايهام جواز النفل في ذلك الوقت وان كان ممن لا يقتدى به فلا يندب له اعلامهم
(قوله) ولو في الاثناء اي ووجب مع ذكر هذا اذا كان في الابتداء بل ولو في الاثناء فاذا احرم ثنائية
الحاضرين مع تذكره الاول بطلت تلك الثانية التي احرمها وكذا ان احرم بالثانية غير متذكر الاول ثم
تذكره في اثناء الصلاة فان الثانية تبطل بمجرد تذكر الاول وما ذكره الشارح من ان ترتيب الحاضرين
واجب شرطا في الابتداء وفي الاثناء تبع فيه عقب وخش حيث قال او وجب مع ذكره ابتداء وكذا في الاثناء
على المعتمد ترتيب الحاضرين وهذا القول قال به جماعة كالناصر اللقاني وشرف الدين الطخيشي ومشى عليه
نت في قوله

اذا ذكر المأموم فرضا بفرضه * او الوراء يضحك فقد افسد العمل

وتعقبه بن بان قوله على المعتمد يحتاج لدليل من كلام الأئمة ومقتضى ما يأتي عن ابن بشير وابن عرفة ما قاله
الشيخ احمد الزرقاني من ان الترتيب بين الحاضرين واجب شرطا في الابتداء لا في الاثناء وهو ظاهر تفصل
المواق فاذا احرم بالثانية ناسيا الاول ثم تذكره في اثناء الصلاة فلا تبطل الصلاة الثانية ويجرى فيها
التفصيل الا في ذكر سائر القواني في حاضرة من القطع والخروج عن شفع الى آخر ما يأتي فان خالف

ويحرم التنفل لاستدعائه
التأخير الا السنن والشفع
المتصل بالوتر ركعتي
الفجر (مطلقا) ولو وقت
طلوع شمس وغروبها
وخطبة جمعة سفر او حضرا
صحته ومريض او فائتة
سهوا او تبين له فسادها
او شك في فواتها لا مجرد
وهم وتوقى وقت النهي في
المشكوك وتوجب في المحرم
وندب في المكروه ونذب
لمقتدى به ان قضى بوقت
نهي ان يعلم من يليه
(و) وجب (مع ذكر) ولو
في الاثناء (ترتيب الحاضرين)
مشترك في الوقت وهما
الطهران والعشا آن
وجوبا

(شرطا) يلزم من عدمه العدم ولا يكونان حاضرين الا اذا وسعهما الوقت فان شاق بحيث لا يسع الا الاخيرة اختص بها فيدخل في قسم الحاضرة مع سير الفوائت فان ذكر بعد ان ٢١٠ سلم من الثانية ندب اعادتها بعد الاولى وقت (و) وجب مع ذكر ترتيب (الفوائت)

واتمها استحب له اعادتها بعد فعل الاولى (قوله شرطا) صفه لمحدوف اى وجوب بشرطها كما اشار لذلك الشارح وبصيح ان يكون حالاً من ترتيب (قوله فيدخل في قسم الحاضرة مع سير الفوائت) اى فيكون الترتيب بينهما واجبا غير شرط فاذا اخر الظهور والعصر لقرب المغرب بحيث صار الباقي للغروب قدر ما يسع صلاة واحدة منهما فان تذكر الصلاتين قدم الظهر وجوبا ولو خاف خروج وقت العصر فان تكس وصلى العصر قبل الظهر لم يؤمر باعادة العصر بعد الظهر لخروج وقتها سواء قدم العصر عمدا او نسيانا (قوله فان ذكر بعد ان سلم الخ) هذا مفهوم قوله وجب شرطا مع ذكر في الابتداء وفى الانتهاء ترتيب الخ (قوله ندب اعادتها الخ) المناسب لكونه مفهوما ان يقول فان صلاة العصر لا تبطل نعم ندب اعادتها بعد صلاة الظهر (قوله وقت) فان ترك اعادتها نسيانا او عمدا حتى خرج الوقت لم يعدها عند ابن القاسم ويعيدها عند غيره والقولان قلها ابن وهبان **تنبيه** مثل من قدم الثانية نسيانا وتذكر الاولى بعد فراغه منها في كونه يندب له اعادة الثانية بعد فعل الاولى من اكراه على ترك الترتيب فكان على المصنف ان يزيد وقدرة بعد قوله ومع ذكر وانما يتأتى الاكراه على ترتيب الحاضرتين فى العشاءين وفى الجمعة والعصر لافى الظهرين لا مكان نية الاولى بالقلب وان اختلف لفظه (قوله فى انفسها) اى حالة تكون تلك الفوائت معتبرة وملاحظة باعتبار ذواتها وما ذكره من ان ترتيب الفوائت فى انفسها واجب غير شرط هو المشهور من المذهب وقيل انه واجب شرط وسيأتى التفريع عليه فى جهل الفوائت (قوله ولم يعد المتكس) اى لانه بالفراغ منه خرج وقته والاعادة لترك الواجب العبر الشرى انما هى فى الوقت (قوله وجب غير شرط ايضا الخ) هذا هو المشهور وقيل ان ترتيب سير الفوائت مع الحاضرة مندوب (قوله وان خرج وقتها) اى الحاضرة (قوله وهل اكثر اليسير اربع) اى فان الخمس من حينها الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة وقوله اربع اى عليه فالسنة من حينها الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة بخلاف الخمس فاهم من حينها اليسير فيجب ترتيبها مع الحاضرة والذي يلوح من كلامهم كما قال شيخنا قوة هذا القول الثانى (قوله اسلا) اى كذا لو ترك ذلك التقدر ابتداء وقوله او بقاء اى كذا لو ترك اكثر من ذلك التقدر ابتداء وقضى بعضه حتى بقى ذلك التقدر (قوله فالاربعة يسيرة اتفاقا الخ) اعلم ان طريقة ابن تونس ان اربع من حينها اليسير اتفاقا لحكاية القواين فى حد اليسير كذا كره المصنف وطريقة ابن رشد ان اربع مختلف فيها كأن الخمس لحكاية القواين فى حد اليسير هل هو ثلاث اواربع وفد ذكر الطريقتين عياض وابوالحسن اذا علمت هذا فقول الشارح فالاربعة يسيرة اتفاقا اى من هذين القولين فلا ينافى ان فيها خلافا خارجا عنهما فقد قيل ان اليسير ثلاث فأقول وأما الاربع فكثيرة كما علمت (قوله والخلاف فى الخمس) اى فهى من حينها اليسير على الثانى ومن حينها الكثير على الاول (قوله والاوجب) اى والابان خاف خروج وقت الحاضرة بفعل الكثير قبلها وجب تقديمها (قوله وقدم الحاضرة على سير الفوائت سهوا) اى وتذكر سير الفوائت بعد الفراغ من الحاضرة واما لو تذكره فى اثنائها فهو ما أتى فى قوله وان ذكر اليسير الخ وأشار الشارح بقوله وقدم الحاضرة الخ الى ان قول المصنف فان خالف ولو عمدا راجع للمسئلة الاخيرة وهى قوله ويسيرها مع حاضرة بدون قوله خرج وقتها فلا يتأتى مع خروجه قوله بوقت الضرورة ولا يرجع لقوله ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطا ولا لقوله والفوائت فى انفسها العدم تاتى قوله بوقت الضرورة فهما اذا الحاضرة مع الحاضرة بعيدا والفوائت بالفراغ منها خرج وقتها (قوله ولو مغربا صليت فى جماعة وعشاء بعدوتر) واولى اذا صلى المغرب فذا والعشاء بدون وزوله حين اراد اعادة الحاضرة ان يعيدها فى جماعة سواء صلاها اول فاذا اوفى جماعة لان الاعادة ليست لفضل الجماعة بل لاجل الترتيب كما ذكر شيخنا (قوله وقت الضرورة) اى واولى المختار فبعد الظهرين هنا للعروب والعشاءين للفجر والصبح للطولوع كافى خش (قوله وهو الراجح) اى لانه هو الذى رجح اليه الامام واخذ به ابن القاسم وجماعة من اصحاب الامام ورجحه اللخسمى وابوعمران وابن يونس واقصر عليه ابن

كثيرة او يسيرة (فى انفسها) غير شرط فلو تكس ولو عمدا اثم فى العمد ولم يعد المتكس (و) وجب غير شرط ايضا مع ذكر ترتيب (سيرها) اى الفوائت (مع حاضرة) كالعشاءين مع الصبح فيقدم سير الفوائت على الحاضرة (وان خرج وقتها وهل) اكثر اليسير (اربع او خمس) اصلا او بقاء فى ذلك (خلاف) فالاربعة يسيرة اتفاقا والاست كثيرة اتفاقا والخلاف فى الخمس وندب البداءة بالحاضرة مع الكثير ان لم يخف خروج الوقت والاوجب (فان خالف) وقدم الحاضرة على سير الفوائت سهوا يل (ولو عمدا اعاد الحاضرة ندبا ولو مغربا صليت فى جماعة وعشاء بعدوتر) (وقت الضرورة) المدرك فيه ركعة يسجدتها فأكثر (وفى) ندب (اعادة مأموه) تعدى خلل صلاة امامه لصلاته وعدم اعادته لوقوع صلاة الامام تامة فى نفسها الاستيفاء شروطها وانما اعاد لعروض تقديم الحاضرة على سير الفوائت وهو الراجح (خلاف وان ذكر) المصلى فذا او اماما او مأموه (اليسير فى صلاة ولو) كان المدكور فيها جماعة

فيضم لها اخرى ويجعلها نافلة ولونائية كصحيح لا مغربا فيقطع ولو ركع لشدة كراهة النفل قبلها فليتأمل (و) (قطع) (امام) وشفع ان ركع (و) قطع (مأمومه) تبعاله ولا يستخلف (لا) يقطع (مؤتم) ذكر السير خلف امامه بل يتأدى معه واذا اتعها معه (فيعيد) الصلاة ندبا (في الوقت) بعد انيانه يسير الفوائت للترتيب (ولو) كانت الصلاة المذكور فيها خلف امامه (جمعة) ويعيدها جمعة ان امكن (وكل) صلاته وجوبا ثم يعيدها وقت بعد انيانه باليسير (فذ) واولى امامه ذكر كل اليسير (بعد شفع) اى ركعتين تامتين (من المغرب) لثلاث يؤدي الى التنفل قبلها اولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (كتلاث) اى كما يكمل ان ذكر اليسير بعد ثلاث ركعات بسجدها (من غيرها) اى غير المغرب فان ذكره قبل تمام الثالثة رجع قشده وسلم بنية النافلة ثم شرع بين ما تباراه الذمة عند جهل الفوائت بقوله (وان جهل عين منسية) يعنى متروكة ولو عمد اقل يدراى صلاة هي (مطلقا) اى البلية هي ام نهارية

عرفة وابن الحاجب اذا علمت هذا فقول عبق ونخش تبعالشيخهما للقائى والراجح من القولين الاعادة فيه نظر بن (قوله وهو امام) اى والحال ان ذلك اذا كر امام وكان الاول للمصنف ان يؤخر قوله ولو جمعة بعد امام ومأمومه (قوله قطع فذ وجوبا) اى وقيل ندبا والاول ظاهر المصنف وهو مبنى على القول بوجوب الترتيب بين الحاضرة ويسير الفوائت والثاني مبنى على القول بأنه مندوب وانما بطل العمل لتحصيل مندوب مراعاة للقول بوجوب الترتيب وهذا الخلاف جار ايضا في قطع الامام وفي قطع مأمومه تبعاله (قوله ولونائية) اى ولو كانت الحاضرة التي ذكر فيها يسير المنسيات بعد ان ركع نائية كصحيح اوجعة وهذا هو المذهب خلافا لمن قال انه يتم النائية اذا ذكر يسير الفوائت بعد ان عقد منها ركعة ولا يشفعها على انها نافلة لاشرافها على التمام (قوله فيقطع ولو ركع) هذا القول هو ما ذكره في كتاب الصلاة الاول من المدونة واعتمد ابو الحسن في كتاب الصلاة الثاني منها انه يشفعها اذا ذكر بعد ان ركع وضعف هذا القول ورجح ابن عرفة انه يتمها مغر باذنا ذكر بعد ان عقد ركعة فتحصل ان في المغرب اذا عقد ركعة ثلاثة اقوال رجع كل من اولها وآخرها (قوله فليتأمل) اى في هذا التعليل فاتهم ذكرها ان النفل انما يكره في اوقات الكراهة اذا كان مدخولا عليه لان جرائبه الحال كما هنا (قوله وشفع ان ركع) هذا مقابل لمخدوف اى قطع فذ ان لم يركع وشفع ان ركع وهذا مذهب المدونة وقيل انه يخرج عن شفع مطلقا سواء تذ كر قبل ان يركع او تذ كر بعد الركوع وهو ما ذكره ابن رشد في البيان وقيل يقطع مطلقا سواء ركع او لم يركع وهو احد قولى مالك في المدونة وهذه الاقوال الثلاثة تجري فيما اذا تذكر الفذ او الامام حاضرة في حاضرة كالتوذ كر الظهر في صلاة العصر والحاصل ان الصورتين اى تذ كر الحاضرة في الحاضرة وتذ كر يسير الفوائت في الحاضرة في الحكم سواء وان فيها ثلاثة اقوال وان المعتمد منها مذهب المدونة وهو القطع ان لم يركع او الشفع ان ركع فاذا خالف ولم يشفع ولم يقطع واتعها تحت الا انه يندب له اعادتها بعد فعل التي تذ كر كما مر وهذا كله في تذ كر الفذ والامام (قوله ولا يستخلف) اى الامام له من يكمل معه صلاته على المشهور خلافا لرواية اشهب من انه يستخلف ولا يقطع مأمومه (قوله ذكر اليسير خلف امامه) اى قبل ان يركع او بعد الركوع الواحد او الاكثر (قوله بل يتأدى معه) اى على صلاة صحيحة وهذا مذهب المدونة وقيل يقطع مطلقا وهو لا ينزفون عن ابن كنانة وقيل يقطع ما لم تكن الحاضرة التي تذ كر فيها مغربا فلا يقطعها بل يتأدى مع الامام وهو للمازرى عن ابن حبيب ومثله تذ كر المأموم يسير الفوائت في الحاضرة تذ كر حاضرة في حاضرة فيجرب فيهما القولان الاولان والمعتمد منها مذهب المدونة وهو تأنيبه مع امامه مطلقا على صلاة صحيحة (قوله ولو كانت الصلاة المذكور فيها جمعة) اى فانه يتأدى ويعيدها جمعة بعد فعل يسير المنسيات وقوله ان امكن اى اعادتها جمعة والاعادها ظهرا (قوله وكل صلاته وجوبا) اى بنية الفرضية فذ امامه ذكر كل اليسير بعد شفع من المغرب كما يكملها بنية الفرضية اذا تذ كر بعد ثلاث من غير المغرب وهذا كما يجرى في تذ كر الفذ والامام يسير المنسيات في الحاضرة ويجرى ايضا في تذ كر كل منهما حاضرة في حاضرة فاذا تذ كر الفذ او الامام حاضرة في حاضرة بعد ثلاث ركعات منها فانه يكملها بنية الفرض كما صرح بذلك سدد عن عبد الحق ونحوه لان يونس قال في التوضيح ويكون كن ذ كر بعد ان سلم اه فتكملها بنية الفرض يدل على صحة الصلاة وكذا قول التوضيح ويكون كن ذ كر بعد ان سلم فانه صريح في صحتها وان الاعادة في الوقت فقط وهو مقتضى نقل المواق ايضا وهذا يرشح ما تقدم من ان الترتيب بين الحاضرتين انما يشترط عند الذكر ابتداء فقط كما قال الشيخ احمد لافي الاثناء ايضا كما قاله الشارح تبعالعبق والحاصل ان ما ذكره المصنف من التفصيل كما يجرى في ذكر يسير الفوائت في الحاضرة ويجرى في ذكر الحاضرة في الحاضرة فهما سواء في الحكم بناء على المعتمد من ان الترتيب بين الحاضرتين انما يشترط عند الذكر ابتداء لا عند الذكر في الاثناء ايضا كما قيل انظر بن (قوله وان جهل عين منسية) المراد بجهل عينها عدم علمه فيشمل الشك فيه وما اذا ظنه او توهمه (قوله مطلقا)

(صلى تحسنا) يبدأ بالظهر ويحتم بالصبح ٢١٢ فان علم انها مارية صلى ثلاثا اوليلية صلى المغرب والعشاء (وان علمها) باد بالظهر مثلا

حال من منسية اى حالة كون تلك المنسبة مطلقة عن التقيد بكونها ليلية او نهارية (قوله صلى تحسنا) اى لان كل صلاة من الخمس يمكن ان تكون هي المتروكة فصار عدد حالات الشك خسا فوجب استيفؤها ويجزئ النية في كل واحدة بالفرضية لتوقف البراءة عليه (قوله فان علم انها مارية صلى ثلاثا) اى لاجل ان يستوفي ما وقع فيه الشك وكذا يقال فيما بعده (قوله اى لليوم الذى تركت منه) اى اول اليوم الذى يعلم الله انها له (قوله مندوبة) اى وحينئذ فقوله ناوياه اى على جهة الكمال لاعلى جهة الوجوب (قوله وان نسي صلاة وثانيتها) اى من خمس صلوات منها اثنتان ليلتان ومنها ثلاث نهاريات ولا يدري اهم من صلاة الليل او من صلاة النهار واوحدهما من صلاة الليل والاخرى من صلاة النهار ولا يدري هل الليل سابق على النهار او النهار سابق على الليل فيحتمل كونهما ظهر او عصر او عصر او مغرب او مغرب او عشاء او عشاء او صبحا او صبحا وظهر او ظهر فانه يصلى ست صلوات متوالية يحتمل بمباداه ويجوز بالاحتمال كونه المتروك مع ما قبله فيأتى باعداد تحيط بحالات الشك (قوله ولم يدري من ليل او نهار) فان علم انها ليلتان صلى المغرب والعشاء وان علم انها نهاريتان صلى النهاريات الثلاث فقط وان علم ان احدهما نهارية والاخرى ليلية صلى العصر والمغرب ان علم تقدم النهارية وان علم تقدم الليلية صلى العشاء والصبح فان لم يعلم المتقدم منهما صلى العصر والمغرب والعشاء والصبح (قوله ولان النهار قبل الليل او عكسه) اى وامان نسي صلاة وثانيتها ولم يدري هل هما من ليل او نهار او منهما وتعين عنده تقدم النهار او الليل صلى خسا فقط وبادا بالصبح في الاولى وبالمغرب في الثانية (قوله وندب تقديم ظهر في البداية) اى لانها اول صلاة ظهرت في الاسلام فيداهما ويحتملها (قوله برى لا تيانه باعداد الخ) ان قلت ان براءة الذمة تحصل بخمس صلوات اذ على تقدير ان المنسى الصبح والظهر قد برئت الذمة بصلاة الظهر او لا والصبح آخر اذ من تكس القوائت ولو عمد الاعادة عليه وحينئذ نقول المصنف صلى ستا صوابه صلى خسا وحاصل الجواب ان قوله صلى ستا بناء على القول الضعيف من ان ترتيب القوائت في نفسها واجب بشرط فهذا فرع مشهور مبنى على ضعف وهذا البناء لا يختص بهذا الفرع بل يجري في غيره مما سأتى من مسائل الباب (قوله وصلى في نسيان صلاة وثانيتها) اى والحال انه لا يعلم ما هما فيحتمل ان يكونا الظهر والمغرب او المغرب والصبح او الصبح والعصر او العصر والعشاء والعشاء والظهر (قوله او صلاة ورابعها) اى وهما ما بينهما صلاتان اى والحال انه لا يعرف عينهما فيحتمل ان يكونا الظهر والعشاء والعشاء والعشاء والعصر والصبح او الصبح والمغرب او المغرب والظهر (قوله او صلاة وخامستها) اى وهما ما بينهما ثلاث صلوات اى والحال انه لا يعلم عينهما فيحتمل ان يكونا الظهر والصبح او الصبح والعشاء والعشاء والمغرب او المغرب والعصر والظهر (قوله يثنى بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول بباقي المنسى) هذا اشارة لجواب اعتراضين وايرادين على المتن الاول انه لا مفهوم لقوله يثنى بل يثنى ويثني ويربع ويخمس الثاني ان التثنية ليست بتمام المنسى بل ببعضه لان المنسى مجموع الصلاتين اى الاولى وثانيتها مثلا وهو لا يثنى بهما بل بواحدة منهما وحاصل الجواب عن الاول انه ليس المراد يثنى ضد يثني ويربع الخ بل المراد انه يوقع المنسى في المرتبة الثانية والجواب عن الثاني ان في الكلام حذف مضاف اى يثنى بباقي المنسى اى انه يوقع باقي المنسى في المرتبة الثانية بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول في الواقع (قوله في الاولى) اى في الصورة الاولى اى وهي ما اذا نسي صلاة وثانيتها (قوله يثنى بالمغرب الخ) اى يبدأ بالظهر ثم يثنى بالثنا وهي بالثنا وهي الصبح ثم يثنى بالثنا وهي العصر ثم يثنى بالثنا وهي العشاء ثم يثنى بالثنا وهي الظهر (قوله وفي الصورة الثانية) اى وهي ما اذا نسي صلاة ورابعها (قوله يثنى برابعة الظهر) اى انه يبدأ بالظهر ثم يثنى برابعها وهي العشاء ثم يثنى برابعها وهي العصر ثم يثنى برابعها وهي الصبح ثم يثنى برابعها وهي المغرب ثم يثنى برابعها وهي الظهر (قوله وفي الثالثة) اى وفي الصورة الثالثة وهي ما اذا نسي صلاة وخامستها (قوله يعقبها) اى الظهر بخامستها اى انه يبدأ أولا بالظهر ثم يعقبها بخامستها وهي الصبح ثم

(دون) علم (يومها) الذي تركت فيه (صلاها ناويا) بها انها (له) اى لليوم الذي تركت منه مجزئ النية المذكورة مندوبة فيما يظهر لان تعيين الزمن لا يشترط في صحة الصلاة (وان نسي صلاة وثانيتها) ولم يدري من ليل او نهار او منهما ولان النهار قبل الليل او عكسه (صلى ستا) مرتبة فيحتمل بمباداه لاحتمال كونه المتروك مع ما قبله (وندب تقديم ظهر) في البداية فاذا بدا بها فان كانتا ظهر او عصر او عصر ومغربا او مغربا او عشاء او عشاء او صبحا او صبحا وظهر او ظهر ابرى لا تيانه باعداد احاطت بحالات الشكوك (و) صلى (في) نسيان صلاة و (ثانيتها) وهما ما بينهما واحدة (او) صلاة (ورابعها او) صلاة (وخامستها كذلك) اى يصلى ستا وندب تقديم الظهر حال كونه (يثنى) بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول في الواقع (ي) يثنى (المنسى) حتى يصلى الست فكلما شرع في صلاة قدر انها الاولى من المنسى قثنى بالباقي منه ثم يفرض انها الاولى وهكذا في الاولى يثنى بالمغرب فالصبح ثم

(في) نسيان صلاة (سادستها) وهي مماثلتها من اليوم الثاني (و) في نسيان صلاة (حادية عشرتها) وهي مماثلتها من اليوم الثالث
 وكذلك سادسة عشرتها وحادية عشرتها وهلم جرا بأن يصلي الخمس متواليه ٢١٣ ثم يعيدها لان من نسي صلاة

من الخمس لا يدري عينها
 صلى خسا وهذا عليه
 في كل يوم صلاة لا يدري
 عينها فيصلي لكل صلاة
 خسا (و في) نسيان
 صلاتين من يومين
 معيتين (عنتاة فوقية بعد
 النون صفة لصلاتين
 كظهر وعصر (لا يدري
 السابقة) متهما بأن
 لا يعلم سبقه أحد اليومين
 او علم ولا يدري اى
 الصلاتين له (صلاهما)
 ناويا كل صلاة
 ليومها معينا اولاً (واعاد
 المبتدأة) فيصير ظهراً
 بين عصرين او عصراً
 بين ظهرين وهذا
 كغيره من فروع
 هذا المبحث مبنى على
 وجوب ترتيب القوائت
 شرطاً واما على الرجح
 فلا يعيد المبتدأة لان
 الترتيب انما يجب قبيل
 فعلها وبالفراغ منها
 خرج وقتها (و) اذا
 حصل شك مما سبق (مع
 الشك في القصر) ايضاً
 اى هل كان الترك في
 السفر فيقصر او في
 الحضر فيتم (اعاد) ندبا
 (اثر كل) صلاة (حضرية)
 بدائها وهي مما يقصر
 (سفرية) فان بداء السفرية

بالعشاء ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهر فيعقب كل صلاة بخامستها (قوله في نسيان صلاة وسادستها) اى والحال
 انه لا يدري ما هما وكذا يقال فيما يأتي (قوله وكذا في سادسة عشرتها) اى وهي مماثلتها من اليوم الرابع
 (قوله وحادية عشرتها) اى وهي مماثلتها من اليوم الخامس (قوله وهلم جرا) اى كسادس عشرتها وهي
 مماثلتها من اليوم السادس وحادية ثلاثها وهي مماثلتها من اليوم السابع (قوله ان يصلي الخمس متواليه ثم
 يعيدها) اعلم ان قول المصنف وصلى الخمس مرتين محتمل لمرتين ان يصلي صلوات كل يوم متواليه بأن يصلي
 خمساً ثم خمساً وهو محتار بين عرفة وعليه اقصر الشارح والثاني ان يصلي كل صلاة من الخمس مرتين فيصلي
 الصبح مرتين ثم الظهر كذلك وهكذا العشاء وهو قول المازري فان قصر كلام المصنف على الاول لا اختيار
 ابن عرفة له يراد بالخمس مرتين صلاة يومين وان قصر على الثاني يراد بالخمس صلوات يوم مكررة (قوله لان من
 نسي الخ) اى وانما وجب عليه صلاة الخمس مرتين لان من نسي الخ (قوله صفة لصلاتين) اى واما اليومان
 فهما اما غير معينين كأن يعلم ان عليه ظهراً وعصرًا من يومين لا يعلمهما ولا يعلم السابق منهما واما معينين
 وعرف مال كل يوم من الصلاتين لكن لا يعلم السابق من اليومين كأن يعلم ان عليه الظهر من يوم سبت
 والعصر من يوم احد لكن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر والحكم في هاتين الصورتين ما قاله المصنف
 اتفاقاً واما ان عرف اليومين وعرف السابق منهما لكن لا يعرف اى الصلاتين لاي يوم كأن يعلم ان عليه
 الظهر والعصر من يوم السبت والاحد ويعلم ان السبت مقدم على الاحد ولكن لا يعلم ما الذي للسبت من
 الصلاتين وما للاحد منهما فهدى محل خلاف والراجح فيها ما قاله المصنف ومقابله يقول يصلي ظهراً وعصرًا
 للسبت مثلاً وظهرًا وعصرًا للاحد مثلاً (قوله ناويا كل صلاة ليومها) اى الذي يعلم الله انها له كان اليوم في
 ذاته معينا له ام لا (قوله واعاد المبتدأة) اى وجوباً كما قال الطخيشي (قوله فيصير ظهراً بين عصرين) اى ان
 بداء العصر وقوله او عصرًا بين ظهرين اى ان بداء الظهر (قوله مبني على وجوب ترتيب القوائت شرطاً)
 اى والمصلي لما كان يحتمل انه اخل بترتيبها امر باعادة المبتدأة لاجل حصول الترتيب (قوله ومع الشك
 في القصر الخ) حاصله انه اذا نسي صلاتين معينتين كظهر وعصر من يومين ولا يدري السابقة منهما وشك مع
 ذلك هل كان الترك لهما في الحضر او في السفر فالصحيح انه يصلي ظهراً حضرية ثم سفرية ثم عصرًا حضرية
 ثم سفرية ثم الظهر حضرية ثم سفرية وليست البداءة بالحضرية متعينة كما يشعر به كلام المصنف بل يصح
 العكس نعم البداءة بالحضرية مندوب واعادة السفرية بعدها مندوب واما ان ابتداء اولاً بالسفرية
 وجبت اعادة الحضرية لانها تجزى عما ترتب في الذمة سواء كانت حضرية او سفرية بخلاف السفرية
 فاما لا تجزى عما ترتب في الذمة اذا كانت حضرية بل اذا كانت سفرية فقط ومقابل الصحيح انه يصلي
 ظهراً وعصرًا تامين ثم مقصورتين ثم تامتين وهو منقول عن ابن القاسم (قوله اعاد ندبا) اى وان كان
 القصر سنة ولا غرامة في ندب الاعادة لترك سنة قاله شيخنا في الحاشية واستشكل في التوضيح هذه الاعادة
 بأن المسافر اذا اتم عدا يعيد في الوقت فقط كما يأتي والوقت هنا خرج بالفراغ منها واجيب بأن الحكم
 بندب الاعادة امر اعادته اياه ابن رشد كافي المواق ان اجزاء الحضرية عن السفرية خاص بالوقفية واما
 الفائتة في السفر فلا تجزى عنها الحضرية وهذا القول وان كان ضعيفاً لكن مراعاة الخلاف من جملة
 الورع المندوب (قوله اثر كل صلاة حضرية الخ) لامفهوم لا اثر بل المراد بعد لان حقيقة الامر ما كان من
 غير انفصال وهو لا يشترط ولو عبر بعد بدل اثر كان اولي لانه لا يتقيد بالقورية والبعدية تصديق بالتراخي
 (قوله ولا اعادة في صبح ولا مغرب) اى كما هو المأخوذ من كلام المصنف لانهما لا يصح ان خلافاً لمن يقول
 باعادتهما كما هو قول حكا ابن عرفة ولا فائدة فيها (قوله صلى سبعا) هذا على ما ذكره المصنف واما على
 ما يأتي من المعتمد في ثلث صلوات وضابط ما يعرف به الصلاة التي تجب على الناس في هذه المسئلة على
 ما مشى عليه المصنف ان تضرب عدد المنسيات في اقل منها بواحد وتحمل على الحاصل بالضرب واحداً

اعادها حضرية وجوباً ولا اعادة في صبح ولا مغرب (و) ان نسي (ثلاثاً) من الصلوات (كذلك) اى معينات كصبح وظهر وعصر من
 ثلاثة ايام معينات ام لا ولا يدري السابقة منها صلى (سبعا) الثلاثة مرتبة ويعيدها ثم يعيد المبتدأة ليجتنب بحالات الشكول

٧١٤

(خمساً) كذلك صلى (احدى)

(خمساً) كذلك صلى (احدى وعشرين) صلاة بأن يصلى الخمس مراتبه اربع

لأجل الترتيب وبرائة الذمة تحصل بفعل الثواني ثم والراجح على ما عندنا من

في المنسي زادها على الخمس
الثابتة للواحدة بقوله
(وصلى في ثلاث مرتبة
من يوم) وليس (لا يعلم
الاولى) منها ولا سبق
الليل على النهار (سبعا)
مرتبة بزيادة واحدة على
الست يخرج بها من
عهدة الشكوك فان بدا
بالصبح ختم بالظهر (و)
ان نسي (اربعا) من يوم
وليلة ولا يدري الاولى ولا
سبق الليل على النهار
صلى (ثمانيا) فيزيد
واحدة على السبع (و) ان
نسي (خمس) كذلك صلى
(تسعا) فيزيد واحدة على
الثمانية

فصل في ذكر فيه
حكم سجود السهر وما
يتعلق به

والسهو الذهول عن الشيء
بحيث لو نبه بأدنى تنبيه
لنبه والنسيان هو الذهول
عن الشيء لكن لا يتنبه له
بأدنى تنبيه واعقبه
للفصل السابق لجامع
الذهول فيهما الا ان
الذهول هنا متعلق بالبعث
و بداهة حكمه بقوله (سن
لسهو) من امام وفدولو
حكما كالقاضي بعد سلام
امامه ان لم يتكرر السهو
بل (وان تكرر) من
نوع او اكثر وهذا ما لفت

اي معينين او غير معينين (قوله انه لا يطالب باعادة) اي زيادة على فعلها اولا (قوله ثم نعم الخ) حاصله
انه لما قدم ان من جهل عين منسية بصلى خمسا وان نسي صلاة وثانيتها صلى ستا الى آخر ما ذكر من
المسائل بقوله وفي ثالثها واربعتها وخامستها كذلك يثبي بالمنسي شرع في تنبيه ذلك وفي قول الشارح ثم نعم الخ
اشارة الى ان قول المصنف وصلى في ثلاث مرتبة مؤخر من تقديم وحقه ان يصلى بقوله وان نسي صلاة
وثانيتها صلى ستا لانه من تنبته ولعل ناسخ المبيضة تخرجه في غير محله ويمكن الجواب بان المصنف انما فعل
ذلك لاجل ان يشبه بقوله صلى ستا قوله فيما تقدم وفي ثالثها واربعتها وخامستها كذلك طلبا للاختصار
(قوله مرتبة) اي متواليه ومتلاصقة والا فقد سبق الكلام عليها في قوله وفي ثالثها واربعتها الخ (قوله من
يوم وليلة) فيه انه اذا كانت ثلاثا فهي محتملة لان تكون كلها نهارية او بعضها من النهار وبعضها من الليل
واذا كانت اربعا وخمسا كان جازما بان بعضها من النهار وبعضها من الليل الا انه يحتمل سبق النهار على
الليل والعكس فالاولى حذف قوله من يوم وليلة من هنا ويقتصر عليها في قوله واربعا وخمسا فامل
(قوله ولا سبق الليل) اي ولا يعلم سبق الليل على النهار ولا عكسه (قوله سبعا) اي لان للواحدة المجهولة
من الثلاث خمسا ولكل واحدة من الاثنتين الزائدتين عليها واحدة (قوله بزيادة واحدة على الست) اي
التي للمنسية وثانيتها (قوله ويخرج بها) اي بتلك السبعة من عهدة الشكوك اي لانه يحتمل انها صبح
قطر فعصر ويحتمل انها ظهر فعصر فغرب ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء ويحتمل انها مغرب فعشاء
فصبح ويحتمل انها عشاء فصبح قطر فلا تتم الاحاطة بهذه الاحتمالات الخمسة في الترتيب الا بصلاحتها
سبعا هكذا نزل على هذا صبح ظهر عصر مغرب عشاء صبح ظهر فتنبيه لوعلم ان الثلاثة من الليل
والنهار وجهل السابق صلى ستا فان علم بالسابق بزيادة اربع فعلم سبق النهار يبدأ بالظهر وعالم سبق
الليل يبدأ بالمغرب فان جوز مع علمه بالسابق ان الكل من احدهما ولا يكون الا النهار صلى خمسا يبدأ
بالصبح (قوله وان نسي اربعا) اي متواليه (قوله صلى ثمانيا) اي لان للواحدة المجهولة من الاربع
خمسا ولما بقي من المنسيات وهو ثلاثة ثلاثة تزداد على الخمسة (قوله فيزيد واحدة على السبع) اي
التي للمنسيات الثلاث وانما امر بصلاة ثمانية لاحتمال ان تكون تلك المنسيات الاربع صبحا قطرها
فصبرا فغربا ويحتمل ان تكون ظهر افعصر افغرب فافعشاء ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء فصبح
ويحتمل انها مغرب فعشاء فصبح قطرها ويحتمل انها عشاء فصبح قطرها فعصر فلا يستوي في هذه الاحتمالات
الا بصلاة ثمانية نزل على هذا الوضع صبح قطرها فغرب فغرب فعشاء فصبح قطرها فغرب فعصر
خمس كذلك اي متواليه من يوم وليلة ولا يعلم الاولى ولا سبق الليل على النهار ولا عكسه (قوله صلى تسعا)
اي لان للواحدة المجهولة من الخمس خمسا وما زاد على الخمس فلما زاد على الواحدة وانما الزمه التسع لان
الخمس المنسية يحتمل انها صبح قطرها فغرب فعصر فغرب فعشاء ويحتمل انها ظهر فعصر فغرب فعشاء فصبح
ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء فصبح قطرها ويحتمل انها مغرب فعشاء فصبح قطرها فعصر ويحتمل انها
عشاء فصبح قطرها فعصر فغرب فلا يستوي في هذه الاحتمالات الا بتسع صلوات فنزل ذلك على هذا الوضع
صبح قطرها فغرب فعشاء فصبح قطرها فغرب فعصر فغرب فعشاء فصبح قطرها فغرب فعصر فغرب فعشاء فصبح
منها اكتفى بخمس وابتدأ بالمغرب ان علم تقدم الليل والصبح ان علم تقدم النهار

فصل سن اسهو (قوله بحيث لو نبه الخ) اي لكون الشيء قد زال من المذاكرة مع بقائه في الحافظة (قوله
لكن لا يتنبه الخ) اي لكون الشيء قد زال من المذاكرة والحافظة معا (قوله الا ان الذهول هنا متعلق
بالبعث) اي وما تقدم تعلق بكل الصلاة (قوله سن اسهو) اراد به موجب السجود يشمل الطول بالجل الذي
لم يشرع فيه الطول فانه يسجد له ولا سهو هنا بل هو عمد ثم ان ما ذكره المصنف من سنية السجود للسهو سواء
كان قبل او بعد باهو المشهور من المذهب وقيل وجوب القبلي قال في الشامل وهو مقنض المذهب (قوله
وان تكرر) اي السهو بمعنى موجب السجود وقوله من نوع اي حالة كون ذلك السهو المتكرر من نوع
كزيادة او نقص وقوله او اكثر اي كزيادة او نقص (قوله اي سن سجدة) اي لا اكثر لاجل سهو وقوله

في سجدة ان الاى سن سجدة ان لاجل سهو وان يتكرر ويجوز ان يباله في سن لدفع توهم الوجوب عند التكرار

(بنقص سنة مؤكدة) داخل الصلاة محققا ومشكوكا في حصوله أو شك فيما حصل هل هو نقص أو زيادة (أو) بنقص سنة ولو غير مؤكدة (مع زيادة) وسواء كان النقص والزيادة محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والثاني مشكوكا (سجدتان قبل سلامه) في الصور السبع ويسجد بالجامع وغيره في غير ٢١٦ صلاة الجمعة (و) يسجد بالجامع (الذي صلى فيه) (في الجمعة) المترتب قصه فيها

وان تكرر رأى قبل السجود للسهو وأما ان كان التكرار بعد السجود فإن السجود يتكرر ركبا إذا سجد المسبوق مع إمامه القبلي ثم سها في قضائه بنقص أو زيادة فإنه يسجد للسهو الثاني ولا يجزئى بسجوده السابق مع الإمام وتكلم المصلي بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فإنه يسجد بعد السلام أيضا وكذا إذا سجد القبلي ثلاثا فإنه يسجد بعد السلام عند اللحمة وقال غيره لا يسجد عليه أما البعدى إذا سجد ثلاثا فلا يسجد له أصلا (قوله بنقص) الباء للملابسة متعلقة بسهو أى سن سجدتان قبل سلامه لأجل سهو ملتبس بنقص سنة وتلبسه بنقص السنة لكونه سببا له وهو مسبب عنه وإضافة نقص إلى سنة من إضافة المصدر للمفعول أى بنقص المصلي سنة أو إضافة المصدر للفاعل لأن نقص يأتي لازما ومتعبدا (قوله بنقص سنة مؤكدة داخل الصلاة) وأما المؤكدة الخارجة عنها كالأقامة فلا يسجد لنقصها فإن سجد لها قبل السلام بطلت صلاته وكذلك إذا كانت السنة غير مؤكدة وكانت داخلية فيها فلا يسجد لها فإن سجد لها قبل السلام بطلت صلاته كما يأتي في قول المصنف والتكثير ويدخل في السنة المؤكدة الفاتحة بناء على أنها سنة في الأتلي فإذا سها عنها في أقل الصلاة واتى بها في جملها فإنه يسجد لها فإذا لم يسجد لها كان بمنزلة من ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن (قوله محققا) أى ذلك النقص (قوله ولو غير مؤكدة) أى تكثيره وقوله مع زيادة أى كقيامه مع ذلك لخامسة وعلم منه أن النقص مع الزيادة لا يشترط في المنقوص أن يكون سنة مؤكدة وهذا هو المشهور خلافا لما قبله بذلك (قوله سجدتان) فلا تجزئى الواحدة فلو سجد واحدة فإن تكرر قبل السلام أضاف إليها أخرى وإن تكرر بعد السلام سجد الأخرى وتشهد وسلم ولا يسجد عليه وتمتنع الزيادة على اثنتين ولا يسجد عليه أن زاد عليهما قبل أو بعدى وخالف اللخمي في القبلي فقال إن سجد ثلاثا يسجد بعد السلام كما هو ولا يكفي عن السجدة أعاد الصلاة من ترتب عليه سجود قبلي غير مبطل تركه أو بعدى فأعرض عنه وأعاد الصلاة لم تجزه تلك الصلاة عن ذلك السجود لرتبه في ذمته ولا بد أن يأتي بذلك السجود بعدها كما نقله ابن ناجي في شرح المدونة عن ابن بشير وقول الذخيرة رقيع الصلاة بالسجود أولى من إبطالها وأعادتها للعمل فقد جلاوا أولى فيه على الوجوب كما قال شيخنا (قوله قبل سلامه) أى بعد تشهده ودعائه والظاهر أنه لو سجد قبل التشهد فإنه يكفي ويكفيه له وللصلاة تشهد واحد قاله شيخنا (قوله ويسجد بالجامع وغيره) أى سواء كان عن نقص ثلاث سنن أو أقل شاء على أن الخروج من المسجد لا يعد طولاً والطول بالعرف (قوله بالجامع في الجمعة) مثل الجامع رحبته والطرق المتصلة به بناء على المعتمد من صحة الصلاة فيهما ولو اتى الضيق واتصال الصفوف (قوله فسها عن السورة) أى ثم سلم وتذكر بعد السلام فلا يسجد في غيره (قوله ولا يسجد في غيره) أى إذا خرج من المسجد بدل رجوع له ويسجد فيه فإن سجد في غيره كان كتركه في فصل بين كونه عن ثلاث سنن أو أقل فإن كان الأول بطلت الصلاة أن طال بالعرف والأقل وأن كان الثاني فلا بطلان مطلقا (قوله في أى جامع كان) أى سواء كان الأقل الذى سلاها فيه أو غيره وظاهره أنه لا يكفي سجوده في غير مسجد جامع كالزوايا وهو ما يفيد كلام أبى الحسن (قوله وأعاد تشهده بعده استئنا) أى على المشهور خلافا لما زرى من عدم إعادة التشهد ولما روى من أن أعادته مندوبة (قوله ثم مثل لنقص السنة) أى الموجب للسجود القبلي (قوله كترك جهر الخ) أدخل بالكاف ترك كل ما كان مؤكدا من سنن الصلاة الثمانية عشر غير السرف المأكدة الثمانية السر والسورة والتشهد الأول والآخر والتكبير غير الأحرام والتسميع والجهر والجلوس بقدر التشهد فترك كل واحد من هذه موجب للسجود لكن ترك السر وإبداله بالجهر يسجد له بعد السلام وما عداه يسجد له قبل (قوله في ركعتين) أى لافى ركعة لأنه فيها سنة خفيفة وتركها لا يوجب سجودا وكان الأولى أن يقول لأنه فيها بعض سنة غفيفة لما مر أن الجهر سنة في محله كله (قوله واتى بدله الخ) راجع لقول

لو أدرك مع الإمام ركعة وقام للقضاء فسها عن السورة مثلا ولا يسجد في غيره وهو مبنى على راجع من أن مجرد الخروج من المسجد لا يعد طولاً وإنما الطول بالعرف وتسميته حينئذ قبلها باعتبار ما كان والافهو الآن واقع بعده وأما السجود البعدى من الجمعة فيسجد في أى جامع كان (وأعاد) من سجد القبلي (تشهده) بعده استئنا ليقع سلامه عقب تشهد ولا يدعو فيه وهذه إحدى مواضع لا يطلب في تشهدها الدعاء ومن أقيمت عليه الصلاة ولو في فرض أو خرج عليه الخطيب وهو في تشهد تأفلة ومن سها عن التشهد حتى سلم الإمام أو سلم عليه وهو في استئنا أو بعد تمامه قبل شروعه في الدعاء وفهم من قوله أعاد القبلي يكون بعد الفراغ من التشهد بل وبعد الصلاة على النسي والدعاء ثم مثل لنقص السنة المؤكدة بقوله (ترك جهر) لفاتحة فقط ولو مرة

وأولى مع سورة أو بصورة فقط في ركعتين لأنه فيها سنة خفيفة واتى بدله بآدى السرفان أى بإعلاء بان اسمع نفسه فلا يسجد جأيا (و) ترك (سورة) أى ما زاد على أم القرآن ولو في ركعة (بفرض) لا نقل قيد فهما (و) ترك (لظن تشهدين) واتى بالجلوس

المصنف كترك جهر (قوله تأمل) انما امر بالتأمل اشارة الى ان قول المصنف وترك تشهدين ان جل على انه
 اتى بالجلوس كان ماشيا على قول ضعيف وهو ان السجود انما يكون لتركهما ولا يسجد لواحد وهو ضعيف
 (قوله والاخ) اى والا يترك اتى بالجلوس فتركه مرة موجب للسجود وقوله على المذهب الاولى اتفاقا
 والحاصل ان كلاما من التشهد والجلوس له سنة فاذا تركهما مرة سجد اتفاقا وان اتى بالجلوس وترك التشهد
 فقولان بالسجود وعدمه والمعمد السجود لان التشهد المتروك سنة مؤكدة فاذا علمت هذا فقول
 المصنف وترك تشهدين ان جل على انه ترك الجلوس لهما ايضا فلا يصح لانه يقتضى انه اذا ترك تشهدا
 والجلوس له لا يسجد وليس كذلك اذ سجد اتفاقا وان جل على انه اتى بالجلوس لهما وتركهما كان ماشيا على
 القول الضعيف وهو ان السجود انما يكون لتركهما لا لترك واحد منهما (قوله ويتصور الخ) جواب عما
 يقال انه لا يتصور سجود قبل ترك تشهدين لان السجود قبل السلام لترك تشهدين يتضمن ذكره التشهد
 الاخير قبل السلام ومتى ذكره قبله فانه يفعله وحاصل الجواب انه يعقل السهو عن تشهدين قبل السلام في
 اجتماع البناء والقضاء في المسئلة الملقبة بأم التشهدات وذات الجناحين وهى ما اذا ادرك مع الامام الركعة
 الثانية وفاته الثالثة والرابعة لرعا فانه بعد غسله اتي بالثالثة بالفاتحة فقط عند ابن القاسم ويجلس
 لانها ثانية نفسه ثم ياتي بالارابعة كذلك ويجلس لانها آخرة الامام ثم يقضى الاولى بفاتحة وسورة ويجلس
 فيها ويسلم فقد اجتمع في هذه الصلاة اربع تشهدات وكل واحد منها سنة (قوله بل تمحضت الزيادة) اى
 وكانت محققة او مشكوكا فيها (قوله بعد السلام) اى الواجب بالنسبة للفرد والامام والسني بالنسبة
 للمأموم والسلام السني يشمل تسليمه الرذ على الامام وعلى المأمومين (قوله ما لم تكثر الزيادة) سواء كانت
 من اقوال غير الصلاة كالكلام نسيانا وبطلان او كانت من افعال غير الصلاة مثل ان ينسى كونه في
 صلاة فيا كل ويشرب معا او من جنس افعال الصلاة والكثير منه في الرابعة والثالثة اربع ركعات
 واما اذا كانت من اقوال الصلاة فان كانت تلك الاقوال غير فرائض كالسورة مع ام القرآن في الاخيرتين
 او السورة مع السورة التى تليها مع ام القرآن في الاولين فلا سجود فيه ولا بطلان وان كانت تلك الاقوال
 فرائض كالفاتحة فانه يسجد لتكرارها ان كان التكرار تحقيا او شككا على ما استظهره بعضهم وكان سهوا واما
 لو كررها عمدا فلا سجود والراجح عدم البطلان مع الائم ومن تكرارها الذى جرى فيه ما تقدم اعادتها لاجل
 سراج جهر (قوله كنتم لشن) هذا اذا شك قبل السلام واما ان شك بعد ان سلم على يقين فقال الهوارى يختلف
 فيه فقيل بنى على يقينه الاول ولا اثر للشك الطارئ بعد السلام وقيل انه يؤثر وهو الراجح (قوله لاجل شن)
 اشار الى ان اللام للتعديل متعلقة بتم اى تتم صلاته لاجل وجود شك وتحققه فوجوده وتحققه موجب للانعام
 او بمحذوف اى واتمامه لاجل دفع شك لا للتعدي متعلقة بتم لانه يقتضى انه يتم شكه اى يزيد فيه وليس كذلك
 (قوله فانه ينبنى على الاقل) اى ولو بنى على الاكثر بطلت ولو ظهر الكمال حيث سلم على غير يقين (قوله
 ويسجد بعد السلام) اى لاحتمال زيادة المأني به وهذا مقيد بما اذا تحقق سلامة الركعتين الاوليين من ترك
 قراءتهما والجلوس بعدهما والاسجد قبل السلام لاحتمال الزيادة لما اتى به والنقصان اى نقص الفاتحة
 او السورة او نقص الجلوس او الركوع من الاوليين وعلى هذا يحمل ما فى اكثر الروايات من التصريح
 بالسجود قبل السلام (قوله فانه لا يكتفى) اى فاذا ظن انه صلى ثلاثا فوهم انه صلى ركعتين عمل على الوهم فيبنى
 على الاقل ويأتى بما شك فيه ويسجد قبل السلام وما ذكره الشارح من ان المراد بالشك مطلق التردد
 فيشمل الوهم تسع فيه عجب والذى فى بن ان الشك على حقيقته خلافا لعج (قوله ومقتصر على شفع الخ) يعنى
 ان من لم يدر اشرع في الوتر او هو في ثانية الشفع فانه يجعلها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام ويوتر بواحدة
 ولا يستحب اعادته شفعه وانما كان يسجد بعد السلام لاحتمال ان يكون اضاف ركعة الوتر الى الشفع من غير
 ان يقصل بينهما سلام فيكون قد صلى الشفع ثلاثا وهذا اى سجوده بعد السلام هو المشهور قال عبد الحق

تأمل والاف تركه مرة
 موجب للسجود على
 المذهب ويتصور ترك
 تشهدين قبل السلام في
 اجتماع البناء والقضاء (والا)
 يكن بنقص فقط او مع
 زيادة بل تمحضت الزيادة
 (فبعده) اى يسجد بعد
 السلام ما لم تكثر الزيادة
 والابطال كما سياتى ثم
 مثل للزيادة المشكوك
 فأحرى المحققة بقوله
 (كنتم) صلاته (لاجل
 شن) هل صلى ثلاثا
 او اربع بامثلا فانه يبنى على
 الاقل ويأتى بما شك فيه
 ويسجد بعد السلام والمراد
 بالشك مطلق التردد فيشمل
 الوهم فانه معتبر في الفرائض
 دون السنن فمن توهم ترك
 تكبيرتين مثلا فلا سجود
 عليه والحاصل ان ظن
 الاتيان بالسنن معتبر بخلاف
 ظن الاتيان بالفرائض فانه
 لا يكتفى في الخروج من
 العهدة بل لابد من الجهر
 والسجود (و) كرا مقتصر
 على شفع فانه يسجد بعد
 السلام ولما كان الاقتصار
 ليس علة للسجود

والتعليل يقتضى انه يسجد قبل السلام لانه معه نقص السلام والزبادة المشكوكين ومقابل المشهور ما نقل
عن مالك من رواية على بن زياد انه يسجد قبل السلام (قوله بخلاف الاعام) اى المتقدم فى قوله وكتم لشك الخ
(قوله بين ذلك) اى وجه الزيادة (قوله فى قوة العلة) اى فقوله وكتمتصر على شفع بيان للحكم وهو جعل تلك
الركعة اى التى هو فيها ثانية الشفع والسجود ايضا بعد السلام من حيث سقطه على قوله متم لشك الذى جعل
تمثيلا يسجد له بعد وقوله شك أهويه الخ فى قوة العلة لذلك (قوله كذلك) اى هل هو فى ثانية الشفع او فى الوتر
(قوله فالسجود الخ) اى انه يجعل هذه الركعة للعشاء ويسجد بعد السلام والسجود هنا للزيادة لاحتمال
ان تكون هذه الركعة من الشفع اضاها للعشاء من غير فصل بسلام فيكون قد صلى العشاء خمس ركعات
(قوله او ترك سر) اى بقائحه فقط ولو فى ركعة واولى مع السورة او فى سورة فقط فى ركعتين لافى ركعة لانه فيها
سنة خفيفة فلا يسجد لها (قوله بادن الجهر) اى وهو اسماع نفسه ومن يليه (قوله فانه يسجد بعد السلام)
قال عبد الوهاب استحبابا قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف الا ان البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطلقون
المستحب على ما يشمل السنة فليس هذا جاريا على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب اه
شيخنا عدوى (قوله بل يبنى على التام) اى فاذا شك هل صلى ثلاثا او اربعين على اربعة وجوب او يسجد بعد
السلام ترغيا للشيطان فاندفع ما يقال حيث بنى على الاكثر فلا موجب للسجود وحاصل الجواب ان السجود
انما هو لترغيم الشيطان واعلم ان الشك مستنكح وغير مستنكح والسهو كذلك فالشك المستنكح هو ان يعتري
المصلى كثيرا بان يشك كل يوم ولو مرة هل زاد او نقص او لا وهل صلى ثلاثا او اربعين شيئا يبنى عليه
وحكمه ان يلهمى عنه ولا اصلاح عليه بل يبنى على الاكثر ولكن يسجد بعد السلام استحبابا كفى عبارة
عبد الوهاب والى هذا اشار المصنف بقوله واستنكحه الشك ولهمى عنه والشك غير المستنكح هو الذى لا يأتى
كل يوم كمن شك فى بعض الاوقات صلى ثلاثا او اربعين او نقص او لا فهذا يصلح بالبناء على الاقل
والايتان بما شك فيه ويسجد واليه اشار بقوله كتم لشك ومقتصر على شفع الخ فان بنى على الاكثر بطلت
ولو ظهر الكمال حيث سلم عن غير يقين والسهو المستنكح هو الذى يعتري المصلى كثيرا وهو ان
يسهو ويتيقن انه سهوا وحكمه انه يصلح ولا سجود عليه واليه اشار المصنف بقوله لان استنكحه السهو
ويصلح والسهو غير المستنكح هو الذى لا يعتري المصلى كثيرا وحكمه انه يصلح ويسجد حسب اسهام
زيادة او نقص واليه اشار بقوله سن لسهو والفرق بين الساهى والشاك ان الاول يضبط ما تركه بخلاف
الثانى (قوله فان اصلح) اى هذا اوجها لكفى ح لم تبطل وذلك لان بناءه على الاكثر واعراضه عن
شكه ترخيص له وقد رجع للاصل (قوله كطول عمدا) انما يقبده لان استظهاره بن رشد انما هو فيه واما
التطويل سهوا فالسجود باتفاق من ابن رشد وغيره فلا يصح حل المصنف عليه قال فى المنتقى من شك فى
صلاته لزمه ان يتمهل ليند كرماسها عنه فان ند كرسها كمل على ما سبق من ان المستنكح يبنى على الكمال
 وغيره يبنى على اليقين وان تبين انه لم يسه فلا شئ عليه اذ لم يطول فى عمله فان طال فان القاسم لا يرى
السجود مطلقا وسحنون براه مطلقا وفرق اشهب فرأى عليه السجود حيث طول بمحل لم يشرع فيه
التطويل وعدمه حيث طول بمحل يشرع فيه التطويل ابن رشد وهو اصح الاقوال اه وهذا اذا طول
تفكرا لاجل شك حصل عنده فيما يتعلق بصلاته واما لو طول فيما لا يشرع فيه التطويل عبثا وللتذكير
فى شئ لم يتعلق به لانه فاطر ما حكمه والظاهر عدم البطالان والمجود بالطريق الاولى ما لم يخرج عن الحد
قاله شيخنا واعلم ان محل السجود اذا طول بمحل لم يشرع فيه التطويل حيث ترتب على الطول ترك سنة كما
اذا طول فى الرفع من الركوع او بين السجدين لانه ليس ترك التطويل فى الرفع من الركوع ومن السجود
زيادة على الطمأنينة وعلى الزائد عليها استئنا فان ترتب على الطول ترك مستحب فقط فلا سجود عليه
اتطويل الجلوسة الاولى فان ترك التطويل فيها مستحب ولا سجود لترك مستحب فان قلت حيث كان السجود

فى قوة العلة اى لشكه الخ
اى ان من شك كذلك
فحكمه انه يقتصر على
الشفع لانه المتيقن بان
يجعل هذه هى ثانية شفعه
ويسجد بعد السلام
لا احتمال ان يكون اضاف
ركعة الوتر لشفعه من غير
فصل بسلام فيكون قد
صلى شفعه ثلاث ركعات
ومثله مقتصر على عشاء
مثلا شك هل هو فى آخرتها
او فى الشفع ومقتصر على
ظهور شك هل هو به او بعصر
فالسجود للزيادة (او ترك
سر بقرض) كظهور لا نقل
وايتان بما زاد على اقل
الجهر بقائحه او مع سورة
فيسجد بعد السلام فان
ابده بادن الجهر فلا سجود
(او استنكحه الشك) اى
كثرت بان يعتريه كل يوم
ولو مرة فانه يسجد بعد
السلام ولكن لا اصلاح
عليه بل يبنى على التام
وجوبا واليه اشار بقوله
(ولهمى) بكسر الهاء وقع
الباء كعمى اى اعرض
(عنه) اذ لا دواء له من
الاعراض عنه فان اصلح
بان اتى بما شك فيه لم تطل
وسجد بعد السلام ثم شبه
بما يسجد له بعد السلام
قوله (كطول عمدا)
(بمحل لم يشرع به) الطول
كالقيام بعد الركوع والجلوس

بين السجدين والمستوفى للقيام على يديه وكيفية

بان زاد على الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة ينه (على الاظهر) من الاقوال عند ابن رشد واما التطويل فهو جاز على القاعدة فالسجود له باتفاق فان طول يجعل شرع فيه كقيام وركوع وسجود وجلس فلا سجود عليه ويسجد ٢١٩ البعدى (وان) ذكره (بعد شهر)

او اكثر لانه لترغيم الشيطان (باحرام) اى نية وجوبا شرطا (وتشهد) استئنا (كسكيره سوى) ورفع (وسلام) وجوبا غير شرط (جهر) استئنا واما القبلى فان اتى به في محله فالسلام للصلاة ولا يحتاج لنية لانه داخلها بخلاف لو اخر (وصح) السجود من حيث هو (ان قدم) بعديه (اواخر) قبله فعل ذلك عمدا اوسهوا الا ان تعمد التقديم حرام وتعتمد التأخير مكروه (لان) استنكحه (السهو) بان يأتى كل يوم ولو مرة فلا سجود عليه لما حصل له من زيادة او مع نقص عند انقلاب ركعاته لمشفقة (وبصلح) ان امكنه الاصلاح كسهو عن سجدة بركة أولى مثل ان ذكرها قبل عقد ركوع التى تليها فيرجع جالس للآتيان بها ثم اذا قام اعاد القراءة وجوبا فان لم يمكنه الاصلاح بان عقد الركوع من التى تليها انقلب الثانية أولى ولا سجود عليه هذا في القرض واما في السن فان امكن الاصلاح كأن كان عادته ترك التشهد الوسط وتذكر قبل مفارقه الارض يسديه وركبته رجوع للآتيان به كغير المستنكح والافقدات ولا سجود عليه (اوشك) ام لافانه يسلم ولا سجود عليه

مقيد بان يترتب على الطول تركه يكون السجود قبل السلام لا بعده والجواب ان السجود منوط بالطول بالمحل الذى لم يشرع فيه بشرط ان يتضمن ترك سنة قضمن ترك السنة شرط في كون الطول بمحل لم يشرع فيه قضميا للسجود وليس السجود لترك السنة كذا الجواب عبق واجاب بن بان السجود القبلى انما يترتب على ترك سنة وجودية لانه حينئذ نقص والسنة هنا عدمية فتركها زيادة لا نقص فلذا كان السجود بعديا (قوله بان زاد) تصوير الطول المذكور (قوله فلا سجود عليه) اى الا ان يخرج عن الحد فيسجد اه خش والمراد انه طول بمحل شرع فيه للتقرب الى الله تعالى فالطول فيه عيبا اولئذ كسر شئ في غير صلاته فانظر ما الحكم قاله عجب قال شيخنا والناظر عدم البطان ويسجد (قوله ويسجد البعدى) اشارة الى ان قوله وان بعد شهر راجع لقوله والا فبعده اى والا فيسجد بعده وان ذكره بعد شهر ولا يتقيد التأخير بالشهر لكن المصنف تبع المدونة في التعبير بالشهر وهو كناية عن المدة الطويلة وان في الكلام حذف او مع ما عطف على او اكثر كما اشار له الشارح وانظر ما حكم تأخير مدة ما عن الصلاة هل هو مكروه ام لا والحاصل انه يفعل متى ما ذكره ولو كان الوقت وقت نهى ما لم يكن في صلاة نافذة او فريضة والامضى على صلاته فاذا كملها سجد ولا يفسد واحدة منهما ولو كانت صاحبة ذلك السجود جمعة (قوله لانه لترغيم الشيطان) جواب عما يقال لاي شئ كان السجود القبلى المترتب على سنتين او سنة مؤكدة لا يؤتى به مع الطول والبعدى يؤتى به مطلقا وحاصل الجواب ان البعدى لترغيم الشيطان والقبلى جابر والترغيم لا يتقيد بزمان والجواب برحقه ان يتصل بالمجبر او يتأخر عنه قليلا (قوله غير شرط) وحينئذ فلا يبطل السجود بتركه واخرى ترك التشهد او تكبير الهوى او الرفع بل لو اتى بالنية وسجد وترك ما عدا ذلك من تكبير وتشهد وسلام فانظر اها الصحة كفى خش (قوله لانه داخلها) اى فنية الصلاة المعينة منسحبة عليه فلو اتفق انه اتى بالسجدين ذاهلا عن كونه ساجدا للسهو لصحت وما في عبق من احتياج القبلى لنية عند تكبيرة الهوى فهو خلاف النقل كما قال شيخنا (قوله وصح ان قدم بعديه) اى ولو كان المقدم له الماء وم دون امامه والقرض انه مأموم لا مسبوق وقوله واخر قبله اى ولو كان ذلك المؤخر للقبلى مأموما بان يسجد الامام القبلى في محله ويؤخره الماء مؤم ولو اخر الامام القبلى فهل يقدمه الماء مؤم ولا يؤخره تبع الامامه او يؤخره تبعه قولان الاول منهما لا بن عرفة والثاني لغيره (قوله وصح ان قدم بعديه) اى مراعاة لقول القائل ان السجود دمعما قبل وقوله واخر قبله اى مراعاة لقول القائل بعديه السجود دمعما والحاصل انه وقع خلاف في المذهب في محل السجود فقبل محله بعد السلام مطلقا وقيل قبله مطلقا وقيل بالتخير وقيل ان كان النقص خفيفا كالسر فبايجهر فيه سجد بعده كالزيادة والاقبله وقيل ان كان عن زيادة فبعده وان كان عن نقص فقط او نقص وزيادة فقبله وهذا هو المشهور الذى مشى عليه المصنف وعليه لو قدم البعدى واخر القبلى صح مراعاة لما ذكر من الاقوال (قوله الا ان تعمد التقديم حرام) اى لادخاله في الصلاة ما ليس منها (قوله بان يأتى كل يوم مرة) اى وتبين له انه سها (قوله فلا سجود عليه) اى مطلقا امكنه الاصلاح ام لا وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام او مكروه او الاول ان كان قبلها والثاني ان كان بعديا كذا في بعض الشراح قال عجب فلو سجد في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تبطل صلاته حيث كان متعمدا او جاهلا لانه غير مخاطب بالسجود فهو بمثابة من سجد للسهو ولم يسهه او لا لان هناك من يقول بسجوده قال شيخنا العدوى والظاهر الصحة (قوله هذا في القرض) اى هذا بان لا مكان الاصلاح وعدم امكانه فيما اذا كان المتروكا سهوا فرضا (قوله واما في السن) اى واما بان امكان الاصلاح وعدم امكانه فيما اذا كان المتروكا سنة (قوله كغير المستنكح) ظاهر كلام ابى الحسن على الرسالة انه يصلح ولا يفوت الاصلاح بمفارقة الارض يديه وركبته ولو استقل قائما وليس هو كغير المستنكح الذى يفوت صلاحه بذلك (قوله اوشك هل سها الخ) اى بان شك هل سها فزاد ركعة او قص سورة مثلا ولم يسهه اصلا (قوله ثم ظهر له) اى فتفكر في ذلك ثم ظهر له انه لم يسهه فلا سجود عليه سواء كان التفكر قليلا او طالا لان الشك بافراده لا يوجب سجود سهو وتطويل التفكر في ذلك انما هو على وجه العمد فلا يتعلق به سجود لكن يحمل ذلك على ما اذا هل سها) عن شئ يتعلق بالصلاة من زيادة او نقص ام لا ثم ظهر له انه لم يسهه فلا سجود عليه (او) شك هل (سلم) ام لافانه يسلم ولا سجود عليه

ان قرب ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فان طال جدا بطلت وان انحرف استقبل وسلم وسجد وان طال لاحدا او فارق مكانه بنى باحرام وتشهد وسلم وسجد (او سجد واحدة) عطف على استنكحه اى ولا سجود عليه ان سجد واحدة اخرى لبراءة ذمته (في) اى بسبب (شكه فيه) اى في سجود سهوه (هل سجد) له (اثنتين) او واحدة فانه ياتي بالثانية ولا سجود عليه ثانيا مراده ان من ترتب عليه سجود سهو قبلها كان او بعد يافسجد له ثم شك هل ٢٢٠ سجده واحدة واثنين فانه يبنى على اليقين فيأتي بالثانية ولا سجود عليه ثانيا لهذا الشك

اذلوا امر بالسجود له لا يمكن ان يشك ايضا فيتسلسل وكذا لو شك هل سجده السجدين او لا فيسجد هما ولا سهو عليه (اوزاد) على ام القرآن (سورة في اخريه) او سورة اخرى في اوليه (او خرج من سورة) قبل تمامها (لغيرها) فلا سجود عليه لانه لم يأت بخارج عن الصلاة وكره تعد ذلك الا ان يفتح بسورة قصيرة في صلاة شرع فيها التطويل (او قاء غلبه او قل) غلبه فلا سجود عليه ولا تبطل ان كان طاهرا يسيرا ولم يزدرده منه شيئا عمدا فان ازدرده سهوا عمدا وسجد بعد السلام وفي بطلانها بغلبة ازدراده قولان (ولا) يسجد (لا) ترك (فريضة) لعدم جبرها بل ياتي بها ان امكن والا لاني الركعة بتمامها واتي بغيرها على ما ياتي تفصيله ان شاء الله تعالى (ولا) ترك سنة (غير مؤكدة وبطلت) ان سجد لها قبل السلام (كشاهد) اى ترك لفظه واتي بالجلوس له ولا يسجد

كان المحل بشرع فيه التطويل ولا يسجد كما تقدم (قوله ان قرب) اى ذلك السلام من الصلاة (قوله فان طال) اى شكه جدا بحيث بعد الامر من الصلاة (قوله باحرام) اى نية (قوله او سجد واحدة) عطف على قوله استنكحه الشك اى واتي بسجدة واحدة بسبب شكه فيه هل سجد اثنتين والمعطوف محذوف اى هل سجد اثنتين او واحدة وقوله هل الخ تفسير لشكه اى وصورة شكه هل الخ فقوله او سجد واحدة بيان الحكم المسئلة لا للصورة شكه اذ ليست الواحدة مشكوكا فيها اى ان الحكم اذا شك هل سجد واحدة او اثنتين فانه يسجد واحدة ولا سجود عليه (قوله فيتسلسل) اى فاذا تسلسل حصلت له المشقة الكبرى ولا تقل وهو مستحيل لان التسلسل باعتبار المستقبل لاستحالة فيه (قوله اول) اى اول سجده اصلا (قوله اوزاد سورة في اخريه) اى فلا سجود عليه على المشهور مرعاة لمن يقول بطلب قراءة السورة في الاخيرتين ايضا ومقابل المشهور ما قاله اشهب من السجود اذا زاد السورة في اخريه ودل كلام المصنف بطريق الاخرى انه لو زاد سورة في احدى اخريه لا يسجد اتفاقا وهو كذلك (قوله شرع فيها التطويل) اى فله ان يتركها وينقل الى سورة طويلة (قوله ان كان طاهرا يسيرا) فان كان نجسا او كثيرا بطلت والقرض انه خرج غلبة وكذا ان كان طاهرا يسيرا وزدرده منه شيئا عمدا (قوله فان ازدرده الخ) اى والقرض انه خرج منه غلبة (قوله قولان) اى على حد سواء ولا سجود عليه على القول بعدم البطلان كذا في خش وفرر وشبغنا العدوى ان الطاهر من القولين البطلان (قوله ولا لقرينة) عطف على معنى قوله ان استنكحه ولا تأكيد لاني اى لا يسجد لاستنكاح السهو ولا لقرينة ويجوز العطف على سنة من قوله بنقص سنة اى سن اسهوسجدة بنقص سنة لا فريضة وما روى عن مالك من ان الفاتحة تجبر بالسجود فبنى على القول بعدم وجوبها في الكل (قوله ولا لترك سنة غير مؤكدة) اى ككبيرة او تسبيحة اى والقرض انه تركها بعفوها وامالوتركها مع زيادة فانه يسجد (قوله كشهد) ما ذكره المصنف من عدم السجود للتشهد الواحد اذا جلس له نحوه لابن عبد السلام ونص عليه في الجلاب وجعله سند في الطراز المذهب وهو بخلاف ما صرح به اللخمي وابن رشد من انه يسجد للتشهد الواحد وان جلس له وصرح ابن جزي والحواري بانه المشهور وعلى السجود له اقتصر صاحب النوادر وابن عرفة قال ح والاصل ان فيه طريقتين اظهرهما السجود اه بن (قوله والمعتمد السجود) اى لترك لفظ التشهد اذا جلس له اى لان التشهد في حد ذاته سنة وكونه باللفظ مخصوص سنة على المعتمد (قوله ويسير جهر او سر) معناه لا سجود على من جهر خفيا في السرية بان اسمع نفسه ومن يليه ولا على من اسر خفيا في الجهر بان اسمع نفسه فقط هذا هو الموافق لما في شرح المصنف على المدونة وعزاه لابن ابي زبدي المختصر وكذا هو في ابن يونس وغير واحد وكذا اقر عرج فقول الشيخ سالم اى اقتصر في الجهر على يسير الجهر وفي السرية على يسير السر ونسب ذلك لابن ابي زيد ومتابعة عبق له على ذلك كله وهم اه بن (قوله بكائية) الكاف واقعة في محلها مدخلة للاعلان بآيتين فهو مثل الاعلان بآية على الطاهر وانظر هل الثلاث كذلك قاله شيخنا وليست مؤخرة من تقديم وان الاصل وكاعلان فتكون مدخلة للاسرار بآية كما قال بعض الشراح لانه يقتضى ان الاعلان بآيتين ليس كالاعلان بآية مع ان الطاهر انه مثله (قوله كما هو) اى ما ذكر من اعادتها (قوله الى انه ان اعاد الفاتحة لذلك) اى او اعادها مع السورة لذلك فانه يسجد هذا هو الذي في سماع عيسى من ابن القاسم وقيل لا يسجد وهو في المدونة ايضا كما الاول اه بن

قطعا والمعتمد السجود وما مشى عليه المصنف ضعيف (و) لا سجود في سرية بان اسمع نفسه ومن يليه (قوله فقط) (او) يسير (سر) في جهرية والمراد على السر ولو عبر به كان اولى بان اسمع نفسه فيها فقط (و) لا في (اعلان) او اسرار (بكائية) في محل سر او جهر (و) لا في (اعادة سورة فقط لهما) اى للجهر او السر اى اعادها لاجل تحصيل سنتها من جهر او سر ان كان قراها على خلاف سنتها كما هو المطلوب لعدم فوات محلها لانه انما يضر بالانحفاء واثار بقوله فقط الى انه ان اعاد الفاتحة لذلك فانه يسجد

(قوله وكذا ان كررها) اي الفاتحة سهوا فانه يسجد بخلاف السورة ومنه اعادتها لتفديها على الفاتحة ولا يعول على ما في خش هنا ويظهر من كلام المقدمات خلاف في بطلان صلاة من كرر ايام القرآن عمدا ولكن الرابع منها عدم البطلان كما قال شيخنا العدوي (قوله ولا يسجد لتترك تكبيرة) اي لانها سنة خفيفة فلو سجد قبل السلام لتركها بطلت ان كان ذلك السجود عمدا او جهلا لاسهوا او الاولى حذف قوله او تكبيرة لاغتناء قوله ولا لغیر مؤكدة عنه (قوله من غير تكبير العيد) اي واما تكبير العيد فيسجد لتترك واحدة فأكثر لان كل واحدة سنة مؤكدة واعلم انه كما ترتب السجود القبلي على نقص تكبيرة من تكبير العيد كذلك يترتب السجود البعدي على زيادتها اما السجود للنقص فقد قال ابن عرفة في الكلام على تكبير العيد ويسجد للسهو عن شيء منه اه واما الزيادة فقد قال مالك في مختصر ابن شعبان من سها في العيد فزاد تكبيرة واحدة سجد بعد السلام اه بن (قوله حال هويه للركوع) مثل ذلك ما اذا ابدل احدي تكبير في السجود خفضا او رفعا بسمع الله لمن حمده ففيه اختلاف واما اذا ابدلها معا بسجدة اتفاقا كذا ينبغي قاله شيخنا العدوي (قوله لانه نقص) اي ما هو المطلوب منه من التكبير في حالة الهوى والتسميع في حالة الرفع من الركوع وزاد في الاولى التسميع وزاد في الثانية التكبير ومعلوم ان اجتماع الزيادة والنقص موجب للسجود (قوله ولم يزد ما يوجب زيادته السجود) اي لان الزيادة التي زادها قولية وهي لا توجب سجودا والحاصل ان القول الاول نظر لكونه نقص وزاد والثاني نظر لكون الزيادة قولية (قوله تأويلان) المفهوم من كلام المواق ان هذا خلاف واقع في المذهب لانه اختلاف من شراحها في فهمها اذ لا تأويل في كلامها هذا والا قوى منها عدم السجود كما قال شيخنا (قوله فانه يسجد قطعاً كما في المدونة) اي لنقصه سنتين (قوله بان تلبس بالركن) اي في المسئلة الاولى فوات التدارك بالرفع من الركوع وفي الثانية بالسجود (قوله ولا لادارة مؤتم) عطف على لان استنكحه السهواي لاسجود على المصلي ان استنكحه السهو ولا سجود على امام لادارة مؤتم وفيه ان الادارة مستحبة ومن المعلوم ان السجود لا يكون في فعل امر مستحب فالاولى حذفه اذ لا يتوهم السجود فيه الا ان يقال ان المصنف تبع النقل واعلم ان الامور التي ذكرها المصنف انه لا يسجد لها منها ما هو مطلوب ومنها ما هو جائز ومنها ما هو مكروه فاشار للاول بقوله ولا لادارة مؤتم الى قوله ولا للجائز والى الثاني بقوله ولا للجائز الى قوله ولا يلتزم والى الثالث بقوله ولا يلتزم (قوله لقضية ابن عباس) اي حيث قام على يساره صلى الله عليه وسلم فاداره عن يساره ليمنه بيده اليمنى (قوله ولا سجود لاصلاح رداء سقط عن ظهره) بل ذلك مندوب اذا اصلحه وهو جالس بان يمد يده ياخذ به الارض ويصلحه واما ان كان قائما ينحط لذلك فقليل اي انه يكره كراهة شديدة ولا تبطل به الصلاة اذا كان مرة ولا باطل لانه فعل كثير واما الانحطاط لاخذ عمامة او قلب منكب فبطل ولو مرة لان العمامة لا تصل لرتبة الرداء في الطلب الا ان يتغير رلها كما في عبق فلا تبطل بالانحطاط لاخذها (قوله ولم ينحطه) اي لكونه جالسا بالارض وقوله والا فلا اي والابان كان قائما واراد ان ينحط لهما فلا يندب الاصلاح بل يكره كراهة ثقيلة (قوله او كشى صفين الخ) اعلم ان الذي في النقل جواز المشي للستره ولذهاب الدابة ودفع المار ان قرب والقرب يرجع فيه للعرف سواء كان صفين او اكثر والتحديد بكالصفين انما ذكر في الفرجة وحينئذ قاله المصنف من التحديد في الجميع بكالصفين خلاف النقل الا ان يقال ان المصنف راي ان القرب في العرف قدر الصفين والثلاثة وحينئذ فهو موافق لما في النقل (قوله او كشى صفين) الكاف داخلة على المضاف وهو مشي وهي في الحقيقة داخلة على المضاف اليه قد دخل الثلاثة كذا كر الشارح ويحتمل ابقاء الكاف داخلة على المضاف قد دخل ما شبه المشي من الفعل اليسير كغمر او حلت والاولى ملاحظة دخولها على كل منهما قد دخل الامرين وانظر اذا حصل مشي لكل من السترة والفرجة كسبوق مشي لفرجة ثم استرة بعد سلام امامه والظاهر كما قال عبي اغتفر ذلك وعدم السجود له وكذا يقال في اصلاح الرداء واصلاح السترة اه كلامه وظاهره عدم اغتفارا اكثر من

وكذا ان كررها سهوا
(و) لاسجود (ا) ترك
(تكبيرة) واحدة من
غير تكبير العيد (وفي)
سجوده في (ابدالها) اي
التكبيرة (بسمع الله لمن
حمده) سهوا حال هويه
للكوع (او عكسه) بان
كبر حال رفعه منه لانه نقص
وزاد وعدم سجوده لانه
لم ينقص سنة مؤكدة ولم
زد ما يوجب زيادته السجود
(تأويلان) محلها اذا
ابدل في احد المحلين كما افاده
بأوامان ابدل فيهما معا
فانه يسجد قطعاً كما في
المدونة ومحلها ايضا اذا
فات التدارك بان تلبس
بالركن الذي يليه فان لم
يقف اى بالذكر المشرع
(ولا) سجود على
امام (لادارة مؤتم) من
جهة يساره ليمنه من خلفه
كما هو المطلوب لقضية ابن
عباس رضى الله عنه (و)
لاسجود (لاصلاح رداء)
سقط عن ظهره (او)
اصلاح (سترة سقطت)
وندى اصلاح فيهما ان
خف ولم ينحط له والا فلا
وبطلت ان انحط مرتين
لانه فعل كثير (او كشى
صفين) وادخلت الكاف

(فرجة) في صف يسدها
(او) لاجل (دفع مار) بين
يديه بناء على ان حريم
المصلين يزيد على قدر ركوعه
وسجوده والا فلا يمشى بل
يرده وهو مكانه ويشير له
ان كان بعيدا (او) لاجل
(ذهاب دابته) ليردها فان
بعدت قطعها وطلبها ان
اتسع الوقت والتمادي ان
لم يكن في تركها ضرر ودابة
الغير كذلك والمال كالدابة
(وان) كان المشي كالصفين
في الاربع مسائل (بجنب
او قهقرة) بان يتأخر بظهره
وظاهره ان الاستدبار
مضر (و) لاسجود في
(فتح على امامه ان وقف)
الامام في قراءته وطلب
الفتح فان لم يقف بان اتقل
لاية اخرى كره الفتح
عليه وهذا في غير الفاتحة
والاوجب الفتح (و) لافي
(سديه) اي فیه يسده
(لثاوب) بمئة فثلثة وهو
مندوب وكرهت القراءة
حال الثاوب واجزاه ان
فهمت والا عاها فان لم
يعدها اجزاه ان لم يكن
الفاتحة (و) لافي (نقش)
اي بصاق بلا صوت (ثوب)
او غيره (الحاجة) بان
امتلاؤه بالبصاق وكره لغير
حاجة فان كان بصوت بطلت
احمده وسجد لسهوه
(كتنخ) الحاجة ولو لم تعلق

اثنتين والظاهر انه اذا كان ذلك مطلوبا فلا يضر قاله شيخنا (قوله الثلاثة) اي غير الخارج منه والذي يقف
فيه (قوله ويشير له ان كان بعيدا) اي ولا يمشى لرده والحاصل انه ان كان قريبا مشى اليه وان كان بعيدا
اشار اليه (قوله او ذهاب دابته) اي سواء كان قداما او ماموما (قوله فان بعدت) اي الدابة (قوله
ان اتسع الوقت) اي الضروري وحاصل فقه المسئلة ان الدابة اذا ذهبت وبعدت منه فله ان يقطع الصلاة
ويطلبها ان كان الوقت متسعا وكان عندها يحجب به فان ضاق الوقت او قل عنها فلا يقطعها الا اذا كان يخاف
الضرر على نفسه لكونه بمقازة والاطعها او غير الدابة من المال يجري على هذا التفصيل فقول الشارح ان
اتسع الوقت اي واجب عنها وقوله والا اي بان ضاق الوقت او قل عنها تبادى اي وان ذهبت (قوله ان لم
يكن في تركها ضرر) اي فان كان في تركها ضرر كما لو كان في مقازة فانه يقطع الصلاة ويطلبها (قوله وان
بجنب) اي عينا او شمالا (قوله او قهقرة) قبل صوابه فقهري بالثابت لا بانه كما عبر به في باب الحج
في طواف الوداع حيث قال ولا يرجع القهقري وذ كر بعضهم ان ذلك لغة وحينئذ فلا اعتراض (قوله بان
يتأخر بظهره) اي والحال ان وجهه مستقبل للقبلة (قوله مضر) اي فلا يجوز له الاستدبار لافي مسئلة
الدابة فيجوز له فيها ان يستدبر القبلة في الصف والصفين والثلاثة ان كان لا يتممكن منها الا بالاستدبار
والحاصل ان الاستدبار لعذر معتقر والعذر انما يظهر في الدابة كذا قرر شيخنا (قوله وفتح على امامه) قبل
لا مفهوم لقوله على امامه بل مثله الفتح على غيره من مصل آخر اخذ بمفهوم ما يأتي وقيل انه ان فتح على غير
امامه بطلت وهو مفهوم ما هنا وارضى عيج وبعضهم مفهوم ما هنا وارضى الشيخ سالم مفهوم ما يأتي (قوله
ولاسجود في فتح الخ) اي بل الفتح في هذه الحالة مندوب (قوله وطلب الفتح اي بان تردد في قراءته) (قوله
بان اتقل لاية اخرى) اي او وقف وسكت ولم يتردد في قراءته وانما لم يفتح عليه في هذه الحالة لاحتمال انه
يتفكر فيما يقرأ (قوله والاوجب الفتح) اي مطلقا سواء وقف او لم يقف فان ترك الفتح عليه فصلاة الامام
صححة بمنزلة من طراه العجز عن ركن وانظر هل تبطل صلاة تارك الفتح بمنزلة من اتمها عجز عن ركن ام لا
لانص (قوله لثاوب) اي وامام سده مرة او مرتين للاثاوب فانه يكره ولا سجود ولا بطلان (قوله وهو
مندوب) اي سواء كان في صلاة او غيرها اذا كان السد بغير باطن اليسرى لان كان به فيكره لملاسته
النجاسة وليس الثقل عقب الثاوب مشروعا وما نقل عن مالك من انه كان يتفعل عقب الثاوب فلا اجتماع ريق
عنده اذ ذاك انظر ح (قوله بان امتلاؤه) اي وهو جائز في هذه الحالة وان كان بصوت كافي للمج ولا
سجود فيه اتفاقا (قوله وكره لغير حاجة) وفي لزوم السجود في هذه الحالة قولان اظهر بن وقول الشارح
فان كان اي البصاق الذي لغير حاجة بصوت وقوله وسجد لسهوه اي على المعتمد خلافا لمن قال بعدم سجوده
حينئذ والحاصل ان البصاق في الصلاة اما الحاجة او لغيرها وفي كل امان يكون بصوت او غيره فان كان الحاجة
فهو جائز كان بصوت او لا ولا سجود فيه اتفاقا وان كان لغير حاجة فان كان بصوت كان مكروها وفي لزوم
السجود له قولان وان كان بصوت بطلت ان كان عدا او جهلا وان كان سهوا وسجد على المعتمد ان كان قداما
او اماما لا ماموما لجل الامام له (قوله كتنخ الخ) يريد ان التنخ الحاجة لا يبطل الصلاة ولا سجود فيه
من غير خلاف واما اذا تنخ لغير حاجة بل عبثا هل يكون كالكلام فيفترق بين العمد والسهو وهو قول مالك
في المختصر ولا تبطل به الصلاة مطلقا ولا سجود فيه وهو قول مالك ايضا واخذ به ابن القاسم واختاره الا بهري
والنخعي واليه اشار المصنف بقوله والمختار الخ والتنخ كالتنخ (قوله الحاجة) فسر ابن عاشر الحاجة
بضرورة الطبع قال المازري التنخ لضرورة الطبع وانين الوجع معتقر واما قال ح تدل على ان المراد
بالحاجة الاحتياج للتنخ لرفع بلغم من راسه (قوله ولو لم تعلق الخ) اي هذا اذا كان لتلك الحاجة تعلق
بالصلاة بان كان لا يقدر على القراءة الا اذا تنخ لرفع البلغم وهو واجب حينئذ في القراءة الواجبة ومندوب في
غيرها بل ولو كانت تلك الحاجة لا تعلق لها بالصلاة كتسببه به انسانا في صلاة (قوله فلا سجود في سهوه)

اي ولا بطلان في عمده (قوله اي لغير الحاجة) اي بان كان عبثا وعدم البطلان مقيد بما اذا قل والا بطل
لانه فعل كثير ليس من جنس الصلاة (قوله ولا سجود في تسبيح رجل او امرأة لضرورة) اي بل هو جائز
ولو سجد في غير محل التسبيح وكذا لو ابدله بحوالة او تهليل كافي بحق وغيره (قوله اي الحاجة) اشار الى ان
المراد بالضرورة الحاجة التي هي اعم من الضرورة (قوله تعلقت باصلاحها) اي كما لو جلس الامام في
الثالثة فقال له المأموم سبحان الله ليبيته على سهوه (قوله بان تجرد للاعلام الخ) اي كما لو قرع اسنان عليه
الباب فقال له وهو في الصلاة سبحان الله ليبيته على انه في صلاة واستعمل ذلك اللفظ في غير محله فيحمل قول
المصنف الآتي وذ كر قصد التفهيم به بعمله والابطال على ما عدا التسبيح اخذا مما هنا (قوله ولا يصفقن)
فيه ان المناسب لقوله او امرأة ان يقول ولا تصفق الا ان يقال عبر بذلك اشارة الى ان المراد من المرأة الجنس
وخلصته ان المرأة بالمرأة جنس المرأة المصلية واحدة واكثر ولاجل ذلك قال المصنف ولا يصفقن بضمير
جمع لنسوة مراد منه المصلية من النساء مطلقا واحدة او اكثر فصيغة الجمع غير مستعملة في حقيقتها ثم ان
النهي في كلام المصنف للكرامة وفيه رد على من قال بنده للنساء ولعله انما جازها لجمهور بالتسبيح وكره لها
الجمهور بالقراءة في الصلاة للضرورة (قوله وكلام لا صلاحها بعد سلام) حاصله ان الامام اذا سلم من
ركعتين مثلا فحصل كلام منه او من المأموم او منهما لاجل اصلاحها فلا تبطل به الصلاة ولا سجود عليه بل
هو مطلوب لكن ان كان المتكلم لا صلاحها المأموم فيشترط في عدم بطلان صلاته امران الاول ان لا يكثر
الكلام فان كثرت بطلت والثاني ان يتوقف التفهيم على الكلام وان كان الكلام لا صلاحها صادرا من الامام
فيشترط فيه زيادة على ما ذكر امران ايضا ان يسلم معتقدا التمام وان لا يطرأ له بعد سلامه شك من نفسه بأن
لا يحصل له شك اصلا او يحصل له من المأمومين واعلم ان الكلام لا صلاح الصلاة لا سجود فيه ولا بطلان به
سواء وقع بعد السلام او قبله كأن يسلم من اثنتين ولم يفقه بالتسبيح فكلهم بعضهم فسأل بعتيهم فصدقه او راد
او جلس في غير محل الجلوس ولم يفقه بالتسبيح فكلهم بعضهم ولكن رأى في ثوب امامه نجاسة قد نامت واخبره
كلاما لعدم فهمه بالتسبيح وكالمستخلف بالفتح ساعة دخوله ولا علم له بما صلاها الامام الذي استخلف فيسألهم
عن عدد ما صلى اذا لم يفقهه بالاشارة اذا علمت هذا فقول المصنف بعد سلام امامه لا مفهوم له وانما يصح على
عدم السجود في الكلام بعد السلام لا صلاحها رد على من قال ان الكلام بعد السلام لا صلاحها لا يجوز
وتبطل به الصلاة وان حديث ذي اليمين منسوخ كذا اجاب بعضهم وفيه ان الرد على من ذكر لا يكون بنفي
السجود انما يكون باثبات الجواز بان يقول وجاز كلام لا صلاحها بعد سلام (قوله ان لم يفهم الاب) اي
واما لو كان الافهام يحصل بالاشارة او التسبيح فعدل عنه لصريح الكلام فالبطلان (قوله وسلم معتقدا
الكمال) اي واما لو سلم على شك فيه بطلت صلاته (قوله لا من نفسه) اي واما ان نشأ له الشك بعد سلامه
من نفسه فلا يجوز لذلك الامام السؤال بل يجب عليه فعل ما تبرا به ذمته فان سأل بطلت صلاته بخلاف
ما لو حصل له الشك من كلام المأمومين فله ان يسأل بعتيهم (قوله ورجع امام الخ) حاصل فقه المسئلة ان
الامام اذا اخبره جماعة مستفيضة فيد خبرهم العلم الضروري بتمام صلاته او بنقصها فانه يجب عليه الرجوع
لخبرهم سواء كانوا من مأموميه او لا سواء يتقن صدقهم او ظنه او شك فيه او جزم بكذبهم ولا يعمل على يقينه
ومثل الامام في ذلك القذ والمأموم فيجب على كل منهما الرجوع لخبر الجماعة المستفيضة مطلقا وان اخبر
الامام عدلان او اكثر ولم يبلغ مبلغ التواتر فانه كذلك يجب عليه الرجوع لخبرهم سواء اخبراه بالتمام او بالنقص
ان لم يتقن خلاف ما اخبراه به بأن يتقن صدقهما او ظنه او شك فيه فان يتقن كذبهما فلا يرجع لخبرهما بل يعمل
على يقينه من البناء على الأقل ان كان غير مستنكح هذا اذا كان من مأموميه والا فلا يرجع لخبرهما اخبراه
بالتمام او بالنقص كما هو قول ابن القاسم في المدونة وان اخبر العدلان القذا والمأموم بنقص او كمال فلا يرجع
واحد منهما لخبرهما بل يعمل على يقينه نفسه كما هو ظاهر المصنف وان كان الخبر للامام واحد فان اخبره

ي لغير الحاجة (و) لا سجود
في (تسبيح رجل او امرأة
لضرورة) اي الحاجة
تعلقت باصلاحها لا بان
تجرد للاعلام بانه في صلاة
مثلا لقوله عليه الصلاة
والسلام من بابه شيء في
صلاته فليقل سبحان الله
ومن من الفاظ العموم
فيشمل النساء ولذا قال (ولا
يصفقن و) لا سجود في
(كلام) قل عمدا
(لا صلاحها بعد سلام)
لامام من اثنتين او غيرهما
كان الكلام منه او من
المأموم او منهما ان لم يفهم
الاب وسلم معتقدا الكمال
ونشأ شك من كلام
المأمومين لا من نفسه فلا
سجود من اجل هذا
الكلام وان كان عليه
السجود من جهة زيادة
السلام فان اختل شرط
من هذه الاربعه بطلت
(ورجع امام فقط)

لا فذل ولا مأموم (العدلين) من مأموميه اخبراه بالثام فشك في ذلك واولى ان ظن صدقهما فيرجع خبرهما بالثام ولا يأتي بما شك فيه (ان لم يتيقن) خلاف ما اخبراه به من التام فان يتيقن كذبهما يرجع ليقينه ولا يرجع لهما ولا لاكثر (الاكثرهم) اي المأمومين

باتام فلا يرجع خبره بل يبنى على يقين نفسه وان اخبره بالنقص رجع خبره ان كان ذلك الامام غير مستنكح لحصول الشك بسبب اخبراه وان كان مستنكحا يبنى على الاكثر ولا يرجع خبره وان اخبر الواحد فذا او مأموم ينقص او اتهم فلا يرجع واحد منهما لخبره بل يبنى على يقينه (قوله لا فذل ولا مأموم) اي فلا يرجع واحد منهما للعدلين اذا اخبراه بالثام عند شكه في صلاته بانها تمت او لا واولى عند جزمه بعدم تمامها بل بعمل كل واحد منهما على ما قام عنده كان المأموم وحده او كان مع الامام ولا ينظر ان لقول غيرهما لم يبلغ حد التواتر فانه يرجع اليه ويترك ما عنده ولو كان يقينا وهذا ظاهر المصنف وهو مذهب المدونة وقيل ان كذا من الفذل والمأموم يرجع لخبر العدلين كالامام وهو قول اللخمي عن المذهب وابن الجلاب عن اشهب (قوله للعدلين من مأموميه) اي واما لو كان من غير مأموميه فلا يرجع لهما لان المشارك في الصلاة اضبط من غيره وهذا قول ابن القاسم في المدونة وهذه الطريقة شهرها ابن بشير والذي اعتمدته في التوضيح طريقة اللخمي وهي الرجوع للعدلين سواء كانا من مأموميه او من غيرهم ومها صدرا بن الحجاب لكن الذي اختاره ح حل كلام المصنف على ما شهره ابن بشير اه بن (قوله واولى ان ظن صدقهما) اي او جزم به (قوله ان لم يتيقن الخ) اي بان جزم بصدقهما او غلب على ظنه صدقهما او تردد فيه (قوله يرجع ليقينه الخ) فان عمل على كلاهما وكلامهم نحوهما بطلت عليه وعليهم واذا عمل على يقينه ولم يرجع لقولهما فان كانا اخبراه بالنقص فعلا معه ما بقي من صلاته واذ اسلم اتيا بما بقي عليهم افذاذ او بامام وان كانا اخبراه بالثام كانا مأمومين فاما فيها تفصيله كذا في حاشية شيخنا (قوله الاكثرهم جدا) اي فانه يرجع اقو لهم ولا يعمل على يقينه وهو قول محمد بن مسلمة واستحسنه اللخمي وقال الرجاء في الاصح المشهور انه لا يرجع عن يقينه اليهم ولو كثروا الا ان بخالطه ريب فيجب عليه الرجوع الى يقين القوم اه بن (قوله واولى مع شكه) اي في خبرهم (قوله اخبروه بالنقص او بالثام) هذا التعميم محقق لقوله فيما يأتي ان الاستثناء منقطع وحاصله انهم اذا كثروا جدا فانه يعتبر قولهم اخبروا بالثام او اخبروا بالنقص مستنكحا لم لا كان اخبراهم له قبل السلام او بعده يتيقن خلاف ما اخبروه به او شك فيما اخبروه به (قوله فلا تدخل الخ) اي لان دخولها فيه يقتضي انه اذا لم يتيقن خلاف ما اخبراه به من النقص لا يرجع الا اذا اخبره عدلان وليس كذلك (قوله ونذب تركه) اي نذب تركه لكل منهما سرا وجهه او كذلك يندب ترك الاسترجاع ايضا ولم يعلم من كلام المصنف حكم الجدل هو مكر وه او خلاف الاولى والظاهر الاول لقول ابن القاسم لا يعجنى لان ما هو فيه اهم بالاستغفال به (قوله ولا سجود لجائز ارتكابه في الصلاة) فيه ان السجود للامر بالجائز فله فيها لا يتوهم وحينئذ فلا يحتاج للنص على عدم السجود فيه (قوله اي جائز في نفسه) هذا جواب عما يقال العطف يقتضي المغايرة فعطف قوله ولا للجائز على ما قبله يقتضي ان ما قبله ليس من الجائز مع ان بعضه جائز وحاصل الجواب ان المراد بالجائز هنا نوع خاص من الجائز وهو الجائز لذاته بخلاف ما تقدم فانه جائز متعلق بالصلاة (قوله اي غالبا) اي وغير الغالب لا تعلق له بالصلاة كالمشي للدابة (قوله قل) القلة والطول والتوسط معتبرة بالعرف كما في خش ومفهوم قل انه ان طال الانصات جدا ولو سهوا ابطال الصلاة وان كان متوينا بين ذلك ان كان سهوا وسجد بعد السلام وان كان عمدا ابطالها (قوله بخبر بكسر الباء) وعلى هذا ففي الكلام حذف مضاف اي لسماع مخبر ويصح فتح الباء على انه اسم مفعول واللام بمعنى من اي من مخبر لكنه قاصر لا يشمل الانصات لسماع الاخبار لغيره (قوله مع عدم رفع الاخرى) اي عن الارض (قوله واما مع رفع الاخرى) اي عن الارض سواء وضعها على قدم التي اعتمد عليها او جعلها معلقة في الهواء (قوله وقتل عقرب) اي او تعبان واما من طير

لا يقيده العدالة (جدا) بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيرجع خبرهم مع يقينه بخلافه واولى مع شكه اخبروه بالنقص او بالثام بل ولا يشترط ان يكونوا مأمومين حينئذ فلا استثناء منقطع لانه لا يشترط العدالة ولا المأمومية في خبر من بلغ هذا المقدار واما لو اخبره العدلان بالنقص وهو غير مستنكح فكما يبنى على الاقل بخبرهما يبنى عليه بخبر الواحد ايضا ولو غير عدل لحصول الشك بسبب الاخبار كما لو حصل له الشك من نفسه فلا تدخل هذه الصورة في المصنف واما لو كان مستنكحا يبنى على الاكثر فيرجع لهما ولا يرجع للواحد كما هو ظاهر كلامهم (ولا) سجود (لحمد عاظم او) حمد (بمشر) بفتح المعجمة في صلاته بما يسره ولا استرجاع من مصيبة اخبر بها (ونذب تركه) اي ترك الحمد للعاظم او المبشر (ولا) سجود (لجائز) ارتكابه في الصلاة اي جائز في نفسه بخلاف ما تقدم فانه جائز متعلق بالصلاة اي غالبا والمراد بالجائز

هنا ما يشمل خلاف الاولى وكانه قال ولا في ما جاز (انصات) من مصلى (فل يخبر) بكسر الباء اسم فاعل او كان الاخبار للمصلي او لغيره (وتر ويحرجه) بان يعتمد على رجل مع عدم رفع الاخرى طال ام لا واما مع رفع الاخرى فالجواز مقيد بطول التمام والا كرهه ما لم يكثر فيجري على الافعال الكثيرة (وقتل عقرب تر يده)

اي مقبلة عليه فان لم ترده كره له تعمد قتلها ولا تبطل بالخطا طه لاخذ حجر رميها به في القسمين (اواشارة) يسد اوراس (سلام) اي لرده لا ابتداء فانه مكروه وامارده باللفظ فبطل والراجح ان الاشارة للرد واجبة (او) ٢٢٥ اشارة (حاجة) واخرج من قوله بلما رز قوله

(لا) الاشارة للرد (على مشمت) اي فليس بجائر بل مكروه اذ يكره له ان يحمد فكيره تشبیهه ان جسد واولی ان لم يحمد فكيره الرد من المصلي بالاشارة على المشمت (كأنین لوجع وبكاء تخشع) اي خشوع تشبيه في عدم السجود لاني الجواز لان ما وقع غلبة لا يوصف بجواز ولا غيره فلذا احسن من المصنف التشبيه دون العطف (والا) يكن لوجع ولا لخشوع (فكالكلام) يفرق بين عمد وسهوه قليله وكثيره وهذا في البكاء الممدود وهو ما كان بصوت واما المقصور وهو ما كان بلا صوت فلا يضر ولو اختارا ما لم يكثر الاختيار (كسلام) اي ابتداءه (على) مصل (مفترض) واولی متفضل فانه يجوز فهو تشبيه بما قبله في مطلق الجواز لا بقيد المنفي عنه السجود لان المسلم ليس بعصا ولا ترك العالمف (ولا) سجود (لتبسم) ان قل وكره عمد فان كثر ابطال مطلقا لانه من الافعال الكثيرة وان توسط بالعرف سجد لسهوه فيما

اودودة او محلة فكيره قتلها مطلقا اراده ام لا (قوله اي مقبلة عليه) اشار بهذا الى ان المراد بارادتها اقبالها وليس المراد بالارادة القصد لانها بهذا المعنى من خواص العقلاء كذا قيل واطهره مع قولهم الحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة هذا وقدي قال ان هذا تعريف للمناطق الثابعين فيه للفلاسفة واهل الشرع لا يقولون بدقيقاتهم (قوله فان لم ترده كره له تعمد قتلها) اي وفي سجوده قولان سواء كان عالما انه في صلاة او ساهيا عن ذلك والمعتمد منهما عدم السجود (قوله ولا تبطل بالخطا طه) اي اذا كان قائما وقوله لاخذ حجر اي اول قتلها بخلاف الخطا طه لاخذ حجر يرمي به طيرا او لقلته فانه مبطل لكن الذي يقيد به ان الخطا طه من قيام لاخذ حجر او قوس من الفعل الكثير المبطل للصلاة مطلقا كان لقتل عقرب لم ترده او لطائر او صيد فالتفريق في ذلك غير ظاهر اهـ بن (قوله لا ابتداء فانه مكروه) الصواب انه لا فرق بين الابتداء والرد في ان كلا منهما ليس بمكروه كافي ح عن سند (قوله والراجح ان الاشارة للرد واجبة) اي لاجازة فقط كما هو ظاهر المصنف واما الاشارة للا ابتداء فقد علمت ان فيها قولين بالجواز والكراهة والمعتمد الجواز (قوله وامارده باللفظ فبطل) اي ان كان عمد الوجه لا لان كان سهوا ويسجد له (قوله او اشارة لحاجة) اي لطلب حاجة او ردها وهذا جائز اذا كانت الاشارة خفيفة والامتنع (قوله واخرج من قوله بلما رز قوله الخ) الاولى ان يقول من جواز الاشارة للحاجة قوله الخ لان اخراج شيء من امر يقتضي دخوله فيه والاشارة للرد على المشمت لم تدخل في قوله بلما رز (قوله كأنین لوجع) اي كأنین غلبة لاجل وجع وبكاء غلبة لاجل خشوع وظاهره قليلا او كثيرا (قوله لان ما وقع غلبة الخ) اي فاندفع قول ابن غاري صوابه وكأنین بالواد عطف على انصت اذ هو مما اندرج تحت قوله ولا الجائر اهـ وما صل رد الشارح انه ليس من افراد الجائر لان المراد انين غلبة من المريض بحيث يصير كالمجالم يا صدر منه وليس المراد ان له فيه اختيارا بحيث يمكنه تركه (قوله والا يكن لوجع ولا خشوع) اي غلبة بان كان لمصيبة او لوجع من غير غلبة او لخشوع كذلك (قوله يفرق بين عمد وسهوه) اي فالعمد مبطل مطلقا قل او كثر والسهو يبطل ان كان كثيرا ويسجد له ان قل (قوله وهو ما كان بلا صوت) اي بان كان مجرد ارسال دموع وقوله ولو اختار اي هذا اذا كان غلبة بل ولو اختارا كان تخشعا ام لا (قوله لتبسم) اي وهو انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير صوت وقوله ان قل اي وكان سهوا (قوله فان كثر ابطال مطلقا) اي عمدا وسهوا (قوله وفرقة اصابع والتفات الخ) اعلم انهما ان كثر ابطال الصلاة مطلقا وان توسط ابطال عمد هما وسجد لسهوه مطلقا (قوله وفرقة اصابع والتفات الخ) اليسير منهما (قوله ولا في تعمد بلع ما بين اسنانه) اي لاسجود في ذلك وهو مكروه واعتراض بان العمد لا يتوهم فيه السجود حتى ينفي ويمكن الجواب بان المراد تعمد في ذاته مع كونه ناسيا انه في صلاة او يقال انه لما كان يتوهم ان عمدته تل الطول في الحل الذي لم يشرع فيه التطويل في انه يسجد لعمده نص عليه (قوله ولو مضغه) قال بن فيه نظرا ذالمضغ عمل كثير بخلاف البلع ولم اجد في ابني الحسن ما ذكره عنه عقب من عدم البطلان اذا مضغ ما بين اسنانه وبلعه (قوله وكذا تعمد بلع لقمة او تينة) فيه نظربل الظاهر ان هذا من العمل الكثير المبطل للصلاة ونص المدونة قال مالك ومن كان بين اسنانه طعام كلقمة الحب فابتلعه في صلاته لم يقطع صلاته او الحسن لان قلته حسة ليست بأكل له بال تبطل به الصلاة الا ترى انه اذا ابتلعه في الصوم لا يفطر على ما في الكتاب فاذا كان الصوم لا يبطل فاحرى الصلاة اهـ فاسد لاله باله وم بدل على البطلان في المضغ وفي بلع اللقمة والتينة اذ لا يصح ان يتال بصحة الصوم مع ذلك اهـ بن (قوله ولا في حل جسده) اي وهو جائز ان كان لحاجة وقل وقوله وكره لغير حاجة اي والحال انه قليل (قوله فان كثر) اي الحلق مطلقا كان لحاجة او لغيرها وقوله ولو سهوا اي هذا اذا كان عمدا بل ولو كان سهوا ابطال فان توسط ابطال عمد وسجد

(٢٩ - دسوقي اول) يظهر واطل عمد (و) لاسجود في (فرقة اصابع والتفات بلا حاجة) وتقدم كراهة ذلك وجاز التفات لها (و) لاني (تعمد بلع ما بين اسنانه) ولو مضغه لیسارته وكذا تعمد بلع لقمة او تينة كانت بفيه قبل الدخول في الصلاة او رفعه من الارض وابتداءها وهو فيها بلا مضغ فيهما والا ابطال (و) لانه (حل جسده) ذكره لغير حاجة فان كثر ولو سهوا ابطال (و) لاني (ذكر) قرآن او غيره

في جنات وعبون فبرقع
صوته بقوله ادخلوها
بسلام آمنين لقصد الاذن
في الدخول او يتدنى ذلك
بعد الفراغ من فاتحة
وهو المراد بمجمله وتقدمت
الاشارة يسد او راس
لحاجة (والا) بأن قصد
التفهم به بغير مجمله كما لو كان
في الفاتحة او غيرها
فاستؤذن عليه فقطعها الى
آية ادخلوها بسلام آمنين
(بطلت) صلاته لانه في
معنى المكاملة وهذا في غير
التسبيح فانه يجوز في كل
محل كما هو ظاهر ثم شبه
في البطلان قوله (كفتح
على من ليس معه في صلاة
على الاصح) ولو قال كفتح
على غير امامه لكان
اشمل ثم شرع في مبطلاتها
بقوله (وبطلت) الصلاة
(بفقهه) وهو الضحك
بصوت ولو من مأموم
سهو بخلاف سهو الكلام
فيجبر بالسجود اذا الكلام
شرع جنسه من حيث
اصلاحها فاغتفر سهوه
اليسير ولكن وقوعه
من الناس بخلاف الضحك
فلم يغتفر بوجه وقطع فذ
وامام ولا يستخلف مطلقا
(وتعادي المأموم) الضاحك
مع امامه على صلاة باطلة
مراعاة لمن يقول بالصحة
(ان لم يقدر) حال ضحكه

سهو فكلام المصنف محمول على الحك اليسير وهو بالعرف (قوله كتسبيح) الاولى ان يقول كتحميد
او تكبير كما يدل له قوله في آخر العبارة وهذا في غير التسبيح (قوله او يستأذن عليه شخص وهو يقرأ الخ)
من هذا القليل الاتيان بباء البسملة وسينهاطرة في محل البسملة كان يكون بآية النمل او آية بها في الفاتحة
للخلاف (قوله والابان قصد التفهيم به بغير مجمله) لا يدخل تحت والا ما اذا لم يقصد به التفهيم اصلا لانها لا تبطل
ولا شيء فيه تسبيحا كان الذكر او غيره (قوله بطلت صلاته) اي عند ابن القاسم وقال اشهب بالصحة مع
الكراهة (قوله وهذا في غير التسبيح) مثل التسبيح التهليل والحقولة فلا يضر قصد الافهام بهما في اي محل من
الصلاة فالصلاة كلها محل لذلك اه شيخنا عدوى (قوله على الاصح) مقابله ما قاله اشهب من الصحة كما
ذكره بهرام (قوله على غير امامه) اي اعم من ان يكون ذلك الغير مصليا او تاليا كان المصلي معه في تلك
الصلاة بأن فتح مأموم على مأموم معه في الصلاة او كان ذلك المصلي ليس معه في تلك الصلاة وقوله لكان
اشمل اي بخلاف قول المصنف على من ليس معه في صلاة فان قاصر على ما اذا كان المفتوح عليه تاليا
او مصليا ليس معه في تلك الصلاة ولا يشمل ما اذا كان مصليا معه فيها والحاصل ان من وقف في قراءته فان
كان هو الامام فيفتح عليه ندبا واستنا ناور بما وجب الفتح كما مر وان كان تاليا او مصليا ليس معه في صلاته فلا
يفتح عليه على الاصح والفتح عليه مبطل وان كان مصليا معه في تلك الصلاة بأن فتح مأموم على مأموم معه
في صلاته فاستظهر عجب البطلان والشيخ سالم استظهر الفتح عليه وعدم البطلان عملا بفهوم ما هنا واعتمد
شيخنا العدوى ما عالج لانه ظاهر قول المدونة ولا يفتح مصلي على مصلي آخر اذا هو شامل لما اذا كان ليس معه
فيها او كان معه فيها (قوله وبطلت بفقهه) اي سواء كثرت او قلت وسواء وقعت عمدا او نسيانا لكونه في
صلاة او غلبة كان يعتمد النظر في صلاته والاستماع لما يضحك فيغلبه الضحك فيها كان المصلي فذا او اماما
او مأموما لكن ان كان فذا قطع مطلقا عمدا او نسيانا او غلبة وان كان اماما قطع ايضا في الاحوال الثلاثة وقطع
من خلفه ايضا ولا يستخلف ووقع لابن القاسم في العتية والموازية ان الامام يقطع هو ومن خلفه في العمد
ويستخلف في الغلبة والنسيان ويرجع مأموما مراعاة للقول بعدم بطلان الصلاة بالفقهه غلبة او نسيانا
واذا رجع مأموما ثم صلاته مع ذلك الخليفة ويعيدها ابد البطلانها وامام مؤموم فيتمون صلاتهم مع ذلك
الخليفة ولا إعادة عليهم لافي الوقت ولا في غير لصحتها واقتصر عجي في شرحه على ما لابن القاسم في الموازية
والعتية واعتمد شيخنا العدوى وان كان مأموما قطع ان تعيدها وان كانت غلبة او نسيانا تعادي فيها مع الامام
على صلاة باطلة مراعاة للقول بصحتها فيها وما يعيدها ابد لكن التامادي مقيد بقيد اربعة ذكرها الشارح
(قوله ولو من مأموم) اي هذا اذا كانت من فذا او امام بل ولو من مأموم هذا اذا كانت عمدا او غلبة بل
ولو سهوا (قوله بخلاف سهو الكلام) اي اذا كان يسيرا (قوله اذ الكلام الخ) هذا اشارة للفرق بين
الفقهه نسيانا والكلام نسيانا حيث بطلت الصلاة بالاول ولو يسيرا ولم تبطل بالثاني اذا كان يسيرا بل يجبر
بالسجود (قوله وقطع فذا وامام) اي في الاحوال الثلاثة كانت عمدا او غلبة او نسيانا (قوله ولا يستخلف)
اي الامام مطلقا يعني في الحالات الثلاثة وحينئذ يقطع مأمومه ايضا وقيل انه يقطع هو مأمومه ولا يستخلف
اذا كانت عمدا وامامان كانت سهوا او غلبة فانه يستخلف ويرجع مأموما وصلاته التي يتمها مع الخليفة باطلة
واما صلاة مأمومه التي يتمونها مع الخليفة فهي صحيحة (قوله وتعادي المأموم) اي وجوبا كما قال الزناني
وقال عبد الوهاب استحبابا واستنبعد طي الاول وفي بن الراعي الوجوب وهو ما في ابى الحسن على المدونة وقد
علمت ان محل تعاديه اذا وقعت منه غلبة او نسيانا (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة) اي وهو سحنون فانه يرى
ان الفقهه اذا كانت سهوا او غلبة لا تبطل الصلاة قياسا لها على الكلام نسيانا وانما تبطلها اذا كانت عمدا
(قوله ان لم يقدر على الترك) ابتداء ودواما اي ان لم يقدر على تركه في المدة التي ضحك فيها غلبة او نسيانا من اولها
الى آخرها وهذا لا ينافي ان غلب المدة التي ضحك فيها له قدرة على الترك فيها وليس المراد انه لا قدرة له على الترك
راسل استمر دأما وابد يضحك وقد يقال اذا ذهب الضحك بعد عدم قدرته على تركه فأي فائدة في التامادي

بأن وقع منه اختيار اولو في بعض ازمنته قطع ودخل مع الامام ولم يكن في الجمعة والاقطع ودخل لثلاث فوته ولم يلزم على محمديه خروج الوقت
لضيقة والاقطع ودخل ليدرك الصلاة ولم يلزم على محمديه ضحك المأمومين او بعضهم ولو ٢٢٧ بالظن والاقطع وخروج فته اربعة

شروط للتأدي ثم شبه
في التأدي لا بقيد البطلان
مستلتن الاولى قوله
(كسكيره) اي المأموم
فقط (للكوع) في الركعة
التي ادرك فيها الامام اولي
او غيرها (بلا نية)
تكبيره (احرام) بأن نوى
الصلاة المعينة وترك
تكبيره الاحرام نسياناً
كبر للركوع فصلاته
صححة على المذهب وانما
تصور هذه الصورة
للمأموم فقط اذ هو الذي
يركع عقب دخوله ليدرك
الامام دون الامام والقد
كذا قرر والحق الذي تجب
به الفتوى ان الصلاة في
هذه الحالة باطلة وان
التأدي مراعاة لمن يقول
بصحته الثانية قوله
(وذ كرفائه) وهو خلف
الامام فانه يتأدي على
صلاة صححة واما لو ترك
مشاركة فانه يتأدي ايضاً
لكن على صلاة باطلة
لكونه من مساجين الامام
(و) بطلت (بحدث)
اي بحصول ناقض او
تركه ولا يسري البطلان
للمأموم بحدث الامام
الا يعتمد على الغلبة
والنسيان (وبسجوده)
قبل السلام (لفضيلة)

بدون قطع مع ان الفائدة في قطعه وابداً منها من اولها مع الامام * (تنبيه) * من غلبت عليه الفقهة كلما
صلى فانه يصلي على حاله ولا يؤخر ولا يقدم واما ان كانت تلازم في احدى المشتركين فانه يقدم او يؤخر اشارة
له عجم وهذا بخلاف الصوم فانه يسقط عن كل من اذا صام عطش او جاع بحيث لا يصبر على عدم الاكل
او الشرب فانه شيخنا (قوله بان وقع الخ) اي كالمكان في اوله غلبه او نسياناً وكان آخر المدة اختياراً (قوله ثم
شبه في التأدي الخ) حاصله ان للمأموم المقهقه حكمين البطلان وجوب التأدي فشبه المصنف في الثاني
من الحكمين وهو وجوب التأدي بقطع النظر عن البطلان مستلتن والدليل على ان المصنف قصد التشبيه في
التأدي لافي البطلان عدم عطفهما على قوله بقهقهة بل قرن الاولى بكاف التشبيه وجرى الثانية من الباء
ولما رجع للعطف على التمهقة كرر الباء فقال وحدث الخ (قوله فصلاته صححة) اي وبعيداً احتياطاً
لانها لا تجزى به عند ربيعة (قوله على المذهب) اي على مذهب المدونة وهو المشهور وكذا في حاشية الفيشي
وفي عجم انه بعيد صلاته ابدأ وجوباً على الرابع ويتأدي مع الامام على صلاة باطلة قال شيخنا وهو المعول عليه
(قوله وان التأدي) اي وان وجوب التأدي وقوله مراعاة لمن يقول بصحته اي وهو يحيى بن سعيد الانصاري
والامام محمد بن شهاب كلاهما من اشياخ مالك فقد قالان الامام يحمل عن المأموم تكبيره الاحرام (قوله
اذ هو الذي يركع الخ) قد يقال بل تصور هذه الصورة ايضاً في الفذا اذا كانت القراءة ساقطة عنه لكونه لم
يحمد معلماً اوضاع الوقت عليه او على القول بعدم وجوب الفاتحة في كل ركعة فانه شيخنا وقد يقال انما
اقتصروا في التصور على المأموم لانه هو الذي يتأدي وجوباً مع الامام اذ ائذ كرك ذلك واما الامام والقد فانهما
يقطعان كما يأتي في الجماعة واعلم ان هذه الصورة التي جعل الشارح عليها كلام المصنف تبعاً لبراهم وشب
هي عين قول المصنف في الجماعة وان لم ينوه ناسياله تأدي المأموم فقط ذكرها هنا لجعل للنظار وحمل
عقب كلام المصنف تبعاً لابن غاذي على ما اذا نوى الصلاة المعينة ثم كبر قاصداً للركوع عاقلاً عن النية فقد
حصل منه التكبير للركوع ونية الصلاة المعينة قبله يسبر فقوله المصنف بلانية احرام معناه ناسيلاً للاحرام
فيتأدي المأموم مع امامه على صلاة صححة لانه كن نوى بالتكبير الاحرام والركوع قال شيخنا والمأخوذ من
النقول ان الصلاة باطلة ويتأدي مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة (قوله لكن على صلاة
باطلة) هذا بناء على ما سبق له من ان الترتيب بين المشتركين الوقت واجب شرط ابتداء ودواما وقد علمت
ان المعتمدانه واجب شرط ابتداء لا دواماً من ذكر حاضرة في حاضرة فانه يتأدي على صلاة صححة (قوله
اي بحصول ناقض) اي سواء كان حدثاً كرمح او سيباً كس ذكر او لسامع قصداً لئلا وسواء كان حصول
الناقض عمداً او نسياناً او غلبة خلاف لمن قال ان الصلاة لا تبطل بذلك بل يبنى على ما فعل كالعراق وادار
الشارح بقوله اي بحصول ناقض الى ان المصنف اطلق الخاص واراد العام فهو مجاز مرسل او انه من عموم
المجاز واستعمل الكلمة في حقيقتها ومجازها (قوله لا بالغلبة والنسيان) اي وهو معنى قولهم كل صلاة بطلت
على الامام بطلت على المأموم الا في سبق الحدث ونسيانه فاذا تركه الامام استخلف فان لم يستخلف وكل
بهم بطلت على المأموم لعدم الامام صلاته بالحدث (قوله وبسجوده قبل السلام لفضيلة) اي عمداً او جهلاً
لان سجده سهواً لا يبطلان ويسجد بعد السلام (قوله ولو كثرت) اي كقنوت وتسيح ركوع وسجود (قوله
ما لم يقتد به من يسجد لها في الجميع) اي فان اقتدى بمن يسجد لذلك سجده معه وجوباً فلو سجداً امامه ولم يسجد
هو فانظر هل تبطل صلاته او لا والظاهر عدم البطلان كما افاده بعضهم واعلم ان المصنف اعتمد في البطلان
بالسجود للفضيلة والتكبير على ما في التوضيح ونصه قد نص اهل المذهب على ان من سجد قبل السلام لترك
فضيلة اعاد ابدأ وكذلك قالوا في المشهور اذا سجد لتكبير واحدة قبل السلام اه وتعبه بن بأن السجود
للفضيلة قد ذكر ح ان ابن رشد ذكر فيه قواين وانه صدر بعدم البطلان واما السجود لترك التكبير واحدة
ولو كثرت (او) سنة خفيفة (تكبير) واحدة او سميعه او مؤكدة خارجة الصلاة كالا فانه ما لم يقتد به من يسجد لها في الجميع

فقال الفاكهاني لا اعلم من قال بالبطلان اذا سجده قبل السلام وقال سيدي عبد الرحمن القاسمي انما وقعت على الخلاف في السجود للتكبير الواحدة ولا يلزم من القول بنفي السجود لها بطلان الصلاة بالسجود لها مع وجود القول به وبالجملة فلم نرمأشهد للمصنف فيما ادعاه من البطلان بالسجود لتكبيره اهـ (قوله) (وبمغفل) اي وبطلت الصلاة بسبب ملازمة مشغل عن فرض فالمبطل ملازمة المشغل لاذاته والباء للسببية (قوله من حقن) هو بالقاف والنون الحصر بالبول واما بالقاف والباء الموحدة فهو الحصر بالعائط وبالفاء والنون الحصر بهما معا ويقال للحصر بهما معا ايضا حقم والحصر بالريح يقال له حفز بالحاء المهملة والفاء والزاي المعجمة (قوله او غثيان) المراد به ثوران النفس واعلم ان محل البطلان بالمشغل عن الفرض اذا كان لا يقدر على الايان بالفرض معه اصلا او يأتي به معه لكن بمشقة ومجته ايضا اذا دام ذلك المشغل واما ان حصل ثم زال فلاعادة كما في البرزخ (قوله بعيد في الوقت) قال ح ينبغي ان يكون هذا الحكم فيمن ترك سنة من السن الثمان المؤكدة واما وترك سنة غير مؤكدة او فضيلة فلا شيء عليه كان الترك بمشغل او بغيره مشغلا كما صرح به في المقدمات وحينئذ فلا يحمل كلام المصنف على اطلاقه كما فعل عبق تبعا لعج وقوله بعيد في الوقت اي الذي هو فيه اختيار بالاضطرار وهذا بعد الوقوع والافهم مخاطب بالقطع كما افاده البدر القرافي (قوله متيقنة) اي واما الوشك في الزيادة الكثيرة فاتها تيجر بالسجود اتفاقا وقوله سهوا اي واما الزيادة عمدافاتها بطل ولو كانت اقل من ركعة (قوله ولو في ثلاثية) اي هذا اذا كانت في رباعية بل ولو في ثلاثية وهذا هو المشهور وقيل ان الثلاثية تبطل بزيادة مثلها وقيل بزيادة ركعتين وانما شهر الاول لانها كان السبب في مشروعيها ثلاثا تار ركعات اليوم والليلة اعنتي بأمرها لتقوى جانبها فحلت كالرباعية والظاهر كما قال عبق ان عقد الركعة هنا برفع الراس من الركوع فاذا رفع راسه من ثامنة في الرباعية او سابعة في ثلاثية او رابعة من ثنائية بطلت (قوله بجمعة) اي بناء على انها فرض يومها واما على القول بأنها بدل عن الظهر فلا تبطل الا بزيادة اربع والقولان اي انها فرض يومها او بدل عن الظهر مشهوران (قوله لا سفريه قباريع) اي مراعاة لاصلها بناء على ان الرباعية هي الاصل وهو الصحيح فلا تبطل الا بصلاتها ستا وهو ظاهر اهـ (قوله وبطل الوتر بزيادة ركعتين الخ) مثله في ذلك النفل المحدود كما فجر والعبدان والاستسقاء والكسوف ولولم يكره الركوع والسجود في الركعتين المزيديتين في الكسوف واما النفل غير المحدود فلا يبطل بزيادة مثله لقولهم اذا قام لخامسة في النافلة رجوع ولا يكملها سادسة وسجد بعد السلام (قوله وبتعمد بزيادة ركن فغلي) اي بزيادته عمدا وكذا جهلا وهذا في الفرض والنفل المحدود كالوتر وانظر غيره هذا ما خص مافي عجم (قوله لا قولي) اي كسكروا الفائحة وقوله فلا تبطل على المعتمد اي وقيل تبطل (قوله او بتعمد نخبهم) اي سواء كان كثيرا او قليلا ظهر معه حرف ام لا لانه كالكلام في الصلاة وهذا هو المشهور وقيل انه لا يبطل مطلقا وقيل ان ظهر منه حرف ابطل والا فلا (قوله مالم يكثر او يقصد عبثا) اي او يقصد بفعله العبث واللعب وشار هذا الى ان محل عدم الضرر بالخارج من الانف مالم يكن عبثا فان كان عبثا جرى على الافعال الكثيرة لانه فعل من غير جنس الصلاة وذكر عجم عن النوادر ان المأموم ينادي على صلاة باطلة اذا نخب عمدا او جهلا واما الفذوالامام فاتها يقطعان (قوله او بتعمد كل او شرب) اي ولو كان مكروها ولو كان الاكل او الشرب واجبا عليه لا تقاذف نفسه ووجب عليه القطع لاجل ذلك ولو خاف خروج الوقت كما قاله عجم (قوله او بتعمد كلام) وفي الحاق اشارة الاخرس به ثالثا ان قصد الكلام (قوله وان بكره) راجع للجميع من قوله وبتعمد كسجدة حتى التي باعتبار الاكراه على تحاطي سببه كالاكراه على وضع اصبعه في حلقه (قوله او وجب لا تقاذع) اي او لاجابة احد والديه وهو اعمى اصم في نافلة والحاصل انه اذا ناداه احد ابويه فان كان اعمى اصم وكان هو يصلي نافلة وجب عليه اجابته وقلع تلك النافلة لانه قد تعارض معه واجبان فيقدم او كدهما وهو اجابة الوالدين للاجماع على وجوبها والخلاف في وجوب اتمام النافلة واما ان كان المنادي له

(وبمغفل) اي مانع من حقن او قرقرة او غثيان (عن فرض) من قرائتها كركوع او سجود (و) لو اشغله (عن سنة) مؤكدة (بعيد في الوقت) بطلت (بزيادة اربع) من الركعات متيقنة سهوا ولو في ثلاثية (ركعتين في الثانية) اصاله بجمعة وصبح لا سفريه قباريع وبطل الوتر بزيادة ركعتين لا واحدة (وبتعمد) زيادة ركن فعلى (كسجدة) لا قولي فلا تبطل على المعتمد (او) بتعمد (نخبهم) وان لم يظهر منه حرف لا باتق مالم يكثر او يقصد عبثا فاما يظهر (او) بتعمد (اكل او شرب) ولو باتق (او) بتعمد (في) او قلنس (او) بتعمد (كلام) ولو بحرف او صوت ساذج اذا كان اختيارا لم يجب بل (وان بكره او وجب لا تقاذع اعمى) ولو ضاق الوقت

(الا) ان يكون تعمد الكلام (لاصلاحها) اي الصلاة (ة) لا تبطل الا (بكثيره) وكذا يكثر سهوا وكذا كل فعل كثير ولو سهوا (و) بطلت (بسلام واكل وشرب) حصلت الثلاثة سهوا لكثرة المنافي كافي كتاب الصلاة الاول منها وروى ايضا وشرب بأو (وفيها) ايضا في كتاب الصلاة الثاني منها (اكل وشرب) سهوا (انجبر) بالسجود (وهل) ما بين الكتابين (اختلاف) ٢٢٩ تطرأ لحصول المنافي وتقطع النظر عن

تعددده واتحاده ففي محل حكم بالبطلان وفي آخر بعدمه (اولا) اختلاف بينهما وهو التحقيق ويوفق بينهما بوجهين الاول ان البطلان (ا) حصول (السلام في) الرواية (الاولى) مع غيره لشدة منافاته مع الاكل والشرب او مع احدهما لا بسلام وحده ولا بأكل مع شرب وعدم البطلان في الرواية الثانية لعدم وجود السلام الوجه الثاني قوله (او) ان البطلان في الاولى (للجمع) ولو بين اثنين كالاكل مع الشرب او احدهما مع السلام وليس في الكتاب الثاني ذلك للاتباع (تأويلان) وهما في الحقيقة ثلاثة فاذا حصلت الثلاثة اتفق الموققان على البطلان وكذا ان حصل سلام مع اكل وشرب واذا حصل واحد اتفق الموققان على الصحة واذا حصل اكل مع شرب اختلف الموققان واما من قال بالخلاف فيطرقة في حصول الثلاثة وفي حصول واحد

من ابو به ليس اعمى ولا اصم او كان يصلي في فريضة فليخفف ويسلم ويكلمه اطر ح واما اذا وجب الاجابة عليه السلام في حالة حياته او بعد موته فهل تبطل به الصلاة ولا تبطل قولان والمعتمد منهما عدم البطلان واذا ترك المصلي الكلام لانفاذا لا اعمى وهناك ضمن دية وكما يجب الكلام لانفاذا لا اعمى وان أبطل الصلاة يجب ايضا التخليص المال اذا كان يخشى بذهابه هلاكا او شديدا ذى كان قليلا او كثيرا او يقطع الصلاة كان الوقت متسعا ولا واما اذا كان لا يخشى بذهابه هلاكا ولا شديدا ذى فان كان يسيرا فلا يقطع وان كان كثيرا قطع ان اتسع الوقت والكثرة والقلة بالنسبة للمال في حد ذاته (قوله الا لصلاحها) مستثنى من قوله او كلام لا من خصوص قوله او وجب لانفاذا لا اعمى كذا ظاهر المباح والظاهر انه مستثنى من قوله او وجب الخ ليفيد ان الكلام لا صلاحها واجب بخلاف جعله مستثنى من قوله او كلام فانه لا يفيد وقوله الا ان يكون تعمد الكلام اي قبل السلام او بعده لا صلاحها عند تعذر التسبيح (قوله حصلت الثلاثة سهوا) اي بأن سلم ساها عن كونه في اثناء الصلاة بأن اعتقد التام وسلم قاصدا التحليل واكل وشرب ساها عن كونه في الصلاة هذا هو محل الخلاف الذي ذكره واما ان حصل شيء منها عمد ابطلت اتفاقا وان سلم ساها والحال انه لم يعتقد التام فأكل او شرب ساها فالصلاة صحيحة اتفاقا ويسجد كذا قرر شيخنا (قوله كافي كتاب الصلاة الاول منها) ونصها فيه وان انصرف حين سلم فأكل وشرب ابدأ وان لم يطل لكثرة المنافي اه ابو الحسن وفي بعض رواياتنا حين سلم فأكل وشرب بأو اه ونصها في الكتاب الثاني ومن تكلم او سلم من اثنين او شرب في الصلاة ناسيا بسجد بعد السلام (قوله حكم بالبطلان) اي مع وجود المنافي (قوله وفي آخر بعدمه) اي مع وجود المنافي فقوله في الرواية الثانية لا تبطل بالاكل والشرب اي ولا بالاكل مع الشرب والاصل في وجود امرين بل تجبر بسجود السهو وقوله في الرواية الاولى وتبطل بالاكل والشرب والسلام اي وبالاكل وحده وبالشرب وحده وبالسلام وحده لان المنافي موجود (قوله لشدة منافاته) اي وانما حكم بالبطلان في هذه الحالة لشدة الخ لاي لان الشارع جعل السلام بذاته علامة على الخروج من الصلاة فكان اجتماعه مع غيره اشد من وجود غيره بدونه (قوله مع الاكل والشرب) هذا ناطر لرؤية الواو في الكتاب الاول وقوله او مع حصول احدهما ناطر لرؤية الواو (قوله ولو بين اثنين) اول الجمع بين ثلاثة بل ولو بين اثنين فالجمع بين ثلاثة ناطر لرؤية الواو وبين اثنين ناطر لرؤية الواو (قوله ثلاثة) واحد منها بالخلاف واثنان بالوفاق (قوله اتفق الموققان على البطلان) اي لحصول السلام مع غيره ولو جرد الجمع بين امرين فاكثروا سواء كان ذوا اماما او مأموما (قوله على الصحة) اي ويسجد الفذوالامام واما المأموم فلا سجود عليه لجل الامام لذلك (قوله اختلف الموققان) اي فينجبر على الاول لانا طه البطلان بالسلام مع غيره ولم يحصل لاي على الثاني لانا طه البطلان بالجمع وقد حصل والجبر على الاول بالنسبة للفذوالامام لا المأموم (قوله فيطرقة) اي فيجزيه اي فيجعل الخلاف بالبطلان وعدمه جاري في حصول الثلاثة والاثنين والواحد واعلم ان تعليل المدونة في البطلان في الكتاب الاول بكثرة المنافي يضعف التأويل بالخلاف والتأويل بالوفاق بحصول السلام لاقتضائه عدم البطلان اذا حصل الاكل والشرب فقط مع انه قد وجدت كثرة المنافي ويرجح التأويل بالوفاق بالجمع قاله شيخنا (قوله اي اعراض الخ) الصواب جل الانصراف على حقيقة وهو مفارقة مكانه لان الاعراض عن الصلاة بالنية رفض لها وقدم الكلام على رفضها في قوله والرفض بطل انظر بن ولو حذف المصنف هذه المسئلة من هنا ماضره لعلمها من قوله في الرعاف ولا يبنى بغيره قاله ع (قوله كسلم) اي من صلاته عمدا او جهلا واما سهوا فان تذكر عن قرب اصلح وان تذكر عن بعد بطلت صلاته (قوله شك) قال بن المراد بالشك هنا التردد على

منها (و) بطلت (بانصراف) اي اعراض عن صلاته بالنية وان لم يتحول من مكانه (يحدث) تذكره واحس به (ثم تبين نفيه) لحصول الاعراض اذ هو رفض ولا يبنى ولو قرب (كسلم شك) حال سلامه (في الاعمام) وعدمه (ثم ظهر) له (الكلم) فبطل (على الاظهر)

لخالفته ماوجب عليه من البناء على اليقين واولى لوظهر النقصان ولم يظهر ثبوت (و) بطلت (بسجود المسبوق) عمدا (مع الامام سجودا (بعديا) مطلقا (او قبلها ان لم يلحق) معه (ركعة) بسجديها (والا) بأن لحق ركعة (سجد) القبلي معه قبل قضاء ما عليه ان سجده الامام قبل السلام ولو على رأى الامام كشافي يرى التقديم مطلقا فان اخره بعده فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء وضعف او بعد تمام القضاء قبل سلام نفسه او بعده او ان كان عن ثلاث سنين فعله قبل القضاء والافعبده تردد ويسجد المسبوق المدرك ركعة القبلي قبل قضاء ما عليه (ولو ترك امامه) السجود عمدا او رأيا وسهوا (او) ولو (لم يدرك) المسبوق (موجبه) واذا تركه الامام وسجده المسبوق وكان عن ثلاث سنين سحت للمسبوق وبطلت على الامام وتزاد على قاعدة كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم الا في سبق الحدث ونسيانه (واخر) المسبوق المدرك ركعة (البعدي) تمام صلاته فلو قدمه عمدا

حد سواء لا ما قابل الجزم كما هو ظاهر عبق اذ مقتضاه ان السلام مع طين التمام مبطل وليس كذلك كما يفيدته نقل ح عن ابن رشد عند قوله ولا سهو على مؤتم الخ ولا مفهوم لقوله شك في الاتمام اذ لو سلم معتقدا عدم تمام كذلك بالاولى (قوله لخالفته الخ) اى ولانه شك في السبب المبيح للسلام وهو الاتمام والشك في السبب ضرر ومقابله صحة الصلاة اذا ظهر الكمال وهو قول ابن حبيب لانه لا شك في المانع وهو عدم الاتمام والشك في المانع لا يضر ولكن رد ذلك بأن المانع امر وجودى كالحيض وعدم الاتمام امر عدى فالحق ان الشك هنا من قبيل الشك في السبب (قوله مع الامام) هذا نص على المتوهم والا فالصلاة تبطل بسجود المسبوق البعدي المترتب على الامام قبل قضاء ما عليه سواء سجده مع الامام او قبله او بعده فنص على قوله مع الامام لتوهم الصحة باتباعه وقد يقال ليس المراد بقوله مع الامام المصاحبة في الزمن بل المراد المصاحبة بالحكمة بأن يوافق في السجود قبل قضاء ما عليه وهو صادق بمصاحبته للامام في الزمن وبما اذا كان قبله او بعده فتأمل (قوله وبسجود المسبوق عمدا الخ) اى وامانسيا ما فلا تبطل كالناسى عند ابن القاسم وهو الراجح وقال عيسى تبطل كالعائد ابن رشد وهو القياس على المذهب من الخالق الجاهل بالعائد وعذره ابن القاسم بالجهل بفحكم به بحكم الناسى مراعاة لقول سفیان بوجود سجود المسبوق مع الامام القبلي والبعدي قال شيخنا وحل عبق يقتضى ترجيح قول ابن القاسم ولكن الذى يرجح بعض الاشياخ قول عيسى من انه لا يعذر بالجهل وهو الظاهر (قوله مطلقا) اى سواء كان ذلك المسبوق ادرك مع الامام ركعة ام لا وانما بطلت صلاة المأموم بذلك لانه ادخل في الصلاة ما ليس منها بخلاف من قدم السجود البعدي فانها تصح مراعاة لمن يقول بذلك من اهل المذهب وقرى ايضا بان هذا زاد في خلال الصلاة بخلاف ذلك فانه اعمازاد بعد ان اتمها غاية الامر انه لم يسلم * (تنبيه) * فظاهر قوله وبطلت بسجود المسبوق مع الامام بعديا مطلقا او قبلها ان لم يلحق ركعة بطلان صلاة المسبوق الذى دخل مع الامام وهو في سجود السهو وقبل بصحتها طنه ان هذا السجود الذى دخل معه فيه السجود الاصلى والخلاف مذكور في بعض حواشى العزينة اطرام المجمع (قوله مطلقا الخ) هذا يقتضى ان قول المصنف ان لم يلحق ركعة راجع للقبلي فقط واما بعدي فالبطلان مطلقا وفيه ان الاولى رجوع الشرط الكل من القبلي والبعدي لامر من الاول تعرض المصنف لهما في المفهوم حيث قال والاسجد واخر البعدي لان المراد والابان ادرك ركعة سجدا القبلي والبعدي لكن القبلي يسجد معه قبل قضاء ما عليه واخر البعدي تمام صلاته والبطلان حيث سجدا البعدي قبل القضاء يؤخذ من قوله واخر البعدي لان الفعل يؤذن بالوجوب والاصل البطلان في ترك الواجب والامر الثانى ان رجوع الشرط للثاني فقط يقتضى انه يسجد البعدي ويؤخره ولو لم يدرك ركعة لان قوله واخر البعدي اى البعدي المتقدم وهو شامل لما اذا لحق ركعة ام لا وليس كذلك بخلاف ترجيعه لهما فان المعنى يصير والابان ادرك ركعة سجدا القبلي معه واخر البعدي وهو شديد (قوله قبل قضاء ما عليه) اى فلو خالف واخره تمام صلاة نفسه عمدا او جهلا بطلت لاسهوا كذا في عبق والذى في شب انه اذا خالف في القبلي واخره لقضاء ما عليه لم تبطل (قوله فان اخره بعده) اى فان اخر الامام السجود القبلي بعد السلام (قوله فهل يفعله معه قبل الخ) اى وهو ما يفيد كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعد تمام القضاء) اى وهو ما يفيد كلام البزرى وصدر كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعده) اول التخيير اى ان الواجب فعله بعد القضاء وهو مخير بعده في فعله قبل سلام نفسه او بعده (قوله او ان كان الخ) وذلك لان السجود الذى تبطل الصلاة بتركه بمنزلة جزء منها فهو بمنزلة سجدة منها فعلها الامام فيتبعه فيها بخلاف ما لا تبطل الصلاة بتركه وهذا القول لابي مهدي وارتضاه تلميذه ابن ناجي وبعض من لقيه قال شيخنا وهذا القول هو الظاهر لانه كالجمع بين القولين قبله بقى ما لو كان السجود بعديا اصله وقدومه الامام فان كان مذهبه ذلك تبعه المأموم وان كان مذهبه تأخيره فانظر هل يسجد معه المأموم نظر الفعله او لا يسجد معه نظر الاصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الامام مراعاة للخلاف في ذلك قاله شيخنا (قوله ولو ترك امامه) اى هذا اذا فعله امامه بل ولو ترك الخ (قوله فلو قدمه) اى قبل قضاء ما عليه بأن سجده

او جهلا بطلت والاولى ان لا يقوم الا بعد سلام الامام منه فان حصل له في القضاء سهو بنقص غلبه وسجد قبل سلامه (ولا سهو على مؤتم) اي لا يترتب عليه موجب سهو حصل له (حالة القدوة) بفتح القاف بمعنى الاقتداء واما الشخص المتقدم به فهو مثاق القاف لجملة الامام عنه ولو نوى عدم حله ولا مفهوم سهو فان انقطعت القدوة بان قام لقضاء ما عليه فلا يحمله الامام عنه لانه صار منفردا ولا يحمل عنه ركنا ولو ترك حالة القدوة (و) بطلت (بترك) سجود سهو (قبلي) ترتب (عن ثلاث سنن) ككثيرات وترك السورة (وطال) ان ترك سهوا واما عمدا فبطل وان لم يطل (لا) بترك قبلي ترتب عن (اقل) من ثلاث سنن ككثيرتين ٢٣١ واذا لم يطل وطال (فلا سجود) عليه

(وان ذكره) اي القبلي
المسترتب عن ثلاث (في)
صلاة (شرع فيها) (و) قد
(طلت) الاولى للطول
الذي حصل بين الخروج
منها والشروع في الثانية التي
ذكر فيها (فكذا كرها
اي فكذا كرها صلاة
في اخرى وتقدم في قوله
وان ذكر السير في صلاة
ولو جمعة الى آخره (والا)
تبطل لعدم الطول قبل
الشروع في الاخرى
(فكذا) اذا كرر (بعض)
من صلاة ركوع او
سجود في اخرى وله اربعة
احوال لان الاول اما فرض
او نفل والثانية كذلك
فاشار لكون الاولى فرضا
ترك القبلي او البعض منها
وتحسه وجهان بقوله
(فان ترك القبلي او البعض)
(من فرض) وذكره في
فرض او نفل فان اطال
القراءة من غير ركوع
بان فرغ من الفاتحة (او
ركع) بالانحناء في غير

مع الامام (قوله او جهلا) اي بناء على ما قاله عيسى لا على ما لابن القاسم من ان الجاهل كالناسي (قوله والاولى
ان لا يقوم) اي المأموم لقضاء ما عليه وقوله الا بعد سلام الامام منه اي من السجود البعدي المترتب عليه
(قوله غلبه) اي غاب ذلك النقص على مامعه من الزيادة التي حصلت من الامام (قوله موجب سهو) اي وهو
السجود واما شارح بهذا الى ان في كلام المصنف حذف مضاف اي ولا سجود سهوا ولا موجب سهو
وانما احتج لذلك لصحة المعنى اذا السهو يقع من المؤتم قطعاً فلا صحة لتفنيه (قوله حصل له حالة القدوة) اشار
الشارح بهذا الى ان قول المصنف حالة القدوة معمول لمقدار شعر به الكلام اي عرض او حصل السهولة
حالة القدوة وليس راجعاً لقوله ولا سجود لانه يقتضي انه يسجد بعد حالة القدوة وليس كذلك (قوله لجملة الامام
عنه) اي بطريق الاصاله (قوله ولو نوى) اي الامام (قوله ولا مفهوم سهو) اي بل اذا عمد ترك السن كلها
فان الامام يحمله عنه (قوله ولا يحمل عنه ركنا) اي مطالباً به كالنية وتكبير الاحرام والركوع والسجود
نخرجت الفاتحة (قوله و بترك قبلي) فهم منه ان البعدي لا يبطل بتركه ولو طال وحينئذ فيسجد متى ذكره
(قوله وطال) اي الترك بأن لم يأت به بعد السلام بقرب ومثل الطول ما اذا حصل مانع من فعله كالحديث وكذا
اذا تكلم ولا بس نجاسة او استدبر قبلة عمداً قاله ابن هرون اه بن (قوله واما عمداً فبطل وان لم يطل) علم
منه ان قوله و بترك قبلي شامل للترك سهواً وعمداً لكن الترك سهواً مقيد بقوله وطال دون العمد وقال الشيخ
سالم لا فرق في الترك بين العمد والسهو واما قوله فيما تقدم وصح ان قدم بعده او اخبر قبله فهو مقيد بما اذا كان
لم يعرض عن الايمان به بالمرة والا فلا صحة (قوله فلا سجود عليه) اعترض بانه لا ملازمة بين عدم البطلان
وترك السجود فلو عبر المصنف بالواو وكان احسن اي لا اقل فلا بطلان ولا سجود واجاب الشارح بأن قوله فلا
سجود جواب شرط مقدر وما ذكره من عدم السجود هو مذهب ابن القاسم وذلك لان السجود القبلي سنة
مرتبطة بالصلاة وتابعة لها ومن حكم التابع ان يلحق بالمتبوع بالقرب فاذا بعد لم يلحق به ومقابلة لابن حبيب
يسجد وان طال (قوله و بطلت) كان الاولى ان يقول و بطلت هي باراز الضمير لجر بان الحال على غير من
هي له ولعله ترك الاراز لمن اللبس على مذهب الكوفيين واما للترقية بين الفعل والوصف وان الاراز انما
يجب مع الوصف دون الفعل وهو مذهب ابي حيان اه بن (قوله وتقدم في قوله وان ذكر السير في صلاة
الخ) اي فيقطع القذان لم ركع ويشفع ان ركع وكذلك الامام ومأمومه واما المؤتم فلا يقطع بل يتأدى ويعيد
تلك الصلاة في الوقت بعد فعل الاولى التي بطلت (قوله ان اطال القراءة) اي في الصلاة الثانية المذكور فيها
(قوله بان فرغ من الفاتحة) قد تقدم في باب فرائض الصلاة ان الطول فيه قولان قيل بمجرد الفراغ من
لفاتحة وقيل لابد من الزيادة على الفاتحة وتقدم ان هذا هو المعتمد فقد نقله ابن عرفة عن ابن رشد (قوله
داخل الصلاة) اي التي شرع فيها (قوله رجع لاصلاح الاولى) اي ولو كان مأموماً (قوله بلا سلام من
الثانية) اي لا يدخل على نفسه بالسلام زيادة في الاولى لانسحاب حكم الصلاة الاولى عليه ولذا رجع هنا

قراءة كما موم او امي (بطلت) الصلاة المبرور منها الفوات التلافي بالاتيان بعد فواتها وطول هذا داخل الصلاة فلا ينافي كون الموضوع
ان لا طول والطول المتقدم قبل التلبس بالصلاة (و) حيث بطلت الاولى (اتم النفل) ان اتسع الوقت لاداء الاولى عقد منه ركعة
ام لا واذن واتم ركعة بسجودتها والاقطع واحرم بالاولى (وقطع غيره) اي غير النفل وهو الفرض بسلام او غيره لوجوب الترتيب ان كان فذا
او اما ما يتبعه مأموماً لا مأموماً (وندى الاشفاق) ولو بصبح وجمعة الا المغرب (ان عقد ركعة) بسجودتها ان اتسع الوقت والاقطع لانه
يقضى بخلاف النفل فيتمه ان عقد الركعة كما تقدم لانه لا يقضى (والا) بأن لم يطل القراءة ولم ركع (رجع) لاصلاح الاولى (بلا سلام) من
الثانية فان سلم بطلت الاولى

وأما قوله وصح ان قدم او اخر فالسلام من التي وقع فيها السهو وما هنا من اخرى بعد ما فيكثر المنافي ثم اشار لكون الاولى ثلثا بوجهية بقوله (و) ان ذكر القبلي المبطل تركه او البعض ٢٣٢ ركوع (من قل في فرض محمدي) مطلقا (كقوله) وان دون المذكور منه

(ان اطلالها) اي القراءة
(او ركن) والارجح
لاصلاح الاولى ولودون
المذكور فيه بلاسلام
ويتشهد ويسلم ويسجد بعد
السلام ولا يجب عليه قضاء
الثانية اذ لم يعمدا بطلانها
(وهل) تبطل (تعمد
ترك سنة) مؤكدة
متفق على سنيها داخله
الصلاة والمراد الجنس
الصادق بالتعدد ومثلها
الستان الخفيفتان الداخلتان
من فدا وامام (اولا)
تبطل وهو الارجح (ولا
سجود) لعدم السهو
وانما يستغفر (خلاف)
واما المختلف في سنيها
وجوبها كالفاتحة فيما
زاد على الجلس بقاء على
القول به فالبطالان اتفاقا
(و) بطلت (بترك ركن)
سهوا (وطال) الترك
وشبه في البطلان لا يقيد
الطول قوله (كشرط)
اي كتركه من طهارة او
استقبال او ستر عورة على
تفصيله المتقدم (و) حيث
لم يطل ترك الركن سهوا
(تداركه) اي اني به فقط
من غير استئناف ركعة
فهو مرتب على مفهوم
طال (ان لم يسلم) معتقدا
الكمال بان لم يسلم اصلا او
سلم ساهيا عن كونه في

ولو ما مومما بخلاف ما قبله واد ا صلح لاولى سجدة بعد السلام (قوله) واما قوله (الخ) جواب عما يقال قوله فان سلم
بطلت انما يظهر اذا كان المتروك غير السجود القبلي واما اذا كان هو المتروك فلا مانع من السلام اذ غايته ان
السجود القبلي صار بعد ما وقد قال المصنف وصح ان قدم او اخر (قوله مطلقا) اي سواء اطلال القراءة في التي
شرع فيها ام لا (قوله) ويسجد بعد السلام) هذا انما هو في مسألة ذكر البعدى واما في ذكر القبلي فانه يسجد
قبل السلام لابعده لانه اجتمع له النقص والزيادة اه بن (قوله) بتعمد ترك سنة) اي بتعمد ترك غير ما موم
سنة فالخلاف في غير المأموم واما هو فلا شيء عليه اتفاقا (قوله) داخله الصلاة) مقتضى ما في ح عن الرجراجي
ان هذا الخلاف موجود في ترك الاقامة فانظر اه بن ومن حكى الخلاف مطلقا حتى في سنن الوضوء
القرطبي في تفسيره (قوله) والمراد الجنس) هذا بناء على ما قاله سند من ان الخلاف جار في السنة الواحدة
والمتعددة وعلى ذلك مشي المواق وقال ابن رشد محل الخلاف في السنة الواحدة واما ان ترك اكثر عمدا بطلت
اتفاقا عنده والاول اقوى فان قيل السجود القبلي سنة وقد قالوا اذا تركه وطال بطلت ولم يجر وافية الخلاف
والجواب انه لما شاب بعض اركان الصلاة تقوى جانبه فلم يجر فيه الخلاف بخلاف غيره من سنن الصلاة فانه لم
يشابه شيئا من الاركان فلم تحصل له قوة او يقال اللازم على ترك السجود القبلي المرتب عن ثلاث سنن ترك
امر من السجود وموجب بخلاف ترك السنة عمدا من اول الامر كذا قرر شيخنا العدوي والاحسن ان يقال انما
حكموا بطلان الصلاة بترك السجود القبلي مراعاة للقول بوجوبه فتأمل (قوله) ومثلها السنتان (الخ) اي
ومثل السنة المؤكدة في جريان الخلاف في تركها السنتان الخفيفتان الداخلتان في الصلاة (قوله) ولا يبطل
اي وعليه فيعيد في الوقت اخذنا ما قالوه في المشتعل عن السنة (قوله) وهو الارجح) اي لاتفاق مالك وابن
القاسم عليه والاول قد ضعفه ابن عبد البر وابن شهره بعضهم كما اشار له المصنف بخلاف وقد شنع على القول
الاول القرطبي في الكلام على آية الوضوء من سورة المائدة قال انه ضعيف عند الفقهاء وليس له حجة من
النظر والالهيكن بين السنة والواجب فرق (قوله) خلاف) الاول لابن كنانة ونوشهره ابن رشد في البيان وكذا
شهره اللخمي والثاني لما لك وابن القاسم وشهره ابن عطاء الله اه بن (قوله) فالبطالان اتفاقا) في حكاية
الاتفاق نظر فقد قال القاشاني وعلى وجوب الفاتحة في الاكثر قال اللخمي هي سنة في الاقل فيسجد لتركها
سهوا قيل ويختلف اذا تركها عمدا هل تبطل الصلاة او تجبر بالسجود على ترك السنة عمدا اه بن (قوله)
و بترك ركن وطال) يعني ان المصلي اذا ترك ركن من الصلاة سهوا وطال فاتها تبطل والطول اما بالاعرف او
بالخروج من المسجد واما لو كان الترك عمدا فلا يتقيد البطلان بالطول (قوله) وطال الترك) اي بحيث تداركه
ومثل الطول بقية المنافيات تحدث مطلقا او كل او شرب او كلام عمدا (قوله) على تفصيله (الخ) اي ان ترك
الشرط مبطل للصلاة لكن لا مطلقا بل على التفصيل السابق في ابواب الشروط من كون الترك عمدا او سهوا ومع
القدرة او مع العجز ومن كون الشرط المتروك طهارة حدث او خبث او ستر او استقلا لا فراجع (قوله) وتداركه)
اي ان كان يمكن التدارك بان كان تركه بعد تحقق ماهية الصلاة وانعقادها كالركوع والسجود واما ما لا يمكن
تداركه كالتنية وتكبيرة الاحرام فلا لانه غير مصل وسيأتي كيفية التدارك في قوله وتارك ركوع رجع قائما الخ
(قوله) فهو مرتب على مفهوم طال) اي لا على منطوقه اذ لا معنى لتدارك الركن مع بطلان الصلاة (قوله)
بان لم يسلم اصلا) اي كالمجلس فشهد ولم يسلم (قوله) كسجدة اخيرة) اي فاذا تركها وسلم سهوا او غلط فانه
يعيد الجلوس ان قام من محله ويسجد تلك السجدة ويعيد التشهد والسلام ويسجد بعد (قوله) فان سلم
معتقدا الكمال ولو من اثنين (الخ) هذا يقتضي ان السلام يفيت التدارك ولو كان الركن المتروك من غير
الاخيرة فن سلم من اثنين معتقدا الكمال وكان قد ترك ركن من الثانية فانه يأتي بركعة بدلها ولا
يتداركه وبه قال بعضهم والذي ذكره عقب وهو المستفاد من النقول كما قال شيخنا ان قوله ان لم يسلم هذا

شرط

صلاة او غلط فأتى به كسجدة اخيرة ويعيد التشهد فان سلم معتقدا الكمال ولو من اثنين سواء قصد التحليل

ام لا فأتى تداركه لان السلام ركن حصل به دية بها خلل فاشبهه عقدا ما بعد ما فأتى بركعة كاملة ان قرب سلامه ولم يخرج من المسجد

كلياتي فانه مرتب على مفهوم هذا الشرط والابتداء الصلاة (ولم يعقد) تارك الركن (ركوعا) من ركعة اصلية تلي ركعة النقص فان عقده فات تداركه ورجعت الثانية اولى كلياتي فهو مرتب على مفهوم هذا الشرط وخروج بقيد الاصلية عقدا خامسة تلي ركعة النقص سهوا فلا يمنع عقدها تداركه ما تركه من الرابعة لانها ليس لها حرمة فيرجع لتكميل ركعة النقص (وهو) اي عقد الركوع المقيت لتداركه الركن المرجح لبطلان ركعته (رفع راس) من الركوع عند ابن القاسم معتدلا مطمئنا فان رفعه دونها فمكن لم يرفع لا مجرد الانحناء خلافا لاشبه (الا) في عشر مسائل فيوافق ابن القاسم فيها اشبه اشارها بقوله (ترك ركوع) من التي ٢٣٣ قبلها سهوا (ف) يفوت تداركه (بالانحناء) في الركعة التي تليها وان لم يطمئن في انحنائه فتبطل ركعة النقص وتقوم هذه مقامها وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه واما لو ترك الرفع فقط فيدخل فيما قبل الاستثناء فلا يفيته الانحناء وانما يفيته رفع الراس فاذا ذكره منحيا رفع بنية رفع الركوع السابق واعاد السجود لبطلانه (كسر) تركه بمحله وابدله بجهر ولم يتذكره حتى انحنى ومثله ترك الجهر والسورة والتكيس بأن يقدم السورة على ام القرآن ولم يذكر حتى انحنى (وتكبير عید) كلا او بعضا (وسجدة تلاوة) تفوت بانحنائه في الركعة التي قراها فيها (وذ كر بعض) من صلاة اخرى حقيقة او حكما فيشمل السجود القبلي المترتب عن ثلاث

شرط في تداركه الركن المتروك من الركعة الاخيرة وقوله ولم يعقد الخ شرط في تداركه ان كان من غير الاخيرة وحينئذ فالسلام من اثنتين معتقدا التام لا يفيت تداركه الركن المتروك من الثانية وهذا كله في غير المأموم واما المأموم فسيأتي الكلام عليه في قوله وان زوجه مؤتم الخ ثم انما ذكره من ان السلام يفيت تداركه الركن من الاخيرة يستثنى منه الجلوس بقدر السلام فاذا سلم سهوا وهو رافع راسه من السجود قبل ان يجلس فلا يفيته السلام كافي المدة فيجلس بعد التذكير ويشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ان قرب تداركه والا بطلت (قوله كلياتي) اي في قوله وبنى ان قرب ولم يخرج من المسجد وقوله فانه اي ما يأتي (قوله على مفهوم هذا الشرط) اعني قول المصنف ان لم يسلم (قوله والابتداء الصلاة) اي والاقرب سلامه ابتداء الصلاة (قوله فان عقد) اي تارك الركن الذي فات تداركه واما لو عقد الامام ركوع الركعة التالية لركعة النقص وكان المأموم التارك للركن لم يعقده فلا يفوت عقدا الامام تداركه ذلك المأموم كما هو المعتمد وهو الموافق لقول المصنف وان زوجه مؤتم الخ (قوله كلياتي) اي في قوله ورجعت الثانية اولى لبطلانها لفساد امام (قوله فهو) اي ما يأتي (قوله فمكن لم يرفع) اي وحينئذ فيأتي بالركن المتروك (قوله خلافا لاشبه) اي حيث قال ان عقد الركوع المقيت لتداركه الركن مجرد الانحناء وان لم يطمئن (قوله فيوافق ابن القاسم فيها اشبه) اي فيقول فيها بقوله من ان عقد الركعة المقيت لتداركه بمجرد الانحناء وان لم يطمئن وظاهر كلام شب انه لا بد من تمام الانحناء (قوله فلا يفيته الانحناء) اي عند ابن القاسم (قوله وانما يفيته رفع الراس) اي من الركوع (قوله فاذا ذكره) اي الرفع من الركوع مال كونه منحيا في الركعة التالية لركعة النقص (قوله حتى انحنى) اي فانه يفيت التدارك ويلزمه السجود (قوله ترك الجهر) اي بمحله وابدله بسر (قوله كلا او بعضا) اي تركه كلا او بعضا ولم يذ كر ذلك حتى انحنى فانه يفوت تداركه ذلك ويسجد لما تركه (قوله وذ كر بعض) اي فاذا ذكر بعض صلاة مفروضة او سجودا قبايا من صلاة مفروضة في صلاة اخرى فريضة او نافلة او كان البعض او السجود من نافلة وذ كر ذلك في نافلة اخرى بعد انحنائه للركوع فان ذلك يمنع من الرجوع لا كمال الاولى وتبطل كإمام (قوله وهي ما اذا كان البعض) اي المتروك سهوا (قوله في فرض او نفل) اي فهذه اربع صور (قوله وذ كرهما في نفل) اي وهاتان صورتان (قوله ما اذا ذكرهما في فرض) اي والحال انهما من نفل (قوله في فواتهما) اي فوات البعض والقبلي وقوله منه اي من النفل (قوله كإمام) اي في قول المصنف ومن نفل في فرض تعادى مطلقا (قوله فان الانحناء في الثالثة الخ) لما كان في قول المصنف وهو بها اجمال لانه يحتمل ان الانحناء يفيث القطع في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة بين الشارح المراد بقوله فان الانحناء الخ لان هذا هو المنقول عن ابن القاسم كما قال جد حج (قوله فان لم ينحن فيها) اي في الثالثة بأن اقيمت عليه وهو في قيامها وفي الجلوس من اثنتين او في قيامه للشانية (قوله فانه يتم) اي واما ان اقيمت عليه المغرب قبل تمام الركعتين بسجودهما فانه يقطع ويدخل مع الامام ولا يمكن حل كلام المصنف على هذا المعتمد لان كلامه فيما يفيته الانحناء ولعل المصنف

(٣٠ - دسوقي اول) سنن وهاتان مسئلتان وتقدم سبعة مجارداه وشمل ذ كر البعض ست صور وهي ما اذا كان البعض او القبلي من فرض وذ كرهما في فرض او نفل وما اذا كانا من نفل وذ كرهما في نفل ولا يشمل ما اذا ذكرهما في فرض اذ لا يعتبر في فواتهما منه طول ولا ركوع كإمام واشار للعاشرة بقوله (و) (كر اقامة مغرب) لراى مسجد (عليه وهو) متلبس (بها) اي المغرب فان الانحناء في الثالثة يفيث القطع والدخول مع الامام ويوجب الاتمام فان لم ينحن فيها قطع ودخل معه والمعتمدان من اقيمت عليه المغرب وهو بها وقد اتم منها ركعتين بسجودهما فانه يتم واما غير المغرب فسيأتي في فصل الجماعة في قوله وان اقيمت عليه وهو في صلاة قطع ان خشي فوات ركعة الى آخره ثم ذكر مفهوم قوله ان لم يسلم فقال (و) ان سلم معتقدا الكمال

فالتدارك للركن و (بني) على مامعه من الركعات والغى ركنه النقص واتى بدله بركعة كاملة (ان قرب) تذكره بعد سلامه بالعرف
 خرج من المسجد لا عند ابن القاسم (ولم ٢٣٤ يخرج من المسجد) عند اشهب قالوا وبمضى اوفان طال بالعرف او بالخروج

مشى على القول الضعيف قصد الجمع النظائر (قوله فات التدارك للركن) اي المتروك من الركعة الاخيرة
 (قوله بالعرف عند ابن القاسم الخ) نحوه في التوضيح وهو مشكل اذا بن القاسم عنده الخروج من المسجد
 طول ايضا كما صرح به ابو الحسن فقال في قول المدققة من سها عن ركنة او عن سجدة او عن سجدة في
 السهو قبل السلام بنى فيها قرب وان تباعد ابتداء الصلاة مانصه حد القرب عند ابن القاسم الصنفان
 او الثلاثة او الخروج من المسجد اه قله طي ونقل ابو الحسن ايضا عن ابن الموازي لا خلاف ان الخروج
 من المسجد طول باتفاق وحينئذ فيعين ان الواو في كلام المصنف على باه للجمع لا بمعنى او كما قاله الشارح
 تبع العبره اه بن (قوله ولم يخرج من المسجد) اي برجليه معا بان لم يخرج منه اصلا او خرج باحدى رجليه
 (قوله فان طال بالعرف) مثله خروج الحدث وحصول بقية المناقب كالاكل والشرب والكلام (قوله او
 بالخروج منه) اي برجليه معا ولو كان المسجد صغيرا او صلى بازاء به (قوله لا يمكنه فيه الاقتداء) اي بمن في
 المحل الذي صلى فيه وذلك بأن لا يرى افعال الامام ولا المأمومين ولا يسمع قوله ولا قولهم لان الاقتداء يحصل
 رؤيته فعل الامام او سماع قوله وبرؤية فعل المأمومين او سماع قولهم (قوله ونذب رفع يديه عنده) اي عند
 التكبير (قوله اي الاحرام) اي بمعنى التكبير واما النية فلا بد منها ولو قرب جدا اتفاقا قله عبق قال بن وفي
 الاتفاق نظر بل النية انما يحتاج اليها عند من يرى ان السلام مع اعتقاد الكمال يخرج من الصلاة قال ابن
 رشد وهو قول مالك وابن القاسم واما من يرى انه لا يخرج منه فلا يحتاج عنده الى نية انظر المواو والتونج
 والحاصل انهما طريقتان الاولى للباجي عن ابن القاسم عن مالك وجوب الاحرام ولو قرب البناء جدا والثانية
 لان شيئا لاتفاق على عدم الاحرام ان قرب جدا والظاهر مما ذكرناه ان اختلافهما في الاحرام بمعنى النية
 والتكبير لا في التكبير فقط كما قاله عبق اه كلامه وارتضاء شيخنا فائلا الذي تفيد النقول المعقول
 عليهم ان اختلاف الطريقتين في كل من النية والتكبير لا في التكبير فقط (قوله وجلس له) اي لاجله
 اي لاجل ان يأتي به من جلوس لانه الحالة التي فارق فيها الصلاة وهذا قول ابن شبلون واستظهره ابن
 رشد اه بن وقوله وجلس له اي وجوبه فان خالف واحرم قائما فالصحة مراعاة لمن يقول يحرم قائما
 وان جلس للاحرام يجلس من غير تكبير ثم يكر بعد جلوسه ثم يستقل قائما مكبرا يأتي بالركعة التي هي
 بدل عن الركعة التي بطلت وقوله ان تذكر الخ شرط في قول المصنف وجلس له (قوله ولمن قال يكر من
 قيام ثم يجلس) اي ثم يستقل قائما يأتي بالركعة التي هي بدل عن ركعة النقص وهذا القول لابن القاسم
 وانكره ابن رشد اه بن واعلم ان موضع الخلاف المذكور اذا سلم من الاخرة معتقدا التمام تاركا لركن
 منها وتذكره بعد قيامه ويجرى ايضا في اذا سلم من اثنتين معتقدا التمام والحال انه لم يترك ركنا وتذكر
 عدم كمال الصلاة بعد قيامه واما الوسلم من واحدة تامة او من ثلاث تامات فانه يرجع لحالته رفعه من السجود
 ويحرم حينئذ لانها الحالة التي فارقها فيها ولا يجلس كما قاله ابن رشد ولا فرق بين كونه تذكر وهو قائم او
 تذكر وهو جالس (قوله وهذا اذا طال طولاً متوسطاً) اي ولم يفارق مكانه (قوله وسجد للسهو بعد سلامه)
 هذا ظاهر فيما اذا فارق موضعه واما مجرد الطول المتوسط فجزم صاحب شرح المرشد انه لا يسجد وهو
 ظاهر لانه طول بمحل يشرع فيه التطويل اه بن وارتضاء شيخنا وقد يقال الظاهر ما قاله الشارح تبعاً
 لعقب من السجود لان الطول انما يشرع في التشهد لدعاء ونحوه ولا نسلم ان مجرد الطول مشروع خصوصاً
 مع الذهول ولذا احتاج في رجوعه لاحرام واعاد التشهد (قوله فان طال كثيراً بطلت) اي اقوله وترك
 ركن وطال وسواء انحرف في هذا القسم عن القبلة او لا فارق مكانه او لا (قوله ورجع تارك الجلوس
 الاول الخ) الذي ينبغي الجزم به ان الرجوع سنة فان لم يرجع سهواً سجد قبل السلام للنقص وان لم
 يرجع عمداً جرى على ترك السنة عمداً وما نسب عبق الخ من ان الرجوع فيه قولان بالوجوب والسنة

منه بطلت واستأنفها
 فان صلى في غير مسجد
 فالطول عند الثاني ان
 ينتهي الى مكان لا يمكنه
 فيه الاقتداء فان مكث
 مكانه فالطول بالعرف
 اتفاقاً وبين كيفية
 البناء بقوله (باحرام)
 اي بنية الكمال وسكبر
 ولو قرب البناء جسداً
 ونذب رفع يديه عنده (ولم
 تبطل الصلاة بتركه)
 اي الاحرام (وجلس له)
 اي للاحرام بمعنى التكبير
 يأتي به من جلوس ان
 تذكر بعد قيامه من
 السلام لانه الحالة التي
 فارق فيها الصلاة واما
 قيامه قبل التذكر فلم
 يكن بقصد الصلاة (على
 الاظهر) خلافاً لمن قال
 يكبر من قيام ولا يجلس
 له ولمن قال يكبر من
 قيام ثم يجلس * ولما
 قدم ان من ترك ركنا فانه
 يتدارك ان لم يسلم ولم
 يعقد ركوعاً والافات
 التدارك كان مظنة سؤال
 وهو ان يقال هذا ظاهر
 اذا لم يكن الركن المتروك
 السلام فلو كان هو
 السلام الذي لا ركن بعده
 فما حكمه فاشار الى جوابه
 وانه على خمسة اقسام

بقوله (واعاد تارك السلام) سهواً (التشهد) استنابا بعد الاحرام جالساً ليقع سلامه بعد تشهد ويسجد للسهو بعد
 السلام وهذا اذا طال طولاً متوسطاً او فارق مكانه (وسجد) للسهو بعد سلامه بلا إعادة تشهد (ان انحرف عن القبلة) انحرفاً كثيراً بلا
 ملول اصلاً فان انحرف يسيراً اعتدل وسلم ولا شيء عليه فان طال كثيراً وهو خامس الاقسام بطلت (ورجع تارك الجلوس الاول)

أي جلوس غير السلام سهو يأتي به (ان لم يفارق الأرض يديه وركبتيه) جميعا بان بقى ٢٣٥ بالأرض ولو يد الأوركة (ولا سجود) لهذا

الرجوع (والا) بان فارق الأرض يديه وركبتيه جميعا (فلا) يرجع ويسجد قبل السلام (ولا تبطل ان رجع) ولو عمدا (ولو استقل وتبعه مأمومه) وجوبا في الصور الثلاث ان كان اماما واذا رجع بعد المفارقة فانه يعتبر رجوعه فيتشهد فان قام بلا تشهد عمدا بطلت بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة (وسجد) لهذه الزيادة (بعده) أي بعد السلام ثم شبه في الرجوع والسجود بعده قوله (كنفل) قام فيه من اثنين ساهيا و (لم يعقد ثالثه) ف يرجع ويسجد بعده (والا) بأن عقدها سهوا برفع راسه من ركوعها (كمل اربعا) وجوبا بالفجر والعيد والكسوف والاستسقاء لان زيادة مثلها يبطلها (و) يرجع وجوبا (في) قيامه في النفل الى (الخامسة مطلقا) عقدها ام لا بناء على انه لا يراعى من الخلاف الا ما قوتى واشتهر عند الجمهور والخلاف في الاربع قوى بخلافه في غيره فان لم يرجع بطلت (وسجد

فليس فيه ذلك (قوله أي جلوس غير السلام) أي سواء كان او لا أو تانيا (قوله بان بقى بالأرض) أي يدها وأوركتها بل ولو كان الباقي يدا الخ (قوله والا فلا يرجع) لانه تلبس بركن فلا يقطع له ماذنه والرجوع مكره عند ابن القاسم القائل بالاعتداد برجوعه وما ذكره المصنف من التهي عن الرجوع في غير المأموم اما هو اذا قام وحده من اثنين واستقل فانه يرجع لتأبعه الامام وبفهم هذا بالاحرى من قوله وتبعه مأمومه اه بن (قوله ويسجد قبل السلام) أي لنقص الجلوس والتشهد (قوله ولا تبطل ان رجع) أي لعدم الاتفاق على فرضية الفاتحة بخلاف من رجع من الركوع للسورة او لفرضية القنوت لغير اتباع الامام (قوله ولو عمدا) هذا اذا لم يستقل اتفاقا بل وكذا ان رجع بعد استقلاله سهوا فاصححه اتفاقا وامام عمدا فعلى المشهور خلافا للفاكهاني القائل بالبطان لرجوعه من فرض الى سنة ووجه المشهور مراعاة من يرى ان عاياه الرجوع وعدم الاتفاق على فرضية الركن المشروع فيه (قوله ولو استقل) مثل الرجوع بعد الاستقلال الرجوع بعد قراءة بعض الفاتحة اما لو قرأها كلها ورجع بالبطان (قوله في الصور الثلاث) أي في رجوعه اذا يفارق الأرض يديه وركبتيه وعدم رجوعه اذا فارق الأرض بهما وفي رجوعه لو خالف ورجع بعد استقلاله فان خالف المأموم امامه ولم يتبعه بطلت للعام والجاهل لا لاساهي والمتأول (قوله ان كان) أي التارك للجلوس (قوله فان قام) أي بعد رجوعه بلا تشهد الخ بطلت أي كما نقله ح عن نواز ابن الحجاج اه بن (قوله وسجد لهذه الزيادة) وهي قيامه سهوا وذلك لان رجوعه وتشهده معتد بهما فقداني بالتشهد والجلوس المطلوب منه فليس معه الا قيامه سهوا وهو زيادة محضة فيسجد لها بعد السلام ثم ان قول المصنف وسجد بعده أي فيما اذا لم يستقل بان فارق الأرض فقط ورجع وفيما اذا استقل خلافا لمن قال في الاولى بعدم السجود ليسارة الزيادة وخلافا لاشعبي الثانية حيث قال ان رجوعه بعد الاستقلال حرام ولا يعتد به فاذا رجع وتشهد لم يكن آتيا بما طلب منه من الجلوس والتشهد اذا مفعله منهما غير معتد به فمعه نقص التشهد وزيادة القيام وحينئذ فيسجد قبل السلام (قوله فيرجع ويسجد بعده) فان لم يرجع بطلت كذا قال عبق قال شيخنا العدوي في حاشيته عليه وهو غير مسلم للصواب صحة الصلاة مراعاة لقول بعض العلماء بجوار النفل اربعا بل نحن نقول به غاية الكراهة ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطان اه ثم ان عبق جزم هنا بالبطان وتردد بعد بقوله واما اذا قام لثالثة في النفل عمدا فانظر هل لا تبطل الخ قال بن والطاهر عدم البطان رعا للقول بجوار النفل اربعا وفي حاشية شيخنا على خش انه اذا قام لثالثة في النفل عمدا فالبطان لدخوله في قول المصنف وتعمد كسجدة وقد رجح في حاشية عبق عن هذا مقاله من لان غاية كراهة الزيادة على اثنين ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطان (قوله لان زيادة مثلها يبطلها) أي لانها نفل محدود بسجد (قوله ويرجع في قيامه الى الخامسة) أي خلافا للخمى حيث قال يشفع الخمس والسبع (قوله والخلاف في الاربع) أي والخلاف الموجود عندنا في المذهب بجواز النفل اربع قوى فينبغي مراعاته (قوله بخلافه في غيره) أي بخلاف الخلاف في غير الاربع وهو القول بجوار النفل بست ركعات وثمان ركعات فانه ضعيف وحينئذ فلا ينبغي مراعاته وحينئذ فلا يتم ما قاله الخمى من شفع الخمس والسبع مراعاة للخلاف (قوله فان لم يرجع) أي بعد تركه حين قام لخامسة (قوله لنقص السلام في محله) أي في صورتين ولو جود الزيادة ايضا في صورة ما اذا قام لخامسة واورد على هذا التعليل انا لانسلم انه اذا نقص السلام يسجد له قبل السلام الا ترى ان من صلى الظهر خمسا فانه يسجد بعد السلام مع انه نقص السلام من محله واجب بأن الزيادة في الفرائض محض تعدد فهي بمنزلة العدم باتفاق فكان السلام لم يتأخر عن محله بخلاف الزيادة في النفل فانه قد قيل بها في الجملة فهناك من يقول النفل اربع وعندنا انه اثنتان فهو قد نقص السلام من اثنين عندنا حال تكميله اربعا ولا يقال السلام فرض وهو لا ينجبر بالسجود لاننا نقول مراعاة كون النفل اربعا يصير السلام من الركعتين كسنة من حيث ان له تركه فأمل (قوله وتارك ركوع سهوا) أي تركه قبل ان يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص

قبله فيهما) أي في تكميله اربعا وفي قيامه لخامسة لنقص السلام في محله لانه نقص السلام من اثنين حال تكميله اربعا فانظر المن يقول به وكان السلام حينئذ ليس بفرض ثم بين كيفية التدارك حيث امكن بقوله (وتارك ركوع) سهوا

(قوله يرجع له قائما) أي لان الحركة للركن مقصودة وهذا اذا تذكره وهو في السجود او وهو جالس او رافع من السجود واما ان تذكره وهو قائم فانه بركع حالا وقوله يرجع قائما فلو خالف ورجع محدودا لم تبطل صلاته مراعاة لمن قال ان تارك الركوع يرجع محدودا لا قائما بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة (قوله) وندب له ان يقرأ شيئا (أي قبل الانحطاط له) (قوله من غير الفاتحة) أي لا منها لان تكريرها حرام ولا يرتكب لاجل تحصيل مندوب كذا قال شيخنا وظاهره انه يقرأ السورة ولو كان في الاخيرتين والظاهر ان محل ندب قراءة السورة ان كان المحل لها ولا فلا يقرأ شيئا أصلا وفي المجمع وعميق وندب قراءته من الفاتحة وغيرها وكما أنهم اغتفروا تكرار الفاتحة وقراءة السورة في الاخيرتين لضرورة ان شأن الركوع ان يعقب قراءة فتأمل (قوله) يرجع محدودا) هذا قول محمد بن الموارف لو خالف ورجع قائما لم تبطل مراعاة للمقابل خلافا لما ذكره عميق من البطلان كذا قرر شيخنا العدوي (قوله) وقيل يرجع له قائما) أي تارك الركوع وهو قول ابن حبيب فيقول انه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ثم يسجد بعد ذلك الرفع فكأنه رأى ان المقصود بالرفع من الركوع ان ينحط للسجود من قيام فاذا رجع الى القيام وانحط منه الى السجود فقد حصل المقصود واعلم انه لا يقرأ على كل من القوانين اما على قول محمد فلا نه يرجع محدودا ولا قراءة في الركوع واما على مقابله فلا نه يرجع قائما بقصد الرفع من الركوع ولا قراءة في القيام حينئذ (قوله وتارك سجدة) أي سهواً تذكره قبل عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص (قوله وسجدة) عطف على ركوع وقوله يجلس عطف على قوله يرجع قائما فهو من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو تارك لكن جهة المعموليه مختلفة لان احدهما عمل فيه بالاضافة والثاني عمل فيه بالخبرية وقد سبق اول الكتاب ان اختلاف الجهة هل ينزل منزلة اختلاف العامل ام لا يصبح ان يكون وسجدة مضافا المحذوف أي وتارك سجدة محذوف وبقي المضاف اليه على حاله والشرط موجود وهو كون المحذوف مما تالما عطف عليه وعلى هذا فهو من عطف الجمل (قوله) ان كانت الثانية) أي ان كانت السجدة المتروكة الثانية فان كانت الاولى فانه ينحط الخ فيسه تطراذلا يتصور ترك الاولى وفعل الثانية لان الفرض انه أي بسجدة واحدة وهي الاولى قطعاً ولو جلس قبلها فلو سبه ملغى لوقوعه بغير محله ولا يصيرها الجلوس قبلها ثانية ولا فعله لما بقصد انها ثانية وهو واضح ثم بعد هذا فاعلم ان تارك السجدة قيل انه يرجع للجلوس مطلقاً ويسجد وقيل انه يرجع ساجداً مطلقاً من غير جلوس بأن ينحط للسجدة من قيام بناء على ان الحركة للركن غير مقصودة وقيل ان كان جلس اولاً قبل نهضته للقيام وبعد السجدة الاولى كما اذا سجد اولاً وجلس بعد تلك السجدة ثم قام ولم يسجد الثانية فانه لا يجلس بل يخرج ساجداً بغير جلوس وان كان لم يجلس قبل نهضته للقيام فانه يجلس وهو مبني ايضاً على ان الحركة للركن غير مقصودة والقول الاول لما لك في سماع اشهب وهو المعتمد والثاني رواه اشهب عن مالك والثالث ذكره عبد الحق والمصنف مشى على القول الاول وهو ان تارك السجدة يرجع جالساً مطلقاً بناء على ان الحركة للركن مقصودة اذ علمت اذ علمت هذا تعلم ان قول التوضيح محل كون تارك السجدة يرجع جالساً اذ لم يكن جلس اولاً والاخر ساجداً بغير جلوس اتفاقاً فيسه نظر لان هذا قول مقابل للمعتمد فلا نسلم حكايته الاتفاق بقي شيء آخر وهو انه على القول المعتمد من ان تارك السجدة يجلس لو خالف ورجع ساجداً من غير جلوس فاستظهر خش في كبره البطلان لان الجلوس بين السجدين فرض قال شيخنا وقد يقال الظاهر الصحة مراعاة لما رواه اشهب من ان تارك السجدة يخرج للسجود من قيام ولا يجلس (قوله) بل ينحط لهما من قيام) فلو فلهما من جلوس فلا بطلان ويسجد قبل السلام فلا انحطاط لهما غير واجب كما في التوضيح وح عن عبد الحق واعترض بأنه على المشهور من ان الحركة للركن مقصودة فلا انحطاط لهما واجب فكيف يجبر بالسجود وعلى انها غير مقصودة فليس بواجب ولا سنة واجاب بعضهم بمثل ما مر في سلام النفل بأن مراعاة القول بأنها غير مقصودة صيرها كالسنة فلذا جبر بالسجود (قوله) ولا يجبر ركوع اوله الخ) أي ان الركوع الحاصل

(يرجع) له (قائماً) لينحط له من قيام (وندى) له (ان يقرأ) شيئاً من غير الفاتحة ليكون ركوعه عقب قراءة وتارك رفع من ركوع يرجع محدوداً حتى يصل للركوع ثم يرفع بنية الرفع وقيل يرجع له قائماً لينحط للسجود من قيام (و) تارك (سجدة) يجلس) ليأتي بهامنه ان كانت الثانية فان كانت الاولى فانه ينحط لهما من قيام ثم يأتي بالثانية ولو كان فعلها اولاً بأن كان اعتقد انه فعل الاولى ثم سجد بقصد الثانية (لا) تارك (سجدين) ثم تذكرهما في قيامه فلا يجلس لهما بل ينحط لهما من قيام (ولا) يجبر ركوع اوله

قام لينحط طمناً من قيام
وسجد بعد السلام فان لم
يشعل وسجدهما من
جلوس فقد نقص الانحطاط
فيسجد قبل السلام ذكره
عبد الحق وهو يدل على
ان الانحطاط للسجود
ليس بواجب والام يجبر
بالسجود (وبطل بأربع
سجودات) ركعها (من
اربعة ركعات) الركعات
الثلاثة (الاولى) لفوات
تدارك اصلاح كل ركعة
بعقد التي بعدها ونصير
الرابعة اولى فيتداركها
بأن يسجد سجدة ان
لم يسلم والابطلت (و)
ان ترك ركعتين ركعة
وعقد التي بعدها (رجعت
الثانية اولى بطلانها)
بترك الركن منها وفوات
التدارك بعقد الثانية
(لفذ وامام) وتنقلب
ركعات مأموه تبعاله
وسجد قبل السلام ان
نقص وزاد وبعده ان
زاد وكذا ترجع
الثالثة ثانية بطلان
الثانية والرابعة ثالثة
ومفهوم لفذ وامام ان
ركعات المأموم لا تنقلب
حيث سلمت ركعات
امامه بل تبقى على حالها
لان صلاته مبنية على
صلاة امامه فيأتي بسجل

منه اولا لا يضم الى سجود ثانيته بحيث يصير المجموع كله ركعة فأراد بالجبر الضم (قوله المنسي سجدة) هذا
الحل حل به حلوله وحل المواقيحل آخر حيث صورته بما اترك سجدة فقط من الاولى واتي بركوع وسجدة
وترك الركوع من الثانية وسجدها فلا يجبر الركوع في الاولى بشئ من سجود الثانية لانه انما فعله
بقصد الثانية وسجدها بل يأتي بسجدة يصلح بها الاولى ويبنى عليها فالحكم في المستثنين واحد الا ان حل
حلوله هو المتبادر من المتن فالانصب حله عليه (قوله فان ذكرهما) اي سجدة في اولاه جالساً او ساجداً الخ
اي وامان ذكرهما وهو قائم انحط طمناً من ذلك القيام وسجد بعد السلام لزيادة السجدة في الواقعتين
في الركعة الثانية (قوله لينحط طمناً من قيام) اي لاجل اصلاح الاولى لان التدارك لا يفوت الا بالركوع
ولا ركوع هنا (قوله فيتداركها بأن يسجد سجدة) اي ثم يأتي ركعة بأمر القرآن وسورة ويجلس ثم ركعتين
بأمر القرآن فقط وسجد قبل السلام لان معه زيادة وهي الركعات الاول المملية ونقص السورة من الرابعة
التي صارت اولى وكذا لو ترك الثمان سجودات اصل ركوع الرابعة بسجدة وبنى عليها وانما ذكر المصنف
هذه المسئلة مع انها مأخوذة مما تقدم له لدفع توهم بطلان الصلاة بتفاحش النقص اولدفع توهم عدم قوات
التدارك بركعة طرفها فساد (قوله ان لم يسلم) اي ان تذكر قبل ان يسلم (قوله والابطلت) اي لان بالسلام
فات تدارك الاخرة وظاهره ولو كان الامر بالقرب وفيه انه اذا ترك ركعتين من الاخرة وسلم وكان الامر بالقرب
فانه يبنى والجواب ان القاعدة مفروضة فيما اذا كان بعض الركعات صحيحاً لان كانت كلها باطلة كاهنا لانه
بمنزلة من زاد اربعاً سهواً كذا في ح والشيخ سالم السهوي وردة طفي بأن القواعد تقتضي عدم البطلان والبناء
على الاحرام ان قرب ولم يخرج من المسجد وان قول المصنف وبنى ان قرب ولم يخرج من المسجد كما يجري في
بطلان بعض الركعات يجري في بطلان كلها وارضاء شيخنا في حاشية عبق (قوله وان ترك ركعتين ركعة الخ)
اشار الى ان قول المصنف ورجعت الخ مفرع على مفهوم قوله ولم يعقد ركوعاً وليس متعلقاً بما
قبله بلصقه لانه حكم في التي قبلها بطلان الثلاث الاول فكيف يقال رجعت الثانية اولى (قوله ورجعت
الثانية اولى الخ) ما ذكره من انقلاب الركعات للفظ والامام هو المشهور وقيل لا انقلاب فعلي المشهور الركعة
التي يأتي بها في آخر صلاته بناءً يقرأ فيها بأمر القرآن فقط كما يأتي بما قبلها بأمر القرآن فقط وعلى المقابل الركعة
التي يأتي بها آخر صلاته قضاء عن التي بطلت فيأتي بها على صفته من سر او جهر وبالفاتحة وسورة او بالفاتحة
فقط والحاصل انه يأتي ركعة على كل حال لكن هل هي بناءً او قضاء وعلى المشهور يختلف حال السجود وعلى
مقابله فالسجود دائماً بعد السلام (قوله بطلانها) الباء للسببية وقوله لفذ وامام تنازعه قوله ورجعت وقوله
بطلانها فاعمل الثاني واضمرفي الاول وحذفه لكونه فضلة اي ورجعت الثانية اولى لهما بطلانها لفذ وامام
ومحل انقلاب ركعات الامام بناءً على المشهور وان وافقه بعض مأموه على السهو والافلا لا انقلاب بطلان
الاولى مثلاً وان كان يجب عليه ان يتم صلاته بركعة بدلها لاجل يقينه لان تلك الركعة يكون فيها قاضياً
بخلافها عند الانقلاب فانه يكون فيها بانياً وكل هذا اذا لم يكثر واجداً ولا فلاناً ولا قضاء (قوله وسجد قبل
السلام ان نقص وزاد) وذلك كالمعقد ركوع الثالثة وتذكر بطلان الاولى فانه يجعل الثالثة ثانية وحينئذ
فيأتي ركعتين كل واحدة بالفاتحة فقط ولا يجلس في الرابعة في الفعل لانها ثالثة في نفس الامر وسجد قبل
السلام لنقص السورة من الركعة الثانية (قوله وبعده ان زاد) اي كالمعقد ركوع الثانية وتذكر بطلان
الاولى فانه يجعل الثالثة ثانية ويقرأ فيها بسورة ويجلس فيها والثانية التي تذكر فيها لا يجلس فيها ويسجد
بعد السلام لزيادة الركعة (قوله والرابعة ثالثة) اي لبطلان الثالثة (قوله او بغير سورة) فان كانت الركعة
الاولى او الثانية هي التي حصل فيها الحلل فانه يأتي بيدها بأمر القرآن وسورة جهر ان كانت جهرية وسرا ان
كانت سرية وان كان الحلل انما حصل في الثالثة فانه يأتي بيدها بأمر القرآن فقط سرا (قوله لم يدرك محلها) بدل
من قوله شئ في سجدة بدل كل من كل (قوله سجدها) اي فان ترك الاتيان بها بطلت صلاته لانه تمدد ابطال

ما بطل على صفته من سر او جهر بسورة او بغير سورة بعد سلام الامام (وان شئني سجدة لم يدرك محلها سجدة) مكانه لاحتمال كونها من
الركعة التي هو فيها فاذا سجدها فقد رتب سلامه تلك الركعة وصار الشئ فيما قبلها فلا بد من ازالته وحينئذ فلا يلحق

لكان اولى اى فان حصل له الشك في تشهد الركعة الاخيرة فانه بعد ان يسجد بها (بأثنى بركعة) بالفاتحة فقط لا انقلاب الركعات في حقها اذ يحصل ان تكون من احدى الثلاث وكل منها يبطل بعقد ما يليها ولا يتشهد قبل انيائه بالركعة لان المحقق له ثلاث ركعات وليس محل تشهد ويسجد قبل السلام للزيادة مع احتمال النقص (و) ان كان في (قيام ثالثه) فيجلس ويسجد لاحتقال انهما من الثانية وتبطل عليه الاولى لاحتقال كونها منها وصارت الثانية اولى فقد تم له بالسجدة ركعة فيأتي (بثلاث) من الركعات واحدة بالفاتحة وسورة ويجلس ثم بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد بعد السلام (و) ان كان في قيام (رابعته) جلس واتى بها ثلثه الثالثة ويأتي (بركعتين) لاحتقال كونها من احدى الاولين وقد بطلت بانعقاد التي ثلثها فلم يكن معه محقق سوى ركعتين (وتشهد) عقب السجدة قبل الايمان بالركعتين لان

ركعة أمكنه اصلاحها فان تحقق تمام تلك الركعة لم يسجد فقوله يسجد ها مكانا اى ما لم يتحقق تمام تلك الركعة والا فلا يسجد ها اصلا وتقلب ركعاته ويأتي بركعة فقط وقوله يسجد ها هنا تمام الكلام وهو بيان لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الاخيرة الخ تفصيل لهذه القاعدة وحينئذ فالأولى المصنف ان يأتي بالفاء التقريرية الا ان يقال ان الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا قصد بها ايضاح الجملة قبلها لاحتقال (قوله) اما ان يكون في الاخيرة اى اما ان يكون حصل له الشك وهو في الجلسة الاخيرة (قوله) وان كان شكه في الاخيرة اى وهو في الجلسة الاخيرة (قوله) فانه بعد ان يسجد ها يأتي بركعة هذا مذهب ابن القاسم وخالفه اصبح واشهب فقالا يأتي بركعة فقط ولا يسجد ها لان المطلوب انما هو رفع الشك بأقل مما يمكن وكل ما زاد على ما يرتفع به الشك وجب طرحه (قوله) ولا يشهد الخ هذا قول ابن القاسم وخالفه ابن الماجشون فانه وافقه على كل ما قاله الا انه خالفه في عدم الشاهد فقال انه يتشهد قبل انيائه بالركعة لان سجوده انما هو مصحح للرابعة والتشهد من تمامها وقال ابن القاسم المحق له ثلاث ركعات وليس محلا للتشهد واخاوه محمد بن الموار كذا في حاشية شيخنا (قوله) مع احتمال النقص اى نقص السورة من احدى الاولين لا انقلاب الركعات وهذا بالنسبة للقدوالا امام واما المأموم فانه يسجد السجدة لتكملة الرابعة وبعد سلام الامام يأتي بركعة بالفاتحة وسورة لاحتقال ان يكون الخلل من احدى الاولين ويسجد بعد السلام لاحتقال زيادة هذه الركعة (قوله) وان كان في قيام ثالثه اى او في ركوعها وقبل الرفع منه او كان في تشهد الثانية في الاحوال الثلاثة يسجد لاحتقال انهما من الثانية وتبطل عليه الاولى لاحتقال انها منها وصارت الثانية اولى فقد تم له بالسجدة ركعة وحينئذ فيأتي بثلاث ركعات كما قال الشارح واما لو حصل له الشك بعد ان رفع من ركوع الثالثة فلا يسجد لغوات التدارك ويتشهد بعد هذه الثالثة ثم يأتي بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة هذا اذا كان فذا او اماما او مأموما الذي شك بعد الرفع من ركوع الثالثة فانه يأتي مع الامام بركعة بعده بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام (قوله) من الثانية اى التي لم يفت تداركها (قوله) لاحتقال كونها منها اى وقد بطلت بعقد الثانية (قوله) ثم بركعتين بالفاتحة فقط هذا كله اذا كان فذا او اماما او مأموما كان مأموما فانه يصلى مع الامام ركعتين بعد السجدة التي جبر بها الثانية وبعد سلام الامام يأتي بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام لاحتقال زيادة تلك الركعة ولا يضرم المأموم انيائه بالسجدة في صلب الامام لانه تلافى اصلاح لاقضاء فلو كان ذلك المأموم مسبوقا جرى على مسائل اجتماع البناء والقضاء (قوله) وان كان في قيام رابعته اى او في ركوعها وقبل الرفع منه واما ان حصل له الشك بعد الرفع منه فلا يسجد ها لغوات التدارك ولا يتشهد بعد هذه الرابعة لانها صارت ثالثة ويأتي بركعة بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة (قوله) جلس واتى بها هذا على مذهب ابن القاسم واما على مقابله وهو ما لا يصح واشهب فانه يبنى على الركعتين ويأتي بما بقي عليه فقط (قوله) ويأتي بركعتين اى يقرأ فيهما بأمر القرآن فقط ويسجد قبل السلام هذا اذا كان فذا او اماما فان كان مأموما فانه يسجد لجبر الثالثة ولا يتشهد بعدها ويصلى مع الامام ركعة ثم بعد سلام الامام يأتي بركعة يقرأ فيها بأمر القرآن وسورة ويسجد بعد السلام لاحتقال زيادة تلك الركعة (قوله) وان يسجد امام سجدة اى من اى ركعة كانت من الاولى وقام للثانية او من الثانية وقام للثالثة او من الثالثة وقام للرابعة رقله وان يسجد امام سجدة الخ ظاهره سواء انفرد الامام بالسهو او شاركه بعض المأمومين فيه فعلى كل حال لا يتبعه في قيامه المأموم العالم بالسهو وقال بعضهم يتعين ان يحكم كلام المصنف على ما اذا وافق بعض المأمومين الامام في سهوه لان هذا الحالة هي محل الخلاف بين ابن القاسم وسحنون واما اذا لم يشاركه احد من المأمومين في السهو وكان المأمومون مخاطبين بتلك السجدة باثاق الشيخين وتجزئهم واذا جلس في الثانية او الرابعة جلسوا معه واذا سلموا واجزأتهم والطريقة الاولى طريقة اللخمي والمازري والثانية طريقة ابن

كل ركعتين يعقبهما تشهد (وان سجد امام سجدة) واحدة وترك الثانية سهوا وقام (لم يتبع) في القيام اى لم يتبعه مأمومه بل يجلس (وسبح به)

اي له لعله يرجع فان لم يسبحوا له بطلت صلاتهم فان لم يرجع لم يكلموه عند سجنون الذي مشى المصنف على مذهبه هنا لانه يرى ان الكلام لا صلاحها مبطل (فاذا) لم يرجع و(خيف عقده) التي قام لها (قاموا) اعقدوها معه وتصبروا ولي للجميع ان كانت ركعة النقص هي الاولى ولا يسجدونها لانفسهم فان سجدوها لم تجزهم عند سجنون لكنها لا تبطل عليهم فان رجع اليها ٢٣٩ الامام وجب عليهم اعادتها معه عنده

واما عند غيره فلا يعيدونها

معه كما يأتي (فاذا جلس)

لثانية في ظنه (قاموا) ولا

يجاسون معه (كعوده

الثالثة) في الواقع وبالنسبة

لهم وهي رابعة في ظنه

(فاذا سلم) بطلت عليه

(اوا) لانفسهم (ركعة)

بعد سلامه (وامهم) فيها

(احدهم) ان شاؤا وان

شاؤا اتعوا اذا اذ وصحت

لهم دونه (وسجدوا قبله)

لنقصان السورة من

الركعة والجلسة الوسطى

واما مشى عليه المصنف

مذهب سجنون وهو

ضعيف والمعتمد انه ان لم يفهم

بالتسبيح كله فان لم يرجع

بالكلام يسجدونها

لانفسهم ولا يتبعونه في

تركها والابطال عليهم

ويجلسون معه ويسلمون

بسلامه فاذا اذ كرر رجوع

لسجودها فلا يعيدونها

معه على الاصح ولما بين

حكم ما اذا اخل الامام بركن

اخذ بين حكم اخلال

المأموم به وان الامام

لا يحمله عنه وان قوله

ولاسهو على مؤتم حالة

القدوة خاص بالسنة فقال

(وان زوحم مؤتم عن

رشد (قوله اي له) اي لاجله اي لاجل سهوه (قوله لعله يرجع) اي فان رجع سجدها هو ومأموه معه (قوله وسبح به) اي والتسبيح فرض كفاية اذا حصل من بعضهم كفى (قوله لكنها) اي الصلاة (قوله لا تبطل عليهم) اي بزيادة تلك السجدة التي سجدوها لانفسهم مراعاة لمذهب ابن القاسم القائل انهم يسجدونها لانفسهم (قوله فان رجع اليها الامام) اي بعد ان سجدوها (قوله ولا يجلسون معه) اي لانه كامام يجلس بعد الاولى فلا يتبع (قوله وهي رابعة) اي والحال انها رابعة في ظنه فان تذكرا الامام قبل سلامه اتي بركعة وتابعه فيها المأمومون وصحت للجميع (قوله فاذا سلم) اي ولم يات بركعة بطلت عليه اي بمجرد السلام ولو لم يطل لان السلام عند سجنون بمنزلة الحدث فقول خش فاذا سلم بطلت عليه ان طال فيه نظر كما قال شيخنا واذا بطلت عليه فلا يحمل عن المأمومين سهوا ولا يحصل لهم فضل الجماعة فيعيدون له (قوله وامهم فيها احدهم) ظاهره ان الاستخلاف جائز جواز مستوى الطرفين والحق انه مندوب (قوله وصحت) اي وهذه المسئلة من جملة المستثنيات من قولهم كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم (قوله وسجدوا قبله) اي قبل السلام (قوله من الركعة) اي الثانية لان الاولى لما بطلت رجعت الثانية اولى والثالثة ثانية فكان الامام اسقط (سورة والجلوس الوسطان) ساقب الثالثة التي صارت ثانية في نفس الامر والنقص الحاصل من الامام لوجب السجود قبل سواء وافقه المأموم على ذلك ام لا (قوله وهو ضعيف) اي لانه مشكل من جهة ان المأمومين اذا تركوا فعل تلك السجدة لانفسهم صاروا متعمدين لابطال الاولى بتركهم ومن تعمد ابطال ركعة من صلاته بطل جميعها على ان جلوسهم حال قيام الامام وقيامهم حال جلوسه فيه مخالفة له ومخالفة الامام لا تجوز (قوله والمعتمد) اي وهو مذهب ابن القاسم (قوله انه ان لم يفهم بالتسبيح كله الخ) الاولى ان يقول والمعتمد انهم يسبحون له فان لم يرجع سجدوها لانفسهم الخ وذلك لان ابن القاسم وان كان يقول ان الكلام لا صلاح الصلاة جائز ولا يبطلها يقول بعدم كلام المأمومين للامام في هذه الجزئية فان كلموه فلا بطلان كذا قرر شيخنا العدوي واظهر ما وجهه (قوله فاذا اذ كرر رجوع لسجودها) اي قبل ان يعقد ركوع الركعة الثانية بان رجع في حال قيامه الثانية (قوله فلا يعيدونها معه على الاصح) اي وهو قول ابن الموارز ومحمده اللخمي والمازري (قوله ولما بين حكم ما اذا اخل الامام بركن) اي وكذلك الفضل لان قوله سابقا وتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركوعا بالنسبة للامام والفضل كما مر (قوله وان زوحم مؤتم) ضمنه معنى بوعده فعداه بعن والا فزوحم يتعدى على لا بعن يقال ازدحوا على الماء (قوله لا ينقض الوضوء) اي حتى فاته الركوع مع الامام (قوله او نحوه) فاعل محذوف اي او حصل نحوه لانه لا يعطف الاسم على الفعل الا اذا اشبهه وهنالك كذلك فهو من عطف الجمل (قوله او اصابه مرض الخ) اي واشتعل بحل ازراه او ربطها حتى رفع الامام من الركوع (قوله اتبعه في غير الاولى) اي فان لم يتبعه بطلت صلاته كما قال شيخنا (قوله اي فعل المأموم ما فاته به الخ) اي وليس المراد انه يتبع الامام فيما هو فيه ويترك ما فعله الامام وسبقه به من الركوع وما بعده ولا يضر قضاء المأموم في صلب الامام ما فاته به لا اعتقاد ذلك هنا (قوله في غير الاولى) اي في غير الركعة الاولى بالنسبة للمأموم بان وقع له هذا في ركوع ثانيته او ثالثته او ربعته (قوله لانسحاب الخ) علة لقول المصنف اتبعه في غير الاولى (قوله المالم يرفع من سجودها) اي مدة عدم رفع الامام من سجودها اي مدة غلبة ظنه عدم رفع الامام من سجودها وهذا ظرف لا ابتداء لا اتباع لانها والمعنى حينئذ واتداء الانباع مدة غلبة ظنه عدم رفع الامام من السجدة فيفيد ان الامام اذا رفع من السجدة يتين فلا يشرع المأموم في الاتيان بما فاته ويقيده ايضا انه اذا علم انه يدرك الامام في ثاني السجدة يتركه يفعل السجدة الثانية بعده فانه يتبعه وهو النقل بخلاف

ركوع حتى فاته مع الامام برفعه منه معدلا (او بعس) نعا سحيفا لا ينقص الوضوء (او) حصل له (نحوه) كان سهاوا او اصابه مرض منه من الركوع معه (اتبعه) اي فعل المأموم ما فاته به امامه ليدركه فيما هو فيه اذا حصل المانع (في غير) الركعة (الاولى) للمأموم لانسحاب المأمومية عليه باذرا كه معه الاولى بركوعه معه فيها ومحل اتباعه في غيرها (ما) اي مدة كون الامام (لم يرفع) راسه (من) جميع

(سجودها) أي سجود غير الأولى فإذا كان يدرك الإمام في ثانية سجديته و يفعل الثانية بعد رفع الإمام من ثانيته فإنه يفعل ما فات من سجودها ويتبعه فإذا ظن أنه لا يدرك في شيء ٢٤٠ منهم لم يفعل ما زوحم عنه بل يستمر قائما ويقضي ركعة فإن خالف وتبعه فإن أدركه في

لوجعل طرفا لانتها الاتباع فإنه يفيد أنه لا يفعل ما فات إلا إذا كان يظن أنه يدرك مع الإمام السجدين معا أو يسجد الأولى حال رفع الإمام من الأولى ويسجد الثانية مع الإمام تأمل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله من سجودها) مفرد مضاف لمعرفة فيعم عموما شموليا فلذا قال من جيع سجودها وأعاد الضمير مؤشرا مع أنه عائد على الغير وهو مذكر لكون الغير واقعا على الركعة قراعى المعنى أو أكتسب لفظ غير التأنيث من المضاف إليه (قوله فإذا كان يدرك الإمام) أي يظن إدراكه وقوله يفعل الخ أي ولكنه لا يفعل السجدة الثانية إلا بعد رفع الإمام منها وقوله ويسجدها أي الثانية بعد رفع الإمام (قوله في شيء منهما) أي من السجدين (قوله ويقضي ركعة) أي عوضا عن تلك الركعة (قوله فإن ظن الإدراك) أي فإن ظن أنه يدرك الإمام في السجود فلما أتى بالركوع فرغ الإمام من ذلك السجود فإنه لا يعتد بذلك الركوع ويتبع الإمام فيها هو فيه والصلاة صحيحة وقضى ركعة (قوله ومفهوم في غير الأولى الخ) حاصله أنه إذا فاتته ركوع الأولى بماذا كرم من الازدحام ومأمعه فلا يجوز له الاتيان به بعد رفع الإمام ولو علم أنه إذا أتى به يدرك الإمام قبل رفعه من السجود بل يخبر ساجدا ويلغى هذه الركعة لأنه لم ينسحب عليه أحكام المأمومية فإن تبعه وأتى بذلك الركوع وأدركه في السجود أو بعده عمدا أو جهلا بطلت سلاته حيث اعتد بتلك الركعة لأن العاها واتي بركة بدلا ولم يل من زوحم عن الركوع في الأولى المسبوق إذا أراد الركوع فرفع الإمام فإنه يخبر معه ولا تبطل إن ركع إن التي تلك الركعة ومن هذا تعلم أن ما يتبع لبعض الجهلة من أنهم يأتمون فيجدون الإمام قد رفع رأسه من الركوع فيحرمون ويركعون ويدركون الإمام في السجود فإن صلاتهم باطلة إن اعتدوا بتلك الركعة الباطلة فإن العوها واتوا ركعة بدلا صححت وأعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل في ترك المأموم الركوع مع إمامه أعذر هو المشهور من المذهب وقيل أنه لا يتبعه مطلقا لا في الأولى ولا في غيرها وقيل بعدم الاتباع في الأولى فقط لا في الجمعة وقيل بالاتباع مطلقا لم يعقد التالية نظير بهرام (قوله لكن الراجح أنه يتبعه أيضا في غير الأولى) أي حيث لم يرفع من سجودها (قوله وأما لو تعمد ترك الركوع مع الإمام حتى رفع منه معتدلا فإن كان من الأولى بطلت وإن تعمد تركه من غير الأولى فإن استمر حتى رفع الإمام من سجودها بطلت أيضا وأما إن تركه من غير الأولى واتي به قبل رفع الإمام من سجودها فالراجح صحته مع الاتم (قوله أو زوحم مثلا عن سجدة الخ) تكلم المصنف على حكم ما إذا زوحم عن ركوع وعن سجدة وسكت عن حكم ما إذا زوحم عن الرفع من الركوع فهل هو كمن زوحم عن الركوع فيأتي به في غير الأولى ما لم يرفع من سجودها أو هو كمن زوحم عن سجدة فيجري فيه ما جرى فيها من التفصيل قولان والأول هو الراجح وهو مبني على أن عقد الركوع برفع الرأس والثاني مبني على أنه بالانحناء اهـ شيخنا العدوي (قوله من الأولى أو غيرها) الفرق بين المزاحمة عن الركوع حيث فصل فيه بين كونه من الأولى أو غيرها والمزاحمة عن السجدة حيث سوى بين كونها من الأولى أو من غيرها أن المزاحمة عن السجدة إنما حصلت بعد استصحاب حكم المأمومية عليه بمجرد رفع رأسه من الركوع والمزاحمة عن الركوع تارة تكون بعد استصحاب حكم المأمومية عليه وتارة قبل (قوله فإن لم يطمع فيها الخ) الطمع هو الرجاء فهو من قبل الظن أي فإن لم يظن الإدراك لسجدة قبل رفع الإمام رأسه من ركوع الركعة التالية بان يحزم بعدم الإدراك وظن عدمه أو شك فيه (قوله عمدا) أي مع الإمام وترك تلك السجدة وذلك لأنه لو فعلها فاتته الركعة الثانية مع الإمام وكان محصلا لتلك الركعة التي فعل سجدها وإن عمدا مع الإمام كان محصلا لتلك الركعة الثانية مع وفاته الأولى المستزولة منها السجدة وموافقته للإمام أولى (قوله وتبع الإمام فيها هو فيه) فلو خالف ولم يتبادر بحرف صلاته أن تبين أن سجوده وقع قبل عقد إمامه وإن تبين أنه بعد العقد بطلت (قوله على نحو ما فاتته) أي من كونها سرا أو جهرا ومن كونها بالفاتحة فقط أو بالفاتحة والسورة لعدم انقلاب الركعات

السجود وصحت ولا قضاء جملة بما تبين وأن لم يدركه فيه بطلت فإن ظن الإدراك فتختلف ظنه التي ما فعل من التكميل وقضى ركعة ومفهوم في غير الأولى العاء الأولى للمأموم برفع الإمام من الركوع فيخبر معه ساجدا ويقضى ركعة بعد سلامه فإن فعل ما فاته وتبعه بطلت ولو جهلا كما يقع لكثير من العوام ومفهوم زوحم الخ أنه لو تعمد ترك الركوع مع الإمام لم يتبعه لكن الراجح أنه يتبعه أيضا في غير الأولى كذا في العذر فلا فرق بين ذي العذر وغيره إلا أن المعتذر لا ياتم ويأتم غيره وأما لو تعمد ترك الركوع معه في الأولى لبطلت الصلاة كما حزم به الأجهوري لا الركعة فقط وكذلك لو تعمد ترك الركوع معه في غير الأولى حتى رفع من سجودها (أو) زوحم مثلا عن (سجدة) من الأولى أو غيرها أو عن السجدين حتى قام الإمام لما يليها (فإن لم يطمع فيها) أي في الاتيان بالسجدة (قبل عقد إمامه) التي تلي برفع رأسه من ركوعها

بأن ظن أن إمامه يرفع رأسه منها قبل أن يدركه (عمدا) على ترك السجدة وتبع الإمام فيها هو فيه (وقضى ركعة) بدلا بعد سلام الإمام على نحو ما فاتته

(والا) بان طمع فيها قبل عقد امامه (سجدها) وتبعه في عقد ما بعدها فان تخطف ظنه فلم ٢٤١ يدركه بطلت عليه الركعة الاولى

لعدم الاتيان بسجودها على الوجه المطلوب والثانية لعدم ادراك ركوعها مع الامام (و) اذا تمادى على ترك السجدة وقضى ركعة (لا سجود عليه) بعد سلامه لزيادة ركعة النقص (ان يتقن) انه ترك السجدة واما ان شك في تركها وقضى الركعة فانه يسجد بعد السلام لاحتمال ان يكون سجدها وركعة القضاء هذه محض زيادة فهذا راجع لقوله تمادى وقضى ركعة ثم شرع في بيان حكم ما اذا زاد الامام ركعة سهوا هل يتبعه المأموم او لا وحكم ما اذا فعل المأموم ما امر به او خالف فقال (وان قام امام الخامسة) في رابعة ولو قال لزيادة لكان اشمل واستمر فأومره على خمسة اقسام لانه امان يتقن انها محض زيادة او لا وتحت اربعة اقسام اشار للاول بقوله (يتقن انتفاء موجبها) اي فن جزم بعدم موجبها وعلم انها محض زيادة (يجلس) وجوباً وتصح له ان يسبح ولم يتغير يقينه فان لم يسبح

في حقه (قوله والا بان طمع فيها قبل عقد امامه) بان ظن او جزم انه بعد فعلها يدرك الامام قبل ان يرفع راسه من ركوع الركعة التي تليها (قوله على الوجه المطلوب) اي وهو كونه قبل رفع الامام راسه من ركوع التالية (قوله واذا تمادى على ترك السجدة) اي لظنه ان الامام يرفع راسه من ركوع التي تليها قبل اتيانه بتلك السجدة (قوله لا سجود عليه لزيادة ركعة النقص) اي وذلك لان ركعة النقص زيادة في صلب الامام فيحملها الامام عنه (قوله ان يتقن) فيه ان الموضوع انه يتقن تركها وقد يقال ان هذا تعميم يقطع النظر عن الموضوع تأمل (قوله محض زيادة) اي وليست في صلب الامام ولا يقال ان ركعة القضاء المأثري بها بعد سلام الامام هذه عمد ولا سجود في العمد لا نقول هو كمن لم يدرك على ثلاثا او اربعا (قوله فهذا) اي قول المصنف ولا سجود عليه ان يتقن (قوله وان قام امام لخاءسة الخ) حاصل هذه المسئلة ان الامام اذا قام لزيادة بحسب الظاهر فللمأموم حالان اما ان يتقن انتفاء الموجب ام لا وفي كل منهما اربع صور لان كل واحد منهما امان يفعل ما امر به او يتخالف عمدا او تساهيا او تأو ولا يتقن انتفاء الموجب ان فعل ما امر به من الجلوس صحت صلاته بقيد ان سبى ولم يتبين له وجود الموجب والابطال لقوله ولما قبله ان سبى ولقوله لالمن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع وان خالف عمدا بان قام بطلت ان لم يتبين له الموجب والاصح على قول ابن المواز واختار اللخمي البطلان مطلقا اي سواء تبين له موجب قيام امامه ام لا وما لابن المواز هو الموافق لمفهوم ولم يتبع في قوله لالمن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع وان خالف سهوا فقام لم يتبطل اتفاقا وكذا تأو ولا على ما اختاره اللخمي ثم ان استمر الساهي والمتأول على يقين انتفاء الموجب لم يلزمه ما شئ وان زال يقينه ما لول الامام قتل لموجب فهل يكتفيان بتلك الركعة التي فعلها مع الامام او لا بد من ركعة بدل ركعة التحلل وقد جزم المصنف اول كلامه بالثاني في الساهي فأحرى المتأول لكن مفهوم قوله لم يتجزه الخامسة ان تعمدها ان الساهي يجترى بهادون المتأول واما من لم يتقن انتفاء الموجب بان يتقن ان قيامه لموجب او ظنه او نومه او شك فيه فانه يقوم مع الامام فان فعل ما امر به من القيام فواضح وان خالف جلس عمدا بطلت الا ان يوافق نفس الامر على ما استظهره ح وان جلس سهوا لم يتبطل ويأتي بركعة وان خالف متأولا فكما عمدا على المعتمد اه بن (قوله لكان اشمل) اي لصدقه بما اذا زاد اربعة في ثلاثية او ثلثة في ثنائية او خامسة في رباعية بخلاف كلام المصنف فانه قاصر على الاخيرة ولا يصدق بغيرها (قوله واستمر) اي الامام على قيامه لعدم علمه بزيادتها (قوله وتحت اربعة) اي لانه امان يتقن موجب العلم بطلان احدي الاربع بوجه من وجوه البطلان او بظن موجبها او بظن عدمه او بشك في موجبها (قوله اشار للاول) اي وهو ما اذا اتقن انتفاء موجبها وانها محض زيادة (قوله فتقن انتفاء موجبها) اي عن نفسه وعن امامه او عن نفسه فقط والاول مبنى على ان كل سهو لا يحمله الامام عن خلقه فلا يكون سهوه عنه سهو لهم وان هم فعلوه والثاني مبنى على ان كل سهو يحمله الامام عن خلقه فلا يكون سهوه عنه سهو لهم واما قول سحنون والثاني قول ابن القاسم وقوله فتقن انتفاء موجبها يجلس اي سواء كان سهواً لالكن غير المسبوق يجلس حتى يسلم مع الامام بعد فراغه من تلك الركعة التي قام لها والمسبوق يجلس حتى يسلم الامام من تلك الركعة التي قام لها فيقوم اتصافا ما عليه فكلام المصنف من هنا لقوله ولم يتجز مسبقا الخ يجري في المسبوق وغيره (قوله ولم يتغير يقينه) اي بانتفاء الموجب (قوله فان لم يسبح له بطلت) اي وكذا ان تغير يقينه بان تبين له عدم انتفاء الموجب فانها تبطل لقول المصنف فيما يأتي لالمن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع (قوله فان لم يفهم بالتسبيح كلوه) الحق انه اذا لم يفهم بالتسبيح يشيرون اليه فان لم يفهم بالاشارة كلوه والسبيح والاشارة وكذا الكلام واجب كفاية اذا قام به بعض المأمومين كني تنبيه اذا كله بعضهم وجب الرجوع لقوله ان يتقن صدقه او شك فيه فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم في التيقن وكذا في الشك ان اجع مأمومه على نفي الموجب فان يتقن خلاف خبرهم وجب عليه الرجوع ان كثر واجدا لان يتقنه

(٣١ - دسوقي اول) له بطلت عليه لانه لو سبح لربما رجع الامام فصار المأموم بعدم التسبيح متعمدا لزيادة في الصلاة

فان لم يفهم بالتسبيح كلوه واسار الى الاربعة الباقية بقوله (والا) يتقن المأموم انتفاء موجبها بان يتقن ان قيامه لموجب

أى شخص أو ظنه أو توهمه أو شك فيه (اتباعه) وجوباً فى الاربع ثم ان ظهر له الموجب فواضح وان ظهر له بعد الفراغ من الخامسة عدمه وانما قام سهواً سجد الامام وسجد معه المتبع له (فان خالف) المأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام (عمداً) أو جهلاً غير متأول (بطلت) صلاته (فيهما) أى فى الجلوس والاتباع ان لم ٢٤٢ يتبين ان مخالفته موافقة لما فى الواقع (لا) ان خالف ما وجب عليه (سهواً) فلا تبطل

حينئذ بمنزلة الشك فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم وان لم يكثر واجداً لم يجب عليه الرجوع وهل يسلمون قبله او ينتظرونه حتى يسلم ويسجد سهواً قولاً (قوله أى نقص) أى بأن علم بطلان إحدى الركعات بوجه من أوجه البطلان (قوله ثم ان ظهر له) أى للمأموم بعد الفراغ من الخامسة الموجب الذى يخرجه أو ظنه أو توهمه أو شك فيه فواضح (قوله وانما قام) أى الامام (قوله فان خالف المأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام الخ) أى فاذا لم يتيقن انتفاء الموجب وخالف ما امر به من الاتباع وجلس عمداً أو جهلاً فانها تبطل مالم يتبين ان مخالفته موافقة لما فى نفس الامر والا فلا بطلان على ما استظهره ح ومن ييقن انتفاء الموجب اذا خالف ما امر به من الجلوس واتبعه عمداً أو جهلاً فانها تبطل مالم يتبين ان مخالفته موافقة لما فى نفس الامر والا فلا تبطل كما قال ابن الموزا لان الاظهر ان تلك الركعة التى تبع فيها الامام الا نوب عن ركعة التحلل عملاً بقصده كما فى المخرج وحينئذ فى أى ركعة أخرى واختار اللخمي البطلان مطلقاً أى سواء تبين ان مخالفته موافقة لما فى نفس الامر لا واعتمد بعض الاشياخ قول الموزا ونص اللخمي فى التبصرة قال ابن القاسم فى امام سها فى الظهر فصل فى خمساً فبعضهم قوم سهواً وقوم عمداً وقوم قد وافقهم يتبعوه فانه يعيد من اتبعه عمداً وتمت صلاة من سواه قال محمد وان قال الامام بعد سلامه كنت ساهياً عن سجدة بطلت صلاة من جلس وصحت صلاة من اتبعه سهواً او عمداً والصواب انه نصح صلاة من جلس ولم يتبعه لانه جلس متأولاً وهو يرى انه لا يجوز له اتباعه وهو اعذر من الناعس والعافل وتبطل صلاة من اتبعه عمداً ان كان عالماً انه لا يجوز له اتباعه وان كان جاهلاً لا يظن ان عليه اتباعه وصحت صلاته (قوله ان لم يتبين الخ) هذا يعين ان معنى قول المصنف بطلت ثبأت للبطلان لانها بطلت بالفعل (قوله لاسهوا الخ) حاصله ان من ييقن انتفاء الموجب اذا خالف ما امر به من الجلوس فبعضهم سهواً لا تبطل صلاته وكذلك اذا كان غير متيقن انتفاء الموجب اذا خالف ما امر به من الاتباع وجلس سهواً فان صلاته صحيحة فاذا قال الامام بعد فراغه من الصلاة قمت لموجب فان هذا الثانى يأتى بركعة وكذا الاول يأتى بركعة ولا تجزئ به التى فعلها مع الامام سهواً او قيل انها تجزئ به وعلى الاول فيحصل معه فى الرباعية ست ركعات والقولان يخرجان على الخلاف فيمن ظن كمال صلاته فأتى بركعتين نافلة ثم تذكرانه بقى عليه من صلاته ركعتان قاله ابن بشير والهاوارى قال ابن عبد السلام وابن هرون واصل المشهور بالاعادة كذا فى ح اه قال ابن قلت قد اتكرابن عرفة وجود القول بالاعادة الذى اقصر عليه المصنف ونصه واجزأت نابعة سهواً فيها ونقل ابن بشير يقضى ركعة فى قوله اسقطت سجدة لا اعرفه وقوله كالحلاف فيمن سلى نقلاً اثر فرض اعتقد تمامه فتبين نقصه ركعتين وانصح فرقه (قوله والا فلا) أى والا يقل الامام ذلك فلا يأتى الجالس بركعة ولا يعيدها المتبع (قوله وصحت لمن لم ياتبعه واتبعه) أى سواه قال الامام قمت لموجب لا (قوله ان سبى) أى ولم يتغير يقينه (قوله نخالف عمداً بطلت صلاته) أى وان خالف سهواً لا تبطل (قوله تأول بجهله وجوبه) أى بأن استند لحديث انما جعل الامام ليؤتم به ونحوه (قوله لا لمن لم ياتبعه) هذا معطوف على محذوف وهو محترزه والتعذر وصحت لمقابله ان سبى ولم يتغير اعفاده لا لمن لم ياتبعه الخ لان معناه لان تعييراً اعتقاده وحاصل ذلك انه اذا جلس ليقينه انتفاء الموجب ثم تبين له بعد الصلاة خطأ نفسه بان قال الامام قمت لموجب فان صلاته تبطل فهذا يشارك قوله وصحت لمقابله ان سبى أى ولم يتغير يقينه وهذا تعييراً عما كان يعتقده وانما لم نصح صلاته لانه تبين انه كان يلزمه اتباعه فى نفس الامر فهو أى من ييقن انتفاء الموجب مؤاخذاً باظهار تارة من حيث انه امر بالجلوس والبطلان ان قام وبما فى نفس الامر تارة أخرى حيث بطلت ان لم يقم بعد ان

فيهما وحينئذ (فأتى الجالس) أى من وجب عليه الانباع فجلس سهواً (بركعة ويعيدها) أى الركعة من وجب عليه الجلوس (المتبع) للامام سهواً ان قال الامام قمت لموجب والا فلا وصلاة كل صحيحة فقوله (وان قال) الامام (قمت لموجب) لا فى اسقطت ركناً من إحدى الركعات فتغير اعتقاد المتبع ولو وهما صوابه اسقاط الواو منه وادخالها على قوله (صحت) أى وتصح الصلاة (لمن لم ياتبعه) أى اتباع الامام لكونه من أحد الأقسام الاربع (وتبعه) على ان هذا ظاهر لا يحتاج لنص عليه (و) صحته (لمقابله) وهو من لم ياتبعه الجلوس وجلس (ان سبى) وقد قدمناه ولما ذكرنا من وجب عليه الجلوس فخالف عمداً بطلت صلاته نبه على ان المتأول لا تبطل عليه بقوله مشبهاله فى الصحة (كسبى) أى كصحة صلاة متبع للامام (تأول) بجهله (وجوبه) أى وجوب الاتباع وقد كان يجب عليه الجلوس

لتيقن انتفاء الموجب (على المختار) عند اللخمي لعدده وتأويله اتباعه اذ لم يقل الامام قمت لموجب فأولى ان قال (لا) تصح طراً (لمن لم ياتبعه فى نفس الامر) وخرم باتباعه الموجب فجلس (ولم يتبع) كما هو الواجب عليه بالنظر لا اعتقاده فتبين له القيام لموجب فعلم ان قوله فتبين انتفاء موجبها بجلوس معناه وصحت صلاته فبدين ان يسبى للامام وان لا يتغير يقينه والا بطلت كما اثر ناله آتفا

(ولم تجز) تلك الزائدة (مسبوقة) بركعة مثلاً (علم) المسبوق (بجوامعها) أي بكونها خامسة وتبعه فيها وسواء كانت أولى المسبوق أم لا وتصح صلاته ويأتي بها فاته إن قال الإمام قتل موجب ولم يجمع مأمومه على نفيه وإن ٢٤٣ لم يتأول فإن لم يقل قتل موجب أو

اجمع المأموم على نفيه بطلت الصلاة ثم أفاد مفهوم علم قوله (وهل كذا) أي لا تجزئ الخامسة مسبوقة (إن لم يعلم) بجوامعها مطلقاً اجمع مأمومه على نفي الموجب أم لا بدليل قوله (أو تجزئ) إذا قال الإمام قتل موجب (الأن يجمع مأمومه على نفي الموجب قولان) واعترض عليه بأن القول الأول ليس بموجود أصلاً الموجودان الإمام إذا قال قتل موجب هل تجزئ غير العالم مطلقاً أو لا إن يجمع المأموم على نفي الموجب فلو قال واجزأت أن لم يعلم وهل مطلقاً أو لا إن يجمع الخ لطابق النقل فإن لم يقل الإمام قتل موجب لم تجزئ الركعة قطعاً وصحت الصلاة (وتارك سجدة) مناسهوا (من) ركعة (كأولاه) وفات التدارك ولم يتنبه لذلك واعتقد كمال صلاته وأتى بركعة خامسة (لا تجزئ به) تلك (الخامسة) عن ركعة النقص (إن تعمدوا) أي تعمد زبادتها لأنه لم يأت بها بنية الجبر ولا بد من إتيانه بركعة ولم تبطل صلاته مع أن تعمد زيادة

طاراه الشك (قوله ولم تجز) أي بعد الوقوع والنزول وأما القدوم على أتباعه فهو حرام وانما لم تجز لأنه لم يفعلها على أنها قضاء عن الركعة وانما فعلها على أنها زائدة وحاصل المسئلة أن المسبوق بركعة إذا تبع الإمام عمد في الركعة التي قام لها وهو عالم بأنها خامسة لا مأمومه لا اعتقاده الكمال بسبب حضوره الإمام من أول صلاته والحال أن الإمام قال قتل موجب ولم يجمع المأموم على نفيه فقال مالك إن صلاته صحيحة وهذه الركعة لا تنوب عن الركعة التي سبقه بها الإمام لأنه لم يفعلها على أنها قضاء عنها بل على أنها زائدة وصحت صلاته لأن عليه في الواقع ركعة فكانه قام لها وقال ابن المواز أنها تجزئ به لأن العيب كشف أنها أربعة وأنه ليس مسبوقة لأن الركعة الأولى التي فاتته قبل الدخول ظهر أنها باطله وهذه الخامسة بدلها فهي رابعة في نفس الأمر دون الظاهر بالنسبة للإمام ورابعة في الظاهر والواقع بالنسبة للمأموم (قوله وتصح صلاته) لا يقال الحكم بصحة صلاة المسبوق الذي علم بجوامعها وتبع الإمام فيها يخالف ما مر من أن من وجب عليه الجلوس لتيقنه انتفاء الموجب تبطل صلاته إذا خالف وقام مع الإمام لا نأهول لمخالفة لأن محل بطلان صلاته إذا خالف ما لم يتبين أن مخالفته موافقة لما في الواقع والاحتج وهنا بما احتج لكون الإمام قال قتل موجب وإن القيام موافق لما في الواقع تأمل اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولم يجمع الخ) أي بأن صدقوه كلا أو بعضاً (قوله وإن لم يتأول) أي هذا إذا تأول في اتباعه بل ولو كان غير متأول بأن تبعه عمداً والصواب أن يقول ولم يتأول لأن العمده محل التفصيل وأما إذا تبعه سهواً أو تأو بلا فالصلاة صحيحة مطلقاً انظر بن (قوله وهل كذا الخ) حاصله أن المسبوق إذا تبع الإمام في خاء سهو وهو غير عالم بكونها خامسة فقبيل لا تجزئ به تلك الركعة عما سبق به سواء اجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا وقيل أنها تجزئ به إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب ففعل الخلاف في اجزائها وعدمه حيث لم يجمع المأمومون على نفي الموجب وأما إذا اجمعوا على ذلك فلا تجزئ اتفاقاً وما ذكر من أهم إذا لم يجمعوا على نفي الموجب فقولان وإذا اجمعوا فلا تجزئ اتفاقاً محله إذا قال الإمام قتل موجب أما إذا لم يقل قتل موجب فصلاته صحيحة ولا تجزئ به تلك الركعة اتفاقاً (قوله واعترض عليه) أي على المصنف بأن القول الأول ليس بموجود الخ الاعتراض الخ وتعبه طي بأن ابن بشر ذكره وحكاه ابن عرفة وذكره ابن شاس وابن الحاجب وذلك لأن كل من ذكر ذكر قوانين في اجزاء الخامسة للمسبوق وعدم اجزائها إذا قال الإمام قتل موجب ولم يقيدوها بالعالم ولا بعينه والقول بعدم الاجزاء مطلقاً هو الأول في كلام المؤلف وهناك قول ثالث لا ينال في الموارد في العالم وغيره وهو الاجزاء إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب والمؤلف جزم بعدم الاجزاء في العالم وذكر في غير العالم الخلاف بعدم الاجزاء مطلقاً والاجزاء إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب ولم يذكر القول بالاجزاء في العالم ولا في غيره انظر بن (قوله مطلقاً) أي سواء اجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا (قوله ولم يتنبه لذلك) أي لذلك الترتيب الأبعد ما عقد الركعة الزائدة وأما لو تنبه لذلك قبل فعلها فلا يكون ما يأتى به زائداً لأنه عوض عما حصل فيه الحل ولا يتصور أن ينوي أنها خامسة مع علمه بالحل قبل عقدها وعلى تقدير أنه لو نوى ذلك فلا تنقض هذه النية كنية الإمام أنه لا يحمل عن المأموم ما يحمله (قوله ولم تبطل صلاته) أي نظر الواقع وهو ما قاله ابن غلاب وهو المشهور وقال الهوارى المشهور بالطلان حينئذ تنظر الثلاث في قصده والقولان في ح قال بعض الأشياخ ويمكن حل ما قاله الهوارى على القذوالإمام وما لا ين غلاب على المأموم لأن له عذراً في الجمل (قوله من انقلاب ركعته) أي وإن عليه في نفس الأمر ركعة وهم في هذا المبحث يراعون ما في نفس الأمر (قوله ومفهوم أن تعمدوا) أي وهو ما إذا أتى بها سهواً (قوله الاجزاء) أي وهو المشهور وقال ابن القاسم لا تجزئ السماهي أيضاً فقد قصد الحركة للركن وعلى هذا جرى المصنف في قوله السابق ويعيدها المتبع لكن تقدم عن ابن عرفة أنكاره اه بن وعلى كلام ابن القاسم فلا مفهوم لقول المصنف أن تعمدوا

(فصل في سجود التلاوة) (قوله سجد) أي طاب به أن يجاد ما به السجود في أهل أفرادها وهو واحد لأنه المحقق فاندفع ما ورد على المؤلف أنه ليس فيه تعرض للوحدة على أنه قد يقال أنه غير بالفعل ولم يقل سجود

سجدة بطل به الراماني نفس الأمر من انقلاب ركعته بترك سجدة سهواً ومفهوم أن تعمدوا الاجزاء (فصل في سجود التلاوة) (سجد)

سجدة واحدة (بشرط الصلاة) من طهارة حدث ونجس وسرعة واستقبال (بلا حرام) أى تكبير زائد على تكبير الهوى و بلا رفع يدين
(و) بلا (سلام قارئ) مطلقا (ومستمع) ٢٤٤ أى قاصدا السماع (فقط) أى لا مجرد سماع وينحط لها من قيام ولا يجلس لبأى بهما من

جلوس وينزل الراكب ويشترط في المستمع شروط ثلاثة الأول (ان جلس) المستمع (ليتعلم) القرآن من القارئ حفظا واحكاما لا مجرد ثواب او غيره ويسجدها (ولو ترك القارئ) الشرط الثانى (ان صلح) بفتح اللام وضمها القارئ (ليؤم) أى للامامة بأن يكون ذكرا محققا بالغا عاقلًا وكذا متوضئا على الراجح الامتصاصا صحيحا من قارئ متوضئ عاجز عن ركعة فانه يسجد فقوله ليؤم أى فى الجملة الشرط الثالث قوله (ولم يجلس) القارئ (ليسمع) الناس حسن قراءته (فى احدى عشرة) من المواضع آخر الاعراف والاصال فى الرعمد ويؤمرون فى التحلل ونحو عافى الاسراء وبكى فى مريم وما يشاء فى الحج ونحو رافى القسرقان والعظيم فى النفل ولا يستكبرون فى السجدة واناب فى ص ويعبدون فى فصلت (لا) فى (ثانيه الحج) عند قوله تعالى اركعوا واسجدوا الخ (و) لافى (النجم) لعدم سجود فقهاء المدينة وقراءها فيها (و) لافى (الانشاق و) لافى (القلم) تقديم العمل على الحديث لدلالته على نسخه (وهل) السجود (سنة) غير مؤكدة ومقتضى ابن عرفة انه الراجح (او فضيلة) أى مندوب (خلاف) وهو فى البالغ واما الصبي فيخطب بها نداء طعنا (وكبر خلفه ورفع) اذا كان بصلاة بل

سجد

لا فى (النجم) لعدم سجود فقهاء المدينة وقراءها فيها (و) لافى (الانشاق و) لافى (القلم) تقديم العمل

على الحديث لدلالته على نسخه (وهل) السجود (سنة) غير مؤكدة ومقتضى ابن عرفة انه الراجح (او فضيلة) أى مندوب (خلاف) وهو فى البالغ واما الصبي فيخطب بها نداء طعنا (وكبر خلفه ورفع) اذا كان بصلاة بل

سجود شکر) و سکذا
 الصلاة له عند بشاره
 بمسرة او دفع مضرة (او)
 سجود (لزلة) بخلاف
 الصلاة فلانكره بل
 تطلب (و) كره (جهر)
 ای رفع صوت (بها) ای
 بالقراءة (بمسجد) والاولی
 تأخیر هذا عن قوله
 (و) كره (قراءة بتلحين)
 ای تطرب صوت
 لا يخرج به عن حد القراءة
 والاحرم ليكون الضمیر
 عائدا علی مذکور
 (ك) كراهة قراءة
 (جماعة) یجتمعون
 یقرؤن معا ان لم یؤدای
 فطبع الكلمات والاحرم
 (و) كره (جلوس لها)
 ای لاجل سجودها خاصة
 (لالتعليم) او تعلم او قصد
 واب مع قصد السجود
 لا یكره الجلوس بل یطلب
 ان كان متعلما سجد
 الا فلا فقوله للتعليم من
 مة ما قبله فلو قال بدله
 ط كان اخصر واشمل
 (اقیم) ندبا (القاری)
 هرا (فی المسجد) يوم
 بس او غیره ای كل
 بس او جمعة ان قصد
 ام ذلك والا فلا یقام
 ن كره كما قدمه بقوله
 هربها بمسجد فلو قال
 بد قوله وقراءة بتلحين
 هربها بمسجد واقم
 (روایتان) عن الامام

سجداى طلب منه سجود والقول بالسنة ثم هـ ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وعليه الاكثر والقول بأنه فضيلة هو قول الباجي وابن الكاتب وصدر به ابن الحاجب ومن قاعدته تشهير ماصدر به وينبئ على الخلاف كثرة الثواب وقلته (قوله ولو بغير صلاة) رد بلو على من قال اذا سجد للتلاوة بغير الصلاة فانه لا يكبر لافي حال الخفض ولا في حال الرفع بل يسجد سجدة من غير تكبير (قوله وص واثاب الخ) ابن ناجي اختار بعض شيوخ شيوخنا انه يسجد في الاخير في كل موضع مختلف فيه أى كما يسجد في الاول ليخرج من الخلاف واليه ذهب بعض المتأخرين من المشارقة اهـ بن (قوله وكره سجود شكر) واجازه ابن حبيب لحديث ابي بكر اتي النبي صلى الله عليه وسلم امر فسر به فسر ساجدا رواه الترمذي ووجه المشهور العمل (قوله بخلاف الصلاة) اى للزلة فلا تكره بل تطلب لانها امر يخاف منه ومثل الصلاة للزلة الصلاة لدفع الوباء والطاعون لانه عقوبة من اجل الزنا وان كان شهادة لغيرهم كما افاده البدر وبصلون لذلك افذا اذا وجاعة وهل يصلون ركعتين واكثر ذكر بعضهم عن اللخمي انه يستحب ركعتان ومحل استحباب الصلاة لما ذكره مالم يجمعهما الامام والاوجب (قوله اى بالقراءة) اى المفهومة من السياق وهذا الجمل في المصنف هو الظاهر واستبعده بعضهم بأن فيه التكرار مع قوله واقم القارئ في المسجد وهو غير صحيح لان الجهر بالقراءة مكره وان لم يتخذ عادة فاقامة القارئ مشروطة باتخاذ ذلك عادة وان اراد ان هذا يغني عن الاقامة فغير صحيح ايضا لان الكراهة لا توجب اقامة القارئ (قوله بلمحين) اى بانعام وما ذكره المصنف من الكراهة هو المشهور ومن مذهب الجمهور وذهب الشافعي وابن العربي الى جوازه بل قال انه سنة واستحسنه كثير من فقهاء الامصار لان سماعه بالالحن يزيد غبطة بالقراءن وايما ناوليكه ب القلب خشية ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتغن بالقراءن وقوله زينوا القرآن بأصواتكم واجاب الجمهور عن الاول بأن المراد بالتغني الاستغناء وعن الثاني بانه مقلوب اهـ شيخنا عدوى (قوله يجتمعون فيقرؤن معا) انما كرهت القراءة على هذا الوجه لانه خلاف العمل ولزوم تخليط بعضهم على بعض وعدم اصغاء بعضهم لبعض وهو مكره واما اجتماع جماعة بقراءة واحد ربع حزب مثلاً وآخر مائلياً وهكذا فذكر بعضهم الكراهة في هذه الصورة ونقل النووي عن مالك جوازها قال بن وهو الصواب اذ لا وجه للكراهة (قوله اى لاجل سجودها) اى بحيث يكون ليس الحامل له على الجلوس لسماع القراءة الا ان يسجد السجدة فقط (قوله واقم القارئ في المسجد) يغني ان القارئ في المسجد يوم الخميس او غيره يقام ندباً ولو كان فقيراً محتاجاً بشرط ثلاثة ان تكون قراءته جهر ارفع صوت وقصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله او يقرئنه ولم يشترط ذلك واقف والاوجب فعله لماسياً اى انه يجب اتباع شرطه ولو كره واما قراءة العلم في المساجد فمن السنة القديمة ولا يرفع المدرس في المسجد صوته فوق الحاجة كما سياتى في احياء الموت (قوله والا فلا يقيم) اى والا يقصد دوام ذلك فلا يقيم ويؤمر بالسكوت او اقراءة سرا وذلك لانه اذا قصد دوام ذلك كان الغالب قصده بالقراءة الدنيا كذا قيل واعلم ان قراءة القرآن على الابواب وفي الطرق قصد الطلب الدنيا حرام ولا يجوز الاعطاء لفاعل ذلك لما فيه من الاعانة على ذلك كذا قرر شيخنا العدوى (قوله قراءة الجماعة) المراد بها ما زاد على الواحد (قوله مخافة التخليط) اى ولانه لا بد ان يفوت الشيخ سماع ما يقرؤه بعضهم حين الاصغاء لغيره فقد يخطئ القارئ الذي لم يصغ الشيخ لقراءة تفي ذلك الحين ويظن ذلك القارئ ان الشيخ سمعه فيحمل عنه الخطأ ويظنه مذهباً له (قوله وجوازها) اى للمشقة الداخلة على القراءة باقراد كل واحد بالقرأة عليه اذ قد يكثر وافلا يجمعهم فجمعهم احسن من القطع لبعضهم (قوله روايتان عن الامام) اى فكان اولاً يكره ذلك ولا يراه صواباً ثم رجع وخففه فان قلت حيث رجع عن الكراهة فالعمول به الجواز فكان الاولى للمصنف الاقتصار عليه لان الكراهة مرجوع عنها فلا تنسب لقاتلها واجب بأن قواعد المذهب لما كانت تقتضيها صح نسبتها للامام وان رجع عنها قال شيخنا العدوى والظاهر من الروايتين الكراهة لان كلام الله ينبغى من هذا الاحتياط فيه ومحل الخلاف اذا كان في افراد كل قارئ بالقراءة مشقة

ان قصد الدوام لكان اخصر واوضح (وفي كره قراءة الجماعة) مجتمعين (على) الشيخ (الواحد) مخافة التخلیط وجوازها (روايتان) عن الامام

(و) كره (اجتماع) الناس (لدعاء يوم عرفه) بمسجد كغيره ان قصد التشبه بالحاج او جعل من سنة ذلك اليوم والافلا كراهة بل يندب
(و) كره (مجاورتها) اي سجدة التلاوة ٢٤٦ اي ترك السجود عند قراءة محلها (لمتطهر وقت جوازها) (والا يكن متطهرا وليس

وقت جواز) (فهل يجاوز)
اي يترك (محلها) اي محل
سجودها فقط وهو
يسجدون في الاعراف
والاصال في الرصد
وهكذا (او) يجاوز
(الآية) بتامها ابن رشد
وهو الصواب لتلاغير
المعنى (تأويلان) كره
(اقتصار عليها) قال فيها
اكره له قراءتها خاصة
لاقبلها شي ولا بعدها شي
ثم يسجد في صلاة او غيرها
(واول بالكلمة) الدالة
على السجود نحو خروا
سجدا واسجدوا لله واما
الآية بجملة فلا كراهة
(و) اول ايضا بالاقصر
على (الآية) مثل
واسجدوا لله الذي خلقهن
الى تعبدون ومن لم ينم
ومن باياتنا الى يستكبرون
(قال) المازري (و)
التأويل بالآية (هو
الاشبه) بالقواعد من
الاول اذا فرق بين كلمات
السجدة وجلة الآية
فعلم ان التأويل في الآية
فاذا اقتصر على الكلمة
فلا يسجد باتفاقهما
(و) كره (تعهدا) اي
السجدة اي قراءة آيتها
(بفريضة) ولو صبح جمعة
(او خطبة) لاخلاله بنظامها
(لا) تعهدا في (نفل) فلا يكره (مطلقا) في سرا وجهر امن التخليط على من خلفه ام لا
سفرا او حضرا (وان قراها في فرض سجدة) ولو بوقت نهى لانها تابعة للفرض (لا) ان قراها في (خطبة) فلا يسجد

غير

اي يكره (وجهر) ندبا (امام) الصلاة (السرية) بقراءته السجدة ليعلم الناس سبب سجوده فيثبوه (والا) يجهر بها وسجد (اتباع) في سجوده لان الاصل عدم السهو فان لم يتبع صحت صلاتهم (ومجازها) في القراءة (يسير) كآية أو آيتين (يسجد) مكانه من غير عادة قراءتها في صلاة او غيرها لان ما قارب الشيء يعطى حكمه (و) مجازها (بكتير يعيدها) اي يعيد (٢٤٧) قراءتها ويسجدها في محلها في صلاة او غيرها لكن ان كان

بصلاة اعادها (بالفرض) واولى النفل (ما لم يمنح) للركوع فان انحني فات فعلها في هذه الركعة ولا يعود لقراءتها في ثانية الفرض لانه كابتداء قراءتها فيه وهو مكروه (و) يعود لقراءتها ندبا (بالنفل في ثانيته) ليسجدها (في فعلها قبل) قراءة (الفاتحة) او بعدها (قولان وان قصدها) اي السجدة بأن انحط بنيتها فلما وصل لحد الركوع نسبها (فرجع) اي فقصده الركوع (سهوا) عنها (اعتدبه) اي بهذا الركوع عند مالك بناء على ان الحركة للركن لا يشترط قصدها في رفعه وقد فاتته السجدة ثم ان كان في اولى نفل اعادها في ثانيته (ولاسهو) اي لاسجود سهو عليه لنقص الحركة ولا زيادة معه وقال ابن الفاسم لا يعتدبه ويحرم ابدا فان رفع ساها لم يعد فيه ايضا ويحرم ساجدا ويسجد ان اطمأن كما يأتي (بخلاف تكرررها) اي

غير جنازة والا فلا يسجد فيها فان فعل فالتظاهر انه يجري فيها ما يأتي في سجوده في الخطبة اه شيخنا عدوى (قوله اي يكره) فان وقع وسجد فهل تبطل الخطبة لزوال نظامها ام لا واستظهره الشيخ كريم الدين البرموني (قوله الصلاة السرية) اي سواء كانت فرضا او نفلا (قوله بقراءته السجدة) متعلق بجهر اي جهر الامام بقراءته الآية المتعلقة بالسجدة في الصلاة السرية فرضا كانت او نفلا وليس المراد انه يجهر بالقراءة كلها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اتبع في سجوده) اي وجوبا كافي كبير خش وهو قول ابن القاسم وقال سحنون بمنع اتباعه لاحتمال سهوه (قوله فان لم يتبع صحت صلاتهم) اي لان اتباعه فيها واجب غير شرط لانها ليست من الافعال المقتدى به فيها اصاله وترك الواجب الذي ليس بشرط لا يوجب البطلان (قوله كآية وآيتين) اي لا اكثر فالكاف استقصائية كما قاله شيخنا (قوله من غير عادة قراءتها) اي من غير عادة الآية التي فيها السجدة (قوله اي بعد قراءتها) اي قراءة الآية التي فيها السجدة ثم بعد ان يسجد يعود الى حيث انتهى في القراءة (قوله بالفرض) متعلق بعامل مقدّر مماثل للمذكور اي ويعيدها بالفرض والجملة مستأنفة استنفا في اينا جوابا لسؤال مقدر تقديره وماذا يفعل اذا جاوزها بكثير في الفرض والنفل وانما يجعل متعلقا بغيرها المذكور لاستلزام ذلك عدم الاعادة في مسئلة مجاوزتها بكثير في غير الصلاة (قوله ولا يعود لقراءتها في ثانية الفرض) اي يكره فان اعادها في ثانيته من غير قراءة لم تبطل على الظاهر لتقدم سببها ويحتمل البطلان لاقطاع السبب بالانحناء (قوله ويعود لقراءتها) اي لقراءة آيتها بالنفل في ثانيته فان لم يذ كرها حتى عقد الثانية فالت و لا شيء عليه (قوله في فعلها قبل الفاتحة) اي في اعادة آيتها وفعلها قبل الفاتحة بحيث يقوم منها فيقرأ الفاتحة وذلك لتقدم سببها وهذا هو الظاهر وعليه لو اخرها حتى قرأ الفاتحة فعلها بعدها بل وكذا بعد القراءة (قوله او بعدها) اي او يعود لقراءة آيتها ويسجدها بعد قراءة أم القرآن بحيث يقوم منها لقراءة السورة لانها غير واجبة والفاتحة واجبة فشرعيتها بعد الفاتحة وعلى هذا لو قدمها على الفاتحة فالصلاة صحيحة وهل يكتفي بها او يعيدها بعد الفاتحة الظاهر الاول كما قال شيخنا (قوله قولان) الاول لابي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن ابي زيد وكان الانسب بقاعده ان يعبر برتد لتردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين (قوله فقصده الركوع) اي فحوّل قصده اليه (قوله سهوا عنها) اي حالة كونه ساها عن قصدها وصار الملاحظ له بقلبه انما هو الركوع فانه يعتدبه سواء تذكرها قبل ان يطمئن في ذلك الركوع او بعد طمأنينته (قوله بناء على ان الحركة الخ) اي فهو مشهور مبني على ضعف (قوله اعادها في ثانيته) اي وان كان في ثانيته فلا اعادة عليه (قوله وقال ابن القاسم لا يعتدبه) اي سواء تذكرها قبل ان يطمئن في ذلك الركوع او بعد طمأنينته او بعد رفعه منه (قوله ويحرم ساجدا) اي للتلاوة ويرجع للركوع بعد ذلك سواء تذكرها قبل ان يطمئن في ذلك الركوع او بعد طمأنينته فيه او بعد رفعه منه الا انه يلزمه السجود بعد السلام في الحالتين الاخيرتين ولا يسجد عليه في الحالة الاولى والحاصل انه اذا تذكروها ركعا ثم كان تذكركه قبل ان يطمئن خرساجدا للتلاوة ولا شيء عليه واما ان تذكركه بعد الطمأنينته او بعد رفعه من الركوع النسي ذلك الركوع وسجد للتلاوة وسجد بعد السلام للزيادة (قوله فان رفع ساها) اي ولم يتذكرك السجدة الا بعد رفعه (قوله ويحرم ساجدا) اي للتلاوة ويلزمه السجود بعد ذلك الركوع (قوله ويسجد) اي للسهو بعد السلام (قوله تكرررها) من اضافة المصدر لمفعوله اي بخلاف تكرير الشخص السجدة للتلاوة سهوا والحال انه في صلاة فانه يسجد بعد السلام واما لو كررها عمدا او جهلا فان الصلاة تبطل (قوله او بخلاف سجود) يعني انه لو سجد في آية قبلها يظن انها آية السجدة والحال انه في صلاة فانه يسجد لذلك بعد السلام

السجدة بأن يسجد معها اخرى سهوا فانه يسجد بعد السلام (او) بخلاف (سجود) لها (قبلها) اي قبل قراءة محلها يظن السجدة (سهوا) سواء قراها وسجد لها ثانيا ام لا فانه يسجد للزيادة بعد السلام فقوله سهوا قيد في المستثنين فلو تعمد بطلت فيهما (قال) المازري من عند نفسه (واصل المذهب) اي قاعده (تكرررها) اي السجدة (ان كرر

نوباً) فيه سجدة أو سجدة ولو في وقت واحد ولا يقتصر على الأولى (الامعلم والمتعلم) اذا كرر احدهما والثاني يسمع (فأول مرة) فقط عند مالك وابن القاسم واختاره المازري فلم يكن قوله الامعلم الخ مقولاً له من عند نفسه فكان على المصنف ان يزد به بقوله فأول مرة على المقول (وندى بساجد عقب قراءة) ولا يكتفى عنها) اي عن سجدة التلاوة اي بدلها (ركوع) اي لا يجعل الركوع عوضاً عنها لانه ان قصد به الركوع للصلاة فلم يسجد بها وان قصده السجود فقد احالها عن صفتها وذلك غير جائز لانه تغيير للموضوع الشرعي (وان تركها) عمداً (وقصده) اي الركوع بانخطاطه (صح) ركوعه (وكرهه) له ذلك (و) ان تركها (سهواً) عنها وركع فذكرها وهو واسع (اعتدبه) اي بركوعه (عند مالك) من رواية اشهب (لا) عند (ابن القاسم) فيخبر ساجد اعم يقوم فيتدعى الركعة ويقرأ شيئاً ويركع ويحني (فيسجد بعد السلام) ان اطمأن به) اي بركوعه الذي تذكر فيه انه تركها لزيادة الركوع وأولى لورفع منه ساهياً وليست هذه مكررة مع قوله وان قصد هافر كع سهواً الخ لانه في تلك قصد السجود فلما وصل لحد

٢٤٨

سواء قرأ آيتها في باقي صلاته بعد ذلك وسجدها ام لا (قوله حزبا) اي جملة من القرآن قليلة أو كثيرة فاذا كور الربع الاخير من الاعراف متلاصعباً او غير ذلك فانه يسجد كل مرة (قوله ولو في وقت واحد) اي ولو كان تكرر بالحزب في وقت واحد (قوله والثاني يسمع) فيه ان المعلم اذا كان ساكناً كيف يسجد مع ان السامع لا يسجد الا اذا جلس ليتعلم كما مر واجيب بان المعلم يسجد مع كونه سامعاً وقول المؤلف فيما مر ان مجلس ليتعلم فيه حذف اي اولي علم كذا في حاشية شيخنا على خش (قوله فأول مرة) اي فيسجد كل منهما في اول مرة فقط (قوله واختاره المازري) اي خلافاً لاصبح وابن عبد الحكم حيث قال لا يسجد عليهما ولا في اول مرة واعلم ان الخلاف محله اذا حصل التكرر بالحزب فيه سجدة واما قارئ القرآن بتمامه فانه يسجد بجميع سجدهاته باتفاق ولو كان معلماً او متعلماً كذا قرر شيخنا (قوله فكان على المصنف الخ) وذلك لان صدر العبارة ليس مختاراً من خلاف فتناسب التعبير فيه بالفعل واخرها مختار من خلاف فالمناسب التعبير فيه بالاسم (قوله مثلاً) اشار بذلك الى انه لا مفهوم للاعراف وانما خصها بالذكر لاني توهم فيها عدم القراءة لان في القراءة من سورة غيرها عدم الاقتصار على سورة مع ان الفضل الاقتصار على سورة وعلى هذا فيسنتني هذا من ذلك وقد يقال لاستثناء لان هذه ليست قراءة لسنة الصلاة وانما هي قراءة لاجل ان يكون الركوع واقعا عقب قراءة كاهو طريقتيه واما سنة الصلاة فقد حصلت بالقراءة قبل سجود التلاوة (قوله ليقع الركوع عقب قراءة) اي كاهو سنته (قوله اي لا يجعل الركوع عوضاً عنها) اي كان في صلاة او لا وقالت الحنفية يكتفى عنها الركوع وكأشهم راوا ان المدار على التذلل واما سجود الصلاة فلا يمكن بنا بته عنها لانها تقوت بالانحناء (قوله فلم يسجد بها) اي كان تاركاً لسجدة التلاوة (قوله وان قصده) اي بذلك الركوع الذي فعله السجدة ولم يقصد الركوع الركني (قوله فقد احالها) اي غيرها (قوله وذلك غير جائز) ظاهره انه حرام وانها تبطل بذلك وبه قال بعضهم وقال بعضهم ان ذلك مكروه ولا تبطل به الصلاة واستظهره قاله شيخنا وعليه فهل يكتفى بذلك الركوع او يطالب بركوع آخر محل نظر (قوله وقصده) اي الركوع الركني وقصد نيابة عنها وأولى ان لم يقصد نيابة عنها (قوله وركع) اي قاصداً الركوع من اول الامر (قوله اعتدبه) اي فيمضي عليه ويرفع لركعته (قوله ويقرأ شيئاً) تفسير لقوله فيتدعى الركعة (قوله كذا قرر) اي كذا قرره ابن غازي وهرام والبساطي (قوله كذا ذكره الطخيني) حاصل كلام الطخيني ان تارك السجدة له ثلاثة احوال اما ان يتركها نسياناً ويركع قاصداً الركوع من اول انخطاطه واما ان يتركها عمداً ويقصد الركوع واما ان يقصد هاتوا ولا وينحط بنية فلما وصل لحد الركوع ذهل عنها فنوى الركوع في الوجه الاول يعتد بالركوع باتفاق مالك وابن القاسم كما قال اللخمي لان قصد الحركة للركوع قد وجد وفي الوجه الثاني يعتد بالركوع ايضا لكن يكره له ذلك الفعل واليه اشار بقوله وان تركها وقصده صح وكره وفي الوجه الثالث خلاف بين مالك وابن القاسم فيعتد به عند مالك ولا سهو عليه لا عند ابن القاسم (قوله فيتفق مالك وابن القاسم على الصحة) هذه طريقة اللخمي واما ابن بونس فطريقته تحكي الخلاف في الصورتين فالتقرير الاول الذي ذكره ابن غازي ومن معه ظاهر على تلك الطريقة انظر بن

الركوع نسيه فركع وفي هذه لم يقصد السجود بل قصد الركوع ساهياً عن السجود فلما ركع تذكره والحكم فيها عليها واحذ كذا قرر والحق التكرار لانه ان قصد الركوع ساهياً عن السجدة فقد وجد قصد الحركة للركن فيتفق مالك وابن القاسم على الصحة كما ذكره الطخيني وهو الحق فغيره لا يعول عليه في فصل في بيان حكم صلاة النافلة وما يتعلق بها (ندب نقل) في كل وقت يحل فيه

عليها واما السنة فهي لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم واظهره حالة كونه في جماعة وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه والمؤكد من السنن ما كثر ثوابه كالوتر واما الرغبة فهي لغة ما حض عليه من فعل الخير واصطلاحا ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله في جماعة والمراد انه حده تحديدا بحيث لو زيد فيه عمدا او نقص عمدا البطل فلا يقال انه صادق بأربع قبل الظهر فقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العصر اربع حرمه الله على النار لا يفيد التحديد بحيث لا يصح غيرها (قوله وتأكد الخ) قال ابن دقيق العيد في تقديم النوافل على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب اما في التقديم فلان النفوس لا اشتغالها بأسباب الدنيا بعيدة عن حالة الخشوع والحضور التي هي روح العبادة فاذا قدمت النوافل على الفرائض الست النفس بالعبادة وتكسبت بحالة تقرب من الخشوع واما تأخيرها عنها فادورادان النوافل جارية لنقص الفرائض فاذا وقع الفرض ناسب ان يقع بعده ما يجبر الخلل الذي يقع فيه اه بن واعلم ان النقل البعدي وان كان جارا للفرض في الواقع لكنه يكرهه الجهر به لعدم العمل بل يفرض وان كان حكمه الجهر في الواقع كذا في المجمع (قوله وقبلها كعصر) اي ان كان الوقت متسعا والامنع واعلم ان الرواتب القبلية يطالب بها عند سعة الوقت كل مصل سواء كان فذا او جماعة تنتظر غيرها اولا وهذا لا يخالف قول المصنف سابقا والافضل انفذ تقديمها مطلقا لان المراد بتقديمها فعلها في اول الوقت بعد النقل فالنقل القبلي لا ينافي تقديمها لا عرفا ولا شرعا لانه من مقدماتها هذا هو الحق كما مر عن ح خلافا لعج حيث قال لا يطالب بالرواتب القبلية الا لجماعة التي تنتظر غيرها واما الفذ والجماعة التي لا تنتظر غيرها فالاولى لهم الابتداء بالمعكوتية (قوله فات اصل النذب) اي بحيث لا يكون فيه ثواب اصلا لعدم اتيانه بالمندوب (قوله وتأكد الضحى) اشار الشارح الى ان الضحى عطف على الضمير في تأكيد على نقل والا لاكتفى بدخول الضحى في عموم قوله نذب نقل (قوله واوسطه ست) المراد انها اوسطها من جهة التواب اي ان من صلى ستا يحصل له نصف ثواب من صلى ثمانيا وليس المراد بكون الستة اوسط ان الثمانية تنقسم لمتساويين كل منهما ست كذا قيل وفيه ان هذا يتوقف على نص من الشارع ولم يرد فالاولى ان يقال جعل الست اوسطها مشهور مبنى على ضعف وهو ان اكثرها اثنا عشر (قوله وكره ما زاد عليها) اي ان صلاه نية الضحى لا بنية نقل مطلق ان قلت الوقت يصرفها للضحى قلت صرفه اذ لم يصل فيه القدر المعلوم الذي هو الثمان هذا وقال بن ماذ كرم من كراهة الزيادة على الثمانية قول عج وهو غير ظاهر والصواب كما قال الباجي انها لا تنحصر في عدد ولا ينافيه قول اهل المذهب اكثرها ثمان لان مرادهم اكثر بحسب الوارد فيها لا كراهة الزائد على الثمان فلا مخالفة بين الباجي وغيره قاله المسنوي اه بن (قوله ونذب سر) اشار الشارح الى ان قوله وسر عطف على نقل (قوله وفي كراهة الجهر به) اي وعدم الكراهة بل هو خلاف الاولى (قوله نظرا لاصله) اي وهو كونه من نوافل الليل (قوله ما لم يشوش على مصل آخر) اي والاحرم (قوله والسرية) اي فيه اي في نوافل الليل جائز بمعنى انه خلاف الاولى (قوله وتأكد بوتر) اي سواء صلاه ليل او بعد الفجر (قوله رنذب تحية مسجد) اشار الشارح الى ان قوله وتحية مسجد عطف على نقل قال ابن عاشر الصواب عطفه على ما عطف عليه الضحى لان تحية المسجد من جملة المتأكد والام يكن لذكره بعد ذكر النقل معنى وانما كانت تحية المسجد من المتأكد لما رواه الأثرم في مغنيه مرفوعا من قوله صلى الله عليه وسلم اعطوا المساجد حقها قالوا وما حقها يا رسول الله قال صلاوا ركعتين قبل ان تجلسوا وينبغي ان ينوي بهما التقرب الى الله تعالى لا الى المسجد اذ معنى قوله تحية المسجد تحية رب المسجد لان الانسان اذا دخل بيت الملك انما يحيي الملك لا بيته (قوله لداخل متوضي الخ) ذكر سيدي احمد زروق عن الغزالي وغيره ان من قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اربع مرات قامت مقام التحية فينبغي استعماله في اوقات النهي لمكان الخلاف اه قال ح وهو حسن فينبغي استعماله في وقت النهي اي اوفي اوقات الجواز اذا كان غير متوضي واما اذا كان في اوقات الجواز والحال انه متوضي

(وتأكد) النذب (بعد)
صلاة (مغرب) وبعد
الذكر الوارد (ك) بعد (ظهر)
وقبائها (ك) قبل (عصر) بلا
حد (يتوقف عليه النذب
بحيث لو نقص عنه او زاد
قات اصل النذب بل يأتي
بركعتين وبأربع وبست
وان كان الاكمل ماورد من
اربعة قبل الظهر واربع
بعدها واربع قبل العصر
وست بعد المغرب (و)
تأكد (الضحى) واقوله
ركعتان واوسطه ست
واكثره ثمانية وكره ما زاد
عليها ووقته من حل النافذة
للزوال (و) نذب (سرية)
اي بالنقل (نهارا) وفي
كراهة الجهر به قولان
ما عدا الوارد اذا صلاه نهارا
فانه يجهر به نظرا لاصله
(و) نذب (جهر به ليلا)
ما لم يشوش على مصل
آخر والسرية جائز (وتأكد)
نذب الجهر (بوتر) وعيد
واستسقاء (و) نذب (تحية
مسجد) ركعتان لداخل
متوضي وقت جواز يزيد
جلوسا وكره الجلوس قبلها
ولا تسقط به فان تكرر
دخوله كفته الاولى ان
قرب رجوعه عرفا والا
كرهها ونكر مسجدا

ليعم مسجد الجمعة وغيره
سبب قال عياض ذوات
السبب الصلاة عند
الخروج للسفر وعند
القدوم منه وعند دخول
المسجد وعند الخروج
منه والاستخارة والحاجة
وبين الاذان والاقامة
وعند التوبة من الذنب
ركعتان اه ويزاد ركعتان
بعد الطهارة وعند توقع
العقوبة كالنزلة والريح
والظلمة الشديدين والوباء
والخسوف والصواعق
(وجاز ترك ما ر) بالمسجد
للتحية (وتأذت) التحية
(بفرض) اى قام مقامها
في اشغال البقعة واسقاط
الطلب ويحصل ثوابها
ان نوى الفرض والتحية
او نياتته عنها حيث طلبت
وانما نص على الفرض
وان كانت الرغبة والسنة
كذلك لانه المتوهم (و)
ندب (بدنها بمسجد
المدينة قبل السلام عليه
صلى الله عليه وسلم) لانها
حق لله وهو اكد من
حق الخلق ولان من
اكرامه عليه السلام
امثال امره وهى مما امر
به فقيها من اكرامه ما فى
السلام عليه (و) ندب
(ايقاع نقل به) اى بمسجد
المدينة (بعصاه) اى
بموضع صلته (صلى الله

فلا بد من الركعتين خلافا لما يوهمه ظاهر العبارة من كفاية ذلك مطلقا ولو فى اوقات الجواز والحال انه متوضى ان قلت فعل التحية وقت النهى عن النفل منهى عنها فكيف يطلب بدها و يثاب عليه قلت لا نسلم ان التحية وقت النهى عن النفل منهى عنها بل هى مطلوبة فى وقت النهى وفى وقت الجواز غير انها فى وقت الجواز يطلب فعلها صلاة وفى وقت النهى يطلب ذكر (قوله ليع مسجد الجمعة وغيره) اظهر هل المراد بالمسجد ما يطلق عليه مسجد لغة فيشمل ما يتخذ من لا مسجد لهم من بيت شعرا وخص او غيره وما يتخذ من مسجد فى بيته او المراد بالمسجد المسجد المعروف وهو الظاهر وله ان يركعها حيث اراد الجلوس فى المسجد ولو كان جلوسه فى اقصاه وقيل ان المستحب ان يركعها عند دخوله ثم عشى الى حيث شاء ان يجلس واقتصر ابن عمر على الثاني اه شيخنا عدوى (قوله فى الحرمه) اى فى الاحترام والتعظيم (قوله والحاجة) اى وعند الشروع فى قضاء اى حاجة كانت (قوله وبين الاذان والاقامة) اى اذا كان الوقت وقت جواز خرج المغرب (قوله وجاز ترك ما ر) اى جاز لمن فى المسجد ان يترك التحية لاجل المشقة لو طلب بها وهذا يقتضى ان الممار مخاطب بالتحية وانما انما سقطت عنه لاجل المشقة ولكن صرح بهرام والمصنف فى توضيحه ان المار غير مخاطب بها وهو الموافق لما تقدم من انها انما تطلب من الداخل المريد للجلوس وحينئذ فلو سلاها المار هل تكون من النفل المطابق او تحية وهل يكره ان ينوى بها التحية ام لا رتظهر مرة كون ما صلاها المار نفلا مطلقا لا تحية انه لو نوى الجلوس بعد صلاته فهل يطلب بالتحية اولا اه وفى بن ان التحية لا تفترق لانه تخصها فأى صلاة وقعت عند دخول المسجد فهى التحية صرح به ح وبه يزول ما ذكر ثم ان قوله وجاز ترك ما ر بالمسجد فيه اشعار بجواز المار وره به وهو كذلك كفى المدونة وقيدها بعضهم بما اذا لم يكثر فان كثر منع اى كره وهذا اذا كان سابقا على الطريق لانه تغيير للمساجد اه عج (قوله وتأذت بفرض) اى غير صلاة الجنائزة - لى الاظهر لانها مكرهة فى المسجد فكيف تكون تحية له كذا فى المجل (قوله حيث طلبت) اى بان كان متوضئا والوقت وقت جواز وذكر بعضهم انه اذا نوى الفرض والتحية او نياتته عنها حصل له ثوابها ولو كان الوقت وقت نهى وقولهم ان التحية تكره فى وقت النهى معناه اذا فعلت صلاة بخصوصها تأمل (قوله لانه المتوهم) اى لانه ليس من جنسها فربما يتوهم عدم كفايته عنها بخلاف السنة والرعية فانهما من جنسها فلا يتوهم عدم كفاية احدهما عنها (قوله وان كانت السنة والرغبة كذلك) الظاهر انه اراد بالسنة ذات الركوع والسجود فخرج سجود التلاوة فانه لا يقوم مقامها كذا ذكر بعضهم وتأمله (قوله قبل السلام عليه الخ) يؤخذ من هذا ان من دخل مسجدا وفيه جماعة فانه لا يسلم عليهم الا بعد صلاة التحية الا ان يخشى الشحنة والاسلم عليهم قبل فعلها (قوله وايقاع نقل به الخ) ان قلت هذا يخالف ما تقر ومن ان صلاة النافلة فى البيوت افضل من فعلها فى المسجد قلت يحمل كلام المصنف على الرواتب فان فعلها فى لمساجد اولى كالفرائض بخلاف نحو عشرين ركعة فى الليل او النهار نفلا مطلقا فان فعلها فى البيوت افضل مالم يكن فى البيت ما يشعل عنها او يحمل كلامه على من صلاته بمسجده عليه السلام افضل من صلاته فى البيت كالعرباء فان صلاتهم النافلة بمسجد النبى افضل من صلاتهم لى البيوت وسواء كانت النافلة من الرواتب او كانت نفلا مطلقا بخلاف اهل المدينة فان صلاتهم النفل المطلق فى بيوتهم افضل من فعله فى المسجد (قوله اى عوضع صلاته) اى وهو بجانب العمود المخلق عند ابن القاسم وقال مالك ليس بمصلاة بجانب العمود المخلق ولكنه اقرب شئ اليه والحاصل ان مصلاة عليه السلام مجهولة عند مالك فلم يقل بندب الصلاة فيها ومعلومه عند ابن القاسم فلذا قال بندب الصلاة فيها (قوله وندب ايقاع الفرض الخ) مثل الفرض النفل اذا بدلى فى جماعة كالتراوىح فى ندب ايقاعه فى الصف الاول واظهر هل يدخل فى الفرض صلاة الجنائزة اولا كما تقول الشافعية من استواء صفوفها (قوله وتحية مسجد مكة الطواف) ظاهر المصنف ان تحيته نفس الطواف لا الركعتان بعده وظاهر كلام الجزولى والقلشانى وغيرهما ان تحيته هى الركعتان بعد الطواف ولكن زيد عليهما

عليه وسلم (و) ندب ايقاع (الفرض بالصف الاول) فى مسجد النبى عليه الصلاة والسلام او غيره (وتحية مسجد مكة الطواف) الطواف

لمن طلب به ولونداواراده آفاقيا فيهما ام لا ولم يردده وهو آفاق فان كان مكيا فالصلاة ان كان وقت جواز والاجلس غيره من المساجد (و) تأكد (تراويح) وهو قيام رمضان ووقته كالوتر والجماعة فيه مستحبة (و) ندب (انفراد بها) اي فعلها في البيوت ولو جماعة (ان لم تعطل المساجد) اي ان لم يلزم على الانفراد تعطيل المساجد عن فعلها فيها ولو فرادى وكان ينشط بيته (و) ندب للامام (الحتم) لجميع القرآن (فيها) اي في التراويح في الشهر كله ليسمعهم جميعه (وسورة) في جميع الشهر (تجزئ) ٢٥١ وان كان خلاف الاولى وهي ثلاث

وعشرون) ركعة بالشفع والوتر كما كان عليه العمل (ثم جعلت) في زمن عمر ابن عبد العزيز (سنا وتلاثين) بغير الشفع والوتر لكن الذي جرى عليه العمل سلفا وخلفا الاول (وخفف) ندبا (مسبوفا) بركة (ثانيته) التي قام لقضاها وهي اولى امامه (ولحق) الامام في اول الترويجة الثانية وقبل يخفف بحيث يدرك ركعة من الترويجة التي تلي ما وقع فيه سبق وهو قول ابن القاسم وظاهر الذخيرة انه الاربع وفائدة التخفيف جنته ادراك الجماعة (و) ندب (قراءة شفيع بسج) في الاولى (والكافرون) في الثانية بعد الفاتحة فيهما (و) ندب قراءة (وتر) وهو ركعة واحدة (بانخلاص) ومعتزين بعد الفاتحة (الامن له حزب) اي قدر معين من القرآن يقرؤه بنفله ابلا (فنه) اي فيقوا من حزبه (فيهما) اي في الشفع والوتر والراجح انه

الطواف اه بن ويؤيد ما للمصنف المبادرة بالطواف وقوله تعالى وطهر بيتي للطائفين والركعتان تتبع عكس ما في بن وعليه اذ اركعهما خارجا لم يأت بالتجئة اه يج (قوله لمن طلب به ولوندا) وذلك كمن دخل المسجد والحال انه قد سبق او عمرة او مر يد الطواف الا فاضة والوداع (قوله او اراده) اي انه دخل المسجد لارادة الطواف النقل (قوله آفاقيا فيهما ام لا) اي فنه اربعة وقوله ولم يردده وهو آفاق هذه خامسة تجئة مسجد مكة فيها الطواف (قوله ولم يردده) بان دخل المسجد الحرام لاجل مشاهدة البيت او الصلاة او قراءة علم او قرآن (قوله فان كان مكيا) اي ودخله لاجل الطواف بل للمشاهدة او للصلاة او لقراءة علم او قرآن (قوله فالصلاة) اي فحجة المسجد في حقه الصلاة (قوله وتر اويح) جعله الشارح عطفًا على معمول تأكد تبعا لبساطي والشيخ سالم وهو ظاهر خلافا لبراهم حيث جعله عطفًا على معمول ندب (قوله ووقته كالوتر) اي بعد عشاء صحيحة وشفق ويستمر للفقير (قوله اي فعلها في البيوت ولو جماعة) فيه نظر اذا لائمة علوا افضلية الانفراد بالسلامة من الربا ولا يسلم منه الا اذا صلى في بيته وحده واما اذا صلى في بيته جماعة فانه لا يسلم منه نعم اذا كان يصلي في بيته وزوجه واهل داره فهذا بعيد في العالب من الربا فله ابو على المسناوي اه بن (قوله ان لم يلزم على الافراد) اي على فعلها في البيوت (قوله وكان ينشط بيته) حاصله ان ندب فعلها في البيوت مشروط بشروط ثلاثة ان لا تعطل المساجد وان ينشط لفعلها في بيته وان يكون غير آفاق بالحرمين فان تخلف منها شرط كان فعلها في المسجد افضل والمصنف ذكر شرط واحد من هذه الثلاثة والشارح ذكر شرطان ياوتر في الشرط الثالث (قوله وسورة تجزئ) اي وقراءة سورة في تراويح جميع الشهر تجزئ وكذا قراءة سورة في كل ركعة او كل ركعتين من تراويح كل ليلة في جميع الشهر تجزئ وكلام المصنف صادق بالصورتين (قوله وان كان خلاف الاولى) اي اذا كان يحفظ غيرها وكان هناك من يحفظ القرآن غيره وحاله مرضي والالم يكن خلاف الاولى قال ابن عرفة فيها المالك وليس الحتم بسنة ولربيعه لواقيم بسورة اجزا الخمسة والحتم احسن اه قال ابو الحسن معناه اذا لم يكن يحفظ الا هذه السورة ولم يكن هناك من يحفظ القرآن او كان ولا يرضى حاله اه بن (قوله كان عليه العمل) اي عمل الصحابة والثابطين (قوله والراجح الخ) اي وما قاله المصنف فهو استظهار للمارري مخالف للمذهب (قوله اي يكره اعادته الخ) اي لموله عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة (قوله وجار التنفل بعد الوتر) ولولم يسد منه يوم) اي ولا يبعد الوتر بعد ذلك النقل تقديم اللهم المأخوذ من حديث لا وتران في ليلة على الامر في حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا (قوله اذا طرأ الهبة التنفل بعد الوتر اوفيه) اي لا قبله وهذا الشرط ذكره ابن عبد السلام وابن هرون والتوضيح وتبعه الشراح وهو مأخوذ من قول المدونة ومن اوتر في المسجد فاراد ان ينفل بعد ذلك تر بص قليلا فقله فاراد الخ فيفيد القيد المذكور وهذا تعلم ان قول طفي ان القيد المذكور لا اصل له فيه نظر اه بن (قوله وندب فعله عقيب شفع) قال ابن الحاجب والشفع قبله للفضيلة وقيل للصحة وفي كونه لاجله قولان التوضيح كلامه يقتضي ان المشهور كون الشفع للفضيلة والذي في البابي شهير الساني فانه قال ولا يكون الوتر الا عقب شفع رواه ابن حبيب عن مالك وهو المشهور من المذهب ثم قال في التوضيح وفي المدونة لا ينبغي ان يوتر بواحدة فقولها لا ينبغي يقتضي انه فضيلة وكونه لم يرخص فيه يقتضي انه للصحة اه اي لم يرخص فيه

يقرأ فيهما بالسور المذكورة ولو كان له حزب ولا عبرة بتشريع ابن العربي على من يقرأ فيهما بالسور المذكورة وله حزب (و) ندب (فعله) اي الوتر مع الحزب آخر الليل (لندبه) اي لمن شأنه الانتباه (آخر الليل) ينارعه من فعله ومنتهى فن عادية عدم الانباه واستوى عنده الامران في ندب التقديم احتياطي لانه والارجح ما في الرسالة من ندب التأخير في الثانية (ولم يعبه) اي الوتر شخص (مقدم له) اول الليل اذا اتبه آخره (ثم صلى) فلما اي يكره اعادته فيما يظهر (وجار) التنفل بعد الوتر ولولم يتقدم له يوم اذا طرأ الهبة التنفل بعد الوتر اوفيه ولم يردده بوتره بان فصل بينهما فاصل عادي والا كره (و) ندب فعله (عقيب شفع منفصل عنه) ندبا (سلام

الأقدام بواصل) فيوصله معه وينوي بالأولين الشفع وبالأخيرة الوتر واحد ثم ان لم يعلم الا عند قيام امامه له (وتره وصله) بغير سلام لغير مقتد بواصل (و) كره (وتر بواحدة) من غير تقدم شفع ولو لم يرض او مسافر (و) كره (قراءة) امام (ثان) في التراويح (من غير انتهاء) قراءة الامام (الأول) اذا كان حافظا ٢٥٢ لان الغرض اسماعهم جميعه (و) كره (تطير بمصحف) اي قرأته فيه (في فرض او)

للمسافر لقولها لا بوتر المسافر بواحدة وقول ابن الحاجب وفي كونه لاجله الخ قال في التوضيح اي يختلف في ركعتي الشفع هل يشترط ان يخصهما بالنية او يكفي بأي ركعتين كانتا وهو الظاهر قاله اللخمي وغيره اه قال طي انظر كيف مشى المصنف على ما صدر به ابن الحاجب من كون الشفع قبله للفضيلة مع تركه عليه في التوضيح بنسبه الباجي انه للصحة قلت لعلمه مشى على انه للفضيلة لموافقته قول المدونة لا ينبغي ان يوتر بواحدة كما تقدم عن التوضيح اه بن فتح حصل من كلامه ان المعتمد من المذهب ان تقدم الشفع شرط كمال وانه لا يقتدر لنية تخصه وارضاء شيخنا العدوي (قوله الاقْداء بواصل) اي الا اذا وقع وار تكب الكراهة واقتدى بواصل فيوصله معه فالاقْداء بالواصل مكره كما يفيد كلام المدونة انظر نصها في بن فان اقتدى بالواصل ولم يوصله معه بل خالفه وسلم لم تبطل مراعاة لقول اشهب بذلك (قوله واحدتها) اي نية الوتر وقوله ان لم يعلم اي بوصل الامام وفي عجم وعبق وخش ان فات المأموم مع الامام الواصل ركعة قضى ركعة الشفع وكان وتره بين ركعتي شفع وان فاته تركعان قضاها بعد سلام الامام وكان وتره قبل شفع قال في الميج وقد يقال يدخل بنية الشفع ثم يوتر والنقل خلف النفل جائز مطلقا على ان المحاطة على الترتيب بين الشفع والوتر اولى وكانهم راعوا ان موافقة الامام اولى من مخالفة لكن مخالفة لازمة لان الثلاث كلها وتر عند الواصل وقد قالوا لا تضر مخالفة المأموم له في هذا فليتا مل (قوله وكره وصله) اي الشفع بالوتر وقوله بغير سلام تصوير لوصله به (قوله لعير مقتد بواصل) اي واما المقتدى بالواصل فلا كراهة في وصله بل هو مطلوب وان كان حكم الاقْداء به الكراهة (قوله امام ثان) اي صلى بالقوم نصف التراويح الثاني مثلا بعد صلاة الامام الاول بهم نصف التراويح الاول (قوله في فرض) اي سواء كان في اتانته او في اوله (قوله في غير التراويح) حاصله انه يكره الجمع في التافة غير التراويح ان كبرت الجماعة كان المكان الذي ارى الجميع فيه مشتهرا كالمسجد اولا كاليث او قلت وكان المكان مشتهرا ان قلت وكان المكان غير مشتهر فلا كراهة الا في الاوقات التي صرح العلماء بدعة الجمع فيها (قوله ولكنها الاهواء الخ) هذا شطريت من تأنية سبدي عمر بن الفارض وصدره

ونهمج سبيلي واضح لمن اهتدى * ولكنها الاهواء عمت فأعمت

(قوله وكره ضجعة بين صبح وركعتي فجر) اي خلا فلن قال بسند بها لانها تذكرا لغير (قوله آكد السنن) اي التي دكرها بعد واما صلاة الجنارة على القول بسنيتها فهي آكد من الوتر كافي المقدمات والذي في البيان انه آكد منها ونحوه في الجواهر انظر ح وقر شيخنا ان الطاهر ان آكد السنن ركعتا الطواف الواجب كالجنازة على القول بسنيتها لان الراح وجوبهما ثم ركعتا الطواف غير الواجب لانه يختلف في وجوبهما وسنيتها على حد سواء ثم العمرة لان قول ابن الجهم وجوبها ضعيف ثم الوتر ثم العيدان ثم الكسوف ثم الاستسقاء واما الحسوف فسيأتي انه مدبوع على المعتمد (قوله للصبح) اي لصلاة الصبح اي لتمام صلاته بالفعل والحاصل ان مراد المصنف ان ضروري الوتر يمتد من الفجر الى صلاة الصبح مطلقا اي بالنسبة للقد والامام والمأموم ولا يقضى بعد صلاة الصبح اتفاقا كما في ابن عرفة وما قبل من انها تقضى بعد الصبح لطوع الشمس فهو قول خارج المذهب لطاوس وما ذكره الشارح من امتداد ضررها لتمام صلاة الصبح ولو للامام هو الصواب واما قول خش ان ضروريه من الفجر لصلاة الصبح اي لشرع فيها بالنسبة للامام على احدي الروايتين ولا نقضها بالنسبة للقد والمأموم كالا امام على الرواية الاخرى فهو سهو وصوابه لا فراغ منها مطلقا لان الامام يجوز له القطع على كلتا الروايتين وانما الروايتان في السدب وعدمه بل الامام اولى

في (اتناء نفل) لكثرة الشغل بذلك (لا اوله) فلا يكره لانه يقتدر في النفل ما لا يقتدر في الفرض (و) كره (جمع كبير) صلاة (نفل) في غير التراويح (او) جمع قليل كالركعتين والثلاثة (بمكان مشتهر) خوف الرياء (والا) بان كان المكان غير مشتهر والجمع قليل (قلا) كراهة ما لم يكن في الاوقات التي صرح العلماء بدعة الجمع فيها كليلة النصف من شعبان واول جمعة من رجب وليلة عاشوراء فانه لا يختلف في الكراهة مطلقا (و) كره (كلام) بدنيوي (بعد) صلاة (صبح لقرب الطلوع) للشمس بل الافضل الاشتغال بالذكر والاستغفار والدعاء حتى تطلع الشمس ويصلي ركعتين كما في الحديث من صلى الصبح في جماعة وجلس في مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب حجة وعمرة تامتين تامتين ثامن، كره عليه الصلاة والسلام ثلاثا فلا ينبغي لعائل فوات هذا الفضل العظيم * ولكنها الاهواء

عمت فأعمت (لا) كراهة لكلام (بعد فجر) وقبل صبح (و) كره (بجمعه) بكسر الضاد اي الهيئه الخاصة بان يصطحب على يمينه بان (بين صبح وركعتي فجر) اذا فعله استنانا لا استراحة فلا يدره (والوتر) بفتح الواو وكسرها (سنه آكد) السنن (ثم عيّد) هجر واجبي وحمافي رنية واحدة (ثم كسوف ثم استسقاء ووقته) اي الوتر اي المختار (بعد عشاء صحبحة و) بعد (شفق) ففعله قبل العشاء او بعدها قبل شفق كقوله المطر لغو وينتهي (الفجر) اي طلوعه (و ضروريه) من طلوع الفجر (للصبح) اي لتمامها ولو للمأموم وكره تأخيرها لوقت الضرورة بلاية

(وندب قطعها) أي الصبح (له) أي لأجل الوتر إذا نذر كره فيها فاللام للعلّة متعلّقة بقطعها (الفتن) متعلق بندب عقد ركعة أم لا ما لم يصف خروج الوقت ينشأ عنه فيأتي بالشفع والوتر ويعيد الفجر (لا مؤتم) فلا يندب له القطع بل يجوز (وفي) ندب قطع (الامام) وجوازه (روايتان) عن الامام وعلى القطع فهل يقطع ما مومه أو يستخلف قولان (وان لم يتسع الوقت) الضروري ٢٥٣ (الار كعتين) يدرك بهما الصبح

بأن يتأدى ضروري الوتر بالنسبة اليه الى انقضاء الصبح من المأموم كما يفهم من كلام المؤلف اه بن (قوله وندب قطعها) أي الصبح له اذا نذر كره فيها أي وأما لو نذر كره أي الوتر وهو في صلاة الفجر فهل يجهل بمهمته بفعله ويعيد الفجر أو يقطع كالصبح قولان (قوله عقد ركعة أم لا) هذا قول الاكثر وقال ابن زرقون ان نذر كركل ان يعقد ركعة قطع وان نذر كركب ان يقطع فلا يقطع (قوله ما لم يصف خروج الوقت) أي بحيث لا يحشى ان يقعها أو ركعة منها بعد طلوع الشمس فان شئ ذلك فلا يقطعه أو يفوت الوتر حينئذ (قوله فيأتي بالشفع) أي وإذا قطع الفذ الصبح لأجل الوتر فيأتي الخ (قوله ويعيد الفجر) أي لأجل ان يتصل بالصبح وهذا هو المعتمد وقيل انه لا يعيدها بل يأتي بالشفع والوتر ثم يصلي الصبح (قوله فلا يندب له القطع بل يجوز) أي فهو مخير بين القطع وعدمه فهو ليس من مساجين الامام والقول بجواز القطع للمأموم هو الذي رجح اليه الامام وهو الراجح وكان أو لا يقول بندب التماضي وعابه فهو من مساجين الامام وقد مشى عليه نت في نظمه المشهور لمساجين الامام وهو اذا ذكر المأموم فرضا بقرضه * أو الوتر أو يضحك فلا يتطعم العمل الخ (قوله وفي الامام روايتان الخ) حاصله ان الفذ يندب له القطع اتفاقا والمأموم يجوز له القطع على الراجح والامام فيه روايتان قيل يندب له القطع كالفتن وقيل يجوز فقط كالمأموم ومقتضى كلام الشيخ احمد الزرقاني ترجيح الرواية الاولى فانه عزاه لابن القاسم وابن وهب ومطرف والذي يظهر من كلامه ان المعتد في الامام ندب التماضي وعدم القطع فان هذا هو رواية ابن الهائم فيكون في الامام ثلاث روايات ندب القطع وندب التماضي والتخير (قوله وعلى القطع) أي على ندبه (قوله أو يستخلف) أي وهو ان ظاهره كافى عبق (قوله وان لم يتسع الوقت الار كعتين تركه) هذا مذهب المدونة للخمسي وقال اصبح يصلي الصبح والوتر (قوله ويصلي الصبح ويقضى الفجر) وخالف فيما اذا كان الباقي سبع اربعا اصبح فقال يصلي الشفع والوتر ويدرك الصبح بركة (قوله اوست) خالف اصبح فيما اذا كان الباقي من الوقت يسع ستا فقال يصلي الشفع والوتر والفجر ويدرك الصبح بركة (قوله ولسبع زاد الفجر) أي فصلي الشفع والوتر والفجر والصبح وهذا باتفاق من اصبح وغيره (قوله وهي رغبة) أي مرغوب فيها زيادة على المندوب واعلم ان القول بانها سنة له قوة ايضا كان المناسب ذكره مع القول بانها رغبة قاله شيخنا (قوله من النوافل المطلقة) أي وهي التي لم يقيد بزمن ولا سبب (قوله فيكون فيه نية الصلاة) أي ولا يحتاج لتعيين بالنية (قوله وكذا النوافل التابعة) أي كالرواسب (قوله من حج وعمره) أي فيكون فيه الحج والعمره ولا يحتاج لنية فرضية او تقليدية وحاله من كونه ضرورة او لا يعين الفرض من النقل (قوله بخلاف الفرائض) أي من الصلوات وكذلك السنن منها (قوله فالسورست) حاصله انه اذا احرم بالفجر فاما ان يتحرى ويجهت في دخول الوقت واما ان لا يتحرى بان احرم بها وهو شاك في دخول الوقت في الحالة الثانية صلاته باطلة سواء تبين بعد الفراغ منها ان احرامه بها وقع قبل دخول الوقت او وقع بعد دخوله ولم تبين شئ واما اذا احرم بها بعد التحري والاجتهاد فان تبين بعد الفراغ منها ان الاحرام بها وقع قبل دخول الوقت فهي باطلة وان تبين ان الاحرام وقع بعد دخول الوقت ولم تبين شئ فهي صحيحة سواء حصل عنده بالتحرى جزم او ظن بدخول الوقت اذا علمت هذا تعلم ان المباحة في كلام المصنف فيها شئ وذلك لان ظاهره انه في حالة الشك الذي هو قبل المباحة اذا تبين ان الاحرام وقع بعد دخول الوقت ولم يبين شئ فانها تجزى وليس كذلك فكان الاولى حذف قوله ولو الا ان يجعل الوالو لاجال ولو زائدة (قوله وندب الاقتصار على الفائحة) في شرح الرسالة للشيخ احمد زروق ابن وهب كان النبي صلى الله عليه وسلم يراعيها

(ركه) أي الوتر وصلى الصبح وقضى الفجر (لا) ان اتسع (الثلاث) او اربع فلا يتركه بل يصليه ويصلي الصبح ويقضى الفجر (و) ان اتسع الوقت (تخمس) اوست (صلى الشفع) ايضا مع الوتر والصبح وقضى الفجر (ولو قدم) الشفع اول الليل فبعده لأجل وصله بالوتر والمعتمد انه ان كان قدمه لا يعيده بل يصلي الفجر بدله بعد الوتر (و) ان اتسع الوقت (لسبع راد الفجر) على ما تقدم (وهي) أي صلاة الفجر (رغبة) أي ترتبها دون السنة وفوق النافلة (تفتقر لنية تخصها) أي يميزها عن مطلق النافلة بخلاف غيرها من النوافل المطلقة فيكون فيه نية الصلاة فان كان في اول النهار سميت حتى وعند دخول المسجد سميت تحية وفي رمضان سميت تراويح وكذا النوافل التابعة للفرائض وسائر العبادات المطلقة من حج وعمره وصيام لا تقتصر لنية التعيين

بخلاف الفرائض والسنن والرغبة وايس عدد بالرغبة الا الفجر (ولا يتحرى) صلاة الفجر (ان تبين تقدم احرامها للفجر) أي تقدم احرامها على طلوع الفجر ان لم يتحرى طلوع الفجر بل (ولو يتحرى) أي اجتهاد حتى طلق الطلوع فتبين انه احرم قبله فان تبين انه احرم بها بعده ولم يتبين شئ اجزأت مع التحري لا مع الشك فالصورتان لا تجزى في اربع منها (وندب الاقتصار) فيها (على الفائحة)

(و) نذب (ايقاعها بمسجد ونابت) لمن دخله بعد ما لموع الفجر (عن التحية) ويحصل له ثواب التحية ان خواها بناء على طلبها في هذا الوقت
 (وان فعلها) اي صلاحها (بيته) ثم اتى المسجد (لميركع) فخر او تحية بل يجازي وقال ابن العلاء (يركع التحية) (ولا يرضى شيئا فريش) اي يحرم
 كما قال بعض (الاهل) تقضى من كل ٢٥٤ النافلة (للزوال) ومن نام حتى طلعت الشمس قدم الصبح على المعتمد (وان اقيمت

[illegible]

الصبح) على من لم يصلها
 (وهو بمسجد) اورحبه
 (ركعها) وجوبا ودخل
 مع الامام ثم قضاها وقت
 حل النافلة ولايسكت
 الامام المقيم ايركعها بخلاف
 الوتر فيسكته (و) ان
 اقيمت عليه الصبح حال
 كونه (خارجا) اى المسجد
 وخارج رحبته (ركعها
 ان لم يحف فوات ركعة)
 من الصبح مع الامام والا
 دخل معه ندبا وقضاها
 وقت حل النافلة لا قبله
 (وهل الافضل) في
 النفل (كثرة السجود)
 اى الركعات لخبر علي بن
 بكثرة السجود فان ان
 تسجد لله سجدة الارفعن
 الله بها درجة وتحط بها
 عنك خطيئة (او طول
 القيام) بالقراءة لخبر
 افضل الصلاة طول
 القنوت اى القيام اى مع
 قلة الركعات (قولان)
 محلها مع اتحاد زمانها
 ولعل الاطول الاقل لما
 فيه من كبر القسراتين
 وما تشتمل عليه من تسبيح
 وتحميد وتهليل وصلاة
 عليه عليه الصلاة والسلام

فصل في بيان حكم صلاة الجماعة (قوله ولو فائت) طلب الجماعة في الفائتة صرح به عيسى وذ كره البرزلي
 قتل مع اه بن (قوله سنة وكذا) وقال الامام احمد ابو نعيم وادود الماهري وجماة من المجتهدين
 جرحوا التحريم بسلامة الشخص ثم ادوا سندهم الى قال: ص لاهري به بالبطون فذ عافط - اما هو طاعره اما
 - في الباقين - بل هو في تحريمه - بل رده طريقه - انه شريعة بل اصل ال - الى تركه - الى حد
 واما ما روي في - وقال بن سعد وابن سيرين - عن كندوب بن عدي في ما رواه سليمان بن ابراهيم عن
 - في - بل هو في تحريمه فانه في سنة - بل هو في تحريمه - بل هو في تحريمه - بل هو في تحريمه
 روي بن - مع انه على طريقه الا كره - انه في تحريمه - بل هو في تحريمه - بل هو في تحريمه
 اما بقوله جرحه (قوله كبدايع) ما ذكره من اسحاب الجماعة في هذه السنن غير طاعمر واصل

(فصل في بيان حكم صلاة الجنازة وموجوبها) (الجماعة) أي من المسلمين - جازيا، وموم، والساوية
 (بفرض) ولو فاتته (غير جزمه) تركه وكذا وما غير الفرض مما لا حاجة فيه مستحبه كعيد وكسوف واسدءا وتراويح ومنه ما سكره
 فيه بحكم كثير في مثل اول قليل كان - وهو الذي اراد والله - فمعه فيهما فرض

العلماء والصلحاء والكثير
من اهل الخير افضل من
غيرها لشمول الدعاء
وسرعة الاجابة وكثرة
الرحمة وقبول الشفاعة
ليكن لم يدل دليل على
جعل هذه الفضائل سببا
للاعادة (وانما يحصل
فضلها) الوارد به الخبر
وهو صلاة الجماعة افضل
من صلاة احدىكم
وحده بخمس وعشرين
جزا وفي رواية صلاة
الجماعة تفضل صلاة
الفرد بسبع وعشرين
درجة (بركعة) كاملة
يدركها مع الامام بأن
يمكن يديه من ركبته او
مما قاربهما قبل رفع
الامام وان لم يطمئن الا
بعد رفعه فذكر ما دون
ركعة لا يحصل له فضل
الجماعة وان كان مأمورا
بالدخول مع الامام وانه
مأجور بلا نزاع ما لم يعد
لفضل الجماعة والافلا
يؤمر بذلك فلا يؤجر
(وندى لمن لم يحصله) اى
فضل الجماعة (كصل
بصبي) واولى منفردا
ولو حكما كن ادرك دون
ركعة (لا) مصل مع
(امراة) لحصول فضل
الجماعة معها بخلاف
الصبي لان صلاته تقل (ان
يعيد) صلاته ولو وقت

لشارح بهرام والاصواب ما في ح ونصه اما اخرج التوافل فظاهر لان الجماعة لا تطلب فيها الا في ايام رمضان
على جهة الاستحباب واما السنن فغير ظاهر لان الجماعة في العيدين والكسوف والاستسقاء سنة كالمسياتي
قال طئي وقد صرح عياض في قواعد السنية في الثلاث اه نعم ذكر ابن الحاجب في باب الكسوف
قولا باستحباب الجماعة فيها وسلمه ح هناك والله اعلم اه بن (قوله وشمل قوله بفرض الجنائز) اى فالجماعة
فيها سنة كما قاله الاخميمي فان صلوا عليها وحدا استحبنا اعدنا الجماعة (قوله وقيل بندا فيها) اى وهو
المشهور ولا بن رشد ان الجماعة شرط فيها كالجمعة فان صلوا عليها غير امام اعيدت ما لم تدفن مراعاة للمقابل
(قوله تفاضلا) او المراد لا تفاضل الجماعات في الكمية وهذا لا ينافي تفاضها في الكيفية (قوله وانما
يحصل فضلها بركعة) نحوه لابن الحاجب وهو خلاف ما نقله ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد كافي المواق
وح من ان فضل الجماعة يدرك بجزء قبل سلام الامام نعم ذكر ابن عرفة ان حكمها لا يثبت الا بركعة دون
اقل منها وحكمها هو ان لا يندى به وان لا يعيد في جماعة وان يترتب عليه سهو الامام وان يعلم على الامام
او على من على يساره وان يصح استخلافه انظر ح اه بن (قوله جزا) قيل ان الجزء = نظم من الدرجة
وحيثما مجموع الخمسة والعشرين خزامساوية السبع والعشرين درجة وحيثما فلا معارضة بين
الحائرين وقيل ان الجزء والدرجة شئ واحد الا ان النبي اخبرنا بالاول ثم بعد ذلك تفضل المولى بالزيادة
فاخبر بها وقيل غير ذلك في الجمع بين الحسدين بن شوارب عين قولنا مذكورة في شرح الموطا (قوله وانما
يحصل فضلها بركعة كاملة) قيده حفيد ابن رشد بلام معذور بأن فاته ما قبلها اضطرارا وعابه اقتصر ابو
الحسن في شرح الرسالة فقال عقب مقتضاها اعتمادا وتبعه من تبعه حتى ذكروا ان من فرط في ركعة لم
يحصل له الفضل وفي النفس كما قال بعض العارفين شئنا ان مقتضاها ان يعيد للفرد وها هو ح هل
عن الافهسي ان ظاهر الرسالة حصول الفضل وانه ينظر هل ما قاله الحفيد مرفوق للمذهب او لا والاماني
كافي حاشية شيخنا على خش قال ان كلام الحفيد مخالف لظاهر الروايات اه بن (قوله بأن يمكن يديه من
ركبته الخ) قد تقدم ان هذا ليس بشرط وانه لو سلمنا لصحت فالاولى ان يقول بأن يحصى ظهره قبل رفع
الامام راسه وان لم يطحن الا بعد رفعه ولا بد من ادراك سجدة بها قبل سلام الامام فان زحم او عسى انهما
حتى سلم الامام ثم فاعلهما بسلامه فهل يكون كثر في الجماعه فيحصل له الاول لاسه والاساني
لابن القاسم كذا في بن يعكس شيخنا في حاشيته النسبة للشيخ بن (قوله ما لم يعد) اى ما لم يكن معدا الخ
والعلم ان من وجد الامام في الشهادة فدخل معه قطعه سلامه انه في الشهد الاخير في الواجب عليه اتمام
فرضه الذي احرم به ان ادرك جماعة اعاد معهم ان شاء وكانت الصلاة ما بعد هذا هو المنصوص في المسئلة
في العتبية وذيرها ولم يذكر وفي هذه امره لا يقطع ولا ياتئمال الى مثل وهو حكم ظاهر لانه أسرع في فرض فلا
بطله لصلاة الجماعة وهي سنة الا ترى ان من استقل قائما ناسيا للجلسة الوسطى لا يرجع الى الجلسة الاولى لان
قيامه فرض والجلسة سنة وانما يخير بين القطع والانتال الى نقل من دخل مع الامام في صلاة جماعة اذا
كان صلاها وحده ثم وجب الامام جالسا فدخل معه معيد الفضل الجماعة قطعه سلام الامام انه في الشهد
الاخير وربما البست المسئلة ان على من لا يدرك فافترى التخريف في غير ذلك اه بن فتلا عن المبرور حاصله
ان من لم يدرك ركعة ان كان غير معيدا ثم فرضه وجوبه بائمه لاجتماعه في جماعة وان كان معيدا ان شاء قطع
وان شاء شفع والذي ذكره غيره ان من لم يدرك ركعة والحال انه غيره اى ورجا جماعة اخرى جارية الفطم لانه
لم ينسحب اليه حكم المأمومية فلا يستخافه الامام بل يجوز الاقتداء به ومقتضى حديثه ان طالت صلاة
الامام لا يسرى البطالة الى غيره في ح يبيد احتياط ائمة لئلا ياتوا بذلك الامام (قوله ما يفرض
مفرضا) طاهره انه لا بد من زيادة الفرض معنية التفويض وهو ما نقله ح عن ابن الفاكهي وابن فرحين
وذكر ان ظاهرا كلام غيرهما ان زيادة التفويض لا تنوي بفرض ولا غيره وجمع بينهما معناه بان
التفويض يتضمن زيادة الفرض اذ زيادة التفويض في قبول اى الفرضين قال لا بد منه من زيادة الفرض

خير مرة لا بعده ما يافرض (مفرضا) امره الله تعالى في قبول ايها شاء لفرضه (مأموما) لا اماما لان صلاة المعيد تشبه النقل

ومن صلى في غيرها جماعة
اعادها جماعة لا فسادا
ويعيد (ولو مع واحد)
والراجح انه لا يعيد مع
الواحد الا اذا كان اماما
واتبعا (غير مغرب) واما
المغرب فيحرم اعادتها
لانها تصير مع الاخرى
شفعاً ولما يلزم من النفل
ثلاث ولا تطير له في
الشرع (كعشاء بعد
وتر) فلا يعاد اى يمنع
لانه ان اعاد الوتر لزم
مخالفة قوله عليه
السلام لا وتران في ليلة
وان لم يعده لزم مخالفة
اجعلوا آخر صلاتكم
من الليل وتراً وفي افادة
هذه العلة المنع نظر
ومفهوم الطرف اعادتها
قبل الوتر وهو كذلك
افضاً (فان اعاد) اى
شرع في اعادة المغرب
سهوا عن كونه صلاها
اولاً (ولم يعقد) ركعة
(قطع) وجوبا (والا)
بان عقدها برفع راسه
من الركوع (شفع)
تدب مع الامام وسلم قبله
وتصير نافلة ولو فصل
بين ركعتيه بجلوس كن
دخل مع الامام في ثانية
المغرب واما العشاء
فيقطع مطلقاً عقده ركعة
ام لا كما لو اعاد عمداً وان
اتم المغرب سهوا مع
الامام ولم يسلم معه بل
(ولو سلم) معه (اى)

لم يرد ان ذلك شرط بل اشار لما تضمنته نية التفويض ومن قال لا يسوى معه فرض مراده انه لا يحتاج لنية
الفرض مطابقة لتضمن نية التفويض لها فقول عبق فان ترك نية الفرض صححت ان لم يتبين عدم الاولى
او فسادها فيه نظر بل صرح اللخمي بأنه اذا لم ينو الا التفويض وبطلت احدهما لا اعادة عليه وسواء
الاولى والثانية نقله ابن هلال في نوازل ونحوه لا بن عرفة عنه وهو ظاهر لما علمت ان التفويض يتضمن نية
الفرضية وما ذكره المصنف من كون المعيد ينوى التفويض قال الفاكهاني هو المشهور وقيل ينوى
الفرض وقيل ينوى النفل وقيل ينوى كمال الفرضية وتظم بعضهم هذه الاقوال الاربعة بقوله

في نية العود للمفروض اقوال * فرض ونفل وتفويض واكمال

وكلاهما مشكلة كافي التوضيح اه بن (قوله الامن لم يحصله) اى فضل الجماعة (قوله فانه لا يعيد في غيرها
جماعة) اى ولا منفردا وانما يعيد بها جماعة ولا فرق بين فاضل ومفضول (قوله ومن صلى في غيرها جماعة اعاد
بها جماعة) اى وحينئذ تستثنى هذه من مفهوم قول المصنف ونذب لمن لم يحصله الخ وهذا هو المذهب خلافا
لقول اللخمي وسند لا يعيد على ظاهر المذهب واذا اعاد فيها من صلى في غيرها جماعة فانه يعيده أوما اذا صلى
في غيرها اماما او مأموماً ولا تبطل صلاة المأموم الا بالاعادة الواجبة كالمظهر بعد الجمعة عند الشافعية او
بالاقتداء به في نفس الاعادة قاله شيخنا (قوله لا فسادا) هذا هو الاصح وقيل لمن صلى غيرها جماعة ان يعيد فيها ولو
فذا لان فسادا افضل من جماعة غير هاورد بأنه لا يلزم من افضلية نية الاعادة لاجله الا ترى ما سبق في تناوت
الجماعات (قوله والراجح انه لا يعيد مع الواحد الخ) فان اعاد مع واحد غير راتب فليس له ولا لامامه الاعادة على
ما مشى عليه المصنف واما على الرابع فظاهر ان لهما الاعادة كذا ذكر عبق في صغيره (قوله غير مغرب
كعشاء بعد وتر) قال ابو اسحق اجاروا اعادة العصر مع كراهة التنفل بعدها وامكان ان تكون الشاذية نافلة
وكذلك الصبح لرجاء ان تكون فريضة وكره اعادة المغرب لان النافلة لا تكون ثلاثاً مع امكان ان تكون هي
الفريضة لان صلاة النافلة بعد العصر والصبح اخف من ان يتنفل بثلاث ركعات وبه اعلم ما في كلام خش اه
ابن (قوله نظر) اى لاحتمال ان يكون النهى في قوله لا وتران في ايلة على جهة الكراهة والامر في قوله اجعلوا
الخ للندب فخالفه الامر المدكور والدخول في النهى المذكور حينئذ لا يقتضى المنع (قوله ولم يعقد) اى
وتذكر قبل ان يعقد الخ وفوله قطع اى وخرج واضعاً يده على اذنه كالراعى خوف ان الطعن في الامام
نخر وجهه على غير هذا الوجه (قوله والابان عقدها) اى والابان لم يتذكر صلاتها او لا منفردا الا بعد ان
عقدها (قوله شفيع ندبا الخ) ما ذكره من ان الاولى الشفع هو ما في المدونة ونصها ومن صلى وحده فله اعادتها
في جماعة الا المغرب فان اعادها فلها حب الى ان يشفعها ان عقده ركعة اه وفي المواق نقلا عن عيسى ان القاطع
اولى والعجب للمواق كيف غفل عن نصها مع ان الغالب عليه الاستدلال بكلامها قاله طفي ثم ان ظاهر
المصنف انه اذا تذكر كراهة صلاها بعد ان عقده ركعة يشفع ولو كان ترك الفاتحة مع الامام في الركعة التي ذكر
بعدها وهو كذلك لانه انما تذكر كراهة بوجه جائز خصوصاً وقد قيل انما تجب الفاتحة في البعض (قوله وسلم قبله)
اى ولم ينظر هنا خشية الطعن في الامام (قوله ولو فصل الخ) مبالغة في قوله شفيع (قوله واما العشاء الخ) اى اذا
شرع في اعادتها بعد الوتر سهواً فيقطع مطلقاً عقده ركعة ام لا كذا قال الشارح تبعاً لغيره والذي لابن عاشر
ان العشاء كالمغرب ان تذكر قبل ان يعقد ركعة قطع وان تذكر بعد ان عقدها شفيع وهو الظاهر من
التوضيح ايضا وان كان النص انما وجد في المغرب وغاية هذا انه تنفل بعد الوتر وهو جائز اذا اراده وحدته
نية فآخري ان كان غيره مدخول عليه وقد نصوا على ان من شرع في العصر ثم تبين له انه صلاه شفيع لانه غير
مدخول عليه اه بن وذ كر شيخنا ان المعتمد ما قاله ابن عاشر (قوله كما لو اعاد عمداً) اى اوجها فانه يقطع
مطلقاً عقده ركعة ام لا ما لم يرفض الاولى والا فلا يقطع بناء على تأثير الفرض بعد الفراغ واما على القول بعدم
تأثيره فانه يقطع مطلقاً ولو رفض الاولى كما قرر شيخنا (قوله واما ان تذكر قبل السلام فيأتي بالربعة)

متنفل ومن اتم به مفترض ولا يصح فرض تخلف نقل واذا وجبت عليه الاعادة فيعيد ولو في جماعة وقول المصنف بعيد المؤتم (افذاذا) ضعيف والاولى فذا لكنه راعى المعنى اذ المؤتم قد يكون جماعة (وان تبين) للمعبد (عدم) الصلاة (الاولى) بان ظن انه صلاها فحينئذ لم يكن صلاها اصلا (او) تبين له (فسادها) لفقد شرط او ركن (اجزات) الثانية المعادة ان قوى الفرض مع التفويض او قوى بالتفويض التسليم لله في جعل ايها فرضه (ولا يبطال ركوعه) لداخل (اي يكره للامام ان يطيل الركوع لاجل داخل معه في الصلاة لادراك الركعة ان لم يخش ضرر الداخل اذ لم يطل او فساد صلاته لا اعتداده بالركعة التي لم يدرك ركوعها معه واما التقذفه ان يطيل للداخل (والامام الراتب) بمسجدا وغيره من كل مكان جرت العادة بالجمع فيه ولو في بعض الصلوات (بجماعة) فيما هو راتب فيه فضلا وحكما فينوي الامامة اذا صلى وحده ولا يعيد في اخرى ولا يصلى بعده جماعة ويعيد معه مرید الفضل انما

اي قبل سلام الامام الى الله اهر لانه ليس من مساجينه كذا قرر شيخنا (قوله ولا سجود عليه) ان قلت ان المتنفل بأربع يلزمه السجود قبل السلام كما هو لنقص السلام من ركعتين الخ قلت ذالك فيما اذا كان داخل على النفل بأربع وما هنا ليس كذلك (قوله انه ان بعد) اي تذكره بعد ان اتم المغرب وسلم نها (قوله واعاد مؤتم بعيد صلاته) صورة المسئلة انه اذا صلى منفردا ثم خائف ما امر به من الاعادة ما موصلى اماما فيعيد ذلك المؤتم به ابدافذا وظاهره كابن الحاجب ولو كان هذا الامام نوى بالثانية الفرض او التفويض وهو كذلك وقوله افذاذا هو قول ابن حبيب بن يونس وجهه ان هذه قد تكون صلاة الامام فصحت تلك الصلاة للمأمومين جماعة فلا يعيدونها في جماعة ووجبت عليهم الاعادة خوفا ان تكون الاولى صلاته وهذه نافلة فاحيط للوجهين ابن ناجي ولم يحل ابن شبر غير هذا القول والذي صدر به الشاذلي انهم يعيدون جماعة ان شأوا على ظاهر المذهب والمدونة وهو الرابع لبطان صلاتهم خلف معيد وعدم حكاية ابن شبر غير ما لابن حبيب لا يعادل نسبة المقابل لظاهر المذهب والمدونة واما الامام المرتكب للنهي فلا يعيد لاحتمال ان تكون هذه فرضه ولا يحصل له فضل الجماعة على التحقيق وقول عقب ويحصل له فضل الجماعة كفى الناصر فيه نظر اذ ليس ذلك فيه قاله شيخنا فلم يما ذكر ان مسألة المصنف فيها خلاف وامام اقتدى بمأوم سواء كان ذلك المأموم سبوقا ام لا كان معيد الصلوات ام لا فصلاة ذلك المقتدى به باطلة وحينئذ يجب عليه اعادتها افذا او في جماعة اتفاقا قاله في المجموع (تنبيه) مقتضى النظر ان المسائل التي تبطل فيها صلاة الامام دون المأموم ان يعيد المأموم فيها في جماعة لانعدام الاقتداء وفي ح عن الاقهاء ان تبين حدث الامام فصلاة المأموم صحيحة ولا يعيد في جماعة وان تبين حدث المأموم في إعادة الامام خلاف هكذا فرق بين المستثنين وينظر ما وجهه (قوله والاولى الخ) اي لاجل ان تطابق الحال صاحبها في الافراد لفظا (قوله لكنه راعى المعنى) اي لان المراد بالمؤتم الجنس الصادق بمتعدد (قوله ان نوى) اي بالثانية الفرض مع التفويض او نوى التفويض فقط بان قصد التسليم لله في ايها فرضه واما لو قصد بالثانية النفل او الاكمل فلا تجزئ هذه الثانية عن فرضه ثم ان قوله وان تبين عدم الاولى راجع لقوله ونذب لمن لم يحصله ان يعيد مفوضا مأوموا فكأنه قال فان اعاد وتبين عدم الاولى او فسادها اجزات هذه الثانية وينبغي رجوعه ايضا لقوله واعاد مؤتم الخ اي وان تبين عدم الاولى او فسادها للمعبد المؤتم به اجزات صلاة من اتم به لان صلاته حينئذ فرض فلم يأتموا في فريضة بتقل (قوله ولا يبطال ركوع) اي واما التطويل في القراءة لاجل ادراك الداخل اوفى السجود فذكر عقب انه كذلك تكره اطالته للداخل وفيه نظر اذ لم يذكر ابن عرفة والتوضيح والبرزلي في غير الركوع الا الجواز كما قال بن واما كره اطالته للامام الركوع لاجل ان يدرك معه الداخل الركعة لانه من قبيل التشريل في العمل لتعير الله كذا قال عياض ولم يجعله تشريل كاحقيقة حتى يقضى بالحرمة كالرياء لانه انما فعله ليحوز به اجر ادراك الداخل (قوله ضرر الداخل) اي بما يحصل به الاكرام على التلاق على الظاهر (قوله واما افذا الخ) هذا محترزا للامام واما اختصاص الكراهة بالامام لطلب التخفيف منه دون افذا (قوله والامام الراتب) اي وهو من نصبه من له ولاية نصبه من واقف او سلطان اوائبه في جميع الصلوات او بعضها على وجه يجوز او يكره بان قال جعلت امام سجدى هذا فلانا لا قطع لان الواقف اذا شرط المكر وه مضى وكذا السلطان او نائبه اذا امر بركوعه فوجب طاعته على احد القولين والاذن لانسان بالامامة يتضمن امر الناس بالصلاة خلفه (قوله فضلا) اي فيحصل له النية والعشرون جزا وقوله وسكاي من حيث انه لا يعيد في جماعة وحيث كان الامام الراتب بجماعة في الفضل فيكره له اذا لم يجد احدا يصلى معه طلب امام آخر بل يصلى منفردا (قوله فينوي الامامة الخ) اعلم ان الامام اذا كان معه جماعة فقير للخمى يقول لا بدني حصول فضل الجماعة من نية الامامة والخمى يقول الفضل يحصل مطلقا ولا يوقف على نيته اياها واما ان لم يكن معه جماعة وكان راتبا فاتفق للخمى وغيره على انه لا يكون كالجماعة بحيث يحصل له فضلها الا اذا نوى الامامة لانه لا تميز صلاته منفردا عن صلاته اماما باللبنة بخلاف

ويجتمع ليلة المطر ومحل سكونه بجماعة ان حصل اذان واقامة وانتظر الناس في وقته المعتاد (ولا تبدأ صلاة) فريضة او نافلة من فريضة وجماعة اي يحرم ابتداءها بالمسجد اورحبته (٢٥٨) (بعد) الشروع في (الاقامة) للراتب (وان اقيمت) الصلاة للراتب (وهو) اي المصلي

ما اذا صلى معه جماعة (قوله ويجمع ليلة المطر) وهل يجمع بين سمع الله من جمده ووربنا ولك الحمد ولا يجمع بينهما بل يقتصر على سمع الله من جمده قولان قال شيخنا والظاهر جمعة بينهما اذا لا يجب له (قوله) ان حصل اذان واقامة) اي ولو من غيره (قوله) اي يحرم ابتداءها اي لما في ذلك من الطعن في الامام وحلت الكراهة في المدقونة وان الحاح على التحريم قال ح واذا فعل احزانه واساء وصرح بذلك التوضيح والقباب والبرزى والاي اه بن (قوله اورحبته) اي لا الطرق المتصلة به فيجوز على اظهر القولين (قوله بعد الاقامة) اي فالموضوع ان صلاة الامام ذات اقامة فهي فرض فان كانت صلاة الامام بغيره فلا منع الشروع في الغل فقط فاذا شرع الامام الراتب في التراويح في المسجد جدد ان تصلي العشاء الحاضرة او الفوائت في صلبه ولو اردت ان تصلي الترويحيين لك ذلك وقيل لا وهو الظاهر واما لو اردت صلاة التراويح والحال انه يصلي التراويح فانه يحرم كذا قرر شيخنا العدوي وقوله للراتب اي والا يجوز كما فعل والتقيد به يدل على تخصيص الهي بالمسجد كما صرح به ابن حبيب قال ابن يوسف لان الهي من صلاة التراويح معانما كان بالمسجد قاله بن والظاهر ان المراد بالمسجد الموضع الذي استبدل الصلاة له راتب كبره في صلاة الطعن اه شيخنا عدوي (قوله وهو في صلاة) اي والحال انه مخاطب بالدخول مع الامام في المقامة بان كان لم يصل تلك المقامة اصلا او صلها منفردا كما يشعر بذلك قوله قطع ان خشى فوات ركعة فيلج بالدخول معه فان كان غير مخاطب بالدخول معه كصلاته لها جماعة قبل ذلك او كانت مما لا تعاد ففضل كالمغرب ذاته لا يقطع ما هو فيه لدخوله بوجه جائز وعدم توجه الخطاب بالمقامة كذا قال الشيخ سالم على سبيل الاستظهار لعدم اضلاعه على نص في المسئلة كما قال وفي شب ان الاولى التعميم في كلام المصنف في سواء كان مخاطب بالدخول او لا اذا تعارض امر ان حق آدمي وهو الطعن في الامام وحق الله وهو لزوم الذائبة بالشروع فيها فقدم حق الادبي لانه مبني على المشاحة اه (قوله ان خشى بتمامها) اي ان كانت نافلة او فريضة غير المقامة او بالخروج عن شفع ان كانت هي المقامة بدليل ما يأتي وليس المراد ان خشى بتمامها مطلنا كما في الشيخ سالم ومن تبعه فانه طي والحاصل ان غير المقامة يطالب بتأديتها فيها ان لم يحش فوات ركعة ولا صحتها ولو امكنه الخروج عن شفع قبل فوات ركعة والمقامة يطالب بشفعها ان لم يحش فوات ركعة والا فلعن وهذا قول مالك الذي درج عليه المصنف لانه فرق بين المقامة وغيرها كذا ذكر شيخنا (قوله باتمامها) اي الصلاة هو فيها (قوله فوات ركعة) اي من المقامة (قوله اتم النافلة) اي ويندب ان يتعاهلها كما في المواقف (قوله والابان كانت عيها) اي والموضوع انه لا يخاف فوات ركعة من المسامة اذا شفع ما هو فيها على ما مر (قوله انصرف في الثالثة) اي اذا اقيمت الصلاة عليه وهو متلبس بالركعة الثالثة (قوله على المعتمد) بيع في ذلك عجم والشيخ احمد الزرقاني وهو صواب اذ هو ظاهر المدقونة وصرح به ابو الحسن خلافا لهما وبن والشيخ سالم في قولهم ان العقد هو لرفع الراس من الركوع اطرقني اه بن (قوله كلفها فريضة) اي لم يدخل مع الامام (قوله فاقامت عليه) اي فانه يتعاهلها فريضة ولا يدخل مع الامام لراتب لان المغرب لا يعاد (قوله كالاولى) اي كما انه ينصرف عن شفع اذا اقيمت عليه الصلاة وهو في الركعة الاولى من الصلاة لمة امة ان كان قد عددها بالفراغ من سجودها واما لو اقيمت عليه الصلاة في الركعة لارى قبل عددها فانه يتعاهلها (قوله وهذا) اي شفع الاول ان عددها في غير المغرب والصبح واما ما افيد بهما من ركعة اما ستاره المغرب فصحيح لقول المدقونة وان كانت المغرب قطع ودخل مع الامام عقد ركعة ام لا وان صلى اثنين اتها ثلاثا وخرج وان صلى ثلاثا سلم وخرج ولم يعدها واما الصبح فلم يستثنها ابن عرفة ولا غيره بل طاهره انها كغيرها تنقطع ما لم يعد ركعة والا انصرف عن شفع لان الوقت وقت نفل في الجملة لا ترى ذلك الوردان ثم عنه

(في صلاة) نافلة او فريضة بالمسجد اورحبته (قطع) صلاته ودخل مع الامام عقد ركعة ام لا (ان خشى) بتمامها (فوات ركعة) قبل الدخول معه (والا) يخش فوات ركعة معه (اتم) النافلة) عقد منها ركعة ام لا (او فريضة غيرها) اي غير المقامة بان كان في طهر فاقامت عليه العصر عقد ركعة ام لا (والا) بان كانت عيها كان اقيمت العصر وهو فيها (انصرف في) الركعة (الثالثة) التي لم يعدها (عن شفع) بان يرجع ويجلس ويسلم ثم يدخل مع الامام فان عددها بالفراغ من سجودها على المعتد كلفها فريضة ركعة ولا يجعلها نافلة كما اذا اتم ركعتين من المغرب فاقامت عليه وكذا اذا اتم الصبح فيها بظهر الا انه في المغرب يخرج وفي الصبح يدخل معه وشبهه في الانصراف من شفع قوله (د) الركعة (الاولى) من الصلاة التي اقيمت عليه وهو بها (ان شفعها) بالفراغ من سجودها ايضا وهذا في غير المغرب والصبح واما

هما فاقامت معها ولو عقد ركعة لتلا يصير متفلا بوقت هي (والقطع) حيث قيل به (بسلام او) مطلق في (متاف) من كلام او رفض (والا) بان لم يات بسلام ولا متاف ودخل مع الامام (اعاد) كلاما من الصلوات لانه احرم بصلاة وهو في صلاة لكنه انما يعيد الاولى حيث كانت فريضة (وان)

أقيمت صلاة راتب (بمسجد) أو ما هو بمنزلة (على محصل الفضل) في تلك الصلاة بأن ٢٥٩ سبق له إيقاعها بجماعة (وهو به) أي

بالمسجد ورجبته (خرج) منه أو من رجبته وجوبا للأي طعن في الامام (ولم يصلها) معه لا متناع أعادتها جماعة (ولا) يصلي فرضا (غيرها ولا) يكن حصل الفضل بأن صلاها وحده أو بصبي وهي مما تعاد لفضل الجماعة (لزمته) مع الامام خوف الطعن عليه بخروجه أو مكثه وينوي مقوضا أو عشاء بعد وتر خرج (كن لم يصلها) وقد أقيمت عليه فيلزمه الدخول معه (و) ان أقيمت بالمسجد ودة داحرم بها (بيته) يعني خارج المسجد ورجبته فانه (يتمها) وجوبا كانت المقامة أو غيرها عقد منها ركعة أم لا خشي قوات ركعة من المقامة أم لا ثم سرع في بيان شروط الامامة بذكر موانعها ولو صرح بها كأن يقول وشروطه اسلام وتحقق ذكورة وعقل وعدالة الخ لكان اوضح فقال (وبطلت) الصلاة (باقتراف) بمن (أي) بامام (بان) أي طهر فيها أو بعدها (كافرا) لان شرطه ان يكون مسلما وفي عده من شروط الامام مسامحة اذ هو شرط في الصلاة مطلقا ولا بعد من شروط

في ذلك الوقت ولذا قال الشيخ ابو على المساوي ان استثناء الصبح مخائف لظاهر كلام الأئمة أو صريحه اه بن (قوله خرج وجوبا) أي وأضاعيد على افقه كالأعف وقوله للأي طعن في الامام أي ان بق من غير خروج ومن غير صلاة معه قال شيخنا وفي هذا التعليل إشارة إلى ان وجوب الخروج مقيد بما اذا حصل الطعن بالفعل عند المكث لعدم جريان العادة به في المسجد عند الافاقة للراتب فان جرت العادة بالمكث فيه عند الافاقة كالأهر فلا يجب الخروج تأمل (قوله ولا يصلي فرضا غيرها) أي لما فيه من الطعن على الامام واما الوصل خلفه فلا جاز كما يدل له قوله فيما يأتي الا فلا خلف فرض (قوله ولا يمكن حصل الفضل الخ) بقى ما اذا أقيمت الصلاة على من بالمسجد والحال انه لم يصلها وعليه ما قبله ايضا كما لو أقيمت العصر على من بالمسجد ولم يكن صلى الظهر فقبل يلزمه الدخول مع الامام بنية النفل وقيل يجب عليه الخروج من المسجد والاول نقل ابن رشد عن احمد سماعى ابن القاسم والثاني للخمى عن بن عبد الحكيم وهو موافق لقول ابن القاسم فيها لا ينفصل من عليه فرض ويظهر من كلام ابن عرفة ترجيح الثاني لكن في ح عن الهوارى ان الاول هو المشهور والجارى على ما قاله المؤلف فيما اذا أقيمت عليه صلاة وهو في فريضة غيرها وخشي قوات ركعة انظر بن وفي المسئلة قولان آخران قيل يدخل مع الامام بنية العصر ويتأدى على صلاة باطلة واستبعد وقيل يدخل معه بنية الطهر ويتابعه في الافعال بحيث يكون مقتديا به صورة فقط وهذا اقوى الاقوال كما قرر شيخنا (قوله فيلزمه الدخول معه) أي اذا كان محصلا للشر وطها ولم يكن اماما بمسجد آخر فكلام المصنف متيد بهذين الصيغتين كما قاله الشيخ ميارة (قوله كانت المقامة أو غيرها) الاولى حذف هذا التعميم والاقتصار على ما بعده لان الموضوع ان الصلاة التي أقيمت بالمسجد احرم بها خارجه الان يقال ان هذا التعميم يقطع النظر عن قوله وقد احرم بها يته (قوله بذكر موانعها) أي لانه لما حكم بأن الصلاة بطلت بكفر الامام مثلا علم ان الكفر مانع للامامة وان شرطها الاسلام وهذا المعنى صحيح سواء بني على ان عدم المانع شرط او لا فتأمل (قوله كافرا) تميز بمحمول عن الفاعل والتقدير بان كفره او بان كونه امرأة وان كان مشتقا فهو من القليل وليس مقعولا به لان بان لازم لا ينص المفعول به ولا حالا لانه اس المعنى بان في حال كفره واما المراد بان انه كافر وما ذكره المصنف من بطلان صلاة من صلى تحف امام يظنه مسامحا فظهر انه كافر احد اقوال ثلاثة اشار لها ابن عرفة بقوله وفي اعادته مأوم كافر ظنه مسلما ابدا مطلقا وصحتها فيما جهر فيه ثالثا ان كان آمنا واسلم لم يعد الاول لسماح يحيى ورواية ابن القاسم مع قوله وقول الاخوين والثاني لابن حارث عن يحيى وعن سحنون والثالث للعنبي عن سحنون ونقله الماررى عنه بدون قيد ان كان آمنا قال وتأول قوله واسلم بأنه تعالى على اسلامه وتعبه بعضهم بأنه صلى جنبا جاهلا والحاصل ان من صلى خلف امام يظنه مسلما فظهر انه كافر فقيل بعينه مطلقا ولو كان زنديقا وطالت مدة صلاته اماما بالناس وقيل لا بعينه مأومه ما حفره وبعينه ما سرفه وقيل ان كان آمنا واستمر على اسلامه بحيث طالت مدة صلاته اماما بالناس فالصلاة التي صليت خلفه صحيحة ولا اعادته للمسئلة ورد هذا القول بأنه قد صلى جنبا جاهلا وهذا الخلاف بالسبب لاعادة الصلاة خلفه وعدم اعادتها وان كان يحكم باسلامه بمحصول الصلاة منه اذا تحقق منه النطق فيها بالشهادتين على المعتمد كما يأتي لا يقال جث حكم باسلامه بحيث صلاته لا تأنشول اسلامه امر حكيم ولا يؤمن من صدور مكفر في خلال الصلاة (قوله لان شرطه) أي الامام (قوله ولا يحكم باسلامه الخ) اعلم ان الكافر اذا صلى فقيل انه يكون مسلما بصلاته فادالم يتأدى على اسلامه فانه يقتل لجر بان حكم الرد عليه وقيل لا يكون مسلما بصلاته ولكن بشكل وبطل سجدته سواء كان آمنا على نفسه ام لا وقيل سكل وبطل سجدته ان كان آمنا لا عذر له الاول لابن رشد عن الاخوين واشبه والثاني لابن القاسم وابن حارث والنالت للعنبي عن سحنون وظاهر ابن رشد ترجيح القول باسلامه بالصلاة فيكون مرندا ان رجوع عن الاسلام وذلك لانه قال بعد قول العتية سئل مالك عن الاعجمى يقال له صل فيصلى ثم يموت هل يصلى عليه قال نعم ما صه حوكه قال لان من صلى فقد اسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل

الشيء الا ما كان حاسبا ولا يحكم باسلامه الا اذا علم منه النطق بالشهادتين (او) بان (امراة) ولو لمثلها

في فرض او نفل (او) بان (خشى مشكلا) ولولمثلة كذلك لان شرطه تحقق الذ كورة وصلاهما صحيحة ولو نوى كل الامامة (او) بان (مجنونا) مطلقا او يقيق احيا نواام حال جنونه ٢٦٠ واما لو ام حال فاقته فصحيحة على التحقيق وليس في ابن عرفة ما يخالفه كما وهم لان شرطه

العقل وفي عده شرطاهنا
مساحة لما مر (او) بان
(فاسقا بجارحة) كران
وشارب خمر وعاق لوالديه
وتحوز ذلك لان شرطه
العدالة والمعتد انه
لا تشترط عدالته فتصح
امامة الفاسق بالجارحة
ما لم يتعاق فسقه بالصلاة
كان يقصد بتقدمه الكبر
او يخل بركن او شرط
اوسنة على احد القوانين
في بطلان صلاة تاركها
عمدا على ان عدم الاختلال
بما ذكر شرط في صحة
الصلاة مطلقا (او) بان
(مأموما) بان يظهر انه
مسبق ادرك ركعة كاملة
وقام يقضى او اقتدى بمن
ينظر انه الامام فاذا هو
مأوموم وليس منه من
ادرك دون ركعة فتصح
امامته وينوى الامامة
بعد ان كان نوى المأمومية
لان شرطه ان لا يكون
مأموما (او) بان (محدثا)
ان تعمدا الحدث فيها
او قبلها وصلى عالما بحدته
او تركه في اثنائها وعمل
عملا منها لان نسيه ولم
يتذكر حتى فرغ منها
او سبقه او تركه في الاناء
فخرج ولم يعمل بهم عملا
فهى صحيحة لهم ولو جمة ويحصل لهم فضل الجماعة ان استخلفوا وهو واجب في الجمعة فقط

قبلتنا ذلك المسلم الذي له ذمة الله ومن ابي فهو كافر وعليه الجزية اه ولما ذكر ابن ناجي هذا الخلاف قال
وهذا الخلاف عندى ضعيف لنقل اسحق بن راهويه الاجماع على ان من راياه يصلى فان ذلك دليل على
ايمانه اه بن وقوله فان ذلك دليل على ايمانه اى اذا تحقق منه النطق بالشهادتين وظاهره ولو لم يكرر الصلاة
(قوله في فرض او نفل) اى ولو لمع فقد رجع ليؤتم به (قوله مشكلا) اى ولو انضحت ذ كورته بعد ذلك فيها
او بعدها ان اعتقد الماء وم في حال الدخول معه اشكاله واما لو اعتقد ذ كورته والناس يقولون باشكاله
فانضحت ذ كورته بعد ذلك كما اعتقد فالصلاة صحيحة واما غير المشكل فله حكم ما اوضح به (قوله كذلك) اى
في فرض او نفل (قوله لان شرطه) اى شرط الامام (قوله تحقق الذ كورة) من هذا قيل بعدم صحة امامة
الملك وما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من صلاة جبريل به صبيحة الاسراء فهو خصوصية او انها صورة امامة
للتعليم وقيل بصحتها واعتمده بعضهم وعليه فالمراد بتحقيق الذ كورة ان لا يكون محقق الاثوثة والخنوثة
او يقال ان وصف الذ كورة شرط في الامام اذا كان آدميا لا يقال ان صلاتهم نفل لانهما قول الحق انهم
مكلفون على انه قد قيل يجوز الفرض خلف النقل وكما يصح الاقدار بالملك على المعتد بصحة الاقتداء بالجنى
لان لهم احكاما متا مل (قوله وصلاهما) اى المرأة التى امت غيرها والخنثى الذى ام غيره (قوله ولو نوى كل
الامامة) انما يحكم بالصحة اذا نوى كل الامامة مع انه متلاعب مراعاة لمن قال بصحة امامة كل منهما لمثله
كذا قرر شيخنا العدوى (قوله او بان مجنونا مطبقا) اى لان المجنون لا تصح منه نية وحينئذ فيعيد من اتم
به ابدا (قوله فصحيحة) اى كما رواه الشيخ ابن ابي ريد عن ابن عبد الحكم (قوله وليس في ابن عرفة ما يخالفه)
بل كلامه موافق لذلك ونصه سمع ابن القاسم لا يؤم المعتوه سحنون ويعيد مأموما الشيخ روى ابن عبد
الحكم لا بأس بامامة المجنون حال افاقته اه والمراد بالمعتوه الذاهب العقل كما قاله ابن رشد وبه يتبين ان السماع
موافق لرواية ابن عبد الحكم وبه قرره الشيخ سالم خلافا لعج ومن تبعه في زعمه ان المعتوه عام يشمل المجنون
حال افاقته فيكون خلافا مع رواية ابن عبد الحكم وهو غير صحيح لما علمت من كلام ابن رشد الطر طى
(قوله لان شرطه العقل) علة لقول المصنف او بان مجنونا (قوله او بان فاسقا بجارحة) اى بسبب ارتكابه
كبيرة غير كفره لما ورد ان ائمتكم شفعوا لكم والفاسق غير صالح للشفاعة فلا تصح امامته ولو استغنى بهذا
الشرط عن قوله بمن بان كافرا لاغتناء (قوله او يخل بركن او شرط) اى بأن كان يتساهل بالصلاة ويترك
الرفع من الركوع مثلا ويصلى بدون وضوء والمراد ان شأنه الاختلال بما ذكره في غير هذه الصلاة والافهذه
الصلاة باطالة قطعا لان المحافظة على الاركان والشروط امر لا بد منه في كل صلاة لانه شرط في الامامة فقط
واعلم ان من كان شأنه الاختلال بما ذكره اذا اقتدى به شخص وتحقق واطن انه ذو ما مع من صحتها بطلت
الصلاة خلفه اتما فان شك في ذلك فتقضى كلام ابن عرفة صحتها وقضى ما للقباب بطلانها (قوله لى ان
عدم الاختلال بما ذكره) على هناللاستدراك بمعنى لكن وقوله مطلقا اى سواء كان المصلى اماما او غيره
وحيث فلا يحسن عدم الاختلال بما ذكره من شروط الامام لانه لا بعد من شروط الشئ الا ما كان
خاصا به (قوله لان شرطه ان لا يكون مأموما) علة لقول المصنف او بان مأموما ووضمير شرطه راجع للامام
(قوله لان نسيه) اى لان احدث قبلها ونسيه (قوله ولم يعمل بهم عملا) اى بعد تركه (قوله ان
استخلفوا) اشتراط الاستخلاف في حصول فضل الجماعة محله اذا لم يدركوا ركعة مع الاول قبل
حدسه والاحصل لهم فضل الجماعة وان لم يستخلفوا (قوله او علم مؤتمه بحدته فيها) اى بحصول حدته فيها
او قبلها طاهره انها تبطل ولو اعلمه امامه بذلك فور او هو ما قاله عقب وفيه نظر فقد نقل ح اؤل الاستخلاف
عن ابن رشد ان حكم من علم بحدث امامه حكم من رأى النجاسة في ثوب امامه فان اعلمه بذلك فور فلا يضر
واما ان عمل معه عملا بعد ذلك ولو الاسلام فقد بطلت عليه اه بن وقوله 'وعلم مؤتمه بحدته فيها او قبلها

(و) ظلت باقدا (باجز عن ركن) قولي او فعلي (او) عاجز عن (علم) عما لا تصح الصلاة ٢٦١ الابه من كيفية غسل ووضوء وصلاة

لان شرطه القدرة على
الاركان والعلم بما تصح
به الصلاة والمراد بالعلم
الذي هو شرط في صحتها
ان يعلم كيفية ما ذكر
ولولم يميز الفرض من غيره
بشرط ان يعلم ان فيها
فرائض وسنن او يعتقد
ان الصلاة مشلا فرض
على سبيل الاجال واما
اذا اعتقدان جميع اجزائها
سنن او ان الفرض سنة
وكذا اعتقاد ان كل جزء
منها فرض على قول فلا
تصح له ولا لهم والاظهر
في هذا الاخير الصحة
(الا) ان يساوي المأموم
امامه في العجز
(كالتقاعد) يقتدى
(بمنه) لعجز (بخائر)
فالاستثناء من قوله
عن ركن ولو قدمه على
قوله او علم لكان احسن
لانصالة بالمستثنى منه
وهو استثناء متصل
لان قوله وباجز عن
ركن شامل لعاجز مماثل
ومخالف لمن اقتدى به
في العجز ولان قادرا
اخرج من ذلك المماثل
وفهم منه ان من اقتدى
بشيخ مقسوس الظاهر
لا تصح صلاته وهو ظاهر
والمتشهور ان المومني

اي واما لو علم به بعد فلا بطلان واعلم ان صلاة المأموم باطلة في هاتين الصورتين مطلقا تبين حدث الامام
او تبين عدمه او لم يتبين شيء والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم فهذه ست صور ومثل ذلك شكه قبل الدخول فيها
فتبطل سواء تبين حدث الامام او تبين عدم حدثه او لم يتبين شيء واما لو شك فيها في حدثه فانه يتمادي وتبطل
ان تبين حدثه او لم يتبين شيء لان تبين عدمه فهذه ستة ايضا تبطل صلاة المأموم في احدي عشرة ونصح في
واحدة (قوله وباجز عن ركن قولي) كالفاتحة وقوله او فعلي اي كالركوع والسجود او القيام والفرض
ان ذلك المقتدى قادر على ذلك الركن الذي لا يقدر عليه امامه وشمل قوله وباجز عن ركن العاجز عن
القيام لكن يقو بإعانة غيره كما نقله شيخنا عن بعض شيوخه (قوله ولولم يميز الفرض من غيره) اي وذلك بان
اخذ كلاما من الوضوء والغسل والصلاة عن عالم ولكن لا يعرف الفرض من غيره (قوله او يعتقدان الصلاة
مثلا فرض) اي استقد فرضية جميعها والموضوع سلامتها من الخلل (قوله او ان الفرض سنة) قال عبق
وانظر لو اعتقدان السنة فرض او فضيلة وقد يقال قد ذكر والبطلان فيما اذا اعتقدان الصلاة كلها فرض
فوزان هذا ان يقال هنا بالبطلان ولكن الحق انها صحيحة ان سلمت من الخلل كما ياتي (قوله وكذا اعتقاد
ان كل جزء منها فرض) البطلان في هذه الصورة ذكره العوفي قائلا من غير خلاف ونقله في فرائض
الوضوء لكن قال شيخنا العدوي وكلام العوفي مقرر وفيما اذا حصل خلل والافلا بطلان والحاصل انه اذا
اخذ صفتها عن عالم ولم يميز الفرض من غيره فان صلاته صحيحة اذا سلمت من الخلل سواء علم ان فيها فرض
وسنن او اعتقد فرضية جميعها على الاجال او اعتقدان جميع اجزائها سنن او اعتقدان الفرض سنة او العكس
او انها فضيلة او اعتقدان كل جزء منها فرض وان لم تسلم صلاته من الخلل فهي باطلة في الجميع وهذا هو المعتمد
كما قررته شيخنا ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رايتموني صلى فلم يأمرهم الا بفعل ما راوا واهل
العلم نوا به عليه الصلاة والسلام فهم مثله في الاقتداء بكل فكانه قال صلوا كما رايتموني صلى او رايتموني
يصلون اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح بشرط ان يعلم الخ خلاف المعتمد (قوله لعاجز مماثل) اي في العجز
لمن اقتدى به (قوله ومخالف الخ) اي وشامل لعاجز مخالف لمن اقتدى به في العجز كالمقتدى بشخص قادر
على القيام وعاجز عن الركوع امام عاجز عن القيام وقادر على الركوع (قوله ولان قادرا) اي على الركن
الذي يحجر عنه الامام (قوله لا تصح صلاته) وهو ما اتي به العبدوسي وهو المعتمد كما قال شيخنا العدوي ووافي
ابن عرفة والقوري بصحة امامته وخرج المازري تلك الفتوى على امامته صاحب السلس للصحيح والمشهور
لكراهة مع الصحة (قوله والمشهور ان المومني لا يصح اقتداؤه بعمومي) اي في غير قتال المسابقة كمرصر
مضطجع صلى بمنه واما فيه فيجوز وانما منع في غيره لان الائمة لا يضبط فقد يكون ائمة المأموم اخفصر
من ائمة الامام وهذا يضر وقد سبق المأموم الامام في الائمة وهذا المشهور سماع موسى بن معاوية عن
ابن القاسم ومقابله لابن رشد والمازري (قوله ان وجد قارئ) في التوضيح واشار ابن عبد الله الامام ان
الخلاف في الاخرس والاممي مقيد بعدم وجود القارئ انهما اذا امكهما ان يصليا خلف القارئ فلا لان
القراءة لما كان الامام يحملها كان تركها الصلاة خلفه تركا للقراءة اختيارا وفيه نظر فقد قال سنة دطاهر
المذهب بطلان صلاة الاممي اذا امكته الاثمام بالقارئ فلم يفعل وقال اشهب لا يجب الاثمام كالريض الجالس
لا يجب عليه ان ياتم بالقائم اه بن فعمل منه ان الخلاف انما هو فيما اذا وجد قارئ واما اذا لم يوجد فالصحة انما قا
فلواقتدى الاممي بمنه عند عدم القارئ فطرقا قارئ بعد الاقتداء لم تطع له ان كان الوقت ضيقا والاقطع (قوله
وتبطل عليهم معا) اي على ما قاله سند من ان ظاهر المذهب بطلان صلاة الاممي اذا امكته الاثمام بالقارئ فلم
يفعل وعلى كلام اشهب القائل لا يجب على الاممي الاثمام بالقارئ اذا امكته كالريض الجالس لا يجب عليه
ان ياتم بتمام صلاة كل منهما صحيحة (قوله او قارئ بكقراءة ابن مسعود) اي او باقدا بقارئ بكقراءة ابن
مسعود (قوله مخالف لرسم المصحف) اي كقراءة فامضو الى ذكر الله بدل فامضو الى ذكر الله وكقراءة فامضو

لا يصح اقتداؤه بعمومي (او) باقدا من امي (باجز عن ركن) ميسل الدخول في الصلاة (قارئ) وتبطل عامهما معا (او قارئ) بكقراءة ابن
مسعود رضي الله عنه من كل شاذ مخالف لرسم المصحف العثماني لاشاذ

متنفل (وبغيره) اي غير
الفرض للبالغين (تصح)
امامته (وان لم تجز) فصح
المنشأة الفوقية (وهل)
تبطل باقتداء (بلاحن
مطلقا) بقائمة او غيرها
غير المعنى الاول او في الفاتحة
فقط او ان غير المعنى
كضم تاء انعمت او تصح
مطلقا وهو المعتمد وان
امتنع ابتداء مع وجود
غيره عند اللخمي وهو
الاظهر اكره عند ابن
رشد او جيز عند غيرهما
فالاقوال ستة (و) هل
تبطل صلاة مقتد (غير
مميز بين ضاد وطاء) او صاد
وسين او ذال وزاي
مطلقا او تصح صلاة
المقتدي به واما صلاته
هو فصحيحة على كل حال
ما لم يفعل ذلك اختيارا
وهو المعتمد (خلاف)
وظاهر النقل في هذا
وما قبله عدم التقيد
بقيد خلافا لما وقع في
بعض الشراح نعم - وفي
غير المعتمد كما يفهم من
قول المصنف غير مميز
(واعاد بوقت) اختياري
(في) اقتداء بامام يدعي
مختلف في تكفيره
والاصح عدم التكفر
(كروري) وقدرى
والحرورية قوم خرجوا
على علي رضي الله عنه بجرور اقره من قرى لكرمة على مياين نهائيه واعاياه في التحكيم وكثر وابالدنب

والله بما قالوا وكان عند الله وحيها (قوله) وافق له) اي كقراءة افلا ينظر ون الى الابل كيف خلقت انهم التاء
في الجميع (قوله) وان حرمت القراءة علم منه ان القراءة بالشاذ حرام مطلقا ولا تبطل الصلاة بالشاذ الا اذا
خالف الرسم (قوله) او بعد في جمعة) اراد بالعبث والرق وان شائبة كبدض ولو ام في الجمعة يوم حريته (قوله)
اوصي الخ) اسلم ان الصبي اذا صلى فانه لا ينوي فرضا ولا نفلا وله ان ينوي النقل فان نوى الفرض فهل تبطل
صلاته لانه مثلا - ب اذ لا فرض عليه ولا تبطل في ذلك روايتان وانما اظهر من الثاني كافر رشيد بخلافه - د اى
صلاته نفسه واما ان اقتدى به واحد فصلاة ذلك المقتدى به باطلة على الاطلاق اذا ام في فرضه ان ام في النقل
صح الصلاة وان لم تجز ابتداء على المشهور وقيل يجوز امامته في النافذة وكل هذا اذا كان المؤتم به بالعلم واما
امامته لمشبه بخاتمة ولو في الفرض (قوله) او في الفاتحة فقط) اي غير المعنى ام لا (قوله) او ان - المعنى) اي في
الفاتحة او غيرها (قوله) مع وجود غيره) اي مع وجود قارئ غير ذلك اللاحن (قوله) اكره) عطف على امتنع
وكذا قوله او اجبر اى وان امتنع استداء وان كره ابتداء وان اجبر ابتداء والحاصل ان من قال بالصحة مطلقا
بعضهم قال بالمنع ابتداء وقال بعضهم بالكراهة ابتداء وقال بعضهم بالجواز (قوله) فالاقوال ستة) وحي مطلبه
عن التقيد الا القول الذي اختاره اللخمي وهو المنع ابتداء مع الصحة فتدريده وجوده اى خلافا لى فانه
يجعل محل الخلاف مقيدا بعدم وجود القارئ مع ان من جملة خلاف قول اللخمي المقيد بوجود القارئ
وكذا تقيد محل الخلاف في المسئلة الثانية بعدم امكان التعلم لضيق الوقت او عدم وجود معلم اصله في ح
ورد بانه لا سلف له فيه الا كلام ابن حبيب وهو محتمل لذلك ولغيره كفى التوضيح فلا حجة فيه وحاصل المسئلة
ان اللاحن ان كان عامدا بطلت صلاته وصلاة من خافه باتفاق وان كان ساهيا صححت باتفاق وان كان عاجزا طبعها
لا يقبل التعليم فكذلك لانه الكن وان كان جاهلا يقبل التعليم فهو محل الخلاف سواء امكنه التعلم ام لا وسواء
امكنه الاقتداء بمن لا يعلم ام لا وان ارجح الاقوال فيه صحة صلاة من خافه واخرى صلاته هو لا تقاى اللخمي
وان رشد عليها واما حكم الاتداء على الاقتداء باللاحن فبالعلم مدحرام وبالا لکن جائز وبالجعل مكره
ان لم يجد من يقتدى به والا فخرام كما يدل عليه النقل ولا فرق بين اللحن الجلي والحق في جميع ما تقدم قاله
او على المناوى اه بن (قوله) وبغير مميز بين ضاد وطاء الخ) ابن عاتر كان المصنف صرح بهذه المسئلة
لاجل النصيص على عينها وان كانت داخلة في اللاحن على كل حال فقد كان الاسباب ان يقول كغير مميز بين
ضاد وطاء او ومنه غير مميز ونحو ذلك اه وهو كما قال فان ذلك هو ظاهر كلام الائمة كما بن رشد وابن شاس
وابن الحارث فافهم لما ذكرنا الخلاف في اللحن قالوا ومنه من لا يميز بين ضاد وطاء فهذه المسئلة من افراد
ما قبلها وبه تعلم ان جل الشارح تبع العبق وغيره الخلاف هنا على غير ما ذكر قبله مع انه عينه غير صواب بل
يقرر بالبطلان مطلقا او في الفاتحة اذ هما القولان المسهوران فادهن (قوله) خلافا لما وقع في بعض الشراح
اي من تقيد محل الخلاف في المسئلة الاولى بما اذا وجد قارئ وتقييد محل الخلاف في المسئلة الثانية بعدم
مكان التعلم لضيق الوقت او عدم وجود معلم (قوله) واعاد بوقت في كروري) هدايان للحكم بعد الوقوع واه
لاقتداء به فقل بمنوع وفيل مكر وهوالا لى هو المعتمد (قوله) مختلف في تكفيره الخ) خرج المقطوع بكفره
كن يزعم ان الله لا يعلم الاشياء مفصلة بل جملة فقط فالأقتداء به باطل ويبعد المقتدى به ابد او خرج المقطوع
بعدم كفره كذا بدعة خفيفة كفضل على على ابي بكر وعمر وعثمان فهذه الاعادة على من اقتدى به
(قوله) تقوموا عليه) اي عابوا عليه (قوله) في التحكيم) اي سبب تحكيمه لابي موسى الاشعري وقالوا
ان هذا ذنب - د - منك وكل ذنب مكفر لفاعله فانت كافر فاؤلا كفر وامعاوية بتجر وجهه على على تم
كفر واعليا بتحكيمه لابي موسى الاشعري وخرجوا عن طاعته فقاتلهم على قتالا عظيما (قوله) وكره
اقطع) اي وان حسن حاله كان القطع سببا جناية او لا يمين او شملا لا كان القطع باليد او بالرجل والاشمال
س اليد (قوله) حيث لا يضعان العضو) اي المقطوع والاشمال بالارض فان وضعاه عليها فلا كراهة

والمعتد عدم الكراهة مطلقا (واعرابي لغيره) من الحضرة ولو بسفر (وان) كان الاعرابي (اقرا) من مأمومه اي اكثر قرأنا اواراكم قراءة (و) كره (ذو سلس وقر ووح) سائلة (لصحيح) وكذا سائر المعفوات فن ٢٦٣ تلبس شيء منها كره له ان يؤم غيره ممن

هو سالم (و) كره (امامة من يكره) اي كرهه اقل القوم غير ذوي الفضل منهم ولما اذا كرهه كل القوم او جلهم او ذوو الفضل منهم وان قلوا في حرم هذا هو التحقيق * ولما ذكر من تكراهه امامته

ان كان راتباً فقال (و) كره (ترتب خصي ومأبون) في القرائن والسنة بحضر لاني تراويح او سفر او غير راتب والمراد بالمأبون من يتكسر في كلامه كالنساء او من يشتهي ان يفعل به الفاحشة ولم يفعل به او من

كان يفعل به وناب ودارت اللسان تسكلم فيه فلا ينافي ماورده المصنف من ان الفاسق بجارحة لا يصح امامته وان كان ضعيفا (و) ترتب (اعلف) وهو من لم يتحنن والراجح كراهه امامته مطلقا (و) ترتب (وله

ربا ومجهول حال) اي لا يعلم هل هو عدل او فاسق ومثله مجهول اب والنقل ان كراهه المجهول اذ لم يكن راتباً

والحاصل ان المصنف قد شئ على قول ابن وهب بكراهه امامه الا قطع والاشل ولولم يلبسها ومحل الكراهه عنده اذا كان لا يضعان العضو المقطوع بالارض والافلا كراهه (قوله والمعتد عدم الكراهه) اي في الاقطع والاشل وقوله مطلقا اي لئلا يلبسها ولا يكره لهما كافي الجواهر ونص المازري والباقي جهورا صحابا على رواية ابن نافع عن مالك انه لا بأس بامامة الاقطع والاشل لئلا يلبسها ولا يكره لهما ولو في الجحفة والاعباد وسواء كانا يضعان العضو على الارض ام لا (قوله واعرابي) ابو الحسن عن عياض الاعرابي بفتح الهمزة هو البدوي كان عربيا او عجميا اي ساكن البادية سواء كان يتكلم بالعربية او بالعجمية وحاصله انه يكره امامه البدوي اي ساكن البادية لا حضري سواء كانا في الحاضرة او في البادية بأن كان الحضري مسافرا ولو كان الاعرابي اكثر قرأنا او احكم قراءة ولو كتاب نزل ذلك البدوي ومحل تقديم رب المنزل ان لم يتصف بمباح نقص او كره كما يأتي وعلة الكراهه ما عنده من الجفاء والعاطة والامام شافع والشافع ذواين ورحمة (قوله وكره ذو سلس) اي امامة ذي سلس وامامة ذي قر ووح سائلة لصحيح وقوله وكذا سائر المعفوات اي يكره امامه صاحبها المتلبس بها لغيره (قوله كره له ان يؤم غيره ممن هو سالم) هذا هو المشهور وان كان مبني على ضعيف وهو ان الاحداث اذا عني عنها في حق صاحبها لا يعني عنها في حق غيره ولا يقال مقتضى هذا الميع لانه لما كان بين صلاة الامام والمأموم ارتباط صححت مع الكراهه والمشهور انه اذا عني عنها في حق صاحبها عني عنها في حق غيره وسلبه فلا كراهه في امامته صاحبها لغيره وامام صلاة غيره وثبوته فاقصر في الذخيرة على عدم الجوارق لانما عني عن السجاسة للمعدن وخاصة فلا يجوز اعيانه بصلي به وذكر البرزلي في شرح ابن الحاجب في ذلك قولين ثم تفيد المصنف الكراهه بالصحيح تبع فيه ابن الحاجب مع انه في التوضيح تعذبه بأن طاهر عياض وغيره ان الخلاف لا يختص بامامة الصحيح ثم قال وبالجملة فقيده المصنف بالصحيح فيه نظر وقد خالفه ابن شير وابن شاس في التمسيد واطلقا واما ابن عبد السلام وابن عرفة فقد اقر كلام ابن الحاجب اه طئي (قوله اي كرهه اول القوم) اي لتأبسه بالامور الممررية الموجبة للرهديه والكراهه له اول تساهله في ترك السن كالوتر والعيد بن وزل النواقل كافر رشيخنا (قوله في حرم) اي لما ورد من اعنه وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله من ام قوما وهم له كاهون ولقول عمر لان تضرب عنق احب الي من ذلك (قوله مطلقا) اي سواء كان اماما راتباً ام لا (قوله او من يشهي ان يفعل به الفاحشة) اي لعلة في دبره (قوله فلا ينافي الخ) اي لان المنافاة انما تحصل اذا فسر المأبون بمن يفعل به الفاحشة ولم يتب (قوله وترتب ولدربا) اي واما امامته من غير ترتب فلا كراهه فيها وكذا يقال في مجهول الحال في مقاله المصنف (قوله والنهل ان كراهه المجهول) ظاهره سواء كان مجهول الدين او النسب وفيه نظر بل مجهول الاب كوله الزنا انما تكبره امامته ان كان راتباً كما هو صريح المدققة ابن والمراد بمجهول الاب اللقيط لا الطاري لان الناس مؤمنون على اسماهم (قوله وعباد) اي وترتب عبد في فرض وامارتبه للامامة في النواقل او جعله اماما غير راتب في القرائن فهو جائز وهذا في غير الجمعة واما امامته فيها فلا تجوز سواء كان راتباً او لا والحاصل ان امامة العبد على ثلاث مراتب جائزة ومكرهة وممنوعة فيجوز ان يكون اماما راتباً في النواقل واماماً غير راتب في القرائن وكره ان يكون اماما راتباً في القرائن وكذا في السن كالعبد والكسوف والاستسقاء فان ام في ذلك اجزأ ولم يؤمر بالاعادة وينبغي ان يكون اماما في الجمعة راتباً او غير راتب وما ذكر من كراهه ترتبه في الفرض ولو كان اصله القوم واعلمهم هو قول ابن الماسم وقال عبد الملك بجواز ترتبه في لقرائن كالتواكل وقال الانصاري ان كان اصحابهم فلا يكره (قوله راجع للامامة) اي وهي المدكورة في قول المصنف وترتب خصي: اي برن واعاصم وولدربا ومجهول حال وعبد (قوله وعلمت) اي بعصها اي وهو مجهول الحال والاعلف (وتبسيه) الاصل فيما كرهه للشخص فعلة ان يكره لغيره الاقتداء به

لان كان راتباً فلا يكره (وعبد) فن اوجهه شائبة حربة (بفرض) راجع للمسانل السنوة علمت السن كره

قال كراهة متعاقبة بالمقتضى والمقتضى به وهو المترتب من ذكر قوله شيخنا (قوله وصلاة بين الاساطين) لان هذا المحل محدّد لوضع النعال وهي لا تخلو غالباً من نجاسة اولاً لانه محل الشياطين ومحلهم يذبحى التباعده عنه فمدار تحل عليه الصلاة والسلام عن الوادى الذى ناموا فيه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وقال ان به شيطاناً (قوله او امام الامام) اى ولو تقدم الجميع لان مخالفة الرتبة لا تنفسد الصلاة كما لو وقف عن يسار الامام فان صلاة المأموم لا تبطل وراى بعضهم ان وقوف المأموم امام الامام من غير ضرورة مبطل لصلاته وهو ضعيف كما ان القول بأنه اذا تقدم جميع المأمومين عليه تبطل عليه وعليهم والا فلا بطلان كذلك ضعيف قال ابو الحسن على قول المدونة وان صلى الامام بالناس فى السفينة اسفل وهم فوق اجزاهم ان كان امامهم قدامهم ماضيه مفهومه لو لم يكن قدامهم لم يجزهم وليس كذلك بل هي مجزئة ولو لم يكن قدامهم وانما المعنى اذا كان قدامهم يجزهم بلا كراهة اهـ بن (قوله راجع للمستلثين) اى وهى مسألة الاساطين وما بعدها فلا كراهة فيها عند الضرورة (قوله بخلاف العكس) اى وهو اقتداء من بأعلى السفينة بمن بأسفلها فلا كراهة فيه وذلك لتمكنهم من مراعاة الامام وسهولة ضبط اغفاله (قوله اى يكره لمن على جبل اى قيس ان يقتدى امام المسجد الحرام) اى لبعدها بى قيس من المسجد الحرام فيعسر على المأموم ضبط افعال الامام وانتقالاته فان قلت صحة صلاة من بأى قيس مشككة لان من بمكة يجب عليه مسامحة عين الكعبة كحرمه ومن كان بأى قيس لا يكون مسامطاً لارتمائه عنها قلت صحة صلاة من بأى قيس مبنية على ان الواجب على من بمكة استقبال هوائها وهو من الارض للسماء او يقال ان الواجب على من كان بأى قيس ونحوه ان يلاحظ انه مسامت للبناء وقولهم الواجب على من بمكة مسامحة العين اى ولو بالملاحظة كما ذكره ابن الافاضل (قوله بين نساء) اى بين صفوف النساء وكذا محاذاته لطن بأن تكون امرأة عن يمينه واخرى عن يساره وقوله بين رجال اى بين صفوف الرجال وكذا محاذاتها لهم وشمل كلامه المرأة المحرم لمن صلى معه من الرجال (قوله بل رداء) اى ولو كانتا ككفاه مستورة بثوب لا بس له وكره لغير الامام ترك الرداء اذا كان ايسر على اكتافه شئ والا فلا كراهة بل هو خلاف الاولى ومثل الفذ والمأموم فيما ذكر الائمة فى غير المسجد كسخر او نزل او نحو ذلك (قوله وتغلبه بمحراه) وكذا يكره للمأموم نقله بموضع فريضته كذا فى ح نقلا من المدرخل لكنه خلاف قول المدونة قال مالك لا ينقل الامام فى موضعه وليقيم عنه بخلاف الفذ والمأموم فاهما ذلك اهـ بن (قوله وكذا جالوسه به على هيئته) اى ثلاثا وهم العيرانه فى صلاة فرى بما يقتضى به تحيينه المشهور ان الامام يقف فى المحراب حال صلاته القريضة كيف اتفق وقيل انه ينف خارجة ويسجد فيه اضريح (قوله اى المسجد) الاولى جعل للضمير راجعاً للامام كما فى شباهى فتغلبه بمحراه الامام اى بموضع صلاته كان بمسجد او غيره فى حضر او سفر (قوله وكره اعادة جماعة) اى ولو فى حن المسجد لان صحنه مثله وكرهه الجمع قبل الراتب وبعده لا ينافى حصول فضل الجماعة لمن جمع قبله او بعده بل حرمة الجمع معه لا ينافى حصول فضل الجماعة لمن جمع معه كما قال شيخنا لا ترى الصلاة جماعة فى الدار المعصومة خلافاً لما فى عقب (قوله اى صلاة جماعة) سمى صلاة الجماعة بعد الراتب عادة بالنظر لفضل الامام السابق على فعلهم (قوله بعد الراتب) اى سواء كان الراتب صلى وحده او صلى بجماعة واعلم ان المصنف جزم بالكرهه تبعاً لارسالة الجلاب وعبراً بن بشر واللخمي وغيرهما باليمن وهو ظاهر قول المدونة ولا تجمع صلاة فى مسجد مرتين الا مسجد ايسر له امام راتب ونسب ابو الحسن الجوارى لجماعه من اهل العلم قال ابن باجى ومحل الخلاف اذا صلى الراتب فى وقت المعالوم فلو قدم عن وقته وانما الجماعة فاهم يعيدون فيه جماعة اهـ بن (قوله ولو راتباً فى البعض) اى فى بعض المسجد وذلك كما فى مسجد المؤبد بمصر ونحوه من المساجد التى رتب فيها الواقف اربعة اعمه على المذاهب الاربعة كالمسجد الحرام كل واحد يصلى فى موضع وحاصل ما فى هذه المسئلة انه اذا اقام احدهم الصلاة مع صلاة الآخر فهذا النزاع فى حرمة واما اذا كان احدهم يصلى فى موضعه فادافرغ صلى الذى يليه ثم كذلك فافى بعضهم بالكرهه وافى بعضهم بالجواز شتجا

(صلاة بين الاساطين)
 اى الائمة (او) صلاة
 (امام) اى قدام (الامام)
 او محاذيه (بلا ضرورة)
 راجع للمستلثين قبله
 (و) كره (اقتداء من
 بأسفل السفينة بمن
 بأعلىها) لعدم تمكّنهم
 من مراعاة الامام وقد
 تدور فيختل عليهم امر
 صلاتهم بخلاف العكس
 (كأى قيس) اسم جبل
 من شريعة الحرم اى
 يكره لمن على جبل اى
 قيس ان يقتدى بامام
 المسجد الحرام (وصلاة
 وجبل بين نساء) واولى
 خلفهن (وبالعكس)
 صلاة امرأة بين رجال
 لا خلفهم (و) كره (امامة
 بمسجد بلا رداء) يليه
 على كتفيه (و) كره
 (تغلبه) اى الامام
 (بمحراه) اى المسجد
 وكذا جالوسه به على
 هيئته فى الصلاة ويخرج
 من الكراهة بتغير هيئته
 لمخبر كان اذا صلى عليه الصلاة
 والسلام صلاة اقبل على
 الناس بوجهه (و) كره
 (اعادة) اى صلاة (جماعة
 بعد) صلاة الامام (الراتب)
 للمسجد وكذا قبله ومعه
 معه ولو راتباً فى البعض
 وفعل ذلك فيها هو راتب فيه
 فقط

هذا اذا لم يأذن الراتب بالجمع بل (وان اذن وله) هو (الجمع ان جمع غيره قبله) بغير اذنه (ان لم يؤخر) عن عادته (كثيرا) فان اذن لا أحد ان يصلي مكانه او اخر عن عادته تأخيرا كثيرا يضر بالمصلين فجمعوا كره له الجمع حيث لا ٣٦٥ (و) ان وجدوا الراتب قد صلى وقتنا

بأن مواضعهم كساجد متعددة خصوصا وقد قرره ولي الامر وافق بعضهم بالمنع محتجا بأن الذي اختلف فيه الاثمة اعنى قول المصنف واعداد جماعة بعد الراتب انما هو في مسجده امام راتب فأقيمت الصلاة فيه ثم بعد فراغها جاءه جماعة آخرون فأرادوا إقامة تلك الصلاة جماعة فهذا موضع الخلاف واما حضور جماعة في أكثر من مسجد واحد ثم تقام الصلاة في تقدم الامام الراتب فيصلي واولئك عكوف من غير ضرورة تدعوهم لذلك تاركون إقامة الصلاة مع الامام الراتب متشاغلون بالنوافل او الحديث حتى انقضت صلاة الاثر ثم يقوم الذي يليه وتبقى الجماعة الآخرون على نحو ما ذكرنا فالأئمة يجتمعون على ان هذه الصلاة لا يجوز انظر بن والقول بالكراهة اعتمده عبق واقصر عليه شارحا كذلك قال في المجمع واذا تم لحاق البقاع بالمساجد يحرم المكث في بقعة من المسجد لإقامة امام غيرها من البقاع (قوله هذا اذا لم يأذن الراتب) اي لغيره بالجمع قبله او بعده (قوله ان جمع غيره قبله بغير اذنه) اي ولو كان ذلك الذي جمع بهم من عادته النيابة عند غيبته قال ابو الحسن عن النخعي ومن كان شأنه يصلي اذا عاب امامهم فصلي بهم في وقت صلاة الامام المعتاد او بعده يسير كان للامام ان يعيد الصلاة لان هذه مسابقة وتعد منه (قوله ليجمعوا خارجا او مع راتب آخر) اي لاجل ان يصلوا جماعة في غيره اما في مسجد آخر او في غير مسجد ثم ان التذنب من حيث الجماعة خارجة فلا ينافي ان صلاة الجماعة سنة ولو فيه (قوله ان دخلوها) اعترض بأن الاولى حذفه لان الاستثناء يفيد وجوب بأنه صرح به دفعا لما يتوهم ان الاستثناء منقطع وانهم مطالبون بالصلاة فيها اذا كانوا لم يدخلوها وليس كذلك (قوله واما ان علموا بصلاته قبل دخولهم فانهم يجتمعون خارجا ولا يدخلونها) هذا مقيدها اذا امكنهم الجمع بغيرها ولا يدخلوها واصلها اذا في مفهوم قوله ان دخلوها تفصيل والحاصل انهم اذا لم يدخلوها ان امكنهم الجمع بغيرها لم يطالبوا بدخولها وان لم يمكنهم الجمع بغيرها طوبوا بدخولها والصلاة فيها اذا (قوله وقتل كبرغوث بمسجد) اي ولو في صلاة وقول خش ماعدا القسمة يؤهم حرمة قتلها في الصلاة وفيه نظر لقول المدونة قال مالك كره قتل البرغوث والقملة في الصلاة ابن رشد وقتل البرغوث اخف عنده ومقارنتها مع البرغوث يدل على ان الكراهة على بابها انظر المواق اه بن فلم منه ان قتل القملة في الصلاة مكروه كراهة تنزيه نعم قتل القمل في الصلاة مبطل لها ان كثرت بأن زاد على الثلاث وقد سبق ما يتعلق بذلك (قوله وللقول) اي ومراعاة للقول الخ (قوله وقيل يحرم طرحها حية الخ) اي فالحاصل ان طرحها حية خارج المسجد قيل يجوز وقيل يحرمه واما طرحها حية في المسجد قيل بكرهته وقيل بحرمته وقتلها فيه مكروه ورمى قشرها فيه حرام لنجاسته واما البرغوث وما اشبهه من البق والذباب يجوز طرحه حيا في المسجد وخارجا ويكره قتله في المسجد وكذلك يكره رمي قشره بعد قتله فيه لانه من التعفيش بالطاهر وتعفيش المسجد باليابس الطاهر مكروه بخلاف تعفيشه باليابس النجس فانه حرام كتقديره بالمنايع مطلقا وان كان طاهرا (قوله افضل) اي لانه اشد تحفظا من النجاسات وهذا هو المعتد وقيل ان امامة الاعمى المساوي في الفضل للبصير افضل لانه اشنع لبعده عن الاشتغال وقيل انهما سايان (قوله ولو اتى بمناف) اي ولو اتى ذلك الامام المخالف في القروع بمناف لصحة الصلاة اي بمناف على مذهب المأموم والحال انه غير مناف على مذهب ذلك الامام (قوله لان ما كان شرطا) اي خارجا عن ماهية الصلاة واما ما كان ركنا داخل في ماهيتها فالعبرة فيه بمذهب المأموم مثل شرط الاقتداء فلو اقتدى بالكي بخنفي لا يرى ركنية السلام ولا الرفع من الركوع فان اتى بها صححت صلاة مأومه المالكي وان ترك الامام الحنفي الرفع من الركوع او خرج من الصلاة بأجنبي كانت صلاة مأومه المالكي باطلة ولو فعل ذلك

بأن مواضعهم كساجد متعددة خصوصا وقد قرره ولي الامر وافق بعضهم بالمنع محتجا بأن الذي اختلف فيه الاثمة اعنى قول المصنف واعداد جماعة بعد الراتب انما هو في مسجده امام راتب فأقيمت الصلاة فيه ثم بعد فراغها جاءه جماعة آخرون فأرادوا إقامة تلك الصلاة جماعة فهذا موضع الخلاف واما حضور جماعة في أكثر من مسجد واحد ثم تقام الصلاة في تقدم الامام الراتب فيصلي واولئك عكوف من غير ضرورة تدعوهم لذلك تاركون إقامة الصلاة مع الامام الراتب متشاغلون بالنوافل او الحديث حتى انقضت صلاة الاثر ثم يقوم الذي يليه وتبقى الجماعة الآخرون على نحو ما ذكرنا فالأئمة يجتمعون على ان هذه الصلاة لا يجوز انظر بن والقول بالكراهة اعتمده عبق واقصر عليه شارحا كذلك قال في المجمع واذا تم لحاق البقاع بالمساجد يحرم المكث في بقعة من المسجد لإقامة امام غيرها من البقاع (قوله هذا اذا لم يأذن الراتب) اي لغيره بالجمع قبله او بعده (قوله ان جمع غيره قبله بغير اذنه) اي ولو كان ذلك الذي جمع بهم من عادته النيابة عند غيبته قال ابو الحسن عن النخعي ومن كان شأنه يصلي اذا عاب امامهم فصلي بهم في وقت صلاة الامام المعتاد او بعده يسير كان للامام ان يعيد الصلاة لان هذه مسابقة وتعد منه (قوله ليجمعوا خارجا او مع راتب آخر) اي لاجل ان يصلوا جماعة في غيره اما في مسجد آخر او في غير مسجد ثم ان التذنب من حيث الجماعة خارجة فلا ينافي ان صلاة الجماعة سنة ولو فيه (قوله ان دخلوها) اعترض بأن الاولى حذفه لان الاستثناء يفيد وجوب بأنه صرح به دفعا لما يتوهم ان الاستثناء منقطع وانهم مطالبون بالصلاة فيها اذا كانوا لم يدخلوها وليس كذلك (قوله واما ان علموا بصلاته قبل دخولهم فانهم يجتمعون خارجا ولا يدخلونها) هذا مقيدها اذا امكنهم الجمع بغيرها ولا يدخلوها واصلها اذا في مفهوم قوله ان دخلوها تفصيل والحاصل انهم اذا لم يدخلوها ان امكنهم الجمع بغيرها لم يطالبوا بدخولها وان لم يمكنهم الجمع بغيرها طوبوا بدخولها والصلاة فيها اذا (قوله وقتل كبرغوث بمسجد) اي ولو في صلاة وقول خش ماعدا القسمة يؤهم حرمة قتلها في الصلاة وفيه نظر لقول المدونة قال مالك كره قتل البرغوث والقملة في الصلاة ابن رشد وقتل البرغوث اخف عنده ومقارنتها مع البرغوث يدل على ان الكراهة على بابها انظر المواق اه بن فلم منه ان قتل القملة في الصلاة مكروه كراهة تنزيه نعم قتل القمل في الصلاة مبطل لها ان كثرت بأن زاد على الثلاث وقد سبق ما يتعلق بذلك (قوله وللقول) اي ومراعاة للقول الخ (قوله وقيل يحرم طرحها حية الخ) اي فالحاصل ان طرحها حية خارج المسجد قيل يجوز وقيل يحرمه واما طرحها حية في المسجد قيل بكرهته وقيل بحرمته وقتلها فيه مكروه ورمى قشرها فيه حرام لنجاسته واما البرغوث وما اشبهه من البق والذباب يجوز طرحه حيا في المسجد وخارجا ويكره قتله في المسجد وكذلك يكره رمي قشره بعد قتله فيه لانه من التعفيش بالطاهر وتعفيش المسجد باليابس الطاهر مكروه بخلاف تعفيشه باليابس النجس فانه حرام كتقديره بالمنايع مطلقا وان كان طاهرا (قوله افضل) اي لانه اشد تحفظا من النجاسات وهذا هو المعتد وقيل ان امامة الاعمى المساوي في الفضل للبصير افضل لانه اشنع لبعده عن الاشتغال وقيل انهما سايان (قوله ولو اتى بمناف) اي ولو اتى ذلك الامام المخالف في القروع بمناف لصحة الصلاة اي بمناف على مذهب المأموم والحال انه غير مناف على مذهب ذلك الامام (قوله لان ما كان شرطا) اي خارجا عن ماهية الصلاة واما ما كان ركنا داخل في ماهيتها فالعبرة فيه بمذهب المأموم مثل شرط الاقتداء فلو اقتدى بالكي بخنفي لا يرى ركنية السلام ولا الرفع من الركوع فان اتى بها صححت صلاة مأومه المالكي وان ترك الامام الحنفي الرفع من الركوع او خرج من الصلاة بأجنبي كانت صلاة مأومه المالكي باطلة ولو فعل ذلك

(٣٤ - دسوقي اول) حرام وقيل يحرم طرحها حية بمسجد وغيره (وجار) بمرجوحية (اقتداء بأعمى) اذا امامة البصير المساوي في الفضل للأعمى افضل (و) اقتداء امام (مخالف في القروع) الطنية كشافعي وحنفي ولو اتى بمناف لصحة الصلاة كسبح بعض الراس او مس ذكر لان ما كان شرطا في صحة الصلاة فالتعويل فيه على مذهب الامام

وما كان شرطاً في صحة الاقتداء بالعبرة بمذهب المأموم فلا تصح خلفه مع بدو لا منتقل ولا مقترض بغير صلاة المأموم (و) اقتداء أسامه بامام (الكن) وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها العجبة أو غيرها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق به مغيراً كان يجعل اللام تاء مثلاً أو تاء مثناة أو يجعل الراء ٢٦٦ لا ما أو غير ذلك (و) اقتداء بامام (محدود) بالفعل في نحو شرب (وعنين) وهو من لا ينتشر

ذكره أو من له ذكر صغير لا يتأتى به جاع (ومجذم) أي قام بهداء الجذام (الأن يشئت) جذامه بأن يؤذى غيره (فليخ) وجوبا عن الامامة وكذا عن الجماعة (و) جازاقتداء (صبي بمثله) لا بالغ به كما تقدم (و) جاز (عدم الصاق من على عين الامام أو) من على (يساره بمن حدوه) أي خلفه راجع لهما واولئح الخلو والمراد بالجواز غير مستوي الطرفين اذا لافضل تركه لما فيه من تقطيع الصفوف (و) جاز (صلاة منفرد خلف صف) ان تعسر عليه الدخول فيه والا كره ويحصل له فضل الجماعة مطلقاً (ولا يجذب) المنفرد خلف الصف (احدا) من الصف ولا يطعيه المجذوب (وهو) أي كل من الجذب والاطاعة (خطأ منهما) أي مكروه (و) جاز (اسراع) في المشي (لها) أي للصلاة لتحصيل فضل الجماعة (بلاخي) أي هرولة لانه يذهب الخشوع فيكره الخيب ولو خاف فوات ادراكها الا ان يخاف فوات الوقت فيجب (و) جاز (قتل عقرب) ارادته ام لا (و) جاز (احضار صبي به) أي بالمسجد شأنه (لا يعيب ويكف اذانه) عنه الواو بمعنى اوال التي لمنع الخلو فاحدهما كاف على المعتمد فان اتفقوا حرم (و) جاز ولو بصلاة (بصق) (ونغم

المأموم المذكور كذا قرر شيخنا العسدي وفي ح عن ابن القاسم لو علمت ان رجلاً يترك القراءة في الاخيرتين لم اصل خلفه نقله عن الذخيرة (قوله وما كان شرطاً في صحة الاقتداء بالعبرة بمذهب المأموم) يعلم من هذا صحة صلاة مالكي الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر لا اتحاد عين الصلاة والمأموم يراها اذ كان في كبر خش (قوله وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف) أي لعجزه طبعاً عن التعلم وما مر من الخلاف فيمن لم يميز بين ضاد وطاء فيمن بقدر على التعلم وعمدة المؤلف في الجواز قوله في التوضيح نقل اللغوي ان لمالك في المجموعة اجازة ذلك ابتداء وحكي في الجلاب ايضا الجواز وحكي ابن العربي الجواز في قبل اللكنة والكرامة في بينها ولا بن رشد في الا لكن لا يعيد مأموماً اتفاقاً وتكره امامته مع وجود مرضي غيره لكن ابن عرفة قد صدر بالجواز وهذا يدل على رجحانه اه بن (قوله ومحدود بالفعل) أي ان حسنت حاله وثاب بناء على ان الحدود ذر واجر والصحيح انها جواب رفيعي الشرط الاول وهو لا يتضمن التوبة لانه يوجد مع عدم العزم على انه لا يعود ومع عدم التدم على ما فعل ومفهوم محدود انه لو فعل موجب الحد ولم يتجدد بالفعل فيه تفصيل فان سقط عنه الحد بغض في حق مخلوق او بايتان الامام طاعوا وترك ما هو عليه في حرابة جازاقتداء به ان حسنت حاله والا فلا (قوله بان يؤذى غيره) أي برائحتيه (قوله فليخ وجوبا عن الامامة) وكذا عن الجماعة فان ابي اجبر على التنحية (قوله لا بالغ) أي لا اقتداء بالغ به أي بالصبي (قوله وعدم الصاق من على عين الامام) أي من كان على جهة يمينه أو من كان على جهة يساره لا الملاصق ليمينه أو يساره فقط وحاصله انه اذا وقفت طائفة خلف الامام ثم جاءت طائفة فوقفت جهة يمين الامام او جهة يساره ولم تلتصق بالطائفة التي خلف الامام فلا بأس بذلك (قوله واولئح الخلو) أي فيجوز ايضا عدم الصاق من على جهة يمينه ويساره بمن خلفه وكذا يجوز عدم الصاق من على يمينه بمن على جهة يساره والمراد بالجواز في هذا كله خلاف الاولى لا المستوى الطرفين كما قال الشارح (قوله اذا لافضل تركه) أي ترك عدم الصاق (قوله من تقطيع الصفوف) الاولى الصف الا ان تجعل ال للجنس (قوله ويحصل له) أي لمن صلى خلف الصف وقوله مطلقاً أي سواء صلى خلف الصف لتعسر الدخول عليه فيه اولا واما فضيلة الصف فلا تحصل له الا اذا صلى خلفه لعدم درجة فيه (قوله ولا يجذب الخ) نص في القاموس على ان جذب ليس مقلوب جذب لان كلا من البناء من كامل التصريف والقلب لا يكون في كامل التصريف اه بن (قوله بلاخي) أي بل بسكينة وقوله ولو خاف فوات ادراكها أي الجماعة كانت الصلاة جمعة او غيرها (قوله وقتل عقرب او فأر بمسجد) أي مع التحفظ من تقديره وتعفيه ما امكن (قوله ولا تبطل بذلك) أي ولا تبطل الصلاة بقتل ماذ كرفها سواء اراده ام لا (قوله ويكف الخ) أي او يعيب ولكنه يكف عن العيب اذ انهى عنه (قوله فأحدهما كاف) أي في الجواز فاذا كان لا يعيب اصلها جاز احضاره وكذلك اذا كان يعيب ولكن كان اذانه عن العيب يكف عنه (قوله الواو بمعنى او) ماذ كره من ان احدهما كاف هو ما يفيد كلام ابن عبد السلام وابن فرحون واما ابن عرفة فكلما به يفيد توقف الجواز على الامر من معاكس ما نسب له عبق ونصه سماع ابن القاسم فيها يجنب الصبي المسجد اذا كان يعيب ولا يكف اذانه انتهى فاذا كان يجنب مع احدهما لزم ان لا يجوز احضاره الا مع فقد هما معا بان كان لا يعيب اصلاً وكان على تقديره اذا عيب يكف عنه اذانه ونسبة هذا القول للمدونة تفيد ترجيحه وعليه فالواو على حالها اظهر بن (قوله فان اتفقا) أي بأن كان شأنه العيب ولا يكف عنه اذانه عن (قوله وبصقه) ملخص المسئلة ان تقول لا يخلو المسجد اما ان يكون محصياً او مبلطاً فالثاني لا يصق فيه لعدم تأني دفن البصاق فيه والاو اما محصر اولا فالاول يصق تحت حصيره لا فوقه وان ذلك والثاني يصق فيه

فوات الوقت فيجب (و) جاز (قتل عقرب) ارادته ام لا (و) جاز (احضار صبي به) أي بالمسجد شأنه (لا يعيب ويكف اذانه) عنه الواو بمعنى اوال التي لمنع الخلو فاحدهما كاف على المعتمد فان اتفقوا حرم (و) جاز ولو بصلاة (بصق) (ونغم

لا يحط فيكره (به) أي في المسجد (ان حسب) أي فرش بالحصباء (أو تحت حصيره) ٢٦٧ ان فرش المحصب ومثله المترب فيما يظهر

ثم يدفن البصاق في الحصباء وأما المبلط المحصر فظاهر نقل الطخيشي عن القرافي جواز البصق تحت حصيره أيضا وصوبه ظني وأبو علي المناوي واختار غيرهما منع البصاق فيه أي في المبلط محصرا أو غير محصر وهو الظاهر لقول ابن بشير وإن لم يكن محصرا فلا ينبغي أن يبصق فيه بحال وأن ذلك لأن ذلك لا يذهب أثره ثم إن صاحب التنبهات ذكر أنه يطلب في البصق في المحصب ترتيب في الجهات وذلك أنه يبصق أولا عن يساره أو تحت قدمه إلا أن يكون عن يساره أحدا ولا يتأتى له تحت قدمه فينبذ فيشغل بالجهة اليمنى لتزوية اليمن وجهتها عن الأقدام والضرورة فإن لم يمكن بصقه على يمينه لكون تلك الجهة فيها أحد مثلاً فأمامه لتزوية القبلة عن الأقدام والضرورة لكن جزم عجم ومن تبعه بأن هذا الترتيب خاص بالصلاة فلا يطلب من غير المصلي وبه قرر المناوي واختار ظني مثل ما للشيخ أحمد الزرقاني أن هذا الترتيب يطلب في الصلاة وفي غيرها قال لأطلاق عياض وابن الحاجب وابن عرفة والمؤلف ولقول الأبي في شرح مسلم أن كان النهي تعظيماً للجهة القبلة في غير الصلاة وغير المسجد لكن يتأكد في المسجد إذا علمت هذا فكلام المصنف فيه قلق من وجوه الأول أنه يؤهم أن قوله أو تحت حصيره في غير المحصب فقط لاقتضاء العطف المغيرة وليس كذلك بل هو في المحصب وغيره وهو المبلط على ما للطحيشي أو في المحصب فقط على ما لغيره كما تقدم وعليه فيتركه له بتقدير معطوف عليه بعد حسب أي فوق الحصباء أو تحت حصيره الثاني أن قوله ثم قدمه لم تقدم له ما يصح عطفه عليه وجعله ابن غازي عطفاً على حصيره وفيه أنه لا ترتيب بين الحصرين والتقدم إذ هما مسئلتان لأنسبة بين أحدهما والآخر كما قال ابن عاشر وجعله ح عطفاً على محذوف تقديره أو تحت حصيره في جهة يساره ثم قدمه قال وكأنه تركه لكونه أوّل الجهات التي ذكرها في التنبهات فلما ذكر ما عداها معطوفاً بنم علم أنها هي الأولى وفيه أنه يقتضي تقدم جهة اليسار على جهة القدم مع أنهما في مرتبة واحدة كما في التنبهات وغيرهما فالصواب إذا حذف ثم الأخذ على قدمه بأن يقوله تحت قدمه فيكون تفصيلاً لأجل قوله أو بصق به أن حسب لاله ولما بعده من مسئلة المحصر ويكون مخصوصاً بحالة الصلاة على ما تقدم لعج أوفها وفي غيرها وهو ظاهره على ما تقدم لظني وغيره هذا ما لم يحصه المناوي ٨٥ بن وأما شارحنا فجعل قوله ثم قدمه عطفاً على مقدر والأصل وبصق ثوب ثم قدمه والكلام الأول عام في المصلي وغيره والثاني خاص بالمصلي تأمل ولو قال المصنف أو بصق بمحصب فوق الحصباء أو تحت حصيره كفي طرف ثوب لمصل وإن بغيره ثم على يساره أو تحت قدمه ثم يمينه ثم أمامه في محصب لا حصير به لوفى بالمسئلة (قوله لا يحط فيكره) أي قياساً على المضبضة في المسجد ومحل كراهة الخط والمضبضة في المسجد ما لم يؤدّل الاستقذار والاحرم كما إذا كان يتأذى بها الغير قاله شيخنا (قوله أن وقع مرة الخ) شرط في قوله وجاز بصق به أن حسب (قوله كبلط) أي كما لا يجوز البصق في المبلط أي سواء كان مقر وشاحصر أو غير مقر وش وكما لا يجوز البصق فوق الحصر سواء جعل فرشاً لمحصب أو مبلط (قوله وهذا الترتيب) أي بين طرف الثوب وجهة اليسار والقدم واليمين والأمام وقوله أذ ليس في المحصب مرتبة الخ أي حتى يعطف عليها ثم الأولى وقوله بل التي قبلها أي قبل ثم الأولى وقوله خارجة عن ذلك أي وحينئذ فلا يصح العطف بـ ثم الأولى على ما قبلها وتعين أن يكون العطف على مقدر كما مر (قوله فقط) أي لا مبلط وأما المترب فكالمحصب (قوله فوق الحصباء) أي إذا كان غير محصر وقوله أو تحت حصيره أي إذا كان محصراً (قوله أو تحت قدمه) أي فهو في مرتبة جهة اليسار فيخير في البصق في أيهما (قوله وجاز خروج متجالة) أي جاز جوازاً مر جواً بمعنى أنه خلاف الأولى قال ابن رشد تحقيق القول في هذه المسئلة عندي أن النساء ربح عجزاً تقطعت حاجة الرجال منها فهذه كالرجل فتخرج للمسجد للفرس والمجالس الذكر والعلم وتخرج للصحراء للعبدن والاستسقاء ولخنازة أهلها وأقاربها ولقضاء حوائجها ومتجالة لم تقطع حاجة الرجال منها بالجملة فهذه تخرج للمسجد للقراءة ومجالس العلم والذكر ولا تنكسر التردد في قضاء حوائجها أي يكره لها ذلك كما قاله في الرواية وشابة غير فارغة في الشباب والنجاسة تخرج للمسجد للصلاة والفرس جماعة وفي جنازة أهلها وأقاربها ولا تخرج لعبد ولا استسقاء ولا مجالس

بالحصير ان وقس مرة أو مرتين لا أكثر فلا يجوز كبلط وفوق حصير وحائط وكسأذى الغيرة (ثم) تحت (قدمه) اليسار أو اليمين ومثله جهة يساره (ثم يمينه) بالنصب عطف على تحت لأعلى حصيره لفساده إذا مراد جهة يمينه (ثم أمامه) بالنصب كذلك وفاته البصق بطرف الثوب كأنه بجهة اليسار وهذا الترتيب في المصلي إذا وجه له في غيره فلا حسن ذكر المرتبة المتعلقة بالمصلي قبل ثم الأولى إذ ليس في المحصب مرتبة قبل التقدم متعلقة بالبصق خلال الحصباء في حق المصلي بل التي قبلها مرتبة خارجة عن ذلك وهي البصق في الثوب والحاصل أنه يجوز بصلاة وغيره بالبصق بمحصب فقط فوق الحصباء أو تحت حصيره كما يجوز لمصل وإن بغير مسجد أن يبصق بثوبه ثم جهة يساره أو تحت قدمه ثم جهة يمينه ثم أمامه بشرط كون المسجد محصراً فقط إذا لم يجر ذلك فيه بحال ولو تحت حصيره وتعين الثوب أو الخروج منه والمترب كالمحصب فيما يظهر (و) جاز (خروج متجالة)

(لعبد واستسقاء) والفرض
اولى (و) جاز خروج
(شاية لمسجد) لصلاة
الجماعة ولجنازة اهلها
وقربانها بشرط عدم
الطيب والزينة وان
لا تكون مخشبة الفتنة
وان تخرج في خشن
ثيابها وان لا تراحم الرجال
وان يكون الطريق
مأمونة من توقع المفسدة
والاحرم (ولا يقضى على
زوجها) اي بالخروج
للمسجد ان طلبته وظاهره
ولو متجالة وهو ظاهر
السمع ايضا وان كان
الاولى لزوجه عدم منعها
واما مخشبة الفتنة
فيقضى له بمنعها (و) جاز
(اقتداء ذوي سفن)
مقاربة ولو سائرة (وامام)
واحد يسمعون تكبيره
او يرون افعاله او من
يسمع عنده ويستحب ان
يكون في السبي القبلية
(و) جاز (فصل مأموم)
عن امامه (بهر صغير)
لا يمنع من سماع الامام
او مأمومه او رؤية فعل
احدهما (او طريق و)
جاز (علوما موم) على
امامه (ولو بسطح) في
غير الجمعة (لا عكسه)
وهو علوا الامام على
المأموم فلا يجوز اي
يكره على المعتمد

ذكر او علم وشاية فارهة في الشباب والنجاسة فهذه الاختيار لها ان لا تخرج اصلا اه وظاهر كلام المصنف
ان القسم الثاني كالاول في الحكم وبه صرح ابو الحسن فقال عند قول المدونة وتخرج المتجالة ان احب
مائمه ظاهره اقطع حاجة الرجال منها ام لا (قوله لا ارب) اي لا حاجة (قوله غالبا) ومن باب اولي اذالم
يكن فيها حاجة للرجال اصلا (قوله والفرض اولي) اي وكذا الجنازة اهلها وقربانها (قوله) وخروج شاية
اي غير فارهة في الشباب والنجاسة واما الفارهة فلا تخرج اصلا (قوله لصلاة الجماعة) اي غير الجمعة ولا
تخرج لعبد ولا لاستسقاء ولا للجمعة لانها مظنة الازدحام ولا للجالس علم اود كروان كانت منعزلة عن
الرجال وخروجها لما ذكر ممنوع كافي شب وقال شيخنا الظاهر ان المراد بالمنع الكراهة الشديدة (قوله
وظاهره ولو متجالة) الاولى ان يقول وظاهره انه يقضى على زوج المتجالة بالخروج اذا طلبته لان ضمير زوجها
للشابة الا ان يقال قوله وظاهره اي على اعتبار ان الضمير عائد على المرأة مطلقا وحاصل المسئلة ان الشابة
غير مخشبة الفتنة لا يقضى على زوجها بالخروج اذا طلبته واما المتجالة فيقضى على زوجها بالخروج اذا طلبته
ما يفسده كلام ابن رشد وظاهر السماع والابى عدم القضاء لها به ايضا وكلام المصنف محتمل لكل من
الطريقتين يجعل الضمير للشابة او للمرأة مطلقا وظاهر المصنف عدم القضاء به ولو اشترط لها في عقد النكاح
وهو كذلك وان كان الاولى الوفاء لها به كافي السماع (قوله ولو سائرة) اي هذا اذا كانت واقفة في المرسى
بل ولو كانت سائرة على المشهور لان الاصل السلامة من طر وما يفرقها من ربح او غيره خلا فلن قال
محل الجواز اذا كانت واقفة لان كانت سائرة فان فرقه الم ربح استخلفوا وان شاءوا صلوا وحدانا فان
اجتمعوا بعد ذلك رجعوا امامهم والابطل الا ان يكونوا يعملوا لانفسهم عملا غير القراءة والا فلا يرجعون
اليه ولا يلغون ما عملوا والحاصل انهم اذا لم يعملوا عملا اصلا او عملوا الفراءة رجعوا واذا كان الامام
لم يعمل عملا فلا امر ظاهر وان كان عمل عملا جرى فيه قول المصنف وان زوجه مؤتم الخ واما ان عملوا عملا
غير القراءة فلا يرجعون اليه بخلاف مسبق ظن فراغ امامه فقام للقضاء فبين خطأ ظنه فانه يرجع
ويلقى ما فعله في صلب الامام والفرق ان طريق السفن ضروري فلذا اعتذروا بما فعلوا بخلاف المسبق
فان مقارنته للامام ناشئة عن نوع قريط ومثل ما اذا عملوا لانفسهم عملا في انهم لا يرجعون للامام ما لو
استخلفوا ولم يعملوا عملا فلا يرجعون اليه لانهم خرجوا من امامته (قوله او من يسمع) اي او يسمعون من
يسمع الناس حال كونه عنده في سفينة (قوله ويستحب ان يكون) اي الامام في السفينة التي تلي القبلة
(قوله لا يمنع الخ) بيان للصغير واما الفصل بالنهر الكبير وهو ما يمنع من سماع الامام ومأمومه ومن رؤية
فعل احدهما فلا يجوز (قوله او طريق) اي ولذا قال اللخمي يجوز لاهل الاسواق ان يصلوا جماعة وان
فرقت الطريق بينهم وبين امامهم (قوله وجاز علوما موم على امامه) اي مع كونه يضبط احوال الامام من
غير تعذر فلا يشك بكراهة اقتداء من بأى قيس بمن بالمسجد الحرام لان ذلك قد يتعذر عليه ضبط احوال
امامه فلو فرض التعذر او عدمه بأن اتصلت الصفوف فيهما استويا (قوله ولو بسطح) رد بلوقول مالك
المرجوع اليه في المدونة قال مالك ولا بأس ان يصلي في غير الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الامام والامام
في المسجد ثم كره ذلك وبأزل قوله اقول اه بن (قوله في غير الجمعة) انما قيد بذلك لان الجمعة لا تصح بسطح
المسجد كما ياتي (قوله اي يكره على المعتمد) اي وقيل بالمنع ومحل الخلاف ما لم يقصد الكبر بتقديمه والاحرم
اتفاقا (قوله وبطلت بقصد امام ومأموم به الكبر) ظاهره سواء كان العلوكثيرا او يسيرا وظاهره ايضا
انه لو قصد الكبر بتقديمه للامامة او بتقديم بعض المأمومين على بعض او بصلاة على نحو سجادة فانها
لا تبطل ولو كان المسئلة لانص فيها واستظهر بعضهم البطلان اه شيخنا عدوى (قوله من قوله
لا عكسه) اي خلافا للشيخ في حيث جعل قوله الا بكسبر استثناء من قوله بقصد امام ومأموم به الكبر
لما علمت من بطلان الصلاة مع قصده ولو بالعلو اليسير هذا والذي نقله العلامة ابو على المناوي عن المازري
عدم بطلانها بقصد الكبر بالعلو اليسير واخرى اذا كان بدون علو فانظر اه بن وارتضاء شيخنا

(الابكشبر) أو قصد تعليم أو ضرورة كضيق مكان أو لم يدخل على ذلك بان صلى رجل بجماعة أو منفرد في مكان عال فاعتدى به شخص أو أكثر في مكان أسفل من غير دخول على ذلك (وهل يجوز) صلوا الامام ٢٦٩ على المأموم بأكثر من كسبر (ان كان مع

الامام) في المكان العالي

(طائفة كغيرهم) أي

جماعة لغيرهم من الذين

اقتدوا به في المكان

الأسفل في الشرف

والمقدار وأولى لو كان

من معه أدنى رتبة من

الذين اقتدوا به في الأسفل

أو لا يجوز (تردد) للمتأخرين

(و) جاز (مسمع) أي

اتخاذ ونصبه لسمع

المأمومين برفع صوته

بالتكبير فيعلمون فعل

الامام (و) جاز (اقتداء

به) أي الاقتداء بالامام

بسبب سماعه والافضل

ان يرفع الامام صوته

ويستغنى عن المسمع (أو)

اقتداء (برؤية) للامام

أو لمأمومه (وان) كان

المأموم (بدار) والامام

بمسجد أو غيره * ولما

ذكر شروط الامام

اتبعا بشروط الاقتداء

وهي ثلاثة نية الاقتداء

والمساواة في عين الصلاة

والتابعة في الاحرام

والسلام فقال (وشرط)

صحة (لاقتداء) للمأموم

بامامه (نية) أي نية

اقتدائه بالامام اول صلاته

فلو احرم منفردا ثم نوى

الاقتداء بغيره بطلت

لعدم نية الاقتداء اول

كفعل ابن الحاجب (بخلاف

الامام) فليست نية الامامه ثم طافى امامته ولا في الاقتداء به (ولو بجنازة) اذ ليست الجماعة فيها شرط صحة بل كمال على التحقيق

في حاشيته على كبير عبق وعليه فيصح جعل قوله الابكشبر استثناء من قوله وبطلت بقصد امام ومأموم به التكبير كما قال الطخيني (قوله الابكشبر) أي الا ان يكون علوا لامام على المأموم سيرا بأن كان ذلك العلو قدر شبر أو ذراع أو كان علوا لامام بأزيد من ذلك بقصد تعليم الخ (قوله وهل ان كان الخ) الانسب ان يقول وهل مطلقا وان لم يكن معه طائفة كغيرهم تردد أي ان ما ذكره من عدم جواز علو الامام على المأموم كثيرا سواء حل على الكراهة أو الحرمة هل ذلك مطلقا أي سواء كان الامام يصلي وحده أو كان معه طائفة من المأمومين من خواص الناس أو من مجموعهم أو محل النهي اذا كان الامام وحده في المكان المرتفع أو معه جماعة من خواص الناس وأما لو كان معه غيره من عموم الناس أو مثل غيرهم في الشرف فلا منع وهو المعتمد ومحل الخلاف اذ لم يكن محل العالي مع اللامام والمأمومين امالو كان معدا لهم أو كبسل بعض المأمومين فصلى اسفل فلا كراهة ولا منع ايضا فافقروه شيخنا العدوي (قوله وجاز مسمع) ظاهره ولو قصد بتكبيره وتحميد مجرّد سماع المأمومين وهو كذلك خلافا للشافعية حيث قالوا ان قصد ذلك بطلت صلاته وان قصد الذكر فقط أو الذكر والاعلام فصلاته صحيحة وان لم يكن له قصد فباطلة (قوله وجاز اقتداء به) ظاهره ولو كان صيا أو امرأة أو محدثا أو كافرا أو هو مبني على ان المسمع علامة على صلاة الامام وأما على القول بان المسمع نائب وكيل عن الامام فلا يجوز له التسميع حتى يستوفي شرائط الامام وهذه المسئلة احدى المسائل التي زادها سيدي عبد الواحد بن احمد الوائش ربي في نظم ايضا ح المسائل لو اذنه فقال

هل المسمع وكيل أو علم * على صلاة من تقدم فأمر

عليه تسميع صبي أو مراه * أو محدث أو غيره كالكفره

اه بن واختار الاول المازري واللقاني كما قاله شيخنا (قوله أي الاقتداء بالامام بسبب الخ) اشار الى ان في كلام المصنف حذف وان الباء في به للسببية لانها صالحة للاقتداء والالا فاد غير المراد لان الاقتداء بالامام لا بالمسمع (قوله بسبب سماعه) أي سماع المسمع وأولى سماع الامام (قوله أو اقتداء برؤية) أي جاز الاقتداء بالامام بسبب رؤية له أو لمأمومه فقد اشتمل كلامه على مراتب الاقتداء الاربع وهي الاقتداء برؤية الامام أو المأموم والاقتداء بالامام بسبب سماع المسمع أو سماع الامام وان لم يعرف عينه ومما يلغز به هنا شخص تصح صلاته فذا هو اماما لا مأموما وهو الاعمى الاصم (قوله وان بدار) راجع للامرين قبله أي وان كان المقتدى في الاربع بدار والامام خارجها كان بمسجد أو غيره كان بينهما حائل أم لا قال اللخمي اذا اراد من في الدار التي بقرب المسجد ان يصلوا بصلاة المسجد جاز ذلك اذا كان امام المسجد في قبلتهم بسمعونه ويرونه ويكرهه اذا كان بعيدا ويرونه ولا يسمعونه لان صلاتهم معه على التخمين والتقدير وكذلك اذا كانوا على قرب يسمعونه ولا يرونه لحائل بينهم لانهم لا يدرون ما يحدث عليه وقد يذهب عليهم علم الركعة التي هو فيها فان ترك جميع ذلك مضت واجزائهم صلاتهم اه ونقله ابو الحسن واقروه به تعلم ان المراد بالجواز هنا مطلق الاذن الشامل للكراهة اه بن (قوله ثم نوى الاقتداء بغيره) أي في ثاني ركعة مثلا (قوله فحط الشرطية قولنا اول صلاته) أي فاندفع ما يقال ان ظاهر المصنف يقتضي ان الاقتداء يتحقق خارجا بدون النية لكنه لا يصح الا اذا وجدت النية مع انه لا يتحقق خارجا الا بها فجعلها شرطا لا يصح وحاصل الجواب ان الشرطية منصبة على الاوليه لا على النية فلو حصل تاخير النية لثاني ركعة حصل الاقتداء ولكن تبطل الصلاة لفقد شرط الاقتداء وهو الاوليه واما كون النية في حد ذاتها ركنا أو شرطا فهو شيء آخر مسكوت عنه (قوله بخلاف الامام فليست نية الامامة شرطا الخ) نعم لو نوى الامامة ثم رفضها ونوى الفدية فان الصلاة تبطل لتلاعبه ولانها من الامور التي تلزم بالشرع (قوله ولو بجنازة) أي ولو كان الاقتداء به في جنازة ورد بلو على من قال لا بد من نية الامامة في صلاة الجنازة والالم تصح صلاة الامام والاقتداء به (قوله بل كمال على التحقيق) أي ان التحقيق ان الجماعة فيها مندوبة وقيل سنة وقال ابن رشد انها واجبة فان صلى عليها فرادى اعيدت

الصلاة فحط الشرطية قولنا اول صلاته فكان عليه ان يصرح به ويقرع عليه ان لا ينتقل منفردا لجماعة

الامام فليست نية الامامة ثم طافى امامته ولا في الاقتداء به (ولو بجنازة) اذ ليست الجماعة فيها شرط صحة بل كمال على التحقيق

(الاجعة) فإنه يشترط فيها نية الامامة لان الجماعة شرط صحة فيها فلم ينوها بطلت عليه وعليهم لان قراره (وجعا) لئلا المطر فقط لانه الذي يشترط فيه الجماعة فلا بد فيه من نية الامامة ٢٧٠ في الصلاتين على المشهور وقيل في الثانية فقط ولا بد فيه من نية الجمع ايضا وتكون

مالم تدفن والا فلا إعادة مراعاة للمقابل وعلى قول ابن رشد يجب نية الامامة لتكون الجماعة فيها شرط صحة وهو المردود عليه بالمبالغة في كلام المصنف (قوله الاجعة الخ) لا يخفى ان النية الحكمية تكني فتقدم الامام في الجمعة والجمع والخوف والاستخلاف دال عليها فاشتراط نية الامامة في صحة الصلاة في هذه الاربع لا فائدة فيه وقد يجب بان المراد بنية الامامة فيها عدم نية الافراد قاله شيخنا (قوله لان الجماعة شرط صحة فيها) اي وكل صلاة كانت الجماعة شرطاً في صحتها كانت نية الامامة فيها شرطاً في صحة الصلاة في صحة الاقتداء بذلك الامام (قوله في الصلاتين) اي لان الجمع لا يعقل الا بين اثنين (قوله على المشهور) انظر ذلك فان التوضيح وح لم يذ كر ذلك وانما ذكر ان ابن عطاء الله تردد في هذه النية هل محلها الاولى او الثانية او هما فاعل ما قاله الشارح استظهار لعج وحينئذ فلا يناسب تعبيره بالمشهور (قوله وقيل في الثانية فقط) اي لظهور اثر الجمع فيها (قوله وتكون عند الاولى فقط) الاولى حذف قوله فقط لانه يعد عدم اشتراطها في الثانية مع ان اثر الجمع انما يظهر فيها فالصواب ان نية الجمع تكون عند الاولى وتستصحب الثانية (قوله فانه يبطلهما) اما الاولى فلترك النية فيها واما الثانية فلانها تتبع الاولى وقد يقال بطلان الثانية ظاهراً لانها هي التي ظهر فيها اثر الجمع واما المغرب فقد وقعت في وقتها فلا تبطل تأمل ولذا قال العلامة بن انه اذا ترك نية الامامة فيهما بطلت الثانية فقط لكن قال شيخنا العدوي الفقه ما ذكره الشارح وان كان مشكلاً (قوله وان تركها في الثانية بطلت فقط) اي ولا يبعد ما قبل الشفق على الظاهر للفصل بينها وبين المغرب بالاربعة ركعات التي بطلت (قوله بطلت عليه وعلى الطائفتين) الصواب انها انما تبطل صلاة الطائفة الاولى فقط لانها فارقت الامام في غير محل المفارقة واما صلاة الطائفة الثانية وصلاة الامام فصحيحة قاله شيخنا العدوي في حاشية عيني (قوله ليز بين النيتين) لعل الاولى بين النيتين (قوله لتلاعبه) اي وذلك لان كونه خليفة بنا في كونه مأموماً وكونه مأموماً بنا في كونه خليفة ونية الامر بين المتنافيين تلاعب (قوله في الحالين) اعني ما اذا لم ينو الامامة سواء نوى انه خليفة عن الامام مع كونه مأموماً او لم ينو ذلك (قوله بحيث تنعدم) اي الصحة في المسائل الاربعة السابقة وقوله بعدمه اي بعدم ذلك الشرط الذي هو نية الامامة (قوله وان لم يكن الخ) الوالوالحال وان زائدة (قوله صح تشيها) اي مسألة فصل الجماعة وقوله بها اي بالمسائل الاربعة بجامع ان نية الامامة في كل شرط اعم من كونه شرطاً في حصول فضل الجماعة او شرطاً في صحة الصلاة (قوله بهذا الاعتبار) الباء بمعنى في اشارة للجامع المذكور (قوله فانه لا يحصل) اي للامام (قوله لحصل الفضل لمأمومه لاله) وعلى هذا القول فلا امام ان يعبد في جماعة لاجل تحصيل الفضل وعليه ايضا يلغز ويقال اخبرني عن امام صلى بقوم وحصل لهم فضل الجماعة وله ان يعبد في جماعة اخرى اه بن (قوله واختار الخ) كان الاولى ان لو عبر بالاسم لانه اختار قول الاقل اه بن (قوله وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا) اي كما يحصل للمأموم يعني عند عدم نية الامامة قال شيخنا وما اختاره للغمي هو المعتمد وان كان مشكلاً من جهة ان النية الحكمية كافية وحينئذ فلا يتأتى عدم نية الامام للامامة وقد يقال انه يتأتى ذلك فيما اذا صلى منفرداً ثم جاء من ياتم به ولم يشعر فلم توجد نية الامامة لاحقيقة ولا حكمية وحينئذ فلا اشكال (قوله وان بادا وقضاء) هذا مبالغة في المفهوم اي فان لم تحصل المساواة بل حصلت المخالفة بطلت هذا اذا كانت المخالفة في عين الصلاة بل وان كانت في صفاتها كالاختلاف باداء وقضاء او كان الاختلاف في زمنها كظهورين من يومين هكذا قرر الشارح تبعاً لعقب ويحتمل ان تكون المبالغة راجعة للمنطوق وعليه فالواو في قوله وقضاء بمعنى او اي لا بد من المساواة بان يكون كل منهما اداء وقضاء ويكفي اذا كان كل منهما قضاء وان كان احدهما من يوم والا ٣ من يوم آخر كظهورين من يومين بعد الوقوع وان كان القدر يوم على ذلك لا يجوز وبهذا

عند الاولى فقط على الاصح ولا تبطل بتركها اذ هي واجب غير شرط بخلاف ترك نية الامامة فيهما فانه يبطلهما وان تركها في الثانية بطلت فقط (وخوفا) اذيت الصلاة فيه على الصفة الثانية من قسمهم طائفتين اذ لا يصح ذلك الا بجماعة فان لم ينوها بطلت عليه وعلى الطائفتين (ومستخلفاً) لانه كان مأموماً فلا بد من نية الامامة ليز بين النيتين فان لم ينوها فصلاته صحيحة غايته انه منفرد مالم ينو انه خليفة الامام مع كونه مأموماً فبطلت صلاته لتلاعبه واما الجماعة فان اقتدوا به بطلت في الحالين والا فلا يبطل ما كانت نية الامامة في الاربع السابقة شرطاً في صحتها بحيث تنعدم بعدمه وكان فضل الجماعة كذلك ينعدم للامام بعدم نية الامامة عند الاكثر وان لم يكن شرطاً في صحة الصلاة صح تشيهاً بها جهداً الاعتبار فقال (كفضل الجماعة) في الصلاة فانه لا يحصل عند الاكثر الابنية الامامة ولو في الاثناء فلو صلى منفرداً ثم جاء

من اتم به ولم يشعر بذلك لحصل الفضل لمأمومه لاله (واختار) اللغمي من عند نفسه (في) هذا الفرع (الاخير) قرر وهو قوله كفضل الجماعة (خلاف) قول (الاكثر) وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا ورجح (و) ثاني شروط الاقتداء (مساواة) من الامام ومأمومه (في) عين (الصلاة) فلا تصح ظهر خلف عصر ولا عكسه فان لم تحصل المساواة بطلت (وان) كانت المخالفة (باداء وقضاء)

كظهر قضاء خلف ظهر اداء واما صلاة مالكي الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر فصحيحة لانها في الواقع اما اداء واما قضاء وقول المالكي اداء والشافعي قضاء انما هو بحسب ما ظهر له (او بظهر بن) مثلا (من يومين) مختلفين كظهر يوم السبت الماضي خلف ظهر الاحد فاستفيد من كلامه انه لا بد من الاتحاد في عين الصلاة وصفتها وزمنها (الانقلاب خلف ٢٧١ فرض) كضحي خلف صبح بعد شمس

وركتين خلف سفريه
او اربع خلف حضريه
بناء على جواز النقل
بأربع (ولا ينتقل منفرد)
بصلاة (لجماعة) بالنية
بحيث يصير ما موما لفوات
محل نية الاقتداء وهو اول
الصلاة فهذا من فوائد
قوله ونسرت الاقتداء فنته
فلوفرعه عليه بالفاء كما فعل
ابن الحاجب كان اظهر
(كالعكس) اي لا ينتقل
من في جماعة لا تفرد
فان اتقل بطلت فيهما واما
انتقال المنفرد لجماعة
بحيث يصير اما ما كان
يقتدى بالمنفرد احد بخار
(وفي) لزوم اتباع (مريض
اقتدى بمثله فصح) المقتدى
فقط فيلزمه اتباعه لكن
من قيام وعدم لزومه
بل يلزمه الانتقال عنه
ويتمها اذا كما موم طرا
لامامه عذر (قولان و)
ثالث شروط الاقتداء
(متابعة) من المأموم
لامامه (في احرام وسلام)
بأن يوقع كلا منهما بعد
الامام فان سبقه ولو بحرف
او ساواه في البدء كما سيحى
بطلت ولو ختم بعده فهذه
سته فان سبقه الامام ولو
بحرف صححت ان ختم معه
او بعده لا قبله قبطل في
سبع وتصح في اثنين وسواء

قوله هرام في الوسط والكبير قال ابن عاشر وهو الاظهر حسبا بظهر من التوضيح لكن اعترض ح على
هرام من جهة الفقه بأن الراجح المنع في صورة ظهرين من يومين والمعتد هو ما في صغيره وعليه اقتصر ابن
عرفة وحينئذ فالاولى جعل المبالغة راجعة للمفهوم كاحل به شارحنا وان كان خلاف ظاهر المصنف (قوله
كظهر قضاء) اي كن يصلي ظهر امس خلف من يصلي ظهر اليوم او العكس (قوله فصحيحة لانها في الواقع
الخ) اي وانما نضر المخالفة في الأدائية والقضائية اذا كانت بافتاق مذهب الامام والمأموم وما ذكره
الشارح من الصحة في هذه الصورة تبع فيه ما في كبير خش وهو الصواب كما قال شيخنا وما في عقب من
عدم الصحة لا يعول عليه (قوله بعد شمس) اي ولا ينظر هنا لاداء وقضاء لانهم اغتفر واهنا المخالفة في
العين فأولى المخالفة في الصفة (قوله بناء الخ) هذا البناء انما يحتاج له اذا قلنا ان الاستثناء في كلام المصنف
يفيد الجواز والظاهر انه يفيد الصحة فقط لانه استثناء من مفهوم الكلام السابق وهو البطلان والمعنى
فان لم تحصل المساواة بطلت الانقلاب خلف فرض فانه صحيح وان كان مكر وهاو حينئذ فلا حاجة لذلك البناء
(تنبيه) لو اقتدى متنفذ بمقتضى وترتب على الامام سهو في الفرض لا يقتضي السجود في النقل كترك
سورة فالظاهر اتباعه في السجود كسبوق لم يدرك موجب ومقتضى بخالف كذا في المجمع (قوله كالعكس)
يستثنى من هذا مسائل الخوف والاستخلاف والسهو والرعاف واستثنائها يندفع ما ذكره ح من ان قوله
كالعكس مبني على قول ابن عبد الحكم وجوب الاستخلاف ان طرأ عذر للامام ما على قول ابن القاسم
من ان لهم ان يتموا اذا فلا اه او يقال وهو الاحسن قوله كالعكس اي لا ينتقل عن الجماعة مع بقائها
وفي المستثنيات انتقل عنها بعد ذهابها اه بن (قوله اي لا ينتقل من في جماعة لا تفرد) اي لان المأمومية
تلزم بالهرع وان لم تجب ابتداء كالنقل ومحل عدم جواز الانتقال المذكور ما لم يضر الامام بالمأموم في
الطول والاجار له الانتقال كذا في المجمع فالقاعدة غير كلية (قوله قولان) اي وعلى الثاني فالظاهر انه لا يصح
الاقتداء به لانه كالمسبوق اذا قام لا كمال صلاته كذا في عقب ويؤخذ منه انه يحصل له فضل الجماعة وهو
ظاهر ان كان فعل مع امامه ركعة قبل صحته والافلا وتأمله واعلم ان في مفهوم قوله وفي مريض اقتدى بمثله
فصح تفصيلا فان اقتدى المريض بصحيح ثم صح المقتدى او اقتدى المريض بمثله فصح الامام او اقتدى
الصحيح بمثله ثم مرض المأموم فصح صلاته في الصور الثلاث واما اذا اقتدى الصحيح بمثله ففرض الامام
فلا تصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن ركن فيلزمه الانتقال ويتمها اذا (قوله ومتابعة الخ)
المفاعلة ليست على بابها (قوله بان يوقع كلا منهما بعد الامام) اي بعد فراغ الامام منه وهذا بيان للاكمل
فلا ينافي ما ذكره بعد من انه اذا سبقه الامام ولو بحرف صححت ان ختم معه او بعده (قوله قبطل في سبع)
لكن البطلان في اربعة منها اتفاقا وهي ما اذا سبق الامام ولو بحرف وختم معه او قبله او بعده او ساواه في
البدء وختم قبله واما اذا ساواه في البدء وختم معه او بعده فالبطلان فيهما على الراجح وهو قول ابن حبيب
واصبغ ومقابله لابن القاسم وابن عبد الحكم وكذلك اذا سبقه الامام في البدء وختم قبل الامام فالبطلان
فيهما على المعتد خلافا للاستظهار ابن عرفة الصحة فيهما تبع للبيان (قوله سواء فعل ذلك) اي ما ذكر من
السبق والمساواة وقوله فيهما اي في الاحرام والسلام وحاصله ان الصور التسع المذكورة تجري في كل
من الاحرام والسلام عمدا او جهلا مطلقا وفي الساهی فيما يتعلق بالاحرام فيلزم احرامه معه او قبله
سهوا واما ان سلم قبله سهوا فانه يسلم بعده ويحمل الامام السهو عنه فان لم يسلم بعده الامام الطول
بطلت (قوله فالمساواة في الاحرام والسلام) اي في الاتداء بهما (قوله وان بشك) اي هذا اذا لم يحصل
شك منهما ولا من احدهما بان جزم الامام بأنه امام وجزم المأموم بأنه مأموم بل وان حصل شك

فعل ذلك عمدا او سهوا فيهما الامان سلم سهوا قبل امامه فانه يسلم بعده ولا شيء عليه فان لم يسلم ثانيا بعده ولو سهوا واطال بطلت (فالمساواة) من
المأموم لامامه في الاحرام والسلام واولى السبق (وان بشك) منهما او من احدهما (في المأمومية) والامامية او القذية

(مبطله) الصلاة وتؤتى بعده فلا يشك هل هو مأموم أو أمّ أو فدّ أو في مومية مع أحدهما أو ساواه أو سبقه بطلت عليه وكذا لو شك كل منهما بطلت عليهما إن تساوى أو الأفعلى السابق ومفهوم قوله في المأومية أنه إذا شك أحدهما في الإمامية والفدية لا تبطل بسلامه قبل الآخر ما لم يبين أنه كان مأموماً في الواقع وكذا لو شك كل ٢٧٢ منهما في الإمامية والفدية أو تؤى كل منهما إمامة الآخر صحت لكل منهما

(قوله مبطله) وفي قطعه إذا حصلت المساواة أو السابق في الاحرام بسلام أو دونه قولان الثاني للمدونة والأول قال الثونسي أنه لسحنون (قوله ولو تختم) أي ذلك المساوي الجازم بالمأومية أو الشاك فيها وقوله بعده أي بعد صاحبه وأولى إذا تختم معه أو قبله (قوله أو في مأومية مع أحدهما) أي أنه شك هل هو مأموم أو أمّ أو هل هو مأموم أو فدّ (قوله إذا شك الخ) حاصله أنه إذا وقع الشك بينهما في المأومية بطلت عليهما معافي المساواة وأما في السابق من أحدهما فتبطل صلاة السابق مطلقاً وكذا صلاة المتأخر إن ختمها قبل السابق السابق والأصحّ وأما أن وقع الشك من أحدهما فصلاؤه باطله في المساواة والسبق أيضاً وكذا صلاة المتأخر إن ختم قبل الآخر (قوله أي المتابعة فوراً) أي بأن يأتي بالاحرام والسلام عقب فراغ الإمام منه فوراً من غير فصل برمان لطيف (قوله فإن السابق والمساواة لا يبطل) المراد بالسبق الذي لا يبطل مع كونه حراماً السابق للركن بأن يشرع فيه قبل الإمام ويستمر حتى يأخذ فرضه معه وأما السابق بركن كأن يركع ويرفع قبل الإمام فهو مبطل لأنه لم يأخذ فرضه معه إلا أن يكون ذلك سهواً فيرجع له كذا في المجمع (قوله فالمنسحب أن يفعل بعده) عياض اختلف في المختار في اتباعه في غير الاحرام والسلام هل هو بأثر شرعه أو بأثر تمام فعله كاستوائه قائماً (قوله في غير الأولى) أي وأما فيها فهو مبطل للصلاة كما مر في وان ذوحم مؤتم الخ (قوله وأمر الرفع الخ) لما ذكر أن السابق في غير الاحرام والسلام لا يبطل ذكر ما يفعل من حصل منه ذلك وقوله الرفع أي عمداً أو جهلاً أو سهواً أو ظناً أن إمامه رفع (قوله بعوده) أي ولا يقف ينتظره فإن لم يعد فلا شيء عليه (قوله لما رفع منه) أي من ركوع أو سجود وقوله ويرفع بعده أي بعد الإمام (قوله إن علم إدراكه) أي إدراك الإمام في ذلك الركوع أو السجود قبل رفعه منه وقوله إن علم أي أو ظن وقوله واللم يرجع أي والابأن علم عدم إدراكه أو ظن ذلك أو شك في الإدراك وعدمه لم يرجع (قوله لركوع أو سجود) أي والحال أنه أخذ فرضه مع الإمام من القيام المحفوض منه ويعلم إدراك الإمام في القيام الذي فارق فيه أن لو عاد (قوله بل ثبت) أي رآه أو سجداً على حاله (قوله لأن الخفض ليس مقصوداً لذاته) أي اتفاقاً كذا في عبق وخش وبهذا علل في التوضيح قال ابن عاشور تأمله مع ما تقرّر من الخلاف من أن الحركة للركن هل هي مقصودة أم لا وعلى قصدها ينبنى قوله وتارك ركوع يرجع قائماً قال والذي يظهر لي في جوابه أن المنفي هنا قصدها في نفسها والمثبت على الخلاف قصدها لغيرها وكان المعلن بهذا التعليل يحوم به على أن الركن من الركوع والسجود إنما هو الانحناء والاتصال بالأرض وأما الهوى نفسه فوسيلة ولا حق له في الركنية بخلاف الرفع منهما فآبه نفس الركن وليس الركن كونه قائماً بعد الركوع ولا كونه جالساً بعد السجود فتأمله والحاصل أن مراد المعلن بهذا التعليل أن الخفض ليس مقصوداً لذاته بل مقصود تبعاً لغيره لأن الحركة للركن مقصودة بالتبع ولذا قال الشارح بل هو مقصود للركوع الخ (قوله بل للركوع أو السجود) أي وحيث كان المقصود الركوع أو السجود فلا يرجع حيث انخفض ويرجع إذا رفع لأجل حصول المقصود الذي هو الركوع أو السجود (قوله والمعتمد أنه يؤمر بالرجوع) أي وحيث شك قوله لأن خفض كان الأولى أن يقول كأن خفض (قوله وهل العود) أي عوده لما رفع منه قبل الإمام من ركوع أو سجود وللقيام الذي انخفض منه قبل الإمام (قوله ولم يرجع واحداً) أي لكن المواق اقتصر على الثاني فيفسد ترجيحه (قوله ومحلها) أي محل القولين وقوله إن أخذ أي أن كان قد أخذ قبل رفعه أو خفضه فرضه مع الإمام بأن أطمان معه في الركوع والسجود ثم رفع قبله وفي القيام ثم خفض قبله (قوله والأعاد وجوباً اتفاقاً) أي والابأن كان رفعه أو خفضه قبل أن يأخذ فرضه مع الإمام بأن لم يطمئن معه وجب

(الامساواة) أي المتابعة فوراً فلا تبطل والأفضل أنه لا يحرم أو يسلم الأبعد سكونه (كغيرهما) أي غير الاحرام والسلام من ركوع أو سجود أو رفع منهما وفي كلامه حذف مضافين أي كعدم متابعته في غيرهما فإن السابق والمساواة لا يبطل (لكن سبقه) للإمام عمداً (ممنوع) أي حرام (والا) يسبقه في غيرهما بل ساواه (كره) فالمنسحب أن يفعل بعده ويدركه فيه وأما فعله بعد الفراغ من الركوع أو السجود في غير الأولى فحرام كان يسجد بعد رفعه منه وكذلك استمراره ساجداً في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة حتى سلم (وأمر الرفع) لراسه من الركوع أو السجود قبل رفع إمامه (بعوده) لما رفع منه ويرفع بعده (إن علم) المأموم (إدراكه قبل رفعه) واللم يرجع (لأن خفض) قبل إمامه لركوع أو سجود فلا يؤمر بالعود بل يثبت كما هو حتى يأتيه الإمام لأن الخفض ليس مقصوداً لذاته بل للركوع أو السجود والمعتمد أنه يؤمر بالرجوع له كالرفع وهل العود سنة وهو لما لك أو واجب وهو الباسج ذكرهما المصنف في التوضيح ولم يرجع واحداً منهما ومحلها أن أخذ فرضه مع الإمام والأعاد وجوباً اتفاقاً

عوده اتفاقا أي ان كان رفعه قبل اخذ فرضه سهوا (قوله فان تركه) أي العود بعد بطلت صلاته لانه كان
سبق الامام بركن (قوله واما لو رفع عمدا) أي قبل ان يأخذ فرضه بعد انحطاط الامام (قوله فتبطل بمجرد
الرفع) أي سواء اعتد بما فعله او لم يعتد به لانه ان اعتد بما فعله كان متعمدا للترك ركن وان لم يعتد به بل اعاده
كان متعمدا لزيادة ركن. واعلم ان حاصل ما في المسئلة ان تقول ان من رفع من الركوع والسجود قبل
الامام فتارة يكون رفعه منهما قبل اخذه فرضه منهما مع الامام وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد ان اخذ
فرضه فان صلاته صحيحة وكذلك الركعة مطلقا كان انحنى في ذلك الركوع والسجود قبل الامام عمدا
او جهلا او سهوا او بعد الامام كما هو المطلوب وسواء رفع قبل الامام عمدا او جهلا او سهوا فهذه اثنتا عشرة
صورة ويؤمر الراجع فيها بالعود بالشرط الذي ذكره المصنف فان لم يعد مع تمكنه فلا شيء عليه واما ان
كان رفعه قبل ان يأخذ فرضه فالصلاة باطلة في بمائة وهي ما اذا انحنى قبل الامام في ذلك الركوع
او السجود عمدا او جهلا او سهوا وانحنى بعده ورفع في هذه الاحوال الاربعة قبله عمدا او جهلا وذلك
لانه متعمد ترك ركن ان اعتد بما فعله ولم يعده فان لم يعتد بما فعله واعاد فقد تعمد زيادة ركن واما ان كان
رفع في الاحوال الاربعة سهوا او وجب الرجوع اتفاقا فان لم يرجع عمدا بطلت وان لم يرجع سهوا حتى رفع
الامام كان بمنزلة من زوحم عنه فان كان ركوعا فيأتي به حيث يدرك الامام في سجود تلك الركعة وهذا حيث
كان في غير الاولى وان كان منها تركه وفعل مع الامام ما هو فيه ويأتي به ان كان سجودا ما لم يعقد الامام
ركوع الركعة التي تليها كان من الركعة الاولى او من غيرها في تنبيهه بخذ كراين رشدا انه لا صلاة لمن رفع
راسه قبل امامه سهوا في صلاته كلها قبل اخذ فرضه في الجميع اهـ وانظر هل معناه انها تبطل او المراد
انه لا يعتد بما فعله من الركعات ويبنى على احرامه وهذا هو الظاهر كما قاله شيخنا (قوله كل منهم صالح لها)
أي لاستحقاقها وانما قدرنا ذلك لاجل دخول المرأة في المنزل ونحوها لانها لا تصلح لمباشرتها (قوله وندب
تقديم سلطان الخ) اعلم ان لنا مقامين احدهما مقام بيان من هو احق بالتقديم فيقضى له به وهذا هو المشار
له بقول المصنف وان تشاح متساوون لا لكبرا قتر عوا فيقهم منه ان غير المتساو ين يقضى للافضل منهم
بالتقديم وثانيهما مقام بيان ما تختاطب به الجماعة دون تشاح وهذا هو المشار له هنا بقوله وندب تقديم
سلطان الخ (قوله او نائبه) فيه جل السلطان على حقيقته وقال اللقاني المراد بالسلطان من له سلطنة
كان السلطان الاعظم او نائبه ويدخل في ذلك القاضي والباشا ونحوهما كما افاده شب فان اجتمع اقدم
القاضي لانه الذي يتولى امر العباد كما استظهره بعضهم (قوله ثم رب منزل) وحكم امام المسجد الراتب
حكم رب المنزل والمراد بالمنزل الذي يقدم به المنزل المجتمع فيه (قوله وان كان غيره اقله وافضل منه)
هذه طريقة وسيأتي عند قوله واستنابة الناقص عن ابن حبيب طريقة اخرى تخالف هذه (قوله لانه
احق بداره من غيره) أي ولانه ادري بقبلتها وعورتها وماتليق الصلاة فيه (قوله وندب تقديم
المستأجر على المالك) أي للملك المنفعة وخبرته بطهارة المسكان والتدب لا ينافي القضاء له عند التنازع
(قوله وان عبدا) مباينة في تقديم رب المنزل على نسبه. تقديم المستأجر على المالك فتقول الشارح هذا
اذا كان رب المنزل حرا فيه حذف الواو مع ماعطف والاصل هذا اذا كان رب المنزل ومالك المنفعة حرا
بدليل ما بعده وهو قوله بل وان كان مالك ذاتها او منفعتها عبدا والمراد بمالك المنفعة من ملكها باجارة او
اعارة او عمري فالمعاري بالمعمر بالفتح يقدمان على رب المنزل خلافا لما في عبق (قوله او منفعتها) انث
الضمير العام على المنزل لانه في معنى الدار (قوله كاهراة) أي كان الحق في الامامة للمرأة في منزلها (قوله
واستخلفت) قال ابن عاشر المرأة من جملة ما ينسدرج في قوله واستنابة الناقص فذكرها هنا تشويش وحشو
(قوله ندبا) أي وقيل وجوبها والحق ان الخلف لفظي لان من قال وجوبها مرادها انها لا تباشر الامامة بنفسها
ومن قال ندبا اراد انها لا تترك القوم هملا والحاصل انه يجب عليها ان لا تقدم وهذا لا ينافي انه يندب لها ان

فان تركه عمدا بطلت
وان تركه سهوا فكمين
زوحم وقد تقدم حكمه
والموضوع انه رفع او
خفض قبل ان يأخذ فرضه
سهوا واما لو رفع عمدا
فتبطل بمجرد الرفع بخلاف
من اخذ فرضه * ثم
شرع بين من هو الاولى
بالامامة اذا اجتمع
جماعة كل منهم صالح
لها فقال (وندب تقديم
سلطان) او نائبه ولو كان
غيره اقله وافضل منه
(ثم) ان لم يكن سلطان
ولا نائبه ندب تقديم
(رب منزل) وان كان
غيره اقله وافضل منه
لانه احق بداره من غيره
(و) ندب تقديم
(المستأجر) او المستعير
فيما يظهر (على المالك)
هذا اذا كان رب المنزل
حرا بل (وان) كان
المالك لذاتها او منفعتها
(عبدا) ما لم يكن سيده
حاضرا او اقدم عليه لانه
المالك حقيقة (كاهراة)
في منزلها (واستخلفت)
ندبا من يصلح لها والاولى
استخلافها لافضل

ومثلهذا كرمسلم لا يصلح للامامة (ثم) ان لم يكن رب منزل نذب تقدم (زائد فقه) اي علم بأحكام الصلاة على من دونه فيه ولو زاد عليه في غيره (ثم) زائد (حديث) اي واسع رواية وحفظ وهو افضل من زائد فقه ولكن قدم عليه لزيادة علمه بأحكام الصلاة (ثم) زائد (قراءة) اي ادري بالقراءة وما يمكن من غيره في مخارج الحروف او اكثر قرأنا واشد اتقاننا (ثم) زائد (عبادة) من صوم وصلاة وغيرهما (ثم) عند التساوي فالتقديم (بسن اسلام) اي تقدمه ٢٧٤ فيه ويعتبر من حين الولادة او الاسلام فابن العشرين من اولاد المسلمين يقدم

يقدم رجلا ولا تترك القوم هملا (قوله ومثلهما) اي في نذب الاستخلاف ذ كرمسلم لا يصلح للامامة والحال انه رب منزل (قوله واسع رواية وحفظ) كان يكون تلقى الكتب الستة من لا وحفظها فواسع الرواية هو الملتقى لكثير من كتب الحديث سواء حفظ ما تلقاه ام لا واسع الحفظ هو الذي يحفظ كثيرا من الاحاديث (قوله ثم زائد قراءة) اي ثم مع تساويهم في الحديث وفيما قبله وهو الفقه يقدم زائد قراءة (قوله اي ادري بالقراءة) اي فيقدم الاحسن تجويدا ولو كان غير حافظ له بنامه على غيره ولو كان حافظا له بنامه (قوله واكثر قرأنا) فيقدم حافظ الثنتين على حافظ النصف وقوله واشد اتقاننا فيقدم من لا يخط فيه على من يخط فيه (قوله ثم زائد عبادة) اي ثم مع تساويهم في القراءة وما قبلها يقدم زائد عبادة (قوله ثم عند التساوي) اي في جميع ما مر وقوله فالتقديم بس اسلام اي لزيادة عمله (قوله ويعتبر) اي سن الاسلام والتقدم فيه (قوله ثم بنسب) يحتمل ان المراد ثم بشرف نسب ويحتمل ان المراد ثم بعرفة نسب ويحتمل ان المراد ما هو اعلم وهو الذي قرره شارحنا وخش حله على الاول تبعاً لتت وعقب وشب جلاله على الثاني (قوله بفتح الخاء) اي وهي الصورة الحسنه لان العقل الكامل والخير قد يتبعانها غالباً وقد قالت الحكماء حسن التركيب وتناسب الاعضاء يدل على اعتدال المزاج واذا اعتدل المزاج نشأ عنه كل فعل حسن قال بن قسلا عن عياض قرأت في بعض الكتب عن ابن ابي مليكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتاه الله وجهها حسنا واسما حسنا وخلقا حسنا وجعله في موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه (قوله ثم بخلق بضمين) اي بحسن خلق اي بخلق حسن اي لانه من اعلى صفات الشرف والخلق الحسن شرعا هو التحلي بالفضائل والتزه عن الرذائل لا ما يعتقد العوام من انه مسارة الناس والمجي على ربحهم لان هذا ربحا كان مذموما (قوله ومن الناس) المراد به ابن هرون (قوله واستظهره المصنف) اي في التوضيح لكن الذي تلقاه المصنف عن شيخه ما تقدم للشارح وان كان استظهر خلافه (قوله ثم بلباس حسن) اي جليل وقوله شرعا الاولى عرفا اي وهو الجديد مطلقا من غير الحرير لان اللباس الحسن شرعا هو البياض خاصة جديدا او لا فلا يصح قوله ولو غيرا ببيض وانما يقدم صاحب اللباس الحسن على من بعده لانه لا تحسن اللباس على شرف النفس والبعد عن المستفدرات وقدمه الشافعية على الجليل في الخلقة كانه لتعلق الثياب بالصلاة (قوله ومحل استحقاق من ذكر التقديم الخ) حاصل تقرير الشارح ان هذا شرط في استحقاق من ذكر التقديم وفي مفهومه وهو ما اذا وجد نقص مانع او موجب للكراهة تفصيل فان كان سلطانا اورب منزل فلا يسقط حقهما ونذب لهما الاستخلاف وعدم اهمال الامر لغيرهما اذا كان النقص غير كفر وجنون وان كان غيرهما سقط حقه (قوله واذا اجتمع جماعة كل منهم يصلح للامامة) اذ من المعلوم انه لا يكون كل واحد منهم صالحا للامامة الا اذا كان خاليا من الامور الموجبة للمنع او الكراهة (قوله ونذب استنباه الناقص) كونه عطف على معمول نذب لا يقتضي تخصيصه بنقص الكره لما تقدم ان المنبسط بنقص المنع كالمرأة نذب لها الاستنباه وهو بهذا التقرير يرجع للسلطان ورب المنزل للسلطان فقط واعلم ان في كلام المصنف وجهين آخرين احدهما اللبساطى والموافق وجرام ان من له المباشرة لا تنفاه نقص المنع والكره يستحب له اذا حضر من هو اعلم منه واولى ان يستنيبه لقول ابن حبيب احب الى ان حضر من هو اعلم من

على ابن ستمين اسلم من منذ خمس عشرة سنة مثلا (ثم بنسب) فعند التساوي يقدم القرشي على غيره فعلوم النسب على مجهوله (ثم بخلق) بفتح الخاء اي الاحسن فيه (ثم بخلق) بضمين اي الاكمل فيه ومن الناس من عكس الضبط واستظهره المصنف والمتن يحتملها (ثم بلباس) حسن شرعا ولو غيرا ببيض لا كعبرر ومحل استحقاق من ذكر التقديم (ان عدم نقص ومنع) اي ان خلا من نقص مانع من الامامة كالعجز عن ركعتين من مرض او زمانه او غير ذلك (او) عدم نقص (كره) بأن سلم من نقص تكريمه مع الامامة من طع وشلل وابسة وغيرهما مما مر وهذا هو معنى قولهم واذا اجتمع جماعة كل منهم يصلح للامامة قدم كذا الخ فكأنه قال ونذب تقدم من ذكر اذا كان كل يصلح لها بأن كان سالما

من نقص يوجب منعها او كرها (و) نذب (استنباه لناقص) نقص منع او كره ان كان له استحقاق اصلي فيها صاحب وهو السلطان ورب المنزل فقط واما غيرهما فليس له حق فيها فالأفقه ان قام به مانع سقط حقه وصار كالعدم والحق لمن بعده وهكذا ثم شبه في النذب قوله (كوقوف ذكر) بالغ (عن عينه) ونذب ايضا تأخره عنه قليلا فان جاء آخره نذب لمن على البين ان يتأخر حتى يكون خلفه ولا يتقدم الامام (و) نذب وقوف (اتين) فاكثر (خلفه وصبي) مبتدا وقوله (عقل القرية) نعت اي ادرك ان الطاعة ثاب على فعلها ويعاقب على تركها (كالبالغ) خبره قد تف عن عينه ومع غيره خلفه فان لم يعقل القرية تركه ينف حيث شاء

(ونساء) واحدة فاكثرت بدين وقوفهن (خلق الجميع) أي جميع من تقدم مع الإمام وحده خلفه ومع رجل عن يمينه خلفهما ومع رجال خلفه خلفهم (ورب الدابة) إذا جرى شخص على حمله ولم يشترط تقديم ٢٧٥ احدهما (أولى بمقدمها) لأنه أعلم بطباعها

ومواضع الضرب منها
وذكرت هذه للدلالة
على أن الأئمة مقدم
لأنه أعلم بمصالح الصلاة
ومفاسدها ومقدم
يحتمل أنه بكسر الدال
مخففة وبفتحها مشددة
(و) قدم (الأورع) وهو
التارك لبعض المباحات
خوف الوقوع في الشبهات
على الورع وهو التارك
للشبهات خوف الوقوع
في المحرمات (و) قدم
(العدل) على مجهول
حال أو المراد بالعدل
الاعدل أي على العدل
وأما الفاسق فلاحق
له فيها (والحر) على العبد
(والاب) على الابن ولو زاد
فتها (والعم) على ابن
أخيه ولو زاد فتقه أو
أكبر سننا من عمه فتوله
(على غيرهم) راجع
للأورع ومن بعده
(وان تشاح) أي تنارع
في طلب التقديم جماعة
(متساوون) في المرتبة
(للكبر) بسكون الباء
لطلب الثواب
(اقرعوا) وأما التهاجروا
لكبر سقط حقهم
لأنهم جئند فحاق لاحق
لهم فيها بل تبطل به
صلاتهم (وكبر المسبوق)
تكبيرة غير تكبيرة
الأحرام (لركوع) وجسد
الإمام متلبس به ويعتد

صاحب المنزل أو عدل منه أن يوليه ذلك الوجه الثاني للنصر للقائي وهو أن يجعل قوله واستنابة الناقص عطفًا على معمول عدم ولا يختص بنقص الكره وعلى التقريرات الثلاثة يكون كلام المصنف أي قوله واستنابة الناقص مختصًا برب المنزل والسلطان دون غيرهما اه بن أن قلت أن هذا الوجه الثالث غير صحيح لأن المعنى عليه ومحل استحقاق من ذكر التقديم أن عدم نقص منع أو كره وعدم استنابة الناقص وهذا يقيدان السلطان لا يقدم بالفعل إلا إذا عدم استنابة الناقص فيقتضي أن هناك من يقدم على السلطان وأن السلطان لا يقدم إلا إذا عدمت استنابة ذلك الغير إذا قام به نقص مع أنه ليس هناك من يقدم عليه واجب بأن عدم استنابة الناقص شرط باعتبار الثاني وما بعده فقط أي أن رب المنزل وزائد الفقه أنما يقدم إذا عدم استنابة الناقص وهو السلطان ورب المنزل وهذا هو المراد بكون كلام المصنف مختصًا برب المنزل والسلطان على هذا الوجه (قوله ونساء خلق الجميع) ويقف الخنثى أمامها في توسط بين الرجال والنساء وفي ح ويكره للرجل أن يؤم الأجنبية وحدهن والكره في الواحدة أشد اه وكأنهم لم يحرموا ذلك كالحلوة لأن الصلاة مائة (قوله خلقهما) أي بحيث يكون بعضهما خلف الإمام وبعضها خلف من على يمينه والظاهر كما قال شيخنا أنه إذا وقف على يمين الإمام أكثر من واحد فأنما تقف خلف الإمام وخلف من بصلته (قوله ورب الدابة أولى بمقدمها) كذا في المدونة ونصها والاولى بمقدم الدابة صاحبها وصاحب الدار والاولى بالامامة إذا صلوا في منزله إلا أن يأذن لاحد اه قال أبو الحسن لأن صاحب الدابة أعلم بطباعها ومواضع الضرب منها وصاحب الدار والاولى لأنه أعلم بالقبيلة فيها وبالموضع الطاهر منها وكلاهما دليل على أن الفقيه اولى بالامامة من غيره وهي دلالة حسنة والحاصل أنه لما كان صاحب الدابة اولى لأنه أعلم بطباعها وصاحب الدار اولى لكونه أعلم بقبيلتها كان الفقيه اولى لكونه أعلم بما تصح به الصلاة اه بن (قوله وذكرت هذه) أي المسئلة هنا مع أن محلها باب الاجارة (قوله والأورع والعدل والحر) مرتبة هذه الثلاثة بعد قوله ثم زائد فقه ثم حديث فكان حقه أن يقدمها هناك ولا يستغنى بما تقدم عن ذكر الثلاثة كما قيل لأن ما تقدم من باب التحلي بالحاء المهملة وهذه من باب التخلي بالخاء المعجمة فلا بد من ذكرها لكن الاول تقدمها اه بن (قوله وقدم العدل الخ) أي ما لم يكن مقابله أزيد فقهها وكذا يقال في الأورع والحر واعترض قوله والعدل بما حاصله أن الذي يقابل العدل هو الفاسق فينحل المعنى وقدم العدل على الفاسق فيقتضي أن الفاسق له حق في الامامة وليس كذلك واجاب تت بأن المراد قدم العدل على مجهول الحال وفيه نظر لأن الشيء أنما يقابل بنقيضه فتقول هذا إنسان أو ليس بإنسان أو بالمساوي لنقيضه فتقول هذا الشيء أما قديم أو حادث ومجهول الحال ليس بنقيض للعدل ولا مساو بالنقيض بل اخص من نقيضه فان عدل نقيضه لا عدل ومجهول الحال اخص من لا عدل لصدقه بمجهول الحال وبالمعقل وقال ابن غازي المراد بالعدل في كلام المصنف لا عدل فانه يقدم الاعدل على العدل وفيه أن هذا تكلف لانه صرف اللفظ عن ظاهره فالاولى أن يراد بالعدل عدل الشهادة ولا يلزم أن يكون مقابله فاسقا لانهم قايومه في باب الشهادة بالمعقل وهو ليس بفاسق لأن المراد به من يفعل الفعل بحضرة ولا يتنبه له (قوله والاب والعم الخ) مرتبة هذين بعد رب المنزل فكان حقه أن يقدمهما ههنا كذا في عج وهو يدل على أن رب المنزل والسلطان يقدم على غيره ولو ابا (قوله ولو راد فقهها) أي ولو كان الابن زائدا في الفقه على ابيه وهذا عند المتساحة وأما عند التراضي فالابن لا فقه اولى من ابيه بالامامة وكذا يقال فيما بعده من العم وابن أخيه كافي أبي الحسن (قوله ولو زاد فتقه) أي ولو كان ابن الأخ زائدا فقهه أو أكبر سننا وخالف في ذلك سحنون وقال إن كان ابن الأخ زائدا فقهه أو أكبر سننا قدم على عمه اه بن (قوله لا لكبر) يدخل في منطوقه إذا كان تشاحهم لأجل حيازة فائضها وخراجها كوقف على الإمام فليس ذلك مما يفسقهم كما قاله أبو علي المسنوي اه بن وفي حاشية شيعنا عن البرموني أنه لو كان تشاحهم لأجل حيازة فائض الوظيفه فالظاهر أنه ينظر للفقير ويقدم به والافرع بينهم (قوله) ويتقدم تلك الركعة أن ادركها) أي أن يتقن ادراكها بركوعه مع الإمام وإن لم يطمئن إلا بعده فإن لم يتبين ادراكها

تلك الركعة أن ادركها (أو سجود) أي وكبر لسجود وجد الإمام به غير تكبيرة الاحرام أيضا ولا يعتد بركعتيه

(بلا تأخير) راجع للمستثنين أي ولا يؤخر حتى يرفع الإمام أي يحرم التأخير في الركوع وكره في السجود إلا أن يشك في ادراكه الركعة
فيذهب التأخير (لا) يذكر غير تركيبة الأحرار (جلوس) أول أو ثان وحده الإمام به بل يكبر للأحرار من قيام ويجلس بلا تكبير (وقام) المسبوق
للقضاء بعد سلام الإمام (بتكبيران جلس في ثانيته) أي ثانية المسبوق بأن أدرك الركعتين الأخيرتين من رابعة أو ثلثة ومفهوم الشرط
أنه إن جلس في أوله كدرك الرابعة أو الثالثة من ٢٧٦ ثلثة أو الثانية من ثنائية أو جلس في ثلثته كن فاته الأولى من رابعة قام بلا

تكبير لأن جلوسه في غير
محلها وانما هو لموافقة الإمام
وقد رفع معه بتكبير وهو
في الحقيقة للقيام ثم استثنى
ممن محوم المفهوم قوله
(اللامدرك التشهد)
الاخير او مادون ركعة
فيكون تكبيراً لأنه كفتح
الصلوة (وقضى) هذا
المسبوق بعد تمام سلام
إمامه (القول) الذي فاته
مع الإمام وهو القراءة
بأن يجعل ما فاته قبل
الدخول مع الإمام أول
صلاته وما أدركه آخرها
(وبني الفعل) وهو ما عدا
القراءة بأن يجعل ما أدركه
معه أول صلاته وما فاته
آخرها فيجمع بين التسميع
والتحميد ويقت في الصبح
لأنها ملحقة بالأفعال فن
أدرك أخيرة المغرب قام
بلا تكبير فيأتي بركعة بأم
القرآن وسورة جهر لأنه
قاضى القول ويجلس لأنه
بان في الفعل ثم بركعة بأم
القرآن وسورة جهر لأنه
قاضى القول ومن أدرك
الثانية منه أتى بركعة
كذلك ومن أدرك الأخيرة

العاها وتأتي بركعة بدلها (قوله بلا تأخير) متعلق بمقدراي ودخل بلا تأخير (قوله أي يحرم التأخير في
الركوع) أي لأن في ترك الدخول معه والتأخير طعن في الإمام والموضوع أن الإمام راتب (قوله وكره في
السجود) أي وكره التأخير في السجود وقيل أنه حرام (قوله إلا أن يشك الخ) هذا استثناء من حرمة التأخير في
الركوع وحاصله أن محل النهي عن التأخير في الركوع ما لم يشك في أدراك الركعة والاندب له التأخير ومحل
النهي عن التأخير في السجود إذا لم يكن معيد الفضل الجماعة والاخر دخوله فيه حتى يتم تلك الركعة ويعلم
هل بقي معه ركعة فأكثرت فدخل أو لا فلا يدخل وهل تأخير الدخول حينئذ واجب للنهي عن ابتاع صلاة
مرتبة أو مندوب (قوله وقام المسبوق للقضاء بعد سلام الإمام) فإن قام له قبل سلامه بطلت وأجار الشافعية
نية المفارقة وهذا إذا قام عمدا أو جهلا فإن قام سهوا النسي ما فعل رجع للإمام فإن لم يتذكر إلا بعد سلام
الإمام فلا يرجع ويلغى كل ما فعله قبل سلام الإمام (قوله بأن أدرك الركعتين الأخيرتين الخ) أي فإذا قام
لقضاء ما فاته قام بتكبير أي يأتي به بعد استقلاله لأنه يكبر حال قيامه قبل استقلاله كما هو ظاهر المصنف (قوله
الامدرك التشهد) أي فاته يقوم بتكبير كما هو مذهب المدونة ومقابلته ما أخرجه سند من قول مالك إذا جلس
في ثانيته يقوم بلا تكبير لأنه هنا يقوم بلا تكبير أيضا وما نقله زوق عن عبد الملك أنه يقوم بتكبير مطلقا قال وكان
شيخنا القوري يفتي به العامة لئلا يخطوا كذا نقل ح والحاصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة يقوم بتكبير
مطلقا وبغير تكبير مطلقا ويقوم بتكبيران جلس في ثانيته لافي غيرها الامدرك التشهد (قوله لأنه كفتح
صلوة) يؤخذ منه أنه يؤخر التكبير حتى يستقل قائما لأنه يكبر حالة القيام (قوله وقضى الجول وبني الفعل)
أي أنه يفعل الفعل كفعل الباني المصلي وحده وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضى القول والفعل وذهب الشافعي
إلى أنه يبنى فيهما ومنشأ الخلاف خبر إذا أتم الصلاة فلا تأتوها واتم تسعون وأتوها عليكم السكينة والوقار
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا وروى فاقضوا فاقضوا الشافعي بر واية فأتوا واخذ أبو حنيفة بر واية فاقضوا
وعمل مالك بكليهما لقاعدة الأصوليين والمحدثين إذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع فحمل بر واية فأتوا على
الأفعال ورواية فاقضوا على الأقوال فإذا أدرك أخيرة المغرب فعلى مذهب الشافعي يأتي بركعة بأم القرآن
وسورة جهر أو يجلس ثم بركعة بأم القرآن فقط ويتشهد وعلى مالا يي خيفة يأتي بركعتين بأم القرآن وسورة
جهر أو لا يجلس بينهما لأنه فاض فيهما قولاً وفعلًا وما على مالك يأتي بركعتين بالقائمة وسورة فيهما ويجلس
بينهما (قوله فيجمع) أي في حال قضاء ما فاته بين التسميع والتحميد أي لانهما من جملة الأفعال والمسبوق
في قضاء الركعات التي فاتته بالنسبة للأفعال يفعل كفعل المنفرد وهو يجمع بينهما فلو قلنا إن سمع الله لمن
جده وروى بناولك الحمد من جملة الأقوال التي تقضى لا تقصر على ر بناولك الحمد لأن الركعات التي فاتته بالنسبة
للا أقوال يفعل فيها فعل المأموم وهو يقتصر على ر بناولك الحمد هذا هو الصواب خلافا لما في عقب (قوله
ويقت في الصبح) ما ذكره من أن مدرك ثانية الصبح يقتل إذا قام لقضاء الأولى وإن القنوت ملحق بالأفعال
تبع فيه عجم وفاقا للجزولي وابن عمر وهو خلاف المعتد والمعتد ما في العتية والبيان واقتصر عليه في
التوضيح والقلشاني وابن ناجي وغيرهم أن مدرك ثانية الصبح لا يقتل إذا قام لقضاء الأولى التي فاتته وإن المراد
بالتول الذي يقضى القراءة (١) والقنوت انظر بن (قوله لأنها ملحقة بالأفعال) الضمير اسم الله المن جده

من العشاء قام بعد سلام الإمام فأتى بركعة بأم القرآن وسورة جهر إلا أنها أول صلاته بالنسبة للقول
ثم يجلس لأن التي أدركها كالأولى بالنسبة للفعل فيأتي عليها ثم يأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهر لأنها الثانية بالنسبة للقول ولا يجلس لأنها
الثالثة بالنسبة للفعل بل يقوم يأتي برابعة بأم القرآن فقط سرًا ومن أدرك الأخيرة من أتي بركعتين بعد سلام الإمام بأم القرآن وسورة جهر
ومن أدرك ثانية الصبح قن في ركعة القضاء ويجمع في القضاء بين سمع الله لمن جده وروى بناولك الحمد كما تقدم (وروى)
(١) لعل الأولى لا القنوت تأمل اه مصححه

اي احرم نهدبا (من خشي) باستمراره بسكينته الى دخول الصف (قوات ركعة) ان لم يحرم (دون الصف) معمول ركن (ان ظن ادراكه) اي ادراك الصف في ركوعه دابا اليه (قبل الرفع) اي رفع الامام راسه من الركوع ٢٧٧ فان لم يظن ادراكه قبله بما دى اليه

ولا يركع دونه فان فعل
اساء واجزائه ركعته الا ان
تكون الاخيرة فيركع دونه
لثلاثتونه الصلاة في
مفهوم الشرط تفصيل
(يدب) بكسر الدال اي
يمشي ولو خيبا (كالصفيين)
الكاف استقصائية
لا تدخل شيئا على الراجح
ولا يحسب ما خرج منه
او دخل فيه (لا آخر
فرجة) ان تعددت سواء
كانت امامه او يمينه
او شماله (فاعا) في ركعته
الثانية ان خاب ظنه بعد
احرامه في دبه للركوع
لاقائما في رفعه وان كان
ظاهر المصنف والمدونة
فانه خلاف المعتد
(اورا كعا) في اولاه
حيث لم يحجب طنسه فأو
للتنويح فاولا قال را كعا
اوقائما في ثابته لكان
احسن (لا يدب) ساجدا
اوجالسا (لقبح الهيئته
(وان) احرم المسبوق
والامام را كعو (شك)
اي تردد (في الادراك)
لهذه الركعة (العاها)
ويتأدى مع الامام ويرفع
معه ويقضها بعد سلام
امامه سواء استوى تردده
او ظن الادراك او عدمه
فهذه ثلاث صور فان جزم
بالادراك فالامر ظاهر

ور بناولك الحمد والقنوت (قوله اي احرم) الاولى احرم وركع دون الصف وقوله من خشي قوات ركعة اي
من خاف قوات ركعة ان استمر بسكينته الى دخول الصف وان ركع خارجا ادركها والطاهر ان المراد بالخوف
غلبة الظن كما قال شيخنا وانما امر بالركوع دون الصف لان المحاطة على الركعة والصف معاخير من
المحاطة على احدهما فقط وهو الصف (قوله فان لم يظن ادراكه قبله) اي فان لم يظن ادراك الصف اذ ادب
قبل رفع الامام راسه من الركوع (قوله بما دى اليه) اي الى الصف على جهة التدب ولا يركع دونه ولو فاتته
الركعة وهذا قول مالك وقال ابن القاسم في المدونة انه يركع دون الصف ويدرك الركعة فرائ المحاطة
على الركعة الاولى من المحاطة على الصف عكس ما قاله مالك ورجح التونسي قول ابن القاسم وقال ابن رشد
قول مالك الاولى عندى بالصواب انظر بن (قوله فان فعل) اي فان ركع دونه وقوله اساء اي فعل مكروها
(قوله الا ان تكون الاخيرة الخ) هذا القيد ذكره اللخمي وابو اسحق التونسي قال ح وهو تقييد حسن
لا ينبغي ان يختلف فيه وصرح ابن حزم بالاتفاق عليه فلو شك في كونها الاخيرة اولا فيحاط بجعلها الاخيرة
كما قال شيخنا (قوله يدب الخ) جملة مستأنفة جوابا لسؤال معتزكا نه قيل وماذا يفعل بعد ركوعه دون
الصف فأجاب بقوله يدب وقوله ولو خيبا اي لان الخيب فيها غير منهي عنه وانما ينهي عنه اذا كان لها اي
اذا كان خارجا عنها لاجلها كذا قيل قال المستأوى وهو في غاية البعد او فاسد وذلك لان الخيب انما كره
لها كمالا بن رشد لئلا تذهب سكينته واذا كان الخيب يكره خارج الصلاة لاجل السكينة فكيف لا يكره في
الصلاة التي طلب فيها الخشوع والتواضع هذا لا يقوله احده اذ في تحصيل اه بن ولذا قال شيخنا الصواب
انه يدب من غير خيب لمنافاته للخشوع فان قلت اذا كان لا يحجب فيها فكيف يتأني انه اذا استمر بلا احرام
لا يدرك الركعة في الصف واذا احرم خارج الصف ودب في ركوعه ادركها مع ان الزمن والقفل واحد قلت
ان هذا الذي خشي قوات الركعة اذا تأدى للصف معناه انه خشي القوات عند عدم الديب اي المشي
بسرعة بغير هرولة يؤمر بالركوع خارج الصف ويدب في حاله ركوعه وانما لم يقل يدب قبل الدخول لئلا
يتخلف ظنه فتقوته الركعة فقلنا له ادركها ثم دب للصف فان ادركه فذاك والا فيدب في الثانية كذا قرره
شيخنا (قوله على الراجح) اي خلافا لما في خش من ادخالها للصف الثالث (قوله لا آخر فرجة) اي بالنسبة
لجهة الداخل وان كانت اولى بالنسبة لجهة الامام (قوله ان خاب ظنه) اي انه اذا احرم خلف الصف طامعا
في ادراكه فدب في حاله الركوع فرفع الامام قبل ان يصل للصف ويتخلف ظنه فانه يدب في حاله قيامه للركعة
الثانية حتى يدرك الصف (قوله لاقائما في رفعه) من ركوع اولاه فلو دب في حال رفعه من الركوع فالظاهر
عدم البطلان مراعاة لظاهر المدونة ولعل الفرق بين الركوع والرفع ان الديب مظنة الطول وهو غير
مشروع في القيام من الركوع (قوله اورا كعا في اولاه) هذا هو المعتد خلافا لاشبه في انه لا يدب را كعا
اذ لو فعل تجاف يده عن ركبته والحاصل انه لا يدب ساجدا ولا جالسا اتفاقا ويدب في حال قيامه للثانية
وهل يدب في حال الرفع من ركوع الاولى او لا خلاف وهل يدب في حال الركوع او لا خلاف وقد علمت المعتد
في ذلك (قوله لا ساجدا اوجالسا) اي انه اذا كان لا يدرك الصف يدب في ركوع اولاه او ترك الديب حال
الركوع فلا يدب حال سجوده لا ولا في حال جلوسه بين سجديها بل يصبر حتى يقوم للثانية ويدب في حال
قيامه لها (قوله لقبح الهيئته) انظر هل هو حرام او مكروه والطاهر الثاني وعلى كل فالظاهر عدم البطلان
(قوله ويرفع معه) اي فان لم يرفع معه فالظاهر البطلان حيث فعل ذلك عمدا او جهلا قاله شيخنا (قوله فان
تحقق) اي بعد احرامه (قوله قبل ان يركع) اي قبل شروعه في الركوع وهذا الطرف نازعه الافعال
الثلاثة قبله وهي تحقق ورفع واستقل (قوله فهذا لا يجوز له الركوع حينئذ) اي بل يحرم ويخر ساجدا مع
الامام ويلبى تلك الركعة الناقصة (قوله وان ركع لا يجوز له الرفع) اي بل يهوى ساجدا من ذلك لركوع

وان جزم بعدمه فان تحقق ان امامه رفع من ركوعه واستقل قائما قبل ان يركع فهذا لا يجوز له الركوع حينئذ وان ركع لا يجوز له الرفع فان رفع
طلبت صلاته ولا ينبغي ان يكون فيها خلاف

الظهور بعمد زادة الركن ولا يحد برجله ركعاً ما يقع ذلك العمود وان لم يتحقق استقلال امامه فاعلم ان ركع وتجزم بعدم الادراك لرفع الاحرام
واسه واستقلاله قائماً قبل وضع يديه على ركبتيه فالالغاء مظاهر وانما الكلام هل يرفع من ركوعه او لا يرفع وعلى تقدير الرفع هل تبطل مظاهر
ما نزل وق انه لا يرفع وان رفع عمداً اوجهاً بطلت مطلقاً وظاهر ابن عبد السلام عدم البطلان بل طلب الرفع وقيل ان كان حين انحنائه جازماً
او طناً لعدم الادراك بطلت ان رفع عمداً ٢٧٨ اوجهاً وان كان جازماً بالادراك او طناً له او شاك فيه فبين له خلافه فلا يرفع فان

بدون رفع وقوله فان رفع اي عمداً اوجهاً (قوله لظهور بعمد زادة الركن) اي الذي هو الركوع (قوله)
وان لم يتحقق استقلال امامه قائماً اي قبل ان يركع (قوله فالالغاء) اي لتلك الركعة مظاهر (قوله بطلت
مطلقاً) اي سواء كان قبل الاحرام جازماً بالادراك او بعده او طناً بالادراك او عدمه او كان شاكاً في
الادراك او عدمه (قوله بل طلب الرفع) اي بل يطلب بالرفع في الاحوال الخمسة التي قلناها فان لم يرفع فلا
تبطل عنده (قوله وقيل الخ) هذا القول للهواري (قوله وهو الاظهر) الذي قررہ شيخنا العدوي ان المعتمد
ما قاله زروق (قوله في احوال ما قبل تكبيرة الاحرام) اي وهي خمسة لانه حين التكبير اما جازماً بادراك
الركوع او بعدم ادراكه او يظن ادراكه او يظن عدم ادراكه او يشك في الادراك وعدمه فاذا احرم فاما
ان يظن الادراك او يظن عدمه او يشك فيه او يجزم بالادراك او بعده والحاصل من ضرب خمسة في خمسة
خمس وعشرون صورة (قوله ثم محل الخمسة الخ) صوابه ثم محل صحة الركعة والاعتداد بها ان جزم بادراكها
ان اتى الخ لانه اذا شك في الادراك او ظنه او ظن عدمه او جزم بعدمه فالركعة باطلة قطعاً ولا يتأني التأويلان
بصحة الركعة وعدم صحتهما تأمل (قوله من وجد الامام راكعاً) اي سواء كان مسبقاً بركعة فاكثراً ولا وهذا
يرشد الى ان ما ذكره المصنف لا يتأني الا في المأموم لافي الفذولافي الامام اللهم الا ان يكون كل منهما من تسقط
عنه الفاتحة تأمل (قوله اي فيه او عنده) اشار الى ان لا ركوع ليست للتعليل والانا في ما بعده بل هي بمعنى
في او بمعنى عند (قوله اي الاحرام) اي الدخول في حرمة الصلاة (قوله اجزاء) اما في الاولين فظاهر لنته
بالتكبير الاحرام قيهما واما في الثالثة فلانه اذ لم ينو شيئاً أنصرف للاحرام وذلك لان النية تقدمت عند القيام
للسلاة وانضمت تلك النية للتكبير الذي اوقعه عند الركوع وشأن تكبيرة الركوع ان لا تقارن النية
وانما هذا شأن تكبيرة الاحرام (قوله لان اتى به بعد الانحطاط) اي والا كانت الركعة باطلة (قوله
والاعاها) اي والا يجزم بادراك الامام بل شك في الادراك او ظنه او ظن عدمه او جزم بعدمه الغاها
(قوله وان لم ينو الخ) صورته انه نوى الصلاة المعينة وكبر نواياً بذلك التكبير الركوع ناسياً
تكبيرة الاحرام فانه يتبادى المأموم فقط على صلاة باطلة وانما امر بالتأدي مراعاة لمن يقول بالصحة
واما الفذول الذي كان امسلاً لا يقرأ وكذلك الامام الا في انه لا يتأدي بل يقطع كل منهما (قوله اي الاحرام)
اي بمعنى تكبيرة الاحرام ونسبانه الى ان نوى الصلاة المعينة كما قلنا (قوله على المعتمد) راجع
لقوله وجوب اي خلافاً لما نقله من عن الجلاب من انه انما يتأدي ندباً على صلاة باطلة وقوله على صلاة
باطلة اي خلافاً للفقائي القائل انه يتأدي على صلاة صحيحة على الراجح (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة)
وهو ابن شهاب وسعيد بن المسيب القائلان بحمل الامام تكبيرة الاحرام عن مأمومه اهـ بن (قوله لافرق
بين جعة وغيرها) هذا تعميم في قول المصنف بمأدى المأموم اي بمأدى على صلاة باطلة لافرق بين كون تلك
الصلاة جعة وغيرها كما هو ظاهر المدونة ورواية ابن القاسم اي ولا فرق ايضا بين ان يكون ذلك في الركعة
الاولى او غيرها خلافاً لابن حبيب القائل ان كان ذلك في غير الاولى قطعاً وابتداً وان كان ذلك في الاولى
بمأدى (قوله وقيل الخ) وهو قول ابن حبيب ونقله اذاع ابن القاسم فقد علمت ان ابن حبيب يخالف
في كل من التعميمين (قوله ان العام لا يقطع) تعبيره بالقطع يشعر بان عقادها وظاهر عدم انعقادها وانه
يجوز بالقطع عن البطلان (قوله او كرا الخ) اي او اتى بالنية وكبرا للركوع (قوله وفهم منه انه اذا لم يكبر)

رفع لم تبطل وهو الاظهر
فالمصور خمس نسلاته
بالمطوق واثنان بالمفهوم
وفي الخامسة التفصيل
الذي علمته فلتحفظ على
هذا الوجه فانها مسئلة
كثيرة الوقوع ولا حاجة لك
بتكثير الصور بان تضرب
الصور المتقدمة في احوال
ما قبل تكبيرة الاحرام
فانه لا فائدة فيه سوى
تشتيت الذهن وعدم
ضبط المسئلة الكثيرة
الوقوع ثم محصل الخمسة
ان اتى بتكبيرة الاحرام
كلها من قيام اما ان اتى بها
بعد انحنائه فالركعة تنفى
قطعاً ولو ادرك الامام
راكعاً واما ان اتى بها عند
انحنائه وكلها حاله او بعده
يلا فصل كثير فالتأويلان
المتقدمان في قوله الا
لمسبق قلاً ويلان (وان
كبر) من وجد الامام
راكعاً (ركوع) اي فيه
او عنده فلا ينافي قوله
(ونوى به العقد) اي
الاحرام فقط (او نواها)
اي الاحرام والركوع
بهذا التكبير (اولم ينوها)
اي لم ينويه واحداً منهما

(اجزاء) التكبير بمعنى الاحرام اي صح احرامه في الصور الثلاث وتجزمه
الركعة ايضا ان اتى به كله من قيام لان اتى به بعد الانحطاط وفي حاله التأويلان هذا ان جزم بادراك الامام والاعاها على ما تقدم (وان لم
ينو) اي الاحرام بتكبير الركوع (ناسياً له) اي للاحرام (عمداً المأموم فقط) وجوباً على صلاة باطلة على المعتمد مراعاة لمن يقول بالصحة
لا فرق بين جعة وغيرها وقبل يقطع في الجعة الثلاث فهو ظاهر ومفهوم ناسياً ان العام لا يقطع ومفهوم فقط ان الامام والفذول يقطعان
وبسبب ان الاحرام متى تذكر انهما اتيا بالنية فقط او كبرا للركوع وفهم منه انه اذا لم يكبر للركوع لا يتأدي

(وفي تكبير السجود) أي إذا تكبر المنسوق الذي وجد الامام ساجدا للسجود ناسيا لتكبير الاحرام فهل يتأدى على صلاة باطلة وجوباً ثم يعيدها إن عقد الركعة التي بعده هذا السجود وهو الراجح أو يقطع مطلقاً عقد الركعة أم لا ٢٧٩ (زرد) فإن لم يعقد الثانية اتفق على القطع كذا

قيل ومقتضى النقل الاطلاق كما هو ظاهر المصنف وان تكبير السجود ونوى به العقد او نواهما اولهما ونواهما اجزا على الراجح تكبيره ركوع كما تقدم (وان لم يكبر) المصلي تكبير الاحرام ولا الركوع ناسياً بان أتى بمجرد النية وتذكر قبل الركوع او بعده او ادرك الامام في السجود ودخل معه بلا تكبير احرام (استأف) صلاته باحرام من غير احتياج لقطع بسلام وان كان مأموماً لعدم جل الامام تكبير الاحرام ولما كان الاستخلاف من جملة مندوبات الامام وكان في الكلام عليه طول افرده بفضل ذلك حكمه واسبابه المعبر عنها بالشروط وما يفعله المستخلف بالفتح وبدا بحكمه مضمناً له اسبابه فقال

فصل ندب لامام في ثبوت امامته لا من ترك النية او تكبير الاحرام (خشي) تأديه (تلف مال) له او لغيره ان خشي بتركه هلاكا او شديداً اذى مطلقاً او لم يخش وكثر واتسع الوقت فان لم يخش

(الخ) أي بل نوى الصلاة المعينة وركع ولم يكبر اصلاً للاحرام ولا بقصد الركوع وقوله لا يتأدى أي بل يقطع ويستأف وهذا المفهوم قد صرح به المصنف بعد بقوله وان لم يكبر استأف (قوله وفي تكبير السجود الخ) حاصله انه اذا نوى الصلاة المعينة وجد الامام ساجداً فكبر بقصد السجود ناسياً لتكبير الاحرام ولم يتذكر تركها الا بعد عقد الركعة الثانية لذلك السجود فقيل يقطع وقيل لا يقطع ويتأدى وجوباً على صلاة باطلة وهذا هو المعتمد واما ان تذكر تكبير الاحرام قبل ان يعقد الركعة الثانية لذلك السجود فانه يقطع قولاً واحداً واما لو نوى بذلك التكبير الاحرام او الاحرام والسجود معاً ولم ينو به شيئاً فانه يجوز به (قوله ان عقد) أي ان تذكر تركه لتكبير الاحرام بعد ان عقد الخ وهذا شرط في قوله يتأدى (قوله عقد الركعة ام لا) أي ان تذكر بعد ان عقد ركعة او قبل عقدها (قوله فان لم يعقد) أي بان تذكر قبل ان يعقد الثانية اتفق على القطع فالخلاف محله اذا حصل التذكر بعد عقد الثانية هكذا ذكر عجم وتبعه تلامذته وهو خلاف الصواب لان اللغوى نقل عن ابن الموزان انه يتأدى مطلقاً عقد ركعة ام لا فلا يصح ما ذكره من الاتفاق والى هذا اشار الشارح بقوله كذا قيل ومقتضى النقل الاطلاق وحاصل ما في المسئلة أن ابن رشد وابن بونس واللغوى نقلوا عن ابن الموزان انه اذا كبر للسجود ناسياً للاحرام تعادى ونقل سند عن المذهب انه يقطع متى ما ذكر والى هذا الخلاف اشار المصنف بالتردد فهو لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين وعلى التماضي فابن رشد وابن بونس نقلوا عن رواية ابن الموزان انه يتأدى اذا تذكر بعد ركوع الثانية وان تذكر قبله قطع واللغوى نقل عن قول ابن الموزان انه يتأدى مطلقاً كافي الركوع وهذا خلاف لا تردد خلافاً لمن حل المصنف عليه اه بن (قوله وان لم يكبر استأف) وان كان مأموماً لعدم جل الامام تكبير الاحرام انظر لم يفصل هنا وجوب تعادى المأموم على صلاة باطلة لمراعاة لقول سعيد بن المسيب وابن شهاب بحمل الامام تكبير الاحرام مثل ما قيل فيما اذا كبر عند الركوع ناسياً لتكبير الاحرام ولعله تكون هذا اسوا حالاً من ذلك لترك هذا التكبير بالمرّة بخلاف ذلك فانه قد وجد منه التكبير في الجملة فأمله (قوله المعبر عنها بالشروط) أي في بعض كتب اهل المذهب (قوله وما يفعله المستخلف) أي من تقدمه لحل الامام الاصلى ان قرب ومن قراءته من انتهاء الاول ان علمه (قوله مضمناً له اسبابه) أي ضاماً لذلك الحكم اسبابه

فصل في الاستخلاف (قوله لامام) متعلق بنسب لا باستخلاف لما يلزم عليه من تقديم معمول المصدر عليه مع كثرة الفصل ومعمول المصدر وان جار تقدمه اذا كان ظرفاً لكن مع عدم الفصل (قوله لا من ترك النية) أي فلا يستخلف لحشية تلف المال والنفس او غيرهما من الاسباب الا نية من تحقق ترك النية او تكبير الاحرام اتفاقاً وكذا من شئ فيها على المعتمد لانه لم يتحقق امامته بل ولا دخوله في الصلاة (قوله خشي تلف مال) كاتصالات دابة والمراد بالخشية الطن والشك لا الوهم فلا يستخلف الامام لاجله خلافاً لما يشبهه عبق قاله شيخنا (قوله او لغيره) أي ولو كان ذلك الغير كافراً لاذ انكر مال (قوله ان خشي بتركه هلاكا او شديداً) أي لنفسه او لصاحبه (قوله مطلقاً) أي سواء قل المال او كثر ضايق الوقت واتسع (قوله فان لم يخش وضائق الوقت مطلقاً) أي قل المال او كثر (قوله المأموم والقذ) أي فالامام انما اخذت ندب الاستخلاف فقط (قوله وانفس) أي معصومة بالنسبة له تخوفه على صبي او اعمى ان يقع في براونار فيهلك او يحصل له شدة اذى وأشار الشارح بقوله او شدة اذى الى ان في كلام المصنف حذف اوه مع ما عطف ويصح ان يكون التلف في كلام المصنف مستعملاً في حقيقة تهته ومجازه (قوله اوه مع الامامة لعجز) أي كعجزه عن الركوع او قراءة الفاتحة أي طريان عجزه عن ذلك في بقية صلاته واما طريان عجزه عن السورة فليس من موجبات الاستخلاف وقوله الامامة نصب بنزع الخافض أي منع من الامامة لاجل طرق وعجزه عن الصلاة بسبب طرق ورعاف (قوله اعترض الخ) قد تبع الشارح في ذلك عجم وشيخه الشيخ

وضائق الوقت مطلقاً او قل واتسع تعادى في هذه الثلاث ومثل الامام في لقطع وعدمه المأموم والقذ (ان) خشي تلف او شدة اذى (نفس او منع الامامة لعجز) عن ركن لاسنه (او) منع (الصلاة لرعاف) اعترض

سالم السهري ولا مستند لهما في ذلك بل التحقيق ان الرعاف مقتض للاستخلاف وان كان موجبا لا ينطع
اذ لا يز يد على غيره من النجاسات وقد شهر ابن رشد فيها اي النجاسات سواء نذ كرها او سبطت عليه
الاستخلاف بل ما ذكرناه من الاستخلاف في رعايف القطع هو ظاهر المدونة وابن بونس وابن عرفة وحينئذ
فكلام المصنف يحمل على رعايف التطع كما هو ظاهره ويستفاد منه رعايف البناء بالاولى ويكون فيه اشارة
لموافقة ما شهره ابن رشد في سقوط النجاسة اذ كرهاه ابن والحاصل ان التحقيق ان الرعاف الموجب
للقطع يندب فيه الاستخلاف للامام ولا تبطل الصلاة بسببه على المؤمنين على المعتمد وكذلك سقوط
النجاسة على الامام اوتذكره لها فيها على المعتمد فالاعتراض مبنى على مقابل التحقيق (قوله بانه) اي
الرعاف وقوله ان اوجب القطع اي بأن زاد عن درهم واطخه (قوله بطلت عليه وعليهم) اي والاستخلاف
في هذه الحالة (قوله وان اقتضى البناء) اي اباح البناء اي بان كان يمكن قتله او لم يزد عن درهم (قوله وطها
تطائر) اي في بطلان صلاة الامام دون المؤمنين وندب الاستخلاف لهم من الامام (قوله من شئ وهو في
الصلاة الخ) اي انه اذا شئ وهو في الصلاة هل دخلها بوضوء او بغير وضوء ونحوه استخلف وخرج (قوله او تحقق
الخ) ما ذكره من انه يستخلف في هذه الصورة تبعا لعقب قال بن فيه نظر فتقدم لعقب نفسه عند
قوله وان شئ في صلاته ثم بان الطهر لم يعد الجزم في هذه الصورة بأنه يتأدى وان بان الطهر لم يعد فانظره
(قوله نائب فاعل ندب) اي وهو محط الندب فكأنه يتحول يندب الامام استخلاف عند وجود سبب من
هذه ويكره له ترك الاستخلاف ويدع القوم هملا فلا يرد عليه ان كلامه يوهم ان الامام لا يندب له
الاستخلاف عند عدم هذه الاسباب بل يجوز له مع انه لا يجوز واعلم ان محمل ندب الاستخلاف للامام
اذا تعدد من خلفه فان كان من خلفه واحدا فلا اذ لا يكون خليفة على نفسه فيتم وحده فانه ابن القاسم
وظاهر كلام الشيخ سالم السهري انه الراجح وقيل بقطع ويتدنى فانه اصبح وقيل له ان يستخلف من خلفه
اذا كان واحدا وحينئذ فعمل عمل الخليفة فاذا ادرك رجل ثابته الصبح وقد استخافه الامام قبل
اكمال التراءة في الركعة الثانية وكان ذلك المأموم وحده فعلى الاول يصلي ركعتي الصبح كصلاة الفرد
ولا يبنى على قراءة الامام وعلى الثاني يقطعها وعلى الثالث يصلي الركعة الثانية ويبنى فيها على قراءة
الامام ويجلس بعدها ثم يرضى الركعة الاولى ومحمل الخلاف ما يمكن الاستخلاف لمنع الامامة لعجز
والاستخلاف من وراءه ولو واحدا لانه يتأخر وراءه مؤتمرا كافي بن (قوله وان حصل سببه) اي الذي
هو خشية تلف المال وما بعده في كلام المصنف (قوله ويرفع راسه الخ) اي ويرفع الامام الاول وهو
المستخلف بالكسر راسه من الركوع بلا تسميع ان حصل له سبب الاستخلاف فيه ويرفع راسه من
السجود بلا تكبير ان حصل له سبب الاستخلاف فيه (قوله فيدب كذلك) اي فيدب ذلك الخليفة راكعا
او ساجدا حتى يأتي محل الامام ثم يرفع بهم (قوله ولا تبطل ان رفعوا برفعه قبله) اي على الاصح ومقابله
وهو البطلان مخرج لابن بشير على ان الحركة للركن مقصودة اه بن وقوله ان رفعوا برفعه اي
وكذا ان خفضوا بخفضه قبله وأشار الشارح بقوله قبله اي قبل الاستخلاف الخ الى ان ضمير قبله
يحمل رجوعه للاستخلاف بأن حدث العذر في الركوع ولم يستخلف ورفع وجهه للرجوع للمستخاف
بالفتح بأن كان العذر حصل في حاله الركوع واستخلف في هذه الحالة ثم يرفع بعده (قوله وما اهره ولو علموا
بجدته الخ) تبع في ذلك عقب وهو غير صحيح بل اذا علموا بجدته ورفعوا معه عمدا بطلت صلاتهم كما يقتضيه
كلام عبد الحق وابن بشير وابن شامس وابن عرفة والتوضيح والحاصل ان محمل الخلاف حيث رفعوا برفعه
جهلا او غلطا فان اقتدوا به عمدا مع علم حدثه فالبطلان بلا خلاف انظر بن (قوله ثم لا بد الخ) اي انهم اذا
رفعوا برفعه قبل الاستخلاف او بعده وقبل رفع المستخلف بالفتح فلا بد من العود مع الخليفة اي فيركعون
معه ويرفعون برفعه وهذا صريح في ان المستخلف بالفتح يعيد الركوع ويعيدونه معه ولو كان المستخلف
بالفتح مع المؤمنين قد اخذوا فرضهم مع الاول (قوله لم تبطل ان اخذوا فرضهم الخ) اي بان ركعوا

حذف لفظ الصلاة والباء
لطابق النقل اي ويأتي
بهما في قوله (او) منع
الصلاة بسبب (سبق
حدث) اي خروجه منه
غلبة فيها (او) بسبب
(ذكره) اي الحدث بعد
دخوله فيها وهذا معنى
قولهم كل صلاة بطلت على
الامام بطلت على الماء وم
الافى سبق الحدث او نسيانه
وله نظائر نهان شئ وهو
في الصلاة هل دخلها
بوضوء او تحقق الحدث
والهارة وشئ في السابق
منهما ومنها وان لم يتحقق
الاستخلاف بالامام جتره
او موته (استخلاف)
نائب فاعل ندب اي ندب
له الاستخلاف وان وجب
عليه المصنف (وان) حصل
سببه (بركوع او سجود)
ويرفع راسه بلا تسميع
من الركوع وبلا تكبير
من السجود لانه تدوا
به وانما يرفع بهم الخليفة
فيدب كذلك ليرفع بهم (ولا
تبطل) صلاتهم (ان رفعوا
برفعه) اي برفع الاول
(قوله) اي قبل الاستخلاف
او المستخلف بالفتح وظاهره
ولو علموا بجدته حال
رفعهم معه ثم لا بد من
العود مع الخليفة ولو اخذوا
فرضهم مع الاول قبل
العذر فان لم يعودوا لم تبطل
ان انما يرفع بهم مع الاول

(و) نذب (لهم) الاستخلاف

(ان لم يستخلف) الامام

(ولو اشار لهم بالانتظار)

حتى يرجع لهم خلافا

لقول ابن نافع ان اشار

لهم بذلك فحق عليهم ان لا

يقدموا غيره حتى يرجع

فيتم بهم وسيأتي للمصنف

ان ذلك لا يصح (و) نذب

(استخلاف الاقرب)

من الصف الذي يليه

ليتأتى لهم الاقتداء

به ولانه ادرى بافعاله

(و) نذب (نزل كلام في

كحدث) سبقه او ذكره

(وتأخر) الاول (مؤتمما)

وجوبا بالنسبة بأن ينوي

المأمومة (في العجز)

عن ركن واغفر تغيير

النسبة هنا للضرورة واما

تأخره عن محله فندوب

(و) نذب له (مسك اخه

في) حال (خروجه)

ليوه من به رعا (و) نذب

(قدمه) اي المستخلف

بالفتح (ان قرب) من

موضع الاصل كقرب

ما يدب فيه لفرجه فيما

يظهر ولا منع واذا تقدم

فعلى حاله اني هو بها

(وان يجلسه) او سجوده

للعذر هنا دون ما مر في

عدم دبه للصف ساجدا

او جالسا (وان تقدم

غيره) اي غير من استخلفه

في الصحة اربعة قروغ فقال

واطمأنا قبل حصول المانع وما ذكره من عدم البطلان هو قول ابن رشد ونقل اللخمي عن ابن المواز البطلان
وامالو كانوا لم يأخذوا فرضهم مع الامام قبل العذر بالبطلان قول واحد ان كان تركهم العود عمدا وان كان
الترك لعذر وفات التدارك بطلت تلك الركعة (قوله وان اخذ فرضه مع الاول) اي قبل العذر (قوله لان
ركوعه الاول الخ) حاصله ان هذا الخليفة نزل منزلة من استخلفه وركوع من استخلفه غير معتد به فيكون
ركوع الخليفة كذلك (قوله ونذب لهم الاستخلاف) اي ولهم ان يصلوا اذا اذوايس مقابله ان لهم الانتظار
حتى يرجع اليهم لان صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبني اعتراض ابن غاري وشغل استخلافهم ان لم يفعلوا
لانفسهم فعلا بعد حصول مانع الاول فان فعلوا لانفسهم فعلا بعدهم استخلفوا بطلت كما حكى ح تخرج
بعضهم له على امتناع الاتباع بعد القطع في النحو (قوله ولو اشار لهم الخ) رد بلو على ماقاله ابن نافع من ان
الامام اذا انصرف ولم يقدم احدا وأشار اليهم ان امكروا وكان حقا عليهم ان لا يقوموا حتى يرجع فيتم بهم اه
فلو وقع وأشار لهم بالانتظار فانتظره حتى عاد واتم بهم بطلت عليهم بناء على القول المشهور الذي مشى عليه
المصنف لا على ماقاله ابن نافع وسيأتي هذا في قول المصنف كعود الامام لانعامها ولا منافاة بينه وبين ما هنا
لان المقصود من هنا بيان نذب استخلافهم ولا يلزم منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاستخلاف الصادق
بجواز اتمامهم اذا اذوا هو المراد (قوله واستخلاف الاقرب) اي اليه بأن يكون ذلك الخليفة من الصف
الذي يليه فان استخلف غيره خالف الاصل كما في شب (قوله ليتأتى لهم الاقتداء به) اي بسهولة والافتقار اؤه
يتأتى بغير الاقرب ولو قال ليسهل لهم الاقتداء به كان اوضح (قوله في كحدث) اي في استخلافه لعذر مبطل
لصلاته كحدث سبقه او ذكره اورعاف قطع فيشير لمن يقدمه ولا يتكلم لابل ان يستتر في خروجه واه
استخلافه لعذر لا يبطلها كعاف بناء وعجز قترك الكلام في هذه الحالة واجب (قوله وتأخر مؤتمما) المراد
بالتأخر الصبر ورة بدليل قوله وجوبا لان التأخر عن المحل مندوب اي وصار الاول مؤتمما او يرجع الاول مؤتمما
او جوبا (قوله في العجز) اي في الاستخلاف لعجز (قوله بان ينوي المأمومة) اي والا بطلت (قوله واغفر
تغيير النسبة هنا) اي اغفر كون النسبة في اثناء الصلاة مع ان نسبة الاقتداء لا بد ان تكون اول للضرورة (قوله
ليوه) اي لاجل ان يقع في وهم اي ذهن من رآه انه حصل له رعا فليس هذا من باب الرياء والكذب بل
من باب التجمل واستعمال الحياء وطلب السلامة من تكلم الناس فيه (قوله وتقدمه) اي الى موضع الامام
الاصلي (قوله ان قرب من موضع الاصل) اي بان كان قريبا منه كالصفيين فان بعد محله الخاتمة من محل
الامام الاصل اتمهم الخليفة في موضعه ولا يشي محل الامام لان المشي الكثير يفسدها (قوله واذا تقدم
اي واذا تقدم ذلك الخليفة محل الامام الاصل لقرب محله من محله (قوله فعلى حاله) اي في تقدمه وهو على
حالته التي هو عليها قبل الاستخلاف من كونه راعا او رافعا او جالسا او ساجدا (قوله للعذر هنا) اي وهو
التمييز لئلا يحصل لبس على القوم من جهة عدم تعيين المستخلف (قوله ولو اشار بشبهة) اي هذا اذا تقدم غيره
لاشبهة له ولا يفلان يريدوا حدوا في القوم اكثر منه يسمى باسمه فتقدم وام بهم بل وان تقدم لغير اشتباه بل
عمدا (قوله صحت) هذا مبني على ان المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى يقبل
و يفعل بهم بعض الفعل وهو مذهب سحنون واختره اللقاني وقيل انه بمجرد الاستخلاف وقول المستخلف
له بافلا ن تقدم حصل له رتبة الامامة فاذا تقدم حينئذ غيره بطلت وهذا قول بعض شيوخ عبدالحق (قوله
فان اقتدوا به بطلت) اي فان اقتدوا به وعملوا معه عملا بطلت لانه بمجرد رتبة الاقتداء تبطل وذلك لما علمت ان
المستخلف لا يكون اماما حتى يحمل بالمأمومين عملا في الصلاة كما قال سحنون ولو كان اماما بمجرد الاستخلاف
كما عند بعض شيوخ عبدالحق لطلت عليهم ولو لم يقتدوا به وهنالك طريقة اخرى اعتمدناها وحاصلها ان
المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بمجرد الاستخلاف بل حتى يقتدوا به وان لم يعملوا معه عملا فاذا استخلف
لهم مجئونا واقتدوا به بطلت عليهم ولو كانوا غير عالمين ولو لم يعملوا معه عملا وهذه الطريقة مسمى عليها السارح

(٣٦ - دسوقي اول)

(كان استخلف مجئونا) او نحوه مما لا يصح امامته (ولم يقتدوا به) فان اقتدوا به لم يلزم

(او اتعوا وحدا) وترى كوا الخليفة (او) اسم (بعضهم) وحدا (او البعض بالخليفة) (او بامامين) فصيح (الاجمعة) فلا تصح وحدا (او تصح
 للبعض الذي بامام ان كمل العدد واما في القرع الاخير فصيح لمن قدمه الامام ان كمل معه العدد فان لم يقدم واحدا منه - - - - -
 ان كمل معه العدد وان تساوا باطلت ٢٨٢ عليها فاقمل (وقرا) الخليفة (من انتهاء) قراءة الامام (الاول) ندبا فيما يظهر

(قوله) او اتعوا وحدا (ترى كوا الخليفة) ظاهره الصحة ولو كانوا تركوا القاتحة مع الامام الاول وهو كذلك لانهم
 تركوها بوجه جائز وانما صحت لهم اذا اتعوا وحدا (ترى كوا الخليفة) لانه لم يثبت له رتبة الامامة كالاصيل
 الا اذا اتبع اى عملا معه عملا وظاهر عدم اثمهم واعلم انهم اذا صلوا كلهم وحدا مع كونه استخلف عليهم
 وصلى الخليفة وحده ولم يدركوا مع الاصل ركعة فذلك من الخليفة والمؤمنين ان يعيدوا في جماعة وبها
 يلغز ويتال شخص صلى بنية الامامة ويعيد في جماعة ومأموم صلى بنية المأمومية ويعيد في جماعة (قوله) او
 بامامين) اى وقد اساءت الطائفة الثانية اى فعلت فعلا حراما بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصلون في المسجد
 بامام فقد موروا رجلا منهم واصلوا خلقه (قوله) فلا تصح وحدا (اى لا تصح للمؤمنين وحدا) انما فقد شرطها من
 الجماعة والامام وظاهره عدم الصحة ولو حصل العذر بعد ركعة وهو المشهور وليسوا كالسبوق الذي ادرك
 ركعة من الجمعة لانه يقضى ركعة تقدمت بشرطها بخلافهم فان الركعة المأثري بها بناء ولا تصح صلاة ولا شئ
 من الجمعة مما هو بناء فذا ومقابل المشهور وانها تصح للمؤمنين وحدا اذا حصل العذر بعد ركعة لان من
 ادرك ركعة فقد ادرك الصلاة (قوله) بطلت عليهما (اى وحينئذ فيعيدونها جماعة مادام الوقت باقيا (قوله
 وقرا من انتهاء الاول) اى ان علم بانتهاء قراءته كما اذا كانت جهرية واخبره الامام بأنه قد انتهى في قراءته
 الى كذا او كان قريبا منه فسمع قراءته (قوله) وابتدا بسرية) خص السرية بالذكر لان الجهرية
 شأنها العلم بحقيقة الحال فيها قاله شيخنا (قوله) وصحته بادراك ما (اى بادراك جزء قبل تمام الركوع
 وذلك كالمكان الامام في الصيام للقراءة ودخل معه المأموم فحصل له العذر فانه يستخلفه او وجد الامام منحنيا
 فاحرم وهو واقف فحصل له العذر وهو منحن قبل ركوع ذلك المأموم او كان الامام منحنيا ودخل معه
 شخص وهو منحن فحصل له العذر بعد انحنا المأموم اعلم من ان يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها
 وقبل الرفع او حصل العذر في حالة الرفع وقبل تمامه فاذا دخل معه في حالة الرفع وقبل تمامه وحصل له
 العذر قبل التمام فانه يصح الاستخلاف فيما ذكر ويأتى بالركوع من اوله لانه لما حصل له العذر قبل تمام
 الرفع واستخلفه حينئذ لم يعتد بما فعله الامام منه وكانه استخلفه قبل شروعه في الرفع فياقنى به من السجود
 معتد به فلا يؤدي الى اقتداءه مفترض بمنتهى والحاصل انه متى حصل له العذر قبل تمام الرفع من الركوع
 كان له استخلاف من دخل معه قبل العذر بكثير ومن دخل معه حين حصوله واما لو حصل للامام العذر
 بعد تمام الرفع فليس له ان يستخلف الا من ادرك معه ركوع تلك الركعة بأن انحنى معه قبل حصول
 العذر واما اذا لم يدرك معه ذلك فلا يصح استخلافه كالمودخل معه بعد تمام الرفع ثم حصل له العذر ايضا بعد
 الرفع (قوله) قبل عقد الركوع) اى قبل تمامه وتماه يكون تمام الرفع منه (قوله) بان ادرك الركوع
 فقط (اى كالمالوجاء المأموم فوجد الامام منحنيا فدخل معه وهو منحن وحصل له العذر بعد انحنا
 المأموم اعلم من ان يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها وقبل الرفع (قوله) او ما قبله) اى او
 ادرك مع الامام ما قبل الركوع هذا اذا كان ما قبل الركوع القراءة بل ولو كان تكبيرة الاحرام (قوله
 او بعد ذلك) اى او حصل له العذر بعد القراءة بان حصل له قبل الركوع او في حالة الركوع او في حالة الرفع
 منه او في حالة السجود (قوله) من الركعة المستخلف فيها) اى وهى الركعة الثانية (قوله) بان ادركه بعد رفعه
 منه) اى بعد تمام رفعه منه بأن ادركه في السجود او في الجلوس بين السجدين فحصل للامام العذر (قوله
 وكذا لو ادركه قبل الركوع وغفل او نسي حتى رفع الامام راسه منه) اى فحصل له العذر بعد رفعه فانه
 لا يصح استخلافه في باقى تلك الركعة لان ما يفعله ذلك الخليفة من تعيينها لا يعتد به وهم يعتدون به فاقتدوا بهم
 به كاعتداه مفترض بمنتهى (قوله) فلا يصح استخلافه) اى وان قدمه الامام وجب عليه ان

(وابتدا) وجوبا (بسرية)
 او جهرية (ان لم يعلم)
 فلو قال من انتهاء (الاول)
 ان علم والابتدا كان
 انصر واوضح واشمل
 (وصحته) اى الاستخلاف
 (بادراك ما قبل) تمام
 (الركوع) اى بان
 يدرك المستخلف مع
 الاصل قبل العذر من
 الركعة المستخلف فيها
 جزا قبل عقد الركوع
 بان ادرك الركوع فقط
 وان لم يطمئن الا بعد
 حصول العذر او ما قبله
 ولو الاحرام فن كبر للاحرام
 بعد تكبير الامام فحصل
 العذر بمجرد تكبيره او في
 اثناء القراءة او بعد
 ذلك ولو في السجود صح
 استخلافه او احرم حال
 رفع الامام ووضع يديه
 على ركبتيه قبل تمام رفعه
 صح استخلافه وان لم
 يطمئن الا بعد حصول
 العذر كما تقدم ويسمى
 راكعا ويركع بهم ثانيا
 ان رفع ليرفع بهم كما هم
 وحينئذ فياقنى به من
 ركوع او سجود معتد
 به وهو واضح وقولنا من
 الركعة المستخلف فيها
 ليس شمل ما لو فاته ركوع
 ركعة وادرك سجودها

واستمر مع الامام حتى قام له العذر حينئذ فانه يصح استخلافه لانه ادرك ما قبل الركوع من الركعة
 المستخلف فيها (والا) يدرك ما قبل تمام الركوع بان ادركه بعد رفعه منه الصادق بالسجود والجلوس وكذا لو ادركه قبل الركوع وغفل او
 نسي حتى رفع الامام راسه منه وجواب الشرط محذوف تقديره فلا يصح استخلافه وبطلت عليهم ان اقتدوا به

لأنه إنما يفعل موافقة للإمام لأنه واجب أصالة فلا وجيز استخلافه في هذه الحالة لزماً اثبات ٢٨٣ المفترض به المتغلب لأن لم يقتلوا به

وأما صلواته هو فصحيحة
ان بنى على فعل الاصل
والابطلت عليه ايضاً ولو
صرح به لكان احسن
ولعله سقط من ناسخ
المبيضة سهواً وقوله (فان
صلى لنفسه) الخ مفرع
على قوله الا بنى وان جاء
بعد العذر فكاجنبى فخه
ان يقدمه هنا وكان
ناسخ المبيضة اخوه سهواً
ومساقه هكذا وان جاء
المستخلف بالفتح واحرم بعد
حصول العذر فكاجنبى
لا نه لم يدرك مع الامام جزاً
التي فلم يصح استخلافه
اتفاقاً وتبطل صلاة من
اتم به منهم وأما صلواته
هو فان صلى لنفسه
صلاة منفرد بان ابتدا
القراءة ولم يبن على
صلاة الامام صحت صلواته
(او بنى) على صلاة الامام
ظنا منه صحة الاستخلاف
وكان بناؤه (ب) الركعة
(الاولى) مطلقاً (او بالثالثة)
من رابعة واقصر على
الفاتحة كالامام (صحت)
صلواته لانه لا مخالفة بينه
وبين المنفرد بالجلوسه في
محل الجلوس وقيامه في
محل القيام وهذا مبنى على
ان تارك السنن عمداً
لا تبطل صلواته لانه اذا
بنى في الثالثة من رابعة

يقدم غيره فان لم يتأخر بالقوم بطلت عليهم ان اقتدوا به كما قاله الشارح وهو المشهور وقبل لا تبطل
صلواتهم لانه وان كان لا يعتد بذلك السجود الا انه واجب عليه لوجوب متابعتة للإمام لو لم يحدث مثلاً فصار
باستخلافه كأن الامام لم يذهب قاله ابن شاس وغيره (قوله لانه إنما يفعل موافقة للإمام) اى لان ذلك
السجود الذى اقتدى بالامام فيه وهو متلبس به فحصل له فيه العذر لا يعتد به ذلك الخليفة وإنما يفعل موافقة
للامام والقوم يعتدون به فلا وجيز الخ (قوله ان بنى على فعل الاصل) اى بأن اتى بما كان يأتى به الامام لو لم
يحصل له عذر (قوله ولو صرح به) اى بجواب الشرط وهو قوله فلا يصح استخلافه (قوله فخه ان يقدمه)
اى المفرع عليه وهو قوله فان جاء بعد العذر فكاجنبى وقوله هنا اى قبل ذلك المفرع (قوله واحرم بعد
حصول العذر) اى احرم بعد حصول العذر مقتدياً به لظنه انه في صلاة وأما لو احرم مقتدياً به مع علمه بعذره
فصلواته باطلة مطلقاً من غير تفصيل لتلاعبه (قوله فكاجنبى) الكاف زائدة لانه اجنبى حقيقة (قوله فان
صلى لنفسه صلاة منفرد الخ) قال في التوضيح لا اشكال ان صلواته صحيحة قال ح والذى يظهر انه يدخل
الخلاف في صلواته لانه احرم خلف شخص لظنه في الصلاة فتبين انه في غير الصلاة وقد ذكر في النوادر ما صه
ومن كتاب ابن سحنون ما صه ولو احرم قوم قبل امامهم ثم احدث هو قبل ان يحرم فقدم احدهم وصلى
باصحابه فصلاتهم فاسدة وكذلك ان صلو افرادى حتى يجددوا احراماً اه وأما بطلت عليهم اذا صلو افرادى
لاقتدائهم عن ظنوه في صلاة فتبين انه ليس فيها (قوله ولم يبن الخ) اى لكونه لم يقبل الاستخلاف بل صلى
ناوياً القعدة (قوله او بنى على صلاة الامام) اى حاله كونه ناوياً بالامامة والمراد بناؤه على صلاة الامام بناؤه
على ما فعله الامام من الصلاة بحيث لو وجد الامام قرأ بعض الفاتحة كلها ولم يتدثها ولو وجد الامام قرأ
الفاتحة ابتداء بالرسالة ولم يقرأ الفاتحة او وجده بعد القراءة وحصل له العذر ودخل معه في ركع وأما صحت
صلواته في هذه الحالة مع انه اجنبى من الامام وقد دخلت ركعة من صلواته من الفاتحة بناء على ان الفاتحة واجبة
في الجلس فان كان في الرابعة او الثالثة فالامر ظاهر وأما ان كانت الصلاة ثنائية وكان البناء في اولها فقال
الشيخ اجد لا يصح البناء لانه لا جليل لها فعمل قوله او بنى في الاولى على ما عدا الثانية وقيل بالصحة بناء على
ان الفاتحة واجبة في كل ركعة وعلى هذا يمشى قول الشارح او بنى بالاولى مطلقاً (قوله بالركعة الاولى) الباء
في قوله بالاولى ظرفية والجار والمجرور خبر لكان المحذوفة مع اسمها كما اشار له الشارح او حال اى بنى حال
كونه مستخلفاً في الاولى والثانية (قوله مطلقاً) اى كانت الصلاة ثنائية او ثلاثية او رابعة (قوله واقصر
على الفاتحة كالامام) يعنى انه استخلف في ثالثة الرابعة واقصر على القراءة فيها وفي الرابعة على ام القرآن
كما ان الامام الاصل كان يقتصر عليها فيهما لو لم يستخلف لاعتداده صحة الاستخلاف جهلاً منه وليس
المراد انه طالب بالقراءة بما ذكر والحاصل ان الموضوع انه جاء بعد العذر واستخلفه الامام جهلاً
منه وقبل هو الاستخلاف جهلاً منه ايضاً ثم انه بنى في الاولى او الثانية على ما حصل من الامام من الاحرام
فقط او من بعض الفاتحة او من كلها وليس المراد انه يطلب بقراءة الفاتحة كذا قرر شيخنا العدوى كلام
عقب (قوله وهذا) اى ما ذكر من الصحة اذا كان بناؤه بالثالثة من الرابعة (قوله على ما هو مقتضى البناء
الخ) فيه انه اذا بنى في الثالثة كان ما حصل فيه الثابتة عن الامام بالنظر لما اعتد به جهلاً منه من الثالثة
والرابعة فيترك السورة منهما وان كانا في الحقيقة اوليين له ومقتضى جهله انه يقضى الاولين بالفاتحة
وسورة فقول الشارح وهذا مبنى على ان تارك السنن عمداً لا تبطل صلواته ظاهر بالنسبة للثالثة والرابعة
الذين اعتقد انه تاب فيهما عن الامام اذ هما في الواقع اوليان له وأما قوله لانه اذا بنى في الثالثة من رابعة
تكون صلواته بأم القرآن فقط فهو تعويل فاسد والحق انه يقضى الاولين بالفاتحة وسورة كما ذكر ذلك
شيخنا العلامة العدوى في حاشية عقب ولذا قال في المجمع هو ان صلى لنفسه او بنى قيام الاولى والثالثة
الرابعة صحت جلوسه بمحله ولا يضره انقلاب الصلاة في السورة (قوله في الثانية) اى من ثنائية او ثلاثية
او رابعة (قوله لا اختلال نظامها) اى جلوسه في غير محل الجلوس (قوله كعود الامام لانها) ما ذكره

تكون صلواته بأم القرآن فقط على ما هو مقتضى البناء (والا) بين بالاولى والثالثة من رابعة بان بنى في الثانية او الرابعة او الثالثة من ثلاثية
(فلا) نه صلواته لا اختلال نظامها وشبه في عدم الصحة قوله (كعود الامام) بعذر وال عذره المبطل لصلواته (لانها) بهم

فبطل عليهم ان اقدوا به استخلف ام لا فعلا قبل عوده لهم ام لا لان كان رعا فبطل ان اقدوا به حيث لم يعملوا لانفسهم عملا ولم يستخلف عليهم ولا بطلت عليهم ٢٨٤ (وان جاء بعد العذر فكاجبي) تقدم انه مؤخر من تقديم وان قوله فان صلى لنفسه الخ

المصنف من البطلان هو المشهور وهو قول يحيى بن عمر وقال ابن القاسم بالصحة ابن رشد راعى ابن القاسم قول العراقيين بالبناء في الحديث ومقتضى المذهب بطلانها عليه لانه بحديثه بطلت صلاته فصار مبتدئا لها من وسطها وعليهم لانهم احرما قبله اه ونص ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم من استخلف لخدمته بعد ركعة فتوضأ ثم رجع فخرج خليفة له وتقدم اتم صلاته وجلسوا حتى يتم لنفسه وسلم بهم تحت لتأخير ابي بكر الصديق رضي الله عنه لقدومه صلى الله عليه وسلم وتقدمه ثم قال ابن عرفة وقصر ابن عبد السلام الخلاف على الامام الراعي غير الباني وهم وقصور اه فكلام ابن عرفة نص في ان الخلاف جار في رعا فبناء وغيره خلافا لابن عبد السلام في قصره على رعا غير البناء وبه تعلم ان ما ذكره الشارح تبعا ليعج من عدم البطلان في الامام الراعي الباني اذا اتم بالقوم بعد غسل دمه غير صحيح انظر بن والحاصل ان الامام اذا عاد بعد زوال عذره لا تنعمها بهم فقال ابن القاسم بالصحة مطلقا اي كان العذر حدثا او رعا فقطع او بناء بشرط ان لا يعملوا لانفسهم عملا قبل عوده وقال يحيى بن عمر بالبطلان مطلقا استخلف عليهم قبل خروجه ام لا فعلا قبل عوده لهم ام لا وعليه مشي المصنف حيث قال كعود الامام لا تنعمها فان ظاهره بطلان الصلاة مطلقا كان العذر حدثا او رعا فاقطع او رعا فبناء وقد جمل عيج كلام المصنف على ما اذا كان العذر حدثا او رعا فاقطع واما رعا فبناء فلا وفيه ما علمته (قوله استخلف ام لا) اي استخلف لهم عند خروجه ام لا (قوله لان كان الخ) اي لان كان عذره الذي استخلف لاجله رعا فبناء وهذا محترز قوله بعد زوال عذره المبطل لصلاته (قوله لان من لم يدرك) اي قبل العذر من الركعة التي وقع الاستخلاف فيها (قوله يستحيل بناؤه في الاولى والثالثة) وذلك لان بناءه فيها يفتى اذرا كه جزا من قبل الرفع من ركوعهما والفرض انه لم يدرك خزا قبل الرفع من الركوع هذا خلف (قوله واذا استخلف الامام) اي لاصلي (قوله وكان فيهم) اي في المأمومين وقوله ايضا اي كالحليفة اي وفيهم غير مسبوق (قوله اشار لهم) اي للمأمومين كلهم مسبوقين وغير مسبوقين (قوله وجلس لسلامه المسبوق) اي واذا قام لقضاء ما عليه جلس لسلامه المسبوق اي وكذا غير المسبوق فلا يسلم قبل سلامه (قوله فيقوم لقضاء ما عليه) اي فاذا سلم ذلك الحليفة قام ذلك المسبوق لقضاء ما عليه منفردا وسلم غير المسبوق مع الحليفة (قوله فان لم يجلس بطلت) اي فان لم يجلس ذلك المسبوق وقام لقضاء ما عليه عند قيام الحليفة للقضاء بطلت وهذا هو المشهور ومقابله للمخمس بخير المسبوق بين ان يقوم لقضاء ما عليه وحده اذا قام الحليفة للقضاء قياسا على الطائفة الاولى في صلاة الخوف او يستخلف من يصلي به اماما فيسلم معه لان كليهما قاض والسلامان واحد او ينتظر فراغ مامه من قضائه ثم يفتى منفردا قاله شيخنا (قوله كان سبق هو) ابرزالضمير لاجل افادة قصر السبق في الحليفة وايضا لو لم يبرز لتوهم ان الضمير عائذ على المسبوق اي كان سبق المسبوق ولا معنى له فاذا ابرز دفعا ذلك التوهم وقد اشار الشارح للاول بقوله اي المستخلف وحده (قوله فاتهم ينتظرونه) اي لقضاء ما عليه بعد اتمام صلاة الاول (قوله والاطل) اي والاي ينتظروه بل سلموا - ين قام لقضاء ما عليه بطلت وذلك لان السلام من بقية صلاة الاول وقد دخل هذه الحليفة محله فيه فلا يخرج القوم عن امامته لغير معنى يقتضيه وانتظار القوم اقراغه من القضاء اخف من الخروج من امامته وقيل ان ذلك الحليفة يستخلف لهم من سلم هم قبل ان يقوم لقضاء ما عليه (قوله لا المقيم) هو بالجر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من غير اعادة الخافض اي جلس الماء وم المسبوق لسلام الحليفة المسبوق لا يجلس المأموم المسبوق لسلام الحليفة المقيم كذا قيل لكن فيه ان هذا يقتضي تقييد المأموم هنا بالمسبوق وليس كذلك ولعل الاحسن قراءته بالرفع عطف على معنى قوله وجلس لسلامه المسبوق والمعنى حينئذ الحليفة المسبوق يجلس المأموم لا تطاره لا الحليفة لمقيم او طقاء على المسبوق فناء ل وحاصله ان الامام المسافر اذا استخلف قبا على مسافرين ومقيمين واكمل

مفرع عليه وانما لم يجعلوه جواب الشرط بل قدره وجعلوا فان صلى مفرعا على هذا لان من لم يدرك جزا يعتد به يستحيل بناؤه في الاولى او الثالثة (و) اذا استخلف الامام مسبوقا وكان فيهم مسبوقا ايضا واتم الحليفة ما بقي من صلاة الاول اشار لهم ان اجلسوا وقام لقضاء ما عليه و (جاس لسلامه) اي الى سلام الحليفة (المسبوق) من المأمومين الى ان يكمل صلاته ويسلم فيقوم لقضاء ما عليه فان لم يجلس بطلت ولو لم يسلم قبل انقضائه في صلب من صار اماما له وشبهه في وجوب الانتظار قوله (كان سبق هو) اي المستخلف وحده فاتهم ينتظرونه ويسلمون بسلامه ولا بطلت عليهم (لا) يجلس مأموم لسلام الحليفة (المقيم يستخلفه) امام (مسافر) على مقيمين ومسافرين وكان قاتلا قال له كيف يستخلف مقيما مع ان امامة المقيم للمسافر مكروهة فأجاب بقوله (لعتذر) استخلاف (مسافر) لعدم صلاحية للامامة (او جهله) اي جهل

(و يقوم غيره) اى غير
 المسافر به - مد القضاء
 صلاة الاول (للقضاء) اى
 للاتيان بماعليه اقتذا
 لدخولهم على عدم
 السلام مع الاول وهذا
 ضعيف والمتمد انه
 يجلس المسافر والمقيم
 لسلام الخليفة كالسبوق
 المتقدم (وان جهل)
 الخليفة (ما صلى) الاول
 وقد ذهب (اشار) لهم
 ليعلموه بعدد ما صلى
 (فاشاروا) بما يفيد العلم
 فان فهم فواضح (والا)
 يفهم او كانوا فى ظلام
 (سبح به) فان فهم والا
 كلوه (وان قال) الامام
 الاصلى (للمسبوق) الذى
 استخلفه وللمأموين
 (اسقطت ركوعا) او
 نحوه مما يبطل الركعة
 (عمل عليه) اى على قوله
 ذلك (من لم يعلم خلافة)
 بان علم صحة قوله او ظنها
 اوشكها او توهمها واما
 من علم خلافة من مأمووم
 ومستخلف فيعمل على
 ما علم (وسجد) الخليفة
 المسبوق فى الاوجه التى
 عمل فيها بقول الامام
 (قبله) اى قبل السلام
 لكن عقب فراغ صلاة
 الامام الاصلى وقبل اتمام
 صلاته هو كما سيقول
 المصنف (ان لم تتم محض
 زيادة)

صلاة الاول فان من خلفه من الميمنين يقومون لا تمام ما عليهم اقتذا او يسلمون لانفسهم لدخولهم على عدم
 السلام مع الاول ولا يلزمهم ان يسلموا مع الثانى والمسافر من يسلمون لانفسهم عند قيام ذلك المستخلف
 المقيم لماعليه ولا يتنظرونه للسلام معه اذ لم يدخل هذا الخليفة المقيم على ان يقتدى بالاول فى السلام حتى ينتظره
 المسافرون ليسلموا بسلامه (قوله) و يقوم غيره للقضاء) اطلاق القضاء على اتياه بما بقى من صلاته هنا نسخ
 لانه مكمل لصلاته فهذا بناء لا قضاء لان القضاء عبارة عن فعل مافات قبل الدخول مع الامام وهذا لم يقته
 شيء مع هذا الامام ولا مع الاول لانه دخل مع الامام المسافر من اول صلاته فان قلت لم يصح ان يقتدى
 المأمووم المقيم بهذا المستخلف المساوى له فى الدخول مع الامام المسافر فيما بقى عليه مع ان كلا منهما بان
 فيه قلت لانه يؤدى الى اقتداء شخص فى صلاة واحدة بامامين ثابتهما غير مستخلف عن الاول فيما يفعله
 لانه لم يستخلفه على الركعتين اللتين يتم بهما المقيم صلاته ولا يرد على هذا الجواب ما تقدم من قول المصنف
 فى السهو وامهم احدهم لانه استخلف حقيقة لما سبق ان سلام الامام عند سجنون بمنزلة الحدث فلما
 طلب من القوم ان يستخلفوا لانفسهم و اعلم انه يصح الاجنبى من غيره مأمووم المستخلف بالكسر ان يقتدى
 بالمستخلف بالفتح فيما هو بان فيه سواء كان المستخلف بالكسر يفعل ام لا ولا يصح الاقتداء به فيما هو
 قاض فيه فاذا استخلف المسافر مقيما مسبوقا فى الركعة الثانية فيجوز الاقتداء بذلك المستخلف بالفتح فيما
 هو بان فيه مما كان يفعله الامام الاصلى وهى الركعة التى حصل الاستخلاف فيها التى هى تايه الاول راولى
 للثانى المستخلف ومما لم يفعله وهما الركعتان بعد ركعة الاستخلاف لان ذلك المستخلف بان فيهما واما
 الركعة الرابعة التى ياتي بها ذلك المستخلف بدلا عن الاولى التى فاتته قبل الدخول مع الامام وهى ركعة
 القضاء فلا يصح الاقتداء به فيها فاذا كان اقتدى به اجنبى فى شيء من ركعات البناء فانه يجلس اذا قام ذلكن
 الخليفة لركعة القضاء فاذا اتى بها وسلم قام ذلكن المتتدى الاجنبى لا تمام صلاته كذا ذكر عبق والحق
 خلافة وان ذلكن الخليفة لا يصح اقتداء الاجنبى به الا فيما بينى فيه مما يفعله المستخلف بالكسر لانها
 لا يفعله ولا فيها هوفه قاصر فيصح للاجنبى ان يقتدى به فى الركعة التى حصل الاستخلاف فيها التى هى
 تايه المستخلف واولى للخليفة واما ما يفعله الخليفة دون المستخلف وهما الركعتان بعد ركعة الاستخلاف
 فلا يصح اقتداؤه به فيهما كما لا يصح اقتداؤه به فى الركعة وهى ركعة القضاء كما ذكر ذلك شيخنا العلامة
 العدوى (قوله) وهذا ضعيف) اى لانه قول ابن كنانة ومقابلة لابن القاسم وسحنون والمصريين فاطبة
 اه بن (قوله) لسلام الخليفة) اى فاداسلم الخليفة سلم معه المسافر وقام المقيم للقضاء (قوله) وان جهل ما صلى
 اى وان جهل عدد اصيل (قوله) فاشار و بما يفيد العلم) اى بما يفيد العلم بعدد ما صلى فان جهلوا ايضا عمل
 على المحقق ولو تكبيرة الاحرام وبلغى غيره (قوله) والا يفهم) اى والا يفهم ما اشار واليه به وهذا مقابل
 لمخدوف اى فان فهم فواضح والا الخ (قوله) سبح به) اى لاجله اى لاجل افهامه فالبا معنى اللام والمراد انهم
 يسبحون له بعدد ما صلى فان كان صلى واحدة سبحوا له مرة ويحتمل ان الباء على حالها فى الكلام حذف
 مضاف اى سبحوا بعدده ولا يضر تقديم التسبيح على الاشارة اذا تحق حصول الافهام بها سواء كان الافهام
 يحصل بالتسبيح ايضا وتحقق عدم حصوله بخلاف ما فى عبق من البطلان فى الثانية قاله شيخنا العدوى
 وبن (قوله) والا كلوه) اى كفى سماع مومنين معاوية عن ابن التاسم وقال ابن رشد وهو الجارى على
 المشهور من ان الكلام لاصلاح الصلاة غير مبطل لها خلافا لسحنون الا ان الكلام فى الصلاة مبطل
 لها ولو لاصلاحها قال عبق ويضر بتقديم الكلام على التسبيح او الاشارة اذا كان يوجد الفهم بأحدهما
 (قوله) وللمأموين) اى مطالما مسبوقين ام لا (قوله) عمل عليه من لم يعلم خلافة) اى فاذا حصل الاستخلاف
 فى الثانية ولم يعلموا خلافا ما قال المستخلف جعلوا الثانية اولى وهكذا (قوله) ومستخلف) اى لانه قد يعلم
 ذلك قبل الدخول معه (قوله) فيعمل على ما علم) اى من خلاف قوله فاذا استخلفه بعد تايه الطهر وقال له
 الاصلى بعد ما استخلفه قد اسقطت ركوعا من الاولى ولم يعلم المستخلف خلافا فوله فن علم من المأموين

بأم القرآن فقط فدخل
في صلاته نقص وزيادة
او اخبره بذلك في قيام
الرابعة او بعد عقدها
لاحتيال ان تكون من
الاولى قصير الثانية
اولى والثالثة ثانية وهى
بأم القرآن فقط فان
تعمضت الزيادة ككل
اخره قبل ركوع الثانية
انه اسقط ركوعا او
سجودا فالتدرك يمكن
وكذا لو استخلفه في
الرابعة وعين له انه من
الثالثة سجد بعد سلامه
وقوله (بعد) كمال
(صلاة امامه) وقبل
قضاء ما عليه راجع
لقوله وسجد قبله كما تقدم
التنبية عليه لانه موضع
سجود امامه الذى كان
يفعله وهذا نائبة

فصل في احكام
صلاة السفر **سن**
سنة مؤكدة (مسافر)
رجل او امرأة (غير
خاص به) اى بالسفر فيمنع
قصر عاص به كاتق
وقاطع طريق وطان فان
تاب قصر ان بق بعدها
المسافة وان عصى به
في اثنتائه اتم وجوبا
حينئذ فان قصر لم يعد
على الا صوب (و) غير
(لا) به وركه قصر اللاهى
على المعتمد فان قصر لم

خلاف قوله فلا يجلس مع الخليفة بعد فعل الثالثة التى صارت ثانية ويجلس معه من لم يعلم خلافة ثم يأتى
بركعة بعد اثنتائه التى جلس فيها بالفتحة فقط ومن علم خلافة يجلس فيها لانهار اربعة ومن لم يعلم خلافة
يقوم مع الامام ولا يجلس لانها ثلثه ثم يأتى بركعة خامسة بالفتحة فقط ويشهد فاذا فرغ منه سجد السهو
وتبعه في تلك الركعة والسجود من لم يعلم خلافة دون من علم فاذا سجد الامام قام وأتى بركعة القضاء ثم سلم
وسلم معه من لم يعلم خلافة وكذا من علم خلافة وانما سجد قبل السلام لنقص السورة من الثانية وزيادة
الركعة الملعاة هذا حكمها اذا كان الخليفة مع بعض المأمومين لم يعلم خلافة وبعضهم يعلم خلافة فلو كان
الذى لا يعلم خلافة الخليفة فقط فانه يجلس في الثانية ويقوم المأمومون ثم اذا أتى بركعة بعد الثالثة التى
جلس فيها فانهم يجلسون دونهم ثم يأتى بركعة ولا يتبعه فيها احد وهذا قول والقول الثانى يتبعه المأموم
في الجلوس وفي الركعة والقولان مبنيان على الخلاف في هل سهو الامام عما لا يحمله عن المأمومين سهو لهم
وان هم فعلوه او ليس سهو لهم اذا هم فعلوه وهذه المسئلة يعنى عنها ما تقدم من قوله وان قام امام لخامسة
الخ واعادها لاجل قوله وسجد قبله الخ وانما فرضها في الخليفة المسبوق مع ان غيره كذلك في انه يعمل على
قول المستخلف حيث لم يعلم خلافة لاجل قوله وسجد قبله بعد صلاة امامه الا يأتى هذا في غير المسبوق
(قوله كما اذا اخبره بعد عدة الثالثة الخ) هذا مثال للثنى وقوله بعد عدة الثالثة اى التى استخلفه فيها وانما
قلنا ذلك لاجل ان يكون السجود قبل السلام بعد كل صلاة امامه وقبل اتمام صلاته هو وامالو كان
استخلافه في الثانية وقال له بعد ان عدة الثالثة اسقطت ركوعا من الاولى فانه في هذه الحالة يسجد القبلى
قبل السلام وعب اتمام صلاة امامه وصلاته هو لان اتمام صلاة امامه اتمام له الا قضاء عليه لان الثالثة
رجعت ثانية لكل منهما وصير ورته مسبوقة بالتهر للظاهر (قوله وصار استخلافه على نائبة الامام) وقد
قرا فيها بأم القرآن اى وجلس لانه حين اخبره بعد عدة الثالثة وقبل استقلاله للرابعة فانه يجلس للتشهد
ثم يكمل صلاة امامه بركتين بالفتحة فقط فاذا تشهد بعد هما سجد السهو ثم قام لركعة القضاء لان
القرض انه مسبوق ثم سلم وسلم معه من علم خلاف ما قال الامام الاصلى ومن لم يعلم خلافة ويتبعه في السجود
من لم يعلم خلاف قوله دون من علم خلاف قوله (قوله فدخل في صلاته نقص) اى للسورة من الثانية وقوله
وزيادة اى للركعة الملعاة (قوله وسجد قبله) اى بعد كل صلاة امامه وهذا واضح ان كان ذلك الخليفة ادرك
مع الامام ركعة والا فلا يسجد كما تقدم في السهو وقد يقال وهو الظاهر انه لئلا يتبعه عن الامام بصير مطلوب با
عما يطلب به الامام فيطلب حينئذ سجود السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا في قيد ما تقدم في السهو بغير
ما هنا كذا في عقب وخش

فصل في احكام صلاة السفر **سن** **قوله سنة مؤكدة** هذا هو الراجح قال عياض في الاكمل كونه سنة هو
المشهور من مذهب مالك واكثر اصحابه واكثر العلماء من السنف والخلف اه وقيل ان القصر فرض وقيل
مستحب وقيل مباح وعلى السنية في آكدتها على سنية الجماعة وعكسه قول ابن رشد والخمى وتظهر فائدة
الخلاف فيما اذا تعارضا كما اذا لم يجد المسافر احدا يأتى به الا مقبلا فهل لا يأتى به وهو الاول ويؤيده اطلاق
المصنف كراهة الاتمام به فيما يأتى او يأتى به من غير كراهة بل ذلك مطلوب وهو القول الثانى (قوله لمسافر)
اى ولو كان سفره على خلاف العادة بأن كان بطيران او بخطوة فمن كان يقطع المسافة الا تبه سفره قصر ولو
كان يقطعها في لحظة بطيران ونحوه واراد المصنف بالمسافر مريد السفر على جهة التجار المرسل من اطلاق
اسم المسبب على السبب (قوله غير عاص به) اى بسببه وفهم من قوله به ان العاصى فيه كذا زانى وشارب الخمر
يقصر الصلاة وهو كذلك اتفاقا (قوله وان عصى به) اى طراله العصيان في اثنتائه (قوله اتم وجوبا) اى
ولا يقصر (قوله فان قصر) اى العاصى بالسفر سواء كان عصيانه في اول السفر او في اثنتائه والموضوع ان
المسافة مسافة قصر واعلم ان في قصر العاصى بالسفر قولين بالحرمة والكرهية وفي قصر اللاهى قولان

بالكرهية

يعد بالاولى من العاصى به (اربعة بره) معمول مسافر بيان لمسافة القصر كل بر يدار به فراسخ كل فرسخ
ثلاثة اميال فهى بمائة واربعون ميلا والمشهدان الميل الفاذراع والصحيح انه ثلاثة آلاف وخمسمائة

وهي باعتبار الزمان

مرحلتان اى سير يومين معتدلين او يوم و ليلة بسير الابل المثقلة بالاحمال على المعتاد (ولو) كان سفرها (بحر) اى جيعها او بعضها تقدمت مسافة البحر او تأخرت حيث كان السيرة بالمجازيف او بها وبالريح كأن كان بالريح فقط وتأخرت مسافة البر او تقدمت وكانت قدر المسافة الشرعية والا فلا يتصر حتى ينزل البحر ويسير بالريح وكان فيه المسافة معتبرة (ذهابا) اى غير مضموم اليها الرجوع (قصدت) تلك المسافة (دفعه) بفتح الدال فان لم تقصد اصلا كها ثم وطالب رعى او قصدت لادفعه بل نوى اقامه في انائها تقطع حكم السفر لم يقصر (ان عدى) اى جاوز (البلدى) اى الحضرى (البساتين) المتصلة ولو حكما بأن يرتفق سكانها بالبلد ارتفاق الاتصال من نار وطبخ ونسب (المسكونه) بالاهل ولو في بعض العام ولا عبرة بالمزارع او البساتين المنفصلة او غير المسكونه ولا عبرة بالحارس والعامل فيها ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها وهو المعتمد وظاهر قولها وقيم المسافر حتى يبرز من قرية (وتنزل) وتناولت ايضا على مجاوزة

بالكرامه والجواز والراجع الحرمه في العاصي وانكراهه في اللاهي فلو قصر العاصي فلا اعاده عليه على الاصول كما اقتصر عليه ح وغيره فقول نخش فان قصر العاصي اعاد ابد على الراجح وان قصر اللاهي اعاد في الوقت غير ظاهر اه بن (قوله وهي) اى الاربعه برد (قوله يومين معتدلين) هذا هو ما في الشيخ احمد الزرقاني وقوله او يوم وليسلة هو ما للشاذلى ووجه بعضهم وهو قريب من الاول والظاهر كما قال شيخنا تبعا لنخش في كبره ان اليوم يعتبر من طلوع الشمس لانه المعتاد للسيرة بالامن طلوع الفجر خلا فالبعضهم ويفتقر وقت النزول المعتاد لراحه او اصلاح متاع مثلا (قوله ولو كان سفرها بحر) اشار بهذا الى ان المبالغة في التحديد بالمسافة خلا فمن قال العبرة في البحر بالزمان مطلقا ولمن قال العبرة فيه بالزمان ان سافر فيه لا يجانب البر وان سافر بجانيه فالعبرة بالاربعه برد وليست المبالغة راجعة لمسافر لانه لا خلاف في قصر المسافر في البحر (قوله) تقدمت الخ) هذا التفصيل لابن المراز وعليه اقتصر العوفي في شرح قواعد عياض وبهرام واعتمده عجم وارتضاه شيخنا العدوى وحاصله انه يلفق بين المسافتين سواء تقدمت مسافة البحر او تأخرت سواء كان كل من المسافتين مسافة قصر او احداهما دون الاخرى او كان مجموعهما مسافة قصر اذا كان السير في البحر بالمقاييف او بها وبالريح وكذا ان كان بالريح فقط وكانت مسافة البحر متقدمة او تقدمت مسافة البر وتأخرت مسافة البحر وكانت مسافة البر على حدتها مسافة شرعية فان كانت اقل منها فلا يتصر حتى ينزل البحر ويسير بالريح لاحتمال تعدد الريح عليه وكانت فيه المسافة الشرعية على حدتها ذهابا و تابل ما لابن المراز قول عبد الملك انه اذا اتفق للشخص سفر بر وبحر فانه يتصرف ويلفق مسافة البر لمسافة البحر مطلقا من غير تفصيل فتحصل مما ذكر ان البحر قبل لا تعتبر فيه المسافة بل الزمان وهو يوم و ليلة وقيل باعتبارها فيه كالبهر وهو المعتمد وعليه اذا سافر وكان بعض سفره في البر وبعض سفره في البحر فيسبل بلفق مسافة احدهما للمسافة الاخرى مطلقا من غير تفصيل وقيل لا يندفعه من التفصيل على ما مر وهو المعتمد (قوله حتى ينزل البحر) اى لاحتمال تعدد الريح عليه (قوله ذهابا) حال من اربعة بردى حالة كونها اذا ذهابا او يؤزل ذهابا بعد ذهابا اى حالة كونها مذهبوا فيها او انه معمول لحال محذوفة كما اشار له الشارح فلو كانت ملفقة من الذهاب والرجوع لم يقصر (قوله قصدت دفعه) المراد بقصد هاد دفعه ان لا ينوي ان يتيم فيها ينها اقامه توجب الاتمام كاربعة ايام صحاح فن قصد اربعة بردى نوى ان يسير منها بر يدين ثم يتيم اربعة ايام صحاح ثم يسافر باقها فانه يتم فان نوى اقامه يومين او ثلاثة فانه يقصر وليس المراد بكونها قصدت دفعه ان يقصد قطعها في سيرة واحدة بحيث لا يقم في اثناء سفرها اسلا لان العادة قاضية بخلاف ذلك (قوله فان لم تقصد اصلا) اى فان لم يقصد بسفره تلك المسافة اصلا (قوله ان عدى البلدى البساتين الخ) اعلم ان شرط تعددتها اذا سافر من ناحيتها او من غير ناحيتها وكان محاذيا لها ولا يقصر بمجرد مجاوزة البيوت كذا في عبق وفي بن انه لا يشرط مجاوزتها الا اذا سافر من ناحيتها فان سافر من غير ناحيتها فلا يشرط مجاوزتها ولو كان محاذيا لها اذ غابة البساتين ان تكون كجزء من البلد تنبيه على مثل البساتين المسكونة الفريتان اللتان يرتفق اهل احدهما باهل الاخرى بالفعل والافضل قرية تعتبر بمفردها ان كان عدم الارتفاق لنحو عداوة وفي شب اذا كان بعض ساكنيها يرتفق بالبلد الاخرى كالجانب الايمن دون الاخر فالظاهر ان حكمها كلها حكم المتصلة (قوله اى الحضرى) قال بن الصواب اساطه اذا المراد بالبلدى من كان يكمل الصلاة في البلد سواء كان حضريا او بدويا غاد دخل البلدى باد او نوى ان يتيم فيها اربعة ايام صحاح ثم اراد الارتحال فلا يقصر حتى يحاوز البساتين اذا سافر من ناحيتها (قوله ولا عبرة بالمزارع) اى فلا يشرط مجاوزتها وكذا ما بعدها (قوله ولا عبرة بالحارس الخ) اى لا عبرة باقامته فيها (قوله ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها) اى في الارتفاق مجاوزة البساتين المسكونة المتصلة بالبلد (قوله وقيم المسافر حتى يبرز من مدينته) اى فان المدينته يوم و ليلتين او مجاوزة البساتين المسكونة بالبلد (قوله) يكون كذلك اذا حاز ما في حكمها من البساتين المسكونة والحاصل ان المولى عليه انما هو مجاوزة البساتين

ثلاثة دال

المسكونة ولا يشترط مجاوزة المزارع ولا فرق في ذلك بين قرية الجمعة وغيرها وروى مطرف وابن المباحثون عن مالك ان كانت قرية الجمعة قلاية صر المسافر منها حتى يجاوز بيوتها ثلاثة اميال من السوران كان للبلد سور والا فبن آخر ينها وان لم تكن قرية الجمعة فيكون مجاوزة البساتين فقط واختلف هل هذه الرواية تفسير للمدونة وهو اختيار ابن رشد له وعلى هذا فكل كلام المدونة خلاف المعتمد المتمدن ادى او قول مخالف لما في المدونة وان المدونة موافقة للقول المعتمد المتمدن وان قولها حتى يزرع قرية بمجاوزة البساتين وهو راي الباجي وغيره والى ما ذكر من التأويلين اشار المصنف بقوله وتوالت الخ اي وتوالت على مجاوزة ثلاثة اميال بقرية الجمعة كما توالت على مجاوزة البساتين مطلقا والمحول عليه ان هذه الرواية مخالفة لطاهر المدونة وليست تفسيرها كما قال ابن رشد ثم اعلم انه على القول الاول وهو المعتمد فالاربعة بردا تعتبر بعد مجاوزة البساتين المسكونة واما على القول الثاني فهل تحسب الالة اميال من جلة الاربع بردا وان كان لا يصح حتى يجاوزها وهو ظاهر كلامهم واختاره البرزلي وغيره وصوبه بعضهم ولا تحسب من جلتها وصوبه ابن ناجي قال عبق وخش والطاهران محل الخلاف اي في اعتبار مجاوزة البساتين فقط في قرية الجمعة او الثلاثة اميال حيث لم تزد البساتين على مجاوزة ثلاثة اميال فان رادت عليها اتفق القولان على اعتبار مجاوزة البساتين وكذا ان كانت ثلاثة اميال واما اذا كانت الثلاثة اميال تزيد على البساتين المسكونة فيجوز فيها التأويلان في اعتبار مجاورتها وعدمه ورد هذا بن بأن الحق ان الخلاف مطلق فاذا زادت البساتين على الثلاثة اميال او زادت الالة اميال على البساتين المسكونة سري الخلاف فيهما ونتمل عن المواق عن نوازل ابن الحاج ما يفيد ذلك اطره (قوله بقرية الجمعة) اي التي تقام فيها ولو في زمن دون زمن كذا في عبق ورده بن بأن ظاهر ابن رشد ان المراد بقرية الجمعة ما كانت الجمعة تقام فيها بالفعل دائما (قوله والعمودي) اي وهو ساكن البادية سمي بذلك لانه يجعل بيته على عمد وقوله حلتته مكسر الحاء اي محلتته وهي منزل قومه فالحلة والمنزل بمعنى (قوله حيث جمعهم اسم الحى والدار والدار فقط) المراد بالحى القبيلة والمراد بالدار المنزل الذي ينزلون فيه وحاصله انه اذا جمعهم اسم الحى والدار والدار فقط فانه لا يقصر في هاتين الحالتين الا اذا جاوز جميع البيوت لانها بمنزلة القضاء والرحاب المجاورة للابنية فكما انه لا بد من مجاوزة القضاء لا بد من مجاوزة جميع البيوت واما لو جمعهم اسم الحى فقط دون الدار بأن كان كل فرقة في دار فاتها تعتبر كل دار على حدتها حيث كان لا يرتفع بعضهم ببعض والافهم كاهل الدار الواحدة وكذا اذا لم يجمعهم اسم الحى والدار فانه صرا اذا جاوز بيوت حلتته هو (قوله كساكن الجبال) اي فانه يقصر اذا جاور محله وساكن القرية التي لا بساتين بها مسكونة فانه يقصر اذا جاوز بيوت القرية والابنية الخراب التي في طرفها وكذلك ساكن البساتين يقصر بمجرد اتصاله عن مسكنه سواء كانت تلك البساتين متصلة بالبلد او منفصلة عنها (قوله وقيية) فيه ان الاولى ابداله بحاضرة لان القائنة انما تعادل الحاضرة لا الوقية لان القائنة وقيية ايضا الا ان يتعال الوقت اذا اطلق انما ينصرف لوقت الاداء (قوله وان نونيا بأهله) اي خلافا لالامام احمد بن حنبل واخرى غير التوقي اذا سافر بأهله والتوقي اذا سافر بغير اهله فالمصنف نص على المتوهم (قوله الى محل البده) المتبادر من المصنف ان المعنى حتى ياتي المكان الذي يقصر منه في خروجه فاذا تاه اتم وحينئذ فتمت القصر في الرجوع هو مبدؤه في الخروج فيعترض عليه بأن هذا خلاف قول المدونة واذا رجع من سفره فليقتصر حتى يدخل البيوت او قربها فان هذا يدل على ان منتهى القصر ليس كبسده واجاب بعضهم بحمل كلام المصنف على منتهى سفره في الدخا لا في الرجوع فهو ما كتبه عنه اي صرا اذا بلغ منتهى سفره الى تطير محل البده فالكلام على حذف مضاف او المراد الى المحل الممتد ابده القصر منه في حق من خرج من ذلك البلد الذي وصل اليه وهو البساتين في البلد الذي له ذلالة والمحلة في البدوى ومحل الالة صال في غيرها واما كلام المدونة فيحمل على منتهى السفر في الرجوع للبلد الذي سافر منه لكن يرد على المدونة شئ

بقرية الجمعة) بحمل قولها حتى يزرع عن قريته على مجاوزة الثلاثة في قريتها (و) ان عدى (العمودي حلتته) اي بيوت حلتته ولو تفرقت حيث جمعهم اسم الحى والدار او الدار فقط (و) ان (انفصل غيرهما) اي غير البلدى والعمودي عن مكانه كساكن الجبال وقرية لا بساتين بها متصلة (قصر رابعة) نائب فاعل سن لاصبح ومعرب (وقية) اي سافر في وقتها ولو الضرورى فيقتصر الظاهر بن من عدى البساتين قبل الغروب ثلاث ركعات فأكثر ولو اخرهما عمدا ولركعتين او ركعة صلى العصر فقط سفريه (او فائته فيه) اي في السفر ولو اداها في الحضر لفائته في الحضر خضريه ولو اداها بسفر (وان) كان المسافر (نوتيا) اي خادم سفينة مافر (باهله) ثم بين نهاية القصر بقوله (الى محل البده)

أي جنسه فيصدق بعوده لما قصر منه وبدخوله لبلد آخر (لا اقل) من اربعة برد فلا يقصر أي يحرم وتبطل في خمسة وثلاثين ميلا وصحت في اربعين الى خمسين واربين ولا إعادة قطعاً وان حرم وتصح فيما بينهما على المعتمد ولا إعادة وقيل بعيد في الوقت وانما صرح بقوله لا اقل وان فهم مما تقدم ليرتب عليه قوله (الا كسكى) ومنوى ومنزلى ومحصى فانه يسن له القصر (في خروجه) من محله (لعرفة) للحج (و) في (رجوعه) لبلده حيث بقي عليه عمل من النسك بغيرها والاثم حال رجوعه كمنوى راجع ٢٨٩ من مكة بعد الافاضة لمنى لان ما عليه من الرى انما

وهو انه يلزم من الدخول القرب وحيث قد فامعنى العطف واجيب باجوبة منها ان او بمعنى الواو والعطف تفسيرى اى ان المراد بدخولها الدنو والقرب منها والمراد بالقرب اقل من ميل ومنها ان الدخول لمن استمر سائرا وقوله او قربها بالنسبة لمن زل خارجها الاستراحة مثلا ومنها ان قوله حتى يدخل قول وقوله او يقاربها قول آخر وتظهر عمرة الخلاف فيمن زل خارجها بأقل من الميل وعليه العصر ولم يدخل البلد حتى غربت الشمس فعلى الاول يصلى العصر سقرية وعلى الثانى حضرية واما شارحنا فجعل كلام المصنف شاملا لمتنهي السفر في الذهاب والرجوع وفيه انه على شموله لمتناه في الرجوع يكون ماشيا على ضعيف وهو قول ابن بشير وابن الحاجب لا على كلام المدققة تأمل (قوله اى جنسه) اى الى ان يصل الى محل جنس البدء فيصدق بعوده للبلد الذى قصر منه وهى التى ابتدا السير منها وهى النهاية في الرجوع وبدخوله لبلد آخرى اى وهى منتهى السفر في الذهاب (قوله اى يحرم) اى وليس المراد ما يعطيه ظاهره من انه لا يسن القصر فى اقل من اربعة برد الصادق بجوازه ونسبه (قوله وتبطل الخ) اعلم ان القصر فيما دون اربعة برد ممنوع اتفاقا والنزاع انما هو فيما بعد الوقوع كما قال الشارح وما ذكر من الخلاف في الاعادة في الصلاة لا يأتى في الصوم بل متى كانت المسافة اقل من اربعة برد واكثر من الكفارة ما لم يكن متأولا (قوله وتصح فيما بينهما) اى فيما بين الخمسة والثلاثين والاربين (قوله فانه يسن له القصر في حال خروجه) اى ولا يشترط مجاوزة البساتين ان لو كان فيها ذلك (قوله حيث بقي عليه عمل الخ) اى كسكى في حال رجوعه من منى لبلده لانه بقي عليه عمل يعمل في غير محله وهو النزول بالمحصب هذا وما ذكره الشارح من التقيد بهما لغيره فقيه نظر بل يقصر في رجوعه لبلده مطلقا وان لم يبق عليه شئ من النسك لايها ولا بغيرها على ما رجع اليه مالك كفى ح فالصواب ابقاء المصنف على اطلاقه اه بن وعلى هذا فكل من المحصى والمزدلف يقصر في حال رجوعه من منى لبلده (قوله والمعتمد انه كسكى) اى وعليه اقتصر في التوضيح ونقله عياض في الاكمال عن مالك ومقابلة ما ذكره الشيخ احمد الزرقاني ان العرفى لا يقصر وهذا القول ذكره ابن عرفة عن البايجي (قوله وصلاته قبل الرجوع صحيحة) اى صلاته التى صلاحها مقصورة قبل رجوعه صحيحة ومفهوم قوله لدونها انه اذا رجع بعدها قصر في رجوعه كما يرشده ما ذكره الشارح من التعليل بقوله لان الرجوع يعتبر سقرا بنفسه (قوله ولولشئ نسبه) قال طي هذا اذا رجع للبلد الذى سافر منه واما لو رجع لغيره لشيئ نسبه لقصر في رجوعه قاله ابن عبد السلام اه بن ورد المصنف بالوعلى ابن المباحشون القائل اذا رجع لشيئ نسبه فانه يقصر لانه لم يرفض سفره ومحل هذا الخلاف اذا لم يدخل قبل رجوعه وطنه الذى نوى الإقامة فيه على التأيد فان دخله فلا خلاف في اتمامه في حالة الرجوع (قوله ولا عادل عن قصير) مقتضى ما ذكره ح من تعليلهم بأن ذلك مبنى على عدم قصر اللاهى انه اذا قصر لا يعيد وهو الظاهر لان العدول عن القصير للطول بل غير محرم وفي التوضيح هذا مبنى على ان اللاهى بصيد وشبهه لا يقصر واما على القول بأنه يقصر فلا شك في قصر هذا اه بن (قوله وهو المتجرد) اى عن التعلق بالدين (قوله يرتع) اى يقيم (قوله الا ان يعلم الخ) اى كما اذا خرج سائحا في الارض حتى يصل لبيت المقدس مثلا او سافر طابا للبرعى الى ان يصل لغزة مثلا فله القصر حيث علم قطع المسافة قبل غزوة بيت المقدس (قوله ولا ينقص الخ) حاصله انه اذا خرج من البلد عازما على السفر ثم اقام قبل مسافته ينتظر رفقته لاحقه له فان جزم انه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فانه لا يقصر بل يتم مدة انتظاره لها فان نوى انتظارها اقل من اربعة ايام فان لم تأت سافر

وهو انه يلزم من الدخول القرب وحيث قد فامعنى العطف واجيب باجوبة منها ان او بمعنى الواو والعطف تفسيرى اى ان المراد بدخولها الدنو والقرب منها والمراد بالقرب اقل من ميل ومنها ان الدخول لمن استمر سائرا وقوله او قربها بالنسبة لمن زل خارجها الاستراحة مثلا ومنها ان قوله حتى يدخل قول وقوله او يقاربها قول آخر وتظهر عمرة الخلاف فيمن زل خارجها بأقل من الميل وعليه العصر ولم يدخل البلد حتى غربت الشمس فعلى الاول يصلى العصر سقرية وعلى الثانى حضرية واما شارحنا فجعل كلام المصنف شاملا لمتنهي السفر في الذهاب والرجوع وفيه انه على شموله لمتناه في الرجوع يكون ماشيا على ضعيف وهو قول ابن بشير وابن الحاجب لا على كلام المدققة تأمل (قوله اى جنسه) اى الى ان يصل الى محل جنس البدء فيصدق بعوده للبلد الذى قصر منه وهى التى ابتدا السير منها وهى النهاية في الرجوع وبدخوله لبلد آخرى اى وهى منتهى السفر في الذهاب (قوله اى يحرم) اى وليس المراد ما يعطيه ظاهره من انه لا يسن القصر فى اقل من اربعة برد الصادق بجوازه ونسبه (قوله وتبطل الخ) اعلم ان القصر فيما دون اربعة برد ممنوع اتفاقا والنزاع انما هو فيما بعد الوقوع كما قال الشارح وما ذكر من الخلاف في الاعادة في الصلاة لا يأتى في الصوم بل متى كانت المسافة اقل من اربعة برد واكثر من الكفارة ما لم يكن متأولا (قوله وتصح فيما بينهما) اى فيما بين الخمسة والثلاثين والاربين (قوله فانه يسن له القصر في حال خروجه) اى ولا يشترط مجاوزة البساتين ان لو كان فيها ذلك (قوله حيث بقي عليه عمل الخ) اى كسكى في حال رجوعه من منى لبلده لانه بقي عليه عمل يعمل في غير محله وهو النزول بالمحصب هذا وما ذكره الشارح من التقيد بهما لغيره فقيه نظر بل يقصر في رجوعه لبلده مطلقا وان لم يبق عليه شئ من النسك لايها ولا بغيرها على ما رجع اليه مالك كفى ح فالصواب ابقاء المصنف على اطلاقه اه بن وعلى هذا فكل من المحصى والمزدلف يقصر في حال رجوعه من منى لبلده (قوله والمعتمد انه كسكى) اى وعليه اقتصر في التوضيح ونقله عياض في الاكمال عن مالك ومقابلة ما ذكره الشيخ احمد الزرقاني ان العرفى لا يقصر وهذا القول ذكره ابن عرفة عن البايجي (قوله وصلاته قبل الرجوع صحيحة) اى صلاته التى صلاحها مقصورة قبل رجوعه صحيحة ومفهوم قوله لدونها انه اذا رجع بعدها قصر في رجوعه كما يرشده ما ذكره الشارح من التعليل بقوله لان الرجوع يعتبر سقرا بنفسه (قوله ولولشئ نسبه) قال طي هذا اذا رجع للبلد الذى سافر منه واما لو رجع لغيره لشيئ نسبه لقصر في رجوعه قاله ابن عبد السلام اه بن ورد المصنف بالوعلى ابن المباحشون القائل اذا رجع لشيئ نسبه فانه يقصر لانه لم يرفض سفره ومحل هذا الخلاف اذا لم يدخل قبل رجوعه وطنه الذى نوى الإقامة فيه على التأيد فان دخله فلا خلاف في اتمامه في حالة الرجوع (قوله ولا عادل عن قصير) مقتضى ما ذكره ح من تعليلهم بأن ذلك مبنى على عدم قصر اللاهى انه اذا قصر لا يعيد وهو الظاهر لان العدول عن القصير للطول بل غير محرم وفي التوضيح هذا مبنى على ان اللاهى بصيد وشبهه لا يقصر واما على القول بأنه يقصر فلا شك في قصر هذا اه بن (قوله وهو المتجرد) اى عن التعلق بالدين (قوله يرتع) اى يقيم (قوله الا ان يعلم الخ) اى كما اذا خرج سائحا في الارض حتى يصل لبيت المقدس مثلا او سافر طابا للبرعى الى ان يصل لغزة مثلا فله القصر حيث علم قطع المسافة قبل غزوة بيت المقدس (قوله ولا ينقص الخ) حاصله انه اذا خرج من البلد عازما على السفر ثم اقام قبل مسافته ينتظر رفقته لاحقه له فان جزم انه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فانه لا يقصر بل يتم مدة انتظاره لها فان نوى انتظارها اقل من اربعة ايام فان لم تأت سافر

(٣٧ - دسوقى اول)

قصر (ولا هائم) وهو المتجرد السائح في الارض اى بلد طابت له اقام فيها ماشا (و) (لا طالب برعى) يرتع حيث وجد الكلا (الا ان يعلم) كل منهما (قطع المسافة) الشرعية (قبلة) اى قبل المحل المقصود للهايم وللراعى اى وقد عزم عليه عند الخروج (ولا منفصل) عن البلد (ينتظر رفقته) يسافر معهم (الا ان يحرم بالسيرة دونها) او بجيشها قبل اقامة اربعة ايام فلو عزم على السير دونها

دونها او جزم بمجيئها قبل الاربعه ايام قصر مدة انتظارها (قوله لكن بعد اربعه ايام) اي بان جلس في انتظارها وعزم على انها ان جاءت في مدة الاربعه ايام سافر معها فان لم تأت سافر دونها بعد الاربعه ايام (قوله وقطعه دخول بلده) الظاهر كما قال شارحنا تبعا للبحر وابن غازي وطفي ان المراد بالدخول هنا الدخول الناشئ عن الرجوع بدليل قوله في الاستثناء ورجع الخ وفي الاستثناء الناشئ عن المرور فلا تكرار بينهما وان كان في الاول تكرار مع قوله الى محل البلد خلافا للمواق وعبق حيث جلا الدخول على دخول المرور فيما قلزمهم التكرار وما دفعوه به من ان المراد ببلده بلده اصله وبوطنه محل اتقل اليه بنسبة السكن فيه على التأيد الخ بعيد مع ان الاستثناء يمنع من ذلك وعلى ما لابن غازي فالريح هنا الجأته لدخول الرجوع وفي التي بعدها الجأته لدخول المرور واما على ما قاله المواق وعبق الريح الجأته لدخول المرور وفيها ثم ان مراد المصنف كما يدل عليه كلام ابن غازي رجوعه بعد ان سار مسافة القصر بدليل اسناده القطع للدخول اي فلا يزال في رجوعه يقصر الى ان يدخل فينقطع القصر خلافا لما حله عليه ح من ان مراده الرجوع من دون مسافة القصر وان مجرد الاخذ في الرجوع ينقطع حكم السفر لانه غير ظاهر المصنف وغير مناسب للاستثناء بعده وفيه التكرار مع قوله ولا راجع لدونها (قوله سواء كانت وطنه) اي مقبلا فيها بنية التأيد كانت بلده الاصلية او غيرها وقوله ام لا اي بان مكث فيها مدة طويلة لا بنسبة التأيد وهذا التعميم صح الاستثناء بعد ذلك بقوله الامتوطن ككفة فالمستثنى منه عام لصورتين والمستثنى احدى الصورتين وانما كان دخول البلد قاطعا للقصر لان دخول البلد مظنة للاقامة فاذا كفت نية الاقامة في قطع القصر فالفعل المحصل لها بالظن اولى (قوله وان يريح) بالغ عليه رد اعلى سخنون القائل بجواز القصر لمن غلبته الريح وردته لبلده ومثل الريح مجروح الدابة (قوله لا مكان الخلاص منه) اي بحيلة كأن يهرب منه او يستشفع بآخر او يستعين عليه بأعلى منه فهو بمنزلة عدم اقامة اربعه ايام فهو حينئذ على حكم السفر بخلاف الريح فاما لا تنفع معها حيلة (قوله فليتأمل) اي في هذا الفرق الذي فرقوا بين الريح والغاصب هل هو مفيد للمقصود او العكس كما ادعاه شب قال شيخنا ولم يظهر لي كونه مفيدا للعكس المقصود كما ادعاه شب (قوله الامتوطن ككفة الخ) حله ح والمواق وغيرها على مسألة المدونة ونصها ومن دخل مكة واقام بضعة عشر يوما فاطمناهم اراد ان يخرج الى الحجمة ثم يعود الى مكة ويقوم بها اليوم واليومين ثم يخرج منها فقال مالك يتم في يوميه ثم قال يقصر قال ابن القاسم وهو احب الى اه ووجه ابن يونس الاول بأن الاقامة فيها اكسبها حكم الوطن ووجه الثاني بأنها ليست وطنه حقيقة وعلى هذا القول حمل طفي كلام المؤلف لكن اعترض قوله رفض سكناها بانه لا حاجة اليه وليس في المدونة وغيرها ولا فائدة فيه في الفرض المذكور والاولى حمل المصنف على مسألة ابن المواز وهي ما اذا خرج من وطن سكناه لموضع تنصرف فيه الصلاة افاض اسكني وطنه ثم رجع له غير ناو الاقامة كان ناويا للسفر او خالى الذهن فانه يقصر فان لم يرفض سكناه اتم قاله ابن المواز ونقله طفي وغيره وحينئذ يكون التوطن في كلام المصنف على حقيقته ويكون قوله رفض سكناها شرط معتبرا اه بن (قوله يعنى مقبلا بها اقامة تقطع حكم السفر) اي فالتوطن ليس على حقيقته وهذا يقتضى حمل المؤلف على مسألة المدونة لكن قد علمت انه على هذا لا يكون قوله رفض سكناها محتاجا اليه فالاولى للشارح جعل التوطن في كلام المصنف على حقيقته وحمل كلام المصنف على فرع ابن المواز (قوله اودونها) لا يقال هذا يعارض قوله ولا راجع لدونها لانه محمول على ما اذا لم يرفض سكني الراجع اليها كذا قال بعض الشراح ورد طفي بانه يتعين حله على ما اذا رجع بعد سيره مسافة القصر اذ لو رجع قبل مسافة القصر لا يتم لقول المصنف ولا راجع لدونها (قوله فالمدار على عدم نية الاقامة) اي فان رجع ناويا اقامة تقطع حكم السفر فانه يتم والحاصل ان دخول بلده او وطنه يقطع القصر ولو كان ناويا للسفر حيث لم يرفض سكناها فان رفض سكناها فلا يكون دخوله موجبا للاتمام الا اذا نوى اقامة اربعه ايام وحمل اعتبار الرفض اذ لم يكن له بها اهل حين الرفض فان كان له بها

لكن بعد اربعه ايام او تحقق مجيئها بعد الاربعه اوشك فيه اتم (وقطعه) اي القصر احد امور خمسة اولها (دخول بلده) الراجع هو اليها سواء كانت وطنه ام لا وان لم ينو اقامة اربعه ايام ان دخل اختيارا (وان) دخل مغلوبا (يرج) من بحر بخلاف رده بغاصب فلا قطع لا مكان الخلاص منه بخلاف الريح فليتأمل (الامتوطن ككفة) من البلاد يعنى مقبلا بها اقامة تقطع حكم السفر كالحجورين من اهل الافاق بمكة ولو قال الا مقبلا ببلد كان اوضح (رفض سكناها) وخرج منها للتوطن غيرها على مسافة القصر (ورجع) لها بعد سير المسافة اودونها (ناويا السفر) فيقصر في اقامته بها اقامة غير قاطعة ومثل نية السفر خلا والذهن فالمدار على عدم نية الاقامة القاطعة فانها اشار له بقوله

(وقطعه) ايضا (دخول وطنه) المار عليه بان كان يحمل غير وطنه وسافر منه الى بلد آخر ووطنه في اثناء الطريق فلما امر عليه دخله فانه يتم ولولم ينو اقامته اربعة ايام وجبئذ فلا يشكر مع قوله وقطعه دخول بلده نالها قوله (او) دخول (مكان زوجة دخل بها فقط) فيد في دخل اذما به سرية او ام ولد كذلك ويحتمل انه قيد في زوجة ايضا يحترز به عن الاقارب كام اواب وانما كان مكان الزوجة قاطعا لانه في حكم الوطن (وان) كان دخوله (بريح غالبه) الجائته لذلك (و) رابعها (نية دخوله) وطنه او ٢٩١ مكان زوجته الذي في اثناء طريقه

(وليس ينه) اي بين البلد الذي سافر منه (وينه) اي بين المحل المنوي دخوله (المسافة) الشرعية كمن كان مقيما بمكة ووطنه او مكان زوجته الجعرانة مثلا وسافر من مكة للمدينة ونوى حين خروجه ان يدخل الجعرانة فانه يتم فيما بين مكة والجعرانة لانه اقل من المسافة وان لم ينو اقامته اربعة ايام بهائم اذا خرج اعتبر باقى سفره فان كان اربعة بر د قصر والا تم ايضا فان كان بين محل النية والمكان المسافة قصر واعتبر باقى سفره ايضا فالاقسام اربعة وقولنا اي بين البلد الذي سافر منه احترازا بما اذا طرات نية الدخول اثناء السفر فانه يستمر على القصر ولو كان بين محل النية والمحل المنوي دخوله اقل من المسافة على المعتمد (و) خامسها (نية اقامة اربعة ايام صحاح) مع وجوب عشرين صلاة في مدة الاقامة فن دخل

اهل اي زوجة فلا عبرة به (قوله وقطعه دخول وطنه او مكان زوجة) اي واتما مجرد المرور بهما من غير دخول فلا يقطع حكم السفر ولو حاذاه ولذا قال في التوضيح انما يمنع المرور بشرط دخوله او نية دخوله لان اجتاز والمراد بمكان الزوجة البلد التي هي بها الا خصوص المنزل التي هي به (قوله فلا يشكر) اي لان هذا دخول مرور وما مر دخول ناشئ عن الرجوع (قوله دخل بها) اي فيه ولولم يتخذ وطنه اي محل اقامة على الدوام (قوله قيد في دخل) اخرج به ما اذا عقد عليها ولم يدخل بها وفي الحج ان الزوجة النازلة لا عبرة بها وجبئذ فلا يكون دخول بلدها قاطعا للقصر (قوله اذما به سرية او ام ولد كذلك) رده على الشارح بهرام في الوسط من اخراج السرية قال ح وقد نص ابن الحاجب وابن عرفة على الحاقها بالزوجة انظر بن (قوله يحترز به عن الاقارب) اي لاعتن السرية وام الولد (قوله ونية دخوله) انت خبير بان جعل نية الدخول قاطعة للقصر يقتضى حصوله قبلها وهنالك فحق العبارة ان يقول ومنه نية دخوله في التعبير بالقطع نسمح والضمير في دخوله للوطن ومكان الزوجة كما ذكر الشارح وجبئذ فافراد المصنف الضمير باعتبار ما ذكر (قوله اي بين البلد الذي سافر منه) اي ونوى وهو فيه الدخول لوطنه او المكان الزوجة (قوله لانه اقل الخ) اي لان المسافة التي بين مكة والجعرانة اقل من مسافة القصر (قوله وان لم ينو اقامة اربعة ايام) اي فالمدار على نية دخوله الوطن او مكان الزوجة (قوله ثم اذا اخرج) اي من الجعرانة وقوله اعتبر باقى سفره اي للمدينة او غيرها (قوله محل النية) اي وهو مكة وقوله والمكان اي الذي نوى دخوله وهذا مفهوم قول المصنف وليس بينه وبين المسافة (قوله فالاقسام اربعة) الاول ان يستقل ما قبل وطنه وما بعده بالمسافة وفي هذه بقصر قبل دخوله لوطنه وبعده الثاني عكسه والمجموع مستقل وفي هذه ان نوى دخوله قبل سيره اتم قبل دخوله وطنه وبعده وان لم ينو دخوله قصر وان نوى دخوله بعد سيره شأ في قصره قولنا سحنون وغيره الثالث ان يكون قبل وطنه اقل من المسافة وبعده مسافة مستقلة فان نوى الدخول قبل سفره فلا يقصر قبله وان لم ينو الدخول قصر واتما بعده فيقصر مطلقا ولو نوى دخوله في اثناء سفره فحكي في التوضيح في هذه قولين القصر لسحنون والاقسام لغيره الرابع ان يكون قبل وطنه مسافة مستقلة وبعده اقل منها فيقصر قبل وطنه مطلقا نوى الدخول ام لا واتما بعده فلا يقصر مطلقا (قوله ونية اقامة اربعة ايام الخ) الاولى ونزول بمكان نوى اقامة اربعة ايام صحاح فيه ولو بخلافه وذلك لان ظاهره انه بمجرد النية المذكورة ينقطع حكم السفر ولو كان بين محلها ومحل الاقامة المسافة وليس كذلك فاذا سافر بعد ذلك من ذلك المكان الذي نوى به الاقامة المذكورة فلا يقصر الا اذا وصل لمحل القصر بالنسبة لمن كان مقيما به لا بمجرد العزم على السفر على اقوى الطريق يفتين اتم الو نوى الاقامة بمحل ورجع عن النية قبل دخوله فانه يقصر بمجرد ذلك (قوله مع وجوب عشرين صلاة في مدة الاقامة) بان دخل قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء (قوله واعتبر سحنون العشرين فقط) اي سواء كانت في اربعة ايام صحاح او لا وعليه فيتم في المثال المذكور (قوله في ابتداء سفره) اي وفي آخره (قوله ولو حدثت بخلافه) يعني ان نية الاقامة معتبرة في قطع القصر ولو حدثت بخلاف السفر اي في اثنائه من غير ان تكون مقارنة لآثره ولا لآخره ورده هذه المبالغة على ما رجحه ابن بونس من ان نية اقامة المدة المذكورة لا تنقطع حكم السفر الا اذا كانت في انتهاء السفر او في ابتداءه واما اذا كانت في خلاله فلا تنقطع حكم السفر فله القصر اذا خلل المسافة باقامات وكما سافر قصر ولو دون المسافة انظر بن (قوله الا العسكر) افه

قبل فجر السبت مثلا ونوى ان يقيم الى غروب يوم الثلاثاء ويخرج قبل العشاء لم ينقطع حكم سفره لانه وان كانت الاربعة ايام صحاحا لانه لم يجب عليه عشرون صلاة ومن دخل قبل عصره ولم يكن صلى الظهر ونوى الارتحال بعد صبح الخامس لم ينقطع حكم سفره لانه وان وجب عليه عشرون صلاة الا انه ليس معه الا ثلاثة ايام صحاح فلا بد من الامر بن واعتبر سحنون العشرين فقط هذا اذا كانت نية الاقامة في ابتداء سفره بل (ولو) حدثت (بخلافه الا العسكر) ينوى اقامة اربعة ايام فأكثر

وهو (بدار الحرب) فلا ينقطع حكم سفره (والعلم بها) أي بأقامة الأربعة في محل (عادة) فيتم واحترز به عن الشك فيها فيستمر على قصره (للاقامة) المجردة عن نية ما يرفعه ٢٩٢ كقامته لحاجة يظن قضاءها قبل الأربعة فلا يقطع القصر (وان تأخر سفره وان نواها)

قوله العسكران الأسير بدار الحرب يتم مادام مقبها فان هرب للجيش فانه يقصر بمجرد انفصاله من البيت الذي كان فيه ولا يشترط مجاوزة بناء البلد ولا سائنها لانه صار من الجيش وهو يقصر في بلاد الحرب وان هرب لغير الجيش قصر بعد مجاوزة البساتين او البناء على ما مر كما حكاه ابن فرحون في الغازة عن ابي ابراهيم الاعرج (قوله وهو بدار الحرب) المراد بها المحل الذي يخاف فيه العدو سواء كانت دار كفر او اسلام واما لو اقام العسكر بدار الاسلام والمراد به المحل الذي لا يخاف فيه من العدو فانه يتم (قوله والعلم بها) أي وان لم ينوها كما يعلم من عادة الحاج انه اذا دخل مكة يقيم فيها اكثر من اربعة ايام فيتم سواء نوى الإقامة تلك المدة ام لا (قوله فلا يقطع القصر) أي لاجل تلك الإقامة ولو مكث مدة طويلة (قوله وان تأخر سفره) هو بالتأنيث المتأخر القوية أي ولو طالت اقامته فهو بمعنى قول الباغي ولو كثرت اقامته وفي نسخة ولو تأخر سفره بدار الجراي ولو كانت الإقامة المجردة بآخر سفره وفيها تظر فقد قال ابن عرفة ولا يقصر في الإقامة التي في منتهى سفره الا ان يعلم الرجوع قبل الأربعة قال حارظون ولو تخلف بعد ذلك لامع الاحتمال وقد سئل الاستاذ ابو القاسم ابن سراج عن المسافر يقيم في البلاد ولا يدري كم يجلس هل يبقى على قصره ام لا فأجاب ان كان البلد في أثناء السفر قصر مدة اقامته وان كان في منتهى اتم وجبت فاقاله المصنف تبعاً لابن الحارث لا يسلم (قوله أي الإقامة القاطعة) أي وهي إقامة اربعة ايام ومثلية الإقامة المذكورة ما اذا ادخلته الرجوع في الصلاة التي احرم بها سفرية محلا يقطع دخوله حكم السفر من وطنه او محل زوجته بنى بها (قوله شفيع) أي ثم يتدنى صلواته حضرية (قوله ان عقدر كعة) أي والاقطعها (قوله ولا سفرية) أي اذا لم يتمها رجوعاً او قصر على ركعتين (قوله وبعدها اعادة الخ) أي وان نوى الإقامة بعد تمامها سفرية مثل ما احرم بها اعادة الخ واستشكل بأن الصلاة قد وقعت مستجمعة للشرائط قبل نية الإقامة وحينئذ فلا وجه للاعادة وقد يقال ان نية الإقامة على جرى العادة لا بد لها من تردد قبلها في الإقامة وعدمها فاذا احرم بها الإقامة بعد الصلاة فعله كان عند نية الصلاة سفرية عنده تردد في الإقامة وعدمها فاحتيط به بالاعادة (قوله وكره) أي الا اذا كان ذلك المسافر ذا فضل او سن والافلا كراهة كافي سماع ابن القاسم واشهب وذكر العلامة ابن رشد انه المذهب ونقله ح على وجه يقتضي اعتماده وذكر طي ان المعتمد اطلاق الكراهة وبالجمله فكل من القولين قد رجع (قوله لمخالفة المسافر سنته) أي وهو القصر والكراهة مبنية على ما قال ابن رشد من ان سنة القصر اكد من سنة الجماعة واما على ما قال اللخمي من ان سنة الجماعة اكد فلا كراهة (قوله ولو نوى القصر كما في النقل) استشكل اتعاه مع ما يأتي في قوله وكان اتم وما مومه الخ من بطلان صلاة من نوى القصر واتم محمد اومع قوله الا أني وان ظنهم سفرا الخ واجاب طي بأن نيته عدد الركعات ومخالفة فعله لتلك النية اصل مختلف فيه فتارة يلغونه وتارة يعتبرونه ففي كل موضع مر على قول فرها على اعتقار مخالفة الفعل للنية لاجل متابعة الامام وفيما يأتي مر على عدم اعتقار مخالفة النية ولا معارضة مع الاختلاف اهـ من (قوله ان ادرك الخ) شرط في قول المصنف وتبعه والحاصل ان المسافر اذا اقتدى بالمقيم فان نوى الاتمام اتم صلاته مطلقاً ادرك مع الامام ركعة او اكثر او لم يدرك معه ركعة واما ان نوى القصر فان ادرك مع الامام ركعة او اكثر فانه يتم صلاته وان لم يدرك معه ركعة فانه يقصر ولا يتم وبهذا يعلم انه اذا اقتدى المسافر بالمقيم في اخير في الرابعة فانه يتم سواء نوى القصر او الاتمام (قوله ولم يعد) أي لانه لا خلل في صلاة امامه (قوله والمعتمد الاعادة الخ) قد صرح ابو الحسن بأن القول هنا بعدم الاعادة قول ابن رشد وهو خلاف مذهب المدونة من الاعادة قال وهو الراجح لان الصلاة في الجماعة فضيلة والقصر سنة والفضيلة لا تسد له مسد السنة (قوله عن كونه في سفرا عن كون المسافر يقصر) كذا في التوضيح ومثله في نقل المواقف عن مالك فقول ابن عاشر الصواب ان السهو هنا اتعاه عن السفر غير ظاهر

أي الإقامة القاطعة (بصلاة) احرم بها سفرية (شفيع) باخرى ندبان عقدر كعة وجعلها نافذة (ولم تجز حضرية) ان اتعاه او بعدم دخوله عليها (ولا سفرية) لتغير نيته في اثنائها (و) ان نواها (بعدها) أي بعد تمامها (اعاد) حضرية ندبا (في الوقت) المختار (وان اقتدى بمقيم به) أي بالمسافر (فكل) منهما (على سنته) أي على طريقته (وكره) ذلك لمخالفته نية امامه (كعكسه) وهو اقتداء المسافر بالمقيم (وتاكيد) الكره لمخالفة المسافر سنته بلزومه الاتمام ولذا قال (وتبعه) بأن يتم معه ولو نوى القصر كما في النقل ان ادرك معه ركعة (ولم يعد) صلاته والمعتمد الاعادة بوقت فان لم يدرك ركعة معه قصر ان لم ينو الاتمام والا اتم واعاد بوقت قاله سند (وان اتم مسافر نوى اتعاه) عمدا او جهلا او تأويلا بدليل ما بعده (اعاد) صلاته سفرية ان لم يحضر وحضرية ان حضر (بوقت) ولا سجود عليه وسواء اتعاه عمدا او جهلا او تأويلا وسهوا لانه فعل ما يلزمه فعله حيث نوى الاتمام وقوله اعاد بوقت هو ثابت في بعض النسخ وساقط في اكثرها فيجب تقديره (وان) نوى الاتمام (سهوا) عن كونه في سفرا عن كون المسافر يقصر واتعاه سهوا او عمدا او جهلا او تأويلا (سجد) في الرابع مراعاة لحصول السهو في نيته

(قوله)

حضر (بوقت) ولا سجود عليه وسواء اتعاه عمدا او جهلا او تأويلا وسهوا لانه فعل ما يلزمه فعله حيث نوى الاتمام وقوله اعاد بوقت هو ثابت في بعض النسخ وساقط في اكثرها فيجب تقديره (وان) نوى الاتمام (سهوا) عن كونه في سفرا عن كون المسافر يقصر واتعاه سهوا او عمدا او جهلا او تأويلا (سجد) في الرابع مراعاة لحصول السهو في نيته

وتبعه مأمومه ولا بعيد على القول به وهو ضعيف (والاصح اعادته) كالتأوي عمدا (كأمومه) لتبجته له (بوقت) ولا سجود عليه على القول بها (والارجح) عند ابن يونس ان الوقت هنا (الضروري) وقيل الاختياري ومحل اعادة مأمومه بوقت في عمده وسهوه على القول بها وسجود السهو معه على القول الاول وصحت صلاته (ان تبعه) في الاتمام (والا) يتبعه عمدا او جهلا او تأويا (بطلت) صلاته لخالفته امامه (كان قصر) المسافر صلاته (عمدا) مراده به ما يشمل الجهل والتأويل بعدنية ٢٩٣ الاعمام ولو سهوا فبطل في الاثنى عشر

(و) المقصر (الساھي)
عمدا دخل عليه من نية
الاتمام مطلقا (كأحكام
السهو) الحاصل للمقيم
يسلم من ركعتين فان طال
اخرج من المسجد بطلت
وان قرب جبرها وسجد
بعد السلام واعاد بالوقت
كسافرائم (وكأن أتم)
المسافر (و) تبعه
(مأمومه) في الاتمام اول
يتبعه (بعدنية قصر عمدا)
معمول أتم فبطل صلاته
وصلاة مأمومه لخالفته
لمدخل عليه من نية
القصر (و) ان أتم (سهوا
او جهلا) واولى تأويا
وقد نوى القصر (ففي
الوقت) والتأويل هنا هو
مراعاة لمن يقول بعدم
جواز القصر وان الاتمام
افضل (و) ان قام الامام
سهوا او جهلا للاتمام بعد
نية القصر (سج مأمومه)
ان علم سهوه او جهله فان
رجع سجدا لسهوه وصحت
(و) ان عمدا (لا يتبعه)
بل يجلس لضراره مقبلا
كان او مسافرا (وسلم)
مأمومه (المسافر) بسلامه

(قوله وتبعه مأمومه) اي في السجود وقوله على القول به اي بالسجود (قوله والاصح اعادته الخ) هذه
احدى الروايتين عن مالك ورجع اليه ابن القاسم واختاره سحنون بقوله ولو كان عليه سجود سهو لكان
عليه في عمده ان يعيد ابداء لعل المصنف اشار بالاصح لكلام سحنون (قوله على القول بها) اي بالاعادة
(قوله والارجح الضروري) في جامع ابن يونس قال ابو محمد والوقت في ذلك النهار كله وقال الايمانى الوقت
في ذلك وقت الصلاة المفروضة والاول اصوب اه منه بلفظه (قوله في عمده) اي اذا نوى الاتمام عمدا وقوله
وسهوه اي اذا نواه سهوا (قوله ان تبعه في الاتمام) اي بان نوى المأموم الاتمام كأنواه امامه (قوله ولا يتبعه)
بان احرم ركعتين طائنان امامه احرم كذلك قتيبن ان الامام نوى الاتمام فلم يتبعه بطلت صلاته لخالفته للامام
نية وفعل (قوله فبطل في الاثنى عشر) اي وهي ما اذا نوى الاتمام عمدا او جهلا او سهوا او تأويا ولا وقصر
عمدا او جهلا او تأويا (قوله والساھي الخ) اي انه اذا نوى الاتمام عمدا او سهوا او جهلا او تأويا يلائم قصرها
سهوا بخكمه حكم المقيم يسلم من ركعتين سهوا (قوله وكأن أتم) عطف على قوله كأن قصر عمدا وهذه عكس
ما قبلها لانه في السابقة نوى الاتمام ثم قصر وهنا نوى القصر ثم أتم ثم ان عبارة المصنف تقتضي ان المأموم
لا تبطل صلاته الا اذا أتم كالامام وليس كذلك بل تبطل مطلقا ثم لا يكفي المواق عن ابن بشير ولذا خيط
الشارح بقوله وتبعه مأمومه ولم يتبعه اه (قوله مراعاة لمن يقول الخ) انظر من ذكر هذين القولين
ولم اقف في القصر الا على اربعة اقوال الفرضية والنية والاستحباب والاباحة ذكرها ابن الحاجب وغيره
من وقد يقال لعل الشارح اراد مراعاة لمن يقول بذلك ولو خارج المذهب في كتب الحديث ان بعض السلف
كان يرى ان القصر مقيد بالخوف من الكفار كافي الاية وكانت عائشة لا تقصر وربما احتجت بأهائهم
المؤمنين في جميع الارض ووطن لها قائل (قوله سج مأمومه) اي نسيحها يحصل به التنية وسكت المصنف
عن الاشارة وهي مقدمة على التسبيح كما قيل فان ترك المأموم التسبيح فاستظهر ابن عاشر البطلان جملا على
ما مر في الخامسة فان لم يفهم بالتسبيح لم يكلمه على ما لسحنون وتركه من غير اتباع وقد مر ان المعتمد انه يكلمه
كما قال غيره فان كله ولم يرجع لم يتبعه (قوله ولا يتبعه) اي فان تبعه فهل تبطل او لا والذي استظهره عبق
جريه على حكم قيام الامام الخامسة ويتيقن المأموم انتفاء موجبها من انه اذا تبعه فيها عمدا او جهلا بلا تأويل
فالبطالان وان تبعه سهوا او تأويا فلا تبطل (قوله وان ظنهم سفرا) اي مسافرين فنوى القصر ودخل
معهم (قوله اسم جمع لسافر) اي بمعنى مسافر وما ذكره من انه اسم جمع لسافر لاجع له بناء على ما قاله
الجمهور من ان فعلا لا يكون جمعا لفاعل اما على ما قاله الاخفش فهو جمع له وعلى كل حال فهو ليس اسم جمع
لمسافر ولا جعله (قوله فظهر خلافه) اي واما اذا لم يظهر خلافه بل ظهر ما يوافق ظنه فصلاته صحيحة
(قوله ولم يظهر شيء) هذا هو النقل عن ابن رشد كافي التوضيح وح وان كان مفهوم المصنف يصدق بالصحة
في صورتين اي ما اذا ظهرت الموافقة ولم يظهر شيء للمفهوم فيه تفصيل (قوله لانه) اي ذلك الداخل (قوله
خالفه نية وفعل) اي لان هذا الداخل نوى القصر وسلم من اثنتين والامام نوى الاتمام وسلم من اربع
(قوله وان أتم) اي ذلك الداخل الذي نوى القصر (قوله وفعل خلاف ما دخل عليه) اي فهو كن نوى القصر
واتم عمدا (قوله واما اذا لم يظهر شيء) اي بان ذهبوا حين سلم الامام من ركعتين ولم يدرا هي صلاتهم واخبرنا

واتم غيره (اي غير المسافر بعده) اي بعد سلامه (ان اذا) لا مؤتمنين بغيره لا متتابعين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف (واعاد)
الامام (فقط بالوقت) الضروري دون المأمومين اذا دخل في صلاتهم لعدم اتباعهم له (وان) دخل مصل مع قوم (ظنهم سفرا) بسكون القاء
اسم جمع لسافر كركب وراكب (فظهر خلافه) وانهم مقيمون ولم يظهر شيء (اعاد ابدان كان) الداخل (مسافرا) لخالفته امامه لانه ان سلم
من اثنتين خالفه نية وفعل وان أتم فقد خالفه نية وفعل خلاف ما دخل عاياه هذا ان ظهر خلافه واما اذا لم يظهر شيء فوجه البطلان

احتمال حصول المخالفة المذكورة فقد حصل الشك في الصحة وهو يوجب البطلان ومفهوم ان كان مسافرا انه لو كان الداخل مقبلا لزم صلاته ولا يضره كونهم على خلاف ظنه لموافقته للامام نية وفعل (كعكسه) وهو ان يظنهم مقيمين فينوي الاتمام فيظهر انهم مسافرون او لم يبين شي فانه بعيدا بان كان مسافرا وهو ظاهر ان قصر لمخالفة فعله لنيته واما ان تم فكان مقتضى القياس الصحة كاعتداء مقيم بمسافر وفرق بان المسافر لما دخل على الموافقة ٢٩٤

تامة (قوله احتمال حصول المخالفة) اي انه بمحتمل موافقة الجماعة له في كونهم مسافرين فتكون الصلاة صحيحة ويحتمل انهم مقيمون فيلزم اما مخالفة الامام نية وفعل وان سلم من اثنين وان تم يلزم مخالفتيه لامامه نية ومخالفة نيته لفعله (قوله انه لو كان الداخل) اي الذي ظنهم مسافرين مقيما فنوي الاتمام ودخل معهم فظهر خلاف ما ظن وانهم مقيمون (قوله كعكسه) تشبيه في الاعادة ابا ان كان ذلك الداخل مسافرا (قوله فكان مقتضى القياس الصحة) اي مع ان ظاهر المصنف كظاهر كلامهم بطلان صلاته (قوله وفرق بأن المسافر) اي الذي ظنهم مقيمين فظهر خلافه وحاصل الفرق ان المأموم هنا لمخالفة سنته وهو القصر وعدل الى الاتمام لاعتقاده ان الامام تم كانت نيته معلقة فكأنه نوى الاتمام ان كان الامام متما وقد ظهر بطلان المعلق عليه وحينئذ يبطل المعلق وهو نيته الاتمام بخلاف المسئلة الاخرى فانه نوا الاتمام على كل حال (قوله على الموافقة) اي في الاتمام (قوله لم يغفر له ذلك) اي ما ذكر من مخالفة الامام في الفعل والنية (قوله بخلاف المقيم) اي الذي اقتدى بمسافر (قوله واما ان كان الداخل) اي مع القوم الذين ظنهم مقيمين فظهر انهم مسافرون (قوله تردد في الصحة والبطلان) اي سواء صلاها حضريه او سفريه هذا هو الصواب خلافا لعقب حيث قال ان محل التردد ان صلاها سفريه ولا يصح اتفاقا قال شيخنا ينبغي ان يكون محل التردد في اول صلاة صلاها في السفر فان كان قد سبق له نية القصر فانه يتفق على الصحة فيما بعد اذا قصر لان نية القصر قد انسحبت عليه فهي موجودة حكما وكذا يقال فيما اذا نوى الاتمام في اول صلاة ثم ترك نية القصر والاتمام فيما بعد هاو اتم (قوله قيل يجب عليه تمامها) اي وهو ما قاله سند (قوله وقيل الواجب الخ) الاوضح وقيل بخير في تمامها وعدمه لان الواجب عليه صلاة لا يعينها وهذا القول للخمسي (قوله وقد استفيد من هذا الخلاف) اي الذي ذكره المصنف وقوله انه لا بد الخ اي لاجل ان تكون الصلاة صحيحة اتفاقا وانت خبير بان هذا يعكس على ما تقدم قريبا من ان الذي ينبغي ان محل الخلاف انما هو في اول صلاة صلاها في السفر والحق ما مر قائل (قوله وتنب تعجيل الاربعة) اي فكيفه بعد قضاء حاجته في المكان الذي سافر اليه خلاف المنسحب والظاهر انه خلاف الاولى كما قال شيخنا (قوله ويكره ليل في حق ذي زوجه) ففي مسلم والنسائي من طريق جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بطريق الرجل اهله لا يتخونهم او يطلب عثراتهم والطروق هو الدخول من بعد واعلم انه يستحب لمن خرج للسفر ان يذهب لاختوانه يسلم عليهم وياخذ خاطرهم واما اذا قدم من السفر فالمستحب لاختوانه ان يأتوا اليه ويسلموا عليه واما ما يقع من قراءة الفاتحة عند الوداع فأنكره الشيخ عبد الرحمن التاجوري وقال انه لم يرد في السنة وقال عجم بل ورد فيها ما يدل لجوازه فهو غير منكر وما ذكره من كراهة القدوم ليل في حق ذي الزوجه ظاهره كانت الغيبة قربة او بعيدة وهو كذلك على المعتمد خلافا لما يفيد عبق من اختصاص الكراهة بطويل الغيبة (قوله لغير معلوم القدوم) واما من اعلم اهله بأنه يقدم في وقت كذا من الليل فلا يكره له القدوم ليل (قوله وسيد كر الباقي) اي وهو عرفة والمزدلفة وقوله في محله اي وهو باب الحج (قوله رجلا وامراة) اي وسواء كان راكبا او ماشيا على ما في طريقين رابعت وهو المعتمد خلافا لابن علاق من اختصاصه بالراكب (قوله وان قصر عن مسافة القصر) اي لكن لا بد في الجواز من كونه غير عاص بالسفر وغيره لانه فان جاءه عادة بالاولى من

فاغتفر له واما ان كان الداخل مقبلا وصحت ولا اعادة لانه مقيم اقتدى بمسافر (وفي) صلاة المسافر ان دخل على ترك نية القصر والاتمام معا عمدا او سهوا واما ان كان او مأمورا او قدما بأن نوى صلاة الظهر مثلا من غير تعرض لنية قصر او تمام (تردد) في الصحة والبطلان وعلى الصحة قيل يجب عليه تمامها وقيل الواجب عليه صلاة لا يعينها اي انه ان صلاها ربا اجزا وان صلاها ركعتين اجزا واستفيد من هذا الخلاف انه لا بد من نية القصر عند كل صلاة بخلافها عند الشروع في السفر فلا يلزم (وتدب) للمسافر (تعجيل الاربعة) اي الرجوع لوطنه بعد فضا وطوره واستصحاب هدية بقدر حاله (والدخول مخفى) لانه ابلغ في السرور ويكره ليل في حق ذي زوجه لغير معلوم القدوم ولما نهى الكلام على قصر الصلاة بالسفر تكلم على الجمع بين الصلاتين

المشتركتي الوقت وجمعهما سنة اسباب السفر والمطر والوحل

القصر

مع الظلمة والمرض وعرفة ومزدلفة وتكلم هنا على الاربعة الاول وسيد كر الباقي في محله فقال (ورخص له) اي للمسافر رجلا وامراة بجواز الجمع بخلاف الاول (جمع الظهرين) لمشقة فعل كل منهما في وقته ومشقة السفر (بر) اي فيه لاني بحر قصر للرخصة على موردها ان طال سفره بل (وان قصر) عن مسافة القصر

ان جد سيرة بل (و) ان (لم يجز بلا كره) اي كراهة متعلق برخص اي بلا خلاف الاولى (وفيها شرط الجدة) في السيرة (لادراك امر) لا مجرد قطع المسافة والمشهور الاول (عنه) هو مكان نزول المسافر وان لم يكن به ماء وان كان في الأصل المورد تردة الابل وهو بدل بعض من قوله ببر (زالت) الشمس وهو (به) اي بالمنهل (ونوى) عند الرحيل (النزول بعد الغروب) فيجمعهما جاع تقديم بان يصلي الظهر في اقل وقتها الاختياري ويقدم العصر فيصليها معها قبل رحيله لانه وقت ضروري لها تغفرا بقاها ٢٩٥ فيه لمشقة النزول (و) ان نوى

النزول (قبل الاضغفار) صلى الظهر اقل وقتها (و) (انصر العصر) وجوبا فيما يظهر لوقوعها في وقتها الاختياري فان قدمها مع الظهر اجزأت (و) ان نوى النزول (بعده) اي بعد دخول الاضغفار وقبل الغروب (خير فيها) اي العصر ان شاء جمع قدمها وان شاء اخرها اليه وهو الاولى لانه ضروريها الاسلي فهذه ثلاثة — وال فيما اذا زالت عليه بالمنهل و اشار الى ثلاثة ايضا فيما اذا زالت عليه راكبا بقوله (وان زالت) عليه الشمس (راكبا) اي سائرا (اخرهما) بان يصوم جمع — (ان نوى) بسنة وله (الاضغفار او) نوى النزول (قبله) اي الاضغفار فهاتان صورتان و اشار للثالثة بقوله (والا) ان نوى النزول بعد الغروب (ففي رقبتهما) المختار جمعاصوريا الظهر آخر القامة الاولى والعصر اول الثانية وهذا حكم من

القصر (قوله ان جد سيرة) اي ان جد في سيرة لاجل ادراك رقة اول اجل قطع المسافة وقوله بل وان لم يجز اي بل وان لم يجز في سيرة اسلا (قوله وفيها شرط الجدة) اي الاجتهاد في السير ونصها ولا يجمع المسافر الا اذا جد به السير ويخاف فوات امر فيجمع وظاهرها سواء كان ذلك الامر مهما لا (قوله لادراك امر) اي كراهة او مال او مخاف فواته (قوله والمشهور الاول) وهو جواز الجمع مطلقا سواء جد في السير ام لا كان جد لادراك امر ام لاجل قطع المسافة والذي حتى تشبهه هو الامام ابن رشد (قوله وان كان في الأصل) اي وان كان المنهل في الأصل (قوله وهو بدل بعض) اي وحيد ذال عامل فيه مقدراى جمعها بمنهل واما قول عبق ان قوله بر متعلق برخص و بمنهل متعلق بجمع فهو فاسد معنى وهو ظاهر وذلك لان الترخيص فعل الشارع وهو متعلق بالجمع بقطع النظر عن كونه برا وبحرا فهو غير مقيد بهما فساد صناعته لما فيه من الفصل بين المصدر ومعمولا بالاجنبى (قوله فيجمعهما جاع تقديم) اي يؤذن لكل منهما (قوله لانه وقت ضروري لها) اي بالنسبة للمسافر (قوله لمشقة النزول) اي لاجل سلاة العصر في وقتها الاختياري (قوله واخر العصر وجوبا) اي غير شرطي قاله شيخنا العدوي ويؤذن اكل من الصلاتين في هذه الحالة لان كلا منهما وقعت في وقتها الاختياري (قوله فان قدمها مع الظهر اجزأت) وندب اعادتها وقت (قوله ان شاء جمع مقدمها) اي يؤذن لكل من الصلاتين في هذه الحالة وقوله وان شاء اخرها اليه الخ اي ولا يؤذن لها حينئذ لما امرى الاذان من كراهته في الضرورى المؤخر (قوله فيما اذا زالت عليه بالمنهل) اي وهو نازل بالمنهل (قوله اي سائرا) اي سواء كان راكبا او ماشيا وانما فسر الشارح راكبا سائرا ليكون ماشيا على المعتمد وهو قول ابن عاتق من ان الجمع بين الصلاتين جائز للمسافر مطلقا سواء كان راكبا او ماشيا كما مر (قوله اخرهما) اي وجوبا كذا قيل وفيه شيء اذ مقتضى التماس جواز تأخيرهما في المسئلة الاولى واما في الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية واجب لنزوله بوقتها الاختياري كذا كتب والد عبق والخمى ان تأخيرهما جائز اي ويجوز ايقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعاصوريا ولا يجوز جمعهما جاع تقديم لكن ان وقع فالظاهر الاجزاء وندب اعادة الثانية في الوقت ويمكن الجمع بان من قال بوجوب تأخيرهما مراده انه لا يجوز له ان يقدمهما معا فلا ينافي انه يجوز له ايقاع كل صلاة في وقتها والجواز في كلام لاخمى بالمعنى المتقدم فالخلف لفظي قاله شيخنا العدوي (قوله جمعاصوريا) اي في الصورة لانه حقيقى لان حقيقه الجمع تأخير احدى الصلاتين وتقدميةها عن وقتها (قوله كمن لا يضبط نزوله) اي تارة ينزل بعد الغروب وتارة في الاضغفار وتارة قبله (قوله وقد زالت عليه) وهو راكب اي فيجمع جمعاصوريا يحصل له فضيلة اقل الوقت (قوله فان زالت عليه) اي على من لا يضبط نزوله حاله كونه نارا لا (قوله واخر العصر) اي لوقتها فلو اخر الظهر لآخر القامة الاولى وجمع جمعاصوريا لم يحصل له فضيلة اقل الوقت فلو صلى الظهر والعصر ايضا قبل ارتحاله صحت العصر وندب اعادتها في الوقت ان نزل قبل الاضغفار (قوله ونحوه) اي من كل من تلحقه مشقة بالوضوء او بالقيام اكل صلاة لانه لا يلحقه اذا سلاهما مجتمعين (قوله اي كالطهرين في التفصيل المتقدم الخ) وعليه اذا غرست عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الفجر جمعهما جاع تقديم قبل ارتحاله وان نوى النزول في الثلث الاول اخرج العشاء وجوبا وان نوى النزول بعد الثلث الاول وقبل الفجر خير في العشاء واما ان غربت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول في الثلث الاول او بعده وقبل الفجر اخرهما جواز اعلى ما مر وان نوى النزول بعد الفجر جمع جمعاصوريا و الجمع الصوري مبنى على امتداد مختار المغرب للشفق وتقدم انه قول قوى (قوله تأويلان)

يضبط نزوله سم شبه في حكم الاخيرة وهو الجمع الصوري قوله (كمن لا يضبط نزوله) وقد زالت عليه وهو راكب فان زالت عليه نازلا صلى الظهر قبل رحيله واخر العصر (وكالمطون) ونحوه فيجمع جمعاصوريا (والصحيح فعله) اي الجمع الصوري مع فوات فضيلة اقل الوقت دون المعدور (وهل العشاء ان كذلك) اي كالطهرين في التفصيل المتقدم بنزول الفجر مرة الغروب والثلث الاول منزلة ما قبل الاضغفار وما بعده الفجر منزلة الاضغفار او اساء كذلك فلا يجمعهما بحال بل يصلي كل صلاة في وقتها لان وقتها ليس وقت رحيل (تأويلان) فيمن غربت عليه نارا

كذلك والراجع التأويل
الاول (وقدم) العصر
اول وقت الظهر والعشاء
اول وقت المغرب جواز
وقيل نديا في جمع جمع
تقديم (خائف) حصول
(الانغناء) عند الثانية
(و) خائف الخس
(النافض و) خائف
(الميد) اي الدوخة التي
لا يستطيع معها الصلاة
على وجهها فان حصل
ما ذكر من الانغناء
والنافض والميد وقت
الثانية فالامر ظاهر
(وان سلم) بأن لم يحصل
له ما ذكر (او قدم)
المسافر الثانية مع الاولى
(ولم يرتحل او ارتحل قبل
الزوال) وادراكه
الزوال راكباً (وزل
عنده) ونوى الرحيل
بعد الغروب قطن جواز
الجمع (بجمع) جمع
تقديم (اعاد) الصلاة
(الثانية) وهي العصر
او العشاء (في الوقت)
الضروري في الخروج
الثلاثة والمعتد في
الثاني انه لاعادة عليه
اصلاً (و) رخص
نداء المشقة (في
ما بين فقط)
لا الظهرين
بما غالب
مسجد

لفظ المدونة ولم يذكر مالك المغرب والعشاء في الجمع عنده الرحيل كالظهر والعصر وقال سحنون الحكم مساو
فقيل ان كلام سحنون تفسير وقيل خلاف اه وعزا ابن بشير الاول لبعض المتأخرين والثاني للباحثي ورجح
الاول ابن بشير وابن هرون اه بن (قوله والافاق) اي والابان غربت عليه الشمس وهو سائر (قوله) وقدم
العصر اول وقت الظهر والعشاء اول وقت المغرب (اي) بعد فعل الصلاة الاولى فيهما وقوله جواز اي عند
ابن عبد السلام وندبا عند ابن يونس وهو المعتمد كما قال بعضهم وفي بن ما يهيدان المشهور ما قاله ابن عبد
السلام من الجواز وقال ابن نافع منع الجمع بين الصلاة ويصلي كل صلاة بوقتها بقدر الطاقة ولو بالانغناء فان اغنى
عليه حتى ذهب وقتها لم يكن عليه قضاءها واستظهر ذلك لانه على تقدير استغراق الانغناء للوقت فلا ضرورة
تدعو للجمع وكما اذا خافت ان تموت او تنحيز فانه لا يشترط الجمع وقرق بين الانغناء والحيض بان الحيض
يسقط الصلاة قطعاً بخلاف الانغناء فان فيه خلافاً بان الغالب في الحيض ان يعم الوقت بخلاف الانغناء
وهذا يقتضي مساواة الجنون اه خش كبير (قوله عند الثانية) اي سواء خاف استغراقه لوقت الثانية كله او
لبعضه كما هو ظاهره لا مكان تخالف ظنه (قوله وان سلم الخ) اعترضه المواق بان الذي نص عليه اصبح وغيره
انه بعيد ومثله قول الجزولي ان سلم اعاد قطاهر ذلك انه بعيد ابد اخلاف ما عند المصنف قلت في التوضيح اذا
جمع اول الوقت لاجل الخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار بعيد الاخرة قال سنده يريد
في الوقت وعند ابن شعبان لا بعيد اه وعلى كلام سنده اعتمد المصنف اه بن (قوله) او قدم المسافر
الثانية مع الاولى) اي لكونه زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الغروب وقوله ولم
يرتحل اي طرأ له عدم الارتحال ام الامر او غير امر هذا ظاهره (قوله ونوى الرحيل بعد الغروب) اي بجمع
لظنه جواز الجمع جهل امته وكان الاولى ان يقول ونزل عنده بجمع غيرنا والرحيل بعده اعم من ان يكون
ناوياً بالرحيل بعد الغروب او لم ينو اصلاً واعلم ان في كل من الفرع الثاني والثالث صورتين احدهما ان يجمع
ناوياً بالرحيل بعد الجمع لحد السير ثم بدوله فلا يرتحل والثانية ان يجمع ولا ينية له في الرحيل واد الجمع اعم
من كونه ناوياً به بعد ذلك او لم ينو اصلاً لكنه غير راض للسفر بالاقامة التي تقطعه في الاولى لاعادة عليه
في الفرعين وفي الثانية بعيد العصر في الوقت وهذا كله يفهم من نقل ح فان حمل الفرعان في المصنف على
الصورة الثانية سقط الاعتراض عنه اه بن والاعتراض الوارد عليه هو ما اشار له الشارح بقوله والمعتد
الخ وحاصله ان كلام المصنف مطلق قطاهره انه يطالب بالاعادة في الفرعين الاخيرين سواء جمع
ناوياً بالارتحال بعده ولم يرتحل او جمع غير ناوياً بالارتحال بعده وهو مسلم في الحالة الثانية دون الاولى لان
المعتد انه اذا جمع في الفرعين ناوياً بالارتحال ولم يرتحل فلا اعادة عليه وحاصل الجواب ان كلام المصنف
محمول على ما اذا جمع غير ناوياً بالارتحال بعده في الفرعين وحينئذ فلا اعتراض (قوله) لاعادة عليه
اصلاً اي لاني وقت ولا في غيره حيث كان عند التقديم ناوياً بالارتحال (قوله) ورخص ندبا الخ اشار
الشارح بهذا الى ان قول المصنف في جمع العشاء من متعلق بمحذوف بعد الواو اي ورخص في جمع الخ
والنائب عن الفاعل بكل مسجد ويحتمل ان يكون متعلقاً باذن للمغرب الا في ويحتمل عطفه على له من
قوله سابقاً ورخص له ولا يصح عطفه على قوله جمع الظهر من المتعلق بالمسافر تأمل (قوله) ولو لم مسجد
غير رخصة بل ولو كان خصاً كالذي يفعلها اهل القرى للصلاة (قوله) لمطر اي او برد او ما التزم ذكر في المعيار انه
سئل عنه ابن سراج فأجاب بأن لا يعرف فيه نصاً والذي يظهر انه ان كثيراً بحيث تعدد منه جوار الجمع والابلا
بن ثمان ظاهر قوله لمطر ولو حصل قبل المحي للمسجد وهو كذلك ولا ينافي ان المطر الشديد المسوق للجمع
مبيح للتخلف عن الجماعة لان اباحه التخلف لا تنافي انهم يجمعون اذ لم يتخلفوا (قوله) او متوقع ان
قلت المطر انما يبيح الجمع اذا كثرت المتوقع لا ياتي فيه ذلك قلت يمكن علم انه كذلك بالقرينة ثم انه اذا جمع
في هذه الحالة ولم يحصل المطر فينبغي اعادة الثانية في الوقت كما في مسألة وان سلم اذ بوقت اه
خش (قوله) او طين مع ظلمة للشهر اي شرط كون ذلك الطين كثيراً يمنع واسط الناس من مشي

(كالمعادة واخر) صلاتها
 ندبا (قليل) قدر ما يدخل
 وقت الاشتراك لاختصاص
 الاولى بثلاث بعد الغروب
 (ثم صليا ولاه) بلا فصل
 (الا قدر اذان) اي فله
 دليل قوله (منخفض)
 السنة ولا يسقط به سنته
 عند وقتها (مسجد) اي
 فيه لاسي المنازل ثلاث
 على الناس بل عند محرابه
 وقيل يصححه (واقامة
 ولا تنقل بينهما) اي يمنع
 معنى يكره فيما ظهر
 اذ لا وحه للحرمة قاله
 شيخنا وكذا كل جمع يمنع
 فيه التنقل بين الصلاتين
 (ولم يمنع) اي ان التنقل
 ان وقع لا يمنع الجمع (ولا)
 تنقل (عدهما) ايضا اي
 يمنع في المسجد لان القصد
 من الجمع ان ينصرفوا في
 الصوة والتنقل فيبت ذلك
 (وجار) الجمع (لنفرد
 بالمغرب) اي عن جماعة
 الجمع وان صلاها مع
 غيرهم جماعة (يجزئهم
 بالعماء) فيدخل معهم
 ولو بادرائه ركعة لادراك
 فصل الجماعة (و) جار
 الجمع (لمعكف) ويجاور
 (بمسجد) تبعاهم ولذا
 كان الامام معكفا واجب
 عليه ان ينيب من يصلي
 بهم ويتأخرأ موما كان
 اقطع المطر بعد الشروع

المداس واسلم ان الجمع للطين مع الظلمة ظاهر اذا علم الطين جميع الطرق فان كان في بعضها فهل لمن لم يكن
 في طريقه الجمع تعالى في طريقه ودر الطاهر اولا (قوله لا ظلمة عيم) انما لم يذكر لانه لا يتردد ولا يتردد
 (قوله لا المين او ظلمة) اي ولو كان مع كل منهما مع شديدة (قوله واخر قليلا) وقال ابن شيراز لا يؤخر المغرب
 اصلا قال المتأخرون وهو العموم اذ لا معنى لتأخيرها قليلا اذ في ذلك خروج الصلاتين معا عن وقتها المختار
 الطبر بن واعلم لم يؤخر الطهر قليلا في جمعهما مع العصرى السفر رقتا بالمسافر (قوله الا قدر اذان) اي الا قدر
 اذان اي الا فله دليل قوله من خفض فانه يدل على ان المراد بـ مدره فعله لانه هو الذي يوصف بالانخفاض
 او الارتفاع فاندفع ما يقال الاولى حذف قدر بان يقول الابدان من خفض وذلك لان كلامه لا يدل على
 حصول الادن بالفعول مع انه المطلوب (قوله للسنة) اعلم ان الاذان للعداء بعد صلاة المغرب مسجدا لانه
 من جملة ما لم يطلب غيرها واذا جرى قولان في اعادته وقت الشفق وان كان المعتمد اعادته لاجل السنة
 ولا يسعد بالاول سنته سدر وقتها بخلاف اذان المغرب فانه سنة فتقول الشارح للسنة ارادهم اطريقه النبي
 لصادق بالمستحب كما هو المراد (قوله ائسلا بلبس على اناس) اي يطمون ان وقت العشاء دخل وهذه العلة
 حر جرمه على المدار (قوله ل عند محرابه) اي بل يؤذن امام محرابه كما في المأونة وارتصاه الامام
 وهو المعتمد وقوله وقيل يصححه هو قول ابن حبيب (قوله ولا تنقل بينهما) اعلم ان الواقع في التنقل يمنع
 الفصل بين الصلاتين المجموعتين بالفضل وكذا بالاكلام وقد استظهر شيخنا اعدوى ان المراد بالمنع اكراهه
 في الفصل بكل من الغل والكلام اذ لا وجه للحرمة (قوله وكذا كل جمع) اي سواء كان جمع قديم
 او تأخير (قوله ولم يمنع) الاولى ولا يمنع اي ولا يمنع التنقل الجمع فلم انشئ الماضي والقبض اعانتكم على
 الاحكام المستقبلية ومحل كون التنقل بينهما لا يمنع جمعهما اعلم ان هذا التنقل في دخول الشفق
 والامنع الجمع حينئذ (قوله اي يمنع) اي على هذه الكراهة ولو اسمر بالتنقل في مسجد عدما حتى غاب
 الشفق فهل يطالب باعادة العشاء اولا قولان (قوله لان القصد الح) مقاده انهم لو لمسوا في المسجد حتى غاب
 الشفق انهم يهدون العشاء وهو قول ابن الجهم وقل لا بعدون وقيل ان قصد الحل اعدوا والا فلا والراجح
 الثاني انهم سماع القرين اشهبوا نافع والمالك للشيخ ابن ابي زيد والمأخرة في العشاء واجبه على
 الاول بها كما ناده شيخنا اعدوى (قوله وبارك) اي هدا الجوار ان بشير وان شاس وان عطاء الله
 وابن الحارث على القول بأن نية الجمع تحرى سدا الثانية وبنوا على مقابل هذا القول قول لمصنف
 الا ترى ولا ان حدث السب بعد الاول واعلم انه اعبر بالجوار مع ان الجمع مذروب استحصيل فضل
 الجماعة لاجل المخرجات الاتية وهم منه انه لم يكن صلى المغرب وبعده في العشاء لا يدخل معهم
 ويؤخرها لوقتها لان الترتيب واجب ولا يصلى الاولى في المسجد لانه لا يجوز ان يصلى به صلاة مع صلاة
 الامام اهـ (قوله وان صلاها مع غيرهم جماعة) اي هذا ان لا يها قد ابل ون صلاها جماعة
 مع غير جماعة الجمع (قوله وجار الجمع لمعكف) المراد بالجوار اذان الصادق بالسد وهو المراد لاجل
 تحصيل فصل الجماعة (قوله ويجاور) اي وغريباته وخدام ما كثر فيه (قوله ولذا) اي ولا لاجل ان
 جمعة من ذلك لانه اذا كان الخ (قوله وجب عليه ان ينيب) اي لانه لو صلى بهم لكان تابعاهم وهم
 تابعون له والتابع لا يكون متبوعا ومحل الاستخلاف اذا كان ثم من يصلح امامة والا صلى بهم هو كما تراه
 طعن من عند الحنفى في جوابه قل ان سبدا السلام والتوسيع ان استخلاف المعكف مستحب وعرضه
 ابن سرفه تأه لا يعرف القول بالاستحباب وبأن ظاهر كلامه عدا الحق الوحد وسلمه ح وغيره
 وقال لمساوى قديرا لجراسن من عبد السلام ان قصد الاستحباب في كلامه هو استخلاف الامام
 المعكف لا تأخره عن الامامة كجهنم من ان يصلى ليه وكلامه ظاهر في ذلك ان تأمله وصيه وطدا
 استحب منه للزم المعكف ان يتخلف من يصلى بالناس ويصلى ورأه مستخلفه اهـ ولا ريب ان
 الاستخلاف غير واجب عليه وان كان آخره واحدا اهـ بن (قوله كأن اقطع الخ) تشبه في جوار الجمع

ولو في الاولى فيجوز الجمع وظاهره ولو لم يعقد ركعة

الاخير فان ظنه الاول
فدخل معهم فاذا هو الاخير
وجب ان يشفع اذ من شرط
الجمع الجماعة وحيث
(فيؤخر) العشاء وجوبا
(للسفق) اى لمغيبه (الا
بالمساجد الثلاثة) فانه اذا لم
يدرك الجمع فى واحد
منها فله ان يصلى العشاء
قبل مغيب الشفق بنية
الجمع حيث صلى المغرب
بغيرها فان لم يكن صلاه
جمع بها منفرا ايضا لعظم
فضلها على جماعة غيرها
(ولا) يجوز الجمع (ان
حدث السبب) من مطر
او سقر (بعد) الشروع
فى (الاولى) واولى بعد
الفراغ منها بناء على وجوب
نيه الجمع عند الاول وهو
الراجح (ولا) تجمع (المرأة
والضعيف بيتهما) المجاور
للمسجد اذا لضر رعايهما
فى عدم الجمع (ولا) يجمع
(منفرد بمسجد) متعلق
بجمع المقدر اى بل
ينصرف ليصلى العشاء
بيته الا ان يكون راتبا
فيجمع كما تقدم (بجماعة
لا حرج) اى لا مشقة
(عليهم) فى ايقاع كل صلاة
فى وقتها كأهل الزوايا
والربط وكل منقطع عن
بمدرسة او رتبة الا ان
يجمعوا تبعا لمن يأتى

الصلاة معهم من امام او غيره

اى لانه لا يؤمن عودته ولا اعادة عليهم ان ظهر عدم عودته وقوله ولو فى الاولى اى هذا اذا كان الانقطاع
بعد الشروع فى الثانية بل ولو فى الاولى (قوله لا قبل الشروع) اى لان انقطع المطر قبل الشروع فلا
يجوز الجمع اى لاجل ذلك المطر نعم ان كان هناك طين وظلمة جمع لهما (قوله وجب ان يشفع) اى ولا يجوز
فيه القولان للذان جرى فى المجد لفضل الجماعة يدخل مع الامام والباقي معه دون ركعة من انه يقطع
او يشفع واستحسن المواقى الثاني لانه لم يصل اولا ما دخل مع الامام فيه فلذا اشفع قطعا ولا وجه لقطعه (قوله
اذ من شرط الجمع الخ) = لانه لم يزد اى ولا يجوز له ان يجمع لنفسه اذ من شرط الجمع الجماعة واعلم انه
اذا وجدهم فرغوا من صلاة العشاء فكلا لا يجوز له ان يجمع لنفسه لا يجوز له ان يجمع مع جماعة اخرى فى
ذلك المسجد لما فيه من اعادة جماعة بعد الراتب فلو جمعوا فلا اعادة عليهم اه شيخنا عدوى (قوله فيؤخر
للسفق) يجوز فيه الرفع على الاستئناف والنصب بأن مضرة فى جواب الشرط لتزيله منزلة الاستفهام
والجزم عطف على جواب الشرط بالفاء لان المعنى لا يجوز الجمع ان فرغوا فيؤخر قال ابن مالك

والفعل من بعد الجزا ان يقترن * بالفا او الواو تثليث فن

(قوله الا بالمساجد الثلاثة) اى انه اذا دخلها بالفعل فوجد امامها قد جمع والحال انه كان قد صلى المغرب
بغيرها قبل دخولها فله ان يصلى العشاء بها قبل دخول الشفق بنية الجمع فان دخلها بالفعل فوجد امامها
قد جمع ولم يكن صلى المغرب بغيرها قبل دخوله صلى المغرب مع العشاء جمعا منفردا واما اذا لم يدخل وعلم وهو
خارجها ان امامها قد جمع فلا يطالب بدخولها ويبقى العشاء للشفق هذا هو الموافق لما مر من قوله فبصار
بها اذا كان دخولها فيقيد ما هنا بما هناك كما حرم به بعضهم وان كان بعضهم تردد فى الدخول ونداه اه
شيخنا عدوى (قوله بناء على وجوب نية الجمع عند الاولى) لكن لو جمعوا لحدث السبب ود الاولى فلا شئ
عليهم مراعاة للقول وجوبه اعند الثانية على ان نية الجمع واجبة غير شرط كما مر فى الجماعة (قوله وهو
الراجح) اى وامانية الامامة قائما تكون عند كل واحدة من الصلاتين اتفاقا (قوله ولا المرأة) اى ولا يجوز
الجمع للمرأة والضعيف بيتهما المجاور لله سجدا مستقلا لان جمعا تبعا للجماعة التى فى المسجد فلا شئ عليهما
مراعاة للقول بجوارجهما اه خش (قوله ولا منفرد بمسجد) اى سواء كان مقيا به او ينصرف منه لمنزله
(قوله الا ان يكون راتبا) اى والحال انه ينصرف لمنزله والا فلا يجمع وما تقدم من ان الراتب يستخلف
ولا يتقدم ويصلى بعبادة ذلك فى المعتكف الذى لا يخرج من المسجد وهذا يذهب لمنزله فلا يحتاج لاستخلاف
بل يجمع عقره ويخرج فى الضوء (قوله بجماعة لا حرج عليهم فى ايع كل صلاة فى وقتها) اى لا قامتهم فى
المسجد (قوله كأهل الزوايا والربط وكل منقطع عن مدرسة) اى والحال انه ليس لهم اما كن ينصرفون
اليها والاجاز لهم الجمع استقلا لا كبقائه الشيخ كريم الدين البرموني وافق المسناوى ان اعدل المدارس
يجمعون فى المسجد الذى فيه المدرسة استقلا لان الساكن بها يجوز له الجمع بها ما قال لا ٢٠٠ م اسرا
كالمعتكف قميمين فى المسجد بل هم جوار المسجد فقط وقال ابن عرفة يجمع جوار المسجد ولم يقيده
بتبعه قال ولا يارضه قول المصنف بجماعة لا حرج عليهم لان موصوفه فى الجماعة المقيمون فى المسجد
واستدل على ما قال بما ثبت فى الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع اماما ومحرره لمنصفه بالمسجد وطها
خوثة اليه وعليه فيحمل قول الشارح وكل منقطع عن مدرسة على مدرسة التحمل السكى بها ومحل الصلاة
كالجامع الازهر بمصر قلت وفيما قاله طراذع ابن بونس على ان قريب الدار من المسجد انما يجمع تبعا
للبيد ونصه وانما ايج الجمع ارباب الدار والمعتكف لادراك فضل الجماعة اه قتله او الحسن بن
والحاصل ان المنقطع عن مدرسة ان التحمل السكى بها ومحل الصلاة لا يجوز لهم الجمع استقلا لابل تبعا
اتفاقا وان كان محل سكناهم غير محل الصلاة فهل يجوز لهم الجمع استقلا لا ولا يجوز لهم الجمع استقلا لابل
تبعا فى ذلك خلاف مختار بن ثانيهما ومختار البرموني والمسناوى او لهما

فصل في الجمعة (قوله ومسقطاتها) أراد بها الاعتذار بالمبيحة للتحلف عنها (قوله وقوع كلها) أي وقوعها كلها فالمراد بمحذوف ما يقع ما يقال أن كلا المضافة للضمير إنما تستعمل مؤكدة أو مبتدأ ولا تأثر بمباشرة العوامل اللفظية والمصنف استعملها مضافا إليه ثم إن حذف المؤكد بالقض جائز عند الخليل وسيبويه والصنفار خلافا للآل خفش والفارسي وابن جني وابن مالك (قوله فلو وقع شيئا من ذلك) أي كالخطبة قبل الزوال أي أو وقع الخطبة بعد الزوال والصلاة بعد العصر ولم تصح (قوله للغروب) أي وإن لم يبق ركعة للعصر وعلى هذا فتوهم الوقت إذا ضاق يختص بالآخرة يستثنى منه الجمعة وهذا القول هو المعتقد في المذهب خلافا لمن قال أنه يعتدل للصفر وأجاز الإمام أحمد فعلها قبل الزوال فيدخل وقتها عنده من أجل أن صلاة تمام الوقت المذكور ليس كله اختيارا بل هي فيه وفي الضرورى كالتطهر سواء قلنا أنها بدل عن التطهر أو فرض يومها قاله شيخنا ثم اعلم أن المصنف صدر بهذا القول لسكونه هو المعتقد في المسئلة ثم حكى ما فيها من الخلاف بعد ذلك وأنه استعمل الغروب كما قال الشارح في حقيقته ومجازه فلا يقال بحزمه بذلك أولا ينافي حكاية الخلاف بعده (قوله وهل إن أدرك ركعة من العصر) أي وهل يشترط أن يدرك ركعة من عصر بعد صلاتها بخطبتها قبل الغروب فإن لم يفضل للعصر ركعة سقط وجوبها وهذا رواية ليس عن ابن القاسم (قوله وصحح هذا القول) أي صححه عياض وهو ضعيف كفي حاشية شيخنا (قوله بل الشرط فعلها بخطبتها قبله) أي وهذا رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك وظاهر هذا أنها لا تصح بأدراك ركعة بسجودتها قبل الغروب والمعقول عليه صحتها قال الشيخ أبو بكر التومسي فان عقد ركعة بسجودتها قبل الغروب فخرج وقتها أتمها الجمعة وإن لم يعتد ذلك بنى وأتمها ظهرا وهذا إذا دخل معتقدا اتساع الوقت لركعتين أو ثلاثا أما لو دخل على أن الوقت لا يسع إلا ركعة بعد الخطبة فانه لا يعتد بتلك الركعة ولا يتمها الجمعة بعد الغروب وهذا حاصل ما ارتضاء طفي خلافا لعج ومن تبعه (قوله رويت المدونة عليهما) ففي رواية ابن عثاب للمدونة وإذا أخر الإمام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تعبر الشمس وإن كان لا يدرك العصر إلا بعد الغروب وفي رواية غير ابن عثاب وإذا أخر الإمام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تعبر الشمس وإن كان لا يدرك العصر إلا بعد الغروب وفي رواية ابن القاسم عن مالك أنظر حاه من (قوله الباء للمعية الخ) أي فالمعنى شرط صحة الجمعة وقوعها كلها بالخطبة وقت أن ظهر حال كون ذلك الوقوع مصاحبا للعزم على الإقامة بنية التأيد في بلد واعترض على المصنف بأن الاستيطان وهو العزم المدكور شرط وجوب كإيأى وذكره هنا في أثناء شروء الصحة يقتضى أنه منها وليس كذلك فالأولى أن تجعل إضافة بلاد الاستيطان من إضافة الصفة للموصوف وإن الباء بمعنى في وهي متعلقة بوقوع أي وقوعها في بلد مستوطنة ولا شأن كون البلد مستوطنة شرط في صحتها وأما ما يأتي من أن الاستيطان شرط وجوب فالمراد استيطان الشخص نفسه أي عزمه على الإقامة في البلد على التأيد والحاصل أن استيطان بلد ما أي كون البلد مستوطنة شرط صحة واستيطان لشخص في نفسه شرط وجوب وينبنى على هذا كما قال ابن الحاجب أنه لو مرأت جماعة بريقة خالية فووا لإقامة فيها شهر أو صلوا الجمعة به لم تصح لهم كالتجيب عليهم وأعلم أنه متى كانت البلد مستوطنة والجماعة مستوطنة وجبت عليهم وصحت منهم مطلقا ولو كانت تلك البلد تحت حكم الكفار كولو تغلبوا على بلد من بلاد الإسلام واخذوها ولم يمنعوا المسلمين المتوطنين بها من إقامة الشعائر الإسلامية فيها كما هو ظاهر إطلاقهم (قوله نعم الخ) استدراك على ما تروهم من عدم صحتها لأهل الخليم أهلا لا يجب عليهم (قوله وبجامع الخ) نص أبي الحسن عن المقدمات وأما المسجد فليس له من شرط الوجوب والصحة معا كالأمام والجماعة وهذا على قول من يرى أنه لا يكون مجدا إلا إذا كان منيا وبه سقم أقدي عدم مسجد يكون على هذه الصفة وقد وجد فاذا عدم فلا يجب الجمعة فصح كونه من شرائط الوجوب لوفقه عليه وإذا وجد صحت الجمعة فيه فلذا كان من شرائط الصحة وعلى ما سجد هذا أبي الباجي في أهل قرية بني آدم مسجدهم

صلاة (الجمعة) بضم الميم وحكى سكنها وقتها وكسرها (وقوع كلها) أي جميعها (بالخطبة) أي مع جنسها الصادق بالخطبتين (وقت الظهر) فلو وقع شيئا من ذلك قبل الزوال لم يصح ويعتد وقتها من الزوال (لغروب وهل إن أدرك) بعد صلاتها بخطبتها (ركعة من العصر) فقد سوله للعرب ومعناه لقربه فان لم يفضل للعصر ركعة سقط وجوبها (وصحح) هذا القول (أولا) يشترط أدراك شيء من العصر قبل الغروب بل الشرط فعلها بخطبتها قبله وهو الأرجح فقوله للغروب على هذا حقيقة قولان (رويت) المدونة (عليهما باستيطان بلد) الباء للمعية وهو العزم على الإقامة بنية التأيد (أو اختصاص جمع خص وهو البيت من قصب ونحوه) (لا) تصح بإقامة في (خيم) من فاش أو شعر لأن العام على أهلها الارتحال فأشبهت السفن نعم إذا كانوا مقيمين على كفر سرح من بلدها وجبت عليهم نجا ولا تعتقد بهم (وبجامع) الباء

تبعه في (مبني) بناء معتاد الأهل البلد فيسجل بناءه من يومه لأهل الإخصاص

فلا تصح في براح حجر
باجار مثلاً ولا في باني
بما هو أدنى من بناء أهل
البلد كما يأتي قريباً
ويشترط أيضاً أن يكون
داخل البلد أو قريباً
منها بالعرف (متحد)
فإن تعدد لم تصح في
الكل (والجمعة للعتيق)
أي ما أقيمت فيه أولاً ولو
تأخر بناءه (وان تأخر)
العتيق (إداء) بأن أقيمت
فيهما وفرعاً من صلاتها
في الجديد قبل جماعة
العتيق فهي في الجديد
باطلة ومحل بطلانها في
الجديد بما لم يجر العتيق
وما لم يحكم حاكم بصحتها
في الجديد تبعاً لحكمه
بصحة عتيق عبد معين
مثلاً خلق على صحة
الجمعة فيه وما لم يحتاجوا
للجديد لضيق العتيق
وعدم إمكان توسعته
فليتأمل (لاذى بناء
خف) بأن يكون أدنى
من بانيان أهل البلد فلم
أن شرطه البناء المعتاد
والاتحاد

ونرى لاستيفائه فحضرت الجمعة قبل أن ينشأ أنه لا يصح لهم أن يجمعوا فيه وهذا بعيد لأن المسجد إذا جعل
مسجداً لا يعود غير مسجد إذا تهدم وإن كان لا يصح أن يسمى الموضع الذي يتخذ لبناء المسجد فيه مسجداً
قبل أن يبنى وهو قضاء وقيل أن المسجد بالأوصاف المذكورة من شرائط الصحة دون الوجوب وهذا على
قول من يقول أن المكان من القضاء يكون مسجداً ويسمى مسجد بمجرد تعيينه وتحبسه للصلاة فيه فلا
يعدم موضع يصح أن يتخذ مسجداً وحينئذ فلا يكون بالأوصاف المذكورة لا يكون الاً شرط صحة والحاصل
أن وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين والتعيين لا كلفه فيه فصار
الجامع متقرباً بالأصالة وصحتها ليست منوطه بمجرد تحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل بالأوصاف المشار لها
بغوله مبنى الخ وحينئذ فلا يكون الجامع بالأوصاف المذكورة الاً شرط صحة (قوله فلا تصح في براح حجر)
أي أحيط بأجار مثلاً من غير بناء لأن هذا لا يسمى مسجداً لأنه انما يفر رسمى المسجد إذا كان ذابناً
وسقف على المعتمد وعليه فقول المصنف مبنى وصف كاشف إلا أن يلاحظ قوله بناء معتاداً ولا كان مخصصاً
(قوله أو قريباً منها) أي بحيث انعكس عليه دخانها وحده بعضهم بأربعين ذراعاً أو بأعاقلو كان بعيداً
عنها فلا تصح فيه ما لم يكن باني أو قريباً منها فتهدم ما بينه وبينها من البانيان وصار بعيداً فإن كان كذلك فلا
يضر بعده (قوله متحد) أي فلا يجوز تعدده على المشهور ولو كان البلد كبيراً مراعاة لما كان عليه السالف
وجعل الكل وطلب الجلاء الصدور ومقابلته قول يحيى بن عمر بجواز تعدده أن كان البلد كبيراً وقد جرى
العمل به (قوله والجمعة للعتيق) أي ولا تصح في الجديد ولو صلى فيه السلطان فإن لم يكن هناك عتيق
بأن يبنى في وقت واحد ولم يصل في واحد منهما صحت الجمعة فيما أقيمت فيه باذن السلطان أو نائبه فإن أقيمت
فيهما بغير إذنه صحت للسابق بالأحرام أن علم والاحكام بفسادها في كل منهما كذا قال الولييين ووجب
إعادتها للثالث في السابق جمعة أن كان وقتها باقياً ولاظهاراً (قوله أي ما أقيمت فيه أولاً) أشار به إذا
إلى أن العتاقة تعتبر بالنسبة للصلاة بالنسبة للبناء (قوله وان تأخر إداء) أي فعلا يعني في غير الجمعة الأولى
التي أثبت له كونه عتيقاً وقوله وان تأخر العتيق إداء أي وأولى إذا ساءل الجديد أو سبقه في الإداء (قوله
ما لم يجر العتيق) أي وينقلوها للجديد فإن هجر العتيق وصلوها في الجديد فقط صحت كما قال اللغوي وظاهره
كان هجر العتيق غير موجب أو لموجب كخلف حصل فيه وظاهره دخولوا على دوام هجران العتيق وعلى
عدم دوام ذلك فإن رجعوا بعد هجران العتيق مع الجديد فالجمعة للعتيق اللهم إلا أن يتناسى العتيق
بالمرة والا كان الحكم للثاني كذا قرر شيخنا (قوله وما لم يحكم حاكم بصحتها في الجديد تبعاً لحكمه بصحة عتيق
عبد معين الخ) الأولى تبعاً لحكمه بعتق عبد الخ وقوله علق أي ذلك العتيق وقوله فيه أي في الجديد وحاصله
أن باني المسجد أو غيره يتولّى عبد معين ممولاً له أن صحت صلاة الجمعة في هذا المسجد فأن حرقه بعد
الصلاة فيه يذهب ذلك العبد إلى قاض خفي يرى صحة التعدد فيقول ادعى على سيدي أنه علق عتيق على صحة
صلاة الجمعة في ذلك المسجد وثبت عنده أنه صلى في المسجد جمعة صحيحة فيقول ذلك القاضي لا استقاده
صحتها في الجديد حكمت بعتق فيسرى حكمه بالعتق إلى صحة الجمعة المعلق عاينها العتيق لا فرق بين
الجمعة السابقة على الحكم والمتأخرة عنه فالحكم بالصحة تابع للحكم بالعتق لأن الحكم بالمعلق يتضمن الحكم
بحصول المعلق عليه وانما لم يحكم بالصحة من أول الأمر لأن حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلالاً بل تبعاً
كاللغزافي وهو المعتمد خلافاً لابن رشد حيث قال حكم الحاكم لا يدخلها استقلالاً كالمعاملات (قوله
اضيق العتيق) أي أو لحدوث عداوة فإذا حصلت عداوة بين أهل البلد صاروا فرقتين وكان الجامع
الذي في البلد في ناحية فرقة وخافت الفرقة الأخرى على نفسها إذا أو ذلك الجامع فلمهم أن يحدنوا جاعاً
في ناحيتهم ويصلون فيه الجمعة فإن زالت العداوة فلا تصح الجمعة لكل الأفي العتيق فإن عادت العداوة
صحت في الجديد لأن الحكم بدور مع علته وجوداً وعدماً وقد أشار لما قلناه عيج وقرره شيخنا
أيضاً (قوله فليتأمل) أشار به هذا لما يرد على الشرط الثالث من البحث وحاصله أنه لا يتأتى لاحتياج

(قصد تأييدها) اى الجمعة
(به) وعدمه وهو الاربع
تردد ومحل قصد التأيد
على السؤل به حيث نقلت من
مسجد الى آخر ما ان اقيمت
فيه ابتداء فالشرط ان لا
يقصدوا عدمه بأن قصدوا
التأيد اولم يقصدوا
شيأ (و) في اشتراط
(اقامة) الصلوات الخمس
لصحتها به فان بنى على
ان لانقضاء الجمعة او
تعطلت به الخمس عنه لم
يصح به وعدم اشتراطه
فتصح وهو المعتمد (تردد)
حدفه من الاولين لدلالة
هذا عليه (وصحت)
لما موم لا امام سلى
(برجسته) وهى ما زيد
خارج محيطه لتوسعته
(وطرق متصلة) به من
غير حائل من يوت
او حوائت ومثلها دور
وحوائت غير محجورة
وكذا مدارس فيها يظهر
كل مدارس التى حول الجامع
الازهر ومحل الصحة
بهما (ان ضاق) الجامع
(او اتصلت الصفوف) ولم
يضق لمنع التخطى بعد
جلوس الخطيب على المنبر
(لا تنفيا) اى الضيق
والاتصال فلا تصح
والمعتمد الصحة مطلقا
لكنه عند اتفاهم ما قل
اساء والطاهر الحرمه

للجديد لضيق العتيق لان العتيق اذا ضاق يوسع ولو بالطريق والمذبة ويحجر الجار على البيع اتوسعه ولو وقفا
ويمكن الجواب ان الكلام يفرض فيها لو كان العتيق بجوار بحر او جبل فلا يمكن توسعته اوليس بجوارهما
لكن توسعته تؤذى للاختلاط على المصلين اكثر من المسموحين مثلا اه تقر برعدوى (قوله وفي اشتراط سقفه)
اى في اشتراط دوام سقفه وعدم اشتراط ذلك فان الذى يدل عليه نقل المواق عن الباجي وابن رشد ان التردد
بينهما انما هو في الدوام مع اتفاقهما على انه لا يسمى مسجدا اذا بنى ابتداء الا اذا كان مستوفيا فاذا هدم
مسجدا فسهل يزول عنه اسم المسجدية وهو ما للباجي واولا وهو ما لابن رشد (قوله لصحتها فيه) اى اتفاقا
والحال انه غير معقوف (قوله وعدم اشتراطه) اى وعدم اشتراط دوام سقفه فتصح فيها عدم سقفه والذى
ذكره الشيخ سالم وت وعج ان التردد في الابتداء والدوام والذى رجحه عدم اشتراطه ابتداء ودواما كما
في حاشية شيخنا (قوله وعدمه) اى عدم اشتراط قصد تأييدها به (قوله ومحل قصد التأيد الخ) اى ومحل
اشتراط قصد التأيد (قوله فالشرط ان لا يتصدوا عدمه) اى عدم التأيد (قوله او تعطلت به الخمس) لا بد
من تفصيل التعطيل بكونه له برعدز واما العذر فالصحة محل اتفاق لان ابن بشير النائل بالشرطية معترف بأن
التعطيل اذا كان لعذر فانه يعتذر قاله طنى (قوله وعدم اشتراطه فتصح) اى في مسجد بنى لقصد اقامة
الجمعة فقط وفيما بنى لها ولغيرها ثم تعطل غيرها ولو له برعدز وكلام المصنف يؤهم ان هذا المقابل مصرح به
وليس كذلك بل انما اشار بالتردد في هذا الفرع الاخير لما ذكر ابن بشير من الاشتراط وسكوت غيره عنه
فترد ذلك منزلة التصريح بعدم اشتراطه اذ لو كان شرطا لنهوا عليه (قوله لا امام) اى ولو ضاق المسجد فلا بد
في صحتها من كون صلاة الامام والخطبة بالمسجد (قوله وطرق متصلة) اى ولا حائلها ولو قدر ميلين ولا فرق
بين كونها مساوية للمسجد او كان مرتفعا عنها بحيث ينزل لها منه بدرج كما قال شيخنا وظاهره صحتها في
الطرق ولو كان فيها ارواث ودواب واهل السكن فيه عبد الحق بما اذا لم تكن عين النجاسة فيها قائمة والا اعاد
ابدا اذ اوجد ما يسطه عليها والا كان كمن صلى بثوب نجس لا يجده غيره انظر طنى وقد يقال ليس الكلام
الآن في الصلاة عليها بل الكلام في ضرر الفصل بها خلافا لمن قال ان الفاصل النجس يضر كالخفيفه (قوله
من غير حائل من يوت او حوائت) فلو فصل بين حيطانه وبين الطرق بحوائت كالجوامع الازهر بمصر من
ناحية باب المعارية فظاهره انه يضر وهو ما يفيد كلام الشيخ سالم واستظهر شيخنا عدم الضرر اذا صلى على
مساطب تلك الحوائت (قوله ومثلها) اى مثل الطرق المتصلة في صحتها بهادور الخ وهذا يفيد ان قول
المصنف ان ضاق الخ ليس مختصا بالطرق والرحاب بل هو شرط في كل ما يخرج عن المسجد منها ومن غيرها
وهو كذلك في المدونة ولذا اتى ابن عرفة بعبارة عامة فقال وخارجه غير محجور مثله ان ضاق وانسلت
الصفوف اه طنى (قوله كل المدارس التى حول الجامع الازهر) اى والارواق التى فيه فهى منه فتصح
الجمعة فيها ما لم تكن محجورة والا كانت كبيت القناديل ومقامات الارباء التى في المسجد كقمام ابى محمود
الحنفى والحسين والسيدة فهى من قبيل الطرق المتصلة فتصح فيها الجمعة ولو كان ذلك المقام لا ينفع الا في
بعض الاوقات كذا قرر شيخنا العدوى (قوله والمعتمد الصحة مطلقا) اى لان هذا مذهب مالك في المدونة
وسماع ابن القاسم كفى المواق عن ابن رشد (قوله والطاهر الحرمه) الذى استظهره شيخنا العدوى ان
اساءته بالكرامة الشديدة لا بالحرمه (قوله كبيت القناديل الخ) فى معنى ذلك بيت الحصر والبسط والسقاية
لانها محجورة وظاهره عدم الصحة فى بيت القناديل ولو مع ضيق المسجد هذا وقد بحث القاضى سندی ذلك
بأن اصله من المسجد وانما قصر على بعض مصالحه فهو اخف من الصلاة فى حجر النبي صلى الله عليه وسلم فان
نساءه كن يصلين الجمعة فى حجرهن على عهدهن وان من وهى اشد تحجيرا من بيت القناديل وقد يجاب بان
هذا من خصوصيات امهات المؤمنين فلما نهى عن عليهن فى لزوم الحجرات كما قال تعالى وقرن فى بيوتكن جوذا
هن صلاة الجمعة فيها (قوله ووسطحه ولو ضاق) افهم كذا مه صحتها كذا الملعين وهو كذلك ان لم تكن محجورة
والقول بعدم وجوبها على سطح المسجد مطلقا لابن القاسم فى المدونة ويعيد ابا ابن شاش وهو المشهور

وشبهه فى عدم الصحة قوله (كبيت القناديل) لانه محجور (وسطحه) ولو ضاق (ودار وحائوت) متصلين

تستغنى وتأمين (بهم)
قرية) بحيث يمكنهم المنوى
صيفا وشتاء والدفع عن
انفسهم في الغالب (بلا
حد) محصور في خمسين
او ثلاثين او غير ذلك
(اولا) اي ابتداء اي
شروط صحتها وقوعها
بالجماعة المذكورة اول
جمعة اقيمت فان حضر
منهم ما لا تنقري بهم
القرية ولو اثني عشر لم
تصح (والا) بان لم يكن
اولا بل فيما بعدها (فتجوز
باتني عشر) رجلا احارا
متوطنين غير الامام (باقين
مع الامام بحيث لم تفسد
صلاة واحد منهم
(لسلامها) اي الى
سلامهم منها فان فسدت
صلاة واحد منهم ولو
بعد سلام الامام بطأت
على الجميع وما درج عليه
المصنف خلاف التحرير
وانتحرير ان الجماعة التي
تنقري بهم القرية شرط
وجوب لاقامتها وصحة
لها ويشترط لصحتها
ايضا حضور الاثني
عشر ولو في اول جمعة فلو
قال وبحضور اثني عشر
الخ من جماعة تنقري الخ
لوافق المعول عليه (بامام)
اي حال كون الاثني عشر
مع امام (مقيم) بالبلد اقامه
تقطع حكم السفر ولو لم يكن

والفرق بين سطحه والطرق ان الطرق متصلة بأرضه وقيل بصحتها عليه مطلقا وهو لما لك واشتهب ومطرف
وابن المباحثون واصبغ قالوا وانما يكره ابتداء وقيل بصحتها عليه للمؤذن لا لغيره وهو لا بن المباحثون
ايضا وقيل ان ضاق المسجد جازت صلاة على سطحه وهو قول جديس (قوله ان كانا محجورين) اي ولو اذن
اهلها بالدخول للصلاة فيهما (قوله وبجماعة) عطف على قوله وبجامع والباء فيه يحتمل ان تكون للجمعة
اي شرط صحتها وقوعها في الجامع مع جماعة ويحتمل ان تكون للظرفية اي شرط صحتها ان تكون في جامع
وفي جماعة (قوله المنوى) اي الاقامة (قوله اول جمعة اقيمت) اي في البلد وقوله فان حضر منهم اي في اول
جمعة اقيمت بالبلد (قوله بل فيما بعدها) اي بل في الجمعة التي بعد الاولى اي بعد التي اقيمت في البلد او لا
(قوله متوطنين) فان كان بعضهم غير متوطن لم تصح جمعتهم ولو كان ذلك الغير المتوطن ممن يجب عليه الجمعة
لكون منزله خارجا عن تلك القرية بكفر سنخ فالجمعة وان وجبت عليه لكن لا تعتقد به (قوله غير الامام) اي
وان يكونوا مالكيين او حنفيين او شافعيين قلدوا واحدا منهما لان لم يقدوا فلا تصح جمعة المالكي مع اثني
عشر شافعيين لم يقدوا لانه بشرط في صحتها عندهم اربعون يحفظون الفاتحة بشداتها (قوله باقين
لسلامها) اي حقيقة او حكما كما لو حصل لاحدهم رعاى بناء اه عدوى (قوله فان فسدت الخ) فلو دخل
معهم مسبوق في الركعة الثانية وحدث واحد من الاثني عشر بعد دخول المسبوق بحيث بقي العدد اثني
عشر بالمسبوق فهل تصح هذه الجمعة ام لا وهو الذي يظهر اه شب لان ذلك المسبوق لم يحضر الخطبة وحضور
الاثني عشر لها شرط في صحتها تأمل (قوله والتحرير الخ) هذا التحرير فقهه من كلام ابن عبد السلام خلافا
لما فهمه منه المصنف من التفرقة بين الجمعة الاولى وغيرها وقد ارتضى الاشياخ ما قاله ح (قوله شرط وجوب
لاقامتها) اي على اهل البلد فلا تجب اقامتها في البلد الا اذا كان فيها جماعة تنقري بهم الذي به ولو كان بعضهم
حرو وبعضهم رقيقا ولا تقع صحيحة من الاثني عشر الا اذا كان في البلد الجماعة المذكورة ولا فرق بين الجمعة
الاولى وغيرها وحاصل هذا التحرير ان الجماعة الذين تنقري بهم القرية بوجوبهم فيها شرط وجوب وصحة
وان لم يحضر والجمعة والاثني عشر الاحرار حضورهم في المسجد بشرط صحة توقف الصحة على حضور
الاثني عشر وعلى وجود الجماعة الذين تنقري بهم القرية في البلد وان لم يحضر والجمعة ولا فرق في ذلك بين
الجمعة الاولى وغيرها ويمكن حمل كلام المصنف على هذا التحرير بأن يقال قوله اولاي عند الطلب اي عند
توجه الخطاب بها ووجوبها عليهم وقوله والافتقار الخ اي والا يمكن حال الطلب الخطاب بأن كان حال
الحضور في المسجد فتجوز باتني عشر الخ فلو تفرق من تنقري بهم القرية يوم الجمعة في اشد غلهم من حرث
او حصاد ولم يبق في القرية الا ثلثا عشر رجلا والامام جعوا كما قاله ابن عرفة فان ارتحلوا منها ولم يبق فيها الا ثلثا
عشر رجلا والامام جعوا ان رحلوا في اما كن قرية من قريتهم بحيث يمكنهم الذب عنها والا فلا (قوله بامام
الخ) لو عطفه بالواو على ما قبله من الشروط كان اولي (قوله ولو لم يكن من اهل البلد) اي المتوطنين فيها (قوله
فبصح الخ) بل وكذا يجوز ابتداء ولا يشترط في الجوار عدم وجود خطيب بالبلد خلافا للجزولي وابن عمر
قال ح والجواز طلقا وهو الطاهر من اطلاق اهل المذهب اه بن (قوله لغير قصد الخطبة) اي وامالونوي
الاقامة لاجلها فلا تصح امامته معاملة له بنقض مقصوده (قوله ولو سافر بعد الصلاة) اي ولو من غير طرو
عذر (قوله وكذا خارج عن قريتها) اي وكذا يصح ان يؤمهم شخص منزله خارج عن قريتها وما ذكره من
صحة امامة المقيم اقامة تقطع حكم السفر ومن كان منزله خارجا عن بلد الجمعة بكفر سنخ هو ما لابن غلاب والشيخ
يوسف بن عمر وهو المجهول وما في حاشية الطرايس على المدونة من انه لا تصح امامة غير المتوطن بقرية
الجمعة في الجمعة فهو ضعيف كما قاله شيخنا العدوي واسلم ان ذلك المقيم والمخرج المذكورين لو اجتمع واحد
منهما مع اثني عشر متوطنين نعين ان يكون اماما لهم ولا يصح ان يكون مأموما ويؤمهم احد المتوطنين
وهما بلغز ويقال شخص ان صلى اماما صحت صلاته وصلاة مأمومية وان صلى مأموما ففسدت
صلاة الجميع (قوله بخلاف الخارج) اي بخلاف ما اذا كان منزله خارجا عن قريتها بأكثر من كفر سنخ

أونائبه في الحكم والصلاة (يعر بقرية الجمعة) من قرى عمله قبل صلاتهم (و) الحال أنه (لا يحب أياه) لكونه مسافرا فيصبح بل يندب بان يجمع بهم (و) ان مر (بغيرها) أي بغير قرية الجمعة بأن لم تتوفر فيها الشروط (نفسه عليه ٣٠٣) وعليهم) وقوله (و) بكونه الخاطب

وصف ثان لامام اي يشترط فيه ان يكون مقيما وان يكون هو الخاطب (الاعندر) طرا عليه بعد الخطبة يكون ورعاف مع بعد الماء فيصلي بهم غيره ولا يعيد الخطبة (ووجب انتظاره لعذر قرب) زواله بالعرف كحدث حصل بعد الخطبة اورعاف يسير والماء قريب (على الاسح) وقيل لا يجب كالموعد وشار لخامس شروط الصحة بقوله (وبخطبتين قبل الصلاة) فلو خطب بعدا اعادة الصلاة فقط ان قرب والاستثناء منها لان من شروطها وصل الصلاة وكونها داخل المسجد وكونها عريضة والجهر بها وكونها (بماتسميه العرب خطبة) بأن يكون كلاما مسجعا يشتمل على وعظ فان هلك او كبر لم يجزه وندب بناء على الله وصلاة على نبيه وامر بتقوى ودعاء بغفرة وقراءة شيء من القرآن كإسائي ووجب ذلك الشافعي فاذا قال الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

فلا تصح امامته لاهل قريتها الا اذا تولى اقامة اربعة ايام فيها لا تصد الخطبة كما مر لانه حينئذ مسافر (قوله اونائبه في الحكم والصلاة) اي وذلك كالباشا وخرج العاضى فانه نائبه في الحكم فقط (قوله قبل صلاتهم) اي لها احتراز اما اذا قدم بعد صلاتهم لها وكان وقتها باقيا فانه لا يقيمها على الاصح بل يصلي ذلك الخليفة الطهر ويحرم عليه اقامة الجمعة فلو حضر بعد الاحرام بها بل ولو بعد ان عده واركة قام انبطل عليهم ويصلي هو او غيره باذنه ولا يبنى على الخطبة بل يتبديها كما تبدي عجم وقيل تصح ان قدم بعد ركعة كما ذكره خش في كبره (قوله ان يجمع بهم) اي يصلي بهم الجمعة وليس المراد ان يجمع بهم بين الطهر والعصر (قوله بأن لم تتوفر) اي بان مر بقرية لم تتوفر فيها شروط الوجوب اي بأن كان أهلها المتبسمون بها لا تقرأ بهم قرية عالبا (قوله نفسا عليه وعليهم) اي اذا جعوا معه ولو ابعده (قوله وصف ثان الخ) فيه نظر بل هو عطف على الشروط السابقة لصحة الجمعة كما هو المتبادر من كلامه ولو كان وصفا لامام ال خاطب وان كان جعله وصفا لامام محرز ذلك لان الشرط في الشرط شرط (قوله طرا عليه بعد الخطبة) اي او بعد الشرع فيها (قوله ووجب انتظاره لعذر قرب) اي والقرض ان ذلك العذر طرا بعد الشرع في الخطبة سواء كان قبل تمامها او بعده اما لو حصل العذر قبل الشرع فيها فانه ينتظر الى ان يبقى لدخول وقت العصر ما يسع الخطبة والجمعة ثم يصلون الجمعة هذا اذا امكنهم الجمعة دونها وما اذا كانوا لا يمكنهم الجمعة دونها فانه ينتظر الى ان يبقى مقدار ما يصلون فيه النهار ثم يصلون الطهر اذا ذاق آخر الوقت المختار وهذا هو المنقول اه عدوى (قوله قرب زواله بالعرف) اعتبار التبر بالعرف كما قال الشارح قريب من قول البساطي القرب بعد دراقتي الى باعية والقراءة فيها باقيا حتى وما تحصل به السنة من السورة (قوله على الاصح) اي وهو قول ابن كنانة وابن ابي حازم وعزاه ابن يونس اسحقون (قوله وقيل لا يجب كالموعد بعد الخ) اي وهو ظاهر المدونة وعليه فيندب للامام ان يستخلف لهم من يتمهم فان لم يستخلف استخلفوا رجوبا من يتمهم ولا ينتظر وانه فان تقدم امام من غير استخلاف احدثت هذا هو الصواب لا ما ذكره بعضهم من ان استخلاف الامام واجب (قوله قبل الصلاة) اي ولا بد ان يكون داخل المسجد فلا يكفي اية اعمها في رحابها ولا في الطرق المتصلة به (قوله والاستثناء فيها) اي الخطبة (قوله لان من شروطها وصل الصلاة بها) اي ووصل بعضها ببعض كذلك ويسير الفصل معتقرا اه رر شيخنا عدوى (قوله وكونها عريضة) اي ولو كان الجماعة عجم لا يعرفون العربية فلو كان ليس فيهم من يحسن الايتان بالخطبة عريضة لم يلزمهم الجمعة اه عدوى (قوله والجهر بها) اي ولو كان الجماعة صما لا يسمعون فلو كان الجماعة كلهم بكاسقطت الجماعة عنهم فعلم من هذا ان القدرة على الخطبة من شروط وجوب الجمعة (قوله مما تسميه العرب خطبة) قال بعض المحققين الخطبة عند العرب تطلق على ما يقال في الحافل من الكلام المنبته به على حرهم لديهم والمرشد لمصلحة تعود عليهم حاله او مآلية وان لم يكن فيه موعظة اصلا فضلا عن تحذير وتبشير وقرآن تلى وقول ابن العربي اقل الخطبة جد الله والصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرآن اه مقابل للمشهور كافي ابن الحاجب وعلى المشهور في كل من الحمد والصلاة على النبي والقرآن مستحب اه بن (قوله بأن يكون كلاما مسجعا) الطاهر ان كونها مسجعا ليس شرط صحة قولاني بها نظما او نثرا صحت نعم يستحب اعادة ان لم يصل فان صلى فلا اعادة قاله شيخنا (قوله شتمل على وعظ) اي وندب كونها على منبر (قوله فان هلك او كبر) اي فقط وقوله لم يجزه اي خلافا للمخفية فانهم قالوا باجزاء ذلك (قوله وقراءة شيء من القرآن) اي وكذا يندب فيها الترضي على الصحابة والدعاء لجميع المسلمين واما الدعاء فيها للسلطان فهو بدعة ما لم يخف على نفسه من اتباعه والاوجب اه عدوى (قوله وارجب ذلك الشافعي) اي جميع ما ذكر من التناء على الله وما بعده تنبيه

صلى الله عليه وسلم اما بعد اوصيكم بتقوى الله وطاعته واحذرتم عن معصيته ومخالفته قال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ثم يجلس ويقول بعد قيامه بعد التناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اما بعد فاتقوا الله فيا امرها تهوا عما نهى عنه وزجر يفر الله لنا ولكم تكان آياتها على الوجه الاكل باتفاق

(تخضرهما الجماعة) الاثنا عشر فان لم تخضر وهما او بعضهم من اولهما لم يكتف بذلك لانهما منزلتان منزلة ركعتين من الظهر (واستقبله) وجوبا وقبل سنة ورجح (غير الصف الاول) بذواتهم وكذا الصف الاول على الارجح (وفي وجوب قيامه لهما) وهو قول الاكثر وسنيتة وهو لابن العربي (تردد) وما فرغ من شروط الصحة الخمسة شرع في شروط وجوبها وهي خمسة ايضا قال (ولزمت المكلف) في عده من شروطها تطراد الشيء لا بعد شرط الشيء الا اذا كان خاصا بذلك الشيء (الحركة) فان حضرها رقيق او امرأة اجزائه (بلا عذر) فان كان معذورا بعدزما سيأتي لم تجب عليه (المتوطن) ببلدها بل (وان) كان توطنه (بقرية ثابتة) اي بعيدة عن بلدها (يكفر سخ من المنار) الذي في طرف البلد ما يليه ان جاز تعدد المنار والافالعة بالعتيق وادخلت الكاف ثلث الميسل لا اكثر وعلم من كلامه ان التوطن

لا يضر تقديم الخطبة الثانية على الاولى كفي كبير خش (قوله تخضرهما الجماعة) اي سواء حصل منهم اصغاء واستماع ام لا فالذي هو من شروط الصحة انما هو الحضور والاستماع والاصغاء وكون الاستماع والاصغاء للخطبة ليس شرطاً في صحة الجمعة لا ينافي انهم مطالبون به بعد الحضور لكن للصحة الجمعة اه عذري وذكر بعضهم ان حضور الخطبة فرض عين ولو كثرت العدد وهو بعيد والطاهر ان العينة اذا كان العدد اثني عشر فزاد على ذلك لا يجب عليه حضور الخطبة (قوله واستقبله) اي اقبله عليه الصلاة والسلام اذا قعد الامام على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم واصغوا اليه باسماعكم وارمقوه بأبصاركم وظاهر الحديث طلب استقباله بمجرد قعوده على المنبر ولو لم ينطق لكن الذي في عقب ان طلب استقباله عند نطقه لا قبله ولو كان قبل النطق جالساً على المنبر وسلمه من كتب عليه من الحواشي (قوله وجوبا) اي وهو ما عليه الاكثر كما قال ح وهو ظاهر المدونة وصرح بها ونصها واذ اقام الامام بخطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والانصات اليه (قوله وقبل سنة) اي وهو قول لمالك واعتمده بعضهم كما قال شيخنا وقيل انه مستحب وصرح به ابو الحسن في شرح المدونة (قوله غير الصف الاول بذواتهم) اي وحينئذ يغيرون جلساتهم التي كانت للقبلة واما اهل الصف الاول فلا يطالبون باستقباله وقد تبع المصنف في استثنائه من في الصف الاول ابن الحاجب قال ابن عرفة وجعله بعض من لايته خلاف المذهب والمذهب استئصال ذاته للجميع اه بن (قوله وكذا الصف الاول) اي يستقبلونه بذواتهم من راء ومن لا يراه من سمعه ومن لم يسمعه كما هو ظاهر الحديث (قوله على الارجح) مقابله لابن حبيب ان اهل الصف الاول يستقبلونه بوجوههم لا بذواتهم فلا ينتقلون من موضعهم والحاصل ان من قال بطلب اهل الصف الاول بالاستقبال اختلفوا فبعضهم قال يستقبلون جهته فقط وبعضهم قال يستقبلون ذاته كغيرهم وهو الراجح (قوله وفي وجوب قيامه لهما) اي على جهة الشرطية (قوله وسنيتة) اي فان خطب جالساً صحت واطاهر ان المراد بالاساءة الكراهة لا الحرمة وان كانت هي المتبادرة من الاساءة قاله شيخنا (قوله وهو لابن العربي) اي وابن القصار وعبد الوهاب (قوله وهي خمسة) اي فز وبندت لزمت وثبت اثم تاركها وعقوبته وهل يفسق بتركها ولو مرة او ثلاثاً متواليه من غير عذر ولان الاول لا يصح والثاني اسعخون وهو الحق لان تركها مرة صغيرة كما ان تركها ثلاثاً غير متواليه كذلك ولا يجرح العدل بصغائر الخمسة الا اذا كثرت لادالة ذلك على تهاونه اه عذري (قوله ولزمت المكلف) اي لا يصح والمجنون وقوله الحر اى لا الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية ولو اذن له سيده على المشهور وقوله لذكراى لا المرأة فلا تجب عليها وقوله المتوطن اي فلا تجب على مسافر ولا على مقيم ولو نرى الإقامة زمة ناطو ولا الاتبع والحاصل ان اشتراط هذه الشروط يقتضى ان المتصف باضدادها لا تجب عليه الجماعة والواجب عليه اصاله انما هو الظهر لكن الشارع جعل له الجمعة بدلا عن الظهر فاذا حضرها وصلها حصل له ثواب من حيث الحضور وسقط عنه الظهر فعلى البدل فعلى الجمعة فيه الواجب وزيادة كبراء المعسر من الدين وليست الجمعة واجبة على التخير وقال القرافي انها واجبة على العبد والمرأة والمسافر على التخير اذ لو كان حضورها مندوبا فقط لورد عليه ان المندوب لا يقوم مقام الواجب ورد عليه أن الواجب المحير انما يكون بين امور متساوية بأن يقال الواجب اما هذا واما هذا او الشارع انما اوجب على من لم يستوف شروط الجمعة الظهر ابتداء لكن لما كانت الجمعة فيها الواجب من حيث انها صلاة وزيادة من حيث حضور الجماعة والخطبة كفت عن الظهر (قوله بلا عذر) اشارة بذلك الى ان هذه الشروط انما تكون موجبة للجمعة حيث اتقى العذر وامامعه فلا تجب وانما يستحب له حضورها فقط (قوله المتوطن ببلدها) اي النواى الإقامة ببلدها على جهة الدوام ولو كان بين منزله والمسجد ستة اميال بانفاق (قوله مما يليه) اي من الجهة التي تلي ذلك المتوطن اي تلي قريته المتوطن فيها (قوله والافالعة بالعتيق) اي والافالعة بالعتيق من القرية النائية الى العتيق (قوله لا اكثر) اي فاذا كان متوطنا في قرية نائية عن بلد الجمعة بأربعة اميال او

شرط في صحتها وجوبها معالانه قدم ان الاستيطان شرط في الصحة وذكره هنا في شروط الوجوب وان المسافر جازع عن بلدها **فخرج** لا تنعقد به فهي واجبة عليه تبعاً لاهل البلد التي استيطانها شرط صحة فقوله (٣٠٥) فيما مر باستيطان بدم معنا استيطان المسافر

فالمخرج لا تنعقد به ثم شبه في الحكم أربعة فروع فقال (كان أدرك المسافر) أي الذي ابتدا السفر من بلدها وهو من أهلها (النداء) أي الأذان فعدل أدرك أي وصل النداء إليه (قبله) أي قبل مجاوزة كالمخرج ولو حكماً كدخول الوقت ولو لم يحصل الأذان بالفعل فيجب عليه الرجوع ان علم ادراك ركعة منها والا فلا (أوصلي) المسافر (الظهر) قبل قدومه (ثم قدم) وطنه أو غيره نأوى بأقامة تقطع حكمه فوجدتهم لم يصلوها فتجب عليه معهم (أو) صلى الصبي الظهر ثم (بلغ) قبل أقامتها فتجب عليه معهم فان لم يمكنه الجمعة عاد الظهر لان فعله الاول ولو جمعة نقل لا يغني عن الفرض (أو) صلى الظهر معذور ثم زال عذره قبل أقامتها (لألا إقامة) أي تجب بالوطن لا بأقامة بلدها تقطع حكم السفر (الابتعا) لاهل البلد فلا يعد من الأتني عشر وان صحت امامته ومنه الثاني على كفره سنخ كما تقدم (وندب) لمريد

الآلة أميال ونصف فلا يجب عليه السعي إليها (قوله شرط في صحتها) أي فإذا صلاها في بلد غير متوطنه كانت باطلة (قوله وجوبها) أي فالمخرج عن بلد الجمعة بأكثر من كفر مخرج لا يجب عليه (قوله لانه قدم ان الاستيطان الخ) لكن المراد بالاستيطان الذي جعل شرط صحة استيطان بدها أي كون البلد مستوطنه والمراد بالاستيطان الذي جعل شرط وجوب استيطان الشخص في نفسه أي بقية الإقامة دائماً فإذا نزل جماعة في بلدة خراب ونحو الإقامة فيها شهر أو أفاصل الجمعة فيها فلا تصح منهم ولا تجب عليهم (قوله فهي واجبة عليه) أي لانها واجبة عليه تبعاً للخ (قوله وهو من أهلها) يقتضي ان غير المتوطن وان كان مقامها إقامة تقطع حكم السفر إذا خرج وأدركه النداء أنها لا تخرجه وحينئذ فلا يؤمر بالرجوع ومال لذلك شيخنا العدوي ونقل بعضهم عن الناصر أنه اعترض ذلك وقال لا فرق بين كونه من أهلها أو كان مقامها فيها وماله في بن اه (قوله أي قبل مجاوزة كالمخرج) أي وأما لو أدركه النداء بعد مجاوزة كالمخرج كما لو خرج من بلد مسافر أو مسافر قبل الزوال ثلاثة أميال وثلاثاً وأدركه النداء على رأس هذه المسافة فهل تجب عليه الجمعة اعتباراً بشخصه لان شخصه غيره مسافر شرعاً وتصح امامته لاهل تلك البلد التي على رأس هذه المسافة وبه قال سيدي محمد الصغير ونقله عنه شيخنا العدوي في حاشيته على ابن تركي أو لا تجب عليه اعتباراً ببلده لان بلده خارجة عن الثلاثة أميال وثلاث ومن كان كذلك لا يجب عليه الجمعة لا تبعاً ولا استقلالاً وحينئذ فلا تصح امامته لاهل تلك البلد ما لم يتوافقه أربعة أيام صحاح واستظهره شيخنا العدوي (قوله ولو حكماً) أي ولو كان وصول النداء إليه حكماً كدخول الوقت هذا على ما لا ينشئ من بشره وابن عرفة من تعليق الرجوع بالزوال سمع النداء أو لا وعلقه الباجي وسند على الأذان وهو ظاهر المصنف وحينئذ فلا يلزمه الرجوع إلا بسمع النداء اه بن (قوله أوصلي المسافر الظهر) أي فإذا وفي جماعة أو صلاها بمجموعة مع العصر كذلك (قوله فتجب عليه معهم) فان كان قد صلى العصر أيضاً وهو مسافر ثم قدم فوجدتهم لم يصلوا الجمعة وجب عليه صلاة الجمعة معهم وأما العصر فالظاهر أعادتها بالاستحباب لا بالوجوب بمنزلة من صلى العصر قبل الظهر نسياناً فان لم يعد الجمعة معهم فهل يعيدها ظهر أقضاه عما لزمه من أعادتها جمعة أولاً تقدم صلاته لها قبل زومها له جمعة وظاهر قوله الآتي وغير المعذور الخ الثاني أعذره بالسفر الذي وقعها فيه اه عدوي (قوله أوصلي الصبي الظهر ثم بلغ) مفهومه انه لو صلى الجمعة ثم بلغ وجد جمعة أخرى فالظاهر وجوبها عليه من غير تردد في ذلك فان لم يجد جمعة أخرى صلاها ظهراً (قوله نقل) أي كان نقلاً في حقه ساعة إيقاعه (قوله أوصلي الظهر معذور) أي لسجن أو مرض أو ورق ثم زال عذره قبل أقامتها فانها تجب عليه لان العاقبة أظهرت انه من أهلها (قوله لألا إقامة) حطفت على المعنى أي لزمتم بالاستيطان لألا إقامة (قوله ومثله الثاني) أي في كونه لا يعد من الأتني عشر وان صحت امامته نظراً لوجوبها عليه تبعاً (قوله وندب تحسين هيئته) المراد تأكد الندب والأقمة تحسيناً مندوبه طلقاً (قوله واستحداد) أي حلق عاتقه وكذا حلق رأس (قوله وسوال) أي مطلقاً وجعله من تحسين الهيئته لان فيه تنظيف القم من اللزجات (قوله ان اكل كتوم) أي وتوقفت إزالة رائحته عليه (قوله وجعل ثياب) أي ولبس ثياب جيلة (قوله وهو هنا) أي والجمل هنا أي في الجمعة (قوله فيندب الجديد ولو اسود) اعلم ان لبس الثياب الجيلة يوم الجمعة مندوب لا لأجل اليوم بل لأجل الصلاة فيجوز لبس غير البياض في غير الصلاة ويلبس الأبيض فيها بخلاف العيد فان لبس الجديد فيه مندوب لليوم وللصلاة فان كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجديد غير الأبيض اول النهار والأبيض عند حضور الجمعة فإذا صلى الجمعة عاد الجديد ولو اسود (قوله وندب طيب) أي استعماله سواء كان مؤناً كالسند أو مذكراً كالورد وبما ندب استعمال الطيب يومها لأجل الملازمة للذين يقفون على أبواب المساجد يكتبون الاول فالاول وربما صاغوه أو لمصوه (قوله في الثلاثة) أي في تحسين الهيئته ولبس جيل الثياب ولستعمال الطيب وأما للنساء فهو حرام

(٣٩ - دسوقي اول) حضورها (تحسين هيئته) كقص شارب وظفر وتفريط واستحداد ان احتاج لذلك وسواله وقد يجب ان اكل كتوم (وجعل ثياب) وهو هنا الأبيض ولو عتيقاً بخلاف العيد فيندب الجديد ولو اسود (وندب) طيب (غير نساء في الثلاثة)

(ومشى) في ذهابه شط (ومعجز) أى ٦٠ مذهب لما في الحجرة أى شدة الحر ويكره التكبير خشية الرياء والمراد الأذهاب في السابعة السادسة

وهي التي يلها الزوال
(و) ندب للإمام إقامة
اهل السوق (منه) (مطلقا)
من تلزمه ومن لا تلزمه
(بوقتها) أى في وقتها وهو
الاذان الثاني (و) ندب
(سلام خطيب لخروجه)
أى عند خروجه على الناس
ليرق المنبر وندبه في هذه
الحالة لا ينافي انه في ذاته سنة
كقولنا يندب الوتر آخر الليل
ورده فرض كفاية (لا)
وقت انتهاء (صعوده) على
المنبر فلا يندب بل يكره ولا
يجب رده كما جزم به بعضهم
(و) ندب (جلوسه أولا)
أى اترصوده الى ان يفرغ
الاذان (و) جلوسه
(بينهما) أى الخطبتين
للفصل والاستراحة
وهذا من السهول لان
الجلوس الاول سنة على
المشهور والثاني سنة اتفاقا
بل قيل بفرضيته (وتفصيلهما
والثانية اقصر) من
الاولى (ورفع صوته)
بهما للاسماع واما اصل
الجهر فشرط (فيهما
واستخلافه) أى الخطيب
(لعذر) حصل له فيهما أو
بعدهما فان لم يستخلف
قدب لهما ان يستخلفوا
(حاضرها) هو محط الندب
والافاضل الاستخلاف
واجب (وقراءة فيهما) أى
في خطبته وكان صلى الله

(قوله ومشى في ذهابه) أى لما فيه من التواضع لله عز وجل لانه عبد ذاهب لمولاه فيطلب منه التواضع له
فيكون ذلك سببا في اقباله عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم من اغبرت قدماه في سبيل الله أى في طاعته حرمه
الله على النار وشأن الماتى الاغبرار وان اتفق عدم الاغبرار فيمن منزله قريب واغبرار قدحى الركاب نادر
اوانه مظنة لعدم ذلك غالبا والحاصل ان الاغبرار لازم للمشى فأطلق اسم اللازم واريد به الملزوم الذى هو المشى
على طريق الكناية (قوله في ذهابه فقط) أى واما في رجوعه فلا يندب المشى لان العبادة قد انتقضت
(قوله ويكره التكبير خشية الرياء) أى ولانه لم يفعل النبي ولا الخلفاء بعده (قوله والمراد) أى بالذهاب في
الحجرة الذهاب في الساعة السادسة أى وهي المقسمة الى الساعات أى الاجزاء في حديث الموطأ وهو قوله
عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكلما يقرب بدنة ومن
راح في الساعة الثانية فكلما يقرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكلما يقرب كبشا اقرن ومن راح
في الساعة الرابعة فكلما يقرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكلما يقرب بيضة فاذا خرج الامام
أى في اول السابعة حضرت الملائكة يستمعون الذكر وما قلناه من ان تلك الساعات اجزاء للسابعة التى
يلها الزوال هو ما ذهب اليه الباجي وشهره الجراجي خلافا لابن العربي القائل انه تقسيم للسابعة
وذلك لان الامام يطلب خروجه في اولها ويخروجه محض الملائكة لسماع الذكر (قوله وندب للإمام
اقامة الخ) التذنب منصب على اقامه الامام بنفسه او بوكيل من ناحيته واما من في السوق فن تلزمه يجب
عليه القيام ومن لا تلزمه فلا يجب عليه فالمتصف ساكت عن قيام من في السوق وانما ندب اقامه من
لا تلزمه ولو كان كافرا التلاشى تغل بال من تلزمه لاختصاص من لا تلزمه بالارباح فيدخل الضرر على من
تلزمه فأقيم من لا تلزمه لاجل صلاح العامة (قوله وهو الاذان الثاني) أى في الفعل وهو الذى يقبل بين يدي
الخطيب وهو اول في المشروعية (قوله عند خروجه على الناس) أى من الخلوة او من البيت وادلم ان
الخلوة قد جرى العمل باتخاذها وانظر هل اتخذها مستحب او جاز فقط وعلى انه مستحب هل يستحب
جعلها على سائر المنبر ام كيف الحال اه عدوى (قوله وندبه في هذه الحالة) أى حالة الخروج وقوله
لا ينافي انه في ذاته سنة أى فهو متصف بالسنة باعتبار ذاته وبالتذنب باعتبار كونه عند خروجه على الناس
(قوله ورده) أى اذ سلم على الناس حال خروجه عليهم (قوله لا وقت انتهاء) أى لا تأخير له لوقت الخ
(قوله ولا يجب رده) أى لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا وقوله كما جزم به بعضهم أى وهو الشيخ كرم الدين
البرموني خلافا لما استظهره البدر القراني من وجوب الرد (قوله وجلوسه بينهما) قال ابن عات قد رقل
هو الله احد (قوله والاستراحة) أى من تعب القيام (قوله لان الجلوس الاول سنة على المشهور) أى
وقيل بندبه وهو ضعيف وقوله والثاني سنة الخ أى ولم يقل احد بندبه (قوله والثانية اقصر) أى ويستحب
ان تكون الثانية اقصر من الاولى فهو مندوب ثان وكذا يندب تقصير الصلاة لما مر ان التخفيف لكل
امام مجمع على ندبه (قوله ورفع صوته بهما) أى زيادة على الجهر وقوله للاسماع أى ولاجل ندب رفع
الصوت للاسماع ندب للخطيب ان يكون مرتفعا على منبر (قوله واستخلافه الخ) لوقال واستخلاف
الخ بخذف الضمير كان اولى ليشمل الامام والمأموم عند عدم استخلاف الامام (قوله او بعدهما) أى في
الصلاة (قوله حاضرها) أى كلا او بعضا ويخطب الثاني من انتهاء الاول ان علم والابتدائها كذا ينبغي
كفى عبق (قوله والافاضل الاستخلاف واجب) ظاهره في حق الامام والمأمومين وائس كذا لا بل
الاستخلاف للامام مستحب فقط في الجمعة كغيرها فان تركه وجب على المأمومين في الجمعة كما يدل عليه
كلامهم اه بن (قوله وقراءة فيهما) أى في مجموعهما لان القراءة اعانتدب في الاولى كفى عبق (قوله
وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ فيهما الخ) الواقع في عبارة غيره وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ في خطبته الاولى
يا ايها الذين آمنوا الخ (قوله قيل الخ) قاله ابن نونس ونص كلامه و ينبغي قراءة سورة تامة في الاولى
من قصار المفصل (قوله واجزا في حصول التذنب) أى وكفى فيه ان يقول بدل قوله يعفّر الله لنا ولكم

عليه وسلم يقرأ فيهما يا ايها الذين آمنوا الله وقولوا اقولا لا سددا الى قوله فوزا عظيما قيل وينبغي ان يقرأ سورة من
قصار المفصل (ونظم الثانية يعفّر الله لنا ولكم واجزا) في حصول التذنب ان يقول في خطبتهما (اذكروا الله يذكركم وتوكلوا على اعتماد

(على كفوس) من سيف
وعصا وهي اولى منهما
(وقراءة) سورة (الجمعة)
في الركعة الاولى (وان
لمسبوق) فيندب له قراءتها
في ركعة القضاء (و) في الثانية
(هل اناك واجاز) الامام
رضي الله عنه ان يقرأ
(بالثانية بسج او المناقون)
قياسا على هل اناك (و) ندب
(حضور مكاتب) حضور
(صبي) ولو لم يأذن السيد
والولي (و) حضور (عبد
ومدبر اذن سيدهما) كمعص
في يوم سيده والاخصر
بدون اذن (واخر الظهر)
ندبا معذور (راج زوال
عذره) كمعصوس ظن
الخلاص قبل صلاتها (والا)
يرج بأن شئ او ظن عدم
ادراكها على تقدير زوال
عذره (فله التعجيل) للظهر
بل هو الافضل (وغير
المعذور) ممن تجب عليه
ولو لم تعتقده (ان صلى
الظهر) فذا وفي جماعة
(مدركا) اي ظانا ادراكه
(لركعة) على تقدير لو سعى
لها (لم يجزه) ظهره ويعيده
ان لم يتمكن الجماعة ابدا
(ولا يجمع الظهر) من فاتته
الجمعة اي لا يصليه جماعة
بل اذا اذاي يكره جمعه (الا
ذو عذر) كثير الوقوع

اذكروا الله يذكركم وان كان هذا الثاني دون الاول في الفضل فكل منهما مندوب الا ان الاول اقوى
في الندب وتعبير المصنف بالاجزاء لا يفيد ذلك بل يقتضي انه منهي عنه ابتداء وليس كذلك بل كل منهما
حسن لكن الاول احسن واما اختها بقوله تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان الآية فظاهر كلامه انه
غير مطلوب في ختمها واول من قرأ في آخرها ان الله يأمر بالعدل عمر بن عبد العزيز فانه احداث ذلك بدلا
عما كان يجتم به بنو امية خطيبهم من سبهم على رضي الله عنه لكن عمل اهل المدينة على خلافه (قوله على
كفوس) اي قوس الشباب والمراد القوس العربية لطولها واستقامتها لا العجبية لانها قصيرة وغير مستقيمة
(قوله وهي اولى) اي والعصى اولى من القوس والسيف كما في المدونة (قوله فيندب له قراءتها في ركعة
القضاء) طاهرة كالمدة وان لم يكن الامام قراها هو كذلك (قوله واجاز الامام) اي في تحصيل المندوب ان
يقرأ الخ فيكون الخطيب مخيرا بين الثلاثة وهذا هو الذي فهم عليه في التوضيح قول ابن الحاجب وفي الثانية
هل اناك اوسج او المناقون واحتج لذلك بكلام ابن عبد البر والباقي والمأزري ولم يعرج على ما ذكر ابن عبد
السلام من انها قول ابن والحاصل انه مخير في القراءة في الركعة الثانية بين الثلاثة وان كلا يحصل به
الندب لكن هل اناك اقوى في الندب وهذا ما اعتمد طي وفي كلام بعضهم ما يفيد ان المسئلة اذات قواين
وان الاقتصار على هل اناك مذهب المدونة وان التخيير بين الثلاثة قول الكافي (قوله وحضور مكاتب
وصبي) اي لاجل ان يعتاد ذلك وكذلك المسافر يستحب له الحضور اذا كان لا مضرة عليه في الحضور
ولا يشعله عن حوائجه والاخير كذا ينبغي قاله في التوضيح (قوله ولو لم يأذن السيد) اي لسقوط تصرفه فيه
بالكتابة (قوله اذن سيدهما) والظاهر انه يندب للسيد الاذن لهما لانه وسيلة للمندوب واعلم ان المكاتب اذا
حضرها لزمته فما يظهر لئلا يطعن على الامام بخلاف المسافر والا تبي والعبد فلا يلزمهم اذا حضرها
الدخول مع الامام اسكن اذا دخلوا مع الامام اجزأتهم عن الظهر هكذا استظهر عبق اللروم في المكاتب قال
طي وتبعه بن وفيه نظر بل الظاهر عدم اللزوم واي فرق بينه وبين المسافر واما اذا حضر واحد من ارباب
الاعداء الآية فانه يلزمه لزوال عذره بحضوره قال عجم

من يحضر الجمعة من ذي العذر * عليه ان يدخل معهم قادر

وما على اتى ولا اهل السقر * والعبد فعلها وان لم يحضر

كذا قرر شيخنا العدوي (قوله واخر الظهر ندبا معذور راج زوال عذره الخ) اي قبل صلاتها يقول الشارح
قبل صلاتها تنازع زوال عذره وظن الخلاص وقوله واخر الظهر اي عن اول وقتها فان خالف المندوب
وقدم الظهر ثم زال العذر بحيث يدرك ركعة من الجمعة وجبت عليه الجمعة (قوله فله التعجيل) اي في اول
الوقت لكن بعد فراغ الامام من صلاة الجمعة (قوله وغير المعذور ان صلى الظهر مدركال ركعة لم يجزه) اي
على الاصح وهو قول ابن القاسم واشهب وعبد الملك بناء على ان الجمعة قرض يومها والظهر بدل عنها في
الفعل فالواجب عليه جمعة ولم يأت بها وسواء احرم بالظهر عازما على انه لا يصلي الجمعة ام لا عمد او سهوا فان
لم يكن وف احرامه بالظهر مدركال ركعة من الجمعة لو سعى اليها اجزأتها ظهره ومقابل الاصح ما في التوضيح
عن ابن نافع ان غير المعذور اذا صلى الظهر مدركال ركعة فانه يجزيه قال اذ كيف يعيدها ارباعا ود صلى
اربعالا فذات بالاصل وهو الظهر وذكر ابن عرفة ان المأزري بنى هذا الفرع على الخلاف في الجمعة هل
هي فرض يومها او بدل عن الظهر (قوله ولو لم تعتقده) اي كالمسافر الذي اقام بمحل الجمعة اقامه تقطع حكم
السفر واما من لا تجب عليه اصلا لكونه من المعذورين وغيره كالف قجزه صلاة الظهر ولو كان يدرك
صلاة الجمعة بتامها (قوله كثير الوقوع) اشار بذلك الى ان التوبين في عذر للتوعية اي الامن فاتته
لنوع من العذر وهو العذر الكثير الوقوع وهو ما لا يمكن الحضور معه لصلاة الجمعة احتراز بذلك
عن فاتته اعذر بسج التخلف ويمكن معه حضورها يتكوى بعبه الامير الظالم وعن فاتته لغير عذر كن
فاتته نسيانا او عمدا فانه يكره له الجمع واذا جمعوا لم يعيدوا على الاظهر خلافا لمن قال باعادتهم اذا جمعوا

كمرض وسجن وسفر فالأولى لهم الجمع ويندب صبرهم الى فراغ صلاة الجمعة واخفاف جاعتهم لثلاثتهم وبالرغبة عن الجمعة (واستؤذن امام) اى سلطان ندبافى ابتداء ٣٠٨ اقامتها فان اجاب قطاهر (ووجبت) اقامة الجمعة (ان منع) من اقامتها

كفى بهرام ابن رشد لان المنع لم يرجع لاصل الصلاة وانما يرجع لوصفها وهو الجمع فهى مجزئة باصلها مكروهة بوصفها (قوله كمرض وسجن وسفر) قصر العذر الكثير الوقوع على الثلاثة هو الواقع فى الرواية وزاد ابن عرفة المطر العال وبغزة لابن القاسم اه بن (قوله فالأولى لهم الجمع) اى ولا يجزى من فضل الجماعة (قوله واخفاء جاعتهم) اى فاذا جوعوا فلا يؤذون ويجمعون فى غير مسجد او فى مسجد لا راتب له او ما جمعهم فى مسجد بعد راتبه فهو مكروه (قوله فى ابتداء اقامتها) اى فى بادئ وقتها شروط الاقامة (قوله فان اجاب قطاهر) اى قطاهر وجوب اقامتها عليهم ومثل ما اذا اجاب ما اذا اهل ولم يجب بالاجازة ولا منع (قوله اى لم تصح) مقتضاه دخول حكم الحاكم فى العبادات قصد اقاله شيخنا (قوله واستظهر بعضهم) هو العلامة ابن غازى قائلا ان هذا التعليل فيه شى لان جعل علة عدم الاجزاء المخالفة مع انها موجودة فيما اذا امنوا والنص وجوب اقامتها فى تلك الحالة (قوله ونسب المصنف الخ) اى لم يجز لهم اقامتها فلو وقع وخالفوا واقاموها صححت لهم ولا اعاد عليهم وحاصل فقه المسئلة على ما قاله الشيخ ابو زيد القاسم واختاره ابو على المسناوى ان الامام اذا امتنع من اقامتها فاما ان يكون ذلك اجتهادا منه بأن رأى ان شروط وجوبها غير متوفرة واما ان يكون ذلك جورا منه فان كان الاول وجبت طاعته ولا تحل مخالفته ولو امنوا فان خالفوا واصلوا لم تجزهم ويعيدونها اذا وان كان الثانى فقيه تقصيل فان امنوا على انفسهم منه وجبت عليهم والالم تجزهم مخالفته ولكن اذا وقع ونزل اجزائهم وعلى ما اذا كان منعهم جورا منه يحمل كلام المصنف وعليه فيقرأ قوله تجز بفتح التاء وضم الجيم من الجواز اى واذا وقع ونزل اجزائهم وهذا الجمل موافق لما فى ابن غازى وان كان خلاف ظاهره فى التوضيح والمواق عن الباب وقد اشار ابن غازى لتأويل ما يخالفه من النص اه بن وحاصل ما فى التوضيح والمواق انه اذا منعهم من اقامتها وجب عليهم اقامتها ان امنوا على انفسهم منه سواء منعهم جورا او اجتهادا فان منعهم من اقامتها ولم يأمنوا على انفسهم منه لم تجزهم سواء منعهم جورا او اجتهادا فالمسئلة ذات طريقتين وقد رجح بن اولادهما (قوله وسن لمريد صلاة الجمعة غسل) اى لا لغيره لان الغسل للصلاة لليوم وما ذكره من سنية الغسل للجمعة هو المشهور من المذهب وقيل انه واجب وقيل مندوب ومحل الخلاف اذ لم يكن له راتحة لا يذهبها الا الغسل والاوجب اتفاقا ابن عرفة والمعروف من المذهب انه سنة لا تنبها ولو لم تلزمه والمشهور بشرط وصله بالروح اليها وكونه نهرا فلا يجزى قبل الفجر اه وفى اختاره لئيه قولان ذكرهما ح عن المازرى وذكر لشيبي ان الصحيح افتقاره اليها (قوله متصل بالروح) اى المطلوب عندنا وهو وقت الهاجرة فلوراح قبله متصل به غسله لم يجزه وفيه خلاف قال ابو الحسن قال ابن القاسم فى كتاب محمدان اغتسل عند طلوع الفجر وراح فلا يجزيه وقال مالك لا يعجنى وقال ابن وهب يجزيه واستحسنه اللخمي اه بن (قوله ولا يضرب سيرا الفصل) اى بين الغسل والذهاب للمسجد كما كل خف واصلاح ثيابه وتبخيرها ونحو ذلك (قوله تتوقف ازالتهما عليه) اى على الغسل (قوله ان تعذى بعد) اى او حصل له عرق او صنان ولو فى المسجد او خرج من المسجد متباعدة (قوله خارج المسجد) اى فى بيت لان تعذى ماشيا فى الطريق اوفى المسجد فلا يضرب كفى حاشية شيخنا وقوله للفصل اى بينه وبين الروح للمسجد (قوله اختيارا) قال عبق ينبغى تقييد الاكل به قال بن فيه نظر بل هو خلاف اطلاقهم فى الاكل واعاقبه به بعد الحق النوم وقال شيخنا العذوى قوله اختيارا راجع لكل من الاكل والنوم على المعتمد للنوم فقط كما قيل وقوله بخلاف المغلوب اى على الاكل والنوم اى فلا يطلب باعادته (قوله وبخلاف ما اذا كان مادكر) اى من الاكل والنوم داخل المسجد فلا يبطله اى وكذا اذا كان الاكل فى الطريق وانظر لو اغتسل ودخل المسجد لا يريد الصلاة به وطال مكثه فيه او نام او تعذى ثم اتقى لغيره فهل يبطل غسله ام لا واستظهر شيخنا الثانى قائلا لان له ان يصلى فى الاول ولا يبطل غسله

(وامنوا) على انفسهم منه (والا) بأن لم يأمنوا ان منع (لم تجز) بضم اوله وسكون ثانية من الاجزاء اى لم تصح ويعيدونها لان مخالفة الامام لا تحل وما لا يحل لا يجزى فعله عن الواجب كذا نقل عن مالك رضى الله عنه واستظهر بعضهم الاجزاء وضبط المصنف بفتح التاء وضم الجيم * ولما فرغ من المندوبات شرع فى السنن وكان الاولى تقديمها فقال (وسن) لمريد صلاة الجمعة (غسل) صفته تغسل الجنابة متصل بالروح اى الذهاب الى الجامع ولو قبل الزوال ولا يضر سير الفصل والتحقيق لغد ان الروح الذهاب مطلقا لا بقيد كونه بعد الزوال خلافا لجمع اذا كان مریده تلزمه بل (ولو لم تلزمه) كعبد وامرأة ومساfer وصبي ومحل السنية مالم يكن ذارائحة كرهية تتوقف ازالتهما عليه والا وجب (واعاد) غسله استئنا لبطلانه (ان تعذى) بعده خارج المسجد للفصل والغذاء بالذال المعجمة الاكل مطلقا وبالمهملة الاكل وسط النهار والمراد الاول (او ناء) اختيارا) خارجا لانه مظنة الطول بخلاف المغلوب مالم يبطل وبخلاف ما اذا كان مادكر داخل المسجد فلا يبطل

(قوله)

بخطاى الطول بخلاف المغلوب مالم يبطل وبخلاف ما اذا كان مادكر داخل المسجد فلا يبطل

(لا) بعد (لا كل خف) ككل فعل خفيف (وجاز) لداخل (تخط) لرقاب الناس لفرضه وكره لغبرها (قبل ج اوس الخطيب) على المنبر الجلسة الاولى وحرم بعده ولو لفرضه وجاز بعد الخطبة وقبل الصلاة ولو انفر فرجة كشي بين الصفوف ولو حال الخطبة (و) جاز (احتباء) بثوب او يد (فيها) اي حال الخطبة (وكلام بعدها) ومنتهى الجواز (ل) اقامة (الصلاة) وكره حينها وبعدها لا حرام وحرم بعدها حرام الامام والذي في النقل الكراهة والجواز قبله ولا يختص ذلك بالجمعة (و) جاز (خروج) ٣٠٩ معذور (كحدث) وراعى لازالة مائه

(بلاذن) من الخطيب هذا هو محط الجواز فلا ينافي ان الخروج واجب (و) جاز بمعنى خلاف الاولى على المعتمد (اقبال) على ذكر) من تبص وتهيل وغير ذلك (قل) سرا) ومنع الكثير والجهر باليسير قال بعض ولعل المراد بالمنع الكراهة واما الجهر بالكثير فيحرم قطعا ومنه ما يفعله بدعة المبلغين فانه بدعة مذمومة (كتامين وتعوذ) واستغفار ونصلي) عند ذكر السبب) لهاتشيه لا تعيل كما قيل لان هذه غير مقيدة باليسارة ولان جواز ما ذكر عند سببه المراد منه الندب على المعتمد (كحمد عاظم) تشيه في الجواز بمعنى الذرب كالذي قبله بخلاف ما قبله ما فانه جازر بمعنى خلاف الاولى كما في النقل (سرا) قيد فيه وفيما قبله ويكره جهرا (و) جاز (نهي خطيب او امره) انسا نالغا او فعل ما لا يليق كقوله لا تكلم واوصت

(قوله لا بعيد لا كل خف) اي خارج المسجد وقصره الخفة على الاكل يقتضي ان النوم الخفيف ليس كذلك وكلام ابن حبيب يفيد انه لا فرق بين الاكل والنوم الخفيفين فالنوم اذا لم يطل لا يضر كما لا يضر وضوضه ولو قبل دخول المسجد قاله شيخنا (قوله والذي في النقل الخ) ما ذكره او لا من كراهة الكلام حين الاقامة وحرمه بعد احرام الامام هو ما ذكره عبق وغيره من الشراح فبعد ذكر الشارح له استدرك عليه بقوله والذي في النقل الخ عبارة بن الذي يدل عليه نقل المواق هنا وح في آخر الاذان جواز الكلام حين الاقامة وفي المدونة ويجوز الكلام بعد فراغه من الخطبة وقبل الصلاة وفي ح في المحل المذكور عن عروة بن الزبير كانت الصلاة تقام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يناجي الرجل طويلا قبل ان يكبر واما الكلام بعد الاحرام فقد نص ابن رشد على انه مكروه ونقله ح في المحل المذكور قال الا ان يكون فيه تشويش على غيره من المصلين فيحرم اه بن وبالجملة فالمسئلة ذات طريقتين وكل منهما قد رجح كما قرر شيخنا (قوله الكراهة) اي كراهة الكلام بعد احرام الامام (قوله والجواز قبله) اي سواء كان قبل الاقامة او حينها او بعدها وقبل الاحرام (قوله وجاز خروج كحدث بلاذن) اي وان كان الاستئذان اولى (قوله بمعنى خلاف الاولى) اي لان ترك ذلك مندوب كافي المدونة وقوله على المعتمد مقابله ما ذكره عبق من ان ذلك مندوب (قوله اقبال) اي حال الخطبة والمراد بالاقبال على الذكر فعله مطلقا عند السبب وغيره (قوله ومنع الكثير) اي سرا (قوله ولعل المراد بالمنع) اي بمنع الكثير سرا ومنع الجهر باليسير والمراد بذلك البعض بن (قوله كامين) اي كاي يجوز تأمين وتعوذ واستغفار ونصلي اي وكذا دعاء وطلب خسة او نجاة من النار كما قرر شيخنا (قوله لان هذه غير مقيدة باليسارة) اي بل تجوز مطلقا عند ذكر السبب سواء كانت قليلة او كثيرة بشرط كونها سرا (قوله المراد منه الندب) اي لا خلاف الاولى كما في الذي قبله ولا المستوى الطرفين كما يفيد ح (قوله بمعنى الندب) فيه اشارة كما قال طفي الى ان الجواز في كلام المصنف منصب على الاقدام عليه في هذه الحالة والافه وفي نفسه مطلوب وفي المدونة ومن عطس والامام يخطف حمد الله سرا اه بن وهل الحمد مطلوب على جهة الندب او السنة قولان رجح عبق وشب الاول واقتصر تم على الثاني واقره طفي (قوله قيد فيه وفيما قبله) اي وهو التامين والتعوذ عند ذكر السبب وهذا التقيد مبني على قول مالك ان التامين والتعوذ عند السبب لا يفعلان الامر او الجهر بهما ممنوع وقال ابن حبيب يفعلان ولو جهر الكن ليس بالاعلى لان العلو بدعة والمعتمد الاول كما ذكر شيخنا (قوله وجاز اجابته) اي جاز لمن امره الخطيب بامر او نهاه عن امر اجابته واما وقف الخطيب في الخطبة فلا يرد عليه احد لانه اجابة للامام من غير ان يطلب منه الكلام (قوله فيما يجوز له التكلم فيه) اي كما اذا تكلم الامر وانهى لا غيا وفاعل فعل لا يليق وكلام الشارح يقتضي ان قول المصنف واجابته من اضافة المصدر لمفعوله اي ان الخطيب اذا خاطب انسانا في شأن امر جاز له اجابته ويصح ان يكون من اضافة المصدر لمفاعله اي اذا خاطبه احد في شأن امر جاز له اجابته كقول علي لسائله وهو على المنبر صار عنها تسعا (قوله وجاز للاستراحة) اي ما لم يترتب عليه ضياع عياله والاحرام (قوله وكره بيع كعب الخ) ما ذكره من الكراهة اعترضه طفي بان النص حرمة البيع وقته لمن تلمزه ومن لا تلمزه وفي المدونة واذا قصد الامام على المنبر واذن المؤذن حرم البيع حينئذ ومنع منه من تلمزه الجمعة ومن لا تلمزه فقال الوانوغى قيده ابن رشد بما اذا كان في الاسواق ويجوز في

يا فلان حال خطبته (و) جار (اجابته) فيما يجوز له التكلم فيه كان يقول للخطيب عنه دنيه او امره انما حلتى على هذا الامر الفلاني مثالا ولا بعد كل من الخطيب والمحجب لا غيا * ثم ذكر المكر وهات فتال (وكره) للخطيب (ترك طهر) اصغروا كبر (فيهما) فليس من شرطهما الطهارة على المشهور انما هي شرط كمال وان حرم عليه المكث في المسجد ان كان جنبا (و) كره ترك (العمل يومها) ان قصد تعظيم اليوم وجاز للاستراحة ونادى الاشتغال بتحصيل مندوباتها (و) كره (بيع) من لا تلمزه (كعبه) ومسا فومع مثله (يسوق وقها) اي

وأما من تلزمه فيحرم عليه البيع والشراء وقتها (و) كره (تفضل امام قبلها) حيث دخل ليرقى المنبر فان دخل قبل وقته اولا انتظار الجماعة نذبت التحية (او) تتفضل (جالس) بالمسجد ممن يقتدى به (عند الاذان) الاول خوف اعتقاد العامة وجوبه لادخال عنده ولاجالس تتفضل قبل الاذان واستمر على تفعله ولاغير من يقتدى به وكذا يكره التنفل بعد صلاتها الى ان ينصرف الناس او يأتي وقت انصرافهم ولم ينصرفوا والافضل ان ينفل في بيته (و) كره (حضور شابة) غير محشية الفتنة لكثرة الزحام في الجمعة بخلاف غير الجمعة فيجوز زلة قللك واما المحشية فيحرم مطلقا حضورها وجاز لمجالسة لارب للرجال فيها (و) كره لمن تلزمه (سفر بعد الفجر) يومها (و) جاز قبله وحرم بالزوال (الان) يسلم ادراكها ببلد في طريقه او يخشى بذهاب رفقته دونه على نفسه او ماله ان سافر وحده (ككلام) من غير الخطيب فانه يحرم (في)

غير الاسواق لمن لا تجب عليه ويمتنع في الاسواق للعييد وغيرهم اه وكلام ابن رشد هذا نقله ح عند قول المصنف الا في وقصيح يسع الخ وفهمه على الحرمة مطلقا وتعقب بعضهم ذلك بأن قول المدققة ومنع منه من تلزمه ومن لا تلزمه ليس معناه حرم بل معناه ان الامام يمتنعهم من ذلك فلا يدل على الحرمة مطلقا ويرد بأن اطلاق قوله حرم البيع حيث تدنو تسويتها من تلزمه ومن لا تلزمه دليل على ارادتها الحرمة مطلقا كما هو ظاهرها وعبارة الوافو غي صريحة في الحرمة اه بن (قوله من حين جلوس الخطيب على المنبر) اي عند الاذان الثاني لاقبله (قوله) واما من تلزمه فيحرم عليه البيع والشراء وقتها (اي سواء كان سوق او غيره سواء وقع البيع بينه وبين من تلزمه او من لا تلزمه وتتعلق الحرمة بمن لا يلزمه ايضا كالعبء على المعتمد لانه اشغل من تلزمه خلافا لمن قال بالكره في حق من لا تلزمه كذا قرر شيخنا (قوله) اولا انتظار الجماعة (اي او دخل بعد ولكن جلس لا انتظار الجماعة) (قوله) ممن يقتدى به هل يقيد ايضا اذا كان احدا من الجهال الذين يقتدون به حاضرا او مطلعا لان فعله ذلك مظنة الاقتداء به انظر اه تقرير شيخنا عدوى (قوله عند الاذان الاول) اي الذي قبل خروجه الخطيب فلا يعارضه قوله في المحرمات وابتداء صلاة بخروجه وتقييده بالاذان الاول تبع فيه ح وت وهو اولى بما قاله ابن غاري من انه محمول على اذان غير الجمعة والانا قض ما يأتي من تحريم ابتداء صلاة بخروجه الامام اه وذلك لان خروجه الامام عند الاذان الثاني وكلامنا هنا في الاذان الاول وحيث فلا مناقضة نعم لو حمل الاذان في كلام المصنف على الاذان الثاني حصلت المناقضة (تنبيه) كما يكره التنفل للجالس في المسجد يوم الجمعة عند الاذان الاول بالقياس المذكور يكره ايضا المبادرة به عند الاذان للجالس في المسجد في غير الجمعة فينبغي له ان يؤخره حتى يفرغ الاذان بخلاف الداخل (قوله لارب للرجال الخ) اي واما مال للرجال فيها ارب فهي كالشابة غير المحشية الفتنة اه عدوى (قوله) وكره لمن تلزمه سفر بعد الفجر) هذا هو المشهور بخلاف المارواه على بن زياد وابن وهب عن مالك من اباحه لعدم تناول الخطيب له وقوله بعد الفجر يومها اي واما السفر بعد الفجر يوم العيد فقال ابن رشد وكره السفر بعد فخر يوم العيد وقبل طلوع الشمس ويحرم بعد طلوعها قال ح وفيه نظر اذ كيف يكون السفر حراما مع انه انما ترك سنة وتركها في ذاتها ليس حراما وحاصل الجواب ان ما ذكره من الحرمة مشهور مبني على ضعف وهو القول بأن العيد فرض عين او كفاية حيث لم يقم بها غيره ولا غرامة في بناء مشهور على ضعف اه ولكن الحق ان كلاما من المبني والمبني عليه ضعيف وان السفر بعد طلوع شمس يوم العيد مكر وه فقط اه عدوى (قوله) او يخشى بذهاب رفقته دونه (اي اذا جلس للصلاة على نفسه الخ اي فيباح له السفر حيث تدنو واستظهره في التوضيح (قوله) فانه يحرم (اي لوجوب الانصات لهما (قوله) بقيامه) الباء للنظر فيه وهي متعلقة بمحذوف صفة لخطبتيه اي الكائنتين في حال قيامه لانه بدل من خطبتيه لايامه ان بالقيام لهما يحرم الكلام ولو من غير اخذ في الخطبة وائس كذلك تأمل (قوله) ولو حال الترضية وكذا حال الدعاء الخ) مبالغة في عدم حرمة الكلام بعدهما وذلك لان الكلام في حال الترضية مكر وه وفي حال الدعاء للسلطان جائز على ما قيل وهو غير مسلم بالنظر الاول اعني حال الترضية اذ الكلام في هذه الحالة ممنوع لان الترضية على الصحابة من جملة الخطبة لتسبب اشتغالها على ذلك ولا تنفي حرمة الكلام حال الخطبة الا اذا دعا الخطيب والذي في النص ان اللعان يشكلم بما لا يعني الناس او يخرج الى اللعن والشم كما في ابي الحسن عن ابن حبيب واللحنى والمجموعة والترضى لا يدخل في ذلك اطرب بن وقوله وهو غير مسلم بالنظر الاول اي وكذا هو غير مسلم بالنظر الثاني وهو الدعاء للسلطان اذا كان واجبا لان المصنف انما استثنى جواز الكلام اذا دعا الخطيب والترضية والدعاء للسلطان ايسا للعوايل مطلوبان وحيث تدنو فيحرم الكلام في حالتيهما ولا يقال ان الخطبة قد انتهت قبل الترضي والدعاء للخليفة وقد قال المصنف ساقا وارجا كلام بعدها لا نقول هما لمحققان بها لطلب اشتغالها على ذلك فقول المصنف وكلام بعدها اي بعد فراغها حقيقة وحكما

حال (خطبتيه) لاقبلهما ولو حال جلوسه ولذا قال (بقيامه) يعنى في حال قيامه

والشروع في التكلم بهما (و) في جلوسه (بينهما) لا بعدهما ولو حال الترضية وكذا حال الدعاء للسلطان

وهو مكروه الا ان يخاف على نفسه كما هو الا ان يحرم الكلام حال الخطبة (ولو لم يفسر سامع) لما ان كان بالمسجد او رحبته لا خارجهما
ولو سمعها ومثل الكلام كل وشرب ونحوه ما له صوت كورق (الا ان يلغو) ٣١١ الخطيب اي يتكلم بالكلام اللائح

اي الساطع اي الخارج
عن نظام الخطبة كسب
من لا يجوز سبه او مدح
من لا يجوز مدحه او يقرأ
كأباغير متعلق بالخطبة
او يتكلم بما لا يعني فلا
يحرم (على المختار وكلام)
فيحرم ممن يجب عليه
الانصات (ورده) عليه
ولو بالاشارة (وهي
لاغ) يحرم من غير الخطيب
كأن يقول له يحرم عليك
اللغو حال الخطبة
(وحصيه) اي رمي اللائح
بالحسب، زجرا له (واشارة
له) اي اللائح بأن يسكت
تحرم واولى الكتاب له
(وابتداء صلاة) نافلة
(بخروجه) للخطبة
لجالس ويقطع مطلقا بل
(وان لدخل) ويقطع
ايضا ان احرم عمدا عقد
ركعة ام لا لان احرم جاهلا
اوناسيا فلا يقطع عقد
ركعة ام لا (ولا يقطع)
المتنفل (ان دخل)
الخطيب للخطبة وهو
متلبس بها ولو علم انه
يدخل عليه قبل تمام
صلاته عقد ركعة ام لا
فالاقسام ثلاثة في كل قسم
ست صور (وفسخ بيع)
حرام وهو ما حصل ممن
تلزمه ولو مع من لا تلزمه

كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو مكروه) اي الدعاء في الخطبة للسلطان وقوله الا ان يخاف اي الخطيب على
نفسه من اتباع السلطان بترك الدعاء له في حال الخطبة والا كان الدعاء له واجبا حيث سئل ولا يعد احوا بل من
ملحقات الخطبة كالتزنية فانه شيخنا (قوله ولو لم يفسر سامع) ابو الحسن انما منع الكلام لغير السامع سدا
للدريعة ثلاثا يرسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الامام و اشار المصنف بلورده ما نقله ابن زرقون
عن ابن نافع من جواز الكلام لغير السامع ولو داخل المسجد كما حكاه ابن عرفة اه بن (قوله لا خارجهما)
اي بأن كان في الطرق المتصلة بالمسجد ولو سبهها وفيه نظر بل الرابع حرمة الكلام وقت الخطبة مطلقا كان في
المسجد او في رحابه او كان خارجا عنهما بأن كان بالطرق المتصلة بالمسجد وسواء سمع الخطبة او لم يسمعها لقول
ابن عرفة الا كثر على ان الصمت واجب على غير السامع ولو غير مسجد اه موقوف وفي المدونة ومن اتى
والامام بخطبة فانه يجب عليه الانصات في الموضع الذي يجوز له ان يصلي فيه الجمعة اه وقال الاخوان
لا يجب حتى يدخل المسجد وقبل يجب اذا دخل رحاب المسجد نقله ح اه بن والحاصل ان حرمة الكلام
وقت الخطبة قبل خاصة بمن في المسجد وقبل من فيه والرحاب وقبل من فيه ما في الطرق والثاني ربحه بعضهم
و بن قدر ج الثالث ووافقه شيخنا في حاشية عقب على ذلك (قوله ومثل الكلام) اي في الحرمة حال الخطبة
(قوله الا ان يلغو الخ) اي فليس على الناس الانصات له ويجوز لهم الكلام حيث سواا كان اللغو محرما
كلتاين الاقوين في الشارح او غير محرم كلتاين الاخيرين فيه وكذا يجوز لهم التنقل كما نقله البرزلي عن ابن
العربي ولا عبرة بظاهر المصنف وابن عرفة لانه لا يرد المنصوص كداني سبق وكذا يجوز تخطي رقاب
الجالسين على ما سطره ح وارتضاء شيخنا خلافا لعقب (قوله ممن يجب عليه الانصات) اي سواء كان في
المسجد او في رحابه او في الطرق المتصلة بالمسجد (قوله وورده عليه ولو بالاشارة) مثل ابن هرون عن مالك
جواز الرد بالاشارة وانكره في التوضيح واعتزله طي بأن ابا الحسن نقل جواز الرد بالاشارة عن اللخمي
وحينئذ فلا محل لانكار المصنف على ابن هرون اه قلت لم اجد في سختين من ابى الحسن ما نقله عنه طي اه
بن (قوله من غير الخطيب) اي واما هو فيجوز له الامر والهسي كما مر (قوله ولا يطع مطلقا) اي احرم عمدا
اوجهلا بالحكم اوناسيا بحيث عقد ركعة ام لا (قوله وان لدخل) اي بل وان كان ذلك الذي ابتداء صلاة النافلة
في حال خروج الخطيب داخلا المسجد ولو قال ولوداخل مكان اولي لان السيوري جواره لدخل حال
خروج الامام للخطبة وهو من اهل المذهب قال في التوضيح وهو مذهب الشافعي لحديث سليلك العطفاني
وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له لما جاس اذا جاء احدكم للجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين
ثم يجلس وتأوله ابن العربي على ان سليلكا كان صعلوكا ودخل ليطلب شيئا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بأن
يصلي لاجل ان يفتن له فيصدق عليه اه بن (قوله ولو علم الخ) اي هذا اذا علم تمامها قبل دخوله
او شك في ذلك بل ولو علم انه يدخل عليه قبل تمام تلك النافلة وقوله عقد ركعة اي قبل دخول الخطيب وقوله
ام لا اي بأن دخل الخطيب قبل ان يعقد ركعة (قوله وفسخ بيع الخ) اي على المشهور وقيل لافسخ والبيع
ماض ويستغفر الله (قوله وهو ما حصل ممن تلزمه ولو مع من لا تلزمه) نصر المدونة ان تباع اثنتان تلزمهما
واحدهما ففسخ البيع وان كان ممن لا تجب الجمعة على واحد منهما لم يفسخ اه وانما اطاق المصنف هنا
لان حكمه بانكر اهه فيما مر على من لا تجب عليه يستلزم عدم الفسخ فاسكل عليه هار ان كانت الكراهة
مبحو نافيا كما مر اه بن واعلم ان محل حرمة البيع اذا حصل ممن تلزمه مع غيره مالم ينتقض وضوءه واحتاج
لشراء ماء الوضوء والاجاره الشراء واختلف اشياخ ابن ناجي في جوازه للبائع واستطهر اس ناجي ورح جوازه
وهو صريح قول ابى الحسن في تعطيل الجوار ما نصه لان المتع من الثراء والبيع انما هو لاجل الصلاة
وبيع الماء وشراؤه حيثئذا انما هو ليتوصل به للصلاة فلذلك جاز اه بن (قوله اي عنده) اي عند الشروع

(واجارة) هي بيع المنافع (وتولية) بأن يولي غيره ما اشتراه بما اشتراه (وشركة) بأن يبيعه بعض ما اشتراه (واقالة) وهي قول رد الساعه لهما
(وشنعة) اي اخذها الامر كما ان وقع شيء مما ذكر (فاذا ان بان) اي عنده

الصلاة فاشتغل به عن السعي فيقبح (فان فات) عند المشتري بزيادة او نقص او تغيب سوق (فالقيمة) اى قالوا بيب القيمة وتعتبر (حين القبض) لاحد من العقد او الفوات (كالباع الفاسد) من غير وقوعه بأذان ثان او المتفق على فساد له لان هذاهما اختلف فيه فلم يلزم تشبيه الشئ بنفسه (لا) يفسخ (نكاح) وان حرم العقد (وهبة وصدقة) وكتابة وخلع ثم شرع في بيان الاعذار المبيحة للتخلف عنها وعن الجماعة وهى اربعة لانها امان تتعلق بالنفس او الادل او المال او الدين فقل (وعذر) اباحة (تركها) ترك (الجماعة شدة وحل) بالتحريك = دلى الافصح وهو ما يحمل واسط الناس على ترك المدا (وشدة) (مطر) يحملهم على تعطية رؤسهم (وجدام) تضرر تحتسبه بالناس (ومرض) يشق معه الاتيان وان لم يشتد (ومريض) لاجنبى ليس له من يقوم به وخشى عليه بترك الضيعة او لغيره خاص كولد والزوج فعذر مطلقا وغير الخاص كالاجنبى فلا بد من القيد

فيه خلافا لمن قال ان الحرمة بالقراغ منه فان تعدد المؤذون فالعبرة بالاول في وجوب السعي وحرمة المدكورات على الطاهر وقيل العبرة بالآخر وظاهره فصح ما ذكرنا اذ وقع عند الاذان وهو في المسجد او في حالة السعي وهو كذلك اتفاقا في الاول وعلى احد قواين في الثاني سدا للمذريعة كفى عبق عن ابن عمر (قوله) وهو ما يفعل حال الجلوس على المنبر) فهونان في الفعل وان كان اولاً في المشروعية واما ما يفعل على المنارة فهو اول في الفعل وثان في المشروعية لانه حدثه بنوامية (قوله) فان فات فالقيمة حين القبض) هذاهو المشهور وقيل اذا فات فالواجب القيمة حين العقد وقال المغيرة اذا فات فانه يمضى بالتمن (قوله) لان هذاهما اختلف فيه) اى في فسخه ووضيه واما الاقدام عليه مع اشغاله عن السعي الواجب فلا يجزئه احد كما قال ح فان قلت ان البيع المختلف فيه اذا فات يمضى بالتمن كما سبأنى المصنف: ول فان فات مضى المختلف فيه بالتمن مع ان هذا قد مضى بالقيمة على المشهور وهو مختلف فيه قلت هذا مستثنى مما يأتى على المشهور واما على القول بأنه يمضى بالتمن فالامر ظاهر (قوله) فلم يلزم تشبيه الشئ بنفسه) اى لاختلاف المشبه والمشبّه به لان المشبه البيع الفاسد لوقوعه عند الاذان الثانى والمشبّه به البيع الفاسد لوقوعه عند الاذان الثانى او يقال ان المشبه ببيع فاسد مختلف في فساد المشبه به البيع الفاسد المتفق على فساد كاشارة لذلك الشارح (قوله) لانكاح وهبة) اى لغير ثواب واما هبة الثواب فهى كالبيع وانما لم يفسخ النكاح ومأممه كالبيع ومأممه لان البيع ومأممه ليس في فسخه ضرر على احد لان كل واحد يرجع له عوضه بخلاف النكاح ومأممه فانه ليس فيه عوض متمول فاذا فسخت عاد الضرر على من لم يضرج من يده شئ (قوله) وكذا دخل) اى لالحاق الخلع بالنكاح والكتابة بالصدقة (قوله) والجماعة) عطف على الضمير المحرور من غير اعادة الجار مثل قولهم ما فيها غيره وفرسه اى والعذر المبيح لتركها ولترك الجماعة شدة وحل اى - ل شديداً (قوله) بالتحريك = دلى الافصح) اى ويجمع حينئذ على احوال كسبب واسباب ومقابل الافصح السكون كفاس ويجمع على اوحل كافس (قوله) وجدام) اى وشدة جدام فالجدام غير الشريد لا يكون عذرا خلافا لعبق واصل التوضيح واختلاف في الجدام فقال سحنون انه مسقط وقال ابن حبيب انه لا يسقط والتحقيق الفرق بين ما تضرر تحتسبه وما لا تضرر اه فقول المصنف وجدام بالجرع عطف على وحل اه بن واعلم ان محل الخلاف في كون الجدامات تجب عليهم الجماعة ولا تجب عليهم اذا كانوا لا يجسدون موضعاً يتميزون فيه اتمالو وجداً واموضعاً يصح فيه الجماعة يتميزون فيه بحيث لا يلحق ضررهم بالناس فانما تجب عليهم اتمه فالامكان الجمع بين حق الله وحق الناس ولو كان ذلك للمكان من الطرق المتصلة وما قيل في الجدام يقال في البرص (قوله) ومرض) اى ومنه كبر السن الذى يشق معه الاتيان اليها را كباوماشيا (قوله) يشق معه الاتيان) اى را كباوماشيا فان شق معه الاتيان ماشيا لا را كباوماشيا عليه ان كانت الابرة لا تجحف به والالم تجب عليه اه تضرر عدوى (قوله) وخشى عليه بترك الضيعة) اى كالعطش والجوع والوقوع في بار او مهواة او التمرغ في نجاسة (قوله) فعذر مطلقاً) اى كان له من يقوم به غيره او لا كان يخشى عليه الضيعة ترك تمر يرضه له ام لا (قوله) وغير الخاص) اى وتمريض القريب غير الخاص كالعم وابن العم (قوله) فلا بد من القيد) اى وهما ان لا يكون له من يقوم به وان يخشى عليه الضيعة لو ترك وجعل القريب العير الخاص كالاجنبى هو ما لا ين عرفه وهو المعتمد خلافا لابن الحاجب حيث جعل تمر يرض القريب مطلقاً سواء كان خاصاً او غير خاص عذراً من غير اعتبار شئ من القيد من المعتمد من في تمر يرض الاجنبى (قوله) وان شراف قريب) اى مطلقاً ولو لم يكن خاصاً وقوله وان لم يعرضه اى بأن كان الذى يعرضه غيره (قوله) واولى موت كل بن القاسم عن مالك ويجوز التخلف لاجل النظر في امر الميت من اخوانه من مؤن تجهيزه قال ابن رشد ان خاف عليه الضيعة او التغير والمعتد مد فى المدخل من جواز التخلف للنظر في شأنه مطلقاً ولو لم يخف عليه ضيعة ولا تعباً كما قال شيخنا العدوى (قوله) وكذا شدة مرضه) اى القريب كاحد الابوين والولد والزوجة ونحوه وان لم يشرف وذلك لان التخلف عن الجماعة والجماعة ليس لاجل تمر يرضه بل لما علم

لها (ما شراف قريب) على الموت (ونحوه) كصديق ومملوك وزوج وان لم يعرضه واولى موت كل وكذا شدة مرضه وان لم يشرف

ضرب) اى خوفهما
(والاظهر) عند ابن رشد
(والاصح) عند اللخمي
فالاولى والمختار (اوحبس
معسر) اى خوفه من الاعذار
المبيحة للتخلف بأن كان
ملا هر الملا، وهو في الباطن
معسر يخاف بالخروج
ان يحبس لاثبات عسره
(وعرى) بان لا يجد ما يستره
عورته (و) من الاعذار
(رجا) بالقصر اى طمع في
(عفو قود) وجب عليه -
باختفائه وتخلفه (و) منها
(ا كل كتوم) وبصل
وكل ماله راتحة كريمة
وحرم اكله يوم الجمعة
على من تلزمه ولو خارج
المسجد وحرم اكله
بمسجد ولو في غير جمعة ثم
شبه بمسقط الجمعة والجماعة
ما هو خاص بالثاني فقال
(كريح عاصفة) اى شديدة
(بليل) اشدة المشقة
بجلافها نارا (لاعرس)
بالكسر امرأة الرجل اى
ليس الا ببناء بها من الاعذار
اذ لاحق لها في اقامة زوجها
عندها بحيث يبيع له ذلك
التخلف عن الجمعة
والجماعة (او عى) الا ان
لا يجد قائدا ولم يهتد
للطريق بنفسه (اوشهود
عبد) وافق يومها

(١) قول الشارح بالقصر
لعله بالمد مالم يرد الفعل
الماضى ولكنه بعيد من
نسخ المتن اه مصححه

مما يدهم ويتعب الاقارب من شدة المصيبة واما الصديق فلا يبيع التخلف شدة مرضه ويبيحه الاشراف كما
في عج (قوله قلوص المصنف على شدة مرضه) اى القريب (قوله وخوف على مال) اى من ظالم او اوص
او من نار وقوله له بال اى وهو الذى يخفف بصاحبه ومثل الخوف على المال المذكور الخوف على العرض
او الدين كان يخاف قذف احده من السفهاء له او الزام قتل الشخص او ضر به ظلما او الزام بيعه ظالم
لا يتدر على مخالفته بيمين بخلفها الظالم انه لا يخرج عن طاعته ولا من تحت يده (قوله اوحبس او ضرب)
بالرفع علف على خوف بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اى وخوف حبس او ضرب وظاهره
ولو كان ذلك قليلا بالجر عطف على مال اقتصاد المعنى لان المعنى وخوف على حبس او ضرب الا ان تجعل
على معنى من (تؤله والاظهر والاصح) خبر لمبتدأ محذوف اى وهو الاظهر والاصح والجملة معترضة بين
المعطوف وهو اوحبس معسر والمعطوف عليه وهو ضرب ولو قال المصنف كحبس معسر على الاظهر
والمختار لكان اظهر وطابق النقل امام طابئة النقل فمن جهة ان هذا ليس بالمختار اللخمي لا مختار غيره كما
يفيده التعبير بالاصح واما كونه اظهر فمن حيث ان قوله والاظهر الخ متعلق بحبس المعسر لا بما قبله (قوله
اى خوفه) اى خوف حبس المعسر من الاعذار المبيحة وأشار النازح بذلك الى ان في كلام المصنف حذف
المضاف (قوله تخاف بالخروج الخ) اى خوفه المذكور عذر يبيح له التخلف عن الجمعة والجماعة عند ابن
رشد واللخمي لانه مظلوم في الباطن وان كان محكوما عليه بحق في الظاهر وقال سحنون لا بعد هذا عذرا لان
الحكم عليه بالحبس حتى ثبت عسره امرحق وامان علم اعساره وكان ثابتا فلا عذره ولا يباح تخلفه لانه
لا يجوز حبسه نعم ان خاف الحبس ظلما كان من افراد ما حر (قوله بأن لا يجد الخ) كذا نقل ح عن بهرام
والساطى ابن عاشر ولا يقيدهم رعاية ما يبق بأهل المرواة اه بن قتيلى هذا اذا وجد ما يستر عورته
فلا يجوز له ان يتخلف ولو كان من ذوى المرواة وقوله ما يستر به عورته زاد خش التي تبطل الصلاة
بتركها فعلى هذا لو وجد خرقه تستر سواتيه دون اليثيه وجبت عليه ولا عذره في التخلف كان ذلك في
يزرى به اكونه من ذوى المرواة ام لا وهذا بعيد وهناك طريقة ثانية وحاصلها ان المراد بالعري الذى
جعل عذرا ان لا يجد ما يستر به ما بين السرة للركبة فاذا لم يجد ما يستر به ذلك لم يجب عليه وان وجد ما يستر به
ذلك وجبت عليه كان ذلك يزرى به ام لا واعتمد بعضهم هذه الطريقة وهناك طريقة ثالثة قررناها خنا
عن شيخه سيدى محمد الصخير وحاصلها انه ان وجد ما يلىق بامثاله ولا يزرى به وجبت عليه والالم يجب
عليه وهذه الطريقة هي الاىق بالخيفية السمحة اه تقرير شيخنا عدوى قال في المجلع والظاهر انه
لا يخرج لها بالنجس لان لها دلا كما قالوا لا يتيم لها لان لها دلا (قوله قود) يشمل النفس وغيرها ومثل
اقود سائر ما يفيد فيه العقوم الحدود كذا اهدف على تفصيل بخلاف ما لا يفيد فيه العفو كذا السرة
والشرب (قوله باختفائه) متعلق برجا (قوله وا كل كتوم) اى مالم يكن معه ما يزيل به رأتته
(قوله وحرم اكله يوم الجمعة الخ) واما اكله خارج المسجد في غير الجمعة فمكر وه ان لم يرد الذهاب للمسجد
والا فقولان بالحرمة وهو المعتمد والكراعة ومحلها ما لم تأذ بذلك احدهم من اهل المسجد والاحرم اتفاقا اه
عدوى (قوله بجلافها نارا) اى فلا يكون عذرا مبيحا للتخلف عن الجماعة وكذا البرد والحر المالم يشتد اجدا
بحيث يجففان الماء لاهل البوادي ولا كان كل عذرا مبيعا للتخلف كالزحمة الشديدة لاضرارها
لا مطلق زحمة قاله شيخنا (قوله اى ليس الا ببناء بها من الاعذار) اى خلافا لبعضهم قال لان لها حقا في
اقامة زوجها عندها سبعان كانت بكرة او ثلاثا ان كانت نيبا (قوله او عى) اى ان العمى لا يكون
عذرا يبيح التخلف عن الجمعة والجماعة اذا كان من قام به العمى ممن يهتدى للجامع بلا قائد او كان عنده من
يتوده اليه والا فيباح له التخلف فلو ورد قائد ابجرة وجبت عليه الجمعة حيث كانت تلك الاجرة اجرة المثل
وكانت لا تجحف به (قوله اوشهود عيدا الخ) يعنى انه اذا وافق العيد يوم الجمعة فلا يباح لمن شهد العيد
التخلف عن الجمعة ولا عن جماعة الاظهر اذا كان العيد غير يوم الجمعة وسواء من شهد العيد منزله في البلد

(وان اذن) له (الامام) في
التخلف اذ لاحق للامام في
ذلك (فصل) يذكر فيه حكم
صلاة الخوف وصفتها وما
يتعلق بها (رخص) استئنا
على الرابع (قتال جائز) اى
ما ذون فيه واجبا كان
كقتال المشركين والمخاربين
والبغاة القاصدين الدم او
هتك الحرم او مباحا كقتال
مريد المال من المسلمين
لا حرام (امكن تركه) اى
ترك القتال (لبعض) منهم
والبعض الاخر فيه مقاومة
للعقد (قسمهم) نائب فاعل
رخص ان لم يكن المسلمون
وجاه القبلة بل (وان) كانوا
(وجاه) اى متوجهين جهة
(القبلة) خلافا لمن قال
بعدم القسم حينئذ (او)
كان المسلمون ركبانا (على
دوابهم) يصلون بالايما
للضرورة (قسمين) معمول
قسمهم تساويا ولا كانوا
مسافرين او حاضرين
(وعلمهم) الامام كيفيتها
وجوبا ان جهلوا او خاف
تخليطهم والا فندبا لاحتمال
تطرق الخلل (وصلى) الامام
(بأذان واقامة بالاولى)
من الطائقتين (في) الصلاة
(الثانية) كالصبح
والمقصورة (ركعة)
والطائفة الاخرى تحرس
العدو (والا) تكن ثانية بل
رابعة او ثلثية (فركتين)
بالاولى (ثم قام) الامام بهم
مؤمنين به في القسام

او خارجها على كفر سخ من المنار (قوله وان اذن له الامام في التخلف) اى فاذنه لهم في التخلف لا ينفعهم
ولا يكون عذرا يديج لهم التخلف ورد المصنف بالمبالغة على مطرف وابن وهب وابن المباحثون الثنايين ان
الامام اذا اذن لاهل القرى التى حول قرية الجمعة بتخلفهم عن الجمعة حين سعيوا واتوا الصلاة العيد فان اذنه
يكون عذرا لهم واما اذنه لاهل قرية الجمعة فلا يكون عذرا
(فصل) في حكم صلاة الخوف (قوله يذكر فيه حكم صلاة الخوف) اى حكم ايقاع الصلاة على السكينة
المخصوصة التى تفعل حالة الخوف والمقول عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في ثلاثة مواضع ذات
الرفاع وذات النخيل وعسقان خلافا لمن قال صلاها في عشرة مواضع (قوله استئنا) اى وهو الذى في الرسالة
ونقله ابن ناجي عن ابن يونس وقوله على الرابع ومقابله انهم مندوبون وهو ما نقله سند عن ابن المواز وكلام
المصنف محتمل لكل من القولين (قوله والمخاربين) اى قطاع الطريق وقوله والبغاة اى الخارجين عن
طاعة السلطان (قوله القاصدين الخ) صفة لكل من المخاربين والبغاة (قوله كقتال مريد المال) ان قلت
ان حفظ المال واجب وحينئذ يقتضاه ان يكون قتال مريدا خذمه واجبا حتى يتحقق الحفظ الواجب قلت
معنى وجوب حفظه انه لا يجوز اتلافه بنحو احراق او تغريق مثلا وهذا لا ينافي جواز تمكن غيره من اخذله
ما لم يحصل موجب لتحريمه كان يخاف على نفسه التلف ان امكن غيره منه وقوله من المسلمين حال من مريد
المال (قوله لا حرام) اى كقتال الامام العدل (قوله والبعض الاخر) اى لكون البعض الاخر فيه
مقاومة للعدو فالاول للتعديل ومفاد حل الشارح ان قول المصنف لبعض متعلق بإمكان اى امكن ابعاضهم
تركه لكون البعض الاخر فيه مقاومة العدو (قوله قسمهم) اى وصلى بهم في الوقت فلا يسون من
انكشافه يصلون اول المختار والمترددون وسطه والراجون آخره وفي بن طريقة بعدم هذا التفصيل هنا
وانهم يصلون اول المختار مطلقا (قوله وجاه القبلة) اى متوجهين جهة القبلة (قوله خلافا لمن قال بعدم
القسم حينئذ) اى ويصلون جماعة واحدة (قوله او على دوابهم يصلون بالايما) اى وكذلك امامهم
يصلى بالايما وهذه سنة عامة من ان المومني لا يؤم المومني لان المحل محل ضرورة واعلم انهم يصلون على
الدواب ايما مع القسم مؤتمنين لا مكانه بخلاف ما يأتى فاهم يصلون على دوابهم افاذا عدم امكان القسم
والحاصل انهم في حالة عدم امكان القسم يصلون افاذا مطلقا ركبانا او مشاة واما في حالة امكانه فان
لهم ان يصلوا على دوابهم ايما اماما لكن لا يصلون على الدواب الا عند الحاجة لها (قوله تساويا لا)
اى فلا يشترط تساوى الطائقتين في العدد وسواء كثروا او قلوا كثلاثة يصلى اثنان ويحرس الثالث
كما في الطراز والذخيرة (قوله كانوا مسافرين او حاضرين) اى كان السفر في البحر او في البر والجمعة
وغيرها سواء والطاهر انه لا بد في كل طائفة في الجمعة من اثني عشر غير الامام ممن تتعقد بهم وما ذكره من
الاطلاق هو المشهور وخلافا لما نقل عن مالك من انها لا تكون الا في السفر (قوله او خاف تخليطهم)
المراد بالخوف ما يشمل الشك في ذلك وتوهمه (قوله والا فندبا) اى والايخف التخليط فندبا (قوله
وصلى باذان) اما عطف على قوله وعلمهم اى والحكم انه يصلى باذان واقامة ويحتمل ان تكون هذه
الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا كائن قائلا قال له اذا قسمهم فما كيفية ما يفعل فأجاب بقوله وصلى قالوا
للاستئناف والباقى قوله باذان للملازمة وفي قوله بالاولى المصاحبة لكل منهم مما يتعلق به صلى فلا يلزم
تعلق حرفي جزم تحدى المعنى بعامل واحد اى وصلى الامام مع الطائفة الاولى صلاة لمصلحة باذان واقامة
والاقامة سنة وكذا الاذان ان كانوا يحضر والا كان مندوبا ان لم يطلبوا غيرهم كما مر (قوله كالصبح
والمقصورة) اى وكالجمعة فاهم من الثانية لكن لا يقسمهم الا بعد ان يسمع كل طائفة الخطبة
ولا بد ان تكون كل طائفة اثني عشر فان كان كل طائفة اكثر من اثني عشر فلا بد من سماع الخطبة لاثني
عشر من كل طائفة ثم يصلى بالطائفة الاولى ركعة وتقوم تكمل صلاتها وتسلم افاذا تم تأتى الطائفة
الثانية تدرك معه الركعة الباقية ويسلمون بعد اكمال صلاتهم وهذا مستثنى من قول المصنف باقين لسلامها

لا انتظار للطائفة الثانية ساكتا او داعيا (بغيرها) اى بغير الثانية من رابعة او ثالثة وهو المعتمد وعدم قيامه بل يستمر جالسا ساكتا او داعيا ويشير لهم بالقيام عند تمام التشهد (ردد) ولو قال بدله قولان اشارة لقول ابن القاسم مع ظاهر المدونة وقول ابن وهب كان احسن (واتمت الاولى) صلاتها اذ اذا (وانصرفت) للعدو (ثم صلى بالثانية) بعد مجيئها (مايقى) من ركعة او اثنين (وسلم فأتوا لانفسهم) مايقى عليهم قضاء فيقرؤن بالفاتحة وسورة (ولو صلاوا بامامين) كل طائفة بامام (او) صلى (بعض فذا) والبعض الاخر بامام (جاز) وان كره لمخالفة السنة (وان لم يمكن) ترك القتال لبعض لكثر العدو (انروا) الصلاة ندبا فيما يظهر (لاخر) الوقت كذا فى النقل زاد المصنف من عند نفسه (الاختيارى) واستظهر ابن هرون الضرورى وما قاله المصنف اظهر قياسا على راجح الماء فان انكشف العدو قطا (و) اذا لم ينكشف وبقي منه درما يسعها (صلاوا ايماء) فذا او يكون السجود خفض من الركوع ان لم يمكنهم ركوع وسجود (كان دهمهم) اى غشيهم (عدوها) اى فيها فيتمون ايماء ان لم يمكنهم ركوع وسجود

لان الحمل محل ضرورة (قوله فاذا استقل فارقوه) المراد بالاستقلال محام القيام وهل المراد بتمامه القيام مع الاطمئنان او مجرد الانتصاب والظاهر الاول كما فى عيج كذا قرر شيخنا (قوله او قارئا) اى بما يعلم انه لا يتم حتى تفرغ الاولى من صلاتها وتكبر معه الطائفة الثانية (قوله فى الصلاة الثانية) متعلق بقوله ثم قام الامام بهم (قوله ساكتا او داعيا) اى لا قارئا لان قراءته هنا بأم القرآن فقط فتدبر غ منها قبل مجيئ الطائفة الثانية وهى لا تكرر فى ركعة (قوله وفى قيامه) اى وفى تعين قيامه لا انتظار للطائفة الثانية وقوله ويستمر جالسا اى ويتعين استمراره جالسا كذا فى البدر القرافى (قوله وهو المعتمد) اى وهو قول ابن القاسم ومطرف ومذهب المدونة وعليه فأتى بحال قيامه فاذا استقل فارقوه ووقف داعيا او ساكتا وعلى هذا القول فاذا احدث فى حالة قيامه عمدا بطلت على الطائفة الاولى كهو وامالو احدث بعد قيامه فلا تبطل على الاولى وتبطل على الثانية اذا دخلوا معه واما على القول الثانى فلا تبطل على الاولى اذا احدث فى حال قيامه لانه انما يقوم اذا اجاءت الطائفة الثانية وذلك بعد اكمال الاولى صلاتها (قوله وعدم قيامه) وهذا قول ابن وهب مع ابن عبد الحكم وابن كنانة وهذا اعنى حكاية الخلاف فى غير الثانية والاتفاق على القيام فى الثانية هو طريقة ابن بشير وعياض والطريقة الثانية طريقة ابن زبيرة تحكى الخلاف فى الثانية والاتفاق على الجلوس فى غيرها والطريقة الاولى اصح لموافقها المدونة (قوله كان احسن) اى لان اشارته بالتردد لقولين من اقوال المتقدمين خلاف اصطلاحه (قوله واتمت الاولى) اى ولا يرد احد منهم السلام على الامام وانما يسلم على من على يمينه وعلى من على يساره ولا يسلم على الامام لانه لم يسلم عليه واذا بطلت صلاة الامام بعد مفارقتهم لم تبطل عليهم (قوله ثم صلى بالثانية) اى بعد سلام الاولى والمعتبر بسلام من دخل معه من الطائفة الاولى اول صلاته فلا ينتظر به حالته مع الثانية اتمام صلاة مسبوق من الاولى اه عدوى (قوله فأتوا لانفسهم) اى اذا اذافان امهم احدهم سواء كان باستخلافهم له ام لافصلاته تامه وان نوى الامامة الاللاعب وصلاتهم فاسدة كما فى الطراز عن ابن حبيب وكذا يقال فى قوله واتمت الاولى صلاتها اذ اذا وانصرفت وانما فسدت عليهم لانه لا يصلى بامامين فى صلاة واحدة فى غير الاستخلاف واعلم ان ما تاتى به الطائفة الاولى بعد مفارقة الامام بناء وما تاتى به الطائفة الثانية بعد مفارقتهم قضاء فيقرؤن فيه بالفاتحة وسورة كذا فى المواق (قوله ولو صلاوا بامامين) اى او بأئمة وهذا الفرع ليس بمنصوص وانما هو مخرج خرج به للخمى على ما اذا صلى بعض فذا وبعض بامام كفى الجواهر وابن عرفة وغيرهما (قوله جاز) اى مضى ذلك بعد الوقوع وان كان الدخول على ذلك مكررها لمخالفة السنة او المندوب لما مر ان ايعاع الصلاة على الوجه السابق فى حالة الخوف قيل انه سنة وقيل مندوب وليس المراد بالجواز المستوى الطرفين والا لا يقتضى ان صلاة الخوف مباحة ولم يقل به احد (قوله وان لم يمكن ترك القتال) اى وذلك بأن كان العدو لا يقاومهم الاجاعة المسلمين تمامهم (قوله اخر والاخر الاختيارى) هذا اذا رجوا الانكشاف قبل خروج الوقت بحيث يدركون الصلاة فيه واما ان ايسوا من انكشافه فى الوقت صلاوا صلاة مسايقه فى اول الوقت فان ترددوا اخروا الصلاة لوسطه اه عدوى (قوله واستظهر الخ) قال ابن ناجي ولا يبعد ان يكون المسئلة اى ما اذا لم يمكن قسم القوم ورجوا انكشاف العدو قبل خروج الوقت ذات قولين كالحلاف فى الراعى اذا تمادى به الدم قبل دخوله فى الصلاة وخاف خروج الوقت فانه يعتبر بالاختيارى ونقل ابن رشد قولانه يعتبر بالضرورى اه وفى كلام الذخيرة ما يؤيد ما اخبره المصنف من انه الاختيارى انظر ح اه بن (قوله زاد المصنف من عند نفسه) اى فى التوضيح على سبيل الاستظهار ومضى على ذلك الذى استظهره هنا (قوله وبقي منه) اى من الوقت (قوله صلاوا ايماء) اى ركبا ناومشة وقوله اذ اذا اى لان مشقة الاقضاء هنا شد من مشقة فيما اذا امكن التسم (قوله ان لم يمكنهم) المتشرط فى قوله صلاوا ايماء فان امكنهم الركوع والسجود فلا بد منه (قوله كان دهمهم الخ) هذا شبهة فى التوعين اعنى

(وحل للضرورة) ما حرم في غيرها من ذلك (مشى) وجرى (وركض) أي تحرير الدابة (وطعن وعسدم توجه) للقبلة (وكلام) احتاج له من تحذير واغراء واهم ونهى (وامساك) شيء (ملطخ) بدم كغيره ان احتيج له (وان امنوا بها) أي فيها (آمنت صلاة امن) في صلاة المسايضة يتم كل منهم صلاته على حدته وفي صلاة القسم فان حصل الامن مع الاولى استمرت معه ودخلت الثانية معه وان حصل بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية رجع اليه وجوباً من لم يفعل لنفسه شيئاً ومن فعل شيئاً انتظر الامام حتى يفعل ما فعله ثم يقتدي به فيما بقي ولولا السلام وان حصل مع الثانية فصلاة الاولى التي آمنت لانفسها صحيحة (و) ان امنوا (بعدها) فالحكم (للاعادة) عليهم في وقت ولا غيره (كسواد ظن) عند رؤيته (عدوا) فصلوا صلاة خوف (ظهور فيه) أي انه غير عدو فلا إعادة (وان سها) الامام (مع) الطائفة (الاولى) سجدت بعد اكملها صلاتها القبلي قبل سلامها

ما اذا لم يمكن قسم القوم طائفتين وما اذا امكن وحاصله أنهم اذا افتتحوا صلاتهم آمنين من غير قسم ثم فجأهم العدو في اثنا صلاتهم يكملون اذ اذا على حسب ما يستطيعون. شاة وركبانا من ايمان لم يقدر واعلى الركوع والسجود والاكلوها بالركوع والسجود وفي الاول يصير بعضها ركوع وسجود وبعضها بالايما. ومقاله المصنف هو المشهور بخلافه قال اذا اذ همهم العدو فأنهم لا يذنون على ما تقدم ويقطعون وهذا كله اذا اذ همهم العدو وكان لا يمكنهم القسم فان امكنهم فلا بد من قطع طائفة تقف وجاء العدو ويصلي الامام بالطائفة الباقية معه بائناً على ما فعله ركعة من الثانية او ركعتين من غيرها على نحو ما تقدم بخلافه قال انهم يقطعون ويتسدى القسم من اولها ولا يبنى مع الطائفة الاولى على ما تقدم لمهم وشغل القسم على ما قلنا ان كان الامام لم يشرع في النصف الثاني من الصلاة فان فجأهم العدو بعدما شرع فيه وامكن القسم وجب القطع على جماعة وجوباً كفاً ثانياً حتى يبادرت جماعة بالقطع حصل الواجب واذا قطعت جماعة وقفت تجاه العدو واتم الباقيون صلاتهم مع الامام فاذا اتعوا وقفوا تجاه العدو وابتدأت التي قطعت صلاتها من اولها ما اذا اذ او بامام (قوله وحل للضرورة) أي في صلاة المسايضة المشار لها: قول المصنف وان لم يمكن الخ (قوله وكلام) أي لغير اصلاحها ولو كان كثيراً ان احتاج له (قوله وامساك ملطخ) أي سواء كان محتاجاً للمسكة او في غنية عنه لان المحل محل ضرورة وقيل لا يجوز له مسك الملطخ بالنجاسة سواء كان سلاحاً وغيره الا اذا كان محتاجاً له والا فلا وهذا هو المعتمد اه عدوى (قوله كغيره) أي كملطخ بغير الدم من النجاسات. (قوله أي فيها) الضمير راجع لصلاة الخوف مطلقاً كانت صلاة مسايضة او قسمة وقوله آمنت جواب الشرط وفاعله ضمير مستتر راجع لصلاة الخوف أي آمنت ان سفرية فسفرية وان حضرة فحضرة وقوله صلاة امن من حال من ضمير آمنت (قوله ودخلت الثانية معه) أي على ما رجع اليه ان القاسم بعد ان كان يقول تصلي الثانية بامام ولا تدخل معه لانه لما عقد الاحرام صلاة خوف وكان اتعاهما منا بحكم الحال صار كن احرم جالساً ثم صح بعد ركعة فقام فانه لا يحرم ادخله قائماً اه عدوى (قوله رجع اليه وجوباً من لم يفعل لنفسه شيئاً) أي من الطائفة الاولى وانظر هذا مع قولهم اذا فرق الريح السفن ثم اجتمعوا فلا يرجع للامام من عمل لنفسه شيئاً واستخلف قال عيج ويمكن الفرق بانهم هنالم يمكن الاستخلاف كان ارتباطهم بالامام اشد من فرقهم الريح في السفن ^{في تنبيه} اذا حصل للطائفة الاولى سهو بعد مفارقتهم الامام ثم حصل الامن قبل سلامهم ورجعوا فالظاهر انه لا يحمله عنهم ويسجدون القبلي قبل سلامهم وبعد سلام الامام والبعدي بعد سلامهم والظاهر انه لو سها الامام وحده بعد مفارقتهم له ثم رجعوا اليه انهم يسجدون معه تبعاً لوجوب متابعتها للمأموم في السجود وان لم يدرك موجباً (قوله ومن فعل شيئاً انتظر الامام الخ) فان لم ينتظره وكل صلاته وحده قبل الامام عمداً او جهلاً بطلت وان كملها قبله سهواً فلا بطلان ويعيد ما فعله فان لم ينتظر الامام ودخل معه واعاد مع الامام ما سبق به الامام فان كان عمداً او جهلاً بطلت لاسهوا فهي صحيحة لحمل الامام عنه ذلك السهو اه عدوى (قوله وبعدها) عطف على الجار والمجرور كما اشار له الشارح بالخياطة وقوله لا إعادة خبر لمحذوف والجملة جواب الشرط فاندفع ما يقال كان الواجب ادخال الفاء على الجملة الاسمية لان حذف الفاء منها شاذ وحاصل الجواب ان المستد محذوف مع الفاء وهو غير شاذ والشاذ انما هو حذفها وحدها وما كره المصنف من عدم الاعادة ان امنوا ببعدها هو المشهور بخلافه القول المعيرة بالاعادة في الوقت (قوله وان امنوا ببعدها) أي بعد تمامها على صفة صلاة الخوف (قوله كسواد) أي جماعة من الناس (قوله فصلوا صلاة خوف) أي على وجه المسايضة او على وجه القسم وحاصل المسئلة انهم اذا راوا جماعة من الناس مضبوطين بالعدد او غير مضبوطين فظنوهم عدواً فصلوا صلاة التحام او صلاة قسم ثم تبين انه لا عدو فلا إعادة عليهم لافي الوقت ولا في غيره (قوله سجدت بعد اكملها صلاتها) فان لم تسجده بطلت صلاتها ان ترتب عن تص ثلاث سنن وطال ثم ان كان موجب السجود مما لا يخفى كالكلام او زيادة ركوع او سجود

والبعدى بعد سلامها الا

ان يترتب عليها سجود
قبلي بعدمقارقه فتغلب
جانبه وتسجد قبل (والا)
بان سهام الثانية هذا
ما يتضيه كلامه مع ان
الساينة حكها ما يأتي
وان حمله هو مع
الاولى لما قدم من لزوم
السجود للمسلمين والمدرك
ركعة فالوجه حذف والا
ويقول (سجدت) اذنية
(القبلي معه) قبل اكتمالها
(و) سجدت (العدي
بعد القضاء وان صلى)
الامام (في ثلثية او رباعية
بكل) من الطوائف
(ركعة بطلت) صلاة
الطائفة (الاولى) لانها
فارقت في غير محل المقارقة
(و) ثلاث صلاة الطائفة
(اشارة في رباعية) لما
ذكر ومحت صلاة
ثلاثية الثانية مطلنا
والثالثة في الثلاثية
الرابعة في الرباعية كصلاة
الامام وقال سحنون
تبطل صلاته وصلاة بيعة
الطوائف وصونه ابن
يونس واليه اشار بقوله
(كغيرهما) وهو الامام
وبيعة الطوائف (على
الارجح) صحيح خلافه
وعرف القول الاول وينبغي
ان يكون هو الراجح كما
يشير اليه المصنف بتدعيمه
(في احكام صلاة العيد

او تشهد فلا يحتاج لاشارة الامام لها وان كان مما ينبغي اشار لها فان لم تفهم بالاشارة سبح لها فان لم تفهم به
كلمها ان كان النقص مما يوجب البطلان والافلا كذا ينبغي قاله عجم (قوله) والبعدى بعد سلامها) وجاز
سجودها القبلي والبعدى قبل امامها للضرورة (قوله) الا ان يترتب عليها الخ) هذا استثناء من قوله والبعدى
بعد سلامها وحاصله ان محل كونها تسجد البعدى بعد سلامها ما لم يترتب عليها بعد مقارقة الامام قبلي وكان
سهو الامام بعد اياها لا يغلب جانب ذلك القبلي وسجدت قبل السلام (قوله) مع ان الثانية حكمها ما يأتي
اي في قوله سجدت القبلي معه الخ سواء كان سهو معها او مع الاولى والحاصل ان ظاهر قوله والاسجدت
القبلي معه الخ والا يسه مع الاولى بان سهام الثانية سجدت الثانية القبلي الخ فقضيه ان الثانية لا تسجد
اذا سها مع الاولى او بعد مقارقتها وقبل دخول الثانية مع انها تسجد فالاولى حذف قوله والا وقد يجاب بان
الثاني ليس راجعا للسهو مع الاولى بل راجع لمطالبة الاولى بالسجود المفهوم من قوله سجدت بعدا كما لها
وحيث قد افهمنا والايكن المخاطب بالسجود الاولى بل الثانية سجدت الخ وهذا صادق بكون الامام سها
معها او مع الاولى او بعد مقارقة الاولى وقبل دخول الثانية واعلم انه لا يلزم الاولى سجود لسهو مع الثانية
لانقصا لما عن امامته حتى لو افسد صلاته لم يفسد عليها كذا في خشي وظاهره ولو في الجمعة لان كل طائفة
اثناعشر وفكانت الاولى في حال صلاتها مع صلاتها صحيحة وهو الظاهر واستطهار عقب البطلان و
الجمعة لا يسلم اه عدوى فتحصل ان الطائفة الاولى تخاطب بالسجود اذا سها الامام معها فقط واما لالبه
فتخاطب به سواء سها معها او مع الاولى او بعد مقارقة الاولى وقبل دخول الثانية (قوله) وسجدت القبلي
معه انظر لو اخرته لا كمال صلاتها وسجدته قبل سلامها والظاهر انه يجري فيه ما جرى في المسبوق المتقدم
في سجود السهو وتقدم ان البطلان قول ابن التاسم واختاره حقيق وان الصححة قول عيسى بن دينار
واخضاره شب ثم انها تسجد القبلي ولو تركها امامهم وبطلت صلاته اذا كان مترتبا عن نقص ثلاث سنن
وطال اه عدوى (قوله) وسجدت البعدى بعد القضاء) اي وبعد سلامها فان سجدته معه بطلت صلاتهم
كما مر في المسبوق (قوله) وان صلى في ثلثية الخ) هذا مفهوم قوله سابقا قسمهم قسمين وحاصله ان الامام
اذا قسم القوم اقسام عمد او جهلا وصلّى بكل طائفة ركعة في الثلاثية والرباعية فان صلاته صحيحة و
صلاة القوم تبطل صلاة من فارقه في غير محل المقارقة وهي الطائفة الاولى في الثلاثية والرباعية والاولى
في الرباعية وتصح صلاة الطائفة الثانية في الثلاثية والرباعية والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرباعية (قوله)
لانها فارقت في غير محل المقارقة) اي ولانهم كانوا يصلون الركعة الثانية مأموين فصاروا يصلونها اذداد
(قوله) مطلنا) اي في الثلاثية والرباعية اي لانهم صاروا كمن فاتته ركعة من الطائفة الاولى وادرك الثانية
فوجب ان يصلي ركعتي البناء ثم ركعة القضاء وقد فعل هؤلاء كذلك (قوله) والثالثة في الثلاثية الخ)
اي وكذا تصح الثالثة في الثلاثية لموافقته بها سنة صلاة الحوف وللرابعة في الرباعية لانها كمن فاتته ركعة
من الطائفة الثانية فيأتي بالثلاث ركعات قضاء وقد فعلوا هؤلاء كذلك (قوله) كغيرهما) اي كالبطلان على
غير الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية وهي الثانية فيهما والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرباعية وكذا
صلاة الامام (قوله) على الارجح) اي على قول سحنون المرجح عند ابن يونس اي وانما بطلت صلاة الجميع
الامام وبقية الطوائف لمخالفة السنة وقوله وصحيح خلافه اشار به لتصحيح ابن الحاجب القول الاول و
قول الاخوين واصبح وهو قصر البطلان على الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية دون ماء داهما من الطوائف
ودون الامام

فصل في احكام صلاة العيد (قوله) في احكام صلاة العيد) اي في احكام الصلاة التي تفعل في اليوم المسمى
عيدا وسمى ذلك اليوم عيد الاشتقاقه من العود وهو الرجوع لشكر ربه ولا يردان ايام الاسبوع واليوم
تسكروا ايضا ولا يسمى شيئا منها عيدا لان هذه مناسبة ولا يلزم اطرادها وقال عياض لعوده على النار
بالفرح وقيل فتأولا بان يعود على من ادركه من الناس ولبست هذه الاقوال متباينة وهو من ذوات الوارقلت

(سن) هبنا (لعبد) اى
جنسه الصادق بالفطر
والاضحى وليس احدهما
او كد من الاخر اى سن
فيه اولاجله (ركعتان)
لما مور الجمعة متعلق
بسن اى لمن يؤمر بالجمعة
وجوبه باقدخل من على
كفرسخ ومقيم ببلد اقامة
تقطع حكم السفر لا عبد
وامراه وصبي ومسا فر وخارج
عن كفرسخ بل تندب لهم
ولا تشرع لحاج استنا فاولا
دبا ولا لا هل منى ولو غير
حجاج ووقتها (من حل
النافلة للز وال) ولو باد رال
ركعة منها قبله (ولا ينادى)
لاقامتها (الصلاة جامعة)
اى لا بسن ولا يندب بل
هو مكره او خلاف الاولى
(واقترح) قبل القراءة
(ب سبع تكبيرات بالاحرام)
اى بعد هاتين فاذا اقتدى
مالكي بشافعي فلا يكبر
معه الثامنة (ثم) اقتح في
الركعة الثانية قبل القراءة
(بخمس غير) تكبيرة
(القيام) ولو اقتدى بخنفي
يؤخره عن القراءة فلا
يؤخره تبعا خلافا لخطاب
وكل واحدة من هذا التكبير
سنة مؤكدة بسجدة الامام
او المنفرد لتركها سهوا
ويكون (موالى) اى
لا يفصل بين آحاده (الا
بتكبير المؤتم) فيفصل
الامام (بلا قول) حال فصله
لتكبير المؤتم من تهليل او
تحميد او تكبير اى يكبراه
بخلاف الاولى (وبحراه مؤتم لم يسمع) تكبيرا من امام ولا ماموم

بأكبر ان وجمعها وحقه ان برذلا صله فراقينه و بين اعداد الخشب واول عبد صلاها النبي صلى الله عليه
وسلم عبد الفطر في السنة الثانية من الهجرة (قوله سن عينا) هذا هو المشهور وقيل انه سنة كفاية وقيل انه
فرض عين وهو ما نقله ابن حارث عن ابن حبيب وقيل انها فرض كفاية وحكاها ابن رشد في المقدمات قال
واليه كان يذهب شيخنا الفقيه ابن رزق فان قلت يؤخذ من استحباب اقامتها لمن فاتته انها سنة كفاية اذ لو
كاف سنة عين لسنت في حق من فاتته قلت انها سنة عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوبها بشرط ايقاعها مع
الامام فلا ينافي استحبابها لمن لم يحضرها في جماعة او يقال ان استحباب فعلها لمن فاتته فرع مشهور مبني على
ضعف وهو القول بانها سنة كفاية (قوله لعبد) متعلق بسن وكذا قوله لما مور الجمعة ولا يلزم تعلق حرف جر
متحدى المعنى بعامل واحد لان اللام هنا بمعنى في او للتعليل ولا م لما مور بمعنى من (قوله اى لمن يؤمر بالجمعة
وجوبا) وهو المكلف الحر الذي كره غير المعذور المذنب ووطن وان بقية نائية بكفرسخ من المنار (قوله ولا
تشرع لحاج) اى لان وقوفهم بالمسعى يوم النحر منزل منزلة صلاتهم فيكفيهم عنها (قوله ولا لا هل منى) اى
لا تشرع في حقهم ندبا جماعة بل تندب لهم فرادى اذا كانوا غير حجاج وانما لم تشرع في حقهم جماعة لئلا
تكون ذريعة لصلاة الحجاج معهم وهذا كله بالنسبة لعبد الاضحى اما عيد الفطر فصلاته سنة في حقهم جماعة
كغيرهم (قوله ووقتها من حل النافلة للز وال) هذا مذهب مالك واحد والجمهور وقال الشافعي ووقتها من
طالع الشمس للغروب وقوله من حل النافلة للز وال الظاهر ان هذا بيان لوقتها الذي لا كراهة فيه وانه لو
فعلها بعد الطلوع وقبل ارتفاعها قيد رخ فاما تكون صحيحة مع الكراهة بمنزلة غيرهما من النوافل ويكون
الخلاف يمتناو بين الشافعية انما هو في مجرد هل صلاتها في ذلك الوقت مكرهة ام لا لافي الصحة والبطالان
اذ هي صحيحة على كل من المذهبين تأمل اه شيخنا عدوى (قوله الصلاة جامعة) اى طالبة جمع
المكلفين اليها واستناد الجمع اليها مجاز عتلى لان الطالب انما هو الشارع (قوله بل هو مكره) او خلاف
الاولى اى لعدم ورود ذلك فيها وبالكراهة صرح في التوضيح والشامل والجزولى وصرح ابن ناجي
وابن عمر وغيرهما بانه بدعة وما ذكره خش من انه جائز هنا غير صواب وما ذكره من ان الحديث ورد
بذلك فيها فهو مردود بأن الحديث لم يرد في العيد وانما ورد في الكسوف كافي التوضيح والموافق وغيرهما
عن الاكمال وقياس العيد عليه غير ظاهر لتكرار العيد وشهرته وتندور الكسوف نعم في الموافق في اول باب
الاذان ان عياضا استحسن ان يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة لكن لم يرجع عليه المصنف
اه بن وفي المجمع ان الاعلام بك الصلاة جامعة جائز وان محل النهي في المنى اذا اعتقد ان الاعلام
مطلوب بخصوص هذا اللفظ فانظره (قوله واقترح) اى ندبا على المالقي وعج اى واتى اول اى
قبل القراءة ندبا بسبع تكبيرات والحاصل ان كل تكبيرة منها سنة كما يأتى وتقديم ذلك التكبير على القراءة
مندوب فلو اخر التكبير بعد القراءة فانه المندوب فقط (قوله بالاحرام) اى متحصلا بالاحرام فالباء
للتصيرة كما اشار له الشارح لاللمصاحبة والالاقتضى انه يكبر سبعا غير الاحرام كما يقول الشافعي (قوله فلا
يكبر معه الثامنة) اشار بهذا الى ما ذكره سند من ان الامام اذا زاد على السبع وانجلس فانه لا يتبع
وظاهره زاد عمدا اوسهوا او آراء مذهب او كذلك لا يتبع في قص التكبير واعلم ان العدد الذي ذكره المصنف
وارد عن ابى هريرة في الموطا ومرفوع في مسند الترمذي قال الترمذي سألت عنه البخاري فقال صحيح (قوله
ولو اقتدى بخنفي الخ) حاصله ان الخنفي يكبر في الركعة الثانية ثلاثا بعد القراءة وقبل الركوع فان اقتدى
مالكي به فلا يؤخر التكبير تبعا خلافا لـ (قوله بسجدة الامام او المنفرد لتركها سهوا) اى قبل السلام
وسجدة كل منهما لا يذنها بعد السلام بخلاف تكبير الصلاة فانه شيخنا (قوله موالى) خبر لكان المحذوف مع
اسمها كما اشار له الشارح واصله موالى بالتحرك الياء واقترح ما قبلها قلبت النسا (قوله اى لا يفصل بين
آحاده) اى لا بسكوت ولا بقول (قوله الابتكبير المؤتم) اى لا بقدر تكبير المؤتم (قوله بلا قول) متعلق
بمحذوف كما اشار له الشارح (قوله وبحراه مؤتم) اى تحرى تكبير العبد ندبا غير تكبيرة الاحرام وامامه

(وذكرنا فيه) حيث نذكر في أثناء القراءة أو بعدها وأعاد القراءة (ان لم يرجع وسجد بعده) ٣١٩ أي بعد السلام لزيادة القراءة التي

أعادها فاستغنى وتولى وسجد بعده عن قوله وأعاد القراءة إذ لا سبب له سواها (والا) أن ركع أي انحنى (بمادى) لغوات التدارك ولا يرجع للتكبير فإن رجعه فاستظهر البطان (وسجد غير المؤتم) وهو الامام والفد (قبله) لنقص التكبير وأما المؤتم إذا نذر كره وهو راع فلا سجود عليه لان الامام يحمله عنه (ومدرك القراءة) مع الامام (يكبر) وأولى مدرك بعض التكبير فيتابعه فيما أدرك منه ثم يأتي مفاته ولا يكبر مفاته في خلال تكبير الامام وإذا كان مدرك القراءة يكبر (فدرك) قراءة الركعة (الثانية يكبر خمسا) غير الاحرام (ثم) في ركعة لقضاء يكبر (سجعا بالقيام) قاله ابن القاسم واستشكل بأن مدرك ركعة لا يقوم بتكبير واجب بأنه مبني على القول بأنه يقوم بالتكبير (وان فاتت الصلاة) بأن أدرك دون ركعة (قضى الأولى) بت وهل بغير القيام) ظاهره انه يكبر للقيام قطعاً والخلاف في كونها تعد من الست وليس كذلك فلو قال وهل يكبر للقيام (تأويلان) لو افق النقل وجه من قال بأنه لا يكبر مع أن مدرك دون

فلا يجوز فيها التحري بل لا بد فيها من اليقين أي يتقن انها بعد احرام الامام فان كبر بلا تحرفاته مندوب وافي بالسنة (قوله وكبرنا فيه) أي كاد أو بعضا (قوله وأعاد القراءة) أي في الحالتين والظاهر ان الاعادة على سبيل الاستحباب لما علمت ان الافتتاح بالتكبير مندوب باتفاق عجم واللفظي فان ترك أعادتها لم تبطل صلاته اه عدوى (قوله لزيادة القراءة التي أعادها) هذا يفيد ان سبب السجود القراءة الثانية وليس كذلك بل هي مطلوبة وأما الأولى فهي في غير محلها هي السبب والحاصل ان السبب في السجود في الحقيقة القراءة الأولى لانها هي التي لم تصادف محلها فهي الزائدة في الجملة وانما قلنا في الجملة لانه لو فرض اقتصاره عليها لأجزأت هذا وقد سبق لنا ان الزيادة القولية يسجد لها اذا كانت ركننا كفي المقدمات كن كررا ففتح سهواً وحينئذ فلا يرد قول القلشاني عورض هذا بقوله فيمن قدم سورة على الفاتحة بعد السورة بعد الفاتحة ولا سجود عليه ولا حاجة لفرق بعضهم بأنه في هذه قدم قرآن على قرآن وفي مسئلة العيدة قدم قرآن على غيره وذلك لان المكرر في مسئلة المدونة السورة والمكرر في مسئلة العيد الفاتحة (قوله فاستظهر البطان) أي وأيس كن رجوع للجلوس الوسط بعد ان استقل قاعا لان الركن المتلبس به هنا وهو الركوع اقوى من المتلبس به هناك لوجوب الركوع باضاق والاختلاف في الفاتحة في كل ركعة (قوله غير المؤتم) تنازعه كل من قوله وسجد بعده وقوله وسجد قبله (قوله لان الامام يحمله عنه) أي وهو قد أتى به (قوله يكبر) أي يأتي التكبير بتمامه حال قراءة الامام (قوله يكبر خمسا غير الاحرام) أي بناء على ان ما أدرك آخر صلاته وحينئذ فيكبر في ركعة القضاء سجعا بالقيام كما يقول المصنف وأما على القول بأن ما أدركه المسبوق مع الامام أول صلاته فإنه يكبر سجعا بالاحرام ويقضى خمسا غير القيام فان جاء المأموم فوجد الامام في القراءة ولم يعلم هل هو في الركعة الأولى والثانية فتعال عجم الظاهر انه يكبر سجعا بالاحرام احتياطاً ثم ان تبين أم الأولى قطاهر وان تبين انها الثانية قضى الأولى بت غير القيام ولا يحسب ما كبره زيادة على الخمس من تكبير الركعة الثانية وقال القلشاني انه يشير للمأمومين فان افهموه عمل على ما فهم والارجع لما قاله عجم كذا اقر شيخنا (قوله بأنه مبني على القول بأنه يقوم بالتكبير) أي بأن المسبوق يقوم بتكبير مطلقا سواء جلس مع الامام في ثانية نفسه ام لا ولا غرابة في بقاء مشهور على ضعيف بل قال زروق كان شيخنا القوري يفتي به العامة لئلا يخلط وافي ذلك القول نوع قوة وليس ضعيفا للمرة (قوله قضى الأولى بت) أي قضى الأولى بعد سلام الامام بت تكبيرات خلافا لآل من ذهب حيث قال من فاتته الركعة الثانية فإنه لا يدخل مع الامام (قوله تعد من الست) أي بحيث لا يكبر الاستا بتكبيره القيام أي اولاً بعد بل يكبر ستا غير تكبيره القيام (قوله وليس كذلك) أي بل يكبر ستا قولاً واحداً والخلاف انما هو في هل يكبر للقيام زيادة على ذلك ولا يكبر له هذا وما قاله شارحنا تبع فيه ابن غازي وهو الصواب خلافاً لنخش وت حيث حمل المصنف على ظاهره واستدل بكلام التوضيح ورد عليهما بأن كلام التوضيح شاهد عليهما لاهما كفي بن (قوله وهل يكبر للقيام) وعليه فيكون التكبير سجعا ولا يكبره بل يقوم من غير تكبير ويأتي بعد استقلاله بت فقط والاول منهما هو الاظهر كما قاله شيخنا عدوى (قوله تأويلان) الاول لابن رشد وسند ابن راشد والثاني لعبد الحق اه ابن (قوله وندب احياء ايلته) أي لقوله عليه الصلاة والسلام من احيى ليلة العيد وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت الملوك ومعنى عدم موت قلبه عدم تحصيله عند النزع والقيادة بل يكون قلبه عند النزع مطمئناً وكذلك في القيامة والمراد باليوم الزمان الشامل لوقت النزع ووقت القيامة الحاصل فيهما التحير (قوله وذكر) من جملة الذكرك قراءة القرآن (قوله وبحصل بالثلث الاخير من الليل) واستظهر ابن القرات انه يحصل باحياء معظم الليل وقيل يحصل بساعة ونحوه للنووي في الاذكار وقيل يحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة وقرر شيخنا ان هذا القول والذي قبله اقوى الاقوال فانظره (قوله وغسل) ذكر في التوضيح ان مشهوراً استحبابه كاهنا وهو مقتضى نقل المواق عن ابن رشد ولم يشترط فيه اتصاله بالغدولة لليوم للصلاة

ركعة يقوم بتكبير ان تكبيره للعيد بعد قيامه قام مقام تكبيره للقيام فلم يخل انتهاء قيامه من تكبير (وندب احياء ايلته) بالعبادة من صلاة وذكر واستغفار وبحصل بالثلث الاخير من الليل والأولى كل الليلة (وغسل) ومبدأ وقته

السدس الاخير من الليل
الجديدة (وان لم يغير مصل)
راجع لجميع ما قبله (ومشى
في ذهابه) للمصلي لافي
وجوعه ورجوعه في طريق
غير التي ذهب منها (وفطر
قبله) اى قبل ذهابه (في)
عيد (الفطر) وكونه على
تمروتر (وتأخيره في النحر)
وان لم يصح فيما ينظر
(وخروج بعد الشمس)
ان قربت داره والاخرج
بقدر ادراكها ومصب
الندب قوله بعد الشمس
واما اصل الخروج فسنه
لانه وسيلة لسنة وندب
تأخير خروج الامام عن
المؤمنين (وتكبيره)
اى في خروجه (حينئذ) اى
بعد الشمس كل واحد على
حدته لاجاعة فبعدة
وان استحسن (لا قبله)
اى قبل الطلوع ان خرج
قبله بل بسكت حتى تطلع
(وصحح خلافه) وانه يكبر
ان خرج قبله (و) ندب
(جهربه) اى بالتكبير
بحيث يسمع نفسه ومن
يليه وفوق ذلك قليلا ولا
يرفع صوته حتى يعفره فانه
بدعة (وهل) ينهى التكبير
(لجىء الامام) للمصلى
(اولقيامه للصلاة) اى
دخوله فيها (تأويلان
(و) ندب للامام (نحره
اخيه بالمصلى) ليعلم الناس
نحره بخلاف غيره فلا يندب
بل يجوز وهذا فى الامصار
الكبار واما القرى الصغار فلا يطلب منه ذلك لان الناس يعلمون ذبحه ولو يخرجها

قال ح ورحم اللخمى وسندسنيته وقال القا كهاني انه سنة اه بن (قوله السدس الاخير) اى فلو اغتسل
قبله كان كالدوم ولا يكون كافيا في تحصيل المندوب او السنة (قوله وتطيب وترين) هذا فى غير النساء
واما النساء اذا خرجن بان كن عجايز فلا تطيبن ولا يترين لحول الا فتان بهن اه تقرير عدوى (قوله
راجع لجميع ما قبله) اى حتى الاحياء كقوله والدعيق (تبيينه) لا ينبغي لاحد ترك اظهار الزينة والتطيب
فى العبادة شقاع التذرة عليه فمن ركز رغبة عنه فهو مبتدع قاله ح وذلك لان الله جعل ذلك اليوم
يوم فرح وسرور وزيته للمسلمين وورد ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده قال ح ولا يكره فى ذلك اليوم
لب الصبيان وضرب الدف فقد ورد ذلك (قوله ومشى في ذهابه) اى لانه عبد ذاهب لخدمة مولاه فيطلب
منه التواضع لاجل اقباله عليه ومحل ذلك ما لم يثق عليه المشى والا فلا يندب له ذلك (قوله لافي رجوعه)
اى لان العبادة قد انقضت (قوله ورجوعه في طريق الخ) اى لاجل ان يشهد له كل من الطريقين
ار لاجل تصدقه على قرائتها (قوله وفطر قبله في الفطر) اى لاجل ان يقارن فطره اخراج زكاة
فطره المأمور باخراجها قبل صلاة العيد (قوله على تمرورا) ظاهرهما مندوب واحد والظاهر
ان كل واحد منهما مندوب مستقل وقوله على تمرورا اى ان لم يجد طريقا فان لم يجدهما فاحساحسوات
من ماء كذا قرر شيخنا (قوله وان لم يصح) تعليل التأخير بقوله لم يكون اول طعمته من كبدايته
ينبذ عدم ندب التأخير لمن لم يصح لكهم الحق وان لا اخية له بمن له اخية صونا فله عليه الصلاة
والسلام وهو تأخير الفطرية عن الترك (قوله وندب تأخير خروج الامام الخ) اى فلا يخرج للمصلى
الابعد اجتماع الناس فيها بحيث يعلم انه اذا ذهب اليها تمام الصلاة ولا يتظنون احدا لعدم غياب
السدس (قوله وتكبيره) اى بصيغة التكبير فى ايام التشريق الا تبعة (قوله لاجاعة فبعدة)
والموضوع ان التكبير فى الطريق واما التكبير جماعة وهم جالسون فى المصلى فهذه احدى استحسن
قال ابن ناجي افرق الناس بالقيروان فرقتين بمحض راى عمران القاسى وابى بكر بن عبد الرحمن فاذا فرغت
احداهما من التكبير كبرت الاخرى فستلا عن ذلك فقالا لانه لحسن اه تقرير شيخنا عدوى (قوله
لا قبله) اى لان التكبير المذكور من تعلقات صلاة العيد فلا يؤتى به قبل وقتها وقوله لا قبله هذا هو ظاهر
المدونة (قوله ان خرج قبله) اى قبل الطلوع وبعد صلاة الصبح فابتداء وقت التكبير على ذلك القول
المصحح بعد صلاة الصبح ونص ح وقال ابن عرفة وفى ابتداءه بطلوع الشمس او الاسفار او الانصراف
من صلاة الصبح رابعها وقت غداة الامام تحرر بالاول للخمى عنها والثاني لابن حبيب والثالث لرواية المبسوط
والرابع لابن مسلمة اه قال ح ورواية المبسوط هي التي اشار لها المصنف بقوله وصحح خلافه اى وصحح
ابن عبد السلام خلاف ظاهر المدونة وهو ما فى المبسوط عن مالك حيث قال انه الاولى (قوله وحل لجىء الامام
المصلى) اى وهو فهم ابن يونس وقوله اولقيامه للصلاة وهو فهم اللخمى والتأويلان المذكوران جاريان
فى تكبير الامام وفى تكبير غيره من المؤمنين كفى بن وقوله للمصلى اى للمحل الذى اجتمع فيه الناس للصلاة
من المصلى بحيث يظهر للناس وقوله اى دخوله فيها المراد دخوله فى محل صلاته الخاص به كالخبر اب وان لم
يدخل الصلاة بالفعل وهذا هو الموافق للنقل خلافا للعج حيث قال الى ان يدخل الصلاة بالفعل كذا قرر شيخنا
العدوى تبعا لطى وبن (قوله فلا يندب بل يجوز) نص المدونة ولو ان غير الامام ذبح اخية فى المصلى بعد
ذبح الامام لحاز وكان صوابا وقد فعله عمر رضى الله عنه اه قال شيخنا العدوى قولها الجاز اى لكان مأذونا فيه
فيتاب عليه كمن ايس مثل الثواب الحاصل للامام والحاصل ان ذبح كل من الامام وغيره اخية
بالمصلى مندوب الا ان ذبح الامام اكده نديا اه وبهذا يعلم ما فى كلام الشارح (قوله واما القرى الصغار)
المناسب ان يقول واما غيرها من الامصار والقرى مطاقا والظاهر انه اراد بالامصار الكبار ما لا يعلم
من فيها بذبحه اذ ذبح واراد بالقرى الصغار ما يعلم من فيها بذبحه اذ ذبح (قوله فلا يطلب منه) اى فلا

بطلب من الامام ذلك اي يحرمه اضحيته بالمصلي (قوله ونذب ايقاعها به) اي لاجل المباحة بين الرجال والنساء لان المساجد وان كبرت يقع الارحام فيها وفي اوقافها بين الرجال والنساء دخولاً وخروجاً فتوقع الفتنة في محل العبادة (قوله وصلاتها بالمسجد) اي ولو مسجد المدينة المنورة (قوله بدعة) اي مكروهة واما صلاحها في المسجد لفرضه كطرا وحل او خوف من الاصوص فلا كراهة فيه قال مالك ولا تصلي العيد بموضعين في المصر اي كل موضع بخطبة كالجمعة بخلاف الشافعي وكما يشترط في امام القريضة كونه غير معيد كذلك العيد فلا يصح لمن صلاحها في محل اماما او مأموماً جاء محل اخر ان يصلي اماما بابلها على ما يظهر وان اقتدوا به ادعيت ما لم يحصل الزوال كذا في شرح الرسالة للذراوي (قوله وهي عبادة الخ) الخبر ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون درجة ستون للظانين واربعون للمصلين وعشرون للناظرين اليه (قوله اي اولي التكبير) اي الكائن في العيد الشامل للمزبد والاصلي وحيداً فأولاه تكبيرة الاحرام حقيقة واما ان جعل الضمير عائداً على التكبير المزيدي في العيد كان جعل الاحرام اولي له مجازاً لعلاقته المجاورة والاول ظاهر والثاني بعيد (قوله بكسب) اي سبج والشمس وضحاها وما شام من وسط المنفصل (قوله ونذب خطبتان) انظر هل هما مندوب واحد كما هو المتبادر من المنصف او كل واحدة مندوب مستقل قال شيخنا والاول هو الظاهر هذا وقد اقتصر ابن عرفة على سنية الخطبتين ونصبه خطبة العيد اثر الصلاة سنة اه ابن حبيب ويذكر في خطبة عيد الفطر زكاة الفطر وما يتعلق بها وفي خطبة عيد الانعجب الضحية وما يتعلق بها واذا احدث فيهما فانه يتبادر ولا يستخلف لان فعلها بعد الصلاة (قوله من الجلوس في اولها) الظاهر ان الجلوس فيهما مندوب لاسنة كما في الجمعة بخلاف ناهيه وانظر هل يندب القيام فيهما ام لا (قوله اي استماعهما) انما اخبر بذلك لانه هو الذي في قدرة الشخص دون السماع فكيف يكلف به وما ذكره المصنف من نذب الاستماع لهما وكراهة الكلام فيهما جار على رواية القرينين وابن وهب وظاهر سماع ابن القاسم الوجوب ابن عرفة سمع ابن القاسم نصت في العيدين والاستسقاء كالجمعة وروى الترمذي وابن وهب ليس الكلام فيهما كالجمعة اه وقرر ابن رشد السماع لما ذكره على ظاهره من الوجوب وانزله ح بأن المراد بطلبها الانصات كما يطلب الخطبة بالجمعة وان اختلف الطلب فيهما قال طي وهو تأويل بعيد اه بن (قوله اي الانصات) فان تكلم ولم نصت كرهه ذلك (قوله واستقباله) اي ونذب استقبال الامام في حال الخطبتين اي استقبال ذاته ولا يكفي استقبال جهته ولا فرق بين من في الصف الاول ومن في غيره لانهم ليسوا منتظرين صلاة حتى يفرق بين الصف الاول وغيره كالجمعة بناء على ما تقدم للمصنف وان كان المعتمد انه لا فرق بين الصف الاول وغيره في طلب الاستقبال في الجمعة مل ما هنا (قوله واعيدتا ندبا) ما ذكره من نذب اعادتهما ان قدما مبنى على ما مشى عليه المصنف من ان بعديةتهما مستحبة واما على ان بعديةتهما سنية فتكون اعادتهما اذا قدمت سنية (قوله واستفتاح لهما بكبير) اي بخلاف خطبة الجمعة فانه بطلب افتتاحها وتخليها بالتحميد وسيأتي ان خطبة الاستسقاء تفتح بالاستغفار وما ذكره المصنف من ان افتتاح خطبة العيد بالتكبير مندوب خلاف ما في المواق فانه قد اقتصر على سنيته ونص الواضحة والسنة ان يفتح خطبته الاولى والثانية بالتكبير وليس في ذلك حذ اه بن وقدة قال لعل الظاهر ان المراد بالسنة هنا الطريقة فلا خلافه فتأمل (قوله اي بالجمعة الخ) سادس ان من احرام بالجمعة تجزئ أيوم بالعيد استئنا ومن لم يؤمر باوجوبها وهم النساء والصبيان والعيذ والمساكين ومن داخل القرى الصغار من لم يؤمر بالعيد استئنا بالضمير فيهما عائد على الجمعة من قوله لم يؤمر بالجمعة لا على العيد واصلح عوده على العيد وباد بالامر المنقبي السنية والمعنى ونذب اقامة العيد لمن لم يؤمر بصلاة العيد استئنا (قوله ومساكن) يستثنى منه الحجاج فانهم لا يطالبون بها لانها بالاستئنا لاجاعة ولافرادى بل ذكره في حقهم كما مر (قوله لصلاة العيد) متعلق باقامة اي يندب لمن لم يؤمر بالجمعة ان يقيم صلاة العيد اي ان يفعلها اذا او ولو جماعة ورد المصنف بهذا على من قال لا يفعلها اصلاً والخاص ان من لم يؤمر بصلاة الجمعة وجوباً قيل انه يندب له

بالمسجد من غير ضرورة داعية بدعة لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه (الابعكة) في المسجد لما فيه من مشاهدة البيت وهي عبادة مفقودة في غيرها (و) نذب (رفع يديه في اولاه) اي اولي التكبير وهي تكبيرة الاحرام (فقط) ورفعه بغيرها مكروه واختلف الاول (وقراءتها) اي صلاة العيد (بكسب) في الاولى (والشمس) في الثانية (و) نذب (خطبتان) لها (كالجمعة) اي تحطبتا في الصفة من الجلوس في اولها و بينهما والجمهور وغير ذلك مما مر (و) نذب (سماعهما) اي استماعهما اي الانصات وان لم يسمع (و) نذب (استقباله) اي الخطيب حال الخطبة (و) نذب (بعديتهما) اي كونهما بعد الصلاة والراجح سنية البعدي (واعيدتا) ندبا (ان قدمت) وقرب ذلك (و) نذب (استفتاح لهما) بتكبير (و) نذب (تخللها به) اي بالتكبير (بلاحد) في الاستفتاح بسبع والتخلل ثلاث كما قيل ونذب لسماعه تكبيره بتكبيره سرا (و) نذب (اقامة من لم يؤمر بها) اي بالجمعة وجوبا من صبي وعبد وامرأة

ومسافر لصلاة العيد (او) يؤمر بها ولكن (فاته) صلاة العيد مع الامام فيندب له

فإذا أوجعا (وتدب)
 (تكبيره) أي المصلي
 ولوصيا وتسبح المرأة
 نفسها خاصة ويسمع
 الذكور من يابه (أثر خمس
 عشرة فريضة) ماضرة
 (و) أثر (سجودها البعدى)
 أن كان وقبل المعقبات
 (من ظهور يوم النحر)
 لصبح الرابع (لا) أثر
 نافله ومقضية فيها مطلقا
 أي كانت من أيام العيد
 أو غيرها فيكره (وكبر
 ناسيه) أو تمتدتر كه
 (أن قرب) كالمتقدم في
 البناء (و) كبر (المؤتم
 أن تر كما مامه) وتدب له
 تنبيهه عليه ولو بالكلام
 (و) تدب (لقظه) الوارد
 (وهو) كافي المدونة (الله
 أكبر ثلاثا) متواليات من
 غير زيادة (وإن قال) المكبر
 (بعد تكبيرتين لا الله إلا الله
 ثم تكبيرتين) مدخلا
 عليهما أو العطف (ولله
 الحمد) بعدهما (فحسن)
 والاول أحسن اتباعا
 للوارد (وكره تنقل بمصلي
 قبلها وبعدها) أن
 صليت (بمسجد) فلا
 يكره (فيهما) أي لا قبل
 ولا بعد والله أعلم
 فصل يذكر فيه حكم
 صلاة الكسوف والخسوف
 وما يتعلق بها (سن) عينا
 للمأمور بالصلاة (وإن
 لعمودي) وصبي (ومسافر
 لم يجد سره)

صلاة العيد فذا لاجاعة فيكره وقيل يندب له فعلها فذا وجماعة وقيل لا يؤمر بفعلها أصلا ويكره لها فعلها
 فذا وجماعة والراجح من هذه الأقوال الثلاثة أولها فقول المصنف وتدب أقامته من لم يؤمر به رده على
 القول الثالث واطاق المصنف في الإقامة فلم يبين كونهما إذا قط أو فذا وجماعة وهو المتبادر من
 إطلاقه لكن قد علمت أن الراجح القول بندب أقامته لمن لا تلزمه فذا فط وحكاية الأقوال الثلاثة في هذه
 المسئلة على ما قلناه هو الصواب كافي بن تقي عن ابن عرفة والنووي وابن الحسن وليس فيها أقامتها جماعة
 لا فذا انظر بن (قوله فذا وجماعة) وقيل بل يصلونها إذا فذا فقط ورجح وقيل إن فاتتهم لعذر صلوا جماعة
 وإن فاتتهم لغير عذر صلوا إذا فذا مثل ما مر فيمن فاتته الجمعة قال ح وعلى القول بجواز صلاة من فاتته
 جماعة فن فاتته من أهل المصر لا يخطب لها بل لا خلاف وكذا من تخلف عنها العذر وكذا العبيد والمسافرون
 واختلف في أهل القرى الصغار على قولين اه (قوله أثر خمس عشرة فريضة) هذا هو المعتمد خلافا لابن
 بشير القائل أثر ست عشرة فريضة من ظهر يوم النحر لظهر الرابع (قوله كالمتقدم) أي كالقرب الذي تقدم
 في البناء وهو بالعرف أو بعدم الخروج من المسجد ولا يشترط رجوعه لموضعه بل متى كان الأمر قريبا رجع
 للتكبير سواء رجع لموضعه أن كان قام منه أولا (قوله من غير زيادة) أي فإن زاد شيئا كان خلافا للأولى لأن
 هذا هو الوارد في الحديث فإذا اقتصر على التكبيرات الثلاث كان آتيا بمندوب بين تدب التكبير وتدب لفظه
 الوارد وإن زاد شيئا كما هو الواقع الآن فقد أتى بمندوب وترك مندوبا (قوله فحسن والاول أحسن) لأنه الذي
 في المدونة والثاني في مختصر ابن عبد الحكم وقيل إن الأول حسن والثاني أحسن فقد علمت أن المسئلة ذات
 قولين والراجح ما مشى عليه المصنف وهو أولهما (قوله وكره تنقل بمصلي قبلها) أي لأن الخروج للصحناء
 منزل منزلة طلوع الفجر وكما لا يصلي بعد طلوع الفجر نافلة غيره فكذا لا يصلي بعد الخروج للصحناء نافلة
 غير العيد (قوله وبعدها) أي ثلاثا يكون ذلك ذريعة لاعادة أهل البدع الذين يرون عدم صحة الصلاة
 خلف غير المعصوم (قوله لأن صليت) أي العيد بمسجد وقوله فلا يكره أي التنقل فيه قبل صلاتها
 ولا بعد صلاتها ما عدم كراهته قبل صلاتها فإعادة للقول بطلت التحية في المسجد بعد الفجر وبه قال جمع
 من العلماء وإن كان ضعيفا عندنا وأما عدم كراهته بعد صلاتها فلندور حضور أهل البدع أصلا
 الجماعة في المسجد

فصل في صلاة الكسوف والخسوف (قوله الكسوف) أعلم أن الكسوف والخسوف قيل مترادفان
 وإن ذهب الضوء كلا أو بعضا يقال له كسوف وخسوف وقيل الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف
 ذهاب ضوء القمر قال في القاموس وهو المختار وقيل عكسه ورد بقوله تعالى وخسف القمر وقيل الكسوف
 اسم لذهاب بعض الضوء والخسوف اسم لذهاب جميعه وقيل الكسوف اسم لذهاب الضوء كله والخسوف
 اسم لتغير اللون وهذه الأقوال كلها في أبي الحسن إلا أنه عكس الأخير اه بن (قوله عينا) أي على المشهور
 وقيل سنة كفاية (قوله للمأمور بالصلاة) أي للمأمور بالصلاة الخمس وجوبا وهو البالغ العاقل سواء كان ذكرا
 أو أنثى حرا أو عبدا حاضرا أو مسافرا أو ما أصبى فلا تسن في حقه صلاة الكسوف بل تدب فقط (قوله وإن
 لعمودي) لم يأت بلو المشيرة للخلاف في المذهب إشارة إلى أنه لم يرتض مانسبه للخمي لمالك من أنه لا يؤمر بها
 إلا من تلزمه الجمعة لأن صاحب الطراز وغيره اعترضوا على اللخمي ذلك انظر ح اه بن وكان الأولى للمصنف
 أن يحذف اللام من قوله وإن لعمودي إذ التقدير سن لما مور الصلاة هذا إذا كان بلديا بل وإن كان عموديا (قوله
 وصبي) جعله مخاطبا بصلاة الكسوف على جهة السنية فيه تقرر قال بن لم أر من ذكر السنية في حق الصبي
 إلا ما نقله ح عن ابن حبيب وهو يَحْتَمِلُ أن يكون انما عبر بالسنية تغليب الغير الصبي عليه وانما عبر بن بشير
 وابن شاس وابن عرفة بلفظ يؤمر الصبي بها فيحمل الأمر على التدب كما هو حقيقة وإذا صح هذا استلزم
 استغراب أمر الصبي بالكسوف استنادا وبالقرائن الخمس ندبا اه كلام بن (قوله ومسافر) أي ونساء وعبيد

اوجذبهم فان جلدتهم فلا تسن (لكسوف الشمس) اي ذهاب ضوئها كلا او بعضها مالم يقل جدا (ركعتان) يقرأ فيهما

(سرا) لانهما لا خطبة ولا اذان ولا اقامة لهما (زيادة قيامين وركوعين) اي زيادة قيام وركوع في كل ركعة على القيام والركوع الاصلين (وركتان ركعتان) اي فركتان ففيه حذف العاطف وهكذا حتى يتجلى او يفيب او يطلع القبر واصل النذب يحصل بركتين وما زاد فندوب آخر (لخسوف قمر) اي لذهاب ضوئه او بعضه (كالواقل) في الحكم وهو النذب والصفة فتقوله وركعتان مبتدا وقوله كالواقل خبر (جها) لانه نقل ليل (بلاجم) اي يكره بل يندب فعلها في البيوت ووقتها الليل كله (وندب) صلاة كسوف الشمس (بالمسجد) لا بالمصلي وهذا ان وقعت في جماعة كما هو المنسوب فاما القذف فعلها في بيته (وندب) (قراءة البقرة) بعد الفاتحة في القيام الاول من الركعة الاولى (ثم) نذب قراءة (موالياتها) بقيمة (القيامات) بعد الفاتحة في قيام الثاني من الاولى آل عمران وفي الاول من الثانية النساء وفي الثاني منها المائدة (وندب)

مكلفين (قوله اوجذبهم) اي كقطع المسافة وقوله فان جلدتهم اي كان يجذلا لدرالك امر بخاف فوائده وشار الشارح الى ان في مفهوم المصنف تفصيلا بعالتت وعبق ومقاد المواق انه اذا جذا السير مطلنا لالتسن في حقه وهو ظاهر المصنف وهو المعتمد (قوله لكسوف الشمس) اي لا غيرهما من الآيات وفي ح قال في الذخيرة ولا يصلي للزلازل وغيرها من الآيات وحكي للخمي عن اشهب الصلاة واختاره اه بن (قوله مالم يقل) اي مذهب من ضوئها والا فلا يصلي لذلك (قوله سرا) هذا هو المشهور وقيل جها لئلا يسأم الناس واستحسنه اللخمي ابن ناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة (قوله لانهما لا خطبة الخ) ومن المعلوم ان كل صلاة نهارية لا خطبة لها ولا اقامة لها فالقراءة فيها سرا (قوله زيادة قيامين) اي مع زيادة قيامين اي مصاحبين للزيادة المذكورة (قوله اي زيادة قيام وركوع في كل ركعة) اعلم ان الزائد في كل من الركتين القيام الاول والركوع الاول فكل واحد منهما سنة واما القيام الثاني والركوع الثاني في كل ركعة فهو الاصل وهو واجب ويترتب على سنة الاول منهما السجود لتركه واما تطويل الركوع كالقيام والسجود كالركوع ففيه خلاف بالنذب والسنية كما سيأتي ويترتب على النول بالسنية السجود اذا ترك (قوله وهكذا) اشار الى ان في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت كما ان فيه حذف العاطف (قوله اي لذهاب ضوئه او بعضه) اي مالم يقل الذهاب جذا والالم يصل لذلك (قوله في الحكم وهو النذب والصفة) متعلق بمحذوف اي تشبيه في الحكم والصفة وما ذكره من الاستحباب هو المعتمد وهو الظاهر من كلامهم والذي لا ين عرفة مانعه وصلاة خسوف القمر اللخمي والجلاب سنة ابن بشير والتلقين فضيلة اه وفي ح ان الاول اعني السنية شهره ابن عطاء الله والثاني وهو المنذب اقتصر عليه في التوضيح وصححه غير واحد وصرح القلشاني بأنه المشهور اه بن وبالجملة فكل من التولين قد شهر ولكن المعتمد القول بالنذب فلذا حل الشارح كلام المصنف عليه وان كان المتبادر منه القول بالسنية (قوله مبتدا) اي وليس عطف على ركعتان من قوله سن لكسوف الشمس ركعتان لانه يتنقض السنية مع ان المعتمد ان صلاة خسوف القمر مندوبة (قوله بل يندب فعلها في البيوت) اي وحينئذ ففعلها في المساجد مكروه سواء كانت جماعة او فرادى الا انها ان فعلت جماعة في المسجد كانت الكراهة من جهتين وان فعلت فيه فرادى كانت الكراهة من جهة كما ان فعلها في البيوت جماعة مكروه من جهة (قوله ووقتها الليل كله) في ح ان الجزولي ذكر في صلاتها بعد الفجر اي اذا عاب عند الفجر من خسفا واطلع عند الفجر من خسفا قولين وان التمساني اقتصر على الجواز وان صاحب الذخيرة اقتصر على عدم الجواز اه بن ووجه القول بعدم الجواز ما مر انه لا يصلي نقل بعد طلوع الفجر الا ركعتا الفجر والورد لنا ثم عنه ووجه القول بالجواز وجود السبب لتلك الصلاة وهو حصول الانخساف للقمر (قوله وهذا) اي نذب فعلها في المسجد (قوله ونذب قراءة البقرة الخ) ظاهره انه يندب قراءة ما ورواياتها من السور بخصوصها وكلام المدونة يفسد انما هو الطول بقدرها سواء قرأتها سورة او قرا غيرها لتو لها ونذب ان يقرأ نحو البقرة والمعول عليه كلام المدونة ويمكن رجوع كلام المصنف لكلامها بان يجعل في كلام المصنف حذف مضاف اي وقراءة نحو البقرة وقبل ان المعول عليه ظاهر كلام المصنف وهو ان المنسوب قراءة خصوص هذه السورة ويرجع كلام المدونة لكلام المصنف بأن يقال ان الاضافة في قولها نحو البقرة للبيان وهذا القول هو الظاهر كذا قرر شيخنا (قوله ثم موالياتها في القيامات بعد الفاتحة الخ) ما ذكره من قراءة الفاتحة في كل قيام هو المشهور وكافي التوضيح وابن عرفة وح نص ابن عرفة وفي اعادة الفاتحة في القيام الثاني والرابع قول المشهور وابن مسلمة اه فتقول خش ان مالا ين مسلمة هو المشهور وخبر صحيح اه بن (قوله اي يقرب منه طولا) اي انه يقرب في ركوعه من قراءته في الطول لانه يطول في الركوع قدرا لقراءة وفي السجود قدرا للركوع فكلام المصنف مفيد للمراد لان الاصل قصور المشبه عن المشبه به في وجه الشبه الا ترى انك اذا قلت زيد كالاسدي الجراء لا يلزم ان يساويه فيها بل الاصل التصور

(وعظ بعدها) اي بعد الصلاة (وركع) في كل ركوع (كالقراءة) التي قبله في الطول اي يقرب منه طولا نديا يسبح فيه (وسجد) طويلا

ندبا (كالركوع) الثاني أي يقرب منه ٣٢٤ في الطول ولا يطيل الجلوس بين السجدةين إجماعا وعمل نذير الطويل مالم يضر

بالمؤمنين أو يخفف خروج وقتها (ووقتها كالعيد) من حل النافلة للزوال فإن جاء الزوال أو كسفت بعده لم تصل (وتدرك الركعة) مع الإمام من كل ركعة (بالركوع) الثاني لأنه الفرض كالفاتحة قبله وأما الركوع الأول فسنة كالفاتحة الأولى والراجح أن الفاتحة فرض مطلقا وإن ما زاد عليها مندوب (ولا تكرر) الصلاة إن أعوها قبل الانجلاء والزوال أي يمنع فبما يظهر مالم تنجل ثم تنكسف قبل الزوال فتكرر كالو استمرت مكسوفة ثاني يوم (وان انجلت) كلها (في اثنتائها) أي أثناء الصلاة بعد تمام ركعة بسجدة فيها (ففي تمامها كالنوافل) بقيام وركوع فقط من غير تطويل وهو قول سحنون لأنها شرعت لعلها وقد زالت أو على سنتها لكن بلا تطويل وهو قول أصبغ (قولان) بل ترجع وأما إذا لم يتم ركعة بسجدة فيها فإنه يتمها كالنوافل جزما والقول بالمقطع ضعيف جدا حتى قال ابن حجرز لا خلاف أنها لا تقطع فلا ينبغي حل كلام المصنف

(قوله ندبا) راجع لقول المصنف وركع كالمرأة الخ واعلم أن تطويل الركوع كالقراءة وتطويل السجود كالركوع قبل أنه مندوب وهو لعبد الوهاب كما في المواقيت وقال سنداه سنة و يترتب السجود على تركه واقتصر عليه ح والشخ زروق وهو الذي يظهر من المؤلف حيث غير الأسلوب ولم يقل وركوع كالقراءة أي وندب ركوع كالقراءة وسجود كالركوع اه بن (قوله أو يخفف خروج وقتها) فإذا كسفت وقد بقي للزوال ما يسع منها ركعة بسجدة فيها إن صليت على سنتها وطولت وإن تركت تطويلها صلاها بتمامها بصنفتها فإنه يسكن تمصيرها ليدرك كلها في الوقت (قوله ووقتها كالعيد) قال أبو الحسن حكى ابن الجلاب في وقتها ثلاث روايات عن مالك أحداها أنها من حل النافلة للزوال كصلاة العيدين والاستسقاء والثانية أنها من طلوع الشمس للغروب والثالثة أنها من طلوع الشمس إلى العصر والأولى هي التي في المدونة اه بن (قوله من حل النافلة) أي فلو طلعت الشمس مكسوفة لم يصل لها حتى يأتي وقت حل النافلة وكذلك إذا جاء الزوال وهي مكسوفة أو كسفت بعده لم يصل لها هذا على رواية المدونة وإنما على الرواية الثانية إذا طاعت مكسوفة فإنه يصلي لها حالالان الصلاة علقته برؤية الكسوف وهي ممكنة في كل وقت وكذا أصلي لها إذا جاء الزوال أو دخل وقت العصر وهي مكسوفة أو كسفت بعدهما وعلى الرواية الثالثة يصلي لها حالالان إذا طاعت مكسوفة وإذا دخل وقت العصر وهي مكسوفة أو كسفت بعده لم يصل لها وأما في الأقوال الثلاثة على عدم الصلاة إذا غربت مكسوفة أو كسفت عند الغروب (قوله وتدرك الركعة بالركوع الثاني) أي وجبت في أدرك مع الإمام الركوع الثاني من الأولى لم يقض شيئا وإن أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية قضى الركعة الأولى بقيامها فقط ولا يقضى القيام الثالث (قوله فرض مطلقا) أي في القيامات الأربع وهو الذي يظهر مما نقله ح عن سند وظاهر نقل المواقيت عن ابن نونس وذلك لأن كل قراءة بعقبها ركوع يجب أن يكون فيها القرآن وتحصل من كلام الشارح قولان في الفاتحة قبل أن الفرض الواقعة قبل الركوع الثاني وأما الواقعة قبل الركوع الأول فسنة وقيل إن الفاتحة واجبة في القيام وهو المشهور وإن كان مشكلا من جهة أن القيام الأول في كل ركعة ذكرناه سنة والظاهر أن قيام الفاتحة تابع لها فأكمل ويقال له وحاصله في قراءة الفاتحة قبل الركوع الثاني وهذا قول ابن مسلمة وهو شاذ وجهه أن صلاة الكسوف ركعتان وأما ركعة الواحدة لا تكرر فيها الفاتحة وعلم من الشارح أيضا أن الركوع الأول سنة والفرض أعما هو الثاني (قوله وإن ما زاد عليها) أي على الفاتحة من المرأة مندوب أي وإن تطويل المرأة على الوجه السابق مندوب ثان (قوله وإن انجلت في اثنتائها الخ) اطري ما إذا زالت شايه الشمس في اثنتائها هل يكون عبرتها إذا انجلت في اثنتائها فيجوز فيه الخلاف على الوجهين المذكورين من كون الزوال تارة يكون بعد أن عقدر ركعة أو قبل أن يعقد ركعة أو يفصل بين كونه أدرك ركعة قبل الزوال فيتمها على سنتها لأن الوقت يدرك بركعة أو بين ما إذا لم يدرك ركعة فيحتمل أن يقال بالقطع أو يتمها كالنافلة والظاهر الثاني أنه عدوى وقوله كلها احترازا عما لو انجلت بعضها في اثنتائها فإنه مأثور باتمامها على صفتها قولاً واحداً (قوله لأنها) أي الصلاة على الكيفية المتقدمة شرعت لعلها أي لسبب وهو الكسوف (قوله والبول بالقطع) أي إذا انجلت في أثناء الصلاة قبل تمام ركعة (قوله فلا ينبغي حل كلام المصنف عليه) أي على ذلك القول أنه يجب بحيث يقال وإن انجلت في اثنتائها أي وقبل أن يعقد ركعة ففي تمامها كالنوافل أي وقطعها قولان وإنما المصحح حله على ذلك لأن القول الثاني ضعيف وهو لا يعبر بقولان إلا إذا لم توجد رجبته لأحد من وجهين أو رجبته لأحد من وجهين (قوله لا رجب) أي وعادته لا يعبر بقولان إلا عند عدم وجود الأرجحية (قوله وقد لم فرص خيف) أي ربه من خيف هواه على صلاة الكسوف وجوبا وهو له ثم كسوفه على عداي ثم تقدم الكسوف على العيد ندبا وقوله ثم عبيد أي على استسقاء أي ثم يقدم العيد على الاستسقاء ندبا قال ت بين هذه الأمور منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب (قوله كسوف) أي فإذا غاب العدو نادى ثم كسوفه وخيف مقدم صلاة الكسوف على الجهاد

اشتعال

عليه لوجود الأرجحية المخصوصة (وقدم) رجوبا

على صلاة الكسوف (فرص خيف فوائه) كسوف عدو أو عداي وجب ربه سيف عبرها إذا أصابه قبل الدين واجبه

(ثم كسوف) على عيد زوان كان أو كد لخوف انجلائها بتقديم الاوكد عليها فثقت والعيد يستمر الزوال ولا يد (ثم عيد) على استسقاء (واخر الاستسقاء) عن العيد ندبا (ليوم آخر) لان يوم العيد يوم تجمل وزينة ٣٢٥ والاستسقاء ينافيه ان لم يضطر له لوجود سببه

الا تي والافعل مع العيد

فصل في حكم صلاة الكسوف
الا استسقاء وما يتعلق بها
(سن) عينا لذكر بالغ ولو
عيدا (الاستسقاء) اي
صلاته وندب لصبي
(زرع) اي لاجل ازاره
او حباه (او) لاجل
(شرب) لا دمي او غير
(نهر) اي سبب تخلفه
او توقفه (او) بسبب تخلف
(غيره) اي غير النهر
كتخلف طراو جري عين
ان لم يكن بسفينته بان كان

اشتعال المسلمين وطفر العدو وجب تقديم الجهاد على صلاة الكسوف اربعة اشياء في تراوي نهر وخيف
بتقديم الكسوف على اتقائه هلا كدوب تقديم انما على الصلاة المذكورة واذا خسر ببنارة وخيف
بتقديم صلاة الكسوف عليها او غير هادمت الصلاة على الخنارة على صلاة الكسوف ويجعل الناح
الفرض على ما ذكر يندفع ما يقال ان وقت الكسوف من حل النافلة الزوال وهذا ليس وقفا للشيء من الصلوات
الفرائض حتى يخاف فواته فعمل الكسوف (قوله ثم كسوف على عيدا) استشكل بأن عمل الهيئة احوالوا
اجتماع العيد والكسوف لان الكسوف لا يكون الا في التاسع والعشرين من الشهر والعيد اما اول يوم من
الشهر او عاشره والحاصل انهم ولون ان الكسوف سببه حيولة البحر بيننا وبين الشمس ولا يكون
الحيولة الا عند اجتماع التمر مع الشمس في منزلة واحدة وفي عيد الفطر يكون بينهما منزلة كاملة ثلاث
عشرة درجة وفي عيد الاضحى نحو ما وثلاثين درجة وجب ذلك لاني اجتمع العيد والكسوف ورد ابن
العربي عليهم ان الله ان يخلق الكسوف في اي وقت شاء لان الله فاسل مخارفة يتصرف في كل وقت بما يريد
وفي حاشية الرسالة الخ ان الراغب يقول ان الشمس كسفت يوم مات الحسين وكان يوم عاشوراء وورد انها
كسفت يوم مات ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم وكان موته في العاشر من الشهر عند الاكثر ويميل في
رابعه وقيل في رابع عشره وكان ذلك المهر ربيع الاول وقيل رمضان وقيل ذال الحجة (قوله ثم عيد على
استسقاء) اي لان العيد او كد يعدم على خلافه اذا لم يكن مقتصا لتقديم غير الاوكد (قوله والافعل
مع العيد) اي في يوم واحد به ثم العيد في الفعل كالأول جمع الاستسقاء والكسوف فانها فعه لان في يوم
واحد يؤخر الاستسقاء خوفا من انجلاء الشمس

فصل في حكم صلاة الاستسقاء
كان (سفينه) في بحر مدح
او عذب لاصل اليه
(ر) كان (بدل من
لا) او شبهه
تحدث في الصلاة
الحباب السقي لاطلب السقي
ويقرأ فيها (جهرا)
ندبا وندب بسبح والشمس
(وكرر) الاستسقاء استسقاء
لاحد السدين المتقدمين
في ايام لاي يوم (ان تأخر)
المطلوب بأن لم يحصل او
مل دون الكفاية
(يتربوا) بالي المصلي
ذبحي) نهر فة بالزوال
(س) بـ (له) اي ثياب
مهنه اي مائة من
الباب بالنسبة للاب
الله تعالى عند اسكسرة قلوبهم (ما يخ) امرادهم لرجال

(قوله سن عينا لذكر الخ) اعلم ان شرط وقوعها سنة من ذكرا او صفت
في الجماعة فمن فاته مع الجماعة تدب له الصلاة فقط فهي كالعيد كما مر (قوله اي صلاته) اي لان الاستسقاء
طلب السقي وطلبه ليس سنة والسنة انما هو الصلاة التي تفعل عنده (قوله وندب اصلي) اي وكذا متجالة
(قوله اي بسبب تخلفه الخ) قال بن هدا، كلف والصواب كالابن عاشر ان قوله نهر مرته او بار سنة ما فيه
من معنى السقي اي سن طاب لسقي ورتائل لاهل مصر وغيره كالمدر يرد و من كلامه في الاستسقاء
لا احتياج زرع ولا حاجة شرب لانا اب اسنة والمراد من نضالته يس - و - و - بل و سدوب
ومافي عقب من اباحه فقيه زاد لا يوجد عيادة مستوية الطريقين اللهم لان بدل من مد بالياه لادن
فلان في انها من سدوبه كد در شيخنا (قوله لاطلب السقي) اي بدن صلاة (قوله وقرأ فيها جهرا) اي
اي لانها صلاة ذات خطبة وكل صلاة لها خطبة فالمرأة فيها جهرا لا اجتماع الناس وسمعونها را ليرد الصلاة
يوم عرفة لان الخطبة ليست للصلاة بل لاجل تعليم الوقوف والاصراف (قوله وكرر الاستسقاء) اي
صلاته وقوله لاحد السدين وهما الاحتياج للشرب واحتياج الزرع وما ذكره الشارح تبعا اميق من
ان تذكر الاستسقاء لاحد السدين المذكورين ان تأخر المطلوب استسقاء سنة الصلاة طق وبعه
بن بان المدونة وغيرها انما عرابا لجوارده جعل كلام المصنف عليه اي وجار ذكره بالاسماء لاحد
السدين ان تأخر المطلوب وقال سبحانه ما هو جلي كلامه لمع تفاعى تدب بل لعلما لم يروود قال
الطاهر ما قاله الشارح وان الخوارق اي ادل لان الاصل بقاء من كل - - - - -
ندبا) التدب منصب على هو لا فاصل - - - - -
لا هو قهال (وال) اي لا نفل بل الف حتى وهو وقت حل - - - - -
من الوجمل وهو الحرف وتوبه مساح حال - - - - -
(قوله المراد بهم الرجال) اي مطلقا وان المراد بهم هذا خصوص الماهي - - - - -
الباب بالنسبة للاب - - - - -
الله تعالى عند اسكسرة قلوبهم (ما يخ) امرادهم لرجال

(ومتجالة وصية) لانهم اندوبه منهم وحرم على مخشية الفتنة وكره لشابة غير مخشية فان خرجت لم تمنع (لا) يخرج (من لا يعقل) القرية (منهم) اي من الصبية (و) (لا) هيمه (و) (لا) حاض (و) لا فضاء (ولا يمنع ذي) اي يكره منعه من الخروج (واشرد) يمكن عن المسلمين ندبا (لا يوم) اي وقت فيكره خشية ان يسبق القدر بالسبق في يومه فيقتن بذلك ضعفاء المسلمين (ثم) اذا فرغ الامام من الصلاة

(خطب) خطبتين
(كالعيد) يجلس في اولهما
ووسطهما ويتوكل على
كعصا ولا يدعو لاحد
من المخالقين بل يرفع ما
نزل بهم (و بدل التكبير)
الذي في خطبة العيد
(بالاستغفار) بأن يستغفر
بلاحد (وبالغ) الامام
وكذا من حضر (في الدعاء
آخر) الخطبة (الثانية)
اي بعد الفراغ منها حال
كونه (مستقبلا) للقبلة
وظهره للناس حال دعائه
(ثم حول) الامام (رداه)
يبدأ يمينه فباخذها على
عاتقه الايسر من خلفه
يجعله على عاتقه الايمن
ويأخذ يسراه ماعلى
عاتقه الايمن يجعله على
الايسر فيصير ما كان على
ظهره للسماء وبالعكس
وهذا معنى قوله يجعل
(يمينه يساره بلا تنكيس)
فلا يجعل حاشيته التي على
عجزه على كتفيه تفاؤلا
بأن الله تعالى حول حاله
من الجذب الى الخصب
والمصنف ظاهر في ان
التحويل بعد الدعاء
ولكن المذهب انه قبله

عمره على ستين سنة (قوله ومتجالة) انما كرهها ولم يستغن بذكرها في الجماعة فتولاه وخروج متجالة
لعيد واستسقاء لكون هذا الموضع موضع ذكرها الخاص بها الذي يرجع اليه (قوله لا من لا يعقل) عطف
على محذوف اي صبية يعقلون لا من لا يعقل منهم ولا هيمه فليس خروجهم بمشروع بل هو مكر وه على
المشهور بخلافه قال بتدب خروج من ذكر لقوله عليه الصلاة والسلام لولا اشباخ ركع واطفال رضع
وبهائم رتع لصب عليكم العذاب صبيا واجيب بأن المراد لولا وجودهم وليس المراد لولا حضورهم تأمل
(قوله ولا حاض ولا قضاء) اي فيمنعان من الخروج على جهة الكراهة ولا فرق بين حال حربان دمهما
وبين انقطاعه وقبل الغسل منه (قوله ولا يمنع ذي) اي من الخروج كما لا يؤمر به وقوله ولا يمنع الخ اي
سواء خرج من غير شيء بصحبته او خرج معه صليبه فلا يمنع من اخراجه معه ولا من اظهاره حيث تتحى به
عن الجماعة والامنع (قوله اي وقت) اشار بهذا الى ان المصنف عبر باليوم واراد به مطلق الزمن والمعنى
واقترا بتمكن يجلس فيه عن المسلمين لا بوقت يخرج فيه قال ابن حبيب يخرجون وقت خروج الناس
ويعتزلون في ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم (قوله ولا يدعو) اي الامام في خطبته لاحد من
المخالقين لا للسلطان ولا لغيره وهذا ما لم يخش من السلطان او من نوابه والادعاه فيها (قوله و بدل) اي ترك
وغير التكبير وقوله بالاستغفار اي فباخذها ويقلها فبالاخذة على المأخوذ لا على المتركة كما اشار له المشرح
بقوله بأن يستغفر الخ (قوله وبالغ في الدعاء الخ) المراد بالمبالغة في الدعاء الاطالة فيه كما هو المأخوذ من كلام ابن
حبيب (قوله رداه) اي واما البراس والغفائر فاتها لا تحول الا ان تلبس كالرداء (قوله يجعل يمينه الخ) اشار
بهذا الى ان يمينه منصوب بعامل محذوف ويجوز ان يكون منصوبا على انه بدل بعض من كل (قوله والمصنف
ظاهرا الخ) اي لان المتبادر ان قوله ثم حول الخ عطف على قوله وبالغ في الدعاء وذلك ان تجعل قوله ثم حول
عظفا على قوله مستقبلا اي ثم بعد الاستقبال حول الخ وحينئذ يكون ماشيا على المذهب كذا في ح او ان ثم
للتريب الذي كرى (قوله دون النساء) اي الحاضرات فلا يحولن لئلا ينكشفن ولا يكره الامام ولا الرجال
التحويل (قوله وتندب خطبة بالارض) الظاهر ان الخطبة في ذاتها مستحبة وكونها بالارض مستحب آخر
قاله شيخنا (قوله فيخرجون مقطرين للتقوى على الدعاء ككيوم عرفة) فيه أنهم في يوم عرفة لكونهم
مسافرين بضيقهم الصوم وهنالك كذلك ولذا اعتمد البنا في ما لا ابن حبيب من خروجهم صائمين وبه قال
ابن الماجشون ايضا كما قال البدر القرافي وارتضاء شيخنا (قوله والمعتدانه يأمرهما الامام) هذا قول
ابن حبيب ونص البيان في كتاب الصيام قال ابن حبيب ولو أمرهم الامام ان يصوموا ثلاثة ايام آخرها اليوم
الذي يبرزون فيه كان احب اليه بلقظه وهو يقتضى انهم يخرجون صائمين وهو خلاف ما ترضيه المصنف
اه وفي المواق ان مالكا قال فيه من تطوع خيرا فهو خير له ولا يصح نفي الصوم على العموم غاية الامر انهم
يوكلون لاختيارهم ولا يأمر به الامام كما قال المصنف خلافا لابن حبيب التائل ان الامام يأمر بالصوم فسد
علمت ان في الصوم قولين هل يأمر به الامام اولواؤه لم يقل احد بأنه يأمر به الامام الا ابن حبيب واما الصدقة
ففي ح قال ابن عرفة ابن حبيب ويحضر الامام على الصدقة ويأمر بالطاعة ويحذر من المعصية اه وفي بهرام
قال ابن شاش يأمرهم بالتقرب والصدقة بل حكى الجزولي الاتفاق على ذلك اه قال تت ولعل ما ذكره
الجزولي طريقة فلا تظر قال طئي لم يقل احد فيها علم انه طريقة لابن عرفة ولا غيره بل لم يقل به احد فيها
اعلم انه لا يأمر بالصدقة فضلا عن ان يكون طريقة اه بن اذا علمت ذلك تعلم ان المعتد في الصدقة انه يأمر

وبعد الاستقبال فيعد فراغه من الخطبة يستقبل فيحول فيدعو (وكذا الرجال)
يحولون على نحو تحول الامام (فقط) دون النساء حال كونهم (قعودا وتندب خطبة بالارض) اظهارا للتواضع ويكره بالمنبر (و) ندب (صيام
ثلاثة ايام قبله) فيخرجون مقطرين للتقوى على الدعاء كيوم عرفة (و) ندب (صدقة) قبله ايضا لان الصدقة تدفع البلاء (ولا يأمر بهما)
اي بالصوم والصدقة (الامام) ضعيف والمعتد انه يأمر بهما الامام ثم اذا امر بهما

وجب طاعته (بل) يا امرهم (بنوبة) وهي الندم على ما وقع من الذنب ونوبة عدم العود اليه فان عاد لم تنقض (و) (ردنبعة) بفتح المشنة وكسر الموحدة أي المظلمة إلى أهلها (وجاز تنقل قبلها) أي صلاة الاستسقاء (وبعدها) ولو بمصلي بخلاف العبد فيكره بالمصلي كما مر (واختار) من عند نفسه (أقامة غير المحتاج) أي صلاته الاستسقاء ندبا (بمحله المحتاج) لجذب عنده ٣٣٧ ولو بعد مكانه لأنه من باب التعاون على

البر والتقوى (قال) معترضا عليه (وفيه نظر) لأنه لم يفعل السلف ولو فعله لنفسل النيا فالوجه الكراهة وأما المطاوب الدعاء له كما يفيد السنة المطهرة والله أعلم

* (فصل) ذكر فيه أحكام الموقى * (في وجوب غسل الميت) المسلم ولو حكما المتقدم له استقرار حياة وليس بشهيد معترضا الموجود ولو جعله لا كافر وسقط لم يستعمل وشهيد بدون الجمل كما يأتي ودخل كافر حكمه بأسلامه تبعا لأسلام ساپه كما يأتي (بمظهر) أي بماء مطلق (ولو برزهم) خلافا لافول ابن شعبان لا يجوز به غسل ميت ولا نجاسة (و) (في وجوب الصلاة عليه) نفاية فيها وشبه في الوجوب كفاية فقط قوله (كدفنه وكفنه) بسكون الفاء فيهما أي مواراته في التراب وأدراجه في الكفن (وسنيتها) أي غسل الصلاة (خلاف) في التشهير أوجه الأول (وتلازما) أي الغسل والصلاة فكل من طلب

بها وإن المعتمد في الصوم عدم الأمر به (قوله وجبت طاعته) أي لأنه إن أمر بمندوب أو مباح وجبت طاعته وإن أمر بمكروه ففي وجوب طاعته قولان وإن أمر بمحرم فلا يطاع قول واحد إذا لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق وأعلم أن محل كون الإمام إذا أمر بمباح أو مندوب تجب طاعته إذا كان ما أمر به من المصالح العامة وما هنا ليس كذلك فقول الشارح ثم إذا أمر بهما وجبت طاعته فيه نظر انظرين هذا وقد أفتى الشيخ زيد الجيزي بعدم الوجوب حيث أمر بالباش بذلك ومال تلبيذه البدر القرافي للوجوب (قوله وهي الندم على ما وقع من الذنب) أي لأجل قبحه شرعا لأجل إضراره بالبدن أو إزدراء الناس به فلا يكون ذلك توبة (قوله لم تنقض) أعلم أن توبة الكافر مقبولة قطعا وأما توبة المؤمن العاصي فمقبولة ظنا على التحقيق وقيل قطعا وعلى كل إذا اذنب بعدها لا تعود ذنوبه على الصحيح والذي عليه الجمهور عدم قبول التوبة من الكافر ومن المعصية عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها وقال بعضهم إن توبة المؤمن عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها مقبولة وحمل ما ورد من عدم قبول التوبة عند الغرغرة وبعد طلوع الشمس على الكافر دون المؤمن انظرين (قوله وردنبعة) أي باقية عنهما وهذا تتضمنه التوبة والأعدم الإقلاع الذي هو من جملة أركانها فإن عذمت عنهما فرد العوض واجب مستعمل لا تتوقف التوبة عليه لصحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض (قوله أقامة غير المحتاج بمحله) أي وأما لو ذهب غير المحتاج لمحل المحتاج لصار من جملة المحتاجين فيخاطب معهم بالسنة ويجوز له إقامتها باتفاق (قوله قال) أي المازري ولم يصرح به للعلم به مما قدمه في الخطبة * (فصل) ذكر فيه أحكام الجنائز * (قوله في وجوب غسل الميت الخ) أتا وجوب الغسل فهو قول عبد الوهاب وابن محرز وابن عبد البر وشهره ابن راشد وابن فرحون وأما سننيتها فحكاه ابن أبي زيد وابن يونس وابن الجلاب وشهره ابن بري وأما وجوب الصلاة فهو قول سحنون وابن ناجي وعليه الأكثر وشهره الفكاكاني وأما سننيتها فلم يعزه في التوضيح ولا ابن عرفة إلا لأصبغ وفي المواق عن المازري أن بعض المتأخرين استنبطه من كلام مالك وذ كرح عن سندان المشهور فيها عدم الفرضية وهو يفيد تشهير السنة على ما فهمه منه اهـ بن (قوله ودخل) أي بقوله ولو حكما (قوله أي بماء مطلق) هذا هو المشهور ومقابله قول ابن شعبان بماء الورد ونحوه بماء على أن الغسل للنظافة (قوله لا يجوز الخ) أي لتشريفه وتكريمه لالتجاسه وحمل بعضهم عدم الجواز في كلامه على الكراهة ليكون وفاقا للمذهب وذكر ابن عبد السلام أنه لا يكفن بماء غسل بماء زمزم ورد ابن عرفة بأن ذلك إنما يجري على قول ابن شعبان وبأن أجزاء الماء قد ذهب منه انظر اهـ بن وقوله ولا يجوز به غسل ميت ولا نجاسة أي لتشريفه وتكريمه لالتجاسه (قوله وأدراجه في الكفن) قال ح لا خلاف في وجوب ستر عورة الميت وما حكاه بهرام عن ابن يونس من أن كفنه سنة يتحمل على ما زاد على العورة لا خلاف في وجوب سترها اهـ بن (قوله أوجه الأول) أي وهو وجوب كل منهما (قوله وتلازما) أي في الطلب كما أشار له الشارح بقوله فكل من طلب غسله الخ وليس المراد أنهما متلازمان في الفعل وجودا وعدما لأنه قد يتعذر الغسل وتجب الصلاة عليه وقوله ومن لا يغسل أي ومن لا يطلب تغسله لفقد الخ وأما من تعذر غسله وتيممه كما إذا كثرت الموقى جدا فغسله مطاوبا ابتداء لكن يسقط للتعذر ولا تسقط الصلاة عليه وهذا قرر طفي فَيَأْتِي عند قوله وعدم ذلك لكثرة الموقى (قوله على الأرجح) وعليه فيوضه عند الغسل الأولى ثلاثا لامره قاله في التوضيح عند قول ابن الحاجب وفي استحباب توضئته قولان وعلى المشهور ففي تكرره مع تكرر الغسل قولان اهـ ونصه الباجي وينبغي على القول بتكريره بتكرير الغسل أنه لا يوضئته في كل غسلة ثلاثا بل مرة مرة حتى لا يقع التكرار المنهى عنه وإذا لم تنقل بتكريره أتى بثلاث أولا اهـ وما ذكره

غسله أي أو بدله من التيمم طلبت الصلاة عليه ومن لا يغسل لفقد وصف من الأوصاف الأربع المتقدمة لا يصلي عليه (وغسل الميت) (كالبجاية) أجزاء وكالاتا لا يمتحن به الميت من تكرار غسل وسدر وغير ذلك مما يأتي ولا يتكرر الوضوء بتكرار الغسل على الأرجح فيغسل يديه أولا ثلاثا ثم يبدأ بغسل الأذى

من ارجحية عدم تكرير الوضوء تبع فيها عجم قال ابو علي ولم ارها لغيره اه بن (قوله فيوضه مرة مرة الخ) قد علمت ان هذا خلاف ذل التوضيح عن البايجي (قوله تعبدًا) اى حالة كون غسل المضموم من غسل تعبدًا اى متعبدًا به اى أمر ورأيه من غير علة اى حكمة واعلم ان الحكم التعبدى عند كثير الفقهاء ما لا صلة له بمسألة وعند اكثر الاصوليين ماله دالة لم نطاع عليها وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في كونه سببًا له وتعالى جميع افعاله الموجودة في الدنيا لا تخلو عن مصلحة وحكمة تفضلا منه او يجوز ان يكون لها وما ذكره المصنف من ان طلب غسل الميت تعبدى هو قول مالك واشهب وسحنون وقوله وقيل للظنفة لم يزل به الا بن شعبان كما في التوضيح وينبنى على الخلاف غسل الذمى وعدم غسله فقال يقول لا يغسل المسلم اياه الكافر وقال الشافعى لا بأس ان يغسل المسلم قرابته المشركين ويدفونهم به قال ابو حنيفة وابو ثور وسبب الخلاف هل الغسل تعبد اول للظنفة فعلى التعبد لا يجوز غسل الكافر وعلى الظنفة يجوز (قوله لا، فاما في النهر) اى والعبدانما يحتاج لنية اذا كان فعلا في النفس (قوله اى الحى منهما) فان كان الحى اكثر من زوجة فالظاهر كما قال تشاركهما خلافا لمن قال باقتراعهما ~~في تنبيه~~ كما يقدم الزوج بالعضاء على اباها ووجهه في غسلها تدم عليهم ايضا بالقضاء في انزالها قبورها وحدها واما الزوجة فلا تقدم على اولياء زوجها في ذلك وان قدمت عليهم في غسله (قوله ان صح النكاح) اى ابتداء او انتهاء بأن كان فادام ومضى بالدخول او الطول وقوله لان فسد اى فانه يقدم ما لم يفسد بشئ مما عصى به الفاسد من دخول ونحوه كما اشار له بقوله الا ان يموت فاسده ويحل كونه اذا فسد النكاح لا يقدم الحى منهما اذ اوجد من يجوز منه الغسل فان عدم وصار الامر للتيمة كان غسل احد هما لا آخر من تحت ثوب احسن لان غير واحد من اهل العلم اجازة كذا نزل ح عن اللخمي (قوله ان اراد المباشرة) هذا سردان تقديم الحى من الزوجين بالقضاء (قوله وان رقية ما اذن سيده في الغسل) اى ولا يكفي اذنه في الزواج وطاغره ولو كانت المرأة التي ماتت غير حرة وهو كذلك وفقا لابن القاسم والذى يدل عليه نقل ح عن اللخمي ان سحنون يخالف ابن القاسم اذ امانات الزوجة وهى امة او مات لزوجة مطاقا وبواقته في الغت اذا اتت الروبة وهى حرة فيه خرى للزوج ولورة تاحية لدا اقمه سيده اذن له اسيا والحاصل ان الزوج اذا مات يضى للزوجة بتعسيه مطلقا كان حرا او رقيقا كانت الزوجة حرة او امة اذن سيدها وكذا اذا ماتت الزوجة يضى للزوج بتعسيها كانت حرة او امة كان الزوج حرا او رقيقا ان اذن له سيده فيه هذا مذهب ابن القاسم وهو المعتمد ومذهب سحنون ان مات الزوج فلا يقضى لها بتعسيه كان حرا او عبدا كانت حرة او امة وان ماتت الزوجة فان كانت امة فلا يضى للزوج بتعسيها كان حرا او رقيقا وان كانت حرة فضى للزوج بتعسيها كان حرا او رقيقا ان اذن له سيده فيه وهو ضيف كما قال شيخنا (قوله كالبراث) اى ذاته يضى به للزوجة ولو خربت من العدة لانه ثبت لها بالزوجة فلا يقيد بالعدة (قوله فالاحب فيه) اى وغسلها له مكره كما يكره تعسيه لها في التى قبلها واستحباب في التمسيل في المسئلة الثانية لابن يونس من عنده وفي التى قبلها لابن القاسم واشهب وذلك لان ابن يونس لما نقل لاستحباب الاول قال في هذه مانعه وكذلك عندي اذا ولدت المرأة وتزوجت غيره احب الي ان لا تغسله خلافا لابن لما ج نون وابن حبيب حيث قال لا تغسله كذا في المواق وغيره اه بن واذا سلمت ان الاستحباب في الثانية لابن يونس من عنده ثم انه لم يزل في غير الاستحباب بالاحم وهو الاحب لما عايناهما وافى ما رافا مناسب لاصح فلاحه ان يبر في جانب المهر راجح وقد يجاب بأن معنى قوله في قول الكتاب انه اذا عبر برح فهو اشارة الى انه من عند نفسه لانه متى كان من عند نفسه بشير له بالفعل (قوله ارجعية) عطف على المعنى اى ويغسل احد الزوجين صاحبه لارجعية فلا تغسل لواحد منهما لالا تخرو هذا مذهب المدونة (قوله لحرمة استمتاعها) اى لانحلال عقد الزوجية بخلاف المولى منها والمنا امر منها اذ كانت زوجة في غسل كل منهما صاحبه لبقاء عقد الزوجية من غير انحلال (قوله وهذا فرع الخ) فيه ان قره لم يغسل الميت تعبد

(بلانية) لانه فعل في الغير (وقدم) على العصبية (الزوجان) اى الحى منهما في تغسيل الميت منهما ولو اوصى بخلافه (ان صح النكاح) لان فسد لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا (الا ان يموت فاسده) وجبه من المفوتات الا نية كالدخول فيقدم (بالقضاء) ان اراد المباشرة بنفسه لا التوكيل (وان) كان الحى منهما (رقية اذن) له (سيده) في الغسل لان لم ياذن له (او) وان حصل الموت (قبل بناء) بالزوجة (او) وان كان (بأحدهما عيبا) يوجب الخيار في رد النكاح لفوات الرد بالموت (او) وان (وضعت) الزوجة (بعد موته) فيفضى لها به لانه حكم ثبت بالزوجة فلا يتبد بالعدة كالبراث (فالاحب نفيه) اى نفي تغسيل الزوج لها (ان) ماتت (زوج) ختها عقب موتها وقبل تناسلها (او) ماتت فوضعت (وتزوجت غيره) فالاحب نفي تغسيله (لا) مطلدة (رجعية) فلا يغسلها ان ماتت ولا تغسله ان مات لحرمة استمتاعه بها (و) لا

وقد يقال محل كون الكافر ليس من اهله في التعبد المقتصر الى نية وهو ما كان في النفس كالاصلا لاما كان في الغير كما هنا (واباحة الوطء) اباحة مستمرة (الموت برق) اي سيده ولو هائية حرية كدرة وام ولد ولو كان السيد ٣٣٩ عبدا (تاج الغسل من الجانين)

السيد عليها وها عليه

لكن لا يقضى لها على

عصبة السيد اتفاقاً فلا بد

من اذنبهم لها (نعم) ان

لم يكن أحد ذو وجين أو

اسقط حجة او عاب قدم

(أقرب أويسانه) فلا أقرب

فانصرفا منه فخذ فانه

و شقيقة علي، ذي اب علي

ترتبهتم فی ولایه الشکاح

بالقضاء (شم) ان لم يكن

اقرب ولاقریب اوغاب

اواسقط حقه فسله

(اجنبی) ذکر (شم) ان

لم وجد غسله (امراة

محرم) : سب اور صاع
کے رکھنا جائز ہے

المعتمد (وهو المستتر)

جميعه وحويا (او) تستر

(عورته) فقط بالنسبة

لہا وہی کر جمل مع مثله

کھامر (تاویسلان شم) ان

لم يكن محرم بل اجنبية

فقط (عم لرقبہ)

لا انا وعبيد فقط

فَيْسَلُ (لَعْدَمُ الْمَاءِ)

الماء قبل الدخول في

الصلاة غسل والا فلا (و)

نكوف (تقطيع الجسد)

ای انفصال بعضیہ من

بعض (وتزلیعه) ای

حسب علی مجروح امکن)

يُخَفِّفُ تَرْكُهُهُ) أَوْ تَقْطَعُهُ

والنظافة قولان وعليهما اختلاف في نسل للنبي ليس من اضافته المصدر انقاء له حتى يتم ما قاله الشارح من البناء بل من اضافته المصدر لمفعوله كإفرض الله ابن عبد البر وغيره في تسهيل المسلم قربه الكفر بذكر تقدمه حينئذ فتعجيل الذم لئلا يوجبها لمسلم يأتي له كل من تلوا به (قوله ووقا يقال الخ) ويحينئذ فهذا القرع هو مبنى على كل من التواين (قوله واباحة الوطء اباحة مستمرة للموت) اخترز بذلك من المكتبة والمبعضنة والمعتمنة لاجل وامة القراض والامة المشتركة كدوامه المديون بعد الحجر عليه والامة المترجبة فلا تغسل واحدة منهم سبدها ولا ينسلها سيدها كذا في خش وكذا خرج الامة المولى منها هي المخلوف على ترك وطئها ولو كانت المدة اقل من اربعة اشهر والامة المطاعر منها لعدم اباحة الوطء فيهما وفي النوادر كل امة لا ينسل السيد وطؤها لا ينسلها ولا تنسله ولا معنى ان تفرقه عقب بين المولى منها والمطاهر منها حيث قال لا تنسله الاولى ولا ينسلها بخلاف الثانية فالحق ما استظهره ح من المنع فيه ما لكن قال على ما استظهره ح من المنع فهاهما الفرق بينهما وبين الزوجة المولى منها والزوجة المطاهر منها وفرق طئي بأن النسل في الامة وفي المالك منوط باباحة الوطء وفي الزوجين بعقد الزوجية الطربن ولا يضر منع الوطء بحيض او نفاس لا في الامة ولا في الزوجية كما قال شيخنا وفي قول المصنف واباحة الخ إشارة الى ان مجرد الاباحة كاف وان لم يحصل وداء بالنسل (قوله لكن لا يقضى لها الخ) اي باتفاق كما ساء ابن رشد في سماع موسى ونقله في التوضيح قال طئي واما السيد فالظاهر تقديمه على ارباء امته بالتقضاء لانها لم تكن مع ابائته وطئها اه بن (قوله ثم اقرب او اياته) اي من المسلمين وامام من الكفار فلا ذل علفه لهم به كما يأتي في المصنف نقول ولا يرك مسلم تلوا به الكافر وقيل ان الولي الكافر ينسل المسلم ومحل الخلاف متيد بما اذ لم يجد معه الا اساء الا جانب امان وحده معه مسلم ولو اجتنب اذ لا يجوز ان يحصل الكافر ولو من اربائته ولهذا الخلاف قد نقله ابن ناجي وانه وقد استأنف في ذلك فقال مالك ان علمه الساء وبه ما وقال اشهب في المجموعة لا يلب ذلك كافر ولا كافرة وقال سحنون يعسله الكافر ثم يحتاط بيمينه انظر بن (قوله فيقا م ابن الخ) استفيد منه ان الاخ وانه يتدما على الجد هنا وما احسن قول عجب

عسى لرايضاء ولا جذارة * فكلح انا وابتنا على الجد قدم

و- زل وسطه باب حذمانه * وسومع الآباء في الارث والدم

ثانيه اقرب في كلام المصنف مستعمل في حقيقته بالنظر لما قبله من الاخير لان كل واحد اقرب
بما بعده بخلاف الاخير فانه قريب لا اقرب فأقرب مجازيه (قوله) نسب اورضاع كصهر اي ومحرم النسب
نقدم في محرم الرضاع ومحرم الرضاع تقدم على محرم الصهارة عند الاجتهاد (قوله) على المعتد اي كما قال
من عرفه خلافا للسند فقال ان محرمه من الصهارة لا تعمل (قوله) وهل تستره جميعه اي ولا تبشيره الا
بخرقة (قوله) او تستر عورته فقط اي وهو الراجح وعليها فان لم يوجد استر غضت نصرها ولا نكح نسله وقوله
وهي كرجل الخ اي ان عورته بالنسبة اليها ما بين السرة والركبة كشعورة الرجل مع رجل مثله (قوله) يعم لمرفقيه
اي يعمته تلك الاجنبية لمرفقيه (قوله) والا فلا اي والا بان لم يجد الماء الا بعد الدخول في الصلاة عليه فلا
غسل وهذا التفصيل يجري فما اذا عمت الرجل امرأة اجنبية ثم جاء رجل فان كان يجيئه قبل الدخول
في الصلاة غسله وان جاء بعد الدخول فيها فلا غسله (قوله) وتكوف تقطيع الجسد الخ) حمله على الخوف
بمع فيه ح وبهراء وحله تنه في حصول التقطيع والذراع بالقل وقيد بما اذا كان فاحشا وصوبه طئي
اعتراض ما حله عليه ح ومن تبعه بابه يوجب انكاره قول المصنف الا في وصفي محجور ح امكن ماء ان

(۴۲ - د - رقی اقل)

تسلخه في حرم تعسيله وييم في الحال التي مارفتبه (وصب على مجروح امكن)

العصب عليه من غير خشية تقطع وتزاع (ماء) من غير ذلك (كعباءة) ونحوه في صب الماء عليه (ان لم يخف نزله) او نقطه

راجع البحر ورح والمجدور

ولا حاجة له للاستغناء عنه بقوله أمكن فإن لم يمكن بأن خيف ما ذكرهم (والمرأة) أن لم يكن لها زوج أو سيد أو تعدت نفسها لها أولم يباشرها
يفسها (أقرب امرأة) بنت فبنت ابن فأم ٣٣٠ فأخت فبنت أخ بخدة فبنت عم ومتم الشقية (ثم) أن لم توجد أقرب امرأة

لم يحف ترلعه اطربن (قوله ولا حاجة له) أي لفعله أن لم يحف ترلعه (قوله أو تعدت) أي أو كان لها زوج أو
سيد أمكن تعذر نفسه لمرض أو سفر وقوله أولم يباشرها لا سقاطه لحقه أو لعدم معرفته بذلك (قوله أقرب
مرأة) المراد بالأقرب ما يشمل القرية بدليل قوله ثم اجنبية لأن الاجنبية أعانت كونها القرية (قوله
ثم اجنبية) أي ولو كافرة بخضرة مسلم اجنبي ومعناه أنه يعلمها لأنه يحضر العسل (قوله فلا تباشر عورتها
يردها) أي بل تلف على يدها خرقه وأما قول عقب وتبشرا الاجنبية غسلها بلا خرقه حتى عورتها فسير صحيح
لأنه إذا كان يمنع النظر فرفع الجلس باليد من باب أول وفي المواق عن المازري ما نصه وأما غسل المرأة
فالتأخر من المذهب أنها تستمرها ما يسترا الرجل من الرجل من السرة إلى الركبة اهـ بن (قوله ولتف شعرها)
أي أدير على رأسها كالعمامة كذا قال شيخنا (قوله المعتمد أنه يندب ضفره) حل بعضهم كلام المتن على أن
المعنى ولا يضفر وجوبه بابل ندب لأنه حل ابن رشد لقول ابن القاسم يفعل بالشعر كيف شاء من لفه وأما الضفر
فلا يعرفه فقال ابن رشد يدا أنه لا يعرفه من الأمر الواجب وهو أن شاء الله حسن في الفعل أنظر المواق
اهـ بن (قوله غسلها محرم) أي رجل من محارمها (قوله نسباً أو صهراً أو رضاعاً) التعميم في المحرم هنا وفي
محرم الرجل فيأمره هو ظاهر الخطاب لإطلاقه وقال بعضهم أن التعميم فيه هو مذهب المدونة وحينئذ
اعتراض بن ساقط كذا قرر شيخنا (قوله فوق ثوب) المناسب تحت ثوب والجواب أن المراد فوق خلع أو
أن المعنى حالة كونه ناظراً فوق ثوب اهـ (قوله وإن كان الخ) أي هذا إذا كان العاسل غير زوج وسيد
وإن كان الخ (قوله وندباً فيما أحدها) هذا قول ابن ناجي خلافاً للثاني وتبعه عقب من وجوب الستر حتى
للزوج (قوله النية) أي وحينئذ فتعادل على من لم ينو الصلاة عليه كائناً من أين اعتداهما أحداً إلا أن يعين أحداً
سهماً فتعادل على غيره وأما أن اعتدوا واحداً متعددافاً لا يضرب لأن الجماعة تتضمن الواحد دون العكس
(قوله ولا يضرب عدم استحضار كونها فرض كفاية) أي لا يضرب عدم وضعها عن الاعتناق على الظهور
كما قال شيخنا (قوله حينئذ) أي حين كونه لم يعرف هل هو ذكراً أو أنثى وقوله بالتدكير أي نظراً لكون الميت
شخصاً وقوله وإن شاء بالتأنيث أي نظراً لكونه نسمة (قوله وأربع تكبيرات) أي لانقضاء الاجماع من الفاروق
عليها بعد أن كان بعضهم يرى التكبير ثلاثاً وبعضهم أربعاً وبعضهم خمساً وهكذا إلى تسع والذي لا ينحى أن
الاجماع انعقد بعد من الصحابة على أربع ما عدا ابن أبي ليلى فإنه يقول أنها خمس ومثل ما لا ينحى للسهوي
على مسلم (قوله فلا يشركها معها) أي بل يتأدى في صلاته على الأولى حتى يتمها ثم يتدنى الصلاة على
الثانية قال أبو الحسن لأنه لا يخلو ما أن يقطع الصلاة ويتدنى عليها جميعاً وهذا لا يصح لقوله الله عز وجل
ولا تبطلوا أعمالكم ولا يقطع ويتأدى عليها إلى أن يتم تكبير الأولى ويسلم وهذا يؤدى إلى أن يكبر على
الثانية أقل من أربع أو يتأدى إلى أن يتم التكبير على الثانية فيكون قد كبر على الأولى أكثر من أربع فلذا
قبل لا يدخلها معها اهـ بن (قوله لم ينتظر) هذا مذهب ابن التاسم وهل انتظاره حرام أو مكروه وهو ظاهر
كما قال شيخنا وقال شهاب أنه ينتظر ليسلموا معه ونص ابن يونس قال ابن الموار قال شهاب لو كبر الإمام في
صلاة الجنائز نخساً فليس كواحي يسلم فيسلمون سلامه وقال ابن التاسم يقطعون في الخامسة اهـ وطاهره
الإطلاق أي كبر الخامسة عمداً أو سهواً أو تأويلاً (قوله صحت فيما يظهر) أي مراعاة أقول أشهب (قوله
فإن نقص) أي سهواً أو عمداً فهو قول المصنف الثاني وإن سلم ثلاث أعاد وحاصله أن الإمام إذا سلم عن
أقل من أربع تكبيرات فإن مأموه لا يده بل أن كان نقصاً عما سيج له فإن رجع وكل سلموا معه وإن
لم يرجع وتركهم كبر والافسهم وصحت صلاتهم مطلقاً تنبه عن قرب وكل صلاته أم لا وقيل أن لم يتنبه
عن قرب فإن صلاتهم تبطل تبعاً لبطلان صلاة الإمام والأول هو المعتمد وإن كان نقص عمداً وهو براه مذهباً

غسلتها (اجنبية) فلا
تباشر عورتها يدها (و)
إذا غسلت (نف شعرها ولا
يضفر) المعتمد أنه يندب
ضفره (ثم) أن لم تكن
اجنبية غسلها (محرم)
نسباً أو صهراً أو رضاعاً
ويألف على يده خرقه
غليظه ثلاثاً يباشر جسدها
ويجمل يده وينها حائلاً
تسبب يعلق بالسقف
بينه وبينها وهو معنى
قوله (فوق ثوب) يمنع
النظر إليها (ثم) أن لم
يوجد محرم وليس إلا
رجال أجاب (يمت)
أي بمسها واحد منهم
(لكنوعها) فقط وجاز
مسها للضرورة مع ضعف
السد بالموت (وستر)
العاسل الميت (من ستره
لركبته وإن) كان (زوجاً
أو سيداً) وجوباً فيما قبل
المبالغة وندباً فيما بعدها
فالمبالغة في مجرد طلب
الستر (وركنها) أي صلاة
الجنائز أربعة على ما ذكر
وسيتأتي خامس أولها
(النية) بأن يقصد الصلاة
على هذا الميت ولا يضرب
عدم استحضار كونها فرض
كفاية ولا اعتقاد أنها

ذكر قبيل أنها أتت ولا عكسه إذا المقصود بالدعاء هذا الميت ولا عدم معرفته كونه ذكراً أو أنثى
ودعا حينئذ إن شاء بالتدكير وإن شاء بالتأنيث (و) ثانيها (أربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة فلو جئ بمجنائز بعد أن كبر على
أخرى فلا يشركها معها (وإن زاد) الإمام عمداً أو تأويلاً وكذا سهواً كما هو ظاهر وظاهر النقل (لم ينتظر) بل يسلمون وصحت لهم كم صلاة
لأن التكبير ليس كالركعة من كل وجهه فإن انتظر صحت فيما يظهر فإن نقص سبع له فإن رجع وكل سلموا معه

والله اعلم بالصواب والاعتراف بطلان ما ذهبوا اليه من ابطال الصلاة على الامام الحسين (عليه السلام) من امام ومأموم بعد كل تكبيرة اقوله اللهم اغفر له او ارحمه وما في معناه واحسنه دعاء ابي هريرة رضي الله عنه وهو ان يقول بعد التناء على ٣٣١ الله تعالى والصلاة على نبيه اللهم

انه عبدك وابن عبدك وابن امتك كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك وانت اعلم به اللهم ان كان محسنا فزدني احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عن سيائه اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقتل بعده ويقول في المرأة اللهم اتها امتك وانت عبدك وبنت امتك ويتعادي على التأنيث وفي الطفل الذكر اللهم انه عبدك وابن عبدك انت خلقته ورزقته وامتنه وانت تحييه اللهم اجعله لو اديبه سلفا ودخرا وفرطا واجرا وتماثل به موازينهم واعظم به اجورهما ولا تقتنا واياهما بهذه اللهم الحق بصالح سلف المؤمنين في كفالة ابراهيم وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وعافه من فتنة القبر وعذاب جهنم وغلب المذكر على المؤنث في التثنية فيقول اللهم انهما عبدك وابن عبدك وابناؤنا اميتك الخ وكذا في الجمع (ودعا وجوبا) بعد الرابعة على المختار والجمهور على عدم الدعاء وخبر ابن ابي

لم يتبعوه واقتوا بتمام الاربع وصحت لهم وله وان كان لا يراه مذهبنا بطلت عليهم ولو اتوا برابعة تبطل لانها على الامام وحينئذ فتعادم المبدفن فان دفنت صلى على القبر على ما قال المصنف وسيأتي ما فيه (قوله والا كبير واسلموا لانفسهم) ظاهره انه اذا لم يقفه بالتسبيح لا يكلمونه وتقدم ان المشهور قول ابن التاسم انهم يكلمونه خلافا لاسحقون (قوله وقيل تبطل) اي صلاتهم ان لم يتبني عن قرب وهذا ضعيف فان الذي في ح عن سند ظاهره يخالف هذا (قوله من امام ومأموم) اي لان المصلوب كثرة الدعاء للميت قال في المجمع والذي يظهر كفاية من سمع من المأمومين دعاء الامام فأمّن عليه لان المؤمن احد الداعين كما قالوه في قد اجبت دعوتك ان موسى كان يدعو وهو رون يؤمن (قوله واحسنه دعاء ابي هريرة الخ) اي واما قول ابن الحاجب تبعا لان شير ولا يستحب دعاء معين فقد رتب عليه ابن عبد السلام بان مالكا في المدونة استحب دعاء ابي هريرة (قوله وهو ان يقول) اي بعد كل تكبيرة (قوله كان يشهد ان لا اله الا انت) زاد في رواية وحده لا تترك بعد قوله لا اله الا انت والاحسن الجمع بين الروايتين (قوله من فتنة القبر) اي وهى السؤال فيه ويؤخذ من هذا ان الاطفال يستلون وقيل لا يستلون وقيل بالوقف وهو الحق لانه لم يرد نص شئ واعلم ان هذا الدعاء يقال عقب كل تكبيرة حتى بعد الرابعة ويرد بعده لكن عقب الرابعة فقط اللهم اغفر لاسلافنا وافرطانا ومن سبقنا بالايمان اللهم من احبته منا فاحبه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ثم سلم (قوله والجمهور على عدم الدعاء) اي بعد الرابعة وحينئذ فالمشهور خلاف ما للخمى لقول سند كافي ح وقال سائر اصحابنا لم يثبت الدعاء بعد الرابعة ولقول الجرولي اثبت سحر الدعاء بعد الرابعة وخالفه سائر الاصحاب اه ومثله في الذخيرة اه بن وكان شيخنا اولا يقر بذلك ثم رجع عنه وقرران المعتمد كلام للخمى كما صرح بذلك الافاضل وكلام غيره ضعيف وان المصنف اعتمد كرمختار للخمى اكونه هو المعتمد في الواقع لا للتنبيه على قرينه في الجملة (قوله وخبر ابن ابي زيد) اي في الدعاء بعد الرابعة وعدم الدعاء بعدها (قوله وطال) راجع للنسيان فقط فان سلم بعد ثلاث نسيانا لم يحصل طول يمنع البناء رجع بالنية واتم التكبير ولا يرجع بشكبير لئلا يلزم الزيادة في عدده فان كبر حسيه من الاربع قاله العلامة ابن عبد السلام وسوّب ابن ناجي رجوعه بشكبير ولا يحسب تكبيرة الربوع من الاربع وانما جعلنا قوله وطال راجعا للنسيان لانه اذا سلم بعد ثلاث عمدات تبطل بمجرد السلام وان لم يحصل طول (قوله وان دفن فعلى القبر) ظاهره سواء فات اخراجه اولا (قوله راجع للتأنيخ الخ) حاصل ما في المواق ان الصلاة الناقصة بعد التكبير اما ان نجعلها كترك الصلاة راسا واولا فان جعلناها كتركها راسا كما عند ابن شاش وابن الحاجب جرى فيها ما جرى في ترك الصلاة راسا وقد اشاله ابن عرفة بقوله من دفن دون صلاة اخرج لها ما لم يفت فان فات في الصلاة على قبره قولان لابن القاسم وابن وهب والثاني اسخنون واشهب بشرط الاول ما لم يطل حتى يذهب الميت بقضاء او غيره وفي كون القوت اهالة التراب عليه او الفراغ من دفنه ثالثا خوف تغييره الاول لاشهب والثاني لاسماع عيسى من ابن وهب والثالث لسخنون وعيسى وابن القاسم اه وان جعلناها ليست كترك الصلاة وجب ان يقال فيها اي في مسئلة نقص بعض التكبير بما نقله ابن يونس فيها كأنه المذهب من عدم الصلاة على القبر وكلام المصنف مخالف لكل من الوجهين ولا يندفع هذا الاشكال بما نقله عبق عن الشارح بهرام من ان القول بالصلاة على القبر هو مذهب الجمهور ولا يقول ح انه المشهور لان قول الجمهور والمشهور انما في اثبات الصلاة على القبر في الجملة قلت والظاهر ان يحمل المصنف على الوجه الاول ويتمد قوله فعلى القبر بما اذا فات الاخراج لخوف التغيير وقال طئي ان المصنف جرى على مختار للخمى فانه في التوضيح بعد ان نقل الخلاف لم تقدم قال والظاهر انه لا يخرج مطلقا ويصلى على القبر كما هو اختيار للخمى لا مكان ان يكون حدث

زيد (وان والا ه) اي التكبير بلا دعاء اترك كل تكبيرة (او سلم بعد ثلاث) عمدا او سيايا واطال (اعاد) الصلاة فيها لم تقدر تنهها وهو الدعاء في الاولى والتكبير في الثانية قوله (وان دفن فعلى القبر) راجع

لثانية فقط على الصواب ومع رجوعه لها ضعيف فلو قال اعاد ما لم تدفن لطابق ما به الفتوى بل قيل عدم الاعادة في الاولى اصلا ورجح
ايضا (و) رابعها (تسليمه خفيفة) اي يسرها ندبا (وسمع الامام) ندبا (من يلبه وصبر المسبوق) وجوب اذا جاء وقد فرغ الامام ومأمومه
من التكبير واشتعلوا بالدعاء (للتكبير) اي الى ان يكبر ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء فان كبر صحت ولا يعتد بها عند الاكثر فان ادركهم
في التكبير كبر معهم (ودعا) بمد سلام ٣٣٣ امامه بعد كل تكبيرة (ان تركت والا) ترك بأن رفعت بشور (دلى) بين

التكبير ولا بدعولثلا
تصير صلاة على غائب
والركن الخامس القيام
لها الا لعذر (ركن)
ندبا (بملبوسه لجمعة)
وقضى له به عند التنازع
الا ان يوصى بأفضل من
ذلك (وقدم) الكفن من
راس المال (كثيرة الدفن)
اي مؤن المواراة من
غسل وحنوط وحل وحفر
قبر وحراسة ان احتيج
(على) ما يتعلق بالذمة
من (دين غير المرتين)
بخلاف ما يتعلق بالايان
كالرهن والعبد الخاني
وام الولد وزكاة الحثرت
والماشية فقدمة على
الكفن (ولو سرق)
الكفن قبل الدفن او
بعده فيقدم في كفن
آخر ولو قسم المال (ثم
ان وجسد) المسروق
(و) قد (عوض) بالآخر
(ورث) الموجود على
الفرائض (ان فقد
الدين) والاجل فيه
(كامل السبع الميت)
فان الكفن يورث ان فقد
الدين (وهو) اي الكفن
ومامعه من مؤن التجهيز
واجب (على المنفق)

من الله شئ قال لكن لا ينبغي له اعتداد اختيار اللخمى واستظهاره وترك المذموم اه بن (قوله) لا مائة
فقط (اي واما الاولى وهي ما اذا والى بين التكبير فانه اعاد ما لم تدفن فان دفنت فقد تم امرها ولا داعي
السبر هذا وجعله راجعا للثانية كما قال الشارح تبعا لعقب هو ما ارتضاء طئي وحملته وتوجد ساج راجعا
للاولى ورده طئي بما يعلم بالوقوف عليه (قوله) ضعيف (اي والمعتد انه اذا سلم بعد ثلاث اعاد ما لم تدفن فان
دفنت فلا اعادة والحاصل ان المعتد على ما ارتضاء طئي وتبعمه شيئا انه اذا دفن فلا اعادة لاي المسئلة
الاولى ولا في الثانية كما هو قول ابن يونس (قوله) وتسليمه خفيفة (اي لكل من الامام والمأموم ملا برءا موم
على امامه ولا على من على يساره خلا فلا بن حبيب الفائل انه يدب رده على الامام ان سمعه ونسلا فالسمع
ان غانم من ندب رد المأموم على الامام وعلى من على يساره (قوله) وسمع الامام من يلبه (المردع من يلبه جميع
المأمومين كما هو ظاهر المواق وقال عجز اهل الصنف الاول فقط (قوله) وقد فرغ الخ) اي واسألوا برب الامام في
حالة التكبير او وجد المأمومين يكبرون فانه يكبر كما اشار لذلك الشارح بقوله فان ادركهم في التكبير كبر معهم
(قوله) ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء (اي لان كل تكبيرة بمنزلة ركعة فيلزم القضاء في سلب الامام (قوله) ولا
يعتد بها عند الاكثر) قال عقب ومقتضى سماع اشهب اعتداده بها وات خبير بأن هذا يقتضي ان سماع
شهب يقول بالانتظار او لا لكن يعتد بالتكبير ان لم ينظر وليس كذلك بل الذي في سماع اشهب انه
جاء وقد فرغ الامام ومأمومه من التكبير واشتعلوا بالدعاء فانه يدخل معهم ولا يطرأ لانه لا تنوب كل تكبيرة
الا بالتي بعدها اه بن (قوله) ثلاثا تصير صلاة على غائب) استشكل هذا بأن الصلاة على الغائب مكروهة
يأتي والدعاء ركن كما تقدم وكيف يترك الركن خشية الوقوع في مكر وهو واجب أن ادعاء وان كان ركننا لكن
خفقوه بالنسبة للمسبوق اي انه ركن بالنسبة لغيره كما لو اوفى القيام لتكبيره الاحرام في انحرار العين به
فرض بالنسبة لغير المسبوق على احد التأويلين وما ذكره المصنف من التفصيل بين ما ذكره فيدسونه
لم تركه في التكبير وجبه لنفع الميت بالدعاء وانه بن والذى ارتضاء شيخنا في الغائب ان المسبوق ذ سلم
امامه فانه يوالي التكبير مطلقا اي سواء تركت او رفعت فورا (قوله) والركن الخامس القيام لها) جعل ليام
فيها واجبا بناء على القول بوجوبها ما على القول بسنيتها فهو مندوب (قوله) ركعتين ندبا على بوسه لجمعة (اي
ولو كان قديما وهذا اعتدافاق الورثة على تكفيته فيه وقوله وقضى به عند التنازع اي عند تنازع
الورثة بأن طلب بعضهم تكفيته فيه وبعضهم تكفيته في غيره وفيه ان السماع بما يكون به يجب
لا يعتدوب ولذا قال بن ما ذكره عقب من الندب فيه نظر والطاهر من عباراتهم الوجوب لذا خبر المصنف
بالفعل الدال عليه (قوله) لار وجية الخ) ما ذكره من ان الزوج لا يلزمه كفن الزوجة ولو قتيمة هو الماتمة
وقيل انه لازم له مطلقا وقيل يلزمه ان كانت فقيرة لان كانت غنية (قوله) لمن حضرته الخ) اشار بهذا
الى ان الضمير في قوله نلننه راجع للميت لا معني من قام به الموت بل معني من حضرته اسلامه وذري
الميت عليه باعتبار المال (قوله) اي ان يحسن (اي ان يحسن) اشار الى ان اضافته تحسين اخن نلننه
لمفعوله (قوله) زيادة على حال الصحة (اي زيادة على رجاؤه ما ذكره في حال الصحة) (قوله) ما
انما طلب الخ) ذكر العلامة ابن حجر ان المحتضر وقع الاتفاق على طلب تحسين طنه فيرجح ترجيح
الخوف واما الصحيح فقيه ثلاثة افعال قيل انه منسئل المحتضر لاحتمال طروقه الموت لمثل كل نفس في

على الميت (بقرابة من اب او ابن) او (لار وجية) ولو فقيرة لا يطلع العصمة بالموت (والفتير) مؤن جهيره من مال ان لذي
كان وامكن الاخذ منه (والافعل للمسلمين) فرض كفايه ثم سارع بكلم على المستدوبات المتعلقة باغتصر ريب فقال (ونوب) لمن
حضرته علامات الموت (تحسين طنه) اي ان يحسن (بأنه تعالى) بأن يرجو تحسنيه في حقه زيادة على حالة الصحة فانه ذم
تغليب الخوف حال الصحة ليحمله على كثرة العمل وفي هذه الحالة ين من العمل فطلب بعين لرجاء

(و) نذب الحاضرة (تفصيله) للقبلة (عند احداه) اي شخصه بصره للسما (عجل) شق (ايمن ثم) ان لم يمكن فعلى (ظهور) ورجلاه للقبلة (و) نذب (تجنب حاض) وقسماء (وجنبه) لاجل الملائكة وكذا ٣٣٣

تكره الملائكة ونذب

حضور طيب واحسن

اهله واسعاجه وكثرة الدعاء

له وللحاضرين اذ هو

من مواطن الاجابة وعدم

بكواكونه طاهرا وما عليه

طاهر (وملقينه الشهادة)

فيقال بحضرته اشهد ان

لا اله الا الله وان محمدا

رسول الله ولا يتال له قل

(وتعويضه) لمافي فتح

غيبه من قبح المنظر

(وسد لحية) بعصابة

عريضة ويربطها من

ترق اسه (اذا قضى) اي

تحقق خروج روحه

شرط في الامر من قبله

(وتلينه فاصله) عقب

موته فيرد ذراعيه لعضديه

رفقيه لبطنه (يرفق

رفقه عن الارض) لئلا

يسرع اليه الفساد وتاله

لهوام (وسد بثره) ثوب

سونا له عن الاعيين

(ووضع شئ ثقيل)

كسيف او حديد او حجر

(على بطنه) خوف

انتفاخه فان لم يمكن

عطين مبال (واسراع

تجهيزه) ودفنه خيفة

تعبه (الاعرق) ونحوه

تالصعق ومن مات جفاة

او تحت هدم او بمرض

السكنة فلا نذب الاسراع

الذي لابن سري الحاتمي وقيل يعتدل حسده جابا الخوف الرجاء فيكونان بكناسي الطائر من ربح احدهما سطر والثالث انه يطلب به غلبة الخوف ليحملة على كثرة العمل وهذا هو التحقيق وحل حديثنا عند ظن عبيدي بن الخ على المختصر اه بن (قوله ونذب الحاضرة) اي للحاضر عنده اي عند المحتضر الذي حضرته علامات الموت (قوله عند احداه) اي لاقبله الملائكة (قوله على شق ايمن) اي ورجلاه للشرق وراسه للمغرب (قوله ثم ظاهر) ظاهره انه لا يجعل على شقه الا يسر قبل الظاهر وهو كذلك بناء على قول ابن القاسم في صلاة المريض من تديم المهر على الاسر وحينئذ في عبارة المصنف حذف اي ثم ايسر (قوله ونجب حاض الخ) المراد تجنب المذكورات له ان لا يكون في البيت الذي هو فيه (قوله لاجل الملائكة) اي الذين يحضرون عنده في ذلك الوقت لدفع الفسادات (قوله ونذب حضور طيب) اي عنده كان يطلع بخور عنده تلاوا برش ماء ورد (قوله واحسن امله) اي خاتما وخلقوا لا يبن حضور الوارث الا ان يكون ابنا او زوجا وخوفا (قوله وكثرة الدعاء له) اي يسهل الامر الذي هو فيه (قوله اذ هو من مواطن الاجابة) اي تأمين الملائكة على الدعاء في ذلك الوقت (قوله وعدم بكاء) بالعصر وهو يجرد ارسال الدموع من غير صرور والمراد عدم بكائه في البيت وانما نذب عدم ذلك لان التصبر اجل واما البكاء بالمدفون والعويل والصراخ فهو حرام فعده واجب مطلقا عنده او خارج البيت (قوله وتلينه الشهادة) اي ولو كان صبيا على ظاهر الرسالة وهو الراجح ولا بكر والتامين على الميت اذا لحق باليهما دين الا ان يتكلم بأجنبي من الشهداءتين بعد طه بهما فانه يلحق ثانيا ليكون آخر كلامه من الذي انطق بهما (ثاني) ولا يقال له قل اي لانه قد يقول للفتات من ملا لاقبائه بالان (قوله اذا قضى) اي اذا قضى اجله اي فرغ اجله (قوله شرط في الامر من) وهما تعويضه وشده لحية فيكره فعل شئ سهوا قبل خروج روحه لئلا يفرغه (قوله ورفع عن الارض) بأن يرفع فوق دكة او باب او طراحة او شئ مرتفع (قوله الفساد) اي التعريض بسبب نيل الهوام وفي رفعه عن الارض بعد للهوام عنه (قوله وسد بثره ثوب) اي حتى وجهه والمراد سد بثره بوب زيادة سلى ما عليه من الثياب حالة الموت كما فعل به صلى الله عليه وسلم فالبهرام وارتضاه عجمي الذي اختاره ح مافاله عند صاحب المدخل انه يستردوب بعد نزعه ما عليه من الثياب ما سدا القميص (قوله خفيه تعبيره) اي عند التأخير (قوله ونذب للعسل سدر) اي في العسل التي بعد الاولى ادهى بالماء المراح للتطهير والناية الماء والسدر للتنظيف والثالثة بالماء والكا فور لاجل لطيب والمراد بالناية ما تحلل بين الاولى والاخيرة فيصدق بأكثر من واحدة (قوله ويحرك به جسد الميت) اي يمسح عليه الماء ووص ابن ناجي في شرح الرسالة وقول الشيخ عطاء وساء رملته في المدونة واخذ للخمى منه جوار غسله بالمضاف ول ابن شعبان اجيب بان المراد انه لا يتحاط بالماء بالسدر بل يتحل لميت بالسدر ويصب عليه الماء وهذا الجواب عندى متجه وهو اختيار اشياخنا والمدونة قابلة لذلك فان قلت انه اذا سرك جسده بالسدر ثم صب عليه الماء سلبه تعبير ماء قلت اخذنا اشياخنا بن ناجي ان الماء الطهور اذا ورد على العضو طهره وراى ضايق ذلك لا يضره (قوله ما في معنى ذلك) من اطرون وخطمي وهو برز الخبيزي (قوله ونذب نجريده) اي ولو انحلت المرض جسمه خلافا لمياض قال في المجلد وعسيلة صلى الله عليه وسلم في ربة طيمر سله اجناس وعلى وانفضل وامامة سقران مولاه صلى الله عليه وسلم واسمهم موحى وبه ساء ورد ما راى احد عورتي الا وضعت عيناه ومات نحو الاثنتين وانظر هل غسل تلاوا وخسوا وغير ذلك ودفن ايلة الارباحاء فبال لاسه من ثلاثة ايام بالدفن به جعل الليلة ثم ما حليا وتأخير له لاجل اجتماع الناس ول من على حية جمه اجناس ثم يوسا ثم المها حرون ثم الانصار ثم اسل نقرى وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون لة او من غيرهم الا ان انما

بل يجب أخيرهم حتى يتصدق موهم ولو يومير ولاه لاجل حياتهم ثم سرعت في ما وبات الجسل فقال (و) ب (للعسل سدر) وهو ورق شجر النبق يدق بماء ويحضر حتى تبور عوته ويعرله به جسد الميت فان لم يثر جده فغير من اشنان وصابون وغاسول وما في معناه ذلك ثموم متناه (ر) ب (بجره) من شياء

هذا العورة ليسهل الانتقاء (و وضعه) حال النسل (على مرتفع) لانه يمكن وثلايق مع شئ من ماء غسله على رأسه (و) نذب (اي قبله)
 أي الغسل أي كونه نورا ان حصل ٣٣٤ انتقاء بما قبله للسبع ثم المطلوب الانتقاء (كالكفن لسبع) راجع لما لكن

وصلا عليه كلهم فرادى لانه لم يكن خليفه يجعل اماما قاله شيخنا (قوله ما عدا العورة) فانها لا تجرد بل يجب سترها وقوله ليسهل الانتقاء أي انتقاء ما على بدنه من الاساخ والنجاسة (قوله ولثلايق مع شئ من ماء غسله على رأسه) أي فينجه ان كان الماء نجسا أو يندثر ثيابه ان كان غير نجس (قوله ثم المطلوب الانتقاء) حاصله انه اذا حصل الانتقاء بمرتبتين كانت العسل الماتة مستحبة واذا حصل الانتقاء بربع كانت العسل الخامسة مستحبة واذا حصل الانتقاء بست كانت السابعة مستحبة ثم بعد السبع فالطلب الانتقاء لا الايتار اذا لا يتار ينتهي ند به للسبع فلا تندب التاسعة اذا حصل الانتقاء بشمان وهكذا (قوله في حق المرأة) أي بحلاف السبع في العسل اذا احتيج له فلا ينجس بالرجل ولا بالمرأة (قوله ولم بعدد كل وضوء لنجاسة) أي ولا لا يلاج (قوله وكفنه) أي اذا خرجت بعد تكفينه (قوله وعصر بطنه) أي قبل الشروع في غسله ليغسل ما يخرج من الاذى قبل تغسله (قوله متواليا) هذا مصب النذب والافاصل الصب واجب (قوله بخرقة) أي حال كونه لثنا بخرقة او مصابا لخرقة وجوبا (قوله يلفها يده) أي اليسرى فيعسل المحر جين يساره وبقية الجسم يمينه (قوله ولا يفضى يده) أي لمخرج الميت ما يمكنه أي مدة امكانه العسل بالخرقة (قوله وله الافضاء الخ) هذا مثل قوله في المدونة وان احتاج ان ياتر يده فصل اه قال اللخمي ومنه ابن سيبب وهو احسن لان الحى اذا كان لا يستطيع ار التها لعله او غيرها لا بمباشرة غيره ذلك فانه لا يجوز ان يركل من عس فرجه لارالة ذلك منه ويجوز ان يصلى على حالته فهو في الموت اولى بذلك فلا يكشف و يباشر ذلك منه اذ لا يكون الميت في ارالة تلك النجاسة اعلى من الحى (قوله مرة مرة) في التوضيح عن الباقي انه على القول شكر ير الوضوء يشكر بر العسل لا بوضا ثلاثا بل مرة مرة لثلايق التكرار المسمى عنه واما على القول عدم تكرار الوضوء بتكرار العسل فانه بوضا ثلاثا ثلاثا في العسل الاولى اه بن (قوله وانفسه بخرقة) أي خرقة اخرى غير الخرقة الاولى التي غسل بها مخرجة كما في التوضيح ويفهم ذلك من اعادة النكرة فكررة اه بن وتهدد الاسنان والاف بالخرقة قبل الوضوء فيما يظهر قاله شيخنا (قوله واما لراسه) أي لصدرة (قوله لمضمضة) أي وكذا الاستشاق (قوله ونذب كافورا في العسل الاخيرة) اعلم ان النذب يحصل بوضع أي نوع من الطيب في ماء العسل لاجرة لكن كونه كافورا افضل من غيره فهو مستحب ثان (قوله يسد المسام) أي كما يمسك الجسد فيمنع سرعة التعير ويؤخذ منه ان الدهن في الارض التي لا تبلى افضل وعكس الشافعية فقالوا بافضلية التي تبلى فالدفن فيها عندهم اولى وصفة العسل بالكافور ونحوه في العسل الاخيرة ان يحلط الكافور بالماء يغسل به بدن الميت ولا يتبع بعد ذلك بما بخلاف عسل السدر فانها صر لما بعد عرك البدن به كذا نقل شيخنا عن بعض شيوخه لكن الذي في المدخل وصفته ان يؤخذ شئ من الكافور فيجعل في اناء فيه ماء ويدبه فيه ثم يغسل الميت به فهذا يقتضى ان غسلة الكافور كغسلة السدر في الصفة ولعل هذه الطريقة اولى (قوله وسف نذبا) أي لا وجوبا كما هو التعبير بالفعل ولو قال وتشف كان اطهر (قوله واغتسال غاسله) أي لامر النبي صلى الله عليه وسلم به كما في حديث ابي هريرة الذي في الموطأ من غسل ميتا فيعسل وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم ان الامر هنا تعبدى لا معلل وحله على مقتضا من الوجوب وقال بعضهم ان الامر معلل وحله على انه للنذب ثم اختلفوا في العلة منهم من قال انما امر باعسل لاجل ان يبالغ في غسل الميت لانه اذا غسل الميت موطئا على العسل لم يبال بما طار عابه منه فكان سببا لمبا لعتة في غسله ومنهم من قال ليس معنى امره بالعسل ان يغسل جميع بدنه كغسل الجبابة واما معناه انه يغسل ما بآثره به او تطاير عليه منه لانه يتجسس بالموت والى هذا ذهب ابن شعبان اه وعلى كلا القولين لا يحتاج هذا العسل لنية فليس كغسل الجبابة وانما لم يؤمر بغسل يابه على الثاني للمسقة (قوله ويأض الكفن) أي جملة ايض قال ح عن سندويندب ان يكون قطن لانه استرقال شح وفيه نظر لان من الكفن ما هو استر من القطن والطاهر ان يقال لان النبي صلى الله عليه وسلم

السبع في الكفن في حق المرأة والزيادة عليها سرف (ولم بعد) غسله أي يسكره فيما يظهر (كالوضوء لنجاسة) خرجت من قبله او دبره لانه غير مكلف والقدر المأمور به على وجه التعبد قد حصل (وغسلت) من جسده وكفنه وجوبا او استئنا على ما مر في ازالتها (و) نذب (عصر بطنه) خوف خروج شئ من النجاسة بعد تكفينه (برفق) لثلا يخرج شئ من امعائه (و) نذب (صب الماء) متواليا (في) حال (غسل مخرجه بخرقة) كيفية يلفها يسده وجوبا ولا يفضى يده ما يمكنه (وله الافضاء ان اضطر) نذب (قوضته) قبل غسله وبعد ازالة النجاسة مرة مرة كما يفهمه قوله آتقا وغسل كالجنابه (وتهدد اسنانه وانفسه بخرقة) مبلولة (وامالة راسه برفق لمضمضة وعدم حصور غير معين) للعسل بل يسكره حضوره (و) نذب (كافور) نوع من الطيب (في) الغسل (الاخيرة)

لانه شدة ر و دته يسد المسام فيمنع سرعة التعير ولطيف رائحته (وسف) ندبا قبل تكفينه (و) نذب (اعتسال غاسله) بعد كفن فراغه ثم ذكر مستحبات الكفن فقال (و) نذب (راض الكفن) وتجديره بالليم أي تطيبه بالخود (وعدم تاخير) أي التكفين (عن العسل)

ولم يوص بسرف بأن
وصى بأكثر من سبعة
والا تطلت الوصية من
اسلها (وهل الواجب)
في كفن الرجل (نوب
سنه) جيعه بخلاف
الحى قال المصنف وهو
نابغ كلامهم (و)
لوجب (سنه العورة)
تالحى (و) ستر (الباقى
سنة خلاف) وانما المرأة
فأوجب ستر جميع بدنها
مناقا (و) دب (نزه)
والا تلبس خسة للرجل
وجه المرأة وعدم كمر
مع قرد ساءا وإيتاره
تتكفن (و) ندب (الانسان
على الواسد) وصرح
نروي بكرافة لاقتصار
سليه (والثلاثة على
لأربعة) للحصول الوترية
السنمعا والخسة على
السة (و) دب (تميصه
وعميمه) أى جعل قبض
وعمامة من جلة اكفانه
(و) ندب (عدنة فيها) أى
فى العمامة قدر ذراع
تطرح على وجهه (و) ندب
(أررة) تحت القميص
(ولفانان) فوقه فهذه
خسة للرجل (والسبع
للرمة) أررة وقبض وخمار
واربع اثنا عشر (و) ندب
(خسوط) بالفتح ينز
ورفيه (أى فى الخنوط يعنى

(داخل كل لقاعه رءى قطر يلصق عتائده، ببدن المـ = جهـ = يـ رـ = يـ رـ قـ رـ مـ حـ وـ رـ رـ و) بـ)
الافضل ان يكون كافورا (و) يتدب ايضا ان يجعل (في مساجده) اى اعضاء مسجوده السبعه من خير قطن

(وحواسه) هي بعض منافذه (ومرافقه) اي مارق من بدنه كاطيه ورفقيه اي باطن نخذه ووعكن طنه وخلف اذنيه وتحت حلقه وركبته قال المصنف الحذر من الحذر مما يفعله بعض الجهلة من ادخال الطن داخل دبره وكذا يحشون به انفه وفه فانه لا يجوز ان تهي ويندب الحنوط على ما مر (وان) كان الميت (محرم او معتدة) من وفاة لانه لا يطاع التكليف بالموت (ولا يتولاه) اي المحرم والمعتدة اي ان غسل الميت محرم او معتدة فلا يجوز لهما ان يتوليا تحنيطه لحرمة مس الايب عايمها ولو كان الميت زوج المعتدة الا ان تكون وضعت اثر موته فانها تحنطه لو فاء عدها جئتذ ثم شرع في مندوبات ٣٣٦ التشيع فقال (و) ندب (مشي مشيع) للجنائز في ذهابه وكره كونه ولا بأس به في

وجوعه لفراغ العبادة (واسراعه) اي المشيع حامل للميت اولا والمراد به ما فوق المشي المعتاد ودون الخبيب (وتقدمه) اي المشيع الماشي وتأخر راكب عن الجنائز (و) تأخر (مراة) عن الراكب من الرجال (و) ندب (سترها) اي المرأة الميتة (بقبة) تجعل فوق ظهر النعش لانه بلغ في الستر (و) ندب (رفع اليدين باولى التكبير) فقط (و) ندب (ابتداء للدعاء الواجب) (بحمد الله تعالى) (وصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم) عقب الحدائر كل تكبيرة ولا يقرأ الفاتحة اي يكره الان يقصد الخروج من خلاف الشافعي (و) ندب (اسرار دعاء) ولو ليل (و) ندب (رفع صغير على اكف) لاعلى نعش لما فيه من الفخاخر (ووقوف امام بالوسط) بفتح السين للميت الذكر (ومسكي المرأة راس الميت عن يمينه) ندب (لا في الروضة الشريفة) ثم ذكر مندوبات تتعلق بالدفن فقال (و) ندب (رفع قبر كسبر سنا) اي كسنام البعيرها هو المذهب وقوله (وتزول ايضا على كراهته) اي التسليم وجئتذ فيسطح ندب (ضعيف) (وحنوقه) (ب) من القبر (فيه) اي في البر (ثلاثا) اي يدعى مع من ترابه (و) ندب (تهيئة طعام لاهله) اي الميت (و) ندب (تعزية) لاهله وهي الجل على الصبر به الاجزاء ادعاء للميت والمصاب بالامشية الفتنة والصبي الغني المميز والافضل كونها بعد الدفن حتى يبيت المصاب وامدها ثلاثة ايام ولا نعر به بعدها

اي وكذا يقال في الحواس وما بعدها (قوله في بعض منافذه) اي لان المراد بحواسه حينما وادناه وانفه فقط (قوله وركبته) اي وتحت ركبته واما فوقه ما فهد داخل في مساجده (قوله لحرمة مس الطبيب عليهما) يؤخذ منه انه يجوز لهما قولته اذا تخلفا في عدم مسه ويدوغيرها ولو كان هنالك من يتولاه غيرهما وهو كذلك (قوله في ذهابه) اي في حال الذهاب به لافيرة والمصلي (قوله ودون الخبيب) اي ودون الهرواة لانها تنافي السكنة واستحب الشافعية القرب من الميت في حال تشييعه للاعتبار واستحب الحنفية التأخر في صفوف الصلاة تواضع في الشفاعة (قوله عن الجنائز) اي لاعتن الماشي الصادق بدنه على الجنائز (قوله وسترها بقبة) اي في حال الحمل والدفن وفي المواق عن ابن حبيب لا بأس ان يجعل على النعش اي فوق القبة للمرأة بكر او ثيبا الشاح او رداء ما يجعل مثل الاخرة الملوثة فلا حرج وكذا لا بأس ان يستركن الذي كرهه ساذج ونحوه وينزع عند الحاجة اه واما ما فعل الا من وضع الثياب الملوثة والحلي والنفود والجواهر فوق النعش فهو امر منكر (قوله ورفع اليدين بأولى التكبير فقط) اي واما رفعه في غير اولاه خلاف الاول وهذا هو المشهور ومما له قولان لا يرفعهما اصلا ورفعهما عند الجميع (قوله للدعاء) اي الحاصل عقب كل تكبيرة في الصلاة (قوله اترك كل تكبيرة) ظرف لاقوله وابتداء بحمد وصلاة على نبيه وهذا هو المعتمد وفي الطرار لا تكون الصلاة والتحميد في كل تكبيرة بل في الاولى ويدعو في غيرها وعزاه ابن يونس للزواجر (قوله الان يقصد الخروج من خلاف الشافعي) اي القائل بوجودها عند التكبيرة الاولى فان قصد بقراءتها الخروج من خلاف الشافعي فلا كراهة لكن لا بد من الدعاء قبلها وبعدها (قوله ولوليل) اي ولوصلي عليها ليل ولا يتوهم الجهر بالدعاء ان صلى عليها ليل كما يجوز به امرأة في صلاة الليل (قوله ووقوف امام بالوسط) اي عند وسط الميت من غير ملاصقة له بل يسبق ان يكون بينهما فرجة قدر شبر وقيل قدر ذراع (قوله ومسكي المرأة) عطف على الوسط اي عند الوسط وعند مسكي المرأة وقوله راس الميت عن يمينه جملة حالة من امام وقوله الا في الروضة الشريفة اي فانه يجعل راس الميت على يسار الامام جهة اليسار الشريف (قوله فيسطح) اي فيجعل عليه سطح كالمسطبة ولكن لا يسرى ذلك السطح بالارض بل يرفع كسبر وويل يرفع قليلا قدر ما يعرف به واعلم ان قرائن النبي صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر روى انها ستمة وروى انها مسطحة ورواية التسليم ثابت (قوله ثلاثا) روي عن عند المرأة الاولى منها خناكم وفي المرأة الثانية وفيها نبيدكم وفي المرأة الثالثة ومنها نخرجكم نارة اخرى كما ورد ذلك في الخبر (قوله من ترابه) الاولى من التراب (قوله وتهيئة طعام لاهله) اي كسبهم حل بم ما يستعابهم بالمجتمعا انياحه اي تكاء برفع صوت والاحرم ارسال الطعام لهم لانهم عصاة واما جمع الناس على طعام بيت الميت فبإذنه مكروهة (قوله وتعزية) اي ان كان الميت مسلما فلا يمزى المسلم بتريبه الكافر كما هو قول مالك واختار ابن رشد تعزية المسلم بآية الكافر بخلاف مالك انظر المواق اه بن (قوله وهي الجمل الح) اي كان: ولله عظم الله اجره واحسن عزاءك وزفر ليمتلك وابصر في القاذ العزية حدمعين (قوله الامشية الفتنة والصبي) اي فاته حال لا يزيان (قوله والافضل كونها بعد الدفن وفي بيت المصاب) اي واما كونها عند الدفن

بعد

الا ان يكون غائبا (وعدم عمقه) اى القبر (واللحد) وهو افضل من الشق فى ارض صلبة لا يخاف ثقلها والاف الشق افضل (و) ندب
(منجم) للميت (فيه على) شق (اي من قبلا) القبلة وقول واضعه باسم الله وعلى سنة ٣٣٧ رسول الله اللهم تقبله بأحسن قبول او

نحو ذلك وجعل يده اليمنى
على جسده ويستند راسه
ورجليه شئ من التراب
(وتدورك) ندبا (ان خولف
بالخضرة) وهى عدم
تسوية التراب ومثل
للمخالفة بقوله
(كنكيس رجليه)
موضع راسه او غير مقبل
او على ظهر وشبه فى مطلق
التدارك قوله (وكنرك
الغسل) او الصلاة عليه
(ودفن من اسلم عقبة
الكفار) فيتدارك (ان
لم يخف) عليه (التعير)
تحقيقا وطنا والقيد راجع
لما بعد كاف التشبيه لا
لخصوص من اسلم على ما هو
الحق والنقل خلافا لمن
وهم (و) ندب (سده) اى
اللحد (بلبن) وهو الطوب
النبي (ثم لوح) ان لم يوجد
لبن (ثم قرمود) بفتح القاف
شئ يجعل من الطين على
هيئة وجوه الخيل (ثم
آجر) بالمد وضم الجيم ان
لم يوجد قرمود ثم يحجر (ثم
قصب وسن التراب)
باب اللحد عند عدم ما
تقدم (اولى من) دفنه فى
(التابوت) لانه من زى
النصارى وكره فرش
مضربة مثلائحته ومخدة
لنحت راسه (وجاز غسل

لحد تسوية التراب كما هو الشائع الان بخلاف الافضل (قوله الا ان يكون) اى ولى الميت الذى يعزى غائبا
وقت الموت (قوله وعدم عمقه) اى القبر اى لان خبير الارض اعلاها وشرها اسفلها لان اعلى الارض محل
لذكر والطاعات فيحصل للميت بالقرب منه بركة ذلك قاله شيخنا (قوله واللحد) هو ان يحفر فى اسفل القبر
جهة القبلة من المغرب للمشرق بقدر ما يوضع فيه الميت فى الارض الصلبة اى الماسكة (قوله من الشق) وهو
ان يحفر فى اسفل القبر اضيق من اعلاه بقدر ما يسع الميت ثم يغطى فم الشق ثم يصب فوقه التراب وانما
فضل اللحد على الشق لخبر اللحدناى معشر الامة المحمدية والشق لغيرناى معشر اهل الكتاب (قوله
مقبلا) اى ورأسه جهة المغرب ورجلاه جهة المشرق (قوله على جسده) اى ملاصقة لجسده (قوله وهى
عدم تسوية التراب) اى فان سوى عليه التراب فات التدارك (قوله كنكيس رجليه موضع راسه) اى بان
يجعل راسه جهة المشرق ورجلاه جهة المغرب (قوله وشبهه فى مطلق التدارك) اى لان التدارك فى المشبه
به بالخضرة وفى المشبه ما لم يخف التغير (قوله وكنرك الغسل) اى فانه يتدارك بأن يخرج من الذبر ويغسل
ويصلى عليه ما لم يخش تغيरे وكذا اذا دفن بغير صلاة قال ابن رشد ترك الغسل والصلاة او الغسل فقط او
الصلاة فقط فى الحكم سواء وان القوات الذى يمنع من اخراج الميت من قبره للصلاة عليه هو ان يخشى عليه
التغير اه عدوى (قوله ان لم يخف عليه التغير) اى فان خيف فاه لا يخرج ويصلى على القبر فى مسئلة ترك
الصلاة اذا غسل ما تبقى به ولو بعد سنين كما هو قول ابن القاسم على ما مر لك وامامى مسئلة ترك الغسل فلا يصلى
على القبر لقول المصنف وتلازما كذا قال عجم والمعول عليه ما قاله غيره من الصلاة على القبر فى مسئلة ترك
الغسل ايضا وان معنى قول المصنف وتلازماى فى الطلب فن طلب تغسيله اطلب الصلاة عليه وان لم
يغسل بالفعل كما تقدم ذلك (قوله راجع لما بعد كاف التشبيه) وهو ترك الغسل ودفن من اسلم بمقبرة الكفار
قال بن وهو الصواب وعليه حله المواق لانه قول سحنون وعيسى بن دينار وروايته عن ابن القاسم (قوله
خلافا لمن وهم) وهو ح طفى والعجب من ح كيف جعل القيد خاصا بالاخيرة وان بقية المسائل تقوت
بالفراغ من الدفن الذى هو الخضرة اه كلامه ولم يتنبه طفى الى ان هذا قول ابن وهب فقط وحيث كان
متنصوصا فلا عجب غايته ان تمسح المصنف على ذلك تمسح به على قول ضعيف انظر بن (قوله وهو الطوب
النبي) هذا التفسير بمعنى قول المواق هو ما يصنع من الطين بالتين ور بما عمل بدونه وكما يندب سده باللبن يندب
سد الخلل الذى بين اللبن (قوله ثم آجر) وهو الطوب الاحمر (قوله وسن التراب) اى وسد اللحد بالتراب عند
عدم ما تقدم لكن بعد عجنه بالماء اورش الماء عليه لاجل ان ثبت اولى من الدفن فى التابوت وهو الحشبة
المسماة فى زماننا بالسحلية واعترض بعضهم على المصنف بان الاولى ان يقول ثم بالتراب وفيه نظر بل ما فعله
المصنف اولى اذ لا يكون ما ذكره المعارض اولى الاولى كان بعد سده بالتراب مرتبة اخرى مع انه لا مرتبة بعده
وكأن ذلك المعارض نظره مع ما قبله كذا اقر شيخنا (قوله وادخلت الكاف الثامنة) اى من جاو ز السنة
الثامنة (قوله لمر اهنة) اى الى ان يصل لحد المر اهنة بان يصل لثنتى عشرة سنة اما بن ثلاثة عشر فلا يجوز
لها النظر لعورته كما لا يجوز لها تغسيله والحاصل ان الاقسام ثلاثة قان بمائة فأقل يجوز لها تغسيله والنظر
لعورته وابن تسع لاثنى عشر يجوز لها نظر عورته لا تغسيله واما بن ثلاثة عشر فأكثر فلا يجوز لها تغسيله
ولا النظر لعورته لان ابن ثلاثة عشر مناهز والمناهز كالكبيرة كفى بمبق فعلم من هذا انه لا يلزم من جواز
النظر للعورة جواز التغسيل لان فى التغسيل زيادة الجس باليد (قوله وجاز غسل رجل صبيسة الخ) قال فى
التوضيح اذا كانت الصبيسة مطيقة لا طوط لم يجز للرجل تغسيلها اتفاقا وان كانت رضية جاز اتفاقا واختلف
فما بينهما فذهب ابن القاسم لا يغسلها وما ذهب اشهب بغسلها ابن القاسم كذا فى الاول مذموم المدونة

(٤٢ - دسوى ول)

المراه (ابن سبع) سن سبعين وحسب السن الثامنة لان سبع وان جاز لها
الطوب بعورته للمراهقة (و) حاز غسل (رجل) صبيبة (كرضية) ومقارب مدة الرضاعة كشهر من زائد من اعلى المولدين

واما على الشهر بن الملقين بهما لا بنت ثلاث سنين (و) جاز للغسل (الماء المسخن) كالبرد (و) جاز (عدم الدلك أكثره الموتي) أكثره توجب المشقة أي الفادحة فيما يظهر وكذا ٢٣٨ عدم الغسل ويمم من أمكن تيممه منهم والأصل عليهم بلا غسل وتيمم على الأسح

(وقوله وأما على الشهر بن الملقين الخ) ينبغي أن يكون من القريب لمدة الرضاع ستة أشهر فيجوز للرجل أن يغسل بنت سنتين ونهائية أشهر كما يجوز له النظر لعورتها وأما إذا كانت ثمة هي كبت سنتين فلا يجوز له نفسيلها ولا نظر عورتها وأما بنت ثلاث سنين أو أربع فلا يجوز له تغسيلها وإن جاز له النظر لعورتها هذا وقد تقدم للمصنف جواز تغسيل الرجل للذكر سواء كان بالغا أو صبيًا بقوله ثم أقرب أوليائه ثم اجنبي وتقدم له أيضا جواز تغسيل المرأة للأنثى بالغة أو صبية بقوله والمرأة أقرب امرأة ثم اجنبي فقد استوفى المصنف الأقسام الأربعة (قوله المشقة الفادحة) أي في الدلالة والمراد بها الخارجة عن المعتاد (قوله وكذا عدم الغسل) أي وكذا يجوز عدم الغسل لكثرة الموتي أكثره توجب المشقة الفادحة في تغسيلهم بلا دلك (قوله والأصل) أي والأبوان كان يشق تيممهم مشقة فادحة صلى عليهم بلا غسل ولا تيمم وهذا لا يعارض ما مر من قوله وتلازم المأخذ أن المراد تلازم في الطلب ولا شأن أن الغسل مطلوب عند كثرة الموتي ابتداء وإن اغتفر تركه للمشقة الفادحة وهذا الذي قاله الشارح هو ما قاله الشيخ إبراهيم القماني وصوبه بن خلافا لعج القائل بعدم الصلاة عليهم وإن المراد بقول المصنف وتلازم أي في الفعل (قوله وتكفين بلبوس) أي وإن كان الحديدا أفضل فالجواز هنا بمعنى خلاف الأولى (قوله والاكره) أي ولا يمكن طاهرًا لطيفًا بان كان وسخًا أو كان نجسًا في هذين وقوله ونذب في الأخبار إذا شهد به مشاهد الخبير (قوله غير أربعة) أي كائنين أو ثلاثة (قوله خلاف لمن قال بنذب الأربعة) أي وهو أشهب وابن حبيب وفي خش أن ابن الحبيب شهر قول أشهب وابن حبيب باستحباب الأربعة ومثله في عجم وهو سهو منه ما فإن ابن الحبيب لم يشهر إلا ما عند المصنف ونصه ولا يستحب جل أربعة على المشهور اه فأتت راءنا شهر نفق الاستحباب وهو خلاف ما نسباه له اه بن (قوله بأي ناحية الخ) قال عبق استعمل أي هنا بمعنى كل البدلية أي الدالة على العموم بطريق البدل لا الشمول مجاز أي وجار البدل بكل ناحية شاء الحامل البدل بها من العيين أو اليسار من مقدمه أو مؤخره وفيه أن هذا خلاف الطاهر والطاهر أنها موصولة ببناء على قول أن عضفون وابن الصائغ من جواز إضافة النكرة وجعلنا من ذلك قول الله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون والتقدير وسيعلم الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه وكذلك التقدير هنا وبه بالناحية التي شاء الحامل البدل بها عاية ما فيه حذف الصلاة وهو جائز كقوله نحن الأئمة فاجمع جو * عن ثم وجههم البنا أي نحن الأئمة عرفوا بالشجاعة (قوله من العيين) أي بأن يبدأ من عيين النعش أو من يساره (قوله والمعين للبدل) كأشهب وابن حبيب فأشهب يقول يبدأ بمقدم السرير الأيمن فيضعه الحامل على منكبيه الأيمن ثم بمؤخره الأيمن ثم مقدمه اليسر ثم بمؤخره اليسر وابن حبيب يقول يبدأ بمقدم يسار السرير ثم بمؤخره يساره ثم بمؤخره يمينه ثم بمقدم يمينه كذا في عبق (قوله مبتدع) أي محتجع لأمر لا أصل له (قوله لجنازة كل أحد) أي سواء كان قريبا أو اجنبيا (قوله أو شابة) ومنه ما متجالة للرجال فيها أرب (قوله وابن) مراده به ما يشمل بن الابن (قوله وكره لعير من ذكر) أي كابن عم وابن أخ وابن أخت وأما المم فقضى كلامه أنها لا تخرج له ولكن عبارة ابن عرفة وابن رشد تقتضي أن المم تخرج له تأمل (قوله وجار جلوس قبل وضعها) أي وجار البقاء على القيام حتى توضع (قوله شرط أن لا ينفجر الخ) فإن تخلف شرط من هذه الشروط الثلاثة كان النقل حراما (قوله وإن لا تنهك حرمة) انتهاك حرمة أن يكون نقله على وجه يكون فيه تحقير له وعدم الاتهالك يتحقق بقرب المسافة واعتدال الزمن وتعام الخفاف مع اللطف في جملة قاله شيخنا (قوله وإن كان النقل الخ) طاهره إن المعنى هذا إذا كان النقل من حضر لبدو بل وإن كان من بدو لحضر (قوله حقه قلب المباحه) أي بابا

أوركبانا (قبل وضعها) من على أعناق الرجال بالارص (و) جار (نقل) ليس قبل الدفن وكذا بعده من مكان إلى آخر يقول بشرط أن لا ينفجر حال نقله وإن لا تنهك حرمة وإن يكون لمصلحة كأن يخاف عليه أن يأكله البحر أو ترجي بركة الموضع المنقول إليه أو ليدفن بين أهله أو لأجل قرب زيادة أهله (وإن) كان الذي (من بدو) إلى حضر حقه قلب المباحه إلا أن تجعل من بمعنى أي

(و) جاز بمعنى خلاف الاولى (بكي) بالقصر (عند موته وبعده) وقوله (بلا رفع صوت) كالتفسير لقوله بكي لان ما كان برفع صوت لا يسمى بكي بالقصر بل بكاء بالمد (و) بلا (قول قبيح) وحرم معهما او مع احدهما (و) جاز (جمع اموات بغير) واحد (لفرورة) كضيق مكان او تعذر حافرو ولو بأوقات فلا يجوز فتح قبر لدفن آخر فيه الا لفرورة ذكورا او اناثا او البعض ولو اجانب ولا يجوز لم العظام وكره جمعهم في آن واحد لغير فرورة (وولى) ندبا (القبلة الافضل) وقدم الذكرك على الانثى ٣٣٩ والكبير على الصغير والحر على

العبد كما يأتي في الصلاة (او بصلاة) عطف على بقبر لا يقيد الفرورة بل الجمع افضل من افراد كل جنازة بصلاة (بلى) ندبا (الامام رجل) حر (فطفل) حر (فبعد) كبير فصغير (نحصى كذلك) اى حركي كبير فصغير فبعد كبير فصغير فحجوب كذلك (تختي كذلك) اى حركي كبير فصغير فبعد كبير فصغير فالمراتب عشر ون (و) جار (في الصنف) الواحد كرجال احرار فقط او عبيد فقط الى آخر المراتب (ايضا الصنف) اى من المغرب للمشرق ويقف الامام عند افضلهم والمفضلون على يمينه رجلاه عند راس القاضل فالأقل منه على يساره ثم على يمينه ثم على يساره وهكذا وجاز جعل المفضلون على يمينه والبقية الى المشرق بتقديم الافضل لكن لامة هوم لتول المصنف بل المتعد كذلك الا ان يحمل على الجنس (و) جاز

يعمل وان من حضر لبدو وذلك لانه انما يبالي على المتوهم والمتوهم عدم جواز النقل من الحضرة للبدو لا عكس (قوله بكي بالقصر) هو ارسال الدموع من غير رفع صوت (قوله لان ما كان الخ) اى لان ارسال الدموع الذى برفع صوت لا يسمى الخ وهذه التفرقة بين المفصور والممدود هي احد قولين في اللغة والقول لا يخرجهما مترادفان وهو الذى في القاموس فارسال الدموع سواء كان برفع صوت او بدونه يقال له بكي وكاء (قوله وحرم معهما) اى حرم البكاء بمعنى ارسال الدموع مع رفع الصوت ومع القول القبيح او مع احدهما والقول التيسير كياتال الاعداء وياتهاب الاموال وما يقوله النساء من التعديد والحاصل ان البكاء يجوز عند الموت وبعده بقيد عدم رفع الصوت وعدم القول القبيح وامام معهما او مع احدهما فهو حرام كما يحرم اللطم على الصواب ومحمل جواز البكي بالقيدين المذكورين ان لم يجتمعوا له والا كره (قوله وجمع اموات بقبر لفرورة) اى ولو كانوا اجانب (قوله كضيق مكان) اى كفى قرافة مصرفاته لو افر دكل من عدلها بقبر لم تسعهم القرافة (قوله ولو بأوقات) اى ولو كان الجمع أوقات (قوله فلا يجوز فتح قبر لدفن آخر ايه) ولو كان الثانى من محارم الاول (قوله ذكورا) اى سواء كان الاموات الذين جعلوا للفرورة ذكورا مو اناثا وبعضهم ذكورا والبعض اناثا اذا كانوا اقارب بل ولو اجانب (قوله وكره الخ) همداحترز قوله لا يجوز فتح قبر الخ (قوله وقدم الذكرك) اى فى الايلاء للقبلة (قوله فحجوب كذلك) اى حركي كبير فصغير فبعد كبير فصغير (قوله فالاشي كذلك) اى حرة كبيرة مصعيرة فامة كبيرة فصعيرة (قوله وجاز فى الصنف الواحد ايضا الصنف) اى وجاز جعل الصنف الواحد صفا كجار جعل الاصناف صفا واحدا وحاصله انه اذا اجتمع جناز من صنف واحد بان كانوا كلهم رجالا احرارا او عبيدا او محاصى او مجايب او خنائى او اناثا جعلوا صفا واحدا من المشرق للمغرب وقوله ايضا غير طاهر اذا لم تقدم له فى الصنف الواحد شئ واجاب تن بان فى الكلام حذف اى جاز فى الصنف الواحد ما تقدم وجاز فيه ايضا الصنف وان الى فى الصنف للجنس لصادق بجميعها كما يأتى للشارح وهذا اولى من ارتكاب الخلف (قوله وجاز جعل المفضلون على يمينه) اى على يمين الامام فوق راس القاضل وقوله بتقديم الافضل اى منهم فالافضل (قوله بل المعتد) اى من الاصناف كذلك يجوز جعلهم صفا واحدا من المشرق للمغرب (قوله الا ان يحمل على الجنس) اى فقوله وجاز فى الصنف اى فى جنس الصنف الشامل لجميع الاصناف المتقدمة وهذا الحمل هو الصواب ويدل عليه قول المصنف ايضا اى وجاز فى الاصناف المجتمعة الصنف من المشرق للمغرب ايضا كجار فيهم ما مر من جعلهم واحدا خلف واحد (قوله بل هي مندوبة) اى لقوله عليه الصلاة والسلام كنتم بيتكم عن زيارة القبور فزروه ولا حادىث اخر تقتضى الحث على الزيارة وذ كفى المدخل فى زيارة النساء للقبور ثلاثه اقوال المنع والجوار على ما يعلم فى الشرع من الستر والتحفظ عكس ما يفعل اليوم والثالث الفرق بين المتجالة والشابة اه وبهذا الثالث جزم النعالي ونصه واما النساء فيباح للقواعد ويحرم على الشواب اللادى بحشى منهن القتنة (قوله بلا حد الخ) اشار بهذا لقول مالك يلغى ان الارواح وثناء ما ر ف لا يختص ريارها بوقت معينة وانما يختص يوم الجمعة لفضله والقراع فيه تله الشيخ زروق وقد سهل فى الميعار يصيب الصور محتجعا ذكركه ان طاوس ان السلف كانوا يفعلونه اه بن (قوله وليحذر من اخذ شئ من صدقات الخ) اى واماما يفعل له الناس من حل تراب المقابر للتبرك قد كفى المعيار انه جاز قال ما زالت الناس

زيارة القبور) ل هي مندوبة (بلا حد) يوم او وقت او في م دار ما يتكث عند اوهو يادى به او الجميع وينبى مزيد الاعتبار حال الزيارة والاستعمال بالدعاء والتضرع وعدم الاكل والشرب على القبور خصوصا لاهل العلم والعبادة وليحذر من اخذ شئ من صدقات اهل المقابر فانه من اقبح ما يكون (وكرهه) لحن (خلق شعره) اى شعر الميت الذى

لا يحرم حلقه حال الحياة والاحرم (وقلم ظفره وهو) اي ماذ كرم من الخلق والقلم (بدعة) فيحرم تعهد في زمن السلف (وضم) ماذ كرم من الشعر والقلامه تدب على الاوجه (ان فعل) ماذ كرم (مع) في كفته (ولا تشكأ فوجه) اي يكره (ويؤخذ) اي يزال بالغسل او بغيره نسباً كما هو مقتضى كلامهم (عفوها) اي ٣٤٠ ما يعني عنه مما سال منها بنفسه بعد الغسل ولودون درهم للظافة (و) كره (قراءة عند

موته) ان فعلت استئنا (كجسم الدار) اي تبخيرها الان يقصد زوال رائحة كريهة (و) كره قراءة (بعده) اي بعد موته (وعلى قبره) لانه ليس من عمل السلف لكن المتأخرون على انه لا بأس بقراءة القرآن والذكر وجعل ثوابه للميت ويحصل له الاجران شاء الله وهو مذهب الصالحين من اهل الكشف (و) كره (صباح خلفها) لما فيه من اظهار الجزع وعدم الرضا بالقضاء وهذا ينافي ما تقدم في قوله وبكى عند موته الخ واجيب بحمل ما هنا على قول وما تقدم على آخر والاطهر ما تقدم وقيل غير ذلك (وقول استعفروا لها) لخالفه السلف (وانصراف عنها بلا صلاة) عليها ولو طولوا والحاجة او باذن اهلها (او) بعد الصلاة (بلا اذن) من اهلها (ان لم يطولوا) كره (جلها بلا وضوء) لتأديه الى عدم الصلاة عليها الان يعلم ان بموضع الصلاة ما يتوضأ به (وادخاله) اي الميت (بمسجد) ولو على القول بطهارته (و) كره (الصلاة عليه) اي في المسجد والميت خارجة ائلا يكون وسيلة لادخاله فيه في ادخاله والصلاة عليه فيه قوله مكره (و) كره (الصلاة ان وقعت اول جماعة بامام والاندب اعادتها) (وتفصيل جنب) من اضافة المصدر لفاعله (كسقط) وهو لم يستهل صار خالوا ولد بعد تمام امد الخل وهو من اضافة المصدر لمفعوله اي كراهة تفصيل سقط (و) كره (تخبطه وتسميته وصلاة عليه

بحملونه ويتركون قبور العلماء والشهداء والصالحين اه بن (قوله لا يحرم حلقه) اي كشعر الراس وقوله والاى بان كان يحرم حلقه حال الحياة كحلق لحيته وشاربه (قوله ويؤخذ الخ) اي انه اذا سال منها شيئ نفسه بعد الغسل ولودون درهم فانه يندب ازالته بالغسل او بغيره لاجل النظافة وان كان معفو عنه لكونه سال بنفسه (قوله ان فعلت استئنا) ظاهر السماع الكراهة مطلقا وذهب ابن حبيب الى الاستحباب وتأول ما في السماع من الكراهة قائلا انما كره ذلك مالك اذا فعل ذلك استئنا نقله عنه ابن رشد وانه ايضا ابن يونس واقتصر اللغوي على استحباب القراءة ولم يعزل على السماع وظاهر الرسالة ان ابن حبيب لم يستحب الاقراءة بس وطاهر كلام غيرها انه استحباب القراءة مطلقا اه بن (قوله اي تبخيرها) اي لاجل زوال رائحة الموت وزعمه (قوله لانه ليس من عمل السلف) اي فقد كان عملهم التصديق والدعاء لا القراءة ونص المصنف في التوضيح في باب الحج على ان مذهب مالك كراهة القراءة على القبور ونقله ابن ابي جرة في شرحه على مختصر البخاري قال لانما مكلفون بالتفكير فيما قيل لهم وماذا عملوا ومكلفون بالتدبر في القرآن فال الامر الى اسقاط حد العملين اه وهذا صريح في الكراهة مطلقا (تيسره) قال في التوضيح في باب الحج المذهب ان لقراءة لا تصل للميت حكاه القرافي في قواعد الشيخ ابن ابي جرة اه وفيها ثلاثة اقوال نصل مطلقا لا نصل مطلة او الثالث ان كانت عند القبر وصلت والا فلا وفي آخره نازل ابن رشد في السؤال عن قوله تعالى وان ليس لادسان الاماسى قال وان قر الرجل واحدى ثواب قراءة للميت جار ذلك وحصل الميت اجره اه وقال ابن هلال في نوازله الذي ائق به ابن رشد وذهب اليه غير واحد من ائمة الاندلسيين ان الميت يتفجع بقراءة لقرآن الكريم ويصل اليه نفسه ويحصل له اجره اذا ذهب القارئ ثوابه له وبه جرى عمل المسلمين شرفا وغربا وقضوا على ذلك اوقافا واستمر عليه الامر منذ ازمة سالفه ثم قال ومن اللطائف ان عز الدين بن عبد السلام اشافعى رأى في المنام بعد موته فقيل له ما قول فيما كنت تنكر من وصول ما يهتدى من قراءة القرآن للموتى مال هيات وجدت الامر على خلاف ما كنت اظن اه بن (قوله خافها) لامفهومه له كما قال ابن عاشر بل الصباح منهى عنه مطلقا بن (قوله وهذا ينافي ما تقدم) اي من ان الصباح اي البكاء مع رفع الصوت حرام (قوله وقول استعفروا لها) وذلك كما يقع بمصر عيسى رجل قدام الجنائزة ويقول هذه جنازة فلان استعفروا له (قوله ولو طولوا) اي ولو حصل طول في تجهيزها (قوله او الحاجة) اي او كان الانصراف للحاجة (قوله او بعد الصلاة) اي او كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن وحاصل الفقه ان الانصراف قبل الصلاة كره ومطلقة اسواء حصل طول في تجهيزها او لا كان الانصراف للحاجة او له بحاجة كان الانصراف باذن من اهلها ام لا واما ان كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن فيكره ان كان بعير اذن من اهلها والحال هم لم يطولوا فان كان باذن اهلها فلا كراهة طولوا او لا وان طولوا فلا كراهة كان باذن اهلها ام لا (قوله لا وضوء) اي للحامل (قوله ولو على القول بطهارته) اي لاحتمال خروج قدر منه ومراعاة للقول بنجاسته (قوله وكره الصلاة عليه فيه) فان صلى عليه فيه كرهه من حيث يقع في المسجد واثيب على الصلاة من حيث انه امور بها وقول ابن رشد وعلى الكراهة فلا يأنم في صلاته ولا يؤجر مراده انه لا يأنم في ايقاعها من المسجد ولا يؤجر في ايقاعها فيه فني الاثم والجرم صرف الى الايقاع في المسجد لا الى الصلاة نفسها (قوله والاندب اعادتها) اي والاتقوا لاجاعة بامام أن وقعت اولاً من فذندب اعادتها اي جماعة ولو تعدد افد (قوله كسقط) اي كما يكره ايضا تغسيل سقط نعم يندب غسل دمه ووجب لفه بخرقه ومواراته وندب كونها حبيردار (قوله وهو من لم يستهل صار خال) اي ولو تحرك او عطس او بال او رضع قليلا

بطهارته (و) كره (الصلاة عليه) اي في المسجد والميت خارجة ائلا يكون وسيلة لادخاله فيه في ادخاله والصلاة عليه فيه قوله مكره (و) كره (الصلاة ان وقعت اول جماعة بامام والاندب اعادتها) (وتفصيل جنب) من اضافة المصدر لفاعله (كسقط) وهو لم يستهل صار خالوا ولد بعد تمام امد الخل وهو من اضافة المصدر لمفعوله اي كراهة تفصيل سقط (و) كره (تخبطه وتسميته وصلاة عليه

ودفنه بدار وليس) أي دفنه في الدار (عبدا) وجب عليه شترى ردها لأنه ليس له حرمة الموتى (بخلاف) دفن (الكبير) وهو من استهل فحبة
 بوجوب الرد (لا) يكره تعصيل (حائض) الميت لعدم قدرتها على رفع حدثها بخلاف الجنب ولذا الواء تطع عنها صارت كالجنب (و) كره
 (صلاة فاضل) علم أو عمل أو امامة (على بدعي) ردها لمن هو منله (أو مظهر كبرية) كرها وشرب خمران لم يخف عايبهم الضيعة (و) كره صلاة
 (الامام) وأهل الفضل (على من حذو القتل) اما (بحد) كحارب وتارك صلاة وزان محصن (أو قود) كقاتل مكافئ زجر الامناهم (ولو قولا)
 أي القتل (الناس دونه) أي دون الامام (وان مات) من حذو القتل (قبله) أي قبل القتل (ففيه) أي في كراهة صلاة الامام وأهل الفضل
 عليه وهو الراجح وعدم كراهتها (تردد) كره (سكفين بحرير) ونخر (ونجس) وكأخضر ٣٤١ (ومعصف) من كل ما ليس ببيض ماعدا

المزعفر والمورس كما
 (امكن غيره) أي غير
 ما ذكر من الحرير وما
 بعده (و) كره (زيادة
 رجل على خمسة) عمامة
 ومئزر وقبص ولقافتين
 وكذا زيادة امرأة على
 سبعة (و) كره (اجتماع
 ساء لبكي) بالقصر
 ارسال الدموع بلا رفع
 صوت فالواو في قوله
 (وان سرا) للحال لا
 للمبالغة (وتكبير نعش)
 لما فيه من انبهاة أو
 اظهار عظم المصيبة
 (وفرشه بحرير) ولو
 لاهرة ومفهوم قرش
 ان ستره به جائز (واتباعه
 بنار) للتناؤم وان كان
 فيها بخور فكراهة أخرى
 للسرف (و) كره (نداء
 به) أي بالميت بان يقال
 بصوت مرتفع فلان
 مات فاسعوا جنازته
 (بمسجد) لكراهة رفع
 الصوت فيه (أو باب)
 لانه ذريعة لدخوله ولان

(قوله ودفنه بدار) انما كره لانه لا يؤمن عليه ان يبش مع انتقال الملك (قوله بخلاف دفن الكبير)
 راجع الى الحكمين قبله فيجوز دفنه في الدار كما قال المواق وان كان الافضل مقابر المسلمين وهو عيب بوجوب
 ردها اه بن (قوله صارت كالجنب) أي في كراهة تعصيل الميت (قوله ان لم يخف الخ) أي والافلا
 كراهة في صلاة الفاضل عليهما (قوله وكره صلاة الامام على من حذو القتل) أي بخلاف من حذو الجلد
 فانه لا يكره صلواته عليه ولو مات بالجلد (قوله ففيه تردد) أي لابي عمران واللخمي قال عبق وانظر هل
 يدخل فيه من مات بالحس قلت كلام التوضيح صريح في ان من قدم للقتل فمات خوفا من القتل قبل اقامه
 الحد عليه من محل التردد المذكور وان ابا عمران يقول يصلى عليه الامام واللخمي يقول يستحب للامام
 ان لا يصلى عليه فانظره وحينئذ فتظير عبق قصور اه بن (قوله ونجس) يؤخذ منه انه لا يشترط في
 صلاة الميت طهارته بل طهارة المصلى (قوله وكره زيادة رجل على خمسة) أي لانه غلو (قوله واجتماع نساء
 لبكي) أي سواء كان عند الموت او بعده وهذا مقيد بقوله سابقا وجاز بكى أي ما لم يجتمعوا له والا كره وكان
 الاولى تقديمه هناك ولا مفهوم للنساء بل الرجال كذلك وانما خص النساء بالذكر لان الاجتماع لذلك
 شأنهن (قوله للحال لا للمبالغة) فيه نظر بل المبالغة على بابها لان المحرم انما هو البكاء بالصوت العالي واما
 مطلقة فكذلك دمه وقد قال ابن عاشر كافي طي ما قبل المبالغة اجتماعهن للبكاء جهرا فهو محكوم له بالكراهة
 وقد نص البرزلي على ان الصراخ العالي ممنوع اه بن (قوله ان ستره به جائز) أي اذا كان ذلك الحرير ساذجا
 غير ملون والا كره كافي نقل المواق (قوله للسرف) أي ان كان لذلك الطيب بال اه بن (قوله لا النداء
 بكخلق بصوت خفي) أي في المسجد واولى في غيره (قوله فالمراد الاعلام) أي اعلام المحافل بعونه واشار الى
 انه ليس المراد بالنداء حقيقة الذي هو رفع الصوت بل المراد به الاعلام مجازا (قوله وقيام لها) اعلم ان
 القيام للجنازة كان مطلوبا ولا يتم انه نسخ ففهم ابن عرفة ان نسخه من الوجوب للاباحة والتدب قولان
 وما ذكره المصنف من الكراهة قلعه ففهمه من قول ابن رشد ثم نسخ بما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقوم للجنازة ثم جلس وامرهم بالجلوس قال ح وفهم الكراهة من كلام الباجي وسند فانظر اه بن
 (قوله وتطين قبره او تبيضه) اكثر عباراتهم في تطينه من فوق وتل ابن عاشر عن شيخه انه يشمل
 تطينه طاهرا وباطنا وعله الكراهة ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا طين القبر لم يسمع صاحبه
 الاذان ولا الدعاء ولا يعلم من يزوره اه بن (قوله لمير مباهاة) أي وكان ذلك التحوير لغيره مباهاة (قوله
 وما عطف عليه) أي من التبيض والتحوير والبناء عليه في الاراضي الثلاثة المتقدمة في الشارح (قوله
 اوصار) أي التبر بسبب ما بنى عليه او حوله مأوى لاهل الفساد (قوله او في ارض محبسة الخ) أي
 او كان ذلك القبر في ارض محبسة او مرصدة أي في حرم البناء عليه وتحويره بالبناء وان لم يقدح بذلك مباهاة

النداء من عمل الجاهلية (لا) لنداء (بكخلق) كسر الحاء المهملة وفتح اللام جمع حله به بفتح فسكون (اصوب) في فالمراد الاعلام بعونه
 من غير نداء فلا يكره بل يندب لانه وسيلة لمطووب (و) كره الجلوس مرات به جنازة او مشيع سبقها للمصبرة وجلوس (قيام لها) وكذا استمرار
 من معها قائما حتى توضع (و) كره (تطين قبر) أي تليسه بالطين (او تبيضه) بالجير (و بناء عليه) أي على قبر كعبة أو بيت أو مدرسة
 (او تحوير) عليه بأن يبنى حوله حيطان تحديق به ان كان ذلك بأرض مملو كدله أو أميره باذن او موافقة أمير مباحة أو من غيران تصير مأوى
 للفساق ولا يهدم حينئذ (وان بوهي به) أي بما ذكر من التطين وما عطف به اوصار مأوى لاهل الفساد او في ارض محبسة كقرافة
 مصر أو مرصدة للدفن او في ملك الغير غير اذنه (حرم) ووجب هدمه ومن الضلال الجمع عليه ان كثيرا من الاغبياء يبنون بقرافة مصر
 اسبلة ومدارس ومساجد وينشون الاموات ويجعلون محلها الا كنفة وهذه الخرافات ويرجمون انهم فعلوا الخيرات كلا

ما فعلوا الا المهلكات (وجاز) ما ذكر (التمييز) وهو انما يكون في غير كعبة ومدرسة وشبه في الجواز قوله (كحجر او خشبة) يوضع على القبر (بلا تش) لاسمه او تار يخ موته والا ٣٤٢ كره وان يوهى به حرم وظاهره ان النقش مكر وه ولو قرأوا ويبنى الحرمه لانه يؤدى الى

امتنانه كذا ذكرنا ومثله نقش القرآن واسماء الله في الجدران ولما نهى الكلام على غسل الميت والصلاة عليه وانهما متلازمان وكانا مطلوبين لكل مسلم حاضر كلة او جله تقدم له استقرار حياة غير شهيد معترك شرع في الكلام على اضداد تلك الاوصاف استغناء بذكر اضدادها عنها وبنو احد المتلازمين وهو الغسل عن نفي الآخر وهو الصلاة واطلق النفي من غير بيان لعين الحكم فقال (ولا يغسل شهيد معترك) اي يحرم نفسه له كما قال بعضهم وهو من قتل في قتال الحر يمين (فقط) ولا حاجة له بعد قوله معترك (ولو) قتل (ببلد الاسلام) بأن غزرا الحر يمين المسلمين (او لم يقاتل) بان كان غافلا او نائما او قتلته مسلم يظنه كافرا او دأسته في قتال (اجنب) اي جنبا او حائضا تعين عليها القتال بفتح عذوق على الاحسن

مراده بالمحبة للدفن ما صرح بوقفيتهاله وبالمرصدة له ما وقت لذلك من غير تصرف بوقفيه بل بالتخليه بين الناس وبينها وعلمت مما قلناه ان قول الماشرح او في ارض محبة عطف على قوله وان يوهى به حرم لان الحرمه فيه مطلقة (قوله ما فعلوا الا المهلكات) اي وحينئذ فيجب هدم ما بنى بالقرافة المذكرة من المدارس والمساجد والاسبلة والبيوت والقباب والحيثان (قوله وجاز ما ذكر) مراده بما ذكره من البناء فوقه رحوه (قوله وهو انما يكون الخ) اي والبناء للتمييز انما يكون جائزا اذا كان يسيرا لان كان كثيرا كدرة رقبه وظاهره جواز البناء اليسير للتمييز ولو في الارض المحبة للدفن وهو كذلك ففي بن مانصه الذي اختاره ح ان التحوير بالبناء اليسير لاجل تمييز القبور جائز في مقابر المسلمين قال وهو الذي يعمهم من كلام المخمى وابن بشير وابن عبد السلام ومن اجوبة ابن رشد لما مضى عياض رة ل نصها ثم قال وهو الذي يفهم من آخر كلام التوضيح اه كلامه وتحصل مما تقدم ان البناء على القبر احوله في الارافى الثلاثة وهى المملوكة او لغيره باذن والموات حرام عند قصد المباهات وجائز عند قصد التمييز وان خلا عن ذلك كره واما البناء فوقه احوله في الارض المحبة فحرام الا بقصد التمييز فائتران كان البناء يسيرا (قوله والا كره) اي والا بأن كان في الحجر او الخشبة نقش كره وفي ح التخفيف في الكتابة على قبور الصالحين (قوله ويبنى الحرمه الخ) اي واما كتابة ورقة فيها ذكر او دعاء وتعليقها في عنق الميت فحرام ويجب اخراجها ان لم يطل الامر واما المصحف فيجب اخراجه مطلقا (قوله استغناء) حال من ضمير شرع اي حالة كونه مستغنيا بذكر اضداد تلك الاوصاف عنها لان الضدين متلازمان فاذا حكم على احدهما بالافتاء كان الثاني ثابتا ولا محالة لان الضدين لا يرتفعان (قوله وبنى) عطف على قوله بذكر كراهى واستغناء بنى الخ (قوله كما قال بعضهم) ممن صرح بحرمه تعيله ابن رشد في المقدمات (قوله فقط) احتراز بذلك عن بقية الشهداء كالمبطون والغريق والحريق وميت الطاعون فانه يغسل (قوله ولا حاجة له بعد قوله معترك) اي لخروج الشهداء المذكورين بقوله معترك نفي شئ آخر وهو ان قول المصنف ولا يغسل شهيد معترك يقتضى ان من شول الحربي الكافر بغير معركة يغسل وهو قول ابن الناسم ومقتضى موضع من المدونة وروى ابن وهب لا يغسل شهيد كافر حرمي غير معركة لكونه له حكم من قتلها وهو نص المدونة في محل آخر ونبهه سحنون واصبغ وابن يونس وابن رشد ويحيى القرطبي فتمنى انه لم يكن غسل اباه وصلى عليه حين قتله عدو كافر بقرطبة حين اغار عليها الكفار على غفلة والناس في احرامهم وذ كرشينا ان ما قاله ابن وهب هو المعتمد وقد اتفق سنة اثنتين وخمسين والاف ان اسرى نصارى بايدى مسلمين اغاروا على الاسكندر بوقت صلاة الجمعة والمسلمون في صلاتها قتلوا جماعة من المسلمين فاقتى عجز بعدم غسلهم وعدم الصلاة عليهم (قوله أن كان غافلا) اي حين انا ل (قوله او قتله مسلم يظنه كافرا او دأسته الخيل) فيه نظر اذ لم يذكر المواق وح في هاتين الصورتين الا انه غسل ويصلى عليه فهو المعتمد اه بن (قوله وان اجنب على الاحسن) في المواق قال اشهب لا يغسل لشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقاله اصبغ وابن المباحشون خلافا لسحنون ورجح ابن رشد ترك غسل الجنب اه وصوابه ولو قال ولو اجنب على الاظهر اه بن (قوله لان رفع حيا الخ) حاصل كلام المصنف انه اذا رفع حيا فانه يغسل ولو منقوذ المقاتل ما لم يكن مغمورا وهو المشهور من قول ابن القاسم كذا له في التوضيح عن ابن بشير وقل المواق عن ابن عرفة وابن يونس والمأزرى ما وافقه وطريقة سحنون انه متى رفع منقوذ المقاتل او مغمورا فلا يغسل وهو الذي اقتصصر عليه ابن عبد البر في الكافي وصاحب المعونة والمعول عليه لاول وقول سحنون ضعيف وقد اعترضه المواق بتغسل عمر رضى الله عنه بمحض الصداقة مع انه رفع منقوذ لمقاتل ثم قل اي المواق عن ابن عرفة وابن يونس والمأزرى ما ظاهره يوافق المصنف وجعل قول سحنون

لان رفع حيا من المعركة ثم مات (وان انقضت مقاتله) المعتمدان منقوذ المقاتل لا يغسل ولو رفع غير مغمور (الا المغمور) مقابلا مستثنى من قوله لان رفع حيا وهو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم الى ان مات ولم تنفذ مقاتله (ودفن) وجوبا (بثيابه) اي فيها المباحة (ان سترته) اي جميع جسده ويمنع ان يراذ عليها جثثا (والا) تستره (زيد) عليها ما يستره فان وجد عمر ياستر جميع جسده (بحف) الباء فيه

بمعنى منع أى مع خفف (وقلنسوة) يعنى ما يتعمم عليه من عرقية وغيرها (ومنطقة) ما يشده ٣٤٣ الوسط (قل بمنها و خاتم) من فضة (قل

فصه) أى قيمة فصه (لا) بالة تحرب من (درج وسلاح) كسيف (ولا) يغسل (دون الجبل) يعنى دون لثى الجسد والمراد بالجسد ماعدا الراس فاذا وجد نصف الجسد او اكثر منه ودون الثلثين مع الراس لم يغسل على المعتدلى يكره لان شرط الغسل وجود الميت فان وجد بعضه فالحكم للغالب ولا حكم لليسير وهو مادونهما (ولا) يغسل (محكوم بكفره) أى يحرم (وان صغيرا) ممرا (ارتد) لان ردة معتبرة بكاسلامه وان كان يؤخر قبله بلوغه ان لم يتب (او فوى بساويه) او مشترية ولو قال مالكة كان اشمل (الاسلام) وهذا فى الكتابي ولو غير مميز وما يأتى فى الردة من انه يحكم بأسلامه تبعاً لاسلام سايه فهو فى المجوسى (الا ان يسلم) الكتابي المميز بالفعل فيعسل (كأن اسلم) من غير سبي (وقر من بويه) اينابل ولومات بدار الحرب فاه يعسل ويصلى عليه (وان اختلطوا) أى المحكوم بكفرهم مع مسلمين غير شهداء (غسلوا) جبا (وكفنا) وبناهم بالنية فى الصلاة) ودفتوا فى مقابر المسلمين (ولا) يغسل (سقط لم يسلم) مارخا (ولو تحرك) أنه

مقابلا للمشهد وفاقط قول الشارح نجا لعقب المعتدانه لا يغسل من اين اتى به انظر بن (قوله بمعنى مع) أى ودفن بتيابه حالة كونها مصاحبة لخفف دفنه بتيابه لازم وجعله بدلا من قوله بتيابه وكانه قيل بخففه الخ فاسد لان المبدل منه فى نية الطرح فيقتضى انه أعاد دفن بالخفف والقلنسوة وماء معهما فخط ولبس كذلك (قوله لا بالة تحرب) أى لا بدفن مع آلة حرب (قوله ولا يغسل دون الجبل) النهى هنا على جهة الكراهة بخلافه فيما مر فانه للتحريم فالعلة فى ترك الصلاة على مادون الجبل خوف الوقوع فى المكروه وهو الصلاة على غائب ان قلت ان ترك الصلاة على مادون الجبل يؤدى لترك الصلاة راسا وكيف يترك واجب وهو الصلاة عليه خوف ارتكاب مكروه وهو الصلاة على غائب قلت اجاب فى التوضيح بما حصله انا لاختطاب بالصلاة على الميت الا بشرط الحضور وحضور جله كحضور كله وحضور الاقل بمنزلة العدم (قوله على المعتد) فيه بطرفان عدم الغسل فى هذا انما نقله فى التوضيح عن اشهب على وجه يقتضى انه مقابل للمشهور الذى هو غسل الجبل اه بن فعلى هذا المراد بالجبل ثلثا الجسد ولو مع الراس بناء على المشهور وعلى كلام اشهب فلا يغسل الا الكامل واما البعض فلا يغسل ولو كان ثلاثة ارباعه (قوله فان وجد بعضه فالحكم للغالب) كما اذا وجد ثلثاه وقد ثلثه فاستخفوا الصلاة عليه لان اليسر تنبع للكثير فلا حكم لليسير حينئذ (قوله وهو مادونهما) أى مادون الثلثين (قوله ولا يغسل محكوم بكفره) أى من زنديق وساحر ومجوسى وركابى ومرد الى أى دين (قوله او فوى به) أى بالصغير وهو عطف على ارتد أى وان صغيرا ارتد او صغيرا فوى به سايه الاسلام (قوله وهذا فى الكتابي) لان صغار الكاين لا يجبرون على الاسلام على الرابع وكبارهم لا يجبرون عليه اتفاقا والمراد بالكبير من يعقل دينه لا البالغ فقط (قوله وما يأتى فى الردة من انه) أى الصغير (قوله فهو فى المجوسى) أى لانه يجبر على الاسلام وهل المجوسى الذى يجبر على الاسلام يكون مسلما بمجرد ملك المسلم له وهو لابن دينار مع رواية معن او حتى ينوى مالكة اسلامه وهو لابن وهب او حتى يقدم ملكه ويرثه برى الاسلام ويشترعه بشرائه وهو لابن جبيب او حتى يعقل ويحجب حين ثعاره فثله ابن رشد خامسا حتى يجب بعد اختلامه وهو اسحقون قال ابن عرفة وعز اعياض الاولين لروايتين فيها فلم منه ترجيح الاولين وعليهما اذا مات قبل الجبر فانه يغسل ويصلى عليه والحاصل ان الصغير من سبي المجوس لا خلاف فى انه يجبر على الاسلام الا ان يكون معه ابوا واحدهما فان مات قبل الجبر فعلى الخلاف المتقدم (قوله بل ولومات بدار الحرب الخ) اشار بهذا الى ان قول المصنف وقدر من ابويه لا مفهوم له لانه لو اسلم بدار الحرب وبقي فيها حتى مات فانه يغسل ايضا وكذا من اسلم من اولاد اهل الذمة المالكين عندنا اهل كتاب ام لا وبقي عند اهل حتى مات فانه يغسل لان اسلامه معتبر (قوله غسلوا وكفنا الخ) أى ومؤنة غسلهم وكفهم من بيت المال ان كان المسلم منهم فقيرا لا مال له ولا مال الكافر لاحق له فى بيت المال لا نقول غسل المسلم وتكفينه ومواراته لا يتحقق الا بفعل ذلك فى الكافر ولا ايتيم الواجب الابه فهو واجب اتمان كان للمسلم مال سواء كان معه ام لا فان مؤنة جميعهم تؤخذ من مال المسلم واحترزالسارح بقوله غير شهيد عما اذا اختلط المحكوم بكفره بشهيد معركة فانه لا يغسل واحد منهم ودفتوا بقبرة المسلمين عليها حق المسلم ببقى ما لو اختلط مسلم بغسل شهيد معتزل والظاهر ان يغسل الجميع ويكفونهم دفنهم بتيابهم احتياطا فى الجانبين وصلى عليهم وهل غير الشهيد بالنيه او لانه قد قيل بالصلاة على الشهيد فليس كالكافر (قوله ولا يغسل سقط) أى يكره كما قال التارح بعدد (قوله ولو تحرك) اللغضى احتلف فى الحركة والرضاع والاعطاس فقال مالك لا يكون له بذلك حكم الحياة وعارضه المازرى بأن يعلم يقينا انه محال بالعادة ان يرضع الميت واجاب المواق بما حاصله ان المراد انه محكوم له بحكم الميت لانه ميت حين رضاعه حقيقة اه بن (قوله اذ قد يتحرك المقتول) أى وقد يكون العباس من الريح وقد يكون البول من استرخاء المواء (قوله اورضع) أى يسيرا واما كثرة الرضاع فمعتبرة والكثير ما نقول اهل المعرفة انه لا يش مثله الا من فيه حياة مسقرة (قوله اذا واحد الخ) أى لان كل واحد منها لا يدل الخ (قوله فيهما) أى فى نية بحركة

الحركة لانه على الحياة اذ قد يتحرك المقتول (اوسطس اول ارضع) اذ واحد منها لا يدل على استقرار الحياة أى يكره (الا ان تتحقق الحياة) بسلامة من علاماتها من صياح او طول مدة فيجب غسله (وغسل همه) أى لسقط (ولف بخرة ويرى) وجوبها فيها

وفي غسل الدم تنظر (ولا يصلي على قبر) أي يكره على الأوجه (الآن يدفن غيرها) أي بغير صلاة فيصلي على القبر وجوبا ولا يخرج إن شئف عليه التغير والاخرج على ٣٤٤ المعتمد وحمل الصلاة على القبر ما لم يطل حتى يظن فناءه (و) لا يصلي على (غائب) من غير بق

ومواراته (قوله وفي غسل الدم تنظر) قال شيخنا العدوي الظاهر أنه مستحب (قوله ولا يصلي على قبر) أي به إن صلى عليه قبل دفنه (قوله على الأوجه) أي خلافاً لقول عبق أي يمنع على المشهور فإنه لا وجه للمنع إذ غاية ما يلزم على الصلاة على القبر تكرار الصلاة والحكم فيه الكراهة كما قدمه المصنف وما وقع لأن عرفه من التعبير هنا بالمنع فيحمل على الكراهة لما ذكرناه اهـ بن (قوله وحمل الصلاة على) أي إذا خيف عليه التعبير وقوله ما لم يطل الخ أي والأقل يصلي على القبر (قوله ولا يصلي على غائب) أي يكره وأما صلاته عليه الصلاة والسلام وهو بالمدينة على النجاشي لما بلغه موته بالحشة فذلك من خصوصياته وإن صلاته عليه لم تكن على غائب لرفعه له صلى الله عليه وسلم حتى رآه فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها ورد ابن العربي الجوابين معا بأن كلا من الخصوصية والرفع يقتضيان دليل وليس بوجود اهـ بن (قوله ولا تكرار الصلاة على من صلى عليه) أي يكره ذلك إذا كان صلى عليه ولا جاعة ولا اندب أعاذتها جاعة كما تقدم (قوله أو صاه لرجاء خيره) أي وة لرواه لا عاظة من بعده لعداوة ونهالم نفذ وصيته بذلك لعدم حوازاها وكان من بعده أحق بالإمامة أن رجى خيره أبصا والأقدم الوصي لأن من بعده إذا كان لا يرجي خيره والقرض أن بينهما عداوة فيخشى أن يقصر في ادعائه والإمام محمود الصلاة وصلاة المأمومين مرتبطة به (قوله الأمام الخطبة) أي مع مباشرتها على الظاهر لأن المراد مع تواجدها لا غير كالأخى المولى على الحكم والتقرير في الخطبة والصلاة (ثم أقرب العصبية) أي ولا مدخل للزوج وأما السيد فله مدخل بالتعق (قوله وإن تعدد العاصب لجنابة) أي والحال أنهم نساوا في أقرب (قوله أو أكثر) أي أو تعدد العاصب لا أكثر من جنابة كالأب مع ميتان أو أكثر وكان لكل جنابة ولي فيقدم الأفضل من هؤلاء الأولياء (قوله وأغبرهما) أي من المربحات المتقدمة في باب الإمامة (قوله ولو ولي امرأة) كما لو اجتمع ميتان ذكر وأتى بكل منهما ولي وكان ولي المرأة أفضل من ولي الرجل فيقدم ولي المرأة الأفضل إذا صلى عليها مع صلاة واحدة (قوله أي النول ترتبهن) أي بجواز ترتبهن والحاصل أن القول لا يزل يقولن أنهن يصلين دفعة ويكره ترتبهن والنول الثاني يقول بجواز كل من الأمرين صلاتهن دفعة وترتبهن (قوله والقبر حبس) أي على الدفن فإن نقل منه الميت أو بلى لم يتصرف فيه بغير الدفن كالزرع وبناءه يتألا ارتفاع به (قوله حيث كان مسنما والطريق دونه) أي وظن دوام شيء من عظامه فيه كما قال المصنف فكراهة المشي مقيدة بقيود ثلاثة (قوله والأجار) أي والأبأن كان مسطحاً أو كان مسنماً وكان في الطريق أو ظن فناءه وعدم بناء شيء منه في القبر جار المشي عليه وأولى لو كان مسطحاً في الطريق (قوله ولو ينعل) ظاهره ولو كانت متنجسة ولو أكثر المرور ولو كان المار كافراً والظاهر جواز المشي بالدواب قياساً على النعل المتنجسة قاله شيخنا (قوله وكذا الجلوس عليه) أي يجوز مطلقاً كما هو ظاهر ح لأنه أخف من المشي خلافاً لما في عبق من أن الجلوس على المشي يكره أن كان السبر مسما والطريق دونه بقاء شيء من الميت فيه فإن اتقى قيد من القيود الثلاثة جار فإن هذا لم يله أحد كذا أقروا وشيخنا وأما ما ورد من حرمة الجلوس على القبر فهو محمول على الجلوس اقتضاء الحاجة (قوله مادام به) هذا قيد للنفيين فقط أي نفي المشي ونفي النباش لا لقوله أيضاً بس أذهو حبس وإن لم يبق فيه شيء لا عجب الذنب وأشار لذلك الشارح بقوله لا بناؤه داراً الخ ولا يجوز أخذ حجارة المبرأ الثانية لبناء قطرة أو مسجد أو داراً بالاولى وقوله ولا حرته للزراعة لكن لو حرنت جعل كرازا في مؤنة دفن الفقراء اهـ خش (قوله معاً) أي ثلاثة وتقدمت رابعة وهي نبشه لأجل نقله فيجوز بالشروط المتقدمة وخاءسة وهي نبشه لدفن غيره عند الضرورة (قوله إن أبي) أي ربه من أخذ

وأكبل سميع أو في بلد أخرى (ولا تكرار) الصلاة على من صلى عليه وهذا مكرر مع قوله وتكرارها (والأولى) أي الأحق بالصلاة على الميت أماً (وصى) أو صاه بالصلاة عليه (رجى خيره) صفة توصي تفيد التعليل كأنه قال أو صاه لرجاء خيره (ثم) إن لم يكن وصي فالأولى (الخليفة لأفرعه) أي نائبه في الحكم (الا) إن يوليه حكماً (مع الخطبة) للجمعة (ثم أقرب العصبية) فيقدم ابن فأنه فأب فأخ فأنه فجد فعم فأنه (و) أن تعدد العاصب لجنابة أو أكثر يقدم (أفضل ولي) بزيادة فقه أو حديث أو غيرهما (ولو) كان الأفضل (ولي امرأة) فيقدم على ولي الرجل المفضل اعتباراً بفضل ولي المرأة الميتة (وصلى النساء) على الجنابة عند عدم الرجال (دفعه) أقداً إذا ولا ينظر لسبق بعضهن بعضاً بالتكبير أو السلام فإذا فرغن كره لمن فاتته منهن أن تصلي (ومحج ترتبهن) أي القول ترتبهن واحدة بعد أخرى وضعف بأنه تكرار للصلاة وهو مكروه (والقبر) أي غير السقط (حسب لا يمشي

عليه) أي يكره حيث كان مسماً أو الطريق دونه ولا ينش) أي يحرم (مادام) الميت القيمة أي مدة ظن دوام شيء من عظامه غير بيب ذنب (به) أي فيه والأجار المشي والنبش للدفن فيه لا بناؤه داراً ولا حرته للزراعة واستثنى من منع النباش مسائل ثلاثة (الآن) يتبع ربه بغير غصبه) بالبناء الممجة بل غصبه الميت أو غيره فينبش إن أبي من أخذ القيمة ولم يتغير الميت

(أو) يشح رب (قبر) حفر (بملكه) بغير اذنه (أو نسي معه مال) لغيره ولو قل أوله وشح الوارث وكان له بال أن لم يغير الميت والأجر غير الوارث على اخذ القيمة أو المثل ولا شيء للوارث (وإن كان) القبر المحفور (بما) أي مكان (عكك فيه الدفن) كارض محبسة له أو مباحة فدفن فيه ميت بغير اذنه حافره (بني) الميت فيه (وعليهم) أي على ورثة المدفون فيه (قيمته) أي قيمة الحفر (واقله) أي القبر عككا (مما منع راحته) أي راحة الميت (وحرسه) من اكل كسبع ولا حدا لا كثره ونذب عدم عمقه كأم (وبقر) ٣٤٥ أي شق بطن ميت (عن مال) له أو لغيره ابتلعه حيا (كثر) بأن كان

القيمة (قوله أو يشح رب قبر حفر بملكه الخ) حاصله أنه إذا دفن في ملك غيره بدون اذنه فقال ابن رشد للمالك اخراجه مطلقا سواء طال الزمن أم لا وقال اللخمي له اخراجه إن كان بالفور وأما مع الطول فليس له اخراجه وجبر على اخذ القيمة وقال الشيخ ابن ابي زيد أن كان بالقرب فله اخراجه وإن طال فله الانتفاع بظاهر الأرض ولا يخرج اطر بن (قوله أو نسي معه مال) أي كئيب غطى به في القبر أو خاتم أو دنابر وفي المواق أن لرب المال أن يخرج بمجرده عوام من غير توقف على يئسه أو تصديق بخلاف الكفن المغصوب وانظر الفرق بينهما اه وقد يقال الفرق أن التكفين حوز لوضع اليد فلا بد في قتله عن الحائز من يئسه أو تصديق بخلاف مصاحبة المال له فلا يعد حوزا (قوله بما عكك فيه الدفن) أي في مكان عكك فيه الميت الدفن خاصة وقوله كارض محبسة له أي الدفن وقرر شيخنا أن القبر التي بقرافة مصر كالمالوكة للكلفة فيها وحينئذ فينبش القبر ويخرج الميت على الخلاف السابق فيه (قوله فدفن فيه) أي في ذلك النبر المحفور في الأرض المذكورة (قوله وعليهم) أي من تركه فان لم يكن له تركه كانت قيمته من بيت المال ولا تلزم الورثة من مالهم (قوله أي قيمة الحفر) أي وليس المراد قيمة القبر لئلا ينافي الموضوع من أن القبر حفر في أرض ليست ملكا لاحد وانما عكك كل احد الدفن فيها فالخافركن سبق لمباح وما ذكره من لزوم قيمة الحفر هو قول ابن اللباد وهو المعتمد وقيل عليهم حفر مثله وقيل الأكثر من قيمة الحفر وقيمة الأرض المحفورة وقيل الأقل منهما (قوله بأن كان نصابا) استحسن بعض الأشياخ أن المراد به نصاب الزكاة لأن نصاب السرقة اه شيخنا عدوى (قوله ولو ثبت) أي ابتلاعه له بشاهد وعين والظاهر أنه لا يتأتى هنا عين استظهار اعدم تعلق المدعي به بذمة الميت وحينئذ فيلغز بها ويقال دعوى على ميت ليس فيها عين استظهار وإذا بقر على المال فلم يوجد عزركل من المدعي والشاهد وقوله أما القصد الخ أي أما ابتلاعه لقصد الخ (قوله لا يقر عن جنين) أي ولو رجي خروجه حيا وهذا قول ابن القاسم وهو المعتمد وذلك لأن سلامته مشكوك فلا تنهك حرمتها لأجله بخلاف المال فإنه محقق (قوله وتؤولت ايضا على البقر) أي من خاصرتها اليسرى حيث كان الحمل أنشأ اما أن كان ذكر فإنه يكون من خاصرتها اليمنى اه عدوى وذكر ايضا أن محل الخلاف في جنين الآدمي اما جنين غيره فإنه يقر عنه إذا رجي قول واحد (قوله وهو) أي اخراجه بحيلة من الميتة بما لا يستطيع لأنه لا بد لاخراجه من القوة والدافعة وشرط وجودها الحياة لا لخرق العادة اه عدوى (قوله عدم جواز اكله) أي ولو أدى عدم الاكل لموت ذلك المضطر (قوله لم يجد غيره) هذا محل الخلاف أما لو وجد غيره فلا يجوز اكله قول واحد (قوله وصحح اكله) وعلى هذا فانظر هل يتعين اكله نأ أو يجوز له طبخه بالنار وللشافعية يحرم طبخه وشبه لما فيه من هتك حرمة مع اندفاع الضرر بدونه (قوله أي كافرة) سواء كانت كناية أو مجوسية (قوله شبهة) أي شبهة ملك أو نكاح مطلقا أي سواء كانت كناية أو مجوسية (قوله ولا تعرض لهم) أي سواء استقبلوا بها قبلتنا أو قبلتهم (قوله وعلى واجده) أي ويجب على واجد ميت البحر الذي رمى فيه مكفنا وكذا ميت البحر الغريق فيه (قوله ولا يعذب بكاء) أي لا يتألم به كما قال عباس فليس المراد به التعذيب بالنار والمناقشة لكن ورد أنه اللميت يجب أن يؤكل لحمه على إيصائه كما قال المصنف وهذا يناسب

نصابا (ولو) ثبت (بشاهد وعين) ومحل التقييد بالكثير إذا ابتلعه لخوف عليه أو لمداداة أما لقصد حرمان الوارث فيبقر ولو قل (لا) يقر (عن جنين) رجي لا خراجه ولا تدفن به إلا بعد تحقق موته ولو تغيرت (وتؤولت ايضا على البقر) وهو قول سحنون واصبغ تأولها عليه عبد الوهاب (أن رجي خلاصه حيا وكان في السابع أو التاسع فأكثر (وإن قدر على اخراجه من محله) بحيلة (فعل) اللخمي وهو مما لا يستطيع (والنص) المعول عليه (عدم جواز اكله) أي اكل الآدمي الميت ولو كافرا (المضطر) ولو مسلما لم يجد غيره إذا لا تنهك حرمة آدمي لا آخر (وصحح اكله) أي صحح ابن عبد السلام القول بجواز اكله للمضطر (ودفنت مشرقة) أي كافرة (جلت من مسلم)

(٤٤ - دسوق اول) بوط شبهة مطلقا أو بنكاح في كناية ويصور بنكاح في غيرها أيضا حيث أسلم عنها (بمقبرتهم) لعدم حرمة جنينها ولا تعرض لهم وقوله (ولا يستقبل) بها (قبلتنا ولا قبلتهم) حقه التأخير بعد قوله إلا أن يضيع فليؤاره (ورمى ميت البحر به) أي فيه مغسلا مختطا (مكفنا) مصلى عليه يستقبل القبلة على الشق الأيمن غير منقل (أن لم يرج البر قبل تغيره) والأوجب تأخيرها إليه وعلى واجده دفنه (ولا يعذب) ميت (بكاء) حرام (لم يوص به) فان أوصي عذب وكذا أن علمه منهم ولم يوص بتركه حيث ظن أمهاتهم

يدخله قبره) أي لا يجوز له ذلك (الآن) يخاف عليه أن (يضيق فليؤاره) وجوباً مكفناً في شيء ولا خصوصية للاب ولا يستقبل به قبلتنا لأنه ليس من أهلها ولا قبلتهم إذ لا نعظمها فلا تقصد جهة مخصوصة (والصلاة) على الجنائزة (أحب) أي أفضل عند مالك (من) صلاة (النفل) بشرطين الأول (إذا قام بها الغير) والاعتين الثاني (أن كان) الميت (تجاراً) للمصلي من قريب أو صديق (أو) كان (صالحاً) ترجى بركته والأركان النفل والجلوس في المسجد أي مسجد كان أفضل بولما أنهى الكلام على كتاب الصلاة اتبعه بكتاب الزكاة لقربها في كتاب الله تعالى والزكاة لغة النمو والبركة أي زيادة الخير يقال زكا المال إذا دوز كالأرزع أي نما وطاب وشرعاً أخرج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه أن تم الملك وحول غير معين وحرق وتطلق على الجزء المذكور أيضاً فقال

باب

(تجب زكاة نصاب النعم) الأبل والبقر والغنم (بملك) فلا تجب على غاصب ومودع بالفتح وملة ط (وحول

بقاء العذاب على حقيقة (قوله ولا يترك مسلم لوليه الكافر) أي يحرم (قوله ولا يغسل مسلم أباً) كافر (أي بناء على أن غسل الميت تعبد لا للنظافة والأجاز (قوله أي لا يجوز له ذلك) أي لزوال حرمة أبوته بموته (قوله ولا خصوصية للاب) أي بل غيره من الأقارب كذلك بل لو وجد كافر ميت وليس معه أحد من أهل دينه ولا من أقاربه المسلمين وخيف ضياعه وجبت مواراته كما في المدونة وظاهره ولو كان حرياً وقيل إن الحر يترك للكلاب تأكله (قوله والأركان النفل والجلوس في المسجد أي مسجد كان أفضل) اعترض بأن المصلي على الجنائزة يحصل له ثواب الفرض وهو أعظم من ثواب النفل فكيف يكون النفل أحب منه وأجيب بأن هذا مبنى على القول بسقوط فرض الكفاية عن الغير بالشروع فيه لا بالتفراغ منه وفي هذا الجواب نظر لما تقرر في فرض الكفاية من أن اللاحق بالداخل فيه يتبع فعله فرضا وإن قيل يستعوطه بالشروع فيه فالبحت باق على القولين اهـ بن ولعل الأولى أن يقال إنهم توسطوا هنا فلم يقولوا بأفضليتها من النفل مطلقاً نظر لما قيل إنها صلاة لغوية القصود منها الدعاء حتى أجازها بعضهم بلا وضوء وليس فيها السجود الذي هو أقرب ما يكون لعباده من ربه إذا كان متلبساً به وقوى النظر لفرضيتها حق الجارو بركة الصالح

باب الزكاة

(قوله وشرعاً أخرج الخ) هذا تعريف لها بالمعنى المصدري وقوله وتطلق على الجزء المذكور أي الجزء لمخصوص المخرج من المال المخصوص إذا بلغ نصاباً المدفوع لمستحقه أن تم الملك وحول غير المعدن وهذا تعريف لها بالمعنى الاسمي وسمى ذلك الجزء المأخوذ زكاة مع كونه نقص المال حساً النمو في نفسه عند الله تعالى كما في حديث ما نصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا كنعاً يضعها في كف الرحمن فيريها لكبير بني أحدكم أفلقه وأفصيله حتى تكون كالجلجل أو لأنه يعود على المال بالبركة والتنمية باعتبار الأرباح أو لأن صاحبها يركو بأدائها قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (قوله من مال مخصوص) وهو النعم والحرق والغنم والتجارة والمعادن (قوله تجب زكاة الخ) هذا في قوة قولنا كل نصاب من أنواع النعم تجب فيه الزكاة وظاهره كان ملكاً لواحد أو أكثر وهو كذلك والمراد بالزكاة المعنى المصدري وهو الأخراج لا المعنى الاسمي إذ لا تكليف إلا بفعل (قوله نصاب النعم) النصاب لغة الأصل وشرعاً التدر الذي إذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه وسمى نصاباً أخذاً له من النصب لأنه كعلامة نصبت على وجوب الزكاة أو لأن الفقراء فيه نصيباً والنعم واحد الانعام وهي المال الراعية فيصدق بالأبل والبقر والغنم سمي ما ذكر نعماً كثيرة نعم الله فيه على خلقه من النمو وعموم الانتفاع والنعم اسم جمع لا اسم جنس لأنه لا واحد له من أنطه بل من معناه واسم الجنس هو الذي يفرق بينه وبين واحدته بالاء غالباً (قوله بملك) أي بسبب ملك للنصاب وبسبب حول أي هو وحول عليه أو على أصله فالأول كما لو كان بملك أربعين نعجة تمام الحول والثاني كما لو كان ملك عشرين نعجة حوامل ثم ولدت قبل تمام الحول فقد حال الحول على أصله وأعلم أن الحول شرط بلا خلاف اصدق تعريف الشرط عليه لأنه يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة ولا يلزم من وجوده وجوبها ولا عده لتوقف وجوبها على ملك النصاب وقت عدم المانع كالدين في العين وأما الملك فالأقرافي أنه سبب لأنه يلزم من عدمه عدم الوجوب ومن وجوده وجود الوجوب بالنظر لذاته وقال ابن الحاجب أنه شرط نظر الظاهر وهو أنه يلزم من عدمه عدم الوجوب ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب ولا عده لتوقفه على شروط آخر كالحول وانتفاء مانع كالدين وقرن المؤلف له بالشرط يؤكده كونه شرطاً ولا يشكك عليه التعبير بالياء التي لاسببية لأن جعلها لاسببية غير متعين لجواز أن تكون للمعينة أو أنه استعمالها في حقيقتها وهو السببية وبمازها وهو المعينة (قوله كمال العبد ومن فيه شائبة رق) أي كالمكاتب والمدبر لأن كلا منهما وإن كان بملك لكن ملكه غير تام لأن تصرفه مردود لأن أسيدته انتزاعه لعدم صدق هذه العمل على المكاتب (قوله بشرطه) أي إن كان ما يسده من المال قدر ما عليه من الدين أو أزيد منه

فرخصة هذا اذا كانت النعم سائمة وهي الرابعة بل (وان) كانت (معلوفة) ولو في كل ٣٤٧ الحول (وعاملة) في حوت او جل اوسق

(او تاجا) يكسر النون كلها او بعضها (لا) تجب في المتولد (منها ومن الوحش) كالو ضربت فحول الطباء اثاث الغنم او العكس مباشرة او بواسطة (وضمت لفائدة) من النعم والمراد بها هنا ما تجدد منها ولو بشراء اودية لا خصوص ما يأتي في قوله واستقبل بضائدة تجددت لاعن مال (له) اي للنصاب اذا كانت من جنسه (وان) حصلت (قبل) تمام (حوله) اي حول النصاب (يوم) اي جزء من الزمن ولولحظة (لا اقل) من نصاب فلا تضم الفائدة له نصابا كانت او اقل ويستقبل بها حولا وتضم الاولى للثانية وحولهما من الثانية الا للتاج كما تقدم وهذا بخلاف فائدة العين فانها لا تضم لنصاب قبلها بل يستقبل بها ويبقى كل مال على حوله والقرقان زكاة الماشية موكولة للساعي فلولم تظم الثانية للنصاب الاول لا بدى ذلك لخروجه مرتين وفيه مشقة واضحة بخلاف العين فانها موكولة لاربابها واقاما اذا كانت الماشية الاولى دون النصاب وقتلنا يستقبل فلا مشقة ولما تكلم على وجوب زكاة النعم اجمالا شرع في الكلام على كل نوع منها فصلا فقال

بأقل من نصاب (قوله فرخصة) اي ولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله وهي الرابعة) اي التي ترى الكلا والعشب النبات واعلم ان السائمة تجب الزكاة فيها اذا توفرت فيها الشروط واختلفت في المعلوفة في كل الحول او بعضها وفي العاملة في حوت ونحوه فذهبنا وجوب الزكاة فيهما وقال الشافعي اذا علقت في الحول ولو جمعة لازكاة فيها وقال ابو حنيفة واحدا اذا علقت كل الحول او غالبه فلا زكاة فيها والا فالزكاة والعاملة لازكاة فيها عند الشافعي وابي حنيفة ولو سائمة (قوله بل وان كانت معلوفة) اي والتقييد بالسائمة في الحديث لانه العال على مواشي العرب فهو لبيان الواقع لا مفهوم له (قوله وعاملة) اي هذا اذا كانت مهملة بل وان كانت عاملة (قوله وتاجا) اي هذا اذا كانت غير تاج بل وان كانت كلها تاجا خلافا لادود الطاهري القائل ان التاج لا يزكى ولا يلزم من وجوب الزكاة في التاج الاخذ منه بل يكلف ربه اشرا ما يجزى وقوله وتاجا ولو كان التاج من غير صنف الاصل كما لو تيجت الابل والبقرة غنما وزكى التاج على حول الامهات ان كان فيها نصاب او مكمل للنصاب الامهات فاذا ماتت الامهات كلها رضى التاج على حول الامهات اذا كان فيها نصاب وكذا اذا مات بعض الامهات وكان الباقي منها مع التاج نصابا رضى الجميع لحول الامهات (قوله لامنها ومن الوحش) اي مطلقا هذا هو المشهور وقيل بالزكاة مطلقا وقيل ان كانت الام وحشية فلا زكاة والا فالزكاة (قوله او بواسطة) اي واحدة او اكثر كذا في خش وعبق قال بن وفيه نظر بل ظاهر النقل خلافه وذلك لان ظاهر نقل المواقي قصر ذلك التاج الذي لاركاة فيه على المتولد منها ومن الوحش مباشرة واما اذا كان ذلك التاج بواسطة او اكثر فالزكاة واجبة فيه من غير خلاف واستظهر ذلك البدراعي (قوله وضمت الفائدة له) اي سواء كانت نصابا او اقل منه وحاصله ان من كان له ماشية وكانت نصابا ثم استفاد ماشية اخرى شراء اودية او هبة نصابا ولا فان الثانية تظم للاولى وترضى على حولها سواء حصل استفادة الثانية قبل كمال حول الاولى بشهر او يوم فان كانت الاولى اقل من نصاب فلا تظم الثانية لها ولو كانت الثانية نصابا ويستقبل بهما من يوم حصول الثانية الا ان حصلت الفائدة بولادة الامهات فحولها حولهن وان كانت الامهات اقل من نصاب اتفقا لان التاج كالمخرج يفدر كما منى اصله ثم ان تظم الفائدة للنصاب مبدع اذا كانت من جنسه امالو كانت من غير جنسه كابل وغنم لكان كل على حوله اتفقا فاذا كان عنده اربعون من الغنم وقبل كمال حولها ولو يوم ملك خمس من الابل او كان عنده اربعون من الغنم فدخل عليها الحول ثم قبل مجي الساعي ملكا خمس من الابل فكل على حوله فيستقبل بالابل حولها من يوم ملكها (قوله لا اقل من نصاب) فلا تظم الفائدة له ولو صارت اقل قبل الحول يوم او بعده وقبل مجي الساعي في كلام المصنف حذف من الاخر دلالة الاول (قوله وهذا الخ) هذا مقابل لتولم وضمت الفائدة من النعم له (قوله فانها موكولة لاربابها) اي ولا مشتمة عليهم في اخراج زكاة كل مال عند حوله وهذا الفرق اعترضه النخعي وغيره بان في العتية ان هذا الحكم جار فيمن لاسعة لهم ابواسحق ولعلها كان الحكم هكذا في السعة صار اصلا مطردا اه طي (قوله فيشمل الذكر والانثى) اي فكل منهما مال له ضائته ويجزى اخراجه هنا لان الشاة المأخوذة زكاة عن الابل كالشاة المأخوذة زكاة عن الغنم كما صرح بذلك في الجواهر وغيرها ونص الباب كما في ح الشاة المأخوذة عن الابل سنها وصفها كالشاة المأخوذة عن الغنم وسيأتي انه يؤخذ عنها الذكر والانثى وهذا مذهب ابن القاسم واشهب واشترط ابن التمام في البابين واما التفريق بين البابين فقال ح لم اقف عليه لاحد (تنبيه) لابدان تكون تلك الضائفة بلغت السن المجزى بان تكون جذعة او جذعا ولعل المصنف انما ترك ذلك اعتمادا على ما يأتي في زكاة النعم (قوله وتساو بالخ) شله في عبارة ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام وابن هر ون بان ظاهره انه اذا تساوى يؤخذ من الضأن والاقرب من هذا انه يجزى الساعي (قوله وجب منه) اي وجب ان يخرج منه اما ذكر او انثى فيخير في اخراج الافضل او الادنى

(الابل) يجب (في كل خمس) منها (ضائته) يتمد يد المسرة على النون من الضأن وهو مهمور لا بالياء التحشية وماؤه للوحدة فيشمل الذكر والانثى وهو خلاف المعز (ان لم يكن جل غنم البلد المعز) بان كانت كلها او بعضها ضائفا وتساو باقان غلب المعز ويجب منه

الآن يطوع المالك بدفع الضأن فالعبرة بغنم البلد (وان خالفته) أي خالفته غنم المالك جل غنم البلد فان عدم الصنفان في البلد طولب بكسب اقرب بلد اليه (والاصح اجزاء بعير) عن الشاة ان وقت قيمته بقيمتها وينتهي ما يجب فيه الزكاة من الابل بالغنم (الى خمس وعشرين) باخراج الغاية فاذا بلغها (فبنت مخاض) ان كانت له سليمة (فان لم تكن له) بنت مخاض (سليمة) بأن لم تكن اصلا او كانت معيبة (فابن لبون) ذكر ان كان عنده والاكلف بنت مخاض فحكم عدمهما حكم وجودهما الى خمس وثلاثين (وفي ست وثلاثين بنت لبون) ولا يجزى عنها حق الى خمس واربعين (و) (في ست واربعين حقة) الى ستين (و) (في احدى وستين جذعة) الى خمس وسبعين (و) (في ست وسبعين بنتا لبون) الى تسعين (و) (في احدى وتسعين حقتان) الى مائة وعشرين (و) (في مائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين حقتان او ثلاث بنات لبون الخيار للساعي) ان وجدا او فقدا

(قوله الا ان يطوع المالك بدفع الضأن) اي فانه يجزئ مو يجبر الساعي على قبوله وهذا بخلاف ما لو خالف في صورة منطوق المصنف واخرج معزافه لا يجزئ به (قوله وان خالفته) مبالغة في المفهوم اي فان كان جل غنم البلد المعز وجب منه وان خالفته غنم المالك بأن كانت ضأنا او مبالغة في المنطوق اي تجب الضائنة حيث كان جلهما غير معز وان خالفته غنم المالك جل غنم البلد بأن كانت غنمه معزا او مبالغة في المنطوق والمفهوم معا كما اشار له الشارح بقوله اي فالعبرة بغنم البلد وان خالفته (قوله والاصح) اي كما قاله عبد المزمع القروي وصححه ابن عبد السلام خلافا للباجي وابن العربي القائلين بعدم الاجزاء وخرجه المازري على اخراج القيم في الزكاة قال ابن عرفة وهو بعيد لان القيم بالعين اه قال ح ولا بعد اذ ليس مراده حقيقة القيم وانما مراده انه من بابها لا ترى انهم قالوا في مصرف الزكاة لا يجوز اخراج القيم وجعلوا منه اخراج العرض عن العين (قوله اجزاء بعير) تعبيره بالاجزاء يفيد انه غير جائز ابتداء وهو كذلك وقوله بعير اي ذكر او اثنى لاطلاق البعير على كل منهما وظاهر اجزاء البعير عن الشاة ولو كان سنة اقل من عام وهو ما ارتضاه حج قائلا خلافا لما عليه بعض الشراح ومراده به ح حيث قال لا بد في اجزاء البعير عن الشاة من بلوغه السن الواجب فيها وقوله عن الشاة اي وامام عن شاتين فأكثر فلا يجزى قول واحد ولو زادت قيمته على قيمتها (قوله ان كانت له سليمة) اي ان كانت موجودة ملكا له حال كونها سليمة وهل ولو كانت كريمة لانها الاصل ولا يتقلل للبدل مع امكان الاصل وهو ظاهر المصنف او محله ما لم تكن كريمة والاخذ ابن اللبون للنهي عن اخذ كرائم الناس انظر في ذلك (قوله فابن لبون ذكر) وتجزئ بنت اللبون بالاولى وهل يجزئ الساعي في قبولها او لا يجزئ بل يجزئ على قبولها قولان واقتصر في التوضيح على القول بجزئ ونسبه للمدونة فهو المعتمد وليس في الابل ذكر يؤخذ عن اثنى الا ابن اللبون فانه يؤخذ عن بنت المخاض كما علمت وحينئذ لا يجزئ ابن المخاض عن بنت المخاض ولا ابن اللبون عن بنت اللبون وهكذا (قوله تحكم وجودهما) في تعيين بنت المخاض وانما يكفي بابن اللبون اذا عدت بنت المخاض فقط حقيقة او حكما والحاصل انه ان وجد واحد الشبثين تعين وان وجد اعماتعين بنت المخاض وكذا ان عدما لکن ان اتى في هذه الحالة الاخيرة بابن اللبون بعد الزامه بنت المخاض كان للساعي اخذه ان رآه اظن الكونه اكثر لحال كبر سنه او اكثر ثمننا والا لزمه بنت المخاض احب او كره كما لابن القاسم في المدونة فان عدم الامران وقبل الزامه بنت المخاض اتى بابن اللبون فقال ابن القاسم يجبر الساعي على قبوله ويكون بمنزلة ما لو كان موجودا فيها وقال اصبح لا يجزئ (قوله ولا يجزئ عنها حق) اي ولو لم توجد او وجدت معيبة واما اخذ الحقة عن بنت اللبون فتجزئ والفرق بين ابن اللبون يجزئ عن بنت المخاض والحق لا يجزئ عن بنت اللبون ان ابن اللبون يتمتع من صغار السباع ويرد الماء ويرعى الشجر فقايلت هذه الفضيلة فضيلة الانوثة التي في بنت المخاض والحق ليس فيه ما يزيد عن بنت اللبون فليس فيه ما يعادل فضيلة الانوثة التي فيها (قوله وفي مائة واحد عشر بنات لبون) الى تسع وعشرين حقتان او ثلاث بنات لبون الخيار للساعي اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان بين ما تقدم من التقادير وبين ان في الاحدى وتسعين الى مائة وعشرين بنات لبون قال ثم ما زاد في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فقهم الامام مالك ان المراد بالزيادة زيادة عقد اي عشرة وهو الراجح وحل ابن القاسم الزيادة على مطلق الزيادة ولو حصلت بواحدة في مائة وثلاثين حقة وبثلاث بنات لبون باتفاق وامافي مائة واحد عشر بنات لبون الى تسع الخلف بينهما فعند الامام بخير الساعي بين اخذ حقتين او ثلاث بنات لبون وهو ما مشى عليه المصنف وذلك لان المائة والواحد والعشرين يصلح فيها حقتان ويصلح فيها ثلاث بنات لبون اذ فيها اكثر من خمسين واكثر من ثلاث اربعينات فلذا اخيرا الساعي وقال ابن القاسم يتعين ثلاث بنات لبون (قوله الخيار للساعي) اي فان اختار الساعي احد الصنفين وكان عند رب المال الصنف الاخر افضل اجزاء ما اخذه الساعي ولا يستحب له اخراج شئ زائد قاله سند (قوله ان وجدا او فقدا) فان وجدا احد الصنفين تعين رفقابا باب المواشي ومثله ما اذا وجدا وكان احدهما معيبا فهو كالعدم وكذا اذا كان احدهما من كرائم الاموال

(ونعين احدهما) ان وجد (منفردا) للرفق (ممن في) تحقق (كل عشر) بعد المائة والتسعة والعشرين (بتغير الواجب) فيجب (في كل) اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة (في مائة وثلاثين حقة وبتالبون فان زادت ٣٤٩ عشرة وسارت مائة واربعين فحينها

حققتان وبتالبون فان زادت عشرة ففيها ثلاث حقائق وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة ومائتين بتالبون وحققتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقائق وبتالبون وفي مائتين خيسر الساعي في اربع حقائق او خمس بنات لبون وفي مائتين وعشرة حقة واربع بنات لبون وهكذا ولما ذكر القدر المأخوذ في النصب شرع في بيان سنة فقال (وبنت المحاض) هي (الموفية سنة) ودخلت في الثانية سميت بذلك لان الابل سنة تحمل وسنة تربي فأما حامل قد محض الجنين بطنها وفي حكمها (مم كذلك) بقية الاستان المرتبة فبنت اللبون ماوفت ستين ودخلت في الثالثة لان امها صارت لبونا اي ذات لبن والحقة ماوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة لانها استحققت الحمل وان يحمل على ظهرها والمذعة ماوفت اربعة ودخلت في الخامسة لانها تجدد استناتها اي تسطها (البقر) يجب (في كل ثلاثين) منها

فيتعين الصنف الاخر الا ان يشاهد ما يدفع الكرام فان وجد الصنفان سليمين واختار الساعي احدهما وكان الصنف الاخر افضل عند رب الماشية اجزاء ما اخذه الساعي ولا يستحب له اخراج شيء زائد قاله سند (قوله وتعين احدهما) اي الحقتان او الثلاث بنات لبون حال كونه منفردا في الوجود فاذا وجد احدهما وفقد الاخر اخذ الساعي ما وجد ولم يكلفه ما فقد (قوله ثم في تحقق كل عشر) انما قدر الشارح تحقق لاجل ان يدخل في كلام المصنف المائة والثلاثون فان الواجب يتغير فيها ولو ابقى كلام المصنف على ظاهره لم تدخل هذه الصورة فيه لان ظاهره ممن في كل عشر بعد المائة والتسعة والعشرين بتغير الواجب وضابط الاخراج فيما اذا زادت الابل على المائة والثلاثين ان تقسم عدد عقود ما يراد تزكيتها على عدد عقود الخمسين او على عدد عقود الاربعين فان انقسمت على الخمس فقط دون كسر فالواجب عدد الخارج حقا فاذا على الاربعة فقط دون كسر فعدد الخارج بنات لبون او عليهما معادون كسر فالواجب عدد الخارج احدهما او يأتي الخيار كافي ما تاتي الابل وان انكسر عليهما فالغ قسمتها على الخمسة واقسمها على الاربعة وخذ بعدد الخارج الصحيح بنات لبون وانسب الكسر للاربعة المتسوم عليها فان كان رعا فابدل واحدة من بنات اللبون بحقة وان كان اربعين فابدل اثنين وان كان ثلاثة اربع فابدل ثلاثة (قوله هي الموفية سنة) او ما قبل تمام السنة قسمي حوا ولا ياخذها الساعي عن بنت المحاض مع زيادة ممن ولا ياخذها فوق الواجب ويدفع ثمنها قاله ابن القاسم واشهب فان وقع ذلك ونزل اجزا اه عدوى (قوله فأما حامل) اي فادامت سنة التريبة على الولد فأما حامل (قوله قد محض الجنين) اي تحرك الجنين في بطنها (قوله لان امها صارت لبونا) اي صار لها لبن جديد (قوله استحققت الحمل) اي طروق الفحل وقوله وان يحمل اي واستحققت ان يحمل على ظهرها فالعطف مغار (قوله البقر) انما يعطفها فيقول والبقر والاعم لان هذه نصب مستقلة ليس فيها تابع ولا متبوع ثم ان البقر مأخوذ من البقر وهو الشق لانه يشق الارض بحوافره وهو اسم جنس جعي والبقرة تقع على الذكر والمؤنث لان ناهه للوحدة لا للتأنيث (قوله والا شئ افضل) اي وحينئذ فيجبر الساعي على قبولها ولا يجبر المالك على دفعها (قوله ذو ستين) اي ودخل في الثالثة تسمى تبع لان قرنيه يتبعان اذنيه اولانه يتبع امه (قوله وفي اربعين مسنة) وتستمر المسنة الى تسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبعان الى تسعة وستين فاذا بلغت سبعين ففيها مسنة وتبيع فاذا بلغت ثمانين ففيها مستان فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة تبعات فاذا بلغت مائة ففيها تبعان ومسنة فاذا صارت مائة وعشرة ففيها تبيع ومستان فاذا بلغت مائة وعشرين خيسر الساعي كما قال الشارح قال ابن عرفة والضابط في معرفه واجبها قسم عقود ما يراد بذكر كانه فان انقسمت على عدد عقود الاربعين من غير كسر فالواجب عدد الخارج مسنات وعلى عقود الثلاثين فالواجب عدد الخارج اتبعة وان اقدم عليها فالواجب عدد خارج احدهما ويأتي الخيار كافي الابل وانكسرها على عقود الثلاثين والاربعة يغي قسمها على عقود الاربعين ويقسم على عقود الثلاثين فالواجب عدد صحيح خارج اتبعة وبديل اكل ثلث من كسره مسنة من صحيح خارج (قوله بخير الساعي الخ) اي اذا وجد الصنفان او عدما وتعين احدهما اذا وجد منفردا (قوله كافي الابل) تشبيه في مطلق التخيير وشبه بما تاتي الابل وان لم يمتد له ذكر التخيير فيها لاخذ ذلك من ضابطه المتقدم في قوله وفي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فلاس فيه احواله على مجهول (قوله العنم) هو مبتدأ اول وشاة مبتدأ ثان وفي اربعين خبر الثاني والجملة خبر الاول والرباط محذوف اي اسم شاة في اربعين منها (قوله شاة) التاء فيها للوحدة اي للدلالة على ان المراد واحد من اخراد البقر ولذا ابدل من البقر المذكور والمؤنث ببوله جذع ارجذعة اي ذكر او انثى (قوله ذو ستين) اي ثمانية كما قال ابن خبيب الوصح

(بيع) ذكر والا شئ افضل (دو ستين) اي ودخل في الثانية (وفي) ص (اربعين) سنة (اسي) ذات ثلاث (من السنين) اي اوقتها ودخلت في الرابعة (ومائة وعشرون) من البقر بخير الساعي في اخذ ثلاث مسنات او اربعة اتبعة (ك) تخيير في (مائتي الابل) المعالوم من الضابط المأخوذ في اربع حقائق او خمس بنات لبون (في) (العنم في اربعين) منها (شاة) بدع او جذعة ذو ستين

كان (معزاً) خلافاً لمن قال بتعين الضأن حتى عن المعز إلى مائة وعشرين (وفي مائة واحد وعشرين شائناً) إلى مائتين (وفي مائتين
 عشرة ثلاث) إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين ٣٥٠ (وفي اربع مائة اربع) من الشياه (ثم لكل مائة شاة) ذ كراواشي (ولزم الوسط) في

الابل والبقر والغنم كانت
 من نوع او نوعين (ولو انفرد
 الخيار) كما خض وذات
 لبن وغفل الا ان يتطوع
 المالك (او الشرار)
 كسبغلة وذات مرض
 وعيب (الا ان يرى الساعي
 اخذ المعيبة) لكثرة لجهها
 يذبحها للفقراء او يمنها
 برديعها لهم (الا الصغيرة)
 التي لم تبلغ سن الاجزاء
 فليس له اخذها (وضم)
 لتكميل النصاب (بخت)
 ابل خراسان (لعراب)
 يكسر العين (وجاموس
 لبقر وضأن لمعز وخير
 الساعي ان وجبت واحدة)
 في صنفين (وتساويا)
 تكمة عشرة من الجاموس
 ومثلها من البقر وعشرين
 من الضأن ومثلها من المعز
 في اخذها من ايهما شاء
 (والا) يتساويا كعشرين
 بخمسة عشر عرابا
 وعشرة بقر وكثلاثين
 ضأنا وعشرين معزاً او
 العكس (فمن الاكثر)
 اذا حكم للغائب (و) ان
 وجبت (ثنتان) في
 الصنفين اخذنا (من
 كل) اي اخذ من كل
 صنف واحدة (ان تساويا)
 كائنين وستين ضأنا ومثلها

وقيل ابن عشرة اشهر وقيل ابن ثمانية وقيل ابن ستة اشهر وكان الاولى للمصنف ان يردوا في بان يقول
 جذع او جذعة ذوسنة او في كافي المدونة والرسالة والجواهر وعليه يأتي هل الخيار للساعي او للمالك قولان
 ان عرفه كون التخيير بين الجذع والثني للساعي اولر بها قولاً اشتهب وابن نافع قاله طفي وقدي قال ان المصنف
 انما تكلم على اقل ما يجزئ وهو الجذع واما الثاني فهو كبر من الجذع لان الجذع من الضأن والمعز ذوسنة
 تامة على ما مر فيه من الخلاف واما الثاني منهما فهو ما اوفى سنة ودخل في الناية اظهر بن (قوله ولو معزاً)
 مبالغة في قوله جذع او جذعة لان الخلاف موجود فيهما قول ابن حبيب لا يجزئ الجذع ولا الجذعة من
 المعز لاعتن الضأن ولا عن المعز لقول ابن التمار لا يجزئ الا الاشئ من المعز دون الدرمنه ولو اراد الرد على
 ابن القصار فقط لقال ولو معزاً ذ كرا اه عدوى وقوله ولو معزاً اي اذا كانت الشياه المركبة عنها معزاً
 اخذاً مما يأتي (قوله ثم لكل مائة) اي بعد الاربع مائة شاة فلا يتغير الواجب بعد الاربع مائة الا بزيادة المئين
 (قوله ولزم الوسط) اي ان الانعام كانت من نوع او من نوعين اذا كان فيها الوسط فلا اشكال في اخذها فان
 لم يكن فيها وسط بان كانت كلها خياراً او شراراً فان الساعي لا يأخذ منها شيئاً يلزم بها بالوسط ما لم يتطوع
 المالك بدفع الخيار ومحل الزامه بالوسط عند عدم التطوع بالخيار لان يرى الساعي اخذ المعيبة اعط
 للفقراء فله اخذها (قوله الا ان يرى الساعي اخذ المعيبة) اي اعط للفقراء فله ذلك لباو غها سن الاجزاء
 لكن برضار بها ثم ان هذا جار في ما فيه الوسط وما انفرد بالخيار والشرار فالاستثناء راجع للحالات كلها كما
 يدل عليه كلام التوضيح والجواهر وتخصيص عيم رجوعه لغير الاولى بخالف لاطلاق اهل المذهب وظواهر
 نصوصهم اه طفي (قوله بخت) هي ابل ضخمة مائة للقصر لها سنامان احدهما خلف الآخر تأتي من ناحية
 خراسان وانما ضمت البخت للعراب لانها صنفان مندرجان تحت نوع الابل وكذا الضأن والمعز صنفان
 مندرجان تحت نوع الغنم وكذلك الجاموس صنف من البقر (قوله وجاموس لبقر) اعلم ان الجاموس والحجر
 صنفان مندرجان تحت البقر والحجر يسكون الميم جمع حراء كانه لعبة الحرة على لونها سميت بذلك فاذا علمت
 هذا تعلم ان الاولى للمصنف ان يتول وجاموس الحجر لان الشأن ان الصنف انما يضم للصنف الاخر المندرج
 معه تحت نوع لان الصنف يضم للنوع المندرج تحته كذا في البساطي (قوله وخير الساعي) دليل لجواب
 لشرط وقوله وخير مفرع على قوله وضم بخت للعراب اي واذا ضم احد الصنفين للآخر فان وجبت واحدة
 في الصنفين وتساو ياخير الساعي في اخذها من ايهما شاء وهذا اذا وجد السن الواجب في الصنفين او فقد
 منهما وتعين المفرد كما قلناه عن البايجي عند قوله وفي اربعين جاموساً اه بن (قوله تكمة عشرة
 من الجاموس) اي وكثلاثة عشر بعيراً من البخت ومثلها من العراب (قوله كعشرين بختاً) اي فالواجب
 فيها في السنة والثلاثين بنت لبون (قوله وكعشرين جاموساً الخ) اي فالواجب فيها تباع كاهم (قوله فن
 الاكثر) اي فتؤخذ تلك الواحدة من الاكثر (قوله اذا الحكم للعالم) قال ابن عبد السلام وهذا متجه ان
 كانت الكثرة ظاهرة واما ان كانت كالشاة والشاتين فالظاهر انهما كالتساويين اه شيخنا عدوى (قوله كائنين
 وستين ضأنا) اي وكثمانية وثلاثين عراباً ومثلها بختاً فالجمله ستة وسبعون فيها بنت لبون وكثلاثين جاموساً
 ومثلها بقر فالجمله ستون فيها تباعان (قوله اي نمائؤخذ من الاقل) اي انما تؤخذ الواحدة من الاقل كما
 تؤخذ واحدة من الاكثر بشرطين الخ (قوله اي اوجب الثانية) اي فالأقل لما كان له تأثير في وجوب الثانية
 صار كالتساوي (قوله ولو غير وقص) اي هذا اذا كان الاقل من النصاب وقصا كقائمة وثلاثين معزاً وثلاثين
 ضأناً ولو كان غير وقص كما مثل (قوله كائنة وعشرين ضأناً) اي وكائنة من الضأن واحد وعشرين

معزاً (او) لم يتساو باو (الاقل نصاب غير وقص) كائنة وعشرين ضأناً واربعة معزاً اي اعي
 يؤخذ من الاقل بشرطين كونه نصاباً اي لو انفرد لوجب فيه الزكاة وكونه غير وقص اي اوجب الثانية (والا) بان لم يكن الاقل فصا باو ولو
 غير وقص ثمة وعشرين ضأناً وثلاثين معزاً او كان نصاباً لانه وقص كائنة واحد وعشرين ضأناً واربعة معزاً (فالاكثر)

بؤخذان منه (و) ان وجب في الصنفين (ثلاث وتسوايا) كاتمة واحدة ضاؤها معزا (ة) اثنتان (منهما) اى من كل واحدة (وخير) الساعى
(فى) اخذ (ااا) من ابها شاء (والا) بأن لم يتساويا (فكذلك) اى فكالحكم السابق ٣٥١ فى الشاين فان كان الاقل نصابا غير وقص

اخذ منه شاة واخذ الباقي

من الاكثر والاخذ الجميع

من الاكثر (و) ان وجب

اربع من الغنم فأكثر

(اعتبرنى) الشاة (الرابعة

فأكثر كل مائة) على حدثها

فيعتبر الخالص على حدة

والمضموم على حدة فانما

كانت اربعمائة منها ثلثمائة

ضاؤها مائة بعضها ضاؤها

وبعضها معز يخرج ثلاثة

من الضأن واعتبرت الرابعة

على حدثها فى التساوى خير

الساعى والا ففى الاكثر (و)

يؤخذ (فى) اربعين جاموسا

وعشرين بقرة) تبيعان

(منهما) من كل صنف تبيع

لان فى الثلاثين من

الجواميس تبيعان بقرة عشرة

قضم العشرين من البقر

فيخرج التسع الثانى منها

لانها الاكثر ولا يخالف

هذا ما مر من انه انما يؤخذ

من الاقل بشرطين كون

الاقل نصابا وهو غير وقص

مع ان الاقل هنادون

النصاب لان ذلك حيث لم

تقرر النصب وما هنا بعد

تقررها وهى اذا تقررت

نظر لكل ما يجب فيه شئ

واحد باقراده فيؤخذ من

لاكثر ان كان والاخير كما مر

فى المائة الرابعة من الغنم

والمراد بتقرر النصب ان

يستقر النصاب فى عدد

مضبوط (ومن هرب)

اى من الزكاة (بإبدال)

من المعز (قوله يؤخذان منه) اى من الاكثر ولا يؤخذ من الاقل شئ فى هذه المسائل الثلاث الداخلة تحت
الا (قوله وتسوايا) اى حقيقة او حكما كقوات احدى اللاتين او ثلاثا كفى التوضيح عن ابن
عبد السلام (قوله غير وقص) بأن كان هو الموجب للشاة الثالثة وذلك كاتمة وسبعين ضائنه واربعين معزا
فالجلة ماقتان وعشرة فيها ثلاث شياه (قوله والاخذ الجميع من الاكثر) اى والا بأن كان الاقل اقل من
نصاب وهو وقص كاتين وشاة ضاؤها ثلاثين معزا او كان غير وقص كاتين من الضأن وثلاثين من المعز او كان
نصابا وهو وقص اى لم يوجب الثالثة كاتين وشاة من الضأن واربعين معزا وهذا مذهب ابن القاسم ومقابله
ما لم يحنن من ان الحكم لا اكثر فيؤخذ الكل منه مطلقا (قوله واعتبرنى الشاة الرابعة) اى فى مقام اخذها
اوفى وجوبها وقوله كل مائة نائب فاعل اعتبارى انه فى مقام اخذ الرابعة تعتبر كل مائة على حدثها من
خاصوص وضم فالمائة الخالصة يؤخذ زكاتها منها شاة والمائة التى فيها ضم ان تساوى صفها اخير فى اخذ
زكاتها من اى الصنفين وان اختلفا اخذت زكاتها من اكثرهما (قوله فيخرج التبيع الثانى منها) نظير ذلك
مالو كان عنده ثلثمائة واربعون ضاؤها وستون معزا فانه يؤخذ منه ثلاث من الضأن واحدة من المعز
لكونه الاكثر من المائة الرابعة فالمائة الرابعة ينظر فيها على حدثها كالمواقررت ولذا عقب المؤلف هذه
المسئلة بقوله واعتبرنى الرابعة فأكثر كل مائة (قوله مع ان الاقل) اى فى كلام المصنف وهو البقر (قوله
لم تقرر النصب) اى لم يتحقق الموجب فى عدد معين الا ترى لما مثل له سابقا من مائة وعشرين ضائنه
واربعين معزا فان الموجب للثانية لا يتوقف على كونه اربعين بل يتحقق فيها وفى اقل منها (قوله وما هنا بعد
تقررها) الاسباب وما هنا عند تقرر النصب اى يتحقق الموجب فى عدد معين الا ترى ان الموجب للتبيع الثانى
الثلثون لا اقل منها وتقرر الموجب فى عدد معين اما انما كفى الغنم فان فى كل مائة شاة من الاربعين
لما لانها يله واما ابتداء كفى البقر فان فى كل ثلاثين تبيعان وفى كل اربعين مسنة (قوله نظر لكل ما يجب) اى
لكل قدر يجب فيه شئ وقوله بانقراده راجع لكل اى نظر لكل قدر بانقراده يجب فيه شئ واحد (قوله
فيؤخذ) اى الشئ الواحد وقوله من الاكثر اى من اكثر الصنفين ان كان اكثر وقوله والاى بأن تساويا
(قوله ان يستقر) اى يتحقق النصاب اى الموجب فى شئ معين كاتمة من الغنم بعد الثلثمائة فان المائة
موجبة لشاة والثلاثين موجبة لتبيع والاربعة موجبة لسهنة دون الاقل منها (قوله ومن هرب الخ) الباء
فى قوله بابدال ماشية للاستعانة لآباء السببية ولا المصاحبة اى من هرب من الزكاة مستعينا على هروبه بابدال
ماشية فالاببدال مهروب به والزكاة مهروب منها وحاصله ان من ملك نصابا من الماشية سواء كان للتجارة
اوللقية ثم ابدله بعد الحول او قبله بقرب بماشية اخرى من نوعها او من غير نوعها كانت الاخرى نصابا او اقل
من نصاب او ابدلها بعرض او بنقد فزاد من الزكاة ويعلم ذلك من اقراره او من قرائن الاحوال فان ذلك
الاببدال لا يسقط عنه زكاة المبدلة بل يؤخذ بزكاتها معاملة له بنقيض قصده ولا يؤخذ بزكاة البدل وان
كانت زكاتها اكثر لان البدل لم يجب فيه زكاة الا ان لعدم مرور الحول عليه (قوله او بقرائن الاحوال) اى
كان يسمع الهارب يقول يريد الساعى ان يأخذ منى زكاة فى هذا العام هيئات ما بعده منها ثم بعد ذلك ابدلها
(قوله وهى نصاب) اى الماشية التى ابدلها نصاب وهذا مأخوذ من قول المصنف اخذ بزكاتها اذ لا زكاة
لدون النصاب (قوله ولو وقع الابدال قبل الحول) اى اى هذا اذا وقع الابدال بعد الحول بل ولو وقع الابدال
قبل الحول بقرب اى كشهر ولا يحتاج فيما بعده اقرينة تدل على الهروب او اقرار لان الابدال حينئذ نفسه
قرينة عليه واسار الشارح بقوله ولو وقع الابدال الخ الى ان المباحة فى الهروب والاببدال لافى الاخذ بالزكاة
لان الزكاة لا تؤخذ قبل الحول لامن الزاواولا من غيره (قوله على الارجح) اى عند ابن يوسف خلافا لغيره

اى يبيع (ماشية) ويعلم هروبه باقراده او بقران الاحول كانت لتجارة او فقيه ابدلها بنوعها او بعيره او عرض او نقد وهى نصاب (اخذ بزكاتها))
عملا به بنقيض قصده لآبزكاة المأخوذة ولو اكثر لعدم مرور الحول (ولو) وقع الابدال (قبل الحول) بقرب كعرب الخيلتين كما فى (على الارجح

الكاتب انه لا يؤخذ بزكاتها الا اذا كان الابدال بعد مرور الحول وقبل مجيء الساعي اما اذا وقع الابدال قبل الحول ولو يقرب فلا يكون هاربا وانما سبب بصيغته الاسم لان ابن يونس قال عن عبد الحق مثل ما صوبه كانه قد نقله عنه في التوضيح فهو اختيار من خلاف لا قول من عند نفسه (قوله لا بعد) اي لان كان الابدال قبل الحول يبعد فانه لا يؤخذ بزكاتها ولو قامت الدرائث على هروبه هذا ظاهره وهو الصواب فلا فاسد لما في عقب كذا قرر شيخنا (قوله فان كان المبدل دون نصاب) هذا مفهوم قوله وهو نصاب (قوله لم يتصور هروبه) اي لانه لا زكاة فيها دون النصاب (قوله وانما ينظر للبذل) اي فهو الذي يزكي (قوله وبني بائع الماشية) اي سواء باعها بعين او بنوعها او بمخالفها وحاصله ان من باع ماشية بعد ما مكنت عنده نصف عام مثلا سواء باعها بعين او بعرض او بنوعها او بمخالفها كان فارا من الزكاة به ام لا فاشتكت عند المشتري مدة ثم ردت على بائعها بعيب او بسبب فلس المشتري او بسبب فساد الباع فانه يبنى على حولها عنده ولا يلحق الايام التي مكنتها عند المشتري بحيث لا يحسبها من الحول بل تحسب منه ويفهم من قول المصنف بني انها رجعت قبل تمام الحول كما صورنا فان رجعت بعده زكاتها حين الرجوع فان زكاتها المشتري عنده ثم ردت هارجع على البائع بما اداه ان لم يكن دفع منها (قوله واولى فساد بيع) كان الفساد مختلفا فيه كالبيع وقت نداء الجعة او متفقا عليه كالبيع لاجل مجهول والموضوع ان تلك الماشية المباعة لم تفت عند المشتري بمفوت من مفوتات البيع الفاسد وانما كان الرجوع فسادا لبيع اولى لان البيع الفاسد لا ينقل الملك (قوله كبذل ماشية تجارة) لما كان النظر هنا انما هو في زكاة البذل واما المبدلة فلا زكاة فيها قطع لعدم قصد الفرار شرطوا هنا في البذل ان يكون نصابا اذا لازكاة فيادون النصاب واما المبدل فلا يشترط ان يكون نصابا عكس ما تقدم في الهارب فانه لا بد في المبدل ان يكون نصابا واما البذل فلا يشترط فيه ذلك لكونها غير من زكاة وحاصله ان من ابدل ماشية للتجارة سواء كانت نصابا او اقل منه فاما ان يبدلها بعين او بعرض او بنوعها فان ابدلها بعرض او بعين زكاتها نصابا فقال اشهب يستقبل بالعين والعرض وقال ابن القاسم يبنى على حول الاصل اي الثمن الذي اشترى به ماشية التجارة فان كان ذلك الثمن عرض تجارة فالحول من يوم ملك ذلك العرض وان كان عرض فنية فن يوم اشترى به تلك الماشية وان كان اشتراها بعين فالحول من يوم ملكه ان لم يزكها والا فني يوم زكاه هذا كله ان ابدلها قبل جريان الزكاة في عينها لكونها دون نصاب اولم يحل عاينها الحول واما ان وقع الابدال بعد ان زكاه فالحول الذي يزكي فيه بدها العين والعرض حول زكاة عينها لان زكاة عينها ابطلت حول الاصل الذي هو منجها وان ابدلها بنوعها كبخت بعرب او برحما موس او ضأن بمزني على حول المبدلة وهو يوم ملكها اوز كاهابا تفاق الشيخين لاء على حول الاصل وهو الثمن الذي اشترى به المبدلة اذا علم ان في كلام المصنف اجالا لاختلاف كيفية بناء المبدل بعين والمبدل بنوعها (قوله بنصاب عين) المراد باعين ما قابل الماشية فيشمل العرض كافي كبير خش (قوله فيني) اي في زكاة العين او العرض الذي ابدل به ماشية التجارة وقوله على حول اصلها اي اصل الماشية المبدلة (قوله وهو النقد الذي اشترى به) وحوله من يوم ملكه ان لم يزكها ومن يوم زكاه ان كان قدر كاه (قوله ولو كان الابدال المذكور) وهو الابدال بعين او نوعها (قوله فانه يبنى) اي في زكاة ذلك البذل وقوله على حول اصلها اي اصل الماشية المستهلكة فان صالح عنها بنوعها زكي ذلك البذل لحول المستهلكة وهو يوم ملكها اوز كاه او ان صالح عنها بعين فيزكي تلك العين لحول النقد الذي اشترى به المستهلكة وهو يوم ملكه ان لم يزكها ويوم زكاه ان لم تجز الزكاة في عين المستهلكة والا فني يوم زكاه واعلم ان ابدالها في الاستهلاك بنوعها فيه قولان لابن القاسم في المدونة الاول انه يبنى في زكاة البذل على حول الاصل المبدلة وهو ما مشى عليه المصنف والثاني انه يستعمل بذلك البذل حولان

نصاب لم يتصور هروبه وانما ينظر للبذل ويكون من قبيل قوله كبذل ماشية تجارة الخ (و يبنى) بائع الماشية ولو غير فار (في) ماشية (راجعة) له (بعبا و) راجعة له بسبب (فلس) من المشتري واولى بفساد بيع على حولها الا صلى وزير كها عند تمامه وكأنا لم تخرج عن ملكه ثم شبه في البناء على حول الاصل مفهوم الفاسد بقوله (كبذل ماشية تجارة) وكانت نصابا بل (وان) كانت (دون نصاب بعين) متعلق بمبدل اي ابدلها بنصاب بعين فيبنى على حول اصلها وهو النقد الذي اشترى به مالم تجز الزكاة في عينها فان جرت في عينها بان حال عليها الحول عنده وهي نصاب يبنى على حول زكاة عينها لانها ابطلت حول الاصل (او) ابدلها بنصاب من (نوعها) كبخت بعرب ومعرض بضأن فيني على حول اصلها وهو هنا المبدلة مطلقا زكي عينها ام لا لا الثمن الذي اشترى به (ولو) كان الابدال المذكور (لاستهلاك) لها ادعاه ربا على شخص فصالحه على نصاب من نوعها واو اعطاه القيمة عينها فانه يبنى على حول اصلها (كنصاب فنية) من الماشية

أبدله بنصاب عين أو ماشية من نوعها ولو لاستهلاك فإنه يبنى على حول أصلها وهو المبدلة فيهما فإن لم تكن نصاباً كارتبع من الأبل فإن أبدلها بنصاب عين استقبل بنصاب من نوعها نى (لا) أن أبدل ماشية التجارة أو القنية ٣٥٣ (بمخالفتها) نوعاً كابل ببقراً أو غنم فلا

يسمى بل يستقبل (أو راجعة) لبائعها (بأقالة) فلا يبنى لأنها ابتداء بيع وأولى الراجعة هبة أو صدقة (أو) أبدل (عيناً ماشية) يعنى اشترى ماشية للتجارة أو القنية بعين فإنه يستقبل بها ولا يبنى على حول الثمن ثم شرع يتكلم على زكاة الخلطة فقال (وخطأ الماشية) المتحدة النوع (كالك) واحد (فيما وجب) عليهم (من قدر) ثلاثة لكل واحد اربعون من الغنم فعليهم شاة واحدة كالمالك الواحد على كل ثلثها (وسن) كاتنين لكل واحد ست وثلاثون من الأبل فعليهم جذعة على كل نصفها ولو لا الخلطة لكان على كل بنت لبون خصل بها تعير في السن كالمالك الواحد (وصنف) كاتنين لواحد عمتان من المعز وللثاني اربعون من الضأن فعليهم شاة من المعز كالمالك الواحد على صاحب الثمانين ثلثها ولو لا الخلطة لكان على كل واحدة من صنف ماله فقد حصل بها تعير في الصنف بالنسبة للمالك الضأن ولها شروط ستة (أشار لاوها) وله (أن نويت)

يوم أخذه قال بن وهذا القول امامه ساو الاول او اقوى منه فلدا عيب على المصنف في اقتصاره على الاول ورده سلى الثاني بل هو اما ابدلها في الاستهلاك بعين فابن القاسم يقول فيه بالبناء على حول الاصل واشبهه يقول بالاستقبال فليس الاستقبال حيث شذبه تنقفا عليه خلافاً لبقول ابن الحارث اخذ العين في الاستهلاك كالمبدلة انفاً فقد حكى الاتفاق على الحاق اخذ العين في الاستهلاك بالمبادلة الاختيارية ومذهب ابن القاسم فيها البناء على حول الاصل ومذهب اشهب الاستقبال كمرقريه عند قول المصنف كبديل ماشية تجارة الخ وإذا علمت ذلك ظهر لك ان الاولى جعل المبالغة في قول المصنف وان لاستهلاك راجعة للعين والنوع كما قال ح وتبعه شارحنا حيث قال ولو كان الابدال المدكور وان المردود عليه بلوقول ابن القاسم الثاني في النوع وقول اشهب بالاستقبال في العين والنوع كذا ذكر شيخنا ثم انه على قول ابن القاسم بالبناء على حول الاصل في ابدال الاستهلاك قال عبدالحق محلّه ما لم تشهد بينه بالاستهلاك والاستقبال به وقال غيره ان الخلاف الذي لابن القاسم مطلق اى كان الاستهلاك مجرد الدعى او كان ثابتاً بينه انظر بن (قوله) أبدله بنصاب عين (فلو) بدله بأقل من نصاب العين أو الماشية فلا زكاة عليه انفاً (قوله) فإنه يبنى على حول أصلها (اى) من يوم ملك رقابها وزكاه (قوله) فيها (اى) فى ابداله بعين أو نوعها ولا يقال اذا كان الابدال بعين أنه يبنى على حول الثمن الذى اشترى به الماشية المبدلة (اى) من يوم ملكه أو زكاه كمتقدم فى مسألة التجارة خلافاً لما قاله بعضهم اذ ما قاله الشارح هو النقل (قوله) فإن لم تكن (اى) ماشية القنية المبدلة (قوله) لان ابدال ماشية التجارة (اى) سواء كانت نصاباً أم لا وقوله أو القنية (اى) والحال انها نصاب بمخالفتها وهذا يخرج من قوله سابقاً وبني لكن النظر بقوله أو نوعها وقوله أو راجعة بأقالة عطف على المخرج لكن بالنظر لقوله بعيب فهو من اللف والنشر لمشوش والتقدير وبنى فى راجعة بعيب لافى راجعة بأقالة كبديلها بنوعها (اى) كما يبنى بمبدال الماشية التى للتجارة وللقنية اذ ابدلها بنوعها الا ان ابدلها بمخالفتها (قوله) أو راجعة بأقالة (اى) سواء وقعت الاقالة قبل قبض الثمن أو بعده (قوله) يعنى اشترى ماشية للتجارة أو القنية بعين (اى) كانت تلك العين عنده ام لا وكانت عنده ماشية باعها بعين ثم قبل قبض الثمن أو بعده اخذ فيه ماشية مخالفة لنوعها من المشتري فإنه كبديل ماشية بماشية فيجوز على ما تقدم من قوله كنصاب قنية لا بمخالفتها وهذا اذا اخذ من المشتري ماشية غير التى باعها له اما لو اخذ منه نفس تلك الماشية كان اقالة (قوله) فإنه يستقبل بها (اى) من يوم اشتراها سواء اشتراها لاعتية أو للتجارة (قوله) وخاطئء الماشية كالك الخ (اى) واما الخلطاء فى غيرهما فالعبرة بمالك كل واحد (قوله المتحدة النوع) قال بعض هذا قيد لا بد منه فى كون الخليطين يريان زكاة المالك الواحد ولم يذكر المصنف وقد يجاب بأنهم مأخوذ من قوله كالك فيما وجب لان الأبل والبقر لا تجمع فى الزكاة ولو جمعهم املك فكيف بالخلطة (قوله) فيما وجب من قدر الخ (اى) لافى كل الوجوه التى يوجبها المالك من ضمان ونقطة وغيرهما اذ حكم الخلطاء فى ذلك حكم الانفراد (قوله وسن) أو اوبعنى أو لا يضر ان الثمرة معه ومع الصنف حاصلة فى القدر ايضا (قوله) فحصل بها تعير فى السن (اى) والتنقيص فى القدر ايضا (قوله) فقد حصل بها تعير فى الصنف الخ (اى) وتنقيص فى القدر ايضا فالثمره فى السن والصنف وهى تعير كل منهما صاحب لا القدر ولا ضرر فى ذلك واعلم ان الخلطة كما توجب التخفيف كما فى الامثلة التى ذكرها الشارح قد توجب التثقل كاتنين لكل واحد منهما ما ثقتوا شاة عليهما ثلاث شياه وقد كان الواجب على كل واحد لو لم توجد الخلطة شاة واحدة فقد اوجب الخلطة عليهما زيادة واحدة على كل واحد نصفها وقد لا توجب الخلطة شيئاً كاتنين لكل منهما ما ثقتوا شاة فان كل واحد عليه شاة سواء اختلط ام لا (قوله) وفى الحقيقة الخ (اى) هذا جواب عما يقال ان النية الحكمية كافية وتوجبها للخلطة نية لها حكمها حيث لا يمكن خلطة بدون نية فلا حاجة لاشتراطها وحاصل الجواب ان المداد بنية الخلطة عدم نية القرار بالخلطة (قوله) عدم نية القرار (اى) ان لا يبوأ واحد منهما القرار بالخلطة

الخلطة اى نواسا كل واحد منهما او منهم لا واحدة قط وفى الحقيقة الشرط

(٤٥ - دسوقى اول)

عدم نية القرار ولثانيها نية قولها (وكل حرميل)

فان فقد اواحد هما فلا عبرة بالخلطة وزكى محصل الشرط زكاة اشترادوا بها بقوله (ملك نصابا) وخالط به او بيعه وتلأمها بها بقوله (بحول)
من يوم ملكه او زكاة فلو حال على ماشية احدى همدون الا خر لم تؤثر الخلطة

ولا يشترط مرور الحول من يوم الاختلاط بل يكفي اختلاطهما في الانتهاء ما لم يقرب جدا لشهر ولسادسها بقوله (واجتماعا) اي المالكان (ملك) للذات (او منفعة) باجارة او اباحة للناس كتهرو ومراح وميت بارض موات او باعارة ولو لفحل بضرب في الجميع او لمنفعة راع ترفع لهماها (في الاكثر) وهو ثلاثة او اكثر (من) خمسة اشياء (مراح) بالفخ المحل الذي تقبل فيه او يجتمع فيه ثم تساق منه للميت واما المحل الذي تبين فيه قباضهم وسيأتي (وماء) مباح او مملوك لهما او لاحدهما ولا يمنع الاخر كما حر (وميت) ولو تعدد ان احتاجت له (وراع) لجبرهما او لكل ماشية راع وتعاونوا ولو لم يتحج لهما (بأذنهما) والالم يصح عده من الاكثر (وغل) يضرب في الجميع ان كانت من صنف واحد (برفق) راجع للجميع كما تبين (و) ان اخذ الساعي من احد الخليطين ماء لهما او اكثرهما عليه (راجع المأخوذ منه شيء) يعني

من تكثير الواجب لتقليله سواء فو بالخلطة ام لا (قوله فان فقد) بان كان احد الخليطين عبدا كافرا وقوله اواحد هما اي بان كان احد الخليطين عبدا مسلما او حرا كافرا او خليط الثاني حر مسلم (قوله وخالط به او بيعه) اي صاحب نصاب فيضم الملم بخالط به الى مال الخلطة ويرزكى الجميع زكاة مالك واحد وكذا لو كان عند كل نصاب وخط كل بعض نصابه ببعض نصاب الا خر بحيث صار ما وقع فيه الخلطة نصابا هدا ظاهرا كلام المصنف لانه قال ملك نصابا ولم يقل خلط بنصاب وهو الموافق لما قاله ابن عبد السلام وعليه يتمشى قول المصنف الا ترى وذو نمائين الخ واعتمده بن وشيخنا العدوي وضعفا قول التوضيح بشرط الخلطة ان يكون لكل واحد نصاب وخالط به (قوله مصاحبا لمرور الحول) اي فالمشترط انما هو مصاحبة الحول للملك لا للخلطة واعلم ان الحول الذي يزكى في آخره الخليطان اداءه من وقت الخلطة ان كان كل من الخليطين ملك النصاب حينها ومن وقت الملك او التزكية له ان كان ذلك قبلها متفقا عليه والارزكى كل على انفراد (قوله لم تؤثر الخلطة) اي ويرزكى من حال الحول على ماشيته زكاة اشتراد ولا زكاة على من لم يجاور ملكه حولا (قوله بل يكفي الخ) اي فاذا امكنت الماشية عند كل واحد ستة اشهر ثم اختلاط ومضت ستة اشهر من الخلطة رزقا زكاة خلطة لان الحول قد صاحب الملك وان لم يصاحب الخلطة (قوله او منفعة) اي او ملك منفعة وهو عطف على مقدم كما اشار له الشارح واعلم ان ملك رقبة الخمس متأت وكذلك ملك منفعتها باجارة او اعارة واما ملك المنفعة بالاباحة لعموم الناس فاعني ما تبين في البعض اعني الماء والمراح والميت كما اشار لذلك الشارح (قوله مراح) اي فلا بد ان يكون مملوكا لهما ذنا او منفعة او احد هما يملك نصف ذاته والا خر يملك نصف منفعة وكذا يقال فيما بعد (قوله ثم تساق منه للميت) اي او للسروح (قوله ولو تعدد) اي وكذا يقال في المراح والحاصل انه اذا كان كل من الميت والمراح متعددا فلا يضرب شرط الحاجة لذلك (قوله ولو لم يحتج لهما) اي انملة الماشية على المعتمد خلا للباسي حيث قال لا بد من اشتراط الاحتياج في تعدد الراعي وهو الذي صححه في التوضيح ولم يدكر المواق غير له لكن اعترض ابن عرفة كلام الباسي بانه خلاف ظاهر قول الشيخ عن ابن حبيب وابن القاسم من الاكتفاء بالتعاون في تعدد الراعي كثرت الغنم او قلت (قوله بأذنهما) اي للراعي في الراعي ان كان الراعي واحدا او للراعي في التعاون ان تعددوا (قوله والالم يصح الخ) اي الا يكن هناك اذن من لما يكن للراعي بان اجتمعت مواش بغير اذن اربابها واشترك رعايتها في الراعي والمعاونة لم يصح عد الراعي من الاكثر لان ارباب الماشية لم تجتمع فيه فلا بد من اجتماعها في ثلاثة غيره (قوله وغل) اي كان يكون واحدا مشتركا او مختصا أحدهما يضرب في الجميع او لكل ماشية غل يضرب في الجميع ايضا (قوله ان كانت الخ) اي والا فلا يشترط ذلك اي الاجتماع في الفعل لانه لا يتأتى ضرب الفعل في جميعه حينئذ (قوله برفق) اي بقصد الترافق والتعاون في جميع ما تقدم لا بقصد الفرار من الزكاة (قوله راجع للجميع) والمراد به بالنسبة للميت والمراح الارتفاق بكل من الموضوعين ان تعددوا بالنسبة للماء الاشتراك في منفعة الماء كان يملك كاشرا او يستأجره على اخذ قدر معلوم ككل يوم مائة دلو مثلا او يستأجر احدهما من الاخر لانه يجوز الاستئجار على شرب يوم او يومين مثلا كل يوم كذا وفي الفعل جعل مالكة اياه يضرب في الجميع وفي الراعي التعاون حيث تعدد (قوله يعني رجع الخ) اشار بهذا الى ان المفاعلة على غير بابها وان المراد بشريكه خليطه ولو قال المصنف ورجع المأخوذ منه على صاحبه كان اولى (قوله بنسبة عدديهما) اي بنسبة عدد كل منهما لمجموع العددين (قوله ان لم ينفر احدهما بوقص) بان كان لا وقص لاحدهما كالأول كان لكل منهما خمسة من الابل او كان لكل منهما وقص فم ان ظاهرا المصنف انه اذا كان الوقص بين الجايبين يتفق على رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة سواء كان يتلفق من مجموع الوقصين

نصاب كسعة وستة او كان لا يتلفق منهما نصاب كثمانية وستة ومثله في التوضيح اغترار ابطا هـ ر ابن الحاجب وليس كذلك بل ان كان يتلفق من مجموع الوقيصين نصاب كان رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة بانفاق وان كان لا يتلفق منهما نصاب فهو من محل الخلاف كالمأخوذ من فردا احدهما بالوقص كما ذكره ابن عرفة وابن عبد السلام والباقي وغيرهم فلو قال المصنف ولو بوقص غير مؤثر كما قال ابن عرفة لاجاداه بن (قوله على صاحب التسعة ثلاثة اجناسها) اي الثلاث شياء لان نسبة التسعة للخمسة عشر ثلاثة اجناس ونسبة الستة للخمسة عشر مجموع المشايين بخسان فاذا اخذ الساعي الثلاث شياء من صاحب التسعة رجوع على صاحب الستة بخمسي قيمتها وان اخذها من صاحب الستة رجوع على صاحب التسعة بثلاثة اجناس قيمتها (قوله بل ولو ان فردا نقص لاحدهما) اي بناء على المشهور من ان الاوقاص من زكاة فاذا كان لاحد الخليطين تسعة وللاخر خمس فكان مالك يقول على كل واحد منهما شاة ثم رجوع الى القول بان على صاحب التسع شاة وسبعين وعلى الاخر خمسة اسباع شاه والقولان في المدونة والاخير منهما هو المشهور فلذا مشى المصنف عليه ورد على القول الاول بلو (قوله على صاحب التسعة تسعة اسباع) وذلك لان الاربعة عشر بعيرا اذا قسمت عليها الشاتان الواجتان فيها خرج سبع شاة فكل بعير من الاربعة عشر عليه سبع شاة فاذا اعتبرت الاربعة عشر سباعا ونسبت تسعة اليها كانت تسعة اسباع واذا نسبت خمسة اليها كانت خمسة اسباع فاذا اخذ الساعي الشاتين من صاحب التسعة رجوع على صاحبه بنسبة الخمسة للاربعة عشر وهو سبعان ونصف سبع الشاتين وذلك خمسة اسباع شاه وان اخذها من صاحب الخمسة رجوع على صاحبه بنسبة التسعة للاربعة عشر وذلك اربعة اسباع ونصف سبع الشاتين وهو تسعة اسباع شاه واحدة وذلك شاة كاملة وسبعان (قوله والرجوع يكون في القيمة) اي في قيمة ما اخذ الساعي و اشار الشارح بقوله والرجوع يكون الى ان قول المصنف في القيمة متعلق براجع واعلم ان الواجب على المرجوع عليه امان يكون بخرا من شاة او شاة فالاول كما اذا كان لاحدهما تسع من الابل وللاخر خمسة وفي هذه الحالة يتفق ابن التاسم واشهب على ان الرجوع في القيمة لكن ابن القاسم يقول تعتبر القيمة يوم الاخذ بناء على ان اخذ الشاة عنهما في معنى الاستهلاك فكان احدهما استهلكها على دافعها ومن استهلك شيئا لزمه قيمته يوم الاستهلاك وقال اشهب يوم التراجع بناء على ان المرجوع عليه كالمستلف ومن تسلف شيئا وعجز عن رده واراد ان يرد قيمته تعتبر قيمته يوم القضاء واما ان كان الواجب على المرجوع عليه شاة كالمأخوذ من فردا احدهما خمسة عشر وللاخر خمسة فاختلف ابن التاسم واشهب فقال ابن القاسم ان الرجوع في القيمة يوم الاخذ كالجزم لانه بمعنى الاستهلاك وقال اشهب يرجع بثلاثها بناء على ان المرجوع عليه كالمستلف فقول الشارح والرجوع في القيمة يوم الاخذ اي عند ابن التاسم سواء كان الرجوع بجزء او بشاة كاملة خلافا لاشهب فيهما (قوله كقول الساعي الاخذ الخ) بان راى في مذهبه انه اذا اجتمع لهما نصاب تجب الزكاة عليهما ولو لم يكن لواحد منهما نصاب قبل الخلطة (قوله كالمأخوذ من فردا احدهما تسع من الابل وللاخر خمسة) واخذ الساعي واحدة من احدهما اي او كانوا اربعة لكل واحد عشرة واخذ الساعي من احدهم واحدة فيقع التراجع في قيمة تلك الشاة المأخوذة في المال الاول يرجع المأخوذ منه على صاحبه بنصف قيمتها وفي الثاني يرجع على كل واحد من اصحابه ربع قيمتها فلو اخذ الساعي من احد الخطاء شاتين كانت احدهما مظلمة وتراد في الثانية بينهما ان استوت قيمتهما بان كانت قيمة كل واحدة تساوي اربعة وان اختلفت فنصف قيمة كل منهما مظلمة وتراد النصفين الاخرين (قوله فعلى صاحب المائة اربعة اجناسها) تد علمت مما مر ان المذهب لزوم شاة واحدة لصاحب المائة لكن لما كان اخذها بالتأويل اشبه حكم الحاكم في مسائل الخلاف فلا ينقص (قوله لان اخذ من احدهما غصبا) اي فيهما وهو ما اذا اجتمع الخليطين نصاب او كان لاحدهما نصاب واصاحبه اقل من نصاب واخذ من احدهما واحدة غير متأول (قوله ولم يكمل لهما نصاب) اي او من

كسع لاحدهما وللاخر خمس فعليهما شاتان على صاحب التسعة تسعة اسباع وعلى صاحب الخمسة خمسة اسباع والمأخوذ منه يرجع على صاحبه بما عليه والرجوع يكون (في القيمة) يوم الاخذ وشبه في التراجع نسبة العددين قوله (كقول الساعي الاخذ لشاة) (من نصاب) فقط (لها) كما لو كان لكل منهما عشرون من الغنم (او) من نصاب فقط (لاحدهما) كقائمة شاة (وزاد) الاخذ على شاة مثلا (للخلطة) كما لو كان للاخر خمسة وعشرون فأخذ شاتين فعلى صاحب المائة اربعة اجناسها وعلى الاخر خمسة (لا) ان اخذ من احدهما (غصبا) ولم يكمل لهما نصاب واخذ من احدهما فلا تراجع وهي مصيبة ممن اخذ منه وهذا من العصب ايضا الا ان الاول العصب فيه مقصود وهذا ليس بمقصود بل هو جهل محض (وذو ثمانين) من الغنم (خالط بنصفها) اي بكل اربعين منها (ذو ثمانين) اي صاحب ثمانين لكل

منهما اربعون مفردا بها عن الاخر (او) خالط ذو الثمانين (بنصف) منها (فقط) وهو اربعون (ذو ثمانين) وابقى الاربعين الاخرى بيده ببلده او ببلدين

لم يكمل لهما فالملطوف محذوف وذلك بأن كان لكل واحد منهما خمسة عشر من الغنم واخذ الساعي واحدة
 من احدهما (قوله كالحليط الواحد) خبر المبتدأ وهو ذو وهو جواب عن المسئلتين اى كالحطال الواحد وان
 كان محطال الاثنين حقيقة في الاولى ولاثنين احدهما حقيقة والاخر حكما في الثانية لان صاحب الثمانين
 خليط حكما بالنسبة للار بعين التي يسده لم يحاط بها فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه (قوله بناء على ان خليط الخليط
 الخ) اعترضه البساطى بان هذا لا يجري في المسئلة لثانية لان معناه ان المحاط لشخص محطال لشخص آخر
 محطال لذلك الشخص الاخر كما في المسئلة الاولى فان صاحب الثمانين محطال لكل من صاحبي الار بعين فيكون
 كل من صاحبي الار بعين محطال للآخر لان محطال المحاط لشخص محطال لذلك الشخص ولا يتأتى في المسئلة
 الثانية لانه ليس فيها الا واحد محطال لا آخر وليس فيها خليط خليط واجب بان فيها خليط خليط باعتبار الار بعين
 التي لم يحاط بها فذو الثمانين معه خليط وهو صاحب الار بعين وخليط خليط وهو الار بعين التي لم يحاط بها
 والحاصل ان صاحب الثمانين خليط لصاحب الار بعين والار بعين التي لم يحاط بها خليط بالترتيب ايضا
 (قوله وهو المشهور) اى وقيل ان خليط الخليط غير خليط واعترض على المصنف بان الحكم في المسئلة الاولى
 لا يختلف اذ على صاحب الثمانين شاة وعلى غيره نصف بالقيمة سواء قلنا ان خليط الخليط خليط او قلنا ان خليط
 الخليط لشخص ليس بخليط لذلك الشخص فالمثال الذي يظهر فيه ثمرة الخلاف ذو خمسة عشر بعيرا خاط بخمسة
 منها صاحب خمسة وبعشرة منها صاحب خمسة على الجميع بنت مخاض بناء على ان خليط الخليط خليط وعلى
 مقابله خمس شياه (قوله يغني عنه) اى لان المعنى على صاحب الثمانين شاة وعلى كل من غيره نصف ويرجع
 دافعها على صاحبه بالقيمة وقال خش وليس قوله ها بالقيمة تكرارا مع قوله وراجع المأخوذ منه شريكه
 بالقيمة لان ذلك في تراجع الخلطاء وهذه في الساعي يعنى اذا وجب له جزء من شاة او من بعير اخذ القيمة لاجزا
 وعليه فيقدر له عامل يتعلق به اى وان وجب للساعي جزء شاة او جزء بعير على احد الخليطين اخذ القيمة والباء
 زائدة على حد قوله وأخذ بعده بذباب عيس * اجب الظهر ليس له سام
 اه كلامه وهو يخرج لكلام المصنف على ما قال ابن عبد السلام وارتضاه في التوضيح لكنه معترض قال طفي
 لعل المؤلف اراد ما قاله ابن عبد السلام ان الواجب على كل من الطرفين في المسئلة الاولى القيمة وعلى الوسط
 شاة وارتضاه في التوضيح واستظهره لكن اعترضه ابن ادريس الزواوى قائلا هذا غلط فاحش اذ لو كان الامر
 كما قال لما كان تراجع بن الخلطاء لان من وجبت عليه شاة دفعها ومن وجب عليه جزء دفع قيمته فلا تراجع
 وهو مخالف للحديث واقواعد اه فكلامه في التوضيح يدل على ما ارتضاه هنا وان كان غير صحيح اه بن
 والاولى حمل ما هنا وما تقدم على تراجع الخلطاء بعضهم على بعض وارتكاب التكرار خبير من ارتكاب
 الفساد تأمل (قوله وخرج الساعي) اى لجباية الزكاة كل عام وجوبا كما في سماع ابن القاسم لقوله تعالى اخذ
 من اموالهم صدقة وحيث تدفلا يلزم رب الماشية ان يسوق صدقته للساعي بل هو يأتيها الا ان يبعد عن محل
 اجتماع المواشي على الماء فيلزمه ان يسوقها اليه وهذا الوجوب ظاهر ان كان ساعا واما احداث الامام ساعيا
 وقولته فقد قيل انه واجب ايضا وفيه نظر اه بن والحاصل انه اختلف في قوله الامام الساعي فقيل بوجوبه
 وقيل بعدم وجوبه وعلى كل اذا ولاه وجب خروجه فلا يلزم رب الماشية سوق صدقته اليه بل هو يأتيها وكون
 الخروج وقت طلوع الثريا فهو مندوب كما يأتى (قوله اى مع جردب) اى لان الضيق على الفقراء اشد فيحصل
 لهم ما يستحقون به خلافا لاشبه القائل انه لا يخرج سنة الجردب وعليه فهل تسقط الزكاة عن اربابها في ذلك
 العام ولا تسقط ويحاسب بها اربابها في العام الثاني قولان وعلى المعتمد من خروجه عام الجردب فيقبل من
 ارباب الماشية ولو الشراء (قوله طلوع الثريا) اى ونقد بان يكون خروجه زمن طلوع الثريا بالفجر فطالع مصدر
 نائب عن ظرف الزمان واعلم ان الثريا عدة نجوم في رج الثور طلوعها تارة يكون مع العروب وتارة عند غروب

(كالحليط الواحد) بناء على
 ان خليط الخليط خليط وهو
 المشهور فعلى الثلاثة شاة
 في الاولى وعلى الاثنين شاة
 في الثانية وحيث تدفلا يكون
 (عليه) اى على صاحب
 الثمانين في الاولى (شاة
 وعلى) كل من (غيره نصف)
 وحذف جواب الثانية
 وهو عليه ثلثاها وعلى
 صاحب الار بعين ثلثها
 وقوله (بالقيمة) يغني عنه
 في القيمة المتقدم وتأمل
 المقام (وخرج الساعي ولو
 يجردب) اى مع جردب بدل
 مهملة ضد الحصب بكسر
 الحاء المعجمة (طلوع الثريا)
 اى زمن طلوعها (بالفجر)
 وذلك في السابع والعشرين
 من بشن

رقعا بالساعي و بأرباب المواشي لا اجتماع المواشي على الماء اذ ذلك (وهو) يسمى الساعي أي يجيئته (شرط وجوب) الزكاة (ان كان) ثم ساع (و بلغ) أي وصل فالشرط وصوله لأرباب المواشي فإذا مات شيء من المواشي اوضاع ٣٥٧ بغير شرط بعد الحول وقبل مجيئه

فلا يحسب وانما يركى
الباقى ان كان فيه الزكاة
وكذا اذا حصل شيء مما
ذكر بعد بلوغه وعنده
وقبل اخذه لان البلوغ
شرط في الوجوب وجوبا
موسعا الى الاخذ كدخول
وقت الصلاة فقد يطرأ
اثناء الوقت ما يسقطها
كالخض كذلك الموت
مثلا بعد المجيء والعقد بعد
والاخذ ايضا بشرط يتوقف
عليهما الوجوب كما وهما
واما لو ذبح منها شيئا بغير
قصد الفرار او باع شيئا
تلك بعد مجيء الساعي
وبل الاخذ فقيه الزكاة
وبحسب على المعتمد فان
لم يكن ساع اولم يبلغ وتعد
رصوله فالوجوب بمرور
الحول (و) لومات رب
ماشية (قبله) أي قبل بلوغ
الساعي ولو بعد مرور
الحول (يستقبل الوارث)
ان لم يكن عنده نصاب
والاضم ما ورثه وزكى
الجميع له وله وضمت الفائدة
له فان مات بعد البلوغ
وقبل العدول لاخذ فلا
يستقبل بل تؤخذ الزكاة
(ولا تبدأ) الوصية بها على
ما يخرج قبلها من الثلث
من فلا سير وصداق
مريض ونحوهما (ان

الليل وتارة عند نصفه وتارة عند غير ذلك فهي موجودة دائما ولا تيب الامدة الحاسنة لانها حينئذ تطهر في
النهار وتارة يكون طلوعها وقت الفجر وذلك في السابع والعشرين من شتنس والشحس في منتصف برج
الجوزاء قبيل فصل الصيف (قوله رقا بالساعي) أي لوجود المواشي مجتمعة على الماء فلو خرج في غير ذلك
الوقت كزمن الربيع مثلا وجد الماشية متفرقة بعضها على الماء وبعضها في المرعى فيشق عليه السير لكل
(قوله و بأرباب المواشي) أي لان من وجب عليه سن وليس عنده واحتاج لشراؤه يسهل عليه ان يقتس
عليه وان يشربه لا اجتماع المواشي على الماء (قوله أي يجيئته) انما قدر الشارح ذلك لان الساعي اسم ذات
وهو لا يكون شرطا وانما الذي يكون شرطا اسم المعنى ولو قال المصنف و بلوغه شرط وجوب ان كان
يرحذف قوله و بلغ كان أولى (قوله و بلغ) أي امكن بلوغه و وصوله لأرباب المواشي وليس المراد و بلغ بالفعل
والالزم اشتراط الشيء في نفسه لان بلوغه بالفعل عين مجيئه (قوله مما ذكر) أي من الموت والضيايع بغير
تقريب (قوله لان البلوغ الخ) أي لان مجيء الساعي شرط في وجوبها وجوبا موسعا (قوله كدخول
وقت الصلاة) أي كان دخول وقت الصلاة شرط في وجوبها وجوبا موسعا (قوله كذلك الموت بعد المجيء
والعد) أي فانه يستقط زكاة ما نقص بعد مما قبل الاخذ لانه بغير صنعه فكما ان الخيض مانع للحكم كذلك التلق
قبل الاخذ بدون تقريظ مانع للحكم وقوله مثلا أي او الضيايع (قوله ليسا بشرط يتوقف عليهما الوجوب)
أي بل انما يتوقف على المجيء (قوله كما وهما) أي ان بعضهم وهو الشيخ سالم السنهوري فوهم ان العدة
والاخذ شرطان يتوقف عليهما الوجوب وان الاولى للصنفان ولان كان و بلغ وعقد واخذ واعترض
عليه بأن الصواب عدم هذه الزيادة اذ لو توقف الوجوب على العدول لا مستقبل الوارث اذا مات مورثه
بعد مجيئه وقبل عده واخذه وليس كذلك وايضا الوجوب هو المقضى للعدول والاخذ فهو سابق عليهما ولا به
لوجعل الاخذ شرطا في الوجوب للزم انها لا تجب الا بعد الاخذ فيكون الاخذ واقعا قبل الوجوب وهو باطل
واما الزيادة والنقص فببحث آخر يأتي (قوله بغير قصد الفرار) أي واما بقصد الفرار فتجب زكاته ولو كان ذلك
قبل الحول اتفاقا كما مر (قوله فقيه الزكاة وبحسب على المعتمد) أي وهو قول ابن سرفه وذلك لحصول كل من
الذبح والبيع صنعه خلافا لما في التوضيح تبعا لان عبد السلام من عدم وجوب الزكاة فيه بناء على ان الاخذ
بالفعل شرط في الوجوب (قوله فان لم يكن ساع الخ) هذا مفهوم قول المصنف ومجيئه شرط ان كان وقوله
اولم يبلغ أي اولم يمكن بلوغه وله وتعد الخ عطف تفسير وهذا مفهوم قول المصنف و بلغ لان المراد كما مر
وامكن بلوغه (قوله ولا تبدأ الخ) اشار بهذا اقول مالا في المدونة من له ماشية تجب فيها الزكاة فبات بعد
حولها وقبل مجيء الساعي واوصى بزكاتها فهي من الثلث غير مبدأة وعلى الورثة ان يصرفوها لله سائر
التي تحمل لهم الصدقة وليس للساعي قبضها لاهلها تجب على الميودات فمات قبل حولها ادحوها لمجيء
الساعي بعد مضي عام اه وحاصله انه ان اوصى بها ومات قبل مجيء الساعي فهي من الثلث تصرف للفقراء
لا للساعي لاهلها تجب عليه ولا يبدأ بثلث الوصية على ما يخرج من الثلث أولا بل هي في مرتبة الوصية بالمال
فيقدم عليها ما يخرج من الثلث أولا كما يأتي بيانه آخر الكتاب وان مات بعد مجيء الساعي دفعت للساعي من
راس المال لاهلها قد وجبت اوصى بها ام لا ادلا فائدة في الوصية حينئذ وقيد اخراجها من الثلث في صورة
المصنف بما اذا لم يعتد وجوبها لان مراده حينئذ انما هو الصدقة فذلك كانت من الثلث واما ان اعتد
وجوبها فانها لا تنفذ لان الوصية حينئذ مبنية على نية فاسدة فيقيد كلام المصنف بهذا كافي ح واما زكاة
العين فافترط فيه واوصى باخراجها فانه من الثلث مبدأة على ما سواه من العتق والتدبير في المرض ونحوهما
وان اعترف بحولها عليه في المرض واوصى باخراجها فهي من راس المال لانه لم يفترط وان لم يوص بها لم
يلزم الورثة اخراجها بل يستحب فقط (قوله من اهلها) أي زكاة لماشية (قوله ولا تجزئ) هذا مفرع على

اوصى بها) ومات قبل بلوغ الساعي بل تكون في مرتبة الوصية بالمال يقدم عليها فلا الاسير وما معه الا في قوله وقد قدم لضيق الثلث
فان اسير الخ وما يأتي له في الوصية من انها يخرج من راس المال فيعمول على ما اذا لم يكن ساع او كان ومات بعد بلوغه وقوله (ولا تجزئ)

ان اخرجها قبل مجيئ الساعي ولو بعد مرور الحول حقه التسليم على قوله وقبله يستقبل الخ وشبه في الاستقبال قوله (كرويه) اي الساعي (بها) اي بالماشية (ناقصة) عن نصاب (ممرجع) عليها وان كان لا ينبغي له الرجوع (وقد كملت) بولادة او بابدال من نوعها واولى بغير نوعها او بقائده من هبة او صدقة فان ربهما يستقبل بها حولا من يوم مروره (فان تخلف) لعذر كفتنسه مع امكان الوصول (واخرجت اجزا) الاخراج وان لم تجب بل وجازا ابتداء (على المختار) وانما يصدق بينه واما لغير عذر فينبغي الاجزاء اتفاقا فعلم انه ان امكن وصوله وتخلف لعذر او لغيره لم تجب الزكاة بمرور الحول ولكنه ان اخرجها اجزات وليس للساعي المطالبة بها ان ثبت الاخراج (والا) يخرجها عند تخلفه ثم جاء بعد اعوام (عمل على) ما وجد من (الزبد والتهن) من (الاصح) من الاعوام التي تخلف فيها اي اخذ عما مضى على حكم ما وجد من زيادة او نقص حال مجيئه كانه يأخذ عن عام مجيئه على ما وجد اتفاقا فلو تخلف اربعة اعوام عن خمسة من الابل ثم جاء فوجدها عشرين او بالعكس في الاول يأخذ ٣٥٨ ست عشرة شاة وفي الثاني اربع شياء فان وجدها اقل من النصاب فلا زكاة فيها (بتبدئة

العام الاول) في الاخذ ثم يابعد الى عام المجي ثم يابعد الى عام المجي ولو قال المصنف والاعمال على ما وجد لما مضى لكان اوضح وانصر واشمل له قوله ما اذا وجدها بحالها الذي فارقتها عليه ثم اشار لقاعدة التبدئة بالعام الاول بقوله (الا ان ينقص الاخذ النصاب) وكان الاولى التفرع بالفاء بأن يقول فان نقص الاخذ النصاب والصفة اعتبر كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة اربعة اعوام ثم جاء وهي اثنان واربعون فانه يأخذ للعام الاول والثاني والثالث ثلاث شياء ويسقط الرابع لتقصي ما اخذ عن النصاب (او) بنقص الاخذ (الصفة فيعتبر) النقص كتخلفه عن ستين من الابل خمسة اعوام

المشهور من ان مجي الساعي شرط وجوب وعلى متابعه ايضا من انه شرط اداء اي صحة كتابته المصنف وابن عبد السلام وسخر به ابن عرفة اه بن (قوله ولا تجزئ ان اخرجها قبل مجي الساعي) اي واما قوله الاتي وقدمت بكشهر في عين وماشية فحمل على من لاساعي لهم او لهم ساع ولم يبلغ بان تخلف في تلك السنة لفتنة متلا كما سيأتي في قوله وان تخلف واخرجت اجزا (قوله كرويه الخ) هذا مفرع ايضا على المشهور من ان مجي الساعي شرط وجوب وقوله كرويه اي بعد الحول (قوله وان كان لا ينبغي له الرجوع) اي في ذلك العام (قوله فان ربهما يستقبل بها حولا من يوم مروره) اي اولا لا من يوم رجوعه ولا من يوم التمام وانما استقبل من يوم مروره اولا لانه بمنزلة ابتداء حول وقد تقدم ان التناج حوله حول امه وان مبدل الماشية بماشية يبنى على حول المبدلة وقد علمت ان مروره اولا حول للمبدلة (قوله مع امكان الوصول) اي مع تمكنه منه لولا ذلك العذر (قوله واخرجت) اي بعد مرور الحول (قوله وجازا ابتداء) اي كما جزم به ابن عرفة وفي كلام الجرجاني ما يفيد (قوله على المختار) رقيق يجب تأخيرها ولو اعواما حتى يأتي الساعي فان اخرجها فلا تجزئته وهو قول عبد الملك (قوله وانما يصدق) اي ربهما في اخرجها بينه (قوله واما لغير عذر) اي واما لو تخلف لغير عذر مع امكان الوصول (قوله ولكنه ان اخرجها اجزات) اي اتفاقا فاما اذا كان التخلف لغير عذر وعلى المحار اذا كان لعذر (قوله وليس للساعي) اي اذا اتى في العام التاليل وهذه عمرة اجزائها (قوله اذا ثبت الاخراج) اي بينه والا كان له المطالبة بها (قوله والا يخرجها عند تخلفه) اي كما هو المطلوب (قوله من زيادة) اي على ما كان موجودا حين التخلف او نقص عنه ر قوله حال مجيئه ظرف لما وجد (قوله بتبدئة العام الاول) اي على المشهور كما قال ابن شير وقيل بتبدئة العام الاخير (قوله فاوفي كلامه ما عدا ما عدا فقط) اي فجزوا لجمع لان الاخذ اذا نقص تارة ينقص النصاب وتارة ينقص الصفة وتارة ينقصهما معا وقد لا ينقص الاخذ واحدا منهما كان يتخلف عن العام اربعة سنين ثم يجدها مائة وثلاثين على حالها من غير زيادة ولا نقص فيأخذ عن الاربعة سنين بمائيا ولا ينقص الاخذ نصابا ولا صفة (قوله وقد كل النصاب) اي بولادة او بدل او بقائده كهيئة او صدقة او ميراث ونص ابن عرفة ولر تخلف عن دون نصاب قتم بولادة او بدل في عدة كلام من يوم تخلفه او من يوم كماله مصداق ربهما في وقتها قولا اشهب وابن اسمعيل مع مالك ثم قال ولو كمل بقائده فالتالي اتفاقا اي انه لا يتبرك كلاما من وقت الكمال اتفاقا (قوله واخرج من قوله ر صدق قوله لان نقصت هار با) اي لان المعنى لان نقصت هار با فلا يصدق في دعواه النقص في مدة الهروب بل رخذ بركاة مافره ولو جاء تالبا كما اختاره

وجاء وقد وجدها سبعا واربعين فانه يأخذ عن العامين الاولين خمسين لهما نصاب الحقا وعن البلاء الاعوام الاخر ابن ثلاث سنوات لبون لنقص النصاب عن الحاق ولو جاء فوجدها خمسا وعشرين لاحد عن العام لاؤل بنت مخاض وعن كل عام بعده اربع شياء ولو تخلف عن ستين من البعير ثمانية عشر عاما فوجدها اربعة عشر سنة ثم عشرة اربعة وسقطت العام الثاني عشر لتقصي الاخذ النصاب والصفة معا فاوفي كلامه ما عدا ما عدا فقط (ك) ما يعمل بتبدئة العام الاول في (تخلفه) اي الساعي (عن اقل) من نصاب كتخلفه عن ثلاثين شاة اربعة اعوام (ه) جاء وقا (كل) النصاب كان وجدها احدي واربعين واخبرنا اكلب في العام الثاني فانه يأخذ للعام الثالث ويسقط الرابع لتقصي الاخذ النصاب كالاؤل لعدم كاله فيه (وصدق) في تعيين وقت الكمال بغير بين ولو تمها واخرج من قوله وصدق قوله (لان نقصت) ماشية المسالك عما كانت عليه حال كونه (هار با) بها كاملة كتدائها شاة فوجدها اربعة سنين فيجب على النقص الذي عام تحدره عليه ولا يصدق في النقص قبله ولو جاء تالبا

الابينة فلو قدر عليه في الفرض المذكور بعد خمسة اعوام اخذ منه عن الاعوام الماضية اثنتا عشرة شاة وعن الخامس شاة واحدة وبراى
هنا كون الاخذينة من النصاب والصفة بالنسبة لماضى الاعوام لالعام القدرة لانه يعمل فيه على ما وجد قبل الانحراج لماضى الاعوام
(وان زادت) ماشية الهارب (له) عما كانت عليه قبل هروبه (ف) يؤخذ (لكل) من الاعوام (ما) وجد فيه (اي) في ذلك العام من قليل او
كثير (ببذنه) العام (الاول) فاذا هرب ثلاث سنين وكانت في العام الاول اربعين شاة ٣٥٩ وفي الثاني مائة واحدة وعشرين

وفي الثالث اربع مائة
اخذ منه عن الاول شاة
وعن الثاني شاتين وعن
الثالث اربعة ولا يأخذ
رعاة ما افاد آخر لما
مضى من السنين فان
قامت له ينس على دعواه
بان الزيادة انما حصلت
هذا العام مثلا عمل
عليها (و) ان تجردت
دعواه (فهل يصدق)
وهو الاربع اولاً
(قولان) محلها ما لم
يحيى ثانياً والا يصدق
اتفاقاً ويعتبر ببذنه
العام الاول على كلا
القوانين فان نقص الاخذ
النصاب او الصفة اعتبر
مثال تنقيص النصاب
ان يهرب بها وهي احدى
واربعون شاة واستمرت
كذلك ثلاثة اعوام ثم
زادت بعد ذلك فيؤخذ
للعام الاول والثاني
شاتان ويسقط الثالث
ويؤخذ لما زاد على
الاعوام الثلاثة بحسب
الزيادة ومثال تنقيص
الصفة ان يهرب بها
وهي سبعة واربعون
من الابل واستمرت

ابن عرفة خلافاً لقول ابن عبد السلام يصدق اذا جاء ثانياً (قوله الابينة) اي فان قامت ينس على كل عام بما
فيه عمل عليها كافي المواق (قوله وبراى هنا الخ) فاذا هرب بها وهي مائتان وتسع شياه ثم قدر عليه
بعد خمسة اعوام فوجد هاربين فانه يأخذ عن العام الاول والثاني والثالث تسع شياه وعن الرابع شاتين
وعن الخامس شاة واحدة (قوله بالنسبة لماضى الاعوام لالعام القدرة) هذا الذي قاله الشارح تبع فيه
عقب وتعليقه بن بأنه على القول ببذنه العام الاول الذي مر عليه المصنف وهو الاشهر تعتبر ببذنه حتى
على عام القدرة ويعتبر بالنقص فيما بعد العام الاول حتى في عام القدرة ونقصه في المواق اللخمى ان يهرب
بماشية وهي اربعون شاة خمس سنين ثم قدر عليه الساعي وهي بحالها فقال ابن القاسم يؤخذ منه شاة خاصة
لانه يبذلها لول عام والباقي تسعة وثلاثون فلازكاة فيها اللخمى وهذا احسن ثم قال اللخمى وعلى القول بأنه
يبدلها بول عام يؤخذ من الاربعين خمس شياه اه فهذا صريح في انه على المشهور لا يبدلها بعام القدرة بل بالعام
الاول وانه يعتبر بنقص الاخذ للنصاب حتى بالنسبة لعام الاطلاع اه كلام بن (قوله ولا يأخذ رعاة ما افاد
آخر لما مضى) اي ولا يأخذ رعاة الاربع مائة مثلاً التي استفادها في العام الاخير لما مضى من الاعوام قبله
وهذا الذي ذكره المصنف من انه يزكى لكل عام ما وجد فيه قول مالك قال اللخمى وهو قول جميع اصحابنا
المالكيين والمصريين الاشهب فانه قال يؤخذ لما مضى على ما وجد ولا يكرن الهارب احسن حالاً من تخلف
عنه السعاة فانه لا يتهم ومع ذلك اخذ منه لما مضى على ما وجد فيكون هذا مثله بالاولى قال سند ويكفي في رده
اتفاق اهل المذهب على خلافه (قوله فان قامت له ينس الخ) اي انه على المشهور يقال ان قامت له ينس الخ
فهذا التفصيل على القول المشهور واما اشهب فيقول يؤخذ برعاة ما وجد لما مضى والحاضر كانت له ينس ام لا
وقوله فان قامت له ينس على دعواه عمل عليها اي وعلى هذا يحمل قول المصنف وان زادت فلكل مائة واصل
البينة هنا شاهد وعين لانها دعوى مالية وقوله انما حصلت هذا العام اي وزادت في العام الثاني كذا وفي العام
الثالث كذا (قوله فهل يصدق) اي في تعيين عام الزيادة بلاعين الابينة على نذره وقوله ولا اي لا يصدق اي
وحينئذ يؤخذ منه زكاة ما مضى من الاعوام على ما وجد الآن وكذا عام القدرة واستشكل البساطى هذا
القول بقوله كيف لا يصدق مع عدم البينة مع ان حالها في تلك الاعوام لا يعلم الا منه وهذا القول لابن
المجاهد (قوله وهو الاربع) اي وهو قول ابن التميمي وسعدون وابن حارث وابن رشد واللخمى كافي ابن
عرفة اه واعلم ان محل الخلاف فيما عدا العام الذي يهرب بها فيه واما هو فيصدق فيه من غير خلاف وحينئذ
فيؤخذ برعاة ما اقرب به فيه اتفاقاً كافي ح عن ابن عرفة قال وهو ظاهر كلام ابن رشد اه بن (قوله والامرين
اتفاقاً) فيه نظر بل كلام ابن عرفة يستضي ان التائب لا يصدق في الموضوعين اي ما اذا نقصت ماشية الهارب وعين
عام النقص وزادت وعين عام الزيادة وبصه وفيها القدرة عليه كوابته ونقل ابن عبد السلام تصديق التائب
دون من قدر عليه لا عرفه الا في عقوبة شاهد الزور والمال اشد من العقوبة استمطو الحد بالشبهة دون
اطرب بن وقوله القدرة عليه اي على الهارب وقوله كوابته اي في كونه لا يصدق (قوله ورجع عليه) اي في
ذلك العام نفسه (قوله فوجدناه نقصت) اي بموت او ذبح لم يقصد به الفرار كذا قال ابن عبد السلام وتبعه
خش واعترضه ابن عرفة بان الصواب قصر النقص على ما اذا كان مساوياً كالموت واما المذبح فيحسب
اما التسوية بينهما خلاف النقل اعتمد شيخنا ما لابن عرفة (قوله اورادت) اي بولادة او هائلة (قوله حن

كذلك ثلاثة اعوام وراحت بعد ذلك فيؤخذ للعام الاول والثاني حقتان وما بعده بثلثون ولما راد من الـ وام على حسب الزيادة (وان
سأل) الساعي رب الماشية عن عددها فأنخبره بعدد ثم غاب عنه ورجع عليه فعددها عليه (ف) فوجدناه (نقصت) عما أخبره به (اوزادت)
المعتبر (الموجود) من زيادة او نقص (ان لم يصدق) الساعي رها حين

الاخبار (او صدق) ر بها (ونقصت) بما خبره به ٣٣٠ (وفي الزيد) على ما خبره بأن خبره بمائة شاة فوجدها مائة واحدي وعشرين

الاخبار اي حين اخباره ولا بعدد ما (قوله او صدق ر بها) اي او صدق الساعي ر بها قبا خبره به او لا والحال انها نقصت عما خبره به فالعتبر الموجود ايضا ومجمله ان كانت الزكاة من عينها واما ما خبره بانها عشرين جلا فصدقه في عددها ثم رجع فوجدها قد نقصت قبل الاخذ فلا بد من اربع شياء انظر المواق اهـ بن (قوله وفي الزيد) يعني زيادتها بولادة كالا بن بشير وابن الحاجب او بقائده كالا بن عبد السلام (قوله تردد) اي طريقتان وقوله وهل العبرة بما وجد اي وتصديقه بما خبره به لا بعد حكم الحاكم وقوله او بما خبر به اي لانه لما صدقه فيه عد تصديقه بمنزلة حكم الحاكم وفي ح ان التردد يجري في الزيادة بعد العدو وقبل الاخذ ايضا وان العدو والتصديق سواء ونسبه للخمي في تنبيهه لوعزل من ماشيته شيئا للساعي فولدت قبل اخذه لا يلزمه دفع الاولاد قاله سند قال ولو عين له طعاما نعين فلا يجوز له ان يتصرف فيه ببيع ونحوه فان باعه مضى ولا يفسخ وضمن مثله لان الزكاة في ذمة ربها كالدين فاذا تصرف فيها كان التصرف ماضيا ويضمنها كمنسلف الوديعة وتسلف الوصي من مال المحجور (قوله فلو حذف الخ) اي لانه يعمل على ما وجد مطلقا سواء ساوى ذلك الموجود العدد الذي اخبره به ربها او زاد عليه او نقص عنه وسواء في الثلاثة صدقه الساعي او كذبه (قوله واخذ الخوارج) اي الطوائف الخوارج اي الذين خرجوا عن طاعة الامام (قوله بالماضى من الاعوام) اي زكاة الماضى من الاعوام ويعاملون بمعاملة من تخلف عنه الساعي فيؤخذون زكاة ما وجد منهم حال القدرة عليهم الماضى الاعوام ولعام القدرة ولا يعاملون بمعاملة الهارب بحيث يؤخذون زكاة ما كان معهم حال الخروج لماضى الاعوام ولعام القدرة ولا يلحق النقص اذا كان ما وجد معهم عام القدرة اقل مما كان معهم حال الخروج وهذا اذا كانوا متوالين في خروجهم واما اذا كان خروجهم لمنعها فائهم يعاملون بمعاملة الهارب (قوله في صدقون) اي ولو في عام القدرة وهذا اذا تآقوا في خروجهم على الامام بأن كانوا يزعمون انهم على الحق وان هذا الامام غير عادل فلا تدفع له الزكاة (قوله فلا يصدقون في ادعائهم انهم اخرجوها) اي لا تهاجمهم في دعواهم حينئذ (قوله وفي خمسة اوسق) اي شرط ان تكون في ملك واحد فلو تخرج من الزرع المشترك ثمانية اوسق وقسمت بين الشرى يكون فلا زكاة فيها (قوله وان ارض خراجية) اي وان حصلت من ارض خراجية اي فالخراج الذى على الارض لا يضيع زكاة ما خرج منه من الزرع كانت الارض له او لغيره كما في المدونة قال ابن يونس لان الخراج كرامة قال ح والخراج نوعان ما وضع على ارض الخوة والثانى ما يصالح به الكفار على ارضهم فيشترى بها مسلم من الصلحى ويتحمل عنه الخراج بعد عقد البيع ورد المصنف بقوله وان ارض خراجية على الخنفية القائلين لازكاة في زرع الارض الخراجية وفي البدر القرافى ان الزرع الذى يوجد في الارض المباحة لازكاة فيه وهو لمن اخذه (قوله كل صاع اربعة امداد) فالجمله ائلف واما مقدار المدمل اليدين المتوسطةين لا مقبوضتين ولا ميسرطين وبالوزن رطل وثلاث وقد حرر النصاب بالكيل عن قريب فوجد اربعة ارادب ووييه بكيل بولاق وذلك لان كل ربع مصرى الآن ثلاثة اصع والاربعة ارادب ووييه ثمانية اصع وذلك قدر الخمسة اوسق (قوله ووزنا الف وستائة رطل) اي فيوزن القدر المذكور من الشعير ويكال ويحجل مقدار الكيل ضابطا فيعمل عليه فاندفع ما يتال ان الوزن يختلف باختلاف الحبوب فيلزم اختلاف النصاب باختلاف الحبوب والثمار وهو بعيد (قوله اي متوسط) هذا تفسير مرادوا لافطاق الشعير يصدق بالضاير والمتملى اي العايط والمتوسط ولذا قال بعضهم كان الاولى للمصنف ان يقول من متوسط الشعير لان مطلق الشعير يصدق بما ذكر من الامور الثلاثة مع ان المراد واحد منها وهو المتوسط (قوله بيان للخمسة اوسق) الاولى نعت للخمسة اوسق لان من هنا ابست بيازية (قوله القطنى السبعة) هي الحصى والقول واللويى والعدس والتمر والجلبان والبسيلة (قوله وحب الفجل) اي الاحمر واما الفجل الايض فلا زكاة فيه اذ لاز يسهله (قوله وغير ذلك) اي كالبرسيم والحلبة والساجدة والتين خلافا لمن الحقه بالتمم كالزبيب ومحماذى موحوب الزكاة فما ذكر وغيره ماله تكن

(تردد) هل العبرة بما وجد وهو المعتمد او بما خبر به فلو حذف قوله ان لم يصدق الخ لكان احسن وانصر (واخذ الخوارج) على الامام (بالماضى) من الاعوام (ان لم يبرعوا الاداء) فيصدقون (الا ان يخرجوا) اي الا ان يكون خروجهم (ان يبرعوا الاداء) فيصدقون (المنعها) اي الزكاة فلا يصدقون في ادعائهم انهم اخرجوها ثم شرع بتكلم على زكاة الحثرت فقال (وفي خمسة اوسق) جمع وسق بفتح الواو ومعناه لعة الجمع وشرعوا يستون صاعا (فأكثر) فلا وقص في الحب (وان بارض خراجية) فالنصاب كيلا ثلثة صاع كل صاع اربعة امداد ووزنا (الف وستائة رطل) بغدادى والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهما) كيا كل اى درهم منها (خمسون وخمسة من مطلق) اي متوسط (الشعب من حب) بيان للخمسة اوسق ودخل فيه عمانية عشر صنفا القطنى السبعة والقمح والسلت والشعير والذرة والبن والارز والجلس وذوات الزبوت

(منق) اى حال كون القدر المذكور منق من تنبه وصوانه الذى لا يخزن به كفسر القول الاعلى (مقدرا الجفاف) بالتخريص اذا اخذ
 فريكا قبل يسه من فول وحص وشعير وقح وغيرها وكذا البلج والعنب يؤكل قبل ٣٦١ اليس بعد الطيب فيقال ما ينقص هذا

اذا خفف فان قيل ثلثه

اعتبر الباقي هذا اذا كان

لوزك جف كفسول

الارياف وحصها بل (وان)

كان لوزك (لم يجف)

كالقول المسقاوى والحص

كذلك وكيل ممر وعنبها

وزيتونها وسياى قريبا

بيان ما يخرج منه (نصف

عشره) مبتدا خبره وفى

خسة اوسق اى نصف

عشر جبه (ك) اخرج

نصف العشر من (زيت

ماله زيت) من زيتون

وحب فجل وقرطم وسمسم

ان يافع حب كل نصابا وان

قل زيتيه فان اخرج من

جبه اجزاف غير الزيتون

واما هو فلا بد من الاخراج

من زيتيه ان كان له زيت

(و) نصف عشر (ثمان

غير ذى الزيت) من

جنس ماله زيت كزيتون

مصران بيع والاخراج

نصف عشر قيمته يوم

طيبه (و) نصف عشر

نمن (مالا يجف) كعنب

مصر ورطبها ان بيع

والا فنصف عشر القيمة

واما ما يجف فلا بد من

الاخراج من جبه ولو

اكله او باعه رطبا (و)

نصف عشر نمن (فول

اخضر) وحص مما شأنه

من عروض التجارة والار كيت على الوجه الاتى (قوله منق) اى اذا اخذ بعد يسه وقوله متدرا الجفاف اذا
 اخذ فريكا (قوله الذى لا يخزن به) احتراز بذلك عن قشر الارز فلا يشترط النقاء منه (قوله فيقال) اى لاهل
 المعرفة الذين شأنهم التخريص وهذا بيان له (قوله فان قيل ثلثه) اى مثلا وقوله اعتبر الباقي اى فان كان
 خسة اوسق فأكثر زكى والا فلا (قوله هذا اذا كان) اى الذى اخذ قبل يسه (قوله بيان ما يخرج منه) اى
 فيما يجف وما لا يجف وماله زيت وماله زيت له من جنس ماله زيت (قوله نصف عشره) ذكر الضمير العائد
 على الخسة اوسق باعتبار كونها نصابا وهذا بيان للقدر المخرج (قوله خبره وفى خسة اوسق) هو واجب
 التقديم لاشمال المبتدا على ضمير يعود عليه فلو اخرج من المبتدا العاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز
 (قوله اى نصف عشره) هذا بالنسبة لما شأنه الجفاف من الحب سواء ترك حتى جف بالفعل ام لا (قوله
 ان بلغ حب كل نصابا) اى فحتى بلغ جبه نصابا اخرج نصف عشر زيته وان قل الزيت (قوله فلا بد
 من الاخراج من زيتيه) اى سواء عصره او اكله او باعه ولا يجوز اخراج حب او من الثمن او القيمة وهذا
 اذا امكن معرفة قدر الزيت ولو بالتحرى او باخبار موثوق به والاخراج من قيمته ان اكله او اهداه او
 من ثمنه ان باعه (قوله والا فنصف عشر القيمة) اى والا يبعه بل اكله او اهداه او تصدق به فيلزمه نصف
 عشر القيمة فلو اخرج زبيبا او تمرا فلا يجوز (كذا يقال فيما لازيت له من جنس ماله زيت انه يتعين
 الاخراج من ثمنه او قيمته فان اخرج من جبه او اخرج عنه زيتا فانه لا يجوز والحاصل ان ظاهر المصنف
 تعيين الاخراج من الثمن فى هاتين المسئلتين فلا يجوز ان يخرج عنه من جبه بان يخرج عنه تمرا او
 زبيبا او رطبا او عنب او زيتونا وهو كذلك ابن عرفة لا يترتب قال محمد يخرج من ثمنه او قيمته ان اكله
 لازبيبا وروى على ابن نافع من ثمنه الا ان يجذر زبيبا فيلزم شراءه ابن حبيب من ثمنه وان اخرج عنب او اخرا
 وكذا الزيتون الذى لازيت له والرطب الذى لا يتمر ان اخرج من جبه اجزاء او الفول الاول هو
 مذهب المدونة كفى المواق اه بن (قوله واماما يجف) اى بالفعل من العنب والتمر سواء كان شأنه
 الجفاف او كان شأنه عدم الجفاف لكن فرض انه بقى حتى جف كفى المج (قوله او باعه رطبا) اى لمن
 يجف اوله لا يجف فله كاهو مذهب المدونة ما لم يعجز عن تحريكه اذا باعه والاخراج من ثمنه اه بن (قول
 وان شاء اخرج عنه حيا باسا) اى خلافا لما يقتضيه ظاهر المصنف من تعيين الاخراج من ثمنه او قيمته
 كالمثلين قبله (قوله تعيين الاخراج من جبه) هذا قول مالك فى العتبية وقواه بن واقص عليه خسر
 وقوله ورجح بعضهم هو العلامة طنى وسلمه شيخنا العدوى وهذا القول قول مالك فى كتاب محمد بن المواريث
 وما ذكره الشارح من جريان الخلاف فى القول الذى شأنه ان يبيع دون ما شأنه ان لا يبيع لا وجه له
 كما قال بن فان ظاهر النقل جريان الخلاف فيهما فى العتبية عن مالك ان القول اذا اكل او بيع اخضر
 يتعين الاخراج من جبه ابن رشد وهو كما قال لان الزكاة قد وجب فى ذلك بالاقرار فبيع ذلك اخضر
 بمنزلة بيع الحائط من النخل والكرم اذا اذهى ثم قال ولما كان فى كتاب ابن المواز فى القول والحص انه
 ان ادى من ثمنه فلا بأس ولم يقل ذلك فى النخل والكرم فتصديره بالاول مع توجيهه فيمدانه المعتمد ولذا
 صدر به ابن عرفة فقال مالك ما كل من قطنية خضراء او بيع ان بلغ خرصه باسا نصابا كاه حب باس
 وروى محمد او من ثمنه اه بن واعلم ان وجوب الزكاة فى القول الاخضر والقرين الاخضر والحص والشعير
 الاخضرين موافق لقول المصنف الاتى والوجوب بافراك الحب فهو مبنى عليه وسيأتى انه المشهور وان
 القول بان الوجوب يبيع الحب ضعيف وحيث قال قول وجوب الزكاة فى القول الاخضر وما معه مشهور
 مبنى على مشهور لا على ضعيف كما قال عقب (قوله فان كان شأنه مما يبيع) اى واكل او بيع اخضر قبل

(٤٦ - دسوق اول) ان لا يبيع كالمسقاوى الذى يسقى بالسواقي ان لم يبيع وان شاء اخرج عنه حيا باسا
 بعد استبارجفافه فان كان شأنه مما يبيع كالمذى يزرع فى الارياف موضع النيل مصر تعين الاخراج من جبه جدا اعتبار جفافه لكن رجح
 بعضهم جواز الاخراج من ثمنه او قيمته فاصله ان القول الاخضر مطلقا يجوز الاخراج

من ثمنه اوجبه الا ان اخراج الحب ملحوظ ابتداء فبما ليس والتمن في عكسه (ان سقى بالآلة) قيد في نصف العشر (والا) يسقى بالآلة بان سقى بغيرها كالنيل والمطر ٣٣٢ والسهم والعيون (فالعشر ولو اشترى السهم) يمر نزل بأرضه (او اتفق عليه) الى ان حرى من

لخفاف (قوله من ثمنه اوجبه) الضمير ان للقول الاخضر (قوله ان سقى بالآلة) اي كالسواقي واما النقايات من البحر وهي النطالة والشادوف كما قرر شيخنا قال عبق وخش انها داخله في الآلة وفي شب انها لا تدخل وحرر الفقه (قوله والا فالعشر) ومما يجب فيه العشر ما يزرع من الذرة ويصب عليه عند زرعها فقط قليل من الماء (قوله ولو اشترى السهم) اي الماء الجاري على وجه الارض ورد بلو على القائل وجوب نصف العشر اذا اشترى السهم او اتفق عليه (قوله وتساوى عدده) اي عدد السقي بهما وان اختلفت المدة وتساوت مدة السقي بهما وان اختلف العدد وقوله واقارب اي السقي بأحدهما السقي بالآلة آخر في العدد وفي المدة وقوله بأن لم يبلغ اي السقي بأحدهما ثلثي السقي بالآلة آخر في العدد والمدة واعلم ان ما ذكره الشارح من ان ما لم يبلغ الثلثين مقارب مثله في عبارة ابن رشد عن ابن التاسم وان الاكثر ما بلغ الثلثين والذي في عبارة ابن يونس عنه ان ما قارب الثلثين من الاكثر وما اراد على النصف بتلخيص من المساوي اهـ بن (قوله فيؤخذ من السقي الخ) اي انه يقسم الحب نصفين ويرى كى احدهما بالعشر والثاني بنصف العشر (قوله او كل على حكمه) اي يقسم الحب الثلث والثلثين مثلاً ويرى كى احدهما بالعشر والاخر بنصف العشر (قوله خلاف) الاول منهما شهره في الجواهر والثاني شهره في الارشاد (قوله وهل المراد بالاكتر) اي الذي جرى فيه الخلاف في كونه يغلب على غيره او لا يغلب بل كل على حكمه (قوله الاكثر مدة ولو كان الخ) وذلك كالمكانت مدة السقي ستة اشهر فيهما شهران بالسهم واربعة بالآلة لكن سقيه بالسهم عشر مرات وسقيه بالآلة خمس مرات ثم ان قوله وهل المراد بالاكتر الاكثر مدة الخ هذا هو الذي رجحه لمواق وعزاه بعضهم لابن عرفة وقوله او الاكثر سقيها هو قول الباجي وظاهر كلام الشيخ احمد ترجيحه (قوله الاظهر الثاني) وهو ان المراد بالاكتر الاكثر سقياً وان قلت مدته (قوله بالسقي بالآلة) اي لا بمدة سقيها (قوله كاصناف التمر) اي كما تضم اصناف التمر واصناف الزبيب فالكاف للتشبيه (قوله اخراج من كل بحسبه) اي اخراج من كل صنف بقدر ما يخصه (قوله ويجزى اخراج الاعلى منها والمساوي عن الادنى) لا مفهوم لقوله منها اذا اخراج الاعلى عن الادنى اجزاؤه لا يختص بالقطاني والتمر والزبيب بل متى اراد ان يخرج من صنف عن صنف آخر ما وجب عليه فيه جاز ان يخرج من الاعلى الى الادنى لا فرق بين اقليماني والتمر والزبيب وغيرها لكن مع اتحاد الجنس واختلاف الاصناف المضمومة كما هو السياق فلا يجزى قح عن عدس والظاهر ان الاعلى والادنى والمساوي يعتبر بماعداهل كل محل واذا اخراج الاعلى عن الادنى فانه يخرج بقدر مكياله المخرج عنه لانه عوض عنه ولا يخرج عنه اقل من مكياله لئلا يكون رجوعاً الى صفة (قوله وانما يضم الخ) اشار بهذا الى ان قوله ان زرع الخ شرط لضم الصنفين والاصناف مطلقا اي حيث قلنا بضمها زرعت ببلدا او ببلدان سواء كان المضمومان من القطاني او من قح وشعير وسلت فلا بد ان يزرع الخ وخالف نت وجعل هذا شرطاً لضم ما زرع ببلدان واما ما زرع ببلد فيضم وان لم يزرع بهذا الشرط وهو ضعيف (قوله ان زرع احدهما) اي المضمومين المفهومين من قوله يضم الخ وهذا الشرط ذكره ابن رشد ونسبه لابن القاسم (قوله ولو بقر به) اي بقرب استحقاقه الحصاد (قوله وبقي من حب الاول الخ) عطف على قول المصنف ان زرع احدهما الخ فهو شرط ثان للضم مطلقا وقوله وبقي من حب الاول اي عندده وقوله ما يكمل به النصاب اي من الثاني فاعل بقى (قوله الى استحقات حصا الثاني) اي الى وقت وجوب الزكاة فيه بالافراق او يس الحب امالوا كل الاول قبل وجوب الزكاة في الثاني فلا يضم الثاني للاول بل ان كان الثاني نصاباً زكى والا فلا (قوله لانهم) ما كفاؤنا تين جمعها ملك وحول وذلك لان استحقات

ارض مباحة الى ارضه لقلة المؤنة (وان سقى) زرع (بهما) اي بالآلة وبغيرها وتساوى عدده او مدته او قارب بأن لم يبلغ الثلثين (فعلى حكميهما) فيؤخذ لماسقى بالسهم العشر ولما سقى بالآلة نصفه (وهل) اذا لم يتساويا بان كان باحدهما الثلثين فاكثر وبالاخر الثلث (يغلب الاكثر) فيخرج منه لان الحكم للمطالب او للعلو على حكمه (خلاف) وهل المراد بالاكتر الاكثر مدة ولو كان السقي فيها اقل او الاكثر سقياً وان قلت مدته خلاف الاظهر الثاني لان الشارع اناط العشر ونصفه بالسقي بالآلة وبغيرها الا ان بعضهم رجح الاول ولا وجه له (ونضم القطاني) كاصناف التمر والزبيب لانها جنس واحد في الزكاة فاذا اجتمع من جميعها خمسة اوسق زكاة واخرج من كل بحسبه ويجزى اخراج الاعلى منها والمساوي عن الادنى او المساوي لا الادنى عن الاعلى (ك) نعم (قح وشعير وسلت) بعضها لبعض لانها جنس واحد

(وان) زرعت الاصناف المضمومة (ببلدان) متفرقة وانما يضم صنف لا آخر (ان زرع احدهما الحصاد قبل) استحقات (حصا الثاني) وهو وقت وجوب الزكاة فيه ولو بقر به وبقي من حب الاول الى استحقات حصاد الثاني وان لم يحصد ما يكمل به النصاب لانها كفاؤنا تين جمعها ملك وحول

(فيضم الوسط لهما) أي للطرفين على سبيل البدلية إذا كان فيه مع كل منهما نصاب مثل أن يكون فيه ثلاثة وفي كل منهما ما وسع أن ولم يخرج زكاة الأولين حتى حصدا الثالث فيزكي الجميع زكاة واحدة (لا) يضم زرع (أول) (لا) إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما على البدلية نصاب مثل أن يكون في كل وسقان وزرع الثالث بعد حصاد الأول ولو كان في الوسط مع أحد الطرفين ففيه نصاب كما لو كان الوسط اثنين والأول ثلاثة والثالث اثنين أو العكس فإنه يضم له ما يكمله نصابا ولا زكاة في الآخر وقال ابن عرفة إن كسب مع الأول زكي الثالث معه مادون العكس أي لأنه إذا كمل من الأول والثاني فالأول مضموم للثاني فالحول للثاني فهو خابط للثالث وإذا كمل من الثاني والثالث فالمضموم ثاني للثالث فالحول للثالث ولا خلطة للأول ورجح ما لابن عرفة (لا) يضم قمح أو غيره (لعس) حب طويل باليمن يشبه خلفة البر (و) لا (لدخن و) لا (لذرة و) لا (أرز وهي) في نفسها (أجناس) لا يضم بعضها لبعض (والسمسم وبرز الفجل) الأجر (و) برز (القرطم كالزيتون) في وجوب الزكاة ولو قال جناس بدل قوله كالزيتون كان أنسب لأن كلامه هنا في الضم وعدمه ولعله إنما قال كالزيتون لخراج برز

الحصدي الحب كتمام الحول في غيره فلو زرع أحدهما بعد حصاد الآخر لم يجتمع في الحول فلا يضم أحدهما للآخر (قوله فيضم الوسط) أي فيسبب اشتراط الاجتماع في الأرض لأجل أن يجتمع في الملك والحول لو كانت الزرع ثلاثة وزرع ثمانية قبل حصاد الأول وثالثها بعده وقبل حصاد الثاني ضم الوسط لهما (قوله ولم يخرج زكاة الأولين الخ) عطف على قوله إذا كان فيه الخ أي وأما لو كان أخرج زكاة الأولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لذلك الثالث والحاصل أن ضم الوسط للطرفين مريد بقيد أن يكون فيه مع كل منهما نصاب وأن لا يخرج زكاة الأولين حتى يحصد الثالث وأما إذا أخرج زكاة الأولين قبل حصاد الثالث فإنه لا يضم الوسط لذلك الثالث ويركي الثالث وحده إن كان نصابا والأفلا ووجه عدم الضم أن الثاني لما ركي ولا حصل فيه نقص بسبب الزكاة في المثال المذكور لم يبق من الثاني ما يكمل به النصاب إن ضم للثالث فلا يضم له لما تقدم في الشرط الأول هذا محصل الشارح وفي قيد ثالث وهو أن يبقى حب السابق لحصاد اللاحق فإن أكل حب الأول قبل حصاد الثاني أو أكل حب الثاني قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لهما (قوله لا يضم زرع أول) أي لا يعتبر ضم أول ثالث بحيث لو اجتمع من الجميع أي الثلاثة نصاب زكي كافي مثال الشاح (قوله على البدلية) أي وإن كان فيه معهما على سبيل المعية نصاب (قوله وزرع الثالث) أي والحال أنه زرع الثالث الخ (قوله بعد حصاد الأول) أي وقبل حصاد الثاني وأما لو كان الثالث زرع قبل حصاد الأول كان الثاني كذلك زكي الجميع وإن زرع الثالث بعد حصاد الثاني وقبل حصاد الأول ضم الأول للثالث لأن الأول صار وسطا حكما (قوله والعكس) أي الأول اثنين والثالث ثلاثة والوسط اثنان على كل حال (قوله فإنه يضم له) أي للوسط الطرف الذي يكمل نصابا سواء كان الطرف الأول أو الثالث (قوله ولا زكاة في الآخر) أي في الطرف الآخر (قوله أن كل) أي النصاب من الوسط مع الأول كالأول كان الأول ثلاثة والثاني اثنان أيضا (قوله دون العكس) أي دون ما إذا كمل النصاب من الوسط والآخر كالأول كان الأول وسقين والثاني اثنان والثالث ثلاثة فيزكي الأخيرين دون الأول (قوله لا يضم قمح أو غيره) أي من الحبوب التي تدمت للعلس وعدم ضم التمتع للعلس هو قول ابن القاسم وابن وهب وأصبغ وقيل أنه يضم إليه وهو قول مالك وأصحابه إلا ابن القاسم وهو قول ابن كنانة ومختار ابن بونس واستقر به في التوضيح (قوله ومعنى) أي المذكورات من العلس وما بعده أجناس (قوله لا يضم بعضها لبعض) أي فلا يضم العلس لدخن ولا لذرة ولا لأرز وهكذا (قوله الأجر) صفة للفجل لا للبر والفجل الأجر موجود بالمغرب (قوله في وجوب الزكاة) أي إذا بلغت نصابا (قوله في الضم وعدمه) أي لا في بيان ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب فيه لأن هذا قد سبق في قوله من حب وتغر (قوله لا المكان) أي فليس كالزيتون في وجوب الزكاة (قوله وحسب في النصاب قشر الأرز) أي حسب على المالك من النصاب الشرعي قشر الأرز فلو كان الأرز مشورا أربعة أوسق فإن كان بقشره خمسة أوسق زكي وإن كان أقل فلا زكاة وله أن يخرج عن الأرز مشورا وله أن يخرج غير مشور وسلا نل من قال يعين الثاني (قوله وحسب ما تصدق به على الفقراء) أي لأجل أن يزكي عنه وكذا يقال فيما بعده واستثنى ابن بونس وابن رشد الشيء النافه اليسير فإنه لا يحسبه إذا تصدق به أو أهده أو وهبه قاله أبو الحسن وهو تقييد المدونة انظر ح وهذا كله فيما تصدق به أو أهدي أو وهب بعد الطبيب وأما قبله فلا يحسب وتسقط عنه ركانة كإنه لا زكاة عليه إذا تصدق بالزرع كله فكل المصنف مقيد بقيد ثلاثة أن يكون ما تصدق به بعض الزرع لا كله وإن يكون ذلك البعض ليس نافها وإن يكون التصدق به بعد الطبيب (قوله وحسب ما استأجر به) أشار بهذا إلى أن استأجر عطف على صدق به الواقع صلما (قوله قنا) أي حال كونه قنا أي مقتونا ومحزوما (قوله أو غيره) أي أخمارا أو كبلا

الكان بقوله (لا) برز (الكان) بالفتح فلا زكاة فيه ولا في زيته كالسليم (وحسب) في النصاب (قشر الأرز و) الذي يغفران به كقشر الشعير (و) حسب (ما تصدق به) على الفقراء أو أهده أو وهبه لاحد بعد الأفران أن لم ينو بما تصدق به الزكاة (و) حسب (ما استأجر به) في حصاده أو دراهمه (قنا) أو غيره فلو حذفت قنا لكان انحصار

(الأنف) يغيب (أكل دابة) بضم الهمزة يعني ٣٣٤ ما كوله (في) حال (درسها) وأما ما نكته حال استراحتها فيحسب (والوجوب) يتعلق

(بإفراك الحب) لا يبيسه خلافا لمن يقول المعتمد يبيسه لخالفته النقل والعادة والمراد بإفراكه طيبه واستعناؤه عن الماء وإن بقي في الأرض لتمام طيبه (وطيب الثمر) بفتح الميم كرموه من النخل وظهور حلاوة الكرم وإذا كان وجوب الزكاة بالإفراك والطيب (فلا شيء) على وارث (مات مورثه) قبلهما أي قبل الإفراك والطيب ولو قال قبله أي الوجوب كان انحصار (لم يصرفه نصاب) مما ورثه إلا أن يكون له زرع فيضمه له فإن بلغت حصته بعضهم نصابا دون غيره لوجب على من بلغ حصته النصاب دون من لم تبلغ ومفهوم قبلهما أنه إن ورث بعد الوجوب وجبت الزكاة حصل لكل نصاب أم لا حيث كان المجموع نصابا تتعلق الزكاة بالمورث قبل الموت (والزكاة) واجبة (على البائع بعدهما) أي الإفراك والطيب ويصدق المشتري في مبلغ ما حصل فيه إن كان مأمونا ولا تحرى البائع قدره ويجوز اشتراطها على المشتري (إلا أن بعدم) البائع بضم الباء وكسر الدال

فكل هذا يحسب ويخرج زكاته وكذلك يحسب لقط اللقاط الذي مع الحصاد لأنه في معنى الإجارة لا لقط اللقاط لما تركه ربه على أن لا يعود إليه وهو حلال لمن أخذه كما قاله أبو الحسن (قوله لا يحسب أكل دابة في حال درسها) أي لشقة التعرّض منه قنزل منزلة الآفات السماوية وأكل الوحوش والطيور وإذا علمت أن ما كوله الدابة حال درسها لا يحسب فلا يجب عليه تكميتها لأنه يضر بها وفي حاشية عجي على الرسالة أنه يعني عن نجاسة الدواب حال درسها فلا يغسل الحب من بوطها التجس (قوله والوجوب بإفراك الحب) أي كما صرح به في الأمهات ونص الأئمة الزكاة تجب عند مالك بالطيب أي بلوغه حدا لا كالأكل فاذا أزهى النخل أو طاب الكرم وحل يعبه وأفرق الزرع واستغنى عن الماء وسود الزيتون أو قارب الأسود أوجب فيه الزكاة اه فقد اقتصر في الزرع على الإفراك وذ كرا باحة البيع في غيره كذا في بن ثم بعد أن ذكر كلا ما طويلا قال فنحصل أن المشهور علق الوجوب بالإفراك كما للمصنف وابن الحاجب وابن شاس والمدقونة وشهره ابن الحاجب وإن ما لا ين عرفه من أن الوجوب باليس ضعيف (قوله خلافا لمن يقول) أي وهو عجي وتبعه عبق قال شيخنا والطاهر أن اليس يرجع للإفراك إذ المراد باليس بلوغ الحب حدا الطيب ونما به بحيث لو حصد لم يحصل فيه فساد ولا تلف وعلى أنهما مختلفان كما حققه طفي من أن الإفراك بلوغ الحب حدا لا كالأكل وأنه قبل اليس فالمعتمد أن الوجوب بالإفراك ولا بد قوله تعالى وآ فواحقه يوم حصاده لأن المراد وأخرجوا حقه يوم حصاده فالوجوب بالإفراك وإن كان الإخراج بعد اليس (قوله لم يصرفه نصاب) أي ولو كان المتر ولا أكثر من نصاب لأن الموت حصل قبل الوجوب فهو انما يزكى على ملك الوارث فإن ورث نصابا زكاه وإن ورث أقل منه فلا زكاة عليه إلا أن يكون له زرع يضمه له وقيد عبد الحق كون زكاة الزرع الذي مات مالكة قبل الوجوب على ملك الوارث بما إذا حصل للوارث شيء منه أم لو مات قبلهما وقد أغترق ذمته دين لوجب أن يزكى على ملك الميت لأنه باق على ملكه ولا ميراث للوارث فيه لنقد الدين تملحه اه بن (قوله فإن بلغت حصته بعضهم الحب) أي كالموت عن أخ لام وعم وترك زراعا خرج منه ستة أوسق فلا زكاة على الأخ للام وعلى العم الزكاة والفرض أن المورث مات قبل الوجوب (قوله حيث كان المجموع نصابا) أي فإن كان مجموع المتر ولا أقل من نصاب فلا زكاة فيه ولا يضم الوارث ما خصه منه لزعره وبزكته خلافا لعلق لأن الموضوع أن الزكاة على ملك المورث لا الوارث فلا وجه للضم والحاصل أن المالك إذا مات بعد الوجوب فإن الحب يزكى على ملك الميت وإن مات قبل الوجوب فكذلك إن كان عليه دين والارضى على ملك الوارث (قوله أي يقتصر) تفسير لكل من الضبطين لأن كلا من عدم وعدم معنى افتقر ولعدم معنى آخر غير مراد هنا وهو قيد (قوله أن بقى الخ) هذا التفصيل الذي ذكره الشارح مثله في أبي الحسن قال إذا أعدم البائع أخذت الزكاة من المشتري أن كان قائما بعينه أو تلفه بأكل ونحوه وإن تلف بسماوى أو تلفه اجنبى فلا تؤخذ من المشتري وهو موافق لقول ابن القاسم في الرجوع على المشتري في الأمهات قال ابن القاسم فإن لم يكن عند البائع شيء يأخذه منه المصدق ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن وقال سحنون وقد قال بعض أصحاب مالك ليس على المشتري شيء مطلقا كان المبيع قائما أو تلف بسماوى أو تلفه هو أو اجنبى لأن البيع كان له جائزا ويتبع بها البائع إذا أيسر اه بلفظه والقول الثاني قول أشهب وصوبه سحنون والتونسي وقال اللخمي هذا أي قول أشهب أن باع ليخرج الزكاة وإن كان البائع ممن يعلم أنه لا يخرج الزكاة أخذ من المشتري قائما أو فائتا اه انظر بن (قوله بضمن من ركانه) أي بضمن القدر الذي أداه زكاة والصواب يرجع على البائع بما يوجب ما أداه زكاة من الثمن كما هو الواقع في عبارة ابن رشد (قوله فإن تلف بسماوى أو تلفه اجنبى لم يتبع بركانه المشتري) أي في الحالتين وقوله واتبع بها البائع إذا أيسر هذا في المالة الثانية أعني ما إذا تلفه اجنبى وأما الحالة الأولى وهى ما إذا تلف بسماوى فلا زكاة فيه لأنه جائحة على الثمن وحيتند فلا يتبع بها أحد والحاصل أنه إذا تلفه اجنبى فإنه لا يتبع بها المشتري

كنصف ودخل في الجزء وصيته بركة زرعه لزيد مثلاً وكانه اوصى بالعشر او نصفه وذكر محرز المعين بقوله (لا المساكين) فانها على الموصى سواء اوصى لهم بجزء او كليل وذكر محرز الجزء بقوله (او) اوصى لمعين (بكيل) تكمة اوسق من زرع لزيد (فعلى الميت) النفقة من ثلثه في المسائل الثلاث وسكت المصنف عن الزكاة وكان الاولى بالباب ذكرها فان كانت الوصية بعد الوجوب او قبله ومات بعده فعلى الموصى مطلقاً وان كُتبت قبله ومات قبله ففي ماله ايضاً ان كانت بكيل لمساكين او لمعين فان كانت بجزء كربع لمعين زكاهها المعين ان كانت نصاباً ولو باضمام لماله ولمساكين زكيت على ذمتهم ان كانت نصاباً ولا ترجع على الورثة بما اخذ من الزكاة * ولما كان الخرص بالقبح وهو الخرز انما يدخل في التمر والعنب دون غيرها افاد المؤلف ذلك بصيغة الخصر مع بيان وقته مشيراً للعلة في ذلك بقوله (وانما يخرص التمر) بمثناة (والعنب) سواء كان شأنهما الجفاف ام لا كليل مصر وعنيهما

بل البائع اذا ايسر والطاهر ان الرجوع الى الاجنبى يكون من البائع وان تلف بسماوى فلا يبيع واحداً منهما لم يسقطها بالجائحة هذا هو الصواب خلافاً لظاهر الشارح وعقب من انه في حالة التلف بسماوى يتبع بها البائع انظر المجلد والطاهر ان الرجوع على الاجنبى من المشتري لانه المالك لما تلفه (قوله والنفقة على الزرع والتمر الموصى به) اى على الجزء الموصى به من الزرع فالمراد بالزرع الموصى به الجزء الذى حصلت به الوصية لا الزرع الذى وقعت الوصية فيه فاذا اوصى لزيد بثلث زرعه او ثمره قبل الطيب او بعده فان نفقة ذلك الجزء الذى وقعت الوصية به من سقى وعلاج تكون لازمة لزيد الموصى له لانه بمجرد الوصية والموت يستحق ذلك الجزء وله فيه النظر والتصرف العام فصارتشريكاً (قوله ودخل الخ) اى فتكون النفقة على جزء الزكاة على الموصى له (قوله في المسائل الثلاث) اى وهى الوصية لمعين بكيل والوصية لعين بجزء او كليل ولو قال المصنف والنفقة على الموصى له المعين بجزء والا فعلى الميت كان اخصر (قوله وسكت المصنف عن الزكاة) اى عن زكاة الوصية هل تكون للموصى او للموصى له والمحال ان المصنف تكلم على النفقة على الوصية وسكت عن حكم ركنها (قوله فعلى الموصى) اى فزكاة تلك الوصية على الموصى فى ماله (قوله مطلقاً) اى سواء كانت الوصية لمعين او غيره كانت بكيل او بجزء شائع كأوصيت لزيد والفقراء ربع زرعى او عشرة اراذب (قوله وان كانت قبله) اى قبل الوجوب (قوله ومات قبله) اى قبل الوجوب وقوله فى ماله ايضاً هذا مشكل مع ما مر من انه لا زكاة عليه اذا مات قبل الوجوب الا ان ال ما مر لم يتعلق بالزكاة وصية وهذا اوصى بها (قوله ان كانت بكيل لمساكين او لمعين) كأوصيت عشرة اراذب للمساكين او لفلان (قوله كربع لمعين) اى كأوصيت ربع زرعى لفلان (قوله ولمساكين) عطف على قوله لمعين (قوله زكيت على ذمتهم) اى ولو كان كل واحد من المساكين بخصه مدواحد لانهم كلك واحد (قوله ولا ترجع) اى المساكين على الورثة وقوله بما اخذ اى بما ادوه من الزكاة (قوله وهو الخرز) اى خرز ما على النخل من البلح تمر او اما الخرص بالكسر فهو الشئ المقدر (قوله مشيراً الى) اى وهى الاحتياج (قوله وانما يخرص التمر والعنب الخ) اى وانما يخرز التمر والعنب على رؤس الاشجار ليعلم هل منه نصاب ام لا اذا حل بيعه واحتاج اهله للتصرف فيه هذا وانه اراد ما يصير تمر الاله بعد صيرورته تمر الا يخرص لانه يقطع ويتفقع به فى نخز بصه حينئذ اتى من معلوم مجهول وقد يمنع ضبطه بالمتناهة فوق بل يضبط بالثلثة ويكون من اطلاق العام وارادة الخاص هو تمر النخل واعتراض الخصر فى كلام المصنف بالنسبة الى اخضر اذا اكل او بيع زمن المسغبة وبالفول الاخضر والخص الاخضر فان كلا منهما يخرص اذا اكل او بيع فى زمن المسغبة او غيره بناء على المشهور الذى مشى عليه المصنف من ان الوجوب بالاقرار واجيب بان الخصر منصب على اول شروطه قال طنبى وهذا الاعتراض لا ورود له اصل الا ان البات فى هذه تحرى مقدار ما اكل او بيع واما هذا هو التخريص لان التخريص خرز الشئ على اصوله والحاصل ان الذى تنعدم فى القول ونحوه انه اذا اكل او بيع اخضر فانه يخرز ما اكل او بيع منه وهذا غير التخريص الذى كلا منافيه هنا اذ فرق بين احصاء ما اكل بالتحرى اى بالخرز والتخمين وبين خرز الشئ باقياً على اصوله اه عدوى (قوله سواء كان شأنهما الجفاف ام لا) هذا التعميم صرح به فى الجواهر وقال بعض الشراح اراد المصنف التمر الذى لو بقي يتمر باله والعتب الذى يترب بالفول ان لو بقي نخرج بل مصر وعنيهما انه لابد من نخز بصهما ولو لم يكن حاجة من اكل ونحوه لتوقف زكتهما على نخز بصهما مع حل بيعهما اه ومراده بقوله نخز اى ان ما ذكر خارج عن التقييد بحاجة الاهل للتصرف بدليل قوله فانه لا بد من نخز بصهما اذ يخرص بل كلام المصنف شاهل لما يتمر ويترب ولما لا يتم ولا يتم بقره لانه لابد من نخز بصهما اذ يخرص ايضا لان الذى لا يتم ولا يتم بقره اذ لم يخرص اهلهما لان كل من لا يتم عن نخز بصهما باحصاء الكيل فى الرطب والوزن فى العنب باحصاء الجذوة سدير جفاف ذلك بعد الاحصاء المذكور الذى لابد منه تقدير جفافهما وقرن بين تقدير الجفاف والتخريص فالزيتون

(إذا أحل بيعهما) يبدو صلاحهما وإن اختلف الترخيص بمجداً ما شرط التوقف المعامل على علمه فتوقف المشروط على شرطه بشروطه
(ما اختلف حاجة أهلها) لا كل بيع واهداً وتبقي بعض ليعلم بالحرص ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب وقد روي الواجب يعني أنما خص الشارع
هذين النوعين بالحرص دون غيرهما ٣٣٦ لأن شأنهما اختلاف الحاجة إليهما واعتراض بأن الحاجة هنا مجرد الحاجة وإن لم تختلف

ربحوه لا بحرص و يقدر جفافه فعنب مصر ووطبها أن خرصاً فعلي رؤس الأشجار وإن لم يخرصاً كيلا تم قسدر
جفافهما وهذا كله إذا شغل في لا يتسمر وفي لا يتزب هل يبلغ النصاب أم لا إذا تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج
تقدير جفاف أصلاً لأن المزمى حينئذ كأمراً كلامه والحاصل أن العنب والتمر مطلقاً إن احتاج أهله
للتصرف فيه خرس على رؤس الأشجار وإن لم يحتاجوا للتصرف فيه فالذي يتمرو ويتزب ينتظر جفافه ويخرج
ركابته والذي لا يتمرو ولا يتزب ينتظر جفافهما ويكال البيع ووزن العنب ثم يتدرج جفافهما هذا إذا شغل في كونه
يبلغ نصاباً أم لا أمّا ما تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج تقدير جفاف أصلاً (قوله إذا أحل بيعهما يبدو صلاحهما)
أي ولا يكفي هنا ما في البيع من بدو صلاح البعض (قوله ليعلم بالحرص الخ) أي أنما يخرص التمر والعنب إذا
اختلفت حاجة أهلها ليعلم الخ (قوله دون غيرهما) أي من الزيتون والفول والحبس والشعير إذا اكل أخضر
فهذه وإن كان يحسب بالتحري ما أكل منها لكنها لا تخرص قائمته على أصولها (قوله واعترض الخ) قد يجاب بأن
المصنف قد أطلق المأزوم وهو الاختلاف وأراد لازمه وهو الوجود لأنه يلزم من الاختلاف الوجود أه
عدوى (قوله نصب على الحال) أي من نائب فاعل بخرص أي أنما يخرص التمر والعنب حالة كون كل منهما
مفصلاً نخلة نخلة (قوله أي أنه يجوز كل نخلة على حدتها) أي ولا يجمع الخارص الحائط في الحزر ولا يجوز أن يباع
أو ثلاثة مثلاً ويجز كل ربع أو ثلث على حدته وكذا لا يجمع ما زاد على واحدة كالأثنين والثلاثة مثلاً ولو علم
ما فيها جلة هذا إذا اختلفت في الجفاف ولو كانت من صنف واحد فإن اتحدت في الجفاف جاز جعه ما في الحرص
ولو كانت عشرة ولو اختلفت أصنافها في مفهوم نخلة تفصيل بين تخريص الحائط كله وجلة من النخل فقول
لشارح ما لم تنحداي النخلات المجموعة وقوله والأجاز جمع أكثر من نخلة فيه أي في الحزر (قوله باسقاط
نصها) أي صوراً ذلك التخريص باسقاط قصصها الخ يعني أن الخارص يسقط بجهته ما يعلم عادة أنه إذا جف
التمر والرطب منه يفعل ذلك في كل نخلة بأن يول هذه النخلة عليها من البيع والعنب وسق لكنه إذا
جف وصار تمر أوز بيا نقص ثلثه وصار الباقي ثلثي وسق وهكذا وأما ما يرميه الهواء أو يأكله الطير وما شابه
ذلك فإنه لا يسقط لأجله شيئاً عليها لحق الفدرام (قوله وينظر للباقي) أي فإن بقي ما تجب فيه الزكاة ركاه والأفلا
(قوله والأفلاول) أشار بذلك لما نقله ح عن الدخيرة ونصه قال ابن القاسم وإذا ادعى رب الحائط سيف
الخارص وأنى بخرص آخر لم يوافق لأعبره بقوله لأن الخارص حاكم (قوله ركني عن تسعة) أي لأنهم أثبت مجموع
الأقوال الثلاثة وذلك لأننا إن تجمع العشرة والنسعة والثمانية يكن سبعة وعشرين تأخذ ثلثها يكن تسعة ولو
كانوا ثلاثة قال أحدهم ستة وقال الثاني ثمانية وقال الثالث عشرة ركني عن ثمانية لأنها لمثل الأربعة
والعشرين مجموع الأقوال الثلاثة وهكذا (قوله وإن أصابته جائحة الخ) حله بعضهم على العموم أي على
ما بيع بعد الطيب ثم أبيع وعلى ما لم يبع أصلاً وحله الشيخ عبيد الرحمن على ما يبيع بعد الطيب أي أنه إذا بيع
بعد الطيب ثم أصابته جائحة فإن ذلك باطل كترسطة عن البائع زكاة ما أبيع لوجوب رجوع المشتري
بمحضته من الثمن على البائع ونظر لما سبق فإن كان صاباً بزر كاه والأفلا وإن كانت دون الثلث ركني جميع
ما عا وصاهره ولو كان الباقي بعد هداون النصاب والحاصل أن الجائحة التي لا توضع عن المشتري
لا توضع عن البائع في الزكاة وما توضع عن المشتري توضع عن البائع زكاة ما كانها والحل الثاني أولى لأن
الحل الأول يؤدي إلى نوع تكرار مع مفاد قوله وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت أه عدوى
(قوله اعتبرت الخ) طاهره وإن لم يرجع بها المشتري على البائع بالفعل وهو ما نقله المواق عن فتوى
ابن تاسم ووجهه أن المشتري إذا لم يرجع بالفعل فكأنه قد وهب للبائع ذلك القدر الذي ملك

كافي المدونة فكان الظاهر
أن يقول لا يحتاج أهلها
وهذا لتعليل بالشأن والمظنة
فلا يتوقف الترخيص
على وجودها بالفعل (نخلة
نخلة) نصب على الحال
يتأويله بمفصل مثل بابايا
أي أنه يجوز كل نخلة على
حدتها أنه أقرب للصواب
في الترخيص ما لم تتحد في
الجفاف والأجاز جمع
أكثر من نخلة فيه (باسقاط
قصصها) أي ما نقصه على
تقدير الجفاف تسعة ط
ركابه (لا سقطها) أي
الساقط بالهواء وما يأكله
الطير ونحوه فلا يسقط عن
المالك تعليل الحق الفقراء
لكن أن حصل بعد
التخريص شيء من ذلك
اعتبر وينظر للباقي كما
سيقول وإن أصابته جائحة
اعتبرت (وكني) الخارص
(الواحد) أن كان عدلاً
عارفاً لأنه حاكم لا يتعدد
(وإن) تعددوا اختلفوا
فلا عرف منهم هو
المعمول بقوله أن اتحد
الزمن والأفلاول (والأ)
يكن فيهم اعرف بل استوا
(فن) قول (كل) يؤخذ
(جزء) بنسبة عددهم فإن
كانوا ثلاثة أخذ من قول كل

الثلث وأربعة الربع وهكذا فإن كانوا ثلاثة قال أحدهم عشرة والثاني تسعة والثالث ثمانية ركني عن تسعة (وإن أصابته الرجوع
أي الخارص) (جائحة) قبل جائحة (اعتبرت) في جانب البائع فإن بقي بعد ما تجب فيه الزكاة زكاة والأفلا (وإن زاد) الثمرة بعد ذلك إذا

(على تخير بص) عدل (عارف فالاحب) كما قال الامام (الاخراج) عما زاد لفظة اصابة الخراص اليوم (وهل) الاحب (على ظاهره) من
الندب (او) محمول على (الوجوب) وهو تأويل الاكثر والارجح (تأويلان) فان قصت ٣٦٧ عن تخير بصه فيعمل بالتخير بص لا بما

وجدت لاحتمال كون
النقص من اهل الخيرة الا
ان يثبت بالبينة (واخذ)
الواجب (من الحب كيف
كان) طيبا كله او رديا
او بعضه وبعضه نوعا
كان او نوعين او نوعا
ويخرج من كل بتدريه
لامن الوسط (كالتقريب)
فقط (او نوعين) يؤخذ
من كل منهما بحسبه
(والا) بان كان اكثر من
نوعين (فن اوسطها) اي
الانواع يؤخذ الواجب
قياسا على المواشي ولكثرة
انواع التمر فلو اخذ من كل
ادى للمشقة والزيب
كالتقريب على المذهب ثم شرع
في بيان زكاة النوع الثالث
مما تجب فيه الزكاة وهو
التقريب (وفي مائتي
درهم شرعي) فأكثر هو
بدرهم مصر لكبرها
مائة وخمسة وعشرون
ونصف وعشرون درهم (او
عشرين دينارا) شرعية
(فأكثر) فلا وقص في العين
كالحرث (او مجمع منهما)
كعشرة دنانير ومائة درهم
او خمسة دنانير ومائة
وخمسين درهما لان كل
دينار يقابل عشرة دراهم
وهو مراده (بالجزء) اي

الرجوع به والتعليل الذي لابن رشد يوافقه انظر المواق (قوله على تخير بص الخ) مفهومه انه لو كان غير
عارف اولم يكن عدلا عمل على ما بين اذ فيجب الاخراج عما زاد انفاقا تله في التوضيح عن ابن بشير اه بن
(قوله وهل على ظاهره من الندب) اي لتعليل الامام بانه اصابة الخراص ولو كان على الوجوب لم ياتف
لي اصابة الخراص ولا الى خطئهم وهذا ما يدل عياض وابن رشد (قوله او على الوجوب) اي لان تخير بص
لخص في الحالة المذكورة بمنزلة حكم الحاكم ثم يظهر انه خطأ (قوله واخذ الواجب من الحب كيف كان)
يعني ان الحب اذا اجتمع من انواعه نصاب فان الزكاة تؤخذ من كل نوع بتدريه فان كان الحب نوعا واحدا
كالقمح مثلا فانه يؤخذ منه جيدا كان او رديا او وسطا فان اختلفت صنفه كسمراء ومحمولة فانه يؤخذ من
كل بتدريه وان كان نوعين كقمح وشعير اخذ من كل منهما بتدريه وكذا ان كان ثلاثة انواع كقمح وشعير
وسلت فن كل بتدريه ولا يلزمه ان يدفع الوسط عن الطرفين نعم ان اطاع باخراج النوع الاعلى عن النوع
الادنى اجزاء حيث كان الجنس متحدا واما ان اخرج النوع الادنى عن الاعلى فلا يجزئ كالايجزئ الاخراج
من جنس عن جنس آخر ولو كان النوع المخرج اعلى من المخرج عنه كزرع عن عدس مثلا (قوله طيبا) اي
سواء كان كله طيبا الخ (قوله كالتقريب الخ) اراد بالانواع الصنف لان التمر نوع تحت اصناف برني وصيحاتي
وبجوة فقوله نوعا اي بان كان برنيا وقوله ونوعين اي صنفين مثل برني وصيحاتي واما المصنف بقوله كالتقريب
وعاقل قول المدونة اذا كان في الحائط صنف واحد من اعلى التمر او من ادناه اخذ منه والحق به المصنف
لصنفين لما فهم من قول الجواهر وان اختلف نوع التمر على صنفين اخذ من كل صنف بقسطه (قوله
كالتقريب) تشبيهه فيما علم من قوله واخذ من الحب كيف كان اي يؤخذ من كل بتدريه كالتقريب لكونه نوعا
او نوعين (قوله والا بان كان اكثر من نوعين) اي والا بان اختلف نوع التمر على اكثر من صنفين وقوله
فن اوسطها اي فيؤخذ الواجب من اوسط الاصناف واما المصنف بهذا القول المدونة واذا كان في
الحائط اجناس من التمر اخذ من اوسطها والمراد بالاجناس في كلامها الاصناف والحاصل انه اذا
جتمعت اصناف حب اخذ من كل صنف قسطه كالتقريب اذا كان صنفين او صنفين فان كان اكثر منهم لم يزمه
ان يخرج من اوسط تلك الاصناف (قوله قياسا الخ) اشار به سد الفرق بين التمر وغيره عند الزيادة على
لنوعين (قوله وفي مائتي درهم شرعي) قد تقدم ان قدره خمسون وخمسة من مطلق الشعير (قوله او
عشرين دينارا) قدره اثنتان وسبعون حبة من مطلق الشعير (قوله فأكثر) عطف على مائتين فيكون
حذفه من الثاني دلالة الاول او عطف على عشرين لحذفه من الاول دلالة الثاني وهذا اولى لسلامته من
افصل بين المتعاطفين اجنبي (قوله فلا وقص في العين) اي خلافا لابي حنيفة حيث قال لاشئ في الزائد
عن النصاب حتى يبلغ اربعة دنانير في المذهب واربعين درهما في الفضة وقوله كالحرث اي بخلاف الماشية
الفرق ان الماشية لما كانت تحتاج الى كثرة كلفة خفف عن صاحبها بخلاف الحرث فكلفه يسيرة والعين
كذلك فائدة لا زكاة على الانبياء لان ما بأيديهم ودائع الله تعالى وهذا اعلى مذهبنا كما قال بعضهم من
هم لا يملكون وهو خلاف مذهب الشافعي كما ناله بعض شراح الرسالة اه عدوى (قوله اي التجريه
والمقابلة) بان يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم (قوله لا بالجودة) اي لا المجمع منهما بالجودة (قوله
والسبعة) لا يخفى ان القيمة تابعة للجودة والرداءة فالالتفات لاحدهما الالتفات للاخر فاعطف كالتفسير
(قوله من باب خطاب الوضع) اي وهو يتعلق بالطفل والمجنون وغيرهما ويصدق الولي في اخراجهم
اذا ادعى عليه الولد او المجنون بنقص المال بعد ذلك بلايين ان لم يثبتهم والا فيجب (قوله والعبرة بمذهب
الوصي) اي لان التصرف منوذ به (قوله ولا بمذهب ابيه) اي بغيره لان الولي هو الذي يتكلم في المال عنه

التجريه والمقابلة لا بالجودة والرداءة والقيمة فلا زكاة في مائة درهم وخمسة دنانير بل جوده قيمتهما مائة درهم (ربع العشر) مبتدأ خبره وفي
مائتي درهم واشعر اقتضاه على الورق والمذهب انه لا زكاة في الفلوس ان حاس وهو المذهب (وان) كان كل من الدراهم والدنانير (الطفل
او المجنون) لان الخطاب بهما من باب خطاب الوضع والعبرة بمذهب الوصي في الوجوب وعدمه لا بمذهب ابيه ولا بمذهب الطفل

ولا يذهب الطفل لانه غير مخاطب بها فلا يزكيها الوصي ان كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل كالخفي والا
 اخرجها من غير رفع لحاكم ان لم يكن في اللدما كما اصلا او كان فيها لكن كان مال الكفا ط او كان
 فيها مالكي وخفي ونفي امر الصبي على ذلك الخفي والارفع الوصي فيها الامر للمالكي فان لم يكن الاخفي
 اخرجها الوصي المالكي ان نفي امر الصبي على الخفي والترك فاذا بلغ الصبي فانه يعمل بالمذهب الذي
 يقلده فان قلده من يرى الوجوب وجبت عليه في الماضي وان قلده من يرى السقوط سقطت عنه في الماضي
 وانظر اذا كان مذهب الوصي الوجوب ولم يخرجها حتى بلغ الصبي ومذهبه سقوطها وانقل عنه الحجر فهل
 تؤخذ عن الاعوام الماضية من المال او تؤخذ من الوصي او تسقط وانظر في عكسه ايضا وهو مالو كان
 مذهب الوصي عدم وجوبها وبلغ الصبي وقلده من يول بوجوبها هل تؤخذ من المال او تسقط اه عجم قال
 بن وكل من النظرين قصور والنقل اعتبار مذهب الصبي بعد بلوغه حيث لم يخرجها وبه قبله فان قلده
 من قال بسقوطها فلا زكاة عليه ولا على الوصي وان قلده من قال بوجوبها وجبت الزكاة عليه في الاعوام
 الماضية (قوله او وان نقصت العين) اي التي هي مائتادهم او عشرون دينارا وقوله في الوزن اي لافي
 العدد بدليل قوله وراجت ككاملة لان اشتراط الراج كالكاملة انما عوفي باقصة الوزن واما لو نقصت في
 لعدد ومكث في الوزن كالجوز زكيت من غير شرط كان التعامل بها وزنا وعدا فان نقصت في الوزن والعدد
 فلا زكاة فيها باتفاق ان كان التعامل بها عددا وان كان التعامل بها وزنا فزكاة في الوزن ان راجت ككاملة
 زكيت والا فلا (قوله كجة او حبتين) اي من كل دينار من النصاب اي لانه لا يضرب اذا كان كل دينار
 ناقصا حبة او حبتين كان التعامل بها عددا او وزنا بشرط رواجها واج الكاملة بان تكون السلعة التي
 تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار ناقصا لتحدد صرفهما وهذا معنى قوله وراجت ككاملة
 بالنسبة للناقصة ويقال مثله في المضافة وليس المراد ان كلا يشتري به السلامة وان اختلفت الصرف وقوله
 كجة او حبتين اي او ثلثه فالمدار على الراج كرواج الكاملة قل نقص الوزن او اكثر كذا قال ابن الحاجب
 وهو ظاهر المصنف وارتضاء طي وخلاصته ان الدنانير اذا نقصت في الوزن فقط كان التعامل بها وزنا
 او عددا ان راجت رواج الكاملة زكيت والا فلا وقيد الشارح بهرام وتبعهما شارحنا وجوب
 الزكاة بكون النقص قليلا والاسقط وهو الصواب اذ هو قول مالك وابن القاسم وسبحون قال ابن هرون
 وهو المشهور وقضله ابن ناجي في شرح الرسالة ثم قال وجعل ابن الحاجب الوجوب مطلقا قل النص او اكثر
 قال ابن هرون وليس كما قال اه وبه تعلم ان ما ارتضاء طي من جعل المصنف على ظاهره من الاطلاق في
 النقص اعتمادا على تشهير ابن الحاجب قائلا لا من شهر القول بالتفصيل خلاف الصواب لاعتراض ابن
 هرون تشهير ابن الحاجب كما علمت وقصوره لعدم اطلاعه على ذلك ثم قال ابن ناجي واختلف في حد اليسير
 فقال عبد الوهاب هو كالحبة والحبتين وان اتفقت المرازين عليه وقال الابهرى وابن القصار انما ذلك اذا
 اختلفت الموازين في النقص واما اذا اتفقت عليه فهو كالكنير اه بن وقد شهر في الشامل الاول من
 القولين (قوله او نقصت في الصفة برداء اصل الخ) فيه انه لا داعي لتقدير النقص في هذا وما بعده بل المعنى
 او كانت ملتبسة برداء اصل او اضافة تأمل (قوله من ناقصة الوزن) فيه اشارة الى ان قوا وراجت الخ راجع
 للطرفين ولا يرجع للثانية اي وهي الناقصة في الصفة برداء اصل (قوله واما ناقصة الوزن) اي والحال
 انها عدد النصاب ولا روج رواج الكاملة (قوله وزن كل واحد منها نصف دينار الخ) فيه ان عدم وجوب
 الزكاة فيها لكون النقص فيها كثيرا لا لكونها لا روج رواج الكاملة فالاولى ان يقول كعشرين دينارا
 مقصصة كل واحد منها ناقص قدر حبة او حبتين والحال انها لا روج كالكاملة (قوله ولا يعقل فيها
 خلوص) هذا اشارة للرد على خش حيث قال ان القيد هو قوله وراجت كالكاملة راجع لديئة
 الاصل ايضا ان كان يخرج منها شيء بالتصفية وان كان لا يخرج منها شيء بالتصفية زكيت مطلتا من غير

(او) وان (نقصت)
 العين في الوزن نقصا
 لا يحطها عن الراج
 كجة او حبتين (او)
 نقصت في الصفة (رداءة
 اصل) من معدنها (او)
 نقصت في الواقع سبب
 كالمافي الظاهر (بإضافة)
 من نحو نحاس وهي
 المغشوشة (وراجت)
 كل واحدة من ناقصة
 الوزن ومن المضافة في
 التعامل (ككاملة) فوجب
 الزكاة (والا) بان لم
 ترج كالكاملة (حسب
 الخالص) على تقدير
 التصفية في المضافة فان
 بلغ نصابا زكيت والا فلا
 واما ناقصة الوزن فلا
 زكاة فيها قطعا كعشرين
 دينارا وزن كل واحد منها
 نصف دينار شرعي حتى
 يكمل النصاب بان تبلغ
 اربعين منها واما ديئة
 المعدن الكاملة وزنا
 فالزكاة فيها قطعا وان لم
 ترج ولا يعقل فيها خلوص
 اذ ليس فيها دخيل حتى
 تخلص منه فقوله وراجت
 ككاملة راجع للطرفين
 وقوله والاحسب الخالص
 راجع للاخير و اشار
 لشرط وجوبها في العين
 بقوله

اعتبار ذلك القيد وحاصل الرد عليه ان هذا التفصيل لا يتأتى فيها اذ لا يعقل خروج شئ منها بالتصفية اذ ليس فيها شئ يدخل كالمغشوشة حتى يخرج منها وتخلص منه وانما معدنها ردى وحينئذ قاله سيد ليس راجعا لها (قوله ان ثم الملك الخ) جعله الملك شرطاً طريقه لابن الحاجب وجعله القسرافى سبباً قال بعض وهو الظاهر لصدق حده عليه (قوله وهو) اى شرط الوجوب المذكور مركب من امرين (قوله فلا زكاة على غاصب) قيده ح بما اذا لم يكن عنده وفاء بما يعوضه به والا زكاة وعلى هذا يحمل قول الشيخ احمد الزرقانى قال ابن القاسم المال المغصوب فى ضمان الغاصب حين غصبه فعلى الغاصب فيه الزكاة اه بن قال بعضهم يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة على الكعبة والمساجد من قناديل وعلائق وصقائح ابواب وصدره عبدالحق قائلاً وهو الصواب عندى وقال ابن شعبان يزكيه الامام كالعين الموقوفة للقرض اه عدوى لكن سبأى فى النذر ان نذر ذلك لا يلزم والوصية به باطلة وحينئذ فهم على ملك ربه فهو الذى يزكيا لا خزنة الكعبة ولا نظار المساجد ولا الامام تأمل (قوله لعدم تمامه) اى لان للسيد وارباب الدين اتزاعه فلهم فيه حق (قوله واما هما فالزكاة بالوجود فى الركاز) كذا ذكر ابن الحاجب واعتضه ابن عبد السلام بان الركاز فيه الخمس وليس بزكاة واجاب فى التوضيح بأن فيه الزكاة فى بعض صورته كما يأتى اى ان احتاج لكبير نفقه او عمل فى تخليصه ولا يشترط حرور الحول (قوله بعد اعوام) اى ولو غاب المودع بها (قوله فانه يزكيا لكل عام مضى) اى مبتدأ بالعام الاول فابعداه الا ان ينقص الاخذ بالنصاب وما ذكره من تعدد زكاة المودعة بتعدد الحول هو المشهور ومقابلته ما روى عن مالك من زكاتها لعام واحد بعد قبضها لعدم التسمية وما رواه ابن نافع عن مالك من انه يستقبل بها حولا بعد قبضها (قوله بعد قبضها) ظاهره انه قبل القبض لا يزكيا وانما انما يزكى بعد القبض واستظهر ابن عاشر ان المالك يزكيا كل عام وقت الوجوب من عنده اه بن (قوله ومتجر فيها بأجر) حاصله انه اذا دفع مالاً لمن يتجر فيه وجعل له اجرة كل يوم عشرة انصاف فضة مثلاً والرجح لرب المال فان الزكاة تجب فى ذلك المال على المالك فيزكيه من عنده كل عام مضى عليه وهو عند العامل لان تحريك العامل له كتحريل ربه لانه كالوكيل عنه لكن يزكيت كل عام وقت الوجوب حيث لم يقبضه من العامل مقيد بقيدى الاول علم المالك بقدره والثانى ان يكون المالك مديراً فيقوم ما يبدى العامل من البضاعة كل عام يزكيا مع ماله فان غاب العامل ولم يعلم قدر المال اخرت زكاته الى وقت علمه بقدره ويزكيه لما مضى وان كان رب المال محتكراً فانه يزكى لعام واحد بعد قبضها من العامل (قوله واولى بغيره) اى فلا مفهوم لقول المصنف بأجر بل يزكيا كل عام وهى عند العامل كانت مدفوعة له بأجر او بدون اجر كما يفيد كلام ابن رشد وتفهله المواق واما ما يؤخذ من كلام عيج من ان المتجر فيها بدون اجر تعدد فيها لكن انما يزكيا بعد قبضها فغير صواب انظر بن (قوله وانما يزكيا لعام واحد) اى مما مضى لاجل الاعوام الماضية لانه لا يقدر على تحريكها لنفسه فاشبهت للقطعة وهذا القول هو المشهور وقال ابن شعبان يزكيا لكل عام مضى وقبل انه يستقبل بها حولا كالقوائد كفى بهرام واعلم ان العين المغصوبة تجب على الغاصب ان يزكيا كل سنة من ماله فى المدة التى هى فيها عنده حيث كان عنده ما يجعله فى مقابلة تلك العين المغصوبة وهذه غير زكاة ربه اذ قبضها فتحصل انها زكاة من احداهما من ربه اذ اخذها لعام واحد مما مضى والثانية زكاة الغاصب لها كل عام ولا يرجع الغاصب على المالك بما دفعه زكاة عنها واما المشابة اذا غصبت وردت بعد اعوام فالشهور انها زكاة لكل عام مضى الا ان تكون السعاة اخذوا زكاتها من الغاصب هذا ما رجع اليه مالك ورجحه ابن عبد السلام وصوبه ابن يونس وقيل انما يزكى لعام واحد كالعين وعزاء ابن عرفة للمدونة واما النخلة اذا غصبت ثم ردت بعد اعوام مع ثمرها فان ثمرها يزكى لكل عام مضى بلا اختلاف ان لم يكن ذكاهها الغاصب وعلم ان فيها فى كل سنة نصيباً (قوله ولا مدفونة بصحراء او عمران) اى بموضع لا يحاط به ويحاط به بخلاف المدن الموازن منها اذا دفنت بصحراء اى فى موضع لا يحاط به فهى كالمغصوبة يزكى لعام واحد وان دفنت فى البيت والموضع الذى يحاط به

(ان ثم الملك) وهو مركب من امرين الملك وتاممه فلا زكاة على غاصب وملتقط لعدم الملك ولا على عبيد ومدن لعدم تمامه (و) تم (حول غير المعدن) والركاز واما هما فالزكاة بالوجود فى الركاز وبانحراجه او تصفيته فى المعدن كما يأتى (وتعددت) الزكاة على المالك (بتعدده) اى الحول (فى) عين (مودعة) قبضها المالك بعد اعوام فانه يزكيا لكل عام مضى بعد قبضها (و) فى عين (متجر فيها بأجر) واولى بغيره ويزكيا وهى عند التاجر حيث علم قدرها وكان مديراً ولو احتكر التاجر فان لم يعلم قدرها صبر لعلمه (لا) عين (مغصوبة) فلا تعدد الزكاة بتعدد الاعوام وانما يزكيا لعام واحد بعد قبضها ولورد الغاصب ربحها معها (و) لا (مدفونة) بصحراء او عمران

ضل صاحبها عنها ثم وجدها
 بعد اعوام قتر كي لعام واحد
 (وضائعة) سقطت من ربها
 ثم وجدها بعد اعوام قتر كي
 لعام واحد ولو التقت سالم
 بنو الملتقط تملكها ثم عمر عليها
 عام من يوم نوى التملك
 فالتجيب على الملتقط
 ونسبة عن ربها (و) لافي
 عين (مدفوعة) قراضا
 (على ان الربح للعامل بلا
 ضمان) عليه فيما تلف منها
 فيزكيها العام واحد بعد
 قبضها ان لم يكن مديرا والا
 فلكل عام مع ما يده حيث
 علم بقاءها فان كان على ان
 الربح لربها فهو قوله ومتجدد
 فيها بأجر وان كان على ان
 الربح بينهما فهو وقوله
 الا في والقراض الحاضر
 الخ وان كان على ان الضمان
 على العامل فالحكم كافي
 المصنف الا انه خرج عن
 القراض الى القرض (ولا
 زكاة في عين فقط ورثت)
 واقامت اعواما (ان لم يعلم
 بها) (معنى الواو اي و) لم
 توقف اي لم يوقفها حكم
 للوارث عند امين (الابعد
 حول) يمضي بعد قسمها بين
 الورثة ان تعددوا

زكاهما لكل عام وعكس هذا ابن حبيب اه شيخنا عدوى ونحوه في الشامل وزاد فيه قولارابعاهو
 ركتها لكل عام ما لم يقاسوا دفنت بصحراء او بيب لكن الذي نقله بن عن ابن يونس ان محل كون المدفونة
 التي ضل صاحبها عنها اعواما ثم وجدها يزكيها لعام واحد اذا دفنت بمحل لا يحاط به وما لو دفنها بموضع
 يحاط به ثم وجدها بعد ان ضل عنها اعواما فانه يزكيها لسائر الاعوام اتفاقا ولعل مراده اتفاق طريقة
 اذهب الذي ذكره طريقة ابر الموارفتأمل (قوله ضل صاحبها عنها) اي وما لو كان عالما بمحلها وتركيها
 مدفونة اختيارا فانها تزكي لسائر الاعوام اتفاقا (قوله ما لم ينو الملتقط تملكها) اي بل نوى حبسها لربها
 او التصديق عنه بها ولم يتصدق بها (قوله فالتجيب على الملتقط) اي ان كان عنده ما يجزئ في مقابلهما
 والام تجب عليه (قوله بعد قبضها) واما العامل فيستقبل بالربح بلا خلاف كافي ح (قوله ان لم يكن
 مديرا ولا فلكل عام) هكذا في السماع كما نقله ح والمواق وبه اعترض طي وغيره على المصنف فقال ان
 هذه المسئلة مساوية لقوله او متجر فيها بأجر في ان المدير يزكي اكل عام دون غيره فلا وجه لتفريق المصنف
 بينهما اه قال بن قلت بينهما فرق وذلك ان المدفوعة على ان الربح للعامل بلا ضمان لا يعتد بربها حال
 احامل من ادارة او احتكار بل هي كالدين ان كان ربحا مديرا زكاهما للعامل على حكم الادارة مطلنا وان
 كان محتكرا زكاهما للعام واحد على حكم الاحتكار ملقا بخلاف السابقة فيراعي فيها كل منهما كما يدل عليه
 كلام التوضيح فان احتكر العامل وادار رب المال فان تساوبا او كان ما يسهل العامل اكثر فكل على حكمه
 والا فالجميع للادارة كما يأتي في قوله وان اجتمع ادارة واحتكار الخ وان احتكر او للعامل فكالدين وانما
 روي كل منهما لان العامل في هذه الحالة وكيله فشرأه كشرأه بنفسه اه كلامه وقد يقال ان الدين الذي
 يزكيه المدير كل عام هو دين التجرة كما يأتي وحيث كان الربح كله للعامل فهو كالقرض وحيث شذفتضاه انه
 لا يزكي الا للعام بعد قبضه ولو كان مديرا كما هو ظاهر نص التوضيح لكنه خلاف السماع الذي في المواق من
 انه يزكيه لكل عام فتأمل (قوله حيث علم بقاءها) اي واما ان لم يعلم فانه يصبر حتى يعلم فان علم زكاهما لماضي
 الاعوام (قوله وان كان على ان الضمان على العامل) اي وان دفع للعامل يتجر فيها والربح له خاصة
 وشرط الضمان عليه (قوله فالحكم كافي المصنف) اي من ان ربحا يزكيها العام واحد بعد قبضها وان
 اختلفا من جهة أنه في صورة اشتراط الضمان على العامل يجب على العامل ان يزكي تلك العين كل عام من
 عنده ان كان عنده من العروض ما يسهلها بتمتة كالدين واما في صورة اشتراط عدم الضمان
 فلا يزكيها العام لاصلها ولو كان عنده من العروض ما يسهلها بتمتة بتمتة وانما يزكيها العام
 لعام بعد قبضها كما قال المصنف (قوله الى القرض) اي فصارت ديناني ذمته ودين العرض لا يختلف فيه
 المدير والمحتكر فكل منهما يزكيه امام بعد قبضه بمن هو عليه (قوله واقامت اسواما) اي قبل ان يبيعهما
 الوارث (قوله ان لم يعلم) اي ان اتى علم الوارث بها واتى ايتافها عند امين حتى يأتي الوارث (قوله بمعنى
 الواو) انما لم يجعل الواو على حالها لانه لو بقيت على معناها لزم عليه خلل اذ منطوق الاول يحالف مفهوما الثاني
 ومنطوق الثاني يحالف مفهوم الاول اذ منطوق الشرط الاول انه اذا لم يعلم بها فلا زكاة لما مضى وذا هره
 وقفت ام لا ومنطوق الشرط الثاني انها اذا لم توقف فلا زكاة لما مضى وظاهره علم بها ام لا ومفهوم الاول
 انه اذا علم بها زكيت لما مضى وقفت ام لا ومفهوم الثاني انها اذا وقفت زكيت علم بها ام لا فمنطوق الاول
 يحالف مفهوم الثاني ومنطوق الثاني يحالف مفهوم الاول كذا ذكر الشيخ احمد الزرقاني قال بن ونه
 نظر بل لا تخالف ولا تدافع في كلامه لان العطف بأو يفيد ان المراد في احدهما فيصدق منطوقه ثلاث
 صورتي ان علم دون الايقاف وعكسه وتقيم ما معا ومفهوما صورة واحدة وهي وجودها فدل كلامه على ان
 الزكاة في صور المنطوق الثلاث وهو صحيح ودل على وجوبها في صورة المفهوم وهو محمل الاعتراض على
 المصنف اذ هو مخالف لمذهب المدونة فان مدعها اعتبار القبض فقط اه والحاصل ان كلام المدونة
 ينتضي انه لا زكاة في تلك العين الا اذا قبضت فاذا قبضت استقبل بها حولا ولا زكاة لما مضى من الاعوام

والمعتمدان العين الموروثة
فائدة يستقبل بها حول بعد
قبضها وسيصرح به
المصنف في قوله واستقبل
بفائدة الخ واحترر بقوله
دع عن الحرث والماشية وقد
بق الكلام عليهما (ولا)
زكاة في عين (موصى
بفرقتها) على معين او
غيرهم ومراعيها يسد
الوصى حول قبل التفرقة
ومات الموصى قبل الحول
لانها خرجت عن ملكه
بموته فان فرقت بعد الحول
وهو حي زكاه على ملكه
ان كانت نصابا ولو مع
ما يسده ولا يزكيها من
صارت له الا بعد حول من
قبضها لانها فائدة واما
الماشية اذا وصى بها و مات
قبل الحول فلا زكاة فيها
ان كانت لعينه بعينين والا
زكيت ان صار لكل نصاب
لماضي الاعوام كارتها
واما الحرث فقيه تفصيل
تقدم عند قوله والنفقة
على الموصى له المعين (ولا)
في (مال رقيق) وان
نشأه ككاتب لعدم تمام
ملكه فان استزعه منه
سيده استقبل به (ولا) في
(مال مدين) ان كان المال
عينا كان الدين عينا او
عرضا لا او مؤجلا وليس
عنده من العروض ما يجعله

ولو وقفت وعلمها ومفهوم المصنف يقتضي انها اذا وقفت وعلم بها فاتها زكيت لماضي الاعوام والمعول
عنده مذهب المدونة من اعتبار القبض فقط في الوجوب ولا يعتبر القسم فيه ولو كان هناك شركاء ففي
فضوه استقبلوا حول ولو لم يسمرا كما يدل عليه قول المدونة وكذلك الوصى قبض للاصغر عيا او بمن
عزر باعه لهم فايزل ذلك الحول من يوم قبضه الوصى اه وقبض الشركاء الباعين لانفسهم قبض
الوصى لمن في حجره بل اقوى نعم اذا كان في الورثة صغار وكبار فقبض الوصى كذا قبض كاف المدونة فقول عي
ان اتي القسمة ان كان شركا هو المعتمد من المذهب فيه نظر بل القبض كاف كما قاله طي وارتضاء بن
(قوله او بعد قبضها) اي ان لم يتعد الوارث (قوله يستقبل بها حول بعد قبضها) اي ولو وقفت وعلمها
قوله واحترر بقوله فقط عن الحرث والماشية اي فانهما بزكيت مطلقا من غير قيد الايقاف والعلم لحصول
المعنيهما من غير كبير محالة (قوله وقد سبق الكلام عليهما) حاصل ما مر انه ان مات المورث قبل افرال
الحب وطب الثمر زكيت على ملك الوارث فن نابه نصاب زكاة والا فلا مال يكن عنده ما يكمل به نصابا من زرع
آخر وان مات بعد افرال زكيت على ملك الميت وان لم ينسب كل وارث نصاب واما الماشية فزكيت كل عام من
يوم موت المورث ولو لم يقبضها الوارث الا بعد اعوام سواء علم بها الوارث ام لا وقفت على يدا من ام لا (قوله
ولا موصى بفرقتها) سواء كانت الوصية في الصحة او المرض ويؤخذ من كلام المصنف انه لا زكاة فيما تجدد
عند النظر للمستحقين واما ما تجدد عنده بمجرد مصالح الوقف فاتها زكيت قاله شيخنا (قوله و مات الموصى
قبل الحول) اي والفرض انها حيزت عنه التفرق اه بن (قوله فان فرقت بعد الحول وهو حي الخ) الاولى
فان مات الموصى بعد الحول وهي نصاب اي وهي مع ما عنده نصاب فاتها زكيت على ملكه لانها اذا فرقت
ماد الحول وهو حي لا تكون وصية وان كان الحكم مسلما تأمل (قوله ولا يزكيها الخ) اي واذا فرقت فلا
زكيتها الخ (قوله واما الماشية اذا وصى بها الخ) ما ذكره من زكيتها اذا كانت لعينين وصار لكل نصاب هو
قول ابن القاسم في المدونة لانهم كالحلطاء واما قوله في غيرها فهو عدم الزكاة فيها مطلقا كالعين وهو ضعيف
ومشى عليه خش وعقب (قوله تفصيل) تقدم عند قوله والنفقة على الموصى له المعين وحاصل ما تقدم
نما اذا وصى بشئ من الحرث فان كانت الوصية بعد الوجوب او قبله و مات بعده فالزكاة على الموصى مطلقا
كانت الوصية لعين او لغيره كانت بكيل او بجزء شائع وان كانت الوصية قبل الوجوب و مات الموصى قبله
فالزكاة ايضا في مال الموصى ان كانت بكيل كانت الوصية لمساكين او لعين وان كانت بجزء شائع فان كانت
لعين زكاه ذلك المعين ان كانت نصابا ولو بالانضمام له وان كانت لمساكين زكيت على ذمتهم ان كانت
نصابا (قوله ولا في مال رقيق) اي سواء كان عينا او ماشية او حرثا او تجارة (قوله استقبل به) اي ان كان عينا
وماشيه واما الحرث اذا اترعه منه قبل وجوب الزكاة فيه فانه زكاه عند طبيه وكذا الواعق فانه يستقبل
حول ما يريده من النقد والماشية واما الحرث اذا احتق قبل وجوبها فيه فانه زكاه عند طبيه (قوله وان
كان المال عينا) اي بخلاف ما اذا كان حرثا او ماشية او معدنا فان الزكاة في اعيانها فلا يستطها الدين (قوله
ما يجعله فيه) اي ما يجعله في مقابلة الدين الذي عليه امالو كان عنده من العروض ما يجعله في مقابلة الدين
الذي عليه ولو كانت كتب فانه يزكيت تلك العين (قوله وسكة) عطف على عين لان المعاطيف اذا تكررت
تكون على الاول على التحقيق او عطف على ما قبله على خلافه واعلم ان الوصف القائم بالعين يقال له سكة
والقائم بالمال يقال له صياغة واما اريد فاتها تكون في العين والمال لكن تارة تكون باهتبار ذاتها وتارة
يكون باعتبار السكة او الصياغة فلا يلزم من حودة السكة والصياغة اي حسنهما حسن الذات ولا العكس
(قوله في قيمة سكة) اشار الشارح بتقدير قيمة الى ان النقيض ليس مساطا على السكة والصياغة والحدود لان
هذه الثلاثة اعراض والزكاة اعم لتكون في الذوات (قوله واستكثما) اي اذا كانت نقد او قوله او صياغتها
اذا كانت حليا وقوله فلا زكاة عليه اي سواء كانت الصياغة محرمة كبخيرة ووقفة وانا و اجائرة كالحل للسان

فيه (و) لا زكاة في قيمه (سكة وصياغة وجودة) كما ذكر كل سنة خمسة عشر دينارا ولسكتها اربع صياغة اربعة
زكاة عليه وكذا لو كان عنه نصاب ولما ذكر يساوي اكر فلا زكاة على الزائد

ان لم يتهم (فان يتهم) فان يتهم
بحيث لا يمكن اصلاحه الا
بسبكه وجبت فيه حلول
بعد تهشمه لانه صار كالنهر
وسواء نوى اصلاحه ام لا
(و) الحال انه (لم ينو عدم
اصلاحه) اي المتكسر
بأن نوى اصلاحه اولا
نية له والمعتمد الزكاة
في الثانية فلو قال ونوى
اصلاحه لو افق المذهب
فالزكاة في خمس صوري
التهشم مطلقا والمنكسر
اذا لم ينو اصلاحه بأن
نوى عدم الاصلاح اولا
نية له (او كان) الحلي
الجائز (لرجل) اتخذه
لنفسه تكاثم واتفق واستان
وحلية مصحف وسيف
واتخذته لمن يجوز له
استعماله كزوجه وابنته
وامته الموجودات عنده
حالا وصلح للزينة لكبره
فان اتخذه لمن سبوجه
اولن سيصلح لصغره
الا ن فالزكاة (او)
متخذ الاجل (كراء)
ولولرجل في يجوز استعماله
للنساء كالا ساور على
الارج خلافا لشيخه الباجي
او اعارة فلازكاة (الا
محرم) كالا واني والمباخر
وسكحلة ومردول ولا امرأة
(او معدة العاقبة) ففيه
الزكاة ولو امرأة اعزته

(قوله ولا في حلي الخ) حاصل الفقه في هذه المسئلة على ما قال المصنف ان الحلي اذا انكسر فلا يخلو اما
ان يتهم اولا فان تهشم وجبت زكاته سواء نوى اصلاحه او نوى عدم اصلاحه او لم ينو شيئا وان لم يتهم
بأن كان يمكن اصلاحه وعوده على ما كان عليه فلا يخلو اما ان ينو عدم اصلاحه اولا فان نوى عدم
اصلاحه فالزكاة وان نوى اصلاحه او لم ينو شيئا فلازكاة فيه فعنى كلام المصنف انه لا زكاة في الحلي المتخذ
للقية وان تكسر ان اتى تهشمه ونية عدم اصلاحه بأن نوى اصلاحه او لم ينو شيئا ومفهومه صادق
بأربع صور تجب فيها الزكاة احدها التهشم ونية عدم اصلاحه ثانيها التهشم مع نية اصلاحه ثالثها
التهشم مع عدم نية شيئا اربعا عدم التهشم مع نية عدم اصلاحه (قوله وسواء نوى) اي بعد تهشمه
اصلاحه وقوله ام لا اي اولم ينو اصلاحه بأن لم ينو شيئا او نوى عدم اصلاحه (قوله ولم ينو عدم اصلاحه)
قيده في قوله وان تكسر (قوله والمعتمد الزكاة في الثانية) اي وهي ما اذا تكسر ولم ينو شيئا لا اصلاحه ولا عدم
اصلاحه (قوله فالزكاة في خمس صور) اي وعدم الزكاة في صورتين ما اذا كان صحيحا لم يتكسر او تكسر
ونوى اصلاحه (قوله في التهشم مطلقا) اي سواء نوى اصلاحه او عدم اصلاحه او كان لانيته له (قوله
او كان لرجل الخ) اي او وان كان لرجل فهو داخل في حين المبالغة لعطفه على المبالغ عليه وهو قوله تكسر
(قوله وسيف) قال الناصر واطرلو كان السيف محلي واتخذته المرأة لزوجها هل لازكاة فيه كالمواخذ
الرجل الحلي لنسائه اه قال شيخنا العدوي والظاهر وجوب الزكاة فيه لان الشأن اتخاذ الرجل الحلي
انسان لا العكس (قوله واتخذته لمن يجوز له استعماله كزوجه وابنته) اي والحال انه باق على ملكه واما
لوملكنهما اياه فهو داخل فيما قبل المبالغة (قوله او متخذ الاجل كراء) حاصل كلام الشارح ان الحلي اذا
اتخذته انسان لاجل الكراء فانه لازكاة فيه سواء كان المتخذ له رجلا او امرأة وانما نص على عدم وجوب
الزكاة فيه لثلاثيهم انه كالمشترى به التجارة فيكون فيه الزكاة ثم ان ظاهر المصنف ان المتخذ للكراء لا زكاة
فيه سواء كان يباح استعماله للمالك كاساور او خلخال لامرأة او كان لا يباح استعماله للمالك كاساور
او خلخال لرجل وهو كذلك خلافا لقول الباجي المشهور ان ما يتخذ الرجل للكراء من حلي النساء فيه
الزكاة والحاصل ان الراجح على ما قال الشارح تبعا لطفي ان المتخذ للكراء لا زكاة فيه مطلقا كان المالك
له يحرم عليه استعماله ام لا وان قول المصنف الاحرم في غير المعدل للكراء وارتضى ما قاله طفي شيخنا
العدوي في حاشيته على خش والذي اعتمد به بن مافي خش وعقب وهو ما قاله الباجي من ان محل
كون المعدل للكراء لا زكاة فيه اذا كان يباح للمالك استعماله كاساور او خلخال لامرأة اما لو كان ذلك
لرجل لوجب الزكاة فيه ونص بن بعد كلام طويل فتلخص ان المعتمد ما عنده هذا الشارح اي
عقب ومن واقته اي تكس قاله الشيخ المسناوي وهو ظاهر المدونة وبه تعلم ان ما ذكره طفي من
المعتمد غير صواب اذا لم يستدله الا ما في التوضيح وظاهر ابن الحاجب وقد علمت مافي ذلك اه كلامه
(قوله واعارة) عطف على قول المصنف وكراء (قوله الاحرم) اي سواء كان معدلا للاستعمال او
للعاقبة ولا يدخل في ذلك الحلي الذي اتخذه لولد صغير لان ذلك ليس من المحرم على الراجح اه عدوي (قوله
كالا واني) اي كدواة وسدة فرس من الحمام وسرج (قوله او معدة العاقبة) اي مع كونه مباحا كسيف
لرجل وخلخال لامرأة معدتين العاقبة فتجب الزكاة فيهما واما المحرم المعدل للعاقبة فهو داخل في قوله الا
محرم اه شيخنا العدوي وقوله للعاقبة اي حوادث الدهر وقوله ففيه الزكاة اي على المشهور خلافا لمن
قال بعدمها فيه اه شيخنا عدوي (قوله ولولا امرأة) اي هذا اذا كان لرجل بل ولو كان لامرأة
هذا اذا اتخذه للعاقبة ابتداء بل ولو اتخذه لذلك انتها كالمواخذة للباس فلما كبرت اتخذه للعاقبة
(قوله او صدق الخ) اي انه تجب الزكاة في الحلي اذا اتخذه الرجل لاجل ان يصدقه لامرأة يتزوجها
او يشتري به امة يتسرى بها وهذا هو المشهور خلافا لمن قال بسقوط الزكاة فيه (قوله او منوباه التجارة)
يريد ولو كان اولاً لانيته ثم نوى به التجارة فيزكيه لعام من حين نوى به التجارة كذا في خش والذي

به اكبر ما عاقبتها (ومذاق) لمن يريد انكاحها (او) كان (منوباه التجارة) اي البيع وسواء كان لرجل او امرأة فالزكاة في

هذا ان لم ير صاع اي ركب بشئ بل وان رصع بجره (كأقوت ولؤلؤ (وزكي الزنة) اي وزن ما فيه من صين (ان رزع) الجوهر اى امكن
نزع (بلا ضرر) اى فساد او غرم ويزكى الجوهر زكاة العروض (والا) بأن لم يمكن نزع او امكن بضرر (بحرى)

٣٧٣

ما فيه من العين وزكاه
ثم شرع في الكلام على
نماء العين وهو ثلاثة انواع
رعي وغسلة وفائدة وبدا
بالاول فقال (وضم الرعي)
وهو كما قال ابن عرفة زائد

ثمن مبيع تجر على ثمنه

الاول ذهابا وفضة والقيود

ابيان الواقع لا مفهوم لها

التجر فاحترز به عن مبيع

القنية (لاصله) اى لحول

اصل ولو اقل من نصاب

ولا يستقبل به من حين

ظهوره فمن عنده دينار

اول المحرم فتاجر فيه فصار

ربحه عشرين فحوله

المحرم فان تم النصاب

بالربح بعد الحول زكى

حينئذ ولما كانت غلة

المكترى للتجارة ربحا

حكما فضم لاصله لا فائدة

على المشهور افاذا حكمها

مشبهاله بما قبله بقوله

(كغلة) شئ (مكترى

للتجارة) فضم للاصل

فيكون حوله حول الاصل

ولو كان قل من نصاب

فمن عنده خمسة دنانير او

نصاب زكاه في المحرم ثم

اكتسب به دارا مشلا

للتجارة في ربحا فاعراها

في رمضان بأربعين دينارا

فالحول المحرم واحترز بمكترى

للتجارة عن غلة مشترى

للتجارة او مكترى للقنية

فأكره لا مرحدث فانه

في من انه اذا اتخذ الحلي للقنية ابتداء ثم نوى به التجارة فلا زكاة وما اذا اتخذته للتجارة ثم نوى به القنية
فلا يتقبل بها ولا عبرة بتلك النية لانها ناقلية عن الاصل والنية انما تنقل للاصل ولا تنقل عنه (قوله هذا ان
لم ير صاع الخ) المشار اليه المحرم والمعدل للعاقبة والصدائق والمنوى به التجارة (قوله وزكى الزنة الخ) يعنى ان
كل عام زكاه بعد قلع الجواهر منه ويزكاه ان امكن نزع الجواهر منه بلا ضرر ومفهوما انه ان لم يمكن نزعها
منه اصلا او امكن نزعها منه لكن بضرر فكسرت الجواهر او كان يترتب على نزعها منه غرم دراهم لمن
ينزعها منه فانه يتحرى الزنة كما اشار له المصنف بقوله والا يحرق اى في كل سنة ان كان يستعمل وينقصه
الاستعمال والا اكتفى بالتحرى في اول عام (قوله ويزكى الجوهر زكاة العروض) اى من ادارة واحتكار
ان كان شأنه التجارة فيها والا فلا زكاة فيها اصلا اى عدوى (قوله ثم شرع في الكلام على نماء العين) اى ثم
بعد فراغه من الكلام على زكاة العين شرع في الكلام على نماءها (قوله رعي وغسلة وفائدة) اما الرعي فقا
عرفه الشارح هنا واما الغسلة فسيأتى انها ما يتجدد من سلع التجارة قبل بيع رقابها كغلة العبد ونجوم
الكتابة وغير النخل المشتري للتجارة وحكمها انه يستقبل بها حولا من يوم قبضها واما الفائدة فسيأتى انها
ما يتجدد لاجل مال او عن مال غير من كى كعطية وميراث وثمان عرض القنية وحكمها الاستقبال بها من يوم
حصولها (قوله وضم الرعي لاصله) معناه ان من عنده نصاب من العين فتاجر فيه فربح او دون نصاب منها
فتاجر فيه فربح وصرار بربحه نصابا فانه يزكى الاصل والربح لتمام حول من يوم ملك الاصل كالنتاج على
المشهور لا من يوم الشراء ولا من يوم الربح وهذا قول ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم انه يستقبل بالربح حولا
كالقائمة سواء كان يملك اصله او لا بأن تسلفه فان كان الاصل اقل من نصاب استأنف بالجميع حولا وان
كان نصابا زكاه ولا يزكى ربحه الا اذا تم له حول (قوله زائد الخ) لم يقل زيادة لان الربح في اصطلاحهم العدد
الزائد لا الزيادة واحترز بثمن من زيادة ذات المبيع كتموه في ذاته فانه لا يسمى ربحا بل هو غلة فاذا اشترى
صدرا للتجارة بعشرين ثم باعه بثلاثين بعد كبره زكى من الثمن قدر ما يباع به الا ان كسبتين مثلا لو بقي صغيرا
وما بقي بنوب نماء فلا يزكى لانه غلة لاربح (قوله ذهابا وفضة) اى حال كون ذلك الزائد ذهابا وفضة
واحترز به بمالو كان الزائد عرضا فانه لا يسمى ربحا وهو كعرض التجارة من ادارة واحتكار فالاول
يقوم كل عام دون الثاني (قوله لا مفهوم لها) فيه نظر لما علمت مما قلناه (قوله فاحترز به عن مبيع القنية)
اى كما اذا اشترى سلعة للقنية عشرة ثم باعها بعشرين فالعشرة الزائدة لا تسمى ربحا اصطلاحا ولا تزكى لحول
العشرة الاصل وقوله على ثمنه الاول احترز به عن زيادة ثمن مبيع التجرة اذا علم ذلك الثمن في نفسه اى بطل
النظر عن كونه زائدا على الثمن الاول والا وصورة ذلك ان يشتري سلعة بعشرة فيبيعها بعشرين ولم
ينظر لكون العشرين زائدا على العشرة ولا وان كانت زائدة عليها في الواقع وهذا انما يكون فيما اشترى
للقنية (قوله فان تم النصاب بالربح بعد الحول) اى لو ملك دينار او اقام عنده احد عشر شهرا ثم اشترى
به سلعة باعها بعد شهرين بعشرين فانه يزكى الا ان رصا حوله فباى من يوم التمام (قوله ربحا
حكما) فيه نظر بل هو ربح حقيقة عند ابن القاسم لانه انما اشترى منافع الدار بصدد الربح والتجارة
فاذا اكرها فتدباغ ما اشترى فقد ظهر انه ربح حقيقة لاحكام قوله مشبهاله بالصواب انه مال اه بن
(قوله لا فائدة على المهور) اى خلافا للشهاب القائل ان غلة المكترى للتجارة فائدة يستقبل بها بعد قبضها
(قوله فمن عنده خمسة دنانير) اى ملكها في المحرم (قوله عن غلة مشترى للتجارة) اى مثل غلة عبيد التجارة
واجرة الدار المشتراة للتجارة (قوله فانه يستقبل بها حولا) اى لانها غلة لاربح (قوله ولو ربح دين)
بالربح قبله وما بينهما كالا اعتراض بناء على ما قاله الشارح من ان غلة المكترى للتجارة ليس ربحا حقيقيا
اى ضم الربح لاصله وان كان ربح دين لا عوض له عنده ومعنى ضمه هنا انه يزكى لحول من يوم الشراء
حيث تسلف الثمن واشترى به من يوم الشراء حيث اشترى بدين (قوله كان يتسلف عشرين دينارا)

يستقبل بها حولا لا فائدة على المهور (قوله) كان الربح (ربح دين) كان يتسلف عشرين دينارا واتجر فيها او
اشترى سلعة بعشرين في ذمته (لا عوض له) اى للدين (عنده) فباعها بخمسين بعد حول فانه يزكى الثلاثين من يوم التسلف والشراء

بأولى ان كان عنده عوض ويرى كى الخمسين (و) ضم الر (ع) (منفق) اسم مفعول صفة لمال محذوف (بعد) تمام (حوله) اى حول المال المنفق (مع اصله) متعلق بنام المقدر لا بحوله ٣٧٤ لجوده اى اصل الر (ع) المقدر (وقت) تقرر (اشراف) ومنى كان الاتفاق وقت

تقرر الشراء كان بعد الشراء ولو عبر بعد لكان اوضح فبعد وقت متعلقان بمنفق اى ضم الر (ع) لمال انفق بعد حوله مع اصله الذى اشترى به الساعة وبعد شرائها مثاله ان يكون عنده عشرة دنانير حال عليها الحول فاشترى بخمسة منها سلعة ثم اتفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بخمسة عشر فانه يرى كى عشرين منها الخمسة المنفقة لحولان الحول عليها مع الخمسة التى هى اصل الر (ع) المقدر فلو اتفق الخمسة قبل شراء السلعة فلا زكاة الا اذا باعها بنصاب ثم شرع فى بيان حكم الفائدة بقوله (واستقبل) حوالا (فائدة) وهى التى (تجددت) لاعت مال) فقوله تجددت كالجنس وقوله لاعت مال اخرج به الر (ع) والعلّة ومثله بقوله (كعطية) وميراث (او) تجددت عن مال (غير من كى) ومثله بما لا فرد له غيره اى بناء على ان ما تجددت عن سلع التجارة لا يبيع لا يسمى فائدة بقوله (كمن) عرض مقتنى من عقار او ميوان او غيرهما باعه بعين يستقبل به حولا من يوم تبذره ولو اخربضه فرادى على الراخ فعلم منه ان الفائدة نوعان ثم تكلف على حكم تعدد القوائد قوله (وتضم) الفائدة الاولى حال كونها (زائدة) من نصاب (وان) كان قصيا (او بدت) بركن نسيان قصت قبل ان حال المبيع الاول لثانية) نصابا او اقل فان حصل منها نصاب حسب حوله ما من يوم الثانية ويصير ان كاشى الواحد كمالا كانت الاولى فى المحرم عشرة

لا يستقبل به حولا من يوم تبذره ولو اخربضه فرادى على الراخ فعلم منه ان الفائدة نوعان ثم تكلف على حكم تعدد القوائد قوله (وتضم) الفائدة الاولى حال كونها (زائدة) من نصاب (وان) كان قصيا (او بدت) بركن نسيان قصت قبل ان حال المبيع الاول لثانية) نصابا او اقل فان حصل منها نصاب حسب حوله ما من يوم الثانية ويصير ان كاشى الواحد كمالا كانت الاولى فى المحرم عشرة

والثانية في رمضان كذلك فان حولهما معار رمضان وتبقى الثالثة على حولها (او) يضمان (الثالثة) ان لم يحصل من مجموع الاولين نصاب كما لو كانت الاولى خمسة والثانية خمسة والثالثة عشرة وهكذا الى اربعة وخامسة (الا) ان تنقص الاولى (بعد حولها كاملة) وتزكيتها وفيها مع ما بعدها نصاب (فعلى حولها) ولا تنضم لما بعدها ويركى كلا على حولها بالنظر للآخرى ٣٧٥ مادام في مجموعهما نصاب كعشرين

محترمة حال عليها الحول
فأثقف منها عشرة واستفاد
عشرة رجبية فاذا جاء المحرم
ركى عشرته واذا جاء رجب
ركى الاخرى (كالكاملة
اولا) وبقيت على كمالها
فلا تنضم لما بعدها بالاولى
فهى كاللذيل لما قبلها كانه
قال لانها كالكاملة (وان
نقصتا) معان النصاب
بعد تقرر الحول لهما
كصيرورة المحرمية خمسة
والرجبية مثلها فان حال
عليهما الحول الثانى ناقصتين
بطل حولهما ورجعتا كمال
واحد لازكاة فيه وان اتجر
قبل مرور الحول الثانى
عليهما (فرجح فيهما او فى
احدهما تمام نصاب) فلا
يتخلو وقت التمام من خمسة
وجه اشار للاول منها بقوله
فان حصل التمام (عند
حول الاولى) محرم (اوقبله)
لذى الحجية (فعلى حوليها)
محرم ورجب (وفض
بجهما) عليهما على حسب
مديهما ان خلطهما والا
رسى كل واحدة ورجحها
قل او تتر واشار الى الثانى
بقوله (و) ان حصل الرجح

لا يضم اسبقه بالكامل والناقص يضم للناقص بعده كايضم للكامل بعده (قوله والثانية في رمضان كذلك) اذ
عشرة اى وعشرين او اكثر (قوله وتبقى الثالثة على حولها) اى فرقكى على حولها وان كانت اقل من نصاب
لان الكامل لا يضم لغيره والناقص لا يضم للكامل قبله كاعلمت وهذا كله بالنسبة للعين واما الماشية فقد
تقدم ان ما حصل من فائدتها ولو بعد النصاب فانه يضم والحاصل ان الفائدة فى العين لا يضم لما قبلها اذا كان
نصابا وتضم له اذا كان اقل واما الماشية فتضم الفائدة فيها لما قبلها ان كان نصابا كانت هى نصابا بالاولى لان كان
اقل من نصاب فلا تنضم له مطلقا كانت نصابا او اقل (قوله وهكذا لاربعة) اى وهكذا تنضم الثلاثة لاربعة
والاربعة لخامسة الى ان يكمل النصاب فاذا اكمل النصاب وقف عن الضم ويصير لما بعده حول مؤتلف
فيركى لحوله وان كان اقل من النصاب (قوله الابد حولها كاملة) هذا مستثنى من قوله وتنضم ناقصة لثانية
اى الا اذا قصت الاولى بعد ان حال حولها وهى كاملة فاحلها لا تنضم لما بعدها وتركى على حولها (قوله
وتركيتها) اى واستحقاقها للزكية سواء ركت بالفعل ام لا فهو لا رى لما قبله كذا قرر ابن عبيق وسلمه
شيخنا (قوله فاذا جاء المحرم رضى عشرته) استشكله فى التوضيح بما حاصله انه اذا ركننا الاولى عند محي
حولها فاما ان نظرى ركنها الثانية اولا فان نظرا فى ركنها الثانية قال شارحنا ورد عليه ان الثانية لم تجتمع
مع الاولى فى كل الحول ويحذر فيلزم اعتبار المال قبل حوله فى وجوب الزكاة لان الفرض ان الثانية لم يحل
حولها وان لم تنظر للثانية لزم زكاة ما دون النصاب ولاجل استشكله بذلك استظهر قول ابن مسلمة من ضم
الاولى للثانية فى الحول كالتقصت الاولى قبل ان يحول عليها الحول وهى كاملة وقد اجيب عن ذلك الاشكال
باختيار الشق الاول ونقول ان هذا فرع مشهور مبنى على ضعف وهو قول اشهب انه يكتفى في ايجاب الزكاة فى
المالين القاصر كل منهما عن النصاب ومجموعهما نصاب اجتماعهما فى الملك وبعض الحول (قوله واذا جاء
رجب رضى الاخرى) اى وهكذا مادام في مجموعهما نصاب فان نقصتا ضمتهما لما بعدهما ان مر عليهما الحول
ناقصتين واما ان كلتا قبل مروره عليهما ناقصتين بنية على حوليها (قوله فلا تنضم لما بعدها) اى ولا يضاف
ايضا ما بعدها اليها ولو كان ناقصا (قوله وان نقصتا معا) اى والحال انه ليس بعدهما ما يكمل به النصاب بدليل
قوله فرجح تمام نصاب واما ان نقصتا عن النصاب وبقي من مجموعهما نصاب فكل على حولها وكذا لو كان
فيهما مع ما بعدهما نصاب فكل على حوله اى انه يركى الاولى فى حولها نظرا للثانية والثالثة والثانية يركى
حولها نظرا للاولى والثالثة والدالة يركىها فى حولها نظرا لثانية واولى (قوله ناقصتين) اى وليس بعدتهما
ما يضمان اليه (قوله ورجعا كمال الخ) فان افاد من غيرهما ما يتم به معهما ما فيه الزكاة استقبل بالجميع حولا من
يوم افاد المال الثالث هذا كله ما لم يتجر فيهما او فى احدهما قبل مضى الحول الثانى ويرجح ما يكمل به النصاب
(قوله عند حول الاول اوقبله) عند هذين وجه واحد وعنده حول الثانية ارسد فيه لايهما وجهين
واظهار العكس اه بن (قوله فعلى حوليها) اى فيقربان على حوليها او فجهما باقيتان على حوليها لكن
جعل الجواب جملة اسمية اكثر فانه البدر (قوله والارضى) اى والابحاطهما ركى كل واحدة ورجحها عند
حولها فليرجحها او اكثر (قوله فنه) اى انتمد الاولى الى حول الثانية وركبنا معا عنده (قوله اى فنداهما)
اشار الى ان اللام بمعنى عند (قوله وان علم وقته) او اول الحال وان رائدة (قوله اعتبر) اى ويجرى على ما ذكر
من التفصيل وقوله وجعل اى الرجح للثانية فان حصل الرجح عند حول الاولى اوقبله رضى الرجح لى
الفائدين فكل على حولها ويركى الرجح مع الثانية وان حصل الرجح عند حول الاولى بشهر اقل حول

(بعد شهر) من حول الارضى رضى رضى اى اتمد الى حول الاولى وصار منه (و) تبقى (لثانية على حدها) واشار لثالثة بقوله (و) ان
حصل الرجح (عند حول الثانية) رجب فنه والارابع بقوله (او) تجرى احداهما رجبها ويرجح (ثانية) اى فى وقت حصوله (لايهما)
فى عنداهما حصل هل عند حول الاولى والثانية او بينهما او بعدهما (فنه) اى يركب من حول الثانية وايسر المراد لثانى الرجح لايهما
الفائدين وان علم وقته لانه اذا علم الوقت اعتبر وجعل للثانية وللخامسة بقوله (كبعده)

الاتقال لافي المتنقل اليه
(وان حال حولها) اي
القائمة الكاملة (فأفقها)
يصدر كتابها اوضاع
قبل حول الثانية الناقصة
(ثم حال حول الثانية)
الرجبية (ناقصة فلازكاة)
قهيلا لانها لم تجتمع مع الاولى
في كل الحول مع فسادها
يخلاف لو بقيت لزكى
الثانية تطر الاولى ولما
انهى الكلام على الفوائد
اتبعه بالكلام على الغلة
فقال عاطفا على بضائة
(و) استقبال (بالتجدد)
من نقد ناشئ (عن سلع
التجارة) واولى سلع
القنية او المكثرة للقنية
واما المكثرة للتجارة فتقد
ان غلتها كل ربح تضم
لاصلها حال كون المتجدد
(بلا يبيع) لها والا كان
الرائد على تمهارة بخارزكى
لحول اصله ومثل للمتجدد
بلا يبيع بقوله (كعلة عبد)
مشتري للتجارة فأكره
وكراه دار مثلا مشتراة
للتجارة (و) نجوم (كتابة)
لعبد اشتراء للتجارة (و)
نمن (ثمرة) شجر (مشتري
للتجارة وجدت بعد الشراء
او قبله ولم تطب وصوف
غنم ولبن وسمن (الا) ثمرة
الاصول (المؤبرة)

الاولى اليه والثانية على حولها ترى فيه مع الربح وان حصل الربح عند حول الثانية امتقلت الاولى لحول الثانية
وركتنا معا والربح عنده (قوله اي يحصل الربح بعد الحل اي حول الثانية الخ) اشار الشارح بهذا الى ان
الكاف في قول المصنف كبعده داخلة على محذوف لا على بعد فادفع ما يقال ان بعد ملازمة للنصب على
الظرفية ولا تجزى الابن فكيف يجزىها المصنف بالكاف (قوله في مطلق الانتقال) الاولى في مطلق الانتقال
لما أخر (قوله وان حال حولها فأفقها الخ) اعلم ان كلام المصنف محمول على ما اذا كان للشخص فاعمدتان لانضم
احداهما للآخر كما لو كان عنده عشرون حرمية حال حولها ثم صارت بعد الحول عشرة واستفاد بعد ذلك في
رجب عشرة فانه اذا اجاب المحرم وعنده العشرون فانه يرى العشرة المحرمية بالنظر للعشرة الرجبية فاذا افقها اي
المحرمية وتلفت بعد الزكاة فلا زكاة عليه في العشرة الرجبية لقصورها عن النصاب لانها انما كانت ترمى تطرا
للاولى وانما حملنا كلام المصنف على ما اذا كانت الفائدتان لانضم احداهما للآخرى لانه اثبت لكل من
الاولى والثانية حولها وهذا الحل للشيخ احمد الزرقاني وحله بعضهم وهو الشارح بهرام والمواقى وقت على ما اذا
كانت الفائدتان تضم احداهما للآخرى مثل ان يستفيد عشرة فبقى يده ستة اشهر ثم يستفيد عشرة فأقامت
يده ستة اشهر فحال الحول على الاولى فألفها ثم اقامت الثانية ستة اشهر فم حولها فلازكاة عليه لانه لم
يجمعهما حول وهذا الترتير وان كان صحيحا فحقها لانه بعيد من كلام المصنف وذلك لانقال الحول للاولى
لانها تضم الثانية والمصنف قد اثبت لها حولا كما ثبت للثانية الا ان يقال انه جعل لكل واحدة حولا تطرا
طاهروا لم يكن للاولى حول شرعا لان الحول في عرفهم انما يكون للكاملة وجعل ح كلام المصنف
شاملا لهما فهو انهم فائدة كذا قرر شيخنا (قوله و بالمتجدد من نقد ناشئ عن سلع التجارة) اي كعلة الحيوان
المشتري للتجارة (قوله واولى سلع القنية) اي واولى النقد الناشئ عن سلع القنية كاحرة عقار وحيوان
قنية (قوله او المكثرة للقنية) كراه كراه لسكاه ثم استغنى عنه فأكره (قوله كال ربح) الاولى حذف
اكاف لان غاتها ربح حقيقة عند ابن القاسم كاهم (قوله بلا يبيع لها) اي للسلع التي للتجارة (قوله والا
كان الخ) اي والابان يبعث تلك السلع التي للتجارة كان الزائد الخ (قوله ونجوم كتابة) اي لان الكتابة
يست بها حمية قيا والاربع العبد بعد دفع ان عجز (قوله وثمره مشتري) وسواء يباع الثمرة مفردة او باعها
مع الاصل لكن ان باعها مع الاصل فان كان بعد طيبها فاض النمن على قيمة الاصل والثمره فغالب الاصل
ر كاه لحول الاصل وماتاب الثمرة فانه يستقبل به حولا من يوم يقبضه فيصير حول الاصل على حدة والثمره
على حدة وان باعها مع الاصل قبل طيبها ركني منها لانه تبع لحول الاصل كمن الاصل (قوله وجدت) اي
سدت تلك الثمرة بعد الشراء وقوله ولم تطب الاولى ولم يؤثر (قوله وصوف) اي ونمن صوف غنم انشريت
بالتجارة وكذا مال فيما بعده (قوله الا المؤبرة الخ) هذا استثناء من قوله و بالمتجدد عن سلع التجارة فهو استثناء
متصل بالنسبة لكل من المؤبرة والصوف التام ولا يصح استثناءه من قوله وثمره مشتري لانه يصير متصلا
مفصلا متصلا بالنسبة للمؤبرة ومفصلا بالنسبة للصوف التام (قوله فلا يستقبل) منهما بل يركبه الخ اي
لان كلاما من الثمرة المؤبرة والصوف التام يوم الشراء بمنزلة سلعة ثمانية اشترائها للتجارة وما ذكره المصنف نص
عليه عبد الحق والخمى (قوله لكن المعتمد في المؤبرة الخ) اعلم ان ما ذكره المصنف في المؤبرة انما
هو تخريج ذكره عبد الحق عن بعض شيوخه فقيده به المصنف كلام ابن الحاجب واعتمده هنا والصواب
خلافه يقول بعض المحققين من سراج ابن الحاجب المؤبرة حين الشراء المنصوص انها غلة وقال ابن
محرز اهل المذهب قالوا انه يستقبل بثمن الثمرة وان كانت مأبورة يوم الشراء نعم ان كانت حين الشراء
ود طابت فقال بعض سراج ابن الحاجب انها كساحة وامام ما ذكره في الصوف التام فهو منصوص لا يخرج
كما يبيده عبارة اللخمي على ما في ح ونصها اخلف اذا اشترى الغنم وعليها صوف تام فخره ثم باعها
وال ابن القاسم انه مشتري يركبه لحول الاصل الذي اشترى به الغنم وعند اشهب انه غلة ولاول ابن

المشتراة للتجارة (و) الا (الصوف التام) المستحق للبجر ومنت شراء الغنم للتجارة فلا يستقبل
بشئ منها بل يركبه لحول النمن الذي اشترى به الاصول لكن المعتمد في الثمرة المؤبرة الاستقبال

أذا بيعت مفردة أو مع الأصل بدو عليها كغيرها ولو زكيت عينها (وانا كترى) أرضا للتجارة (وزرع) فيها (للتجارة) أيضا (زكى) ثمن ما حصل من غلتها لحول الأصل أى الذى كترى به الأرض ولو قال كان أكثرى الخ ٣٧٧ وحذف زكى لكان الظاهر وانحصر

(وهل يشترط) في زكاة
ما ذكر لحول الأصل
(كون البذر لها) أى
للتجارة فلو كان لقوته
استقبل ثمن ما حصل
من زرعها لأنه كفائة
أولا يشترط (تردد) والأولى
أن يملأ (لأن لم يكن
أحدهما) أى الأكثر
والزرع (للتجارة) بأن
كامله للقيمة فإنه يستقبل
وأما كان أحدهما
للتجارة والأخرى فنية
فلا يستقبل هذا ظاهره
والحق ما أفاده قوله أولا
وان أكثرى وزرع للتجارة
زكى من أنه إذا كانا
أحدهما للقيمة استقبل
فلو قال لأن كان أحدهما
للسنة لطابق النقل (وان
وجب زكاة في عينها)
أى عين ما ذكر من
أصول المشتراة
للتجارة مؤبدة أم لا وما
حصل من الزرع
المدكور بأن حصل
نصاب (زكى) عينها
بأن يخرج العشر أو
نصفه (ثم) إذا باعها
(زكى) الثمن لحول
الزكاة أى لحول
من يوم زكى عينها لكن
يجب تخصيص قوله ثم زكى

لأنه مشترى يزداد في الثمن لاجله اهـ بن (قوله إذا بيعت مفردة) ولا يكون ذلك إلا بعد بدو الأصل وقوله
أومع الأصل ولا يشترط في ذلك بدو الأصل لكن إن بدأ الأصل استقبل بما قبل الثمرة من الثمن وإن لم يبدأ
أصله فلا عبرة بالثمره بل هى بمنزلة العدم والعبرة بالأصول والحول حول الأصل ولذا قال الشارح بعد
طيرا (قوله كغيرها) أى كغير المؤبدة والحاصل أن الثمر إذا كان غير مؤبد وقت شراء الشجر فإن ثمنه
استقبل به اتفاقا وإن كان مؤبدا فقبل أن ثمنه يزكى لحول الأصل وقبل يستقبل به حولا كتمن غير المؤبد
وهو المعتمد بخلاف الصوف التام فإنه ليس كغير التام إذ ثمن غير التام غلة يستقبل به بخلاف ثمن التام فإنه
زكى لحول الثمن الذى اشتري به الأصل على المعتمد وقوله ولو زكيت عينها أى عين الثمرة فإنه يستقبل بثمنها
ولا خلافا لما هر قول المصنف الآتى ثم زكى الثمن لحول الزكاة (قوله وان أكثرى الخ) أى وان أكثرى
أصل التجارة أرضا بقصد التجارة (قوله زكى ثمن الخ) أى حيث كان ذلك الثمن نصابا وكانت العلة الخارجة
من الزرع المبيعة بذلك الثمن أقل من نصاب وأما لو كانت نصابا فسيأتى أنه يزكى عينها ثم إذا باعها زكى ثمنها
لحول الزكاة لحول الأصل والحاصل أن ما ذكره المصنف من أن ثمن الحب يزكى لحول الأصل مقيد بما
إذا كان الحب أقل من نصاب والأرض كثرى الثمن لحول من يوم زكى الحب كما يأتى فيما يأتى مقيد لما هنا (قوله لحول
أصل الذى كترى به الأرض) وهو يوم الزكاة أن كان قد زكاه والأرض يوم ملكه ولا يستقبل به حولا من
يوم البيع فثمن ما حصل من غلتها من قبيل الزرع لا من قبيل العلة ولا من قبيل الفائدة ولذلك قال بن
ناهران هذه المسئلة من أفراد قوله فيما تقدم كعلة مكترى للتجارة ويدل عليه كلام حـ وحيد فذكر
أولى للمصنف تقديمها هنا (قوله كون البذر) أى المبدور من علة مشتراة للتجارة فلو كان المبدور مما اتخذ
ونه فإنه يستقبل ثمن ما حصل من الزرع حولا بدفعه (قوله ولا يشترط) أى لأن بذر الزرع مستهلك فلا
يفعله وحيد فلا يضر كونه لقوته (قوله والأولى تأويلان) لأن الأول تأويل لابن بونس وأكثر
نروين وابن شبلون والثانى تأويل لابي عمران والثاويلان للفظ المدقته على الصواب لأن أحدهما
كلام المدقته والأخرى كلام الامهات كما قال بعضهم اطربن (قوله لأن لم يكن أحدهما للتجارة) أى
أن اتقى الكون للتجارة عن كل واحد منهما بأن كماله للقيمة فلا يزكى ثمن الزرع لحول الأصل بل يستقبل
فهو ما به لو كان أحدهما للقيمة والأخرى للتجارة فإنه لا يستقبل ويرزى لحول الأصل وهو يخالف ما دل
به منطوق قوله وان أكثرى وزرع للتجارة زكى أى عن الزرع لحول الأصل فإنه يفيد أنه لا يزكى لحول
أصل إلا إذا ثبت الكون للتجارة لكل منهما لأن ثبت لأحدهما أصله ككلام الشارح (قوله بأن كانا
القيمة) أى بأن أكثرى بقصد القيمة وزرع بقصدها (قوله فلو قال لأن كان أحدهما للسنة الخ) فيه
راذلو قال ذلك لا يقضى أنه إذا لم ينو شيئا فكتجارة وليس كذلك بل كلفية كفى التوضيح فكان الصواب
ما يقول تهمى حـ لأن لم يكونا للتجارة وهو ظاهره بن وإجاب شيخنا عن المصنف بأن كلامه من باب
سبب العموم وإن معناه لأن انتفى الكونية للتجارة عنهما معا وهذا صادق بما إذا كانا معا لا ينفك أحدهما
لأخرى إلا أن خلت التجارة لأم من باب عموم السلب حتى أى الاعتراض تأمل (قوله لكن يجب الخ) أى أن الواجب
أن يعمم في أول الكلام ثم يخصه في آخره لاجل أن يكون ما شيا على الرجوع إلى عموم فى آخره كقوله لكان
ما شيا على القول الضعيف ولو خصص أولا وآخر الكان فيه قصور (قوله من أن ما عداها) أى وهى
مسئلة فصول المشتراة للتجارة (قوله على زكاة الدين) أى إذا كان قرضا سواء كان من مدير أو محتكر
أو من غيرهما وكان ثمن عرض تجارة لمحتكر بدليل قول المصنف لسنة من أصله وأما لو كان الدين ثمن عرض
تجارة لمدير فإنه يقوم وزكاه كل عام فالمدير والمحتكر إنما يفترقان في دين التجارة (قوله ومحط الحصر الخ)

(٤٨ - دسوقى أول) الثمن بمسئلة من كثرى وزرع للتجارة لا يزكى جار باعلى الرجوع من أن
ماعداهما يستقبل من قبض الثمن ثم شرع بكلام على زكاة الدين فقال (وإنما يزكى دين) ومحط الحصر قوله إلا فى لسنة من أصله وقوله أن
كان الخ شرط ليست من المحصور ولا من المحصور فيه الشرط الأول قوله (أن كان أصله عينا يده) أو يدوكيله

قبضه (او) كان اصله
(عرض تجارة) باعه
محتكرا الشرط الثاني
قوله (وقبض) فلاز كاته
قبل قبضه ان كان اصله
قرضا او عرض محتكر
واما دين المسير غير
القرض فيزكيه وان لم
يتبضه كما يأتي الشرط
الثالث ان يتبض (عينا)
ذهب او فضة لان قبضه
عرضا حتى يبيعه على
ما يأتي من احتكاك او
ادارة ولا فرق بين القبض
الحسي والحكمي كما اشار
له بقوله (ولو) كان قبضه
(هبة) لغير المدين فان
الواهب يزكيه يقبض
الموهوب له لانها لا تتم
الا بهويزكيه من غيره
الا لشرط او ادعى انه
اراد ان كاته منه فان
وهبه للمدين فلاز كاته
على الواهب لعدم قبضه
(او) (احالة) لمن له دين
على المحيل ويزكيه
المحيل بمجرد الحوالة من
غيره واما المحال فيزكيه
منه ان قبضه ويزكيه
المحال عليه ان كان
عنده ما يجعله فيه الرابع
قوله (كامل) المقبوض
نصابا (بنفسه) لا بانضمام
شيء معه كأن يقبض
عشرين دينارا جملة او
عشرة ثم عشرة فيزكيهما
عند قبض الثانية اذا

اي فالمعنى انما يزكي الدين لسنة من اصله اي لسنة من يومزكيه ان كان قدز كاته او من يوم ملك اصله
ان لم يجز كاته فيه بأن لم يقم عنده حولا ولو اقام عند المدين اعواما بشروط اشارها المصنف بقوله ان
كان الخ (قوله فأقرضه) اي للمدين سواء كان ذلك المقرض مديرا او محتكرا او غيرهما (قوله او نحو ذلك)
بأن كان اصله من ميراث وكان في يد الوصي على تفرقة التركة (قوله الابدحول من قبضه) اي ولو اخر قبضه
فرارا من الزكاته (قوله فائدة) لو بقيت العطية بيد معطيا قبل القبول والقبض سنين فلاز كاته فيها لماضي
الاعوام لا على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالكسر لانه يقبل المعطى بالفتح تبين انها
على ملكه من يوم الصدقة قاله سحنون (قوله او كان اصله عرض تجارة) اي سواء ملكه بشراء او هبة او ميراث
او نحوهما وقصد به التجارة وكان محتكرا او باعه بدين واحتراز المصنف عما اذا كان اصل الدين عرضا من
عروض التقنية او الميراث ولم يقصد به التجارة وباعه بدين فلاز كاته الابدحول من قبضه (قوله ان كان
اصله قرضا الخ) هذا شرط فيما قبله والمعنى فلاز كاته فيما لم يقبض من الدين ان كان قرضا للمدير او لمحتكر
او لغيرهما او كان ممن عرض تجارة لمحتكر لان كان ممن عرض تجارة لمدير والاز كاته كل عام وان لم يقبضه
(قوله او عرض محتكر) اي او ممن عرض محتكر (قوله غير القرض) بأن كان ممن سلعة باعها بالدين واما
العرض فأنما يزكيه لسنة من اصله كما علمت (قوله فيزكيه) اي لكل عام وان لم يقبضه (قوله لان قبضه
عرضا) اي لان قبض عرضا عوضا عن الدين فانه لا يجب عليه الزكاته حتى يبيعه فاذا باع ذلك العرض زكي
ممنه لحول من يوم قبض العرض لا من حول الاصل وهذا اذا كان محتكرا او اما ان كان مديرا فانه يتوم ذلك
العرض الذي قبضه كل عام ويزكيه وان لم يبعه وكلام الشارح غير واف بذلك (قوله ولو هبة) اشار بالورد
قول اشهب لاز كاته في الموهوب لغيره من عليه الدين انظر التوضيح (قوله فان الواهب يزكيه) اي لسنة
من اصله (قوله لانها) اي الهبة لا تتم الا به اي الا بالقبض فكان رب الدين قد قبضه حين قبضه الموهوب
له (قوله الا لشرط) اي الا ان يشترط الواهب على الموهوب له ان يخرج زكاته ذلك الدين الموهوب منه
وقوله او ادعى اي الواهب ان حين الهبة اراد ان زكاته تكون منه فيعمل بقوله وهل مطلقا او بعد حلقه
انظره والحاصل ان زكاته الدين الموهوب منه ان نوى ذلك الواهب وشرط ذلك على الموهوب له فان لم ينو
ولم يكن شرط فان الواهب يزكيه من غيره هذا محصل كلام الشارح وهو قول ابي الحسن القاسمي
وظاهر كلام ابن عرفة ان الدين الموهوب يزكيه منه مطلقا سواء شرط الواهب ذلك او نواه ولم يكن شرط
ولانية وهو قول ابن رشد (قوله لعدم قبضه) اي بل هو ابراء وكذا لاز كاته ايضا على المدين الا ان يكون
عنده ما يجعله في مقابلته فانه يزكيه لكل عام قبل ابراء (قوله او باحالة) اي او كان قبضه باحالة
والحاصل ان كلاما من الهبة والحوالة قبض حكمي للدين الا انه لا بدق زكاته الدين الموهوب لغير المدين
من قبض الموهوب له بخلاف ما وقعت فيه الحوالة فانه يجب على المحيل بمجرد حصول الحوالة الشرعية
ان يزكي ذلك الدين لحول اصله وان لم يقبضه المحال على المذهب بخلاف الابن لبابة والفرق بين الحوالة
والهبة ان الهبة وان كانت تلزم بالقول قد بطر اعليها ما يطلها من فلس او موت فلا تتم الا بالقبض بخلاف
الحوالة (قوله واما المحال فيزكيه منه) اي لسنة من اصله (قوله ان كان عنده الخ) اي فاذا كان
عنده ما ذكر فانه يزكيه بمجرد الحول عليه وهو يده فقد ظهر لك ان المال المحال به يخاطب بزكاته
ثلاثة ولو من غيره (قوله كمل نصابا) اي كمل المقبوض نصابا بنفسه اي بذاته من غير انضمام شيء اليه سواء
قبض النصاب في مرة او في مرات هذا اذا استمر البعض المقبوض او لا عنده لقبض الباقي بل ولو لم يستمر
بل تلف المثلث اي البعض الذي قبضه او لا قبل قبض الباقي (قوله لا بانضمام شيء معه) اي ما لم يكن فائدة
جمعها معه ملك وحول فقول الشارح لا بانضمام شيء معه اي غير ما سأل في المصنف لا مطلقا (قوله
ولو تلف المثلث) اي حيث قبض نصابا فانه يزكيه ولو تلف بعضه قبل كاله وهو مراده بالتم اسم مفعول
كما اذا قبض من دينه عشرة تلفت منه باق او ضياع ثم انه قبض منه ايضا عشرة فانه يزكي عن العشرين

بقيت الاولى لقبض الثانية بل (ولو تلف المثلث) اسم مفعول وهو العشرة الاولى قبل قبض الثانية وكذا ان تلفت الثانية او هما

أن تلف بعدا مكان تركيته (أو) كل (بقائه) أو غيرها (جمعها) أي المقبوض من ٣٧٩ الدين والفائدة (ملك وحول) كالو ملك

عشرة دنانير حال عليها
الحول عنده واقتضى
من دينه الذي حال عليه
الحول ولو كان بعض
الحول عنده وبعضه
عند المدين عشرة فانه
يركبهما (أو) كل
المقبوض من الدين
نصبا (بمعدن) لأن
المعدن لا يشترط فيه
الحول (على المقول)
وأنما يركى الدين المقبوض
بشروطه (لسته) فقط
ولو أقام عند المدين
سنتين (من) يوم ملك
(أصله) أو تركيته أن
كان زكاه ومحل تركيته
لعام فقط أن لم يؤخر
قبضه فإرأ من الزكاه
والأزكاه لكل عام مضى
عند ابن القاسم بخلاف
ماذا كان الدين أصله
هبة أو صدقة واستمرأيد
الواهب والمتصدق أو صداقا
يبدل الزوج أو خلعا يبدل
دافعه أو ارش جنابة
يبدل الحاني أو وكيل كل
فلاز زكاه فيه إلا بعد
حول من قبضه ولو أخره
فرارا كما أشار به بقوله
واستقبل حولا (ولو فر
به خيره أن كان عن كهبة
أو ارش) فهو مبالغ في
مخدوف لا دليل عليه وفي بعض
النسخ ولو فر بتأخيرها
أن الخ وفي بعضها تأخير
استقبل عن قوله أو ارش

عند قبض الثانية ولا يضرب تلف العشرة الأولى لأن العشرين جمعها ملك وحول خلافا لابن الموازي حيث
قال إذا تلف المثل من غير سببه سقطت زكاهه وسقطت زكاه باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب وأما إذا تلف بسببه
فالزكاه انقافا وقد رده المصنف بلو واستظهره ابن رشد (قوله أن تلف بعدا مكان تركيته) هذا شرط في
قول المصنف ولو تلف المثل وحاصله أن محل كونه يركى المثل بالفتح عند قبض ما يتممه ولو تلف ذلك المثل قبل
قبض ما يتممه إذا كان تلقه بعدا مكان تركيته أن لو كان نصبا كما إذا كان تلقه بعد حلاول حول الأصل
وأما لو كان تلقه قبل مكان تركيته بأن كان قبل حلاول حول الأصل فانه لا يركى ما قبض بعده إلا إذا كان
نصبا (قوله أو بقائه) أي أو كل المقبوض من الدين نصبا بسبب فائدة وليس المراد بالفائدة هنا ما تجدد
لأن مال فقط بل المراد بها هنا ما تجدد أعم من أن يكون عن مال أو غيره فقول الشارح أو غيرها لا حاجة له
ولا حاجة لقول المصنف ملك لأن الفائدة لا يقال لها فائدة إلا إذا كانت مملوكة والدين لا يكون إلا مملوكة
(قوله وحول) أي وكل الحول ثم إن هذا يفيد أنه لو مر للفائدة عنده ثمانية أشهر واقتضى من دينه ما يصيرها
صايفا كثر فانه لا يركى ما اقتضاء إلا إذا بقي ما اقتضاء لتمام حول الفائدة وبقيت أيضا لتمامه ليحصل جمع
حول للفائدة والاقتضاء وجمع الملك لهما فيه فلو قبض عشرة فأنتفها بعد حولا وقبل حول الفائدة
واستفادوا نطق بعد حولا ثم اقتضى من دينه قبل الحول ما يكمل النصاب فلاز زكاه اه عدوى (قوله
كالو ملك عشرة دنانير) أي بعبية مثلا (قوله فانه يركبهما) أي لحول من أصل الدين وأعلم أنه لا يشترط تقدم
ملك الفائدة على الاقتضاء بل لا فرق بين أن تكون الفائدة تقدمت أو تأخرت لكن أن تأخرت يشترط بقاء
لاقتضاء حتى يتم حولا وإن تقدمت فالشرط مضى حول بعدها سواء بقيت الفائدة للاقتضاء أو تلفت
تباه فاذا استفاد عشرة في محرم ثم اقتضى عشرة في رجب الذي في العام القابل فانه يركى العشرين حال سواء
بقيت المحرمية حتى قبض الرجبية أو انتفها قبل قبضها كما يأتي للمصنف في قوله وإن اقتضى خمسة بعد حول
الخ (قوله أو كل المقبوض من الدين نصبا بمعدن) أي فيزكى ذلك المقبوض بمجرد كماله نصبا بالخارج من
المعدن على المقول أي على ما اختاره المازري من الخلاف وهو قول القاضي عياض واختار الصقلي عدم
ضم المعدن للمقبوض (قوله لأن المعدن لا يشترط فيه الحول) أي لأن خروج العين من المعدن بمنزلة حلول
الحول (قوله لسته) متعلق بقوله يركى كما أشار لذلك الشارح بقوله وأنما يركى الدين المقبوض وليس متعلقا
بقبض وقد يقال أنه يصح تعلقه بقبض والمعنى وقبض لسته من أصله لأن ما قبض قبل مضى سنة من أصله
لا يركى ولا يضم لما قبض بعدها فاعل الأولى جعل العاملين المذكورين متنازعين فيه فتأمل (قوله ولو أقام
عند المدين سنتين) أي هذا إذا أقام عند المدين سنة أو بعضها كالأوقاف عند مالكه بعدز كانه أو بعد ملكه
له ستة أشهر ومثلها عند المدين بل ولو أقام عند المدين سنتين (قوله من أصله) أي لا من حين قبضه وقوله
من يوم ملك أصله أي أن كانت الزكاه لا تجب في عينه لعدم أقامته عنده حولا (قوله والأزكاه لكل
عام مضى عند ابن القاسم) قال ابن عرفة ولو أخره فرارا فضاء زكاه لعام واحد وسمع أصبغ ابن القاسم
الكل عام اه وقال ابن الحاجب بعد قوله زكاه بعد قبضه زكاه واحدة مانعه وعند ابن القاسم ما لم يؤخر
قبضه فرارا أو خولف اه وقد ذكر ابن غازي أن كلامها غير صحيح والمعول عليه كلام ابن القاسم
(قوله بخلاف ماذا كان الدين الخ) هذا مفهوم الشرط الأول وهو قول المصنف أن كان أصله عينا يبدل
أو عرض تجارة (قوله أن كان عن كهبة) أي أن كان الدين الذي ليس أصله عينا يبدل ولا عرض تجارة
ترتب عن كهبة عند الواهب أو ارش جنابة عند الحاني (قوله فهو مبالغ في مخدوف) أي والكلام
مستأنف لبيان مفهوم الشرط الأول (قوله لا دليل عليه) فيه أن هذا ممنوع لايهام الفساد فاعل النسخة
التي ليس فيها قوله استقبل تكون المبالغة في مفهوم الشرط المتقدم في قوله أن كان أصله عينا يبدل أو
عرض تجارة أي فإن لم يكن أصله ذلك استقبل به ولو فر بتأخيرها وقوله أن كان عن كهبة الخ تفصيل في ذلك

(لا) أن كان الدين ترتب (عن) عرض (مشتري للقبية) بنقد كان اشترى بغير أيدى نارها (وباعه لأجل) بنصاب فأكثر

واخر قبضه فراوا واولى ان يباعه على الحلول (قل كل) اي فبر كيه لكل عام مضى من يوم ينفذ فيه ان يهد وهو ضعيف المتعمد الى مستقبل به حولا من قبضه ولو يباعه على الحلول واخره قرارا فلو حذف قوله ولو فر بتأخيرته الى قوله قولان لكان احسن والمسئلة الموافقة للنقل تقدمت في قوله واستقبل بفائدة تجددت الخ وقيدنا المشتري بالذلة لانه الذي فيه كلام ابن رشد واما لو اشترى عرض النية بعرض ملسكه بارت او كهبه بدين فانه يستقبل به حولا بعد قبضه حتى عند ابن رشد (و) لو كان الدين الذي فر بتأخيرته ترتيب (عن اجابة) لعبد مثلا وعن كراء (او) كان ٣٨٠ اصله عن (عرض مفاد) نكه يراث او هبة قبضه وباعه بدين ففي الاستسالة بال به مد

المفهوم تأمل (قوله واخر قبضه) اي بعد مضى الاجل وقوله واولى اذا يباعه على الحلول اي واخر قبضه فرارا (قوله قاله ابن رشد) حاصل ما لا ين رشد على ما في المواق انه اما ان يبيع العرض المشتري القنية بغير مال او بمؤجل وفي كل امان يترك قبضه فرارا من الزكاة او لا فان يباعه بحال ولم يؤخره فرارا استقبل حولا من يوم قبضه وان يباعه بمؤجل ولم يؤخر قبضه فرارا زكاة لعام من يوم يبيع وان فر بتأخيرته زكاة لكل عام من يوم البيع مطلقا بانه بحال او بمؤجل لكن ما قاله ابن رشد في قصد القرار قال لو احسن حولا لا بد من كلام ابن يونس وجزم ابن ناجي في شرح المدونة ان قصد القرار كدومه ومات في البيع لا بد من قصد قرار قال ابن عرفة طرقة مخالفة للطريقة الاخيرة - يشي قال المشهور انه يستقبل بالتمن من قبضه - ام لم المواق (قوله الموافقة للقول) اي باعتبار ظاهرهما من الاطلاق وحاصل ما تقدم ان كل - بن جاد - دره - كاه ناشئة عن غير مال او عن مال غير مزرعي فانه يستقبل بها حولا من يوم قبضها ولو اخر قبضها فرارا من زكاة وهذا يشمل العطية والهبة والصدقات والخلع وادش الجناية ومن سلع القنية سواء - مائة - دره - عرض ويشمل غير ذلك (قوله بعد قبضه) اي ولو اخر قبضه اعواما فرارا من الزكاة (قوله در كيه) - بن جاد - الثانية) ولا يضر نلف المتم بالفتح قبل التمام كما مر (قوله من وقت قبض الثانية) - بن جاد - كاه من العشرين حوله من شهر قبضه (قوله در كيه كلا على حوله) - بن جاد - كاه وكذا ان كيه الثانية عند حوله طر الاول (قوله مادام للتصاب فيهما) اي ثلوثه متساوية في الاول حوله وز كاه ان بقي من الدين على المدين ما يكمل النصاب وقبض منه ما يكمله وما ذل - بن جاد - ملار كاه قاله شيخنا العدوي (قوله بقى) اي ما قبض اولها لما قبضه ثانيا او تلف قبل - بن جاد - ان المراد بقى ذلك النصاب الذي قبضه في مرة او مرات لما قبضه بعد ذلك او تلف قبل قبضه - بن جاد - (قوله ثم زكي المقبوض وان قل) راجع لقوله وحول المتم من التمام ولقوله لان نقص - بن جاد - كان فيه مع ما بعده نصاب اي ثم بعد قبض تمام النصاب في مرة او مرات زكي المقبوض وان قل - بن جاد - ما اقتضاء على حوله واذا نقص المقبوض بعد الوجوب وبقي كل على حوله زكي المقبوض - بن جاد - والسارح اقتصر على رجوعه لقوله وحول المتم من التمام (قوله وان قل) هذا قول ابن - بن جاد - وقال ابن المواز اذا اقتضى نصاب في مرة او مرات لا يزكي المقبوض بعده الا اذا كان - بن جاد - نال اما اذا تلف بتفريطه او افضته فلا كلام في تركه ما قبض بعده وان قل (قوله بقى ثلثه) - بن جاد - على حوله) اي مادام الحل معلوما اما ان يحل الحل فهو ما اشار له المصنف بقوله الا في - بن جاد - احواله آخر الاول (قوله فالمراد الخ) اي وانما فرضها في اقل ما يجب فيه زكاة وهو المشرى - بن جاد - ذلك على المبتدئ (قوله فان باعها معا) اي حالة كونهما مصطحبين في البيع واما - بن جاد - اساعتان (قوله وهما في الصور الثلاث) اي وهما مضر وبان في الاحوال الثلاث - بن جاد - او الاول قبل الثاني والعكس (قوله اي فيما اذا باعها معا) اي وقا كان - بن جاد -

قبضه وتر كيه لما مضى
ق (الاعوام) قولان (المعتمد
منهما الاول واما اذا لم
يضر بتأخيرته استقبل
اتفاقا (وحول) مادون
النصاب المقتضى من
الدين (المتم) بفتح التاء
نصا بابا اقتضاء شيء آخر
(من) وقت (التمام)
كل اقتضاء بعد على
حوله كان اقتضى
عشرة في المحرم فعشرة
رجب ثم هانصاب وركي
وقت قبض الثانية فالحول
في المستقبل من وقت قبض
الثانية (لا ان نقص)
المقبوض عن النصاب
(بعد الوجوب) اي وجب
الزكاة فيه بتمام النصاب
ثم قبض ما يكمله فلا يكون
حوله من التمام بل زكي
كل على حوله فن اقتضى
عشرين في المحرم فزكاة
فقدت عن النصاب
باضاق او غيره ثم قبض
عشرة في رجب وزكاة
فيه فقال حول الاول
ناقصة لكنهما مع ما بعد ا

نصاب زكي كلا على حوله مادام النصاب فيهما (ثم) بعد قبض النصاب في مرة او مرات في او تلف (زكي
المقبوض) بعد (وان قل) ولودون درهم حال قبضه ويبقى كل اقتضاء على حوله (وان اقتضى) من دينه الذي حال - بن جاد - المدين او عندهما (ديارا) في محرم مثلا (فاخر) في رجب مثلا (فاشترى بكل) منهما (سلعة) ونحوه صورته - بن جاد - بهما في وقت واحد او بالاول او بالا بالعكس (باعها) اي باع سلعة كل منهما (عشرين) مثلا فالمراد باع كل سلعة بهما - بن جاد - فان (باعهما معا) في الصور الثلاث بالاراضين (او) باع (احدهما بعد شراء الاخرى) بحيث يبيع في السنة
صورتان لان المبيعة او الامسلة الدينار الاول والثاني وهما في الصور الثلاث وهي مع الثلاثة الاول اي فيما اذا - بن جاد - وقوله بعد شراء الاخرى اي وباع الاخرى ايضا كما هو ظاهر

وغيره ثلاثة في الاولى وست
في الثانية واثنتان في
الاشيرة لكن المعتمد انه
انما يركى الاربعين في ثلاث
صور وهي ما اذا اشترى
السلعين بالدينارين معا
وباعهما اماما او الاولى
قبل الثانية او الثانية قبل
الاولى وما عدا هذه يركى
احد او عشرين ولما قدم
ان لاقضيات بعد تمام
النصاب تبقى على احوالها
وان قلت ولا يضم منها شيء
لا تخبر به على ان ذلك ان
علمت الاحوال لان
التبست فقال (وضم
لاختلاط) اى التباس
(احواله) اى احوال الاقضاء
جمع حول اى اعوامه التى
يركى فيها لاجمع حال (آخر)
منها ملتبس حوله (لاول)
منها علم حوله ويجعل الحول
منه يعنى اذا اختلطت عليه
اوقات الاقضيات اى
نسبها مع علمه المتقدم
عليه سواء علم المتأخر منها
ايضا ام لانه يضم ما جهل
وقته للمتقدم عليه المعام
فليس المراد بالاول والاخر

في كلاهما الاول الحقيقي الذي لم يدمه شيء والاخر الحقيقي الذي ايس بعده شيء بل مطلق متقدم ومتأخر فكل منسى وقته يضمه لمعلوم قبله وسواء علم قدرا ما قضى في كل واحد من الاقتضات ام لا ولا يضم المنسى وقته للاخر المعلوم (عكس الفوائد) المنسى في الاخره فانه يضم المنسى للآخره المعلوم وقتها يعني يضم المنسى وقته لمابعد المعلوم وقته كان اخبار حقيقة ام لا فالعكس فديكون في الحكم لان التصور قد يكون فيها لان ما قبل المنسى وقته ربما بعده قد يكون كل منهما معلوما

في الاقتضاآت والفوائد العكس في الحكم وهو الضم فقط وقد يكون المعلوم في الاقتضاآت اولها فقط وفي الفوائد آخرها فقط فالتعكس فيها معا وانما ضم الادنى في الفوائد ٣٨٢ لان اولها لم تجز فيه زكاة فلو ضم له كان فيه الزكاة قبل الحول بخلاف الدين فان الاصل

فيه الزكاة لانه مملوك وانما ضم منها وهو على المدين خوف عدم القبض (و) ضم (الاقتضاء) الناقص عن النصاب (المثلث) في الاقتضاء وان لم يمتلئه في القدر (مطلقا) بقيت الاقتضاآت السابقة ولا تخلل بينهما فائدة اول (و) ضمت (الفائدة للمتأخر منه) اي من الاقتضاء للامتنع منه المنفق قبل حصولها او حصولها ثم اوضح ذلك بقوله (فان اقتضى) من دينه (خمس بعد حول) من زكاة او ملكه اي وافقها (ثم استفاد عشرة) وحال حولها عنده (وافقها بعد حولها) واولى ان ابقاها (ثم اقتضى عشرة) من دينه (زكى العشرين) الفائدة والتي اقتضاها بعد هادون الخمسة الاولى لعدم كمال النصاب بالاقتضاءين والفائدة التي بعد الخمسة لا تضم لها (و) انما يزكى الخمسة (الاولى ان اقتضى خمسة) اخرى مع تركيبة هذه الخمسة المقتضاة ايضا لحصول النصاب من مجموع الاقتضاآت والموضوع اتفاق الخمسة التي اقتضاها قبل حول الفائدة كما اثرنا له اذ لو بقيت لحولها ضمت اليها ولما تكلم على زكاة الدين اعقبه بالكلام على زكاة العروض لمشاركته اله في حكمه لان احد قسميه هو المحتكر يقاس بزكاة الدين فقال (وانما يزكى عرض) اي عوض عرض

زكاتها فاشار لاولها بقوله
(لازكاة في عينه) كتياب وما
دون نصاب من حوث
وماشيه وكنصاب حوث زكي
لعدم زكاة عينه بعد اتمامه في
عينه زكاة كنصاب ماشيه
وحلى وحوث فلا يقوم ولو
كان ربه مدبر اولثا نها بقوله
(ملك بمعاوضة) ماله لاهية
اوارث اوخلع اوصدق
فيستقبل بشئ كل حولا
من قبضه كأمروثلثا نها
بقوله (بنية تجر) اي ملك
مع نية تجر مجردة (او مع
نية غلة) بان ينوي عند
شرائه ان يكرهه وان وجد
رجحايه (او) مع نية
(قنية) بان ينوي الارتفاع
به من ركوب او حبل عليه
او وطء وان وجد رجحايه
او يمنع الحل لان انضمامهما
لنيه التجر كاتضمام احدهما
لها (على المختار والمرجح)
فيهما (لا) ان ملك (بلانية)
اصلا (او) مع (نية قنية)
فقط (او) نية (غلة) فقط
(او هما) اي القنية والغلة
معا فلا زكاة ولرباعها بقوله
(وكان كاصله) هذا من
عكس التشبيه اي وكان
اصله كهو اي كان اصله
عرضا ملك بمعاوضة سواء
كان عرض تجارة او قنية
فاذا كان عنده عرض قنية
باعه بعرض نوي به
التجارة مباعه فانه زكي
استقبل بمنحه حولا من قبضه

حيث اثبت الزكاة للعرض اولاً ثم نقاه عنه ثانياً (قوله فيشمل الخ) الاول بتقدير عرض دون ممن صار كلام
المصنف شاملاً للمدين المذكورين بخلاف تقدير من فانه يصير قاصراً على احدهما (قوله كتياب)
اي وعبيد وعقار وحديد ونحاس وغير ذلك (قوله فلا يقوم) الاولى فلا يزكي عوضه اي بمنحه ولا قيمته بل
تزكي ذاته ثم ان ظاهر قوله كنصاب ماشيه وحلى ان الحلى اذا كان اقل من نصاب فانه يقوم وليس كذلك
بل الحلى لا يقوم ولو كان اقل من نصاب وانما يعتبر وزنه مع ما يكمل به ان كان كافي بن (قوله بمعاوضة)
هذا هو المقصود واما قوله ملك فهو عام في كل ما يزكي لانه يشترط في كل ما يزكي ان يكون ملكا (قوله اي
ملك مع نية تجر مجردة) احتراز بذلك عما اذا لم ينو شيئاً او نوى به القنية لانها هي الاصل في العروض حتى
ينوي بها غير القنية (قوله او مع نية غلة) اي او كانت نية التجارة مصاحبة لنية الغلة وانما وجبت الزكاة
حينئذ لان مصاحبة نية القنية لنية التجارة حيث لم تؤثر عدم الزكافولي مصاحبة نية الغلة لنية التجارة
لان نية القنية اقوى من نية الغلة فاذا لم تؤثر مصاحبة الاقوى فالولي مصاحبة الاضعف (قوله لان
انضمامهما لنية التجر) اي بان ينوي عند شرائه ان يكرهه وينتفع به بنفسه بركوب او حبل عليه وان وجد
رجحايه (قوله على المختار) اي عند اللخمي والمرجح عند ابن يونس وهو رواية اشهب عن مالك خلافاً
لابن القاسم وابن المواز والاختيار والترجيح يرجحان للتجر مع القنية كافي التوضيح قال ابن غازي واما التجر
مع الغلة فهذا الحكم فيه ابرين فكانه قطع به من غير احتياج للاستظهار عليه بقول من اختاره وهو اللخمي
واما ابن يونس فلم يذكره اصلاً اهـ بن والحاصل ان اختيار اللخمي واقع في المسئلتين الاخيرتين واما ترجيح
ابن يونس فاما صدر منه في الاخيرة فقط لكنه يجري فيما قبلها بطريق الاولى واذا علمت هذا اظهر لك صحة
قول الشارح فيهما تأمل (قوله او نية غلة فقط) اي كشرائه بنية كرائه فلا زكاة على ما رجح اليه مالك
خلافاً لاختيار اللخمي الزكاة فيه قائلاً لا فرق بين التماس الرجح من رقاب او منافع (قوله او هما) اصلاً
او بينهما فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فان فصل الضمير وحينئذ هو في محل حر بطريق النية لا
الاصالة لان هما ليس من ضمائر الجر لان ضمير الجر لا يكون الامتصلاً (قوله هذا من عكس التشبيه) الهجج
لذلك امر ان الاول ان في كلامه تشبيه المعلوم بالمجهول لانه شبه العرض المنوي به التجارة الذي قد علم حكمه
بما امر به لا بد ان يكون ملك بمعاوضة مالية بأصله الذي لم يعلم حكمه مما امر اذ لم يعلم ما هو ذلك الاصل وتشبيه
المعلوم بالمجهول عكس ما تشرع عندهم من انه يشبه المجهول بالمعلوم الا ترى لمولك زيد كالا سدفان الجرارة
معلوم في الاسد ومجهول في زيد فسببه به لا فائدة نبوتها له الامر الثاني عدم صحة قوله او عيناً بيده عند
ايقائه على حاله اذ تقديره او كان العرض عيناً وفي هذا قلب الحقيقة (قوله اي كان اصله عرضا ملك
بمعاوضة) اي مالية وتقييد الاصل اذا كان عرضا بكونه ملك بمعاوضة طريقه لابن حارث وطريقه اللخمي
الاطلاق (قوله سواء) كان اصله عرض تجارة الخ اي فلا يشترط في اصله ان يكون لتجارة كهو قوله اي وكان
اصله كهو اي في الجملة فهو تشبيه غير تام وهذا هو الصواب في تقرير الموائف كما ارتضاء ح وطى خلافاً
اقتضاء ظاهره من ان الذي اصله عرض القنية لا يزكي لحول من اصله بل يستقبل به لقول ابن عبد السلام
انه لا يكاد يقبل لشذوذه وضعفه اهـ بن والقولان لابن القاسم (قوله لحول اصله الثاني) اي لا لحول اصله الاول
والمراد بأصله الثاني عرض التجارة وبأصله الاول عرض القنية وتظهر عمرة ذلك فيما اذا مضى حول من اصله
الاول ولم يمس حول من اصله الثاني فلا زكاة (قوله فان كان اصله عرضا الخ) هذا صادق بصورتين ماد
ملك بغير معاوضة اصلاً كالارث والهبة وما اذا ملك بمعاوضة غير مالية كالخلع والصدقات وقوله فان كان
اصله الخ هذا مختار قول المصنف وكان اصله كهو وعيناً بيده والحاصل ان الصور ثلاث ما اصله عرض
تجر يزكي لحول من اصله كالمدين اتفاقاً وما اصله عرض قنية ملك بمعاوضة المشهور زكاة عوضه لحول
من اصله وقيل انه يستقبل به حولا وما اصله عرض ملك بغير معاوضة مالية بأن ملك بغير معاوضة اصلاً
او بمعاوضة غير مالية قنية طريقان الاولى لللخمي تحكي القولين المتقدمين والثانية لابن حارث يقول انه

منه لحول اصله الثاني فان ان اصله عرضا ملك بلا معاوضة مالية كارت وصدق استقبل بمنحه حولا من قبضه

(أو) مكان أصله (عينا) يدها اشتراهما (وإن قل) عن نصاب حيث يباعه بنصاب ونحوهما سادسها بقوله (وبيع عينا) لأن لم يبيع أو يبيع بعرض لكن المشتكر لابد أن يبيع بنصاب ولو في مرآت وبعد ذلك النصاب يزكى مباح به وإن قل والمد لا يقوم حتى يبيع شيء ولو قل كدرهم لا أقل فإذا نض له درهم فأكثر أخرج عما قومه عينا لا عرضا ولو نض آخر الحول فإن لم ينض له شيء لا بع - والحول قوم ويكون حوله من حيثند (وإن لاستهلاك) يصح أن

٣٨٤

استعمل بالثمن اتفاقا (قوله أو كان أصله عينا يده) اطبق في العين فيشمل ما إذا جاءه من هبة أو صدقة أو نحو ذلك بخلاف ما إذا كان أصله عرضا (قوله لكن المشتكر الخ) قال ابن بشير فإن أقامت عروض الا - تيكار - والام تجب عليه إلا زكاة سنة واحدة لأن الزكاة متعلقة بالنماء وبالعين لا بالعروض فإذا أقامت أحوالا ثم بيعت لم يحصل فيها النماء الأمرة واحدة فلا تجب الزكاة الأمرة واحدة ولا يجوز أن ينطوع بالانخراج قبل البيع فإن فعل فهل يجزئه قولان والمشهور عدم الأجزاء لأن الزكاة لم تجب - سدوك ذلك القولان عندنا في إخراج زكاة الدين قبل قبضه والمشهور المنع أي عدم الإجراء وهو قول ابن القاسم والأجزاء قول أشهب أصح بن (قوله وبيع عينا) أي أنه يشترط في وجوب الزكاة في العرض أن يبيع منه وإن يكون الثمن الذي باعه عينا وأشار الشارح بقوله لكن المشتكر الخ إلى أن هذين الشرطين وما قبلهما تكميل للمدبر والمشتكر وإنما يختلفان من جهة أن المشتكر لابد أن تكون العين التي باعها نصابا سواء بقي مباح به أم لا بخلاف المدبر فإن يشترط بعه شيء من العين ولو قل (قوله أو يبيع بعرض) أي فلا زكاة عليه إلا أن يفعل ذلك فرارا من الزكاة فإن فعل ذلك فرارا منها أخذها كما نقله ح عن الرباعي وابن خزي ويؤخذ من هذا أن من ملك ماله قبل الحول ولده أو لعبه ثم سزعه منه بعد الحول أنه لا ينفعه ذلك ولا يسقط عنه الزكاة بخلاف ما إذا ملك ماله بعد الحول ولو لم يبيعه له لا عنقار المملوك في التبرع وكلما قفي السيد شأمن ذلك المال نوى اقتراضه فلا زكاة عليه (قوله لا قل) أصله أخرج فهم من د كرمهم الدرهم في المدونة وغيرها أنه تحديد لا قل ما يمكن في التخصر وأصهاو د نص لم يدر في الستة درهم واحد في وسط السنة أو طرهما قوم عروضه لتقام السنة وركي - وفي فهمه نظره أن كلام في الحسن سلبا صريح في أن ذكر الدرهم مال للقبول لا تحديد به فهمه - نص له شيء وإن قل لزومه الزكاة وهو الصواب اه بن (قوله أخرج عما قوم عينا لا يرحم) أي قيمته - وعنداهو المشهور بخلافه من إجازته إخراجها عرضا بقيمته (قوله شروط) وعني أن لا يكون لأزكاة في عينه وملك بمعاوضة الخ فالشروط المذكورة شروط لزكاة العرض وأما قوله أن رصدا الخ فهو شرط ليكون ركانه كالدين (قوله وهو الذي يبيع بالسعر الواقع) أي ولو كان فيه خسر (قوله كارباب الموئيت اح) ابن حنبل الطاهر أن أرباب الصنائع كالخاكة والدباغين مديرون وقد نص في المدونة على أن أصحاب الأسفار الذين يجهزون الامتعة إلى البلدان هم مديرون وفي المواق عند قوله ولا تقوم إلا في ما نصه ورايت قتيلا بن إبان البسطري بين جمع بسطري وهو صانع البغ والتعال لا يقومون سنعاةهم بل يستقبلون بأعمالها الحول لها فوائد تسبهم استفادوها وقت بيعهم وقال أبو اسحق الشاطبي في مسئلة الصانع المد كور حكمه حكم التاجر المدبر لأنه يصنع ويبيع أو يعرض ما صنع له للبيع فيقوم كل عام ما يده من السلع ويصنف الديمة إلى ما يبيده من الناص ويركي جميع أن مع نصاب قد وطاهره يحال قتيلا بن أبويتم رده إليه انظر بن أي بأن يحمل الصانع في كلام الشاطبي على من يشتري للبيارة ماله بال ويحمل فيه كالعقدين بمصر والمراد بالصانع الذي يستقبل في كلام ابن لصانع له عمل إليه فقط واشترى مالا بال له يعمل فيه فيستقبل بما يبال عمل يده ودرج به دا التفصيل سند في المواق (قوله وأركي دينه) معانص المصنف على زكاة العين مع أنه لا خصوصية للمدبر بركاتها الأجل أن يشتري ما كان على أهوال المدبر (قوله ودينه) أي الكائن من التجارة كما أشار لذلك الشارح بقوله المعدل للما واحترام ما - ردين

انتخابية أو جبرية كما قد استهلك شخص سلعة من سلع التجارة فأخذ بها في قيمتها عرضا قوي به التجارة وإن يكون مبالغة في قوله يبيع عينا ولو كان البيع جبريا كاستهلاك شخص عرض تجارة فأخذ به منه قيمته عينا (فكذلك) أن جعل هذا هو المحصور فيه كما قد كنا كانت القاء زائدة وإن جعل المحصور فيه قوله لا زكاة في عينه الخ وهو الظاهر وكانه قال وإنما يزكى العرض بشروط كانت القاء واقعه في جواب شرط مقدرا وإذا حصل هذه الشروط فيركي كالدن أي لسنة من أصله مع قبض ثمنه عينا نصابا كمل بنفسه أو بقائده جمعها ملك وحول أو يجمعان ثم النصاب ولو تلف المثل وحول المثل من التمام (إن رصده) أي بعرض التجارة (السوق) بأن انظر ارتفاع الأمان ويسمى بالمشتكر وهذا شرط في زكاته بالشروط السابقة كالدين

العرض

والحاصل أن الشروط السابقة شروط في وجوب زكاة العرض كان

عرض احتكار أو إدارة وأما إذا فشرط لكون الزكاة كالدين أي إذا حصلت الشروط زكاة به كالدين إن كان محتكرا (والا) يرضع الأسواق إن كان مديرا وهو الذي يبيع بالسعر الواقع ويحفظه بعينه كارباب الموئيت (ركي عينه) رلوحا (ودينه) أي - (قوله الحال المرجو) المعدل للما (والا) إن كان مديرا لا يان كعرضا أو موبلا مرجو من المراجيع رله التذلل الحال فقط (قوله) بما يباع به - لم ينفلس العرض ينقدوا عند بعض من يمشة

وزكى القيمة و يأتي مفهوم المرجو (ولو) كان دينه (طعام سلم) اذ ليس تقويمه لمعرفة قيمته بيعه حتى يؤدى الى بيعه قبل قبضه ثم شبه في التقويم ما هو المقصود من الادارة قوله (كسله) اى المدير (ولو يارت) سنين اذ يوارها بضم الباء اى كسادها لا ينقلها للقيمة ولا للاحتكاك (لان لم يرجه) بان كان على معدوم او ظالم فلا يوزم له يركيه حتى يقبضه فان قبضه ٣٨٥ زكاه لعام واحد قياسا على العين

الضائعة والمغصوبة كذا
استظهر (او كان) الدين
(قرضا) ولو على ملى فلا
يقوم له عدم النماء فيه فهو
خارج عن حكم التجارة فان
قبضه زكاه لعام واحد الا
ان يؤخر قبضه فرار من
الزكاة فيركيه لكل سنة
(وتؤول ايضا بتقويم
القرض) وهو ضعيف ثم
افاد حكم ما اذا طرات عليه
الادارة بعد ملك الخن او
تركته بعد طويلة بقوله
(وهل حوله) اى المدير
الذى يركيه فيه عينه ودينه
وسلعه اذا تأخرت ادارته
عن وقت ملك الاصل او
تركته (للاصل) اى ابداء
حوله من يوم ملك الاصل
او زكاه (او) ابتداءه وقت
(وسط منه) اى من حمل
الاصل (ومن) وقت
(الادارة) والاول اوفق
بظاهر الشرع واسلم للدين
والعرض فيبني الاعتاد
عليه (تأويلان) مثاله ان
ملك نصابا او يركيه في
المحرم وادار في رجب فعلى
الاول يكون حوله المحرم
وعلى الثانى يكون حوله
ابتداء ربيع الثانى (ثم)
اذا قوم المدير سلعه وزكى
فلما باعها زاد ثمنها على
القيمة فلا زكاة في هذه

القرض فانه لا يركيه كل عام بل اسنه بعد قبضه (قوله وزكى القيمة) اى لانها هى التى تملك لو قام غرماء ذلك
المدين (قوله ولو طعام سلم) كذا قال ابو بكر بن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس ورد بلوقول الاينانى وابى
عمران بعدم تقويمه اه بن (قوله كسله) اعلم ان الذى يقومه المدير من السلع هو ما دفع ثمنه وما حال عليه
الحول عنده وان لم يدفع ثمنه وحكمه فى الثانى حكم من عليه دين ويده مال واما ان لم يدفع ثمنه ولم يحل عليه
الحول عنده فلا زكاة عليه فيه ولا يسقط عنه من زكاة ما حال حوله عنده شئ بسبب دين ثمن هذا العرض
الذى لم يحل حوله ان لم يكن عنده ما يجعل فى مقابلته نص عليه ابن رشد فى المقدمات اه بن (قوله
اذ يوارها لا ينقلها للقيمة ولا للاحتكاك) هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم ومقابله ما لابن نافع
وسحنون لا يقوم ما بار منها ويتنقل للاحتكاك وخص اللخمى وابن يونس الخلاف بما اذا بار الاقل قالان
بار النصف او الاكثر لم يقوم اضا فا وقال ابن بشير بل الخلاف مطلقا بناء على ان الحكم للينة لانه لو وجد
مشتري الباع او الموجود وهو الاحتكاك فله فى التوضيح اه بن (قوله بضم الباء) اى واما البوار بالفتح فهو
الهلاك كذا فى المصباح والذى فى الصحاح والقاموس ان البوار بالفتح بمعنى الكساد والهلاك معا (قوله
وتؤول الخ) محل التأويلين هو قولها زكاة المدير والمدير الذى لا يكاد يجتمع ماله كله عينا كالحياط
والبزاز والذى يجوز الا متعة للبلدان يجعل لنفسه شهرا يقوم فيه عروضه التى للتجارة فيركى ذلك مع
ما يده من عين وماله من دين يرتجى قضاءه اه فحمل بعضهم الدين على المعدل للنماء وهو دين غير القرض
واما دين القرض فلا يقوم لقوله فى محل آخر ومن حال الحول على مال عنده ولم يركه حتى اقرضه ثم قبضه
بعد سنين زكاه لعامين فقد اسقط عنه مالك زكاه مدة القرض الاسنه قبضه وبعضهم عمم فى الدين
والتأويل الثانى لعياض وابن رشد وهو ظاهرها والاول للبايجى (قوله الذى يركيه فيه عينه) اى الناض
ودينه بمعنى النقد الحال المرجو وقوله وسلعه اى ويخوم عنده سلعه وكان الاولى للشارح ان يقول وهل
حوله الذى يقوم عنده تمامه ما يجب تقويمه اذا تأخر الخ لان محل الخلاف فى الحول الذى يقوم عند
تمامه واما حول ناضه اذا بلغ نصابا فانه حول الاصل قطعا كما فى الشيخ سالم وتبعه عيج وعقب وخش
واصله فى التوضيح واعترضه طنى بأن الحق ان التأويلين فى الناض والعرض من كل ما يركيه المدير كما يدل
عليه عموم لفظها ولم تفصل هى ولا شرعا بين الناض وغيره وانما يعرف هذا الاشبه كما نقله اللخمى
وابن عرفة وغيرهما وحينئذ فكلام الشارح ظاهر لا يخبر عليه (قوله للاصل) اى الحول المنسوب للاصل
(قوله ومن وقت الادارة) الاولى ومن شهر الادارة كما يدل عليه مثاله بعد (قوله تأويلان) الاولى للبايجى
ورجحه جماعة من الشيوخ وهو قول مالك واستحسنه ابن يونس حتى قال طنى كان من حق المصنف
الاقتصار عليه والتأويل الثانى للخمى قال المازرى وهو ظاهر الروايات اه بن (قوله فعلى الاول يكون
حوله المحرم) اى ابتداء المحرم وقد علمت ان محل هذا الخلاف اذا اختلف وقت الملك والادارة اما اذا لم يختلفا
فحوله الذى يقوم فيه ويركى الشهر الذى ملك فيه الاصل اتفاقا (قوله لاحتمال ارتفاع الخ) اى لاحتمال
ان هذه الزيادة من ارتفاع سوق او رغبة مشتر وليس هناك خطأ فى التقويم (قوله فلذا الخ) اى فلاجل
كون الزيادة تحتل الاحتمال المسد كور لو كانت تلك الزيادة اتحقق الخطأ لم تلغ (قوله فلا تلغى الزيادة)
اى لظهور الخطأ قطعا (قوله والقمح) مبتدأ وقوله كعبه خبره اى كغيره مما سبق فى التقويم (قوله
ويركى القيمة) اى مضافة لما معه من النقد (قوله او كان فى غير العام الخ) اى او كان نصابا لكن كان فى غير

(٤٩ - دسوقى اول) الزيادة (وبادته ملعة) لاحتمال ارتفاع سوق او رغبة مشتر فلذا لم تلغ (بخلاف) زيادة (الى
التحرى) المرصع بالجواهر اذ اركى وزنه تحرى بالعسر نزع ثم نزع فزاد وزنه على ما تحرى فيه فلا تلغى الزيادة (والقمح) وبقية المعشرات
كغيره من العروض يقومه المدير ويركى القيمة اذا لم تجب الزكاة فى عينه بأن كان دون نصاب او كان فى غير العام الذى زكى عينه فيه

التجارة تغيره من العرض
في التقويم (و) العرض
(المرتجع) لما لكه (من
مفلس) اشتراه كغيره من
العروض في التقويم (و)
العبد المشتري للتجارة
(المكاتب بجز كغيره)
من عروض التجارة لان
عجزه ليس ابتداء ملك فلا
يحتاج واحد من هذه الثلاثة
الى تجديد نية تجارة ثانيا
بمختلف رجوعها اليه باقالة
فهى على القنية حتى ينوى
بها التجارة (وانقل)
العرض (المدار للاحتكار)
بالبينة (وهما) اى المدار
والمتكر ينتقل كل منهما
(القنية بالبينة لا العكس)
اى ان المتكر لا ينتقل
للادارة بالبينة والمقتنى
لا ينتقل لواحد منهما
بالبينة (ولو كان) اشتراه
(اولا للتجارة) ثم نوى به
القنية فلا ينتقل عنها الى
التجارة ثانيا بالبينة لان
البينة بسبب ضعف تنقل
الى الاصل ولا تنقل عنه
والاصل في العروض القنية
فالمباينة راجعة لبعض
ما صدق عليه قوله لا العكس
وهو ما اذا نوى بعرض
القنية الادارة او الاحتكار
ولا ترجع للصورة الاولى
لعدم محنتها كما هو ظاهر
(وان اجتمع) عند شخص
(ادارة) في عرض
(واحتكار) في آخر (وتساويا واحتكارا اكثر) وادارا اقل (فكل على حكمه) فيهما

عام الذي زكى فيه عينه (قوله) واما العام الذي وجبت فيه الزكاة في عينه فيزكى عينه ولا يقوم (اى) واذا
باعه بعد ذلك زكى الثمن لحول من يوم زكى عينه وكذلك يقال في الماشية التي وجبت الزكاة في عينها لا يقوم بل
تزكى من رقابها واذا باعها زكى الثمن لحول من يوم زكى عينها واما اذا كانت الماشية اقل من نصاب فانها
تقوم (قوله) وفي نسخة والفسخ وعليها في الكلام حذف مضاف اى وذو الفسخ اى السلعة التي فسخ
يعها واعلم انه انما تظهر فائدة التنبيه على الفسخ والمرتجع من المفلس فيما اذا لم ينو به شيئا عند رجوعه
اليه فعلى انه حل بيع وهو المشهور يرجع لما كان عليه قبل البيع من ادارة او احتكار وعلى انه ابتداء
بيع يحمل على القنية واما اذا نوى به القنية او التجارة فالامر واضح اه بن (قوله) والعرض المرتجع
الخ اى فاذا باع المدير سلعة لشخص بتمن مؤجل في ذمته ثم فليس المشتري فوجد البائع سلعته فآخذها
فانه يقومها كغيرها من عروض الادارة الباقية عنده من غير بيع (قوله) والعبد المشتري للتجارة اى
انه اذا اشترى عبدا بقصد التجارة فكاتبه ثم عجز عن اداءه نجوما فانه يرجع على ما كان عليه قبل الكتابة
من كونه عرضا من عروض التجارة فيقوم حيث كان سيده مديرا (قوله) ليس ابتداء ملك اى لان ما كان
للتجارة لا يبطل الابنية القنية والكتابة ليس فيها ذلك (قوله) من هذه الثلاثة اى وهى السلعة الراجعة
لفسخ البيع او لفلس المشتري والمكاتب اذا عجز وانما لم تجع لتجديد نية التجارة ثانيا لان نية التجارة
لا تبطل الابنية القنية كما يتأتى ولم نحصل وظاهر المصنف تقويم الراجعة بالفسخ ومن المفلس والمكاتب اذا
عجز ولو حصل الفسخ والارتجاع من المفلس والعجز للمكاتب بعد عام او اكثر فيزكى له لماضى الاعوام مراعاة
لحق الفقراء واستظهره عجم (قوله) بخلاف رجوعها اى سلعة التجارة التي باعها اليه باقالة او هبة او صدقة
فانها ترجع على القنية وتبطل نية التجارة حتى ينوى بها التجارة ثانيا (قوله) وانتقل العرض (المدار) اى
بالبينة او الفعل للاحتكار بالبينة فاذا اشترى عرضا بنية الادارة ثم نوى به الاحتكار فانه ينتقل اليه بمجرد البينة
الا ان يقصد القرار من الزكاة والا فلا ينتقل عما هو عليه بمجرد البينة ويقوم كل عام على ما تقدم كذا في عبق
والمراد انه ثبت عليه انه قصد ذلك باقراره امام مجرد التهمة فلا كفى المواق ونصه قال ابن القاسم لو نوى حكرته
قبل حوله بشهر صار محتكرا وتعبه المازرى بهمة القرار واجاب بأن الاصل سقوط زكاة العرض (قوله)
ينتقل كل منهما للقنية بالبينة فاذا اشترى عرضا بنية الادارة او بنية الاحتكار ثم نوى به البينة فان ذلك
ينتقل اليها على المشهور خلافا لما رواه ابن الجلاب من عدم النقل وانه يزكى ثم انه على المشهور هل يقيد
بغير قصد القرار ام لا وهو ظاهر بعض الشراح اه عدوى (قوله) اى ان المتكر لا ينتقل للادارة بالبينة
هذا هو الراجح خلافا لما في الشامل من ان عرض الاحتكار ينتقل للادارة بالبينة والفرق بينهما على الراجح ان
الاحتكار قريب من الاصل وهو القنية لدوام العرض معها فينتقل اليه بالبينة بخلاف الادارة فانها بعدد
عن الاصل لا ينتقل اليها بالبينة كذا في تكميل التقييد لابن غازي فظهر لك ان قول المصنف لا العكس راجع
للمستثنين قبله على الراجح لا للاخيرة منهما فقط (قوله) والمقتنى لا ينتقل لواحد منهما بالبينة وذلك لان الاصل
في العروض القنية والبينة وان قلت للاصل وما شبهه لا تنقل عنه لانها سبب ضعيف (قوله) فلا ينتقل عنها
الى التجارة ثانيا بالبينة اى كما هو قول مالك وابن القاسم خلافا لاشبه القائل بنقلها للتجارة كما كانت اولاهو
المردود عليه بل وفي كلام المصنف ونسبة العول بعدم النقل للتجارة لما لا وابن القاسم كاف في ترجيعه فاندفع
قول المواق انظر من رجحه (قوله) ولا ترجع للصورة الاولى اى من صورتي العكس وهو ما اذا نوى الادارة
بعرض الاحتكار (قوله) كما هو ظاهر اى لانه لو رجعت المباعدة للصورة الاولى من صورتي العكس كان
المعنى لا ينتقل العرض المحتكر للادارة بالبينة هذا اذا لم يشتره ولا للتجارة بان اشتراه اولاً للقنية ثم نوى به
الحكرة بل وان اشتراه اولاً لا لتجارة ولا شأن ان هذا المعنى فاسد لان المقتنى لا ينتقل للاحتكار بالبينة فما قبل
المباينة غير صحيح (قوله) واحتكار في آخره اى سواء كان من جنس العرض الاول ام لا وسواء اجتمع

العرضان يديه او يدوكيله او كان اجتماعهما يديه ويدوكيله (قوله يزكي المدار كل عام) اي اذا باع منه ولو بدوهم على ما مر (قوله والمحتكر بعد يديه) اي والعرض المحتكر يزكيه اذا باعه لعام واحد من اصله واعلم ان ما ذكره المصنف من ان كلا على حكمه متفق عليه اذا تساوى العرضان واما اذا لم يتساويا فالمسئلة ذات اقوال ثلاثة المشهور منها ما عند المصنف وهو قول ابن القاسم وعيسى بن دينار في العتبية وقال ابن الماجشون يبيع الاقل الاكثر مطلقا وقال ايضا هو ومطرف كل على حكمه مطلقا وتاؤل ابن لبابة المدونة على ان الجبع للادارة ادير الاقل والاكثر والنصف وهو ظاهر سماع اصبح فهو قول رابع اه بن (قوله الا ان تجب الزكاة في عينها) اي في عين الابل المعدة لحمل سلع التجارة والبقرة المعد للحث بأن بلغت نصابا فاذا بلغت نصابا يزكي عينها كل سنة (قوله وفي تقويم الكافر) اي من كان كافرا ثم اسلم المدير اخذ من قوله تقويم اي حيث باع ولو بدوهم كالمدير المسلم ابتداء وحاصله ان الكافر اذا اسلم وكان مديرا فقبل انه اذا نض له شيء بعد اسلامه ولو درهما فانه يقوم عروضة ودون يوزكيهما مع ما يديه من العين لحول من اسلامه وقبل انه يستقبل بثمان مائة من عروض الادارة حولا بعد قبضه اذا كان نصابا لانه كالفائدة فان كان اقل من نصاب فلا زكاة عليه (قوله والقراض الحاضر) اي ومال القراض الحاضر يزكيه ربه اي كل سنة قبل المفاصلة بدليل ما بعده من غيره ان كل من العامل ورب المال مديرا او كان العامل وحده مديرا لكن في الاولى يقوم المالك ما يديه وما يبد العامل من راس المال وحصة المالك من الربح ويزكي عنهما وفي الثانية يقوم المالك ما يديه العاملي فقط من راس المال وحصته من الربح ويزكيهما واما حصة العامل من الربح في الصورتين فاعمايزكي لسنة واحدة بعد المفاصلة هذا حاصل كلام الشارح ثم ان ما ذهب اليه المصنف من ان رب المال يزكيه كل عام قبل المفاصلة احد اقوال ثلاثة وهو طريقة لابن يونس وهما اللخمي لابن حبيب كما في المواق قال في التوضيح وهو ظاهر المذهب قال طفي لا ادري كيف يكون ظاهر المذهب مع كون ابن رشد لم يرج عليه والثاني وهو المعتمد انه لا يزكي الا بعد المفاصلة ويزكي حينئذ للسنتين الماضية كلها كالفائتي في قوله فزكي لسنة الفصل ما فيها الخ وهذا القول هو الذي اقتصر عليه ابن رشد وعزاه لقراض المدونة والواضحة ولر واية ابني زيد وسماع عيسى قول ابن القاسم وعزاه اللخمي لابن القاسم وسحنون كما ذكره ابن عرفة قال طفي وقد اشتهر عند الشيوخ انه لا يعدل عن قول ابن القاسم مع سحنون والثالث انه لا يزكي الا بعد المفاصلة ولكن يزكي لسنة واحدة كالمدين حكاه ابن بشير وابن شاش انظر التوضيح اه بن (قوله فاعمايزكي حصته من الربح بعد المفاصلة لسنة) نحوه للمواق عن ابن يونس والذي لابن رشد في البيان والمقدمات زكاة لكل عام ايضا بعد المفاصلة ان ادارا او العامل (قوله ان ادارا الخ) تقدم ان المدير لا بد في وجوب الزكاة عليه ان ينض له ولو درهما فهل اذا كان كل من العامل ورب المال مديرا يكفي التضوض لاحدهما اذا ادارا العامل فقط فلا بد ان ينض له شيء وهو ظاهر ما لابن عبد السلام لا قاله الشيخ احمد الزرقاني وقال اللقاني يشترط التضوض فيمن له الحكم اه شيخنا عدوى (قوله وحده) اي وكان رب القراض محتكرا (قوله فيقوم) اي رب المال ما يديه كل سنة وقوله ويبد العامل اي وما يبد العامل من راس المال وحصة المالك من الربح اي وبعده ان يقوم هذه الامور الثلاثة يزكي عنها وقوله في الاولى اي ان ادارا والمراد بالثانية ما اذا ادار العامل وحده (قوله وما يبد العامل فقط) اي من راس المال وحصة المالك من الربح ويزكي عنهما واما حصة العامل من الربح فلا تقوم في الحالتين لان العامل انما يزكيها بعد المفاصلة لسنة على ما تقدم للشارح (قوله وسواء كان ما يديه الخ) هذا الاطلاق صرح به ابن رشد كما في المواق وهو الصواب كما قال ابن عرفة واما تقييد بعض الشراح بقوله محمل كون ربه يزكيه كل عام ان ادارا العامل فقط ان كان ما يديه من مال ربه اكثر وما يبد ربه المحتكر اقل بخلاف الصواب انظر بن (قوله من غيره) قال الر جراجي

(ولا تقوم الاواني) التي تدار فيها البضائع ولا الاكلات التي تصنع بها السلع وكذا الابل التي تحملها وبقرا الحث لبقاء عينها فاشبهت القنينة الا ان تجب الزكاة في عينها (وفي تقويم الكافر) المدير اذا نض له ولو درهما بعد اسلامه (لحول من اسلامه او استقباله باليمن) ان بلغ نصابا حولا من قبضه (قولان) واما المحتكر اذا اسلم فيستقبل حولا باليمن من قبضه اتفاقا * ولما فرغ من الكلام على ما يديره ربه او يحتكره بنفسه شرع يشكك على ما يديره او يحتكره عامله فقال (والقراض الحاضر) يبد ربه ولو حكما بأن علم حاله في غيبته (يزكيه ربه) اي تجب زكاة عليه زكاة ادارة فيزكي راس ماله وحصته من الربح واما العامل فاعمايزكي حصته من الربح بعد المفاصلة لسنة كما يأتي (ان ادارا) اي رب القراض والعامل (او) ادار (العامل) وحده فيقوم ما يديه ويبد العامل في الاولى وما يبد العامل فقط في الثانية وسواء كان ما يديه مساويا لما يبد رب المال او اكثر

او اقل لان المنظور اليه مال القراض في ذاته (من غيره) اي يزكيه من غير مال القراض لانه لا ينقص مال القراض

حاله حتى يعلمه او يرجع اليه ولا يتركه العامل الان يا امره ربه بذلك او يؤخذ بها فتجزئه وبمسببه العامل على ربه من راس المال ثم اذا حضر المال فلا يخلف حاله في السنين السابقة على سنة الحضور اما ان يكون مساويا لها او زائدا عنها او ناقصا او زائدا او ناقصا فأشار لذلك بقوله (فيزكى لسنة الفصل) اي عن سنة الحضور ولو لم يحصل مفاصلة (ما فيها) من قليل او كثير ثم ان كان ما قبلها مساويا لها زكاه على حكمه ولو ضوحه تركه وان كان ازيد منها فأشار له بقوله (وسقط مازاد قبلها) لانه لم يصل له ولم يتقعر به ويبدأ في الاخراج بسنة الفصل ثم بما قبلها وهكذا ويراعى تنقيص الاخذ النصاب (وان نقص) ما قبلها فيها (فلكل) من السنين الماضية (ما فيها) كما اذا كان في الاولى مائة وفي الثانية مائة وخمسين وفي الثالثة مائتين (و) ان كان ما قبلها (ازيد) ما فيها وانقص) منه كما اذا كان فيها اربع مائة وفي السنة

زكاته من عند ربه او من المال مشكل لان في اخراجها من غيره اي من عند رب المال زيادة في القراض وفي اخراجها من مال القراض نقص منه واكل من الزيادة في القراض والنقص منه ممنوع وقد سبق الر جراجي بهذا الاشكال ابن يونس واجاب عنه بأن الزيادة التي لا تجوز هي التي تصل اليها العامل وينتفع بها وهذه بخلاف ذلك وحينئذ فلا اشكال في اخراجها من عند ربه اه نقله ح عند قوله وهل عبيده كذلك (قوله والر محببته) اي والحال ان الر محببته بالنقص الحاصل فيه (قوله الان يرضى العامل) اي باخراج زكاته منه اي ويحبسه به على نفسه والامنع (قوله ولم يعلم حاله) اي من بقاء او تلف ومن ربح او خسر (قوله ولا يتركه العامل) اي لاحتمال دين ربه او موته فان وقع زكاهه به قبل علمه بحاله فالتأخير الاجزاء ثم ان تبين زيادة المال على ما ذكر في اخراج عن الزيادة وان تبين نقصه عما اخرج رجوع بهار به على الفقير ان كانت باقية يده والا فلا رجوع له قاله المصنف وارتضاء بن معتز على عبق في قوله ان تبين نقصهما اخرج فالتأخير انه لا يرجع به على من دفعه له ولو كان باقيا يسيده لانه مفطر باخراجه قبل علم قدره (قوله او يؤخذ بها) اي او يأخذها السلطان منه فهرائعه (قوله ثم اذا حضر المال) اي واذا صبر ربه زكاته اعموا ما الغيته وعدم علمه بحاله ثم حضر المال فلا يخلف حاله الخ (قوله اما ان يكون) اي في السنين الماضية وقوله مساويا لها اي لسنة الحضور (قوله وان لم يحصل مفاصلة) اي انفصال احدهما من الآخر (قوله وسقط مازاد قبلها) اي وسقط عنه بالنسبة لزكاته ما قبلها مازاد قبلها يعني ان مازاد في السنين الماضية عن سنة الحضور تسقط عنه زكاته لانه لم يصل ليداه ولو زكاه العامل عن ربه لم يرجع العامل بما اخرج زكاته عليه (قوله ويبدأ في الاخراج بسنة الفصل) هذا ظاهر المصنف واعترضه طي بأن الذي قاله ابن رشد وغيره انه يبدأ بالاولى فالاولى فاذا كان المال في اول سنة اربع مائة دينار وفي الثانية ثلثمائة وفي الثالثة وهي سنة الحضور مائتين وخمسين فانه يركب عن الاولى في المثال المذكور عن مائتين وخمسين ويسقط عنه في السنة الثانية والثالثة ما نقصته الزكاة فما قبلها قلت والظاهر كما قاله بعض الشيوخ ان المال واحد سواء بدأ بالسنة الاولى او السنة المفاصلة ومثل هذا يقال في بقية الصور اه بن (قوله ويراعى) اي في غير سنة الفصل تنقيص الاخذ النصاب اي ويراعى ايضا تنقيصه لجزء الزكاة فالاول كما لو كان عنده احدى وعشرون دينارا فغاب بها العامل خمس سنين وجدت بعد الحضور كما هي فيسدد بالعام الاول في الاخراج فابعد ويراعى تنقيص الاخذ النصاب وحينئذ فلا يركب عن الاعوام الثلاث والثاني كان يكون المال في العام الاول اربع مائة وفي الثاني ثلثمائة وفي الثالث وهو العام الذي حضر فيه مائتين وخمسين فاذا زكاه عنها العام الفصل واخرج سنة دنانير وربع عازى عن العام الذي قبله عن مائتين وخمسين الاستة دنانير وربع عازى التي اخرجها زكاه عن عام الفصل وزكى عن العام الاول عن مائتين وخمسين الا اني عشر دينار ونصف دينار تقريرا ولا يقال ان اعتبار تنقيص الاخذ للنصاب او لجزء الزكاة مقيد بما اذا لم يكن له ما يجعل في مقابلة دين الزكاة والا فركب عن الجميع كل عام كما هو المعهود في دين الزكاة لانا سئل لا يجري ذلك هنا لان هذا لم يقع فيه فخر يطلم يتعلق بالذمة بل بالمال فيعتبر بقصه مطلقا ويدل على عدم تعلقها بالذمة وعلى اعتبار النقص مطلقا قوله وسقط مازاد قبلها وما ذكره ح عن ابن القاسم وغيره من انه ان تلف قبل عام المفاصلة فلا زكاة اه بن (قوله كما اذا كان في الاولى مائة الخ) اي في زكى عن مائتين ثم عن مائة وخمسين ثم عن مائة ولا يتأتى اذا زكى عن كل سنة ما فيها اعتبار تنقيص الاخذ للنصاب ولا تنقيصه لجزء الزكاة (قوله وان كان ما قبلها ازيد مما فيها وانقص) اي وان كان ما قبل سنة الانفصال بعضه ازيد مما فيها وبعضه انقص منه (قوله قضى بالنقص على ما قبله) هذا ظاهر فبما اذا تقدم الاثر يد على الاقتص كما في مثال الشارح واما ان تقدم الاقتص على الاثر بد كما لو كان في سنة الفصل اربع مائة وفي التي قبلها خمسة مائة وفي التي قبلها مائتين فانه يركب عن اربع مائة لسنة الفصل وما قبلها ويركب عن مائتين للعام الاول

سنة (قضى بالنقص على ما قبله) في زكى سنة الفصل عن اربع مائة وعن المائتين قبلها مائتين (قوله) مائتين لان الزائد لم يصل لرب المال ولا انتفع به (وان احتكر) معارب المال فيا سيده والعامل في القراض (او) احتكر (العامل)

فقط (فكالدین) وافاد به فائدتين الاولى انه لا يزكيه قبل رجوعه له به بالا فحصل ولو نض بيد العامل والثانية انه انما يزكيه بعد قبضه لسنة واحدة ولو اقام اعواما وهذا اذا كان ما ييد العامل مساويا لما ييد رب المال او اكثر والا كان تابعا للاكثر الذي يسد به وانما يعتبر ما يسد به حيث كان يتجر به والا فالعبرة بما ييد العامل فقط (وعجلت زكاة ماشية القراض) المسترابة به او منه وكذا زكاة حرثه (مطلقا) حضر او غاب ادارا او احتكرا او اختلعا (وحسبت على ربه) من راس ماله فلا تجبر بالربح كالخسارة وهذا ان غابت واما ان حضرت فهل يأخذها الساعي اوربها منها وتحسب على ربه ايضا او من عند ربه تأويلان (وهل عييده) اي زكاة فطر رقيق القراض اذا اخرجها العامل (كذلك) تحسب على ربه ولا تجبر بالربح (او تلغى كالفقعة) والخسر وتجب بالربح (تأويلان) هذا تقرير كلامه وهو غير صحيح لقوله فيها زكاة الفطر عن عييد القراض على رب المال خاصة واما فقهم فن مال القراض انتهى فهذا صريح لا يقبل التأويل ولم تأوله احد وانما التأويلان في ماشية القراض الحاضرة هل تزكى منها وتحسب على ربه او من عند ربه كما

٣٨٩

(قوله فقط) اي وكان رب المال مديرا وقوله فكالدین اي فلا يزكيه ربه الا لسنة واحدة بعد قبضه له ولو طال اقامته بيد العامل (قوله والا كان تابعا للاكثر) اي ويبطل حكم الاحتكار وحيث ذيقوم رب المال ما ييد العامل كل سنة ويزكيه ان علم به (قوله وانما يعتبر ما ييد ربه) اي من جهة كونه اقل مما ييد العامل او مساويا او اكثر منه وقوله ما ييد العامل فقط اي قليلا كان او كثيرا فان كان العامل مديرا زكاة ربه كل عام وان كان محتكرا زكاة لعام واحد بعد قبضه (قوله وعجلت زكاة الخ) اي فتخرج من عينها كل عام حيث كانت نصا باولا ولا تنتظر بها المفاصلة والعلم بحالها لتعلق الزكاة بعينها (قوله حضر) اي ببلد ربه (قوله وحسبت الخ) فلو كان راس المال اربعين دينارا اشترى بها العامل اربعين شاة اخذ الساعي منها بعد مرور الحول شاة تساوي دينارا مباع الباقي بستين دينارا فالربح على المشهور احدى وعشرون دينارا وراس المال تسعة وثلاثون لحسان الشاة على رب المال وعلى مقابلة الربح عشرون ويحسب راس المال ويبقى المال على حاله الاقل اربعين (قوله فلا تجبر بالربح) اي فلا تلغى عليهم ما وتجبر بالربح كما ان الخسارة ان كانت تلغى عليهم ما وتجبر بالربح وهذا هو المشهور ومقابلته قول اشهب انها تلغى عليهم ما وتجبر بالربح كالخسارة (قوله وهذا) اي اخذ الزكاة من رقبها وحسابها على رب المال ان كانت تلك الماشية عائبة عن بلد رب المال (قوله فهل يأخذها) اي زكاة تلك الماشية وقوله منها اي من رقبها (قوله او من عند ربه) اي او تؤخذ من عند رب المال ولا تؤخذ من رقبها (قوله وتجب بالربح) بيان لمعنى الغائبا (قوله اي يزكيه العامل) اي لارب المال خلافا لبرام حيث قال ان ما خص العامل من الربح يزكيه رب المال ولو قال المصنف وزكى العامل ربحه لكان اولى لتصريحه بأن ما ينوبه من الزكاة على العامل كما هو مذهب المدونة وابن رشد لا على رب المال لانه خلاف المشهور كفى ح وقوله وزكى ربح العامل اي لسنة واحدة بعد القبض كفى المواع عن ابن يونس سواء كان العامل ورب المال مديرا او محتكرا او مختلفين والحاصل ان العامل هو الذي يزكى مانابه من الربح الحاصل في مال القراض عند المقاسمة لسنة واحدة ولو اقام مال القراض بيده اعواما سواء كان العامل مديرا او محتكرا سواء كان في حصته نصاب او اقل لكن الذي لا ينشئ في البيان والمقدمات انهما ان ادارا او العامل لزم العامل زكاة حصته لكل عام بعد المفاصلة واقتصر عليه ابن عرفة ووجه بعضهم وقال انه مذهب المدونة (قوله وان قل) لو عبر بالوكان اولى لرد قول الموازنة لازكاة قبل اقل وقصر عن النصاب قال في التوضيح والمشهور مبنى على انه اجبر ومقابلته مبنى على انه شريك اه قال الناصر وفيه بحث ظاهر لأن كونه اجبرية تضى استنباطه لازكاته لسنة وكونه شريكا يقتضى سقوط الزكاة عنه اذا كان جزءا اقل من نصاب اذا لازكاة على شريك حتى تبلغ حصته نصابا قلت اصل الزكاة في ربح العامل مع قطع النظر عن قلته مبنى على انه شريك ووجوبها في القليل مع قطع النظر عن كونها على العامل مبنى على انه اجبر وهذا هو الذي عناء في التوضيح فلا بحث ويدل لذلك ان الزكاة كما علم مبنية على انه شريك وبعض شر وطها مبنى على انه اجبر وماذا الا لقطع النظر عن كونها على العامل (قوله بناء على انه اجبر) اي فربح العامل منظور فيه لكونه بعضا من المال الذي تجر فيه اخذ اجرة فزكاة ذلك الربح تبعا للمال فلذا لم يشترط كونه نصابا (قوله ان اقام يسده حولا) اشتراط هذا الشرط في العامل مبنى على انه شريك لرب المال لا اجبره والا فلا يشترط للاكتفاء بحول الاصل (قوله بلادين) اعلم ان اشتراط هذه الشروط الثلاثة في رب المال بناء على ان العامل اجبر ام لا ونظرنا لكونه شريكا فلا يشترط ما ذكر في رب المال بالنسبة لتزكية حصة العامل لان المنظور له ذات المالك واشترطها في العامل بناء على انه شريك اذ لو قلنا انه اجبر لا كتنى بحصول ما ذكر في رب المال

تقدم فلو قال بعد قوله مطلقا واخذت من عينها ان غابت وحسبت على ربه وهل كذلك ان حضرت او من ربه كما كزكاة فطر رقيقه تأويلان لوافق النقل (وزكى) بالناء للمفعول وثابته (ربح العامل) اي يزكيه العامل (وان قل) عن النصاب ولو لم يكن عنده ما يضمه اليه بناء على انه اجبر بشرط خمسة اشراط بقوله (ان اقام) مال القراض (بيده حولا) فأكثر من يوم التجرة (وكانا حرين) مسلمين (بلادين) عليهما

عند ربه بما لوضم اليه هذا
الناقص لكان نصابا بحال
الحول عليهم ما فانه يزكى
وبزكى العامل ايضا
ربه وان قل في مفهوم
قوله وحصة زبه الخ تفصيل
ويشترط سادس وهو
ان ينض ويقبضه (وفي
كونه) اى العامل (شريكا)
لكونه يضمن حصته من
الربح لو تلف فلا يرجع
على رب المال شئ ولو
اشترى من يعتق عليه
عتق ولا حد عليه ان وطئ
امه القراض ويلحقه
الولد وتقوم عليه ويشترط
فيه اهليه الزكاة بالنسبة
لزكاة حصته (واجيرا)
اذ ليس له في اصل المال
شرك وحول ربح المال
حول اصله وبزكى نصيبه
وان قل ونسقط عنه تبعا
لنسقوطها عن رب المال
(خلاف) فليس الخلاف
في كونه شريكا واجيرا كما
هو ظاهر بل في مسائل
مبنية على كل منهما كما
شرحنا عليه قدبر (ولا
يسقط زكاة حث) اى حب
وعمار (ومعدن وماشية
بدين) اى بسبيبه (او)
بسيب (ققد واسر) لجملة
على الحياة وكذا زكاة
الفطر لا تسقط بما ذكر
(وان ساوى) الدين
(ماييده) من ذلك اوزاد

(قوله وحصة زبه) اى وكان راس المال مع ربح رب المال مجموعهما نصاب والواو في قوله وحصة زواه
الحال اى زكى ربح العامل ان اقام يده حولا والحال ان حصته زبه الخ والمراد بالحصه راس المال وقوله
وان مابه نصاب بناء على ان العامل اجير فاذا كان راس المال عشرة دنانير ودفعها بها للعامل على ان يكون
لربها جزء من مائه جزء من الربح فربح المال مائة فان ربه لا يزكى لان مجموع راس المال وحصته من
الربح احدى عشر وكذا العامل لا يزكى بل يستقبل بما خصه وهو تسعة وتسعون حولا من وقت قبضه
(قوله الا ان يكون الخ) هكذا في نقل ابن جونس ونصه قال ابن المواز قال اشهب فيمن عنده احدى عشر دينارا
فربح فيها خمسة وله مال حال حوله ان ضمه الى هذا صار فيه اربعة زكاة وقد حال على اصل هذا المال حول
فليزك العامل حصته لان المال وجبت فيه الزكاة وبه اخذ سحنون قال ابو محمد قال ابن القاسم ولا ينضم
العامل ماله الى مال له آخر ليزكى بخلاف رب المال وقاله اصبيغ في العتية اه بن (قوله ان ينض)
اى يبيع بنقد (قوله بالنسبة لزكاة حصته) اى فكل هذه المسائل مبنية على انه شريك وينبى على انه اجير
خلاف ما ذكر (قوله وحول ربح المال الخ) هذه المسائل مبنية على انه اجير وينبى على انه شريك خلاف
ما ذكره فيها (قوله ونسقط عنه تبعا) كما اذا كان راس المال مع حصته زبه من الربح اقل من نصاب
وناب العامل من الربح نصاب (قوله فليس الخلاف الخ) حاصله انه اعترض على المصنف بأن ظاهره ان
الخلاف في التشهير في كونه شريكا واجيرا وليس كذلك لان المشهور منهما انه اجير واما القول بأنه شريك
فلم يشهروا بما الخلاف في المبنى على القولين فبعضهم شهر ما بنى على هذا القول وبعضهم شهر ما بنى على
الآخر وهذا حاصله لكن اللغنى ذكر ان في الذخيرة ما يشهد لظاهر المتن وحينئذ فلا حاجة لجعل الخلاف
في التشهير في المسائل المبنية على القولين (قوله زكاة حث) اى محروث (قوله ومعدن) مثله الركا اذا
وجبت فيه الزكاة فلا يسقطها الدين ولا ماعه بل وكذلك اذا وجب فيه النخس فلا يسقطه دين ولا نقد ولا
اسر (قوله بدين) اى بسبب دين على اربابها سواء كان الدين عينا بأن استقرضه واشترى به في الذمة او كان
عرضا وطعاما بان كان سلما فيهما (قوله لجملة على الحياة) يؤخذ من هذا انه اذا فقد واسر واخرجت زكاة
ماشيته او حرته وهو مأسور ومفقود فانها تجزى ولا يضر عدم نيته لان نيته المخرج تقوم مقام نيته (قوله
وان ساوى الخ) اى هذا اذا نقص الدين عما يده من الحرث والماشية والمعدن بل وان ساواه وكذا اذا زاد
الدين على ما يده فهو مفهوم موافقة واعلم ان صورة المساواة والزيادة فيهما الخلاف فرد المصنف بالمبالغة
على المساواة على المخالف فيها ويعلم منه صورة الزيادة بطريق الاولى ولو بالغ على الزيادة لا تقضى ان المساواة
متفق فيها على عدم السقوط مع ان فيها الخلاف كذا قيل وتأمل وجه الاولوية (قوله ما يده من ذلك) اى
من ذلك الحرث والمعدن والماشية (قوله الا زكاة فطر عن عبد) استثناء منقطع قال في المدونة ومن له عبد
وعليه عبد مثله في صفته فلا يزكى الفطر عنه ان لم يكن له مال ابو الحسن قولها ان لم يكن له مال ظاهره ليس له
مال يقابل به الدين وان كان له ما يخرج منه زكاة الفطر عبد الحق وفيه نظر لان العبد الذى في يده ليس كالعين
المستحقة انما عليه عبد في ذمته ولو هلك لطول به فيجب ان يكون عليه زكاة الفطر ان قدر ان يزكيا واما
ان لم يكن عنده شئ فلا شئ عليه لانه ان باعه ادى عنه زكاة الفطر من ثمنه فالدين اولى به وقد قال ابن
القاسم الذى جنى عبده فضى عليه يوم الفطر قيل ان يسلمه عليه زكاة فطره مع كون عين العبد كالمتحقة
لكون الجناية متعلقة به بالذمة فاذا كان هذا العبد الذى كالمتحقق عليه زكاة فطره فكيف هذا الذى
هو غير مستحق ولو هلك لبقى الدين في ذمته ولعل ابن القاسم انما اراد انه ليس له مال يؤدى منه زكاة الفطر
اه فقد ناقض كلام المدونة ان جلت على ظاهرها بمسئلة الجنائية ويظهر من كلامه ومن كلام المدونة
ان المسئلة مخصوصة بما اذا كان في ذمته عبد مثله فاما ان كان في ذمته مثل قيمته فلا
تسقط عنه زكاة فطره لما علوه به فباتقدم من ان العبد الذى في يده ليس كعين مستحقة وليس

كذلك اذا كان عليه قيمته وقد تردد ابن عاشر في ذلك اه بن (قوله وعليه مثله) اي عبد مثله اي سلما او قرضا وقوله في مقابلته اي في مقابلة العبد وحاصله انه اذا كان عنده عبد وعليه دين عبد مماثل للعبد الذي عنده من قرض او سلم وليس عنده ما يجعل في مقابلة ذلك العبد الدين سوى ذلك العبد الذي بيده وان كان عنده ما يؤدى منه زكاة الفطر ولو طولب بها فانه لا تجب عليه زكاة فطر ذلك العبد الذي عنده وهذا مذهب المدونة وخالف عبد الحق فقال ابو جوير (قوله بمخلاف العين) اي ويدخل فيها قيمة عروض التجارة فتسقط زكاتها بالدين مطلقا وبالفقد والاسر (قوله فان الدين) اي سواء كان عينا او عرضا او ماشية وقوله يسقطها اي يسقط زكاة الفقد والمساوي له من العين وذلك لان المدين ليس كامل الملك اذ هو بصدد الانزعاج منه كالعبد والمفقود والاسير مغاوبان على التسمية فاشبه ما لهما الاموال الضائعة ولاجل كون اموالهما كالا موال الضائعة ينبغي انه اذا زال المانع وهو الفقد والاسر ان يزكى لسنة واحدة كذا في خش وخالف عبيق تبع العالج فقال ظاهر المصنف انه اذا حضر المفقود او الاسير فلا يزكيها بعد زوال مانعه لسنة بل يستقبل حول لا بعد حضوره وزوال المانع والفرق بينها وبين الضائعة ونحوها ان رب الضائعة عنده من التهرب ما ليس عند المفقود والمأسور قال بن وكل هذا غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كما افاده طئي التزكية لكل عام وذكر ان معنى كون الاسر يسقطان الزكاة انهما يسقطان وجوب اخراجها الا ان لاختلال موته فلا ينافي انه اذا حضر يزكى لكل عام والفقد والاسر ليسا مسقطين للزكاة بالمرة وانما يوجبان التوقف عن اخراجها مخافة حدوث الموت (قوله ولو دين زكاة) اي سواء كان دين الزكاة المترتب في ذمته من حرث او عين او ماشية (قوله ويعتبر عدده) اي فلو كان بيده احدى وعشرون دينارا وعليه ديناران مؤجلا فان الزكاة تسقط عنه وان كانت قيمتهما دينارا واحدا (قوله لاقيمته) مثله في المواضع وهذا بمخلاف دين له مؤجل على غيره فاعلم جعل ما عليه في قيمته كباقي وعلة ذلك فيهما كمالا بن بونس انه لو مات او فلس لحل الدين الذي عليه ويسع دينه المؤجل لغرمائه انظر المواضع (قوله او كان كهر) هذا هو قول مالك وابن القاسم وهو المشهور وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين الامور والنساء اذ ليس شأنهن القيام به الا في موت او فراق فلم يكن في القوة كغيره اه هدي (قوله لزوجة) اي مطلقة او في العصمة وقوله ولو مؤجلا اي بأجل معلوم او لموت او فراق على مذهب الحنفى (قوله او نفقة زوجة) اي متجدة عليه لما مضى (قوله او ولدان حكم) انظر هل يقوم مقام الحكم ما اذا اتفق على الولد بشخص غير متبرع وانظر هل حكم المحكم يقوم مقام حكم الحاكم في ذلك ام لا اه شيخنا عدوى (قوله فاندفع ما ورد) اي ما اورده البساطى واجاب باختيار الاول لكن المراد بالحكم الفرض اي ان فرضها وقدرها كما وفرضه ليس حكما حقيقة وامام ذكره الشارح من الجواب فهو للقيش وحاصله اختيار الشق الثاني لكن المراد انه حكم بها غير المالكى كالحنفى الذى يرى عدم سقوط نفقة الاولاد ببعض الزمان وصوب بن وطئ ماقاله البساطى من ان المراد بالفرض التقدير فنفقة الاولاد الماضية تسقط بعض الزمان ما لم يكن فرضها القاضي وقدرها والا كانت ديناً عليه فسقط بها زكاة العين فاذا كان عند الاب عشر ودينارا حال حولها وعليه نفقة شهر عشرة دراهم لولده قد فرضها عليه القاضي قبل الحول بشهر مثلاً فلتجعل النفقة فيما بيده من النصاب فتسقط عنه زكاته (قوله وان حكم بالماضى فلا يلزمه الخ) اي فلا يصح الحكم لانه لا يلزمه الخ (قوله وسواء تقدم للولد يسر) اي وسواء حصل للولد يسر في ابام ترك النفقة عليه ام لا باتفاق من ابن القاسم واشبه لان الموضوع انه حكم بها (قوله فقال ابن القاسم لا تسقط) اي لا تسقط تلك النفقة الزكاة تسقط بضم التاء من اسقط (قوله ان تقدم) اي ان حصل (قوله او يبق الخ) اي بان يقال قول ابن القاسم اذ لم يحكم كما حكم بها فلا تسقط الزكاة عن الاب مطلقا سواء حصل للولد يسر ابام قطع النفقة عنه ام لا ويحمل قول اشهب لسقوطها عن الاب

والاسر يسقطها (ولو)

كان الدين (دين زكاة)

ترتب في ذمته ولو زكاة

فطر كما هو ظاهره (او)

كان الدين الذى عليه

(مؤجلا) ويعتبر عدده

لاقيمته (او) كان (كهر)

لزوجة ولو مؤجلا ودخلت

الكاف دين الوالدين

والصديق مما شأنه ان

لا يطلب (او نفقة زوجة

مطلقا) حكم بها كما ولا

لانها في نظير الاستمتاع

(او) نفقة (ولدان حكم

بها) اي قضى بما تجمده

منها في الماضى كما حكم غير

مالكي يرى ذلك لصورتها

انه تجمده عليه فيما مضى

شيء من النفقة فطالب

الولد اباه به فامتنع فرفع

لحاكم يرى ذلك فحكم

بها فاندفع ما ورد بان ان

حكم بالمستقبل لا يصح لان

الحكم لا يدخل المستقبلات

وان حكم بالماضى فلا

يلزمه لسقوطها بعضى

الزمن وانما سقطت بالحكم

المذكور لان الحكم

صيرها كالدين في الزوم

وسواء تقدم للولد يسر ام

لا باتفاق فان لم يحكم بها

حاكم فقال ابن القاسم

لا تسقط وقال اشهب تسقط

بماختلف هل بينهما خلاف

او وفاق واي ذلك اشار

مفرعا على مفهوم الشرط بقوله (وهل) عدم سقوط الزكاة عن الاب ان لم يحكم بها عند ابن القاسم (ان تقدم للولد يسر) ايام قطع النفقة عنه فان لم تقدم له يسر فتسقط كما هو قول اشهب فيهما وفاق او يبق كل على اطلاقه فيهما بخلاف (تأويلان) فالمدكور

تأويل الوفاق والمخدوف تأويل الخلاف وفي بعض النسخ وهل ان لم يتقدم يتسرى تأويلان وصوابه وهل وان لم يلحق بواو قبل ان ويكون المذكور تأويل الخلاف والمخدوف تأويل ٣٩٢ الوفاق وهي مفرقة على المفهوم ايضا وانت خبير بانه لا يفهم القفه من ذات المتن

فلو قال اولدان حكم بها والا فلا وهل ان تقدم له يسرا ومطلقا تأويلان لكان اجسن (او) كان الدين تجمد من فققة (والد) اب او ام قسقط زكاة آلان بشرطين اشار لهما بقوله (بحكم ان تسلف) الاب ما ينفق على نفسه حتى يأخذ بدله من ولده فان لم يحكم بها او حكم بها ولم يتسلف بأن تعيل في الاتفاق على نفسه بسؤال او غيره لم تسقط عن الابن ثم عطف على مقدار ما قسقط الزكاة بما ذكر من الديون قوله (لابدين كفارة) وجبت عليه (او هدى) وجبت عليه لنقص في حج او عمرة فلا تسقط زكاة العين مما استثنى من المقدار المتقدم قبل قوله لا بد من كفارة او ما افهمته المخالفة في قوله بخلاف العين قوله (الا ان يكون عنده) اي المدين (معشر) اي ما يجب فيه العشر او نصفه من حب او عمر (زكي) واولى ان لم تحب فيه زكاة ومثل العشرات الماشية فلا تسقط الزكاة عنه لجعله ذلك فيما عليه من الدين (او معدن او قيمة كتابة او)

على اطلاقه اي حصل للولد يسرا لا (قوله تأويل الوفاق) وهو لبعض القرويين واما تأويل الخلاف فهو لعبد الحق (قوله ويكون المذكور تأويل الخلاف) اي لان المصرح به حيث ذل الاطلاق وهو تأويل الخلاف (قوله بحكم) المراد بالحكم هنا الفرض والتقدير او حقيقة على ما مر (قوله فان لم يحكم بها) اي سواء تسلف الوالد ام لا وقوله لم تسقط عن الابن اي لم تسقط زكاة العبد عن الابن وانما شد في بقية الولد حيث جعلت ديناً مسقطاً زكاة العين بمجرد الحكم بها دون بقية الابوين فانها لا تكون ديناً مسقطاً الا اذا انضم للحكم بها تسلف لان الوالد يساع ولده اكثر من مساحته الوالد ولده لان حب الوالد ولده موروث من آدم ولم يكن يعرف حب الولد ولده (قوله لا بد من كفارة او هدى) قال في التوضيح: فملا عن ابن راشد والفرق بينهما وبين دين الزكاة ان دين الزكاة توجه المطالبة به من الامام العادل وبأخذها كرها من مانعي الزكاة بخلاف الكفارة والهدى فانه لا توجه فيها ذلك اه وتعب هذا الفرق ابو عبد الله بن عتاب من كبار اصحاب ابن عرفة فان لا فرق بين دين الزكاة ودين الهدى والكفارة في مطالبة الامام بهما ونقل ذلك عن اللخمي والمارري كما في المعيار قلت ونص اللخمي الذي يقتضيه المذهب ان الكفارات مما يجبر الانسان على اخراجها ولا تنز كل الامانة قال وهذا هو الاصل في الحقوق التي لله في الاموال فمن كان لا يؤدي زكاته او وجبت عليه كفارات او هدى وامتنع من اداء ذلك فانه يجبر على اتفاده وقاله ابن الموازي فمن وجبت عليه كفارات فبات قبل اخراجها انها تؤخذ من تركه اذ لم يفرط اه بن والحاصل ان دين الكفارة والهدى في اسقاطه لزكاة العين كدين الزكاة وعدم اسقاطه لها طريقتان الاولى مختار ابن عتاب والثانية مختار المصنف وابن راشد (قوله او ما افهمته المخالفة في قوله بخلاف العين) فكانه قال بخلاف العين فانه تسقط زكاة ما بكل دين مما ذكر الا ان يكون عنده الخ (قوله زكي) اي وجبت فيه الزكاة لكونه صاباً تكفاه او سقى فاكثرو قوله ان لم تحب فيه زكاة اي لكونه اقل من خمسة اوسق ولا يشترط في المعشر والنعم غير المركي ما اشترط في العرض وهو اقامة ذلك عنده حولاً كما يأتي (قوله او معدن) ليس المراد ان ذات المعدن تجعل في مقابلة الدين بل المراد ان ما أخرجه من المعدن يجعله في دينه ابن الحاجب اتفاقاً اه بن (قوله او قيمة كتابة) اي فاذا كان عليه اربعون دينار او يده اربعون دينار او قيمة الكتابة عشرون جعلها في مقابلة عشرين من الدين ويجعل العشرين الباقية من الدين في مقابلة عشرين مما يده ويركي عن العشرين الباقية فلو كانت قيمة الكتابة عشرة فلا زكاة عليه لان الباقي في يده ليس في مقابلة الدين عشرة فقط وهي اقل من نصاب ثم ما ذكره المصنف من جعل قيمة الكتابة فيما عليه من الدين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور وقال اشهب يجعل في قيمة المكاتب على انه مكاتب وقال اصبغ قيمة المكاتب على انه عبد اه ثم انه على الاول اذا كانت الكتابة عروضا قومت بعين وان كانت حيناً قومت بعرض ثم قومت بعين فان عجز المكاتب وفي رقبته فضل اي زيادة على الكتابة زكي من ماله مقداره ذلك الفضل بناء على مذهب ابن القاسم القائل بجعل قيمة الكتابة في الدين فاذا كان عليه اربعون دينار او يده اربعون دينار وقيمة الكتابة عشرة فلا زكاة فيما يده كما مر فلو عجز المكاتب والحال ان رقبته تسليح عشرين في رقبته فضل عن الكتابة وهي عشرة فاذا جعلت قيمة ذلك العبد في مقابلة الدين كان الباقي مما يده عشرين فيزكها فقد زكي الفضل بين الرقبة والكتابة وهو عشرة (قوله كان التدبير شافاً الخ) ما ذكره من جعل قيمة رقبة المدبر في الدين ظاهراً فيما اذا كان التدبير حادثاً بعد الدين لبطلان التدبير حيث ذل بيع العبد في الدين واما لو كان التدبير سابقاً على الدين فجعل قيمة رقبته في الدين مشكلاً اذ لا يجوز بيع المدبر حيث ذل هذا امر اعاد لمن يقول ان المدبر يجوز بيعه كالمقن واعلم ان جعل قيمة رقبة المدبر في الدين اذا كان الدين سابقاً على التدبير لا خلاف فيه بخلاف ما اذا تقدم التدبير على الدين ففيه خلاف فقال ابن القاسم يجعل الدين في رقبته ايضا وقال اشهب يجعل في خده تدبيره في التوضيح وكان ابن القاسم راعى قول من قال يجوز بيعه قتيلاً ان قول المصنف او رقبة مدبر على

أخذه له الغير سنين أرحيائه (أو قيمة) رقبته وذلك (لمن مر بها له) بأن أخذه له زيد سنين معينة وبعدها يكون له مملوكا فان مملوكا
يجعل قيمته في نظير الدين ويزكى ماله من العين (أو يكون له) (عدد دين حل) ورجى (أو قيمة) دين مؤجل (مرجوا) يكون له (عرض)
بشرطين أفاد الأول بقوله (حل حوله) أي العرض وظاهره أن غير العرض مما تقدم لا يشترط فيه حلول الحول وهو كذلك على ما حققه بعض
الحقوقيين خلافا لما في بعض الشراح والثاني بقوله (أن يبيع) أي أن كان مما يباع على المفسس (٣٩٣) كتاب جعة وكتب فقهاء لا يباب جسده

ودار سكناه التي لأفضل فيها
(وقوم) ماذا كراي اعتبر
قيمه (وقت الوجوب) أي
وجوب الزكاة وهو آخر
الحول وقوله (على مفسس)
متعلق بقوله يبيع فالأولى
تقديمه ثم إخراج ما لا يجعل
في مقابلة الدين بقوله (لا)
أن كان له (أبق) أو بعير شارد
ونحو ذلك (وأن رجي) إذا
لا يجوز بيعه بحال (أو دين
لم يرج) لعسر المدين وأظلمه
فلا يجعله في دينه كالعدم
(وأن وهب الدين) الذي
تسقط به زكاة العين لمن هو
عليه ولم يحل حول الموهوب
فلا زكاة عليه فيما عنده
من العين لأن هبة الدين
منشئ الملك النصاب فلا بد
من استقبال حول من
يوم الهبة (أو) وهب المالك
النصاب المدين (ما) أي
شيء (يجعل) الدين (فيه)
أي في مقابله (ولم يحل)
بكسر الحاء وتشديد اللام
(حوله) عنده فلا زكاة
عليه فيما يده من العين
لأنه يشترط في العرض الذي
يجعل في الدين أن يحول
عليه الحول وهذا تصرح
بمفهوم قوله أو عرض حل
حوله لا تكرار فالضامير

أطلاقه اتفاقا في تأخير التدبير عن الدين وعلى المشهور في تقدمه عليه انظر بن (قوله أخذه له الغير سنين أو
حياته) هكذا في نص ابن الموار كافي التوضيح لكن قال اللغمي قوله يجعل الدين في قيمة الخدمة إذا كانت حياته
ليس بحسن لأن ذلك مما لا يجوز بيعه بنقد ولا بغيره وأظنه فاس ذلك على المدبر وليس مثله لأن الجواز في المدبر
مراعاة للخلاف في جواز بيعه في الحياة ولا خلاف أنه لا يجوز للمخدم أن يبيع تلك الخدمة حياته فكذلك لا يجوز
أن يجعل فيه الدين لأن بيعه لا يجوز اه بن والحاصل أن المخدم أن أخذه صاحبه سنين فإن قيمة الخدمة تجعل
في مقابلة الدين اتفاقا وإن أخذه صاحبه حياته ففي جعل قيمة خدمته في الدين قولان لأن الموار واللعنمي
(قوله) فإن عمر يجعل قيمته) بأن يتأهل ما تساوى هذه الرقبة على أن يأخذها المبتاع بعد استيفاء الخدمة ولا
يقال أن فيه بيع معين يتأخر قبضه لانا نقول أن قبض المخدم ينزل منزلة قبض المشتري اه عدوى (قوله حل
حوله) أي مضى له حول وهو عنده والمراد بالحول السنة كما هو المأخوذ من كلامهم كما قال طني وما في عقب
عن الشيخ سالم من أن حول كل شيء يحسبه الخ فقيه طر وانما يشترط هذا الشرط إذا مر على الدين حول على
المدين والأفلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زمانا كذا في بن عن ابن عاشر واشترط مرور الحول على
ما يجعل في الدين من العروض قول ابن القاسم وقال اشهب بعدم اشتراطه بل تجعل قيمته في مقابلة الدين وإن
لم يمر عليه حول عنده قال طني وبنوا هذا الخلاف على أن ملك العرض في آخر الحول هل هو منشئ الملك
العين التي يده من الآن وحينئذ فلا زكاة عليه فيها فقد الحول وهو قول ابن القاسم وكاشف أنه كان مالكا لها
وحينئذ فيزكى وهو قول اشهب وانت خبير بأن هذا البناء يوجب عموم شرط الحول عند ابن القاسم في كل
ما يجعل في مقابلة الدين من معشر ومعدن وغيرهما لكنهم لم يشترطوا مرور الحول إلا في العرض ولم يشترطوه
في المعشر والمعدن وغيرهما كافي المواق انظر بن (قوله وظاهره أن غير العرض مما تقدم) أي وهو
المعشر والمخرج من المعدن والكتابة ورقبة المدبر وخدمة المخدم ورقبته وخدمة المعتق لأجل (قوله
بعض المحققين) أراد به العلامة طني وأراد ببعض الشراح عقب تبعا لعم (قوله وكتب فقهاء) أي ودار
سكن فيها أفضل (قوله وقت الوجوب) تنازعه يبيع وقوم على الظاهر لأن العبرة في كونه يباع على المفسس
أو لا بوقت الوجوب (قوله متعلق بقوله يبيع) أي والجملة قبله اعتراض بين يبيع ومتعلقه (قوله لا أبق)
عطف على معشر أي إلا أن يكون عنده معشر لأن كان عنده أبق ولو قال لا كآبق أي لا مثل أبق كان
أولى لبداخل البعير الشارد (قوله أذا لا يجوز بيعه الخ) أي فلا يجعل ذلك في دينه بل تسقط زكاة ماله
من العين أذا لا يجوز الخ (قوله أو دين لم يرج) أي سواء كان حالا أو مؤجلا (قوله فلا يجعله في دينه) أي
لأجل أن يزكى ماله من النقد بل تسقط زكاته (قوله منشئ الملك النصاب) أي إلا أن فلم يحل حوله
وقوله فلا بد أي في وجوب الزكاة وقوله من استقبال حول أي بذلك النصاب (قوله لا تكرار) أي لأن
ذكر المحترق بعد القيد ليس بكرر أو المصنف لا يعتبر غير مفهوم الشرط (قوله فإذا مر الحول الثاني الخ)
الحاصل أنه إنما لم يرزك العشرين الأولى آخر الحول الأول لأنها كانت عنده بمثابة الوديعة ولم يتحقق
ملكها إلا في آخر الحول الأول فإذا مر الحول الثاني زكاه وكذا العشرين الثانية عنده وديعة فلا
يشملها إلا في آخر الحول الثاني فإذا مر الحول الثالث زكاه وهكذا (قوله هو المعتمد) أي لقول ابن
رشد في البيان أنه الذي يأتي على مذهب الإمام مالك في المدونة في الذي وهب له الدين بعد حلول الحول

(٥٠ - دسوق أول) في حوله يعود لكل من الدين الموهوب وما بعده وأقر دلان العطف بأو (أو مر لكمؤ حرقه ستن
دينار ثلاث سنين) كل سنة عشرين بن وقبضها معجلة ولا شيء له غيرها (حول) فاعل مر (فلا زكاة) عليه لأن عشرين السنة الأولى لم يتحقق
ملكها إلا الآن فلم يملكها حولا كاملا فإذا مر الحول الثاني زكى عشرين وإذا مر الثالث زكى أربعين الأمانة قصته الزكاة فإذا مر الرابع
زكى الجميع فقوله فلا زكاة محذوف من الأولين دلالة الثالث عليه وما مشي عليه المصنف في الأخير هو المعتمد

تخلأ فلما ربه على الاجهوري من انه تجبز كاة العشر بن عجز وراحول الاول لان الغيب تشف انه ملكها من اول الحول (ومدين مائة) اي مدين بمائة اي عليه مائة ٣٩٤ (له) اي علك مائتين في يده (مائة محرمية) اي ابتداء حوله من محرم (ومائة رجبية)

على المال الذي يده او اقامه لاقانه يستقبل اه نقله في التوضيح (قوله) خلا فلما ربه عجز الخ) هذا الذي ربه عجز قول للمالك وفي المواق ما يفيد انه الذي تجب به الفتوى لا ما اقتصر عليه المصنف ورده طنى بأن كلام ابن رشد في البيان والمقدمات يقتضى ترجيح مامشى عليه المصنف اه عدوى (قوله) ويجعل الرجبية) اي قبل حلول حوله في مقابلة الدين فلا يزكيها اذا جاء حوله رجب الثاني (قوله) على المشهور) ومقابله يزكى المائتين كل واحدة عند حوله فيجعل الاخرى في الدين (قوله) وقفت للسلف) اي وقفت لكون المحتاج يتسلفها ويرتد بها عند يساره وسواء وقفت على معينين او غير معينين وما ذكره مبنى على المتعمد من جواز وقف العين للسلف وقيل بعدم صحة ذلك والخلاف في ذلك يأتي في باب الوقف (قوله) او المتولى عليها) اي وهو الناظر (قوله) ان مر الخ) شرط اول وقوله وكانت نصا بالمرط نان (قوله) ما لم يوقف) اي من مال الواقف (قوله) اذ وقفها لا يسقط زكاتها عنه منها) اي لبقاء ملك الواقف تنديرا كبايأتي في باب الوقف ان شاء الله (قوله) كل عام) اي يزكيها من ذكر من الواقف والمتولى عليها كل عام (قوله) ويزكيها المتسلف) اي كل عام ايضا وقوله ويربها اي يزكى المتسلف ربحها ايضا ان تجر فيها وقوله ان مر الخ) شرط في زكاة ربحها وحاصل ما ذكره ان العين الموقوفة للسلف اذا لم يتسلفها احد وجب على الناظر او الواقف زكاتها كل عام ان مرها حول من يوم ملكها اوزكيت وكانت نصا بايضا او بانصا بها المالم يوقف واما اذا تسلفها احد وجب زكاتها العام بعد قبضها كغيرها من الديون ويجب على المتسلف زكاتها ايضا كل عام ان كان عنده ما يجعل في مقابلتها واذا التجرف فيها فرج زكى ربحها ان مضى حول من يوم تسلفها ولو ردها قبل ان يتم لربحها حول (قوله) ان مر حول الخ) فلو مكث المال عنده نصف عام ثم ربح فيه ورد الاصل ثم ربح في الربع عنده النصف الثاني فانه يزكى عند افضاء النصف الثاني لانه يصدق عليه حينئذ انه مر حول من يوم تسلفها والحاصل ان حول ربحها من السلف على ما سبق ولورد الاصل قبل عام وهذا بخلاف ربح القراض اذا رد العامل راس المال قبل السنة فانه يستقبل به حولا من يوم المقاصلة (قوله) وقف ليزرع) واما الحب الذي وقف للسلف فلا زكاة فيه كما يفيد قوله وزكيت عين وقف للسلف اه عدوى (قوله) ليزرع كل عام في ارض مملوكة) اي للواقف او مستأجرة او موات (قوله) ويفرق ما زاد على القدر الموقوف) اي واما الموقوف فيبقى ليزرع كل سنة (قوله) ويزكى الحب) اي الخارج من الزرع وزكاته من عينه (قوله) ان وجد) اي والا فلا زكاة فالنصاب المذكور زكاته على ملك الواقف (قوله) ليفرق لبنه) اي واما الحيوان الذي وقف لفرق عينه فلا زكاة فيها اذا كان الوقف على غير معينين لافي جلته ولا في ابعاضه لا على المالك لانه يخرج عن ملكه لانه اوصى بتفرقة اعيانه ولا على المساكين لانهم غير معينين وان كان على معينين فن بلغت حصته نصا بازكى حلول من يوم الوقف والا فلا وان وقف الحيوان لتفرق انما نه فلا زكاة كان الوقف على معينين ام لا ولذا لم يحمل الشارح المصنف على ذلك (قوله) تبع له) اي في الوقفية اي هذا اذا شرط دخولها في الوقفية بل ولو سكت عن ذلك (قوله) او لتفرقة تسلفه) قدر الشارح التفرقة اشارة الى ان قوله او تسلفه عطف على محذوف اي او حيوان لتفرقة غلته او تسلفه (قوله) دون الوسط) اي وهو الحيوان الموقوف لتفرق غلته وذلك لان التفصيل الذي ذكره المصنف لم يقبله احد في وقف الحيوان لاجل تفرقة غلته كما قال الشارح (قوله) ان تولى الخ) شرط في قوله كعليهم اي واما ان كان الوقف على مساجد او على غير معينين عاز زكاة في جلته على ملك الواقف ان بلغ نصا او نقص عن النصاب وكان عند الواقف ما يكمل به النصاب ولو ناب كل واحد شيئا قليلا سواء تولى المالك علاجه ام لا (قوله) وسقيه وعلاجه) هذا اشارة الى ان قول المصنف تفرقة ليس المراد خصوص التفرقة بل المراد ان تولى تفرقة وغيرها والفرق ان المالك اذا تولى تفرقة وعلاجه فكأن المالك لم يخرج عنه فلذلك اعتبرت الجملة وان لم ينول المالك ما ذكر فكأنه خرج عن ملكه فصار

اي ابتداء حوله رجب (بركي الاولى) المحرمية عند حوله ويجعل الرجبية في مقابلة الدين على المشهور (وزكيت) وجوبا (عين) ذهب او فضة (وقف للسلف) اي يزكيها الواقف او المتولى عليها منها ان مر عليها حول من يوم ملكها اوزكاه وكانت نصا باو هي مع المالم يوقف نصا اذ وقفها لا يسقط زكاتها عنه منها كل عام ان لم يتسلفها احد فان تسلفها احد زكيت بعد قبضها منه لعام واحد ولو اقامت اعموا ويزكيها المتسلف ان كان عنده ما يجعله في الدين ويربها ان مر حول من يوم تسلفها اخذ من قوله وضم الربح لا صلة ولوربح دين لا عوض له عنده (ككتاب) اي كاي زكى نبات اي حب وقف ليزرع كل عام في ارض مملوكة او مستأجرة ويفرق ما زاد على القدر الموقوف او حيوان وقف ليفرق ثم ربحها ويزكى الحب والثمر ان كان فيه نصاب ولو بالضم لحب الواقف ان وجد (وحيوان) من الانعام وقف ليفرق لبنه او صوفه او يجمع عليه او يرب ويسته تسبع له ولو سكت عنه (او) لتفرقة (سلفه) كما صدق

وقوله على (مساجد او) على (غير معينين) كما تقرء او بني تميم راجع لقوله ككتاب ولقوله او تسلفه فهو راجع للطرفين دون الوسط وكذا قوله (كعليهم) اي على المعين (ان تولى المالك تفرقة) ويستتبعه وعلاجه بنفسه او نائبه

ولو قال ان تولى المالك القيام به كان اولى اى بان كان النبات تحت يد الواقف يزعمه ويعالجه حتى يثمر فيفرقه على المعينين وكذا الامهات تحت يده يقوم بها حتى اذا حصل النسل فرقه عليهم فيزكى الجسلة ان كان فيه نصاب او عنده مما لم يوقف ما يكمل به النصاب سواء حصل لكل واحد من المعينين نصاب ام لا (والا) يتولى المالك القيام به بل المعينون الموقوف ٣٩٥ عليهم هم الذين وضعوا ايديهم على ذلك وحازوه وصاروا

يزرعون النبات ويفرقون ما حصل على انفسهم وكذا يفرقون النسل بعد وضع ايديهم على القيام بالامهات فلا تزكى الجسلة بل (ان حصل لكل نصاب) زكاه والا فلا مال يمكن عنده ما يضمه له ويكمل به النصاب واما الوسط وهو قوله وحيوان فلا يرجع له واحد منهما ان حمل على انه وقف لثفرقة غلته او ليحمل عليه كاذرنا فانه لا فرق بين كونه على معينين او غير معينين في انه ان كان في جلته نصاب زكى والا فلا تولى المالك القيام به ام لا ثم ماذا كره المصنف من التفصيل ضعيف والمذهب ان النبات والنسل كالحیوان تزكى جلته على ملك الواقف ان بلغ نصابا او عنده ما يكمل به النصاب كان على معينين ام لا تولى المالك التفرقة ام لا تولى المالك التفرقة ام لا (وفي الحاق) الحبس على (ولد فلان) كولد زيد (بالمعينين) نظرا الى الاب فيزكى جلته على

كالصدقة المسبلة فلذلك اعتبر نصيب كل واحد (قوله ولو قال الخ) اى لان هذا القيد معتبر في الحيوانات كالنبات كاذر الشيخ سالم ان العوفي نقل القيد المذكور عن اللخمي فيهما وظاهر المصنف ان القيد المذكور معتبر في النبات فقط وقول بهرام لم ار هذا القيد الا في النبات قصور لما علمت (قوله وحازوه) المراد بجوزهم له توليهم لذلك الموقوف فقوله وصاروا يزعمون الخ تفسيره لا قيد اذ كما استظهره طي (قوله فلا يرجع له واحد منهما) اى من المعينين وغيرهم (قوله فانه لا فرق) اى باتفاق والاصل ان الحيوان الذى وقف لثفرقة غلته او ليحمل عليه لم يرد في نقل من الانتقال التفرقة فيه بين وقفه على معينين او غيرهم بل تزكى جلته على ملك الواقف مطلقا وانما ورد الخلاف في النبات الموقوف والحيوان الموقوف لثفرقة نسله (قوله ثم ماذا كره المصنف من التفصيل الخ) حاصل ما ذكره المصنف من التفصيل ان الموقوف اذا كان حيوانا وقف لثفرقة غلته فانه تزكى جلته على ملك الواقف ان بلغ نصابا كان الوقف على معينين ام لا تولى المالك علاجه ام لا وان كان الموقوف نباتا او حيوانا وقف لثفرقة نسله فان كان على مساجد او على غير معينين فكذلك تزكى جلته على ملك الواقف وكذا ان كان على معينين ان تولى المالك علاجه وان تولاه الموقوف عليهم ان حصل لكل نصاب زكاه والا فلا مال يمكن عنده ما يكمل به نصابا واعلم ان هذا الذى درج عليه المصنف من التفصيل بين المعينين وغيرهم تبع فيه تشهيرا بن الحاجب مع قوله في التوضيح لم ار من صرح بمشهوريته كما فعل المؤلف ونسبه في الجواهر لابن القاسم ونسبه اللخمي وغيره لابن المواز واقصر عليه التونسى واللخمي ثم قيد اللخمي ماذا كره من اعتبار الانصبا في المعينين بما اذا كانوا يستعملون ويلون النظر له لانها طابت على املاكهم وذكر المؤلف هذا القيد تبعاله واما مقابل ما درج عليه من التفصيل فهو لسحنون والمدنيين وفهم صاحب المقدمات وابو عمران المدونة عليه اطرح اه بن (قوله نظرا الى الاب) اى فانه معين وقوله نظرا الى انفسهم اى فانهم غير معينين وان كان ابوهم معيننا (قوله وقد علمت المذهب) اى من انه لا فرق بين المعينين وغيرهم من ان الموقوف يزكى جلته على ملك الواقف اى وحينئذ فالخلاف المذكور وانما يأتى على الطريقة الضعيفة التى ذكرها المصنف (قوله وانما يزكى الخ) فهم من قوله يزكى اشتراط ما يشترط في الزكاة اى من حرية المالك له واسلامه لامرور الحول وهذا هو الذى اقتصر عليه ابن الحاجب وقيل لا يشترط فيه حرية ولا اسلام وان الشركاء فيه كالا واحد قال الجزولى وهذا هو المشهور نقله ح (قوله معدن عين) اى فاذا خرج منه نصاب زكى وزكاه ربع العشر كاذر كاه في غيره (قوله كنه حاس وحديد) ادخل بالكاف الرصاص والقرندبر والسكر والحقيق والياقوت والزمرد والزنبرق والزرنيخ والمغرة والكبريت فان هذه المعادن كلها لازكاه فيها (قوله يطعمه لمن يشاء) اى يعطيه لمن يعمل فيه لنفسه مدة من الزمان او مدة حياة المقطع بفتح الطاء وسواء كان في ظير شئ يأخذه الامام من المقطع او من غير شئ واذا اقطعه لمن شاء في مقابلة عين كانت تلك العين لبيت المال فلا يأخذ الامام منها الا بقدر حاجته قال الباجي واذا اقطعه لاحد فاعلم ان يطعمه له انتفاعا لا ملكا فلا يجوز لمن اقطعه له الامام ان يبيعه ابن القاسم ولا يورث ممن اقطعه له لان ما لا يملك لا يورث اه بن وقوله او يجعله للمسلمين اى فيقيم فيه من يعمل للمسلمين باجرة واذا جعله للمسلمين فلا زكاه فيه لانه ليس بمملوك للمعين حتى انه يزكى وان اقطعه لشخص وجب عليه زكاهه ان خرج منه نصاب على ماهر والمعدن لا يزكى مطلقا بل في بعض الاحوال (قوله ان كان الخ) راجع لقول المصنف وحكمه الخ (قوله كالقباني) اى فهو غير مملوك لاحد ولو كانت في بلاد المسلمين (قوله او ما انجلى عنها اهلها) اى بنبرقتان بان ما اتوا جميعا بعير قتال (قوله ولو لمسلمين) اى هذا اذا كان اهلها الذين

ملك الواقف ان تولى التفرقة والا زكى منهم من حصل له نصاب (او غيرهم) نظرا الى انفسهم لا الى ايديهم (قوله) بنو تميم مثلافن غير المعينين اتفاقا ولذا قال ولد ولم يقل بنى ثم شرع يسكلم على زكاه المعدن قتال (وانما يزكى معدن عين) ذهب وفضة لا غيرهما من المعادن كنه حاس وحديد (وحكمه) اى المعدن من حيث هو لا بقيد العيين (للامام) او نائبه يقطعه لمن يشاء او يجعله للمسلمين ان كان بأرض غير مملوكه كالقباني او ما انجلى عنها اهلها ولو لمسلمين او مملوكه لغير معين

انجلا عنها كفا را بل ولو كانوا مسلمين على المعتمد والحاصل ان الصواب ان الارض التي انجلى عنها اصحابها المسلمون ما وجد فيها من المعادن فهو للامام خلافا لقول بعضهم ان المسلمين لا يسيط ملكهم عن اراضيهم بانجلاهم وحينئذ فيكون ما وجد فيها من المعادن لهم ولورثتهم وفي المبالغة تسمح لاقتضاها ان الارض التي انجلى عنها اهلها المسلمون غير مملوك كقائل (قوله كارض العنوة) فيه ان ارض العنوة بمجرد دفعها تكون وقفا فلا يتأني فيها ملك فامعنى جعل الشارع لها مملوكا واجب بان اريد بالملك ما يشمل ملك المنفعة ومعلوم ان الوقف تملك منافعه وان لم تملك ذاته فأرض العنوة لا تملك ذاتها ويملك منفعتها كل من ملكه منها الامام وانائبه (قوله ولو بأرض معين) اي ولو كان المعدن بأرض مملوك كذا تأمل الشخص معين كزيد (قوله ويقتصر اقطاعه في الاراضي الاربع الى حيازة) اي ويقتصر اقطاع الامام للمعدن اذا كان في الاراضي الاربع الى حيازة (قوله على المشهور) اي بناء على المشهور من ان اقطاعات الامام تقتصر لحيازة وذكري المج ان هذا هو المعتمد وان امضاء عطية تميم مع انه لم يحضرها في حياته عليه الصلاة والسلام خصوصية له ومقابل المشهور ما لابن الهندي من ان عطية الامام لا تقتصر لحوزة اذ اقامت الامام قبل ان تحاز عنه لم تبطل وقوى بن القول بعدم الاقتفار حيث قال جعل القول بالاقتفار هو المشهور فيه نظر فقد قال المتبسط في النهاية في باب ما يقطع الامام مائنه ولا يحتاج الاقطاع لحيازة بخلاف الهبة وقيل لا بد فيه من الحيازة وبالأول العمل اقطاها وان عدم اقتفاره لحيازة هو المشهور والمعمول به قال ابو علي المناوي وهو ظاهر لان الامام ليس بواهب حقيقة انما هو نائب عن المسلمين وهم احياء ولذا قالوا لا ينزل القاضي بموت الامير اه كلام بن (قوله الاملاو كالمصالح) الحاصل ان مواضع المعدن خمسة ارض غير مملوك لا حدكا ضيا في وما انجلى عنها اهلها وارض مملوك كذا لغير معين كارض العنوة وارض مملوك كالمعين وارض الصلح فالثلاثة الاول داخله قبل لو والرابعة محل الخلاف والخامسة المستثناة ورد المصنف بل وفي قوله ولو بأرض معين على من قال ان المعدن الذي يوجد فيها يكون لمالكها مطلقا وعلى من قال ان كان المعدن عينا فلا امام وان كان غير عين فلمالك الارض المعين والمعتمد انهما للامام لان المعدن قد يجدها شرار الناس فلو لم يكن حكمه للامام لادى الى الفتن والهرج وقوله لمصالح بكسر اللام وقعها ومفهوم مملوك كذا ما وجد من المادان في موات ارض الصلح الغير المملوك فحكمه للامام (قوله فله) اي فاجد فيها من المعدن فهو له ولا يزكى فقوله الاملاو كذا مخرج من قوله يزكى ومن قوله وحكمه للامام اي انه يخرج من الامر بن معا (قوله الا ان يسلم فيرجع حكمه للامام) اي على مذهب المدققة وهو الراجح لزوال احكام الصلح بالاسلام خلافا لسمحنون القائل انها تبقى له ولا ترجع للامام (قوله وضم بقية عرقه) يعني ان العرق الواحد من المعدن ذهبا كان او فضة او كان بعضه ذهبا وبعضه فضة يضم بعضه الى بعض اذا كان متصلا فاذا اخرج من العرق نصابا زكى ما يخرج بعد ذلك ولو كان الخارج شيئا قليلا ولو تلف الخارج اولا (قوله المتصل) اخذه من قول المصنف بقية اذ لا يقال بقية الا عند اتصاله (قوله واضطرازا) اي لفساد آلة او مرض العامل (قوله فليس المراد بالترخي العمل على الهبة) اي بأن يعمل كل يوم عملا قليلا لان هذا من قبيل اتصال العمل (قوله والى الثاني والرابع بقوله الخ) في الحقيقة الاشارة لهما انما هي بقوله ولا يضم عرق آخر للذي كان يعمل فيه اولا في معدن واحد اي سواء اقطع العمل واتصل (قوله فلا يضم ما خرج من واحد منها ما خرج من آخر) اي بل يعتبر بكل معدن على حدته ولو اتحد جنسها فان خرج منه نصاب زكى والا فلا (قوله ولو في وقت) اي هذا اذا كان الخروج منها في ايام لا تقطع العمل بل ولو كان في وقت واحد لعدم اقطاعه (قوله ولا يضم عرق آخر) ظاهر المصنف عدم ضم احد العرقين للآخر من معدن واحد ولو وجد الثاني قبل فراغ الاول وفي ح ما يفيد انه يضم حيث بدا العرق الثاني قبل اقطاع الاول سواء ترك العمل فيه حتى اتم الاول او انتقل للثاني قبل تمام الاول وهذا هو المعتمد كما قرر شيخنا ثم ان قوله ولا عرق آخر بغنى عما قبله لانه اذا كان لا يضم عرق من معدن لعرق آخر منه فأولى ان لا يضم معدن لمعدن آخر (قوله وفي وجوب ضم فائدة الخ) يعني لو كان

الاراضى الاربع الى حيازة على المشهور فان مات الامام قبلها بطلت العطية (الا) ارضا (مماو كالمصالح) معين او غيره (فله) اي فهمي للمصالح لا للامام الا ان يسلم فيرجع حكمه للامام (وضم) في الزكاة (بقية عرقه) المتصل لما خرج منه اولا وان تلف ولما كانت الاقسام اربعة بالنظر الى العرق والعمل وهي اتصالها واقطاعها واتصال العرق دون العمل وعكسه اشار الى الاول والثالث بقوله وضم بقية عرقه ان اتصل العمل بل (وان تراخي العمل) اي اقطع اختيارا واضطرارا فليس المراد بالترخي العمل على الهبة والى الثاني والرابع بقوله (لامعادن) فلا يضم ما خرج من واحد منها لما خرج من آخر ولو في وقت واحد (ولا يضم) (عرق آخر) للذي كان يعمل فيه اولا في معدن واحد ويعتبر كل عرق بانصراده فان حصل منه نصاب زكى ثم يزكى ما يخرج منه بهذا لوان قل وسواء اتصل العمل واتقطع (وفي) وجوب (ضم فائدة) اي مال بيده

نصابا او دونه (حال حولها) عنده لما اخرج من معدن دون نصاب وهو المعول عليه فكان عليه الاقتصار عليه وعدم ضمها له لاختلاف نوعهما باشتراك الحول فيها دونته تردده وفي قوله ضم اشارة الى بقاء الفائدة يسد حتى يخرج من المعدن ما يكمل به النصاب اذ لو تلفت قبل الاخراج فلازم كاة قطعاً (و) في (تعلق الوجوب) بركاة ما يخرج من المعدن (باخراج) منه ولا يتوقف على التصفية وانما المتوقف عليها الاعطاء للفقراء (او تصفيته) من ترابه وسبكه (تردد) وثمره الخلاف تطهر لو اتفق شيئاً بعد

٣٩٧

تلف بعد امكان الاداء
فعلى الاول بحسب دون
الثاني (و جاز دفعه) اى
معدن العين لمن يعمل فيه
(بأجرة) معلومة يأخذها
من العامل في نظير اخذه
ما يخرج منه من المعدن
بشرط كون العمل
مضبوطاً بزمان او عمل
خاص كحرق قامة او قامين
نقياً للجهالة في الاجارة
وسمى العوض المدفوع
اجرة لانه ليس في مقابلة
ذات بل في مقابلة اسقاط
الاستحقاق ((غير نقد))
لثلايق في اخذ العين
في العين خصوصاً وهي
مجهولة نظر للصورة فلا
ينافي ان الاجرة انما هي
في نظير الاستحقاق كما
قدمنا ولذا كان يجوز
دفع معدن غير النقد
كالتحاس بأجرة نقد وغير
نقد (على ان يخرج) من
العين (للمدفع له)
وز كانه عليه واملو
استأجره على ان ما يخرج
له به والاجرة يدفعها له
للعامل فيجوز ولو بأجرة
نقد (واعتبر ملك كل)

عنده مال دون نصاب من فائدة وحال عليه الحول وهو عنده ثم اخرج من المعدن ما يكمل به النصاب فهل
يجب ان تضم تلك الفائدة لما اخرج من المعدن ويرى كاولا في ذلك قولان فالقول بالضم للتقاضى عبد
الوهاب واللخمي والقول بعدمه لسجنون قيا على عدم ضم المعدن وفهم ابن يونس المدونة عليه ولكن
المعتمد ما قاله عبد الوهاب من الضم (قوله نصابا او دونه) به صرح في التوضيح وهو المفهوم من كلام غيره
لكنه خلاف ما في الذخيرة عن سند من ان عبد الوهاب انما يقول بالضم اذا كانت الفائدة دون نصاب فان
كانت نصابا او اخرج من المعدن دون نصاب لم يركاه انظر ح اه بن والحاصل ان محل الخلاف على ما قال
سند اذا كانت الفائدة اقل من نصاب والا فلا تضم اتفاقاً (قوله او تصفيته) اى او يتعلق الوجوب به
لا عند تصفيته من ترابه وسبكه لا بمجرد اخراجه من المعدن والقول الاول للباجي واستظهره بعضهم كما قال
شيخنا (قوله وثمره الخلاف تطهر الخ) من ثمرته ايضا كما في ح عن الجرولي انه لو اخرج ولم يصفه وبقي عنده
من غير تصفية اعمام صفاء فعلى الثاني بركاة واحدة وعلى الاول بركاة لكل عام (قوله او تلف
بعد امكان الاداء) اى وكان التلف بعد الاخراج وقبل التصفية (قوله و جاز دفعه) من اضافة المصدر لمفعوله
اى و جاز ان يدفع السلطان او نائبه او المقطع له المعدن (قوله بأجرة) اى يأخذها الامام او نائبه او المقطع
له وقوله في نظير اخذه اى اخذ العامل ما يخرج به (قوله نقياً للجهالة في الاجارة) الاولى تقليلاً للجهالة في
التر المسقط فيه الحق لانه ليس هنا اجارة لشي لا يتألف المستأجر هنا الارض التي فيها المعدن لانا نقول بشرط
صححة الاجارة السلامة من استيفاء عيبن قصدوا او افسدت (قوله وسمى العوض المدفوع) اى للامام او نائبه
اول رب المعدن وهو المقطع له وكان الاولى ان يقول وسمى المدفوع اجرة لانما لانه الخ تأمل (قوله بل في
مقابلة اسقاط الاستحقاق) اى فلما كان المدفوع في مقابلة اسقاط الحق والاختصاص عبر بأجرة دون ثمن
(قوله ولذا) اى ولا جل ان العلة في منع اخذ الاجرة من النقد الوقوع في اخذ العين في العين نظر للصورة
جاء دفع الخ (قوله نقد وغير نقد) اى بشرط ان يكون غير النقد ليس من جنس المعدن والامنع للمزبنة وهي
بيع معلوم بمجهول من جنسه نظر للصورة والحاصل ان معدن العين يجوز دفعه بأجرة غير نقد ويمتنع بها
للتسببه صورة ومعدن غير النقد يجوز دفعه بأجرة من النقد ومن العرض لكن من غير جنس المعدن والامنع
للمزبنة صورة (قوله واعتبر ملك كل من العمال) اى سواء كان المعدن دفع لهم مجاناً او بأجرة يأخذها الامام
منهم وانما كان العامل بركاة في هذه الحالة مع ان من اشترى شيئاً لا بركاة لانه ليس شراً حقيقة بل الذي
دفعوه اعمام في نظير اسقاط الحق كما علمت (قوله يجوز للعامل ما يخرج منه) اى في مقابلة عمله والقول
بالجزا والمالك وعمله بان المعادن لما لم يجز بيعها جازت المعاملة عليها بجزء كالمساقاة والقراض والقول بالمنع
لا سبغ (قوله و بين القراض) اى وان كان في القراض غر رايضا (قوله بان القراض فيه راس مال) اى
مع اوم تخفت الجهالة فيه لانه قد يحمل على ربحه بخلاف ما هنا (قوله لان العامل هنا) اى على القول بجواز
دفعه له بجزء مما يخرج منه في مقابلة عمله (قوله وفي ندرته الجنس) اى عند ابن القاسم وعند ابن نافع فيها
الركاة ربع العشر لان الجنس مختص بالركاز وهي عنده ليست من الركاز بل من المعدن لان الركاز عنده
مختص بمادته آدمى واما عند ابن القاسم فهي من الركاز لانه عنده ما وجد من ذهب وفضة في باطن

اى كل واحد من العمال ان تعدد واقتن بلعت حصته نصاباً كاه والا فلا (وفي) جواز دفع المعدن (بجزء) للعامل مما يخرج منه كتنصف او
ربع (كقراض) ومنعه لانه غرر و يفرق بينه وبين القراض بان القراض فيه راس مال دون ما هنا وبأن الاصل في كل المنع ورد الجواز
في القرض وبني هذا على الاصل (قولان) وجع كل منهما فكان الاولى التعبير بخلاف والتشبيه غير تام لان العامل هنا انما يركب حصته
اذا كان فيها نصاب وان كان حصته به دون نصاب وعامل القراض بركاة ما يشوبه وان دون نصاب حيث كان حصته به من راس المال
ويربحه نصاباً (وفي ندرته) اى معدن العين بضم النون وسكون المهملة

والارض مخلصا سواء دفن فيها او كان خاليا عن الدفن (قوله وهى القطعة الخ) كذلك فسر هاعياض وغيره
 وفسرها ابو عمران بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية وهذا ليس مخالفا لما قبله لان المراد ما يسهل من
 المعدن مما لا يحتاج لكبير عمل فهو الندرة وفيه الخس وعلى هذا يدل كلامهم قاله طي ولا شك ان ما يسهل من
 المعدن مما لا يحتاج لكبير عمل يشمل القطعة الكبيرة الخالصة والقطع الصغار الخالصة المبثوثة في التراب
 ويشمل التراب الكثير الذهب السهل التصفية (قوله الخالصة) اى التى توجب دفن الارض من اصل خلقها
 لا بوضع واضع لها في الارض (قوله كالزكاز في الخس) اعلم ان مصرف الخس في الندرة والركاز غير مصرف
 الزكاة اما خس الركاز فقد قال اللخمي ان مصرفه ليس كمصرف الزكاة وانما هو بخمس العنقاص فصرفه
 مصالح المسلمين فيحل للاغنياء وغيرهم نقله المواق ثم قال واما مصرف خس الندرة من المعدن فلم اجد
 ومقتضى رواية ابن القاسم انه كاللغنم والركاز اى فصرفه مصالح المسلمين ولا يختص بالاصناف الثمانية اه
 بن فقول عقب ويدفع خس كل اللامام العدل ليفرقه على المساكين فيه نظر (قوله دفن جاهلي) الجاهلية كما
 في التوضيح ما عدا الاسلام كان لهم كتاب ام لا وقال ابو الحسن في كتاب الولاء اصطلاحهم ان الجاهلية اهل
 الفترة الذين لا كتاب لهم واما اهل الكتاب قبل الاسلام فلا يقال لهم جاهلية والخاص ان من قبل الاسلام
 ان لم يكونوا اهل كتاب فهم جاهلية باتفاق التوضيح وابي الحسن وان كان لهم كتاب كاليهود والنصارى فيقال
 لهم جاهلية على كلام التوضيح لا على كلام ابي الحسن وعلى كل حال دفعهم ركاز فلو قال المصنف وهو دفن كافر
 غير ذمى لكان احسن لشموله من قبل الاسلام ومن بعده من كل كافر غير ذمى كتابيا او غيره بدليل قوله الاتي
 ودفن مسلم او ذمى لقطعة اه تقرير عدوى (قوله او غير مسلم وذمى) اى من كل كافر قبل الاسلام او بعده
 كان له كتاب ام لا وهذا تفسير مراد الجاهلي (قوله والمراد ماله ولو لم يكن مدفونا) هذا الكلام انت وتبعه
 بعض الشراح وهو يقتضى ان ما وجد فوق الارض من اموالهم فهو ركاز وان المصنف انما اقتصر على
 الدفن لانه شأن الجاهلية في الغالب قال طي وهو غير ظاهر لان المصنف فسر الركاز بأنه دفن جاهلي وكذا
 فسره في المدونة والموطا واهل المذهب فلم يقتصر المصنف على الغالب بل غير المدفون ليس بركاز وان كان فيه
 الخس قياسا عليه نعم يعترض على التعريف المذكور بأنه لا يشمل ما وجد في الارض من ذهب او فضة مخلصا
 من غير دفن بل من اصل خلقه وهو المسمى بالندرة فانه من جملة افراد الركاز عند ابن القاسم كفى ابي الحسن
 والتعريف لا يشمله (قوله وان يشك) اى وان كان ملتبسا بشك لان الغالب في الدفن ان يكون دفن جاهلي
 (قوله بأن لا يكون عليه علامة) اى اصلا وقوله وانطمست اى او كان عليه علامة وانطمست او كان عليه
 العلامتان كما قاله سند (قوله او وان قل كل من الندرة والركاز) هذا بالغة في تخميسهما وما ذكره المصنف
 من تخميسهما وان قلا هو المشهور ومقاله ابن سحنون من ان اليسير لا يخمس (قوله او عرضا) اى
 او كان الركاز عرضا كنعاس وحديد وجوهر ورخام وصغور وهى الحجارة الكبار كالجماديل ما لم تكن مبنية
 والا فحكمها حكم جدران فان كانت الارض عنوة كانت تلك الصغور المبنية حبسا على المسلمين تبعها
 للارض وان كانت الارض مملوكة لاحد قتلك الا بحار لمالك الارض وما ذكره من ان الركاز يخمس اذا
 كان عرضا هو المشهور بخلاف الماروى عن مالك من انه لا يخس في العرض (قوله وهو خاص الخ)
 الضمير راجع للعرض اى ان العرض خاص بالركاز ولا يتعداه للندرة اذ لا تكون عرضا كما تقدم في
 تعريفها بخلاف الركاز فانه يكون عينا ويكون عرضا (قوله اى اخراجه من الارض) اى بالحفر عليه
 (قوله وهو ظاهر) اى من قوله تخليصه لان المتبادر تخليصه بالتصفية ولا معنى لها في الركاز لعدم احتياجه
 لها (قوله فالزكاة) اى فالواجب الصدور المخرج في الزكاة وهو ربع العشر من غير اشتراط بلوغ
 النصاب ولا غيره من شروط الزكاة كما قاله ابن عاشر وما ذكره من وجوب الزكاة اذا توقف تخليصه على
 فكبير نفقة او عمل هو تأويل اللخمي وتناول ابن يونس المدونة على وجوب الخس مطلقا ولو توقف

وهى القطعة من الذهب
 او الفضة الخالصة التى
 لا تحتاج لتصفية (الخس)
 مطلقا وجدها حرا وعبد
 مسلم او كافر بلغت نصابا
 ام لا (الركاز) فيه الخس
 (وهو) اى الركاز (دفن)
 بكسر فسكون اى مدفون
 (جاهلي) اى غير مسلم
 وذمى والمراد ماله ولو لم
 يكن مدفونا (وان يشك)
 فى كونه دفن جاهلي او مسلم
 بأن لا يكون عليه علامة
 او انطمست (او) وان
 (قل) كل من الندرة
 والركاز عن نصاب (او
 عرضا) كنعاس ومسل
 ورخام وهو خاص بالركاز
 (او وجدته) اى ما ذكر
 من الندرة والركاز (عبد
 او كافر) اوصي او مدين
 (الالكبير نفقة) حيث
 لم يعمل بنفسه (او) كبير
 (عمل) بنفسه او عبيده
 (فى تخليصه) اى اخراجه
 من الارض وفى نسخة
 تحصيله وهو ظاهر (فقط)
 راجع للتخليص احترازا
 عن نفقة السفرفاتها
 لا يخرج منه عن الركاز
 قيمته والراجح انها تخرج
 ايضا في زكاة
 ربع العشر دون الخس
 والاستثناء راجع للركاز
 والندرة

أخراجه من الأرض على كبر نفقة أو عمل انظر بن (قوله على المعتمد) أي كما قال طي وإيد ذلك بالقول
 خلافا لما قاله بعض الشراح من أن الاستثناء راجع للركاز فقط فعليه يكون في النادرة الخمس مطلقا كما أن
 المعدن فيه الزكاة مطلقا والركاز فيه الخمس إلا في هاتين الحالتين وهما ما إذا توقف أخراجه من الأرض على
 كبر نفقة أو عمل وأما فيهما فالواجب أخراج ربع العشر (قوله وكره حفر قبره) هذا هو المشهور خلافا
 لأشهب التائي بجواز نبش قبر الجاهلي وأخذ ما فيه من مال أو عرض وفيه الخمس (قوله أي الجاهلي) أي
 لأجل أخذ ما فيه من الدنيا (قوله وخوف مصادفة صالح) أي قبر شخص صالح من نبي أو ولي وأعلم أن مثل
 قبر الجاهلي في كراهة الحفر لأجل أخذ ما فيه من المال قبر من لا يعرف هل هو من المسلمين أو الكفار وكذا
 قبور أهل الذمة أي الكفار تحقيرا وأما نبش قبور المسلمين فحرام وحكم ما وجد فيها حكم اللقطة فإن عرف أن
 أربابه موجودون عرف والأوضع في بيت المال بدون تعريف ومثل ما وجد في قبور المسلمين من كونه لقطة
 ما وجد في قبور أهل الذمة أو في قبر من شك في كونه ذميا أو مسلما أه عدوى (قوله كالعلة الخ) أي فالمعنى
 كره حفر قبره لأجل طلب الدنيا فيه ويحتمل أن المعنى والطلب فيه بلا حفر كفعل بخور أو عزيمة أو بعمل
 الأول على حفر شيء يعلم وجوده والثاني على حفر لطلب ما لم يعلم وجوده وعلم من ذلك الكراهة في كل
 بانفراد (قوله وباقية) أي وهو الأربعة أخماس إذا كان الواجب فيه الخمس والباقي بعد ربع العشر إذا
 كان الواجب فيه الزكاة (قوله لا يشترط على الأصوب) قال بهرام فرع لو اشترى رجل أرضا من
 أهل العنوة أو الصلح فوجد فيها ركازا هل يكون له أو لهم حكى اللخمي عن مالك أنه يكون للبائع دون
 المشتري وحكى عن ابن القاسم أنه يكون للمشتري ثم قال وقول مالك أصوب أه عدوى (قوله وجدته هو)
 أي المالك أو وجدته غيره (قوله ولو جيشا) أي هذا إذا كان مالك الأرض مالكا حقيقيا بل ولو كان مالكا
 حكما بان كان جيشا وجعله مالكا حكما بناء على المعتمد من أن أرض العنوة لا تملك للجيش ويحتمل أن مراد
 المصنف المالك الحقيقي وإن المعنى هذا إذا كان المالك الحقيقي غير جيش بل ولو كان جيشا وجعله
 الجيش مالكا حقيقيا بناء على القول الضعيف من أن أرض العنوة مملوكة للجيش هذا يحصل كلام الشارح
 ورد بلو على مطرف وابن الماجشون القائمين أنه إذا لم يوجد المالك الحقيقي بأن كانت الأرض أرض
 عنوة كان الباقي لو أجده ولا يدفع للجيش ولأوارثه والحاصل أنه إذا لم يوجد المالك الحقيقي للأرض التي
 وجد فيها الركاز بأن كانت الأرض أرض عنوة فقال مطرف وابن الماجشون وابن نافع أن الباقي يكون
 لو أجده ولا يدفع للجيش ومقابل ذلك يقول أنه لما ملك تلك الأرض حكما وهو الجيش الذي فتحها عنوة في دفع
 الباقي لمن وجد منهم فإن لم يوجد الجيش فلأوارثه أن وجد فإن انقرض الوارث فقال سحنون أنه لقطة
 فيجوز التصديق به عن أربابه ويعمل فيه ما يعمل في اللقطة وحكاها عنه ابن شاس وقال بعضهم إذا انقرض
 الوارث محله بيت المال من أول الأمر لأنه مال جهل أربابه وهذا هو المعتمد وهو ما مشى عليه الشارح
 (قوله أو هذا) أي قول المصنف ولو جيشا وهو عطف على قوله فهي كالمملوكة (قوله وأما باقي النادرة
 وما في حكمها) أي من القطع الصغار المبثوثة في التراب التي لا تحتاج لتصفية وقوله فحكمه حكم المعدن
 أي فالتصرف فيه بالإمام (قوله والأفلواجده) أي والأقاليم التي لا تحتاج لتصفية وقوله فحكمه حكم المعدن
 أرض الإسلام أي التي فتحت عنوة ومن ذلك ما وجد من الدفائن في الكيمان الكفري فهي لو أجدها
 بعد التخميس لأن الكيمان غير مملوكة لأحد كما قرره شيخنا ومثلها في العرب أي القبا في التي تصل
 فيها العرب وتنتقل من موضع لموضع ولم تصف بالفتح عنوة ولا أسلم عليها أهلها كالقبائ في التي
 بين بركة والاسكندرية (قوله والأدفن أرض المصالحين بجده) أي في أرضهم شغص ولو من غيرهم
 (قوله فلهم) أي فلأوارثهم لو كان كمال جهل أربابه محله بيت المال وقوله فلهم أي بتمامهم ولا
 يختص به واحد منهم فإن كان وأجده منهم شارك فيه والأفلاشي له (قوله ولودفته غيرهم) أي ولو كان الذي
 دفنه في أرضهم غيرهم (قوله إلا أن يجد رب دار منهم بها أو يجد غيره بها فله) حاصل تقرير الشارح

على المعتمد (وكره حفر قبره) أي الجاهلي لا خلا له بالمرأاة
 وخوف مصادفة صالح
 (والطلب) للدنيا (فيه)
 كالعلة لما قبله ويخمس ما وجد
 فيه (وباقية) أي الركاز
 الذي فيه الخمس أو الزكاة
 (مالك الأرض) بأحياء
 لا يشترط على الأصوب
 وجدته هو أو غيره (ولو)
 كان المالك لها (جيشا) افتتحها
 عنوة لأنها تصير وقفا عليه
 بمجرد الاستيلاء فهي
 كالمملوكة فإن لم يوجد الجيش
 فلأوارثه أن وجد والا
 فلهم المسلمين أو هذا مبني على
 الضعيف وهو أن الأرض
 تنقسم كالغنيمة وأما باقي
 النادرة وما في حكمها فحكمه
 حكم المعدن (والا) تكن
 الأرض مملوكة لأحد كوات
 أرض الإسلام وأرض
 الحرب (فلأجده) أي
 الباقي ثم عطف على قوله
 الأكبر نفقة قوله (والا)
 دفن (أرض المصالحين)
 بجده ولو غيرهم (فلهم) بلا
 تخميس ولو دفنه غيرهم
 (الأن يجد رب دار) منهم
 (بها) أي بداره أو بجده غيره
 بها (فله) أي فلما لكها
 دونهم فإن كان دخيلا فيهم أ
 فلهم لاله

ان الدار اذا كانت لصلحي فوجد بهار كاز فهو لربها مطلقا ووجد بهار غيره كما ستأجلها او اجبر على حقها
هدم وهذا تاويل عبدالحق وان محرزوه قول ابن القاسم في كتاب ابن المواز لكنه خلاف ظاهر المصنف
بل ظاهره ان الدار اذا كانت لصلحي فان وجد بهار بها فهو له وان وجد بهار غيره فهو لجميع المصالحين وهذا
تاويل ابي سعيد وابن ابي زيد ولما لم يترجح عند المصنف الاول تبع الثاني فاعتراض عبق ونخش
عليه تبعا لعل غير ظاهر وحاصل اعتراضهم ان ظاهر المصنف ان الركاذا انما يكون لرب الدار اذا
وجد بهار لان كان الواجد غيره وليس كذلك فان الذي يجب به الفتوى انه لربها اذا كان من اهل الصلح
سواء وجد بهار او غيره اذ ليس الاول باولى من الثاني حتى يجب المصير اليه انظر طئي وهذا كله اذا كانت
الدار لصلحي فان كانت الدار في ارض الصلح وكانت لغير صلحي بان كان دخيلا فيهم اى ليس منهم ومالك منهم
دارا بشراء او هبة ووجد بهار كاز فهو لاهل الصلح لاربها ووجد بهار بها او غيره كذا قال الشارح وهو قول
مالك وصوبه اللغوى وقال ابن القاسم انه لرب الدار وهو المشهور ولا يعارضه ما يأتى في تناول البناء والشجر
من ان من اشترى ارضا او دارا فوجد فيها دقنا فانه يكون لبايعه اولواؤه ان ادعاه واشبهه والافلطة لان
ما يأتى فيما اذا كان الدفن لمسلم او ذمى وما هنا في كافر غير ذمى (قوله فان اسلم) اى الصلحي رب الدار انى
وجد الركاذا فيها عاد حكمه للامام كالمعدن تبع الشارح في ذلك الشيخ سالم وفيه نظر بل فرق بينه وبين
المعدن لان المعدن مظنة التنازع لدوام العمل فيه بخلاف الركاذا على ان قوله الا ان يجده رب دار بها الخ
انما تظهر فائدته اذا اسلم الصلحي رب الدار وتنازع اهل الصلح معه والافلطة تعرض لهم الا ان يرفعوا
البناء اه بن (قوله لقطعة) اى فيعرف سنة ما لم يغلب على الظن انقراض اربابها والافلطة في بيت المال
من اول الامر بدون تعريف ولا مفهوم لقول المصنف ردقن ولو قال المصنف ومال مسلم او ذمى لقطعة ليشمل
غير المدفون كان اولى الا ان يقال انما اقتصر على المدفون لدفع توهم انه ركاذا (قوله كعسبر) اى راؤوا
ومرجان ويسر (قوله فلو وجد بهار) فلو رآه جماعة فبادر اليه احدهم كان له خاصة كالصيد بملكه
المبادر له (قوله وان كان لمسلم او ذمى فلقطة) فيه نظر بل الذى في المدونة انه ان كان لذنمى النظر فيه للامام
ولا يكون لقطعة وفصل ابن رشد فيما هو لمسلم فقال ان كان ربه تركه لكونه معطو بافلطة وان كان انما

﴿فصل ومصر فيها فقير ومسكين﴾ (قوله لا يملك قوت عامه) الاولى ان يقول هو من يملك شيئا لا يملكه قوت عامه والا فكلما به يقتضى ان الفقير اعلم من المسكين تأمل (قوله وهو احوج الخ) افهم كلامه ان الفقير والمسكين صنفان متعاربان خلافا لمن قال انهما صنف واحد وهو من لا يملك قوت عامه سواء كان لا يملك شيئا او يملك دون قوت العام وتظهر ثمة الخلاف اذا اوصى شئ للفقراء دون المساكين او العكس فهي محيطة على الاول دون الثانى (قوله وصدقا في دعواهما الخ) اى بغير بين كما هو ظاهره (قوله فلا يصدق ان الابينة) انظر هل يكنى فيها الشاهد مع البين ولا بد من شاهدين كما ذكره في دعوى المدين العدم ودعوى الولد العدم لاجل ان لا تلزمه نفقة والديه وعلى انه لا بد من شاهدين فهل يختلف معهما كما في المسئلتين المذكورتين ولا يختلف كما في مسألة دعوى الوالد العدم لاجل ان ينفق عليه ولده (قوله ان اسلم وتحرر) في تعبيره بالفعل اشارة الى كتمانها ولو حذنا بعد رد وجوب الزكاة كما ذكره شيخنا قال بن وكان الاولى ان يؤخر الحرية والاسلام وعدم بنوة هاشم عن الاصناف الثمانية كما فعله ابن الحاجب وابن شاس لانها لا تختص بالفقير والمسكين بل الاسلام شرط فيما عدا المؤلف والحرية شرط في غير الرقاب وعدم بنوة هاشم شرط في الجميع انظر طنى اه كلامه (قوله فلا تعطى لكافر) اى مالم يكن جاسوسا ومؤلفا (قوله كاهل المعاصى) اى كما انه لا يجزى دفعها لاهل المعاصى ان ظن الخ (قوله فلا تعطى لمن فيه شائبة رقية) اى لان العبد غنى بسيدته كالزوجة بزوجها والولد بوالده ولا يرد المكاتب فان نفقته على نفسه لا على سيده لان نفقته كانتا اشتربت عليه بكتابتة فهي في الحقيقة على سيده لانه

فان اسلم رب الدار عا د ح ك م ه
للا مام كالمعدن (ودفن
مسلم اودى) علم بعلا مة
(لقطة وما لفظه البحر كعبر)
مما لم يسبق عليه ملك لاحد
(فلوا جده بلا تخميس) فان
تقدم ملك عليه فان كان
لجاهلى اوشك فيه فركاز
وان كان لمسلم اودى فللقطة
﴿فصل﴾ فى بيان من
تصرف له الزكاة وما يتعلق
بذلك (ومصرفها) اى محل
صرفها اى الذى تصرف
اليه (فقير) لا يملك قوت
عامه (ومسكين وهو احوج)
من الفقير لكونه الذى
لا يملك شيأ بالكلية (وصدقا)
فى دعواهما الفقر والمسكنة
(الاربية) تكذبهما بان
يكون ظاهرها مخالفا
دعواهما فلا يصدقان الا
بينته (ان اسلم) كل منهما
فلا تعطى لكافرو ولا تجزئ
كاهل المعاصى ان ظن انهم
يصرفونها فيها والاجاز
الاعطاء لها (وتحسرد) فلا
تعطى لمن فيه شائنة رقة

(وعدم) كل منهما (كفاية بقليل) الباء للتعدية متعلقة بكفاية وهو صادق بأن لا يكون ٤٠١ عنده قليل أصلا وهو المسكين أو يكون

عنده قليل لا يكفيه عامة وهو الفقير فإن كان عنده قليل يكفيه عامة فلا يعطى ولا تجزئ ولو حذف هذا ماضر (أو) عدم كفاية (إتفاق) عليه من نحو والله أو بيت المال بأن كان له فيه مرتب لا يكفيه من كل وكسوة فمن لزمته نفقته مليا لا يعطى منها (أو صنفه) عطف على قليل أي عدم كفاية بصناعة أي كسب فيعطى تمام كفايته وصدق إن ادعى كساده (وعدم بنوة لهاشم) ثانی اجداده صلى الله عليه وسلم فهو أبو عبد المطلب (لا المطلب) اخوهاشم وهما شقيقان وامهما من بنى مخزوم وهما ولد عبد مناف واما عبد شمس ونوفل فالصحيح انهما ليسا ولي عبد مناف وانما هما ابنا زوجته وامهما من بنى عدى وكان تحت كفالته فنسبا اليه فضرعها ليس بالقطع وفرع هاشم آل قطع وفرع المطلب ليس بالآل على المشهور واما نفس هاشم والمطلب فليس بالآل كما هو ظاهر والمراد بنوة هاشم كل من اهاشم عليه ولادة من ذكر او انثى بلا واسطة أو بواسطة غير ابي فلا يدخل في بنى هاشم ولد بناته في بنى هاشم ولد بناته وشبهه في عدم الاجزاء المستفاد من

ما كتبه بتلاتين مثالا لا يكونه ينفق على نفسه ولو لا ذلك لكتابه بأربعين فاعشرة قد اسقطها السيد عنه في مقابلة النفقة (قوله وعدم كفاية بقليل) أي وكانت كفاية كل منهما بالقليل من المال معدومة ومنفية (قوله ولو حذف هذا ماضر) أي بل الأولى حذفه لأن اشتراطه من قبيل اشتراط الشيء في نفسه (قوله أو اتفاق) عطف على قليل كما اشار له الشارح وهو صادق بصورتيه لأن المعنى ولم يكن له منفق ينفق عليه نفقة كافية بأن لا يكون له منفق أصلا وله منفق ينفق عليه ما لا يكفيه ففي الأولى يعطى ما يكفيه وفي الثانية يعطى تمام ما يكفيه (قوله فمن لزمته نفقته مليا) أي أو كان له مرتب في بيت المال يكفيه لا يعطى منها وظاهره ولو كانت ذلك المنفق لم يجز النفقة عليه بالفعل وهو كذلك لأنه قادر على اخذها منه بالحكم وقيد بالزوم ولم يقل فمن كانت نفقته على ملي لا يعطى منها تبعاً للتوضيح وغيره وهو صحيح فمن كان له منفق ملي ينفق عليه تطوعاً فله اخذها كما ذكره ح في التنبيه الأول وذلك لأنه للمنفق المذکور قطع النفقة ولا فرق بين كون ذلك المنفق المتطوع قريبا أو اجنبيا ابن عرفة روى الشيخ لا يعطى لمن يأكل في عياله غير لازمة نفقته له قريبا أو اجنبيا فان فعله جهلا ساء واجزأه ان بقي في نفقته ابن حبيب ان تطوع بذلك لم تجز له ونقله الباجي في التريب فقط ولم يقيد اجزاء اعطائه بجهله اه والحاصل ان من كانت نفقته لازمة لملي لا يعطى اتفاقا وان تطوع بهاملي ففيها أربعة اقوال قيل يجوز له اخذها وتجزئ ربهام مطلقا وهو الذي في ح وهو المعتمد وقيل لا تجزئ مطلقا وهو لابن حبيب وقيل لا تجزئ ان كان المنفق قريبا وتجزئ ان كان اجنبيا وهو ما نقله الباجي وقيل انها تجزئ مطلقا مع الحرمة وهو ما رواه ابن أبي زيد * (فائدة) * نقل المواق عن ابن الغضائري لا يعطى من الزكاة شيء في شوارب قيمة وفي ح عن البرزلي عن بعض شيوخه الجواز ومثله في المعيار عن ابن عرفة انه سئل عن ذلك فأجاب بأن اليتيم يعطى من الزكاة ما يصلحها من ضروريات النكاح والامر الذي يراه القاضي حسنا في حق المحجور اه بن (قوله أي عدم كفاية بصناعة) أي واما لو كان له صنعة يتعاطاها تكفيه وعياله وكانت غير كاسدة فانه لا يعطى شيئا منها (قوله لا المطلب) أي لا يشترط في اخذ الزكاة عدم بنوة المطلب فيجوز اعطاؤه لمن للمطلب عليه ولادة (قوله اخوهاشم) أي الذي هو أبو عبد المطلب فعبد المطلب ابن أخي المطلب وكان عبد المطلب اسمه شيبه الحمد وكان في لونه سمرة ومات أبو هاشم وهو صغير فكفله عمه المطلب وكان يردفه خلفه فظن لسمره ولونه انه عبده فقبل فيه عبد المطلب (قوله فالصحيح انهما ليسا ولي عبد مناف وانما هما ابنا زوجته الخ) هذا الذي قاله الشارح يدل على ان بين هاشم والمطلب انسابا وقد سري ذلك في اولادهما من بعدهما وكذا عبد شمس ونوفل ولهذا لما كتبت قريش الصحيفة بينهم وبين بنى هاشم وحصرهم في الشعب دخل بنو المطلب مع بنى هاشم ولم يدخل بنو نوفل ولا بنو عبد شمس معهم وهذا يشهد للقول الضعيف بأن بنى المطلب آل وبه قال الامام الشافعي وقوله فالصحيح الخ مقابلة ان الاربعه هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل اولاد عبد مناف وان الاولين شقيقان امهما من بنى مخزوم والاخيرين شقيقان امهما من بنى عدى والذي في صحيح البخاري في كتاب فرض الخس ان عبد شمس شقيق لهاشم والمطلب ونصه قال ابن اسحق عبد شمس والمطلب وهما شمس اخوة لام وامهم عاتكة بنت مرة وكان نوفل اخاهم لا يهيم وقال الكلبي ولد عبد مناف اربعة هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل وكلهم لعاتكة بنت مرة بن هلال السلمية الا نوفلا منهم فانه لواودة بنت عمرو من بنى مازن ابن صعصعة (قوله ليس بالآل قطعاً) أي وحينئذ يعطون من الزكاة ولعله ارادني خلاف معتبر والا ففي البدر القرافي وغيره الخلاف في ذلك (قوله آل قطعاً) أي وحينئذ فلا يعطون من الزكاة (قوله ليس بالآل على المشهور) أي وحينئذ يعطون من الزكاة ومقابل المشهور انهم آل فلا يعطون منها ومن جملة فرع المطلب الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله فلا يدخل في بنى هاشم ولد بناته) أي لانهم اولاد الغير وحينئذ يعطون من الزكاة واعلم ان محل عدم اعطاء بنى هاشم منها اذا اعطوا ما يستحقونه من بيت المال فان لم يعطوا اضرهم الفقراء اعطوا منها واعطاهم حينئذ افضل من اعطاء غيرهم وقيد الباجي بما اذا وصلوا للحالة

يباح لهم فيها اكل الميتة لا مجرد ضرر والطاهر خلافه وانهم يعطون عند الاحتياج ولو لم يصلوا الحالة اباحة
اكل الميتة اذا عطاؤهم افضل من خدمتهم لذني او ظالم اه تقرير شيخنا عدوى وهذا كله في الصدقة الواجبة
كما هو الموضوع واما صدقة التطوع فيجوز لهم اخذها مع الكراهة الى المعتمد وما يأتي في الخصائص من
حرمتها عليهم ايضا فهو ضعيف وان شهره ابن عبد السلام (قوله ليس عنده ما يجعله في الدين) هذا تفسير
مراد للقديم وقوله بأن يقول الخ تصوير لحسابها على المدين وقوله وله قيمة دون اى قليلة جدا فهي كالعديم
(قوله وقال اشهب بجزئ) قال ح متى علم من حال من تجب عليه الزكاة انه ان لم يحسب ما على العديم من
زكاته لم يرك فانه ينبغي العمل بما قاله اشهب لان اخراج الزكاة على قول احسن من لزومها له على كل قول
(قوله فيجوز حسبه عليه) هذا هو الذي يفهم من المدونة واعترضه ابو الحسن بأن لدين في هذه الحالة
وان لم يكن ثاو يا اى هالك الكالكن قيمته دون فلا يجوز حسبه وسامه ح قال وعليه فهو مضموم فلا قوله عديم
اه بن فتحصل ان في حسب ما على المدين الملى من الزكاة هو اين بالاجزاء وعديمه وكل منهما قدر ح (قوله
وجاز اعطاؤها للمولاهم) اى عند ابن القاسم وهو المعتمد ومنع منه اسبغ والا نه وان (قوله وفاندر على
الكسب) اى على تكسب ما يكفيه بصناعة تارك لها وغيره شغل بها ولو كان تركه اكتسب بها اختيارا
على المشهور خلافا ليجي بن عمر القائل لا يجوز دفعها لقادر على الكسب وفي الموازين اللغوية عند قول
المصنف اوصناعة ان للسخص ثلاثة احوال احداها ان يكون له صناعة مشغول بها ومما عيشه فهذا
ان كانت تكفيه وعياله لم يحط وان لم تكفه اعطى تمام كفايته الى هذا اشار بقوله قبل اوصناعة
الثانية ان لا يكون له صناعة او تكون وكسب ولم يجز ما يجزى به فهو ذا اى الثالثة ان يجد ما يحترف
به ولو تكلف ذلك بأن كان له صناعة مهملا لها وغير مشغول بها اختيارا وهذا دخل الخلاف هنا وعكس في فضل
التوزيع عن اللغوية ايضا اه بن (قوله ولما لا) اب اى وجاردها للمالك نصاب او اكثر ولو كان
له الخادم والدار التي تناسبه حيث كان لا يكفيه ما عند له اى اكثر من عيال في داره اى اياها يكمل به العام
وهذا هو المشهور خلافا لما رواه المعبر عن مالائهم الاتعلى لمالك النصاب (قوله يدفع اكثر منه)
اى يجوز ان يدفع من زكاته اى واحد اكثر من نصاب ولو صار به نصاب الانه دفع له بوسنصف ما رواه
قوله ودفع اكثر منه ولو كان ذلك يكفيه سنين وظاهر قوله وكفاية سنة انه لا يعطى اكثر من ذلك ففى
كلامه بدافع والجواب ان قوله ودفع اكثر من نصاب اى بشرط ان يكون كفاية سنة لا اكثر كما اشار لذلك
الشراح بقوله فالمدار الخ وقد يقال اذا كان كذلك صار قوله وكفاية سنة معنيا عن قوله ودفع اكثر
منه لان قوله ودفع اكثر منه صار معناه ودفع كفاية سنة اكثر من نصاب وهو فرد من افراد كفاية سنة
لانه صادق بنصابه وأما ما ذكرنا من (قوله وكفاية سنة) يعنى انه يجوز ان يدفع من لزكاة لغيره
فى مرة واحدة من عين او حرث او ماشية كفاية سنة من فقته وكسوة وفى ح عن الخبر انه ان تسع
المال يريد العبد ومهر الزوجة قال المسناوى وفيدوالله انه ان يكون لا يدنسل فى بيته العام شئ قال
وربما يؤخذ من هذا اى انه اذا كانت الزكاة لا تشرى كل عام انه اذا اكثر من كفاية سنة فهو الطاهر اه بن
(قوله فلا يعطى اكثر من كفاية سنة) اى لان وصف الفقر والمسكنة لم يبقا حتى يأخذهم ما (قوله وفى جوار
دفعها لمدين) وهو المتمد اى وعدم جوار ذلك (قوله حيث لم يتواطأ على ذلك) اى فان وطأ الى ذلك
لم يجز اخذها لانه كن لم يعطها وهذا الذى قاله الشراح هو الطاهر وهو الذى فى ح ويكون لمصنف اشار
بالتردد كما فى ابن غارى وح اقول ابن عبد السلام بالجوار وما يفهم من كلام الباحى من المنع فهو لعدم
نص المصنف من وجه الى تحت محل التردد اذا وطأ على ذلك والاجار اشارنا وشارنا رد لراى ابن جسد
السلام بالجوار اى انما يصيب بالمنع اه بن وقوله ثم اسداه انه فى ح ثم لجردا ريب لا لاريت
والراى اقول طاهر الطاهر من كلامه انه لا فرق بين ان يأخذ من حينه اى راحته اخذها او من شرطا

ليس عنده ما يجعله في الدين
بأن يقول له اسقطت ما عليك
في زكاتي لانه هالك
لا قيمة له وله قيمة دون
وقال اشهب بجزئ وعلى
المشهور فالظاهر عدم
سقوط الدين عن المدين
لانه معلق على شئ لم يحصل
واما من عنده ما يجعله في
دينه او يدرب الدين رهن
فيجوز حسبه عليه لان
دينه ليس بهالك (وجاز)
اعطاؤها (لمولاهم) اى
لعقبى بنى هاشم ولذا جاع
الضمير (و) جاز دفعها
لصحيح (قادر على الكسب)
ولو تركه اختيارا (ولما لا
نصاب) او اكثر حيث
لا يكفيه لعامه (و) جار
(دفع اكثر منه) اى من
النصاب (و) دفع (كفاية سنة)
فالمدار على كفاية سنة ولو
اكثر من نصاب فلا يعطى
اكثر من كفاية سنة ولو اقل
من نصاب (وفى جوار دفعها
لمدين) عديم (ثم اخذها
منه) فى دينه (تردد) محله
حيث لم يتواطأ على ذلك
واشار الى الصنف الثالث
وهو العامل عليها بقوله

(دجانبهم مفرق) وهو التقاسم وكذا كاتب وحاشي وهو جامع أز باب الأموال للأخذ منهم لأراغ وحارس وأشار لشرط العامل بقوله (حر) فلا يستعمل صليها عبد (عبدل) المراد به هنا ضد الفاسق أي عدالة كل أحد فيما ٤٠٣ وفيه فعدالة الجاني في جيبها

وعدالة المفرق في تفرقها وليس المراد عدل الشهادة والالم يحتج إلى الحر وغير الكافر واقتضى أنه يشترط فيه أن يكون ذا حرمة بترك غير لائق إلى آخر ما يعتبر فيه وليس كذلك ولا عدل رواية والا كان قوله غير كافر مكررا أيضا ولم يصح قوله حر لأن العبد عدل رواية (عالم بحكمها) لئلا يأخذ غير حقه أو يضيع حقا ويمنع مستحقا (غير هاشمي) لحرمتها على آل البيت لأنها أوساخ الناس وهي تنافي تقاسمهم (و) غير (كافر) ولا بد أن يكون ذكرا كما أشعر به تذكير الأوصاف وأن يكون بالعافية (وأن) كان (غنيا) لأنها أجرته فلا تنافي الغنى (وبدئ به) أي بالعامل ويدفع له جميعها أن كانت قدر عمله فأقل كما يأتي (واخذ) العامل (الفأير بوصفيه) أي وصف الفقر والعمل أن لم يعنه حظ العمل وكذا كل من جمع بين وصفين فأكثر (ولا يعطى حارس) كاة (الفطرة منها) بل من بيت المال وكذا حارس زكاة المال أي من حيث الحراسة وما بغيره كالفقر لا يمكن إسلامه (وحكمه)

في محل الخلاف التراخي وسلمه بن وافهم كلام المصنف الأجزاء اتفاقا إذا دفعه للمدين وأخذ غيرهما وأخذ دينه ثم دفعه إليه (قوله وجاب) أي وهو القابض لها (قوله وحاشي) وهو الذي يجمع أرباب الأموال للأخذ منهم) اعترض بأن السعة عليهم أن يأثروا أرباب الماشية وهم على المياه ولا يقعدون في قرية ويبيعون لأرباب الماشية إذ لا يلزمهم السير لقرية أخرى كافي ح عند قوله فان تخلف وأخرجت الخ وحيث فلا حاجة للحاشي واجب بأن مراد الشارح كما قال غيره أن الحاشي هو الذي يجمع أرباب الأموال من مواسمهم في قريتهم إلى الساعي بعد أيامه إليها (قوله لأراغ وحارس) أي لأن الشأن عدم احتياج الزكاة لهما لكونها تفرق غالباً عند أخذها بخلاف الجاني ومن معه فإن شأن الزكاة احتياجها إليهم فإن دعت الضرورة لأراغ أو لسائق أو لحارس على خلاف الشأن فأخرجهم من بيت المال مثل حارس الفطرة إلا (قوله أي عدالة كل أحد فيما رلى فيه) المراد بالعدالة عدم القسق أي عدم فسق كل أحد فيما رلى فيه أي عدم مخالفته للأمر المطلوب فيما رلى فيه وإذا علمت أن المراد بالعدالة التماز كركان هذا أملا للكافر فأحتاج لإخراجه بقوله غير كافر (قوله عالم بحكمها) أي من تدفع له ومن تؤخذ منه وفدرا ما يؤخذون المأخوذ منه (قوله لأنها أوساخ الناس) أي وأخذها على وجه الاستعمال عليها لا يخرجها عن كونها أوساخ الناس وهذا يفيد أنه لا بد في المجاهد أن يكون غير هاشمي وكذا في الجاسوس حيث كان مسلما وأما الكافر فانه يعطى ولو هاشميا لم يسنه بالكفر واسلم أن كون العامل عدلا لا يوجب حكمها بشرط أن يكون عاملا وفي إعطائه منها أيضا وأما كونه حرا غير هاشمي وغير كافر فشرط في إعطائه منها فقط فإن كان عبدا أو كافرا أو هاشميا صح كونه عاملا ولكن لا يعطى نهبا بل يعطى أجره مثله من بيت المال إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح سابقا وأشار لشرط الأولى أن يقول وأشار لشرط إعطاء العامل منها بقوله الخ (قوله فيعطى) أي العامل من جاب ومفرق وكاتب وحاشي (قوله أي بالعامل) الشامل للجاني والمفرق وكان الأولى أن يقول أي بمن ذكر لأن العامل لم يتقدم له ذكر بهذا العنوان (قوله واخذ العامل الفقير الخ) لكن لا يأخذ إلا بإعطاء الإمام وكذا لا يأخذ العامل بوصف الفقر إذا كان مدبانا إلا بإعطاء الإمام لأن العامل يتسمها فلا يحكم نفسه (قوله وكذا كل من جمع بين وصفين فأكثر) كان يكون فقيرا ومديارا فانه يأخذ بوصفين أن لم يصرف غنيا يحظ أحدهما (قوله وهو كافر الخ) هذا القول الذي أقصر عليه المصنف قول ابن حبيب (قوله وقيل الخ) بهذا صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه أنه أخرج (قوله وحكمه بأو لم ينسخ) هذا قول عبد الوهاب وصححه ابن سيرين وابن الحبيب قال طفي والراجح خلافه فقد قال القابض في شرح قواعد عياض المشهور من المذهب انقطاع سهم هؤلاء بغير الإسلام والقول الأول مبني على القول بأن المقصود من دفعها إليه ترغيبه في الإسلام لأجل ما ذهبه من النار والنافع مبنى على القول بأن المقصود من دفعها إليه ترغيبه في الإسلام لأجل إعائه لنا وقال بعضهم إن دعت الحاجة إلى استدلال في بعض الأوقات رد إليهم سهمهم وهذا هو الذي رجحه اللخمي وابن عطية وكان على المؤلف الإقتصار على المشهور وأيد كراهة القول الذي ذكره وينبى على ترجيح اللخمي به بن وأعلم أن هذا الخلاف الوارد في كون التأليف بالدفع من الزكاة باقيا أو نسخ مفرغ على القول الذي عاينه المصنف من أن المؤلف كافر يعطى ترغيبا له في الإسلام أما على القول المقابل له الذي ذكره الشارح فخكمه ما في (قوله ورقين) ذكرنا ونفى وقوله مؤمن قال عبيد الله بن عمر المصنف ولو هاشميا هر كذا ذلك كقولنا ونفى هاشمي أمة غيره فحملت بها اسمي رقيق أسيدها أه وآتب بن قوله وهو كذا لأن بأنه غير صحيح لما قدمه من عدم بنوة هاشم شرط في جمع الأصناف كما نص عليه ابن عبد السلام أه وقارنني شيخنا ما قاله عبيد الله بن أبي الحاشي من الرق أولى ولأنه لم يسئل له من تلك الأوساخ شيء وأبى في حرار يؤلف منها

فيعطى وأشار للمصنف الرابع بعوله (ومؤلف) قلبه وهو (كافر) يعطى منها (ليسلم) وقيل مسلم حديث عهد به وهو تأليفه بالدفع إليه (باق) لم ينسخ وأشار للمصنف الخامس بقوله (ورقيق مؤمن)

ولو يعيب) كثير من (يعتق منها) بان يشتريها ولو يكتفي عتق مملوكه بغير شراء منها على الراجح (لا عقد حرية فيه) كمكاتب ومدبر فان فعل
لا يجزه (و ولاؤه) اى المعتق منها ٤٠٤ (للمسلمين) لان المال لهم (وان اشترطه) المزدحم اى اشترط الولاة (نه) اى انفسه

المهاشمي ايضا لان تخليصه من الكفر اهرهم ولكن الكفر قد حط قدره فلا يضر اخذه الاوساخ (قوله ولو يعيب) اى هذا اذا كان سالما بل ولو كان ملتصا بعبودية بل وبقول اصبح بعدم اغتفار العيب مطلقا
وقول ابن القاسم باغتفار الخفيف فقط وما اختاره المصنف عزاء اللخمى للمالك واصحابه ونقله الباجي عن
ابن حبيب عن مالك وقوله كثيرا عارا الى ان التنوين للتعظيم (قوله بان يشتري منها) اى ثم يعتق بشرط
ان يكون ذلك الرقيق لا يعتق بنفس الملك على رب المال كالأبوين والاولاد فان اشترى بر كاته من يعتق
عليه فلا يجزه الا ان يدفعه الى امام فيرى هوان يشتري بها والدرب المال او ولده ويعتقه فيجزي حيث
لاواطئ اه تقرير عدوى (قوله ويكتفي عتق مملوكه بغير شراء منها على الراجح) وذلك بان يعتق المالك
رقبة بقيمتها عن زكاته وشار بقوله على الراجح لقول ابي الحسن سوى اللخمى بين شراء الرقيق منها وعتق
المالك رقة بقيمتها عن زكاته ومقابل الراجح ظاهر ابن الحباب حيث قيد الرقيق بان يشتري منها (قوله
فان فعل لم يجزه) اى عن الزكاة ولا يرد العبد لما كان عليه وهذا قول مالك المرجوع عنه والرجوع اليه
انه لا يجزئ عن الزكاة ولا يرد العبد لما كان عليه بل يعفى عتقه كذا في ح عن النوادر (قوله و ولاؤه
للمسلمين) اى فاذامات ذلك العتيق ولا وارث له اصلا وله وارث لا يستغرق جميع المال كان المال كله
في الاولى وما بقى عن الوارث في الثانية لبيت المال للمعتقه وقوله و ولاؤه للمسلمين سواء صرح المعتق بذلك
او سكت عنه بل ولو شرطه لنفسه (قوله وعليه) اى على الاستئناف وقوله فالضمير البارز اى في اشترطه
(قوله فلا يجزه العتق عن زكاته) ومن باب اولى ما اذا قال حرعنى واطلق ولم يقل والولاة للمسلمين فلا يجزئ
خلافا للشبه في الصورتين اه عدوى (قوله او فلت بها اسيرا) اى غيره او نفسه هذا طاهره وهو
المذهب واما قول بعض الشراح كهيب او فلت بها اسيرا اى غيره واما فكه بر كاة نفسه فانها تجزئ كفا
ح ونصه لو اخرجهما فاسرق قبل صرفها جاز فداؤه بها ولو افقر لم يعط منها وفرق بعوده هاله وفي القداء لغيره قاله
في الشامل ونقله ابن يونس وغيره اه فقد تعقب بأن ح نزل هذا القرع هنا عن ابن يونس وغيره ونقله
عند قوله وهل يمنع اعطاء زوجة زوجهما عن اللخمى عن ابن عبد الحكم ومذهب ابن عبد الحكم هو جوارف
الاسير بالزكاة مطلقا كالعقب وحينئذ فيكون ما ذكره ح معابلا للمذهب لا وفاقاله فالاولى ابقاء
المصنف على ظاهره من العموم انظر بن و اشعر قوله او فلت اسيرا انه لو اطلق الاسير بقداء دينه عليه انه يعطى
منها وهو كذلك اتفاقا لانه عارم ذكره ابن عرفة اه هيب (قوله لم يجزه) اى والفلق ماض كالعقب (قوله
ان كان حراما غير هاشمى) فلا تدفع للمدين اذا كان هاشميا لانها اوساخ الناس وقدراتهم والدين
تصنعه الناس الا كابر قد تدان افضل الخلق ومات وعليه الدين فذاتها اعظم من مذلة الدين (قوله ولو
مات) رد بلو على من قال لا ينقض دين الميت من الزكاة لوجوب وفاته من بيت المال (قوله فيوفى دينه
منها) بل قال بعضهم دين الميت احق من دين الحى في اخذه من الزكاة لانه لا يرجي قضاءه بخلاف دين الحى
(قوله و وصف الدين الخ) اشار بهذا الى ان جلة يحبس فيه صفة لهذوف اى ومدين دين شأنه ان يحبس
فيه وان لم يحبس بالفعل لما منع كسبوت العسر فيما اذا كان الدين على معدم وكالعقوق فيما اذا كان الدين
للولد على والده وحينئذ تعطى للوالد لاجل قضاء دين ولده على المعتد دخلا لما في القيشى على العزبة
(قوله اى شأنه ان يحبس فيه) هذا التاويل متعين والاخرج من ثبت عدمه والوالد (قوله واخرج دين
الكفارات والزكاة) اى لان الدين الذى شأنه ان يحبس المدين فيه الدين الذى لا دى لا الدين الذى لله (قوله
واستدان في مصلحة) الاولى ان يقول تدبيرة ومدين استدان ديننا يحبس فيه وصرفه في مصلحة شرعية
لا في فساد الخ (قوله كان يكون عنده ما يكفيه) اى بالمعروف (قوله وتوسع في الاتفاق بالدين) اى فاستدان
وتوسع في الاتفاق بسبب الدين بحيث صرف ما عنده والدين معا (قوله الا ان يتوب) رجع به بهرام وغيره
لقوله لا في فساد وهل يتمال ايضا فمن تدان لاخذها او يتمال التدان لاخذها ليس محرما فلا يحتاج

فشرطه باطل وعتقه عن
الزكاة صحيح والولاة لهم
فهو مبالغ في كون الولاة
لهم وبجتميل ان يكون
استئنافا وجوابه قوله لم
يجزه الا في وعليه فالضمير
البارز للعقب للولاة واللام
في له بمعنى عن بان يقول
انت حر عسى و ولاؤه
للمسلمين فلا يجزه العتق
عن زكاته ولكنه يعفى
والولاة له اذ الولاة لمن
اعتق ويكون قوله (او فلت
بها) اسيرا) معطوفا على
اشترطه وجوابها قوله
(لم يجزه) وعلى الاحتمال
الاول يكون معمولا لمقدر
اى او ان فلت الخ و اشار
للمصنف السادس بقوله
(ومدين) يعطى منها
ما وفى به دينه ان كان حرا
مسلميا غير هاشمى (ولو
مات) المدين فيوفى دينه
منها و وصف الدين بقوله
(يحبس) اى شأنه ان يحبس
(فيه) فيدخل دين الولد
على والده والدين على
المعسر وخرج دين الكفارات
والزكاة وعطف على
مقدر قدره واستدان
في مصلحة شرعية قوله
(لا في فساد) كشرط
خروجها (ولا) ان استدان
(لاخذها) كأن يكون

عنده ما يكفيه وتوسع في الاتفاق بالدين لاجل ان يأخذ منها فلا يعطى منها لانه قصد مذموم
بخلاف فقير تدان للضرورة تاويا لاخذ منها فانه يعطى منها الحسن قصده (الا ان يتوب) عما ذكر من الفساد والقصد الذمى فانه يعطى

غير العين كن له دارا يعطى ٢
مائة وعليه مائة وتكفيه دار
بخمسين فلا يعطى حتى
تباع ويدفع الزائد في دونه
فلو كان الفاسل في دونه فانه
يعطى مائة نصف النصف
لا العرم وطاهره انه لا بد
من اعطاء ما يبدىه باقعل
وليس كذلك بل المدار على
اعطائه منها ما بقى عليه على
تدبير اعطاء ما يبدىه واشار
للسامع بقوله (ومجاهد)
اى المتلس به ان كان من
يجب عليه لكونه حراما مسلما
ذكره العاقدرا ولا بد ان
يكون غير هاشمى ويدخل
فيه المرباط (وآله) كسيف
ورمحه بشرى منها (ولو)
كان المجاهد (غنيا) حين
غزوه (بجاسوس) يرسل
الاطلاع على عورات العدو
يعلمنا ما يعطى ولو كافرا
(لا) تصرف الزكاة في (سور)
حول البلد ليتحفظ به من
الكفار (و) لافى عمل
(مركب) اى اقل فيها العدو
واشار للصنف الثامن وهو
ابن السبيل بقوله (وغريب)
حرم مسلم غير هاشمى (محتاج)
لما يوصله لبلده) ولو غنيا
فيها لان كان معه ما يوصله
عرب (في غير معصية) والالم
يط مالم يرب لان لم تب
ونخشى سايه الموت (ولم
يجد مسلفا) في عربيه (وهو)
ملى عباده) الووالحال

لتوبة وعلى هذا من تدان لا شديدا لا يعطى منها بحال كداد كره عبق والظاهر الاول كما قال شيخنا العدوى
ونبعه الشارح لان من تدان وعنده كفايته كان سفها والسفه حرام يحتاج لتوبة (قوله على الاحسن) هو
قول ابن عبد الحكم واستحسنه ابن عبد السلام وتبعه في التوضيح اه بن (قوله وفضلت عليه بقية) كما
لو كان عليه اربعون دينارا بـ عشر ودينارا فلا يعطى من الزكاة شيئا الا بعد اعطاء العشرين التى يبدىه
للعماء فيبقى عليه عشرون فيعطى حتى يئذو ويكون من العاديين (قوله وفضل سيرها) اى مما يباع على
المفلس كدار السكنى والدابة (قوله وفضل غيرها) اى حيث كان ذلك العير فضلا اى زيادة على ما يحتاجه
(قوله ويدفع الزائد) اى ما زاد على قيمة الدار التى تكفيه واعترض بانهم قد ذكروا ان المفلس تباع دار
سكناه ويسكن بالكرا الا ان يحمل ما هنا على ما اذا كان بخشى عليه المضباع واعلم انهم نظروا في الدار
التي تستبدل هل يشترط ان تكون مناسبة او تكون صالحة للسكنى وان لم تكن مناسبة قال عجب طاهر
كلهم الثاني ومثل ذلك يقال في الخادم والمركوب اذا علمت ذلك قول الشارح وتكفيه دار اشارة لما قاله
عج من ان المثلث له كون الدار صالحة للسكنى من حيث انها تكفيه لا كونها مناسبة لمقامه اه تقرير
شيخنا عدوى (قوله فلو كان الفاضل) اى من قيمة الدار التى تكفيه (قوله اى المتلس به) اى والتباس به
يعمل بالشروع فيه او في السفر له حيث احتج له كما قال عبق وظاهره ان من عزم على الخروج للجهاد او
على السفر له لا يعطى منها قال بن وهو غير ظاهر في المواق عن ابن عرفة انه يعطى من عزم على الخروج
للجهاد او السفر له (قوله ان كان) اى ذلك المجاهد من يجب الجهاد عليه لكونه حرا الخ فان تخلف وصف من
هذه الاوصاف فلا يعطى ذلك المجاهد منها شيئا وقوله ويدخل فيه اى في المجاهد (قوله وآله) لا يشترط فيها
ان يكون المقاتل بها غير هاشمى لانها تبقى للجهاد ولا يأخذها (قوله ولو غنيا) رد بلوى على ما نقل عن عيسى بن
دينار من انه اذا كان معه في غزوه ما يعنيه فانه لا يأخذ منها وهو ضعيف (قوله فيعطى) اى بشرط الحرية
وقوله ولو كافرا اى هذا اذا كان مسلما بل ولو كان كافرا الكن ان كان مسلما فلا بد من كونه حرا غير هاشمى
واما ان كان كافرا فلا بد من كونه حرا فقط ولا يشترط فيه كونه غير هاشمى بل تدفع له ولو كان هاشميا
نحسبه بالكفر (قوله لاسود ومركب) هذا قول ابن بشير ومقابله ما لابن عبد الحكم فيجوز عنده عمل الاسوار
والمرابك منها ولم ينقل اللخمي غيره واستظهره في التوضيح وقال ابن عبد السلام هو الصحيح ولذا اعترض
المراق على المصنف بانه تبع تشهير ابن بشير وقال انه لم ير المنع لعير ابن بشير فضلا عن تشهيره اه بن
تبيينه لا يعطى الزكاة للعالم والمفتى والقاضى الا ان يمنعهوا حقه من بيت المال والاجاز لهم الاخذ
بوصف الفقر اما العنى فلا يجوز له الاخذ وقال اللخمي وابن رشد اذا منعوا حقه من بيت المال جاز لهم اخذ
الزكاة مطلقا سواء كانوا فقراء او اغنياء بالاولى من الاصناف المذكورة في الآية كذا ذكر شيخنا في
حاشية خش وقرران الرابع من القولين الاول (قوله تعرب في غير معصية) اشار الى ان المجزوءه تتعلق
بغير ما فيه من رائحة الفعل اى تعرب في غير معصية بالسفر فان كان غير عاصرا اصلا او كان عاصيا
السفر فيعطى في هاتين الحالتين ومفهومه انه لو كان عاصيا بالسفر لم يعط (قوله ولو خشى
عليه الموت) اى لان نجاته في نفسه بالتوبة وقيل اذا خيف عليه الموت فانه يعطى ولو لم ينب لانه وان عصى
هو لا نعصى نحن فله ابن عرفة ونقل ابو على المساوى عن التبصرة ما يفيد تفصيلا ونصها ولا يعطى ابن
السبيل منها ان خرج في معصية كان يرد قتل نفس او هتك حرمة وان خيف عليه الموت الا ان يتوب ولا
يعطى منها ما يستعين به على الرجوع الا ان يكون قد تاب او يخاف عليه الموت في قائه ان لم يعط فقد فصل
بين المسير والرجوع وهو ظاهر اه بن (قوله لم يجد مسلفا) اى في ذلك الموضع الذى هو فيه بسافه ما
يوصله لبلده (قوله اى لم يجد مسلفا في هذه الحالة) اشار الى ان هذا الشرط عديم مفيد بقره وجرى يعنى
انه انما يعطى اذا لم يجد مسلفا شرط ان يكون غنيا ببلده فان وجد مسلفا وهو غنى ببلده فقد ادى احدهما
فيتنقى الحكم وهو الاخذ من الزكاة وان وجد مسلفا وهو فقير ببلده فقد اتى الشرطان فوجود المسلف
اى لم يجد مسلفا في هذه الحالة بان لم يجد راسا او وجدوه عديم ببلده فلو وجدوه على غيرهم لم يعط

كعدمه وحيث ذقبت الحكم وهو الاخذ من الزكاة لا تنفاه شرط ضده فصد الاخذ عدمه وشرطه الغنى ببلده فان لم يجد مسلفا وهو فقير ببلده بأن اتى الشرط الثاني ثبت الحكم ايضا وهو الاخذ من الزكاة ففهوم الثاني مفهوم موافقة وحاصل الفتية ان الغريب اذا كان محتاجا لما يوصله وكان تغربه في غير معصية بالسفر فان لم يجد مسلفا اصلا اعطى منها كان معدما ببلده او مليا وان وجد مسلفا اعطى ان كان عديما ببلده لان كان مليا مالو كان معه ما يوصله فلا يعطى منها كما انه لو كان تغربه في معصية لا يعطى منها (قوله وصدق في دعواه الغربة) اى لانه لا يجد من يعرفه في ذلك الموضع حتى يكلف بالينة (قوله نزعت منه) اى ان كانت باقية كما يشعر به تعبيره بنزعت فان ذهب لم يرجع عليه كما هو المنصوص للخمي وغيره (قوله الا ان يكون فقيرا ببلده) اى فيسوغ له اخذها لفقره ولا تنزع منه (قوله واتبع بها ان اتفقهها) اى فهي دين في ذمته فليس الغازي كالغريب عند عدم بقائها في يده (قوله وفي نزعتها من غارم يستغنى) اى لانه اخذ لشيء ولم يحصل وقوله وعدم نزعتها اى لانه اخذ بوجه جائز (قوله للخمي وحده) اشار الشارح بهذا الى ان المراد بالتردد هنا التحير من شخص ونص كلامه على ما في المواقوح وفي الغارم يأخذ ما يقضى به دينه ثم يستغنى قبل ادائه اشكال ولو قيل تنزع منه لكان وجبها (قوله فكان الاولى للمصنف الخ) اى لان حكاية التردد انما تحسن لو كان للخمي باقيا عليه مع انه قد اختار بد التردد النزاع فامل (قوله دون عموم الاصناف الثمانية فلا يندب) فيجوز دفع جميعها للصنف واحد الا العامل فلا تدفع اليه كلها الا اذا كانت قدر عمله فأقل كافي ح (قوله الا ان يقصد الخروج من خد الشافعي) اى فيندب التعميم حيث ذقنا المنى او لا ندب الذاتي الاصل والمثبت الندب العرضي وفهم اصحابنا ان الواو في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية بمعنى او وان معنى الاختصاص في الآية عدم خروجها عنهم فانه في المبح (قوله خوف قصد المحمدة) اى خوفه عليه من انه اذا قولى فقرتها بنفسه يقصد جد الناس وثناءهم عليه (قوله ان كان لا تلزمه) اى لا يلزم رب المال نفقة ذلك القريب المخصص والامنع التخصيص بل يمنع الاعطاء له وان لم يكن على وجه التخصيص واما تخصيص النائب قريبه مطلقا سواء كانت تلزمه نفقته ام لا فهو مكر ومحبث كان اجنيا من رب المال (قوله والامنع) في البرزلى عن السيوري من له ولد غنى وابى من طلب نفقته منه فانه يعطى من الزكاة البرزلى لانها لا تجب الا بالحكم فكانه لم يكن له ولد فان كان الامر على العكس ففيه نظر على مذهب ابن القاسم واشبه فابن القاسم يقول نفقة الولد تمنع الاخذ من الزكاة ان حكمها واشبهه يقول ولو لم يحكم بها اه ولا دلالة في هذا على ان للاب ان يأخذ الزكاة من ولده ولا عكسه لان الناس ان مراده الاخذ من زكاة الغير وحيث فلا دلالة فيه لما ادعاه عبق من جواز اخذ الاب من زكاة ولده وفي التوضيح عن ابن عبد السلام ان فقرا الاب له حالان الاولى ان يضيق حاله ويحتاج لكن لا يشتد عليه ذلك فهذا يجوز اعطاؤه من الزكاة ولا تلزمه نفقته بل تبقى ساقية عن ابنه اثنائه ان يشتد ضيق حاله ويصير في فقره الى الغاية وهذا يجب على ابنه ان ينفق عليه ولا يجوز لابنه ان يدفع له زكاته اه بن (قوله تأويلان) لفظ المدونة ولا تعطى المراهز وجهها من زكاتها فاختلف الانبياء في ذلك فعملها ابن زرقون ومن وافقه على المنع وعليه فلا يجوزها وجلها ابن القصار وجاعة على الكراهة وهو الراجح (قوله ومحصل المنع) اى في مسئلة المصنف وفي عكسها ما لم الخ وقوله والاجازى اتفاقا ومثل ذلك اعطاء الولد لوالده حيث تجب نفقته عليه وعكسه ليدفعه في دينه فله جائز ايضا كما في عبق (قوله فالمشهور الاجزاء) خلافا لمن يقول بعدم الاجزاء لانه باب اخراج التهمة عرضا (قوله مع الكراهة) هكذا في التوضيح وح نله عن النوادر وقال وشهره غير واحد ولم يجد المواق في ذلك نصا قال ابو زيد القاسم ودد في اخراجها عن احد النقادين اما اخراجها عن نفسها بان تعطى عن الواجب فيها اذا نرى بها التجارة فلا يختلف في الاجزاء وليست من اخراج القيمة اه بن وقول الشارح فالمشهور الاجزاء اى بناء على القول بنة دينها ومقابل

يكون قد راي ببلده (كفاز) جلس عن الغزو وتنزع منه واتبع بها ان اتفقهها وكان غنيا (وفي) نزعتها من (غارم) اى مدين (يستغنى) بعد اخذها وقبل دفعها في دينه وعدم نزعتها (تردد) للخمي وحده قال ولو قيل تنزع منه لكان وجبها الاولى للمصنف ان يقول واختار نزعتها من غارم استغنى (وندب اشار لمضطر) اى المحتاج على غيره بان يزداد في اعطائه منها (دون عموم الاصناف الثمانية) فلا يندب الا ان يقصد الخروج من خلاف الشافعي (و) ندب للمالك (الاستنابة) خوف قصد المحمدة (وقد تجب) ان علمه ن نفسه ذلك او جهل من يستحقها (وكرهه) اى للنائب (حيث) اى حين الاستنابة (تخصيص قريبه) اى قريب رب المال وكذا قريبه هو ان كان لا تلزمه نفقته والامنع (وهل يمنع اعطاء زوجه) زكاتها (زوجا) لعودها علمها في النفقة (او يكره تأويلان) واما عكسه فيمنع قلعا ومحل المنع ما لم يكن اعطاء احدهما الاخر

ليدفعه في دينه او ينقته على غيره والاجاز (وجاز اخراج ذهب عن ورق وعكسه) من غير اولوية لاحدهما على المشهور الاخر وقيل باولوية الورق عن الندب ليسرافقه اكثر من الذهب واما اخراج الفلوس عن احد النقادين فالمشهور الاجزاء مع الكراهة

(بصرف وقته) أي ويعتبر في الانخراج صرف وقت الانخراج ولو بعد زمن الوجوب بمدة (مطلقة) سواء ساوى الصرف الشرعي أو نقص أو زاد وسواء ساوى وقت الوجوب أو لا (بقيمة السكة) فنوجب عليه دينار من أر بعين مسكوكة وأراد أن يخرج عنه فضة غير مسكوكة وجب عليه مراعاة سكة الدينار زيادة على صرفه غير مسكوك لأن الأربعين المسكوكة يجب فيها واحد مسكوك وكذا أن أراد أن يخرج عنه دينار غير مسكوك من التبرع فلا وجب عليه مراعاة السكة ٤٠٧ فيز يد ها على وزن الدينار واليه

المشهور يقول بعدم الأجزاء لأن إخراجها عنهما من باب إخراج القيمة عرضاً (قوله بصرف وقته) الباء للملابسة متعلقة بانخراج أي ما تبسأ ذلك الانخراج بصرف وقته وأما الباء في قوله بقيمة السكة فهي بمعنى مع متعلقة بانخراج أيضاً أي حالة كون الانخراج مصاحباً لقيمة سكة المخرج عنه (قوله ولو بعد زمن الوجوب) أي ولو كان وقت الانخراج بعد الخ (قوله سواء ساوى الصرف الشرعي) أي وهو كل دينار بعشرة دراهم أو نقص أو زاد ويسمى هذا الصرف أيضاً الصرف الأول لكونه أولاً في الشرع وهذا الإطلاق هو قول ابن المواز قال عبد الوهاب وهو الصواب وقال المازري هو المشهور وعزاه الباجي لابن القاسم ومقابلته ما قاله ابن حبيب يعتبر صرف وقت الانخراج ما لم ينقص عن الصرف الشرعي ولا اعتبر الصرف الشرعي وشهره ابن الحاجب ولكن المعتمد الأول (قوله وسواء ساوى وقت الوجوب أو لا) أي وسواء ساوى الصرف وقت الانخراج الصرف وقت الوجوب أو لا بأن زاد عنه أو نقص (قوله ويجب عليه مراعاة سكة الدينار الخ) فإذا كان صرف الدينار المسكوك عشرة دراهم وصرف غير المسكوك تسعة اعتبر في الانخراج قيمة السكة فيخرج عن الدينار المسكوك الواجب عليه في الأربعين المسكوكة عشرة دراهم (قوله فيز يد ها على وزن الدينار) لأن صرف الدينار المسكوك أن يبد من صرفه غير مسكوك (قوله واليه) أي وإلى هذا الفرع المشار له بقوله وكذا أن أراد الخ إشار بقوله ولو في نوع أي هذا إذا أخرج من غير نوع المخرج عنه بل وإن كان المخرج من نوع المخرج عنه ففي معنى من وما ذكره من إخراج قيمة السكة إذا أخرج من نوعه غير مسكوك مثله لابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام والتوضيح وغير واحد وقال ابن حبيب إذا أخرج من نوعه غير مسكوك فلا يدفع قيمة السكة بل يخرج وزن الجزء الذي يجب إخراجها فقط (قوله فالمراد) أي من قوله بقيمة السكة ولو من نوعه أنه أخرج عن المسكوك غير المسكوك يعني من غير نوعه أو منه وقوله والا فصرف الخ أي والآنقل أن هذا هو المراد بل المراد أنه أخرج عن المسكوك مسكوكاً من نوعه أو غيره أو ما هو أعم أي أخرج عن المسكوك مسكوكاً أو غير مسكوك من نوعه أو غيره فلا يصح لأن صرف الوقت الخ (قوله يتضمن السكة) أي وحينئذ فلا يحتاج لقول المصنف بقيمة السكة بعد قوله بصرف وقته (قوله كان ابن) أي وعليه فيكون قوله بصرف وقته مطلقاً فيما إذا أخرج مسكوكاً عن مسكوك من غير نوعه وقوله وبقيمة السكة الخ فيما إذا أخرج غير مسكوك عن مسكوك من نوعه أو من غير نوعه (قوله فالمراد بالوزن) أي ولا يعتبر زيادة قيمة السكة فعلم أن السكة أعتبرت إذا كانت في المخرج عنه لا في المخرج (قوله هو المسكوك) أي والمخرج غير مسكوك (قوله وإن كان العكس) أي بأن أخرج المسكوك عن غير المسكوك (قوله كإخراج ورق) حاصله أنه إذا كان عنده ذهب مصوغ وزنه أر بعون دينار أو لصياغته يساوي خمسين ديناراً وأراد أن يخرج عنه ورقاً فهل يخرج من الورق عن أر بعين ديناراً أو عن خمسين تردداً خلاف بين ابن الكاتب وابن عمران وابن الكاتب يقول تلغى قيمة الصياغة وإنما يرى عن الزنه وابن عمران يقول تعتبر قيمة الصياغة حيث اختلف نوع المخرج والمخرج عنه وحينئذ فيزكى عن الزنه وقيمة الصياغة (قوله لينخرج قدر الخ) الأولى وإن كان لينخرج الخ (قوله الأسبب) أي لا لتعدد سبب وإن لم يحصل سبب بالفعل خلافاً لما ظهره من أن الحرمة لا تنفي إلا إذا حصل سبب بالفعل (قوله ويجب على المزكى) أي عن نفسه أو عن صبي أو مجنون ينتهياً بنوى إداها ما وجب في ماله أو في مال محجوره ولو نوى زكاة ماله أو مال محجوره أجزاء كما قال سند والنسبة الحكمية كافية فإذا عُد دراهمه وأخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ

أشار بموله (ولو في نوع) أي نوعه فالتسوية عوض عن المضاف إليه فالمراد أنه أخرج عن المسكوك غير مسكوك والا فصرف الوقت يتضمن السكة فإلحاقاً وبقيمة السكة بحرف العطف كان ابن وأما من وجب عليه مثقال غير مسكوك كمن عنده أر بعون مثقالاً من تبر فأراد أن يخرج عنه مسكوكاً فاعتبر بالوزن ولا يجوز أن يخرج ديناراً وزنه أقل من المثقال ولسكنه يساوى المثقال قيمة والحاصل أن من أخرج عن المسكوك مسكوكاً أو عن غير المسكوك غير مسكوك فالأمر ظاهر والأفان كان المخرج عنه هو المسكوك اعتبرت قيمة سكنه وإن كان العكس فلا تعتبر الوزن مراعاة لجانب الفقراء (لا) بقيمة (صياغة) فيه أي في النوع الواحد فلا تلزم قيمة كذهب مصوغ وزنه أر بعون ديناراً أو لصياغته يساوي

خمسين فإنه يخرج عن الأربعين وبلغ الزائد (وي) العاء قيمة الصياغة في (غيره) أي غير التوقع كإخراج ورق عن ذهب مصوغ كأن نوع الواحد وهو الراجح وعدم إعادته بأن يعتبر بقيمة مع الوزن (تردد) وأخرج من الجوار قوله (لا) يَبْتَوَى (كسر مسكوك) من ذهب أو فضة لينخرج قدر ما عليه من نصف دينار أو درهم لانه من القساذ (ال) أن يكسره (السبب) بأن يجعله حلياً لزوجته أو يحل به مصحفاً أو يفيما يجوز اتخاذه (ورج) على المزكى (ينها) أي نية الزكاة

شدد عزها وادفعها المستحقها ولا يشترط اعلامه او علمه بانها زكاة بل قال القاني يكره اعلامه لما فيه من كسر قلب الفقير وهو ظاهر
خلافا لمن قال بالاشتراط فان لم يزول وجهه لادرسه بالبحر (و) وجب (تفرقها) على القور (بموضع الوجوب) وهو الموضع الذي
جيت منه في حرث وماشية ان ٨٠ ع وجد به مستحق وفي التقدير منه عرض التجارة موضع المالك (او قر به) وهو ما دون مسافة النهر

سواء وجد في موضع
الوجوب مستحق او لا
كان المستحق فيه اعدم
اولا لانه في حكم موضع
الوجوب واما ما قصر
فيه الصلاة فلا نقل اليه
(الا) ان تنقل (لا اعدم)
فأكثرها تنقل (له) وجوبا
و يقدم الاقرب فالاقرب
فان قلها كلها اوفر
لكل بموضع الوجوب
اجزات فيهما فيما يظهر
ومفهوم اعدم من مساو
اودون في العدم سياتي
(وتة لـ أجرة من النـ)
في حرث وماشية ان كان في
وامكن الاخذ منه (والا
يعت) هنا (واشترى
مثلها) هناك ان امكن
والا فرق الثمن عليهم
كالعين (كعدم مستحق)
يبدل الزكاة فنقل كلها
بأجرة من النـ والايعة
واشترى مثلها (وقدم)
بالبناء للفاعل اي الامام
ار المراكى وبالبناء
للمفعل اي قدم المال
وجوبا قبل الحول (لبصل)
لموضع التفرقة (عند
الحول) في عين وماشية
لا ساعى لها ولا غفوها
محى الساعى كما مر (وان
قدم) اي اخرج (معشرا)
اي زكاة ما فيه العشر وانصفه

ان هذا المخرج زكاة لكن لو سئل ما ينحل لأجاب ان هدار زكاة ماله اجزاء ان قلت اذا كانت النية الحكيمة
كافية فالحال يحترز عنه بقوله وجب نيتها قلت المحترز عنه ما لو كانت عادته يعطى زيدا كل سنة دينارا مثلا فلما
اعطاه له نوى به بعد الدفع الزكاة كذا قرر شيخنا (قوله) عند عزها وادفعها المستحقها) هكذا نقله عن سند
وهو انه اذا نوى عند عزها كفاه عن النية عند دفعها وان لم ينو عند عزها وجبت النية عند دفعها قال بعض
الشيوخ وبهم من كلام سنده انه لا يشترط اعلام المدفوع له انها زكاة وهو ظاهر اه بن بل ذكر بعضهم
انه لا يشترط علم المدفوع له انها زكاة لان المزكى ولا من غيره وهو المعتمد (قوله) فان لم ينو اي لا قصد
عزها ولا عند دفعها وانما نوى عده او قبلها لم يجز ومن هنا يعلم انه اذا نوى رب مال بما يسرق منه الزكاة
لم يفده هذه النية لان شرطها ان تكون عند عزها وادفعها (قوله) على الفور) واما بتأويله عند وكل ما يأتى
احدي طيحه منها فلا يجوز كقوله شيخنا عدوى (قوله) بموضع الوجوب) اي ولو لمسا فرها وايس اتتاه
كنقلها له على اظهر الطرق ولو لم يقر به اربعة ايام كذا في المخرج (قوله) في حرث) اي بالنسبة للحرث والمماشية (قوله)
ان وجد به مستحق) والا نقلت اعيده (قوله) وفي النقد) اي بالنسبة للنقد (قوله) موضع المالك) وقيل بموضع
المال ونص ابن شاس وهل المعتبر مكان المال وقت تمام الحول او مكان المالك قولان (قوله) كان المستحق
فيه) اي في موضع الوجوب اعدم اولاً (قوله) فلا تنقل اليه) اي حيث كان بمحل الوجوب اوفر به مستحق
واشار بذلك الى ان الاستثناء من مقدم اي بموضع الوجوب اوفر به لا في غير ذلك الا لا اعدم فينقل اثره الى
الاقرب فالاقرب (قوله) فأكثرها ينقل له وجوبا) الاظهر ما قاله العجوة اي من ان النقل من ادوب لما مر من
ان اثار المضطر مندوب فقط قاله شيخنا (قوله) فان نقلها كلها) اي لذلك لا اعدم الذي في غير محل الوجوب
اوفر به (قوله) وتنقل باجرة الخ) اي وتنقل للاعدم الذي في غير محل الوجوب باجرة من النـ واما نقلها المحل
قريب من محل الوجوب فهي باجرة منها كما قرر شيخنا (قوله) بأجرة من النـ) اي لا منها اولاً من عند فخرجها
(قوله) مثلاً) اي في الجنسية لافي القدر (قوله) هنا) اي بمحل الوجوب وقوله هناك اي في المحل المنقول اليه
(قوله) كالعين) اي كما اذا كانت عينها فافرق عليهم ولا ضمان على المخرج اذا ضاع العين او العين المنقولة
في أثناء الطريق او تلفت الزكاة التي نقلها بأجرة من النـ كما مر شيخنا (قوله) كعدم مستحق الخ) حاصل فقه
المسئلة انه ان لم يكن بمحل الوجوب اوفر به مستحق فانها تنقل كلها وجوبا بمحل فيه مستحق ولو على مسافة
القصر وان كان في محل الوجوب اوفر به مستحق تعين تفرقها في محل الوجوب اوفر به ولا يجوز نقلها لمسافة
القصر الا ان يكون المنقول اليهم اعدم فيندب نقل أكثرها لهم فان نقلها كلها اوفر بها كلها بمحل الوجوب
اجزات (قوله) وقدم الخ) هذا تقدم نقل اي ونقل المراكى المال قبل الحول لمحل المفرقة اصل لموضع التفرقة
عند الحول حيث لم يكن بمحل الوجوب اوفر به مستحق وهذا قول ابن المراز وهو المشهور وقال البايجي لا ينحل
حتى يتم الحول (قوله) وان قدم معشرا) هذا تقديم اخرج اي وان اخرج زكاة ما فيه العشر قبل وجوبه
ولو سير لم يجزه واما لو اخرجها بعد الافراك وقبل التصفية فاتها تجزى كما في خش (قوله) فليس المراد
قدم نقله الخ) اي لانه لا بد من تقديم النقل على الوجوب هنا لا يتأتى نقله قبل الافراك والحاصل ان
تقديم المتعلق بالعين والمماشية تقديم نقل والمتعلق بالحول تقديم اخراج واما تقديم العين والمماشية تقديم
اخراج فسيأتي في قول المصنف او قدمت بكشهر في عين وماشية (قوله) لم يجزه) اي لا يزكاة عما يملكه
ملكاً كاملاً الا ترى انه لا يجوز له بيعه وهذا جواب قوله وان قدم (قوله) حال حوله) اي من يوم ملكه
اور كاه (قوله) او عرضا) اي اوزكى بمن عرض محتكر بعد حوله وبعديه (قوله) فان لم يبع عرض الاحتكار

كتب وتم قبل وجوبه ولو يسر بأن قدم كانه من غيره اذا فرض عدم طيبه وافر كنه فليس المراد قدم نقله اذ لا بد من
الحول لم يجزه (او) زكى (دينا) حال حوله (او عرضا) محتكر بعد الحول وبيعه (قبل القبض) اي قبل قبض الدين من هونايه وقبل
قبض من النـ فهو راجع اليه اتم لم يجزه فان لم يبع عرض الاحتكار فأي عدم الاجزاء ومثل المحتكر

دين المدير على معسرا ومن قرض واماهلى على من يسع فيدخل في قوله او قدمت بكشهر في عين وماشبه ولما كان قوله الا لا اعدم يشيد منع نقلها للمساوى في الحاجة والادون ولا يلزم من المنع عدم الاجزاء بل فيه تفصيل اشارة لحكم النازية بقوله (او نقلت) الزكاة لمسافة القصر فأكثر (لدونهم) في الاحتياج لم يجزه وامالهم قسائي انه لا يجوز ويجزى فقوله لا اعدم له مفهوم ان نزلها لدون ولئلا وامالها لدون مسافة القصر فقد مر انها في حكم ما في موضع الوجوب (او دفعت باجتهاد لغيره مستحق) ٤٠٩ في الواقع كغنى وذى رق وكافر مع ظنه انه مستحق (وتعذر ردها) منه

لم يجزه فان امكن ردها اخذها او اخذ عوضها منه ان فانت بغير مساوى او به وغره لان لم يغيره (الا الامام) يدفعها باجتهاد قبيين انه اخذها غير مستحق فتجزى لان اجتهاده حكم لا يتعقب وظاهره ولو امكن ردها والوصى ومقدم القاضى تجزى ان تعذر ردها فأقسام الدافع ثلاثة ردها لا تجزى مطلقا والامام تجزى مطلقا ومقدم القاضى والوصى تجزى ان تعذر ردها (اوطاع) ردها (بدفعها لجائر) معروف بالجور (في صرفها) وجار بالفعل لم تجزه والواجب يجدها والهرب بها ما امكن فان لم يجز بان دفعها المستحقها اجزأت (او طاع) بقيمة) كعروض دفعها عن عين او حرث او ماشية (لم تجز) جواب الشرط في المسائل السبع والحاصل في اخراج القيمة ان اخراج العين عن الحرث والماشية يجزى مع الكراهة وامما اخراج العرض عنها او عن العين لم يجز كاخراج الحرث او الماشية عن العين او

اي وزكى قيمته (قوله دين المدير) اي الكائن للتجارة بأن كان من يسع والحال انه على معسرا ومن قرض كان على معسرا وعلى وذلك لما تقدم ان المدير لا يرضى دين القرض مطلقا ولا دين التجارة على المعدم الا بعد قبضه لعام مضى فاذا زكاة قبل قبضه لم يجزه ولا بد من زكاته بعد القبض (قوله على معسرا) اي اذا زكاة قبل قبضه لم يجزه ولا بد من زكاته بعد قبضه (قوله واماهلى على من) اي والحال انه مرجو (قوله او نقلت لدونهم) في الاحتياج لم يجزه اعترضه المواق بان المذهب الاجزاء ونقله عن ابن رشد والكافي وهو ظاهر لانها لم تخرج عن مصارفها ١٥ بن (قوله اخذها) اي ان كانت باقية (قوله بغير مساوى) اي بل باكل او بيع او هبة سواء غره في هذه الحالة ام لا (قوله وغره) وغر الاخذ الدافع بان اظهر له الفقر والحريته والاسلام (قوله لان لم يغيره) اي فلا يرجع عليه بعوضها ويغير مهاربها للفقراء والقروض انها تلقت عند الاخذ بمساوى (قوله ولو امكن ردها) فيه نظر في كلام ابن عرفة والتوضيح وغيرهما ما يفيد انها تنزع من يد من دفع له الحاكما اذا كان غير مستحق ان امكن وهو ظاهر اذا كيف تكون الزكاة بيد الاغنياء ولا تنزع من ايديهم ويدل لذلك ما في المواق عن اللخمي وهو ظاهر المصنف لان موضوع كلامه التعذر اه بن فعمل من هذا ان الامام كالوصى ومقدم القاضى وان اقسام الدافع اثنان لاسلثة (قوله لجائر في صرفها) اي امام جائز في صرفها بان يصرفها في غير الاصناف الثمانية (قوله واطاع بقيمة) اي بدفع قيمة لم تجز ما ذكره المصنف من عدم الاجزاء تبع فيه ابن الحاجب وابن بشير وقد اعترضه في التوضيح لانه خلاف ما في المدونة ونصه المشهور في اعطاء القيمة انه مكروه لا يحرم قال في المدونة ولا يعطى عما لزمه من زكاة العين عرضا او طعاما ويكره للرجل اشتراء صدقته اه فجعله من شراء الصدقة وانه مكروه ومثله لابن عبد السلام قال الباجي ظاهر المدونة وغيرها انه من باب شراء الصدقة والمشهور فيه انه مكروه لا يحرم فقول المصنف او بقيمة لم تجز خلاف ما اعتمده في التوضيح قال ابو على المساوى ظاهر كلامه ان ما في التوضيح وابن عبد السلام هو الراجح ويدل له اختيار ابن رشد حيث قال الاجزاء اظهر الاقوال وتصويب ابن يونس له كانت نقله الشيخ احمد الزرقاني قال ابو على المساوى وامما تفصيل عيج وهو الذي ذكره شارحنا فلم اراه لاحد اه بن اي بل الموجود في المذهب الطريقتان السابقتان عدم اجزاء القيمة مطلقا واجزاؤها مطلقا (قوله لان اكره على دفعها او دفع قيمتها) اي فانها تجزى ولو اخذها الجائر لنفسه كبديل عليه كلام ابى الحسن وصرح به ابن رشد وقال البرزلى انه المشهور الذي عليه العمل وان كان في ابن عبد السلام ما يخالفه وهذا كله اذا اخذها باسم الزكاة والا فلا تجزى كما صرح به البرزلى وزروق وغيرهما اه بن (قوله فهو راجع للاخيرتين) اي قوله اوطاع بدفعها لجائرا او بقيمتها (قوله على المعتمد) اي وهو رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل حد السير الذي يغتفر فيه التقديم الشهران ونحوهما وقيل يوم ويومان وقيل ثلاثة ايام وقيل خمسة وقيل عشرة وقوله او قدمت بكشهر اى تجزى مع كراهة التقديم وسواء كان التقديم لاربابها او لوكيل بوصلها لهم (قوله من يسع) وامما من قرض اذا زكاة قبل قبضه لا يجزى به ولا بد من زكاته بعد قبضه ومثله دين المحتكر القرض (قوله بخلاف ما لها ساع فكالحرث لا تجزى) اي اذا قدم اخراجها قبل الحول لغير الساعى وامما اذا دفعت للساعى قبل الحول بكشهر فانها تجزى كما صرح بذلك ح عن الطراز عند قول المصنف وان ضاع المقدم فقال ان الماشية اذا كان لها ساع ودفعت له قبل الحول بكشهر فانها تجزى اه بن (قوله لا يجوز)

(٥٢ - دسوقى اول) الحرث عن الماشية او عكسه فهذه تسع الهجرت منها اثنان (لان اكره) على دفعها او دفع قيمتها لجائر فتجزى فهو راجع للاخيرتين (او نقلت لدونهم) في الحاجة على مسافة القصر فتجزى وان كان لا يجوز كاهم (او قدمت بكشهر) قبل الحول الصواب حذف الكاف اذا لا تجزى في أكثر من شهر على المعتمد (في زكاة) (عين) ومنها عرض المدير او دينه المرجو من يسع (وماشية) لاساعى لها تجزى مع كراهة التقديم بخلاف ما لها ساع فكالحرث لا تجزى (فان ضاع المقدم) على الحول من عين وماشية تقدما لا يجوز بان قدمت بكشهر او أكثر

قبل وصوله لمستحقه بان ضاع من الوكيل او الرسول (فمن الباقي) يخرج ان كان فيه النصاب والا فلا واما في التقديم الجائر فنقلها
للاعدم لتصل عند الحول فيمكن ولا يخرج عن الباقي واما قوله الاتي كعزلها فضاغت فقضاغت بعد الحول (وان تلف جزء نصاب) بلا
تفريط بعد الحول واولى جميعه ٤١٠ (و) الحال انه (لم يمكن الاداء) منه اما لعدم مستحق او لعدم امكن الوصول اليه اولغية

المال (سقطت) الزكاة
فان امكن الاداء وفريط
ضمن واما تلف قبل
الحول فيعتبر الباقي بلا
تفصيل ومنه ما قبل
هذه (كعزلها) بعد
الحول لمستحقها
(فضاغت) او تلفت بلا
تفريط ولا امكن اداء
سقطت فان وجدها
لزمه اخراجها واما لو
عزلها قبل الحول
فضاغت ضمن اي
يعتبر ما بقي (لان ضاع
اصلها) بعد الحول فلا
تسقط ويعطى لمستحقها
قسط ام لا ثم صرح بمفهوم
قوله ولم يمكن الاداء فقال
(وضمن ان اخرها) اي
الزكاة (عن الحول) اياما
مع التمكن من الاخراج
لا يوما او يومين فلا ضمان
الا ان يقصر في حفظها (او
ادخل عشرة) اي زكاة
حرثه بته في جلة زرعه او
منفردا (مفردا) في دفعه
لمستحقه بان كان يمكنه
الاداء قبل ادخاله ولا
يمكنه وفريط في
حفظه فانه يضمن
بخلاف ما لوضع في
الجري (لا) ان ادخله

المراد بعدم الجوار ما يشمل الكراهة والحرمه لانها ان قدمت بكشهر كره و بأكثر حرم (قوله قبل وصوله)
متعلق بضاع (قوله من الوكيل او من الرسول) الفرق بينهما التفويض في الوكيل دون الرسول (قوله
الجائر) الاولى الواجب لان نقلها قبل الحول للاعدم لتصل عند الحول واجب كما مر الا ان يقال اراد بالجائر
ما قابل الممنوع فيشمل الواجب كما مثل والجائر المستوى الطرفين وذلك كما اذا سجل الزكاة قبل الحول بالزمان
اليسير كاليومين والثلاثة وضاع ما عجله قبل وصوله لمستحقه فقد قال ابن الموزان انها تجزى به ولا يضمنها و ذكر
في الطراز انه مقتضى المذهب قال لانها زكاة وقعت موقعها لان ذلك الوقت في حكم وقت وجوبها خلا لما
جرم به ابن رشد من عدم الاجزاء وهو ظاهر المصنف انظر بن (قوله ولا يخرج عن الباقي) اي كافي ابي الحسن
وكافي نقل ابن عرفة عن النوادر (قوله وان تلف جزء نصاب) اي بحيث صار الباقي اقل من نصاب وقوله بعد
الحول اي كايده له قوله ولم يمكن الاداء لانه يشعر بأنه خوطب بها (قوله فيعتبر الباقي بلا تفصيل) اي فان كان
الباقي نصابا زكاه والا فلا وسواء فريط او لم يفرط امكن الاداء ولم يمكن (قوله ومنه ما قبل هذه) اي وهو قوله
فان ضاع المقدم فمن الباقي وقد يقال ان ما قبل هذه التي نظرها لما بقي فيها اذا تلف جزء الزكاة قبل الحول
بعد عزلها واما هذه فقد تلف النصاب او جزؤه قبل عزلها فاقطع (قوله لزمه اخراجها) اي ولو كان حين
وجدتها فقيرا مدينا (قوله واما لو عزلها قبل الحول) اي بكشهر واستمرت عنده او عند الوكيل او الرسول الذي
يوصلها فضاغت (قوله لان ضاع اصلها بعد الحول) اي دونها وذلك بان عزل الزكاة من ماله بعد الحول ثم
ضاع المال الذي هو اصلها دون الزكاة فلا تسقط عنه ومفهوم قوله بعد الحول انه لو عزلها قبله فلتلف او ضاع
اصلها قبل تمامه لم يلزمه اخراجها (قوله وضمن ان اخرها) اي اخراجها وحاصله انه اذا حال الحول
واخراجها عن الحول اياما مع تمكنه من الاخراج فلتلف المال كله او بعضه بحيث صار الباقي اقل من
نصاب فانه يضمن جزء الزكاة لتفريطه بعدم اخراجها مع التمكن منه واما لو اخراجها عن الحول يوما او
يومين مع تمكنه من الاخراج حتى تلف المال او بعضه بحيث صار الباقي اقل من نصاب فانه لا ضمان عليه
حيث لم يقصر في حفظ المال والا ضمن جزء الزكاة فقول الشارح الا ان يقصر في حفظها الاولى في حفظه اي
المال (قوله بان كان يمكنه الاداء) اي ثم ضاع ذلك العشر وحده او مع زرعه (قوله ولا يمكنه وفريط في
حفظه) اي حتى ضاع وحده او مع بقية الزرع فقول المصنف مفردا اي منسوبا بالتفريط ويشمل الصورتين
والاولى جل المصنف على الثانية لان الاولى داخلية في قوله وضمن ان اخرها عن الحول كذا في بن (قوله
بخلاف ما لوضع في الجري) اي وحده لكونه كان معزولا او ضاع مع الزرع فانه لا ضمان عليه ما لم يؤخر
اخراجها مع امكن الاداء (قوله لا محصنا) اي لان ادخله محصنا له حتى يفرقه على مستحقه (قوله هل
يصدق في دعواه) اي لان التحصين هو الغالب في ادخال البيت وقوله ام لا اي لان اصل بقاء الضمان والظاهر
من القولين الاول لانه حيث اتفت القرائن الدالة على التفريط والتحصين فلا يعلم كون الادخال للتحصين او
لغيره الا منه (قوله على الوجه الاتي) اي من كونها تخرج تارة من راس المال وتارة من الثلث فان اوصى
بها فن الثلث وان اعترف بحولها واوصى باخراجها فن راس المال (قوله واخذت من الممنوع) اي اذا كان
له مال ظاهر فان كان ليس له مال ظاهر وكان معزولا فبالمال فانه محبس حتى يظهر ماله فان اظهر بعض
المال واتهم في اخفاء غيره فقال مالك يصدق ولا يحلف انه ما اخفى وان اتمم وخطأ من يحلف الناس
(قوله بضم الكاف وفتحها) وعلى كل حال هو اسم مصدر بمعنى اكراه (قوله وان يقتال) اي ولا يقصد
قتله فان اتفق انه قتل احدا قتل به وان قتله احدا كان هدر (قوله واجزأت نية الامام) اي الاخذ لها كرها

(محصنا) بان لم يمكن الاداء وتلف بلا تفريط فلا ضمان (والا) بان لم يدخله مفردا ولا محصنا اي لم يعلم
قصده في ادخاله بنية وادعى التحصين (قتردد) هل يصدق في دعواه او لا (واخذت من ترك الميت) على الوجه الاتي في باب الوصية في قوا
محمز كاة اوصى بها الا ان يعترف بحولها او يوصى فن راس المال الخ (و) اخذت من الممنوع من اداها (كرها) بضم الكاف وفتحها (وار
يقتال) واجزأت نية الامام على الصحيح بخلاف ما لو سرق المستحق بقدرها فلا يكتفى لعدم النية

(وآداب) الممتنع (ودفعت) وجوب (بالامام العدل) في صرفها واخذها وان كان جائرا في غيرهما ان كانت ماهية او حثايل (وان) كانت (عينا) فان طلبها العدل فادعى اخراجها لم يصدق (وان غر عبد بحرية) فدفعته له فظهر ٤١١ رقه (بخناية) في رقبته ان لم توجد معه (على الاربع) فيخير سيده بين فداها واسلامه فيباع فيها وقيل بذمته يتبعها ان عتق يوما (وزكى مسافر مامعه) من المال وان لم يكن نصابا (وما غاب) عنه اذا كان الجميع نصابا فأكثر بشرطين في الغائب اشار لا ولهما بقوله (ان لم يكن) ثم (مخرج) عنه بتوكيل او يأخذها الامام ببلده وأشار الثاني بقوله (ولا ضرورة) عليه من نفقة ونحوها فياخرجه مما معه عن الغائب فان اضطر اى احتاج اخر الاخراج ببلده فالمراد بالضرورة ما يشمل الحاجة لما ينفقه والواو في قوله ولا ضرورة للحال ولما انتهى الكلام على زكاة الاموال اتبعه بالكلام على زكاة الابدان وهي زكاة الفطر فقال

(قوله وآداب الممتنع) اى من ادائها بعد اخذها منه كرها من غير قتال والا كفى في الآداب ولو قال المصنف او ادب بأو كان اظهر (قوله وان كان جائرا في غيرهما) هذا يقتضى ان الدفع له حيث جاز في غير الصرف والاخذ واجب كدفعها للعدل وليس كذلك بل هو مكر وه كفاي ح والتوضيح (قوله على الاربع) مقتضى نقل المواق ان هذا ترجيح لابن يونس من عند نفسه فيكون الاولى لو عبر بالفعل ثم راي لفظ ابن يونس ونصه قيل فان غر عبد فقال اى صرفا عطاء من زكاته فأفات ذلك فقال بعض اصحابنا في ذلك نظر هل يكون في رقبته كالجناية لانه غره او يكون في ذمته لان هذا متطوع بالدفع ابن يونس والصواب انه جناية الخ وبهذا يظهر صحة تعبيره بالاسم دون الفعل اه بن (قوله بين فداها) اى بقدر ما اخذ من الزكاة (قوله مسافر) لا مفهوم له بل كذلك الحاضر يزكى مامعه وما غاب عنه كذا في خش وعقب واصله للشيخ سالم وفيه نظر بل ظاهر كلامهم ان الشرطين في الغائب فقط فلا يؤخر الحاضر زكاة ما غاب عنه من المال لضرورة اتفاق او غيره خلافا لهما والحاصل ان الحاضر يزكى ما حضر وما غاب من غير تأخير مطلقا ولو دعت الضرورة لصرف ما حضر بخلاف المسافر فانه لا يزكىهما الا بشرطين (قوله مامعه من المال) هذا شامل للماشية يعنى اذا لم يكن لها ساع امان كان لها ساع فانها تزكى في محلها فلا يشملها كلامه اه بن وما ذكره المصنف من ان المسافر يزكى ما غاب عنه ولا يؤخر زكاته حتى يرجع له احد قولى مآلث وقال ايضا انه يؤخر زكاته مطلقا اعتبارا بموضع المال ويتفرع على الخلاف في اعتبار موضع المال او المالك لومات شخص ولا وارث له الا نيت المال ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر والذي في اجوبة ابن رشد ان ماله لمن مات ببلده (قوله في الغائب) اى وامام مامعه فيزكاه بكل حال اتفاقا لاجتماع المال مع ربه (قوله او يأخذها) بالجزم عطف على يكن اى ولم يأخذها الامام الذى في بلد الغائب (قوله ولا ضرورة عليه) اى والحال انه لا يلحقه ضرورة في اخراج الزكاة عن الغائب مما معه ولو كان عدم الضرر والاحتياج بوجود مسلف (قوله اى احتاج) اى لما يخرج زكاة عن الغائب في نفقة مثلا وقوله اخر الاخراج اى عن ذلك الغائب عنه حتى يرجع ببلده والحاصل ان محل اخراج المسافر عما غاب عنه ان لم تدعه الضرورة لعدم اخراجه عنه في ذلك الموضع الذى هو فيه فان كان محتاجا لما يخرج زكاة عنه ولو لما بوصله في عوده لوطنه فانه يخرج عما معه ولا يخرج عما غاب عنه ويؤخر الاخراج عنه حتى يرجع ببلده (قوله على زكاة الابدان) هذا يقتضى ان المراد بالفطر الذى اضيفت اليه الزكاة في قولهم زكاة الفطر الفطرة بمعنى الخلقة وبه قيل وقيل المراد به المقابل للصوم لوجوبها عنده على هذا فاختلف هل المراد به الفطر الجائر او الواجب فلذا وقع الخلاف في وجوبها بأول ليلة العيد او بفجره (فصل في زكاة الفطر) (قوله يجب بالسنة) اى لا بالقرآن لان آيات الزكاة العامة سابقة عليها فلم انها غير مرادة منها وانما غير صريحة في وجوبها خلافا لمن قال ان وجوبها ثبت بهموم اقيموا الصلاة وآتوا الآية (قوله في رمضان) اى الكائن في رمضان اى منه (قوله وحمل الفرض على التقدير) كما هو قول من قال ان زكاة الفطر سنة وقوله بعيد اى لان فرض وان كان في اصل اللغة بمعنى قدر لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فتعين الحمل عليه (قوله في فجاج المدينة) اى في طرقها والصواب في فجاج مكة كافي سنن الترمذى ولا يقال ان فرضها في السنة الثانية من الهجرة ومكة حينئذ دار حرب فكيف يتأتى فيها النداء بما ذكرنا نقول بعث المنادى بمحتمل انه سنة فتمجدها وهي سنة ثمان من الهجرة ويحتمل انه سنة حج ابى بكر بالناس وهو سنة تسع ويحتمل انه سنة حجة الوداع وهي سنة عشر وليس بلازم ان يكون بعث المنادى عقب الفرض ولذا لم يقل الترمذى بعث حين فرضت وكون البعث عام الفتح هو الاظهر لان الاصل المبادرة باطهار الشعائر في البلد بمجرد فتحها ولا موجب للتأخير بعد زوال المانع (قوله وقد حرر الصاع) اى الذى حرره اربعة امداد وقوله فوجد اربع حفنات الخ مراده بالحقنة المتوسطة ملء اليدين المتوسطتين لا بمسوطتين وليس مراده

بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادى في فجاج المدينة الا ان صدقه الفطر واجبة على كل مسلم (صاع) اربعة امداد كل مد رطل وثلاث بالبغدادى وقد حرر الصاع فوجد اربع حفنات متوسطة

وذلك قدح وثلاث بالكيل المصري (او جزؤه) ان لم يقدر على الصاع او في عبد مشترك او ببعض (عنه) اي عن المخرج المستفاد من المعنى لان قوله صاع معناه اخراج صاع (فضل) اي الصاع او جزؤه في ذلك اليوم (عن قوته وقوت عياله) اللازم له ولو خشي الجوع بعده وهم من يأتي في قوله وعن كل ٤١٢ مسلم عنه بقرابة اوز وجبة (وان) قدر عليه (بتسلف) يرجو التذرة على وفائه وقيل

لا يجب التسلف واخذ منه عدم سقوطها بالدين لانه اذا وجب تسلفها فالدين السابق عليها اولى ان لا يسقطها وهو المذهب فليتأمل (وهل) تجب زكاة الفطر (ب) اقول (ليلة العيد) وهو غروب شمس آخر يوم من رمضان ولا يمتد بعده على المشهور (او بقصره) اي فجر يوم العيد (خلاف) ولا يمتد على القولين فمن ولد او اشترى او تزوجت بعد الغروب ومات او بيع او طلقت قبل الفجر لم تجب ولو ولد او اشترى او تزوجت قبل الغروب وحصل المانع قبل الفجر وجبت على الاول دون الثاني ولو حصل ما ذكر بعد الغروب واستمر للفجر وجبت على الثاني لا الاول ثم بين جنس الصاع بقوله (من اغلب القوت) بالبلد (من معشر) وهو القمح والشعير والسلت والذرة والدخن والتمر والزبيب والارز فهذه ثمانية قراة معشر خاص (واقط) وهو خثر اللبن المخرج زبدته فالتى يخرج منه تسعة فقط واثارة وله (غير علس)

بالخضنة ملء اليد الواحدة (قوله) وذلك قدح وثلاث الخ) فعلى هذا الربع المصري يجزئ عن ثلاثة (قوله) (وفي عبد الخ) ما جل عليه قوله او جزؤه من الصور الثلاث هو مختار ح وجهه الشارحان على الثالثة فقط وجهه ابن غازي على الاولين (قوله فضل) نعت لقوله صاع او جزؤه اي فضل ما ذكر من الصاع او جزؤه فأفرد الضمير باعتبار ما ذكره او نظر السكون العطف بأوفان قدر على الزكاة يومها اخراجها فان دفعها لمعطيه فالظاهر تجزئ به على ما مر من دفع الزكاة لغريم واخذها منه وقوله اللازم له صفة لقوت عياله وقوله بعده اي بعد ذلك اليوم وقوله وهم اي عياله وقوله وان قدر عليه اي على ذلك الصاع او جزئه بتسلف وهذا مبالغة في وجوب الصاع او جزئه ثم ما اقتضاه كلامه من وجوب التسلف هو ظاهر المدونة (قوله) وقيل لا يجب التسلف (اي بل يستحب وعليه اقتصر ابن رشد و اشار المصنف بالمبالغة الرد عليه) (قوله خلاف) الاول لابن القاسم في المدونة وشهره ابن الحاجب وغيره والثاني لرواية ابن القاسم والاخوين عن مالك وشهره الاهري وصححه ابن رشد وابن العربي قال بعضهم والاول مبنى على ان الفطر الذي اضيفت اليه في خبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر في رمضان الفطر الجائز وهو ما يدخل وقته بغروب شمس رمضان والقول الثاني مبني على ان المراد بالفطر الذي اضيفت اليه الفطر الواجب الذي يدخل وقته بطول الفجر اه واعترض ذلك شيخنا بأن عدم نية الصوم واجب فيهما وتناول المفطر جائز فيهما وحينئذ فلا وجه لجعل الفطر الاول جائزا والثاني واجبا فتمسك ببقية ثلاثة اقوال اخرى احدها ان الوجوب يتعلق بطول الشمس يوم العيد ولا يمتد وقت الوجوب على هذا القول ايضا الثاني ان وقته يمتد من غروب ليلة العيد الى غروب يومه الثالث انه يمتد من غروب ليلة العيد الى زوال يومه ذكره في التوضيح وعزاه لابن المايشون اه بن (قوله لم تجب) اي على كل من القولين ومثل من ذكر من ولد او اسلم بعد الفجر فلا تجب اتفاقا (قوله) وحصل المانع اي وهو الموت والبيع والطلاق (قوله) من اغلب القوت بالبلد اي من غير نظر لقوت المخرج واعلم ان المنظور له انما هو غالب قوت اهل البلد في رمضان على ما يظهر من ح ترجيحه لافي العام كله ولا في يوم الوجوب اه بن واستظهر في المجمع ان الاعتبار الاغلب وقت الاخراج (قوله من معشر) اي حالة كون ذلك الاغلب من معشر اي من كل العشر وقوله فهذه ثمانية جمعها بعضهم بقوله

قمح شعير وزبيب سلت * تمر مع الارز ودخن ذرة

(قوله خاص) اي لا مطلق معشر والا لا يقتضي انها تخرج من عشرين صنفا وهي الحبوب والثمار التي تجب زكاتها بالعشر وليس كذلك (قوله خثر اللبن) اي يخينه (قوله الذي زاده على التسعة) اي فأجاز الاخراج منه ان غلب اقتيانه على التسعة او ساوى الموجود منها في الاقتيات وروى ذلك ابن حبيب في مختصره الواضحة عن مالك (قوله الا ان يقتات غيره) اي في زمن الرخاء والشدة معا لافي زمن الشدة فقط كما قاله ابو الحسن وابن رشد والذي يظهر من عبارات اهل المذهب ان غير التسعة اذا كان غالبا لا يخرج منه وانما يخرج منه اذا كان عيشهم دون غيره من التسعة كما في المدونة وغيرها ولذا قال المصنف الا ان يقتات غيره اي الا ان يفرد غيره بالاقتيات فيخرج منه حينئذ انظر بن (قوله) فيدخل فيه اي في غير ما ذكر وقوله فيخرج مما غلب اي اقتيانه من الغيران تعدد ذلك العير كالأول كان المقتات فولا وجسا وغلب احد هما في الاقتيات وقوله ومما اتحد اي كالأول كان المشتات فولا فقط او حصا فقط (قوله والا تعين الخ) اي والا بأن وجد شيء منها تعين الاخراج منه اي من ذلك الموجود من التسعة وان كان غير مقتات وما ذكره من التعيين ضعيف كما يأتي للشارح (قوله فتي وجدت الخ) في قوة قوله والحاصل فكان انه قال والحاصل انه متى وجدت الخ وقد اشتمل هذا الحاصل على خمس صور (قوله) ومع غلبة واحد

الرد لي ابن حبيب الذي راده على التسعة المتقدمة (الا ان يقتات غيره) اي غير ما ذكر من المعشر والافط فيدخل فيه العلس وغيره من لحم ولبن وفول وحبس وغيرها فيخرج مما غلب ان تعددا ومما اتحد ان لم يوجد شيء من التسعة والا تعين الاخراج منه فيكلف الاتيان به فتي وجدت التسعة او بعضها وتساوت في الاقتيات خیر في الاخراج من اياها سواء ومع غلبة واحد

منها تعين الاخراج منه كان انقردوان وجدت او بعضها واقبت غيرها تعين الاخراج منها تخيرا هذا حاصل ما ذكره الخطاب وتبعه الجماعة ورده بعض المحققين بأن ظاهر النصوص كالمصنف انه متى اقبت غير التسعة اخرج مما ٤١٣ اقبت ولو وجدت التسعة او بعضها فلا

يعول على ما في الخطاب ومن تبعه والصواب انه يخرج صاعا بالكيل من العلس والخطاني وبالوزن من نحو اللحم (و) يجب الاخراج (عن كل مسلم عونه) من ماله مونا اذا احتمل مؤنته وقام بكفايته اي تلزمه نفقته (بغرابه) متعلق بيمونه والباء سببيه كالاولاد الذكور للسلوخ والاناث للدخول والدعاه له بشرطه والوالدين الفقيرين (او زوجية) هذا اذا كانت له بل (وان) كانت (لاب) اما او غيرها والمراد المدخول بها ولو مطلقة رجعيًا او من دعي للدخول بها (وخادمها) اي خادم الجهة التي بها النفقة من قرابة او زوجية اولايه ان كان خادم الزوجة او احد الوالدين رقيقا لا بامرة وان لزمه نفقته وهذه من المسائل التي تجب فيها النفقة دون الزكاة كن يعمونه المراكب بالتزام او بامرة كن جعل اجرته طعامه او بحمل كطلقة بائن حاصل وهذه الثلاثة خارجة من كلام المصنف لانه حصر الاسباب في ثلاثة القرابة والزوجة والرق (اورق)

(منها) اي في الاقبات وقوله كان انقرداي واحد منها في الاقبات ولو كان غيره موجودا وقوله وتبعه الجماعة اي جماعة الشراح تكفى وعقب وشب وعيج (قوله ورده بعض المحققين) هو العلامة طي وحاصل كلامه ان عبارة المدونة والبيان واللغوي وابن عرفة ان غير التسعة اذا كان غالبا لا يخرج منه وان كان هو عيشهم فقط اجزا الاخراج منه ولو وجد شيء من التسعة وهو ظاهر قول المصنف الا ان يقتاوا غيره اي فيخرج من ذلك المقنات ظاهره وجد شيء من التسعة التي هي غير مقتاة اولاً (قوله يخرج صاعا بالكيل الخ) قال ابن عرفة وفيها لا يخرج من الدقيق ابن حبيب يحزى بر يسه وكذلك الجز الصقلي وبعض القرويين قول ابن حبيب تفسيره والباجي خلاف اي وعليه فالمعتمد ظاهرهما من عدم اجزاء الدقيق ولو بر يسه لكن مقتضى نقل المواق ترجيح الاجزاء وهو التأويل الاول واما اخراج دقيق من غير ربع فلا يحزى قطعاً (قوله وبالوزن من نحو اللحم) اي من اللحم ونحوه كاللبن بأن يخرج خمسة ارطال وثلاثا بالبغدادى كما مر للشراح ورد بقوله والصواب على من قال يخرج من اللحم واللبن مقدار عيش الصاع فاذا كان الصاع من الخنطة يغذى انسانا ويعشيه اعطى من اللحم او من اللبن ما يغذى ويعشى وفي الملح وهل يقدر نحو اللحم بحرم المدا وشبهه وصوب في كاح او بوزنه خلاف اه فنه يعلم ان ما ذكره شارحا خلاف المصوب فتأمل (قوله بشرطه) اي وهو اطاقه الوطاء (قوله هذا اذا كانت له) اي هذا اذا كانت الزوجة له بل وان كانت تلك الزوجة لايه سواء كانت زوجة ايه امه او كانت غيرها (قوله من قرابة او زوجية له اولايه) فيدخل خادم ايه وخادم زوجته هو خادم زوجة ايه سواء كانت امه او غيرها واعلم ان محل لزوم زكاة خادم من ذكر من زوجته وزوجة ايه اذا كانت من اهل الاخداف والافلا تلزمه لخادمها نفقة ولا زكاة فلو كانت اهلا لاخداف باكثر من واحد الى اربع او خمس فليس يلزمه زكاة فطر الجميع وقيل لا يلزمه الا زكاة فطر واحد فقط وقيل يلزمه ان يزكى عن خادمين ونص ابن عرفة وفي وجوبها عن اكثر من خادم الى اربع او خمس ان اقتضاه شرفها ثالثها عن خادمين فقط الاول للعتبي عن اصبح مع ابن رشد عن رواية ابن شعبان والثاني لبهجي عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ظاهرها والثالث لسامع اصبح عن ابن القاسم وما ياتي في النفقات من قوله واخداف اهله ولو باكثر من واحدة لا ياتي على مذهب المدونة انظر بن (قوله اولايه) اي اولاه او اراد بآبيه اصله فيشمل الام (قوله لا بامرة) اي لان كانت خدمته بامرة اي غير المؤنة ليغابر ما بعده وقوله وهذه هي المسئلة وهي التي فيها الخدمة بالاجرة لا بالرق من جملة المسائل الخ (قوله وهذه الثلاثة) اي التي تلزم فيها النفقة دون الزكاة وقوله لانه حصر الاسباب اي المقتضية للزكاة (قوله اورق) فيلزمه ان يزكى عن عبيده وامائه ولا فرق بين القن ومن فيه شائبة كالمدة واما الولد والمعتق لاجل وكذا المكاتب على المشهور كما اشار لذلك المصنف بالمبالغة ولا فرق بين كونهم للفقيرة او للتجارة كانت قيمتهم نصا با او دونه اصحاء او مرضى او زمنى وادرج ح في قوله اورق من اعتق صغيرا لا يتقدر على الكسب قال لان نفقته بالرق السابق وذ كر خلافا فيمن اعتق زمنا فاطره (قوله لانه لا يعمونه) اي لكونه ليس رقيقا له اذ لا يملكه الا بالانتزاع (قوله ولا نجب) اي زكاة رقيق الرقيق على سيدهم الرقيق ايضا ولا على انفسهم لان نفقتهم على سيدهم وانما لم تجب على سيدهم الرقيق لان ملكه غير مستقر ولان شرط من تجب عليه الزكاة ان يكون حراما لموسر فلا يجاطب بها العبد لا عن نفسه اتقا ولا عن زوجته كما في بن خلافا لعقب ولا عن رقيقه (قوله يقدر الخ) اي فصدق حينئذ على المكاتب ان سيدهم يعمونه بالرق (قوله وآتجارجي) عطف على ما في خبره ومشاركه في الخلاف وكذا قوله ومبيعا لمواضعة او خيارا ذوقيل فيهما اهمما بمجرد العقد عليهما يدخلان في ضمان المشتري فنفقة كل منهما وزكاة فطره عليه (قوله كذلك) اي مرجوعا عوده وقوله والاى والاى كن واحد منهما مرجوعا لم يلزمه

خرج رقيق رقيقه لانه لا يعمونه لان نفقتهم على سيدهم ولا تجب على سيدهم الرقيق ايضا (ولو) كان رقيقه (مكاتباً) لانه رقيق ما في عليه درهم وهو وان كانت نفقته على نفسه الا انه بالكاتبه يقدر ان السيد ترك له شيئا في نفقته (و) لو (آبقارجي) عوده ومغصوبا كذلك والام تلزمه (و) لورقيا (مبيعا بمواضعة او خيار) بخاء وقت الزكاة قبل رؤية الدم ومضى زمن الخيار فزكاة فطرهما على البائع لان نفقتهم عليه (ومخدما) بالغض فزكاه على سيدهم المخدوم بالكسر (الا) ان يرجع بعد الاخداف (لحرية)

كان يقول له اخذ منك فلان امدة كذا وبعدها فانت حر (فعلى محذومه) بفتح الدال زكاته كنقته طال مدة الخدمة او قصرت وظاهره انه لو كان
مرجعه لشخص انها تكون على الخدم بالكسر والمعتمد انها على من مرجعها له كنقته ان قبل (و) العبد (المشترك والمبعض بقدر الملك) فيها
(ولاشئ على العبد) في الثانية (و) العبد (المشتري) ثمراء (فاسدا) زكاته (على مشتريه) ان قبضه لان نسيه انه منه حينئذ (وندى انراجها بعد
الفجر وقبل الصلاة) ندى انراجها ٤١٤ (من قوته الاحسن) من قوت اهل البلد او من اغلب قوتهم (و) ندى (غربة

القمح) وغيره (الاغلت) فيجب غر بلته ان زاد
الغلت على الثلث وقيل بل
ولو كان الثلث او ما قارب
يسبر وهو الاظهر (و) ندى
(دفعها الزوال) اى لاجل
زوال (فقر ورق يومه)
طرف الزوال اى ندى لمن
زال فقره او رقه يوم الفطر
ان يخرجها عن نفسه
ويجب على سيد العبد
انراجها عنه (و) ندى
(دفعها للامام العدل)
ليفرقها وظاهر المدونة
الوجوب (و) ندى (عدم
زيادة) على الصاع بل
تكره الزيادة عليه لانه
تحديد من الشارع فالزيادة
عليه بدعه مكروهة كالزيادة
في التسبيح على ثلاث
وثلاثين وهذا ان تحققت
الزيادة وامام الشك فلا
(و) ندى (انراج المسافر)
عن نفسه في الحالة التي
يخرج عنه اهله لاحتمال
نسيانهم والواجب عليه
الانراج (وجاز انراج
اهله عنه) اى عن المسافر
ان كان عادتهم ذلك او
اوصاهم وتكون العادة

زكاته واذا اخلص من غاصبه فلا يزكى عنه ربه لشي من ماضى الاعوام بخلاف الماشية اذا اخلصت من الغصب
لانها تنمو بنفسها قاله بن (قوله كان يقول له) اى كان يقول السيد للعبد (قوله انه لو كان مرجعه لشخص) اى
غير سيده (قوله كنقته) ان قيل حاصله ان العبد الخدم ان كان مرجعه بعد الخدمة لسيد فزكاته على الخدم
بالكسر وهو السيد وان كان مرجعه لم يفرز زكاته على الخدم بالفخ وان كان مرجعه لشخص آخر فزكاته على
ذلك الشخص الذى مرجعه له لوجوب نفقة الخدم على من ذكر (قوله والمشارك بقدر الملك الخ) هذا هو الراجح
ومقابلها انها على عدد رؤس المالكين ولهذا المسئلة تطارث في هذا الخلاف وضابطها كل ما يجب بحقوق مشتركة
هل استحقاق ذلك الواجب بقدر الحقوق او على عدد الرؤس قولان لكن الراجح منهما مختلف فالراجح الثانى
وهو اعتبار عدد الرؤس في مسائل كاجرة القسام وكنس المرايض والسواقي وحارس اعدال المتاع وبيوت
الطعام والجربين والبساتين وكاتب الوثيقة وكذا صيد الكلاب فلا ينظر لكثرة الكلاب وانما ينظر في اشتراك
الصيد لرؤس الصيادين والراجح القول الاول وهو اعتبار الملك في مسائل كزكاة الفطر والشفعة ونفقة الابوين
اه بن اى فالراجح انها توزع على الاولاد بقدر اليسار لا على الرؤس ولا بقدر الميراث خلافا لبعضهم وكذا زكاة
فطرهما (قوله ان قبضه) اى من البائع فان لم يقبضه كانت زكاته على البائع لان ضمانه منه (قوله وقيل
الصلاة) اى وقبل صلاة العبد ولو بعد العدة الى المصلى كذا قال عبق والذى يدل عليه كلام المدونة وغيره ان
المدنوب انما هو الانراج قبل الغدو للمصلى لكن قال ابو الحسن محل الامة - يجب انما هو قبل الصلاة فلو اداها
قبل الصلاة بعد الغدو للمصلى فهو من المستحب اه ح (قوله الاحسن من قوت اهل البلد) اى اذا كان
لهم قوت واحد وقوله او من اغلب قوتهم اى والا احسن من اغلب قوتهم اذا تعدد قوتهم وليس مراد المصنف
الاحسن من قوته اذا اختلف لصدقه بالادون من قوت البلد (قوله فيجب غر بلته ان زاد الغلت على الثلث)
هذا قول ابن رشد وعليه اذا كان الغلت الثلث او دونه يسبر كالربع فستحب الغربة (قوله وقيل بل الخ) اى
وقيل بل يجب الغر بلة ولو كان الغلت الثلث او ما قارب كالربع وقوله وهو الاظهر اى كما قال ابن عرفة (قوله
طرف الزوال) اى لا دفع لان ندى الدفع لا ينقبذ بكونه يوم العبد (قوله اى ندى لمن زال فقره او رقه يوم
الفطر) اى بعد فطره اما لو كان الزوال قبل فطره لوجب (قوله ويجب على سيد العبد الخ) اى ويلغز بهذه
المسئلة فيقال زكاة فطر طلب انراجها عن واحد من تين وتوقف المواق في انراج العبد لها مع ان سيده
انراجها قال نعم في المبعض يظهر انراجها اذا اكلت حرته يوم العبد عن البعض الذى قلنا لاشئ فيه فانظره
(قوله للامام العدل) اى في اخذها وصرفها (قوله بل تكره الزيادة عليه) اى اذا كانت الزيادة متعلقة
بالصاع كما قل عن الامام والافلا كراهه (قوله في الحالة الخ) وذلك اذا اوصاهم بانراجها ووقع منهم او كانت
عادتهم الانراج عنه وهو غائب (قوله والا) اى والا يكن اوصاهم ولم يكن عادتهم الانراج عنه (قوله في
القسمين) اى وهما انراجهم عنه واخراجهم عنهم (قوله فان لم يعلم) اى قوت المخرج عنه (قوله ولا يجوز
الانراج عنه منهم) الاوضح ولا يجوز انراجهم عنه اى ولا يجزئ ايضا (قوله بخلاف العكس) اى وهو
انراجهم في مصر عنهم فانه يجوز (قوله وان كان الاولى الخ) فيه نظرا لما ذكره رواية مطرف وهى مقابلة
لمذهب المدونة قال ابو الحسن ويجوز ان يدفعها الرجل عنه وعن عياله لم يكن واحد هذا مذهب
ابن القاسم وقال ابو مصعب لا يجزئ ان يعطى مسكينا واحدا اكثر من صاع ورأىها كالكمقارة وروى

مطرف

والوصية بمنزلة النية والام يجز عنه لفقدها كما استظهره المصنف وكذا يجوز انراجها عنهم

والعبرة في القسمين بقوت المخرج عنه فان لم يعلم احتيط بانراج الاعلى فان لم يوجد عندهم كاهل السودان شأنهم كل الذرة والدخن فاذا سافر
أحدهم الى مصر وشان اهل مصر كل القمح فالظاهر انه يتعين عليه ان يخرج عن نفسه ولا يجوز الانراج عنه منهم بخلاف العكس (و) جاز
(دفع صاع) واحد (للساكين) جاز دفع (اصع) متعددة (واحد) وان كان الاولى دفع الصاع لواحد

(و) جازاخرجه (من قوته الادون) اى من قوت اهل البلد لعدم قدرته على قوت اهل البلد ولذا قال (الا) ان يقتات الادون (لشع) فلا يجوز ولا يجزى به وكذا الوقتاته لضم نفس او عادته كبدي بيا كل الشعير بخاضرة ٤١٥ يقتاتون القمح (و) جاز (اخرجه) اى المكلف ز كاته (قبله)

اي الوجوب (بكاليومين) او اثلثاته وفي المدونة باليوم واليومين والمصنف تيسر الجلاب (وهل) الجواز (مطلقا) سواء دفعها بنفسه او لمن يفرقها وهو المذهب (او) الجوازن دفعها (لمفرق) فان فرقها بنفسه لم يجز ولم تجز (تاو يلان) محلها اقام تبقي يد القير الى وقت الوجوب والاخرات اتفاقا (ولا تسقط) الفطرة (بمضى زمنها) لترتبها في الذمة كغيرها من القرائض وائم ان اخرها عن يوم الفطر مع القدرة (وانما تدفع لحر مسلم فقير) غير هاشمي قد دفع لمالك نصاب لا يكفيه عامه فأولى من لا يملكه لا لعامل عليها ومؤلف قلبه ولا في الرقاب ولا لعارم ومجاهد وغيره يتوصل بها بلده بل يوصف الفقر وجاز دفعها لا قار به الذين لا تلزمه نفقتهم وللزوجة دفعها لزوجها الفقير بخلاف العكس

* باب * ذكر فيه حكم الصيام وما يتعلق به * وهو لغة الامسالك عن الشيء وشرعا امسالك عن شهوتي البطن والفرج في جميع

مطرف يستحب لمن ولي تفرقة فطرته ان يعطى لكل مسكين ما يخرج عن كل انسان من اهله من غير ايجاب اه بن وعلم منه ان الجواز في كلام المصنف مستوي الطرفين لاجل ان يكون ما شيا على مذهب المدونة لابعنى خلاف الاولى والا كان ما شيا على رواية مطرف (قوله ومن قوته الادون الخ) حاصل فقه المسئلة ان مقتات الادون ان اقتاته لعجز عن قوت البلد اجزا اتفاقا وان كان لشع لم يجزه اتفاقا وان كان لعادة ففيه قولان اعتمد المصنف منهما القول بالاجزاء وهو ضعيف والمذهب القول بعدم الاجزاء كما ذكره ابن عرفة اه بن وانما كان المصنف معتمدا للقول بالاجزاء لان حكمه بجواز الاخراج من قوته الادون اذا كان اقتياته لغير شع صادق باقتياته لعجز او لعادة او هضم نفس وشارحنا قصره على ما اذا كان اقتياته لعجز بحيث يكون الاستثناء منقطعاً لاجل تنسية المصنف على القول المعتمد فامل (قوله واخرجه قبله بكاليومين) فلو اخرجها قبل الوجوب فضاعت فقال اللخمي لا تجزى واعتضه التوسى واختار انه متى اخرجها فضاعت في وقت لو اخرجها فيه لاجزات انها تجزى انظر التوضيح (قوله وفي المدونة) اى وهو المعتمد فلا يجوز اخرجها قبله بثلاثة ايام وما في الجلاب ضعيف وان كان موافقا لما في الموطأ (قوله سواء دفعها بنفسه) اى للفقراء ودفعها لمن يفرقها (قوله تاو يلان) الرابع منهما الاول وهو فهم اللخمي المدونة وعليه الاكثر والثاني فهم ابن يونس (قوله والاخرات اتفاقا) اى لان ادفعها ان كانت لا تجزى به ان ينتزعها فاذا تركها كان كمن ابتداء دفعها حينئذ (قوله ولا تسقط بمضى زمنها) اى ولا يسقط طلبها بمضى زمنها مع سره فيه بل يخرجها لماضى السنين عنه وعن تلزمه عنه واما المومضى زمنها وهو معسر فيه فانها تسقط عنه والمراد بمنها من وجوها وهو اول ليلة العيد او غيره (قوله قد دفع لمالك نصاب) اشار بهذا الى ان المراد بالفقراء هنا فقراء الزكاة وهو المشهور وقيل انما تدفع لادم قوت يومه والاول قول ابى مصعب وشهره ابن شاس وابن الحاجب والثاني قول اللخمي واذ لم يوجد في بلد فقراء قتلت لاقرب بادفيا ذلك بأجرة من المزمى لانها ثلاثين نص الصاع هذا ان اخرجها المزمى فان دفعها للامام في قتلها لاقرب البلاد لبلدها حين فقدهم منها بأجرة منها او من النى قولان قاله ابو الحسن على المدونة (قوله دفعها لزوجها الفقير) انما تجزم هنا بجواز دفعها لزوجها الفقير دون زكاة المال فان فيها قولين بالمنع والكراهة للفرق بقلة النفع بها بالنسبة لزكاة المال (قوله بخلاف العكس) اى فلا يجوز ولو كانت الزوجة فقيرة لان نفقتها تلزمه ومن ايسر بعد اعمام لم يقضها اه عبق

باب في الصيام

(قوله عن شهوتي البطن والفرج) يبطل طرده هذا التعريف بما اذا جوهعت نائمة اوقام متعمدا فالتعريف يقتضى صحة صومه لا مسالك كل عن شهوتي البطن والفرج وليس كذلك (قوله فله ركنان) اى الامسالك والنسبة وانما كانا ركنين لدخولهما في ماهيته ومفهومه واما شروط وجوبه فالاطاقة والبلوغ وشر وط صحته الاسلام والزمان القابل للصوم واما شروط وجوبه وصحته فالعقل وعدم الحيض والنفساء ومجئ شهر رمضان (قوله اى يتحقق في الخارج) سواء حكم بشبوته حاكم او لا (قوله وكذا ما قبله) اى وكذا بكمال ما قبله وهو رجب ثلاثين وكذا ما قبل رجب وقوله ان غم شرط في كمال كل شهر ثلاثين اى اذا كانت السماء ليلة الثلاثين مغيمية في آخر كل شهر واما اذا كانت السماء مصحبة فلا يتوقف نبوته على اكمال ثلاثين بل تارة يثبت بذلك ان لم ير الهلال وتارة يثبت برؤية الهلال ليلة الثلاثين فيكون شعبان او غيره حينئذ تسعة وعشرين يوما كما سأتى يقول او يرى عدلين للهلال (قوله لاجب حساب نجم) عطف على قوله بكمال شعبان وقوله وسيرفر تفسير وقوله على المشهور وخلافه لمن قال انه يثبت بحساب سير الفجر واذ ثبت بالحساب ان قوس القمر في تلك الليلة مرتفع بحيث انه يرى ثبت الشهر والافلا والنبت بالنسبة لذلك الحاسب لسير النهار بنية فله ركنان واقتضاه بما ثبت به رمضان بقوله (ثبت رمضان) اى يتحقق في الخارج وليس المراد خصوص الثبوت عند الحاكم بأحد امور ثلاثة اما (بكمال شعبان) ثلاثين يوما وكذا ما قبله ان غم ولو شهو والابحساب نجم وسيرفر على المشهور لان الشارع

ولا تفتطروا حتى تروا وفان
 غم عليكم فاقدروا له وفى
 رواية فأكلوا عدة شعبان
 وهى مفسرة لما قبلها قال
 مالك اذا تولى الغيم شهورا
 يكملون عدة الجميع حتى
 يظهر خلافه اتباعا للحديث
 ويقضون ان تبين لهم
 خلاف ما هم عليه انتهى
 (او برؤية عدلين) الهلال
 المراد بهما ما قبل
 المستفيضة فيصدق
 بالاكثر فكل من اخبره
 عدلان برؤية الهلال او
 سمعهما يخبران غيره
 وجب عليه الصوم لا يعدل
 ولا به وبامرأة ولا به
 وبامرئين على المشهور فى
 الكل اى فلا يجب على
 من سمع العدل او هو
 والمرأة الصوم واما الرأى
 فانه يجب عليه قطعاً لقوله
 بكامل شعبان اى ويعم وقوله
 او برؤية عدلين اى ولا
 يعم الا اذا نقل بهما عنهما
 كما سيأتى ويثبت برؤية
 العدلين (ولو) ادعى
 الرؤية (بصحوب مصر)
 اى فى بلد كبير (فان)
 ثبت برؤيتهما و (لم ير)
 لغيرهما (بعد ثلاثين) يوما
 من رؤيتهما حال كون
 السماء (صحو) لا غيم فيها
 (كذباً) فى شهادتهما واما
 شهادتهما بعد الثلاثين

القمر ولم يصدق في حسابيه وهذا القول الضعيف هو مذهب الشافعي (قوله انا ما الحكم) اي الذي هو ثبوت
الشهر (قوله تسعة وعشرون) قيل انه محمول على العال فيه لقول ابن سعد رضي الله عنه صمنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم تسعة اعوام منها عامان ثلاثون وسبعة اعوام كل عام تسعة وعشرون او معناه ان الشهر يكون تسعة
وعشرين وهكذا وقع في حديث ام سلمة في البخاري (قوله فلا تصوموا حتى تروا الهلال) اي ليلة ثلاثين (قوله
فان غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم اي حال ينكم ويغيب غيب ليلة الثلاثين (قوله فاقدروا له) بضم الدال
وكسر هاو همزته همزة وصل اي فأتوه ثلاثين وهذا محط الاستدلال بالحديث وعلم مما قلناه ان المراد باقداره
اتمامه ثلاثين وان اللام في قوله زائدة مثل رد في لكم وبيان التقدير بمعنى التمام واقع بكثرة قال تعالى قد
جعل الله لكل شئ قدرا اي نغاما (قوله فأكلو اعدة شعبان) اي ثلاثين ليلة (قوله وهي مفسرة لما قبلها) اي
لما علمت ان الاقدار يأتي بمعنى الاتمام والا كمال (قوله ويتصون ان تبين لهم خلاف ما هم عليه) اي كما اذا
تبين ان شعبان تسعة وعشرون وان رمضان كامل فانهم يقضون يوما اذا تبين نقص رجب وشعبان وكال
رمضان قضاء يومين قال عجم ينبغي ان يقيد قول المصنف بكال شعبان بما اذا لم تتوال اربعة اشهر قيسل
شعبان على الكمال والاجل شعبان ناقصا لانه لا يتوال خمسة اشهر على الكمال كما لا يتوال اربعة على النقص
عند معظم اهل الميقات اه وهذا ضعيف والمعتمد انه اذا غم ليلة ثلاثين من شعبان لم يثبت رمضان الا
بكال شعبان وان توالي قبله اربعة كوا مل او ثلاثة نواقص ولا عبرة بقول اهل الميقات اه عدوى واعلم
انه اذا كانت السماء مصحبة ليلة احدى وثلاثين من شعبان وقد كان هلاله ثبت برؤية عدلين من رجب
فان رمضان جئت لا يثبت بكال شعبان لتكذيب الشاهدين او لا ولا يصح ان يقيد كلام المصنف بهذا
لان هذا لم يكمل فيه شعبان بدليل تكذيبهما (قوله على المشهور في الكل) خلافا لابن الماجشون في
الاول ولا شهب في الثاني ولا بن مسلمة في الثالث (قوله اي فلا يجب على من سمع العدل) اي سمعه بخبر بأنه
راى الهلال (قوله اي ويوم) ثبوته البلاد والاقطار (قوله ولا يعم) اي ولا يعم ثبوته برؤيتهما بل انما يجب
الصوم في حق من اخبراه بالرؤية او سمعهما بخبران غيره بها كما مر (قوله الا اذا نقل الخ) اي فكل من نقل
اليه بعد ان عنهما وجب عليه الصوم (قوله ولو ادعيا الخ) اي هذا اذا ادعيا الرؤية في غيم او في صحو ببلد
صغيرة بل ولو ادعيا الرؤية بصحو بمصر كما هو قول مالك واتحاجه قال ابن رشد وهو ظاهر المدونة وظاهره ولو
ادعيا الرؤية في الجهة التي وقع الطلب فيها من غيرهما ورد المصنف بلوقول سمعوا بردهما للثمة ابن بشير هو
خلاف في حال ان نظر الكل الى صوب واحد ردت وان انفرد بالنظر الى موضع ثبتت شهادتهما وعلمه ابن
الحاجب قولنا لا تاا واعترضه في التوضيح (قوله فان ثبت برؤيتهما ولم ير لغيرهما بعد ثلاثين صحوا) ايس هذا
مقرر على شهادة الشاهدين في الصحو والمصر فقط كاقيل بل هو اعم من ذلك اي سواء كانت رؤيتهما مع العيم
او الصحو كان البلد صغيرا او كبيرا كذا قال ابن غازي و اشار بقوله كاقيل لابن الحاجب وشرحه حيث فرعه
على المشهور فيما قبله واعترض ح اطلاق ابن غازي بأن امر الشاهدين مع العيم او صغر المصر يحمل على
السداد (قوله بعد ثلاثين) اي ليلة احدى وثلاثين وقوله كذا اي وحيث نشد فيصام الحادى والثلاثون
والحاصل ان تكذيبهما مشروط لا من عدم رؤيته لغيرهما ليلة احدى وثلاثين وكون السماء صحوا في تلك
الليلة فلورآ غيرهما ليلة احدى وثلاثين ولم ير احد وكانت السماء غيما لم يكذبوا ووقع النزاع في امر ثالث هل
يشترط في تكذيبهما ان تكون رؤيتهما بصحو بمصر فان كانت بغيم او بصحو في بلد صغير لم يكذبوا ويكذبان
مطلقا كانت رؤيتهما بصحو او غيم كانت البلد صغيرا او مصرا الاول لشرح ابن الحاجب واختاره والثاني
لابن غازي ومثل العدلين في كونهما يكذبان بالشرطين المذكورين ما زاد علمهما ولم يبلغ عدد المستغنية

صَحَافَاكَ الْعَدَمَ لَا تَهْمَا عَلَيَّ وَبِحُجَّةٍ شَهَادَتُهُمَا (اَوْ) بِرُؤْيَا جَمَاعَةٍ

(مستفيضة) لا يمكن توطؤهم عادة على الكذب كل واحد منهم بخبر عن نفسه انه رأى الهلال ولا يشترط ان يكونوا كلهم ذكورا احرارا
عدوا ولا (وعم) الصوم سائر البلاد قريبا او بعيدا ولا يراعى في ذلك مسافة قصر ولا اتفاق المطالع ولا سد مها فيجب الصوم على كل منقول اليه
(ان نقل) ثبوته (بهما) اي بالعدلين او بالمستفيضة (عنهما) اي عن العدلين ٤١٧ اودن المستفيضة فالصور اربع

استفاضة عن مثلها وعن
عدلين وعدلان عن
مثلها وعن استفاضة
ولا بد في شهادة النقل عن
الشاهدين ان ينقل عن
كل واحد اثنان فيكني نقل
اثنين عن واحد ثم عن
الاخر ولا يكتفى بنقل واحد
عن واحد فالمصنف ظاهر
في ان النقل عن رؤية
العدلين بشرطه يعم كل من
بلغه ذلك وهو مقتضى
القواعد وظاهر ابن عبد
السلام وكيف يصح لمن
بلغه من أربعة عدول
من عدلين ونقل عن كل
من العدلين انهما قد رايا
الهلال عدم لزوم الصوم
بالقول بعدم العموم والحالة
هذه وانما يخص من رأى
ومن سمع منه دون من
سمع من السامع وانما حمل
العموم اذا حكم حاكم او
ثبت عنده مما لا وجه له
واما النقل عن الحكم بثبوت
الهلال برؤية العدلين فانه
يعم ولو نقل الثبوت عند
الحاكم واحد على الراجح
(لا) ثبت رمضا (ب) رؤية
(منفرد) وكذا الفطر
ولو خليفه او قاضيا او اعدل
اهل الزمان (الاكاهله ومن
لا اعتناء لهم بأمره) اي
مرا الهلال من اهله وغيرهم

واما الجماعة المستفيضة فلا يتأتى فيهم ذلك لافادة خبرهم القطع والظواهر انه ان فرض عدم الرؤية بعد
الثلاثين من اخبارهم بالرؤية دل على ان شرط الاستفاضة لم يتحقق فيهم وحينئذ فيكذبون والنية في اول
الشهر مع النكاذيب صحيحة للعدول وخلاف الاثمة لان الشافعي يقول لا يكذب العدلان ويعمل في الفطر على
رؤيتهما ولا وظاهر كلام المصنف انهما يكذبان ولو حكم به هاتهما حاكم وهو كذلك حيث كان ما لئلا يراو
كان الحاكم هاتهما شافيا ليرى تكذيبهما فانه يجب الفطر (قوله) واما ما شهدتهما الخ الاوضح ان يقول
كذبا في شادتهما ولو رأى لهما اذ شهدتهما برؤيته بعد الثلاثين صحوا كالعدم لانهما هما على ترويج
شهادتهما الاولى (قوله مستفيضة) اي منشرة وقوله لا يمكن الخ اعلم ان الخبر المستفيضة وقع فيه خلاف
فالذي ذكره ابن عبد السلام والتوضيح انه المحصل للعلم او الظن وان لم يبلغ لذين اخبر وابه عدد التواتر والذي
لابن عبد الحكم ان الخبر المستفيضة هو المحصل للعلم بعد دوره من لا يمكن توطؤهم على باطل لبوغيهم عدد
التواتر واقتصر على هذا ابن عرفة والابن المواق وكذا اشارنا في الاول اعم من الثانية قول الشارح لا يمكن
توطؤهم الخ اي لبوغيهم عدد التواتر (قوله وعم الصوم) اي وعم وجوبه سائر البلاد القريبة والبعيدة ان
نقل بهما عنهما واولى ان نقل بهما عن الحكم برؤية العدلين او الجماعة المستفيضة خلافا لعدلان الملك القائل
اذا نقل بهما عن الحكم فانه يقتصر على من في ولايته وقال ابو عمر بن عبد البر ان النقل سواء كان عن حكم
او عن رؤية العدلين او الجماعة المستفيضة انما يعم البلاد القريبة لا البعيدة جدا وارضاه ابن عرفة انظر
ح ويمكن ان يكون مراد الشارح بالبعيد البعيد لا جردا فيكون ما شيعا على ذلك القول (قوله) ولا يكتفى بنقل
واحد عن واحد اي بأن يكتفى بنقل واحد عن احدهما عدلين وينقل واحد آخر عن العدل الاخر (قوله بشرطه)
وهو ان ينقل عن كل واحد اثنان ليس احدهما أصلا (قوله وظاهر ابن عبد السلام) هو بالرفع عطف على
مقتضى الواعد (قوله وكيف الخ) استفهام انكارى بمعنى النفي وقوله لمن بلغه الخ اي بالسماع منهم (قوله)
فالقول مبتدأ وقوله بعد مما لا وجه له خبر (قوله والحالة هذه) اي والحال انه نقل عن رؤية العدلين
عدلان (قوله وانما يخص) اي وجوب الصوم من رأى وهو العدلان وقوله ومن سمع منه اي ممن رأى وهما
الناقلان (قوله اذا حكم حاكم) اي بثبوته ونقل ذلك الحكم وقوله او ثبت عنده اي او ثبت عند الحاكم
بعدلين او جماعة مستفيضة ولم يحكم ونقل ذلك الثبوت (قوله) واما النقل عن الحكم بثبوت الهلال برؤية
العدلين اي والجماعة المستفيضة وقد تحصل من كلام الشارح ان صور النقل ستة لانه اما عن رؤية العدلين
وعن رؤية المستفيضة او عن الحكم والناقل في الثلاث اما عدلان او مستفيضة وكلها يعم ويشملها كلام
المصنف لان قوله وعم ان نقل بهما عنهما اي واولى ان نقل بهما عن الحكم واما ان كان الناقل عدلا فان
نقل رؤية العدلين كان نقله غير معتبر وان نقل ثبوته عند الحاكم وان لم يحصل منه حكم او نقل ثبوته برؤية
المستفيضة فانه يعم كل من نقل اليه كاسياني ذلك للشارح والحاصل ان الاقسام ثلاثة فنقل عن الحاكم او عن
المستفيضة او عن العدلين فالتعدي شرط في الاخير دون الاولين والمراد بالنقل عن الحاكم ما يشتمل النقل
لحكمه ايجز الدثبوت عنده (قوله) لا برؤية منفرد الخ اشار الشارح بتقدير رؤية الى انه يخرج من الرؤية
لان النقل فهو عطف على قوله عدلين من قوله او برؤية عدلين وانما صرح به مع الاستعناء عنه بقوله عدلين
لانه مضموم عدد وهو غير معتبر ولاجل ان يرتب عليه ما بعده من الاستثناء (قوله الاكاهله) اي بالا النسبة
لا هله ولمن لا اعتناء لهم بأمر الهلال سواء كانوا اهلها او كانوا غيرهم (قوله ولو عبدا) اي ولو كان ذلك المنفرد
عبدا (قوله) يثبت العدالة اي عدم الاشهاد بالكذب (قوله مطلقا) اي سواء كان اهلا او غيره وكذا

(٥٦ - دوى اول) فهو عطف عام على خاص فيسب رؤيته في حقهم ولو عبدا او امرأة حيث ثبت العدالة وثقت انفس غير
المعتن به واعترض عطف من لا اعتناء لهم على اهلها بأنه يقتضى ثبوته للاهل ولو اعتوا وليس كذلك اذا المنفرد انما يعتبر رؤيته لغير المعتنى
مطلقا دون المعتنى مطلقا ولو حذف كاهله والعاطف وقال الامن لا اعتناء الخ مطابق الراجح

وليس دطفا على قوله ان قل بهما لان نقل الواحد عن الاستفاضة او بثبوته بعدلين عندالحاكم معتبر فيعمل للاعتناء فيه وكذا بما يعتنى فيه على المعتمد لاهله وغيرهم بخلاف نقل الواحد عن رؤية العدلين فلا يعتبر (وعلى عدل) راي الهلال (او مرجو) لان يقبل بان كان مجهول الحال (رفع رؤيته) للحاكم اي يجب على كل ان يخبر الحاكم به راي الهلال ولو علم المر جو حجة نفسه (والمختار) عند اللغوى (وغيرهما) وهو الفاسق المنكشف وظاهره انه يجب عليه الرفع وهو قول ابن عبد الحكم لكن اللغوى لم يحتزه وانما اختار قول اشهب بالتدب واجيب بأن على في كلامه مستعملة بين معينين الوجوب والتدب اي في القدر المشترك بينهما او مستعملة في حجة منها في الاولين وشجارها في الثالث (وان افطروا) اي العدل والمرجو وغيرهما المنفردون برؤية الهلال بالرفع للحاكم (فالقضاء والكفارة) لازمان لكل لو جوب الصوم عليهم بلا نزاع (الابتاويل) انهم عدم ٤١٨ الوجوب عليهم كغيرهم (فتأويلان) في الكفارة وعدمها واما ان افطراهل المنفرد

بقال فيما بعد (قوله وليس عطف) اي وليس قوله لا بمنفرد عطف على قوله ان قل بهما قوله على المعتمد) اي كما هو قول ابن بشير وابي بكر بن عبد الرحمن وحكام عن ابن حبيب وصوبه ابن رشد وابن يونس ولم يحل اللغوى والياحي غيره ومقابله لابي عمران قال لا يثبت بنقله الا بالنسبة لاهله الذين لا اعتناء لهم بأمره اقترح (قوله فلا يعتبر) اي كما نقله ح من ابن عبد السلام اللهم الا ان يرسل ليكشف الخبر فيكون كالوكيل سماعه بمنزلة سماع المرسلين له وحينئذ فيجب عليهم الصوم على خلاف في ذلك قاله في المجمع (قوله والمختار) اي والمختار عند اللغوى على العدل والمرجو وغيرهما الرفع لاجل فتح باب الشهادة او ان قوله وغيرهما عطف على عدل السابق عطف تلقين (قوله المنكشف) اي الطاهر الفسق للناس (قوله وظاهره انه يجب عليه) اي على الفاسق الرفع كما يجب على العدل ومجهول الحال (قوله لم يحتزه) اي القول بوجوب الرفع (قوله بالتدب) اي بتدب رفع الفاسق بخلاف العدل ومجهول الحال فان رفعهما واجب اتفاقا (قوله اي في الدر المنثور الخ) اي فهو من عموم المجاز (قوله فتأويلان) في الكفارة وعدمها قال في التوضيح وهذا خلاف في حال هل هذا تأويل قريب او بعيد (قوله وكذا الوافط من ذكر) اي وهو العدل والمرجو وغيرهما (قوله والمعتمد) اي من التأويلين في كلام المصنف وقوله وجوب الكفارة اي اذا افطر من ذكر من غير رفع للحاكم (قوله لا ينعجم) وهو الذي يحسب قوس الهلال هل يظهر في تلك الليلة او لا وظاهره انه لا يثبت بقول المصنف ولو وقع في القلب صدقه وهو كذلك خلافا للشافعية وذلك لاننا مأمورون بتكذيبه لانه ليس من الطرق الشرعية (قوله واما فطره بالنية فواجب) لكنه لا يخبر به احدا فان اخبر به احدا كان كمن تعاطى المفطر طاهرا فوطع ان كان ظاهر الصلاح والاعز (قوله الابميج) اي الا اذا كان المنفرد برؤية هلال شوال متلبسا بمنزلة مبيح للفطر من مرض او حيض او سفر فيجب عليه الفطر طاهرا كما يجب عليه بالنية عند عدم العذر كذا في خش ومثله في ح عن ابن عبد السلام وهو مشكل اذ لم لا يتم ان الفطر بالنية يكفي اذ الذي يحرم يوم العيد هو الصوم والفطر بالنية منافاه بن (قوله وفي تلقيق الخ) اتقول بالضم بينهما خريج لابن رشد واتقول بعدم الضم ليحيى بن عمر ورجحه ابن زرقون وشهره ابن راشد فكان ينبغي للمؤلف ان يقتصر عليه اطرح (قوله وجب الفطر) اي ان كان ذلك في شوال لاسما اتفاقا على ان ذلك اليوم من الشهر الثاني ولا يلزم قضاء اليوم الاول لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين (قوله وجب قضاء اليوم الاول) اي لان شهادة الثاني مصدقة للاول اذ لا يمكن رؤيته بعد ثمانية وعشرين يوما (قوله ولم يحجز الفطر) اي لان شهادة الاول لا تقو جب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملا (قوله ولزومه بحكم المخائف

ومن لا اعتناء لهم بأمره فعلهم الكفارة ولو تأولوا لان العدل في حقهم بمنزلة عدلين وكذا الوافط من ذكر بعد الرفع ولم يقبلوا فعلهم الكفارة قطعا كما يأتي في قوله كراء ولم يقبل اذ رد الحاكم بصير التأويل بعيد او المعتمد وجوب الكفارة فكان عليه ان يقول فالة قضاء والكفارة ولو تأويل (لا) يثبت رمضان (بمنجم) اي بقوله لافي حق غيره ولا في حق نفسه (ولا يفطر) ظاهرا بأكلى او شرب او جاع (منفرد بشوال) اي برؤيته اي يحرم فطره (ولو امن الظهور) اي الاطلاع عليه خوفا من التهمة بالفسق واما فطره بالنية فواجب لانه يوم عيد فان افطر طاهرا وعظ وشدد عليه

في الوعظ ان كان ظاهر الصلاح والاعز (الابميج) للفطر طاهرا كسفر وحيض لان له ان يعتذر حاصله بأنه انما افطر لذلك (وفي تلقيب) شهادة (ساهد) شهد بالرؤية (اوله) ولم يثبت به الصوم (لاخر) شهد برؤية شوال (آخره) وعدم تلقيقه وهو الراجح فكان عليه الاقتصار عليه بان يتول ولا يلفق شاهد الخ وفائدة التلقيق انه لو كان بين الاول والثاني ثلاثون يوما وجب الفطر لاتفاق شهادتهما على مضي الشهر يضم الاول للثاني ولو كان بين الرؤيتين تسعة وعشرين يوما وجب قضاء اليوم الاول ولم يحجز الفطر لعدم اتفاقهما على التمام وفائدة عدم التلقيب اذا كان بينهما ثلاثون حرم الفطر ولا يجب قضاء الاول واولى لو كان بينهما تسعة وعشرون (و) في (لزومه) اي الصوم للمالكى (بحكم المخالف) كالمصنف (بشاهد) واحد بناء على ان الحكم يدخل العبادات وعدم لزومه بناء على انه لا يدخل العبادات وهو الراجح (تردد) حذفه من الاول لدلالة هذا عليه (ورؤيته) اي الهلال (نهارا)

حاصله ان المخالف اذا حكم بثبوت شهر رمضان او بوجوب صومه بشهادة شاهد فهل يلزم المالكي الصوم بهذا الحكم لانه حكم وقع في محل يجوز فيه الاجتهاد وهو العبادات وهذا قول ابن راشد القصى اولا يلزم المالكي صومه لانه اقتضاء للحكم لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات وحكمه فيها بعد اقتضاء فليس لما حكم ان يحكم بصحة صلاة او بطلانها وانما يدخل حكمه حقوق العبادات من معاملات وغيرها وهذا قول الدراني وهو الراجح عند الاصوليين والقرافي شيخ ابن راشد كانص عليه هو اوائل شريحه على ابن الحاجب وذكره ابن فرحون في الديباج لا تلميذه خلافا لما في تنويع وخش وللناصر اللقاني قول ثالث في المسئلة وهو ان حكم الحاكم يدخل العبادات تبعالا استتلا لا فعلى هذا اذا حكم بثبوت الشهر لزم المالكي الصوم لان حكمه بوجوب الصوم قاله شيخنا واعلم انه اذا قيل يلزم الصوم للمالكي وصام الناس ثلاثين يوما ولم ير الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر انه لا يجوز للمالكي لان الخروج من العبادة اصعب من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم السنهوري (قوله ولو قبل الزوال) اي خلافا لمن قال ان رؤى قبله فالماضية فيجب الامساك ان وقع ذلك في آخر شعبان والفطران وقع ذلك في آخر رمضان وان رؤى بعده فهو ليلة القابلة فيستمر على الفطران كان في آخر شعبان وعلى الصوم ان كان في آخر رمضان (قوله للقابلة) اي ليلة ليلة الماضية وعلم من قوله فيستمر الخ انه لا فرق بين هلال رمضان وغيره خلافا لمن خصه بهلال شوال اه خش (قوله وان ثبت رمضان) اي بوجوبه مما سبق كان ثبت بالنقل انه راي الهلال في الليلة الماضية عدلان او جماعة مستقيمة او حكم الحاكم بثبوت (قوله امسك) اي بوجوب القضاء ولو ثبت النية لعدم الجزم بالمنوى واعلم انه اذا ثبت نهارا وامسك فانه يعمد لمن غير نية صوم لان نية الصوم وقتها لا بد ان يكون بعد الغروب فان نوى نهارا كانت كالمعام فعله هذا لو امسك بعد ثبوت الشهر نهارا ونوى صوم رمضان في ذلك الوقت عند امساكه لم يجز ذلك النية في بقية الشهر كان صومه كله باطلا واما قول صاحب الرسالة والنية قبل ثبوت الشهر باطله حتى انه لو اصبح لم يأكل ولم يشرب ثم تبين ان ذلك اليوم من رمضان لم يجزه ففهم قوله قبل ثبوت الشهر انها صحيحة بعد ثبوته يعني اذا وقعت في محلها بان كانت بعد الغروب كذا قرره شيخنا (قوله بعلمه) الباء للسببية والمراد بالحكم وجوب الامساك (قوله فلا كفارة) اي لان اعتقاده المذكور وان كان فاسدا تاويل قريه (قوله وان غيمت) الصواب ضبطه بتشديد الباء مبني للفاعل كافي القاموس والمصباح (يوم الشك) اي صبيحة يوم الشك في كونه من رمضان او من غيره وقوله كان اي صبيحة تلك الليلة (قوله واعترضه) اي اعترض كلام المصنف الذي عبر به ابن الحاجب (قوله جزما) اي وجبا فلا وجه اتهميته يوم الشك (قوله فالوجه ان يوم الشك الخ) حاصله ان يوم الشك صبيحة الثلاثين اذا كانت السماء صحو او تحدث فيها بالرؤية من لا يثبت به كعبد او امرأة وذلك لان عدم رؤيته اذا كانت السماء مصحبة مع انضمام حديث من لا يثبت به وقولهم انه رؤى مثير للشك بخلاف عدم الرؤية ليلة الثلاثين مع الغيم فانه لا يثير شكالا ان صبيحة تلك الليلة من شعبان جزما اخذنا من الحديث (قوله اي اذن فيه) اعم من ان يكون الاذن على جهة التدب كما في قوله عادة او تطوعا وعلى جهة الوجوب كما في قوله وقضاء (قوله وتطوعا) اي على المشهور خلافا لابن مسلمة الا انما بكونه صومه تطوعا ويؤخذ من قوله وتطوعا جواز الصوم تطوعا في النصف الثاني من شعبان خلافا للشافعية القائلين بالكراهة واستدلوا بحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا كان يصوم صوما فليصه اي كان يصوم صوما معتاد له فيستمر فيه على ما كان واجاب الماضي عياض بان النهي في الحديث محمول على التقديم بتصديق الشهر كان الرواتب قبلية في الصلاة اذا قصدها تعظيم الفريضة بعدد ما نكره (قوله فحصلت المعايير) اي فاندفع ما يقال ان ما صم عاده تطوعا فالتعاطفان غير متعايرين مع ان العطف يقتضي المعايير وحاصل الجواب ان الاول تطوع معتاد والثاني تطوع غير معتاد (قوله قال مالك هو الذي ادركت عليه اهل العلم) اي جواز صوم يوم الشك تطوعا لا عادة (قوله وقضاء عن رمضان السابق)

فيستمر مقطران كان في آخر شعبان وصائما ان كان في آخر رمضان (وان ثبت) رمضان (نهارا امسك) المكلف وجوباً عن المفطرات ولو تقدم له فطر حرمة الزمن (والا) بمسك (تفران انتهك) الحرمة بعلمه بالحكم فان لم ينتهك بان اعتقد دانه لمالم يجزه صومه حار له فطره فلا كفارة (وان غيمت) السماء ليلة ثلاثين (ولم ير) الهلال (فصبيحته) اي الغيم (يوم الشك) الذي نهى عن صومه على انه من رمضان واما لو كانت السماء مصحبة لم يكن يوم شك لانه ان لم يكن من شعبان جزما واعترضه ابن عبد السلام بان قوله عليه الصلاة والسلام ان غم عليكم فاقدروا له اي اكلوا عدة ما قبله ثلاثين يوما بديل على ان صبيحة الغيم من شعبان جزما فالوجه ان يوم الشك صبيحة ما تحدث فيه برؤية الهلال من لم تقبل شهادة كعبد او امرأة او فاسق كما عند الشافعي (وصيم) اي يوم الشك اي جاز صومه اي اذن فيه (عادة) بان اعتاد سرد الصوم او صادف يوما جرت عادته ان يصومه تكميس (وتطوعا) اي لا لعادة فحصلت المعايير قال مالك هو الذي ادركت عليه اهل العلم بالمدينة (وقضاء)

وبين وكذا نذر غير معين (ولنذر صائف) كنذر يوم خميس أو يوم قدوم زيد وأجزائه ان لم يثبت أنه من رمضان والالم يجزه عن واحد منهما وعليه قضاء يوم لومضان الحاضر ويوم للفائت ولا قضاء عليه للنذر لكونه معيناً فوات وقته (لا احتياطاً) على أنه ان كان من رمضان احتسب به والا كان تطوعاً فلا يجوز اى يكرم على الراجح (ونذب امساكه) بتدريج العادة فيه بالثبوت (ليتحقق) الحال من صيام او افطار (لا) يستحب الامساك (لتزكية شاهدين) به احتاجا لها اى زيادة على الامساك للثبوت والافهوى بمسك بقدر الاول كما يفهم مما قبله بالاولى (او زوال) اى ولا يستحب الامساك لزوال (عذر مباح له) اى لاجل ذلك العذر (الفطر مع العلم بربطه رمضان كضطر) لفطره من جوع او عطش فافطر لذلك وكما مضى ونقضاء طهراتها او مريض صح ومريض ممت ولدها ومسافر قدم ومجنون افاق وصبي بلغ نهاراً فلا يندب لواحد منهم الامساك واحترز بقوله مع العلم بربطه رمضان عن الناسي ومن افطر يوم الشك فم ثبت انه من رمضان

ويجوز ان لم يثبت انه من رمضان الحاضر والا فلا يجزئه عن رمضان الحاضر ولا المائت ويلزمه قضاء يوم لومضان الحاضر وقضاء يوم لومضان الفائت فلو شرع في صومه قضاء عما في ذمته وقد كفي اثناء اليوم انه قد قضى ما في ذمته فقال ابن السام لا يجوز له الفطر فان افطر فله فدية فدية ولا تولى ان لا ينقصه واشهب وصوب الثانى لانه لما التزمه طناً عليه (قوله وكفارة عن هدى) الاول وكفارة عن طهار او تسلي او عمن لان الصيام من جزئيات الهدى والفدية لانه كفارة عنهما اه عدوى (قوله وكذا نذر غير معين) اى وكذا يجوز صومه اذا كان نذراً غير معين كان يقول لله على صوم يوم فصام يوم الشك واذا صامه وثبت انه من رمضان لم يجزه عنهما على المشهور وقضى ما في ذمته ويوماه من رمضان الحاضر اه خش (قوله لنذر صائف) اى واما لو نذر صومه تعييناً بان نذر صوم يوم الشك من حيث هو يوم شك سقط لانه - وموصية انظر ح وقال شيخنا العدوى الحق انه يلزمه صومه الا ترى انه يجوز صومه ولو عاوان لم يكن له عادة وحديث فالمعول عليه مفهوم قول المصنف لا احتياطاً لمفهوم قوله صائف (قوله كنذر يوم خميس او يوم قدوم زيد) اى فصائف ان يوم الخميس او يوم قدوم زيد يوم الشك فيجوز له صومه ويجزئه عن ان نذر ان لم يثبت انه من رمضان والالم يجزه عن واحد منهما وعليه قضاء يوم لومضان الحاضر فقط ولا قضاء عليه لانه لكونه معيناً فوات وقته بعين اختياره (قوله واجزاء) اى اذا صامه قضاء عن رمضان الفائت او لكونه نذراً صائفاً وقوله عن واحد منهما اى من رمضان الحاضر والفائت اذا صامه قضاء عن رمضان ولا عن رمضان الحاضر والنذر ان كان صامه لنذر صائف (قوله ويوم للفائت) اى لومضان الفائت وهذا باذا صامه قضاء عن رمضان الفائت (قوله ولا قضاء عليه للنذر) اى اذا صامه لنذر صائف (قوله لا احتياطاً) اى لا يصام احتياطاً اذا صامه وصائف انه من رمضان فلا يجزئه لتزلزلة النية (قوله اى يكرم على الراجح) اى ولا يرد قول عائشة من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان ظاهره غير مراد بل كفى بالعصيان عن شدة الكرامة (قوله ونذب امساكه) اى يوم الشك اى نذب الامساك فيه (قوله بتدريج العادة فيه بالثبوت) اى ثبوت الشهر من المارين في الطريق من السفار وذلك بارة اع الهار (قوله لا لتزكية شاهدين) يهنى لو شهد اثنان برؤية الهلال واحتاج الامر الى تركيتهما فانه لا يستحب الامساك لاجل التزكية وهذه قيد بما اذا كان في تركيتهما طول كفاي الرواية واما ان كان ذلك قريباً فاستحب الامساك متعين كما قال ح بل هو اكدم من الامساك في القرع السابق * واعلم انه اذا كانت الشهادة بالرؤية نهاراً او ليلاً وكانت السماء مصحبة واخرا امر التزكية للنهار فلا امساك اصلاً ولا يجب تبيت الصوم ان كانت السماء مغيمة واخرا امر التزكية للنهار فالتبني انما هو الامساك الزائد على ما تحقق فيه الامر وان زكياً بعد ذلك امر الناس بالامساك والقضاء وان كان في الفطر بان رابا دلال شوال واحتاج الامر الى تركه فصام الناس ثم يكاد كذلك فلا اثم عليهم فيما صاموا (قوله زيادة على الامساك للثبوت) هذا انما يحتاج اليه كفاي من تبعنا لى اذا كان اليوم يوم شك بان كان صديحة عديم فان لم يكن يوم شك بان كان صديحة عديم ودا امساك اصلاً وكذا ان شهدتها رافلا امساك اصلاً كما علمت (قوله او زوال عذر) تحصل كذا به انه اذا كان مفطر لاجل عذر مباح لاجله الفطر مع العلم بربطه رمضان ثم رال عذره فلا يستحب له الامساك فاذا زال الخيض او انقاس في اثناء نهاره رمضان او انقضى السفر او زال السبب وبلغ تمام نهاره رمضان او زال الجنون او الاغماء او قوى المريض المفطر او زال اضطرار المضطر لاجل كل او الشرب فلا يستحب لهم الامساك ويجوز لهم التماضى على تعاطى المفطر (قوله مع العلم) متلق بمباح اى ابع لاجله الفطر مع العلم لا بزوال اه عدوى (قوله من جوع) اى من اجل جوع الخ (قوله وصبي) اى بيت الفطر كاهر الموضوع (قوله عن الناسي) اى عن افطر ناسيا (قوله فوجب الامساك) اى لان كلامه ناسيا والشك - لنذر مباح لاجله الفطر لكن لامع العلم بربطه رمضان (قوله كصبي بيت الصوم اح) اى فيح - عليه الامساك لاعتقاد الصوم له نافذة كفاي ح (قوله او افطر ناسيا) اى قبل لو ش فح عليه عذره لا يندب

ولا قضاء وأورد على منطوقه المكره على الفطر وأنه لا يباح له الفطر بعد زوال العذر ولا (قوله) وأورد على مفهومه الجنون وأنه يباح له الفطر إذافاق مع أنه لم يعلم رمضان واجب بأن فعلهما قبل زوال العذر لا يتصف بأباحة ولا ٤٣١ غيبه ما لم يندخل في كلامه إذا علمت ذلك

(قوله ولا قضاء) أي في هاتين الصورتين لا يبرح فيه إلا مسالك (قوله) وأورد على منطوقه المكره على الفطر (أي فان) الإكراه عذر يباح لأجله الفطر مع العلم بمرضاة مع أن المكره على الفطر لا يباح له الفطر بعد زوال الإكراه (قوله) وعلى مفهومه (أي بالنظر) أقوله مع العلم بمرضاة وحاصله أن الجنون عذر يباح لأجله الفطر لكن لا مع العلم بمرضاة ومع ذلك إذا أفاق الجنون يباح له الفطر بعد زوال عذره (قوله) مع أنه لم يعلم الخ (أي لكونه لا يتميز بمرضاة) (قوله) بأن فعلهما أي فعل الجنون والمكره قبل زوال العذر لا يتصف بأباحة ولا غيرها أي وحيث أنه فطر الحاصل مما قبل زوال العذر لا يقال فيه أنه عذر يباح معه الفطر لأنه يشترط أن فطرهما مباح وليس كذلك فلم يندخل في كلامه والحاصل أن الأسلم أن الجنون والمعنى عليه والمكره من أهل الإباحة فكل منهما وإن كان له عذر لكنه غير مباح للفطر مع العلم بخلاف المضطر فهو مكلف وعذره مباح لا اختياره وحيث أن الجنون والمعنى عليه والمكره لم يندخل في منطوق يباح له الفطر ولا في مفهومه (قوله) لم تبيح الصوم) لا مفهوم له بل له وطؤها ولو يشترط أن لا تؤمر بالصوم لا وجوبا ولا ندبا كذا قرر شيخنا ولا يقال هي وإن لم تؤمر بالصوم لا وجوبا ولا ندبا لكن إذا يمتنع أن تعذر طوعا كما مر عن ح لانا فمرر شيئا للمصنف أنه ليس للمرأة التي يحتاج لها زوجها أن تطوع بالصوم غير أنه فان تطوعت به بعير أنه كان له إفساده عليها (قوله) أو كافرة قال عبق ولو صائمة في دينها وفيه نظر بل إذا كانت صائمة في دينها لا يفطرها في سماع أصبع من ابن القاسم أن التصراية إذا كانت صائمة في دينها لا يفطرها زوجها المسلم قال ابن رشد وهذا محال لأحلاف فيه إذ ليس له أن يمتنعها من التشريع بدينها اه بن (قوله) عن فضول الصلاة لمعرب كذا قال مالك لأن ملق التلب به يشعل عن الصلاة ثم يعشى بعدها وأما حديث إذا حضر ماء والعشاء فابدأ بالعشاء فلم يأخذ به مالك لعمل أهل المدينة على خلافه وأخذ به الشافعي وحل العشاء على طاهره من الأكل الكثير وحله بعض المالكية على ألا كل الخفيف الذي لم يطل ثلاث تمرات أو زبيبات فهو غير محتاف لمأفاه مالك (قوله) تمرات أي فافى معناه من الحلويات لأن السكر وما في معناه من الحلوة يتقدم على الماء والتمر يتقدم على ماء (قوله) حسوات جمع حسوة كدنية ومديات والفتح في الجمع لغة وأحسوة ملء الفم من الماء (قوله) وكون ما ذكر (قوله) وهو كذلك فهي أفضل من الاثنين والثلاث أولى منهما (قوله) وندب أن يقول أي بعد فطره على ما ذكر (قوله) وتأخير السحور هو بالضم فعمل بالفتح ما يؤكل آخر الليل والمراد هنا الأول لقرنه بالفطر ولأنه الموصوف بالتأخير وقوله وتأخير السحور أي للثلاث الأخير من الليل ويدخل وقت السحور نصف الليل الأخير وكلما تأخر كان أفضل فقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره بحيث يكون ما بين فراغه منه وبين الفجر قد مرأى أن يرى خمسين آية وتعلمه ثم أقناه أن الأكل قبل نصف الليل ليس سحورا (قوله) وصوم بسفر أي يندب للمسافر أن يصوم في سفره لم يمنع لفطر وسياق شر وطه أقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم ويكره الفطر وأما قصر الصلاة فهو أفضل من تمامها ذلك لإبراء ما به بالصر وعدم رأتهم بالفطر فإن قلت ما ذكره المصنف من ندب الصوم بالسفر بعد أن شره صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر قلت الحديث محمول على صوم النفل أو الفرض إذا شق ويرى الحديث بالإسلام والميم (قوله) أن علم دخوله بعد الفجر (أي أقول النهار) (قوله) وهو يكفر سنن الخ) أي كما ورد ذلك الحديث الصحيح قال بعضهم يؤخذ منه أن من صام يوم عرفه لا يموت في العام التالي لأن التكفير يشعر بحياه يومه ورتوب منه فتأمل ثم أن قوله وندب صوم يوم عرفه الخ المراد تأكرك الذنب ولا فالصوم مطلقا سندوب (قوله) واليوم الثامن أي وهو يوم التروية وقوله يكفر أي يكفر صومه سنة مضية وهذا قول القرافي وفي ح أن صومه يكفر شهرا (قوله) عطف عام على خاص (أي لاهاشامة ليوه وهو التاسع من ذي الحجة وهو كفر سنتين سنة ماضية وسنة مستقبلية واليوم الثامن يكفر سنة (أن لم يحج) وكره حاج صومه للتقوى على الوقوف والدعاء (وعشر ذي الحجة) عطف عام على خاص وفي تسميتها عشرة

(قوله) (أدم) من سفره نهارا مقطر (وطه زوجه) أو أمه (طهرت) من حيض أو شاس نهارا أو صبية لم تبيت الصوم أو قادمة من سفر مقطرة أو مجنونة أو كافرة (و) ندب (كف لسان) عن فضول الكلام وأما عن المحرم فيجب في رمضان وغيره ويتأكد فيه (وتعجيل فطر) حدد تحقق العروب قبل الصلاة وندب كونه على رطبات فتمرات فإن لم يجد حسا حسوات من ماء وكون ما ذكر أو ندب أن يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وفي حديث اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت ذهب الطمأ وأبطلت العسروق وتبت الأجران شاء الله تعالى (و) ندب (تأخير السحور) وكذا يستحب أصل السحور (و) ندب (صوم) لرمضان (سقروا) علم دخوله (وطنه) بعد الفجر (ودفع بالمبالغة ما يتوهم من وجوب صيامه حيث أنه لعدم المشقة فهو مبالغة في المفهوم أي ولا يجب ولو علم الخ (وصوم عرفه) وهو التاسع من ذي الحجة وهو كفر سنتين سنة ماضية وسنة مستقبلية واليوم الثامن يكفر سنة (أن لم يحج) وكره حاج صومه للتقوى على الوقوف والدعاء (وعشر ذي الحجة) عطف عام على خاص وفي تسميتها عشرة

تغليب أو من باب إطلاق اسم الكل على الجزء واختلف هل كل يوم من بقية التسع يكفر سنة أو شهرين أو شهرا (وعاشوراء وناسوعاء) بالمد
فيهما وقدم عاشوراء لأنه افضل ٤٣٢ من ناسوعاء لأنه يكفر سنة ويندب فيه تسعة على الأهل والأقارب واليتامى بالمعروف

عرفة وكان الأولى أن يقول من عطف الكل على الجزء أذ عشر ذى الحجة ليس عاماتاً بل (قوله تغليب) أي
لأنها تسعة في الحقيقة أذ العاشر وهو يوم العيد لا يصام والأولى حذف قوله تغليب والاقتصار على ما عدا ما
لا تغليب هنا (قوله من بقية التسع) أي غير الثامن والتاسع وأما ما تقدم من ما يكفره كل واحد منهما وقوله
يكفر سنة أي وهو قول القرافي وقوله أو شهرين أي وهو قول نت وقوله أو شهرا أي وهو قول ح (قوله
وعاشوراء) هو عاشر المحرم وناسوعاء تسعة (قوله وقدم عاشوراء) أي مع أن ناسوعاء سابق في الوجود على
عاشوراء (قوله لأنه) أي عاشوراء يكفر سنة أي ذنوب سنة من الصغائر فإن لم يكن صغائر حنت من كبار سنة
وذلك التختيت موكول لفضل الله فإن لم يكن كبار رفع له درجات (قوله ويندب فيه تسعة الخ) اقتصر عليها مع
أنه يندب فيه عشر خصال جمعها بعضهم في قوله

صم صل صل زرع المائم اغتسل * راس اليتيم امسح تصدق واكتحل

وسع على العيال قلم ظفرا * وسورة الاخلاص قل القاتل

لقوة حديث التسعة دون غيرها (قوله ورجب) اعترض ح ذ ك رجب بما نقله عن ابن حجر بأنه لم يرد في
فطر رجب ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معين حديث صحيح يصلح للحجة انظره ولذا قال المصنف
والمحرم وشعبان لوافق المنصوص اه وبه يعلم أن قول الشارح تبعاً للعق ويندب بقية الأربعة غير منصوص
قال ح وذ ك رابن عرفة في الأشهر المرغب فيها شق الأول وأره في كلام غيره من أهل المذهب لكن وقفت في
الجامع الكبير للجلال السيوطي على حديث ذكره فيه ونصه من صام رمضان وشراً لا والأربعاء والخميس
دخل الجنة أنظر بن (قوله ويندب قضاؤه) انظر هل ندب القضاء خاص بما إذا أمسك بقيته أما إذا لم يمسك
فانه يجب القضاء أو عام فيمن أمسك بقية اليوم أو فطر فيه وهو الظاهر من كلامهم كما قال شيخنا (قوله ولم
يجب) أي الإمساك مع أن وجوب الإمساك هو مقتضى القاعدة السابقة في قوله وزوال عذر يباح له
الفطر مع العلم بمرضان لأن الكفار يخاطبون بفروع الشريعة على الصحيح (قوله لم يلزم تناهيه) أي وأما
الصوم الذي يلزم تناهيه فتتابع قضاؤه واجب ما عدا رمضان (قوله وتمتع) سيأتي أن المتمتع يلزمه دم أو صوم
عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع بلده فقوله وثلاثة الخ الأولى حذفه لا غناء التمتع عنها (قوله وصيام
جزاء) أي إذا قل صيدا وهو محرم ولم يكن له مثل من النعم وقوم طعام وأراد أن يصوم عن كل مديونما (قوله
بكصوم تمتع أو قرآن) أي إذا عجز عن دم التمتع أو القرآن مثلاً وأراد الصوم قدمه على قضاء رمضان (قوله
لجواز تأخير القضاء لشعبان) أي قضاؤه رمضان وسع وصوم التمتع وما معه مضيق والتاسعة تقديم المضييق
على الموسع (قوله فأمل) أمر بالتأمل إشارة إلى أن العلة أنما تحصر في صوم التمتع لأن في صوم القرآن وجزاء
الصيد قضيا قصور على أن تلك العلة فيها شيء وهو أنه قد يقال الفصل غير مضر على أنه قد يقع فيه الفصل
بالرجوع لبلده (قوله ويندب فدية لهرم وعطش) ما ذكره المصنف من ندب الفدية لهما هو المشهور بخلافه
لما في المواق عن النخعي من أنه لا شيء عليهما وللعطش أن يتناول غير الشرب كما تقدم أن المضطر لا كل أو
الشرب إذا أكل أو شرب لا يندب له إمساك بقية اليوم بل له تناول كل شيء خلافاً لما نقله ح عن شخص
الوقار أن المتعطش يشرب إذا بلغ الجهد منه ولا يعدل عن الشرب إلى غيره (قوله ولا فدية) أي لا وجوباً
ولا ندباً (قوله وصوم ثلاثة من الأيام) أي غير معينة وهذا زيادة على الخميس والانسين لأنهما مستحبان
مستقلان (قوله أول يومه الخ) أي لأن الحسنة بعشرة أمثالها فالأول بحسنة وهي صوم عشرة
أيام وحادي عشره أول العشرة الثانية وحادي عشره أول العشرة الثالثة فإذا صام أول يوم من كل شهر
وحادي عشره وحادي عشره فمكأنه صام الدهر والحكم للعالم فلا يرد النقض بأول يوم من شوال ه تقرير

(و) ندب صوم (المحرم
ورجب وشعبان) وكذا بقية
الحرم الأربعة وأفضلها
المحرم فرجب فذو القعدة
والحجة (و) ندب (امساك
بقية اليوم لمن أسلم) لتظهر
عليه علامة الإسلام
بسرعة (و) ندب (قضاؤه)
وإيجاب ترغيبه في الإسلام
(و) ندب (تعجيل القضاء)
لمافات من رمضان لأن
المبادرة إلى الطاعة أولى
وأبرأ الذمة من القرائض
أولى من التأخلة (وتتابعه)
أي القضاء (ككل صوم لم
يلزم تناهيه) يندب تناهيه
ككفارة يمين وتمتع وصيام
جزاء وثلاثة أيام في الحج
(و) ندب (بدء بكصوم
تمتع) وقرآن وكل نقص في
حج على قضاء رمضان أي
إذا اجتمع صوم كالتمتع
وقضاء رمضان ندب
تقديم صيام التمتع ونحوه
قبل صوم القضاء لجواز
تأخير القضاء لشعبان
وندب البسداء بما ذكر
ليصل سبعة التمتع بالثلاثة
التي صامها في الحج فلو بدا
بقضاء رمضان لفصل بين
جزأ صوم التمتع فأنه
(أن لم يضق الوقت) على

عدوى

قضاء رمضان والأوجب تقديمه (و) ندب (فدية) وهي الكفارة الصعري مد عن كل يوم

(لهم ردة) ن كسر لاء الطاء أي لا يقدرا أحدهما على الصوم في زمن من الأزمنة فإنما ردة في زمن ما أخريه ولا فدية لأن من عساه

لا فدية عليه (و) ندب (صوم ثلاثة) من الأيام (من كل شهر) وكان مالك يصوم أول يومه وحادي عشره

وفرادا من التحديد وهذا
اذا قصد صومها بعينها
وامان كان على سبيل
الاتفاق فلا كراهة
(كسته من شوال) فتكره
لمقتدي به متصلة برمضان
متابعة واطهرها معتقدا
سنة اتصالها (و) كره
للصائم (ذوق ملح) اطعامه
ليشطر اعتداله ولولصانع
وكذا ذوق عسل ونخل
ونحوهما (و) كره مضغ
(علك) وهو ما يعلك اي
يمضغ كتمر لصبي مثلا
ومضغ لبان (ثم يحجه) قبل
ان يصل منه شيء الى حلقه
فان وصل قضى فقطان لم
يتعدا والا كفر ايضا
(ومداواة خفر) بفتح
الفاء وسكونها وهو فساد
اصول الاسنان (زمنه)
اي الصوم وهو النهار
ولاشئ عليه ان سلم فان
ابتلع منه شيئا غلبة قضى
وان تعمد كفر ايضا (الا
لخوف ضرر) في تأخير
الليل بمحدث مرض او
زيادته او شدة تألم وان لم
يححدث منه مرض فلا
تكره بل تحب ان خاف
هلا كاوشدة اذى (و)
كره (نذر) صوم (يوم
مكرر) ككل خميس
لانه يأتي به على كسل فيكون
لغير الطاعة اقرب ولا

عدوى (قوله وحادي عشر به) كذا قاله تمت لاوله وعاشره ويوم عشريه كافي الشارح بهرام عن المقدمات
كذا في عقب قال بن مثله في ح عن المقدمات والذخيرة وبالعجب كيف يكون ما تمت ارجح مما في المقدمات
ويمكن ان يقال ان ما تمت قد تأيد عند عقب قولا كما تأيد بما ذكرناه من المناسبة وقد قالوا ان الدراية كانت
اغلب على ابن رشد من الرواية (قوله اي ايام الليالي البيض) اي فقد حذف المضاف للموصوف والموصوف
وقوله ثالث عشره اي الشهر وبالياء وصفت الليالي المدكورة بالبيض لشدة نور القمر فيها وقوله وفرا الخ
الاولى تقديم هذه العلة على قوله مخافة الخ (قوله اذا قصد صومها بعينها) بان اعتقد ان الثواب لا يحصل الا
بصومها خاصة (قوله وامان كان على سبيل الاتفاق) بان قصد صيامها من حيث انها ثلاثة ايام من الشهر
اه تقرير عدوى (قوله لمقتدي به) خوفا من اعتقاد العامة وجوبها ونظر التقيد به مع ما في ح عن مطرف
من انه انما كره مالك صومها الذي الجهل خوفا من اعتداده وجوبها اه بن (قوله معتقدا سنة اتصالها) اي
معتقدا ان الثواب لا يحصل الا اذا كانت متصلة واعلم ان الكراهة مفيدة بهذه الامور الخمسة فان اتنى قيد
منها فلا كراهة وعلى هذا يحمل خبر ابي يوب من صام رمضان واتبعه ستا من شوال فكانما صام الدهر
الحسنة بعشرة امثالها فاشهر رمضان بعشرة اشهر وستة ايام شهر بن تمام السنة اه كذا قال بعضهم
وتبعه شارحنا وبحث فيه شيخنا بان قضيته انه لو اتنى الاعتداه لم يكره ولو خيف عليه اعتقاد الوجوب
وليس كذلك وقضيته ايضا انه لو اتنى اطهارها لم يكره ولو كان يعتقد سنة اتصالها وليس كذلك بل متى
اطهرها كره له فعلها اعتقد سنة اتصالها والا وكذا ان اعتقد سنة كره فعلها اطهرها او لا فكان الاولى
ان يقال فيكره لمقتدي به ولو لم يخاف عليه اعتقاد وجوبها ان صامها متصلة برمضان متتابعة واطهرها او
كان يعتقد سنة اتصالها فتأمل (قوله ومضغ علك) اشار هذا الى ان علك معمول لمحذوف لا عطف على ملح
لان العلك لا يذوق اللهم الا ان يضمن ذوق معنى تناول تأمل (قوله ثم يحجه) يحتمل انه من تنه تصوير المسئلة
وحينئذ فيقر بان نصب لانه من عطف الفعل على المصدر الصريح ويحتمل ان يكون مستأقفا فيقر بالرفع
اي واذا وقع ونزل وذاق الملح او مضغ العلك فيمجه اي وجوبا وعليه فان امسكه بفيه ولم يتلعه منه شيئا حتى
دخل وقت الغروب فهل يأثم ام لا اه عدوى (قوله ومداواة خفر) مفهومه جوار مداواته ليسلافان
وصل لحلقه نهارا فهل يكون مثل هبوط الكحل نهارا ام لا وهو الطاهر لان هبوط الكحل ليس فيه وصول
شيء من الخارج الى الجوف بخلاف دواء الخفر اه عدوى (قوله ولا شيء عليه ان سلم) اي من وصول شيء من
الدواء لحلقه وقوله فان ابتلع منه اي من الدواء المفهوم من مداواة (قوله الانخوف ضرر) من ذلك غرل
الكان للنساء اذا كن يرقة فيكره لهن ذلك ما لم تضطر المرأة لذلك والا فلا كراهة وهذا اذا كان طعم يحلل
كالذي يعطن في المبلات واماما كان مصر يا اي يعطن في البحر فيجوز مطلقا كافي وغيره ومن ذلك حصاد
الزروع اذا كان يؤدى للفطر كره ما لم يضطر الحصاد لذلك وامارب الزرع فله الخروج للوقوف عليه ولو ادى الى
الفطر لان رب المال مضطر لحفظه كافي المواق عن البرزى اه بن (قوله في تأخير) اي في تأخير الدواء اي في
تأخير استعماله ليلا وقوله وان لم يحدث منه اي من التألم (قوله فيكون لعب الطاعة اقرب) اي وايضا لان
التكرار منظره التكرار (قوله ولا مفهوم الخ) فديقال ان المصنف اقتصر على اقل ما يكره فاذا كان اقل ما يكره
نذر صومه مكرها كان المكررا اكثر اولى بالكراهة (قوله اذ مثله اسبوع) اي كتموله لله على صوم اسبوع من
كل شهر والله على صوم كل رجب والله على صوم كل عام فيه نصب $\frac{1}{7}$ بسببه من جملة الصيام المكره كما
قال بعضهم صوم يوم المولد المحمدي الحاقا له بالاعباد وكذا صوم الضيف بغير اذن رب المنزل قاله في المص (قوله
والا فلا) اي والابان كان الاسبوع او الشهر او العام معينا فلا كراهة (قوله وكره مقدمة جاع) اي لشخص
شاب اول شيخ رجلا كان او امرأة (قوله كقبلة وفكر ونظر) اي ومباشرة وملاعبة وجمع المصنف بين المثالين
لانه لو اقتصر على القبلة اتهمهم عدم الكراهة في الفكر لانه دون القبلة ولو اقتصر على الفكر لتوهم ان القبلة

مفهوم ليوم اذ مثله اسبوع او شهر او عام مكرر ركلا والا فلا كراهة (و) كره (مرة اذ جاع كقبلة وفكر) وطر

حرام لانها اشدهم ان ظاهر المصنف كراهه الفكر والنظر اذا علمت السلامة ولو كانا غير مستدامين لكن قال الشيخ ابو علي المساوي وكلامه يدل على ان النظر والفكر غير المستدامين لا يكرهان اذا علمت السلامة خلافا لظاهر المصنف ثم ان محل كراهه ما ذكر من القبلة والنظر اذا كانا بقصد لذة لان كانا بدون قصد هاهنا وكانا القبلة لوداع اورجة والا فلا كراهه ثم ان ظاهر المصنف كراهه المقدمات المذكورة اذا علمت السلامة وانه لاشئ عليه ولو حصل اعطاف وهو رواية اشهب عن مالك في المدونة وهو المعتمد وروى ابن القاسم عنه لزوم القضاء وقال ابن القاسم بالفرق بين المباشرة فيقضي وما دونها فلا قضاء عليه وهذا القول انكره سحنون كذا في بن نفلان عن البيان (قوله ان علمت السلامة) اي او ظنت وقوله واولى ان علم عدمها اي او ظن عدمها واولى انه ان امذى بالحق - دامت المذكورة في حالة الكراهة او في حالة الحرمة فاقضاء اتفاقا فان حصل عن ظن او فكر من غير قصد ولا متابعة ففيه قولان اظهرهما انه لا قضاء عليه وان ارسل في حالة الحرمة تلزمه الكفارة اتفاقا وفي حالة الكراهة ثلاثة اقوال اصحها قول اشهب انه لا كفارة عليه الا ان يتابع حتى ينزل والثاني قول مالك في المدونة عليه القضاء والكفارة مطلقا والثالث الفرق بين اللبس والقبلة والمباشرة وبين النظر والتفكير فلا يزال الناشئ عن الثلاثة لاول موجب للكفارة مطلقا والناشئ عن الاخيرين لا كفارة فيه الا ان يتابع ذلك حتى ينزل وهذا القول هو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة انظر بن فان شئت في الخارج منه في حالة العلم امذى اومى فالظاهر انه لا يجري على العمل لان الكفارة من قبيل الحدود وقد رابك - خصوصا والشافعي لا يراها في غير مغيب الحشفة كما هو اصل نصها قاله في الميج (قوله ان شئت في السلامة) اي من المرض الموجب للفطر (قوله فان علمها جارت) اي وكذا اذا ظنها وقوله وان علم عدمها حرمت ان ولد اذا ظن عدمها او اراد بالعلم ما يشمل الظن وكذا يقال فيما بعد (قوله فالفرق) اي حاشا ان المريض والصحيح اذا علمت سلامتهما او ظن جارت الحجة لهما وان علم او ظن عدم السلامة لهما حرمت لهما وفي حالة الشك تكراه للمريض وتجوز للصحيح وهذا الذي قاله الشارح مثله في حق ابن ناجي فانلانه المشهور وظاهر المدونة والرسالة استواء المريض والصحيح في الكراهة حالة الشك ثم ان محل لمنع اذا لم يحش تأخير هاليل هلا كار شديد اذى والاوجب فعلها وان ادت للفطر ولا كفارة عليه والقصادة كالخامة كما قال ح (قوله وكراهة تطوع بصيام) حاصله انه يكره التطوع بالصوم لمن عليه صوم واجب كالمنذور والقضاء والكفارة وذلك لما يلزم من تأخير الواجب وعدم فورته وهذا بخلاف الصلاة فانه يحرم كما تقدم وظاهر المصنف الكراهة مطلقة سواء كان صوم التطوع الذي قدمه على الصوم الواجب غير مؤكدا او كان مؤكدا كما مشروا وتاسع الحجة وهو كذلك على الراجح ففي ان عرفة ابن رزدي ترجيح صوم يوم عرفة قضاء او تطوعا ناسوا والارجح الاول يعني انه اختلف في صوم يوم عرفة لمن عليه قضاء فقيل ان صومه قضاء ارجح وافضل من صومه تطوعا وصومه تطوعا مكروه وقيل بالعكس وقيل هما سواء لارجحية لاحدهما على الاخر والارجح القول الاول وهو اول سماح ابن القاسم واختاره سحنون والقول الثاني سماح ابن رجب والقول الثالث آخر سماح ابن القاسم * والمان من عليه قضاء من رمضان يبدأ بهما ويحرم العكس كذا في المواق (قوله فلا يكره التطوع قبله) اي لانه لا اثر له قبل زمنه اعدم اشتغال الذمة به (قوله ولا يجوز التطوع في زمنه) اي ان عرفة الزمان للندر (قوله فان فعل لزمه قضاؤه) اي عند فعل التطوع نال الشيخ سالم وانظر هل تطوعه صحيح ام لا لعين الزمن اعيده اء والظاهر الاول لصلاحيته الزمن في ذاته للعبادة بخلاف التطوع في رمضان لان ما عينه الشارع اقوى مما عينه الشخص قاله شيخنا (قوله كمال الشهور) اي الواجب في حقه ان يكمل كل شهر ثلاثين يوما فاذا دخل رمضان على مقتضى ذلك العدد صاموا كذلك ثلاثين (قوله كما اذا تولى غيبها) اي كما اذا تولى ليعم في شهور كثيرة فانه يكمل كل شهر ثلاثين يوما فاذا انعم السماء جادى الا حرة ورجب وشعبان ورمضان وكل عمل عدة هذه الشهور ثم تبين له من اهل المعرفة ان الثلاثة الاول باقصة قضى لانه يوم تبين

منى ومذى (والا) تعلم بان شك واولى ان علم عدمها (حرمت) مقدمة الجماع لان قوههم عدم السلامة (و) حرمت (حجامة) مريض (ان شك في السلامة) فان علمها جازت وان علم عدمها حرمت (قط) اي لا صحيح فلا تكره حجامة ان شك في سلامته واولى ان علمها فان علم عدمها حرمت فالفرق بين المريض والصحيح حالة الشك (و) كراه (تطوع) بصيام (قبل) صوم (ندر) غير معين (ار) قبل (قضاء) وكفارة بصوم واما المعين فلا يكره التطوع قبله ولا يجوز التطوع في زمنه فان فعل لزمه قضاؤه لانه قوته لغير عذر (ومن) علم الشهور (لا يمكنه رؤية) للهلال (ولاشيرها) من اخبار به (كاسير) روم - سجون (كل الشهور) اي بني في صيام رمضان بعينه على ان الشهور كلها كاملة كما اذا تولى غيبها وصام رمضان كذلك فهذا حيث عرف رمضان من غيره ولم يلبس عليه الشهور وانما التبت عليه معرفة كمال الاهلة (وان التبت) عليه الشهور فلم يعرف رمضان من غيره

عرف الالهة تام لا (وظن

شهر) انه رمضان (صامه والا) يظن بل تساوت عنده الاحتمالات (تخير) شهر او صامه فان فعل ما طلب منه فله احوال اربعة اشارلا ولها بقوله (واجزا مابعد) اي ان تبين ان ماصامه في صورتى الظن والتخير هو مابعد رمضان اجزاويكون قضاء عنه وثابت نية الاداء عن القضاء ويعتبر في الاجزاء مساواتهما (بالعدد) فان تبين ان ماصامه شوال وكان هو رمضان كاملين او ناقصين قضى يوماعن يوم العيد وان كان الكامل رمضان فقط قضى يومين وبالعكس لاقضاء وان تبين ان ماصامه الحجة فانه لا يعتد بالعيد واما يوم التشرى ولثانيتها ونالها بقوله (لا) ان تبين ان ماصامه (قبله) ولو تعددت السنون (او بقى على شكه) في صومه لظن وتخير فلا يجزئ فيها وقال ابن الماجشون واشهب وسحنون يجزيه في البقاء على الشك لان فرضه الاجتهاد وقد فعل ما يجب عليه فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه ورجحه ابن يونس ولرابعها بقوله (وفي) الاجزاء عند (مصادقته) في صومه تخيرا وهو المعتمد وعدمه (تردد) فان صادفه في صومه ظنا

ان الثلاثة التي افطرها من آخر شعبان من رمضان وان الثلاثة التي صامها في آخر رمضان هي يوم العيد وتاليه (قوله عرف الالهة) اي بان كان يراه لكن لا يعرف هلال اى شهر هو وقوله ام لاى بان كان محبوسا تحت الارض ولم يعرف هو في اى شهر (قوله وظن شهر) اي ورجح عنده شهر انه رمضان ان قلت كيف يحصل له الظن مع ان المصنف فرض المسئلة في الالتباس وهو التردد على حد سواء ولا لبس مع الظن قلت مراده بالالتباس عدم التحقق اي فان لم يتحقق شهر من الشهور وعدم التحقق صادق بالظن (قوله تخير شهر الخ) هذا اذا تساوت جميع الشهور عنده في الشك فيها كافي ح والظاهر ان الاكثر كالكل بل ما زاد على الاربعة كالكل اخذ من تحديدهم بالثلث في غير موضع واما لو شك في شهر قبل صومه هل هو شعبان او رمضان وقطع فباعدا هما بانه غير رمضان صام شهرين لان كلاما من الشهرين محتمل لكونه رمضان والذمة لا تبرا الا يبين فاذا صام الشهرين صادف رمضان ولا محالة وكذا لو شك هل هو شعبان او رمضان او شوال فانه بصوم شهرين ايضا فاذا صامهما فلا بد وان صادف رمضان ولو شك في شهر هل هو شوال او رمضان صامه فقط لانه ان كان رمضان فلا اشكال وان كان هو الا كان قضاء له نعم يلزمه ان يقضى يوماعن العيد لان القضاء على احتماله بالعدد ولو شك هل هو رجب او شعبان او رمضان صام ثلاثة اشهر وكذا يقال في اكثر كالمو شك هل هو رجب او شعبان او رمضان او شوال وبالجمله الشك في رمضان وما بعده يكفيه شهر والشك في رمضان وما قبله يزيد على ما قبله شهرا فاذا زاده فلما ان صادف رمضان او قضاءه وما ذكره المصنف من تخيره شهر اذا تساوت عنده الاحتمالات ولم يظن شهرا هو المشهور وقال ابن بشير يلزمه صوم سنة قياسا على صلاة اربع في التباس القبلة وقرق المشهور بعظم المشقة هنا (قوله فان فعل ما طلب منه) اي من صومه ما ظن انه رمضان او ما تخيره (قوله فله احوال اربعة) لانه اما ان يتبين له ان الشهر الذي ظنه وصامه او تخيره وصامه رمضان او بعده او قبله او يستمر باقيا على التباسه وعدم تحققه شيئا (قوله مساواتهما بالعدد) بأن يكون ايام ذلك الشهر الذي صامه مساوية لايام رمضان في العدد (قوله فانه لا يعتد بالعيد واما يوم التشرى) اي فيقضى اربعة ايام ان كان رمضان والحجة كاملين او ناقصين على ما مر (قوله لا قبله) اي لا ماصامه قبله فلا يجزئ فالمعطوف بلا محذوف وهو ما لموصولة وحينئذ فلا عاطفة لمفرد على مفرد وظاهر صنيع الشارح انه من عطف الجمل مع ان لا لا تعطف الجمل الا ان يقال حل الشارح حل معنى لاحل اعراب فتأمل (قوله ولو تعددت الخ) اي هذا اذا كان ذلك في سنة واحدة باتفاق بل وان كان في سنين متعددة فلا يجعل شعبان الثاني قضاء عن رمضان الاول لعدم نية القضاء ولا قضاء عن رمضان الثاني لتقدمه عليه فلا بد من قضاء الجميع على المشهور بخلافه لعل الملك حيث قال اجزاء ماصامه في العام الثاني قبل رمضان قضاء عن رمضان في العام الاول والقول الاول مبنى على ان نية الاداء لا تنكفي عن نية القضاء والقول الثاني مبنى على انها تنكفي عنها (قوله او بقى على شكه) اي التباسه وعدم تحققه شهر فلا يجزئ عند ابن القاسم لاحتمال وقوعه قبله ولا تبرا للذمة الا يبين ويجزئ عند اشهب وابن الماجشون وسحنون ورجحه ابن يونس لان فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه وهذا هو المعول عليه ولم يحل اللخمي خلافه حيث قال وان لم يتبين له شيء ولا حدث له امر يشككه سوى ما كان عليه اجزا صومه وان شك هل كان ماصامه رمضان او بعده اجزاء وان شك هل كان رمضان او قبله قضاء (قوله وفي الاجزاء الخ) اي وهو ما جزم به اللخمي ونسبه في النوادر لابن القاسم (قوله وعدمه) اي وهو ما نسبته ابن رشد لابن القاسم ووجهه مع انه اذا تبين انه بعده يجزئ ان ماصادف من الاداء وما بعده من القضاء يغفر في القضاء ما لا يغفر في الاداء (قوله تردد) اي بين ابن رشد وابن ابي زيد في النقل عن ابن القاسم في البيان فان علم انه صادف لم يجزه على مذهب ابن القاسم ويجزيه على مذهب اشهب وسحنون ونقل في النوادر عن ابن القاسم الاجزاء اذا صادف وكذا صدر صاحب الاشراف بذلك قاله في التوضيح اه قال بن ولوا قصر المصنف على الاجزاء لكان اولي لضعف القول بعدمه وذكر

ما يدل لذلك فأنظره (قوله) فحزم اللخمي بالأجزاء من غير تردد) ظاهره ان التردد أعمها وفيمن اختار شهرها وصامه والحق ان التردد في الطمان أيضا وان حزم اللخمي بالأجزاء فيها وكلام البيان بقيدان الطمان مثل الشاك في جريان الخلاف فالأولى حل كلام المصنف على المتخير والطمان كما قاله شيخنا (قوله) أي شرط صحة الصوم (الخ) ما ذكره المصنف هنا من جعل النية شرطا ظهري مما ذكره في الصلاة من جعلها ركنا لان النية القصدي إلى الشيء ومعنا ان القصدي للشيء خارج عن ماهية الشيء ولأنها لو كانت ركنا لكان التباس بها مشروعا فكانت نجس العبادة بمجرد النية فيما يتعين بالشروع وما تقدم للشارح أول الباب من ان النية ركن فهو تسخيم وأشار الشارح به ولولم يلاحظ الخ إلى ان الذي يشترط في صحة نية الصوم الفعل لا نية القربة وذلك بان يقصد صوم غد جاز ما بذلك على انه فصل أو قضاء أو عن النذر فإن حزم بالصوم ولم يدر بعد ذلك هل نوى التطوع أو النذر أو القضاء اتفق تطوعا وان دار شك بين الأخيرين لم يجز عن واحد منهما ووجب اتعاه لا تعاقده نقلا فيما يظهر من المجمع (قوله من الغروب الخ) بيان الليل فلا تكفي قبل الغروب عند الكافة ولا بعد الفجر لان النية هي القصود وقصد صوم الجهر الماضي من اليوم محال (قوله) فيبطلانها ان استمر للفجر) فيه نظر بل الانعفاء والجنون يبطلان النية السابقة عليهما مطلقا لكن ان لم يستمر للفجر أعيدت قبله والالم يصح وسيأتي ذلك اهـ بن (قوله) أو مع الفجر) المراد بوقوعها مصاحبة طلوع الفجر ووقوعها في الجزء الأخير من الليل الذي يعقبه طلوع الفجر وكفت النية المصاحبة للفجر لان الأصل في النية المقارنة للمنوي والحاصل انه لا يشترط في النية هنا المقارنة للفجر بل يجوز نية ما عاينها إذا تقي بها ليلا والمضرت تأخيرها عنه بخلاف الصلاة والطهارة والحج فلا بد من المنارة أو التمسك بالسيرة على ما مر وعلم ان ما ذكره المصنف من كفاية النية المقارنة للفجر هو قول عبد الوهاب وموسى اللخمي وابن رشد وهو خلاف رواية ابن عبد الحكم انها لا تجزئ ورد ابن عرفة الأول بما حاصله ان النية تقدم على المنوي لاسهامته إليه والقصد مقدم على المقصود والا كان غير منوي واجيب بأن هذه الأمور جعلية وقد اكنى الشارع بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاحرام ركن منها والنية مقارنتها مع صحة الصلاة بل كلام ابن شبيب وان الحاجب والقرا في يدل على ان المقارنة للفجر هي الأصل لكن للمشقة لم تشترط اهـ بن وعذ يدل على جواز مقارنته النية للفجر ولو لم يقدّمها عليه فقط وكلام المصنف لا يدل على ذلك (قوله) فلا تكفي قبل الغروب ولا بعد الفجر) أي فان اتى بها نهارا بعد الفجر فلا يجزئ ولو في عاشوراء على المشهور خلافا لما قبله الموافق عن ابن يونس من اجزاء النية نهارا في عاشوراء فانه ضعيف كما ذكر ابن عرفة بن وعند الشافعي نصح نية النافلة قبل الزوال وعند احمد تصح نية النافلة في النهار مطلقا الحديث اذ ان صائم حر قوله عليه الصلاة والسلام هل عندكم من نداء وللشافعي ان النداء ما يؤكل قبل الزوال واجاب ابن عبد البر بأنه مضطرب ولنا عموم حديث اصحاب السنن الاربع من لم يبيت الصيام فلا يصام له والأصل تساوي الفرض والنفل في النية كالصلاة (قوله) يجب تنابعه) صفة أو صلة لما خرج بذلك ما يجوز به من عموم كقضاء ايام من رمضان افطر فيها العذر وصيام رمضان في السفر وكفارة اليمين وفدية الأذى والسران والتمتع فلا تكفي فيه النية الواحدة بل لابد من التبييت كل ليلة (قوله) بناء الخ) علة أتول المصنف وكفت نية الخ وقال ابن عبد الحكم لابد في الصوم الواجب المتتابع من النية أكل يوم نظر إلى انه كالعبادات المتعددة من حيث عدم فساد ما مضى منه بفساد ما بعده (قوله) وان كانت لا تبطل الخ) أي لانه عبادة لا يتوقف اولها على آخرها بخلاف الصلاة وقوله كالصلاة تشبيه في المنقضي لافي النفي (قوله) لا مسرود) عذاف على ما من قوله لما يجب تنابعه واعتراض بأن شرط العطف بلان لا يصدق احد متعاطفها على الآخر فلا يقال جاء زيد لارجل ولا جاء رجل لازيد المسرود معناه المتتابع وهو صادق بواجب التتابع وغير واجبه فقد صدق احد متعاطفها على الآخر واجاب شارحنا بأن في كلام المصنف حذف الصفة أي لا مسرود غير

بحزم اللخمي بالأجزاء من غير تردد (وصحته) أي شرط صحة الصوم (مطلقا) قرضا أو نقلا (نية) أي نية الصوم ولولم يلاحظ التقرب لله (مينية) بان تقع في جزء من الليل من الغروب إلى الفجر ولا يضر ما حدث بعدها من اكل أو شرب أو جماع أو نوم بخلاف الانعفاء والجنون فيبطلانها ان استمر للفجر ولا فلا كما سيأتي ولما كان اشتراط التبييت مشعرا بعدم الصحة اذا قارنت الفجر كما قيل به دفعه بقوله (أو مع الفجر) ان امكن فلا تكفي قبل الغروب ولا بعد الفجر (وكفت نية) واحدة (لما) أي لصوم (يجب تنابعه) كرمضان وكفارته وكفارة قتل أوظهار وكالتنذر المتتابع كن نذر صوم شهر معين بناء على انه واجب التتابع كالعبادة الواحدة من حيث ارتباط بعضها ببعض وعدم جواز التفريق فكفت النية الواحدة وان كانت لا تبطل بطلان بعضها كالصلاة (لا) صوم (مسرود) أي متتابع من غير ان يجب التتابع شرعا

كأيام اختار صيامها مسرودة (ويوم معين) ككل خيس ولوعينه بالندركل ما لا يجب تبا به كقضاء رمضان وكفارة اليمين وفدية الأذى وصيام
رمضان بسفر أو مرض كأبأى فلا بد من تجديد النية لكل ليلة (ورويت المدونة ٤٢٧ على الأكفاء) بنية واحدة

(فيهما) أي في المسرودة
واليوم المعين بالندركل
ضعيفة بل قال الخطاب
لم أقف على من رواها
بالأكفاء فيهما وأخرج
من مقدر بقوله يجب
تابعه تقديره أن استمر
أي التابع قوله (لأن
انقطع تابعه) أي
وجوبه (بكم مرض أو
سفر) فلا تكن النية
الاولى ولو استمر صامها
بل لا بد من التبييت كل
ليلة وهو مفهوم قوله لما
يجب تابعه وأدخلت
الكاف مفسدا الصوم
كحيض ونقاس وجنون
واغناء (و) محته
(بنقاء) من حيض
ونقاس وأفاد أنه شرط
وجوب أيضا بقوله
(ووجب) الصوم (أن
طهرت) أي رأت علامة
الطهر من قصة أو جفوف
ولولعادة القصة (قبل
الفجر وأن لحظة) بل أن
رأت علامة الطهر مقارنة
للفجر ونوت حيث نصح
صومها أخذها مما قدمه
(و) وجب عليها الصوم
(مع القضاء) له أيضا
(أن شكت) هل طهرت
قبل الفجر أو بعده (و)
صحته (بعقل) فلا يصح
من مجنون ولا مغشى

وإجب التتابع فصح العطف (قوله) كأيام اختار صيامها مسرودة) أي كما إذا نوى صوم رجب مثلاً فلا بد
من التبييت كل ليلة ولا يكتفي فيه النية الواحدة وكذا يقال فيما بعده من المعين (قوله) ويوم معين ظاهره
سواقعيته بالندركل بالنية كما قال الشارح وهو ما يفيد كلام ابن يونس كافي المواقف خلافاً لابن الحاجب من
تقييده بالنوى وأقره في التوضيح اهـ بن (قوله) بسفر قيد في قوله وصيام رمضان (قوله) أي في المسرودة
واليوم المعين (الخ) أي لمشابهة كل منهما لرمضان أما المسرودة فلا نه بالتتابع يحصل له الشبه بـ رمضان في
مطلق التابع وأما المندركل المعين فلو جوبه وتكرره وتعين زمانه أشبه بـ رمضان فيما ذكر (قوله) ولو استمر
صامها (أي هذا إذا فطر للمرض والسفر بل ولو استمر صامها وهذا هو المعتمد كافي العتية خلافاً لما في المبسوط
من أن المريض أو المسافر إذا استمر صامها فإنه لا يحتاج لتجديد نية تبقى من أفسد صومه عامداً فهل يحتاج لنية
أولاً ينقطع تابعه والظاهر الأول كما قال ح كان من يت القطر ولو ناسياً يحتاج إلى تجديد لها إلا أن أظفر
نهاراً ناسياً فلا ينقطع تابعه ومن أظفر مكرهاً فحكمه عند اللخمي حكم من أظفر ناسياً وعند ابن يونس حكم
من أظفر لمرض اهـ عدوى (قوله) كحيض ونقاس (الخ) أي فإذا حصل شيء من ذلك ثم زال فلا تكن النية
الاولى لما بقي بل لا بد من تجديد هانم يكتفي بنية واحدة لجميع ما بقي (قوله) وبنقاء جعله شرطاً فيه تعامح
لأنه في الحقيقة عدم ممانع كما قال ابن رشد إلا أن الفقهاء كثيراً ما يتساهلون فيطلقون على عدم الممانع
شرطاً (قوله) ولولعادة القصة أي فعند القصة لا تنتظر هانم بل متى رأت أي علامة كانت جفوا أو
قصة وجب عليها الصوم (قوله) صح صومها أي وإن لم تعتدل إلا بعد الفجر بل وإن لم تعتدل أصلاً لأن
الطهارة ليست شرطاً في الصوم (قوله) أخذها مما قدمه أي من صحة الصوم بالنية المقارنة للفجر (قوله) ووجب
عليها الصوم مع القضاء (أن شكت) يعني أنها إذا شكت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر أو بعده فإنه يجب
عليها الامساك لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده قال في المبح والطهارة لا كفارة عليها أن لم
تمسك وليس كيوم الشك لظهور التحقق فيه ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فإنها لا تؤمر بفعل ما شكت في
وقته هل كان الطهر فيه أم لا فإذا شكت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر أو بعده فلا تجب عليها العشاء
واستشكل ذلك بأن الخوض مانع من وجوب الاداء في كل من الصلاة والصوم والشك فيه موجود في كل
منهما فلم وجب الاداء في الصوم دون الصلاة واجيب بأن سلطان الصلاة قد ذهب بخروج وقتها
فلذا لم تؤد بخلاف الصوم فإنه يستغرق النهار فلزم من فيه حرمة فوجب عليها الامساك كمن شك
هل كان كله قبل الفجر أو بعده (قوله) أن شكت أراد بالشك مطلق التردد أو ما قبل الجزم (قوله) وأن جن
ولو سنين كثيرة فالقضاء أي سواء كان الجنون طارئاً بعد البلوغ أو قبله على المشهور وهو قول مالك وابن
القاسم في المدونة ورد بـ لومارواه ابن حبيب عن مالك والمدينين أن فلت السنون كالخسة ونحوها فالقضاء
وأن كثرت كالعشرة فلا قضاء اهـ بن (قوله) والاولى التفريع بالقاء فيه أن القضاء إذا كان بأمر جديد
كما قال الشارح بعد لم يكن مرتباً على شرط العقل فالمناسب أنما هو الواو وعن أبي حنيفة والشافعي لا قضاء
على المجنون لأن من زال عقله لم يتعلق به وجوب الاداء ووجب القضاء فرع عن تعلق الوجوب بالاداء
بالسخن لئلا أن الجنون مرض وقد قال تعالى فن كان منكم مرضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر فالقضاء
بأمر جديد بدليل الآية (قوله) يوما أو أياماً (الخ) الاولى ابدال يوم بيومين لأن تقدير ما قبل المبالغة يومياً يقتضي
أن جنون اليوم لا يجري فيه الفصيل الا في في الاغناء وسيأتي للشارح جريانه فيه (قوله) كثيرة (أي
أقرب) لأن سنين جمع قلة يصدق على الثلاثة ونحوها مع أنها ليست من محل الخلاف (قوله) أو أغنى يوماً (الخ)
حاصله أنه متى أغنى عليه كل اليوم من الفجر للعروب أو أغنى عليه جل اليوم سواء سلم أوله وهو وقت النية

عليه ولا يجب عليها أيضاً فأعقل شرط فيها ولو لم يكن في قضاءها تفصيل أفاده بقوله (وأن جن) والاولى التفريع بالقاء يوماً أو أياماً أو سنة
أو سنين قليلة بل (ولو) جن (سنين كثيرة) فالقضاء أي بأمر جديد فلا ينافي أن العقل شرط وجوب كالصحة (أدغى يوماً) من فجره لغروب
(أوجب) ولو سلم أوله (أو أقله)

اولا واغنى عليه نصفه اواقله ولم يسلم اوله فيهما فالتقضاء واجب في كل هذه الصور الخمس فاذا اغنى عليه قبل الفجر ولو بلحظة واستمر بعده ولو بلحظة وجب عليه قضاء ذلك اليوم فان اغنى عليه نصف اليوم اواقله وسلم اوله فلا قضاء فيهما فالصوره سبعة يجب القضاء في خمسة وعنده في اثنين (قوله والمراد الخ) تفسيره الاقل بهذا بعيد فالاولى للمصنف كما قال ابن عاتر ان لو قال كنصفه اواقله ولم يسلم الخ ليبين ان النصف كالاقل وان القيد خاص بهما اه بن (قوله في الحالتين) اي حالة الاقل الحقيقي وحالة النصف (قوله وان لم يقعها على الرابع) فيه نظر بل ان جدد النية في وقتها فصحيح والا فلا لان الاغناء والجنون يبطلان النية السابقة عليهما كما تقدم ويدل له قوله لان انقطع تبايعه الخ اه بن (قوله فيه تفصيل الاغناء على التحقيق) اي وترك المصنف التفصيل في الجنون في المدة القصيرة كالיום وعكس في الاغناء فلم يتعرض لكثيره نظرا للغالب فيهما (قوله وظاهر النقل الخ) اي لان ابن يونس كافي المواعيل التفصيل المذكور في الاغناء بقوله لان المغمى عليه غير مكلف فلا يصح له نية والنائم مكلف لونه تنبه وهذا يدل على ان السكر مثل الاغناء مطلقا وان الغيبة في حب الله مثله مطلقا ايضا وهذا ما استظهره العلامة النجاشي في شرح الرسالة وابن خلافة العبق وغش تبع الاستظهار شيخهما عجم من التفرقة بين الحلال والحرام بفعل السكر الحرام كالاغناء في تفصيله وجعل الحلال كالنوم لان الحرام ادخله على نفسه بخلاف الحلال وفيه ان السكران بحلال لونه ما تنبه بخلاف النائم وقد جعلوا السكر بحلال في الوضوء كالاغناء وحينئذ فلا يظهر ما ذكره (قوله ويرك جاع) قال ح الاحسن كما قال الشارح ان يعد هذا وما بعده من الاركان اذ لم يبق للشروط محل الا ان يراد بالشروط ما لا يصح الماهية بدونه داخل كان او خارجا (قوله في فرج مطبق) سواء كان الفرع قبلا او دبرا وسواء كان ذلك المطبق المغيب فيه مستيقظا او نائما وسواء كان حيا او ميتا كان آدميا او بهيمة فلو غيبها بالغ في فرج غير مطبق او غيبها غير بالغ في فرج مطبق او غيره فلا يفسد صومه ولا صوم موطواته بالبالغة حيث لم تكن ولم تعد قال شيخنا واطر لوجامع ليلا ونزل منبه بعد الفجر والظاهر انه لا شيء عليه كن اكتحل ليلا ثم هبط الكحل لخلقه نهارا واطر هل مثله اذا احتلم وخرج منبه بعد اثباته بلذة معتادة (قوله وترك اخراج منى بقطة بلذة معتادة) اي فان اخرجته كذلك فسد الصوم ووجب القضاء والكفارة واحتراز بقوله بقطة بلذة معتادة عن الاحتلام والمنى المستنكح فانه لا اثر لهما (قوله ومضى كذلك) اي بلذة معتادة فاذا اخرجته كذلك فسد الصوم ووجب القضاء (قوله لا بلادة) اي لان اخرج ببلادة اصلا او خرج بلذة غير معتادة فلا يفسد صومه وقوله او مجرد الخ اي او حصل مجرد انعاظ فلا يفسد صومه ولو نشأ عن مقدمات على المعتمد وهذا رواية اشهب عن مالك في المدونة خلافا لقول ابن القاسم فيها وروايته عن مالك في العتبية بالقضاء وقد تقرر عند الاشياخ ان رواية غير ابن القاسم عن مالك فيها مقدمة على قول ابن القاسم فيها وعلى روايته في غيرها عن الامام قال بن وهذا الذي تقرر صحيح في نفسه لكن ذكر في التوضيح عن ابن عبد السلام ان قول ابن القاسم بالقضاء في الانعاظ هو الاشهر واعلم ان الخلاف في القضاء في الانعاظ الناسي عن قبله او مباشرة فان نشأ عن نظرا وفكر فقال ح الظاهر فيه عدم القضاء اتفاقا ولو استدبر واستدل على ذلك بكلام التنبيهات وابن بشير وغيرهما واطلق في البيان والتحصيل الخلاف اه بن (قوله فان استدعاه) اي دعاه اي طلب خروجه اي وخرج بالفعل (قوله ما لم يرجع منه شيء ولو غلبه) اي والا فالكفارة (قوله الا ان يرجع منه شيء) اي غلبه (قوله اي مائع) اي ما يباع ولو في المعدة فان وصل المائع للمعدة من منفذ عال او سافل فسد الصوم ووجب القضاء (قوله فلا يضر) اي ابتلاعه نهارا لانه اخذه في وقت يجوز له فيه اخذه (قوله ولو ابتلعه عمدا) ما ذكره من ان ابتلاع ما بين الاسنان لا يضره ولو ابتلعه عمدا شهرة ابن الحاجب وهو مذهب المدونة كما في التوضيح والمواقيع عند قوله وذباب وقد استبعد ابن رشد نفي القضاء في العمد والمدونة لم تصرح بعدم القضاء في العمد لكنه يؤخذ من اطلاقها اه بن

بل هي في التحقيق خمسة (لان سلم) من الاغناء اوله بان كان وقت النية سالما ولو كان مغمى عليه قبلها ولو اغنى عليه بعد ذلك (نصفه) اي اليوم فلا قضاء في الحالتين حيث سلم قبل الفجر بمقدار ايقاعها وان لم يقعها على الرابع حيث تقدمت له النية تلك الليلة ولو باندرجها في نية الشهر والجنون في اليوم الواحد فيه تفصيل الاغناء على التحقيق ولا قضاء على نائم ولو نام كل الشهران بيت النية اوله والسكر كالاغناء وظاهر النقل ولو بحلال وهو ظاهر لانه لا يزول بالايقاظ فلا يلحق بالنوم خلافا لمن قبله بالحرام وجعل الحلال كالنوم (و) صحته (ترك جاع) اي تغيب حشفه بالغ او قدرها في فرج مطبق وان لم ينزل (و) ترك (اخراج منى) بقطة بلذة معتادة (و) ترك اخراج (مضى) كذلك لا بلادة او غير معتادة او مجرد انعاظ (و) ترك اخراج (في) فان استدعاه فالتقضاء دون الكفارة ما لم يرجع منه شيء ولو غلبه وان خرج منه قهرا فلا قضاء الا ان يرجع منه شيء فالتقضاء فقط ما لم يختر في ارجاعه

كدرهم من منفذ عال فقط بدليل ما يأتي (على المختار) عند اللغمى (لمعدة) متعلق بإيصال وهي من الادي بمنزلة الموصلة للطير والكشر
للبيضة (بحقنة بمائع) أي ترك إيصال ماذ كر لمعدة بسبب حقنة من مائع ٤٢٩ في دبر أو قبل امرأة لا تحليل واحترز

بالمائع عن الحقنة بالجامد
فلا قضاء ولا فتائل عليها
دهن وقوله (أو حلق)
معطوف على معدة أي
ترك وصول المتحلل أو
غيره للحلق ولما قيد الحنة
بالمائع علم أنه راجع
للمتحلل ولما اطلق في
الحلق علم أنه راجع لمتحلل
أو غيره لكن بشرط أن
لا يرد غير المتحلل فإن
رده بعد وصوله الحلق
فلا شيء فيه فعلم أن وصول
شيء للمعدة من الحلق
مطلعا ومن منتهى أسفل
بشرط أن يكون مائعا
أو للحلق كذلك مقطر
هذا إذا كان الواصل
للحلق من المائع من الفم
بل (وان) وصل له (من
أف واذن وعين)
كالكمحل نهارا فإن تحقق
عدم وصوله للحلق من
هذه المنافذ فلا شيء عليه
كأن اكتحل ليلا وهبط
للحلق نهارا أو وضع دواء
أودهن في أنفه أو أذنه ليلا
فهبط نهارا أو أشرع كلامه
أن ما يصل نهارا للحلق
من غير هذه المنافذ
لا شيء فيه فن دهن رأسه
نهارا أو وجد طعمه في
حلقه أو وضع حنافة في

(قوله كدرهم) أي أو حصة فإذا وصل شيء من ذلك للمعدة عمدا أو سهوا فسد الصوم ووجب القضاء بشرط أن
يكون وصوله طامنا من منفذ عال كما قال الشارح (قوله من منفذ عال فقط) أي لا من سافل عن المعدة كدبر
وفرج امرأة وعلم من كلامه أن ما وصل للمعدة أن كان من منفذ عال فهو فسد للصوم سواء كان مائعا أو غير
مائع وان كان من منفذ سافل فلا يفسد إلا إذا كان مائعا لأن كان جامدا فوصول المائع للمعدة مقسود
مطلقا كان المنفذ عاليا أو سافلا ووصول الجامد لها لا يفسد إلا إذا كان المنفذ عاليا (قوله على المختار) هذا
خاص بقوله أو غيره فلو قال كغيره بالكاف كان أوفق بعادته ونص كلام اللغمى اختلاف في الحصة والدرهم
فذهب ابن المأجشون في المسوسطة إلى أن الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء وفي العمد
القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه إلا أن يكون متعمدا في قضى لها وأنه بصومه
فجعل القضاء مع العمد من باب العقوبة والاول أشبه لأن الحصة تشغل المعدة اشتعالا ماونه ص كلب
الجوع واليه أشار المصنف بالمختار اه عدوى (قوله لمعدة) هي ما تنخسف من الصدر إلى السرة (قوله بحقنة
بمائع) أي فإن وصل للمعدة حقنة من مائع ووجب القضاء على المشهور ومما يله ما لا ين حبيب من استحباب
القضاء بسبب الحقنة من المائع الواسلة للمعدة من الدبر أو فرج المرأة (قوله أي ترك إيصال ماذ كر) أي
من المتحلل لمعدة بسبب حقنة من مائع أي كائنة من مائع وأشار الشارح بهذا إلى أن الباء في قوله بحقنة
البيضية متعلقة بإيصال وإن الباء في قوله بمائع بمعنى من متعلقة بمعدوف صفة لحقنة وقوله بسبب حقنة أي
سبب إيصال حقنة كائنة من مائع أي ترك إيصال هذا الكلى المتحقق بسبب إيصال هذا الجازئي أو أن المراد
بالحقنة الاحتقان والباء في قوله بمائع للملابسة (قوله في دبر أو قبل) أي أو في ثقبه تحت المعدة أو فوقها على
لظاهر (قوله ولا فتائل عليها دهن) أي ولا في فتائل عليها دهن وهو عطف على مقدراى فلا قضاء فيها ولا في
فتائل عليها دهن لحقها كما قال مالك اه عدوى (قوله معطوف على معدة) أي ولا يجوز أن يكون عطفا
على حقنة لأنه ينحل المعنى وترك وصول متحلل لمعدة سواء كان وصوله للمعدة بسبب حقنة أو بسبب مرور
على حلق فيقتضى أن الواصل من الأعلى يشترط فيه أن يجاوز الحلق وهو قول ضعيف والمذهب أن ذلك
لا يشترط وحينئذ فلا يعطف على حقنة بل على معدة (قوله لكن بشرط أن لا يرد غير المتحلل) أي لكن محل
فساد الصوم بوصول غير المتحلل للحلق بشرط أن لا يرد (قوله فإن رده بعد وصوله الحلق فلا شيء فيه) أي
وحينئذ فلا يحصل الفطر بغير المتحلل إلا إذا وصل للمعدة بخلاف المتحلل فإنه يفسد الصوم بمجرد وصوله
للحلق سواء رده أو لا وقد تبع الشارح في ذلك البساطي واختاره في المجمع وفي المواق وح عن التلقين أنه
يجب القضاء بوصول الجامد للحلق كالتحلل كان الجامد مما يباع أو مما لا يباع وصوبه بن (قوله مطلقا)
أي سواء كان مائعا أو غيره (قوله أو للحلق) عطف على قوله للمعدة وقوله كذلك أي بشرط كونه مائعا وقد علمت
ما فيه (قوله وان وصل له من أنف) أي تحقيقا أو شكاً واعلم أنه عند تحقق الوصول يحرم الاستعمال ويكره
عند الشك وقوله واذن وعين أي أو مسام رأس على المعروف لأن ما وصل للمعدة من منفذ عال موجب للقضاء
سواء كان ذلك المنفذ واسعا أو ضيقا بخلاف ما يصل للمعدة من منفذ سافل فإنه يشترط فيه كونه واسعا كالدبر
وقبل المرأة والثقب لا كالدليل وجائفة وهي الحرق الصغيرة والواصل للبطن وصل للمعدة أولا ثم إن
مقتضى المصنف أن ينشئ الأذن بكونه لا شيء فيه ولو أخرج خراها لأنه لم يصل به شيء للحلق وهو كذلك (قوله
عدم وصوله من هذه المنافذ) أي نهارا وعلم منه أن الكحل نهارا لا يقطر مطلقا بل أن تحقق وصوله للحلق
أو شك فيه فطر فإن تحقق عدم وصوله فلا يقطر (قوله كأن اكتحل ليلا الخ) مثله في الذخيرة ونصها من
اكتحل ليلا لا يضره هبوط الكحل في حلقه نهارا نقله ابن غازي وفصل ابن هلال فقال في الكحل والحناء
يجوز فعلهما أول الليل ويحرم آخر الليل كالنهار وسئل عن غسل الرأس بالغاسول فأجاب لا شيء فيه على من

رأسه نهارا فاستلعمها في حلقه فلا قضاء عليه وإن كان المعروف من المذهب وجوب القضاء بخلاف من حل حلقه بخل فوجد طعمه في حلقه
أو قبض يده على تلج فوجد البرودة في حلقه فلو قال المصنف

ووصول مائع الحلق وان من غير فم او لمعدة من كذب ركلها بغيره من فم على المختار لو في بالمسئلة مع الاختصار والايضاح (و) بترك ايصال المتصاعد من حرق نحو العود ومثله بخار القدر في وصل للحلق اوجب القضاء ومنه (بمحور) بفتح الباء اي الدخان ٤٣٠

فعله في ليل او نهار اه بن (قوله ووصول) اي وترك وصول الخ وقوله وان من غير فم اي كما تف واذن وعين وقوله او لمعدة من كذب راى من دبر ونحوه من كل منفذ ساقل متسع كما تقدم وقوله كلها اي كوسوله للمعدة بغير مائع من فم (قوله وترك ايصال بخور) اي لحلق (قوله ومثله بخار القدر) اي كأن استنشق قدر الطعام حتى وصل البخار لحلقه (قوله فقي وصل) اي دخان البخور او بخار القدر للحلق وجب القضاء اي لان دخان البخور و بخار القدر كل منهما جسم يتكيف به الدماغ و يقوى به اي تحصل له قوة كالتى تحصل له من الاكل واعلم ان محل وجوب القضاء بوصول البخور و بخار القدر للحلق اذا وصل باستنشاق سواء كان المستنشق صناعه او غيره واما لو وصل واحد منهما للحلق بغير اختياره فلا قضاء لاعلى الصانع ولا على غيره على المعتمد خلافا لمن قال اذا وصل بغير اختياره فلا قضاء على صناعه وعلى غيره القضاء قياسا على ما يأتي في مسئلة تراب الكيل كذا قرر شيخنا (قوله ومنه) اي ومن قبيله اي ومن قبيل البخور الدخان الخ وقوله فانه يصل للحلق اي ويتكيف به الدماغ اي يحصل له به كيفية وقوة وكذلك الدخان الذي يستنشقه وحينئذ فهو مفطر واما الدخان الذي لا يحصل به تغذية للجوف كدخان الحطب فانه لا قضاء في وصوله للحلق ولو تعمد استنشاقه لانه لا يحصل للدماغ به قوة كالتى تحصل له من الاكل (قوله ونحوه) اي كالسك والعنبر والزبد والاعطار (قوله فلا يفطر) اي ولو جاءته الرائحة واستنشقهها لان الرائحة لا جسم لها (قوله وترك ايصال قى) اي ترجيع قى او قلس او بلغم لمعدته او لحلقه فان وصل لما ذكره فاقضاء مطلقا وهذا قول سحنون وقوله لكن المعتمد الخ هو قول ابن حبيب مع ابن القاسم قال اللخمي ومحل الخلاف في البلغم فيما وصل للهوات جع لها وهي اللحمه المشرفة على الحلق في اقصى الفم فان لم يصل فلا خلاف في لغوه وان قدر على طرحه ونص ابن عرفة وفي لغوا ابتلاع تمامه اي البلغم ولو عمدا بعد امكان طرحه ونقضه اي الصوم قول ابن حبيب مع ابن القاسم قائلا لاني سمعته عن مالك والشيخ عن سحنون اه وفي المواق ان القول الاول هو الذي عليه اللخمي وابن يونس والباجي وابن رشد وعياض وقال القبايل هو الراجح اه بن (قوله ولو وصل الى طرف اللسان) قال عبق ولائى على الصائم في ابتلاع ريقه الا بعد اجتماعه فعليه القضاء وهذا قول سحنون وقال ابن حبيب لا قضاء مطلقا وهو الراجح اه تقرير عدوى (قوله اي وترك وصول شئ غالب) اي وصحته بترك وصول شئ يغلب سببه لحلقه من ارماء مضمضة او رطوبه سواء (قوله بان لم يمكن طرحه) تفسير لكونه غالبا وهذا نص على المتوهم اذ وصول ما يمكن طرحه من باب اولى (قوله في الفرض خاصة) اي فان وصل لمعدته او لحلقه شئ من ذلك فاقضاء في الفرض خاصة واما وصول اثر المضمضة او السواك للحلق في صوم النفل فلا يفسده (قوله ونبه على ذلك) اي مع انه يمكن الاستغناء عنه بقوله وترك ايصال متحلل لمعدة او حلق (قوله وقضى في الفرض الخ) لما فرغ من الكلام على شروط صحة الصوم شرع في بيان الامور المترتبة على فطر الصائم وهي سبعة الامساك والقضاء والاطعام والكفارة والتأديب وقطع التتابع وقطع النية الحكمية (قوله مطلقا) اي بكل فطر وصل من اي منفذ على اي وجه كان من عمدا وسهوا وغلبة او اكره اوجب الكفارة ام لا كما قال الشارح (قوله او غلبة) اي بان سببه المفطر لحلقه (قوله حراما) بان كان لغير مقتض اوجا ربا بان كان لشدة تألم او لخوف حدوث مرض او زيادته (قوله واما الامساك الخ) حاصل ما ذكره الشارح ان الصوم الذي افطر فيه الشخص اما ان يكون تقلا او فرضا والفرض اما معين او غير معين وغير المعين اما واجب التتابع او غير واجب التتابع فالنفل يجب فيه الامساك ان كان الفطر فيه سهوا وكذا ان كان عمدا على القول المرجوح والفرض المعين كرمضان والسدز المعين يجب فيه الامساك مطلقا اتفاقا وغير المعين الواجب تابعه ككفارة الطهار والقتل يجب فيه الامساك ان كان الفطر سهوا الا في اليوم الاول فالامساك عليه مستحب واما الفطر عمدا ففسده واما الذي لا يجب تبايعه ككفارة اليمين وقضاء رمضان وجزاء

الدخان الذي يشرب اي يحص بالقصب ونحوه فانه يصل للحلق بل للجوف بخلاف شم رائحة البخور ونحوه من غير ان يلخل الدخان للحلق فلا يفطر (و) بترك ايصال (قى) او قلس (و) بلغم امكن طرحه) اي طرح ما ذكر فان لم يمكن طرحه بأن لم يجاوز الحلق فلائى فيه (مطلقا) اي سواء كان القى لعلة او امتلاء لمعدة فل اوكثر تغصيرام لارجع عمدا او سهوا فانه يفطر وسواء كان البلغم من الصدر او الراس لكن المعتمد في البلغم انه لا يفطر مطلقا ولو وصل الى طرف اللسان للمشفقة (او) وصول اي وترك وصول شئ (غالب) سببه لحلقه (من) اثر ماء (مضمضة) او استنشاق لوضوء او سح او عطش (او) غالب من رطوبة (سواك) مجتمع في فيه بان لم يمكن طرحه في الفرض خاصة ونبه على ذلك لئلا يتوهم اغتفارة لطلب الشارع المضنة والسواك (وقضى) من فطر (في الفرض مطلقا) عمدا او سهوا او غلبة

كانت طوع ان افطر ناسيا كان تعمد على احد القولين وان كان الراجح عدم وجوبه وان كان كالمطهر مما يجب تابعه فان افطر عمدا فلا
امسالة لفساده وان افطر سهوا امسك وجوبا وكل على المعتمد الا اذا كان الفطر اقل يوم فيستعبر ان كان تجزاء الصيد وفدية الاذى
وكفارة اليمين ونذر مضمون وقضاء رمضان مما لا يجب تابعه خير بين الامساك ٤٣١ وعدمه مطلقة او يجب قضاء الفرض (وان)

حصل الفطر (بصب في
حلبة ناعما) فعليه القضاء
(كجماعة ناعمة) ولم
تشعر به فعليه القضاء
وعليه الكفارة عنها على
المعتمد (وكا كله شاكا
في الفجر) او في الغروب
فالقضاء مع الحرمة ان لم
يتبين انه اكل قبل الفجر
و بعد المغرب (او) اكل
معتقدا بقاء الليل او حصول
العروب ثم (طرا الشك)
فالقضاء بلا حرمة (ومن لم
ينظر دليله) اي الدليل
المتعلق بالصوم وجودا
او عدمه من غرا وغروب
(اقتدى بالمستدل)
العدل العارف او المستند
اليه فيجوز التقليد في
معرفة الدليل وان قدر
على المعرفة ولذا قال ومن
لم ينظر ولم يتسل ومن لم
يقدر بخلاف القبلة فلا
يقلد المجتهد غيره لكثرة
الخطا فيها لخائنها (والا)
بان لم يجد مستدلا (اخطا)
في سجوده وفطره ثم
استثنى من قوله وقضى في
الفرض مطلقا قوله (الا)
النذر (المعين) يفوت
ككله او بعضه بالفطر
(مرض او حبس) او تقاس

الصيد وفدية الاذى فيخير في الامساك وعدمه كان الفطر عمدا او سهوا (قوله كالمطهر) اي كالمطهر مما لا يجب الامساك
في فطر التطوع وقوله وان كان اي الفرض الطهاري وكفارة القتل (قوله ونذر مضمون) وهو النذر الغير
المعين (قوله مطلقا) اي سواء كان الفطر عمدا او سهوا (قوله وعليه الكفارة عنها) هذا يقتضي ان القرع الاول
اعني قول المصنف وان بصب في حلبة ناعما لا كفارة فيه على الفاعل ومثله في البدر القراني وفي بن عن ابي
الحسن على المدونة ترجيح الكفارة على الصاب وانه لا فرق بين الفرعين في المصنف في لزوم الكفارة للفاعل
فهما ونص المدونة ومن اكره او كان ناعما فصب في حلقه ماء في رمضان او جمعت امرأة ناعمة في رمضان
فالقضاء بجزئ بلا كفارة اه وتلقه ابن عرفة والمواق وح قال ابو الحسن وسكت عن الفاعل هل تلزمه كفارة
ام لا واوجبها ابن حبيب على الفاعل فهما وبه قال ابو عمران وهو ظاهر ما في كتاب الحج الثالث قال وهو تفسير
لقول ابن القاسم قبين انه لا فرق بين الفرعين والله اعلم والفرق الذي فرق به عبق بين الفرعين حيث قال
فيمن صب ماء في حلق ناعم لا كفارة عليه لعدم لذة ذلك الصاب ومن جامع ناعمة تلزمه الكفارة عنها للذة الجامع
انما فرق به في التوضيح بين من اكره وجسه على الوطء ومن اكرهه شخصا وصب في حلقه ماء وهما غير فرعي
المصنف هنا اه بن (قوله وكا كله شاكا في الفجر الخ) اي وكا كله حالة كونه شاكا في الفجر اي فالفقضاء مع
الحرمة وان كان الاصل بقاء الليل والمراد بالشك عدم اليقين فيدخل فيه ما لو قال له رجل اكلت بعد الفجر وقال
له آخرا اكلت قبله واعلم ان النقل بخالف الفرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كما هو الظاهر قاله عبق وردده
بن بأن الاكل شاكا في الفجر من العمدا الحرام وهو وجوب القضاء حتى في النفل (قوله فالفقضاء مع الحرمة)
اعلم ان الحرمة عند الشك في الفجر مختلف فيها اذ قد قيل بالكراهة كما في خش وعند الشك في العروب متفق
عليها وعدم الكفارة في الاكل شاكا في الفجر متفق عليها ومختلف فيها في الاكل شاكا في الغروب وان كان
المشهور عدمها (قوله ان لم يتبين انه اكل قبل الفجر و بعد المغرب) اي فان تبين ذلك فلا قضاء عليه (قوله او
طرا الشك) عطف على قوله شاكا اي وكا كله حالة كونه شاكا في الفجر وكا كله حالة كونه طارئا له الشك فهى
حال منتظرة وبمحتمل عطفه على معنى اكله اي وان اكل شاكا في الفجر او طرا له الشك فيه فالفقضاء واعلم ان
وجوب القضاء في مسئلة طرا والشك خاص بالفرض واما النفل فلا قضاء فيه اتفاقا لان اكله ليس من العمدا
الحرام كما في المواق عن المدونة (قوله من فجر) راجع لوله وجود او قوله او غروب راجع لقوله عدمه وذلك لان
الفجر يستدل به على وجود الصوم والعروب يستدل به على الفطر (قوله او المستند اليه) اي واقتدى
بالمستند للمستند العدل العارف بالدليل اي واقتدى بالمقتدى بالمستند لذلك المستند العدل العارف (قوله
وان قدر هذا على المعرفة) هو ظاهر كلامهم وهو المعول عليه خلافا لقول ابن عبد السلام يمكن حل كلامهم
على العاجز (قوله ولذا قال ومن لم ينظر) اي الشامل لما اذا كان عدم نظره في الدليل لعجزه عن الاستدلال
ولما اذا كان قادرا عليه (قوله بان لم يجد مستدلا) اي اصلا اي او وجده لكن فاقتدى ببعض ما يعتبر فيه بان كان
غير عدل (قوله اخطا في سجوره) اي بالتقديم وقوله وفطره اي بالتأخير (قوله او نسيان) تبع في
ذلك ابن الحاجب وهو ضعيف وقوله والمعتمد اي الذي هو مذهب المدونة (قوله ان من تركه) اي عمدا
او نسيانا (قوله لان عنده نوعا من التفريط) هذا اشارة للفرق بين النسيان والمرض فالتناسي عنده نوع
من التفريط بخلاف المريض (قوله وكذا ان افطره مكرها) اي عليه القضاء وهو الذي في الطراز
وقال ح انه المشهور في خش انه لا قضاء في الاكره واصله في التلقين لكنه خلاف المشهور اه بن
لكن الذي مال اليه هيخنا العدوى القول بعدم قضاءه قائلا ان المكره اولى من المريض تأمل (قوله
كصوم يوم الاربعاء ينظنه الخيس المنذور) اي واصبح مفطرا في الخيس ولم يدرك الا في اثنا عشر فيجب عليه

او انما او جنون فلا يقضى لقوابر منه فان رآل صدره ونق بعصه صامه (او نسيان) المعتمدان من تركه او اطار فيه ناسيا عليه القضاء مع وجوب
امسالة ببقية يومه لان عنده نوعا من التفريط وكذا ان افطره مكرها او لخطا وقت كصوم الاربعاء ينظنه ان ليس المنذور واحترز بالمعين من
المضمون اذا افطر فيه لمرض ونحوه فيجب فعله بعدد والاعذر لعدم تعيين وقته (و) قضى في النقل

(الفطر) (العمد) ولولسفر طرا عليه (الحرام) لا بالفطر نسيانا او اكرها ولا يحمض وثقاس او خوف مرض او زيادة وشدة جوع او عطش
ويجب القضاء بالعمد الحرام ٤٣٢ (ولو) افطر لحلق شخص عليه (بطلاق بت) او بتقطين فلا يجوز الفطر وان افطر قضي

امساكه وقضاؤه (قوله بالفطر العمد) اي ولا يجب الامساك اذ لا وجه له مع وجوب القضاء بخلاف
الفطر نسيانا فانه يجب فيه الامساك هذا هو المعول عليه وقول ابن الحاجب بوجوب الامساك اذا افطر
عمدا قال ابن حرفة لا اعرفه (قوله ولولسفر طرا عليه) اي خلافا لابن حبيب القائل بعدم القضاء في فطره
عمدا في النقل لاجل سفر طرا عليه (قوله لا بالفطر نسيانا) هذا محتر زال عمدا وما بعده كله محتر زالحرام (قوله
ولو بطلاق الخ) رد بلو على من قال اذا حلف عليه بالطلاق الثلاث ان يفطر جازله الفطر ولا قضاء ولا يحنثه
في عيئه (قوله كعلق قلبه الخ) هذا مثال الوجه وقول المصنف كوالخ تشبيه بالوجه هذا ما ذكره ح
واختاره طي (قوله اب اوام) اي ذنية لاجل الحد والحدثة والمراد الابوان المسلمان لان كانا كافرين فلا
يطعهما الحاقا للصوم بالجهاد بجامع ان كلا من الدينات هذا هو الطاهر (قوله اي كاهره بالفطر) اي من
صوم التطوع فيجوز له الفطر ولا قضاء عليه ان كان الامر على وجه الحثان الخ (قوله اخذته على نفسه العهد
الخ) اعترض بأن العهد انما يكون في الطاعات وفساد الصوم حرام واجيب بانه لما اختلف العلماء في افساد
صوم النفل قدم فيه نظر الشيخ الا ترى ان الشافعية يقولون يجوز افساده واستدلوا بحديث الصائم المتطوع
امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر (قوله شيخ العلم الشرعي) اي وكذا آلاته كافر ره شيخنا (قوله مطلقا)
اي سواء كانت فرضيته اصلية كرمضان او عارضة بالنذر (قوله قد تجب في بعضه) اي في بعض افراد
وهو خصوص رمضان (قوله او من افطر غلبة) اي لشدة عطش او جوع او لز بادة مرض او حدوثه (قوله
منتهكا لحرمة الشهر) اي غير مبالي بهائم ان الانهال حال الفعل انما يعتبر حيث لم يبين خلافه فنعمد
الفطر يوم الثلاثين منتهكا لحرمة ثم تبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء عليه وكذلك الحائض تقطر
متعمدة ثم تعلم انها حاضت قبل فطرها فلا كفارة عليها على المعتمد كافي ح (قوله واما جهل وجوبها) اي
الكفارة مع علمه حرمة الفطر فلا يسقطها والحاصل ان اقسام الجاهل ثلاثة جاهل حرمة الوطء وجاهل
رمضان لا كفارة عليهما وجاهل وجوب الكفارة مع علمه بحرمة الفعل تلزمه الكفارة (قوله خامسا
اشاره الخ) اي فالشرط الخامس ان يكون ذلك الصوم ادا رمضانا (قوله في ادا رمضانا) متعلق بتعمد
لا بقوله كفر لانه يكفر في غير رمضان ما تعمده في رمضان (قوله لافي قضائه) اي لأن النص انما ورد في
اداء رمضان والقياس لا يصح في الكفارات على ما قبل او يدخلها الكن لأن ادا رمضان حرمة ليست لغيره
فلوقسنا غيره عليه لكان قياسا مع الفارق (قوله ولا في كفارة او غيرها) اي ولو كان ذلك العبد نذرا الدهر على
المتعمد وقيل ان ناذرا الدهر يكفر عن فطره عمدا وعليه فقيل يكفر كفارة صغرى وقيل كبرى وعليه
فالظاهر تعين غير الصوم فان ترتب على ناذرا الدهر كفارة لرمضان وهجر عن غير الصوم ورفع لهانية النذر
كالقضاء لانهما من توابع رمضان قال في المجمع والظاهر ان ناذرا الخليس والاثنين مثلا اذا افطر عامدا يقضي
بعد ذلك فقط ولا كفارة عليه وان اجري ح فيه الخلاف السابق (قوله بوجوب العسل) اي بأن كان
من بالغ في مطيقة وغيب الحشفة بتامها او قدرها في محل الاقتضا وفي مسك البول او في الدبر لافي
هواء الفرج ولا من صعب في كبره فلا كفارة على واحد منهما ما لم تنزل الكبيرة ولا على بالغ في صغيرة ما لم
ينزل فتجب من حيث الانزال (قوله او تعمد رفع نية تها) بأن قال في النهار وهو صائم رفعت نية صومي
او رفعت يتي فنعم عزم على الاكل والشرب ناسيا مثلام ترك ما عزم عليه فلا شيء عليه لان هذا ليس رفعا
للنية وقد سئل ابن عبيدوس عن مسافر صام في رمضان فعضش فقرر بت له سفرته ليفطر فاهوى بيده
ليشرب ففعل له لامة معك فكف فقال احب له القضاء وصوب الخمي سقوطه وقال انه غالب الروايات
عن مالك (قوله واولى ليلا) المراد برفعها ليلا ان يلاحظ انه غير ناو للصوم وانه ليس عنده نية له ووجه
الاولوية ان الليل لما كان محلا للنية فرفعها في النهار بما يتوهم ان هذا الرفع لا يضر لوقوعها في محلها

(الالوجه) كعلق قلبه
بمن حلف بطلاقها واعتقها
بحيث يخشى ان لا يتركها
ان حنث فيجوز ولا قضاء
(كوالد) اب اوام اي
كاهره بالفطر ان كان على
وجه الحثان والشفقة من
ادامة الصوم ومثله السيد
(وشيح) في الطريق اخذ
على نفسه العهد ان
لا يخالقه والحق به بعضهم
شيخ العلم الشرعي (وان
ليحلقا) اي الوالد والشيخ
*ولما بين ان القضاء واجب
في الفرض مطلقا بين ان
الكفارة قد تجب في بعضه
بقوله (وكفر) المفطر
المكلف الكفارة الكبرى
وجوبا بشرط خمسة اولها
العمد واليه اشار بقوله
(ان تعمد) فلا كفارة
على ناس الثاني ان يكون
مختارا فلا كفارة على
مكره او من افطر غلبة
الثالث ان يكون منتهكا
لحرمة الشهر فالتأول
تأويل لا قريبا لا كفارة
عليه واليه اشار بقوله (بلا
تأويل قريب) وسياي
يبانه وابعها ان يكون
عاملا بالحرمة فجاهلها
كحديث عهد باسلام ظن
ان الصوم لا يحرم معه
الجماع فجامع فلا كفارة عليه
واليه اشار بقوله (و بلا

(جهل) لحرمة فعله واولى جهل رمضان كن افطر يوم الثلث قبل الثبوت فلا كفارة واما جهل وجوبها مع علم حرمة فلا
يسقطها خامسا اشار له بقوله (في) ادا رمضانا فقط (لا في قضائه ولا في كفارة او غيرها) (جماعا) بوجوب العسل وما عطف عليه
مفعول تهم وسواء كان المنعم درجلا او امرأة (او) بعد (رفع نية تها) واولى ليلا وطلع الفجر رافعا لها لان علق الفطر على شيء ولم يحصل

(او شربا بضم فقط) فلا كفارة فيما يصل من نحو انق لاها معلة بالاتهام الذي هو انحص من العمد ثم بالغ على الكفارة فيما يصل من الصم بقوله (وان) وصل للجوف (باستينك بجوزاء) وهي القشر المتخذ من اصول الجوزاى تعمد الاستينك بها نهارا او بتلعها ولو غلبة اوليلا وتعمد بلعها نهارا لاغلبة فيقضى فقط كان ابتلعها نسيانا ولو استعملها نهارا تعمد (او) تعمد (منيا) اي اخراجه بتقييد او مباشرة بل (وان بادامة فكر) او نظرو كان عادته الانزال ولو فى بعض الاجبان من ادا منها فان كانت عادته عدم الانزال منها لكنه خالف عادته وانزل فقولان فى لزوم الكفارة وعدمه واختار اللغوى الثانى واليه اشار بقوله (الا ان يخالف عادته) فلا كفارة (على المختار) فان لم يدعها فلا كفارة قطعا فقوله الا ان يخالف الخ راجع للمبالغ عليه ومثله النظر واما ما قبل المبالغة فقيه الكفارة وان خالف عادته على المعتمد وان لم يستند واعترض على المصنف بان اختيار اللغوى انما هو فى القلة

واما رفعها فى الليل فظاهر انه مضر لانه رفعها فى محلها فلم تقع النية فى مركزها فلا يتوهم عدم الضرر (قوله) فلا قضاء عليه (الدى فى حاشية شيخنا العدوى وصبق انه اذا علق القطر على وجودا كل او شرب وحصل المعلق عليه نهارا زمه القضاء والكفارة ولو لم يتناولها واما اذا علقه على وجودا حدها فلم يحده فلا شئ عليه وهو وجه لحصول المعلق عند حصول المعلق عليه وهذا غير مخالف لما فى الشارح لان مسئلة الشارح علق الاكل على وجوده كونه ووجده ولم يأكل (قوله) او تعمد (كلا) اي ولو شيا قليلا كقلقة طعام تلتقط من الارض (قوله) او بلعا لنحو حصة هذا هو ظاهر المصنف لانه جرى فيما تقدم على ما اختاره اللغوى من قول عبد الملك ان حكم الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه فى السهو القضاء وفى العمد الكفارة وقال ابن عبد السلام الاقرب سقوط الكفارة بغير المتحل انظر ح (قوله) بضم فقط (اي وصل للجوف اذ هو حقيقة الاكل والشرب واما ما وصل للمعلق من المتحل ففيه القضاء فقط كما مر (قوله) فلا كفارة فيما يصل (اي للجوف وقوله من نحو انق اي من انق ونحوه كاذن وعين (قوله) الذى هو انحص من العمد (اي لان السمد موجود فى الوصول من الاتق والاذن والعين وليس هنالك انتهاك وفيه ان الانتهاك عبارة عن عدم المبالاة بالحرمة وهذا متأت فى الوصول من الاتق والاذن والعين فلذا عطل بعضهم بقوله لان هذا لا تشوف اليه النفوس واصل الكفارة انما شرعت لجر النفس عما تشوف اليه (قوله) وان باستينك بجوزاء (اي وان وصل للجوف شئ من ذلك سبب استينك بجوزاء وحاصل ما قاله الشارح انه ان تعمد الاستينك بها نهارا كقضى صورتين وهما اذا ابتلعها تعمد او غلبة لانسيانها بالقضاء فقط وان تعمد الاستينك بها ليلا كقضى صورة واحدة وهى ما اذا ابتلعها نهارا تعمد الاغلبة وانسيانها بالقضاء فقط هذا كلامه تبع العبق قال بن وفيه نظر فان الكفارة لم يذكرها التوضيح الا عن ابن لبابة وهو قيدها بالاستعمال نهارا ليلا والا بالقضاء فقط وكذا نقله ابن عارى والمواق عن ابن الحاج اه كلامه وقد استظهر فى المج ما قاله الشارح تبع العبق لان الجوزاء مقام تشديد فتأمل (قوله) اي تعمد الاستينك بها نهارا الخ) واما الاستينك بها نهارا نسيانا فلا يكفر الا اذا ابتلعها فاقابلها غلبة او نسيانا بالقضاء فقط اه خش (قوله) وكان عادته الانزال (اي بالفكر والنظر المستدامين (قوله) فان لم يدعها (اي الفكر والنظر بل امنى بمجرد الفكر والنظر فلا كفارة قطعا والحاصل انه ان امنى بمجرد الفكر والنظر من غير استدامة لهما فلا كفارة قطعا وان استدامهما حتى انزل فان كانت عادته الانزال بهما عند الاستدامة فالكفارة قطعا وان كانت عادته عدم الانزال بهما عند الاستدامة خالف عادته وامنى فقولان هذا محصل كلام الشارح (قوله) راجع للمبالغ عليه (اي وهو الفكر المستدام (قوله) واما ما قبل المبالغة) اي وهو خروج المنى بالقبلة او المباشرة وقوله وان خالف عادته اي ان كانت عادته عدم الانزال بهما خالف عادته وامنى (قوله) وان خالف عادته على المعتمد) كذا قال الشارح تبع العبق قال بن انظر من اين اتى له ذلك الاعتماد وقد يقال اتى له ذلك من كونه طاهر قول ابن القاسم فى المدونة كاستراء واعلم ان فى مقدمات الجماع اذا انزل ثلاثة اقوال حكاهما فى التوضيح وابن عرفة عن البيان الاول للمالك فى المدونة وهو القضاء والكفارة والثانى لاشبه القضاء فقط والثالث لابن التماس فى المدونة القضاء والكفارة الا ان ينزل عن تطر او فكر غير مستدامين اه قال طنى ولم يرجع ابن رشد على موافقة العادة ولا على مخالفتها وانما ذكر ذلك اللغوى فانه بعد ان حكى الخلاف المتقدم قال والذى يجب ان ينظر الى عادته فن عادته ان ينزل عن قبلة او مباشرة واختلفت عادته كقهر وان كانت عادته السلامة لم يكفر اه ثم قال طنى فالنؤف باعتبار المبالغة جار على مذهب ابن القاسم فى المدونة كما علمت ثم اشار لاختيار اللغوى وهو جار فى جميع المقدمات نعم اللغوى فى اختياره لم ينظر للمتابعة ولا لعدمها وانما نظر للعادة وهذا لا يضر المؤلف بل نسج على منوال اللغوى فانه ذكر اتفاقهم على شرط المتابعة فى النظر ثم اعقبه بد كراختياره لراجع لمقدمات الجماع وليس اختياره خاصا بالقبلة والمباشرة كما قبل بل ذكرهما على سبيل المثال لا التخصيص كما ترى فتأمل اه وبه تعلم ان تخصيص الشارح الاستثناء

تقر بأنه في الفكر والنظر بالاولى ولكن لما كان القيد فيهما ضعيفا وفي الفكر والنظر معتمدا ذكر المصنف في الاخير من ذلك نعم اعترض بأن القيد لابن عبد السلام للخمى ٤٣٤ فكان عليه ان يكون على الاصح مثلا (وان امنى بتعمد نظرة) واحدة (فتأويلان) الراجح

بما بعد المبالغة وقوله ان الخمى ليس له اختيار الا في القبلة والمباشرة كله غير ظاهر بل غيرهما اخرى بذلك اه
كلام بن وقال شيخنا العدوى الحق ان الاستثناء راجع لما قبل المبالغة وهو اخراج المني بالة والمباشرة
ولما بعد ها وهو اخراجه بادامة الفكر وان كلام الخمى ضعيف بالنسبة لما قبل المبالغة وان المعتمدان
اخراج المني بالة والمباشرة فيه الكفارة وان خالف عاداته وان لم يستدم كما هو ظاهر قول ابن القاسم في
المدونة خلافا للخمى (قوله جريانه في الفكر والنظر بالاولى) اى لانهما اضعف من القبلة والمباشرة وما
كان قيدافى الاقوى فهو قيد فى الاضعف بطريق الاولى هذا وقد علمت ان هذا الاعتراض لا ورود له لان
اختيار الخمى عام فى جميع المقدمات وانما ذكر القبلة والمباشرة على سبيل التمثيل (قوله بأن القيد لابن عبد
السلام) قد علمت ان القيد للخمى فلا اعتراض على المصنف نعم يعترض عليه من حيث التعبير بقوله على
المختار بصيغة الاسم بان هذا اختيار للخمى من عند نفسه فالاولى ان يعبر بالفعل واجيب بانه لما لم يخرج به
عن اطلاق اشبه القضاء فقط واطلاق الامام الكفارة صار كانه اختيار من الخلاف فتدبر (قوله وان امنى
الخ) قد علمت ان قول ابن القاسم فى المدونة سقوط الكفارة اذا انزل عن فكر او نظر غير مستدامين وقال
القاسمى يكفر ان امنى عن نظرة واحدة متعمدا فعمله عبد الحق على الوفاق فحمل ما فى المدونة على ما اذا لم
يتعمد النظر وجهه ابن يونس على الخلاف والى التأويلين اشار المصنف بقوله وان امنى الخ فالتأويلان بالوفاق
والخلاف لا يلزوم الكفارة وعدمها كما فهمه الشارح وقد يقال المعنى وان امنى بتعمد نظرة فتأويلان اى
قيل عليه الكفارة بناء على ان كلام القاسمى وفاق للمدونة وانما محمولة على من لم يتعمد النظر وقيل لا كفارة
بناء على انه خلاف كما عند ابن يونس والمعول عليه ظاهرها (قوله والا فلا كفارة) اى والا بان خالف عاداته
كالمو كانت عاداته عدم الامناء فنظر نظرة فامنى فلا كفارة (قوله تملك الخ) اشار الى ان المدار على تملك
المسكين للمدسواء اكله او باعه (قوله ولا يجزئ غدا او عشاء) اى بدلا عن المد (قوله لافى اليوم الواحد)
اى فلا تعدد بتعدد الاكلات او الوطآت فى يوم واحد (قوله او كان) عطف على حصل اى ولو كان الخ (قوله
وهو الافضل) اى لانه اكثر رفعا لعدديه لافراد كثيرة والظاهر ان العتق افضل من الصوم لان نفعه متعدد للغير
دون الصوم (قوله ولول للخليفة) اى خلافا لما اتفق به يحيى بن يحيى امير الاندلس عبد الرحمن من تكفيره
بالصوم بحضرة العلماء فقيل له فى ذلك فقال لئلا يساهل ويجامع نائبا (قوله محررة للكفارة) احتراز بذلك
عما اذا اشترى امه اشترط بائعها على مشربها عتقها فلا تجزئ (قوله والتخير) اى بين الانواع الثلاثة (قوله
فانما يكفر بالصوم) اى ان قدر عليه (قوله ما لم يأذن له سيده فى الاطعام) اى فاذا اذن له فيه كفر به بخلاف
العتق فانه لا يجزئ به التكفير به ولو اذن له سيده (قوله كفر عنه بأذى النوعين) اى الاطعام والعتق والمراد
كفر عنه بأقلهما قيمة فان كانت قيمة الرقبة اقل كفر عنه بالعتق وان كانت قيمة الطعام اقل كفر عنه بالاطعام
وقال عبد الحق يحتمل بقاؤه فى ذمته ان ابى الصوم قال فى التوضيح وهذا بين وهو يفيد انه لا يجبره على
الصوم واما الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة فلا يتأتى فيه ما ذكر (قوله ولو طوعته) اى هذا اذا اكرهها بل
ولو طوعته لان طوعها اكره لاجل الرق (قوله فيلزمها الكفارة) اى بالصوم ما لم يأذن لها سيدها فى الاطعام
(قوله او عن زوجه اكرهها الزوج) اى بخوف شئ مؤلم كضرب فاعلى كالطلاق فقد ذكر طنى فى الموالاة
فى الوضوء ان الاكره فى العبادات يكون بما ذكرنا (قوله بالغه الخ) فلو كانت الزوجة صغيرة
او كافرة او غير عاقلة لم يجب عليه ان يكفر عنها لانه يكفر عنها نيابة وهى اذا كانت بصفة من هذه الصفات
لا كفارة عليها فلا كفارة على مكرهها عنها وهذه الشروط كما تعتبر فى التكفير عن الزوجة تعتبر ايضا
فى التكفير عن الامه التى اكرهها فلا بد من كونها عاقلة بالغه مسلمة (قوله اسلمه لها الخ) واذا اسلمه لها

منها عدم الكفارة ومحلها
اذا لم يخالف عاداته بان
كانت عاداته الامناء بمجرد
النظر والا فلا كفارة اتفاقا
ولما كانت انواع الكفارة
ثلاثة والمعروف انها على
التخيير فاذا النوع الاول
معلقا له بكفر بقوله
(باطعام) اى تملك (ستين
مسكينا) اى محتاجا يشمل
الفقر (لكل مد) وتقدم
انه مله اليدين المتوسطتين
ولا يجزئ غدا او عشاء
خلاف الاشبه وتعددت
بتعدد الايام لافى اليوم
الواحد ولو حصل الموجب
الثانى بعد الاخراج او كان
المسحب الثانى من غير
جنس الاول (وهو) اى
الاطعام (الافضل) من
العتق والصيام ولول للخليفة
وافاد الثانى بقوله (او صيام
شهرين) متابعين
والثالث بقوله (او عتق
رقبة) مؤمنة سليمة من
عيوب لا تجزئ معها
كاملة محررة للكفارة
(كالظهار) راجع للصوم
والعتق والتخير فى الحر
الرشد واما العبد فاعما
يكفر بالصوم فان عجز
بقيت دين عليه فى ذمته
ما لم يأذن له سيده فى
الاطعام واما السفه

فيا امره ولله بالصوم فان لم يقدر او ابى كفر عنه بأذى النوعين (و) كفر (عن امه) له (وطؤها) ولو طوعته الا ان
طلبه ولو حكما بان تزني له فيلزمها الكفارة (او) عن (زوجة) بالغه عاقلة مسلمة ولو امه (اكرهها) الزوج ولو عبد او هوى حرة وتكون
جناية فى رقبته ان شاء سيده اسلمه اياها او فداها باقل النيمتين اى قيمة الرقبة او الطعام

وليس لها ان تأخذ منه وتصوم اذ لا تمن للصوم (نيابة) عنها (فلا يصوم) عن واحدة منهما اذ لا يقبل النيابة (ولا يعتق) اى لا يصح عتق السيد (عن امة) اذ لا ولدها (وان اعسر) الزوج عسارته عنها وكذا لو فعلت ذلك مع غيره ٤٣٥ (كفرت) عن نفسها بأحد الأنواع

الثلاثة (ورجعت) عليه (ان لم تصم بالاقل من) قيمة (الرقبة و) نفس (كبل الطعام) اى مثله ان كفرت به لانه مثلى يرجع به وتعلم كثرة الطعام واقلية بقيمته هذا اذا خرجته من عندها فان اشترته فان كان عنه اقل من قيمته ومن قيمة الرقبة رجعت بمنه وان كانت قيمته اقل منها رجعت بمثله وان كانت قيمة الرقبة اقل رجعت بها فان كفرت بالرقبة رجعت بالاقل من القيمتين ان كانت من عندها والا (قوله والا) اى والائتمن الرقبة التى كفرت بها من عندها بل اشترتها فانها ترجع بالاقل منها اى من قيمتها ومن ثمنها ومن قيمة الطعام فعلم بما ذكره انها لا ترجع بمثل الطعام الا اذا كفرت به وكانت قيمته اقل فان لم تكفر به كان الرجوع بقيمته لا بمثله قال بن وهذا التفصيل المذكور غير صواب والذي ذكره عبدالحق وابن عرفة وابن حجر انها ان كفرت بالطعام رجعت بالاقل من مكيلة الطعام او الثمن الذى اشترته به او قيمة الرقبة اى ذلك اقل رجعت به واذا كفرت بالعتق رجعت بالاقل من قيمة الرقبة او الثمن الذى اشترته به او مكيلة الطعام لانها لا تعطى الاقل (قوله اذ المدار الخ) اى مدار التأويلين على انزالها وانما نص المصنف على انزالها ما دعاهم انهم لو تعلقت به الكفارة عن نفسه لا يلزمه ان يكفر عنها اتفاقا فنص على المتوهم واعلم انه على القول الاول يجرى هنا ما مر من قوله وان اعسر كفرت الخ (قوله وعدم تكفيره عنها) اى وانما يكفر عن نفسه اذ انزل (قوله نأويلان) الاول لابن ابي زيد والثاني للناصبى قال عياض والثاني منهما ناطا هو المدونة اه بن (قوله فلا كفارة عليه مطلقا رجلا وامراة قطعاً) اى اتفاقا وفيه نظر فقد قال عياض والناصبى ان المكروه بالفتح عليه الكفارة فى قول عبد الملك نظرا لا تشاره واكثر اقوال اصحابنا انه لا كفارة عليه وهو الصحيح وقول عبد الملك ضعيف انظر بن والحاصل ان المكروه بالكسر قيل يلزمه ان يكفر عن المكروه بالفتح وقيل لا يكفر عنه وهو الراجح وعليه فهل على المكروه بالفتح كفارة عن نفسه نظرا لا تشاره او لا قولان والمعتمد منهما الثانى وكل هذا اذا كان الاكراه على الجماع واما لو اكراهه غيره على الاكل او الشرب فلا كفارة على المكروه بالكسر كما ذكره الشيخ سالم بن ابي عرفة ولا على المكروه بالفتح ايضا ونص ابن عرفة ولا كفارة على مكروه على اكل او شرب او امرأة على وطء وفى الرجل قولان لها ولابن الماجشون اه (قوله على الاظهر) اى خلافا لمن قال ان من اكراه شخصا على الاكل او الشرب يلزمه الكفارة عنه ونقل عبق هذا عن ابن عرفة وفى نقله عنه نظرا لما علمت من نص كلامه (قوله لان افطر ناسيا) عطف على قوله ان تعمداى وكفران تعمدا لان افطر ناسيا وانه عطف على قوله بلا تأويل قريب وهو ظاهر الشارح (قوله وهو المستند فيه اى امر موجود) اى يعذر به شرعا (قوله فظن افساد صومه

فقد ملكه وانفسخ النكاح وهل اعتقه حينئذ فيصير معتقا عسارته فى الأصل اولاً تكفر به بل تكفر بعنق غيره او بالطعام قولان نقلهما ات اه عدوى (قوله وليس لها ان تأخذ منه) اى الزوج العبد وتصوم اى بل متى اخذته لا بد ان تكفر بالطعام او العتق وكذا اذا اخذت من سيده الاقل من القيمتين فلا تكفر بالصوم لانها لو صامت فقد اخذت العبد او اقل القيمتين عسارته للصوم (قوله نيابة) اى حالة كون تكفير السيد والزوج المذكور بن نيابة عنهما اى عن الامة والزوجة (قوله فلا يصوم الخ) حاصله انه لا يكفر عن واحدة منهما بالصوم بل الزوجة الحسرة يكفر عنها بالطعام والعتق والامة يكفر عنها بالطعام ولا يصح ان يعتق عنها اذ لا ولدها (قوله وان اعسر الزوج عسارته عنها) اى عن الزوجة اى واما لو اعسر السيد عسارته عن الامة كانت الكفارة عنها دينا فى ذمته (قوله كفرت) ظاهره انها مطلوبة بذلك وان المعنى كفرت ندبا واعترضه طفى بأن عبارة عبدالحق تدل على انها غير مطلوبة بذلك حيث قال لانها غير مضطرة لان تكفر عن نفسها ولا ضرورة بذلك الا ان الامة منى قوله ولا مؤاخاة بذلك اى على جهة الوجوب فلا ينافى الاستحباب ودر يسد اه بن (قوله ان لم تصم) اى واملاز كفرت بالصوم فلا ترجع عليه شئ لان الصوم لا تمن له (قوله ونفس كبل الطعام) قدر نفس اشارة الى ان قوله وكبل الطعام عطف على الرقبة (قوله هذا اذا خرجته من عندها) اى فاذا اخرجته من عندها فانها ترجع بقيمة الرقبة ان كانت اقل من قيمة الطعام وبمثل الطعام ان كانت قيمته اقل من قيمة الرقبة فالأقلية بين القيمتين والرجوع بكبل الطعام لانه مثلى (قوله رجعت بالاقل من القيمتين) اى فاذا كانت قيمة الرقبة اقل رجعت بها وان كانت قيمة الطعام اقل رجعت بها هذا اذا خرجت الرقبة من عندها (قوله والا) اى والائتمن الرقبة التى كفرت بها من عندها بل اشترتها فانها ترجع بالاقل منها اى من قيمتها ومن ثمنها ومن قيمة الطعام فعلم بما ذكره انها لا ترجع بمثل الطعام الا اذا كفرت به وكانت قيمته اقل فان لم تكفر به كان الرجوع بقيمته لا بمثله قال بن وهذا التفصيل المذكور غير صواب والذي ذكره عبدالحق وابن عرفة وابن حجر انها ان كفرت بالطعام رجعت بالاقل من مكيلة الطعام او الثمن الذى اشترته به او قيمة الرقبة اى ذلك اقل رجعت به واذا كفرت بالعتق رجعت بالاقل من قيمة الرقبة او الثمن الذى اشترته به او مكيلة الطعام لانها لا تعطى الاقل (قوله اذ المدار الخ) اى مدار التأويلين على انزالها وانما نص المصنف على انزالها ما دعاهم انهم لو تعلقت به الكفارة عن نفسه لا يلزمه ان يكفر عنها اتفاقا فنص على المتوهم واعلم انه على القول الاول يجرى هنا ما مر من قوله وان اعسر كفرت الخ (قوله وعدم تكفيره عنها) اى وانما يكفر عن نفسه اذ انزل (قوله نأويلان) الاول لابن ابي زيد والثاني للناصبى قال عياض والثاني منهما ناطا هو المدونة اه بن (قوله فلا كفارة عليه مطلقا رجلا وامراة قطعاً) اى اتفاقا وفيه نظر فقد قال عياض والناصبى ان المكروه بالفتح عليه الكفارة فى قول عبد الملك نظرا لا تشاره واكثر اقوال اصحابنا انه لا كفارة عليه وهو الصحيح وقول عبد الملك ضعيف انظر بن والحاصل ان المكروه بالكسر قيل يلزمه ان يكفر عن المكروه بالفتح وقيل لا يكفر عنه وهو الراجح وعليه فهل على المكروه بالفتح كفارة عن نفسه نظرا لا تشاره او لا قولان والمعتمد منهما الثانى وكل هذا اذا كان الاكراه على الجماع واما لو اكراهه غيره على الاكل او الشرب فلا كفارة على المكروه بالكسر كما ذكره الشيخ سالم بن ابي عرفة ولا على المكروه بالفتح ايضا ونص ابن عرفة ولا كفارة على مكروه على اكل او شرب او امرأة على وطء وفى الرجل قولان لها ولابن الماجشون اه (قوله على الاظهر) اى خلافا لمن قال ان من اكراه شخصا على الاكل او الشرب يلزمه الكفارة عنه ونقل عبق هذا عن ابن عرفة وفى نقله عنه نظرا لما علمت من نص كلامه (قوله لان افطر ناسيا) عطف على قوله ان تعمداى وكفران تعمدا لان افطر ناسيا وانه عطف على قوله بلا تأويل قريب وهو ظاهر الشارح (قوله وهو المستند فيه اى امر موجود) اى يعذر به شرعا (قوله فظن افساد صومه

عنها ولو عبره كفر عنها واطنوها ولو اكراهه غيره على اكل او شرب فلا كفارة على المكروه بالكسر على الاظهر (لان) استند فى فطره الى تأويل قريب وهو المستند فيه الى امر موجود فلا كفارة عليه كالم (افطر ناسيا) فظن افساد صومه

الإباحة فأفطرنا يا غامداً (أو) رُمة غسل ليلاً لئلا يبقا أو خيض و (لم يغتسل إلا بعد الفجر) قطن الإباحة فأفطر حمداً (أو) سحر
قربه) أي قرب الفجر قطن بطلان صومه فأفطر والذي في سماع أبي زيد تسحر في الفجر أي تسحر قر به عليه الكفارة لأنه من
البعيد وهو المعتمد إلا أن يحمل القرب على الأصق أي يبلصق الفجر فيوافق السماع (أو قدم) المسافر (ليلاً) قطن أنه لا يلزمه صوم
صبيحة قدومه فأفطر فلا كفارة ٤٣٦ عليه (أو سافر دون) مسافة (القصر) قطن إباحة الفطرية (أو رأى شوالاً)

أي هلاله (ههنا) يوم
ثلاثين فاعتقد أنه يوم
عيد فأفطر قوله (قطنوا
الإباحة) أي إباحة
الفطر فأفطر وأراجع
للسنة أمثلة فإن علموا
الجرمة أو شكوا فيها
فعلهم الكفارة (بخلاف
بعيد التأويل) من إضافة
الصفة للموصوف أي
التأويل البعيد وهو
المستند فيه إلى امر معدوم
فلا ينفع ومثل له بخمسة
أمثلة بقوله (كراه)
لرمضان فشهد عندنا كم
قرد (ولم يقبل) لما ع قطن
إباحة الفطر فأفطر فعليه
الكفارة (أو افطر) أي
أصبح مفطراً في يوم
(الحج) تأتبه فيه عادة (ثم
حم) في ذلك اليوم (أو)
وقع من امرأة (لحيض)
اعتادته (ثم حصل)
الحيض بعد فطرها وأولى
أن لم يحصل فالكفارة
(أو) افطر لأجل (حجامة)
فعلها بغيره أو فعلت به
قطن الإباحة والمعتمد في
هذا عدم الكفارة لأنه
من القريب لاستناده لموجود

أي إباحة) أي إباحة الفطر لا اعتقاده أن صوم ذلك اليوم لا ينعقد (قوله تسحر في الفجر) أي تسحر في الجزء
الملاق له (قوله لأنه من البعيد) أي لأن المتسحر قر به لم يستند لأمه موجود يعذر به شرعاً وإن كان مستنداً
لأمه موجود حقيقة (قوله أي يبلصق الفجر) أي في الجزء الملاصق للجزء الذي طلع فيه الفجر وليس المراد
أنه تسحر في الجزء الذي طلع فيه الفجر (قوله أو سافر دون القصر) وأما من أصبح في الحضر صالحاً فمسافر
دون القصر فأفطر فالظاهر أنه يجري على الخلاف فيمن سافر سفر قصر فأفطر لذلك وسيأتي الخلاف فيه
بل هذا آخرى بوجوب الكفارة اه ح (قوله قطنوا الإباحة الخ) قد ذكر المصنف أمثلة ستة للتأويل
القريب وزيد عليها من أكل يوم الشك بعد ثبوت الصوم طائناً بالإباحة كما قدم المصنف ومن افطر متأولاً
عدم تكذيب العدلين بعد ثلاثين محو القول الشافعي بذلك ومن افطر طائناً بالإباحة لأجل حجامة
فعلها بغيره أو فعلت به على الراجح خلافاً لما يأتي للمصنف من أن هذا من التأويل البعيد وبالجمله فالظاهر
أن النظر في قرب التأويل للشأن والمثال لا يخصص (قوله بخلاف بعيد التأويل) هذا يخرج من قوله
بلا تأويل قريب ولا يقال أنه منطوقه فكيف يخرج منه لا نأقول بل قوله بلا تأويل قريب أعم منه لصدقه
بأنشاء التأويل أصلاً بالتأويل البعيد فكأنه قال يشترط في الكفارة انتفاء التأويل القريب بخلاف
التأويل البعيد فلا يشترط انتفاؤه لأن فيه انتهاكاً للحرمة كما لكونه كالعدم (قوله فعليه الكفارة)
أي عند ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا كفارة عليه وعده هذا تأويل قريباً وقد استقر به ابن عبد
السلام قائلاً أن هذا أقرب تأويل من قدم ليلاً أو تسحر حال الفجر قال ع ج هو في هذا الفرع قد استند
في فطره لموجود وهو رد الشهادة فلا يكون تأويل بعيداً اه وقد يقال هو أن استند في فطره لأمه موجود
لكنه لم يعذر به شرعاً والتأويل البعيد هو المستند فيه لأمه معدوم أو موجود لكنه لم يعذر به شرعاً ووجه
المشهور بأن رفعه للقاضي ناشئ عن قوة رؤيته للהלال فلذا عده هذا تأويل بعيداً (قوله فالكفارة)
أي وهذا بخلاف من افطر غامداً ثم تبين أن ذلك اليوم يوم العيد أو تبين أن الحيض أتاها قبل الفجر
فلا كفارة على المعتمد خلافاً للحديث اه عدوى (تنبيه) ما ذكره من الكفارة في هاتين المسألتين هو
المشهور وقال ابن عبد الحكم لا كفارة فيهما ورآه من التأويل القريب (قوله أو افطر لأجل حجامة) أي
أو افطر طائناً بالإباحة لأجل حجامة الخ وما ذكره المصنف من أن هذا تأويل بعيد وفيه الكفارة مذهب ابن
حبيب وهو ضعيف وقوله والمعتمد الخ هو مذهب ابن القاسم (قوله افطر الحاجم والمحتم) فالتأويل استند
لظاهر الحديث وإن كان غير مراد والمراد أنهم ما فعلان ما يتسبب عنه الفطر ما الحاجم فلم يصح الدم وما المحتم
فلما يلحقه من الضرر (قوله أو غيبة) يعني أن من اغتاب شخصاً في نهار رمضان قطن إباحة الفطر لا كله لحم
أخيه فأفطر فعليه الكفارة قال ح لو جرى في هذا من الخلاف ما جرى في الحجامة ما بعد لكن لم أرفها إلا قول
ابن حبيب بوجوب الكفارة اه عدوى وبقي من أمثلة التأويل البعيد ما أكرهه على الفطر ثم أكل متعمداً بعد
زوال الإكراه لاعتقاده جواز الإفطار فقد استظهر وأوجب الكفارة وإن هذا من التأويل البعيد والظاهر
أنه لا كفارة عليه وأنه من التأويل القريب اه عدوى (قوله يئنه) أي بين عدم التلازم (قوله فالقضاء)
على ذلك العبر) أي أنه لا يقبل النيابة (قوله منعكسا) وحاصله أن كل فطر عمداً حراماً في النفس يوجب

وهو قوله عليه الصلاة والسلام افطر الحاجم والمحتم فكان على المصنف أن يذكره
في القريب (أو غيبة) لغيره فالكفارة لأنه تأويل بعيد ولم يكن بين الكفارة والقضاء تلازم بينه بقوله (ولزم معها القضاء إن كانت) الكفارة
(له) أي عن المكفر لأن كانت عن غيره من زوجة أو أمه أو غيره كما هو فالقضاء على ذلك الغير ولما قدم ضابطاً للقضاء لتطوع مطرداً
منعكساً في قوله وفي النفل بالعمد الحرام

قضاء

وهو قوله عليه الصلاة والسلام افطر الحاجم والمحتم فكان على المصنف أن يذكره

في القريب (أو غيبة) لغيره فالكفارة لأنه تأويل بعيد ولم يكن بين الكفارة والقضاء تلازم بينه بقوله (ولزم معها القضاء إن كانت) الكفارة
(له) أي عن المكفر لأن كانت عن غيره من زوجة أو أمه أو غيره كما هو فالقضاء على ذلك الغير ولما قدم ضابطاً للقضاء لتطوع مطرداً
منعكساً في قوله وفي النفل بالعمد الحرام

ذكره هنا ضابطاً آخر لكنه غير مطرد ولا منعكس بقوله (والقضاء في) الصوم (التطوع) ثابت (بموجبها) بكسر الجيم أي موجب الكفارة وهو الفطر بـ رمضان عمداً بلا تأويل قريب وجهه كل ما فرض على ما وجبت به الكفارة في الواجب وجب به القضاء في التطوع وهذه الكلية فاسدة المنطوق والمفهوم ما فيها المنطوق فلقول ابن القاسم من عبث بنواة في فيه فزلت في حلقه فعليه القضاء والكفارة في الفرض ولا يقضى في النفل وقوله فزلت في حلقه أي عداً كافي التوضيح ٤٣٧ وأما غلبة فلا كفارة وعلى كل حال

لأقضاء في النفل فقد خالف ابن القاسم قاعده من أن كل ما وجب الكفارة في الفرض أوجب القضاء في النفل فنستنتج هذه الصورة من تلك القاعدة فن قيده بالغلبة فقد خالف النفل فلا يعول عليه فليتأمل ولأن من أفطر في الفرض لوجه كوالد وشيخ يكفر ولا يقضى في النفل كما تقدم وأما فساد المفهوم فبمسائل التأويل القريب فانه لا كفارة فيها في الفرض ويقضى في النفل لكن الراجح فيها أنه لا قضاء في النفل فلا ترد وعين أصبح صامحاً في الحضر ثم أفطر بعد ما شرع في السفر فلا كفارة عليه في الفرض ويقضى في النفل كما يأتي (ولا قضاء في غالب في) من إضافة الصفة للموصوف وكذا ما بعده أي خرج غلبة ولو كثر ما لم يزد منه شيئاً كما هو (أو) غالب (ذباب) أو بعوض لأن الإنسان لا بد له من حديث والذباب يطير فيسبقه إلى حلقه فلا

قضاءه (قوله ذكره هنا ضابطاً آخر) حاصله كل ما يوجب الكفارة في رمضان يوجب القضاء في التطوع وتقدم أن الذي يوجب الكفارة في رمضان هو الفطر عمداً بلا جهل ولا تأويل قريب (قوله فكل ما ألح) أي فكل فطر وجبت به الكفارة في الواجب وهو الفطر عمداً بلا تأويل قريب وجهه (قوله وعلى كل حال) أي سواء حل كلام ابن القاسم على نزوله أغلبة أو عمداً (قوله لا قضاء في النفل) أي كافي قتل ابن عرفة عن ابن القاسم وكذلك في المواقي (قوله فن قيده) أي فن قيداً متلاع الحصاة بالغلبة كخش (قوله ولأن ألح) عطف على قوله فلقول ابن القاسم (قوله وأما فساد المفهوم) أي وهو كل فطر لا يوجب كفارة في الفرض لا يوجب قضاء في النفل (قوله وبمن أصبح ألح) عطف على قوله بمسائل التأويل ويرد عليه أيضاً من أفطر من غير النقص ومن أمدي فإن في كل القضاء في الفرض والنفل ولا كفارة (قوله بعد ما شرع في السفر) أي السفر الذي تقصر فيه الصلاة (قوله ما لم يزد) أي يتلع منه شيئاً أي عمداً أو غلبة أو نسياناً أو إلفاً بالقضاء والفرض أنه وصل محل يمكن طرحه وأما إذا لم يصل لموضع بقدر على طرحه منه كما إذا لم يصل لحلقه فلا شيء عليه في اتلاعه (قوله وغالب ذباب) أي وذباب غالب وقاهر وظاهره وإن لم يكن كثيراً وقوله أو بعوض أي ناموس وغير الذباب والبعوض كالأرغيث والقمل ليس مناهما كما يفيد التحليل الذي ذكره الشارح (قوله غبار طريق) أي وإن لم يكثر الغبار وأما غبار غير الطريق كغبار كنس البيت فالتقاء في وصوله للحلق فيا يظهر وانظر إذا كثر غبار الطريق وأمكن التحرز منه بوضع حائل على فيه هل يلزمه وضع حائل على فيه أم لا وهو ظاهر كلام غير واحد من سدوى وقونه أو كيل أي أو غبار كيل من سائر الجيوب (قوله أو جيس لصانعه) وكذا غبار الدباغ لصانعه وإنما اغتر غبار الدقيق وما معه للصانع نظر الضرورة الصنعة وأما مكان التحفظ لغيره وقال بعضهم أنه لا يعتد بذلك ولا للصانع ويجب القضاء (قوله قيد في الدقيق) لأن الخلاف في الدقيق وما بعده إنما هو في الصانع كافي التوضيح وأما غيره فلا يغتفر له ذلك اتفاقاً (قوله وحقة من أحليل) أي لأنها لا تصل لمعدته وقوله من أحليل وأما من الدبر أو فرج المرأة فتوجب القضاء إذا كانت بمائع لا يجامد كما مر كذلك قال عبيد واعتضه أبو على السنائي بأن فرج المرأة ليس متمماً بالجوف فلا يصل منه شيء إليه وفي المدونة كره مالك الحقة للصائم فإن احتقن في فرض شيء يصل إلى جوفه وليقض ولا يكفر اه وفي ح عن النهاية أن الأحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة اه بن دفعه من أن الحقة من فرج المرأة لا قضاء فيها كالحقة من ثقب الذكر (قوله وميت) بالتثنية ومستكح بكسر الكاف أي غالب من رجل أو امرأة ويصح قراءته بالاضافة مع فتح كاف مستكح أي وني شخص مستكح رجل أو امرأة (قوله أو مذى) لا يحتاج إلى تقييده بالمستكح لأنه عطف على المهيئ بقيد والمعاف على المقيد بقيد يعتبر فيه المهيئ أيضاً (قوله ونزع ما كول أو مشروب) يعني أن من نزع الماء كول أو مشروب من فقه في حال طلوع الفجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على أن إخراج المانع من الحلق ليس أيضاً لاله ولا بهل أن نزع الماء كول في حال الطلوع كان نارعا في النهار لأنه لا يكون نارعا في النهار إلا إذا كان النزع بعد طلوع الفجر وليس مراداً وإنما المراد أن النزع في حال الطلوع لا بعده ولا في الجزء الملاقي لطلوع القمر لأن النزع بتدليله لا خلافاً فيه (قوله أو فرج) أي أنه إذا نزع فرجه من فرج موطوءة في حال طلع الفجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على أن نزع الذي لا يعد دوطاً ونص ابن شاس ولو طلع الفجر وهو بجامع فعليه القضاء أن استدأه فإن نزع أي في حال الطلوع في أثبات

يمكن الاحتراز عنه فأشبهه الرقيق (أو) عاب (غبار طريق) لحلقه للمشقة (أو) غبار (دقيق أو) غبار (كيل أو جيس لصانعه) قيد في الدقيق وما بعده (و) (لا في) (حقنة من أحليل) أي ثقب الذكر ولو بمائع (و) (لا في) (دهن جاقنة) أي دهن وضع على الجرح الكائن في البطن الواصل للجوف لأنه لا يصل لمحل الطعام والشراب والامات من ساعتها (و) (لا في) خروج (من مستكح أو مذى) أن يعتريه كلما نظر أو تفرغ من غير تتابع للمشقة (و) (لا قضاء في) نزع ما كول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر أي حال طلوعه وإن لم يتمضمض من الإكلى

٤٧٨

السفر وبعضه خلاف الأولى

وقراءة وذ كراى نذب
(سوال) اى استيالك
(كل النهار) خلافا لمن
قال يكره بعد الزوال (و)
جازله (مضمضة لعطش)
ونحوه ككر ويكره له خير
موجب لان فيه تعري را
(واصبح بخنايه) بمعنى
خلاف الاولى (وصوم
دهر) بمعنى يذرب (و)
صوم يوم (جعة فقط)
لاقبله يوم ولا بعده يوم
اى يندب فان ضم اليه
آخرفلا خلاف فى نذبه
وانما كان المراد بالجواز
هنا النذب لانه ليس لنا
صوم مستوى الطرفين
(و) جازله بمعنى كره
(فطر) بأن يبيت الفطر
او يتعاطى مفطرا والجواز
اربعة شروط اشار لاولها
بقوله (بسفر قصر) لا اقل
فلا يجوز ولثاها بقوله
(شرع فيه) بالفعل بأن
وصل لمحل بده العصر
لمتقدم فى صلاة السفر
لان لم يشرع فلا يجوز
ولثالثها بقوله (قبل
لفجر) لان شرع بده
لا يجوز ورابعها ان

الفطر

لا يبيت الصوم في السر والعلانية (ولم يشوه) أي الصرم (فيه) أي في السفر فان يته فيه فلا يجوز وبقي خامس

وهو ان يكون برضا لا بفسخ كفارة لما ر (والا) بأن فسد شرط من هذه الشروط (قضى) وذ كره وان علم من قوله وقضى في الفرض مطلقا ليرتب عليه قوله (ولو توطعا) بأن يت الصوم في الحضر ثم سافر بعد الفجر او في السفر فاقطر لغير عذر على ان هذا يستغنى عنه بقوله وفي النقل بالعمد الحرام لان رخصة الفطر خاصة بمرضا (ولا كفارة) عليه مع القضاء

(الان ينويه) اى الصوم برمضان اى ينيشه (بسر) اى فيه ثم يفطر فيه فان بيته فيه وافطر كفر تأول او لا وحري لو رفع يسه الصوم بحضره للاقبل الشرع حتى طلع عليه الفجر رافعا لها ولو كان عازما على السفر او تأول وامالو بيت الصوم في الحضر ثم افطر بعد الفجر وقبل الشرع فان لم يسافر من يومه فالكفارة مطلقة كان سافر ولم يتأول لان تأول فلا كفارة او بيت الصوم في الحضر وافطر بعد الشرع بعد الفجر فلا كفارة تأول فطره او لا حصل منه قبل ذلك عزم على السفر قبل الفجر ٤٣٩

ينيه وبين من بيت الصوم في السفر فافطر فان عليه الكفارة مطلبا ان الحاضر من اهل الصوم فلما سافر صار من اهل الفطر فسدت عنه الكفارة والمسافر كان محسرا في الصوم وعنده فلما اختار الصوم صار من اهله فعليه ما على اهل الصيام من الكفارة وشبهه في لزوم الكفارة وان تأول قوله (كفطره) اى الصائم المسافر (بعد دخوله) نهارا ووطنه او محل اقامته تقطع حكم السفر وذكر هذا تنبيها لاصور والافقد علم مما قبله بالاول لان ما قبله افطر في السفر وهذا افطر في الحضر (و) جار الفطر (بمرض خاف) اى ظن لقول طبيب عارف او تجرية او موافق في المزاج (زبادته او عدايته) بأن يأخذ البرء وكذلك ان حصل للمريض بالصوم شدة وتعب بخلاف الصحيح

الفطر في رمضان كما يشعر به قوله ولا كفارة الخ وهذا لا يصدق على التطوع (قوله الان ينويه بسر) حاصل انه اذا ثبت نية الصوم في السفر واصبح صائما فيه ثم افطر لم يمتسه الكفارة سواء افطر متأولا ولا فها مان صورتان وقوله واحري الخ حاصله انه اذا اصبح مفطرا في الحضر بأن رفع نية الصوم ليلا وطلع الفجر رافعا لها والحال انه عازم على السفر فانه يلزمه الكفارة سواء سافر ام لا كان متأولا ولا فها مان بع صور تضم للاثنتين قبلها فالجملته ستة (قوله مطلقا) اى تأول والا وقوله كان سافرا اى بعد الفطر (قوله ولم يتأول) اى والحال انه افطر غير متأول وهذه ثلاث صور فيها الكفارة تضم للستة المتقدمة فالجملته تسع صور فيها الكفارة وسيأتي في المصنف صورة عاشرة (قوله عزم على السفر الخ) اى فها مان بع صورة لا كفارة فيها لهم للصورة التي قبلها فالجملته خمسة لا كفارة فيها (قوله والفرق بينه) اى بين من بيت الصوم في الحضر ثم افطر بعد ان شرع في السفر بعد الفجر وقوله وبين من بيت الصوم في السفر فافطر اى الذي اشار به المصنف بقوله الان ينويه بسر (قوله فلما اختار الصوم الخ) اى فلما شدد على نفسه بيته الصوم وترت الرخصة شدد عليه لزوم الكفارة وفي ح خلاف فيمن سافر لاجل الفطر هل يعامل بنقيض مقصوده وتلزمه الكفارة ام لا (قوله وجار الفطر بمرض الخ) اى وجار للصائم ولو حاضرا الفطر بسبب مرض قائم به خاف زيادته فالباء في بمرض سنية وما ذكره المصنف من الجواز هو المشهور قال البرزلي اختلف اذا خاف ما دون الموت على قوائين المشهور والاباحة نقله ح فافى المواق عن اللخمي من منع الصوم وجوب الفطر مقابل المشهور اى بن (قوله او موافق) اى ولاخبار موافق (قوله بخلاف الصحيح) اى فانه لا يجوز له الفطر اذا حصل له بالصوم مجرد شدة تعب وهذا هو المشهور وسيأتي للشارح قول آخر يجوز فطره وكذلك لو خاف الصحيح حصول اكل المرض نصومه فانه لا يجوز له الفطر على المشهور اذ لعله لا يزل به المرض اذا صام وقبل يجوز له الفطر (قوله وجب ان خاف هلاكا) هذا كالاستثناء من قوله وجار الفطر بمرض خاف زيادته فكانه قال الان يخاف هلاكا فيجب (قوله او شديداذى) اى اذى شديدا فهو من اضافة الصفة لموصوفها (قوله وهو ارضاعها لنفسها) اى مع كفايته وقوله ان خافتا عليه المرض اى حسدونه بسبب صوم الحامل او من قلة اللبن بسبب صوم المرضع (قوله اى لم يمكنها واحد الخ) هذا جواب عما يقال ان المرضع اذا خافت على ولدها لا يجوز لها الفطر الا اذا اتى امكان كل من الاستئجار وغيره فكان الواجب العطف بالاول والا بالآخر وحاصل الجواب ان اذا وقعت في حيز النفي كانت لنفي الاحد الدائر والاحد الدائر لا يتحقق نفيه الا بنفي الجميع (قوله على حد) اى على طريقة اى فهو على طريقة ولا تطع الخ وذلك لان العطف بأو بعد النفي كافي المصنف او بعد الهى كافي الآية المراد منه نفي الاحد الدائر والنهي عن الفعل المتعلق به (قوله خافتا على ولديهما) اى احدهما الامر من السابقين المحجور للفطر والموجب له ومفهوم خافتا الخ انه لا يساح لهما الفطر بمجرد حصول المشقة الشديدة لكن اللخمي قد صرح بجوارحه لهما وحكى ابن الحاجب الاتفاق عليه واستظهره المصنف في توضيحه وعزاه ابن رشد واسماع ابن العاصم وصهلا مرضع على المشهور من مذهب مالك ثلاثة احوال لا يجوز لها فيه الفطر والاطعام وهو ما اذا فرت على الصوم ولم يجهدا الارضاع ولم يحصل لولدها ضرر اى به وحال يجوز لها فيها الفطر والاطعام وهى ما اذا جهدا الارضاع ولم تخف على ولدها وخافت عليه حدوث مرض او زيادته ولم يمكنها الارضاع وحال يجب عليها فيها الفطر والاطعام وهى ما اذا لم يمكنها الارضاع وخافت على ولدها شدة

(ووجب) الفطر للمريض وصحيح (ان خاف) على نفسه نصومه (هلاكا او شديداذى) كتعطيل منفعة من سماع صرا وغيرهما لوجوب حفظ النفس واما الجهد الشديد فيصيح الفطر للمريض قليل والصحيح ايضا وشبهه في الحكمين معا وهما الجواز والوجوب امرض قوله (كحامل ومرضع لم يمكنها) اى المرضع (استئجار) لعدم مال امرضة اولم يقابلها (او غيره) اى الاستئجار وهر ارضاعها ابتداء او غيرها بجانبنا اى لم يمكنها واحده منهما الى حد ولا تطع منهما آتيا او كثورا (خافتا) بالصوم (على ولديهما) فيجوز فطرهما ان خافا عايشه المرض او زيادته ويجب ان خافتا هلاكا او شديداذى واما خوفهما على انفسهما فهو داخل في عموم قوله وبمرض الخ لان الحمل مرض والمرضاض في حكمه

عليها بخلاف الموضع فان
امكنها الاستنجار وجب
صومها (والاجرة في مال
الولد) ان كان له مال لانه
بمنزلة نفقته حيث سقط
رضاعه عن امه بلزوم
الصوم لها ونفقته في
ماله (ثم) ان لم يكن له
مال ووجد مال الابوين
(همل) تكون في (مال
الاب) وهو الراجح لان
نفقته حينئذ عليه (او)
في (مالها تأويلان)
محلهما حيث يجب الرضاع
عليها والا ففى مال الاب
اتفاقا (و) رجب (القضاء
بالعدد) فمن افطر رمضان
كله وكان ثلثين وقضاء
بالهلال فكان تسعة
وعشرين صام يوما آخر
(بمن ايج صومه) فلا
يقضى في يوم العيد ولا
في ايام التشريق الثلاثة
ولما كان ذلك شاملا
لرمضان في السفر لانه
مباح اخبره بقوله (غير
رمضان) فلا يقضى
مسافرا عليه من رمضان
الماضى فيه اذ لا يقبل
غيره (و) وجب (اتمامه)
اى القضاء (ان ذكر
قضاه) اى الصوم قبل
ذلك او ذكر سقوطه
بوجه فان افطر وجب
قضاؤه (وفي وجوب قضاء
القضاء) على من لم

الاذى انظر بن (قوله ولذا) اى ولاجل كون الحمل مرضا حقيقيا والرضاع في حكم المرض وليس مرضا
حقيقيا (قوله فان امكنها الاستنجار الخ) هذا شرع في بيان مفهوم قوله لم يمكنها استنجار او غيره (قوله
والاجرة في مال الولد) اى اجرة رضاعه اذ لم تقدر على رضاعه ونذات عليه واجرت له مرضعة رضعه وهذا
متعلق بمفهوم قوله لم يمكنها استنجار اى فان امكنها ذلك وجب الصوم واستأجرت والاجرة في مال الولد الخ
(قوله لانه) اى ارضاعه (قوله تأويلان) الاول للخمى والثاني لسند كفى التوضيح وكان الاولى للمصنف
ان يعبر بتردد او بقولان اذ ليس هذا خلافا في فهم المدونة قال شيخنا والراجح من القولين الاول فكان على
المصنف الاقتصاد عليه فان عدم مال الاب فن مال الام (قوله حيث يجب الرضاع عليها) اى بان كانت غير
عليه القدر وكانت غير مطلقة طلاقا ثانيا والافلا يجب عليها اتفاقا وكانت في مال الاب (قوله والقضاء
بالعدد) عطف على فاعل وجب المستتر في قوله وجب ان خاف هلاك الخ والشرط في العطف على ضمير الرفع
المستتر موجود وهو الفصل (قوله بالعدد) اى سواء صام القضاء بالهلال او بعينه على المشهور وقال ابن
وهب القضاء بالعدد ان صام بالعدد ولم يصم بالهلال وان صام بالهلال اجزاء ذلك الشهر سواء واقفت
عدة ايامه عدة رمضان او نهى عن عدد انقضائه (قوله ايج صومه) اى بمن ايج الصوم فيه فخرج
الزمان الذى يحرم فيه الصوم كيوم العيد وتالي يوم النحر فلا يصح صومها قضاء ونخرج ايضا الزمان الذى
يكروه صومه كرايع النحر فلا يصح صومه قضاء ونخرج ايضا الزمان الذى وجب صومه كرمضان
بالنسبة للحاضر وكذلك الايام المعينة التى نذر صومها فلا يصح صومها قضاء عن رضاء الماضى ولما كان
قوله بمن ايج صومه شاملا لرمضان بالنسبة للمسافر اخرج به بقوله غير رمضان ولو قال المصنف بمن ايج
صومه تطوعا لاغناء عن قوله غير رمضان ولا ينتقض قول المصنف بمن ايج صومه يوم الشك فان صومه
حرام او مكروه مع انه يصام قضاء كما هو لا ما نقول صومه من حيث ذاته مباح والحكمة او الكراهة انما عرضت
له من حيث قصد الاحتياط اه خش (قوله ولا في ايام التشريق الثلاثة) اما عدم صحة القضاء في ثاني
العيد وثالثه فباتفاق للنهي عن صومهما نهى تحريم واما عدم صحة القضاء في رابع العيد وهو ثالث ايام
التشريق فعلى المشهور لكراهة صومه تطوعا وعدم اباحته (قوله فلا يقضى الخ) اى فلو قضى المسافر ما
عليه من رمضان الماضى في هذا الحاضر فانه لا يجزئ عن واحد منهما اتفاقا واما الحاضر اذا صام رمضان
الحاضر قضاء عن الماضى فليلجئ عن واحد منهما وهو قول مالك واشهب وسحنون وابن حبيب وابن
المواز وصححه ابن رشد ثم اختلف اصحاب ذلك القول فقيل انه لا يلزمه كفارة كبرى مع كون صومه لا يجزئه
عن رمضان الحاضر ولا الماضى وذلك لانه صامه ولم يخطر وصوبه ابن ابي زيد وقال ابن المواز يلزمه كفارة
كبرى مع الكفارة الصغرى عن كل يوم لقطره فيه عمدا برفعه في رمضان الا ان يعذر بجهل او تأويل واقصر
ابن عرفة عليه فيفسد اعتاده كقوله والذى ذكره ابن القاسم في المدونة ان الحاضر اذا صام رمضان الحاضر
قضاء عن الفائت فانه يجزئ عن الحاضر وان لم ينوه وصوبه في الكتب كقوله المتواتر وعليه للماضى مدعى
كل يوم قال عبق ويبنى ان يكون به الفتوى قاله شيخنا العدوى وصححه بعض شيوخنا والحاصل ان كلاما من
القولين قد صحح (قوله ووجب اتمامه الخ) اى فاذا ظن ان في ذمته صوم يوم من رمضان او من نذر غير معين
فشرع فيه فنذكر قضاءه قبل ذلك او نذكر سقوط صوم ذلك اليوم عنه بان تذكرانه بلغ في ذلك اليوم وجب اتمامه
لانه صار نفلا والتفيل يجب اتمامه بالشروع فيه عند ابن القاسم ومثل ذلك من شرع في طهر نظمها عليه فتبين
انه صلاحا فانه يخرج عن شفع ولو لم يدر كعة وفي العصر يخرج عن شفع ان تذكر بعد ان عقد كعة والاقطع
والفرق ان العصر لا يتفيل بعدا وكذلك من اعتقد ان عليه الحج والعمرة فشرع فيها فتبين انه فعلهما فانه
يتمهما لانهما لا يرخصان احدوى (قوله فان افطر وجب قضاؤه) اى فان افطر عمدا وجب عليه قضاؤه هذا
قول ابن ابي زيد وابن شبلون وقال اشهب لا يجب قضاؤه والا فاول هو الجارى على قول المصنف سابقا وقضى في

فيه يوم ماعن القضاء وعدم وجوبه فيقضى يوم ماعن الاصل فقط لانه لو اوجب اجابته وهو الاربع (خلاف) فان افطر في القضاء سهوا فلا يقضى
اتفاقا (و) وجب (ادب المفطر عمدا) ولز بنغل بما يراه الحاكم من ضرب او سجن ٤٤١ او مما ولو كان فطره بما يوجب الحد

حدم مع الادب وقدم الادب

ان كان رجبا (الا ان يأتي

ثانيا) قبل الطهور وعليه فلا

ادب (و) وجب (اطعام)

قدر (مدة عليه الصلاة

والسلام لمقرط) اي على

مقرط (في قضاء رمضان

لمثله) اي الى ان دخل عليه

رمضان الثاني ولا يتكرر

بتكرار المثل (عن كل يوم)

متعلق باطعام وكذا قوله

(لمسكين) فلو اعطى مسكينا

مدين عن يومين مثلا ولو

كل واحد في يومه لم يجزه

ان كان التفريط بعام واحد

فان كانا عن عامين جاز

(ولا يعتد بالزائد) على مد

يدفع لمسكين وينبغي نزع

منه ان بقي وبين ومحل

اطعام المقرط (ان امكن

قضاؤه بشعبان) بأن يبقى

من شعبان بقدر ما عليه

من رمضان وهو غير

معذور (لان اتصل

مرضه) الاولى عذره

ليشمل الاغناء والجنون

والحيض والنفس والاكرام

والجهل والسفر بشعبان

اي اتصل من مبدا القدر

الواجب عليه الى تمام

شعبان كما اذا كان عليه

خسة ايام مثلا وحصل

له العذر قبل رمضان

الثاني بخسة ايام واستمر

الفضل بالعمد الحرام وقد بين لك ان الخلاف خاص بالمفطر عمدا واما ان افطر ناسيا فلا قضاء عليه اتفاقا
خلاف العبق حيث جعل الخلاف في كل من العمد والسهو (قوله ويوم ماعن القضاء) فان افطر فيه عمدا
قضى يومين وهكذا ولو تسلسل (قوله خلاف) شهر الثاني ابن الحاجب في باب الحج واختاره ابن عبد السلام
والاول شهره ابن غلاب في وجيزه (قوله فلا يقضى اتفاقا) اي كما قال القرافي في الذخيرة مخالفة القاضي سند
فجعل الخلاف جاريا بين افطر في القضاء عمدا او سهوا وتبعه خش (قوله وجب ادب المفطر الخ) اشار
الشارح بتقدير وجب الى ان ادب مصدر عطف فاعل وجب في قوله ووجب ان خاف هلاكا (قوله
ولو ينفل) تبس عيج في ذكر النافلة وهو غير صحيح لان المسئلة للخمي وقد صرح بأن ذلك في رمضان كافي المواق
والتوضيح وابن عرفة على ان في جواز الفطر في النفل عمدا خلافا بين المذاهب اه بن (قوله ولو كان فطره
بما يوجب الحد) اي كرنا وشرب خمر (قوله وقدم الادب ان كان الحد رجبا) استظهر بعضهم سقوط
الادب في هذا لان القتل يأتي على الجميع اه بن ومفهومه انه لو كان الحد جلد فانه يقدم على الادب (قوله
لمقرط) اللام بمعنى على كما قال الشارح واللام في قوله لمثله بمعنى الى التي لا تها العاية مرتبط بمقرط اي تقرطا
متتباية الى دخول مثله وقوله لمقرط اي ولو عبد او سفيها كان التفريط حقيقة او حكما كناسي القضاء لا
المكره على تركه والجاهل بوجوب تقديمه على رمضان التالي له فليس بمقرط كسافر ومريض واعلم ان
التفريط الموجب للاطعام انما ينظر فيه لشعبان الواقع في السنة التي تلي سنة رمضان المقضى خاصة فاذا لم
يفرط فيه فلا اطعام ولو فرط فيما قبله او فيما بعده من العام الثاني اه شيخنا عدوى (قوله ولا يتكرر)
اي المد تكرار المثل فاذا كان عليه يومان من رمضان ومضى على ذلك ثلاث رمضان او اكثر فانه انما يلزمه
مدان ولو قال المصنف لمثله او اكثر لو في ذلك الا ان يقال ان قوله لمثله مفرد مضاف بعم (قوله ولو كل واحد)
اي ولو كان كل واحد من المدين دفعه له في يومه الذي صامه قضاء عما في الذمة (قوله فان كانا عن عامين) اي
فرط فيهما بأن دفع له مدين عن يومين كل يوم من عام جاز كما يجوز للمريض دفع فطرها وتفريطها للمسكين
واحد (قوله ولا يعتد بالزائد على مد) اي اذا كان ذلك من كفارة واحدة اما لو كان عليه كفارتان فانه يجزيه
ان يعطى كل واحد مدين مثال الاول اذا فرط وعليه عشرة ايام من شهر حتى دخل عليه رمضان الثاني
ومثال الثاني ما اذا فرط في رمضان في كل واحد عشرة ايام فالمراد بالكفارة الواحدة كفارة التفريط الذي في
عام واحد (قوله ان بقي وبن) اي ان بقي يده وبينه عند الدفع ان ذلك كفارة (قوله ان امكن الخ) شرط
في قوله وجب اطعام مده الخ يعني انه انما يلزم المقرط اطعام المدع كل يوم لمسكين اذا كان يمكن قضاء
ما عليه في شعبان وذلك بأن صار الباقي من شعبان بقدر ما عليه من رمضان وهو صحيح مقيم خال من الاعذار
ولم يقض حتى دخل رمضان الا تخرو على هذا من عليه خمسة ايام مثلا من رمضان وترك قضاءها اول شعبان
واخرها الى ان بقي منه خمسة ايام ثم لما بقي ذلك مرض الى ان دخل عليه رمضان الثاني فلا اطعام عليه ثم ان
المعتبر مكان القضاء في شعبان الاول فان حصل في آخره بقدر ما عليه عذرت راح في شعبان الثاني لا يلزمه
اطعام قال الشيخ احمد الزرقاني وانظر لو كان عليه ثلاثون يوما ثم صام من اول شعبان ظانا كماله فاذا هو تسعة
وعشرون يوما هل يجب عليه الاطعام ليوم او لا والظاهر الثاني لانه لم يفرط في القضاء لانه لم يمكنه قضاء ذلك
اليوم بشعبان (قوله لان اتصل مرضه الخ) هذا مفهوم قوله ان امكن قضاؤه بشعبان صرح به لزيادة
الابضاح (قوله والجهل) اي بوجوب تقديم القضاء على رمضان الثاني وجعل الجهل المذكور عذرا احد
قولين وقبل انه ليس بعذر والخلاف المذكور جار في النسيان وفي السفر وفي المج وليس النسيان والسفر عذرا
هنا بل الاكرام اه (قوله فلا اطعام عليه) اي ولو كان متمكنا فيما قبل ذلك من الايام ولا عذره (قوله مع
القضاء) متعلق باطعام يوجب اطعام مده عليه السلام لمقرط حالة كون ذلك الاطعام مصاحبا للقضاء

(٥٦ - دسوقي اول) الى رمضان فلا اطعام عليه فليس المراد اتصل من رمضان لرمضان ولا جميع شعبان (مع

القضاء) في ايام الثاني اي بتدب الاطعام اي اخراج الما

التي وقيل الشروع في القضاء اجزا (او بعده) اي بعد مضي كل يوم او بعد مضي ايام القضاء بخروج جميع الامداد فان اطعم بعد الوجوب بدخول رمضان الثاني وقبل الشروع في القضاء اجزا ٤٤٢ وخالف المندوب (و) وجب (متذوره) اي الوفاء به صوما وغيره (و) وجب

(الاكثر) احتياطا (ان احتمله) اي الاكثر (لقظه) واحتمل الاقل (بلانية) متعلقة بواحد منهما والا عمل على ماوى ومثل للمحتمل بقوله (كشهر قتلانين) اي كندر شهر فيصوم ثلاثين يوما ولو قال قتلان كان اقيس اي فيلزمه ثلاثون احتياطا وان احتمل لفظ شهر تسعا وعشرين ومحل لزوم الثلاثين (ان لم يبدأ بالهلال) فان بدا به لزمه اتمامه كاملا او ناقصا ومن نذر نصف شهر ولا ينيه له لزمه خمسة عشر يوما ولو نذره بعد مضي نصفه وجاء الشهر ناقصا لاحتمال كون نصف الشهر خمسة عشر يوما واربعه عشر ونصفا ومن نذر نصف يوم لزمه اتمامه كجزاء الصيد وقيل يسقط لانه لم يندر طاعة (و) وجب (ابتداء سنة) اي استئناف سنة فيلزمه اثنا عشر شهرا ولا يلزمه تابعها وليس للرد الشروع من حين النذر والحث خلافا لما يوهه كلامه فلو حذق لفظ ابتداء كان احسن (وقضى ما لا يصح صومه) منها كالعبدن وثاني النحر وثالثه ورمضان (في) قوله لله على صوم (سنة) او حلقه بها وحث (الان يسميها) كسنة ثمانين وهو في اثنا عشر (او يقول هذه) سنة وهو في اثنا عشر (وينوي باقياها) في الثانية المهمة فقط والواللحال وفي بعض النسخ او بنوي ما وبتعين ان تكون بمعنى الواو (فهو) اي الباقي لازم لها في الصورتين يتدنه من حين التذير يتابعه

او بعده علي جهة الندب (قوله مع كل يوم يقضيه) اي فكلما اخذ في قضاء يوم اطعم فيه (قوله فان اطعم بعد الوجوب وقبل الشروع في القضاء اجزا) اي كما قال ابن حبيب ولا ينافيه قول المدونة لا تفرق الكفارة الصغرى قبل الشروع في القضاء لجلها على ان المراد لا تفرق على جهة الاولوية ومفهوم قوله بعد الوجوب انه لو اطعم قبل الوجوب وقبل الشروع في القضاء فانه لا يجزى (قوله ووجب مندوره) الضمير للناذر المتقوم من الوصف اي لزم النذر الوفاء بمندوره اي بأي نوع من انواع الطاعات من صوم او صدقة او حج او نحو ذلك ورجعه بعضهم للصوم وهو المناسب للمقام وهذه المسئلة تأتي في باب النذر وانما ذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها وقوله بلانية اي حال كون لفظه ملتبس بعدم النية المتعلقة بواحد منهما اي من الاقل والاكثر (قوله كندر شهر) اي الصادق بثلاثين وتسع وعشرين وقوله فيصوم ثلاثين اشار الى ان ثلاثين معمول لفعل مقدر (قوله لزمه اتمامه كاملا او ناقصا) اي ولا يلزمه زيادة عليه اذا كان ناقصا ولو قال نذر علي ان اصوم هذا الشهر يومالزمه يوم ولو قدم اليوم بان قال لله علي ان اصوم هذا اليوم شهر افيحتمل تكراره في اسابيع الشهر ويحتمل ان يصومه ثلاثين فاذا كان يوم الخميس صام ثلاثين خيسا فيحتمل على الاكثر عند عدم النية وهو ثلاثون كما سبق ولو قال نذرت غدا يوم الجمعة او عكسه اي يوم الجمعة غدا فاذا هو يوم الخميس فالعبارة بما عول عليه في نيته فان لم تكن له نية فالأظهر انه يلزمه ما قدمه (قوله كجزاء الصيد) سيأتي يقول المصنف اول كل مدصوم يوم وكل لكسره (قوله وقيل يسقط الخ) اي ذلك النذر بمعنى انه لا يلزمه وقوله لانه لم يندو طاعة اي من حيث صيام نصف اليوم (قوله ووجب ابتداء سنة) حاصله انه اذا قال لله علي صوم سنة او عام او ان فعلت كذا او ان لم افعل كذا فعلى صوم سنة او عام وحث فانه يلزمه صوم سنة ولا يجزى بباقي سنة حلقه او نذره ولا يلزمه الشروع فيها من حين نذره او من حين حنثه الا ان ينوي ذلك ولا يلزم متابعتها ويلزمه قضاء ما لا يصح صومه منها وما ذكره من لزوم سنة في الحلق بالسنة او العام هو المشهور من المذهب وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على عبق قول لابن وهب وابن القاسم يلزم ثلاثة ايام كذهب الشافعي وقيل يكفي بستة ايام من شوال لحديث فكانت اصام الدهركله وقيل يلزمه ثلاثة ايام من كل شهر لان السنة بعشر امثالها والحمد لله على اختلاف العلماء (قوله وقضى الخ) في التعبير بالقضاء تجوز لان ما لا يصح صومه ليست اياما بعينها قامت تقضى انما هي متى في الذمة فلو قال وصام بدل ما لا يصح صومه كان واضحا وقوله وقضى ما لا يصح صومه يعني تطوعا بان كان صومه منها عنه كالعبدن وايام الخبز والنفاس او كان واجبا كرمضان والمعين بالنذر ولو كان مكررا ككل خميس وكما يقضى ما لا يصح صومه يقضى ما يصح صومه اذا افطر فيه سواء كان فطره لعذر كرض او نسيان او اكراه او كان لغير عذر بان افطر عمدا حراما (قوله وثاني النحر وثالثه) اي واما رابعه فانه يصومه ولا يقضيه كما هو ظاهر المدونة على نقل المواق واعتمده ابن عرفة وذلك لانه لما صح صومه تناوله النذر ويكون من افراد قول المصنف الا في رابع النحر لنذره في الجملة وقال الشارح حرام وت وح انه لا يصام الرابع ويقضى قال المواق وهو ابن لان صومه مكروه لغير نذره بعينه واذر السنة ليس ناذر له بعينه ولا داخل في ضمن نذره لان السنة مهمة واعتمد ذلك طي واعتمد بعض شيخونا كلام ابن عرفة وهو ظاهر المصنف لانه قال وقضى ما لا يصح صومه والرابع يصح صومه الا ان ير بدما لا يصح صومه اصلا او صحه كاملة اه شيخنا عدوى (قوله في سنة) اي في نذر سنة او في التزامها (قوله في الثانية فقط) اي لان التسمية في الاولى نص في الباقي واما هذه فيحتمل ان يريد اولها من الا ن فلا تنصرف للباقي الابالنية (قوله يتدنه من حين النذر الخ) اشار الى ان المهمة والمعينة يفترقان في ثلاثة امور الفورية والمناوعة وصوم رابع النحر فهذه الثلاثة لازمة في المعينة دون

أومن لزمه هدى لنقص في حج ولم يجدها فيجوز له صومهما (لا يجب) (تابع) (لذر) (سنة) (مهمة) (أو) (تابع نذر) (شهر) (مهم)
(أول أيام) (غير معينة) (ما لم ينو) (والأوجب) ٤٤٤ (على التحقيق) (وان) (سافر في رمضان سفر أبيض القطر فصامه) (نوى برهضان)

الوجوب للناذر وهذا في غير الناذر قائل (قوله أومن لزمه هدى) مثل الهدى القدية على ما عراه ابن عرفة
للمدونة ومشي عليه المصنف فيما يأتي بقوله أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى (قوله لا يجب) أي بل يندب أي
لا يجب عليه التابع في سنة نذر صومها أو في شهر نذر صومها أو في أيام نذر صومها فقوله سنة أو شهرا أو أيام أي
منذورة في الجميع فإذا قال لله على صوم سنة أو صوم شهرا أو صوم سبعة أيام مهمة فلا يجب عليه التابع في
صوم ما ذكر بل يندب فقط (قوله والأوجب على التحقيق) أي كما قال طي وبن وهو مذهب المدونة واختاره
شيخنا خلافا لعج وعبق حيث قال لا لا يجب التابع ولو نواه (قوله أو نوى في سفره قضاء رمضان الخارج) أي
أو نوى بصومه في سفره قضاء رمضان الخارج فلا تجزئه عن واحد منهما وعليه للخارج إطعام التقريط وليس
عليه لرمضان الذي هو فيه كفارة كبرى لأنه مسافر سفر قصر (قوله إلا أن مفهوم مسافر الخ) حاصله أن
الحاضر إذا نوى بصوم رمضان الحاضر قضاء رمضان الفائت فقال ابن القاسم في المدونة أنه يجزئ من
الحاضر وإن لم يسوّه وصوته عبد الحق في النكت وقال مالك واشهب وسحنون وابن الموارب حبيب لا يجزئ
عن واحد وصححه ابن رشد وابن الجلاب فكل من القولين قد صحح لكن في عبق أن الذي تجب به الفتوى قول
ابن القاسم وهو إجازة عن الحاضر (قوله ومثلها في الحاضر) أشار الشارح بهذا إلى أن صور المسئلة ست
عشرة صورة حاصلة من ضرب اثنين وهما الحضر والسفر ثمانية وهي أن ينوي رمضان الحاضر تطوعا أو
نذرا أو كفارة أو قضاء الخارج فهذه أربعة تضرب في الحضر والسفر ثمانية أو ينوي عامه وعام قبله أو هو ونذرا
أو هو وكفارة أو هو وتطوعا فهذه أربعة تضرب في الحضر والسفر ثمانية (قوله ما عدا الصورة التي فيها
الخلاف) أي أفراد أو اجتماعا بأن نوى رمضان الحاضر قضاء الخارج أو نوى به الحاضر وقضاء الخارج معا
(قوله يحتاج لها زوج) أي علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء (قوله فدخل فيه النذر الخ) أي ويدخل
فيه أيضا ما وجب عليها لكفارة أو فدية أو جزاء صيد (قوله تطوع) أي بصوم أو بغيره وقوله بلا أن مثله إذا
استأذنه فنع (قوله المراد به) أي التطوع (قوله فله أفساده عليها) أي ويجب عليها القضاء لأنها متعدية
وداخله على أن له تقطيرها ففكها فطرت عمدا حراما (قوله لا يأكل) أي لا يجوز له أفساده عليها بأكل أو شرب
لأن احتياجه إليها الموجب لتقطيرها أنما هو من جهة الوطء

باب في الاعتكاف

(قوله مميز) هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضبط بسن بل يختلف باختلاف الأشخاص
والمراد بفهم الخطاب ورد الجواب أنه إذا كلم بشئ من مقاصد العقلاء فهمه واحسن الجواب عنه لأنه
إذا دعي أجاب (قوله مسجد) خرج لزوم البيت وقوله مباحا أي لكل الناس لا يحجر على أحد خرج
مسجد البيت (قوله بصوم) أي حالة كون المسلم المذكور ملتبما بصوم (قوله يوم أو ليلة) ظرف
لقوله لزوم أي سوى وقت خروجه لما يتعين عليه الخروج لأجله من البول والغائط والوضوء وغسل
الجنابة (قوله للعبادة) أي لأجل العبادة فيه من ذكر وقراءة وصلاة ولا يقال هذا يشمل لزوم المسجد
لأجل تدريس العلم والحكم بين الناس لا ياتقول ليس هذا عبادة لأنها ما توقف على معرفة المعبود وما ذكر
أيس كذلك تأمل (قوله وهو مندوب) أي على المشهور كما في خش وعبق واعتزته أبو على المسناوي
قائلا لاعت شراح الرسالة وشراح المختصر وابن عرفة وغيرهم فلم يجد من صرح بتشهيره ولفظ التوضيح
والظاهر أنه مستحب إذا لو كان سنة لم يواظب السلف على تركه ومقابلته ما قاله ابن العربي أنه سنة وما قاله
ابن عبد البر في الكافي أنه سنة في رمضان ومندوب في غيره ففي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها كان
النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله وكانت أزواجه يعتكفن بعده

أي بصومه (في سفره
غيره) أي غير رمضان
تطوع أو نذرا أو كفارة لم
يجز عن واحد منهما ولا
يحتج أن قوله (أو) نوى في
سفره (قضاء) رمضان
(الخارج) داخل في قوله
غيره فلو حذفه كان انحصر
الآن مفهوم مسافر
بالنسبة لهذه الاربعة فيه
خلاف الرابع أن المقيم أن
نوى في رمضان الحاضر
قضاء الخارج اجزاء عن
الحاضر (أو نواه) أي
رمضان الحاضر (ونذرا)
ولو قال بدله وغيره لكان
شاملا لما إذا نواه ونذرا أو
كفارة أو تطوعا أو قضاء
الخارج وهذه الاربعة في
المسافر كالاربعة السابقة
أجاب عن الثمانية بقوله
(لم يجز عن واحد منهما)
ومثلها في الحاضر فحكمه
حكم المسافر ما عدا الصورة
التي فيها الخلاف (وليس
لمرأة) أو مسرى (بحتاج لها
زوج) أو سيد (تطوع بلا
أذن) المراد به غير الواجب
الأصلي فدخل فيه النذر
كما إذا نذرت صوما أو جازا
عمرة أو اعتكافا فله
أفساده عليها بجماع
لا بأكل أو شرب فان أذن
لها فليس له ذلك فان علمت

أنه لا يحتاج لها جازها التطوع بلا أن والله أعلم (باب في الاعتكاف) (الاعتكاف) هو
لزوم مسلم مميز مسجدا مباحا بصوم كاف عن الجماع ومقدماته يوم أو ليلة فأكثر للعبادة بنية وهو مندوب مؤكد وهو معنى قوله (نافذة)

(قوله) اعتكافه بخر وجهه برجله معا سواء دخل على ان يخرج ام لا ويقضيه فان لم يخرج ثم ولم يبطل على الظاهر اذ لم يرتكب كبيرة وشبه في وجوب الخروج والبطان ٤٤٦ قوله (كرض) احد (ابو به) دنية فيخرج لبرهما الا كدم من الاعتكاف

المندود ويبطل اعتكافه ويقضيه فان لم يخرج بطل للعقود على احد التأويلين الا تبين (لا جنازتهما معا) فلا يجوز خروجه واما الجنازة احداهما فان كان الاخر حيا خرج لان عدم الخروج مظنة عقوق الحي والافلا فالمراد بالمعينة ما يشمل موت احدهما بعد الاخر (وكشهادة) تحملا او اداء فلا يجوز الخروج لها فان خرج بطل اعتكافه والاولى اسقاط الواو كما في بعض النسخ ليكون مشبها بقوله لا جنازتهما ويدل عليه ما بعده (وان وجبت) الشهادة بأن لا يكون هناك غيره اولا يتم النصاب الا به فلا يخرج (ولتؤد بالمسجد) بان يأتي اليه القاضي اسماعها (او تنقل عنه) وان لم تتوفر شرط النقل من بعد غيبة ومرض للضرورة وعطف على ما يبطله قوله (وكردة) لان شرط صحته الاسلام ولا يجب عليه استئناف اذا تاب وان نذر اما معينه ورجع قبل منيها فلا يلزمه اتمامها لتدبره كافر اصليا (ويكيطل)

الجمعة ووجبت عليه الجمعة وهو في معتكفه وجب عليه ان يخرج لها وقت وجوب السعي لها وفي بطلان اعتكافه بذلك الخروج وعدم بطلانه اقوال ثلاثة ابطالان مطلقا اي سواء وجبت عليه الجمعة في الابتداء او الانتهاء وهو المشهور وعدمه مطلقا وهو رواية ابن الجهم عن مالك والثالث التفصيل بين ما اذا وجبت عليه في الابتداء او الانتهاء (قوله) ويبطل اعتكافه بخر وجهه (اي من المسجد وقوله) برجله معا اي لا باحدهما (قوله) سواء دخل الخ (اي المسجد الذي اعتكف فيه عازما على ان يخرج منه للجمعة وقوله) ويقضيه اي يقضي ذلك الاعتكاف (قوله) فان لم يخرج (اي للجمعة من ذلك المسجد الذي اعتكف فيه والحال انه غير جامع وقوله) ولم يبطل اي اعتكافه (قوله) اذ لم يرتكب (اي بعدم خروجه للجمعة كبيرة حتى ان الاعتكاف يبطل وانما ارتكب صغيرة وهي لا تبطله لان ترك الجمعة لا يكون كبيرة الا اذا كان ثلاث جمع متواليات فيجري على خلاف الكاثر الا (قوله) احدا به (اي واحدا وقوله) فيخرج (اي لاجل ان يعود وانما وجب الخروج للعبادة لاجل برهما اي وسواء كانا مسلمين او كافرين كافي عجز وقوله) دنية خرج الاجداد والجدات فلا يجب الخروج من المعتكف لعيادتهم (قوله) ويبطل اعتكافه (اي لان الخروج لذلك ليس من جنس الاعتكاف ولا من الحوائج الاصلية التي لا انفكاك للمعتكف عنها فهو عارض بالخروج لتخليص الغرق فانه واجب ومبطل للاعتكاف فكذا ما كان مثله وهو الخروج لبر الوالدين (قوله) على احدا التأويلين الا تبين (اي من بطلانه بالكاثر وعدم بطلانه بها والاعتدال من جملة الكاثر (قوله) لا جنازتهما معا فلا يجوز خروجه (هذا هو المشهور خلافا للجزولي القائل بوجوب خروجه لجنازتهما كما يجب خروجه لزيارتهم معا على القولين اذا خرج بطل اعتكافه وقيد المشهور بما اذا لم يتوقف التجهيز على خروجه والاوجب اتفاقا وبطل اعتكافه (قوله) فان كان الاخر حيا خرج (اي وجوبا وبطل اعتكافه (قوله) لان عدم الخروج مظنة الخ) اي لان الحي يقول ان هذا الولد لا خير فيه لانه اذا لم يخرج لجنازة امه فانا كذلك لا يمشی خلف جنازتي (قوله) والافلا (اي والا يكن الاخر حيا فلا يخرج لجنازة ذلك الذي مات منهما (قوله) وكشهادة) عطف على جنازتهما اي لا جنازتهما ولا شهادة اي ولا مثل شهادة فالكاف اسم بمعنى مثل ومثل الشهادة الذين فاذا كان عليه دين فليوفه في المسجد ولا يجوز الخروج لادائه (قوله) ليكون مشبها بقوله لا جنازتهما (اي والمعنى حينئذ لا يخرج لجنازتهما كما لا يخرج للشهادة وقوله) ويدل عليه ما بعده اي وهو قوله ولتؤد بالمسجد (قوله) وان وجبت (مبالغة في عدم الخروج (قوله) من بعد غيبة الخ) اي غيبة المنقول عنه او مرضه او موته (قوله) وكردة (عطف على قوله كمرض احدا به والمشاركة في احد حكميه وهو البطان لافي مجموع حكميه من وجوب الخروج والبطان (قوله) ولا يجب عليه استئناف (اي لذلك الاعتكاف الذي بطل بالردة وفيه نظر فقد نص ابن شاس في الجواهر على وجوب الاستئناف كما تنقله المواقا من لكن ماقاله الشارح اليق بالقواعد مقتضى ماقاله ابن شاس قضاء رمضان وكفارتها اذا ارتدت في رمضان وتاب تأمل (قوله) ورجع (اي للاسلام بعد ردة (قوله) اي وكشخص مبطل (اي وكا بطل شخص مبطل صومه لان الكلام في بيان المبطلات (قوله) فيفيد انه تعمد افساده (اي الصوم والافادة من حيث اسناد الابطال للشخص (قوله) او جاع (الاولى حذفه لان الحكم وان كان مسلما لكن كلام المصنف محمول على خصوص الانساب بالاكل والشرب كما يأتي للشارح في آخر العبارة (قوله) فيستأنفه (اي فاذا تعمد افساده بشئ مما ذكره فيبطل اعتكافه ويستأنفه من اوله ولا يبنى على ما فعله قبل الا فسادا وسواء كان الصوم الذي تعمد افساده فرضا اصليا او نذرا معينا او غير معين او كان تطوعا (قوله) ويقضى ما (اي الاعتكاف الذي حصل في صومه ما ذكره متصلا بذلك الهضاء باعتكافه الاول

بمبطل (صومه) مفقود فيفيد انه تعمد افساده باكل او شرب او جاع فيستأنفه قوله

بما يبطل الصوم ولو سن حيز ونقاس او كل نسبانا او مرض يبطل الاعتكاف وليس كذلك اذا لم

يقضى ما حصل فيه من ابلاعة بكافه

ان كان الصوم فرضاً ولو بالنذر واما ان كان تطوعاً فان افطر فيه ناسياً فكذلك ولزمه القضاء لتقوى جانبه بالاعتكاف وان افطر لحيض او مرض لم يقضه وسيأتي ان الجماع ومقدماته عمد هما سهو هما سواء في الافساد ٤٤٧ (وكسره ليلاً) حراما وان صحامنه قبل الفجر

(وفي الحاق الكائبر) الغير

المفسدة للصوم كغيبه

وسرقه (به) اى بالسكر

الحرام في الافساد بجامع

المعصية وعدم الالتحاق

به لزبادته عليها بتعطيل

الزمن (تأويلان) وفهم

منه عدم ابطاله بالصغائر

وهو كذلك (و) صحته

(بعدم وطه) ليلاً (و)

بعدم (قبلة شهوة ولمس

ومباشرة) كذلك (وان)

وقع ما ذكر (لحائض)

اى منها (ناسية) فأولى

من غيرها او منها متعمدة

وانما بالغ عليها لئلا

يتوهم انها معدومة

بالخروج من المسجد

والفطر والتسيان (وان

اذن) سيداوزوج (لعبه

او امرأة في نذر) لعبادة

من اعتكاف او صيام

او احرام في زمن معين

فنذرهما (فلا منع) من

الوفاء بها اى لا يجوز المنع

فان كان النذر مطلقاً فله

المنع لانه ليس على الفور

(كغيره) اى كاذن من

ذكرهما في غير نذر

بل في تطوع (ان دخلا)

في النذر في الاولى وفي

المعتكف مثلاً في الثانية

فالشرط راجع للمستلزمين

ومعنى الدخول في النذر

ان ينذر باللفظ (و) ان

اجتمع على امرأة عبادات

(قوله ان كان الصوم فرضاً ولو بالنذر) اى ان كان فرضاً اصلياً كرمضان او كان نذراً معيناً او غير معين اى وطراً للحيض او النفاس او المرض بعد التلبس به والا فلا يقضى لا يقال ما ذكره هنا من قضاء النذر المعين اذا حصل فيه مرض او حيض او نفاس وافطر لذلك بخلاف لما مر في الصوم من ان النذر المعين يفوت بفوات زمنه اذا كان للقوات لعذر كالمريض والحائض والنفاس لانا نقول الصوم هنا لما انضم له الاعتكاف تقوى جانبه فلذا اوجب قضاؤه (قوله فكذلك) اى يقضيه متصلاً باعتكافه الاول على المعتمد (قوله لتقوى جانبه بالاعتكاف) جواب عما يقال كيف يلزمه القضاء مع ان الصوم اذا كان تطوعاً وافطر فيه ناسياً لا يلزمه قضاؤه (قوله وان افطر لحيض) اى في الصوم التطوع (قوله سواء في الافساد) اى وحيث نذر فلا يدخل الافساد بالجماع في كلامه هنا لانه سيدكره وكلامه هنا خاص بتعمد الاكل والشرب وحاصل المسئلة انه اذا تعمدا فساد الصوم بأكل او شرب فان اعتكافه يبطل ويستأنفقه من اوله سواء كان الصوم رمضان او نذراً معيناً او غير معين او كان تطوعاً وكذلك اذا حصل منه جماع عمدا او سهواً فان لم يتعمد فساد الصوم بأن افطر ناسياً او مرضاً او حيضاً او نفاساً فصوره ستة عشر حالة من ضرب الاربعة المذكورة في اقسام الصوم الاربعة وهى رمضان والنذر المعين وغيره والتطوع فان كان الصوم غير تطوع قضى الاعتكاف الذى افطر فيه كان الفطر لمرض او حيض او نفاس او نسياناً وان كان الصوم تطوعاً لم يقض ان كان الفطر لمرض او حيض او نفاس وقضى ان كان الفطر نسياناً (قوله وكسره ليلاً حراماً) واولى سكره نهاراً ومثل السكر بحرام كل مخدر استعمله ليلاً ونحوه (قوله حراماً) اى واما سكره بحلال فيبطل اعتكاف يومه ان كان السكر نهاراً او الحال ان الشرب ليلاً كالجنون والاعماء فيجوز فيه ما جرى فيها من التفصيل المذكور في قوله واغنى يوماً واجله واقوله ولم يسلم اوله فالفضاء (قوله كغيبه) اى وقذف وغصب (قوله بجامع المعصية) اى بجامع الذنب في كل والاوى بجامع ان كلا كبيرة (قوله تأويلان) فيها ان سكر ليلاً وصحاقب الفجر فساد اعتكافه فقال البغداديون لانه كبيرة وقال المغاربة لتعطيل عمله قاله ابن عرفة ولهما اشار المصنف بالتأويلين اه بن (قوله عدم ابطاله بالصغائر) اى اتفاقاً وهو كذلك في نقل الاكثر واما في نقل الاقل ففيها الخلاف (قوله وبعدم وطه ليلاً) اى فان وطئ ليلاً عمداً او سهواً بطل اعتكافه واستأنفقه من اوله ولو كان الوطء لغير مطيعة لان ادناه ان يكون كقبلة الشهوة واللمس وقوله ليلاً الاولى ولو ليلاً ولا يقال الوطء نهاراً داخل في قوله وكبطل صومه لانا نقول تقدم انه خاص بالاكل والشرب (قوله كذلك) اى بشهوة ففيه الحذف من الاخر لالة الاول وحاصله انه اذا قبل وقصد اللذة ولمس او باشر بقصدها او وجدها بطل اعتكافه واستأنفقه من اوله فلو قبل صغيرة لا تشهى وقبل زوجه لوداع او رجعة ولم يقصد لذة ولا وجدها لم يبطل اعتكافه وعلم ان وطء المكروه والنائمة مبطل لاعتكافهما كغيرهما بخلاف الاحتلام وقوله قبلة شهوة من اضافة السبب الى المسبب ثم ان اشتراط الشهوة في القبلة اذا كانت في غير القم واما اذا كانت فيه فلا تشترط الشهوة على الظاهر لانه يبطله من مقدمات الوطء ما يبطل الوضوء كفى ح اطهر بن (قوله وان لحائض) هذا مبالة في المفهوم واللام بمعنى من اى وصحته بعدمه ما ذكره فان حصل شيء مما ذكر بطل الاعتكاف هذا اذا حصل من غير حائض بل وان حصل من حائض ناسية لاعتكافها وحاصله ان المعتكفة اذا حاضت وخرجت عليها حرمة الاعتكاف فحصل منها ما ذكره ناسية لاعتكافها فانه يبطل وتستأنفقه من اوله ومثل الحائض غيرها من بقاء باب الاعذار المانعة من الصوم كالعبادة والاعتكاف كالمرض كما يأتي فلو قال المصنف وان من كحائض كان اولى (قوله وان اذن لعبدا وامرأة الخ) حاصله ان السيد اذا اذن لعبده الذى تضرع بعبادته بعمله اولاً وجته التى يحتاج لها في نذر عبادة من اعتكاف او صوم او احرام في زمن معين فنذرهما فليس له بذلك منع الوفاء بها وان لم يدخل في تلك العبادة بأن لم يحصل دخول في المعتكف ولا تلبس

متضادة لا يمكنه كعدة واحرام واعتكاف (انتم ما سبق منه) اى من الاعتكاف وكذا ما سبق من احرام الى عدة كما اذا طلقها او مات عنها وهى معتكفة او محرمة فتماضى على اعتكافها واحرامها حتى تسمى (او) ما سبق من (عدة) على اعتكاف كما لو طلق او مات عنها

(و) (لزم) (تابعه في مطلقه) أي الذي لم يفيد بتابع ولا عدمه فان نوى أحدهما عمل به وهذا في المنذور بدليل قوله (و) (لزم) (منوبه) أي ما نواه من العدد فنوى في التطوع عشرة أيام مثلاً لزمه (حين دخوله) المعتكف ما نواه مخبر متعلق بلزم ويجوز تعلقه بمنوبه وهو ظاهر وما قيل من أنه لا يصح غير صحيح (كطلق الجوار) بضم الجيم وكسر هاءه تام في جميع ما تقدم من أحكام الاعتكاف فليزمه تابعه ان نواه ولم ينوشأ وان نوى عدمه عمل به ويلزم فيه الصوم ويمتنع فيه ما يمتنع في الاعتكاف ٤٤٩ ويبيطه ما يبيطه فن قال الله على ان

اجاور المسجد يوما مثلاً فهو نذرا اعتكاف بلفظ جوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكف مسدة كذا واجاور واللفظ لا يراد لعينه وانما يراد لعناه والمراد بالطلق ما لم يقيد بنهار فقط ولا ليل فقط فهو اعتكاف بلفظ جوار كما علمت وسواء كان منذوراً او منوباً ويلزمه ما نواه بدخوله فان قيده او نوى فيه الفطر فلا يلزمه الا نذره باللفظ واليه اشار بقوله (لا) الجوار المقيد بقيد (النهار فقط) (والليل فقط وكذا المطلق المنوي فيه الفطر) (فباللفظ) أي لا يلزم الا باللفظ بنذره ولا يلزم بالدخول على ما يأتي وانما اقتصر المصنف على النهار لاجل قوله (ولا يلزم فيه أي حين تلفظ بالنذر) حينئذ (صوم) اذا المقيد بالليل او المطلق الذي نوى فيه الفطر لا يتوهم فيه صوم حتى يحتاج لنفيه أي ولا يلزم المجاور حين لفظ

كالا اعتكاف (قوله) (لزم) (تابعه) أي الاعتكاف المنذور في مطلقه أي فيما اذا نذره مطلقاً غير مقيد بتابع ولا تفریق فاذا نذرا اعتكاف عشرة أيام فانه يلزمه تابعها لان طريقة الاعتكاف وشأنه التابع (قوله) (فان نوى أحدهما عمل به) فيه نظر بل اذا نوى عدم التابع لم يلزمه تابع ولا تفریق اهـ بن (قوله) (حين دخوله المعتكف) أي لان النقل يلزم اتعاه بالشرع فيه فان لم يدخل معتكفه فلا يلزمه ما نواه (قوله) (متعلق بلزم) أي فيكون الدخول سبباً في اللزوم (قوله) (وهو ظاهر) أي ان ما نواه حين دخوله لازم له (قوله) (وما قيل) (القائل لذلك) خش وعلل بعله لا معنى لها (قوله) (كطلق الجوار) الاولى ان يقول كالجوار المطلق اذ فرق بين مطلق الماهية والماهية المطلقة فان الثاني عبارة عن الماهية بقيد الاطلاق وهو اخص من الاول وقوله كطلق الجوار كأن يقول الله على ان اجاور المسجد عشرة أيام ولم ينو ليلاً ولا نهاراً ولم يلفظ بذلك ولم ينو الفطر ولم يلفظ به فاذا قال ذلك وكان كذلك فكأنه قال الله على اعتكاف عشرة أيام وحينئذ فهو اعتكاف بلفظ الجوار فليزمه ما يلزم في الاعتكاف ويمتنع ما يمتنع فيه وحينئذ فليزمه تابعها ان نواه ولم ينوشأ فان نوى التفریق حملها اذا نوى في قلبه ان يجاور في المسجد عشرة أيام ولم ينو ليلاً ولا نهاراً ولا فطر فهو اعتكاف في المعنى غير منذور فاذا دخل المسجد لزمه اعتكاف عشرة أيام وان لم يدخل فلا يجب عليه شيء ومفهومه لم يقيد بدليل ولانها رانه اذا قيد بذلك باللفظ او انية لزمه ما قيد به فقط لكن بلا صوم وكذلك لو كان الجوار مطلقاً ولكن نوى الفطر او تلفظ به فانه يلزمه من غير صوم ومحل لزومه اذا قيد بالفطر او بالليل او النهار اذا نذر الجوار واما اذا نواه فقط فلا يلزمه شيء ولو دخل المسجد والحاصل ان الجوار اما مطلق او مقيد بدليل او نهار فان كان مطلقاً ولم ينو فيه فطر لزم بالنذر اذا نذره ولزم بالدخول اذا نواه وان نوى فيه الفطر فلا يلزم الا بالنذر ولا يلزم بالدخول اذا نواه وكذا المقيد بليل او نهار فلا يلزم الا بالنذر ولا يلزم بالدخول اذا نوى ذلك من غير نذر (قوله) (فان قد) أي بالليل فقط او النهار فقط وقوله او نوى أي او اطلق ولكن نوى الخ (قوله) (بنذره) أي بنذر النهار وكذا الليل (قوله) (المقيد بالفطر) أي او بالليل او النهار (قوله) (وفي يوم دخوله الخ) حاصله ان الجوار اذا كان مقيداً بليل او نهار او بالفطر فلا يلزم الا بالنذر كما هو ولا يلزم ولو دخل ان كان منوباً وهل عدم اللزوم في المنوي مطلقاً حتى في يوم الدخول فله الخروج من المسجد بعد دخوله او عدم اللزوم انما هو بالنسبة لتعريف يوم الدخول واما بالنسبة له فليزمه اتعاه تأويلان والراجح منهما الاول فالخلاف انما هو في يوم الدخول واما ما بعده فلا يلزم اتعاه وهل التأويلان في يوم الدخول سواء نوى مجاورة يوم او ايام وهو ما قاله ح وهرام ومثله في التوضيح واعتمده القماني او الخلاف انما هو فيما اذا نوى مجاورة ايام واما اذا نوى مجاورة يوم فلا يلزم اكمله بالدخول قطعاً وهو ما قاله المواق واعتمده عجم اذا علمت ذلك تعلم ان الشارح ماش على طريقة عجم اهـ (قوله) (كن نوى جواره) سجدة مادام فيه او وقتاً معيناً فلا يلزم بقية ذلك اليوم ولا بقية الوقت المعين (قوله) (واتيان ساحل) عطفت على يوم من قوله ولزم يوم (قوله) (كدمياط) بالذال المهملة والمعجمة كافي اللبس بوطر (قوله) (هي بذلك) أي سمى محل الرباط ساحلاً (قوله) (على شاطئ البحر) أي فالساحل في الاصل شاطئ البحر الذي يلي فيه رمله فأطلق هنا واريد به محل الرباط تسمية للحال باسم محله (قوله) (لا اعتكاف) أي لان الصوم

(٥٧ - دسوقي اول) بنذره صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج اعيادة مريض ونحوها لانه ينافي نذره المجاورة في المسجد نهاراً ويخرج لما يخرج له المعتكف ولا يخرج لما لا يخرج له ثم ان نوى الجوار المقيد بالفطر اكثر من يوم لا يلزمه بدخوله ما بعد يوم دخوله (وفي) (لزمه) كمال (يوم دخوله) وعدم لزومه اذا لصوم فيه وهو الاربع (تاويلان) اما ان نوى يوماً فقط لم يلزمه اكمله قطعاً كن نوى جواره سجدة مادام فيه او وقتاً معيناً فقوله وفي يوم الخ راجع لمفهوم قوله فباللفظ أي فان لم يلفظ في الخ (و) (لزم) (اتيان ساحل) المراد به محل الرباط كدمياط ولا سكندرية ونحوهما هي بذلك لان العال كونه على شاطئ البحر (لناذره صوم) او صلاة لا اعتكاف

(به) أي في الساحل (مطلقاً) كان في مكان مفضل أو فاضل كأحد المساجد الثلاثة فرضاً كان الصوم أصالة أم لا (و) لزمت آيات (المساجد الثلاثة فقط لنذر عكوف) ٤٥٠ أوصوم أو صلاة (بها) أي فيها (والا) بأن نذر العكوف ساحل أو عكوفاً أو صوماً

والصلاة لا يعتنحان الجهاد والحرس والاعتكاف يمنع ذلك فلذا كان نادره لا يأتي إليه (قوله كان) أي أنما ذرمة يأتي مكان مفضل أي بالنسبة لمكان الرباط أو كان مكانه أفضل كالأول كان مكانه أحد المساجد الثلاثة أو كان مكانه مساوياً لمكان الرباط (قوله ولزمت آيات المساجد الثلاثة) ظاهره ولو كان الموضوع الذي هو فيه أفضل كمن بالمدينة نذر الاعتكاف مثلاً بيت المقدس أو مكة وبه قيل وقيل أنه لا يأتي من أفاضل المفضل ويأتي من المفضل للفاضل وسبأ في القولان في باب النذر والراجح منهما الثاني (قوله أن من نذر شيئاً من الثلاثة) أي وهي الصلاة والصوم والاعتكاف وقوله لزمه الذهاب إليه أي وفعل ما نذر فيه وهل مطلقاً أو لا إن يكون محل النذر أفضل والأفعله فيه قولان وقوله كساحل أي كما يلزمه الآتيان لساحل (قوله والافقولان) أي والأي لا يمكن بعيداً بل كان قريباً وهو مالا يجوز لشدة راحة فقولان في فعل المنذور بموضع النذر أو بالمحل الذي نذر الفعل فيه وهذا إذا كان المنذور صلاة أو اعتكافاً وأما أن كان صوماً فهل كذلك وهو ما قاله بعضهم أو يفعل الصوم بموضع من غير خلاف لأنه لا ارتباط للصوم بالمكان وهذا هو المتبادر من كلام ح (قوله وكره) كله خارج المسجد) حاصله أنه يستحب للمعتكف أن يأكل في المسجد أو في محله أو في المنارة ويكره كله خارج المسجد بالقرب منه كضائفة أي قدام بابه ورجسته وهي ما يزيد بالقرب منه لتوسعته وأما كله خارجاً عما يكره كله فيه فهو مبطل للاعتكاف وهذا التفصيل هو ظاهر المدونة والمجموعة والذي للباحث بالاطلاق بالخروج من المسجد واطلاق كافي المواقف ويمكن أن يحمل لاطلاق في كلامه على التفصيل الذي ذكره في المدونة وظاهر المصنف كالمدونة كراهة الأكل خارجاً ولو خف الأكل وعدم كراهة الشرب خارجاً وهو كذلك (قوله غير مكفي) أي ليس معه ما يكفيه من الماء كل المشرب وظاهره ولو وجد من يكفيه ذلك بإجرة أو مجاًناً لما قيل ما حل جسمك مثل ظفرك * قول أنت جيع امرئ وفي المدونة ما لم يجد كافياً وعليه إذا وجد كافياً خرج لشراهما يحتاجه هل يبطل أم لا أنظره (قوله أصله مكفوى) أي فقلت الواو بالاجتماع مع الياء وسبق أحدهما بالسكون وادغمت الياء في آيا، وقلت الضمة التي قبل الياء كسرة لاجل أن تصح (قوله فإن اعتكف غير مكفي) أي من تكال الكراهة (قوله ولا يتجاوز أقرب مكان) أي إذا تعددت المساكن في البلد (قوله كاشتغاله) أي كما يفسد إذا خرج لقضاء حاجة فاشتغل خارجاً بشيء الخ وذلك لأن اشتغاله بما ذكر يخرج عن عمل الاعتكاف والحال أن حرمة الاعتكاف عليه (قوله ودخوله منزله) أي لفضاء حاجة وأشار الشارح إلى أن الكراهة مقيدة بقيد أن يكون المنزل قريباً أو أن يكون فيه أهله أي زوجته أو سريته مخافة أن يشتغل بهم عن اعتكافه ولا يرد على هذا التعليل جواز مجيء زوجته إليه في المسجد وكلها معه وحديثها لأن المسجد وازع أي مانع من لجاع ومقدماته ولا مانع من فعل ذلك في البيت (قوله ومثله) أي مثل ما إذا لم يكن أهله في البيت في عدم الكراهة (قوله واشتغاله بعلم) هذا على مذهب ابن القاسم وروايت عن مالك من أن الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله وقراءة القرآن والصلاة وأما على مذهب ابن وهب من أنه يباح للمعتكف جميع أعمال البر المختصة بالأخرة فيجوز له مدارس العلم وعبادة المرضى في موضع معتكفه والصلاة على الجنائز إذا انتهى إليه ددم الناس ويجوز له كتابة المصاحف للنواب لاجرة يأخذها بل ليقراها وينتفع بها من كان محتاجاً أهـ بن (قوله غير عيني والالم يكره) ظاهر المدونة كافي المواقف الكراهة مطلقاً وأنظر من ابن هذا التقيده أهـ بن وقد يقال إن العيني متعين لا ترخيص في تركه فلا تصح كراهته فالنص وإن كان ملطفاً فينبغي أن يتركه (قوله لا المقصود الخ) جواب عما يقال الاشتغال بالعلم غير العيني أفضل من صلاة التافلة فلم يكره هنا واستحبته والذكر وقراءة القرآن (قوله ورياضة النفس) أي تخلصها من

كصلاة بغيرها كالآزهر وجامع عمرو (فبموضعه) الذي نذر فيه الاعتكاف أو الصلاة والصوم يفعل المنذور وظاهره ولو قرب جداً والحاصل أن من نذر شيئاً من الثلاثة في أحد المساجد الثلاثة لزمه الذهاب إليه كساحل في نذر صوم أو صلاة لا اعتكاف فيفعله في موضعه وأما غير الساحل والمساجد الثلاثة فبموضعه أن بعد والافقولان ثم شرع في بيان مكر وهاته فقال (وكره) للمعتكف (أكله خارج المسجد) يعني بضائفة أو رجسته الخارجة عنه فإن أكل خارجاً عن ذلك بطل اعتكافه (و) كرهه - تكافه غير مكفي) بفتح فسكون فكسر الفاء وتشديد الياء بوزن مرى اسم مفعول من الكفاية أصله مكفوى فيندب له أن يحصل ما يحتاج له من مأكل ومشرب وملبس فإن اعتكف غير مكفي جازله أن يخرج لشراء طعام ونحوه ولا يتجاوز أقرب مكان والافسد اعتكافه

كاشتغاله خارجاً بشيء من قضاء دين وتحدث مع أحد وحذر ذلك (و) كرهه (دخوله منزله) لقريب وبه أهله والأبطل صفاتها في الأول ولم يكره في الثاني. أما إذا كان له في داره أو غيره من الدار (أو) كان الدخول (أو) كرهه (اشتغاله بعلم) متعلماً به علماً غير عيني والالم يكره لأن المقصود من الاعتكاف صفاته المبرياءة النفس ونحوها يحصل غالباً بالذكر والصلاة

لا بالاشتغال بالعلم (و) كره (كتابته) أي المعتكف (وان مصحفان كثر) ما ذكر من العلم ٤٥١ وكتابه ولا بأس بالسير وان كان تركه أولى

(و) كره (فعل غير ذ كر)

من تهلل وتسيب ونجميد
واستغفار وصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم (وصلاة
وتلاوة) واما الثلاثة

فيستحب فعلها وشبهه في
الكرهه قوله (كعبادة)

لمريض بالمسجد ان بعد
عنه (وجنازة ولولا صقت)

بأن وضعت بقبره او
اتى زحامها اليه فالمبالغة

في الجنازة فقط (وصعوده
لتأذين بمنار او سطح)

للمسجد لا يمكنه او صحته
فيجوز (وزنه للإمامه)

المعتمد الجواز بل
الاستحباب وفي بعض

النسخ للإقامة لكن
النص كراهة الإقامة وان

لم يترتب لانه يمشى الى الإمام
وذلك عمل (واخراجه) أي

يكروه للقاضي ان يخرج
(الحكومة) قبل تمام

اعتكافه مالم تطل مدة
الاعتكاف بحيث تضر

رب الحق والافلا كراهة
(ان لم يلد) بفتح الياء وضمها

لانه سمع لدوالد (به) أي
باعتكافه والافلا يكره

اخرجه والدلد الفوار من
دفع الحق والمماطلة به ثم

بين الجائز بقوله (وجاز)
للمعتكف (اقراء قرآن)

دلى غيره او سماعه من الغير
لا على وجه التعليم والتعلم

والا كره (و) جاز (سلامه
على من بقبره) أي سؤاله

صقام المذمومة (قوله لا بالاشتغال بالعلم) أي لان العلم لشرفه عند النفس وبما شمت به (قوله ان كثر ما
ذكر من العلم) أي غير العبي (قوله وكتابه) الضمير لله معتكف للعلم بدليل المبالغة فهو من اضافة المصدر
لفاعله ومحل كراهة الكتابة له مالم يكن لمعاشه الذي يحتاج له في مدة اعتكافه وان لعباله والافلا كراهة
كذا ينبغي لان الامر يحتاج له لا يرخص تركه فلا تصح كراهته (قوله فيستحب فعلها) أي بأن يشغل الوقت
تارة بهذا وتارة بهذا وليس المراد انه ينمل جميعها في فور واحد لان هذا لا يتأتى بقوله فيستحب فعلها أي
اخذا من حكم المصنف بالكراهة على فعل غيرها من انواع البر (قوله كعبادة لمريض بالمسجد) واما ان كان
خارجا كانت العبادة غير جائزة وبطل الاعساف (قوله ان بعد عنه) بأن كان ينقل من محله لعبادته واما
لو كان قريبا منه فلا بأس ان يسلم عليه وهو جالس في محله (قوله وجنازة) أي وصلاة على جنازة ولو كان جارا
او صالحا فيخص ما تقدم في الجنائز وهو قوله والصلاة احب من النقل اذا اقام بها الغير ان كان بخارا او صالحا
بغير المعتكف هذا اذا وضعت بعيدة عنه بل ولو لاصقة ومحل الكراهة اذا لم تتعين عليه والافلا كراهة لان
المتعين لا يرخص في تركه فلا تصح كراهته (قوله لا يمكنه الخ) مالم يكن يخرج لرصد الاوقات والا كان اذا نه
في صحته مكرها كذا قال عياض والما بل ان الاذان على المنار او على سطح المسجد مكره مطلقا كان يرصد
الاوقات ام لا واما اذا نه في محله او في صحته فخاثر ان لم يكن يرصد الاوقات والا كره هذا هو النقل (قوله لانه
يمشى الى الامام) مفاده انه لا كراهة اذا كان لا يمشى وهو كذلك على ما فاده اللاني وعورضت الكراهة بما
تقدم من جواز تأديته اصحن المسجد ولكن النص يتبع (قوله واخرجه لحكومة) أي لدعوة توجهت عليه
ولا يبطل الاعتكاف حينئذ ومحل هذا اذا اخرج قهرا عنه واما خروجه باختياره لذلك ونحوه فانه يبطل
اعتكافه قال في المدونة فان خرج يطلب حرا او دينيا او خرج فيما عليه من حاد او دين فسد اعتكافه وقال ابن
نافع عن مالك ان اخرجته قاض لحكومة او غيره كراهة فاحب الى ان يتسدى اعتكافه وان بنى اجزاء
وظاهر اطلاقها سواء الدبا باعتكافه او لا وقال التاشاني في شرح الرسالة ان اخرج كراهة وكان اعتكافه هربا
من دفع الحق فخرجه يبطل اعتكافه اتفاقا ونحوه في الجواهر فقيده اطلاق كلامها بذلك اه بن (قوله
مالم تطل مدة الاعتكاف) أي مالم يكن الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا (قوله والافلا كراهة) أي في اخراجه
(قوله ان لم يلد به) أي ان محله كراهة اخراجه لاجل سماع دعوى توجهت عليه اذا لم يتبين لده وانه انما
اعتكف قرا من اعطاء الحق والاعتين اخراجه كان الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا او قليلا كافي خش
وهو الصواب ويبطل اعتكافه بهذا الخروج والحاصل انه ان خرج طائعا لطلب حق له او لدعوى متوجهة
عليه فسد اعتكافه ولو كان غير ملد بذلك الاعتكاف وان اخرجته الحاكم قهرا عنه فسد اعتكافه ان كان مادا
به وان كان غير ملد به فلا يبطل اعتكافه وله ان يبنى على ما فعله (قوله وجار اقراء قرآن على غيره الخ) أي ولا
يحمل المصنف على ظاهره من تعليمه القرآن لغيره بعوضه كافي الجلاب فانه معترض بأن هذا مكره كافي ح
عن سند لاجاز ومافي الجلاب من الجرازة فيف كذا في خش وعبق وفيه ان كلام الجلاب قد اقتصر
عليه في التوضيح وكذا اقتصر عليه ابن عرفة وابن عاري في تكميل التقييد والموان وغيرهم واقتصرهم
عليه يؤذن بانه المذهب لكن مافي الجلاب تبده شارحه الشرماسي ونصه واقراء القرآن فيجوز وان كثر لانه
ذكر الان يكون فاصد للتعليم فيمتنع كثيره اه : له ابو على المسناوى وبهذا يجمع بين كلامي سند والجلاب
اه بن فقول سندان سماعه من الغير كرهه اه كان على وجه التعليم محمول على ما اذا كان كثيرا وقول
الجلاب ان اقراء القرآن للغير جائز ولو كثر محمول على ما اذا لم يقصد تعليمه ويكثر والا كره (قوله أي سأل
عن حاله) محل الجواز اذا كان السؤال لطيفا لا طرل فيه (قوله والا كره) أي والا بأن وجدنا اننا في
المسجد او طول في السؤال بدون اتهمال كرهه واما لو حصل انتقال لخارج المسجد بطل اعتكافه (قوله فهو
داخل في الذ كر) أي لما قيل ان السلام من اساء الله كذا ذكر بعضهم (قوله وتطيه) أي جاز تطيب

عن حاله كقوله كيف حاله وكيف أصبحت مباحا ومريضا من غير اتهمال له عن مجلسه والا كرهه وا قوله السلام عليكم فهو داخل
في الذكر (وتطيه) بأنواع الطيب وان كرهه لصائم غير معتكف لان هذا معه مانع يمنعه مما يفسد اعتكافه وهو المسجد وبعد عنه النساء

(و) جازله (أن يتكف) بفتح الياء أي يعقد نفسه (و يتكف) بضمها أي يزوج من في ولايته بحجر أوردق أو قرابة إذا كان ذلك (بمجلسه) بغير انتقال ولا طول ولا أكره (واخذة إذا خرج لك غسل جمعة) أو جناية أو عيود (ظفرا أو شاربا) أو عانة أو إبطا خارج المسجد وكره فيه كحلق رأسه مطلقا إلا أن يتضرر فليخرج ٤٥٢ راسه عن المسجد والحلاق خارجة (و) جازله إذا خرج لعسل ثوبه من نجاسة (انتظار

غسل ثوبه أو تحقيقه) إذا لم يكن له غيره والأكره (ونذب) له (اعداد ثوب) آخر يلبسه أن أصاب الذي عليه نجاسة مثلا كالمرضع وليس المراد أن يعسده ثوبا للاعتكاف غير الذي عليه (و) نذب (مكنه) في المسجد (ليلة العيد) إذا اتصل اعتكافه بها وكان آخر اعتكافه آخر يوم من رمضان لبعض من معتكفه إلى المصلي لإيصال عبادة بعبادة فإن كانت ليلة العيد أثناء اعتكافه فظاهر المدونة الوجوب وهو الراجح فإن خرج ليلة العيد أو يومه أتم ولم يطل مراعاة للمقابل فيما يظهر (و) نذب لمريد الاعتكاف (دخوله) المسجد من الليلة التي يبدأ بسدا اعتكافه منها (قبل الغروب) في الاعتكاف المنوي ولو يوم فقط أو ليلة بناء على أن أقله يوم والراجح الوجوب وأما المنذور فيجب دخوله قبل الغروب أو معه للزوم اليسل له (وصح) في المنوي والمنذور (أن

المعتكف بأنواع الطيب في ليل أو نهار سواء كان رجلا أو امرأة وهذا هو المشهور خلافا لمحمد بن القائل بكرأته في حقهما اه شيخنا عدوى (قوله غير انتقال) أي لخل آخر من المسجد والأكره وأما لو كان الانتقال بعمل خارج المسجد بطل اعتكافه (قوله واخذة) أي قصه وإزالته وقوله إذا خرج أي من معتكفه (قوله أو جناية أو عيود) أي أو لحرا صابه فالكاف في كلام المصنف في الحقيقة داخل على جمعة كذا في عبق والأولى ملاحظة دخولها على كل من المضاف والمضاف إليه ليدخل خروجه لشراء طعام أو ماء تأمل وأشعر قوله إذا خرج أنه لا يخرج لمجرد قص الشارب والظفر وما معها وهو كذلك (قوله وكره فيه) أي ولو جمع ذلك في ثوبه والقائه خارجة لحرمه المسجد كافي المدونة (قوله مطلقا) أي سواء كان في المسجد أو خارجه والذي له فعله إذا خرج أعماه أو آلة الظفر والشارب والأبط والعانة لأحلق الرأس كما يفعله أبو الحسن خلافا لمحمد بن خنيس من أنه إذا خرج لعسل الجمعة جازله لحلق الرأس ولا يخرج لها استقلالاً وفاقه في المجمع على ذلك (قوله انتظار الخ) أي يجوز له أن يجلس خارج المسجد عند من يغسلها له منتظرا غسلها ونجفيتها (قوله إذا لم يكن له غيره) أي ولم يجز من يستنبيه في الجلوس عند الغسل أو عند الثوب إلى أن يجف فالحل وأما من يقيده (قوله والأكره) أي الانتظار المذكور ولا بطلان فيهما كافي شب (قوله ونذب له أعداد ثوب آخر يلبسه) أي يأخذة معه لاحتمال أن يصيب الذي عليه نجاسة فيلبسه (قوله وكان آخر اعتكافه الخ) أشعر كلامه هذا أنه لو كان اعتكافه العشر الأول أو الأوسط من رمضان لم يندب له مبيت الليلة التي تلي ذلك العشر وهو كذلك فيخرج إذا غربت الشمس آخر أيام اعتكافه قاله ت (قوله فظاهر المدونة الوجوب) أي وجوب مكنه في المسجد مفطر أو عليه حرمة الاعتكاف وقيل لا يجب عليه المكث ليلة العيد بل يجوز له أن يخرج بمجرد غروب الشمس آخر يوم من رمضان وعليه حرمة الاعتكاف فتحصل أن الأقسام ثلاثة الأول ما إذا كانت ليلة العيد آخر مدة الاعتكاف والثاني ما إذا كانت ليلة العيد في أثناء المدة والثالث ما إذا كانت ليلة العيد لم تأت في مدة الاعتكاف أصلا (قوله قبل الغروب) الظاهر أن الدخول مع الغروب بمنابة الدخول قبله في تحصيل المندوب (قوله والراجح الوجوب) أي وجوب الدخول قبل الغروب أو معه بناء على المعتمد من أن أقل الاعتكاف يوم وليلة وأنه إذا نذر يومًا لم يملكه يوم وليلة وكذا إذا نذر ليلة (قوله وأما المنذور فيجب الخ) قال ابن الحاجب ومن دخل قبل الغروب اعتدي يومه وبعد الفجر لا يعتد به وفيما بينهما قولان التوضيح واختلف إذا دخل بينهما والمشهور الاعتداد وقال سحنون لا يعتد وحمل بعضهم قول سحنون على أنه ليس بخلاف وأن المشهور محمول على النقل وقول سحنون على النذر وقال ابن رشد حمل قول سحنون والمعونة على الخلاف أظهر إذا علمت هذا تعلم أن الأولى بقاء كلام المصنف على الإطلاق لاستظهار ابن رشدان بين القولين خلافاً وأن المعتمد قول المعونة بالاعتداد أنظر بن ومن هذا تعلم أن قول الشارح والراجح أنه يصح هذا قول سحنون وجعله الراجح فيه نظر (قوله وصح أن دخل الخ) غاية أنه ترك المندوب أن كان الاعتكاف غير مندور وخالف الواجب أن كان مندورا ثم أن كلام المصنف هنا مخالف لما سبق له من أن أقل الاعتكاف يوم وليلة وأن من نذر يومًا لم يملكه يوم وليلة وأجاب الشارح بأن كلام المصنف هنا مبني على ضعف وهو أن أقل الاعتكاف يوم فقط (قوله والراجح أنه لا يصح) أي إذا دخل قبل الفجر سواء كان منوباً أو مندوراً (تنبيه) أعلم أنه وقع خلاف في أقل الاعتكاف أي في أقل ما يتحقق به على قواين فقيل أقله يوم وليلة وهو المعتمد وعلى هذا إذا دخل لمعتكف قبل الفجر أو معه فلا يجزئه ما لم يضم له ليلة في المستقبل سواء كان الاعتكاف منوباً أو مندوراً وعلى هذا القول يأتي ما مضى من أنه إذا نذر يومًا لم يملكه يوم وليلة وقيل أن أقله يوم فقط وحينئذ إذا دخل قبل الفجر

دخل قبل الفجر) بناء على أن أقله يوم فقط والراجح أنه لا يصح بناء على الراجح من أن أقله يوم وليلة (و) نذب (اعتكاف عشرة) من الأيام لأنه عليه الصلاة والسلام لم ينقص عنها وهذا أقل المندوب وأكثره شهر وكره ما زاد عليه أو قس عن هشة هذا هو الراجح وقيل العشرة أكثر المندوب فيكره ما زاد عليها وفي كراهة ما دونها قولان أو

(و) ندب معننه (بآخر المسجود) ايعد عن بشغله بالحديث (و) ندب الاعتكاف (برمضان) لكونه سيد الشهور (وبالعشر الاواخر) منه فهو مندوب ثالث (للبيلة القدر العالبة به) اي في رمضان وفي العشر الاواخر ذكر الضمير باعتبار الزمن (وفي كونها) دائرة (بالعام) كله (او برمضان) خاصة (خلاف واستقلت) على كل من القولين فلا تختص ٤٦٣ بيلة معينة في العام على الاول ولا

في رمضان على الثاني وقيل تختص بالعشر الاواخر من رمضان وتتفضل ايضا (والمراد بكسابة) او تاسعة او حاسية في حديث التمسوها في التاسعة او السابعة او الخامسة اي من العشر الاواخر (ما يقى) من العشر لا ماضى فلمراد بالتاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقيل العدد من اول العشر فالتاسعة ليلة تسع وعشرين السابعة ليلة سبع وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين * واعلم ان العمل ليلة القدر خير من الف شهر سواء علمت او لم تعلم ولها علامات ذكرها العلماء اخذنا من الاحاديث ولما كانت مبطلات الاعتكاف قسم

او معه اجزا ذلك اليوم ولو كان ناذرا للاقل لكنه خالف الواجب اذا كان ناذرا له لان هذا القول يقول بلزوم البيلة بالنذر فلزومها لا من حيث اقل الاعتكاف بل من حيث ان النذر واجب باراما اقله كما لا بحيث يكون ما تنص عنه امامكروها او خلاف الاولى على ما فيه من الخلاف فقيل يوم وليلة واكثره كما لا بحيث يكره ما زاد عليه عشرة ونقل هذا القول في التوضيح عن بعضهم وقيل اقله كما لا ثلاثة ايام واكثره عشرة وقيل اقله كما لا عشرة واكثره شهر وهو مذهب المدونة والرسالة اذا علمت هذا تعلم ان من نذرا اعتكافا ودخل فيه ولم يعين قدره فانه يلزمه اقل الحقيقة وهو يوم وليلة على المعتمد او يوم فقط على مقابله واذا نذر اقل الاعتكاف كما لا لزمه اقله على الخلاف المذكور في هذه الاقوال الثلاثة اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله وبآخر المسجود) اي عجزه المقابل لصدره الذي هو امامه (قوله لليلة القدر) اي لاجل التماس ليلة القدر بسكون الدال وفتحها سميت بذلك اما التقدير الكواثر فيها من ارزاق وغيرها اي اظهارها للملائكة اولعظم قدرها او قدر القائم بها (قوله وفي كونها دائرة بالعام) وهو ما صححه في المقدمات حيث قال والى هذا ذهب مالك والشافعي واكثر اهل العلم وهو اولى الاقوال وقوله او دائرة في رمضان وهو الذي شهره ابن غلاب اهـ بن (قوله واعلم ان العمل) اي عمل الطاعات وقوله خير من الف شهر اي خير من عمل الطاعات الف شهر وقوله سواء علمت اي ليلة القدر التي عمل فيها (قوله ولها علامات ذكرها العلماء) من جلتها ان تطلع الشمس صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها كما في الحديث وان تكون السماء ليلتها صحو لا غيم فيها وان يكون الوقت ليلتها معتدلا لا حارا ولا باردا (قوله واذا نذر الخ) حل الشارح كلام المصنف على صور النذر الثلاث جريا على ما عزا ابن رشد للمدونة من ان النذر المدين من غير رمضان اذا طرأ فيه عذر فانه يقضى لا على قول سحنون انه لا يقضى مطلقا وحاصل كلام المقدمات ان النذر ايا ما باعياها ما ان يكون من رمضان فعليه قضاؤها وان مرضها كلها لوجوب قضاء الصيام عليه وان مرض بعضها قضى ما مرض فيها وان كانت من غير رمضان فرضها كلها او بعضها فثلاثة اقوال احدها وجوب القضاء مطلقا على رواية ابن وهب في الصوم الثاني عدم القضاء مطلقا وهو مذهب سحنون الثالث الفرق بين ان يمرض قبل دخوله في الاعتكاف فلا يلزمه وهو مذهب ابن لقاسم في المدونة على تأويل ابن عبدوس وان نذرا يابا بغير اعيانها قضى ما مرض منها واظطره ساهيا يصل ذلك باعتكافه ولا خلاف في هذا قال في التوضيح فان كان الاعتكاف تطوعا فطريقه لمرض او حيض فلا قضاء عليه لكن ان بقى عليه شيء من المنوي بعد زوال المانع بني كافي ابن عاشر اهـ بن وحاصل ابضاح المقام ان تقول العذر اما اغما او جنون او حيض او نقاس او مرض والاعتكاف اما نذر معين من رمضان او من غيره او نذر غير معين او تطوع معين بالملاحظة او غير معين فهذه خمسة وعشرون من ضرب خمسة في خمسة وفي كل منها اما ان يطرأ العذر قبل الشروع في الاعتكاف او بعد الشروع فيه او يقارن الشروع فيه فهذه خمسة وسبعون صورة فان كان الاعتكاف نذرا معيناً من رمضان او نذرا غير معين وطرات خمسة الاعذار قبل الشروع في الاعتكاف او بعده او مقارنة له فانه يبنى في هذه الثلاثين صورة وان كان نذرا معيناً بغير رمضان فان طرات خمسة الاعذار قبل الشروع في الاعتكاف او مقارنة له فلا يجب القضاء وان طرات بعد الشروع فالقضاء متصلا فصوره خمسة عشر وان كان تطوعا معيناً بالملاحظة او غير معين فلا قضاء سواء طرات خمسة الاعذار قبل الشروع او بعده او مقارنة له فصوره ثلاثون فالجملة خمسة وسبعون صورة وبني حكم ما اذا اظطر ناسيا والحكم انه يتضي سواء كان الاعتكاف نذرا معيناً من رمضان او من غيره او كان نذرا غير معين او كان تطوعا معيناً بالملاحظة او لا فصوره خمسة فجملته الصور ثمانون (قوله ملاصق للبناء الخ)

يطلب ما فعل من يد استئنافه وقد سدم من سـ والاخرج وبطل الخ وقسم يخص زمنه ولا يبطل ما قبله وهو ثلاثة اقسام منها ما يمنع الصوم والمسجد واسارله بقوله (و) اذا نذر ايا ما غير معينة او معينة

من رمضان او من غيره فحصل له سدر في اتناء اعتكافه وزال (بني) ملاصق للبناء (برزوال اغما او جنون) او حيض او نقاس او مرض شديد لا يجوز معه المكث في المسجد والمراد بالبناء الاتيان ببدل ما حصل فيه المانع وتكميل ما نذره سواء كان ما ياتي به قضاء عما منع فيه صومه كان ياتي به بعدا نقضاء منه كرمضان والنذر المعين ولم يكن قضاء كالنذر غير

المعين وامان حصلت هذه الاعذار في التطوع فلا قضاء وقولنا في اثناء اعتكافه اما لو حصلت قبل دخوله او فارته بنى في المطلق وفي المعين من رمضان لافي المعين من غيره ٤٥٤ ولا في التطوع وتقدم معنى البناء ومنها ما يمنع المسجد فقط كالسلس وتركه

لعدم القضاء فيه فليتامل ومنها ما يمنع الصوم فقط وهو ما اشار له بقوله (كان منع من الصوم) دون المسجد (لمرض) خفيف (او) زوال (حيض) نهارا (او) دخول يوم (عيد) او فطر نسيانا وبقولنا زوال حيضها وان دفع ما قيل الحيض مانع من الصوم والمسجد معا فكيف جعله المصنف مانعا من الصوم فقط وحاصل الدفع ان مراده بالحيض هنا الذي طهرت منه نهارا وهو مانع من الصوم فقط الا ترى انه يجب عليها الرجوع للمسجد وليس مراده مطلق الحيض اذ هو مانع منها كما مر (وخرج) من طرا عليه عذر من هذه الاعذار وجوباً في العذر المانع من المسجد والصوم والراجح عدم جواز الخروج في المانع من الصوم كعيد ومرض خفيف (وعليه حرمه) اي حرمه الاعتكاف في فعله ما لا يفعله المعتكف من جاع او مقدماته او غير ذلك فاذا زال العذر رجع فوراً للبناء كما تقدم

اشار الى ان البناء للملاصقة ويصح جعلها للمصاحبة وعليها يتفرع قول المصنف بعدوان اخره بطل ولا يصح جعلها للسببية لعدم ظهور التفريع المذكور قال شيخنا السيد البليدي في حاشيته على عقب وبعثر التأخير اليسير وهو ما لا يعد به متوانا عرفاً (قوله كأن منع من الصوم الخ) حاصله انه اذا طرأ له مرض خفيف منعه من الصوم اوجاه يوم العيد في اثناء الاعتكاف وزال المرض ومضى يوم العيد فانه يجب عليه البناء على ما فعله سابقا وكذلك اذا افطر ناسيا فقوله كان منع من الصوم لمرض اي لوجود مرض خفيف طرا عليه ولوجود عيد ولفظ المدونة اذا عجز عن الصوم لمرض خرج فاذا صح بنى ثم قالت ولا يلبث يوم الفطر في معتكفه اذ لا اعتكاف الا بصيام فاذا مضى يوم الفطر عاد لمعتكفه فيبنى على ما مضى اه بن (قوله او زوال حيض نهارا) اي فاذا طرأ لها الحيض وخرجت لمزلها ثم طهرت نهارا فانها يجب عليها البناء والرجوع للمسجد لتبني ولو لم تكن صائمة فهذا الحيض الموصوف بالانتطاع نهارا يمنع من الصوم لا من الاعتكاف (قوله ان مراده بالحيض الخ) الاولى ان مراده بالحيض هنا الحيض الذي انقطع واغتسلت منه نهارا فاذا اغتسلت رجعت للمسجد ولو كانت غير صائمة فصديق عليه ان الحيض منع من الصوم فيه لا المكث اه عدوى (قوله انه يجب عليها الرجوع للمسجد) اي لتكمل بقية اليوم وان كانت غير صائمة (قوله مطلق الحيض) اي الشامل للمسترسل عليها جمع النهار (قوله في العذر المانع الخ) اي كالاغماء والجنون والحيض والنفاس والمرض الشديد الذي لا يطبق الاقامة معه في المسجد والوجوب متعلق بالولي في الاولين وبالمعتكف في الباقي (قوله والراح الخ) اي فعليه قول المصنف وخرج من طرأ له عذر خاص بالاعذار المانعة من المسجد والصوم واما قول خش وخرج من حصل له عذر من هذه الاعذار لكن وجوباً في المانع من الاعتكاف وجوازاً في المانع من الصوم فهو مبنى على خلاف الراجح لاقتضائه انه لو جاء العيد في اثناء الاعتكاف جاز له ان يخرج يوم العيد وكذلك اذا مرض مرضا خفيفا وهو خلاف الراجح على ما قال عيج وقد يقال ان خش ارتضى ما ذكره للتوضيح فانه جعل جواز الخروج في العذر المانع من الصوم فقط مذهب المدونة (قوله كعيد ومرض خفيف) اي يطبق معه الاقامة في المسجد دون الصوم فاذا طرأ له شيء منهما وهو في المسجد فلا يجوز له الخروج من المسجد كما في الرجاء والمواق وقيل انه يجوز لهما الخروج والحاصل انهم ذكروا في جواز خروج كل منهما وعدم جواز خروجه قولين فروى في المجموعه يخرج وقال عبد الوهاب لا يخرج هكذا في ابن عرفة وابن باجي وغيرهما قال في التوضيح والخروج مذهب المدونة وتؤكد اعزاء اللخمي ايضا الطاهرها كما نقله ح واما القول بوجوب البقاء في المسجد فقد شهره ابن الحاجب وصوبه اللخمي كما في ح واختاره عيج انظرين (قوله وان اخره بطل) اي اذا كان التأخير كثيرا وهو ما يعد به متوانا عرفا ومحل البطالان به ما لم يكن التأخير لسكون الوقت وقت خوف كما قال عبد الحق وذلك كما لو زال العذر ليلا واخر الذهاب للمسجد حتى طلع النهار خوفا في ذهابه ليلا (قوله الالية العيد) صورته ان الشخص المعتكف اذا حصل له حيض او نفاس او اغماء او مرض شديد في اثناء الاعتكاف فخرج من المسجد للبيت ثم زال ذلك العذر ليلا العيد فآخر الرجوع للمسجد حتى مضى يوم العيد وتالياه في عيد الاضحى فان اعتكافه لا يطل واعلم ان المصنف اعتمد في عدم البطالان في اللبث يوم العيد على نص المدونة وفي لياسته على اختيار الترتيب وقوله لعدم الخ جواب عما يقال المريض يصح والخاص تطهر نهارا غير يوم العيد ثم ان الرجوع فان اخطأ بطل اعتكافهما في الفرق بينهما وبين من رآل عذره ليلة العيد ويومه مع ان الجميع يتعدرنه الصوم وحاصل الجواب ان اليوم الذي طهرت فيه

(وان اخره) اي اخطأ الرجوع ولولعدم من نسيان او اكره (بطل) اعتكافه واستأنقه (الا) ان اخر الرجوع (ليلة العيد ويومه) فلا يبطل لعدم صحة صومه لكل احد بخلاف لو طهرت الحائض او صح المريض واخر كل الرجوع فيبطل بجمعة الصوم من غيرهما

الحائض وصح فيه المريض يصح صومه لغيرهما بخلاف يوم العيـد فإنه لا يصح صومه لاحـد (قوله
وان اشترط الخ) حاصله ان المعتكف اذا شرط اى عزم فى نفسه على ما ينافى الاعتكاف سواء
كان ذلك العزم قبـل دخوله المعتكف او بعده بأن قال ان حصل لى موجب
للقضاء لا اقضى او اعتكف ولكن اطاؤ زوجتى او اعتكف ولا اصوم لم
يفده شرطه اى يبطل على المعتمد واعتكافه صحيح ويجب عليه
القضاء ان حصل له العذر وقيل لا يلزمه اعتكاف وقيل
ان كان الشرط قبل الدخول فى الاعتكاف لم يلزمه
الاعتكاف وان كان بعد
ان دخل بطل
الشرط

(وان اشترط) المعتكف
لنفسه (سقوط القضاء)
على تقدير حصول عذر
او مبطل (لم يفده) شرطه
ووجب العمل على
مقتضى شرط الشارع
مما تقدم والله
اعلم

﴿ تم الجزء الاول من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ويليـه الجزء الثانى واوله باب فى الحج ﴾

﴿ فهرسة الجزء الاول من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة الدردير ﴾

| صفحة | صفحة |
|---|----------------------------------|
| باب احكام الطهارة ٢١ | فصل ٢٠١ يجب بفرش قيام الخ |
| فصل ٣٥ الطاهر ميت ما لادم له الخ | فصل ٢٠٨ وجب قضاء فائنة الخ |
| فصل ٤٩ في ازالة النجاسة | فصل ٢١٥ في سجود السهو |
| فصل ٦٤ يذكر فيه احكام الوضوء | فصل ٢٤٢ في سجود التلاوة |
| فصل ٧٩ ندب لقاضي الحاجة جلوس الخ | فصل ٢٤٨ في بيان حكم النافلة |
| وقع في هذا الفصل في هامش ٨٢ لفظ وشط | فصل ٢٥٤ في بيان حكم صلاة الجماعة |
| بين قوسين والصواب انها شرح | فصل ٢٧٩ في الاستغلاف |
| فصل ٨٨ تقض الوضوء بحدث الخ | فصل ٢٨٦ في احكام صلاة السفر |
| فصل ٩٧ يجب غسل طاهر الجسد الخ | فصل ٢٩٩ في الجمعة |
| فصل ١١٠ فصل رخص لرجل وامرأة وان مستحاضة | فصل ٣١٤ في حكم صلاة الخوف |
| بخصر او سفر مسح جورب الخ | فصل ٣١٧ في احكام صلاة العيد |
| فصل ١١٥ في التيمم | فصل ٣٢٢ في صلاة الكسوف والخسوف |
| فصل ١٢٧ في مسح الجرح او الجبيرة | فصل ٣٢٥ في حكم صلاة الاستسقاء |
| فصل ١٣٠ في بيان الحيض | فصل ٣٢٧ في ذكره احكام الجائر |
| باب الوقت المحار | باب الزكاة ٣٤٦ |
| فصل ١٤٩ في الاذان | فصل ٤٠٠ ومصرفها فقير ومسكين الخ |
| فصل ١٥٦ شرط الصلاة | فصل ٤١١ في ركاة الضار |
| فصل ١٦٦ في ستر العورة | باب في الصيام ٤١٥ |
| فصل ١٧٥ في استقبال القبلة | باب في الاعتكاف ٤٤٤ |
| فصل ١٩٢ فرائض الصلاة | ﴿ تمت ﴾ |

To: www.al-mostafa.com